



المملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم العالي  
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة  
عمادة البحث العلمي  
رقم الإصدار (٥٤)

# كِتَاب الْمَلْحَرِي فِي شَرْحِ الْمَلْحَرِي

تأليف  
مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الصَّائِغِ

(٦٤٥ - ٧٢٠ هـ)

دراسة وتحقيقه  
إبراهيم بن سالم الصائغ

الجزء الأول

الطبعة الأولى

١٤٢٤ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



كتاب  
المختصر في شرح المختصر

(ح) الجامعة الإسلامية، ١٤٢٤هـ

فهرس مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الصايغ، محمد بن الحسن

اللّمحة في شرح الملحّة / محمد بن الحسن الصايغ،

إبراهيم بن سالم الصاعدي - المدينة المنورة ١٤٢٤هـ

١٠٤١ص، ١٧ x ٢٤ سم

ردمك: ٢- ٣٨٤- ٠٢- ٩٩٦٠

١ - اللغة العربية - النحو ٢ - اللغة العربية - الصرف

أ - الصاعدي، إبراهيم بن سالم (محقق) ب. العنوان

ديوي ٤١٥، ١ - ١٤٢٤/١٤٠٥

رقم الإيداع: ١٤٢٤/١٤٠٥

ردمك: ٢- ٣٨٤- ٠٢- ٩٩٦٠

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م

## بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة معالي مدير الجامعة الإسلامية

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، وعلى آله وأصحابه والتابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن أشرف ما تتجه إليه الهمم العالية هو طلب العلم، والبحث والنظر فيه، وتنقيح مسائله، وسلوك طريقه، لأن ذلك هو الذي يوصل إلى السعادة، كما قال الرسول ﷺ: « **من سلك طريقاً يلتمس به علماً سهل الله له به طريقاً إلى الجنة** ».

وقال تعالى: ﴿ **إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ** 〉 .

وأول ما بدئ به رسول الله ﷺ هو وحي الله إليه بالعلم ﴿ **اقرأ باسم ربك الذي خلق خلق الإنسان من علق اقرأ وربك الأكرم الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم** 〉 . وقال تعالى يخاطبه ﴿ **فاعلم أنه لا إله إلا الله واستغفر لذنبك ...** 〉 . وقال تعالى ﴿ **وقل رب زدني علماً** 〉 .

وما قامت به الحياة السعيدة في الحياة الدنيا والآخرة إلا بالعلم النافع.

ولذا كان التعليم هو الهدف الأعظم لمؤسس المملكة العربية السعودية الملك عبد العزيز رحمه الله، ولأبنائه كذلك من بعده، ففي عهد خادم الحرمين الشريفين، أول وزير للمعارف بلغت مسيرة التعليم مستوى عالياً، وازدهر التعليم العالي وارتقت الجامعات، ومن هذه الجامعات العملاقة، الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، فهي صرح شامخ، يشرف بأن يكون إحدى المؤسسات العلمية والثقافية، التي تعمل على هدي الشريعة الإسلامية، وتقوم بتنفيذ السياسة التعليمية بتوفير التعليم الجامعي والدراسات العليا، والنهوض بالبحث العلمي والقيام بالتأليف والترجمة والنشر، وخدمة المجتمع في نطاق اختصاصها.

ومن هنا، فعمادة البحث العلمي بالجامعة تضطلع بنشر البحوث العلمية،

ضمن واجباتها، التي تمثل جانباً هاماً من جوانب رسالة الجامعة ألا وهو النهوض بالبحث العلمي والقيام بالتأليف والترجمة والنشر.

ومن ذلك كتاب «**اللَّامِحَةُ فِي شَرْمِ الْمُلْحَةِ**»، تأليف: محمد بن

الحسن الصّايغ (ت ٧٢٠هـ) تحقيق ودراسة إبراهيم بن سالم الصّاعدي.

نفع الله بذلك ونسأله سبحانه أن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح، وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله محمد ابن عبد الله وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

**معالي مدير الجامعة الإسلامية**

**د/ صالح بن عبد الله العبود**

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَحْمَدُ اللَّهُ - تَعَالَى - حَمْدًا يَلِيقُ بِجَلَالِهِ، عَلَى مَا أَسَدَاهُ مِنْ دَقَائِقِ نِعَمَائِهِ، وَجَلَائِلِ آيَاتِهِ، وَصَلَاةً وَسَلَامًا عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ .

وَبَعْدُ؛ فَإِنَّ فِي مَكْتَبَتِنَا الْعَرَبِيَّةِ ثَرَاثًا غَزِيرًا، حَفَلَتْ بِهِ مُنْذُ أَنْ مَكَّنَ اللَّهُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ فِي الْأَرْضِ بِمَا مَنَّ بِهِ عَلَيْهَا مِنْ إِقَامَةِ دِينِهِ، وَتَحْكِيمِهِ فِي كُلِّ صُفْعٍ حَلَّتْ فِيهِ.

وَكَانَ لِعُلُومِ الْعَرَبِيَّةِ وَآدَابِهَا نَصِيبٌ مَوْفُورٌ فِي خَزَائِنِ الْكُتُبِ شَرْقًا وَغَرْبًا؛ وَكَانَتْ تِلْكَ الْخَزَائِنُ مَرْجَعًا لَطُلَّابِ الْعِلْمِ عَلَى مُخْتَلَفِ الْعُصُورِ؛ حَتَّى عَصَرْنَا هَذَا الَّذِي تَيَسَّرَتْ فِيهِ أَسْبَابُ الْإِفَادَةِ مِنْ ذَلِكَ الرَّصِيدِ الضَّخْمِ، حَيْثُ فَتَحَتْ الْجَامِعَاتُ أَبْوَابَهَا، وَمَدَّتْ يَدَ الْعَوْنِ وَالْمُسَاعَدَةِ لَطُلَّابِ الْعِلْمِ وَالْمَعْنِيِّينَ بِتَحْقِيقِ الثَّرَاثِ؛ لِيَعْمَ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ .

وَلَقَدْ وَدِدْتُ أَنْ أَشَارِكَ بِسَهْمٍ فِي هَذَا الْمَجَالِ الرَّحْبِ؛ فَأَخَذْتُ أَبْحَثُ تَارَةً وَأَسْأَلُ أَهْلَ الشَّانِ تَارَةً، حَتَّى اهْتَدَيْتُ - بِفَضْلِ اللَّهِ - إِلَى شَرْحِ نَفِيسٍ مِنْ شُرُوحِ «مُلْحَةِ الْإِعْرَابِ»، وَهُوَ الْمُسَمَّى «الْمُلْحَةُ فِي شَرْحِ الْمُلْحَةِ» لِحَمَّادِ بْنِ الْحَسَنِ الصَّايغِ، فَاسْتَشَرْتُ

مَشَايِخِي الْأَجَلَاءِ فِيهِ، فَاْمْتَدَحُوا الْكِتَابَ، وَأَشَارُوا عَلَيَّ بِتَحْقِيقِهِ؛ لِذَا عَقَدْتُ الْعَزْمَ عَلَى تَحْقِيقِهِ وَدِرَاسَتِهِ - مُسْتَعِينًا بِاللَّهِ تَعَالَى -، لِيَكُونَ مَوْضُوعَ رِسَالَتِي الْعَالِمِيَّةِ «الْمَاجِسْتِير»؛ وَكَانَ مِنْ أَهَمِّ الْأَسْبَابِ الَّتِي دَفَعْتَنِي إِلَى ذَلِكَ مَا يَلِي :

١- أَنَّ هَذَا الْكِتَابَ شَرْحٌ لِمَنْظُومَةِ «مُلْحَةِ الْإِعْرَابِ» الَّتِي تُعَدُّ مِنْ أَوَائِلِ الْمَنْظُومَاتِ النَّحْوِيَّةِ الَّتِي وَصَلَتْ إِلَيْنَا كَامِلَةً؛ وَلَقَدْ طَبَّقْتُ شُهْرَتَهَا الْآفَاقَ، إِذْ تَنَاوَلَهَا جَمْعٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ شَرْحًا وَاخْتِصَارًا وَإِعْرَابًا .

٢- أَنَّ هَذَا الْكِتَابَ يُعَدُّ مِنْ أَوْسَعِ الْكُتُبِ الَّتِي شَرَحَتْ «الْمُلْحَةَ»؛ فَقَدْ تَمَيَّزَ بِكَثْرَةِ عَرْضِهِ لِلْمَسَائِلِ النَّحْوِيَّةِ، وَأَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ، وَمُنَاقَشَتِهَا، وَكَثْرَةِ شَوَاهِدِهِ، وَتَنَوُّعِهَا .

٣- أَنَّ مُؤَلِّفَ هَذَا الْكِتَابِ عَاشَ فِي الْقَرْنِ الثَّامِنِ، وَهُوَ الْقَرْنُ الَّذِي نَشِطَتْ فِيهِ الدِّرَاسَاتُ الْإِسْلَامِيَّةُ، وَكَثُرَتْ فِيهِ الْمُؤَلَّفَاتُ، وَتَمَيَّزَ فِيهِ كَوْكَبَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْأَعْلَامِ، كَأَبِي حَيَّانَ، وَالْمُرَادِيِّ، وَأَبْنِ هِشَامَ، وَأَبْنِ عَقِيلٍ، مِمَّا كَانَ لَهُ أَبْلَغُ الْأَثَرِ فِي إِيْجَادِ مُجْتَمَعٍ عِلْمِيٍّ مُتَمَيِّزٍ ظَهَرَتْ أَثَارُهُ فِي تِلْكَ الدِّرَاسَاتِ .

٤- الْكَشْفُ عَنْ مَعَالِمِ شَخْصِيَّةِ الصَّائِغِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُحَقِّقْ لَهُ

أَيُّ كِتَابٍ قَبْلَ هَذَا - عَلَى حَدِّ عِلْمِي ، وَلَمْ تُدْرَسْ شَخْصِيَّتُهُ .  
 هـ - أَنْ فِي تَحْقِيقِ هَذَا الْكِتَابِ مُشَارَكَةً فِي إِحْيَاءِ كُتُبِ التُّرَاثِ  
 الَّتِي ظَلَّتْ قَابِعَةً فِي رُفُوفِ الْمَكْتَبَاتِ زَمَنًا طَوِيلًا .  
 فَكَانَتْ هَذِهِ الْأَسْبَابُ مُجْتَمِعَةً مِنْ أَهَمِّ مَا دَفَعَنِي إِلَى تَحْقِيقِ  
 هَذَا الْكِتَابِ .

هَذَا ، وَقَدْ اقْتَضَتْ طَبِيعَةُ الْبَحْثِ أَنْ أَقْسِمَهُ قِسْمَيْنِ رَئِيسَيْنِ :  
 الْقِسْمُ الْأَوَّلُ : الدِّرَاسَةُ ، وَتَشْتَمِلُ عَلَى تَمْهِيدٍ ، وَفَصْلَيْنِ :  
 التَّمْهِيدُ : وَفِيهِ تَعْرِيفٌ مُوجِزٌ بِالْحَرِيرِيِّ صَاحِبِ الْمَنْظُومَةِ الَّتِي  
 نَحْنُ بِصَدَدِ تَحْقِيقِ شَرْحِهَا .

الْفَصْلُ الْأَوَّلُ : الصَّايِغُ ، وَفِيهِ أَرْبَعَةُ مَبَاحِثَ :

الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ : اسْمُهُ ، وَنَسَبُهُ ، وَكُنْيَتُهُ ، وَلَقَبُهُ .

الْمَبْحَثُ الثَّانِي : مَوْلَدُهُ ، وَنَشَأَتُهُ ، وَوَفَاتُهُ .

الْمَبْحَثُ الثَّلَاثُ : شُيُوخُهُ ، وَتَلَامِيذُهُ .

الْمَبْحَثُ الرَّابِعُ : مُصَنَّفَاتُهُ .

الْفَصْلُ الثَّانِي : «الْلَّمْحَةُ فِي شَرْحِ الْمُلْحَةِ» ، وَفِيهِ سِتَّةُ مَبَاحِثَ :

الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ : تَوْثِيقُ اسْمِ الْكِتَابِ ، وَنِسْبَتُهُ إِلَى مُؤَلِّفِهِ .

الْمَبْحَثُ الثَّانِي : مَنْهَجُ الْمُؤَلِّفِ فِي الْكِتَابِ .

الْمَبْحَثُ الثَّلَاثُ : مَصَادِرُهُ .

المبحث الرابع: شواهدُهُ .

المبحث الخامس: مُوازنةُ بَيْنَ «اللَّمَحَةِ» وَ «شرح الحريريّ على الملحّة».

المبحث السادس: تقويمُ الكتاب .

القسم الثاني : التحقيق، ويشتملُ على ما يلي :

١- وصفُ النسخِ الخطيّةِ المُعتمَدةِ في التحقيق .

٢- منَهِجِي في التحقيق .

٣- النصُّ المُحقَّق .

ثمَّ ذيلُ الكتابِ بِالفهارسِ الفنيّةِ اللازمةِ .



مقدّمة المحقّق

شكر وتقدير



## شكر وتقدير

أَحْمَدُ اللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ الَّذِي سَلَكَ بِي سَبِيلَ الْعِلْمِ، وَوَفَّقَنِي لِاتِّمَامِ هَذَا الْكِتَابِ.

ثُمَّ أَشْكُرُ لِوَالِدَيَّ اللَّذَيْنِ كَانَ لَهُمَا الْفَضْلُ بَعْدَ اللَّهِ تَعَالَى فِي مُوَاصَلَةِ دِرَاسَتِي الْعُلْيَا؛ حَيْثُ هَيَّا لِي كُلَّ السُّبُلِ، وَحَثَّانِي عَلَى إِنْجَازِ هَذَا الْعَمَلِ، فَأَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَجْزِيَهُمَا عَنِّي خَيْرًا، وَيُبَارِكَ فِي عُمْرِهِمَا.

كَمَا أَشْكُرُ الْقَائِمِينَ عَلَى هَذَا الصَّرْحِ الْعِلْمِيِّ الشَّامِخِ؛ أَعْنِي الْجَامِعَةَ الْإِسْلَامِيَّةَ فِي الْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ؛ الَّذِينَ مَا فَتُّوا يُؤَلُّونَ أَبْنَاءَ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ جُهُودَهُمُ الْمُبَارَكَةَ، وَيُعِدُّوْنَهُمْ لِتَحْمُلِ أَعْبَاءِ الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ عَلَى هَدْيٍ مِنْ كِتَابِهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

كَمَا أُرْجِي الشُّكْرَ لِفَضِيلَةِ شَيْخِي وَمُشْرِفِي الدُّكْتُورِ مُحَمَّدِ بْنِ عَوْضِ السَّهْلِيِّ؛ الَّذِي تَكَرَّمَ بِالْإِشْرَافِ عَلَى هَذِهِ الرِّسَالَةِ، وَأَعْطَانِي مِنْ وَقْتِهِ الثَّمِينِ مَا أَعْطَانِي، وَوَاكَبَ خُطُواتِ الْبَحْثِ، وَشَارَكَنِي هُمُومَهُ؛ فَلَقَدْ وَجَدْتُ فِيهِ خُلُقَ الْعُلَمَاءِ، وَكَرَمَ الْفُضَلَاءِ؛ فَجَزَاهُ اللَّهُ عَنِّي خَيْرَ الْجَزَاءِ، وَبَارَكَ فِيهِ وَفِي عَقِبِهِ، وَجَعَلَ مَا قَدَّمَهُ لِي فِي مِيزَانِ حَسَنَاتِهِ.

كَمَا أَشْكُرُ جَمِيعَ أَسَاتِذَتِي الَّذِينَ سَاعَدُونِي فِي إِنْجَازِ هَذَا  
الْكِتَابِ؛ وَعَلَى رَأْسِهِمْ فَضِيلَةُ الْأُسْتَاذِ الدَّكْتُورِ/ عَلِيِّ بْنِ سُلْطَانِ  
الْحَكَمِيِّ؛ رَئِيسِ قِسْمِ اللُّغَوِيَّاتِ بِالْكَلِيَّةِ.

كَمَا أَشْكُرُ زَوْجَتِي الْمَخْلُصَةَ؛ لِمَا بَذَلَتْهُ مِنْ صَبْرٍ وَمُسَاعَدَةٍ، كَانَ  
لَهُمَا الْأَثَرُ الْكَبِيرُ فِي مُوَاصَلَةِ الدِّرَاسَةِ وَالتَّحْصِيلِ.

كَمَا أَشْكُرُ إِخْوَانِي الْأَوْفِيَاءَ؛ وَأَخْصُ مِنْهُمْ بِالذِّكْرِ أَخِي  
الشَّيْخَ عَبْدِ اللَّهِ الَّذِي قَدَّمَ لِي يَدَ الْعَوْنِ وَالْمُسَاعَدَةِ فِي سَبِيلِ إِنْجَازِ  
هَذَا الْعَمَلِ.

وَبَعْدُ؛ فَلَقَدْ بَذَلْتُ فِي هَذَا الْكِتَابِ كُلَّ مَا فِي وَسْعِي، وَلَكِنِّي -  
مَعَ ذَلِكَ - لَا أَدْعِي فِيهِ الْوُصُولَ إِلَى الْكَمَالِ؛ فَمَا كَانَ فِيهِ مِنْ صَوَابٍ  
فَهُوَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ - تَعَالَى - وَكَرَمِهِ وَتَوْفِيقِهِ، وَمَا كَانَ فِيهِ مِنْ خَطَأٍ  
أَوْ زَلَلٍ أَوْ تَقْصِيرٍ فَهُوَ مِنِّي، وَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ، وَحَسْبِيَ أَنِّي تَحَرَّيْتُ  
الصَّوَابَ جُهْدِي، وَبَحَثْتُ عَنْهُ مَا اسْتَطَعْتُ .

وَحَتَامًا أَسْأَلُ اللَّهَ - تَعَالَى - أَنْ يَجْعَلَ هَذَا الْعَمَلَ  
خَالِصًا لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ، وَأَنْ يُوفِّقَنِي لِمَا يُحِبُّ وَيَرْضَى، إِنَّهُ  
سَمِيعٌ مُجِيبٌ، وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ .

وكتب

إبراهيم بن سالم الصاعدي

القسم الأول  
قسم الدراسة



التمهيد

تعريف موجز بالحريريّ





## تعريف موجز بالحريريّ

الحريريّ<sup>(١)</sup> هو: أبو محمّد القاسم بن عليّ بن محمّد بن عثمان  
الحريريّ<sup>(٢)</sup> الحراميّ<sup>(٣)</sup> البصريّ؛ وينتهي نسبه إلى ربيعة الفرس<sup>(٤)</sup>.  
ولد الحريريّ في قرية (المشّان)<sup>(٥)</sup> من أعمال البصرة، سنة

(١) تُنظر ترجمته في: نزهة الألباء ٢٧٨، وخريدة القصر - قسم العراق - ٥٩٩/٤،  
والمنتظم ٢٤١/٩، والكمال في التأريخ ٣٠٥/٨، ومعجم الأدباء ٢٦١/١٦، وإنباه  
الرّواة ٢٣/٣، ووفيات الأعيان ٦٣/٤، وإشارة التّعيين ٢٦٣، وسير أعلام النبلاء  
٤٦٠/١٩، وطبقات الشّافعيّة للسّبكيّ ٢٦٦/٧، والبداية والنهاية ٢٠٥/١٢، والبُلغة  
١٧٣، والنّجوم الزّاهرة ٢٣٥/٥، وبُغية الوُعاة ٢٥٧/٢، وشذرات الذهب ٥٠/٤،  
والأعلام ١٧٧/٥، ومعجم المؤلّفين ١٠٨/٨.

(٢) الحريريّ: نسبة إلى الحرير وعمله، أو بيعه.

يُنظر: وفيات الأعيان ٦٧/٤.

(٣) الحراميّ: نسبة إلى خُطّة كبيرة بالبصرة، سكنها بنو حرام - قبيلة من العرب -،  
فُنسبت إليهم.

يُنظر: معجم البلدان ٢٣٥/٢، ووفيات الأعيان ٦٧/٤.

(٤) بنو ربيعة الفرس: حيٌّ من مُضَرّ من العدنانيّة؛ وهم بنو ربيعة بن نزار بن معدّ بن  
عدنان؛ وسُمّي ربيعة بن نزار بريعة الفرس؛ لأنّ أباه حينما حضرته الوفاة أوصى له  
بالخيل الدّهْم وما أشبهها.

يُنظر: نهاية الأرب ٢٤٢، ٣٨٢.

(٥) المشّان: بُلْدَة قريبة من البصرة؛ كثيرة التّمّر والفواكه.

ست وأربعين وأربعمائة من الهجرة؛ وفيها قضى طفولته وبعض صباه، ثم انتقل إلى البصرة، وفيها تلقى أنواع العلوم على كبار الشيوخ في ذلك العصر.

فقد قرأ النحو على أبي القاسم الفضل بن محمد القصباتي<sup>(١)</sup>، ثم دخل بغداد فقرأ النحو والأدب على علي بن فضال الجاشعي<sup>(٢)</sup>، وتفقه على ابن الصباغ<sup>(٣)</sup>، وأبي إسحاق الشيرازي<sup>(٤)</sup>، وقرأ الفرائض والحساب على أبي حكيم الخبيري<sup>(٥)</sup>.

وكان الحريري من ذوي الجاه واليسار؛ له مَلِكٌ حَسَنٌ بالمشان؛ يقال: إنّه كان له ثمان عشرة ألف نخلة<sup>(٦)</sup>.

وكان من ذوي الواجهة لدى السلطان؛ فقد كان صاحب الخبر<sup>(٧)</sup> بالبصرة؛ وهو منصبٌ ظلّ به إلى أن مات؛ فتوارثه أولاده من بعده<sup>(٨)</sup>.

---

= يُنظر : معجم البلدان ١٣١/٥، ومعجم الأدباء ٢٦١/١٦، ووفيات الأعيان ٦٧/٤ .

(١) تُنظر ترجمته في : نزهة الألباء ٢٥٧، وإشارة التعيين ٢٥٧، وبُغية الوعاة ٢٤٦/٢ .

(٢) تُنظر ترجمته في : إنباه الرواة ٢٩٩/٢، والبُلغة ١٥٥، وبُغية الوعاة ١٨٣/٢ .

(٣) تُنظر ترجمته في : وفيات الأعيان ٢١٧/٣، وطبقات الشافعية للسبكي ١٢٢/٥ .

(٤) تُنظر ترجمته في : وفيات الأعيان ٢٩/١، وطبقات الشافعية للسبكي ٢١٥/٤ .

(٥) تُنظر ترجمته في : إنباه الرواة ٩٨/٢، وبُغية الوعاة ٢٩/٢ .

(٦) يُنظر : إنباه الرواة ٢٥/٣، وسير أعلام النبلاء ٤٦٥/١٩ .

(٧) صاحبُ الخبر هو : الذي يحمل إلى الخليفة أخبار الناس، والجيش، والإدارة؛ وهي

وظيفة شبيهة بالاستخبارات في هذه الأيام .

يُنظر : تاريخ الأدب العربي لعمر فروخ ٢٣٨/٣، ٢٣٩ .

(٨) يُنظر : معجم الأدباء ٢٦٢/١٦ .

وكان - رحمه الله - أديباً، لغوياً، نحويّاً، ناظماً، ناثرّاً<sup>(١)</sup>؛  
وكان غايةً في الذكاء، والفطنة، والفصاحة، والبلاغة<sup>(٢)</sup>.

توفي - رحمه الله - في البصرة، في محلة بني حرام؛ سنة ست عشرة  
وخمسائة من الهجرة، وعمره سبعون سنة<sup>(٣)</sup>.

وقد ترك من المصنّفات ما يلي :

### ١- دُرّةُ الغَوَاصِّ في أوْهامِ الخَوَاصِّ<sup>(٤)</sup>.

وهو كتابٌ بيّن فيه أغلاط الكتاب فيما يستعملونه من الألفاظ في غير  
معناه، أو في غير موضعه .

### ٢- المقامات<sup>(٥)</sup>.

(١) يُنظر : معجم المؤلفين ١٠٨/٨ .

(٢) يُنظر : معجم الأدباء ١٦، ٢٦٢، وبُغية الوُعاة ٢٠٧/٢ .

(٣) يُنظر : إنباه الرواة ٢٧/٣، ووفيات الأعيان ٦٧/٤، وسير أعلام النبلاء ١٩/٤٦٥ .

(٤) طُبِعَ هذا الكتاب في ليبزج سنة ١٨٧١م، ومصر سنة ١٢٧٣هـ، وغيرها .

ثم حقّقه أخيراً الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم، وطبعه في مصر سنة ١٩٧٥م .  
وشرحه شهاب الدّين أحمد بن محمد الخفاجي؛ وطُبِعَ هذا الشّرح في إستانبول سنة  
١٢٩٩هـ.

يُنظر : تأريخ الأدب العربيّ لبروكلمان ١٥١/٥، ومعجم المطبوعات العربيّة والمعرّبة

٧٤٨/١، وتأريخ آداب اللّغة العربيّة ٤٠/٢ .

(٥) طُبِعَت مراراً في أوربّا، والهند، والشّام، ومصر .

يُنظر : تأريخ الأدب العربيّ لبروكلمان ١٤٥/٥، ومعجم المطبوعات العربيّة والمعرّبة

٧٤٩/١، ٧٥٠، وتأريخ آداب اللّغة العربيّة ٣٩/٢ .

وهي أشهرُ كتبه على الإطلاق؛ قال ياقوت الحموي<sup>(١)</sup>: «وله صانيف تشهد بفضله، وتُقرُّ بنبِّله؛ وكفاه شاهداً كتاب "المقامات" التي أبرَّ بها على الأوائل وأعجز الأواخر» .

وقد بدأ تأليفها سنة ٤٩٥هـ<sup>(٢)</sup>؛ ودام تأليفها بضع سنوات، وجعلها خمسين مقامة.

وقد اعتنى بشرحها عددٌ كبيرٌ من العلماء؛ فمنهم مَنْ طوَّل، ومنهم من اختصر<sup>(٣)</sup>.

### ٣- ملحّة الإعراب<sup>(٤)</sup>.

وهي أرجوزة في النّحو، تقع في ٣٧٧ بيتاً؛ ومطلّعها :  
أَقُولُ مِنْ بَعْدِ افْتِتَاحِ الْقَوْلِ بِحَمْدِ ذِي الطَّوْلِ شَدِيدِ الْحَوْلِ<sup>(٥)</sup>  
٤- شرح ملحّة الإعراب<sup>(٦)</sup>.

(١) معجم الأدباء ٢٦٢/١٦ .

(٢) يُنظر : معجم الأدباء ٢٨٣/١٦، وتاريخ الأدب العربيّ لبروكلمان ١٤٥/٥ .

(٣) يُنظر : وفيات الأعيان ٦٥/٤، وتاريخ الأدب العربيّ لبروكلمان ١٤٧/٥ .

(٤) طُبعت مراراً في باريس، وبيروت، ومصر؛ وطُبعت أخيراً في المملكة العربيّة السّعوديّة، في دار العليان للنّشر والتّوزيع — بريدة — سنة ١٤٠٧هـ .

يُنظر : تاريخ الأدب العربيّ لبروكلمان ١٥٢/٥، ومعجم المطبوعات العربيّة والمعرّبة ٧٥٠/١، وتاريخ آداب اللّغة العربيّة ٤٠/٢ .

(٥) ملحّة الإعراب ٥ .

(٦) طُبِعَ في بولاق سنة ١٢٩٢هـ، ومطبعة شرف بمصر سنة ١٣٠٢هـ، والمطبعة

الميميّة ١٣٠٦هـ؛ ثم طُبِعَ أخيراً في المملكة العربيّة السّعوديّة سنة ١٤١٢هـ بتحقيق

الدّكتور : أحمد محمّد قاسم — رحمه الله —، ونشرته دار التّراث بالمدينة النّبويّة .

٥- كتاب رسائل الحريري<sup>(١)</sup>.

ومن هذه الرسائل : الرسالة السّينية، والرسالة الشّينية<sup>(٢)</sup>؛ كلّ كلمة في الأولى تحوي سيناً، وكلّ كلمة في الثانية تحوي شيناً .

٦- كتاب شعر الحريري<sup>(٣)</sup>.٧- الفرق بين الضّاد والظّاء<sup>(٤)</sup>.٨- توشيح البيان<sup>(٥)</sup>.

= يُنظر : معجم المطبوعات العربيّة والمعرّبة ٧٥٠/١ .

(١) يُنظر : معجم الأدباء ٢٧١/١٦ .

(٢) طُبعتا بآخر كتاب «المقامات» بالمطبعة الحسينيّة سنة ١٣٢٦هـ، ثم أُعيد طبعها

بآخر كتاب «المقامات» أيضاً في مطبعة الحلبيّ .

يُنظر : معجم المطبوعات العربيّة والمعرّبة ٧٥٠/١ .

(٣) يُنظر : معجم الأدباء ٢٧١/١٦ .

ومنه نُسخة خطيّة في مكتبة برلين تحت رقم ٧٠٢٢ .

يُنظر : تاريخ الأدب العربيّ لبروكلمان ١٥١/٥ .

(٤) يُنظر : معجم الأدباء ٢٧١/١٦، وإنباه الرّواة ٢٥/٣، وبُغية الوُعاة ٢٥٩/٢،

ومعجم المؤلّفين ١٠٨/٨ .

(٥) نسبه إليه ابن حجّة الحمويّ في كتابه ثمرات الأوراق ٤٠ .



# الفصل الأول

## الصّايغ

ويشتمل على المباحث التالية :

المبحث الأول : اسمه، ونسبه، وكنيته، ولقبه .

المبحث الثاني : مولده، ونشأته، ووفاته .

المبحث الثالث : شيوخه، وتلاميذه .

المبحث الرابع : مصنفاته .





## المبحث الأول

اسمه، ونسبه، وكنيته، ولقبه

هو الإمام، العلامة، التّحويّ، اللّغويّ؛ شمس الدّين<sup>(١)</sup> أبو عبد الله محمّد ابن الحسن<sup>(٢)</sup> بن سباع بن أبي بكر المصريّ الأصل، الدّمشقيّ المولد والوفاء؛ المعروف بـ(الصّائغ)<sup>(٣)</sup>؛ - بالياء - وهو غير ابن الصائغ المشهور -

(١) تُنظر ترجمته في: ذيول العبر ٥٨/٤، وتأريخ ابن الورديّ ٣٨٦/٢، والوافي بالوفيات ٣٦١/٢ - ٣٦٣، وفوات الوفيات ٣٢٦/٣ - ٣٣٠، والبداية والنهاية ١٠١/١٤، وعقود الجمان ٢٣٢، ٢٣٣، والسّلوكة لمعرفة الملوك ٢٣٩/٢، وطبقات ابن قاضي شهبة ٧٨، والدّرر الكامنة ٤٠/٤، والمنهل الصّافي ٩٦/٦، والدليل الشّافي ٦١٤/٢، والنّجوم الزّاهرة ٩/٢٤٨، ٢٤٩، وتاج التراجم ٢٥٨، وبُغية الوعاة ١/٨٤، ودرّة الحجال ٣٠٣/٢، ٣٠٥، وكشف الظّنون ١٠٧٢/٢، ١٤٣٨، ١٨٠٨، وشذرات الذهب ٥٣/٦، وإيضاح المكنون ٥٥٢/٢، ٥١٣/٣، وهدية العارفين ١٤٥/٢، والأعلام ٨٧/٦، ومعجم المؤلّفين ١٩٢/٩.

(٢) وفي بعض المصادر (حسن) بدون (أل).

يُنظر: ذيول العبر ٥٨/٤، والنّجوم الزّاهرة ٩/٢٤٨، والدليل الشّافي ٦١٤/٢، ودرّة الحجال ٣٠٣/٢، وإيضاح المكنون ٥٥٢/٢، والأعلام ٨٧/٦. وفي البداية والنهاية ١٠١/١٤: «محمّد بن حسين»، وهو تصحيف.

(٣) ينظر: الوافي بالوفيات ٣٦١/٢، وفوات الوفيات ٣٢٦/٣، وشذرات الذهب ٥٣/٦. وفي بعض المصادر: (الصائغ) بالهمزة؛ ينظر: الدليل الشّافي ٦١٤/٢.

وفي بعض المصادر: (ابن الصّائغ) وهو المثبت على غلاف النسخة: (أ) وإن كان فيه طمس.

ويُنظر: الدرر الكامنة ٤٠/٤، وتاج التراجم ٢٥٨، ودرّة الحجال ٣٠٣/٢.

كما نصّ على ذلك السيوطي في البُغية — (١).

وينتهي نسبه إلى بني جذام عمرو بن عديّ بن الحارث بن مرة بن أدّ ابن زيد بن يشجب بن عريب بن زيد بن كهلان بن سبأ، وهو عامر بن يشجب بن يعرب بن قحطان (٢).

وقد كُتب على صفحة العنوان من النسخة (ب): «شمس الدّين محمد

= والصحيح هو الأول - الصايغ - ثلاثة أدلة:

١- أن هذا هو المثبت في مقدمة النسخة: (أ)، وعلى غلاف النسخة (ب) وفي خاتمها.

٢- ما ذكره المترجمون من أن له حانوتاً بالصاغة، فهذا يدل على أنه هو الصايغ وليس والده.

٣- أن هذا هو المثبت في كثير من المصادر التي ترجمت للمؤلف، وقد سبق ذكرها.

(١) بُغية الوعاة ٨٤/١ .

وابن الصايغ المشهور هو : محمد بن عبد الرحمن بن عليّ بن أبي الحسن الزمردّي؛ شمس الدّين أبو عبد الله، المعروف بابن الصايغ .

وُلد سنة ٧١٦هـ، واشتغل بالعلم، وبرع في اللّغة، والنحو، والفقه؛ وأخذ عن الشّهاب بن المرحّل، وأبي حيّان .

وكان ملازماً للاشتغال، كثير المعاشرة للرؤساء، كثير الاستحضار؛ فاضلاً، بارعاً، حسن النّظم والتّثر، قويّ البادرة، دَمَثَ الأخلاق؛ ولي قضاء العسكر، وإفتاء دار العدل، ودرّس بالجامع الطّولونيّ وغيره .

ومن مصنّفاته : شرح المشارق في الحديث، وشرح الألفيّة لابن مالك، والتّذكرة في التّحو - في عدّة مجلّدات -، وغيرها .

توفي سنة ٧٧٦هـ .

يُنظر : الوافي بالوفيات ٢٤٤/٣، والدّرر الكامنة ١١٩/٤، ١٢٠، والدّليل الشّافي ٦٣٥/٢، وبُغية الوعاة ١٥٥/١ .

(٢) يُنظر : جمهرة أنساب العرب ٣٢٩، ٤٢٠، ٤٢١، ونهاية الأرب ١٩١، ٣٦٦ .

ابن بدر الدين حسن ...» ولم تذكر جميع المصادر (بدر الدين) هذا؛ وكأنَّ إيرادَه تصرُّفٌ من النَّاسخ؛ لأنَّه كتب في آخر النسخة: «نجز ما ألفه الشيخ، الإمام، شمس الدين محمد بن حسن ...»؛ ولم يذكر (بدر الدين).



## المبحث الثاني

مولده، ونشأته، ووفاته

أولاً - مولده، ونشأته:

وُلد الصّايغ في دمشق في شهر صفر، سنة خمس وأربعين وستمائة<sup>(١)</sup>.

وبالرّجوع إلى المصادر الّتي تناولت حياة الصّايغ لم أجد أحداً ذكر شيئاً عن نشأته في طفولته، وشبابه وحياته العلميّة، إلّا ما ذكّر من أنّه كان له حانوت بالصّاغة يقرئ الطّلبة فيه العربيّة والعروض والأدب؛ وقد أقرأ «ديوان المتنبي» و«الحماسة»، وغير ذلك<sup>(٢)</sup>.

وكان يسكن بين درّب الحبالين والفرّاش عند بُستان القط<sup>(٣)</sup>.

وكان حسن الأخلاق، متواضعاً، ذا فضائل<sup>(٤)</sup>.

وكان فيه ودّ، لطيف المحاورّة والمحاضرة<sup>(٥)</sup>.

وكانت حياته حافلة بالتّنقل؛ فقد نشأ في دمشق، ثم انتقل إلى

مصر، ثم عاد مرّة أخرى إلى دمشق<sup>(٦)</sup>.

(١) يُنظر: الدرر الكامنة ٤/٤٠، والتّحجّوم الزّاهرة ٩/٢٤٨، وبُغية الوُعاة ١/٨٤. وفي البداية والنهاية ١٤/١٠١. وُلد بمصر.

(٢) يُنظر: الدرر الكامنة ٤/٤٠، وبُغية الوُعاة ١/٨٤.

(٣) البداية والنهاية ١٤/١٠١.

(٤) يُنظر: الدرر الكامنة ٤/٤٠، وبُغية الوُعاة ١/٨٤.

(٥) البداية والنهاية ١٤/١٠١.

(٦) يُنظر: السّلوّك ج ٢، قسم ١/٢٣٩.

## ثانياً - وفاته:

توفي الصّايغ في داره بدمشق، يوم الاثنين<sup>(١)</sup> ثالث شعبان<sup>(٢)</sup>، سنة ٧٢٠هـ، ودفن بباب الصّغير<sup>(٣)</sup>، عن خمس وسبعين<sup>(٤)</sup> سنة رحمه الله. وقيل: إنّهُ توفي سنة ٧٢٢هـ<sup>(٥)</sup>. وذكر ابن القاضي<sup>(٦)</sup> أنّه توفي سنة ٧٢١هـ؛ ولم أجد من تابعه على ذلك.

وذكر السيوطي<sup>(٧)</sup> أنّه توفي سنة ٧٢٥هـ، ووافقه صاحب «كشف الظنون»<sup>(٨)</sup>؛ لكنّه ذكر في مواضع أخرى التأريخين الأولين<sup>(٩)</sup>.

---

(١) نصّ على ذلك ابن كثير في البداية والنهاية ١٠١/١٤.

(٢) وفي الدرر الكامنة ٤٠/٤: «أو رمضان».

(٣) نصّ على ذلك ابن كثير في البداية والنهاية ١٠١/١٤.

(٤) يُنظر: ذيل العبر ٥٨/٤، والبداية والنهاية ١٠١/١٤، وطبقات ابن قاضي شُهبة ٨٧، والدرر الكامنة ٤٠/٤، والتّجويد الزّاهرة ٢٤٨/٩، وشذرات الذهب ٥٣/٦، والأعلام ٨٧/٦.

(٥) يُنظر: الوافي بالوفيات ٣٦٢/٢، وفوات الوفيات ٣٢٦/٣، وعقود الجمان ٢٣٢، والسّلوكة ج ٢، قسم ٢٣٩/١، والمنهل الصافي ٩٦/٦، والدّليل الشّافي ٦١٤/٢، وهدية العارفين ١٤٥/٢.

(٦) درّة الحجال ٣٠٤/٢.

(٧) بُغية الوعاة ٨٤/١.

(٨) يُنظر: ١٨٠٨/٢.

(٩) يُنظر: كشف الظنون ١٠٧٢/٢، ١٧٨٠.

## المبحث الثالث

### شيوخه، وتلاميذه

#### أولاً - شيوخه:

لم تذكر لنا المصادر من شيوخه إلا ابن أبي اليسر<sup>(١)</sup>؛ وهو: أبو محمد إسماعيل بن إبراهيم بن أبي اليسر شاعر بن عبد الله بن أبي الجحد، مسند الشام، تقي الدين، شرف الفضلاء، التنوخي، المعري الأصل، الدمشقي. ولد سنة ٥٨٩هـ، وتوفي سنة ٦٧٢هـ.

ومن شيوخ ابن أبي اليسر: الحشوعي، وعبد اللطيف بن شيخ الشيوخ، والقاسم بن عساكر؛ وأجاز له جماعة، وروى الكثير، واشتهر ذكره. تفرّد بأشياء كثيرة، وكان متميزاً في كتابة الإنشاء، جيد التّظم، حسن القول، ديناً متصوناً، صحيح السّماع؛ من بيت كتابة وجلالة؛ وله شعرٌ جيد وبلاغة؛ وفيه خير وعدالة<sup>(٢)</sup>.

وهناك شيخ آخر للصّايغ أشار إليه في هذا الشّرح؛ لكنّه لم يصرّح باسمه، وإنّما اكتفى بقوله: «قال شيخنا - رحمه الله -»، أو «كقول شيخنا - رحمه الله تعالى -»<sup>(٣)</sup>، ثم أورد نصّين نقلهما عن هذا الشّيح؛ وقد تبين لي

(١) يُنظر: طبقات ابن قاضي شُهبة ٨٧، وتاج التراجم ٢٥٨، وبُغية الوُعاة ٨٤/١.

(٢) تُنظر ترجمته في: العبر في خبر من غبر ٣/٣٢٥، والوافي ٩/٧١، وفوات الوفيات ١/١٧٠، والبداية والنهاية ١٣/٢٨٢، والدليل الشّافي ١/١٢٢، وشذرات الذهب

٣٣٨/٥.

(٣) يُنظر: ص ٥٤٨، ٥٧١ من النّصّ المحقّق.

من خلال مراجعة هذين النصين أنّ المقصود بهذا الشيخ ابن الناظم؛ والنصان موجودان في شرحه على الألفية<sup>(١)</sup>.

وقد راجعتُ ترجمة ابن الناظم بُغية أن أجد من ينصّ على أن من تلاميذه الصايغ؛ لكنني لم أظفر بشيء من ذلك؛ ولا غرابة في ذلك إذ إنّ كلّ شيخ له تلاميذ كثير، وأصحاب التّراجم لا ينصّون إلّا على بعض التلاميذ.

ومّا يؤيد ذلك كثرة نقوله عنه - في شرحه على الألفية - دون أن يصرّح بالنقل عنه<sup>(٢)</sup>؛ ففي هذا دلالة على أنّه من شيوخه.

وابن الناظم هو : أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الله بن عبد الله ابن مالك بدر الدّين الشافعي الطائي الجبائي الدمشقي النحوي .

شيخ العربيّة، وقدوة أرباب المعاني والبيان، وأحد العلماء الفضلاء؛ قرأ على أبيه، وأخذ عنه النّحو واللّغة؛ وكان ذكيّاً فهماً، عارفاً بالمنطق، والأصول، والنّظر؛ أخذ عنه جماعة منهم : كمال الدّين ابن الزّملكانيّ، وبدر الدّين ابن جماعة، وغيرهما .

ومن مصنفاته : شرح ألفيّة والده، والمصباح في المعاني والبيان، ومقدّمة في المنطق، ومقدّمة في العروض؛ وشرح ملحّة الإعراب وغير ذلك. توفّي بدمشق يوم الأحد ثامن المحرم سنة ٦٨٦هـ، ودُفن بمقبرة باب الصّغير، وتأسّف النّاس عليه<sup>(٣)</sup>.

(١) يُنظر : شرح الألفية لابن الناظم ١٣١، ١٦٣ .

(٢) يُنظر - على سبيل المثال - ص : ٤٣٠، ٤٤٩، ٦٧٢، ٧١٠، ٧٧١ من النصّ المحقّق .

(٣) تُنظر ترجمته في : العبر ٣/٣٦٣، والوافي ١/٢٠٤، والبداية والنهاية ١٣/٣٣١، وطبقات ابن قاضي شهبة ٢٤٧، وبُغية الوُعاة ١/٢٢٥، وشذرات الذهب ٥/٣٩٨.



## ثانياً - تلاميذه:

إنّ كتب التراجم التي تترجم للعلماء ربّما تكون مختصرة لا تستوعب أكبر قدر ممكن من ذكر العلماء وأخبارهم؛ ولم نجد من يذكر تلاميذ الصّائغ بأسمائهم، مع شهرته ومكانته، حيث لم ترد المصادر التي بين أيدينا على قولها: «تخرّج به فضلاء»<sup>(١)</sup>.

ولكن من خلال مطالعاتي في تراجم رجال القرن الثامن وقفت على ترجمة ابن فضل الله العمري، ووجدت المترجمين ينصّون على أنّ من شيوخه الذين تلقّى عنهم الأدب والعروض شمس الدين ابن الصّائغ؛ وقد تبين لي - من خلال المراجعة والتدقيق - أنّ شمس الدين بن الصّائغ هو: محمّد بن الحسن بن سباع شارح "الملحة" لا محمّد بن عبد الرحمن بن عليّ المشهور بابن الصّائغ؛ لأسباب عدّة :

أولاً - أنّ محمّد بن الحسن اشتهر بفنّ الأدب والعروض؛ وقد وجدنا المترجمين يلقّبونه بـ (الأديب العروضي)<sup>(٢)</sup>.

ثانياً - أنّه من أهل دمشق، وابن الصّائغ المشهور من أهل مصر - وإن كانت له رحلات إلى دمشق، لكنّ معظم حياته قضاها في مصر - وابن فضل الله العمري تلقّى معظم علومه في دمشق .

ثالثاً - أنّ مُدّة التّحصيل والطلب هي الفترة التي عاشها

(١) يُنظر: دُيُول العبر ٥٨/٤، وشذرات الذهب ٥٣/٦ .

(٢) يُنظر: الواقي بالوفيات ٣٦١/٢، وفوات الوفيات ٣٢٦/٣، والدّرر الكامنة ٤٠/٤،

والدليل الشافي ٦١٤/٢ .

ابن فضل الله العمريّ في دمشق - وكان محمّد بن الحسن من أبرز علماء دمشق في هذه الفترة - لأنّه وُلد سنة ٦٩٧هـ أو ٧٠٠هـ، ومحمّد بن الحسن توفّي سنة ٧٢٠هـ أو ٧٢٢هـ؛ وهذه المدة تتسع لتلقيه العلم من الصّايغ صاحبنا .

وابن فضل الله العمريّ هو<sup>(١)</sup>: شهاب الدّين أبو العبّاس أحمد بن يحيى بن فضل الله ابن يحيى القرشيّ العدويّ العمريّ الدمشقيّ .

وُلد في دمشق في ثالث شوال سنة ٦٩٧هـ، وقيل ٧٠٠هـ؛ وكان إماماً بارعاً، وكاتباً فقيهاً، نظم كثيراً من القصائد، والأراجيز، والمقطّعات، والدّوبيت؛ وأنشأ كثيراً من التّقاليد والمناشير والتّواقيع .

قرأ العربيّة على كمال الدّين بن قاضي شُهبة، والفقه على ابن الفركاح، وشهاب الدّين ابن المجد، وقرأ العروض والأدب على الشّيخ شمس الدّين ابن الصّائغ، وعلاء الدّين الوداعيّ، وقرأ جملة من المعاني والبيان على العلّامة شهاب الدّين محمود، وقرأ عليه جملة من الدّواوين، وكتب الأدب .

ومن مصنّفاته: مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، وفواصل السّمر في فضائل آل عمر، وصبابة المشتاق، ودمعة الباكي، وغيرها . توفّي في دمشق يوم السّبت تاسع ذي الحجة سنة ٧٤٩هـ .

---

(١) تُنظر ترجمته في: الوافي بالوفيات ٢٥٢/٨ - ٢٧٠، والدّرر الكامنة ٣٥٢/١ - ٣٥٤، والتّحجّوم الزّاهرة ٣٣٤/١٠ - ٣٣٥، والدّلّيل الشّافي ٩٦/١ .

## المبحث الرابع

## مصنّفاته

ترك الصّايغ مصنّفات كثيرة؛ منها:

- ١- ديوان شعر . في مجلّدين كبيرين<sup>(١)</sup>.
- ٢- شرح قصيدة ابن الحاجب في العروض<sup>(٢)</sup>.
- ٣- شرح مقصورة ابن دُرَيْد . في مجلّدين كبيرين<sup>(٣)</sup>.
- ٤- كتاب العراقيّين في الفروع<sup>(٤)</sup>.

وأغلب الظنّ أنّه ليس له؛ لأنّ حاجّي خليفة عندما ذكر هذا الكتاب نسبته لمحمّد بن الحسن الصّائغ الحلال الشّافعيّ؛ ولم ينصّ أحدٌ من الذين ترجموا للصّايغ صاحبنا على هذا اللّقب (الحلال)؛ والصّايغ من فقهاء الحنفيّة

---

(١) يُنظر : فوات الوفيات ٣/٣٢٦، وهديّة العارفين ٢/١٤٥، وإيضاح المكنون ٣/٥١٣، ومعجم المؤلّفين ٩/١٩٢ .

(٢) انفرد بذكره ابن الورديّ .

يُنظر : تأريخ ابن الورديّ ٢/٣٨٦ .

(٣) يُنظر : فوات الوفيات ٣/٣٢٦، والبداية والتهاية ١٤/١٠١، والدّرر الكامنة ٤/٤٠، والتّحجّوم الزّاهرة ٩/٢٤٨، وبُغية الوعاة ١/٨٤، وكشف الظّنون ٢/١٨٠٨، وهديّة العارفين ٢/١٤٥، ومعجم المؤلّفين ٩/١٩٢، والأعلام ٦/٨٧ .

ومنه نسخة خطيّة في دار الكتب الظّاهريّة تحت رقم ٧١٨٨ .

يُنظر : فهرس مخطوطات دار الكتب الظّاهريّة، الشّعْر ٣٠٣، ٣٠٤ .

(٤) يُنظر : كشف الظّنون ٢/١٤٣٨، وهديّة العارفين ٢/١٤٥ .

وليس من الشّافعيّة؛ ولذلك ترجم له قطلوبغا في «تاج التّراجم»، وهو كتاب في طبقات الحنفيّة .

٥ - القصيدة التّائيّة في نحو ألفي بيت؛ ذكر فيها العلوم والصّنائع<sup>(١)</sup>.

٦ - اللّمْحَةُ فِي شَرْحِ الْمُلْحَةِ .

وهو موضوع هذه الدّراسة والتّحقيق .

٧ - مختصر صحاح الجوهري<sup>(٢)</sup>.

اختصر فيه «الصّحاح» بتجريده من الشّواهد، والإيجاز في الشّروح.

---

(١) يُنظر : تأريخ ابن الورديّ ٣٨٦/٢، والبداية والنهاية ١٠١/١٤، والدّرر الكامنة

٤٠/٤، والتّحجّوم الزّاهرة ٢٤٨/٩، وبُغية الوُعاة ٨٤/١، وهدية العارفين ١٤٥/٢ .

وفي فوات الوفيات ٣٢٦/٣ : «(وله قصيدة تائيّة على وزن الهيتيّة الّتي لشيطان

العراق؛ وتزيد على ألفي بيت)» .

ويُنظر : الوافي بالوفيات ٣٦٢/٢، وعقود الجمان ٢٣٢، وطبقات ابن قاضي شُهبة

٨٧، والمنهل الصّافي ٩٦/٦، وتاج التّراجم ٢٥٨ .

(٢) يُنظر : المصادر السّابقة .

وقد ذكره أحمد الشّرقاويّ إقبال في كتابه معجم المعاجم ٢٣٠ في المختصرات الّتي

قامت باختصار الصّحاح، وسَمّاه : «الجامع في اختصار الصّحاح»؛ وذكر أنّ له

نسخة خطيّة في مكتبة عارف حكمت بالمدينة؛ وبالرجوع إلى هذه النّسخة تبين أنّ

هذه النّسخة لكتاب آخر اسمه «الجامع»، وموضوعه — كذلك — اختصار

«الصّحاح» بتجريده من الشّواهد، والإيجاز في الشّرح؛ لكن مؤلّفه السيّد محمّد بن

السيّد حسن الشّريف المتوفّى سنة ٨٦٦هـ .

٨ — المقامة الشَّهابيَّة، وشرحها<sup>(١)</sup>.

(١) عملها للقاضي شهاب الدِّين الخُوَيّ .

يُنظر : فوات الوفيات ٣/٣٢٦، والتَّجُوم الزَّاهِرة ٩/٢٤٨، وبُغْيَةُ الوُعاة ١/٨٤، وكشف الظُّنون ٢/١٧٨٥، وهديَّة العارفين ٢/١٤٥، ومعجم المؤلِّفين ٩/١٩٢ .  
وفي الوافي بالوفيات ٢/٣٦٢ : «المقالة الشَّهابيَّة» .

والقاضي شهاب الدِّين الخُوَيّ هو : محمَّد بن أحمد بن خليل، قاضي القضاة، ذو الفنون، شهاب الدِّين أبو عبد الله، ابن قاضي القضاة شمس الدِّين الخُوَيّ الشَّافعي؛ قاضي دمشق وابن قاضيها .

وُلد سنة ٦٢٦هـ، ومات والده وهو ابنُ إحدى عشرة سنة، فأقام بالعاديَّة، ولزم الاشتغال حتى برع، وسمع الحديث، وحدَّث، وصنَّف كتباً؛ منها : شرح الفصول لابن معط، ونظَّم علوم الحديث لابن الصَّلاح، والفصيح لثعلب؛ توفي سنة ٦٩٣هـ .  
يُنظر : الوافي بالوفيات ٢/١٣٧ — ١٣٩، وفوات الوفيات ٣/٣١٣، ٣١٤، وطبقات الشَّافعيَّة للأُسُويّ ١/٥٠١، ٥٠٢، وشذرات الذهب ٥/٤٢٣ .



## الفصل الثاني

### اللمحة في شرح الملحّة

ويشتمل على المباحث التالية:

المبحث الأوّل : توثيق اسم الكتاب، ونسبته إلى مؤلّفه .

المبحث الثاني : منهج المؤلّف في الكتاب .

المبحث الثالث : مصادره .

المبحث الرابع : شواهد .

المبحث الخامس : موازنة بين اللّمْحة و شرح الحريريّ على  
الملحّة.

المبحث السّادس : تقويم الكتاب.





## المبحث الأول

توثيق اسم الكتاب، ونسبته إلى مؤلفه

أ - توثيق اسم الكتاب:

في سبيل توثيق اسم الكتاب رجعتُ إلى كتب التراجم التي ترجمت للصّايغ، فوجدتها تذكر له شرحاً على «ملحة الإعراب»<sup>(١)</sup> دون أن تنصّ على اسمٍ له؛ لكنّ كتاب «كشف الظّنون»<sup>(٢)</sup> نصّ على أن من شروح «ملحة الإعراب» شرحاً للصّايغ سَمَاهُ: «اللّمحة في شرح الملحة».

وكذلك نصّ على هذه التسمية صاحب «إيضاح المكنون»<sup>(٣)</sup>، و«هدية العارفين»<sup>(٤)</sup>.

وهذا العنوان هو الموجود على غلاف النسخة (ب) ولم يكن واضحاً في النسخة (أ).  
والصّايغ - رحمه الله - لم يصرّح باسم كتابه هذا؛ لأنّه لم يصدّره بمقدّمة يحتمل أن ينصّ فيها على اسمٍ لشرحه هذا، وكذلك لم يصرّح به في خاتمة الكتاب.

(١) يُنظر: تاريخ ابن الوردي ٣٨٦/٢، والوافي بالوفيات ٣٦٢/٢، وفوات الوفيات ٣٢٦/٣، وطبقات ابن قاضي شهبة ٨٧، والدّرر الكامنة ٤٠/٤، وتاج التراجم ٢٥٨.

(٢) يُنظر: ١٨١٨/٢.

(٣) يُنظر: ٥٥٢/٤.

(٤) يُنظر: ١٤٥/٢.

ب - توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه:

مؤلف هذا الكتاب هو : محمد بن الحسن بن سباع الصايغ، وليس هناك شك في نسبة هذا الكتاب إليه؛ وذلك للأسباب التالية :

١- أن المؤرخين الذين ترجموا للصايغ ذكروا أنه شرّح «ملحة الإعراب»<sup>(١)</sup>.

٢- أن بعض العلماء نقل من هذا الكتاب مع نسبته للصايغ؛ كـ«ياسين» في حاشيته على «التصريح»<sup>(٢)</sup>.

٣- أن المؤلف نفسه صرّح باسمه في افتتاحيته للكتاب بقوله: «قال العبد الفقير إلى الله تعالى محمد بن الحسن بن سباع الصايغ عفا الله عنه».

٤- أن اسم المؤلف ذُكر في خاتمة النسخة ( ب ) حيث جاء فيها: «نجز ما ألفه الشيخ الإمام شمس الدين محمد بن حسن بن سباع الصايغ رحمه الله تعالى» .

٥- أن اسمه مكتوب على غلاف النسختين، وإن لم يكن واضحاً في (أ).

---

(١) يُنظر : تاريخ ابن الوردي ٣٨٦/٢، والوافي بالوفيات ٣٦٢/٢، وفوات الوفيات ٣٢٦/٣، وطبقات ابن قاضي شهبة ٨٧، والدرر الكامنة ٤٠/٤، وتاج التراجم ٢٥٨ .

(٢) يُنظر : ص ٥٤٤، ٥٦٨ من النصّ المحقّق؛ وحاشية ياسين ١١٢/١، ١٩٢/١ .

## المبحث الثاني منهج المؤلف في الكتاب

إنَّ أيَّ مؤلِّفٍ - في الغالب - لا بدَّ أن يصدر مؤلِّفه بمقدِّمة يبيِّن فيها سمات منهجه الَّذي سار عليه في كتابه .  
أمَّا الصَّايغ - رحمه الله - فلم يفعل شيئاً من ذلك؛ ولذا لا بدَّ أن نستقري الكتاب، ومن خلال هذا الاستقراء نستطيع أن نوضِّح المنهج العام الَّذي اتَّبعه في هذا الكتاب .  
ويمكننا أن نلخِّص منهج الصَّايغ في شرحه للملحة في النِّقاط التالية:

- ١ - دأب الشَّارح على ذكر اسم الباب، ثمَّ يذكر الأبيات المتعلِّقة به من «ملحة الإعراب»، ثمَّ يتبعها بالشرح .
- ٢ - اختلفت طريقته في تناوله لأبيات «الملحة»؛ فيذكر بيتاً<sup>(١)</sup>، أو بيتين<sup>(٢)</sup>، أو أكثر<sup>(٣)</sup>، حسب ترابط تلك الأبيات .
- ٣ - يُلاحظ عليه عدم العناية بأبيات «ملحة الإعراب»، ويتجلَّى ذلك في إهماله لتفسير معاني الألفاظ الغريبة؛ ومن أمثلة ذلك عدم تفسيره كلمة (راتكه)<sup>(٤)</sup> الواردة في قول الحريري في باب الفاعل:

(١) يُنظر مثلاً على ذلك : ص ٩٩، ١٩٩، ٤١٥ من النَّصِّ المحقَّق .

(٢) يُنظر مثلاً على ذلك : ص ١٠٩، ٢٠٥، ٢٩٣ من النَّصِّ المحقَّق .

(٣) يُنظر مثلاً على ذلك : ص ١٤٠، ٤٤٣، ٥٤٧ من النَّصِّ المحقَّق .

(٤) يُنظر : ص ٣١٢ من النَّصِّ المحقَّق .

كَقَوْلِهِمْ: جَاءَتْ سَعَادُ ضَاحِكَةً وَأُطْلَقَتْ نَاقَةُ هِنْدٍ رَاتِكَةً<sup>(١)</sup>

وكذلك عدم تفسيره كلمة (الجبابا)<sup>(٢)</sup> الواردة في قول الحريريّ في باب

المفعول معه:

تَقُولُ: جَاءَ الْبَرْدُ وَالْجَبَابَا وَأَسْتَوَتْ الْمِيَاهُ وَالْأَخْشَابَا<sup>(٣)</sup>

وكذلك عدم تعريفه بالمواضع الواردة في قول الحريريّ في باب ما

لا ينصرف<sup>(٤)</sup>:

مِثْلُ: حُنَيْنٍ وَمِنَى وَبَذَرٍ وَوَاسِطٍ وَدَابِقٍ وَحَجَرٍ<sup>(٥)</sup>

٤ - يُكْثَرُ مِنَ التَّعْلِيلَاتِ التَّحْوِيَّةِ؛ كَقَوْلِهِ: «(والحرف سمي حرفاً

لاستغناء الاسم والفعل عنه في انعقاد الجمل؛ فصار بمثلة الأخير، وآخر كل شيء حرفه)»<sup>(٦)</sup>.

وكقوله: «أصل الاسم الإعراب؛ وذلك لدلالته بصيغة واحدة على

معانٍ مختلفة، فاحتيج إلى إعرابه؛ لتبيين تلك المعاني، والبناء فيه فرع .

والفعل أصله البناء؛ لدلالته بالصيغ المختلفة على المعاني المختلفة،

---

(١) يُنْظَرُ : متن ملحّة الإعراب ١٩ .

(٢) يُنْظَرُ : ص ٣٦٧ من النَّصِّ المحقّق .

(٣) يُنْظَرُ : متن ملحّة الإعراب ٢٤ .

(٤) يُنْظَرُ : ص ٧٧٣ من النَّصِّ المحقّق .

(٥) يُنْظَرُ : متن ملحّة الإعراب ٤٦ .

(٦) يُنْظَرُ : ص ١١٨ من النَّصِّ المحقّق .

فأغنى اختلاف صيغه عن إعرابه، والإعراب فيه فرع»<sup>(١)</sup>.

وكقوله: «وقيل : اختير للفاعل الرّفْع، وللْمفعول التّصْب، لثقل الضّمة وخفة الفتح»<sup>(٢)</sup>.

٥ - يعرض أقوال النّحاة وخلافاتهم كثيراً<sup>(٣)</sup>، ويختار أحد الأقوال أحياناً<sup>(٤)</sup>، ويدلّل لبعض الآراء التي يختارها<sup>(٥)</sup>.

٦ - قد يشرح بعض الكلمات الغريبة في الشّواهد الشعريّة؛ كقوله بعد ذكره لقول الشّاعر :

وَلَا تَرَى بَعْلًا وَلَا حَلَالًا

كَهُ وَلَا كَهْنٍ إِلَّا عَاضِلًا

«أي : غيوراً»<sup>(٦)</sup>.

وكذلك قوله بعد ذكره لقول الشّاعر :

لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقِّ

«أي : فيها مقق، وهو : الطّول»<sup>(٧)</sup>.

(١) يُنظر : ص ١٥١ من النّصّ المحقّق .

(٢) يُنظر : ص ٣١١ من النّصّ المحقّق .

(٣) يُنظر مثلاً على ذلك : ص ١١١، ١٢٨، ٣٤٨، ٤١١ من النّصّ المحقّق .

(٤) يُنظر مثلاً على ذلك : ص ١١١، ١٨٢، ٥٢٣ من النّصّ المحقّق .

(٥) يُنظر مثلاً على ذلك : ص ١٨٢، ٣٤٨، ٥٠٧ من النّصّ المحقّق .

(٦) يُنظر : ص ٢٤٧ من النّصّ المحقّق .

(٧) يُنظر : ص ٢٤٧ من النّصّ المحقّق .

كما يشرح أحياناً بعض الكلمات الغريبة في الأمثلة التي يذكّرها؛ فمن ذلك قوله : «و لم يصرف (أدهم) — للقيد — نظراً إلى كونه صفةً في الأصل، و (أجدل) للصّقر، و (أخيل) للطائر ذي خيلان، و (أفعى) لضربٍ من الحيّات»<sup>(١)</sup>.

وكقوله : «والمراد بالوزن الخاصّ بالفعل ما لا يوجد دون ندور في غير فعلٍ، أو علم، أو أعجميّ؛ فالنّادر نحو: (دئل) لدويبة، و (ينجلب) لخرزة، و (تبشّر) لطائر»<sup>(٢)</sup>.

وكقوله: «يمنع من الصّرف اجتماع التعريف والعدل، وهذا اسم عدل به عن صيغة (فاعل) إلى (فعل)، نحو : (مضر) المعدول به عن (ماضر)، وهو مازج اللّبن بالماء، و (جشم) المعدول به عن (جاشم) وهو الذي يفعل الشّيء على استئقال، و (دلف) المعدول به عن (دالف) وهو المتأخّر الخطو، و (زحل) وهو التّجم المعروف بالطّارق، عدل به عن (زاحل) لأنّه أبعد الكواكب السيّارة»<sup>(٣)</sup>.

٧ - يورد الشّاهد الشعريّ، أو شطره، أو قطعة منه، ويذكر قائله أحياناً .

٨ - يعرف في الغالب بالباب الذي سيشرّحه تعريفاً لغويّاً

(١) يُنظر : ص ٧٤٩ من النّصّ المحقّق .

(٢) يُنظر : ص ٧٦١ من النّصّ المحقّق .

(٣) يُنظر : ص ٧٦٤، ٧٦٥ من النّصّ المحقّق .

واصطلاحياً، ومن ذلك تعريفه كلاً من الإعراب<sup>(١)</sup>، والترخيم<sup>(٢)</sup>، وعطف النسق<sup>(٣)</sup>، والتوكيد<sup>(٤)</sup>، وعطف البيان<sup>(٥)</sup>، وما لا ينصرف<sup>(٦)</sup>.

٩ - يزيد بعض الأبواب التي لم يذكرها الحريري أحياناً، مثل باب أفعل الذي للتفضيل<sup>(٧)</sup>.

١٠ - ينقل كثيراً من «شرح الألفيّة» لابن النّاطم<sup>(٨)</sup>، و «شرح ملحة الإعراب» للحريري<sup>(٩)</sup>، دون إشارة إلى المصدر؛ فينقل نصوصاً كاملة، ونادراً ما يتصرّف فيها.

---

(١) يُنظر : ص ١٤٧، ١٤٨ من النصّ المحقّق .

(٢) يُنظر : ص ٦٣١ من النصّ المحقّق .

(٣) يُنظر : ص ٦٨٩ من النصّ المحقّق .

(٤) يُنظر : ص ٧٠٥ من النصّ المحقّق .

(٥) يُنظر : ص ٧٣٧ من النصّ المحقّق .

(٦) يُنظر : ص ٧٤٣، ٧٤٤ من النصّ المحقّق .

(٧) يُنظر : ص ٤١٥ من النصّ المحقّق .

(٨) يُنظر مثلاً على ذلك : ص ٣٥٧، ٣٨٢، ٥٦٨ من النصّ المحقّق .

(٩) يُنظر مثلاً على ذلك : ص ١٠٠، ١٥٢، ٥٢٧ من النصّ المحقّق .





## المبحث الثالث

## مصادره

لاشكّ أنّ الصّايغ قد رجع كغيره إلى كتب النّحاة السّابقين، وأفاد منها؛ وقد انعكس ذلك على عمله هذا - وإن كان قليل التّنصيب على ذكر تلك المصادر - فقد أورد أقوالاً وآراء معزّوة إلى بعض أئمة النّحو، كسيبويه، والخليل، ويونس، والمبرّد، والمازنيّ، وابن السّراج، وابن جنّي، والفراء، والسّيرافيّ، وابن بابشاذ .

وتارة يذكّر هذه الأقوال دون أن يعزّوها إلى عالم بعينه، وإنّما يكتفي بقوله : «قال بعض النّحاة» أو : «قال بعضهم» أو : «قال غيره» أو : «ومنهم من قال»، إلى آخر ما ذكر من الإحالات .

ومن هنا يصعب على الباحث أن يحصر هذه المصادر التي اعتمد عليها في هذا الشّرح، ويظهر لي أنّ أهمّ مصدر استقى منه الشّارح هو "شرح الألفيّة" لابن النّاظم، ويتمثّل هذا في نقله عنه دون إشارة في الغالب، فينقل نصّاً كاملاً، ونادراً ما يتصرّف فيه<sup>(١)</sup>.

ومع كثرة نقوله عن ابن النّاظم لم يصرّح بالنّقل عنه إلّا مرّتين<sup>(٢)</sup>. ونقل عنه مرّتين<sup>(٣)</sup> مصدرّاً نقله بقوله : «قال شيخنا»، وبالرجوع إلى «شرح الألفيّة» لابن النّاظم وجدنا النّصّ كاملاً؛ وهذا يدلّ على أنّه

(١) يُنظر مثلاً على ذلك : ص ٣٥٧، ٣٨١، ٣٨٧ من النّصّ المحقّق .

(٢) يُنظر : ص ٤٦١، ٤٧٥ من النّصّ المحقّق .

(٣) يُنظر : ص ٥٤٨، ٥٧١ من النّصّ المحقّق .

هو المقصود بقوله : «شيخنا» .

وهناك مصدر آخر استقى منه الشّارح كثيراً، ألا وهو «شرح ملحّة الإعراب»<sup>(١)</sup> للحريريّ، وطريقته في النّقل عنه كطريقته مع شرح ابن النّازم.

كما اعتمد على كتاب سيبويه؛ فقد أثبت كثيراً من آرائه، وأقواله، وما حكاه عن العرب، وما أنشده، وما تضمّنه الكتاب من أقوال الخليل ويونس.

من ذلك قوله في باب التّصغير : «... وفي إبراهيم وإسماعيل: بريه، وسميع، نصّ على ذلك سيبويه في كتابه»<sup>(٢)</sup>.

وقوله في باب النّسب : «كقولك في (ثبة) و (مكة) و (أخت): ثبيّ، ومكيّ، وأخويّ؛ هذا مذهب سيبويه والخليل - أعني : قولك في أخت: أخويّ -، ويونس يقول : أختي»<sup>(٣)</sup>.

وقال في باب حروف الجرّ عند حديثه عن (من): «وتكون زائدة في الموجب، وهو مذهب الأخفش، وسيبويه لا يرى ذلك»<sup>(٤)</sup>.

وقال - أيضاً - في باب حروف الجرّ عند حديثه عن (مذ) و(منذ) : «فإذا أتى بعدهما الفعل حُكم باسميّتهما، وكوهُما ظرفين؛

(١) يُنظر مثلاً على ذلك : ص ١٠٠، ١٥٢، ٥٢٧ من النّصّ المحقّق .

(٢) يُنظر : ص ٦٧٥ من النّصّ المحقّق .

(٣) يُنظر : ص ٦٧٨ من النّصّ المحقّق .

(٤) يُنظر : ص ٢١٩ من النّصّ المحقّق .

قال سيبويه: ومّا يُضاف إلى الفعل قولك: ما رأيته مذ كان عندي، ومنذ جاءني»<sup>(١)</sup>.

إلى غير ذلك ممّا أخذ من كتاب سيبويه<sup>(٢)</sup>.

كما نصّ على التّقل عن الزّحشري<sup>(٣)</sup>؛ وبالرجوع إلى كتب الزّحشري تبين أنّ هذا التّقل من «المفصل».

كما نصّ على التّقل عن ابن برهان<sup>(٤)</sup> وبالرجوع إلى كتب ابن برهان تبين أنّ هذا التّقل من «شرح اللّمع».

كما نصّ على التّقل عن ابن بابشاذ<sup>(٥)</sup> وبالرجوع إلى كتب ابن بابشاذ تبين أنّ هذا التّقل من «شرح الجمل» وهو مخطوط.

(١) يُنظر : ص ٢٣٦ من النّصّ المحقّق .

(٢) يُنظر مزيداً من ذلك في : ص ٣٨٧، ٤٣٣، ٦٠٤، ٦٤٠، ٨٢١، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧٢ من النّصّ المحقّق .

(٣) يُنظر : ص ٣٦٧ من النّصّ المحقّق .

(٤) يُنظر : ص ٥٦٥ من النّصّ المحقّق .

(٥) يُنظر : ص ٥١٥، ٩٠٢ من النّصّ المحقّق .



## المبحث الرابع

## شواهد

إنَّ أهمَّ الأدلّة على القواعد النحويّة هو السّماع؛ ويتمثّل في الآيات القرآنيّة، والأحاديث النّبويّة، وكلام العرب الفصحاء الذين يحتجّ بكلامهم شعراً أو نثراً؛ وسأفصّل الكلام على كلّ فيما يلي:

## ١ - القرآن الكريم :

ليس من شكٍّ أنّ كلامَ الله - تعالى - الذي أنزل على نبيّه محمّد - صلّى الله عليه وسلّم - هو في المرتبة الأولى من الفصاحة والبلاغة؛ ولذلك نجد الصّايغ يُكثر من الاستشهاد به؛ فلا تكاد تجد باباً من الأبواب يخلو من الآيات القرآنيّة؛ فقد بلغ عدد الآيات التي استشهد بها في هذا الكتاب اثنتين وثلاثين ومائتي آية تقريباً، عدا المكرّرة؛ وهذا ممّا يُحمد للصّايغ فقلّ أن تجد موضوعاً لا يستشهد فيه بآية كريمة أو آيات .

وكان منهجه في عرض الشّواهد القرآنيّة : أنّه يذكر الآية كاملة، وأحياناً يذكر جزءاً من الآية وهو موطن الشّاهد .

وقد استدلّ بالقراءات القرآنيّة المتواترة منها، والشّاذة.

وكان في أكثر المواضع لا يعزو القراءة، وإنّما يكتفي بقوله : «وقرأ

الباقون»<sup>(١)</sup> أو : «وقراءة الباقيين»<sup>(٢)</sup> أو : «وفي بعض المصاحف»<sup>(٣)</sup>

(١) يُنظر : ص ٨٤٣ من النّصّ المحقّق .

(٢) يُنظر : ص ٨٢١، ٨٣٨ من النّصّ المحقّق .

(٣) يُنظر : ص ٨٢٦ من النّصّ المحقّق .

أو: «قرئ»<sup>(١)</sup> أو «قراءة بعضهم»<sup>(٢)</sup>.

## ٢ - الحديث الشريف :

هذا الصايف حذو ابن مالك - رحمهما الله تعالى - في الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة؛ فيستدل بها على إثبات قاعدة نحوية، وينصر بها مذهباً نحوياً، أو يحتج بها على آخر .

وكان عدد ما أورده اثني عشر حديثاً؛ وكذا الأمر بالنسبة لما روي عن الصحابة - رضي الله تعالى عنهم -؛ فقد أورد من ذلك ثلاثة آثار .

## ٣ - كلام العرب:

### ١ - الشعر:

احتج الصايف - رحمه الله تعالى - في كثير من المسائل النحوية بالشعر، وقد بلغ عدد الأبيات التي استشهد بها تسعة وثلاثين وأربعمائة بيت عدا المكرر؛ وهو عدد كبير إذا ما قيس بحجم الكتاب . وقد اشتملت هذه الشواهد على أبيات قليلة الذكر في كتب النحو المتداولة، وعلى أبيات أخرى لم أقف عليها في مكان آخر .  
فمن النوع الأول:

فَإِنْ يَكُ خَيْرٌ أَوْ يَكُنْ بَعْضُ رَاحَةٍ فَإِنَّكَ لَاقٍ مِنْ هُمُومٍ وَمِنْ كَرْبٍ<sup>(٣)</sup>

(١) يُنظر : ص ٦١٢، ٦١٣، ٦١٧ من النصّ المحقق .

(٢) يُنظر : ص ٦١٤ من النصّ المحقق .

(٣) يُنظر : ص ٢٢٠ من النصّ المحقق .

وقول بشامة بن الغدير :

مِنْ عَهْدِ عَادٍ كَانَ مَعْرُوفًا لَنَا      أَسْرُ الْمُلُوكِ وَقَتْلُهَا وَقَتَالُهَا<sup>(١)</sup>  
وقول الشاعر :

وَلَقَدْ أَعْطَفَهَا كَارِهَةً      حَيْثُ لِلنَّفْسِ مِنَ الْمَوْتِ هَرِيرُ<sup>(٢)</sup>  
ومن النوع الثاني :

قول الشاعر :

فَاقْرِ الْهُمُومَ قَلَاتِصًا عَبْدِيَّةً      تَطْوِي الْفَيَافِي بِالْوَجِيفِ الْمُعْنِقِ<sup>(٣)</sup>  
وقول الرّاجز :

وَلَا تُخَالِفْ ثَقَةً فَتَنْدَمَا<sup>(٤)</sup>

ومن ملامح منهجه في إيراد الشواهد الشعرية ما يلي :

١ - يورد البيت كاملاً، وفي بعض الأحيان يورد شطراً منه .

٢ - لا ينسب البيت إلى صاحبه غالباً، وإنما يكتفي بقوله :

«كقول الشاعر»<sup>(٥)</sup> أو : «كقول الآخر»<sup>(٦)</sup> أو : «ومنه قول الشاعر»<sup>(٧)</sup>.

(١) يُنظر : ص ٢٢٢ من النصّ المحقق .

(٢) يُنظر : ص ٧٣٧ من النصّ المحقق .

(٣) يُنظر : ص ٧٩٦ من النصّ المحقق .

(٤) يُنظر : ص ٨٣١ من النصّ المحقق .

(٥) يُنظر : ص ٢٢٦ ، ٢٣١ ، ٢٨٠ من النصّ المحقق .

(٦) يُنظر : ص ٢٢٢ ، ٢٨١ ، ٥٨٥ من النصّ المحقق .

(٧) يُنظر : ص ٢٢٩ ، ٣٦٤ ، ٥٨٩ من النصّ المحقق .

أو «ومنه قول الآخر»<sup>(١)</sup>.

٣ - لا يبين وجه الاستشهاد من البيت الذي أورده؛ معتمداً على فهم القارئ من خلال السياق .

٢ - أقوال العرب وأمثالهم:

كان لأقوال العرب وأمثالهم في هذا الكتاب نصيبٌ موفور؛ إذ بلغت خمسة وأربعين قولاً ومثلاً.

---

(١) ينظر: ص ٥٨٥ من النصّ المحقق.



## المبحث الخامس

## موازنة بين الملحة و شرح الحريري على الملحة

في هذا المبحث سأعقد موازنة بين شرحي الصّايغ والحريريّ للملحة، لتبيّن ما امتاز به كلّ منهما عن صاحبه في المنهج، والأسلوب، والاستشهاد، وما إلى ذلك .

وإنّما اخترتُ الحريريّ من بين الشّراح؛ لأنّه صدر هذا الشّأن وصاحبه، فهو ناظم «الملحة»، وهو أوّل من شرح هذه المنظومة فيما يظهر لي، كما أنّ شرحه أفضل الشّروح الّتي وقفت عليها قبل شرح الصّايغ. أولاً - موازنة عامّة :

بعد القراءة المتأنّية لكلّ من «شرح ملحة الإعراب» للحريريّ و «الملحة في شرح الملحة» للصّايغ خرجتُ بما يلي :

١- اتّفق الشّرحان في خلوّهما من مقدّمة يُبيّن فيها المنهج الّذي سارا عليه، والمعالم الأساسيّة لذلك .

٢ - توخّى الحريريّ في شرحه للملحة الاختصار، بينما اتّسم شرح الصّايغ بالتوسّع؛ ويمكن معرفة هذا من خلال التّقاط التّالية:

أ - استشهد الحريريّ بتسع عشرة ومائتي آية بما في ذلك الآيات المكرّرة، واستشهد الصّايغ بثلاث وأربعين ومائتي آية بما في ذلك الآيات المكرّرة .

ب - استشهد الحريريّ بثلاثة أحاديث، ولم يستشهد بأي أثرٍ

من الآثار المروية عن أحد الصّحابة رضي الله عنهم.

واستشهد الصّايغ باثني عشر حديثاً، وثلاثة آثار من آثار الصّحابة رضوان الله عليهم.

ج- استشهد الحريري بثلاثة وثمانين بيتاً من الشعر، واستشهد الصّايغ بتسعة وخمسين وأربعمئة بيت، بما في ذلك الأبيات المكررة .  
د- استشهد الحريري بخمسة أقوال من الأقوال المروية عن العرب، واستشهد الصّايغ بخمسة وأربعين قولاً .

هـ- شرح الصّايغ تكثر فيه الخلافات التّحويّة، وأقوال التّحاة؛ أمّا شرح الحريري فقد ندر فيه التّعريض للخلافات التّحويّة .  
٣ - التزم الحريري التزاماً تاماً بترتيب أبواب «الملحّة»، والحديث عن كلّ حكم عند ذكره للبيت الذي يتناوله .

أمّا الصّايغ فقد التزم بترتيب أبواب «الملحّة»، إلّا أنّه أضاف بعض الأبواب، كدجحه (باب أفعل التّفضيل) مع (حبذا) تحت باب واحد هو (باب حبذا وأفعل الذي للتّفضيل)، وقسم ما سماه الحريري (باب حروف الجرّ) إلى ثلاثة أبواب؛ وهي: (باب حروف الجرّ)، وبعده (باب ربّ)، وبعده (باب القسم) .

وكذلك لم يلتزم دائماً بشرح الأحكام في كلّ بيت من أبيات «الملحّة» .

٤ - اقتصر الحريري على ما ورد في «الملحّة»، وتعرض لإعراب بعض الكلمات الواردة فيها، وفسّر بعض الكلمات الغريبة .

أمّا الصّايغ فقد توسّع توسعاً كبيراً في الشّرح، إلى درجة أنّ القارئ لهذا الكتاب لا يتصوّر أنّه شرح لـ «ملحّة الإعراب» بل هو شرح لـ «ألفيّة ابن مالك»؛ إذ إنّ نقل من ابن النّاطم في شرحه على «الألفيّة» نقولاً كثيرة دون التّصريح بذلك .

وكذلك لم يذكر الصّايغ إعراب أيّ كلمة من كلمات «الملحّة»، لكنّه فسّر بعض الكلمات، وترك كثيراً ممّا يحتاج إلى ذلك .

٥ - لم يهتمّ الحريري اهتماماً واضحاً بالتّعليلات النّحويّة، بخلاف الصّايغ الذي اهتمّ بها .

٦ - يتّضح في شرح الحريري متانة الأسلوب، وجمال العبارة، ونصاعتها؛ لتوخّيه الإيجاز من ناحية، ولأنّه من فرسان البيان العربيّ .

أمّا الصّايغ فقد تفاوت أسلوبه من حين لآخر؛ فبينما تراه قوياً سلساً في موضع، تجده واهناً ركيكاً في موضع آخر .

ثانياً - موازنة خاصّة في بعض الأبواب :

لزيادة البيان والإيضاح رأيتُ أن أقدم بين يدي القارئ الكريم موازنة في بعض الأبواب بين هذين الشّرحين؛ بغية التّوصّل من خلالها إلى إبراز قيمة هذا الشّرح؛ وقد اخترت لذلك الأبواب التّالية :

١ - باب حروف<sup>(١)</sup> الجرّ :

قسّم الصّايغ هذا الباب إلى ثلاثة أبواب؛ فجعل ما يتعلّق بـ (رُبّ)

(١) يُنظر : شرح الصّايغ ٢١٧-٢٥٣، وشرح الحريري ١٢٢ - ١٣٤ .

في باب سّمّاه (باب رُبّ)، وجعل ما يتعلّق بالقسم في باب آخر سّمّاه (باب القسم)، ومرأّده به حروف القسم .

أمّا الحريريّ فجعل هذه الأبواب تحت باب واحدٍ هو باب حروف الجرّ.

وقد خرجت من هذه الموازنة بما يلي :

١- بلغت الآيات القرآنيّة الّتي استشهد بها الصّايغ أربعاً وثلاثين آية، على حين بلغت عند الحريريّ اثني عشرة آية .

٢- استشهد الصّايغ في هذا الباب بخمسة أقوال من أقوال العرب، على حين لم يستشهد الحريريّ بشيء من ذلك .

٣- بلغت الشّواهد الشعريّة الّتي استشهد بها الصّايغ في هذا الباب تسعة وخمسين بيتاً، على حين بلغت عند الحريريّ سبعة أبيات .

٤- بلغ عدد أسماء التّحاة والشّعراء الّذين ذكرهم الصّايغ في هذا الباب خمسة وعشرين علماً، على حين ذكر الحريريّ ثلاثة شعراء فقط .

٥- توسّع الصّايغ في تناوله لمعاني حروف الجرّ توسّعاً كبيراً، فأورد لكلّ حرف ما يتعلّق به من معانٍ، مستشهداً لمعظم تلك المعاني، أمّا الحريريّ فقد اقتصر على المعاني المشهورة لكلّ حرف فقط .

٦- ذكر الصّايغ بعض المسائل الخلافيّة المتعلّقة بحروف الجرّ، بخلاف الحريريّ .

٧- يحسّن بنا أن نورد نصّاً من كلام الصّايغ في هذا الباب، وما يقابله عند الحريريّ؛ لتبيين معالم المنهج الّذي سلكاه في معالجة مسائل هذا الباب.

قال الصايغ<sup>(١)</sup> في معاني (من) : «وابتداً بذكر (من) لأنها أمّ الباب، وهو حرف جرّ يدخل على الظاهر وعلى المضمر، تقول : أخذت من زيد، وسمعت منه؛ وله معانٍ :

أحدها : ابتداء الغاية في المكان، كقوله : قمت من الدار، وللتبعيض، كقولك : أنفقت من المال، ولتمييز الشيء من غيره، كقولك : أحبّ الحمام من الطير؛ وتكون سببية، كقولك : من أجل السلامة أطلت الصمت، ومنه قول الفرزدق

يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ      فَلَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَتَسَمُّ  
وتقع مكان باء القسم، كقولهم : من ربّي ما فعلت ذلك، أي : بربّي أقسمت .

وتكون زائدة، ويُشترط لذلك أن تكون بعد حرف نفي، كقوله - تعالى - : ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ ﴾، أو بعد استفهام كقوله تعالى : ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ ﴾؛ وتكون زائدة في الموجب، وهو مذهب الأخفش، وسيبويه لا يرى ذلك، ومنه قول إياس بن الأرت :

فَإِنْ يَكُ خَيْرٌ أَوْ يَكُنْ بَعْضُ رَاحَةٍ      فَإِنَّكَ لَأَقِي مِنْ هُمُومٍ وَمِنْ كَرْبٍ  
وتقع مكان (على) كقوله - تعالى - : ﴿ وَصَرَّاهُ مِنَ الْقَوْمِ ﴾ أي : على القوم .

وتكون مكان (الباء) كقوله - تعالى - : ﴿ حَفِظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾

(١) يُنظر : ص ٢١٧ من النصّ المحقق .

أي: بأمر الله .

وقد تكون دالاً على ضربٍ من النّعت، كقوله - تعالى -:

﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ أي : الرّجس الوثنيّ .

وتكون بمعنى (في) كقوله - تعالى - : ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾ .

وتقع لابتداء الغاية في الزّمان، كقول امرئ القيس :

لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الْحَجَرِ ؟ أَقْوَيْنَ مِنْ حَجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ

وكقول الآخر :

مِنْ عَهْدِ عَادٍ كَانَ مَعْرُوفاً لَنَا أَسْرُ الْمُلُوكِ وَقَتْلُهَا وَقَتْلُهَا .

وقال الحويري<sup>(١)</sup> : «و (من) تأتي في الكلام على أربعة معانٍ :

أحدها: أن تقع بمعنى الابتداء المختصّ بالمكان التي تقابلها (إلى) التي

يختصّ بها انتهاء الغاية، كقولك : سرتُ من البصرة إلى مكّة .

والثاني: أن تكون للتّبعيض، كقولك : شربت من النّهر .

والثالث: أن تأتي لتبيين الجنس، كقوله - تعالى - : ﴿فَاجْتَنِبُوا

الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ .

الرّابع: أن تأتي زائدة، كقولك : ما جاعني من أحد؛ فإن قلت : (ما

جاعني من رجل ) فليست زائدة في هذا الموضع، بل هي جاعلة اسم الشّخص

للتّوَع، وتترل مترلة قولك : (ما جاعني أحد) الذي معناه نفي التّوَع .

والفائدة في دخولها في هذا الكلام : استغراقُ النَّفي؛ لأنَّ الكلام كان يحتمل قبل دخولها أن يكون : ما جاءك رجل بل جاءك اثنان أو جماعة» .

فقد تبيّن من خلال هذين النَّصّين أنَّ الصّايغ قد أورد أحد عشر معنًا لـ(من)، بينما اقتصر الحريريّ على أربعة معانٍ .

كما أنَّ الصّايغ قد أولى الشّواهد عناية واضحة، خلافاً للحريريّ الذي لم يعن عناية كبيرة بالاستشهاد لما ذكره من معانٍ .

كما تعرّض الصّايغ لشيء من الخلاف بين النّحاة في بعض تلك المعاني، أمّا الحريريّ فلم يتعرّض لشيء من ذلك.

## ٢- باب الاستثناء<sup>(١)</sup>:

١- بلغت الآيات القرآنيّة التي استشهد بها الصّايغ في هذا الباب

ثلاث آيات، بينما بلغت عند الحريريّ أربع آيات .

٢- استشهد الصّايغ في هذا الباب بثلاثة أحاديث، بينما لم

يستشهد الحريريّ بأيّ حديث في هذا الباب .

٣- استشهد الصّايغ في هذا الباب بقول واحدٍ من أقوال العرب،

بينما لم يستشهد الحريريّ بأيّ قولٍ من أقوال العرب .

٤- بلغت الشّواهد الشّعريّة التي استشهد بها الصّايغ في هذا الباب

اثني عشر بيتاً، بينما بلغت عند الحريريّ بيتين .

(١) يُنظر : شرح الصّايغ ٤٥٧-٤٧٩، وشرح الحريريّ ٢٠٩ — ٢١٧ .

٥- بلغ عدد أسماء النّحاة والشّعراء الذين ذكرهم الصّايغ تسعة أعلام، بينما ذكر الحريريّ شاعرين فقط .

٦ - للوقوف على طرفٍ من منهج الرّجلين في معالجة هذا الباب نورد بعضاً ممّا ذكره في شرح هذين البيتين:

وَكُلُّ مَا اسْتِثْنَيْتُهُ مِنْ مُوجِبِ تَمَّ الْكَلَامُ عِنْدَهُ فَلْيُنْصَبِ  
تَقُولُ: جَاءَ الْقَوْمُ إِلَّا سَعْدًا وَقَامَتِ النَّسْوَةُ إِلَّا هِنْدًا<sup>(١)</sup>

إذ قال الصّايغ<sup>(٢)</sup>: «الاستثناء هو : إخراج شيءٍ ممّا دخل فيه غيره، أو إدخال شيءٍ فيما خرج منه غيره، والاسم المستثنى ضدّ المستثنى منه. والاستثناء نوعان : متّصل، ومنقطع .

فالمتّصل : إخراج مذكور بـ (إلاّ ) أو ما في معناها من حكم شامل، أو ملفوظ به، أو مقدّر .

فـ (الإخراج) جنس يشمل نوعي الاستثناء، ويخرج الوصف بـ (إلاّ)، كقوله - تعالى - : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهِ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾؛ فقوله: (إخراج مذكور) ولم يقل : إخراج اسم : ليعمّ استثناء المفرد، نحو : (قام القوم إلاّ زيداً)، واستثناء الجملة لتأولها بالمشقّق، نحو : (ما مررت بأحدٍ إلاّ زيدٌ خيرٌ منه)» .

وقوله: (بـ«إلاّ») أو ما في معناها) ليخرج التّخصيص ونحوه، ويدخل

(١) يُنظر : متن الملحّة ٢٨ .

(٢) يُنظر : ص ٤٥٧ من النّصّ المحقّق .



الاستثناء بـ (غير) و (سوى) و (حاشا) و (خلا) و (عدا) و (ليس) و (لا يكون) .

وقوله : (من حكم شامل له) ليخرج الاستثناء المنقطع .

وقوله : (ملفوظ به أو مقدّر) ليتناول الحدّ الاستثناء التّام والمفرّغ .

والاستثناء التّام هو : أن يكون المخرج منه مذكوراً، نحو : (قام القوم إلّا زيداً) .

والمفرّغ هو : أن يكون المخرج منه مقدّراً في قوّة المنطوق به، نحو : (ما قام إلّا زيد)، التّقدير : ما قام أحدٌ إلّا زيدٌ .

والمنقطع هو : الإخراج بـ (إلّا) أو (غير) أو (بيد) لما دخل في حكم دلالة المفهوم ....

والتّاصّب هو : (إلّا) لا ما قبلها بتقويتها، ولا به مستقلاً، ولا باستثني مضمراً، خلافاً لزاعمي ذلك .

والسّيرافيّ يذهب إلى أنّ التّاصّب هو ما قبل (إلّا) من فعل أو غيره بتعدية (إلّا) .

وذهب ابن خروف إلى أنّ التّاصّب هو ما قبل (إلّا) على سبيل الاستقلال .

وذهب الرّجّاج إلى أنّ التّاصّب (استثني مضمراً) .

وقال الحريري<sup>(١)</sup> : «معنى الاستثناء : إخراج الشّيء ممّا دخل فيه

(١) شرح ملحّة الإعراب ٢٠٩ .

غيره، أو إدخاله فيما خرج منه غيره؛ فالاسم المستثنى أبداً ضدّ المستثنى منه.  
وللاستثناء عدّة أدوات، إلّا أنّ حرفه المستولي عليه: (إلّا)، ولا يخلو  
حال الكلام قبل أن ينطق المتكلّم بـ(إلّا) من قسمين:  
أحدهما: أن يكون منقطعاً .

الثاني: أن يكون تاماً .

فإن كان منقطعاً مرتبطاً بما بعد (إلّا) لم تعمل (إلّا) شيئاً من  
الإعراب، بل يكون إعراب ما بعدها كإعرابه لو لم تذكر، وذلك  
كقولك: (ما قام إلّا زيد) و (ما ضربت إلّا زيداً) و (ما مررت إلّا بزيد)؛  
فـ(إلّا) هاهنا أفادت إثبات القيام لزيد، وإيقاع الضرب به، وحصول  
المرور به، من غير أن تحدث إعراباً ... .

وأما إذا كان ما قبل (إلّا) كلاماً تاماً فلا يخلو من قسمين:

أحدهما: أن يكون موجباً. والثاني: أن يكون غير موجب .

فإن كان موجباً كقولك: (جاء القوم إلّا سعداً) نصبت ما بعد  
(إلّا)، وكان الناصب له الفعل الذي هو: (جاء)، لكن نصبه بواسطة  
(إلّا) كما ينصب الفعل المفعول معه بواسطة الواو .

وعند بعضهم: أنّ (إلّا) هي الناصبة، وأنّ تقدير الكلام: جاء القوم  
أستثنى زيداً، أو: لا أعني زيداً» .

فواضح من خلال هذين النّصّين أنّ الصّايغ عني بتعريف  
المصطلحات، وإخراج محترّزات كلّ تعريف، بخلاف الحريريّ الذي اقتصر  
على تعريف الاستثناء .

واتّفقا في ذكر أقسام الاستثناء، وذكر الخلاف في ناصب المستثنى، لكنّ الصّايغ توسّع في بيان الخلاف ناسباً كلّ قول إلى صاحبه .

### ٣- باب نواصب الفعل<sup>(١)</sup>:

- ١- بلغت الآيات القرآنيّة التي استشهد بها الصّايغ إحدى وعشرين آية، بينما بلغت عند الحريريّ سبع آيات .
- ٢- أورد الصّايغ ثلاث قراءات، ناسباً كلّ قراءة إلى مَنْ قرأ بها؛ أمّا الحريريّ فقد ذكر قراءة واحدة، دون ذكر مَنْ قرأ بها، وإنّما اكتفى بقوله: «(وقرىء)».

- ٣- استشهد الصّايغ في هذا الباب بقولين من أقوال العرب؛ بينما لم يستشهد الحريريّ بأيّ قولٍ من أقوال العرب .
- ٤- بلغت الشّواهد الشعريّة التي استشهد بها الصّايغ في هذا الباب ستّة عشر بيتاً، بينما بلغت عند الحريريّ ثلاثة أبيات .
- ٥- بلغ عدد أسماء النّحاة والشّعراء والقراء الذين ذكرهم الصّايغ في هذا الباب عشرة أعلام، بينما ذكر الحريريّ شاعرين فقط .
- ٦- أورد الصّايغ بعض المسائل الخلافية في هذا الباب، بينما لم يورد الحريريّ أيّ مسألة .

- ٧- ينبغي أن نورد نصّاً من كلام الصّايغ في هذا الباب، وما يقابله عند الحريريّ؛ للوقوف على طريقة تناولهما لمسائل هذا الباب .

(١) يُنظر : شرح الصّايغ ٨١٥ - ٨٤٥، وشرح الحريريّ ٣٣٦ - ٣٤٧ .

فقد قال الصّايغ<sup>(١)</sup> في الحرف النّاصب (لن): «وأما (لن) فهي عند سيّويه مفردة، وعند الخليل مركّبة، وأصلها عنده: (لا أن)، فحذفت الهمزة تخفيفاً والتقى ساكنان؛ وهما: الألف والنّون؛ فحذفت الألف لذلك، وبقي (لن)؛ والصّحيح ما ذهب إليه سيّويه .

وهي لفظة نفي وضعت لجواب الفعل المقترن بأحد حرفي التنفيس؛ وهما: السّين وسوف، فـ(لن يخرج زيد) جواب من قال: سوف يخرج، أو سيخرج .

وتختصّ (لن) دون أخواتها بأن يتقدّم عليها مفعول الفعل الذي نصبته، كقولك: (زيداً لن أضرب)، وأجمعوا على ذلك، وعلى أن معناها نفي الفعل المستقبل» .

وقال الحريري<sup>(٢)</sup>: «وأما (لن) فهي لفظة نفي وضعت لجواب حرفي التنفيس اللّذين هما: السّين، وسوف؛ فكأنّ قولك: (لن يخرج زيد) هو جواب من قال: سوف يخرج، أو سيخرج .

وتختصّ (لن) دون أخواتها بجواز أن يتقدّم عليها مفعول الفعل الذي نصبته، كقولك: (زيداً لن أضرب)» .

فالناظر لهذين النّصّين يرى أنّ الصّايغ والحريري قد اتّفقا في ذكر وظيفة هذه الأداة، وخصوصيّتها على بقيّة أخواتها، وزاد الصّايغ عليه

(١) يُنظر: ص ٨٢١ من النّصّ المحقّق .

(٢) شرح ملحّة الإعراب ٣٤١ .

بذكر أصل بنيتها: أهى مركّبة أم بسيطة؟ مع التّرجيح .  
 وبعد؛ فمن خلال هذه الموازنات يتبيّن تفوّق الصّايغ في شرحه  
 لـ«ملحّة الإعراب» على الحريري؛ ليس في جانب واحد فحسب، بل  
 في سائر مقوّمات الشّرح الوافي . والحمد لله أولاً وآخراً .



## المبحث السادس

## تقويم الكتاب

الكلام في هذا المبحث يتناول شيئين؛ وهما : مميزات الكتاب،  
والمآخذ عليه.

فأقول - بعد الاستعانة بالله - :

## أولاً- مميزات الكتاب:

تميّز هذا الشّرح عن بقيّة شروح «ملحة الإعراب» التي وقفتُ عليه  
بأكثر من ميزة؛ وأهمّ هذه المميّزات ما يلي:

١- التّوسّع في الشّرح قياساً على نظائره من شروح «ملحة  
الإعراب»؛ فبالرّغم من أن «ملحة الإعراب» منظومة مختصرة ألفها  
الحريريّ للمبتدئين، إلّا أن شرح الصّايغ لها جعل منها عملاً علمياً حافلاً؛  
وخيراً دليل على هذا: كثرة شواهد، فلقد استشهد بقدر كبير من جميع  
الشّواهد - كما تقدّم - .

ومّا يدلّ على توسّع الصّايغ أيضاً: كثرة إيراد المسائل الخلافية،  
ومناقشته لكثير من القضايا النّحويّة؛ فلقد تردّد في هذا الكتاب أسماء  
أشهر النّحاة منذ بدء النّحو إلى عصر المؤلّف .

ويُضاف إلى ذلك أيضاً : إيراد بعض لغات القبائل العربيّة .

٢- الدّقة في نسبه الأقوال إلى أصحابها غالباً .

٣- تفرد الكتاب ببعض الشّواهد الشّعريّة التي لم أجدها في غيره،

وبعض الشّواهد قليلة الذّكر في كتب النّحو المتداولة<sup>(١)</sup>.

ثانياً - المآخذ عليه:

لا يسلم أيّ عملٍ بشري في الغالب من الخطأ والنقص والخلل، ولا غرابة في هذا؛ لأنّ الإنسان يتعرّض للسّهو والنسيان والخطأ .

والصّايغ في أثناء تأليفه لهذا الكتاب وقع في بعض هذه الأشياء؛ وها أنذا أعرضها فيما يلي، رجاءً أن ينفع الله بها، وأن يغفر لنا الزّلل، وأن يصلح لنا الخلل .

١ - اعتمد في شرحه على «شرح ملحّة الإعراب» للحريري، و«شرح الألفيّة» لابن التّائظم اعتماداً كبيراً، وكان الأولى أن يصرّح بما نقله منهما، وبخاصّة أنّه ينقل أحياناً نصوصاً كاملة دون تصرّف فيها، ومع ذلك لا يُشير إلى المنقول منه .

٢ - أخطأ في نسبة بيت إلى امرئ القيس؛ وهو قوله :

لَمَنْ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الْحَجَرِ ؟ أَقْوَيْنَ مِنْ حَجَجٍ وَمِنْ ذَهَرٍ<sup>(٢)</sup>

والصّحيح : أنّه لزُهير بن أبي سُلمى .

وكذلك أخطأ في نسبة بيتٍ إلى الطّرمّاح؛ وهو قوله :

لَا يَرْكَنُ أَحَدٌ إِلَى الْإِحْجَامِ يَوْمَ الْوَغَى مُتَخَوِّفًا لِحِمَامٍ<sup>(٣)</sup>

(١) يُنظر : مبحث شواهد ص ٥٦ ، ٥٧ .

(٢) يُنظر : ص ٢٢١ من النّصّ المحقّق .

(٣) يُنظر : ص ٣٩٠ من النّصّ المحقّق .



والصّحيح: أنّه لقطريّ بن الفجاءة؛ وهو تابعٌ في هذا الخطأ لابن النّاظم<sup>(١)</sup> رحمه الله تعالى.

٣- منهجه لم يكن على وتيرة واحدة؛ فتارةً يكون قوياً في منهجه، ويستقصي كلّ الشّواهد في المسألة، وتارةً أخرى نراه يقتضب الحديث ويختصر فيه .

٤- يُلاحظ في منهج الصّايغ أنّه عندما يقوم بتقسيم المسائل فإنّه يذكر أحد الأقسام، ثمّ يُغفل باقي الأقسام؛ وهذا ظاهرٌ كثير الانتشار في الكتاب .

٥- عدم الاهتمام بأبيات «ملحة الإعراب»؛ فلا يفسّر الكلمات الغامضة، ولا يعرب الكلمات المشكّلة .

٦- عدم الدقة في شرح كلام الحريري؛ فأحياناً يذكر أبياتاً من «الملحة»، ويتكلّم عن موضوعها بشكل عامّ، ولا يتطرّق إلى المسائل التي ذكرها الحريري؛ ومن الأمثلة على ذلك: طريقة تناوله لمباحث باب الحال<sup>(٢)</sup>، وكذلك باب الاستثناء<sup>(٣)</sup>.

(١) يُنظر : شرح الألفيّة لابن النّاظم ٣٢٠ .

(٢) يُنظر : ص ٣٧٥ من النّصّ المحقّق .

(٣) يُنظر : ص ٤٥٧ من النّصّ المحقّق .



القسم الثاني  
قسم التحقيق



## قسم التحقيق

ويشتمل على ما يلي:

- ١- وصف النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق .
- ٢- منهجي في التحقيق .
- ٣- النصّ المحقّق .



## وصف النسخ الخطيّة المعتمدة في التحقيق

بعد البحث عن نسخ هذا الكتاب تمكّنت من الحصول على نسختين خطيّتين، اعتمدت عليهما في تحقيق هذا الكتاب؛ وفيما يلي وصفهما:

### النسخة الأولى:

مصوّرة من نسخة موجودة بدار الكتب الوطنيّة بتونس، تحت رقم (٦٧١) وعدد لوحاتها أربع وستّون ومائة لوحة، وعدد الأسطر ثلاثة عشر سطرًا، في السّطر الواحد ثلاث عشرة كلمة .

وقد كتبت بخطّ مشرقّيّ، واضح مشكول، وميّزت أبيات «الملحة» للحريريّ من الشّرح بخطّ كبير، وعناوين الأبواب كلّها، وكلمة (فصل) مكتوبة بخطّ أحمر، وبعض الأبيات مكتوب بخطّ أحمر، وبعضها مكتوب بخطّ أسود وهو الأكثر .

وهذه النسخة روجعت من قبل ناسخها؛ فكان يستدرك ما سقط منها فيكتبه في الهامش، ثم يضع في نهايته كلمة (صح) .

وفي هوامشها إشارات توضّح أنّها قوبلت مع نسخة أخرى .

واسم النّاسخ : إبراهيم بن عبد العالي محمود؛ وقد نُسخَت في القرن

التّاسع الهجريّ سنة ٨٦٤هـ .

وكتب على غلاف هذه النسخة : «كتاب شرح الملحة لابن

الصّائغ». . وقد رمزت لها بالحرف: (أ).

## ٢- النّسخة الثّانية:

مصوّرة من نسخة موجودة بمكتبة جامعة إستانبول بتركيا، تحت رقم (١٠١٦) وعدد لوحاتها خمسون ومائة لوحة، وعدد الأسطر خمسة عشر سطراً، في السّطر الواحد إحدى عشرة كلمة .

وقد كُتبت بخطّ معتاد، واضح، وبهوامشها بعض التّصويّيات، وفيها سقط مقداره إحدى عشرة لوحة، يقابل في (أ) : ١٠/أ - ٢١/أ .

واسم النّاسخ: عليّ بن صدقة، وتاريخ نسخها سنة ٨٩٠هـ، وقد التزم النّاسخ بوضع رمز (ص) عند أوّل النّظم، و (ش) عند الشّرح .

وكتب على غلاف هذه النّسخة : «كتاب اللّمة في شرح اللّمة للشّيخ، الإمام، العالم، وحيد دهره، وفريد عصره، شمس الدّين محمّد بن بدر الدّين بن سباع الصّايغ، عفا الله عنه، وأنار ضريحه، وأوسع ضريحه، إنّّه على كلّ شيء قدير. آمين» .

وقد رمزت لها بالحرف: (ب).



## منهجي في التحقيق

كان منهجي في تحقيق الكتاب كالتالي:

- ١- احترمتُ النصّ؛ فلم أَدْخُلْ فيه إلّا بالقدر الذي يقيم معوجاً، أو يكمل ناقصاً، وما أضفّته جعلته بين معقوفين هكذا [ ].
- ٢- اخترت ما سَمّي بمنهج التّلفيق بين النسخ، فقابلت بين نسختي المخطوط مقابلة دقيقة، وأشرتُ إلى مواضع الزيادة، والاختلاف، والتّحريف في كلّ منهما، وأثبت ما رأيته أليق بالمقام من ذلك في الصّلب، وما لا يليق بالصّلب أثبتّه في الحاشية، كما أشرتُ إلى مواضع السّقط، وميّزت النصّ السّاقط من إحدى المخطوطتين بوضعه بين معقوفين هكذا [ ].
- ٣- ميّزت أبيات النّظم بأن كتبتها بحرف كبير أسود .
- ٤- كتبت النصّ وفقاً للقواعد الإملائية الحديثة .
- ٥- ضبطت الآيات القرآنية الكريمة، والأحاديث الشريفة، والشّواهد الشعريّة والنثرية، وأبيات النّظم، والكلمات التي تحتاج إلى ضبط .
- ٦- عزوت الآيات القرآنية إلى سورها، ذاكرًا رقم الآية .
- ٧- خرّجت القراءات القرآنية، ونسبتها إلى قرّائها من كتب القراءات .
- ٨- خرّجت الأحاديث الشريفة والآثار من كتب السنّة المعتمدة .
- ٩- خرّجت الأمثال من كتب الأمثال .
- ١٠- خرّجت الشّواهد الشعريّة، مبيناً بحر البيت، وقائله - إن أمكن

ذلك -، مع الإحالة إلى ديوانه إن وُجد، أو إلى كتب المختارات الشعرية، ذاكراً وجه الاستشهاد فيه، مع إيراد بعض الكتب النحوية التي استشهدت به، مراعيّاً في ذلك التسلسل التاريخي لوفاء مؤلفيها .

١١- وثقت الأقوال والآراء الواردة في الشرح؛ بالرجوع إلى مصنفات أصحابها إن تيسرت، وإلاّ فمن كتب النحو المعتمدة .

١٢- عرفت بالأعلام والأماكن والبلدان الواردة في الشرح .

١٣- شرحت الكلمات الغريبة الواردة في الشرح؛ وذلك بالرجوع إلى المعاجم اللغوية .

١٤- حرّجت المسائل النحوية، وذلك بالرجوع إلى مظانها من كتب النحو .

١٥- بيّنت ما أجمه الشارح، وذكرت ما أغفله ممّا تدعو الحاجة إلى ذكره .

١٦- قمت بعمل الفهارس الفنية اللازمة التي تيسر الإفادة من الكتاب .

١٧- وضعت اختصاراً لأسماء بعض المصادر التي تتكرر كثيراً في التحقيق، وهي:

١- ابن عقيل - شرح الألفية لابن عقيل .

٢- ابن النّاطم - شرح الألفية لابن النّاطم .

٣- الإتحاف - إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر للبتّا .

٤- الأشمونيّ - شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك .

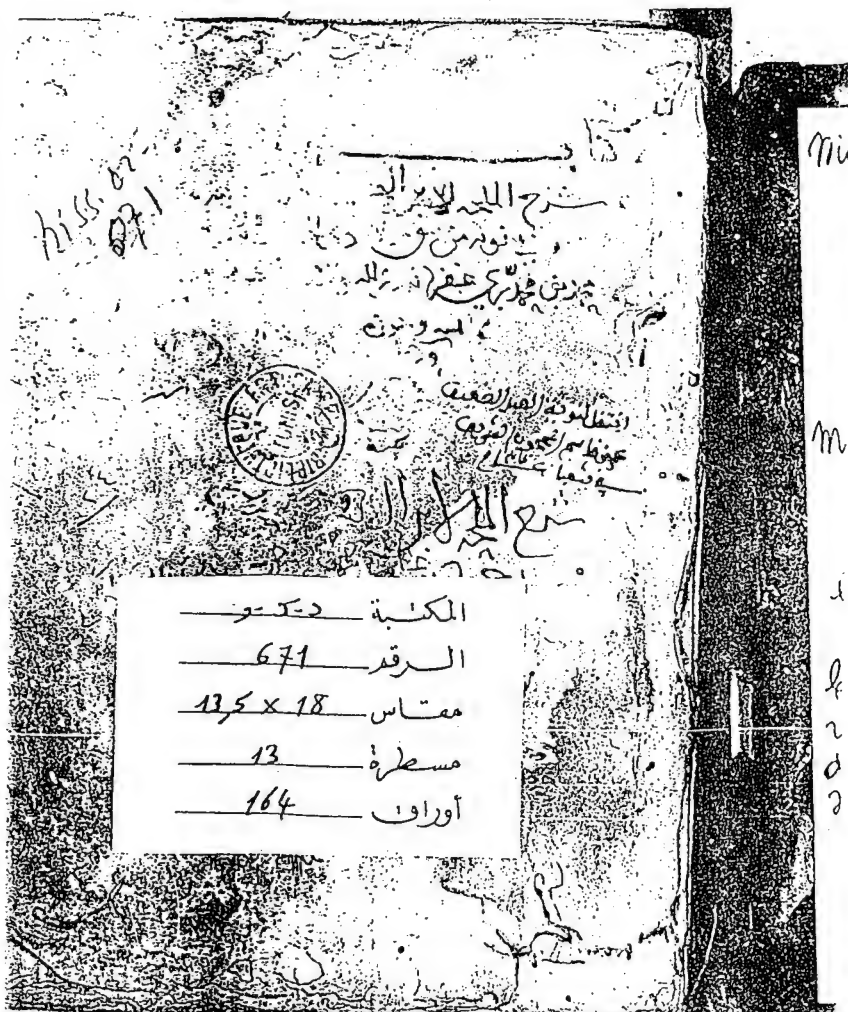
٥- حاشية ياسين - حاشية ياسين على التصريح .

- ٦- الدّرر - الدّرر اللّوامع على همع الهوامع للشنقيطيّ .
- ٧- شرح الجمل - شرح جمل الزّجاجيّ لابن عصفور .
- ٨- شرح الرّضيّ - شرح الكافية للرّضيّ الاستراباذيّ .
- ٩- شرح الملحّة - شرح ملحّة الإعراب للحريريّ .
- ١٠- الصّبّان - حاشية الصّبّان على شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك .
- ١١- اللّباب - اللّباب في علل البناء والإعراب للعكبريّ .
- ١٢- النّكت - النّكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشّتمريّ .
- ١٣- الهمع - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسّيوطيّ .



# النماذج من المخطوطة

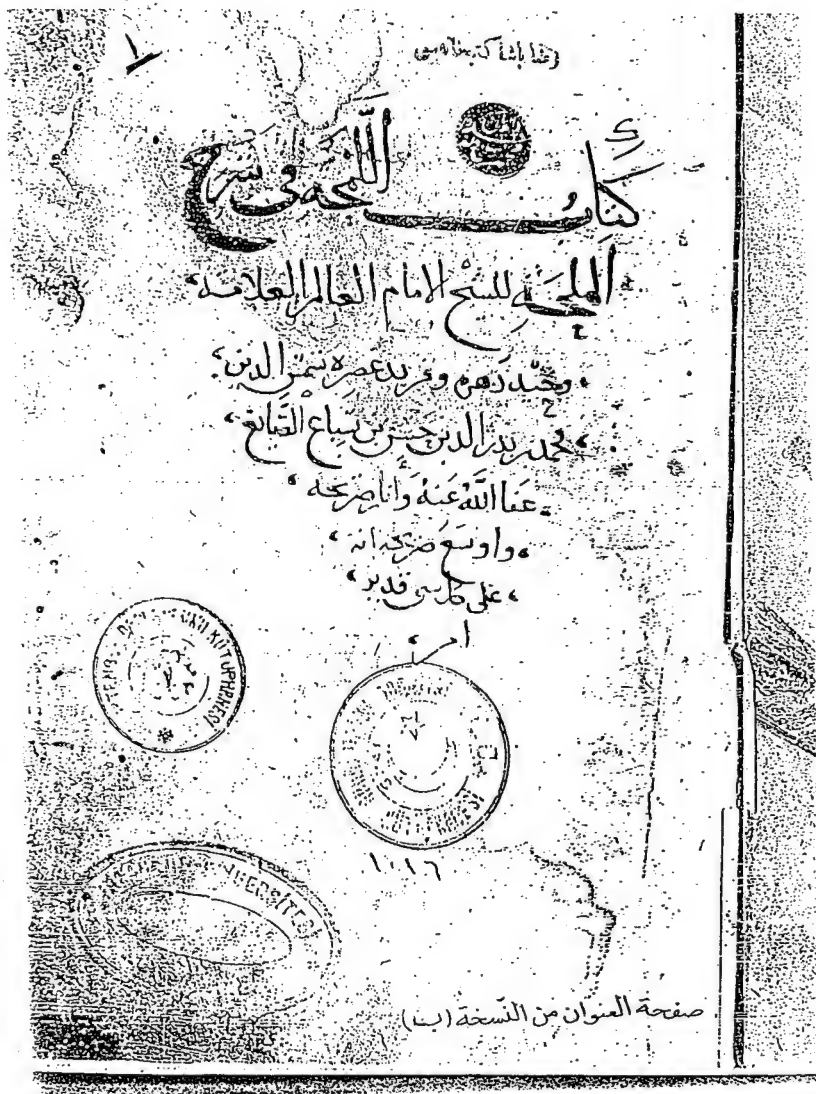
















النَّصَّ الْحَقَّ



كِتَابُ  
الْمُحْتَفَى فِي شَرْحِ الْمُلْحَةِ

تَأْلِيفُ  
مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الصَّائِغِ





[١/٢]

/ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت<sup>(١)</sup> .

[قال العبد الفقير إلى الله تعالى محمد بن الحسن بن سباع الصّايغ — عفا  
الله عنه - : أحمدُ الله، وأستعينه، وأصلي على رسوله محمد وآله وصحبه] <sup>(٢)</sup> .  
قال الشيخ، الإمام، العالم، العلامة<sup>(٣)</sup>، حجة العرب، ولسان  
الأدب، أبو محمد القاسم<sup>(٤)</sup> ابن عليّ بن محمد<sup>(٥)</sup> الحريريّ - رحمه الله  
تعالى<sup>(٦)</sup>، [وأثابه الجنة برحمته] <sup>(٧)</sup> :

أَقُولُ مِنْ بَعْدِ افْتِتَاحِ الْقَوْلِ بِحَمْدِ ذِي الطَّوْلِ الشَّدِيدِ<sup>(٨)</sup> الْحَوْلِ<sup>(٩)</sup>

(١) في ب : ربّ يسرّ وأنت كريم .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(٣) (العلامة) ساقطة من أ .

(٤) في أ : القسم .

(٥) (بن محمد) ساقطة من ب .

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٨) في متن الملحة ٥، وشرح الملحة ٣٧ : شَدِيدِ الْحَوْلِ .

(٩) ورد في متن الملحة ٥، وشرح الملحة ٣٧ بعد هذا البيت بيتان آخران؛ وهما قوله :

وَبَعْدَهُ فَأَفْضَلُ السَّلَامِ عَلَى النَّبِيِّ سَيِّدِ الْأَنْبِيَاءِ

وَأَلَيْهِ الْأَطْهَارُ خَيْرِ آلِ فَافْهَمْ كَلَامِي وَاسْتَمِعْ مَقَالِي

يقول: إنّه قد ابتدأ بحمد الله تعالى قبل شُرُوعِهِ فيما قصده من الكلام.

والحول<sup>(١)</sup>: البَطْش، والطَّوْل: المَنْ والكرم .

يَا سَائِلِي عَنِ الْكَلَامِ الْمُنْتَظَمِ حَدًّا وَنَوْعًا وَ<sup>(٢)</sup> إِلَى كَمْ يَنْقَسِمُ؟

قال: أقول يا [سائلي؛ فَأَقَامَ]<sup>(٣)</sup> مُخَاطَبًا لَهُ؛ كَيْلًا يَكُونُ مُلْقِيًا كَلَامَهُ

إلى غير سَامِعٍ .

والكلام: [ما حَصَلَ]<sup>(٤)</sup> به فائدة السّامع، وحَسُنَ عليه سُكُوتُ

المتكلّم .

[الحدُّ هو : الجامع ]<sup>(٥)</sup> المانع؛ لأنّه مُرَكَّبٌ من جنسٍ وفصل؛

فهو بالجنس يعمُّ ويجمع، وبالفصل يخصُّ ويمنع .

وهو في اللّغة : المنع، [ قال الشّاعر :

/ لَا تَعْبُدَنَّ إِلَهًا دُونَ خَالِقِكُمْ فَإِنْ دُعِيتُمْ فَقُولُوا دُونَهُ حَدَدٌ<sup>(٦)</sup>

فهو يمنع الشّيء المحدود من الخروج إلى غيره، كما يمنع غيره من

[٢/ب]

(١) الحول: الحيلة، والقوّة . يُنظر : اللّسان (حول) ١٨٥/١١ .

(٢) في متن الملحّة ٥: إِلَى كَمْ يَنْقَسِمُ — بدون العاطف — .

(٣) ما بين المعقوفين مطموسٌ في أ .

(٤) في أ : يحصل .

(٥) ما بين المعقوفين بياضٌ في أ .

(٦) هذا بيتٌ من البسيط، وهو لزيد بن عمرو بن نُفَيْل .

يُنظر هذا البيت في : التهذيب (حدد) ٤٢٢/٣، و الصّحاح (حدد) ٤٦٢/٢، واللّسان (حدد)

الدخول إليه؛ ومنه قيل للبَّواب : حَدَّادٌ<sup>(١)</sup>، قال الشاعر :

يَقُولُ لِي الْحَدَّادُ وَهُوَ يَقْوَدُنِي إِلَى السَّجْنِ لَا تَجْزَعْ فَمَا بِكَ مِنْ بَاسٍ  
والتَّوَعُّعُ: ما كان تحت جنسٍ كالفرع من أصله، وقد يكون جنساً  
إذا اشتمل على أنواعٍ بالنسبة إلى ما تحته .

اسْمَعْ هُدَيْتَ الرُّشْدَ مَا أَقُولُ وَأَفْهَمُهُ فَهَمَّ مَنْ لَهُ مَعْقُولُ  
فالمعقول مصدر عَقَلَ، ومثله من المصادر : مَيْسُورٌ، وَمَعْسُورٌ،  
وَمَخْلُوقٌ<sup>(٣)</sup>.

- (١) ما بين المعقوفين ساقط من ب .
- (٢) هذا بيتٌ من الطَّويل، وهو لقيس بن الخطيم .
- يُنْظَرُ هذا البيت في : الملاحن ٥١، واللَّسان (حدد) ١٤٢/٣، (باس) ٢٠/٦، و شرح  
اللُّمحة البدرية ٢٠٣/١ — وفيه (السَّجَّانُ) بدل (الحَدَّادُ) ولا شاهد فيه على هذه  
الرَّوَاية —، و تاج العروس (بأس) ٤٣٠/١٥، و ملحقات الديوان ٣٤.
- (٣) في أ : مخلف .
- وورود المصدر بِزِيَّة اسم المفعول جائز عند الجمهور — وإن كان قليلاً — نحو:  
(ميسور) من المَيْسَر، و (معسور) من العُسْر، و (معقول) من العقل، و (مخلوق) من  
الخلق .
- وخالف سيبويه وغيره في مجيء المصدر على وزن المفعول؛ وجعل الميسور والمعسور  
صفة للزَّمان — أي : الزَّمان الذي يُؤْسَر فيه ويُعَسَّر فيه على حذف الجار —؛  
وجعل المعقول بمعنى المحبوس المشدود صفةً للعقل؛ إذ قال : «كَأَنَّهُ قَالَ : عَقَلَ لَهُ  
شيء، أي : حُبِسَ لَهُ لُبُّهُ وَشَدَّدَ» . ومثله المخلوق صفة للخلق .
- يُنْظَرُ : الكتاب ٩٧/٤، و شرح المفصَّل ٥٠/٦، و شرح الشَّافِية ١٧٤/١، ١٧٥،  
واللَّسان (عقل) ٤٥٨/١٢، (عسر) ٥٦٤/٤، (يسر) ٢٩٧/٥، (خلق) ٨٥/١٠ .



[ بَابُ الْكَلَامِ ]<sup>(١)</sup>

حَدُّ الْكَلَامِ مَا أَفَادَ الْمُسْتَمِعُ نَحْوُ : سَعَى زَيْدٌ وَعَمَرُوهُ مُتَّبِعٌ  
 قد تقدّم الكلام في أنّه عبارةٌ عمّا يحسُن [ السُّكُوت ]<sup>(٢)</sup> عليه، ولا  
 يأتلف من أقلّ من كلمتين<sup>(٣)</sup>؛ أحدُ رُكْنِي الإسناد [ فيهما الاسم ]<sup>(٤)</sup> عدا  
 الحرف إلّا في النِّدَاء؛ لتضمُّنه معنى الفعل<sup>(٥)</sup>.

وهو كما مثَّل من قوله : [ قام زيد، و ]<sup>(٦)</sup> زيدٌ قائمٌ؛ فالجملة  
 الأولى تُسمَّى الفعلية، والثانية تُسمَّى [ الاسمية؛ فإذا ]<sup>(٧)</sup> انفصل / تركيب

[١/٣]

(١) العنوان زيادة من المحقق؛ يقتضيه صنيعه في بقية الأبواب .

(٢) ما بين المعقوفين غير واضح في أ .

(٣) لا يحصل التركيب الذي ينعقد به الكلام وتحصل منه الفائدة إلّا من اسمين أُسِنْدَ  
 أحدهما إلى الآخر؛ كإسناد (ذهب) إلى (زيد) في قولنا : (زيدٌ ذهب)؛ أو من اسم  
 وفعل مُسْنَد إلى الاسم، كإسناد (فاز) إلى (التائب) في قولنا : (فاز التائب) .

فـ(زيد ذهب) وشبهه جملةٌ اسميةٌ لتصديرها باسم .

و (فاز التائب) وشبهه جملةٌ فعليةٌ لتصديرها بفعل .

يُنظر : شرح الكافية الشافية ١/١٥٩، و شرح المفصل ١/٢٠، و شرح ألفية

ابن معط ١/١٩٢، و أوضح المسالك ١/١١١ .

(٤) ما بين المعقوفين غير واضح في أ ؛ من أثر الرطوبة .

(٥) لأنَّ حرف النِّدَاء ناب عن الفعل : ( دعوت ) أو ( ناديت ) .

يُنظر : شرح ألفية ابن معط ١/١٩٣ .

(٦) ما بين المعقوفين غير واضح في أ ؛ من أثر الرطوبة .

(٧) ما بين المعقوفين غير واضح في أ ؛ من أثر الرطوبة .

الجملة عادَ كلّ واحد منهما مُفردًا، ويُسمّى كلمةً <sup>(١)</sup>.  
والكلمة هي: اللفظة الدّالة على معنى مفردٍ بالوضع عند النّحويّين <sup>(٢)</sup>.

وعند اللّغويّين هي : كلامٌ مستقلٌّ بنفسه؛ ومن ذلك قولهم إذا أنشدوا بيتاً من قصيدة فيقولون : «من <sup>(٣)</sup> كلمة له»؛ فتصدّق الكلمة على القصيدة <sup>(٤)</sup>، ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلّم: «أصدّق كلمة قالها شاعرٌ» <sup>(٥)</sup>؛ كلمةٌ لبّيد <sup>(٦)</sup> :

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ <sup>(٧)</sup> وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ <sup>(٨)</sup>

(١) الكلمة فيها ثلاث لغات : كلمة، كلمة، كلمة .

يُنظر اللّسان (كلم) ٥٢٣/١٢ .

(٢) يُنظر : المفضّل ٦ .

(٣) في أ : ومن .

(٤) قال صاحب اللّسان : «الكلمة : تقع على الحرف الواحد من حروف الهجاء، وتقع على لفظة مؤلّفة من جماعة حروف ذات معنى، وتقع على قصيدة بكماها وخطبة بأسرها» .

اللّسان (كلم) ٥٢٤/١٢ .

(٥) في : ب : الشاعر .

(٦) هو : لبّيد بن ربيعة العامريّ، كان من شعراء الجاهليّة وفسائها، أدرك الإسلام فأسلم ثمّ قدّم الكوفة وأقام بها إلى أن مات وهو ابن مائة وسبع وخمسين سنة في أوّل خلافة معاوية .

يُنظر : الاستيعاب ٣٢٤/٣، وأسد الغابة ٥١٤ / ٤، والإصابة ٣٢٦/٣ .

(٧) ورد هذا الحديث — من غير ذكر الشّطر الثّاني من البيت — في صحيح البخاريّ، كتاب الأدب، باب ما يجوز من الشّعْر والرّجز والحداء وما يُكره منه، ٦٤/٨، و صحيح مسلم، كتاب الشّعْر، ١٧٦٨/٤، و سنن التّرمذيّ، كتاب الأدب، باب ما جاء في إنشاد الشّعْر، ١٤٠/٥، و سنن ابن ماجه، كتاب الأدب، باب الشّعْر، ١٢٣٦/٢ .

(٨) هذا بيتٌ من الطّويل .

وقيل : هي اللَّفْظُ الدَّالُّ بالوضع على معنى مفرد <sup>(١)</sup> .

وقيل : الْجُزْءُ المفرد <sup>(٢)</sup> .

وقيل : اللَّفْظَةُ الموضوعَةُ بإزاء معنى، فهي أحد أنواع اسم جنس <sup>(٣)</sup> وهو الكلم، لقبوله <sup>(٤)</sup> : أن يصير <sup>(٥)</sup> نوعاً بدخول حرف الهاء عليه. والكلم : يطلق <sup>(٦)</sup> على المفيد وغيره .

ولا ينعقد الكلام المفيد من فعلين، ولا من حرفين، ولا من فعل وحرف، ولا من اسم وحرف؛ إلا في باب النداء <sup>(٧)</sup> .

= يُنظر : أسرار العريّة ٢١١، و شرح المفصل ٧٨/٢، و شرح الكافية الشافية ٧٢٢/٢، وابن الناظم ٢٢، و أوضح المسالك ٧٤/٢، و التصريح ٢٩/١، و الهمع ٤/١، ٢٦١/٣، و الخزانة ٢٥٥/٢، و الديوان ١٣٢ .

(١) يُنظر : الكافية ٥٩، و شرح ألفية ابن معطٍ ١٩٥، و الفصول الخمسون ١٤٩ .  
(٢) يُنظر : المرتجل ٥ .

(٣) الكلم : اسم جنس جمعيّ، واحده : كلمة .

يُنظر : التصريح ٢٥/١، ٢٦، والأشموقيّ ٢٥/١، ٢٦ .

(٤) في كلتا النسختين لقوله، والأقرب الذي يستقيم عليه الكلام هو ما أثبتته

(٥) في أ : إن يصير، وهو تحريف .

(٦) في كلتا النسختين: ينطلق، والصواب ما هو مثبت.

(٧) لا ينعقد الكلام المفيد من فعلين؛ لأنّ الفعل نفسه خير ولا يفيد حتّى تُسندَه إلى محدث عنه؛ ولا من حرفين لعدمهما جميعاً، ولا من فعل وحرف، ولا حرف واسم؛ لأنّ الحرف جاء لمعنى في الاسم والفعل فهو كالجُزء منهما، وجزء الشّيء لا ينعقد مع غيره كلاماً، ولم يفد الحرف مع الاسم إلا في موطن واحد وهو النداء خاصّة؛ وذلك لنياحة الحرف فيه عن الفعل، ولذلك ساغت فيه الإمالة .

يُنظر : شرح المفصل ٢٠/١، والإيضاح في شرح المفصل ٦٢/١ .

وَنَوْعُهُ الَّذِي عَلَيْهِ يُبْنَى اسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ مَعْنَى

أنواع الكلم ثلاثة؛ وهي: الاسم، والفعل، والحرف<sup>(١)</sup>.

[٣/ب]

لا يمكن أن تكون / أربعة؛ لوصول النفوس إلى أغراضها من العبارة بها؛ فوجب الاستغناء عن القسم الرابع؛ وكذلك لا يمكن كونها كلمتين؛ لاحتياجهم إلى القسم الثالث .

فالاسم بمنزلة الذات؛ لأنه لا يكون كلاماً إلا بوجوده<sup>(٢)</sup>؛

فلذلك تقدّم وضعاً، ومنه قول الشاعر:

جَعَلْتَنِي<sup>(٣)</sup> كَالْحَرْفِ [جاء]<sup>(٤)</sup> لِمَعْنَى غَلَطًا مِنْ ضَلَالِهَا وَشَقَاهَا  
وَأَنَا<sup>(٥)</sup> الْاسْمُ لَا يُتِمُّ<sup>(٦)</sup> شَيْءٌ بِسِوَى وَضْعِهِ وَلَا يَتَنَاهَى<sup>(٧)</sup>

(١) هذه الأقسام مُجْمَعٌ عليها؛ وشدّ في هذا من لا يُعتدّ بخلافه؛ وهو أبو جعفر بن

صابر، حيث ذهب إلى أنّ هناك قسمًا رابعاً؛ وهو اسم الفعل، وسمّاه (الخالفة)؛ والحقّ أنّ ذلك من أفراد الاسم وليس قسمًا من أقسام الكلمة .

يُنظر : الهمع ٧/١، ١٢١/٥، والأشتموني ٢٣/١، والصّبّان ٢٣/١ .

(٢) في كلتا النسختين: لوجوده، والصواب ما هو مثبت.

(٣) في ب : جعلتني، وهو تحريف .

(٤) (جاء) ساقطة من ب .

(٥) في ب: وإنّما.

(٦) في ب : لا يتمّ، وهو تحريف .

(٧) هذان بيتان من الخفيف، ولم أقف على قائلهما. ومعناهما: أن الاسم لا تتم جملة إلا بوجوده. ولم أجد من ذكر هذين البيتين .



وهو يُخبر به وعنه <sup>(١)</sup> .

والفعل بمنزلة الحدث فهو مفتقرٌ إلى الإسناد إلى الاسم؛ لأنّه يخبر به لا عنه.

والحرف واسطة بين الذات والحدث؛ والمراد به معنى <sup>(٢)</sup> في غيره لا في ذاته؛ فهو لا يخبر به ولا عنه؛ فلذلك تأخّر وكزِمَ توسط الفعل .

---

(١) في ب : يخبر عنه .

(٢) في كلتا النسختين: لمعنى، والصواب ما هو مثبت.



## بَابُ الْاسْمِ

فَالِاسْمُ مَا يَدْخُلُهُ مِنْ وَإِلَى أَوْ كَانَ مَجْرُورًا بِحَتَّى وَعَلَى  
مِثَالُهُ: زَيْدٌ وَخَيْلٌ وَغَنَمٌ وَذَا وَتِلْكَ<sup>(١)</sup> وَالَّذِي وَمَنْ وَكَمْ

اقتصر الشيخ [ رحمه الله تعالى ]<sup>(٢)</sup> من علامات الاسم على

حروف الجر؛ لكونها أعم / علاماته؛ لدخولها على المضمرات، كقولك: [أ/٤]  
(أخذت منه) و (أقبلت عليه)؛ وعلى أسماء الإشارة، كقولك: (عجبتُ  
من هذا الأمر) و (سرتُ إلى تلك المدينة)؛ وعلى الموصول، كقولك:  
(استعنتُ بالذي لم يخِبِ المستعينُ به)؛ وعلى أسماء الاستفهام، كقولك:  
(إلى متى؟) و (من أين؟) و (إلى كم؟) و (على كيف؟) .

ومن علائم الاسم<sup>(٣)</sup>: أن يكون مُنَوَّنًا، كقولك: (زيدٌ)؛ مجرورًا،  
كقولك: (قمتُ من الدار)؛ مُعَرَّفًا بالالف واللام، كقولك: (الرجل)؛  
مُصَغَّرًا، كقولك في راجِلٍ: (رُويجل)؛ مُخْبِرًا عنه، كقولك: (اليوم)<sup>(٤)</sup>  
مبارك)؛ مثنًى، كقولك: (الزَّيدان)؛ مجموعًا، كقولك:  
(الزَّيدون)؛ مضافًا، كـ (غلام زيد)؛ منادًى، كقولك: (يا رجلاً)؛

(١) في متن الملحة ٥، وشرح الملحة ٤٣: وَذَا وَأَنْتَ .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من ب .

(٣) أوصل بعضُ النُّحاة علامات الاسم إلى ثلاثين علامة .

يُنظر: كشف المشكل ١/١٧٣، والأشباه والنظائر ٨/١ .

(٤) تمثيله باليوم غير دقيق؛ لأنه يقترن بعلامة أخرى؛ فالأولى أن يمثَّل باسم لا تعرف  
اسميته إلا بواسطة الإخبار عنه؛ مثل الضمائر كأن يقول: أنت مبارك.

منعوتاً، كقولك : (زيدٌ الكريمُ) .

فالاسم<sup>(١)</sup> : ما أبان عن مُسمًى؛ شخصاً كان أو غير شخصٍ .

وَحَدُّهُ<sup>(٢)</sup> : كلمةٌ دلَّت على معنى في نفسها<sup>(٣)</sup>، غير مقترنة بزمن<sup>(٤)</sup>

مُحَصَّلٌ<sup>(٥)</sup> .

فَمُحَصَّلٌ<sup>(٦)</sup> : احترازٌ من<sup>(٧)</sup> الصُّبُوحِ والغُبُوقِ؛ لوقوع كلِّ واحدٍ

منهما في وقتٍ لکنَّهُ غير مُحَصَّلٍ<sup>(٨)</sup> .

(١) الاسم : اللَّفْظُ الموضوع على الجوهر أو العَرَضُ لتفصل به بعضه من بعض، كقولك مبتدئاً اسم هذا كذا، وإن شئت قلت : اسمُ هذا كذا .

وفي الاسم خمسُ لغات : اسمٌ بكسر الهمزة، واسمٌ بضمِّها، واسمٌ بكسر السين، واسمٌ بضمِّها — ويروى سُمُّه بضمِّ السين —، وسُمِّي على وزن عَلِيٍّ .

يُنظر : الإنصاف، المسألة الأولى، ١٦/١، وأسرار العربية ٨، واللَّسان (سما) ٤٠١/١٤ .

(٢) ذكر أبو البركات الأنباري أنَّ النحويين ذكروا في الاسم حدوداً كثيرة تنيف على سبعين حداً . أسرار العربية ٩، ١٠ .

(٣) تحرُّراً من الحرف؛ لأنَّ الحرف يدلُّ على معنى في غيره . أمالي ابن الشَّجري ١٥/٢ .

(٤) تحرُّراً من الفعل؛ لأنَّ الفعل وُضِعَ ليدلَّ على الزَّمان . أمالي ابن الشَّجري ١٥/٢ .

(٥) أي : ممَّيز ومعيَّن ومبيِّن . اللسان ( حصل ) ١٥٣/١١ .

(٦) وَصِفَ الزَّمنُ بِمُحَصَّلٍ ليدخل في الحدِّ أسماءُ الفاعلين وأسماءُ المفعولين والمصادر من

حيث كانت هذه الأشياء دالَّة على الزَّمان لاشتقاق بعضها من الفعل، وهو اسم

الفاعل واسم المفعول، واشتقاقُ الفعل من بعضها وهو المصدر إلَّا أنَّها تدلُّ على

زمان مجهول . أمالي ابن الشَّجري ١٥/٢ .

(٧) في ب : فمُحَصَّلٌ يخرج الصُّبُوح والغُبُوق احترازاً من لوقوع كلِّ واحد منهما ... .

(٨) مراد الشَّارح : أنَّ الصُّبُوح : الشَّرب وقت الغداة، والغُبُوق : الشَّرب (من اللبن فيهما) =

واشتقاقه عند البصريين من السُّمُو<sup>(١)</sup>؛ لآثه عَالٍ على مُسَمَّاهُ،  
ولآثه<sup>(٢)</sup> سَمًا على الفعل والحرف لاستغنائه عنهما؛ وعند الكوفيين/  
من السَّمة<sup>(٣)</sup>.

والاعتمادُ على القول الأوَّل؛ لدلالة الجمع والتَّصغير على أصول<sup>(٤)</sup>  
الأشياء، كقولهم في التَّصغير: (سُمِّيَ)، وفي الجمع: (أَسْمَاءُ)<sup>(٥)</sup>.

= آخر النهار، فهو يدل على حدث : الشرب في وقت : أول النهار، أو آخره؛ لكنَّه  
غير محصَّل؛ لصلاحه للأزْمَان الثلاثة : الماضي، والحال، والمستقبل، ففارق:  
(اصطَبَحَ) الدال على ذلك في زمن محصَّل هو الماضي، و(يَصْطَبِخُ) الدال على الحدث  
في زمن محصَّل هو الحال، أو المستقبل، و(اصْطَبَحَ) الدال على حدث في زمن محصَّل  
هو المستقبل .

(١) السُّمُو : الارتفاع والْعُلُو . اللسان ( سما ) ٣٩٧/١٤ .

(٢) في ب : ولا، وهو تحريف .

(٣) السَّمة : العلامة . اللسان ( علم ) ٤١٩/١٢ .

(٤) في ب : أهول، وهو تحريف .

(٥) اختلف العلماء في أصل اشتقاق الاسم على قولين :

القول الأوَّل : أنه مشتق من السُّمُو — وهو العُلُو —؛ لآثه سَمًا على الفعل والحرف  
بكونه قد يستغني بنفسه عنهما؛ ولآثه من (سما — يسمو) كـ(علا يعلو)؛ ومنه  
(السَّمَاءُ) لكل مرتفع؛ ولأنَّ الاسم رَفَعَ المُسَمَّى، وأخرجه إلى الوجود؛ فلولا الاسم  
لَمَا عُرِفَ المُسَمَّى، فتبيَّن أنَّه من السُّمُو .

والأصل فيه : (سِمُو) إلا أنَّهم حذفوا الواو من آخره، وعوَّضوا الهمزة في أوَّلِه؛  
فصار اسمًا وزنه (افْعُ) لآثه قد حذف منه لامه الَّتِي هي الواو في (سِمُو) وهذا  
قول البصريين .

القول الثاني: أنه مشتق من السَّمة - وهي العلامة -؛ وذلك لكونه علامة يُعرف بها المُسَمَّى . =

= والأصل فيها : ( وَسَم ) إلّا أنّهم حذفوا الواو من أوله وعوّضوا مكانها الهمزة،  
فصار اسمًا وزنه ( اِعْلُ ) لأنّه قد حذف منه فاؤه التي هي الواو في ( وَسَم )؛  
وهذا قول الكوفيين.

يُنظر تفصيل المسألة في : شرح عيوان الإعراب ٥١، والإنصاف، المسألة الأولى،  
٦/١، وأسرار العريّة ٥، والتبيين، المسألة الرابعة، ١٣٢، وشرح المفصل ٢٣/١،  
وائتلاف التّصرة، فصل الاسم، المسألة الأولى، ٢٧ .

## بَابُ الْفِعْلِ

وَالْفِعْلُ مَا يَدْخُلُ قَدْ وَالسَّيْنُ عَلَيْهِ مِثْلُ : بَانَ أَوْ يَبِينُ

(قد) حَرَفٌ يَدْخُلُ عَلَى الْمَاضِي وَالْمُضَارِعِ؛ فَإِذَا دَخَلَ عَلَى الْمَاضِي قِيلَ فِيهِ: حَرَفُ تَقْرِيبٍ، وَإِنْ دَخَلَ عَلَى الْمُضَارِعِ<sup>(١)</sup>؛ فَلَا يَخْلُو مِنَ الْوُجُوبِ وَالْإِمْكَانِ، فَإِنْ كَانَ مُمَكِّنًا<sup>(٢)</sup>، قِيلَ<sup>(٣)</sup>: حَرَفُ تَقْلِيلٍ، كَقَوْلِكَ: (قَدْ يَقَعُ الْمَطَرُ)، وَإِنْ كَانَ وَاجِبًا، كَقَوْلِكَ: (قَدْ تَغْرُبُ الشَّمْسُ)، فَهُوَ<sup>(٤)</sup> حَرَفُ تَحْقِيقٍ<sup>(٥)</sup>.

(وَالسَّيْنُ وَسَوْفَ) حَرْفَا تَنْفِيسٍ، يَخْتَصَّانِ بِالْمُضَارِعِ الْمُسْتَقْبَلِ<sup>(٦)</sup>،

(١) فِي أ: مُضَارِع .

(٢) فِي ب: مُمَكِّنًا .

(٣) فِي كِلْتَا النُّسخَتَيْنِ: فَقِيلَ، وَمَا أُبَيِّنُهُ هُوَ الْأَوَّلَى .

(٤) فِي كِلْتَا النُّسخَتَيْنِ: وَهُوَ؛ وَمَا أُبَيِّنُهُ هُوَ الْأَوَّلَى .

(٥) جُمْلَةٌ مَا ذَكَرَهُ التَّحْوِيلُونَ لـ (قَدْ) خَمْسَةً مَعَانٍ :

الْأَوَّلُ : التَّوَقُّعُ . وَ (قَدْ) تَرَدُّ لِلدَّلَالَةِ عَلَى التَّوَقُّعِ مَعَ الْمَاضِي وَالْمُضَارِعِ .

الثَّانِي : التَّقْرِيبُ . وَلَا تَرَدُّ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ إِلَّا مَعَ الْمَاضِي .

الثَّالِثُ : التَّقْلِيلُ . وَتَرَدُّ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ مَعَ الْمُضَارِعِ .

الرَّابِعُ : التَّكْثِيرُ .

الخَامِسُ : التَّحْقِيقُ . وَتَرَدُّ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ مَعَ الْفَعْلَيْنِ : الْمَاضِي وَالْمُضَارِعِ .

وَالْحَاصِلُ : أَنَّهَا تُفِيدُ مَعَ الْمَاضِي أَحَدَ ثَلَاثَةِ مَعَانٍ : التَّوَقُّعُ، وَالتَّقْرِيبُ، وَالتَّحْقِيقُ؛

وَمَعَ الْمُضَارِعِ أَحَدَ أَرْبَعَةِ مَعَانٍ : التَّوَقُّعُ، وَالتَّقْلِيلُ، وَالتَّحْقِيقُ، وَالتَّكْثِيرُ .

يُنْظَرُ : الْجَنَى الدَّانِي ٢٥٦، وَالْمَغْنَى ٢٢٧ .

(٦) (سَوْفَ) أَشَدُّ تَرَاخِيًا فِي الْإِسْتِقْبَالِ مِنَ السَّيْنِ وَأَبْلَغُ تَنْفِيسًا .

وقد يستعملان في الوعد والوعيد <sup>(١)</sup>.

أَوْ لَحِقَتْهُ تَاءٌ مَنْ يُحَدِّثُ كَقَوْلِهِمْ فِي لَيْسَ : لَسْتُ أَنْفُثُ

من علائم الفعل: دخول الضّمائر على آخره؛ كتاء المتكلم، وهي إذا كانت لتكلم مبنية على الضم، ويستوي <sup>(٢)</sup> فيها المذكر والمؤنث؛ فإن كانت لمخاطب فُتَحَتْ مع المذكر وكُسِرَتْ مع المؤنث؛ فإن كان المؤنث غائباً كانت ساكنة <sup>(٣)</sup>، / كقولك : (بئس الفاجرة)، وكذلك المشار إليه <sup>(٤)</sup>.

[١/٥]

= يُنظر: شرح المفصل ١٤٨/٨، والجنى الدّاني ٥٩، ٤٥٨، والمغني ١٨٤.

(١) الأكثر في السّين الوعد؛ نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَيَجْعَلُ

لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا﴾ [مرم: ٩٦]، وتأني للوعيد؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا

أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ [الشّعراء: ٢٢٧].

أما سوف فتستعمل كثيراً في الوعيد والتّهديد، وقد تُستعمل في الوعد؛ مثال الوعيد

﴿وَسَوْفَ يَعْلَمُونَ حِينَ يَرَوْنَ الْعَذَابَ مَنْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الفرقان: ٤٢]، ومثال

الوعد ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى: ٥].

يُنظر: البرهان في علوم القرآن ٢٨٢/٤، ٢٨٣، والإتقان ٢١٢/١، ودراسات

لأسلوب القرآن الكريم ١٦٨/٢.

(٢) في ب: تستوي فيه.

(٣) يُفهم من كلام الشّارح - رحمه الله تعالى - أنّه يرى أنّ تاء التّأنيث الساكنة ضمير؛

وهذا خلاف ما عليه الجمهور الذين يرون أنّها علامة تأنيث تلحق بالفعل

إذا كان الفاعل مؤنثاً.

(٤) يقصد الشّارح أن كاف الخطاب في نحو : (ذلك) تفتح مع المشار إليه المذكور، =



ومنها: دخول ضمير الاثنين وهو الألف، كقولك: (الرجلان قاما)، وكذلك ضمير الجمع، كقولك: (الناس قاموا).

ومنها: دخول حرف الجزم على أوله ونون التوكيد على آخره، كقولك: (لم يقم زيدٌ) و (لا تُخدَعَنَّ بالباطل) وكقولك: (لم يَضْرِبَنَّ).  
أَوْ كَانَ أَمْرًا ذَا اسْتِثْقَاٍ نَحْوَ: قُلْ وَمِثْلُهُ: ادْخُلْ وَأَنْبَسِطْ وَاشْرَبْ وَكُلْ

من أنواع الفعل: الأمر، وشرطه: أن يكون مُشتَقًّا من مصدر<sup>(١)</sup>، كقوله: (ادخل وانبسط) فهما مشتقان من الدخول والانبساط؛ احترازًا من أسماء الأفعال التي هي: (صَهْ) و (مَهْ) لدلالاتهما على اهتمام السامع بالسكوت والكفّ مع خلّوهما من الاشتقاق.

واشتقاق الفعل عند البصريين من المصدر؛ ومذهب الكوفيين أن المصدر مشتقّ منه. والاعتماد على القول الأول؛ لدلالة الفرع على ما في أصله مع الزيادة عليه<sup>(٢)</sup>.

= وتكسر مع المؤنث: (ذلك).

(١) الأمر: يشترط كونه مشتقًّا مأخوذًا من مضارع؛ لأنّه بهذه القيود طلب إيجاد ما ليس بموجود؛ والأسماء أعيان ثابتة؛ فالأمر بإيجادها أمرٌ بتحصيل الحاصل، وهو محال. فإن قيل: المصادر أسماء وليس بأعيان. قلنا: الأمر من المصدر لا يمكن إلاّ بصيغة الفعل المشتقّ منه؛ وهو المطلوب. شرح ألفية ابن معط ٢١٢/١.

(٢) اختلف العلماء في أصل الاشتقاق الفعل هل هو الفعل أو المصدر؟

فذهب البصريون إلى أن الفعل مشتقّ من المصدر وفرع عليه؛ لأنّ المصدر لا يدلّ على زمان مختصّ، والفعل في الأصل يدلّ على زمان مختصّ، فصار كالمطلق؛ فكما =

وَحَدُّهُ: كَلِمَةٌ دَلَّتْ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهَا مُقْتَرَنَةٌ بِزَمَنِ مُحْصَلٍّ<sup>(١)</sup>.

= أَنَّ الْمُطْلَقَ أَصْلَ الْمُقَيَّدِ فَكَذَلِكَ الْمَصْدَرُ أَصْلُ الْفِعْلِ؛ وَلِأَنَّ الْمَصْدَرَ اسْمٌ، وَالاسْمُ يَقُومُ بِنَفْسِهِ، وَيَسْتَعِينُ عَنِ الْفِعْلِ، وَأَمَّا الْفِعْلُ فَإِنَّهُ لَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ أَصْلًا، وَمَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ أَوَّلَى مَنْ الَّذِي لَا يَقُومُ إِلَّا مَعَ غَيْرِهِ؛ وَلِأَنَّ الْفِعْلَ يَدُلُّ بِصَيَغَتِهِ عَلَى شَيْئَيْنِ: الْحَدَثِ وَالزَّمَانِ الْمُخَصَّصِ، وَالْمَصْدَرَ إِنَّمَا يَدُلُّ بِصَيَغَتِهِ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ وَهُوَ الْحَدَثُ فَقَطْ، فَصَارَ كَالوَاحِدِ مَعَ الْاِثْنَيْنِ؛ فَكَمَا أَنَّ الْوَاحِدَ أَصْلُ الْاِثْنَيْنِ وَالْاِثْنَانِ لَيْسَا أَصْلًا لِلوَاحِدِ، وَكَذَلِكَ الْمَصْدَرُ الَّذِي هُوَ يَدُلُّ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ أَصْلٌ لِلْفِعْلِ الَّذِي هُوَ يَدُلُّ عَلَى شَيْئَيْنِ؛ وَلِأَنَّ الْمَصْدَرَ لَهُ مِثَالٌ وَاحِدٌ نَحْوُ: الضَّرْبِ وَالْقَتْلِ، وَالْفِعْلُ لَهُ أَمْثَلَةٌ مُخْتَلِفَةٌ. وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ الْمَصْدَرَ مُشْتَقٌّ مِنَ الْفِعْلِ وَفَرَعَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ يَصَحُّ بِصَحَّتِهِ وَيَعْتَلِّ بِاعْتِلَالِهِ؛ وَلِأَنَّهُ يَنْطَلِقُ عَلَى الْمَصْدَرِ عَامِلًا لَهُ مِنْ غَيْرِ وَاسِطَةٍ، مِثْلُ: ضَرَبَ ضَرْبًا؛ وَلِأَنَّ الْمَصْدَرَ قَدْ يُذَكَّرُ تَأَكِيدًا لَهُ، مِثْلُ: ضَرَبْتَهُ ضَرْبًا؛ وَلِأَنَّهُ قَدْ تَوَجَّدَ أَفْعَالٌ لَا مَصَادِرَ لَهَا، وَذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى أَصَالَتِهَا.

تُنَظَرُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِي: شَرْحِ عَيُونِ الْإِعْرَابِ ١٦٩، وَأَسْرَارِ الْعَرَبِيَّةِ ١٧١، وَالْإِنْصَافِ، الْمَسْأَلَةُ الثَّامِنَةُ وَالْعِشْرُونَ، ٢٣٥/١، وَالتَّبَيُّنِ، الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ، ١٤٣، وَشَرْحِ الْمَفْصَلِ ١١٠/١، وَاتِّتْلَافِ التَّنْصَرَةِ، فَصْلُ الْفِعْلِ، الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى، ١١١.

(١) مُقْتَرَنَةٌ بِزَمَنِ مُحْصَلٍّ: لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَصْدَرِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْمَصْدَرَ يَدُلُّ عَلَى زَمَانٍ؛ إِذِ الْحَدَثُ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي زَمَانٍ، لَكِنْ زَمَانُهُ غَيْرُ مُتَعَيَّنٍ كَمَا كَانَ فِي الْفِعْلِ؛ وَالْحَقُّ: أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى هَذَا الْقَيِّدِ، وَذَلِكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ الْفِعْلُ وَضِعَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْحَدَثِ وَزَمَانِهِ وَجُودِهِ وَلَوْلَا ذَلِكَ لَكَانَ الْمَصْدَرُ كَافِيًا، فَدَلَّالَتُهُ عَلَيْهِمَا مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ وَهِيَ دَلَالَةٌ مُطَابَقَةٌ. شَرْحُ الْمَفْصَلِ ٢/٧.

[٥/ب]

## / بَابُ الْحَرْفِ

وَالْحَرْفُ مَا لَيْسَتْ لَهُ عَلَامَةٌ      فَقَسْ عَلَى قَوْلِي تَكُنْ عَلَامَةٌ  
مِثَالُهُ : حَتَّى وَلَا وَثُمَّ      وَهَلْ وَبَلْ وَلَوْ [ وَلَمْ ] <sup>(١)</sup> وَلَمَّا

علامة الحرف : سَلْبُهُ مِمَّا تَقَدَّمَ مِنْ عِلَالِمِ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ <sup>(٢)</sup>؛  
فَتَجْرِيدُهُ مِنْ <sup>(٣)</sup> الْعِلَالِمَةِ عَلَامَةٌ لَهُ .

وَحَدُّهُ <sup>(٤)</sup> : كَلِمَةٌ <sup>(٥)</sup> لَا تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى إِلَّا فِي غَيْرِهَا <sup>(٦)</sup> .

(١) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ سَاقِطٌ مِنْ أ .

(٢) علامة الحرف : أَلَّا يَقْبَلُ عِلَالِمَاتِ الْأَسْمَاءِ وَلَا عِلَالِمَاتِ الْأَفْعَالِ؛ وَإِنَّمَا يُؤْتَى بِهِ رَابِطًا بَيْنَ اسْمَيْنِ، أَوْ فَعْلَيْنِ، أَوْ بَيْنَ جُمْلَتَيْنِ، أَوْ بَيْنَ اسْمٍ وَفَعْلٍ، أَوْ مَخْصَصًا لِلْإِسْمِ أَوْ الْفَعْلِ، أَوْ قَالِبًا لِمَعْنَى الْجُمْلَةِ، أَوْ مُؤَكِّدًا لَهَا، عَامِلًا أَوْ زَائِدًا .  
يُنْظَرُ : الْفُصُولُ الْخَمْسُونَ ١٥٣ .

(٣) فِي أ : عَنْ .

(٤) قَالَ بَعْضُ التَّحْوِيلِينَ : «لَا يُحْتَاجُ فِي الْحَقِيقَةِ إِلَى حَدِّ الْحَرْفِ، لِأَنَّهُ كَلِمٌ مَحْصُورَةٌ» .  
وَلَيْسَ كَمَا قَالَ، بَلْ هُوَ تَمَّا لَا بَدَّ مِنْهُ، وَلَا يُسْتَغْنَى عَنْهُ، لِيُرْجَعَ عِنْدَ الْإِشْكَالِ إِلَيْهِ، وَيُحْكَمَ عِنْدَ الْإِخْتِلَافِ بِحَرْفِيَّةِ مَا صَدَقَ الْحَدُّ عَلَيْهِ . الْجَنِّي الدَّانِي ٢٠ .

(٥) قَوْلُهُ : «كَلِمَةٌ» جِنْسٌ يَشْمَلُ الْإِسْمَ وَالْفِعْلَ وَالْحَرْفَ؛ وَعُلِمَ مِنْ تَصْدِيرِ الْحَدِّ بِهَا أَنَّ مَا لَيْسَ بِكَلِمَةٍ فَلَيْسَ بِحَرْفٍ، كَهَمْزِي الثَّقَلِ وَالْوَصْلِ، وَبَاءِ التَّصْغِيرِ؛ فَهَذِهِ مِنْ حُرُوفِ الْمُهْجَاءِ لَا مِنْ حُرُوفِ الْمَعَانِي، فَإِنَّهَا لَيْسَتْ بِكَلِمَاتٍ بَلْ هِيَ أَبْعَاضُ كَلِمَاتٍ؛ وَهَذَا أَوَّلَى مِنْ تَصْدِيرِ الْحَدِّ بِـ (مَا) لِإِهْمَاكِهَا . الْجَنِّي الدَّانِي ٢٠ .

(٦) قَوْلُهُ : «لَا تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى إِلَّا فِي غَيْرِهِ» يَفْصِلُهُ عَمَّا عَدَاهُ؛ وَفَائِدَةُ الْحَصْرِ : إِخْرَاجُ الْأَسْمَاءِ الْمُنَاسِبَةِ لِلْحُرُوفِ، نَحْوُ : (أَيْنَ)، وَ (كَيْفَ) وَ (مَنْ) فَإِنَّ لَهَا دَلَالَةً عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهَا مِنْ جِهَةِ الْإِسْمِيَّةِ، وَعَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهَا مِنْ جِهَةِ مَنَاسِبَةِ الْحَرْفِ، وَكَذَلِكَ الْمَصَادِرُ وَالصِّفَاتُ تَمَّا لَهُ مَعْنَى فِي نَفْسِهِ وَفِي غَيْرِهِ . شَرْحُ أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَعْطٍ ٢٠٠/١ .

والعَلَامَةُ<sup>(١)</sup> هو: الكثير العلم؛ فالهاء إلحاقها<sup>(٢)</sup> بالمدكر<sup>(٣)</sup> للمبالغة<sup>(٤)</sup>.  
والحرف<sup>(٥)</sup> سُمِّيَ حَرْفًا لاستغناء الاسم والفعل عنه في انعقاد  
الجُمْل؛ فصار بمنزلة الأخير، وآخر كلِّ شيء حَرْفُهُ؛ فهو مأخوذ من  
الطَّرَف؛ والطَّرَف<sup>(٦)</sup> هو المبتدأ به والمنتهى إليه .

والفرق بين حرف المعنى وحرف الهجاء: أنَّ حرف الهجاء  
[جزء]<sup>(٧)</sup> من الكلمة، وحرف المعنى كلمةٌ بذاتها .

والحرف ينقسم إلى : مُعْمَلٍ، ومُهْمَلٍ .  
فالمُعْمَلُ<sup>(٨)</sup> هو: المختصّ بتأثير؛ كحرف الجرّ، وحرف الجزم .  
والمُهْمَلُ<sup>(٩)</sup> : كحرف الاستفهام، وحرف العطف<sup>(١٠)</sup> .

(١) يُنظر: اللسان ( علم ) ٤١٧/١٢ .

(٢) في ب: إلحاقها .

(٣) في أ : في المذكر .

(٤) أي: لتأكيد المبالغة؛ حيث توجد المبالغة من صيغة علام .

(٥) الحرف في الأصل : الطَّرَف والجانب، وبه سُمِّيَ الحرف من حروف الهجاء،  
وحرف كلِّ شيء طَرَفُهُ وشَفِيرُهُ وحُدُّهُ . يُنظر : اللسان (حرف) ٤١/٩، ٤٢ .

(٦) الطَّرَفُ - بالتَّحريك - : السَّاحية من التَّواحي والطَّائفة من الشيء، والجمع:  
أطراف، وطرف الشيء : منتهاه . يُنظر : اللسان (طرف) ٢١٦/٩، ٢١٧ .

(٧) ما بين المعقوفين غير واضح في أ .

(٨) المُعْمَلُ هو: ما يختصّ بالأسماء فيعمل فيها كـ ( في )، وما يختصّ بالأفعال فيعمل  
فيها كـ ( لَمْ ) .

يُنظر: الجني الداني ٢٧، وأوضح المسالك ٢٠/١ .

(٩) المُهْمَلُ هو: ما لا يختصّ بالأسماء ولا بالأفعال؛ فلا يعمل شيئاً، كحرف  
الاستفهام، وحرف العطف .

يُنظر : الجني الداني ٢٧، وأوضح المسالك ٢٠/١ .

(١٠) في أ : كحروف الاستفهام، والعطف .

## بَابُ النِّكَرَةِ وَالْمَعْرِفَةِ

وَالِاسْمُ ضَرْبَانِ فَضَرْبٌ نَكِرَةٌ وَالْآخَرُ الْمَعْرِفَةُ الْمُشْتَهَرَةُ

[١/٦]

/ النِّكَرَةُ هُوَ <sup>(١)</sup> الْأَصْلُ <sup>(٢)</sup>، وَالْمَعْرِفَةُ فَرْعٌ عَلَيْهِ .

وَالنِّكَرَةُ هُوَ <sup>(٣)</sup>: الْإِسْمُ الشَّائِعُ فِي جِنْسِهِ، وَهُوَ كُلُّ اسْمٍ يَقْبَلُ دُخُولَ الْأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ <sup>(٤)</sup>، أَوْ يَقَعُ <sup>(٥)</sup> مَوْقِعَ مَا يَقْبَلُ الْأَلِفَ وَاللَّامَ <sup>(٦)</sup> .

(١) فِي أ : هِيَ .

(٢) إِنَّمَا كَانَتِ النِّكَرَةُ هِيَ الْأَصْلُ؛ لِأَنْدِرَاجَ كُلِّ مَعْرِفَةٍ تَحْتَهَا مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ؛ وَلِأَنَّهَا لَا تَحْتَاجُ فِي دَلَالَتِهَا إِلَى قَرِينَةٍ بِخِلَافِ الْمَعْرِفَةِ؛ وَمَا يَحْتَاجُ فَرْعٌ عَمَّا لَا يَحْتَاجُ؛ وَلِأَنَّهُ لَا يَوْجَدُ مَعْرِفَةً إِلَّا وَلَهُ اسْمٌ نَكِرَةٌ، وَيَوْجَدُ كَثِيرٌ مِنَ النِّكَرَاتِ لَا مَعْرِفَةَ لَهُ، وَالْمُسْتَقِلَّ أَوَّلَى بِالْأَصَالَةِ؛ وَمِنْهَا: أَنَّ مَسْمَاها أَسْبَقَ فِي الذَّهْنِ .

يُنْظَرُ: ابْنُ النَّازِمِ ٥٥، وَالتَّصْرِيحُ ٩١/١، وَالْأَشْمُوعِيُّ ١٠٥/١، وَحَاشِيَةُ ابْنِ حَمْدُونَ عَلَى الْمَكُودِيِّ ٧٦ .

(٣) فِي أ : هِيَ .

(٤) قَالَ ابْنُ مَالِكٍ : «وَتَمَيِّزُ النِّكَرَةِ بَعْدَ عَدِّ الْمَعَارِفِ بِأَنْ يُقَالَ : وَمَا سِوَى ذَلِكَ نَكِرَةٌ، أَجُودُ مِنْ تَمَيِّزِهَا بِدُخُولِ (رُبِّ) وَ (الْأَلِفِ وَاللَّامِ)؛ لِأَنَّ مِنَ الْمَعَارِفِ مَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ (الْأَلِفُ وَاللَّامُ) كَفَضْلٍ وَعَبَّاسٍ، وَمِنَ النِّكَرَاتِ مَا لَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ (رُبِّ) وَلَا (الْأَلِفُ وَاللَّامُ) كـ (أَيْنَ) وَ (كَيْفَ) وَ (عَرِيبَ) وَ (دَيَّارَ) » . شَرْحُ التَّسْهِيلِ ١١٧/١ .

(٥) فِي أ : أَوْ وَقَعَ .

(٦) لِلنِّكَرَةِ عَلَامَاتٌ كَثِيرَةٌ غَيْرُ مَا ذَكَرَ الشَّارِحُ؛ مِنْهَا : أَنْ يَقْبَلُ دُخُولَ (مِنْ) لِلْإِسْتِغْرَاقِ، نَحْوُ : (مَا جِئْتَنِي مِنْ رَجُلٍ)، أَوْ (كُلٌّ) لِلْإِسْتِغْرَاقِ، نَحْوُ : (كُلُّ رَجُلٍ يَأْتِينِي فَلَهُ دَرْهَمٌ)، أَوْ (كَمْ)، نَحْوُ : (كَمْ رَجُلٌ جِئْتَنِي) . أَوْ يَكُونُ حَالًا، أَوْ تَمَيِّزًا، أَوْ اسْمًا (لَا) أَوْ خَبَرًا، أَوْ مُضَافًا إِضَافَةً لَا تَرْفَعُ إِهْمَامًا .

والمعرفة <sup>(١)</sup> هو: المقول <sup>(٢)</sup> على واحد بعينه .

وأعمُّ التكررات: شيء <sup>(٣)</sup> .

فَكُلُّ مَا رُبَّ عَلَيْهِ تَدْخُلُ فَإِنَّهُ مُنْكَرٌ يَا رَجُلُ

نَحْوُ: غُلَامٍ وَكِتَابٍ <sup>(٤)</sup> وَطَبَقٍ كَقَوْلِهِمْ: رُبَّ غُلَامٍ لِي أَبْقَى

كُلَّ اسْمٍ حَسُنَ عَلَيْهِ دُخُولُ (رُبَّ) فهو نكرة <sup>(٥)</sup>؛ وبهذا عُلِمَ أَنَّ

(مثلك) و (غيرك) نكرتان؛ لدخول (رُبَّ) عليهما <sup>(٦)</sup>، قال <sup>(٧)</sup> الشاعر:

= يُنْظَرُ : الفصول الخمسون ٢٢٥، وشرح ألفية ابن معطٍ ٦٢٩/١، والأشباه والنظائر ٧٣/٣ .

(١) قال ابن مالك : «من تعرَّضَ لحدِّ المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه؛ لأنَّ من الأسماء ما هو معرفة معنًى نكرة لفظاً وعكسه ...؛ فإذا ثبت كون الاسم بهذه المثابة، فأحسن ما يبيِّن به ذكر أقسامه مستقصاة، ثم يقال : وما سوى ذلك فهو نكرة» .

شرح التسهيل ١١٥/١، ١١٦ .

(٢) في ب: القول .

(٣) أعمُّ التكررات (شيء)؛ لأنَّه مبهم في الأشياء كلّها. المقتضب ١٨٦/٣ .

وقال أبو البقاء في الكلّيات ٨٩٦ : «والتكررات بعضها أنكر من بعض المعارف؛ فأنكر التكررات : (شيء)، ثمَّ (متحيّز)، ثمَّ (جسم)، ثمَّ (نام)، ثمَّ (حيوان)، ثمَّ (ماش)، ثمَّ (ذو رجلين)، ثمَّ (إنسان)، ثمَّ (رجل) . والضابط : أنَّ النكرة إذا دخل غيرها تحتها ولم تدخل هي تحت غيرها فهي أنكر التكررات» .

(٤) في متن الملحة ٧ : نَحْوُ : كِتَابٍ وَغُلَامٍ .

(٥) هذه من علامات النكرة التي نصَّ عليها الشارح رحمه الله .

(٦) في أ: عليها .

(٧) في ب: لقول

يَا رَبَّ غَيْرِكَ فِي النَّسَاءِ عَزِيزَةً بَيْضَاءَ قَدْ مَتَّعْتَهَا بِطَّلَاقٍ<sup>(١)</sup>  
 وكقول امرئ القيس<sup>(٢)</sup> بإضمام (رُبَّ) بعد الفاء:  
 فَمَثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ فَأَلْهَيْتَهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُحَوِّلٍ<sup>(٣)</sup>

(١) هذا بيتٌ من الكامل، وهو لأبي محجَن الثَّقَفِيِّ .

و(عزيزة): من العزّة والامتناع؛ فالمرأة تسمّى عزيزة لامتناعها عن وصول الرجال إليها.  
 و(مَتَّعْتَهَا بِطَّلَاقٍ) : أعطيتها شيئاً تستمتع به عند طلاقها؛ والمتعة : ما وُصِلَتْ به  
 المرأة بعد الطَّلَاق من ثوب أو خادم أو دراهم أو طعام . وقال ابن يعيش ١٢٦/٢ :  
 «كأنه يهدّد زوجته بالطلاق» .

والشاهد فيه : ( يَا رَبَّ غَيْرِكَ ) على أن ( غير ) وإن كانت مضافة إلى ( الكاف )  
 إلاّ أنّها نكرة لدخول رُبَّ عليها .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٤٢٧/١ ، ٢٨٦/٢ ، والمقتضب ٢٨٩/٤ ، وسرّ صناعة  
 الإعراب ٤٥٧/٢ ، والتبصرة ١٧٥/١ ، وشرح ملحّة الإعراب ٥٢ ، وشرح المفصل  
 ١٢٦/٢ ، ورصف المباني ٢٦٧ ، وجواهر الأدب ٢٣٧ .

والبيت ليس في ديوان أبي محجَن المطبوع .

(٢) هو : امرؤ القيس بن حُجْر بن عمرو الكِنْدِيِّ ، من أهل نجد ، من شعراء الطَّبَقَةِ  
 الأولى ، ومن أشهر شعراء العربيّة ؛ توفّي سنة ( ٨٠ هـ ) تقريباً .

يُنظر : طبقات فحول الشعراء ٥١/١ ، والشعر والشعراء ٤٩ ، والأغاني ٩٣/٩ .

(٣) هذا بيتٌ من الطَّوِيل .

و(طَرَقْتُ) : أتيت ليلاً؛ وسُمِّي الآتي بالليل طارقاً لحاجته إلى دقّ الباب .

و(تمائم) : واحدتها تميمة؛ وهي : خرزات كان الأعراب يعلّقونها على أولادهم  
 يَتَّقُونَ بها النَّفْسَ والعَيْنَ — بزعمهم — ، فأبطلها الإسلام . و (محول): من أَحْوَل  
 الصَّبِيِّ فهو مُحَوِّل: أتى عليه حَوْلٌ من مولده .

وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَهُوَ مَعْرِفَةٌ لَا يَمْتَرِي فِيهِ الصَّحِيحُ الْمَعْرِفَةُ  
مِثَالُهُ: الدَّارُ وَزَيْدٌ وَأَنَا وَذَا وَتِلْكَ وَالَّذِي وَذُو الْغَنَى

المعرفة: ما خصَّ واحدًا بعينه؛ وهو أقسام:

منها المضمَر<sup>(١)</sup> وهو: مَا دَلَّ عَلَى مَسْمًى / مُشْعِرًا بحضوره  
أو غيبته<sup>(٢)</sup>.

[٦/ب]

وهو مُتَّصِلٌ وَمُنْفَصِلٌ.

فالمُتَّصِلُ: الضَّمائر المُتَّصِلة بالأفعال؛ وهي: (التاء) و (الألف)  
و (الواو) على ما يقتضي حُكمها لاختلاف الفاعلين.

ومنها (كاف المخاطب)، و (هاء الغائب)، و (ياء المتكلم)،  
و (التنوين والألف) الدالان على الجمع<sup>(٣)</sup>؛ فهذه إذا اتَّصَلت بالاسم كانت

= والشَّاهد فيه : (فمثلك حُبلى) على أَنَّ كُلَّ اسم حَسَنَ دخول (رُبَّ) عليه فهو  
نكرة؛ وهنا دخلت على (مثلك)؛ فهذا يدلُّ على أَنَّها نكرة، سواءً كانت (رُبَّ)  
ظاهرة أم مُضمرة.

يُنظر هذا البيت في الكتاب ١٦٣/٢، والتبصرة ٦٢٦/٢، وشرح الكافية الشافية  
٨٢١/٢، وابن الناطم ٣٧٦، واللسان (حول) ١٨٤/١١، (غيل) ٥١١/١١،  
وأوضح المسالك ١٦٢/٢، وابن عقيل ٢٦٤/٢، والتصريح ٢٢/٢، والهمع ٢٢٢/٤،  
والديوان ١٢.

(١) إتما كان المضمَر معرفةً لأنَّه لا يُضمَر إلَّا بعد أن يُعرف. التبصرة ٩٥/١.

(٢) فالمشعر بالحضور: ما لمتكلم وما لمخاطب، والمشعر بالغيبة: ما سواهما؛ والثلاثة  
على ضربين: متَّصل ومنفصل. شرح عمدة الحفاظ ١٤٢/١.

(٣) مراده — (التنوين والألف) الدالان على الجمع هو (نا) الضمير الدال على جماعة  
المتكلمين؛ في نحو قولك: (ضربنا) و (كتابنا) و (مرَّبنا).



مُضَافاً<sup>(١)</sup> [إِلَيْهَا]<sup>(٢)</sup>، وَإِذَا اتَّصَلَتْ بِالْحَرْفِ [كَانَتْ]<sup>(٣)</sup> مَجْرُورَةً<sup>(٤)</sup>، كَقَوْلِكَ: (عَمَلُكَ لَكَ)، وَ (عَمَلُهُ لَهْ)، وَ (عَمَلِي لِي)، وَ (عَمَلُنَا لَنَا) .

وَإِذَا اتَّصَلَتْ بِالْفِعْلِ كَانَتْ مَفْعُولَةً إِلَّا ضَمِيرَ الْجَمْعِ فَإِنَّهُ يَكُونُ تَارَةً فَاعِلاً، وَتَارَةً مَفْعُولاً<sup>(٥)</sup>، لَقَوْلِكَ: (اللَّهُ خَلَقَنِي وَخَلَقَكَ، وَخَلَقَهُ، وَهَدَانَا فَاتَّبِعْنَا الْحَقَّ)، وَمَا يَتَصَرَّفُ<sup>(٦)</sup> مِنْ ذَلِكَ .

**وَالْمَنْفَصِلُ**؛ مِثْلُ: (أَنَا)، وَ (أَنْتَ)، وَ (نَحْنُ)، وَ (هُوَ)، وَ (هِيَ)، وَ (هُمْ)، وَ (هُنَّ)، وَ (إِيَّاكَ)، وَ (إِيَّايَ)؛ وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهُ؛ وَهَذِهِ أَعْرَفَ الْمَعَارِفَ عِنْدَ الْأَكْثَرِ<sup>(٧)</sup> .

= وَهُوَ الْمَعْنَى فِي قَوْلِ ابْنِ مَالِكٍ:

لِلرَّفْعِ وَالنَّصَبِ وَجَرًّا صَلَحَ كَأَعْرِفَ بِنَا فَإِنَّا نَلْنَا الْمِنْحَ

(١) فِي كِلْتَا النِّسَخَتَيْنِ: كَانَتْ مُضَاعَفَةً، وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَالصُّوَابُ مَا هُوَ مُثَبَّتٌ.

(٢) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفَيْنِ زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

(٣) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ أ .

(٤) يَرِيدُ فِي مَحَلِّ جَرٍّ؛ لِأَنَّ الضَّمَائِرَ مَبْنِيَّةٌ .

(٥) وَهُنَاكَ حَالَةٌ ثَالِثَةٌ يَكُونُ فِيهَا مَجْرُورًا؛ وَذَلِكَ إِذَا اتَّصَلَ بِالْإِسْمِ، أَوْ بِالْحَرْفِ، نَحْوُ:

( كِتَابُنَا ) وَ ( مَرَّ بِنَا )

(٦) فِي ب: مَا تَصَرَّفَ .

(٧) كَسْبِيَوِيَّةُ وَالْجُمْهُورُ فَقَدْ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ أَعْرَفَ الْمَعَارِفَ الْإِسْمَ الْمُضْمَرَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُضْمَرُ إِلَّا وَقَدْ عُرِفَ؛ وَلِهَذَا لَا يَفْتَقِرُ إِلَى أَنْ يُوصَفَ كَغَيْرِهِ مِنَ الْمَعَارِفِ .

وَأَعْرَفَ الضَّمَائِرَ ضَمِيرَ الْمُتَكَلِّمِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَشَارِكُهُ فِيهِ أَحَدٌ غَيْرُهُ، فَلَا يَقَعُ فِيهِ التَّبَاسُ،

بِخِلَافِ غَيْرِهِ مِنْ سَائِرِ الْمَعَارِفِ؛ ثُمَّ ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ، ثُمَّ ضَمِيرُ الْغَائِبِ .

=

والعلم هو: ما علّق على شيء بعينه، غير مُتناول<sup>(١)</sup> ما أشبهه .  
وهو لا يخلو من<sup>(٢)</sup> أن يكون مفرداً كـ(زيد)، أو مضافاً كـ(عبد الله)،  
أو كنية كـ(أبي الحسن)، أو لقباً كـ(تأبط شرّاً)؛ وهذا عند بعض<sup>(٣)</sup>  
التحويين أعرف المعارف<sup>(٤)</sup> .

وأسماء الإشارة وهي المبهمة، نحو: (هذا)، و (ذاك)، و (هذه)،  
/ و(تلك)، و (ذان)، و (تان)، و (أولى)؛ وهذه عند ابن السّراج<sup>(٥)</sup> [٧/أ]

= يُنظر : الكتاب ٦/٢، ١١، والمقتضب ٢٨١/٤، والإنصاف، المسألة الواحدة بعد المائة،  
٧٠٧/٢، وأسرار العربية ٣٤٥، واللباب ٤٩٤/١، وشرح المفصل ٥٦/٣، ٨٧/٥،  
والهمع ١٩١/١ .

(١) في ب : مشارك .

(٢) في ب : عن .

(٣) ( بعض ) ساقطة من ب .

(٤) كأي سعي السّيرافي .

وإنما كان العلم أعرف المعارف لأنّه في أوّل وضعه لا يكون له مشارك إذ كان  
علامة توضع على المسمّى يُعرف بها دون غيره ويميّز من سائر الأشخاص .

يُنظر : الإنصاف، المسألة الواحدة بعد المائة، ٧٠٧/٢، وأسرار العربية ٣٤٦،  
واللباب ٤٩٤/١، وشرح المفصل ٥٦/٣، ٨٧/٥، والهمع ١٩١/١ .

(٥) ابن السّراج هو : أبو بكر محمّد بن السّريّ البغداديّ التحويّ، من العلماء  
المشهورين باللغة والتّحو والأدب، أخذ عن المبرّد، وأخذ عنه الرّجّاجيّ، والسّيرافيّ،  
والفارسيّ، والرّمانيّ؛ ومن مصنّفاته : الأصول في التّحو، و الموجز، وشرح سيبويه؛  
مات شاباً سنة ( ٣١٦هـ ) .

= يُنظر : إنباه الرّواة ١٤٠/٣، وإشارة التّعيين ٣١٣، وبُغية الوعاة ١٠٩/١ .

أعرف المعارف <sup>(١)</sup>.

و (الذي) وفروعه في أسماء الإشارة <sup>(٢)</sup>.

والمعرّف بالألف واللام، نحو : (الرجل)؛ وهذه تكون تارة للعهد، كقوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ <sup>(٣)</sup>؛ وتكون تارة للجنس، كقولك: (الرجل خير من المرأة).

= وينظر رأي ابن السراج في : شرح المقدمة المحسبة ١/١٦٩، ١٧٠، وشرح الجمل لابن بابشاذ ١/٢٩٣، والإنصاف، المسألة الواحدة بعد المائة، ٢/٧٠٨، وأسرار العربية ٣٤٥، واللباب ١/٤٩٤، وشرح المفصل ٣/٥٦، ٥/٨٧، والجمع ١/١٩١. ولكن في الأصول ٢/٣١٣ ما يخالف هذا الثقل؛ فنجده يصرح بأن الضمير أعرف المعارف؛ فهو موافق للجمهور.

وذهب الكوفيون إلى أن الاسم المبهم نحو : هذا وذاك أعرف من الاسم العلم، نحو: زيد، وعمرو؛ وإلى هذا أشار الزجاجي في الجمل، ونسبه إلى الفراء. ينظر : الجمل ١٧٨، والإنصاف ٢/٧٠٧.

(١) لأنها تتعرّف بالقلب والعين، وغيره يتعرّف بالقلب لا غير؛ فكان ما يتعرّف بشيئين أعرف مما يتعرّف بشيء واحد. ينظر الإنصاف ٢/٧٠٨.

(٢) يلاحظ أن الشارح — رحمه الله — ذكر لفظ (الذي) وفروعه من أسماء الإشارة، ولم يُشر في أنواع المعارف التي ذكرها إلى الأسماء الموصولة؛ وهو في فعله هذا متابع للحريري في شرحه على الملحة حيث جعل الأسماء الموصولة داخلية في باب أسماء الإشارة؛ وهذا مبني على أساس كوفي؛ لأن الكوفيين يذهبون إلى أن أسماء الإشارة تكون بمعنى الأسماء الموصولة.

ينظر : الإنصاف، المسألة الثالثة بعد المائة، ٢/٧١٧، وشرح الملحة ٥٤، وشرح المفصل ٤/٢٤، وشرح الرضي ٢/٤٢، والتصريح ١/١٣٩.

(٣) سورة المزمل، الآية : ١٥، ١٦.

وتكون بمعنى (الذي)، كقولك : (مررت بالضّارب زيد) أي: بالذي ضربه .

وتكون للتّفخيم، وهي لا تفارق اسم <sup>(١)</sup> الله تعالى <sup>(٢)</sup> .

والمضاف إلى أحد هؤلاء [ الأربعة ] <sup>(٣)</sup> المتقدّم <sup>(٤)</sup> ذكرها، كقولك: (غلامي)، و(غلامٌ زَيْدٌ)، و (غلام هذا)، و (غلام الأمير) .

والمنادى <sup>(٥)</sup> كقولك: (يا رجل) فهو <sup>(٦)</sup> معرفةٍ لِمَا عرض له

(١) في أ : كاسم الله .

(٢) اختلف العلماء في الألف واللام الّتي في اسم الله تعالى على قولين :

القول الأوّل : أنّها عَوَضٌ من الهمزة، والأصل فيه ( إلاه )، فحُذفت الهمزة حذفاً على غير قياس، وعَوِضَ منها ( أل )؛ وهذا قول سيبويه ١٩٥/٢ .  
القول الثاني: أنّ الأصل ( لاه ) ثم دخلت ( أل ) للتّعظيم والتّفخيم، واستدلّ على ذلك بقول بعضهم ( لاه أبوك ) .

وذهب الكوفيّون إلى أنّ الألف واللام في اسم الله للتّفخيم والتّعظيم .

تُنظر هذه المسألة معاني الحروف ٦٥، ٦٦، وشرح المفصل ٣/١، وشرح الرّضيّ ١٣١/١، والجنى الدّاني ٢٠٠ .

(٣) ما بين المعقوفين غير واضح في أ .

(٤) في أ : المقدّم .

(٥) أغفل أكثر العلماء ذكر المنادى؛ والمراد به : التّكرة المقصودة، نحو ( يا رجل ) فتعريفه بالقصد والمواجهة، كما ذكر ذلك ابن مالك .

وذهب قومٌ إلى أنّ تعريفه بـ ( أل ) محذوفة وناب حرف النّداء منها؛ قال أبو حيّان «وهو الذي صحّحه أصحابنا» .

يُنظر : شرح عمدة الحافظ ١٥٥/١، والارتشاف ٤٦٠/١، والجمع ١٩٠/١ .

(٦) في ب: هو .

من تخصيص النداء، كقول كثير<sup>(١)</sup> :

حَيْثُكَ عَزَّةُ يَوْمَ النَّفْرِ<sup>(٢)</sup> وَأَنْصَرَفْتُ      فَحَيٍّ وَيَحْكُ مَنْ حَيَّاكَ يَا جَمَلُ  
مَا ضَرَّهَا لَوْ أَشَارَتْ فِي تَحِيَّتِهَا      مَكَانَ يَا جَمَلُ حَيَّتَ يَا رَجُلُ<sup>(٣)</sup>  
وَأَلَّةُ التَّعْرِيفِ [ أَلْ ]<sup>(٤)</sup> فَمَنْ يُرِدْ      تَعْرِيفَ كَبَدٍ مُبْهَمٍ قَالَ: الْكَيْدُ

إذا أردت تعريف الاسم النكرة أدخلت عليه الألف واللام/ فيصير معرفة، ويكون على ما يراد به من اختلاف المعنى - كما تقدّم فيه الكلام -.

وَقَالَ قَوْمٌ: إِنَّهَا اللَّامُ فَقَطْ      إِذْ أَلِفُ الْوَصْلِ مَتَى يُدْرَجُ سَقَطُ

(١) هو : كثير بن عبد الرحمن بن الأسود بن عامر الخزاعي القحطاني، أبو صخر، شاعر إسلامي، متيم، مشهور، من أهل المدينة، وأكثر إقامته بمصر، أخباره مع عزة بنت جميل كثيرة؛ توفي بالمدينة سنة (١٠٥هـ) .

يُنظر : طبقات فحول الشعراء ٥٤٠/٢، والشعر والشعراء ٣٣٤، والأغاني ٥/٩، ومعجم الشعراء ٢٤٢، والخزانة ٢٢١/٥ .

(٢) في ب : يوم الفقر، وهو تحريف .

(٣) هذان بيتان من البسيط .

والشاهد فيهما : ( يا جَمَلُ ) و ( يا رَجُلُ ) حيث استشهد بهما على أن النداء من أنواع المعارف؛ والمقصود بالنداء أن يكون نكرة مقصودة؛ لأن تعريفه بالقصد والمواجهة .

يُنظر هذان البيتان في : الجمل ١٥٣، والأغاني ٤٣/٩، والمقاصد التحوية ٢١٤/٤، والديوان ٤٥٣ .

ويوجد البيت الثاني فقط في : شرح التسهيل ٣٩٧/٣، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٠٥، وابن النّاطم ٥٧٠، والهمع ٤٢/٣، والأشموني ١٤٤/٣ .

(٤) ما بين المعقوفين غير واضح في أ .

ذهب الخليل<sup>(١)</sup> إلى أن الألف واللام آلة التعريف، وقال: «إنَّ (أل) حَرْفٌ كهل».

وقال غيره<sup>(٢)</sup>: «إنَّ (الام) آلة التعريف لخلو اللفظ من همزة الوصل عند إدراج الكلام».

وقال: «التعريف نقيض التنكير، والتنكير يدخله التنوين؛ وهو حرف واحد؛ فلزم أن يكون التعريف شيئاً<sup>(٣)</sup> واحداً؛ لأنَّ الشيء يُحمَلُ على نقيضه كما يُحمَلُ على نظيره»<sup>(٤)</sup>.

(١) يُنظر: الكتاب ٣/٣٢٤، ٣٢٥.

والخليل هو: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري، كان الغاية في استخراج مسائل النحو، وأوّل من استخرج العروض، وهو أستاذ سيويه؛ ومن مصنفاته: كتاب العين، والعروض، والنقط والشكل؛ توفي سنة (١٧٥هـ).  
يُنظر: طبقات النحويين واللغويين ٤٣، ونزهة الألباء ٤٥، وإنباه الرواة ٣٧٦/١، وإشارة التعيين ١١٤، وبغية الوعاة ١/٥٥٧.

(٢) المقصود بغيره: سيويه - رحمه الله - . الكتاب ٤/١٤٧، ١٤٨. ومعه أكثر البصريين.

قال ابن يعيش ٩/١٧: «واللام هي حرف التعريف وحدها، والهمزة وصلة إلى التّطرق بها ساكنة؛ هذا مذهب سيويه، وعليه أكثر البصريين والكوفيّين ما عدا الخليل».

(٣) في ب: بشيء.

(٤) اختلف العلماء في آلة التعريف على أقوال:

القول الأوّل: أنّها (أل) والألف أصل؛ وهو مذهب الخليل؛ وهي حرف ثنائي الوضع بمنزلة (قد) و (هل).

واحتجّ على ذلك: بأنّ الهمزة همزة قطع أصلية لكثرة الاستعمال، والهمزة مفتوحة وهمزة الوصل مكسورة، وإنّ فتحت فلعارض كهمزة (إيمن الله) فإنّها إنما فتحت =

= لئلا ينتقل من كسر إلى ضمّ دون حاجز حصين . وبأن العرب تقف عليها، تقول (ألي) ثم تتذكّر فتقول ( الرجل )، كما تقول ( قدي ) ثم تقول ( قد فعل )؛ ولا يوقف إلا ما كان على حرفين .

القول الثاني : أنها ( أل ) والألف زائدة؛ وإلى ذلك ذهب سيبويه، وجعلها من الحروف الثنائية الوضع .

وحجّته: سقوطها في الدّرج؛ وأما فتحها فلمخالفتها القياس بدخولها على الحرف، وأما ثبوتها مع الحركة فالحركة عارضة فلا يعتدّ بها .

القول الثالث : أنها ( اللّام ) وحدها، والهمزة قبلها همزة وصل زائدة؛ وإليه ذهب بعض التّحويّين، ونقله ابن مالك في شرح الكافية عن سيبويه .

القول الرابع : أنها ( الهمزة ) وحدها، واللّام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام؛ ونسبه الرّضّي إلى المبرّد، فقال (وذكر المبرّد في كتاب الشّافي أن حرف التّعريف الهمزة المفتوحة وحدها، وإنما ضمّ اللّام إليها لئلا يشتهب التّعريف بالاستفهام)، ونسبه إلى المبرّد — أيضاً — الأزهرّي في التّصريح، لكنّ محقّق المقتضب يرى أن حديث المبرّد عن ( أل ) إنما هو ترديدٌ لما ذكره سيبويه .

وحجّته : أنها جاءت لمعنى، وأولى الحروف بذلك حرف العلة؛ وحُرّكت لتعذر الابتداء بالسّاكن، فصارت همزة كهزمة التّكلم والاستفهام، وأنّ اللّام تُغيّر عن صورتها في لغة حمير فتقلب ميماً .

تنظر هذه المسألة في : الكتاب ١٤٧/٤، ١٤٨، ٢٢٦، ٣٢٥/٣، والمقتضب ٨٣/١، و اللّامات للزّجاجي ١٧، ١٨، وشرح المفصل ١٧/٩، وشرح الكافية الشّافية ٣١٩/١، وشرح التّسهيل ٢٥٣/١، وشرح الرّضّي ١٣٠/٢، ١٣١، والمساعد ١٩٥/١، ١٩٦، والتّصريح ١٤٨/١، والهمع ٢٧١/١ .





## بَابُ قِسْمَةِ الْأَفْعَالِ

وَأِنْ أَرَدْتَ قِسْمَةَ الْأَفْعَالِ لِيَنْجَلِيَ عَنْكَ صَدَى الْإِشْكَالِ  
فَهِيَ ثَلَاثٌ مَا لَهُنَّ رَابِعٌ مَاضٍ وَفِعْلٌ الْأَمْرُ وَالْمُضَارِعُ

الْفِعْلُ : حَدَثٌ؛ وهو لا يقع إلَّا في زمان، ويختلف باختلافه .

وَالزَّمَانُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : مَاضٍ، وَحَالٍ، وَمُسْتَقْبَلٍ .

فَكُلٌّ [ فِعْلٌ ] <sup>(١)</sup> يَقَعُ فِي زَمَانٍ فَهُوَ مُخْتَصٌّ بِهِ؛ فالماضي يُعْتَبَرُ

بِأَمْسٍ <sup>(٢)</sup>، والمضارع يُعْتَبَرُ بِالْآنِ، وهو [ بِدخول ] <sup>(٣)</sup> السَّيْنِ أو سوف /  
للمستقبل، وفعل الأمر يُسْتَدْعَى بِهِ مِنَ الْمَأْمُورِ أَنْ يُحْدِثَ الْفِعْلَ فَلَا يَقَعُ إِلَّا  
فِي الْمُسْتَقْبَلِ .

(١) ما بين المعقوفين غير واضح في أ .

(٢) تُمَيِّزُ الْفِعْلَ الْمَاضِي بِأَنْ تَلْحَقَهُ تَاءُ الْفَاعِلِ وَتَاءُ التَّأْنِيثِ السَّكَنَةُ أَوَّلَى مِنْ تَمْيِيزِهِ بِأَنْ  
يُحْسَنَ مَعَهُ ( أَمْس )؛ لِأَنَّ مِنَ الْفِعْلِ الْمَاضِي مَا لَا يُحْسَنُ مَعَهُ ( أَمْس ) كـ ( عَسَى )  
و ( لَيْسَ ) . وَكَذَلِكَ لَا يَصَحُّ أَنْ تَقُولَ فِي مِثْلِ : ( إِنْ خَرَجَ زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ ) : إِنْ  
خَرَجَ أَمْسَ أَكْرَمْتُهُ، مَعَ أَنَّهُ صَبِيغَةُ فِعْلٍ مَاضٍ؛ وَكَذَا يَصَحُّ أَنْ تَقُولَ فِي مِثْلِ : ( لَمْ  
يَخْرُجْ زَيْدٌ ) : لَمْ يَخْرُجْ أَمْسَ .

وَالْعِلَّةُ فِي عَدَمِ صِلَاحِيَّةِ ( أَمْس ) فِي نَحْوِ : ( إِنْ خَرَجَ زَيْدٌ ) أَنْ ( إِنْ ) الشَّرْطِيَّةُ  
تَقْلِبُ مَعْنَى الْمَاضِي مُسْتَقْبَلًا وَإِنْ كَانَ لَفْظُهُ مَاضِيًّا .

وَالْعِلَّةُ فِي صِلَاحِيَّةِ ( لَمْ يَخْرُجْ زَيْدٌ أَمْسَ ) أَنْ ( لَمْ ) النَّافِيَةُ تَقْلِبُ مَعْنَى الْمُسْتَقْبَلِ  
مَاضِيًّا وَإِنْ كَانَ لَفْظُهُ مُضَارِعًا .

يُنْظَرُ : شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ١٧٠/١، وَتَحْفَةُ الْأَحْبَابِ ٦ .

(٣) ما بين المعقوفين غير واضح في أ .

ومن ذلك قول زهير<sup>(١)</sup> :

وَأَعْلَمُ مَا فِي الْيَوْمِ وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ [وَلَكِنِّي]<sup>(٢)</sup> عَنْ عِلْمِ مَا فِي غَدٍ عَمِ<sup>(٣)</sup>

فَقَسَمَ الزَّمَانُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ مَجَازًا .

فَكُلُّ مَا يَصْلُحُ فِيهِ أَمْسٍ فَإِنَّهُ مَاضٍ بغيرِ لَبْسٍ

وَحُكْمُهُ فَتَحُ الْأَخِيرِ مِنْهُ كَقَوْلِهِمْ : سَارَ وَبَانَ عَنْهُ

الماضي يُعْتَبَرُ وقوعه في زمنٍ ماضٍ قَرُبَ أو بَعُدَ؛ فَإِنْ دَخَلَ عَلَيْهِ

حَرْفٌ شَرْطٌ نَقَلَ مَعْنَاهُ إِلَى الْإِسْتِقْبَالِ<sup>(٤)</sup>، كَقَوْلِكَ : (إِنْ وَصَلَ زَيْدٌ

أَكْرَمْتُهُ) لِمَا يَقْتَضِيهِ الشَّرْطُ مِنْ وَقُوعِ الْجَزَاءِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ .

(١) هو : زهير بن أبي سلمى؛ شاعر جاهليّ، من أصحاب المعلقات؛ كان ممن يُعْتَى بشعره وينقّحه، ولذلك سُمّي قصائده الحوَلِيّات؛ غلب على شعره المدح والحكمة؛ توفي قبل المبعث بسنة .

يُنظر : طبقات فحول الشعراء ٦٣/١، والشعر والشعراء ٦٩، والأغاني ٣٣٦/١٠، والخزانة ٣٣٢/٢ .

(٢) في أ : على آتني .

(٣) هذا بيتٌ من الطّويل .

والشّاهد فيه : وَرُودُ الْأَزْمَنَةِ الثَّلَاثَةِ فِيهِ : الْيَوْمُ لِلْحَالِ، وَالْأَمْسُ لِلْمَاضِي، وَغَدٌ لِلْمُسْتَقْبَلِ .

يُنظر هذا البيت في : ديوانه — بشرح ثعلب — ٢٩، وبشرح الأعلام ٢٥، وشرح القصائد السّبع الطّوال ٢٨٩، وشرح ملحّة الإعراب ٦٠، واللّباب ١٤/٢، والخزانة ٥٠٦/٧ .

(٤) في ب : للاستقبال .

وهو مبني<sup>(١)</sup> على الفتح، وكان مبنياً على حركةٍ لوقوعه موقع الفعل المضارع في مواضع:  
أحدها: أن يكون خبراً لمبتدأ، كقولك : (زيدٌ قام)، كما تقول:  
(يقوم) .

وأن يقع خبراً لحرفٍ عاملٍ، كقولك : (ليتَ عمرًا ذهبَ) كما تقول: ( يذهب ) .

وأن يقع به الشرط كما يقع بالمضارع، كقولك : ( إن قام زيدٌ قمتُ ) كما تقول: ( إن تقم<sup>(٢)</sup> أقم ) .

/ وبُني على الفتح طلباً<sup>(٣)</sup> للخفة، ما لم يكن معتلّ اللام<sup>(٤)</sup>؛ وذلك [ب/٨]

(١) الفعل الماضي مبني؛ لأنّ البناء هو الأصل في الفعل، والأصل في البناء السكون؛ وإتّما بُني على حركةٍ لأنّه أشبه الفعل المضارع المعرب في وقوعه صفة وصلّة وخبراً وحالاً وشرطاً؛ والأصل في الإعراب أن يكون بالحركات .  
وكذلك بُني على حركة لتكون له مزية على فعل الأمر الذي لم يشبه الاسم، ولم يقع موقع الفعل المضارع.

يُنظر : التبصرة ٧٨/١، وأسرار العريّة ٣١٥، وكشف المُشكّل ٢٥٤/١، وشرح المفصل ٤/٧، ٥، والتّصريح ٥٤/١ .

(٢) في ب : يقم .

(٣) في ب : طبأ .

(٤) الفعل الماضي يبنى على الفتح لفظاً أو تقديرًا؛ فإن لم يتّصل به شيء كـ (ضرب )، أو اتّصل به تاء التّأنيث الساكنة، نحو : ( ضربت )؛ أو ألف الاثنين، نحو: ( ضربا ) فهو مبنيّ على الفتحة الظّاهرة؛ وإن اتّصل به تاء الضمير، أو نا ألّي للفاعل، أو نون التّسوة؛ نحو : ( ضربت )، أو ( ضربنا ) أو ( ضربن ) فهو =

إن كان ثلاثياً كـ (ضَرَبَ) <sup>(١)</sup>، أو رباعياً كـ (أَقْبَلَ)، أو خماسياً كـ (انْعَطَفَ)، أو سداسياً <sup>(٢)</sup> كـ (اسْتَخْرَجَ).

= مبنيّ على الفتحة المقدّرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض لدفع كراهة توالي أربع متحرّكات فيما هو كالكلمة الواحدة.  
وإنّ اتّصل به واو الجماعة، نحو (ضَرَبُوا) فهو مبنيّ على الفتحة المقدّرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة مناسبة.  
وإذا كان الماضي معتلّ الآخر، نحو (دعا) و (رحى) فهو مبنيّ على فتحة مقدّرة للتّعذر.

يُنظر : أوضح المسالك ٢٧/١، والتصريح ٥٤/١، ٥٥، والأشثويّ ٥٨/١، وحاشية ياسين على التصريح ٥٤/١، ٥٥.

(١) في ب : كضربا .

(٢) في ب : سادسياً .

## بَابُ الْأَمْرِ

وَالْأَمْرُ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ      مِثَالُهُ: أَحْذَرِ صَفْقَةَ الْمَغْبُونِ  
وَأِنْ تَلَاهُ أَلِفٌ وَلَا مَ      فَانْكَسِرْ وَقُلْ: لِيَقُمْ الْغَلَامُ  
أفعال الأمر مَبْنِيَّاتٌ<sup>(١)</sup> الأواخر على السُّكُونِ<sup>(٢)</sup> ما لم يليها<sup>(٣)</sup> حرف ساكن، فإن وليها كُسِرَتْ، كقولك: (اتَّقِ اللَّهَ).

ويجوز على هذا الحكم كُلُّ كَلِمَةٍ ساكنةٍ الْآخِرِ؛ لامتناع الجمع بين ساكنين؛ فَمِنْ ذَلِكَ الْفِعْلُ المضارع المجزوم، كقولك: (لِيَقُمْ الْغَلَامُ)؛

(١) في ب : مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ .

(٢) فَعْلُ الْأَمْرِ مَبْنِيٌّ عِنْدَ الْبَصَرَيْنِ، وَمَعْرَبٌ عِنْدَ الْكُوفَيْنِ وَالْأَخْفَشِ .

وعند الكوفيين والأخفش أن نحو: (قم) و (اقعد) مجزوم بلام الأمر، وأما حُذِفَتْ حَذْفًا مُسْتَمَرًّا، والأصل: (لتقم) و (لتقعد) فحُذِفَتْ اللام تخفيفاً وتبعها حرف المضارعة.

ويبنى فَعْلُ الْأَمْرِ على ما يجزم به مضارعه؛ فَيُنْبِئُ عَلَى السُّكُونِ إِذَا لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ شَيْءٌ، نحو: (اضرب)؛ وَيُنْبِئُ عَلَى حَذْفِ التَّوْنِ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ أَلِفُ الْاِثْنَيْنِ أَوْ وَاوُ الْجَمَاعَةِ أَوْ يَاءُ الْمُخَاطَبَةِ نحو: (اضربا) و (اضربوا) و (اضربي)، وَيُنْبِئُ عَلَى حَذْفِ حَرْفِ الْعَلَّةِ إِنْ كَانَ آخِرَهُ مَعْتَلًّا نحو (اغز) و (اخش) و (ارم)؛ وَيُنْبِئُ عَلَى الْفَتْحِ إِذَا اتَّصَلَتْ بِهِ نُونُ التَّوَكِيدِ نحو: (اجتهدنَّ) .

يُنْظَرُ : الْإِنْصَافُ، الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ وَالسَّبْعُونَ، ٥٢٤/٢، وَالتَّبْيِينُ، الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ عَشْرَةَ، ١٧٦، وَاللِّبَابُ ١٧/٢، وَشَرْحُ الرِّضِيِّ ٢٦٨/٢، وَأَوْضَحُ الْمَسَالِكِ ٢٧/١، وَابْنُ عَقِيلٍ ٤١/١، وَاتِّتْلَافُ التَّنْصَرَةِ، فَصْلُ الْفِعْلِ، الْمَسْأَلَةُ الْحَادِيَّةُ عَشْرَةَ، ١٢٥، وَالتَّصْرِيحُ ٥٥/١ .

(٣) في ب : يليها.

أو كانت اسمًا، كقولك: ( كَمِ المالُ ؟ )؛ أو كانت حرف معني، كقولك: ( رميتُ عنِ القوسِ ) .

وَفَتَحُ (مِنْ) شاذٌّ<sup>(١)</sup>؛ ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ﴾<sup>(٢)</sup>، وقد تُكْسَرُ<sup>(٣)</sup>.

(١) فَتَحُ (مِنْ) ليس شاذًّا؛ وإنما الغالب في نون (مِنْ) أنها تُفْتَحُ مع حرف التعريف وتُكْسَرُ مع غيره، ولم تُكْسَرُ على الأصل استثناءً لتوالي الكسرتين فيما يكثر استعماله وهو وَقُوعُ (أَل) بعد (مِنْ) والشارح متابعٌ للحريري في القول بشذوذ فتح النون في (من).

قال سيبويه — رحمه الله — : «ونظير ذلك (أي : نظير فتح الميم من "ألم" ) قولهم: (مِنْ الله) و (مِنْ الرّسول) و (مِنْ الْمُؤْمِنِينَ)؛ لَمَّا كَثُرَتْ في كلامهم ولم تكن فعلاً وكان الفتحُ أخفَّ عليهم فتحوا، وشبهوها بـ (أَيْنَ) و (كَيْفَ) ». الكتاب ١٥٣/٤، ١٥٤ .

وينظر : المساعد ٣٤١/٣، والجمع ١٨٠/٦ .  
فالذي رجَّح الفتح عند سيبويه كثرة الاستعمال .  
وأضاف السِّيرافي إلى كثرة الاستعمال كسر الميم؛ فكَرِهوا توالي كسرتين لو كسروا التَّوْنَ . قال : «وكان الكسائي يقول : "إِنَّ (مِنْ) فتحت التَّوْنَ فيها لأنَّ أصلها منا" ولم يأت في ذلك بحجّة مقنعة» .

ينظر : شرح كتاب سيبويه للسِّيرافي جـ ٢/٢٣٣ أ .  
(٢) من الآية : ٢٠٤ من سورة البقرة .

(٣) بعض العرب يكسر نون (مِنْ) مع (أَل) على الأصل في التَّحْلُصِ مِنَ السَّاكِنَيْنِ، ولم يبال بالكسرتين لعروض الثانية . شرح الشافية ٢٤٧/٢ .

قال سيبويه: «وزعموا أنَّ ناساً من العرب يقولون: (مِنْ الله) فيكسرونه ويُجَرُّونَهُ على القياس» . الكتاب ١٥٤/٤ .

## فَصْلٌ

ودخول الهمزة على بعض أفعال الأمر تَوْصُلُ إلى التَّطَقُّ بالسَّاكن إِذْ<sup>(١)</sup> هو غير مُمَكَّن<sup>(٢)</sup>؛ ويُعلم ذلك بدخول حرف المضارعة على الفعل وتَنْظَرُ<sup>(٣)</sup>، فَإِنْ كَانَ ما بعده<sup>(٤)</sup> متحرِّكاً كقولك: / (هو يَسِيرُ) فتقول منه: (سِرْ)، وَإِنْ كَانَ ما بعده ساكناً كقولك: (يَذْهَبُ) فتقول منه: (اذهبْ) .

وهذه الهمزة تُعْتَبَرُ حركتها من حركة ثالث الفعل المضارع؛ فَإِنْ كَانَ مضموماً كانت الهمزة مضمومة، فتَأْمُرُ مَنْ يَسْكُنُ فتقول: (اُسْكُنْ) بالضَّمِّ. وَإِنْ كَانَ ثالثة مكسوراً نحو: (يَضْرِبُ) أو مفتوحاً كـ (يَذْهَبُ) فتكسر الهمزة، كقولك: (اضْرِبْ) و (اذهبْ) .

١= أمّا إذا ولي نون (مِنْ) ساكنٌ آخر غير (لام التعريف) فالمشهور كسر التّون على الأصل، نحو: (مِنْ ابْنِكَ)، ولم يبال بالكسرتين لقلة الاستعمال . شرح الشافية ٢/٢٤٦ . وقال سيبويه: «وقد اختلفت العرب في (مِنْ) إذا كان بعدها ألف وصل غير ألف اللّام؛ فكسره قومٌ على القياس، وهي أكثر في كلامهم، وهي الجيدة . ولم يكسروا في ألف اللّام لأنّها مع ألف اللّام أكثر، لأنّ الألف واللّام كثيرة في الكلام في كلّ اسم، ففتحوا استخفافاً؛ فصار مِنْ الله — بكسر التّون — بمنزلة الشاذّ . وذلك قولك: (مِنْ ابْنِكَ) و (مِنْ امْرِئٍ) . وقد فتح قومٌ فصحاء فقالوا: (مِنْ ابْنِكَ) فأجروها مجرى (مِنْ المسلمين) » . الكتاب ٤/١٥٤، ١٥٥ .

(١) في ب: إذا .

(٢) في ب: غير متمكّن، وهو تحريف .

(٣) في ب: ويُنظر، وهو تصحيف .

(٤) في ب: ما بعد .

وكذلك الخماسيُّ والسُّداسيُّ نحو: ( انْطَلَقَ ) و ( اسْتَخْرَجَ ) ،  
تقول منه: ( انْطَلَقَ ) و ( اسْتَخْرَجَ ) .  
وأما الموضع الذي تفتح فيه فهو إذا كان الفعل الماضي رباعياً  
فتقول من أَكْرَمَ: ( يُكْرِمُ ) ، ( أَكْرِمَ ) ، قال تعالى: ﴿ وَأَحْسِنُ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ  
إِلَيْكَ ﴾ <sup>(١)</sup> .

### فصل

وإن أمرت من فعلٍ مُضَاعَفٍ لمذكرٍ كـ ( شَدَّ ) و ( غَضَّ ) فلك  
فيه وجهان:  
فكُ التَّضْعِيفُ <sup>(٢)</sup>؛ تقول: ( اشْدُدْ ) و ( اغضُضْ ) بسكون آخره .  
وإبقاؤه على <sup>(٣)</sup>تشديده؛ فتقول: ( غَضَّ البصر ) .  
وفي آخره وجوه:  
الأول: كسره لالتقاء الساكنين كما تقدّم.  
الثاني: إتياع حركة ما قبله - وهي الضّم -، فتقول: ( غَضُّ البصر ) .  
الثالث: الفتحة طلباً للتحفة؛ فتقول: ( غَضَّ )؛ وعلى هذا <sup>(٤)</sup>  
يُنشَد بيتُ جرير <sup>(٥)</sup> :

[٩/ب]

(١) من الآية: ٧٧ من سورة القصص .

(٢) الفكُّ: لغة أهل الحجاز، وبها جاء القرآن غالباً .

يُنظر: التَّيَمُّة في التصريف ٢٠٤، وشرح الكافية الشافية ٢١٩٠/٤، وأوضح  
المسالك ٣٥٠/٣، والأشموقي ٣٥٢/٤ .

(٣) الإدغام لغة تميم . يُنظر: المصادر السابقة .

(٤) أي: على الأوجه الثلاثة .

(٥) هو: أبو حذرة، جرير بن عطية اليربوعي، من فحول شعراء الدولة الأموية، كان



فَعُضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ فَلَا كَعْبًا بَلَعْتَ وَلَا كِلَابًا<sup>(١)</sup>  
وهذا الفعل يُضَمُّ أوله إذا كان من مُتَعَدٍّ<sup>(٢)</sup>، وَيُكْسَرُ إذا كان من  
لازم؛ فتقول: (فَرَّ من الفِتْنَةِ)، قال الله تعالى: ﴿فَقَرُّوا إِلَى اللَّهِ﴾<sup>(٣)</sup>؛ وهذا إذا  
كان لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ يُكْسَرُ آخِرُهُ وَيُفْتَحُ وَلَا يُضَمُّ<sup>(٤)</sup>.

= مُجِيدًا فِي التَّسْيِبِ وَالْمَدْحِ؛ وَكَانَ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ هَجَاءً؛ وَنَقَائِضُهُ مَعَ الْفِرْدِيقِ  
وَالْأَخْطَلِ مَشْهُورَةٌ؛ وَلَدَ وَمَاتَ فِي الْيَمَامَةِ؛ وَكَانَتْ وَفَاتُهُ سَنَةَ ( ١١٠ هـ ) .  
يُنْظَرُ : طَبَقَاتُ فَحُولِ الشَّعْرَاءِ ٣٧٤/٢، وَالشَّعْرُ وَالشَّعْرَاءُ ٣٠٤، وَالْأَغَانِي ٥/٨ —  
٩٤، وَالْخَزَانَةِ ٧٥/١ .

(١) هذا بيتٌ من الوافر .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: (فَعُضَّ الطَّرْفَ) فَإِنَّهُ يَرُوى بِضَمِّ الضَّادِ وَفَتْحِهَا وَكُسْرِهَا؛ فَأَمَّا ضَمُّهَا  
فَعَلَى الْإِتْبَاعِ لَضَمَّةِ الْغَيْنِ قَبْلَهَا، وَأَمَّا فَتْحُهَا فَلِقَصْدِ التَّخْفِيفِ؛ لِأَنَّ الْفَتْحَ أَخَفَّ  
الْحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ، وَأَمَّا كُسْرُهَا فَعَلَى الْأَصْلِ فِي التَّخَلُّصِ مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ .  
يُنْظَرُ هَذَا الْبَيْتُ فِي : الْكِتَابِ ٥٣٣/٣، وَالْمُقْتَضِبِ ١٨٥/١، وَشَرْحِ الْمَفْصَلِ  
١٢٨/٩، وَشَرْحِ الشَّافِيَّةِ ٢٤٤/٢، وَأَوْضَحِ الْمَسَالِكِ ٣٥٠/٣، وَالتَّصْرِيحِ ٤٠١/٢،  
وَالْمُهْمَعِ ٢٨٨/٦، وَالْأَشْمُوعِ ٣٥٢/٤، وَالذِّيَّانِ ٨٢١/٢ .

(٢) الْفِعْلُ الْمُتَعَدِّي نَحْوُ : ( رُدَّ ) وَ ( غُضَّ ) .

(٣) مِنَ الْآيَةِ : ٥٠ مِنْ سُورَةِ الذَّارِيَّاتِ .

(٤) يَجُوزُ فِي أَمْرِ الْمُضَاعَفِ الْمَدْغَمِ إِذَا كَانَ مَضْمُومٌ الْعَيْنِ فِي الْمَضَارِعِ ثَلَاثَةً أَوْجَهَ :

فَتْحُ اللَّامِ؛ لِأَنَّ الْفَتْحَ أَخَفَّ الْحَرَكَاتِ، وَكُسْرُهَا؛ لِأَنَّ الْكُسْرَ هُوَ الْأَصْلُ فِي التَّخَلُّصِ  
مِنَ السَّاكِنِينَ، وَضَمُّهَا ( بِإِتْبَاعِ اللَّامِ لِلْعَيْنِ فِي حَرَكَتِهَا )، تَقُولُ فِي : ( عَدَّ ) :  
( عُدُّ ) وَ ( عُدَّ ) وَ ( عُدَّ )؛ وَهَذِهِ لُغَةٌ تَمِيمٌ؛ وَأَهْلُ الْحِجَازِ يُظْهِرُونَ التَّضْعِيفَ فِي  
الْأَمْرِ يَقُولُونَ : ( أَمُرُّ بِنَا ) وَ ( اَعْدُدْ كَذَا ) .

وَإِذَا كَانَ الْمَضَارِعُ مَفْتُوحَ الْعَيْنِ أَوْ مَكْسُورَهَا يَجُوزُ فِيهِ وَجْهَانِ :

وَأَنَّ أَمَرْتُ مِنْ سَعَى وَمِنْ غَدَا فَأَسْقِطِ الْحَرْفَ الْآخِرَ أَبَدًا  
تَقُولُ : يَا زَيْدُ اغْدُ فِي يَوْمِ الْأَحَدِ وَاسْعَ إِلَى الْخَيْرَاتِ لَقِيتَ الرَّشْدَ  
وَهَكَذَا قَوْلُكَ : إِرْمِ<sup>(١)</sup> مِنْ رَمَى فَاحْذُ عَلَى ذَلِكَ فِيمَا اسْتَبَهَمَا

## [ فَصْلٌ<sup>(٢)</sup> ]

الأمر من المعتل إذا كان آخر الفعل المضارع حرف علة حذفته في الأمر؛  
فإن كان ألفاً أبقيت بعد حذفها فتحة لطيفة تدل عليها، كقولك في الأمر من  
يسعى<sup>(٣)</sup> : ( اسع يا زيد ) يَرُومُ<sup>(٤)</sup> الفتحة، / قال الله تعالى : ﴿قَوْلَ عَنْهُمْ﴾<sup>(٥)</sup>. [أ/١٠]

= فتح اللام، وكسرهما؛ وكذا الأمر منها : تقول في ( عَضَّ ) : ( عَضَّ ) - بفتح الضاد -،  
(و) ( عَضَّ ) - بكسرهما على أصل الحركة عند التقاء الساكنين -؛ وتقول في ( فَرَّ ) :  
( فَرَّ ) و ( فَرَّ ) .

يُنظر : الكتاب ٥٣٠/٣ - ٥٣٣، والمقتضب ١/١٨٤، ١٨٥، والتتمة في التصريف  
٢٠٤، وشرح المفصل ٩/١٢٧، ١٢٨، والمتع ٢/٦٥٦ - ٦٥٩ .

(١) في متن الملح ٨، وشرح الملح ٦٨ : فِي إِرْمٍ مِنْ رَمَى .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(٣) في ب : سعى .

(٤) الرُّومُ : هو الإتيان بالحركة خفيفة حرصاً على بيان الحركة التي تحرك بها آخر  
الكلمة في الوصل؛ وذلك : إمّا حركات الإعراب، وهم بشأها أعنى لدلالاتها على  
المعاني في الأصل، وإمّا حركات البناء كـ (أين) و (أمس) و (قبل) .  
وعلاصة الروم : خط بين يدي الحرف هكذا : ( زيد - ) .

وسمى روماً لأنك تروم الحركة وتريدها حين لم تسقطها بالكلية .

ويذكر الروم الأعمى الصحيح السمع إذا استمع، لأن في آخر الكلمة صوتاً  
خفيفاً . شرح الشافية ٢/٢٧٥ .

(٥) من الآية : ١٧٤ من سورة الصافات .

وإن كان واواً فتقول من يغدو: (اغْدُ) بِرَوْمِ الضَّمَّة، كقوله تعالى: ﴿وَأَمِّلْ عَلَيْهِمْ﴾<sup>(١)</sup>.

وإن كان ياءً أبقيت بعدها كسرة، كقوله تعالى: ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾<sup>(٢)</sup> بِرَوْمِ الكسرة.

فإن وقفت على شيء من ذلك فلك أن تقف عليه بالسكون: (اخش) و (اغْدُ) و (ارم)؛ ولك أن تزيد عليه هاءً لبيان الحركة فتقول: (اخشه)، (اغده)، [ارمه]<sup>(٣)</sup>، كقوله تعالى: ﴿فِيهِدَاهُمْ أَقْدَهُ﴾<sup>(٤)</sup>.

وَالْأَمْرُ<sup>(٥)</sup> مِنْ خَافَ خَفِ الْعِقَابَا وَمِنْ أَجَادَ أَجَدِ الْجَوَابَا  
إذا كان الفعل معتل<sup>(٦)</sup> العين فهو يسقط في حال الأمر لوجوب سكون آخره؛ فلما يجتمع ساكنان؛ وذلك إذا أمرت به المفرد<sup>(٧)</sup> المذكّر، كقولك:

(١) من الآية ٢٧ من سورة المائدة.

(٢) من الآية: ٧٢ من سورة طه.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من ب.

(٤) من الآية: ٩٠ من سورة الأنعام.

(٥) في ب: فالأمر.

(٦) الفعل المعتل العين يُسمّى أحوف تشبيهاً بالشئ الذي أُخذ ما في داخله فبقي أحوف؛ وذلك لأنه تذهب عينه كثيراً، نحو: (قُلْتُ) و (بِعْتُ) و (لَمْ يَقُلْ) و (لَمْ يَبِعْ) و (قُلْ) و (بِعْ).

ويسمّى ذا الثلاثة — أيضاً — اعتباراً بأول ألفاظ الماضي، نحو: (قُلْتُ)؛ لأنهم يتدثّون بحكاية النفس وهي على ثلاثة أحرف.

ينظر: شرح الشافية ٣٤/١.

(٧) من كلمة (المفرد) يبدأ السقط من (ب) إلى منتصف باب التثنية بمقدار إحدى =

(خَفَ) و (بَعَ) و (قُلْ) <sup>(١)</sup>؛ وكذلك إذا أمرت به جمع المؤنث فتقول :  
(خَفْنَ) و (بَعْنَ) و (قُلْنَ) .

والمقرر من ذلك : أنه متى التقى ساكنان أحدهما حرف علة كان هو المحذوف <sup>(٢)</sup>.

وَإِنْ يَكُنْ أَمْرُكَ لِلْمُؤَنَّثِ فَقُلْ لَهَا: خَافِي رِجَالِ الْعَبَثِ

فإن كان الأمر لمؤنث مفرد، أو لمثنى، أو لجماعة مذكر، أو اتصل بالفعل / نونا التوكيد الخفيفة أو الثقيلة فتثبت حروف العلة؛ لوجود المتحرّكات بعدها، فتقول: (خافي يا هذه) و (قولا) و (بيعا) و (خافوا يا هؤلاء) و (خافن الله يا زيد) و (خافن يا عمرو) .

فإن أمرت من (وَعَدَ) وَمِنْ (وَزَنَ) فمضارع هذين: (يُوْعِدُ) و (يُوْزِنُ)؛ ولكنهم لم يجمعوا بين الياء والواو فحذفوا فاء الفعل، فقالوا: (يَعِدُ) و (يَزِنُ)؛ فالأمر من ذلك بسقوط حرف المضارعة، فتقول للمفرد المذكر من (يَعِدُ): (عِدْ)، وللمؤنث المفرد: (عِدي يا هندُ)، وللمثنى: (عِداني)، والجمع: (عِدوني يا رجال) و (عدني يا نساء).

= عشرة لوحة ينظر ص ١٩١ من النصّ المحقق.

(١) الأصل في (خَفَ) : (خَافَ)، حذفت الألف لالتقاءها ساكنة مع لام الكلمة .

وفي (قُلْ) و (بَعْ) : (أَقُولُ) و (أُبِيعُ)؛ نقلت حركة العين إلى الساكن قبلها فاستغني عن همزة الوصل، وحُذفت العين لسكونها مع سكون اللام .

(٢) يسقط حرف العلة في الأمر في موضعين؛ وهما : إذا أمرت به المفرد المذكر، أو أمرت به جمع المؤنث؛ وقد وضح الشارح العلة في ذلك .

## بَابُ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ

وَإِنْ وَجَدْتَ هَمْزَةً أَوْ تَاءً      أَوْ نُونَ جَمْعٍ مُخْبِرٍ أَوْ يَاءَ  
قَدْ أُلْحَقْتَ أَوَّلَ كُلِّ فِعْلٍ      فَإِنَّهُ الْمُضَارِعُ الْمُسْتَعْلَى

حروف المضارعة هي : الهمزة، والتّون، والتّاء، والياء .  
فإذا اتّصل أحدّها بأوّل فعلٍ ماضٍ سُمِّيَ مُضَارِعاً وَعَادَ مَعَهَا.  
[مُعَرَّباً<sup>(١)</sup>].

فالهمزة تختصّ بالمتكلّم، ويستوي فيه المذكر والمؤنث، كـ(أَنَا أَفْعَلُ).  
والتّون إذا كان معه/ غيره، كـ(نَحْنُ نَفْعَلُ)، أو يكون معظماً لنفسه.  
[أ/١١] والتّاء للمذكر الحاضر، كـ(أَنْتَ تَفْعَلُ) .  
والياء للمذكر الغائب، كـ(هُوَ يَفْعَلُ) .  
ونون العظمة تختصّ باسم الله تعالى .  
وأما قولُ الملوك : ( نَحْنُ نَفْعَلُ )؛ قيل : لَمَّا كانت تصاريِف أفضية  
الله تعالى تجري على أيدي خَلْقِهِ نُزِلَتْ أفعالهم منزلة فِعْلِهِ مجازاً؛ وعلى  
هذا الحكم يجوز أن يَنطِقَ بالتّون مَنْ لا يباشر الأمر بنفسه .  
وأما قولُ العالِمِ : ( نَحْنُ نَبِينُ )؛ فهو مُخْبِرٌ عن نفسه وأهلِ مقالته .  
وَلَيْسَ فِي الْأَفْعَالِ فِعْلٌ يُعْرَبُ      سِوَاهُ وَالتَّمَثُّلُ فِيهِ : يَضْرِبُ<sup>(٢)</sup>  
هذا الفعل شابه الاسم .

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السّياق .

(٢) في متن الملحة ٩، وشرح الملحة ٧٥: وَالتَّمَثُّلُ فِيهِ : يَضْرِبُ .

والمضارعة هي: المشابهة؛ فلذلك أُعْرِبَ<sup>(١)</sup>.

وتوجيه ذلك : أنه يكون مُبْهِمًا زماني الحال والاستقبال، كما يكون الاسم مُبْهِمًا في حال تنكيره .

ويكون مُخْتَصًّا بدخول حرف التَّنْفِيس عليه، كما يختص الاسم بدخول حرف التعريف عليه .

وتدخله لام الابتداء، كقولك: ( لزيدٌ قائم )<sup>(٢)</sup>.

وهو جَارٍ على حركات الاسم وسكّنته وعدد حروفه في قولك: ( هو يَضْرِبُ )، ( زيدٌ ضَارِبٌ )، فلمّا شابه المُعْرَبَ أُعْرِبَ .

(١) أعرب الفعل المضارع لمشاكلة الاسم من عدّة أوجه - ذكر الشارح منها ثلاثة أوجه - ومنها:

١- أن هذا الفعل يشترك فيه الحال والاستقبال فأشبه الأسماء المشتركة؛ كالعين ينطلق على العين الباصرة وعلى عين الماء، وعلى غير ذلك .

٢- أن يكون صفة كما يكون الاسم كذلك، تقول : ( مررت برجل يضرب )، كما تقول : ( مررت برجل ضارب )، فقد قام ( يضرب ) مقام ( ضارب ) . أسرار العريّة ٢٧ .

ويُنظر : التبصرة ٧٦/١، ٧٧، واللباب ٢٠/٢، وشرح المفصل ٦/٧، وشرح ألفية ابن معط ٢٤١/١ .

(٢) لام الابتداء تدخل على الفعل المضارع في خير ( إنّ )، كما تدخل على الاسم، تقول: ( إنّ زيدًا ليقوم )، كما تقول : ( إنّ زيدًا لقائم ) . ولا تدخل هذه اللام على الفعل الماضي والأمر؛ لبعدهما بينهما وبين الاسم، فلا تقول : ( إنّ زيدًا لقام ) و ( ولأكرم زيدًا يا عمرو ) .

يُنظر: التبصرة ٧٦/١، ٧٧، وأسرار العريّة ٢٦، واللباب ٢٠/٢، وشرح المفصل ٦/٧.

وَالْأَحْرَفُ الْأَرْبَعَةُ الْمُتَابِعَةُ مُسَمَّيَاتٌ أَحْرَفُ الْمَضَارِعَةِ [١١/ب]  
وَسَمَّطُهَا الْحَاوِي لَهَا نَأَيْتُ فَاسْمَعُ وَعِ الْقَوْلَ كَمَا وَعَيْتُ  
السَّمَطُ<sup>(١)</sup>: الشَّيْءُ الْمَنْظُومُ كَالْقَلَادَةِ وَالْعَقْدِ .

قال: هذه يَجْمَعُهَا كلمة: ( نَأَيْتُ )؛ ويجمعها - أيضاً -:  
(أَنْيْتُ) و(أَتَيْتُ) و(تَنَأَيْ) .

وَضَمُّهَا مِنْ أَصْلِهَا الرُّبَاعِي مِثْلُ: يُجِيبُ مَنْ أَجَابَ الدَّاعِي  
يقول: إنَّ هذه الحروف تكون مضمومة إذا كان ماضي<sup>(٢)</sup> ما  
اتَّصَلَتْ بِهِ رُبَاعِيًّا، كـ ( يُجِيبُ ) مَنْ ( أَجَابَ )، و ( يُصِيبُ ) مِنْ  
( أَصَابَ ) .

وَمَا سِوَاهُ فَهِيَ مِنْهُ تُفْتَحُ وَلَا تُبَلِّ أَحْفَ وَزَنْ أَمْ رَجَحُ  
يقول: إنَّ المضارع إن نقص ماضيه عن هذه الأربعة أحرف،  
كقولك: ( ذَهَبَ ) فلا يُضَمُّ أَوَّلُهُ بَلْ يَكُونُ مَفْتُوحًا، كقولك:  
( يَذْهَبُ )؛ وكذلك إذا زاد عليه؛ كَالْخُمَاسِيِّ وَالسُّدَّاسِيِّ .

/مِثَالُهُ: يَذْهَبُ زَيْدٌ وَيَجِي وَيَسْتَجِيشُ تَارَةً وَيَلْتَجِي [١٢/أ]

(١) السَّمَطُ: هو الخيط الذي تُنْظَمُ فِيهِ الْحُرُزُ .

يُنْظَرُ: اللِّسَانُ ( سَمَط ) ٣٢٢/٧ .

فَهُنَا شَبَّهَ النَّاطِمُ — رَحِمَهُ اللَّهُ — اجْتِمَاعَ الْحُرُوفِ الْمَتَفَرِّقَةِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ بِاجْتِمَاعِ

الْحُرُزِ الْمُنْتَظَمِ فِي خَيْطٍ وَاحِدٍ .

(٢) فِي أ: مَا مَضَى، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

قد مثّل ما نَقَصَ من الرُّباعيّ بفعلين:

أحدهما: سالم<sup>(١)</sup>؛ وهو: (يذهب). والآخر: مهموز<sup>(٢)</sup>؛ وهو: (يجيء).  
ومّا زاد عليه بفعلين :

أحدهما: سُداسيّ، والآخر : خُماسيّ؛ فتقول : ( يستجيش زيدٌ )،  
مِن ( استجاش )، و ( يلتجيء ) مِن ( التجأ ) .

---

(١) السّالم: من أقسام الفعل الصّحيح؛ وهو: ما سلّمت حروفه الأصليّة من حروف العلة، والهمزة، والتّضعيف .

يُنظر: شرح مختصر التّصريف العزّيّ ٣٠ .

(٢) المهموز: من أقسام الفعل الصّحيح؛ وهو: ما أخذ حروفه الأصليّة همزة، كـ(أمر) و (سأل) و (قرأ) .

يُنظر: شرح الشّافية ٣٣/١، ٣٤، وشرح مختصر التّصريف العزّيّ ١٦٩ .



## بَابُ الْإِعْرَابِ

وَإِنْ تُرِدْ أَنْ تَعْرِفَ الْإِعْرَابَ لَتَقْتَفِي فِي نُطْقِكَ الصَّوَابَ  
 الإعراب في اللغة<sup>(١)</sup>: هو البيان؛ يُقال: (عَرَبَ الرَّجُلُ عَمَّا فِي  
 نفسه) أي: أَبَانَ عَنْهُ.

وقيل: هو التَّحْسِين، من قوله تعالى: ﴿عَرَبْنَا أُتْرَابًا﴾<sup>(٢)</sup>؛ لأنَّ العُرُوبَ  
 الْمُتَحَسِّنَةَ<sup>(٣)</sup>.

وقيل فيه: التَّغْيِيرُ، من قولهم: (عَرَبْتُ مَعِدَّةَ الْفَصِيلِ) إِذَا تَغَيَّرَتْ؛  
 وَأَعَرَبْتُهَا<sup>(٤)</sup>: إِذَا أَزَلْتُ فَسَادَهَا<sup>(٥)</sup>.

(١) يُطْلَقُ الْإِعْرَابُ فِي اللُّغَةِ عَلَى عِدَّةِ مَعَانٍ، غَيْرَ مَا ذَكَرَ الشَّارِحُ — رَحِمَهُ اللَّهُ — .  
 يُنْظَرُ : مَقَائِيسُ اللُّغَةِ (عرب) ٢٩٩/٤ — ٣٠١، وَاللِّسَانُ (عرب) ٥٨٦/١ —  
 ٥٩٣، وَالْأَشْمُونِيُّ ٤٧/١، وَحَاشِيَةُ يَاسِينَ عَلَى التَّصْرِيحِ ٥٩/١ .  
 (٢) الْآيَةُ : ٣٧ مِنْ سُورَةِ الْوَاقِعَةِ .

(٣) الْعُرُوبُ : الْمُتَحَسِّنَةُ إِلَى زَوْجِهَا؛ وَقِيلَ : الْمُحْسِنَةُ لِلْكَلَامِ؛ وَقِيلَ : الْعَاشِقَةُ لَزَوْجِهَا .  
 يُنْظَرُ : الصَّحَاحُ (عرب) ١٨٠/٢، وَالْجَامِعُ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ ١٣٧/١٧، وَالْبَحْرُ  
 الْحَيْطُ ٨٢/١٠.

(٤) فِي أ : عَرَبْتُهَا، وَالصَّوَابُ مَا هُوَ مُثَبَّتٌ .

(٥) يُقَالُ : (أَعَرَبْتُ الْكَلَامَ) أَي : أَزَلْتُ عَرَبِيَّةَ — وَهُوَ فَسَادُهُ —؛ وَصَارَ هَذَا  
 كَقَوْلِكَ : (أَعَجَمْتُ الْكِتَابَ) إِذَا أَزَلْتُ عُجْمَتَهُ؛ (وَاشْكَيْتُ الرَّجُلَ) إِذَا أَزَلْتَ  
 شِكَايَتَهُ؛ وَهَذِهِ الْهَمْزَةُ تَسْمَى (هَمْزَةُ السَّلْبِ) .

يُنْظَرُ : أَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ ١٩، وَاللِّبَابُ ٥٣/١، وَشَرْحُ الشَّافِيَةِ ٨٣/١، ٩١ .

فالمُعَرَّبُ: يتغيَّر بتغيُّر العوامل الداخلة عليه لاختلاف المعاني من حالٍ إلى حال؛ وهو أحسنُ في اللفظ من العاري من الحركات الموجبة له. وذلك التَّغيُّرُ يكون لفظاً في السَّالم، وتقديراً في المعتل<sup>(١)</sup>.

فإنَّه بالرفْع ثمَّ الجَرِّ والنَّصْبِ والجَزْمِ جَمِيعاً يَجْرِي

/ وألقابه أَرْبَعَةٌ؛ وهي: رَفْعٌ، وَنَصْبٌ، وَجَرٌّ، وَجَزْمٌ.

[ ١٢ / ب ]

والبِنَاءُ<sup>(٢)</sup> ضدُّ الإعراب، وهو مثله في اللفظ<sup>(٣)</sup>.

وألقابه أَرْبَعَةٌ؛ وهي: ضَمٌّ، وَفَتْحٌ، وَكَسْرٌ، وَوَقْفٌ.

وذكرَ البِنَاءَ هاهُنَا وإنَّ لم يكن في بابه؛ للاحتياج<sup>(٤)</sup> إلى ذكره في سائر

الأبواب.

والمُعَرَّبُ من الكلام كلمتان؛ وهما: الاسم المتمكَّن<sup>(٥)</sup>، والفعل المضارع.

(١) أراد بالسَّالم: الصَّحيح، نحو زيدٌ؛ ممَّا تظهر عليه الحركات.

وبالمعتل: ما خُتم بحرف علة ولم تظهر عليه الحركات، نحو: (موسى).

(٢) البناء هو: لزوم آخر الكلمة سكوناً أو حركة، نحو (كَمْ) و (حَيْثُ) و (هؤلاء)

و (الذين)، وما أشبه ذلك ممَّا لا تغيِّره العوامل.

وسمِّي بناءً لأنَّه لا يزول، ولا يتغيَّر بدخول العوامل المختلفة.

يُنظر: التبصرة ٧٦/١، وأسرار العربية ١٩، وكشف المشكل ٢٣٨/١.

(٣) أي: إنَّ المبني لا تختلف الحركة في آخره عن المعرب؛ فهو يسكن، ويُفتح، ويُكسر،

ويُضَمُّ؛ كما إنَّ المعرب كذلك.

(٤) في أ: الاحتياج، ولا يستقيم الكلام بها؛ فلعلَّ الكلمة كما أثبتَّها.

(٥) الاسم ضربان: متمكَّن — وهو المعرب —، وغير متمكَّن — وهو المبني —.

والمتمكَّن ضربان: متمكَّن أمكن؛ وهو المنصرف، كـ (زيد) و (عمرو).

فَالرَّفْعُ هُوَ أَمُّ أَلْقَابِ الْإِعْرَابِ؛ وَلِهَذَا كَانَ إِعْرَابًا لِمَا هُوَ عُمْدَةٌ فِي الْكَلَامِ وَهُوَ الْفَاعِلُ وَمَا حُمِلَ عَلَيْهِ، وَالنَّصْبُ وَالْجَرُّ لَا يُوجَدَانِ<sup>(١)</sup> حَتَّى يَتَقَدَّمَ هُمَا الرَّفْعُ، كَقَوْلِكَ: (ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا) وَ (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ) .  
وَالنَّصْبُ عُمْدَةُ الْمَفْعُولِ وَمَا حُمِلَ عَلَيْهِ، وَالْجَرُّ عُمْدَةُ الْإِضَافَةِ وَمَا جَرَى مَجْرَاهَا .

فَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ بِلَا مُمَانِعٍ قَدْ دَخَلَ فِي الْأِسْمِ وَالْمُضَارِعِ  
وَالْجَرُّ يَسْتَأْثِرُ بِالْأَسْمَاءِ وَالْجَزْمُ فِي الْفِعْلِ<sup>(٢)</sup> بِلَا امْتِرَاءٍ  
الاسم المَعْرَبُ: هُوَ الْمُتَمَكِّنُ؛ وَهُوَ مَا لَمْ يَشَابِهِ الْحَرْفَ، وَلَمْ يَتَضَمَّنْ  
مَعْنَاهُ، وَلَمْ يَقَعْ مَوْقِعَ الْمَبْنِيِّ؛ فَهُوَ الْمُضَارِعُ يَشْتَرِكُ فِي الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ،  
كَقَوْلِكَ: / (زَيْدٌ يَذْهَبُ)، وَ (إِنَّ عَمْرًا لَنْ يَرْكَبَ) .  
وَيُخْتَلِفَانِ<sup>(٣)</sup> فِي الْإِخْتِصَاصِ؛ فَالاسمُ يُخْتَصَّ بِالْجَرِّ، وَالْفِعْلُ يُخْتَصَّ  
بِالْجَزْمِ .

وَإِخْتِصَاصُ الْأِسْمِ بِالْجَرِّ إِمَّا بِإِضَافَةِ حَرْفٍ إِلَى اسْمٍ، [أ] وَ<sup>(٤)</sup> بِإِضَافَةِ  
اسْمٍ إِلَى اسْمٍ؛ وَيُعْلَمُ مِنْ ذَلِكَ إِمَّا مِلْكٌ، أَوْ اسْتِحْقَاقٌ .

= وَتَمَكَّنَ غَيْرُ امْكِنَ؛ وَهُوَ غَيْرُ الْمُنْصَرَفِ، كـ (أَحْمَدَ) وَ (مَسَاجِدَ) .

يُنْظَرُ: التَّبَصُّرَةُ ٨١/١، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ ٣٩/١، وَالْمُسَاعَدَةُ ٢٢/١، وَابْنُ عَقِيلٍ ٣٨/١.

(١) فِي أ: لَا تَوْجِدَانِ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(٢) فِي مَتْنِ الْمُلْحَةِ ٩: وَالْجَزْمُ بِالْفِعْلِ .

(٣) فِي أ: تُخْتَلِفَانِ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(٤) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ .

فامتنع الجرُّ من الأفعال<sup>(١)</sup>؛ لأنَّها لا تُملَكُ ولا تُستَحَقُّ لكوْنِها<sup>(٢)</sup> ليست من الذَّوات .

وامتنع الجزم من الاسم<sup>(٣)</sup>؛ لأنَّه حَذَفُ<sup>(٤)</sup>، ولو حُذِفَ بعضُ الاسم كما يحذف فاءُ الفعل، أو عينُه، أو لامُه، لتغيَّرتْ صيغة الاسم عمَّا كانت عليه، والفعل ليس هوَ كَذَلِكَ .

(١) «إنَّما لم يدخل الجرُّ الأفعال؛ لأنَّ الجرَّ لا يكون إلَّا بأدوات من الحروف، والأسماء يستحيل دخولها على الفعل؛ لقلة الفائدة في ذلك؛ ألا ترى أنَّه لا فائدة في قولك: ( غَلَامٌ يذهب ) بالإضافة، ولا في : ( مررت بيقوم )؛ والكلام وُضِعَ للفائدة فلمَّا لم يكن في دخول أدوات الجرِّ على الأفعال فائدة تُركَ جرُّها أصلاً .  
ووجهُ آخر وهو : أنَّ الفعل والفاعل كالشيء الواحد، والمحرور يقوم من الاسم الجارِّ مقامَ التَّنوين؛ فلم يجز أن يقوم الفعل والفاعل — وهما شيئان قَوِيَّان — مقام التَّنوين وهو حرف ضعيف» . التَّبصرة ٨٠/١ .

ويُنظر : شرح عيون الإعراب ٥٦، وكشف المشكل ٢٣١/١، وشرح المفصل ١٠/٧، ١١ .

(٢) في كلتا النسختين: كوْنُها؛ وما أثبتَّه هو الأولى .

(٣) «وإنَّما لم تُجزم الأسماء؛ لتمكُّنها ولزوم الحركة والتَّنوين لها؛ فلو جُزمت لأبطل الجازم الحركة، وإذا زالت الحركة زال بزوالها التَّنوين؛ لأنَّ التَّنوين تابعٌ للحركة ولو زالا اختلَّت الكلمة بذهاب شيئين؛ أحدهما : الحركة وهو دليل كوْنِها فاعلة أو مفعولة أو مضافاً إليها؛ والآخر : التَّنوين الذي هو دليل كونه منصرفاً» . شرح المفصل ٧٣/١ .

ويُنظر : التَّبصرة ٨٠/١، ٨١، وشرح عيون الإعراب ٥٥، ٥٦، وكشف المشكل ٢٣١/١، واللباب ٦٥/١ .

(٤) في كلتا النسختين: لأنَّه منه حذف؛ ويستقيم المعنى بدون (منه) .

فَالرَّفْعُ<sup>(١)</sup> ضَمُّ آخِرِ الْحُرُوفِ وَالنَّصْبُ بِالْفَتْحِ بِلَا وَقُوفٍ  
وَالْجَرُّ بِالْكَسْرِ لِلتَّبِينِ وَالْجَزْمُ فِي السَّالِمِ بِالتَّسْكِينِ

حَرَفُ الإِعْرَابِ مِنْ كُلِّ مَعْرَبٍ: آخِرُهُ كـ (دَالِ زَيْدٍ) وَ (مِيمِ يَقُومُ)؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ كَالصَّفَةِ؛ وَالصَّفَةُ لَا تَأْتِي إِلَّا بَعْدَ كَمَالِ الْمُوصُوفِ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى مَعْرِفَتِهِ إِلَّا بَعْدَ كَمَالِ صَيِّغَتِهِ .

وَأَصْلُ الْاسْمِ الْإِعْرَابُ<sup>(٢)</sup>؛ وَذَلِكَ لِدَلَالَتِهِ بِصَيِّغَةٍ وَاحِدَةٍ عَلَى مَعَانٍ مُخْتَلِفَةٍ فَاحْتِيجُ إِلَى إِعْرَابِهِ، لِتَبْيِينِ تِلْكَ الْمَعَانِي<sup>(٣)</sup>؛ وَالْبِنَاءُ فِيهِ / فَرَّغٌ .

[ ١٣ / ب ]

وَالْفِعْلُ أَصْلُهُ الْبِنَاءُ؛ لِدَلَالَتِهِ بِالصَّيْغِ الْمَخْتَلِفَةِ عَلَى الْمَعَانِي الْمَخْتَلِفَةِ؛

(١) فِي شَرْحِ الْمُلْحَةِ ٨١ : وَالرَّفْعُ .

(٢) هَذَا مَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ؛ وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ الْإِعْرَابَ أَصْلٌ فِي الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ؛ وَقِيلَ: هُوَ أَصْلٌ فِي الْفِعْلِ، فَرَّغُ فِي الْاسْمِ .

تُنْظَرُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِي : الْإِيضَاحِ فِي عِلَلِ التَّحَوُّ ٧٧ — ٨٢، وَأَسْرَارِ الْعَرَبِيَّةِ ٢٤، وَالتَّبْيِينِ، الْمَسْأَلَةُ الثَّامِنَةُ، ١٥٣، وَابْنُ عَقِيلٍ ٣٩/١، ٤٠، وَالْمُسَاعَدُ ٢٠/١، وَالْهَمْعُ ٤٤/١، ٤٥ .

(٣) الْأَسْمَاءُ تَتَضَمَّنُ مَعَانِيَ مُخْتَلِفَةً نَحْوُ : ( الْفَاعِلِيَّةِ ) وَ ( الْمَفْعُولِيَّةِ ) وَ ( الْإِضَافَةِ )؛ فَلَوْ لَمْ تُعْرَبَ لَاتَّبَسَتْ هَذِهِ الْمَعَانِيَ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ؛ يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: ( مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ! ) لَكُنْتَ مُتَعَجِّبًا، وَلَوْ قُلْتَ: ( مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ) لَكُنْتَ نَافِيًا، وَلَوْ قُلْتَ: ( مَا أَحْسَنُ زَيْدًا ؟ ) لَكُنْتَ مُسْتَفْهِمًا عَنْ أَيِّ شَيْءٍ مِنْهُ حَسَنٌ؛ فَلَوْ لَمْ تُعْرَبَ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعَ لَاتَّبَسَ التَّعَجُّبُ بِالتَّنْفِي، وَالتَّنْفِي بِالاسْتَفْهَامِ، وَاشْتَبَهَتْ هَذِهِ الْمَعَانِيَ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ؛ وَإِزَالَةُ الْإِتْبَاسِ وَاجِبٌ .

أَسْرَارِ الْعَرَبِيَّةِ ٢٤، ٢٥ .

فأعنى اختلاف صيغه عن إعرابه<sup>(١)</sup>، والإعراب فيه فرْعٌ .

وَسُمِّيَ الضَّمُّ رَفْعًا؛ لانضمام الشَّفتين به، إذ هُما أرفع الفم<sup>(٢)</sup>.

وَسُمِّيَ الْفَتْحُ نَصَبًا؛ لأنَّ الفتحة إذا أُشْبِعَتْ صارت ألفًا؛  
والنُّطقُ به انتصابٌ إلى أعلى الحَنَكِ<sup>(٣)</sup>.

وَسُمِّيَتْ الْكسرةُ جَرًّا؛ لِهُوِيِّ النَّطقِ بِها سُفْلًا؛ فكأنَّه مأخوذٌ من جَرِّ  
الجبيل وهو سَفْحُهُ<sup>(٤)</sup>.

وَسُمِّيَ الْجَزْمُ جَزْمًا؛ لقطع الحركة أو الحرف؛ لآثُهُ في اللِّغة: الْقَطْعُ<sup>(٥)</sup>.

(١) «كقولك : ( قام ) إذا أردت الزَّمان الماضي، و ( سيقوم ) إذا أردت المستقبل، و ( يقوم الآن ) إذا أردت الحال». التبصرة ١/٧٦ .

(٢) قال الزَّجَّاجي في الإيضاح ٩٣ : «نسبوا الرِّفعَ كُلَّهُ إلى حركة الرِّفع؛ لأنَّ المتكلم بالكلمة المضمومة يرفع حنكه الأسفل إلى الأعلى، ويجمع بين شفتيه، وجعل ما كان منه بغير حركة موسوماً أيضاً بسمة الحركة لأنها هي الأصل». وقال الحيدرة اليميني : «وذلك أنَّ الفاعل والمبتدأ لَمَّا كانا شريفيْن سُمِّيَ إعرابُهما رَفْعًا». كشف المشكل ١/٢٣٠ .

(٣) «المتكلم بالكلمة المنصوبة يفتح فاه؛ فيبين حنكه الأسفل من الأعلى؛ فيبين للناظر إليه كأنَّه قد نصبه لإبانة أحدهما عن صاحبه». الإيضاح ٩٣ .  
وقيل : «المفعول وشبهه لَمَّا كانت حركته خفيفة تخرج بغير تكلف سُمِّيَتْ نَصَبًا؛ والنَّصَب : الصَّوْت الحسن السَّهْل». كشف المشكل ١/٢٣١ .

(٤) قال صاحب اللسان ( جرر ) ١٣٠/٤ «الجرُّ : أصل الجبل وسَفْحُهُ؛ والجمع : جِرَارٌ، قال الشاعر :

وَقَدْ قَطَعْتُ وَادِيًا وَجَرًّا

وفي حديث عبد الرَّحْمَنِ : رأيته يوم أُحُدٍ عند جَرِّ الجبل — أي : أسفله — .

(٥) اللسان ( جزم ) ٩٧/٢ .

وأصل الإعراب الحركة<sup>(١)</sup>؛ وأصل البناء السكون<sup>(٢)</sup>؛ والحرف مبنيٌ ولا حظَّ له في الإعراب<sup>(٣)</sup>.

- (١) إنّما كان الأصل في علامات الإعراب الحركات دون الحروف لثلاثة أوجه :  
أحدها : أنّ الإعراب دالٌّ على معنى عارضٍ في الكلمة؛ فكانت علامته حركة عارضة في الكلمة لما بينهما من التناسب .  
والثاني : أنّ الحركة أيسر من الحرف؛ وهي كافية في الدلالة على الإعراب؛ وإذا حصل الغرض بالأيسر لم يُصرَّ إلى غيره .  
والثالث : أنّ الحرف من جملة الصيغة الدالة على معنى الكلمة اللازم لها؛ فلو جعل الحرف دليلاً على الإعراب لأدّى ذلك إلى أن يدلّ الشيء الواحد على معنيين؛ وفي ذلك اشتراك؛ والأصل أن يُخصَّص كلّ معنى بدليل . اللّباب ٥٤/١، ٥٥ .
- (٢) إنّما كان الأصل في البناء السكون لوجهين:  
أحدهما : أنّه ضدّ الإعراب، والإعرابُ يكون بالحركات، فضدّه يكون بالسكون .  
والثاني : أنّ الحركة زيدت على المعرب للحاجة إليها؛ ولا حاجة إلى الحركة في المبني، إذ لا تدلّ على معنى . اللّباب ٦٦/١ .
- (٣) الحروف كلّها مبنية، لا حظَّ لها في الإعراب؛ لأنّها لا تنصرف ولا يعتور عليها من المعاني ما يحتاج إلى الإعراب لبيانها، فُبُنيت لذلك . ابن التّائم ٣٢ .  
ويُنظر: ابن عقيل ٤٣/١ .





## بَابُ التَّنْوِينِ

وَنَوْنِ الْإِسْمِ الْفَرِيدِ الْمُنْصَرِفِ إِذَا ائْتَرَجَتْ<sup>(١)</sup> قَائِلًا وَلَا تَقِفُ

التَّنْوِينِ<sup>(٢)</sup>: نُونٌ سَاكِنَةٌ تَثْبُتُ وَصَلًا، وَتَسْقُطُ وَقْفًا .

وَهُوَ أَنْوَاعٌ :

تَنْوِينُ تَمَكِينٍ<sup>(٣)</sup>، كـ ( زَيْدٍ ) وَ ( رَجُلٍ ) .

وَتَنْوِينُ تَنْكِيرٍ<sup>(٤)</sup> وهو: مَا يَلْزِمُ الْأَسْمَاءَ بَعْدَ التَّعْرِيفِ تَنْكِيرًا، نَحْوُ:

( مَهْ ) وَ ( صَهْ )، فَتَقُولُ : ( مَهٍ ) وَ ( صَهٍ )؛ وَ ( سَيِّوِيَهٍ ) / وَ ( سَيِّوِيَهٍ ) آخَرُ .

[١٤/١]

وَتَنْوِينُ مُقَابَلَةٍ<sup>(٥)</sup>، كـ ( مُسْلِمَاتٍ ) وَ ( صَالِحَاتٍ ) .

(١) فِي مَتْنِ الْمُلْحَظَةِ ١٠، وَشَرْحِ الْمُلْحَظَةِ ٣٨ : إِذَا دَرَجَتْ .

(٢) التَّنْوِينُ لُغَةً: مُصْدَرُ نَوْنٍ الْحَرْفِ، أَيُ: أَلْحَقْتَهُ نَوْنًا؛ وَيُطْلَقُ عَلَى التَّصْوِيتِ .

وَاصْطِلَاحًا: هُوَ نُونٌ سَاكِنَةٌ تَلْحَقُ الْآخَرَ لَفْظًا لَا خَطًّا لَغَوِيًّا تَوْكِيدًا .

يُنْظَرُ: نَتَائِجُ الْفِكْرِ ٨٦، وَاللِّسَانُ ( نُونٌ ) ٤٢٩/١٣، وَأَوْضَحُ الْمَسَالِكِ ١٣/١، وَالصَّبَّانُ ٣٠/١ .

(٣) وَيُسَمَّى: تَنْوِينُ الْأَمْكِنِيَّةِ، وَتَنْوِينُ الصَّرْفِ: وَهُوَ الْآخِقُ لِلْأَسْمَاءِ الْمُعْرَبَةِ كَمَا مَثَلٌ .

وَفَائِدَتُهُ: الدَّلَالَةُ عَلَى خَفَةِ الْإِسْمِ وَتَمَكُّنِهِ فِي بَابِ الْإِسْمِيَّةِ؛ لَكُونِهِ لَمْ يَشْبِهْ الْحَرْفَ فَيَبْنَى، وَلَا الْفِعْلَ فَيَمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ .

يُنْظَرُ: الْكِتَابُ ٢٢/١، وَأَوْضَحُ الْمَسَالِكِ ١٣/١، وَابْنُ عَقِيلٍ ٢٢/١، وَالتَّصْرِيحُ ٣٢/١ .

(٤) تَنْوِينُ التَّنْكِيرِ هُوَ: الْآخِقُ لِبَعْضِ الْأَسْمَاءِ الْمَبْنِيَّةِ فَرْقًا بَيْنَ مَعْرِفَتِهَا وَنَكْرَهَاتِهَا كَمَا مَثَلٌ .

يُنْظَرُ: أَوْضَحُ الْمَسَالِكِ ١٣/١، وَابْنُ عَقِيلٍ ٢٢/١، وَالتَّصْرِيحُ ٣٢/١ .

(٥) تَنْوِينُ الْمُقَابَلَةِ هُوَ: الْآخِقُ لَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّلَامِ — كَمَا مَثَلٌ —، فِي مُقَابَلَةِ التَّوْنِ فِي =

وتنوين عَوْضٍ وهو: ما جيء به عَوْضاً عَنْ جُمْلَةٍ مَحذُوفَةٍ،  
كـ (يومئذٍ) و (حينئذٍ)؛ فـ (إذٍ) ظرف زَمَانٍ مبني؛ لافتقاره إلى  
جملة يُضَافُ إليها، فَحُذِفَتِ الجملة للعلم بها وَعُوضَ عنها بالتنوين، وكُسِرَ  
ذَالُ (إذٍ) لالتقاء الساكنين؛ وهما: الذال والتنوين.

ومنه قَوْلُ أَبِي ذُوَيْبٍ <sup>(١)</sup>:

نَهَيْتَكَ عَنْ طِلَابِكَ أُمَّ عَمْرٍو      بَعَافِيَةٍ وَأَنْتَ إِذٍ صَحِيحٌ <sup>(٢)</sup>

= جمع المذكر السالم .

يُنظر: ابن عقيل ٢٢/١، والتصريح ٣٣/١ .

(١) هو: خويلد بن خالد بن محرث الهذلي: شاعرٌ فحل، مخضرم، أدرك الجاهلية  
والإسلام؛ وهو أشعر هذيل من غير مدافعة؛ توفي في مغزى نحو المغرب .  
يُنظر: طبقات فحول الشعراء ١٣١/١، والشعر والشعراء ٤٣٥، والمؤتلف والمختلف  
١٧٣، والخزانة ٤٢٢/١ .

(٢) هذا بيتٌ من الوافر .

والمعنى: يذكّر قلبه بما كان من وعظه له في ابتداء الأمر، وزجره قبل استحكام  
الحب؛ فيقول: دفعتك عن طلب هذه المرأة بعافية، أي: بآخر ما وصيتك به .  
ويجوز أن يكون المعنى: نهيتك عن طلبها بذكر ما يُفضي أمرك إليه وتدور عاقبتك  
عليه، وأنت بعد سليمٌ تقدر على التملّس منها وتملك أمرك وشأنك في حبّها .  
وفي رواية: (بعافية) أي: حال كونك متلبساً بعافية .

والشاهد فيه: (إذٍ صحيح) حيث جاء بالتنوين عوضاً عن الجملة، والأصل:  
وأنت إذ الأمر على هذه الحال .

يُنظر هذا البيت في: ديوان الهذليين ٦٨/١، ومعاني القرآن للأخفش ٤٨٤/٢،  
والأصول ١٤٤/٢، والخصائص ٣٧٦/٢، وكشف المشكل ٢٥١/١ =

ويكونُ عَوْضًا عَنْ غيرِ جُمْلَةٍ<sup>(١)</sup>؛ وهو تنوينُ (جَوَارٍ) و (غَوَاشٍ)؛  
فهو في هذا ونحوه عَوْضٌ من الياءِ المحذوفةِ .  
وتنوينُ تَرْتُمُ<sup>(٢)</sup> وهو: يَخْتَصُّ بالقافيةِ المطلقةِ<sup>(٣)</sup> بدلاً من حُرُوفِ  
الإطلاق؛ عَوْضًا من مدّاتِ<sup>(٤)</sup> التَّرتُمِ .

= وشرح المفصل ٢٩/٣، ٣١/٩، ورصف المباني ٤١١، والخزانة ٥٣٩/٦ .  
والرواية فيما مضى من المصادر (بعاقبة)، وهناك رواية أخرى (بعافية) وهي  
رواية الشّارح؛ في المرتجل ١٠، وشرح التسهيل ٢٠٧/٢، والجنى الداني ١٨٧،  
والمغني ١١٩، والمساعد ٤٩٩/١، والأشموني ٣٦/١ .  
(١) وينقسم هذا إلى قسمين :

قسمٌ يكون عوضاً عن حرف — كما مثل الشّارح — .  
وقسمٌ يكون عوضاً عن اسم؛ وهو اللاحق لـ (كُلُّ) عوضاً عما تُضاف إليه،  
نحو (كُلُّ قَائِمٍ) أي : كلُّ إنسان قائم، فحذف إنسان وأتى بالتنوين عوضاً عنه .  
يُنظر : ابن عقيل ٢٢/١، والأشموني ٣٥/١، ٣٦، والتّصريح ٣٤/١، ٣٥ .  
(٢) التَّرتُمُ : مدُّ الصَّوْتِ بِمَدَّةٍ تُجَانِسُ حركةَ الرَّوِيِّ .  
وقولُ التُّنْحَاةِ : ( تنوين التَّرتُمِ ) على حذف مضاف، أي : ترك التَّرتُمِ؛ فإنّه إذا أراد  
التَّرتُمِ أثبت حرف الإطلاق .

وقيل : لا حذف؛ لأنَّ التَّرتُمِ يحصل بالنّون نفسها لأنّها حرف أغنّ .  
يُنظر : شرح المفصل ٣٣/٩، وشرح الكافية الشّافية ١٤٢٧/٣، والتّصريح ٣٥/١،  
والأشموني ٣١/١ .

(٣) القافية المطلقة : ما كان رويّها متحرّكاً .

ويلحقها التنوين في لغة بني تميم وقيس .

يُنظر : الكتاب ٢٠٦/١، والأصول ٣٨٦/٢، وسرّ صناعة الإعراب ٥٠١/١،  
ومفتاح العلوم ٨٧١، والجنى الداني ١٤٦، والمساعد ٦٧٨/٢، والتّصريح ٣٦/١ .

(٤) في أ : مرّات، والصواب ما هو مثبت .

فالمبدل من الألف كقول الشاعر :

يَا صَاحَ مَا هَاجَ الدُّمُوعَ الذَّرْفَنُ<sup>(١)</sup>

[و] <sup>(٢)</sup>

مِنْ طَلَلٍ كَالْأَثْحَمِيِّ أَنَّهُجَنُ<sup>(٣)</sup>

(١) هذا بيتٌ من الرَّجَز، وبعده قوله :

مِنْ طَلَلٍ أُمْسَى تَخَالُ الْمُصْحَفَا

وهو للعجاج .

(و) (الذَّرْفُ) : صَبُّ الدَّمْعِ، وَذَرَفَ الدَّمْعُ : سَالَ، وَذَرَفَتِ الْعَيْنُ الدَّمْعَ : أَسَالَتْهُ .

والشَّاهد فيه: (الذَّرْفَنُ) حيث وصل القافية بتنوين التَّثْنِ بدلاً من الألف الذي للإطلاق .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٢٠٧/٤، والأصول ٣٨٧/٢، والنكت ١١٢٢/٢، وشرح الكافية الشافية ١٤٢٨/٣، وابن الناطم ٢٤، والملخص ٦٤١، والجنى الداني ١٤٦، وشرح التحفة الوردية ١١٤، والخزانة ٤٤٣/٣، والديوان ٤٢١/٢، وفيه (الذَّرْفَا) ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها عدم الخلط بين الأبيات؛ وصنيع الشارح يوهم بأن المصراعين من أرجوزة واحدة، وذلك غير متأت؛ لاختلاف رويهما بالفاء والجيم؛ ويتضح ذلك إذا استعملتهما بحرف الإطلاق؛ والصواب أنهما من أرجوزتين .

يُنظر : تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد ٤٧ .

(٣) هذا بيتٌ من الرَّجَز، وقبله قوله :

مَا هَاجَ أَحْزَانًا وَشَجَوًا قَدْ شَجَا .

وهو للعجاج .

والمبدل من الواو كقول الشاعر:

..... سُقِيَتِ الْعَيْثُ أَيَّتَهَا الْخِيَامُنْ<sup>(١)</sup>

والمبدل من الياء<sup>(٢)</sup> كقول جرير:

= (و) (الْأَتْحَمِيُّ) : ضربٌ من البرود موشى، شبه آثار الديار به .

(و) (أَنْهَجَ) : أَخْلَقَ وبلي .

والشاهد فيه: (أنهجن) حيث وصل القافية بتنوين التثنية بدلاً من الألف التي للإطلاق.

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٢٠٧/٤، والأصول ٣٨٧/٢، والخصائص ١٧١/١،

والنكت ١١٢٢/٢، وشرح الكافية الشافية ١٤٢٨/٣، ورفض المباني ٤١٧،

والجني الداني ١٤٦، وشرح التحفة الوردية ١١٥، والمغني ٤٨٧، والتصريح ٣٧/١،

والديوان ٣٢١، وفيه (أَنْهَجَا) ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

(١) هذا عجز بيت من الوافر، وصدده :

مَتَى كَانَ الْخِيَامُ بِذِي طُلُوحٍ

وهو لجرير .

و ( ذو طُلُوح ) : موضع بعينه؛ سُمِّيَ بذلك لما فيه من الطلح؛ وهو شجر عظيم له

شوك .

والشاهد فيه: (الخيامن) حيث وصل القافية بتنوين التثنية بدلاً من الواو التي للإطلاق.

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٢٠٦/٤، والقوافي ١٠٦، والأصول ٣٨٦/٢،

والمنصف ٢٢٤/١، والنكت ١١٢١/٢، والمرتبيل ١١، ١٢، وشرح المفصل (٣٣/٩)،

وشرح الجمل ٥٥٣/٢، والخزانة ١٢١/٩، والديوان ٢٧٨/١، وفيه (الخيام)

ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

(٢) في أ : والمبدل من الواو، وهو خطأ .

..... / كَانَتْ مُبَارَكَةً<sup>(١)</sup> مِنْ الْيَّامِينَ<sup>(٢)</sup>

وتنوينٌ غَال<sup>(٣)</sup> وهو: يختصُّ بالقافية

(١) هذا عَجَزٌ بيت من الكامل، وصدره :

أَيَّهَاتَ مَنَزَلُنَا بَعْفٍ سُوءِيقَةٍ

و ( أيّهات ) : لغة في هيهات؛ ومعناه : البُعدُ .

و ( التّعف ) : المكان المرتفع في اعتراض .

و ( سُوءِيقَةٍ ) : اسم موضع .

و ( كانت مباركة ) أي : كانت تلك الأيام التي جمعناها ومن نُحبُّ؛ فأضمرها ولم

يجر لها ذكر لما جاء بعد ذلك من التفسير .

والشاهد فيه : (الأيامين) حيث وصل القافية بتنوين الترتيم بدلاً من الياء التي للإطلاق.

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٢٠٦/٤، والأصول ٣٨٦/٢، والخصائص ٤٣/٣،

والنكت ١١٢٢/٢، والكافي ١٥١، وإيضاح شواهد الإيضاح ٣٧٨/١، والمرجّل

١١، ١٢، وشرح المفصل ٣٦/٤، وملحق الديوان ١٠٣٩/٢، وفيه (الأيام)

ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

(٢) تنوين الترتيم يلحق الأسماء كما في الشاهد الأول ( الذرفن )؛ والأفعال كما في

الشاهد الثاني ( أَنهَجْنَ )؛ ويلحق الحروف كقول التابغة الذباني :

أَزِفَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِنَ

يُنظر: الجني الداني ١٤٦، وابن عقيل ٢٣/١، والتصريح ٣٦/١، والأشموني ٣١/١.

(٣) تنوين الغالي : زاده الأخفش، وسمّاه بذلك؛ لأنّ الغلو الزيادة، وهو زيادة على

الوزن، وسمّى الحركة التي قبل لحاقه غُلُوًّا .

وزعم ابن الحاجب أنّه إنّما سُمّي غالياً؛ لقلّته، ونفاه السّيرافي، والزّجاج .

وتنوين الغالي يلحق الاسم - كما مثل - والفعل كما في (يَأْتِمِرُنْ) من قول

امرئ القيس:

أَحَارِ بَنَ عَمْرٍو كَأَنِّي خَمِرُنْ وَيَعْدُو عَلَى الْمَرْءِ مَا يَأْتِمِرُنْ

المقيّدة<sup>(١)</sup>، كقول رؤبة<sup>(٢)</sup>:

وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيِ الْمُخْتَرِقْنَ مُشْتَبِهِ الْأَعْلَامِ لَمَاعِ الْخَفَقْنَ<sup>(٣)</sup>

= والحرف كما في قول رؤبة :

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلَمَى وَإِنَّ  
كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قَالَتْ وَإِنَّ

يُنظر : القوافي ٣٥، ٣٦، والكافي ١٥٩، ١٦٠، وشرح المفصل ٣٤/٩، والجني الثاني ١٤٧، ١٤٨، والمغني ٤٤٨، والتصريح ٣٦/١، ٣٧، والأشئوني ٣٢/١، ٣٣.

(١) القافية المقيّدة : ما كان رويها ساكناً . مفتاح العلوم ٨٧١ .

ويُنظر : التصريح ٣٦/١ .

(٢) هو : رؤبة بن العجاج التميمي السعدي، يكنى بأبي الجحّاف؛ راجز من الفصحاء المشهورين، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية؛ كان أكثر مقامه في البصرة، وكانوا يحتجون بشعره؛ توفي سنة (١٤٥هـ) .

يُنظر : طبقات فحول الشعراء ٧٦١/٢، والشعر والشعراء ٣٩٤، والمؤتلف والمختلف ١٧٥، ووفيات الأعيان ٣٠٣/٢ .

(٣) هذا بيت من الرجز .

و ( الْقُسْمَةُ ) : الغيرة إلى الحمرة . و ( الأعماق ) : جمع عمق — بفتح العين وضمها — وهو : ما بُعد من أطراف المفاوز . و ( الخاوي ) : الخالي . و ( المخترقن ) : مكان الاختراق؛ وهو هنا : قطع المفاوز واحتياها . و ( الأعلام ) : جمع علم؛ وهي : الجبال التي يهتدى بها؛ واشتباها : أن بعضها يشبه بعضاً، فلا يتبين السائر طريقه فتشبه عليه الهداية . و ( الخفقن ) : اضطراب السراب؛ وهو الذي تراه بالنهار وكأنه ماء .

والمعنى : كثير من الأمكنة التي لا يهتدي أحد إلى السير فيها؛ لشدة التباسها، وخفائها، قد سرت فيها وأعملت ناقتي ولم أخف؛ يريد أنه شجاع عظيم الخبرة .  
والشاهد فيه : ( الْمُخْتَرِقْنَ ) و ( الْخَفَقْنَ )، فقد لحق التنوين القاف، وهو روي قافية مقيّدة، وهو ما يسمّى بالتنوين الغالي

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٢١٠/٤، والقوافي ٣٥، ٣٦، ١٠٩، والخصائص ٢٦٤/١، وإيضاح شواهد الإيضاح ٣٧٦/١، وشرح المفصل ٣٤/٩، =

والتنوين يختصُّ بالاسم المنصرف لحفته .

وهو مأخوذٌ من صريف البكرة<sup>(١)</sup> عند الاستقاء؛ لأنَّه يُحْدِثُ في الاسم صَوْتًا شَبِيهًا به فلذلك سُمِّيَ مُنْصَرِفًا؛ فتقول من ذلك: (أَكْرَمْتُ زَيْدًا يا هذا) في اتِّصال الكلام .

وَقَفَ عَلَى الْمَنْصُوبِ مِنْهُ بِالْأَلِفِ كَمَثَلِ مَا تَكْتُبُهُ لَا يَخْتَلِفُ  
تَقُولُ : عَمَرُو قَدْ أَضَافَ زَيْدًا وَخَالِدٌ صَادَ الْعِدَاةَ صَيْدًا

يُبْدَلُ في الوقف على الاسم المنصوب أَلِفًا من فتحه مع التنوين؛ لُبْعُهُ مِمَّا يَمْنَعُ ذلك في المجرور والمرفوع؛ لأنَّه لو وقف على المجرور بالياء لالتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم؛ فلو قال قائلٌ: (مررت بغلامي) لتوهم أنَّ / الغلام مِلْكُهُ؛ ولو وقف على المرفوع بالواو فيقول: (جاء زَيْدُو) لخرج عن أصل كلام العرب؛ لأنَّه لا يوجد في كلامهم اسمٌ آخره واوٌ قبلها ضُمَّةً، وإنَّما يوجد ذلك في الأفعال<sup>(٢)</sup>؛ ولذلك اضطَّروا في بعض الجموع إلى مثل ذلك، فأبدلوا الواو ياءً، وكسروا ما قبلها، فقالوا في جمع ( دَلُو ) و ( جَرُو ) : ( أدل ) و ( أجر ) ، والأصل: ( أدلُّو ) و ( أجرُّو ) ؛ ففروا من هذا محافظةً على الأصل<sup>(٣)</sup> .

[١٥/أ]

= وشرح الكافية الشافية ١٤٢٩/٣، ووصف المباني ٤١٨، والجنى الثاني ١٤٧، والمغني ٤٤٨، والخزانة ٧٨/١، والديوان ١٠٤، وفيه (المخترق) و (الحقق) ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

(١) صَرِيفُ الْبَكْرَةِ : صوتها عند الاستقاء . اللسان ( صرف ) ١٩١/٩ .

(٢) نحو : ( سَرَوْ ) و ( يَدْعُو ) .

(٣) الأصل هو : أنَّه ليس في العربية اسم معرب آخره واو قبلها ضمَّ أصلي .



وَتُسْقَطُ التَّنْوِينُ إِنْ أَصَفْتَهُ      أَوْ إِنْ تَكُنْ بِاللَّامِ قَدْ عَرَفْتَهُ  
مِثَالُهُ : جَاءَ غُلَامٌ الْوَالِي      وَأَقْبَلَ الْغُلَامُ كَالْفَزَالِ

التنوين يسقط في أربعة مواضع:

أحدها: من الاسم المَعْرِفُ باللام؛ لآئه زيادةً على أول الاسم،  
والتنوين زيادةً على آخره فلم يَحْتَمِلْ الجمع بين زيادتين .

الثاني: يَسْقُطُ من المضاف الأول، كقولك : ( غُلَامٌ زَيْدٌ )؛ لآئه  
بالإضافة من الثاني كـبعض الكلمة لاتصاله به، والتنوين يَفْصِلُ بينهما؛  
فلذلك لَزِمَ أَنْ لا يكون إلا في آخر الثاني .

[ ١٥ / ب ]

الثالث: الاسم الذي لا ينصرف / كـ ( أَحْمَدَ ) و ( أَحْمَرَ )، وذلك  
لشبهها بالفعل - ويأتي بيان ذلك في ( باب ما لا ينصرف ) - .

الرابع: أَنْ يكون الاسم المفرد علمًا موصوفًا بـابن وهو مضاف  
إلى عَلمٍ من اسمٍ أو كنيةٍ أو لقبٍ؛ فالتنوين يَسْقُطُ من المَعْرِفِ باللام،  
ومن الموصوف به؛ للإضافة، فتقول: ( جاء زيدٌ بن عمرو ) [ و ]<sup>(١)</sup>  
( رأيتُ خالدَ بن أبي الحسن ) و ( مررت بزيد بن تَابُط شرًّا ) .

ومن هذا قولُ الشاعر:

قَتَلْتُ بَعْدَ اللَّهِ خَيْرَ لِدَاتِهِ<sup>(٢)</sup>      ذُوَابَ بَنِ أَسْمَاءَ بِنِ زَيْدِ بْنِ قَارِبِ<sup>(٣)</sup>

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق .

(٢) في أ : لذاته، وهو تصحيف .

(٣) هذا بيتٌ من الطويل، وهو لدريد بن الصَّمَّةِ .

و ( اللدة ) - بكسر اللام - تـربك الذي وُلد معك .

وتوجيه ذلك: أَنَّ التَّنوين سَاكِنٌ، وَأَلِفٌ ( ابن ) أَلِفٌ وصل تسقط في اندراج الكلام فيلتقي التَّنوين بالباء الساكنة فَحُذِفَ لِدَلَالَةٍ .  
فَإِنْ وُصِفَ الاسمُ بَابِنِ مُضَافٍ إِلَى مَا فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ نُونٌ؛ لثبوت همزة الوصل بعده، كقولك: ( هذا زَيْدٌ بِنُ الْأَمِيرِ ) لِأَنَّ الْأَمِيرَ لَيْسَ بِعَلَمٍ .

= ومعنى البيت : لقد أخذتُ بئار أخي عبد الله فقتلتُ تربته الذي قتله؛ وهو ذؤاب بن أسماء بن زيد بن قارب .

والشاهد فيه : ( ذؤاب بن أسماء بن زيد ) حيث حذف التَّنوين من ( ذؤاب ) و( زيد ) لإضافة كلٍّ منهما إلى ابن؛ وأما حذف التَّنوين من ( أسماء ) فلكونه لا ينصرف . يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٤٣/٣ وورد العجز فيه كالتالي :

ذُؤَابِئًا فَلَمْ أَفْخَرْ بِذَاكَ وَأَجْزَعَا .....

ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

والأصمعيّات ١١١ ، والشعر والشعراء ٥٠٦ ، والاشتقاق ٢٩٢ ، والتبصرة ٤٠١/١ ، وأمالى ابن الشجريّ ١٤٨/٢ ، وشرح ملح الإعراب ٨٤ ، وشرح العيون ٣٦٥ ، والخزانة ٣٠/٧ ، والديوان ٢٧ .

## بَابُ الْأَسْمَاءِ الْمُعْتَلَةِ الْمُضَافَةِ

وَسِتَّةٌ تَرْفَعُهَا بِالْوَاوِ فِي قَوْلِ كُلِّ عَالِمٍ وَرَاوِي  
وَالْتَّصَبُ فِيهَا يَا أَخِي بِالْأَلِفِ وَجَرُّهَا بِالْيَاءِ فَاعْرِفْ وَاعْتَرِفْ

[١/١٦]

/ هذه الأسماء أمكن<sup>(١)</sup> مما يُشارِكُها في الإعراب بالحروف<sup>(٢)</sup>،  
وَأُعْرِبَ كُلٌّ مِنْهَا بِالْحَرْفِ مُضَافاً إِلَى غَيْرِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ؛ لِأَنَّ مَدْلُولَهُ زَائِدٌ  
عَلَى مَدْلُولِ الْمَفْرَدِ؛ لِأَنَّهُ فَرَعٌ عَلَيْهِ، وَالْحَرْفُ زَائِدٌ عَلَى الْحَرَكَةِ كَوْنُهُ  
فِرْعاً لَهَا؛ فَكَانَ ذَلِكَ تَعْدِيلاً فِي النَّسَبَةِ .

فالواو: في هذا الباب علامة الرفع نيابة عن الضمة، وفي جمع المذكر السالم.

(١) يقصد الشارح بـ (أمكن) أن هذه الأسماء مفردات، فهي قبل التثنية والجمع المذكر السالم؛ فلذا نابت فيها حروف ثلاثة عن الحركات الثلاثة.

(٢) ذكر النحاة في إعراب الأسماء الستة أقوالاً كثيرة، أوصلها السيوطي إلى اثني عشر قولاً؛ من أشهر تلك الأقوال :

أنها معربة بالحروف نيابة عن الحركات.

وقيل : إنها معربة بحركات مقدّرة في الحروف، وأنها أتبع فيها ما قبل الآخر للآخر.

وقيل : إنها معربة من مكانين بالحركات والحروف معاً .

تُنظر هذه المسألة في : الكتاب ٣/ ٣٥٩، ٣٦٠، ٤١٢، والمقتضب ٢/ ١٥٤، ١٥٥،

والمرتبّل ٥٤، والإنصاف، المسألة الثانية، ١/ ١٧، والتبيين، المسألة العشرون، ١٩٣،

وشرح المفصل ١/ ٥١، ٥٢، وشرح الرضي ١/ ٢٧، وشرح التسهيل ١/ ٤٣، وتوضيح

المقاصد ١/ ٦٨ — ٧٠، وائتلاف الثمرة، فصل الاسم، المسألة الثانية، ٢٨، والجمع

والألف: تنوب عن الفتحة فتكون علامة التّصّب في هذه الأسماء لا غير.  
والياء: نائبة عن الكسرة<sup>(١)</sup> فتكون<sup>(٢)</sup> علامة الجرّ في هذه الأسماء،

وفي باب التشية، وفي جمع الصّحّة<sup>(٣)</sup>.

وَهِيَ أَخُوكَ وَأَبُو عِمْرَانَا      وَذُو وَفُوكَ وَحَمُو عُثْمَانَا  
ثُمَّ هَنُوكَ سَادِسُ الْأَسْمَاءِ      فَاحْفَظْ مَقَالِي حِفْظَ ذِي الذِّكَاةِ

هذه الأسماء إذا كانت مضافةً إلى غير ياء مُتَكَلِّمٍ تُعَرَّبُ جميعها  
بالحروف<sup>(٤)</sup> - كما تقدّم -؛ فتقول: (جاءني أبوه) و (رأيتُ أباَه)  
(ومررتُ بأبيه)؛ وكذلك الجميع .

وقيل: إنّ ( ذو ) أصل الباب لملازمته الإعراب بالحرف، وهو  
لا يُنطقُ به إلاّ مُضَافاً، ولا يضافُ إلى مضمِرٍ بل إلى أسماء الأجناس<sup>(٥)</sup>،  
/ وجميعها تنفصل عن الإضافة فتعربُ بالحركات إلاّ (ذو) .

[ ١٦ / ب ]

(١) في أ: الكسر .

(٢) في أ: تكون، وما أثبتته هو الأولى.

(٣) يقصد بجمع الصّحة: جمع المذكر السالم.

(٤) ويُشترط لإعراب هذه الأسماء غير ما ذكر: ألاّ تصغر، ولا تتثنّى، ولا تُجمع .

يُنظر: الارتشاف ٤١٨/١، وتوضيح المقاصد ٨١/١، وابن عقيل ٥٥/١، والهمع  
١٢٢/١، والأشُمونيّ ٧٣/١ .

(٥) ويُشترط في ( ذو ) أن تكون بمعنى صاحب، نحو: (جاءني ذو مال) أي: صاحبُ

مال، احترازاً من ( ذو ) الموصولة في لغة طيء، فإنّها مبنية على الأعراف .

يُنظر: توضيح المقاصد ٧١/١، وابن عقيل ٤٨/١، والهمع ١٢٣/١ .

و(فُوهُ)<sup>(١)</sup> يعوّض عن الواو ميمًا بحال انفصاله، فتقول: (هذا فَمٌ) و(رأيتُ فَمًا)، و(نظرتُ إلى فَمٍ) .

و(هَنُ)<sup>(٢)</sup> يُعَبَّرُ به عما يُسْتَقْبَحُ ذكره؛ وله إعرابٌ آخر في استعماله منقوصاً<sup>(٣)</sup> فتقول: (هذا هَنُهُ) و(سَتَرْتُ هَنَهُ) و(أَعْصُوهُ بِهَنٍ أَبِيهِ)<sup>(٤)</sup> .

(١) يُشْتَرَطُ في إعراب الفم بهذه الأحرف زَوَالُ الميم منه، نحو (هذا فُوهُ) و(رأيتُ فاهُ) و(نظرتُ إلى فيه) .

يُنظر: ابن عقيل ٥٠/١، والهمع ١٢٣/١ .

وفي ( فم ) عشر لغات ذكرها العلماء .

يُنظر: شرح التسهيل ٤٧/١، ٤٨، وتوضيح المقاصد ٧١/١، والهمع ١٢٩/١، والأشموقي ٦٩/١ .

(٢) الهَنُ : كلمة يَكْنَى بها عن أسماء الأجناس، كرجل و فرس وغيرهما .

وقيل : يُطلق على الشَّيء المستهجن الذَّكر من العورة، والفعل القبيح .

وقيل : عن الفرج خاصّة .

يُنظر: اللسان ( هنا ) ٣٦٥/١٥ — ٣٦٩، وشرح قطر الندى ٥٤، والتَّصريح ٦٤/١، والأشموقي ٦٩/١ .

(٣) التَّقْصُصُ : أن تحذف لاهمه، ويعرب بالحركات الظَّاهرة على العين، وهي التَّوْن .

ولقلّة الإتمام في ( هَن ) أنكر الفراء جوازه؛ وهو محجوج بحكاية سيبويه عن العرب، ومَنْ حَفَظَ حُجَّةً على من لم يحفظ .

وقد جرت عادة أكثر التَّحَوِّيِّين أن يذكروا ( الهن ) مع هذه الأسماء؛ فيوهم ذلك مساواته لهنّ في الاستعمال، وليس كذلك، فقد قال ابن مالك في شرح التَّسهيل ٤٤/١: «ومن العرب من يقول : ( هذا هُنُوك ) و ( رأيت هَنَاك ) و ( مررت بهنيك )، وهو قليل؛ فمن لم يَنْبَه على قلته فليس بمصيب، وإنَّ حظي من الفضائل بأوفر نصيب» .

ويُنظر: توضيح المقاصد ٧٢/١، ٧٣، وشرح قطر الندى ٥٤، وابن عقيل ٥١/١، والهمع ١٢٣/١، والأشموقي ٦٩/١ .

(٤) هذا جزءٌ من حديث نصّه : «مَنْ نَعَزَى بِعَزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَعْصُوهُ بِهَنٍ أَبِيهِ؛ وَلَا تَكُنُوا» . =

وفي إعراب ( حَمِيهِ ) <sup>(١)</sup> وُجُوه:

أحدها: ما تقدّم من الإعراب بالحرف .

والثاني: أن يكون مقصوراً؛ فتقول: (جاءني حمَاهُ) .

وأن يكون مهموزاً، ويعرب بالحركات الثلاث؛ فتقول: ([جاء] <sup>(٢)</sup> حمَّوُهُ)

و(رأيتُ حمَّاهُ) و (مررت بِحمَّه) .

= أخرجه البخاري في الأدب المفرد ٣٢٤، والنسائي في السنن الكبرى، كتاب السير، باب إعضاض من تعزّي بعزاء الجاهليّة، ٢٧٢/٥، وأحمد في مسنده ١٣٦/٥، والبخاري في شرح السنّة، كتاب الاستئذان، باب التّعزّي بعزاء الجاهليّة، ١٢٠/١٣، والألباني في صحيح الجامع الصّغير وزيادته ١٥٩/١، وصحّحه، وذكره في سلسلة الأحاديث الصّحيحة ٤٧٧/١ .

قوله : «مَنْ تَعَزَّى بِعَزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ» أي: انتسب وانتمى، ويقصد به من يقول: (يا لفلان) ليحرّك النَّاسَ إلى القتال في الباطل .  
«فَأَعْضُوهُ بِهِنَ أَبِيهِ» أي : قولوا له: اعضض بأيّر أبيك؛ ولا تكنوا عن الأير بالهن؛ تنكيلاً له وتأدياً .

(١) حمو المرأة : أبو زوجها، وأخو زوجها، وكلّ من ولي الزّوج من قرابته فهم أحماء المرأة .  
وحمو الرّجل : أبو امرأته، أو أخوها، أو عمّها .  
يُنظر : شرح التّسهيل ٤٤/١، واللّسان (حما) ١٩٧/١٤، وتوضيح المقاصد ٧٢/١، وشرح قطر النّدى ٥٤ .

وفي ( الحمو ) ستّ لغات ذكرها العلماء .  
يُنظر : التّوطئة ١٢٤، وشرح التّسهيل ٤٤/١، ٤٥، والبسيط ١٩٦/١، واللّسان (حما) ١٩٧/١٤، وتوضيح المقاصد ٧٧/١، والأشموقيّ ٧١/١ .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

وقد ندر في بعض اللغات نقص أب وأخ كحم؛ فمن ذلك قول الشاعر:  
 بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الْكَرَمِ وَمَنْ يُشَابِهَ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ<sup>(١)</sup>  
 وفيها لغة ثالثة: الْقَصْرُ<sup>(٢)</sup>؛ وهي أشهر من لغة النقص، كقول الرّاجز:  
 إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا<sup>(٣)</sup>

(١) هذان بيتان من الرّجز، ويُنسبان لرؤبة بن العجاج .

والشّاهد فيهما : ( بأبه، ومن يشابه أبه ) حيث أعرب الشاعر هاتين الكلمتين بالحركات الظاهرة؛ فجرّ الأولى بالكسرة الظاهرة، ونصب الثانية بالفتحة الظاهرة؛ وهذا يجري على لغة النقص .

يُنظر هذا البيت في : شرح الكافية الشّافية ١/١٨٤، وابن النّاطم ٣٨، وتوضيح المقاصد ١/٧٤، وأوضح المسالك ١/٣٢، وابن عقيل ١/٥٢، والمقاصد التّحوية ١/١٢٩، والتّصريح ١/٦٤، والهمع ١/١٢٨، وملحقات الديوان ١٨٢ .

(٢) القصر : هو التزام الألف مطلقاً، وجعل الإعراب بالحركات المقدّرة على الألف؛ نحو ( هذا أباهُ ) و ( رأيت أباهُ ) و ( مررتُ بأباهُ ) .

يُنظر : توضيح المقاصد ١/٧٥، وابن عقيل ١/٥٢، والتّصريح ١/٦٥، والأشموقيّ ١/٧٠ .  
 (٣) هذان بيتان من الرّجز المشطور، ويُنسبان لرؤبة، وهما في ملحقات ديوانه ١٦٨، كما ينسبان إلى أبي التّجّم العجليّ، وهما في ديوانه ٢٢٧، كما يُنسبان إلى رجل من بني الحارث، أو لرجل من اليمن .

والشّاهد فيهما : ( أباهُ ) الثّانية؛ لأنّها في موضع الجرّ بإضافة ما قبلها إليها، ومع ذلك فقد جاء بها بالألف على لغة القصر .

يُنظر هذان البيتان في : سرّ صناعة الإعراب ٢/٧٠٥، والإنصاف ١/١٨، وشرح المفصّل ١/٥٣، وشرح الحمل ١/١٥١، وتوضيح المقاصد ١/٧٥، وأوضح المسالك ١/٣٣، والمقاصد التّحوية ١/١٣٣، والتّصريح ١/٦٥، والخزانة ٧/٤٥٥ .

فتقول من هذا: (جاءني أباه) و (مررتُ بأباه) .  
 وإن جاءت (ذو) . بمعنى الذي فالأعرَفُ فيها البناء، كقول الشّاعر:  
 وإِمْما كِرامٌ مُوسِرُونَ أَتَيْتُهُمْ فَحَسْبِي مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا<sup>(١)</sup>  
 وَقَدْ رَوَى ابْنُ جَنِّي<sup>(٢)</sup> هَذَا الْبَيْتَ: «مَنْ ذِي عِنْدَهُمْ»، يُشِيرُ إِلَى  
 إعرابه<sup>(٣)</sup> .

- (١) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو لمنظور بن سحيم الفَقْعَسِيّ، وبعده :  
 وَإِمْما كِرامٌ مُعْسِرُونَ عَذَرْتُهُمْ وَإِمْما لِنائمٌ فَادْخَرْتُ حَيائِيَا  
 والمعنى : التّمدُّح بالقناعة، والكفُّ عن أعراض النّاس؛ يقول : النّاس ثلاثة أنواع :  
 موسرون كرام فأكتفي منهم بمقدار كفايتي، ومعسرون كرام فأعذرهم، وموسرون لئام  
 فأكفّ عن ذمّهم حياء .  
 والشّاهد فيه : ( من ذو ) فإنّها هنا اسم موصول بمعنى ( الذي )، مبنية على سكون  
 الواو في محلّ جرٍّ بـ ( من ) .  
 وقد روي البيت بإعرابها (من ذي) حملاً على ذي بمعنى (صاحب) .  
 يُنظر هذا البيت في : ديوان الحماسة ٥٨٤/١، وشرح المِفْصَل ١٤٨/٣، والمقرَّب  
 ٥٩/١، وشرح الكافية الشّافية ٢٧٤/١، وابن النّاطم ٣٦، وأوضح المسالك ٣٠/١،  
 والتّصريح ٦٣/١، والهمع ٢٨٩/١ .
- (٢) هو: عثمان بن جَنِّي، أبو الفتح، النّحويّ، من أحذق العلماء بالنّحو والتّصريف؛  
 لزم أبا عليّ الفارسيّ، ولَمّا مات تصدّر ابن جَنِّي مكانه ببغداد؛ ومن مصنّفاتِه :  
 الخصائص، وسرّ صناعة الإعراب، والمنصف في شرح تصريف المازنيّ، والمحتسب؛  
 توفي سنة ( ٣٩٢ هـ ) .  
 يُنظر : نزهة الألباء ٢٤٤، وإنباه الرّواة ٣٣٥/٢، وإشارة التّعيين ٢٠٠، وبُغية  
 الوُعاة ١٣٢/٢ .

(٣) «ذكر ابن جَنِّي أن بعضهم يعربها». قاله ابن مالك في شرح الكافية الشّافية ٢٧٤/١؛  
 ونسب رواية البيت له بالياء معرباً في شرح عمدة الحافظ ١٢٢/١؛ حيث قال:



وتكون جاريةً بلفظِ المفردِ مع المذكر، والمؤنث، والمثنى، والمجموع، ولم تتغيّر واوها على اختلاف استعمالها<sup>(١)</sup>؛ فتقول: (أنا ذو عَرَفْتُ) و(رَأَيْتُ الرَّجُلَيْنِ ذُو عَرَفْتُهُمَا) و(مررتُ بالرجالِ ذُو عَرَفْتُهُمْ).

قال الشاعر :

فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي      وَبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ<sup>(٢)</sup>  
فقال: (ذُو حَفَرْتُ)، والبئرُ مُؤَنَّثَةٌ.

= «هكذا رواه ابن جنيّ بالياء معرباً، ورواه غيره بالبناء». وينظر: ابن الناطم ٨٨، وتخليص الشواهد ٥٤، وتعليق الفرائد ٢٠٦/٢، والتصريح ٦٣/١.

(١) المشهور في (ذو) عدم تصرفها مع بنائها؛ والعلة في ذلك — كما قال الصيمري — : «وإنما لم يُشَنَّ، ولم يجمع، ولم يغيّر لفظه عن الواو؛ لأنه منقول عن (ذو) بمعنى (صاحب) في قولك: (ذو مالٍ) فضعف عن التصرف، وألزم وجهاً واحداً». التبصرة ٥٢٠/١.

ويُنظر استعمالهما الأخرى في: شرح المفصل ١٤٧/٣، وشرح الرضيّ ٤١/٢، وأوضح المسالك ١١٠/١، والتصريح ١٣٧/١، والهمع ٢٨٩/١.

(٢) هَذَا بَيْتٌ مِنَ الْوَافِرِ، مِنْ جُمْلَةِ أَيْبَاتِ قَالِهَا سَنَانُ بْنُ الْفَحْلِ الطَّائِيّ، يَخَاطِبُ بِهَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ ابْنَ الضَّحَّاكِ وَالِي الْمَدِينَةِ فِي بَثْرٍ وَقَعَ فِيهَا نِزَاعٌ بَيْنَ حَيِّينَ مِنَ الْعَرَبِ .  
و (ذُو حَفَرْتُ) أَي: الَّتِي حَفَرْتُهَا . و (ذُو طَوَيْتُ) أَي: الَّتِي طَوَيْتُهَا؛ وَ (طَوَيْتُ الْبَثْرَ): بِنَاؤُهَا بِالْحِجَارَةِ .

والمعنى: إِنَّ هَذَا الْمَاءَ مِنْ عَهْدِ أَبِي وَجَدِّي، وَأَنَا الَّذِي حَفَرْتُ هَذِهِ الْبَثْرَ وَبَنَيْتُهَا .  
وَالشَّاهِدُ فِيهِ : (ذُو حَفَرْتُ) وَ (ذُو طَوَيْتُ) حَيْثُ اسْتَعْمَلَ (ذُو) فِي الْجُمْلَتَيْنِ اسْمًا مُوصُولًا. بمعنى (الَّتِي)، وَأَجْرَاهُ عَلَى غَيْرِ الْعَاقِلِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِهَا الْبَثْرَ، وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ.  
يُنظر هذا البيت في: ديوان الحماسة ٣٠٢/١، وأمالي ابن الشجريّ ٥٥/٣، والإنصاف ٣٨٤/١، وشرح المفصل ١٤٧/٣، وشرح الجمل ١٧٧/١، وشرح التسهيل ١٩٩/١، وابن الناطم ٨٨، والبسيط ٢٩١/١، وتوضيح المقاصد ٢٢٨/١، والخزانة ٣٤/٦ .



## بَابُ حُرُوفِ الْعِلَّةِ

وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ جَمِيعًا وَالْأَلِفُ هُنَّ حُرُوفُ الْإِعْتِلَالِ الْمَكْتَسِفِ  
 هذه الحروفُ سُمِّيَتْ حُرُوفَ الْعِلَّةِ؛ لِسُكُونِهَا وَعَدَمِ الْحَرَكَاتِ فِيهَا  
 دَائِمًا<sup>(١)</sup>.

وَسُمِّيَتْ حُرُوفَ اللَّيْنِ؛ لَضَعْفِهَا وَاتِّسَاعِ مَخَارِجِهَا<sup>(٢)</sup>.  
 وَالْأَلِفُ أَكْثَرُهَا اتِّسَاعًا، وَإِنَّمَا ضَعُفَتْ بِالتَّغْيِيرِ وَالِانْتِقَالِ، وَاخْتِصَاصِهَا  
 بِالْمَدِّ؛ لِمَجَاوِرَةِ<sup>(٣)</sup> الْهَمْزَةِ حَرْفٍ قَوِيٍّ، فَقَوِيَّتْ عَلَى الْمَدِّ بِذَلِكَ؛ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَا قَبْلَ  
 الْوَاوِ/ مَضْمُومًا، وَلَا مَا قَبْلَ الْيَاءِ مَكْسُورًا، لَمْ يَكُنَا حَرْفِيْ عِلَّةٍ.

[١٧/ب]

(١) وَقِيلَ : سُمِّيَتْ حُرُوفُ الْعِلَّةِ لِكثَرَةِ تَغْيِيرِهَا .

يُنْظَرُ : شَرْحُ الْمَفْصَلِ ٥٤/٩، وَالْإِيضَاحُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ ٤١٥/٢ .

(٢) حُرُوفُ الْعِلَّةِ إِنْ كَانَتْ مَتَحَرِّكَةً لَا تُسَمَّى حُرُوفَ الْمَدِّ وَاللَّيْنِ؛ لِاتِّفَاقِهِمَا فِيهَا،  
 وَهَذَا فِي غَيْرِ الْأَلِفِ، وَإِنْ كَانَتْ سَاكِنَةً تُسَمَّى حُرُوفَ اللَّيْنِ لِمَا فِيهَا مِنَ اللَّيْنِ  
 لِاتِّسَاعِ مَخْرَجِهَا؛ لِأَنَّهَا تَخْرُجُ فِي لَيْنٍ مِنْ غَيْرِ خَشُونَةٍ عَلَى اللِّسَانِ، وَحِينَئِذٍ إِنْ كَانَتْ  
 حَرَكَاتُ مَا قَبْلَهَا مِنْ جِنْسِهَا بِأَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَ الْوَاوِ مَضْمُومًا، وَالْأَلِفِ  
 مَفْتُوحًا، وَالْيَاءِ مَكْسُورًا، تُسَمَّى حُرُوفَ الْمَدِّ أَيْضًا، لِمَا فِيهَا مِنَ اللَّيْنِ  
 وَالِامْتِدَادِ، نَحْوُ ( قَالَ، يَقُولُ )، وَ( بَاعَ، يَبِيعُ )، وَإِلَّا تُسَمَّى حُرُوفَ اللَّيْنِ لَا الْمَدَّ  
 لِاتِّفَاقِهِ فِيهَا؛ هَذَا فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ .

وَأَمَّا الْأَلِفُ فَيَكُونُ حَرْفٌ مَدًّا أَبَدًا .

وَقِيلَ : سُمِّيَتْ حُرُوفُ الْمَدِّ وَاللَّيْنِ؛ لِأَنَّهَا تَخْرُجُ فِي لَيْنٍ مِنْ غَيْرِ كُلْفَةٍ عَلَى اللِّسَانِ،  
 وَذَلِكَ لِاتِّسَاعِ مَخْرَجِهَا؛ فَإِنَّ الْمَخْرَجَ إِذَا اتَّسَعَ انْتَشَرَ الصَّوْتُ وَامْتَدَّ وَلَانَ، وَإِذَا ضَاقَ  
 انضَغَطَ فِيهِ الصَّوْتُ وَصَلَبَ .

يُنْظَرُ : شَرْحُ مُخْتَصَرِ التَّصْرِيفِ الْعَرَبِيِّ ١٠٦ .

(٣) فِي أ : الْمَجَاوِزَةِ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .



## بَابُ الْإِسْمِ الْمَنْقُوصِ

وَالْيَاءُ فِي الْقَاضِيِ وَفِي الْمُسْتَشْرِي سَاكِنَةٌ فِي رَفْعِهَا وَالْجَرُّ  
وَتُفْتَحُ الْيَاءُ إِذَا مَا نُصِبَا نَحْوُ: لَقِيتُ الْقَاضِيَّ الْمُهَذَّبَا

المعتل من الأسماء غير المضاف اسمان؛ وهما: المنقوص، والمقصور .  
فالمنقوص: كُلُّ اسمٍ آخِرُهُ يَاءٌ خَفِيفَةٌ قَبْلَهَا كَسْرَةٌ، كـ (القَاضِيِ)  
و(المقتضي) و (المستقضي) .

وهذا يسكن [ ياءه ] <sup>(١)</sup> في رفعه وجره، ويقدر على حرف إعرابه  
في حال رفعه ضَمَّةٌ، وفي حال جره كَسْرَةٌ؛ والمانع من ظهور ما قُدِّرَ فيه:  
الاستتقال؛ ويظهر فيه بحال نصبه الفتحة؛ لحفتها؛ فتقول: (جاءني  
القَاضِيِ) و(مررتُ بالقَاضِيِ) و (رَأَيْتُ الْقَاضِيَّ)؛ فَتَنْقُصُ من إعرابه  
حركتان <sup>(٢)</sup>؛ فلذلك سُمِّيَ مَنْقُوصًا <sup>(٣)</sup>.

(١) في أ : وَاوُهُ، وهو سهو .

(٢) وهما: الضَّمَّة والكسرة.

(٣) وقيل : سُمِّيَ مَنْقُوصًا «لأنه نقص الرفع والجرّ، تقول : ( هذا قاض ) و ( مررت  
بقاض )، والأصل : ( هذا قاضي ) و ( مررت بقاضي ) إِلَّا أَنَّهُمْ اسْتَقْلَوْا الضَّمَّة  
والكسرة على الياء فحذفوهما، فبقيت الياء ساكنة، والتّنين ساكنًا، فحذفوا الياء  
لالتقاء الساكنين». ينظر: أسرار العريّة ٣٧ .  
وينظر اللّباب ٨١/١ .

وقيل : «لأنه نقص شيئين حركة وحرفًا؛ فالحركة هي الضَّمَّة أو الكسرة، حذفت  
للتّقل، والحرف هو الياء حذفت لالتقاء الساكنين حين يخلو من الألف واللام». .  
ينظر: شرح المفصل ٥٦/١ .

ويجوز [ إظهار ] <sup>(١)</sup> حركة هذه الياء في حال الجرّ والرّفع في ضرورة  
الشّعر، قال ابن قيس الرّقيات <sup>(٢)</sup> :  
لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي الْعَوَانِي هَلْ يُصْبِحْنَ إِلَّا لَهُنَّ مُطْلَبٌ <sup>(٣)</sup>  
/وَنَوْنُ الْمَنْكَرِ الْمَنْقُوصَا فِي رَفْعِهِ وَجَرِّهِ خُصُوصَا  
تَقُولُ: هَذَا مُشْتَرٍ مُخَادِعُ وَأَفْزَعُ إِلَى حَامٍ حِمَاهُ مَانِعُ  
هذا الاسم لا يخلو أن يكون مُعَرَّفًا بِاللَّامِ <sup>(٤)</sup> - كما تقدّم - ،  
أو بالإضافة، كقولك: (قاضي مَكَّة)، (وَالِي الْمَدِينَةِ)؛ وهذا يُعَرَّبُ كما تقدّم.

[ ١٨ / أ ]

- (١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السّياق .  
(٢) هو : عُبيد الله بن قَيْس بن شُرَيْح بن مالك العامريّ : شاعر قريش في العصر  
الأمويّ، أكثر شعره الغزل والتّسبيح، وله مدحٌ وفخر؛ لقّب بابن قيس الرّقيات؛  
لأنّه كان يتغزّل بثلاث نسوة اسم كلّ واحدة منهنّ رقية؛ توفيّ سنة ( ٨٥ هـ ) .  
يُنظر : طبقات فحول الشعراء ٢/ ٦٤٧، والشّعر والشّعراء ٣٦١، والأغاني  
٨٠/ ٥ - ١١٠، والخزانة ٧/ ٢٨٠ - ٢٨٩ .  
(٣) هذا بيتٌ من المنسرح .  
و ( الغانية ) : الّتي استغنت بجمالها؛ وقيل : بزوجها . و ( أَطْلَبَ الشّيء ) على  
افتعل : طلبه؛ والمراد أنّهنّ كثيرات المطالب، أو أنّهنّ يطلبن من يواصلنه، لا تثبت  
مودّتهنّ لأحد .  
والشّاهد فيه : ( الغواني ) حيث حرّك ياء الغواني بالكسر لضرورة الشّعر .  
يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٣/ ٣١٤، والمقتضب ١/ ١٤٢، وما ينصرف وما لا  
ينصرف ١٤٩، والخصائص ١/ ٢٦٢، وتحصيل عين الذهب ٤٨٨، والفصول الخمسون  
٢٧٣، وشرح المفصّل ١٠/ ١٠١، واللّسان ( غنا ) ١٥/ ١٣٨، والهمع ١/ ١٨٤،  
والديوان ٣، وفيه ( الغواني فما ) - بسكون الياء - ولا شاهد فيه على هذه الرّواية .  
(٤) أراد بقوله : ( أن يكون مُعَرَّفًا بِاللَّامِ ) أي : بالألف واللّام .

أو أن يكون نكرة؛ فهذا يَسْقُطُ حَرْفُ إعرابه لوجوب تنوينه؛ فراراً من الجمع بين ساكنين، وسَاغَ ذلك لدلالة الكسرة الَّتِي قبله عليه؛ فتقول في حال رفعه : (هذا قَاضٍ يا زَيْدُ)، وفي جَرِّه : (نَزَلْتُ بِوَادٍ رَحْبٍ) .  
وَتَبَيَّنَ الياء في حال نصبه؛ لحركتها على أصل إعرابه؛ فتقول: (وَجَدْتُ قَاضِيًا عَادِلًا) .

ويُوقَفُ على المُعَرَّفِ بِاللَّامِ منه في حال رفعه وجَرِّه بسكون يائه - كما تقدَّم -، وبالألف في حال نصبه .  
فإن كان نكرةً وقَفْتَ بحذف الياء؛ فتقول : (هذا قاضٍ) و (مررتُ بقاضٍ)؛ وفي حال نصبه بالألف المبدلة من التَّنوين مع إثبات يائه فتقول : (رَأَيْتُ قَاضِيًا)، ويجوز إلحاق الياء به في قَوْلِهِمْ : (هذا قاضي) و (أَقَمْتُ بِوَادِي) <sup>(١)</sup> .  
وكذلك حذفها من المعرفة، فتقول : (هذا العاد) <sup>(٢)</sup> و (نَزَلْتُ بِالْوَادِ) .

(١) الوقف على المنقوص المَنُون في حالة الرَّفْع والجَرِّ فيه مذهبان : إسقاط الياء، وإثباتها. واختلف النُّحَوِيُّونَ في الأجود منهما؛ فذهب سيبويه إلى أن حذف الياء أجود؛ إجراءً للوقف على الوصل؛ لأنَّ الوصل هو الأصل .  
وذهب يونس إلى أن إثبات الياء أجود؛ لأنَّ الياء إنَّما حذفت لأجل التَّنوين، ولا تنوين في الوقف؛ فوجب ردُّ الياء، وإثبات الياء أجود الوجهين؛ لزوال المانع.  
أَمَّا النَّصَبُ فلا خلاف أنَّ الوقف على الألف .

تُنظر هذه المسألة في : الكتاب ٤/١٨٣، ١٨٤، والمرجَّل ٤١، ٤٢، وأسرار العربية ٣٨، ٣٩، وشرح المفصَّل ٧٥/٩، والفصول الخمسون ٨٧، والهمع ٢٠٣/٦ .

(٢) في أ : الهاد.

وَهَكَذَا تَفْعَلُ فِي يَاءِ الشَّجِي وَكُلُّ يَاءٍ بَعْدَ مَكْسُورٍ تَجِي  
هَذَا إِذَا مَا وَرَدَتْ مُخَفَّفَةٌ فَافْهَمُهُ عَنِّي فَهَمَّ صَافِي الْمَعْرِفَةِ

المنقوصُ مستوفٍ في حكم إعرابه - على ما تقدّم - ، [ سواء كان ]<sup>(١)</sup>  
ثلاثيًّا<sup>(٢)</sup>، أو رباعيًّا، أو خماسيًّا، أو سداسيًّا، كـ (الشَّجِي)  
و(القاضي) و (المُشْتَرِي) و (المُسْتَقْصِي) .

فإن كانت ياءُهُ مشدّدةً، كـ (الصبيّ) و (الكُرسيّ) و(الألمعيّ).  
أو كان ما قبلها ساكنًا، كـ (ظَبْيٍ) و (دَلْوٍ) ، كان كالاسم  
السالم في تعاقب الحركات عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>.

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق .

(٢) في أ : كاثلاثيًّا .

(٣) لأنّه قد اختلّ فيه شرطٌ من شروط الاسم المنقوص .



## بَابُ الْإِسْمِ الْمَقْصُورِ

وَلَيْسَ لِلْإِعْرَابِ فِيمَا قَدْ قُصِرَ مِنْ الْأَسَامِي أَثَرٌ إِذَا ذُكِرَ  
مِثَالُهُ : يَحْيَى وَمُوسَى وَالْعَصَا أَوْ كَحَيًّا أَوْ كَرَحِيٍّ أَوْ كَحَصَى

الاسم المقصور: ما كان آخره ألفاً مفردةً .

[١/١٩]

وقيل : ملساء، أي : لا يتبعها / همزة .

والقصر في اللغة: الحبس<sup>(١)</sup>؛ فسُمِّيَ مقصوراً من ذلك؛ لأنه يُقَدَّرُ  
إِعْرَابُهُ فِي رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ وَجَرِّهِ، فَتَقُولُ: ( هَذَا يَحْيَى )؛ فَعَلَى حَرْفِ إِعْرَابِهِ  
ضِمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ، وَ ( رَأَيْتُ يَحْيَى )، فَعَلَى حَرْفِ إِعْرَابِهِ فَتَحَةٌ مُقَدَّرَةٌ، وَ ( سَلِمْتُ  
عَلَى يَحْيَى )، فَعَلَى حَرْفِ إِعْرَابِهِ كَسْرَةٌ مُقَدَّرَةٌ؛ وَالْمَانِعُ مِنْ ظَهْوَرِ مَا قُدِّرَ  
فِيهِ: التَّعَذُّرُ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ لَا تَكُونُ مُتَحَرِّكَةً الْبَتَّةَ .

وَفِي تَسْمِيَّتِهِ مَقْصُوراً ثَلَاثَةً أَقْوَالُ<sup>(٢)</sup>:

أَحَدُهَا: أَنَّهُ حُبْسٌ عَنِ الْحَرَكَاتِ .

الثَّانِي: أَنَّ الْحَرَكَاتِ حُبِسَتْ عَنْهُ .

الثَّالِثُ: أَنَّهَا حُبِسَتْ فِيهِ .

وَالْإِسْمُ الْمَقْصُورُ يَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ :

أَحَدُهُمَا: مَا يَدْخُلُهُ التَّنْوِينُ، نَحْوُ ( حَيًّا ) وَ ( رَحِيٍّ )، كَقَوْلِهِ

تَعَالَى: ﴿يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلًى عَنْ مَوْلَى شَيْئًا﴾<sup>(٣)</sup>؛ فَالْأَوَّلُ مَرْفُوعٌ، وَالثَّانِي مَجْرُورٌ .

(١) اللسان ( قصر ) ٩٦/٥ .

(٢) يُنْظَرُ : اللَّبَابُ ٨٤/١ .

(٣) مِنَ الْآيَةِ : ٤١ مِنْ سُورَةِ الدَّحَّانِ .

والثاني : ما لا يدخله التنوين؛ وذلك إما أن يكون علماً غير مُنصَرَفٍ،  
كـ (موسى) و (سُعدى)، أو أن يكون مُعرِّفاً باللام، كـ (الحيا)  
و (الرَّحَى) .

فَهَذِهِ آخِرُهَا لَا يَخْتَلِفُ عَلَى تَصَارِيفِ الْكَلَامِ الْمُؤْتَلَفِ

يُشِيرُ بِهَذَا الْكَلَامِ إِلَى شَيْئَيْنِ :

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَا يَتَغَيَّرُ آخِرُهَا لِتَغْيِيرِ / الْعَامِلِ الدَّخِلِ عَلَيْهَا لَفْظاً.

[ ١٩ / ب ]

وَالثَّانِي: أَنَّهُ لَا يَوْقِفُ عَلَيْهِ إِلَّا بِالْأَلْفِ، مُنَوَّنًا كَانَ، أَوْ غَيْرَ مُنَوَّنٍ<sup>(١)</sup>.

وَفِي الْمُنَوَّنِ ثَلَاثَةُ مَذَاهِبٍ :

أَحَدُهَا: مَذَهَبُ سَيُوبِيهِ<sup>(٢)</sup>؛ وَهُوَ الْحَكْمُ عَلَيْهِ فِي الرَّفْعِ وَالْجَرِّ أَنَّ تَنْوِينَهُ

[مَحذُوفٌ]<sup>(٣)</sup> دُونَ عَوْضٍ، وَأَنَّ الْوَقْفَ عَلَى الْأَلْفِ الَّتِي مِنْ نَفْسِ الْأِسْمِ، وَالْحَكْمُ

عَلَيْهِ فِي التَّصْبِ أَنْ تَنْوِينَهُ أُبْدِلَ مِنْهُ فِي الْوَقْفِ أَلْفًا إِجْرَاءً لَهُ مُجَرَّى الصَّحِيحِ<sup>(٤)</sup>.

(١) نحو : ( سكرى ) و ( حُبلى ) و ( القفا ) و ( العصا ) فَأَلْفُهُ ثَابِتَةٌ، وَهِيَ الْأَلْفُ

الْأَصْلِيَّةُ الَّتِي كَانَتْ فِي الْوَصْلِ؛ لِأَنَّهُ لَا تَنْوِينُ فِيهِ فَيَكُونُ الْأَلْفُ بَدَلًا مِنْهُ .

يُنْظَرُ : شرح المِفْصَلِ ٧٧/٩، وشرح الشَّافِيَّةِ ٢٨٤/٢ .

(٢) هو : عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر : إمامُ الثُّحَاةِ البَصْرِيِّينَ، نَشَأَ بِالْبَصْرَةِ، وَأَخَذَ

عَنِ الْخَلِيلِ، وَيُونُسَ، وَالْأَخْفَشِ الْأَكْبَرِ؛ وَصَنَّفَ الْكِتَابَ؛ تَوَفَّى سَنَةَ (١٨٠هـ) .

يُنْظَرُ : طَبَقَاتُ التَّحْوِيلِيِّينَ وَاللُّغَوِيِّينَ ٦٦، وَنَزْهَةُ الْأَلْبَاءِ ٦٠، وَإِنْبَاهُ الرِّوَاةِ ٣٤٦/٢،

وَإِشَارَةُ التَّعْيِينِ ٢٤٢، وَبُغْيَةُ الْوُعَاةِ ٢٢٩/٢ .

(٣) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ .

(٤) نَسَبَ هَذَا الْمَذْهَبَ إِلَى سَيُوبِيهِ الرَّمَحْشَرِيِّ فِي الْمِفْصَلِ ٤٧٧، وَالْعُكْبَرِيِّ =

والمازني<sup>(١)</sup> يرى : أَنَّ الألف الثابتة<sup>(٢)</sup> في الوقف هي بَدَل في ثلاثة أحواله<sup>(٣)</sup>.

= في التبيين ١٨٦، والخوارزمي في التخمير ٢٢٨/٤، وابن يعيش في شرحه على المفصل ٧٦/٩، وابن مالك في شرح الكافية ١٩٨٣/٤ .  
ويُنظر : الارتشاف ٣٩٣/١، والمساعد ٣٠٤/٤، والتصريح ٣٣٨/٢، والأشئوي ٢٠٥/٤ .  
والحق : أَنَّ هذا الرَّأي ليس رأي سيبويه؛ وَأَنَّ الرَّأي الثالث الذي نسب إلى الكسائي هو رأيه كما قال ابن يعيش ٧٦/٩ : ((وبعضهم يزعم أَنَّ مذهب سيبويه أَنَّها لام الكلمة في الأحوال كلها)).

وقال بهذا الرّضي في شرحه على الشّافية ٢٨٠/٢، ورجّحه السّيرافي في شرحه على الكتاب ج ٢/ق ١٢٠ ب، والأعلم الشّنتمري في النّكت ١١١٢/٢؛ وعزاه ابن الباذش في الإقناع إلى سيبويه والخليل ٣٥٣/١ .

وهذا الرَّأي هو الرَّأي الثالث الذي نُسِبَ إلى الكسائي .  
أَمَّا ما نسب إلى سيبويه فهو أحد قولَي أبي عليّ الفارسي؛ وقد نصّ عليه في التّكملة ٢٦؛ وقد رجّحه ابن مالك في التّسهيل ٣٢٨ .

(١) هو : أبو عثمان بكر بن محمّد : بصريّ، روى عن أبي عبيدة، والأصمعيّ، وأبي زيد؛ وعنه : الميرد، واليزيديّ؛ كان إماماً في العربيّة، متّسعاً في الرواية، لا يناظرُ أحداً إلّا أفحمه؛ من مصنّفاته : التّصريف، و علل النّحو؛ توفيّ سنة ( ٢٤٩هـ ) .  
يُنظر : أخبار التّحويّين البصريّين ٨٥، وطبقات التّحويّين واللّغويّين ٨٧، ونزهة الألباء ١٤٠، وإنباه الرّواة ٢٨١/١، وبُغية الوُعاة ٤٦٣/١ .

(٢) في أ : الثّانية .

(٣) وهو مذهب أبي الحسن الأخفش، والفراء؛ وهو أحد قولَي أبي عليّ في التّذكرة .

يُنظر : التّكملة ٢٦، والإقناع ٣٥٣/١، والتّبيين ١٨٧، والتّخمير ٢٢٨/٤، وشرح

المفصل ٧٧/٩، والإيضاح في شرح المفصل ٣١٠/٢، وشرح الكافية الشّافية ١٩٨٣/٤، =

والكسائي<sup>(١)</sup>: أن الألف الموقوف عليها هي من نفس الكلمة في الثلاثة<sup>(٢)</sup>؛ ويُقوِّي هذا المذهب ثبوت الرواية بإمالة الألف<sup>(٣)</sup>، والاعتداد بها

= والارتشاف ٣٩٣/١، والمساعد ٣٠٤/٤، والتّصريح ٣٣٨/٢، والجمع ٢٠٢/٦، والأشْمُونِيّ ٢٠٤/٤.

(١) هو: عليّ بن حمزة، أبو الحسن، الكسائيّ، مولى بني أسد: إمام الكوفيّين في التّحوّ واللّغة، وأحدُ القُرّاء السّبعة المشهورين؛ من مصنّفاته: معاني القرآن، وما تلحن فيه العامّة؛ توفيّ سنة (١٨٩هـ).

يُنظر: طبقات التّحويّين واللّغويّين ١٢٧، ونزهة الألباء ٥٨، وإنباه الرواة ٢٥٦/٢، وإشارة التّعيين ٢١٧، وبُغية الوعاة ١٦٢/٢.

(٢) نُسِبَ هذا الرّأي إلى أبي عمرو بن العلاء، والكوفيّين؛ وإليه ذهب ابن كيّسان والسّيرافيّ؛ ونقله ابن الباذش في الإقناع عن سيبويه والخليل؛ واختاره ابن مالك في شرح الكافية الشّافية.

يُنظر شرح الكتاب للسّيرافيّ ج ٢/ ١٠٢/ب، والإقناع ٣٥٣/١، والتّبيين ١٨٦، والتّخميم ٢٢٨/٤، وشرح المفصّل ٧٦/٩، وشرح الكافية الشّافية ١٩٨٤/٤، والارتشاف ٣٩٣/١، والمساعد ٣٠٤/٤، والتّصريح ٣٣٨/٢، والجمع ٢٠٢/٦، والأشْمُونِيّ ٢٠٤/٤.

(٣) قال الرّضويّ: «وأيضاً فإنّها غمال في حال التّصب، كقوله تعالى: ﴿وَأَخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥]؛ وإمالة ألف التّنون قليلة». شرح الشّافية ٢٨٤/٢.

ويُنظر: التّكت ١١١٢/٢، والمرتل ٤٨، والتّبيين ١٩٠، والتّخميم ٢٣٠/٤، وشرح الكافية الشّافية ١٩٨٣/٤، والأشْمُونِيّ ٢٠٤/٤.

روياً<sup>(١)</sup>؛ وبدل التّنوين لا يكون كذلك<sup>(٢)</sup>.

(١) في قول الشاعر :

وَرُبَّ ضَيْفٍ طَرَقَ الْحَيَّ سُرَى صَادَفَ زَادًا وَحَدِيثًا مَا اشْتَهَى

فألف ( سُرَى ) هي الرّوي؛ والألف المبدلة من التّنوين في النّصب إذا وقفت عليها لا تكون رويّاً؛ فلا يقع في القوافي مثل : ( نظرت زيداً ) - مثلاً - في آخر البيت، ويقع في آخر ( آخر ) و ( شكرت عمراً )، وهما في قصيدة واحدة .

ويقويّ هذا المذهب أنّ ألف (هدى) في قوله تعالى: ﴿أَوْ أَحِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى﴾ [طه: ١٠] كُتِبَ في المصحف بالياء، وألف التّنوين تُكتب ألفاً.

يُنظر: المرجل ٤٨، والتبيين ١٨٩، وشرح المفصل ٧٧/٩، وشرح الشافية ٢٨٣/٢.  
(٢) قد جاء عن بعض العرب قلب الألف الموقوف عليها همزة أو ياءً أو واوًا، نحو:  
(هذه أفعأ) أو (أفعي) أو (أفعو) في: (هذه أفعى)؛ و (هذه عصأ) أو (عصي)  
أو (عصو) في (عصا) .

يُنظر: الكتاب ١٧٦/٤، ١٧٧، ١٨١، والتكملة ٢٦، وشرح الكافية الشافية ١٩٨٤/٤، والهمع ٢٠٥/٦ .



## بَابُ التَّثْنِيَةِ

وَرَفَعُ مَنْ<sup>(١)</sup> تَثْنَيْتُهُ بِالْأَلِفِ كَقَوْلِكَ: الزَّيْدَانِ كَأَنَّا مَأْلَفِي

التَّثْنِيَةِ : ضَمُّ الشَّيْءِ إِلَى مِثْلِهِ .

والغرض بها : الاختصارُ، وحُسنُ التَّركيبِ .

وأصلُها : العطفُ؛ ويدلُّ على ذلك قولُ الرَّاجِزِ :

لَيْثٌ وَلَيْثٌ فِي مَحَلِّ ضَنْكَ<sup>(٢)</sup>

.....

وقال غيره:

/كَأَنَّ بَيْنَ فَكَّهَا وَالْفَكِّ<sup>(٣)</sup>

.....

[ ٢٠ / ]

(١) في متن الملحة ١٢ : وَرَفَعُ مَا تَثْنَيْتُهُ .

(٢) هذا صدرُ بيتٍ من الرَّجَزِ، وعجزه :

كَلَاهُمَا ذُو أَشْشَرٍ وَمَحْجُكٍ

يُنسب إلى واثلة بن الأسقع — الصَّحَابِي —، كما يُنسب إلى جحدر بن مالك الحنفي .

و ( الضَّنْكَ ) : الضَّيْقُ . و ( الْأَشْر ) : البَطَرُ . و ( الْحَك ) : اللَّحَاجُ .

والشَّاهد فيه : ( لَيْثٌ وَلَيْثٌ ) على أنَّ أصلَ المثنى العطفُ بالواو؛ فلذلك يرجع إليه الشاعر في الضرورة كما هنا؛ فإنَّ القياس أن يقول : لَيْثَانِ، لكنَّه أفردهما وعطف بالواو لضرورة الشَّعر .

يُنظر هذا البيت في : أمالي ابن الشَّجري ١٤/١، وأسرار العربيَّة ٤٨، والمقرَّب ٢/٤١، وشرح الجمل ١٣٧/١، واللَّسان ( درك ) ٤٢٠/١٠، والجمع ١٤٥/١، والخزانة ٤٦١/٧ .

(٣) هذا صدرُ بيتٍ من الرَّجَزِ، وعجزه :

أراد بينَ فكَّيْهَا، فلم يستقم له الوزن فعاد إلى الأصل .  
والتثنية على ثلاثة أَضْرُبٍ<sup>(١)</sup>:

تثنية في اللفظ والمعنى؛ وعليه أكثر الكلام .  
وتثنية في اللفظ دون المعنى؛ وذلك على حُكْمِ التَّغْلِيْبِ؛ وهو قليل،  
كـ ( العُمَرَيْنِ )<sup>(٢)</sup> و ( القَمَرَيْنِ )<sup>(٣)</sup> و ( الأبوين )<sup>(٤)</sup>.

= فَارَةٌ مِسْكٌ ذُبِحَتْ فِي سُسْكٍ

يُنسب إلى منظور بن مرثد الأسديّ، كما يُنسب إلى رؤبة .  
و ( الفك ) : اللَّحْي، وهو : عظم الحنك، وهو الذي عليه الأسنان، وهو من الإنسان  
حيث ينبت الشعر . و ( فارة المسك ) هي : نافجة المسك - أي : وعاءه - .  
( ذُبِحَتْ ) أي : شَقَّتْ وَفُتِقَتْ . و ( السُّكُّ ) : ضربٌ من الطَّيِّبِ .  
والمعنى : أنَّ الشَّاعر يصف امرأة بطيب الفم؛ يريد : أنَّ ريح المسك يخرج من فيها .  
والشَّاهد فيه : ( بين فكَّها والفك ) يريد : بين فكَّيْهَا، لكنّه أتى بالمتعاطفين للضرورة .  
يُنظر هذا البيت في : إصلاح المنطق ٧، وأمالى ابن الشَّجريّ ١٤/١، وأسرار العربيّة  
٤٧، وكشف المشكل ٢٥٧/١، وشرح المفصل ١٣٨/٤، وشرح الجمل ١٣٧/١،  
وشرح التسهيل ٦٨/١، والبسيط ٢٠٠/١، والخزانة ٤٦٨/٧، وملحقات ديوان  
رؤبة ١٩٣ .

(١) يُنظر: أمالي ابن الشَّجريّ ١٥/١، وكشف المشكل ٢٥٧/١، وشرح الجمل ٣٧/١ .  
(٢) العُمَرَانِ هما : أبو بكر الصّدِّيق، وعمر بن الخطَّاب - رضي الله عنهما - .  
وغلبوا عمر على أبي بكر؛ لأنَّ أيام عمر امتدَّت فاشتهرت؛ وقيل : لأنّه أخفُّ  
الاسمين .

يُنظر : إصلاح المنطق ٤٠٢، وأمالى ابن الشَّجريّ ١٩/١ .

(٣) القَمَرَانِ : الشَّمْسُ والقمر .

وغلبوا القمر على الشَّمْس؛ لخفة التذكير . يُنظر : أمالي ابن الشَّجريّ ١٩/١ .

(٤) الأبوان : الأب والأم .



وتثنية في المعنى دون اللفظ؛ وهو لما كان في الجسد منه شيء واحد، وأريد تثنيته وهو مضاف إلى مثني، فهو يكون بلفظ الجمع، مثل: (أعجبني وجوهكم) و (سرني طيبة قلوبكم)، و كقوله تعالى: ﴿إِنْ تَوْبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾<sup>(١)</sup>.

ويشترك في التثنية: المذكر والمؤنث، والمنكر والمعرف، ومن يعقل ومن لا يعقل<sup>(٢)</sup>.

والألف في قولك: (الزيدان) تدل على ثلاثة أشياء<sup>(٣)</sup>:

(١) سورة التحريم، الآية: ٤.

(٢) المثني لما كان لا يصلح إلا لوجه واحد فلم يكن (مسلمان) لأكثر من اثنين، فكان ما يعقل وما لا يعقل واحد في المثني، ولم يحتج إلى الفرق بين الصيغتين، بخلاف الجمع فإنه يحتمل القلة والكثرة... فلهذا افرقت صيغ الجمع. حاشية يس على التصريح ٦٦/١.

(٣) اختلف التحويون في حرف الإعراب في التثنية والجمع:

فذهب سيبويه إلى أن الألف والواو والياء هي حروف الإعراب.

وذهب أبو الحسن الأخفش، والمبرد إلى أنها تدل على الإعراب، وليست بإعراب ولا حروف إعراب.

وذهب أبو عمر الجرمي إلى أن انقلابها هو الإعراب.

وذهب قطرب، والفراء، والزيادي إلى أنها هي الإعراب.

تنظر هذه المسألة في: الكتاب ١٧/١، والمقتضب ١٥٣/٢، ١٥٤، وسر صناعة الإعراب ٦٩٥/٢، وأسرار العربية ٥١، ٥٢، والإنصاف، المسألة الثالثة، ٣٣/١ — ٣٩، وكشف المشكل ٢٦١/١، والتبيين، المسألة الثانية والعشرون، ٢٠٣، واللباب ١٠٣/١، وشرح =

أَحَدَهَا: أَنَّهَا حَرْفُ الْإِعْرَابِ .

الثاني: علامة الرَّفْعِ .

الثالث: الدَّالُّ عَلَى التَّثْنِيَةِ .

وحرف إعراب المفرد يُفْتَحُ<sup>(١)</sup> قبل دخول الألف أو الياء؛ ولهذا يَثْبُتُ بالاسم المنقوص؛ وذلك لحُفَّةِ الفتحَةِ .

[ ٢٠ / ب ]  
/وَنَصْبُهُ وَجَرُّهُ بِالْيَاءِ      بَغْيَرِ إِشْكَالٍ وَلَا مِرَاءِ  
تَقُولُ : زَيْدٌ لَا بَسَّ بُرْدَيْنِ      وَخَالِدٌ مُنْطَلِقُ الْيَدَيْنِ

اعلم أَنَّ المنصوب هو أخو المجرور مِنْ وَجْهِهِ<sup>(٢)</sup>:

أَحَدَهَا: أَنَّ كُلَّ واحدٍ منهما فَضْلَةٌ في وُرُودِهِ .

والثاني: أَنَّ المجرور مفعولٌ لَكِنَّهُ لم يُؤَثِّرْ<sup>(٣)</sup> فكأنَّ حرفَ الجرِّ بَعْضُ من الفعل لتعديهِ إليه؛ فالجرور مفعولٌ في المعنى<sup>(٤)</sup>.

الثالث: اتفاقهما في حركة البناء إذا كانا ضميرين، كقولك :  
(قصدْتُكَ) و (وثقتُ بِكَ) و (قصدتُهُ) و (شكرتُ لَهُ)؛ فلهذا اشترك المنصوب والمجرور في هذا الباب؛ وفي الجمع السَّالم في الإعراب بالياء .

= المفصَّل ١٣٩/٤، وشرح التسهيل ٧٤/١، وائتلاف التُّصرة، فصل الاسم، المسألة الثالثة، ٢٩، والهمع ١٦١/١، والأشْمُوئي ٨٨/١ .

(١) في أ : ويفتح، والكلام يستقيم بدون هذه الواو .

(٢) يُنْظَرُ : أسرار العربية ٥٠، واللُّباب ١٠١/١، وشرح المفصَّل ١٣٩/٤ .

(٣) أي : لم يُؤَثِّرْ فيه الفعل في اللفظ .

(٤) تقول : مررت بزيد؛ فيكون في معنى : ( جزت زيدا ) .

وهذه الياء لَمَّا كان المثني مرفوعاً بقرار الألف، ثم دخل عليه عاملُ جرٍّ لمقتضى المعنى؛ فقلبت الألف ياءً للمناسبة، فلم يبق إلاَّ حمل النَّصب على الرَّفع أو على الجرِّ؛ فكان حملة على الجرِّ أولى لَمَّا تقدَّم من المُماتِّلة<sup>(١)</sup>.

فالياء: حَرَفُ الإعراب، وعلامةُ التثنية، وعلامةُ الجرِّ أو النَّصب .

والتَّوْن: دخلت المثني عوضاً من الحركات والتَّوْنين<sup>(٢)</sup>،  
أو كُسِرَتْ على الأصل في التقاء الساكَّنين<sup>(٣)</sup>، وحكى الفراء<sup>(٤)</sup> فتحها<sup>(٥)</sup>،

(١) يُنظر : أسرار العربية ٥٠، ٥١، وشرح المفصل ١٣٩/٤ .

(٢) هذا مذهب جمهور البصريين.

وذهب بعضُ التَّحَوِّين إلى أنَّها عوضٌ من التَّوْنين وحده، نحو (رحيان) و (وعصوان).  
وقيل : إنَّها التَّوْنين نفسه .

وقال آخرون: إنَّها عوض من الحركة وحدها، نحو: (الرَّجلان) و (الفرسان) .  
وذهب الفراء إلى أنَّها زيدت للفرق بين التثنية، والواحد المنصوب في نحو قولك: (رأيت زيداً).  
تُنظر هذه المسألة في : أسرار العربية ٥٤، والتَّبين، المسألة الرَّابعة والعشرون، ٢١١، واللَّباب  
١٠٥/١، ١٠٦، وشرح المفصل ١٤٠/٤، وشرح التسهيل ٧٥/١، والبسيط ٢٥٦/١،  
والهمع ١٦٣/١ .

(٣) يُنظر : شرح المفصل ١٤١/٤ .

وقيل: إنَّهم كسروا نون التثنية، وفتحوا نون الجمع؛ للفرق بينهما.

يُنظر: سرَّ صناعة الإعراب ٤٨٨/٢، وأسرار العربية ٥٥، وشرح المفصل ١٤١/٤ .

(٤) هو : أبو زكريَّا يحيى بن زياد الدَّيْلَميَّ : إمامُ أهل الكوفة في التَّحَوِّ واللُّغة بعد الكسائيَّ،  
أخذ عنه وعليه اعتمد، وأخذ عن يونس؛ وله مصتَفات كثيرة؛ منها: معاني القرآن، والمذكر والمؤنث،  
والمقصود والممدود؛ توفِّي في طريق مكَّة المكرَّمة سنة (٢٠٧هـ).

يُسَنظر : مراتب التَّحَوِّين ١٣٩، وطبقات التَّحَوِّين واللُّغويين ١٣١، ونزهة الألباء ٨١،  
وإنباه الرِّوَاة ٧/٤، وبُغية الرُّعاة ٣٣٣ .

(٥) يُنظر : شرح التسهيل ٦٢/١، والتذيل والتكميل ٢٣٨/١ .

وقال : «هي لغة بعض العرب»<sup>(١)</sup>، وأنشد :

عَلَى أَحْوَذِيَّيْنِ اسْتَقَلْتُ عَشِيَّةً      فَمَا هِيَ إِلَّا لَمْحَةٌ وَتَغِيبُ<sup>(٢)</sup>

ويسلم في التثنية نظم الواحد، إلا اسم الإشارة والملحق به، وهو (الذي) وفروعه<sup>(٣)</sup>، فتقول فيهما: (هذان) و (اللذان) و (اللّتان)، وفي

(١) المقصود ببعض العرب : بني أسد في نقل الفراء، وبني زياد بن فقعس في نقل الكسائي .

يُنظر : التذيل والتكميل ٢٣٨/١، وتخليص الشواهد ٧٨.

(٢) هذا بيتٌ من الطويل، وهو لحميد بن ثور الهلاليّ — رضي الله عنه —، من قصيدة يصف فيها قطة .

و (الأحوذيان): مثني أحوذِي؛ وهو : الخفيف المشي، وأراد بهما جناحي القطة .  
و (استقلت) : ارتفعت . و (اللّحة) : النظرة .

والشّاهد فيه : ( على أَحْوَذِيَّيْنِ ) حيث فتحت نون المثني على لغة بعض العرب، وليس الفتح هنا ضرورة؛ لأنّ الكسر يصحّ معه الوزن .

يُنظر هذا البيت في : سرّ صناعة الإعراب ٤٨٨/٢، وشرح المفصل ١٤١/٤، والمقرب ٤٧/٢، وابن النّاطم ٥٠، واللّسان ( حوذ ) ٤٨٦/٣، وتخليص الشواهد ٧٩/١، والتّصريح ٧٨/١، والهمع ١٦٥/١، والخزانة ٤٥٨/٧، والديوان ٥٥ .

(٣) فإنّ آخرها حذف في التثنية، تقول في تثنية ( ذا ) و ( تا ) و ( الذي ) و ( التي ) :  
ذان، و تان، و اللّذان، و اللّتان؛ إذ من شروط التثنية الإعراب .

وأما ( دان ) و ( اللّذان ) ونحوهما فصيّغ وضعت للمثني، وليست من المثني الحقيقي عند المحقّقين .

وكان القياس في تثنيتهما : ديان، و تيان، و اللّديان، و اللّتيان، بإثبات ( الياء ) .

لكنّهم فرّقوا بين تثنية المبنيّ كـ ( الذي ) و ( ذا )، وتثنية المعرب كـ ( القاضي ) =

الجرّ: ( مررت بهذين ) و ( اللذين ) و ( اللتين )، وقيل: إنّ هذه صيغة التّخفيف<sup>(١)</sup> بالتثنية .

والمنقوص، كـ ( الشّحيّ ) تثبت ياءه في التثنية، وليس هو كـ (الذي)؛ وذلك لأنّ ( ياءه ) تتحرّك في حال النّصب، و ( ياء الذي ) لا تتحرّك بوجهه؛ فجَرى لذلك مَجَرى الصّحيح .

والمقصور إنّ كانت ألفه رابعةً فصاعداً قُلِبَتْ ( ياءٌ ) في التثنية، فتقول في تثنية ( موسى ) و ( سُعدى ) في الرفع: موسيان، و سعديان ، وفي ( مصطفى ) : مصطفىان .

فإنّ كانت ألفه ثالثةً رَدَدَتْهَا إلى أصلها واوًا أو ياءً؛ والطّريق في<sup>(٢)</sup> ذلك: أن تنظر في تصريف الكلمة ، فإنّ وَجَدْتَ الواوَ في بعض تصاريফها فهي من ذوات الواو، وإنّ / وَجَدْتَ الياءَ فهي من ذوات الياء؛ فتقول في تثنية ( قَفَا ) و ( عَصَا ) : قَفَوَان، و عَصَوَان؛ لأنّهما من ( قَفَوْتَ ) و ( عَصَوْتَ ) .

= و ( فتى ) فحذفوا الحرف الأخير وهو ( الياء ) من ( الّذي ) و ( الّتي )؛ و ( الألف ) من ( ذا ) و ( تا )، وأثبتوه في ( القاضي ) و ( فتى )؛ ففرّقوا بين المعرب والمبني . وقيل: إنّ ( الّذي ) و ( الّتي ) لم يكن لياثهما حظٌّ في التّحريك لبناثهما، فاجتمعت ساكنة مع العلامة فحذفت لالتقاء الساكنين .

يُنظر: الملخّص ١١٥، والبسيط ٢٤٦/١، وتوضيح المقاصد ٨٢/١، ٢٠٧، والتّصريح ٦٧/١، ١٣١، والأشْمونيّ ١٤٧/١، والصّبّان ٧٦/١ .

(١) إلى هنا انتهى السّقط المشار إليه في ص ١٤١ من ب .

(٢) في ب: إلى .

وتقول في تشية ( هُدَى ) و ( رَحَى ) : هُدَيَانِ، و رَحَيَانِ؛ لأنَّهما من ( هَدَيْتُ ) و ( رَحَيْتُ ) .

وإنَّ ثَنِيَّتَ الممدودِ أبدلت<sup>(١)</sup> هَمْزَتُهُ وَاوًا فيما لا ينصرف، وأقررتها فيما ينصرف؛ فتقول في تشية ( حمراء ) و ( حسناء ) : حمراوان، وحسناوان، وفي تشية ( سماء ) و ( كساء ) : سماءان، و كساءان؛ وقد ورد إبدالهما وَاوًا<sup>(٢)</sup>، والأوّل أفصح<sup>(٣)</sup> .

ويلتحق<sup>(٤)</sup> الألفُ واللامُ بأوّلِ المثني إذا [كان]<sup>(٥)</sup> عَلَمًا جَبْرًا<sup>(٦)</sup> لَمَّا حَصَلَ له من التّكثير بالتّشية<sup>(٧)</sup> .

وَتَلَحُّقُ التّوْنُ بِمَا قَدْ ثُنِيَ مِنَ الْمَفَارِيدِ لِجَبْرِ الْوَهْنِ  
هذه التّوْنُ بها جَبْرٌ لَمَّا حَصَلَ للمفردَيْنِ<sup>(٨)</sup> من الضّعف؛ لسقوط الحركتين والتّنوين لفظاً أو تقديرًا .

وهذه التّوْنُ تُفَارِقُ التّنوين في أَنَّ حركتها لازِمةٌ، وأنها تثبتُ في الوقف، [و]<sup>(٩)</sup> مع الألف واللام<sup>(١٠)</sup> .

(١) في ب : أبدلت من .

(٢) تقول : ( سماوان ) و ( كساوان ) .

(٣) في ب : أصحّ، وهو تصحيف .

(٤) في ب : وتلحق .

(٥) ( كان ) ساقطة من ب .

(٦) في كلتا النّسختين: خبراً، والظاهر أنها جبراً .

(٧) لأنّ العَلَمَ إذا ثُنِيَ نُكِرَ؛ بدليل دخول الألف واللام عليه بعد التّشية، وامتناعهما قبل التّشية .

يُنظر : الملخص ١١٦، والبسيط ٢٤٦/١ .

(٨) في أ : للفردَيْنِ .

(٩) ( الواو ) ساقطة من ب .

(١٠) يُنظر : شرح المفصل ١٤٠/٤ .

[بابُ جَمْعِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ] <sup>(١)</sup>

وَكُلُّ جَمْعٍ صَحَّ فِيهِ وَاحِدُهُ      ثُمَّ أَتَى بَعْدَ التَّنَاهِي زَائِدُهُ  
فَرَفَعُهُ بِالْوَاوِ وَالتُّونُ تَبَعُ      مِثْلُ : شَجَانِي الْخَاطِبُونَ فِي الْجُمُعِ

[ ٢٢ / أ ]

/الجمع هو: ضُمُّ الشَّيْءِ إِلَى أَكْثَرِ مِنْهُ .

وهو ينقسم إلى جمع صِحَّة، وإلى جمع تكسير .

فجمع الصِّحَّة: ما سَلِمَ فِيهِ نَظْمُ الْوَاحِدِ وَبِنَاؤُهُ .

وجمع التَّكْسِير: ما تَغَيَّرَ فِيهِ نَظْمُ الْوَاحِدِ وَبِنَاؤُهُ .

وإعرابه بالحروف على حكم ما تقدَّم، ورفع بالواو مضموماً ما قَبْلَهُ .

فالواو علامة رفعه، وعلامة جمع الصِّحَّة، وحرف الإعراب؛

وكذلك الياء .

وحكم التُّون التابع الواو والياء حكم نون التَّشْيِة .

وهذا الجمع من شرطه <sup>(٢)</sup>:

أَنْ يَكُونَ مُذَكَّرًا، عِلْمًا، عَاقِلًا، عَارِيًّا مِنْ تَاءِ التَّأْنِيثِ وَأَلْفِ التَّأْنِيثِ .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٢) جمع المذكر السالم قسمان : اسم، وصفة .

وقد ذكر الشَّارِحُ شروط الاسم - ويُضاف عليها: أَنْ يَكُونَ خَالِيًّا مِنَ التَّرْكِيبِ - .

وبقيت شروط الصِّفَةِ؛ وهي :

أَنْ تَكُونَ صِفَةً لِمُذَكَّرٍ، عَاقِلٍ، خَالِيَةٍ مِنْ تَاءِ التَّأْنِيثِ، لَيْسَتْ مِنْ بَابِ أَفْعَلَ فَعْلَاءَ،

وَلَا مِنْ بَابِ فَعْلَانِ فُعْلَى، وَلَا تَمَّا يَسْتَوِي فِيهِ الْمَذَكَّرُ وَالْمُؤَنَّثُ .

يُنْظَرُ : تَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ ٩٢/١، وَابْنُ عَقِيلٍ ٦٢/١، وَالْأَشْمُونِيُّ ٨١/١ .

وَنَصَبُهُ وَجَرُّهُ بِالْيَاءِ      عِنْدَ جَمِيعِ الْعَرَبِ الْعَرَبَاءِ  
تَقُولُ : حَيَّ النَّازِلِينَ فِي مَنِي      وَسَلْ عَنِ الزَّيْدِينَ هَلْ كَانُوا هُنَا

قوله : «عند جميع العرب» أي : إن إعرابه على هذا الحكم لم يقع فيه خُلفٌ كما اختلفَ في إعراب المثني؛ فجعله بعضهم<sup>(١)</sup> بالألف في جميع أحواله، وعليه حمل بعضهم قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾<sup>(٢)</sup>، ومنه قول المتلمّس<sup>(٣)</sup>:

[ ٢٢ / ب ] / فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ رَأَى      مَسَاغًا لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا<sup>(٤)</sup>

(١) وهي لغة بلحارث بن كعب، وبطون من ربيعة، وقبائل أخرى؛ وأنكرها المبرد؛ وهو محجوج بنقل الأئمة .

يُنظر : معاني القرآن للفرّاء ١٨٤/٢، وسرّ صناعة الإعراب ٧٠٤/٢، وتوضيح المقاصد ٩٠/١، وشرح الشذور ٤٨، والأشعويّ ٧٩/١ .  
(٢) من الآية : ٦٣ من سورة طه .

وهي قراءة نافع، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وأبي جعفر، ويعقوب، وخلف العاشر .  
يُنظر : السبعة في القراءات ٤١٩، والحجة في القراءات السبع ٢٤٢، والمبسوط ٢٩٦، وحجة القراءات ٤٥٤، والكشف ٩٩/٢، والتيسير ١٢٣، ٢٤٢، والمهذب في القراءات العشر ٢٠/٢ .

وقد خرّج العلماء هذه القراءة بتخرّيجات أخرى غير هذا التخرّيج الذي ذكره الشارح .  
يُنظر : البحر المحيط ٣٤٩/٧، ٣٥٠، وشرح الشذور ٤٨ .

(٣) هو : جرير بن عبد المسيح بن عبد الله بن زيد الضبيعيّ : شاعر جاهلي، حماسي، كان نديماً للملك عمرو بن هند؛ وقصة صحيفته مشهورة .  
يُنظر : طبقات فحول الشعراء ١٥٥/١، والشعر والشعراء ٩٩، والأغاني ٢٤/٢١٦، والخزانة ٣٤٥/٦ .

(٤) هذا بيتٌ من الطويل .



بل اُثْفِقَ على إعرابه كما<sup>(١)</sup> تقدّم [ عند ]<sup>(٢)</sup> جميع العرب، وكان الإعرابُ فيه بالانقلاب؛ لامتناع ظهور الحركات على الواو المضموم ما قبلها؛ فاستقرّت الواو في الرفع؛ فإذا دخل [ عليه ]<sup>(٣)</sup> عامل الجرّ قُبِلَتْ ياءٌ للمناسبة، وكُسِرَ<sup>(٤)</sup> ما قبلها لئلاّ يلتبس الجمع بالثنى في بعض الصُّور، وحُمِلَ التّصَبُّ على الجرّ - كما مرَّ في (باب التّثنية)<sup>(٥)</sup>.

والتحاق النّون عَوْضاً - كما تقدّم - عن الحركة والتّنوين؛ ولذلك : تسقط في الإضافة كسقوط التّنوين، وتثبتُ<sup>(٦)</sup> مع الألف واللام؛

= و (الشّجاع) : الحَيَّةُ الذّكر . و (المساغ) : مفعَلٌ مِنْ ساغ يسوغ؛ وأصل معناه: سهولة مدخل الشّراب في الخلق . و (صمّم) : عضّ ويّيب، فلم يُرسل ما عضّ . والشّاهد فيه : (لناباه) حيث جاء بالثنى بالألف في حالة الجرّ، وذلك على لغة بلحارث بن كعب، فإنّهم يلزمون المثنى الألف في جميع حالاته . يُنظر هذا البيتُ في : الأصمعيّات ٢٤٦ - وفيه (لنابيه) بدل (لناباه) ولا شاهد فيه على هذه الرّواية -، ومعاني القرآن للفرّاء ١٨٤/٢، وسرّ صناعة الإعراب ٧٠٤/٢، وشرح المفصل ١٢٨/٣، والحماسة البصريّة ١٣٧/١ - وفيه (لنابيه) بدل (لناباه) ولا شاهد فيه على هذه الرّواية -، وشرح التّسهيل ٦٣/١، والأشْمُونيّ ٧٩/١، والديوان ٣٤ - وفيه (لنابيه) بدل (لناباه) ولا شاهد فيه على هذه الرّواية .

(١) في كلتا النسختين: بما، والصّواب ما هو مثبت.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٣) (عليه) ساقط من أ .

(٤) في ب : وكسروا .

(٥) يطر: (ص ١٨٩) من التّصّ المحقّق.

(٦) في أ : ويثبت .

لكونها<sup>(١)</sup> بدلاً من الحركة، وفتح النون تخفيف .

وأَوْجَبَ الرَّفْعَ - ههنا<sup>(٢)</sup> بالواو، وفي المثني بالألف - قَلَّةٌ هذا الجمع بما شُرْطَ فيه؛ فاختصَّ بالواو لِقَلَّتْهُ، وكثرة ما يُشْتَى [بِالْألف<sup>(٣)</sup>] [لِخَفَّةِ<sup>(٤)</sup>] الألف؛ وكان ذلك تَعْدِيلًا.

فالواو والنون، أو الياء والنون المكسور ما قبلها؛ لا يدلّان إلا على جمع<sup>(٥)</sup> الصَّحَّة، ولا يوصف بهما إلا مَنْ يَعْقِل، كقولك: (الزَّيْدُونَ) [و]<sup>(٦)</sup> (السَّابِقُونَ) .

فإن وصفت ما لا يعقل أتيت<sup>(٧)</sup> بالألف والتاء، فتقول من ذلك: نَحْلٌ بِاسْقَاتٍ) و (خَيْلٌ سَابِقَاتٍ).

/فإن أتى<sup>(٨)</sup> ما لا يعقل موصوفاً بالواو والنون؛ فذلك<sup>(٩)</sup> لِمُنَاسَبَةٍ، [أ/٢٣] أو تنزيل منزلة من يعقل، كقوله تعالى إخباراً عن السماء والأرض: ﴿قَالَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾<sup>(١٠)</sup>، فنزلاً لوصفهما بالقول منزلة من يَعْقِل؛ ومثله

(١) في أ : كونها .

(٢) في ب : هُنا .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السَّيَاق .

(٥) في ب : الجمع .

(٦) العاطفُ ساقطٌ من ب .

(٧) في ب : أثبت الألف والتاء .

(٨) في ب : جاء .

(٩) في أ : كقولك، وهو تحريف .

(١٠) من الآية : ١١ من سورة فصلت .

قوله تعالى حكايةً عن النملة: ﴿ادْخُلُوا مَسَاكِكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ﴾<sup>(١)</sup>، وكذلك: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾<sup>(٢)</sup>.

فساغ ذلك تغليفاً بالوصف بمن يعقل .  
أو تغليفاً لمجاورة، كقولك : ( الفرسُ والجملُ وعمرؤ ذاهبون )  
(وهندٌ وسعادٌ وزيدٌ منطلقون) .  
أو تشبيهاً من جهة اللفظ<sup>(٣)</sup>، كـ (عشرين) إلى (تسعين)؛ وهذا  
من أسماء المجموع .  
و (أرضون)<sup>(٤)</sup> و (سنون)<sup>(٥)</sup> وما جاء من ذلك ممّا

(١) من الآية : ١٨ من سورة النمل .

(٢) من الآية : ٤ من سورة يوسف .

(٣) عشرون إلى تسعين ملحق بجمع المذكر السالم؛ لأنه لا واحد له من لفظه، إذ لا يقال: عشراً .

وقيل : «لأنّ العدد لما كان يقع على من يعقل نحو : (عشرين رجلاً)، وعلى ما لا يعقل نحو (عشرين ثوباً)، وكذلك إلى التسعين، غلب جانب من يعقل على ما لا يعقل». أسرار العربية ٥٧ .

ويُنظر : توضيح المقاصد ٩٥/١، وابن عقيل ٦٤/١ .

(٤) «لأنّ الأصل في أرضٍ : (أرضة) بدليل قولهم في التصغير : (أرضة)، وكان القياس يقتضي : أن تُجمع بالألف والتاء، إلّا أنّهم لما حذفوا التاء من (أرض)، جمعوه بالواو والتون تعويضاً عن حذف التاء، وتخصيصاً له بشيء لا يكون في سائر أحواته». أسرار العربية ٥٨ .

(٥) «لأنّ الأصل في (سنة) : (سنة) - بدليل قولهم في الجمع : (سنوات) - و(سنهة) - على قول بعضهم -؛ إلّا أنّهم لما حذفوا اللام جمعوه بالواو والتون تعويضاً من حذف اللام، وتخصيصاً له بشيء لا يكون في الأمر التام؛ وهذا التعويض تعويض جواز، لا تعويض وجوب؛ لأنّهم لا يقولون في جمع (شمس) : =

حُذِفَ هَآؤُهُ<sup>(١)</sup>، فيجمع بالواو والنون تعويضاً<sup>(٢)</sup>.

فإن جمعت اسماً مقصوراً<sup>(٣)</sup> فإنك تفتح ما قبل علامة الجمع؛ ليدلّ على الألف المحذوفة، كقوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾<sup>(٤)</sup>، وفي جمع المصطفى: ﴿وَاللَّهُمَّ عِنْدَنَا لِمَنِ الْمُصْطَفَيْنِ الْأَخْيَارِ﴾<sup>(٥)</sup>.

وكذلك ياء المنقوص تُحذف في هذا الجمع، كقولهم في الرفع: (القاضون)، / وفي الجرّ والنصب: (القاضين)؛ وحذفها لامتناع دخول الضمة والكسرة على هذه<sup>(٦)</sup> الياء.

[٢٣/ب]

وَوُثُوهُ مَفْتُوحَةٌ إِذْ تُذَكَّرُ وَالنُّونُ فِي كُلِّ مَثْنَى تُكْسَرُ

= (شمسون)، ولا في جمع (غد) : (غدون)؛ فلهذا لما كان هذا الجمع في (أرض) و(سنة) على خلاف الأصل، أُدخل فيه ضربٌ من التّكثير، وفتحت الرّاء من (أرضون) وكُسرت السين من (سنون)؛ إشعاراً بأنّه جُمع جمع السّلامة على خلاف الأصل». أسرار العربيّة ٥٨.

(١) يريد: لاهه.

(٢) أشار الشّارح - رحمه الله - إلى بعض ما يلحق بجمع المذكر السّالم، مثل أسماء جُموع كـ (عشرين) إلى (تسعين)، وجموع تكسير كـ (أرضين) و (سنين)؛ ويلحق بالجمع المذكر - كذلك - : (أهلون) و (عالمون) و (علّيون) و(أولو).

يُنظر: توضيح المقاصد ٩٥/١، وأوضح المسالك ٣٧/١، وابن عقيل ٦٤/١، ٦٥، والأشْمُونِيّ ٨٢/١.

(٣) في ب: أسماء مقصورة.

(٤) من الآية: ١٣٩ من سورة آل عمران.

(٥) سورة ص، الآية: ٤٧.

(٦) في ب: هذا.

وذلك لأنَّ الفتح بعد الضمِّ أو الكسر خفيفٌ، والكسر بعد الألف أو الياء أثقل من ذلك؛ فكان تعديلاً بأنَّ جُعِلَ الأخفُّ للأثقل والأثقلُّ للأخفِّ<sup>(١)</sup>.

وقد كَسَرَ الشَّاعِرُ نونَ الجمعِ للضرورة<sup>(٢)</sup>، فقال:

أَكُلُ الدَّهْرَ حِلًّا وَارْتَحَالَ      أَمَا يُبْقِي عَلَيَّ وَلَا يَقِينِي؟  
وَمَاذَا يَدْرِي<sup>(٣)</sup> الشُّعْرَاءُ مِنِّي      وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ؟<sup>(٤)</sup>

(١) وقيل : إنَّ التَّنْيَةَ قبل الجمع؛ والأصل في النقاء السَّاكِنَيْنِ : الكسر؛ فَحُرِّكَتْ نون التَّنْيَةِ بما وجب لها في الأصل، وَفُتِحَتْ نون الجمع؛ لأنَّ الفتح أخفُّ من الضمِّ .  
وقيل : إنَّ الجمع أثقل من التَّنْيَةِ، والكسر أثقل من الفتح، فَأَعْطُوا الأخفَّ الأثقل، والأثقلَّ الأخفَّ ليعادلوا بينهما .

يُنْظَرُ : أسرار العريَّة ٥٦، واللَّباب ١/١٠٩، ١١٠ .

(٢) في ب : ضرورة .

(٣) في ب : تدري .

(٤) هذان بيتان من الوافر، وهما لِسُحَيْمِ بْنِ وَثِيلِ الرِّيَّاحِيِّ.

وقد نَبَّهَ ابن هشام في تَخْلِيصِ الشُّوَاهِدِ وتَلْخِيصِ الْفَوَائِدِ ٧٥-٧٧ : بأنَّ هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ من كلمتين لشاعرين؛ فَأَمَّا الْبَيْتُ الْأَوَّلُ فَإِنَّهُ من كلمةٍ لِلْمُثَقَّبِ الْعَبْدِيِّ أَوَّلُهَا :  
أَفَاطِمُ قَبْلَ بَيْنِكَ نَبْئِي      ومنعك مَا سَأَلْتُ كَأَنْ تَبْنِي

ومنها هذا البيت .

وَأَمَّا الْبَيْتُ الثَّانِي فَإِنَّهُ لِسُحَيْمِ بْنِ وَثِيلِ الرِّيَّاحِيِّ .

و(يَدْرِي): يُقَالُ: ادَّرَاهُ يَدْرِيهِ: إِذَا خَتَلَهُ وَخَدَعَهُ.

والشاهد فيهما: (حدَّ الأربعين) حيث كسر نون الأربعين للضرورة. ولها توجيهات

أخرى تُنْظَرُ في مواطنها.

وَتَسْقُطُ التَّوْنَانِ فِي الْإِضَافَةِ نَحْوُ: رَأَيْتُ سَاكِنِي الرَّصَافَةِ<sup>(١)</sup>

سقوطها في الإضافة كسقوط التَّوْنَيْنِ في المضاف؛ فتقول: (غلاما زيد) و(مسلمو المدينة)<sup>(٢)</sup>.

وثبتت<sup>(٣)</sup> هاتان التَّوْنَانِ مع الألف واللام، ولم تثبتا<sup>(٤)</sup> مع المضاف ؟ .  
لأنَّ الإضافة زيادةٌ أُلْحِقَتْ بِآخِرِ الْاسْمِ/ كُنُونِ التَّثْنِيَةِ، ونون الجمع؛  
فاستثقل التَّوَالِي بين زيادتين؛ وليس كذلك الألف واللام لِمَا بينهما  
من الافتراق<sup>(٥)</sup>.

[ ١/٢٤ ]

= يُنْظَرُ الْبَيْتُ الثَّانِي فِي: الْأَصْمَعِيَّاتِ ١٩، وَإِصْلَاحِ الْمُنْطَقِ ١٥٦، وَالْمُقْتَضَبِ ٣/٣٣٢،  
وَسِرِّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ٢/٦٢٧، وَشَرْحِ التَّسْهِيلِ ١/٨٦، وَابْنِ النَّازِمِ ٤٩، وَشَرْحِ  
الْمَفْصَلِ ٥/١١١، ١٣، وَتَذَكُّرَةِ النُّحَاةِ ٤٨٠، وَتَخْلِيصِ الشَّوَاهِدِ ٧٤، وَابْنِ عَقِيلِ  
٦٩/١ - وَقَدْ ذَكَرَ فِيهِمَا الْبَيْتَانِ -، وَالْخَزَانَةِ ٨/٦٥.

(١) وَرَدَ فِي مَتْنِ الْمُلْحَةِ ١٣، وَشَرْحِ الْمُلْحَةِ ١٠٨ بَعْدَ هَذَا الْبَيْتِ آخَرٌ، وَهُوَ قَوْلُهُ :  
وَقَدْ لَقِيتُ صَاحِبِي أَخِيْنَا فَأَعْلَمَهُ فِي حَدْفِهَا يَقِينَا  
(٢) فِي ب: مَكَّة.

(٣) فِي كِلْتَا التَّسَخُّتَيْنِ : ثَبَاتٌ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا هُوَ مُثَبَّتٌ .

(٤) فِي كِلْتَا التَّسَخُّتَيْنِ : يَثْبِتَانِ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(٥) لِأَنَّ التَّوْنَ عَوْضٌ مِنَ الْحَرَكَةِ وَالتَّوْنَيْنِ، وَالتَّوْنَيْنِ لَا يَثْبِتُ مَعَ الْإِضَافَةِ؛ فَكَذَلِكَ مَا هُوَ  
بَدَلٌ مِنْهُ .

يُنْظَرُ : كَشْفُ الْمَشْكِالِ ١/٢٦١، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ٤/١٤٥ .

## بَابُ جَمْعِ التَّانِيثِ

وَكُلُّ جَمْعٍ فِيهِ تَاءٌ زَائِدَةٌ      فَارْفَعَهُ بِالضَّمِّ كَرَفَعِ حَامِدَةٌ  
وَتَصْبُهُ وَجَرُّهُ بِالْكَسْرِ      نَحْوُ : كَفَيْتُ الْمُسْلِمَاتِ شَرِّي

جمع المؤنث السالم بالألف والتاء؛ والمؤنث له ثلاث علامات:  
أحدها: التاء التي تثبت هاءً في الوقف<sup>(١)</sup>؛ وهي على ضربين<sup>(٢)</sup>:  
فارقة بين المذكر والمؤنث، كقولك: ( مُسْلِم ) و ( مسلمة )؛ وفارقة  
بين الجنس ونوعه، كـ ( شجر ) و ( شجرة ) .  
وغير فارقة، كما<sup>(٣)</sup> في ( غَرْفَةٌ )<sup>(٤)</sup> و ( جَفْنَةٌ ) .  
الثانية<sup>(٥)</sup>: الألف المقصورة، كآلف ( سُعدى ) و ( حُبلى ) .  
الثالثة : الألف الممدودة، كآلف ( حسناء ) و ( حمراء ) .

(١) «إنما وقف عليها بالهاء ووصل بالتاء؛ للفرق بين التاء التي تلحق الأسماء، وبين التاء التي تلحق الأفعال نحو ( قامت ) و ( ذهبت )؛ فالوصل والوقف في تاء الفعل بالتاء على كل حال». التبصرة ٦١٤/٢ .

(٢) ذكر ابن يعيش أن التاء تأتي في الكلام على عشرة أنواع؛ وقال الرضوي: أنها تجيء لأربعة عشر معنى .

يُنظر : شرح المفصل ٩٦/٥، وشرح الرضوي ١٦٤/٢، وشرح الكافية الشافية ١٧٣٤/٤، وابن الناطم ٧٥١ .

(٣) في كلتا النسختين : كماء، وهو تحريف؛ والصواب ما هو مثبت .

(٤) في أ : عَرْفَةٌ .

(٥) في أ : الثاني .

فَتُجْمَعُ هذه الثلاثة بالألف والتاء؛ فهما بمنزلة حرف الإعراب .

ويشترك في هذا الجمع من يعقل من المؤنث، وما لا يعقل، كقولك:

(مسلمات) و (فاطمات) و (سعديات) و (حسناوات) — بإبدال  
الهمزة واواً<sup>(١)</sup> — و (شجرات) .

[ ٢٤ / ب ]

وَحُذِفَت التاء من (مسلمة) / ولم تُحذف الألف المقصورة ولا

الممدودة؛ والكُلُّ علامات التانيث؛ لأنَّ التاء الَّتِي حُذِفَت كالتاء<sup>(٢)</sup> الَّتِي بعد

الألف؛ فكَرِهوا أَنْ يَجْمَعُوا بين علامتين كالشَّيء الواحد، فحذفوا الأولى؛

لاستغنائهم عنها بالتانيث؛ وليس كذلك العلامتان؛ لأنَّهما من غير جنس التاء.

وحكم إعراب هذا الجمع : ضُمُّ تائه في الرَّقْع، وكسرهما في الجرِّ

والتَّصَبُّ اتِّباعاً لجمع المذكر السالم؛ ومنصوبه محمولٌ على مجروره<sup>(٣)</sup>.

وجميع صفات المؤنث تجمع بالألف والتاء، إلَّا ما كان على وزن

(فَعَلَاء) الَّتِي مذكَّرها (أَفْعَل)، كـ (بَيْضَاء) و (حَمْرَاء)؛

(١) إنَّ كان الاسم المؤنث ممدوداً قُبِلَت الهمزة في جمعه واواً — كما مثل الشَّارح — .

يُنظر: التَّبصرة ٦٣٨/٢، وشرح ملحَة الإعراب ١١٢ .

(٢) في أ : كالباء، وفي ب : كالياء، وكتلَّهما مصحَّفة .

(٣) «لأنَّه لَمَّا وجب حملُ التَّصَبُّ على الجرِّ في جمع المذكر الَّذِي هو الأصل، وجب

— أيضاً — حملُ التَّصَبُّ على الجرِّ في جمع المؤنث الَّذِي هو الفرع؛ حملاً للفرع

على الأصل؛ وإذا كانوا قد حملوا : (أعد) و (نعد) و (تعد) على (يعد)

في الاعتدال، وإنَّ لم يكن فرعاً عليه، فَلأنَّ يُحمَل جمع المؤنث على جمع المذكر

وهو فرعٌ عليه، كان ذلك من طريق الأولى».

أسرار العربيَّة ٦٢ .



أو على<sup>(١)</sup> وزن ( فَعَلَى ) الَّتِي مَذَكَّرَهَا ( فَعْلَان )،<sup>(٢)</sup> كـ ( سَكَّرَى ) (و غَضَبَى)؛ فلا يقال : ( بَيِّضَاوَات )، كما لم يَقُلْ في مَذَكَّرَهَا (أَبْيَضُون)، وكذلك لا يُقال : ( سَكَّرَاتُون )<sup>(٣)</sup>؛ لأنَّ كلَّ ما لم يُجْمَع مُذَكَّرُهُ بالواو والتَّون فلا يُجْمَع مُؤَنَّثُهُ بالألف والتَّاء<sup>(٤)</sup>.

وإنَّ كان مِمَّا ثَلَاثُهُ أَلِفٌ بعدها تاء التَّأْنِيثِ<sup>(٥)</sup> الموقوف عليها بالهاء<sup>(٦)</sup>؛ حُذِفَتِ التَّاءُ، وقَلِبَتِ إلى أَصْلِهَا؛ فتَقُولُ في جَمْعِ ( غَزَاةٍ ) و ( قَنَاةٍ ) : غَزَوَاتٍ، و قَنَوَاتٍ؛ لأنَّ أَصْلَ أَلِفِهَا : الواو؛ وتَقُولُ في جَمْعِ (قَنَاةٍ)<sup>(٧)</sup>

(١) في أ : وعلى .

(٢) قال سيبويه : «(وليس شيءٌ من الصفات آخره علامة التأنيث يمتنع من الجمع بالتاء غير (فَعْلَاءُ أَفْعَلٍ)، و (فَعَلَى فَعْلَانٍ) ». الكتاب ٦٤٧/٣ .

وَيُنْظَرُ : شرح التَّسْهِيلِ ١١٣/١، وشرح الكافية الشَّافِيَّةِ ٢٠٤/١، والارتشاف ٢٧٢/١، والهمع ٦٩/١ .

(٣) أي: فلا يقال في جمعها المؤنث: (سكراتون).

(٤) أمَّا الكَوَفِيُّونَ فَإِنَّهُمْ يَجُوزُونَ فِيهِمَا أَنْ يُجْمَعَا جَمْعَ تَصْحِيحٍ؛ فيَقُولُونَ: (بَيِّضَاوَاتٍ) و(أَبْيَضُون) و (سَكَّرَوَاتٍ) و (سَكَّرَانُون). قال السَّيَّوْطِيُّ : «ومحلُّ الخلاف ما دامَّا باقِيَيْنِ على الوَصْفِيَّةِ، فَإِنْ سُمِّيَ بِهِمَا جُمْعًا بِالْأَلِفِ والتَّاءِ بلا خلاف». الهمع ٦٩/١ .

وَيُنْظَرُ : التَّبَصُّرَةُ ٦٧٢/٢، ٦٧٣، وشرح ألفية ابن معطٍ ٢٩٧/١، والارتشاف ٢٧٢/١، وحاشية يس على التَّصْرِيحِ ٧٩/١ .

(٥) في أ : تاء تأنيث .

(٦) في أ : بهاء .

(٧) في ب: قنائة.

و(دَوَاة)<sup>(١)</sup>: فَتَيَات<sup>(٢)</sup>، / و دَوَيَات؛ لأنَّ أصل ألفها الياء .  
وقد جاء عن العرب جَمْعُ أسماء مُذَكَّرَةٍ من أجناس ما لا يعقل؛  
وذلك ممَّا لا يوجد إلاَّ سماءًا ولا يُقاس عليه، كقولهم في جمع (حَمَّامٌ)  
(مَقَامٌ) و(سُرَادِقٌ)<sup>(٣)</sup> و[إِيوان]<sup>(٤)</sup>: حَمَّامَاتٌ، وَمَقَامَاتٌ، وَسُرَادِقَاتٌ،  
وإِيوَانَاتٌ<sup>(٥)</sup>؛ وكذلك: (المَحَرَّم) و(شَعْبَان) و(رَمَضَانَ) و(ذُو القعدة)  
و(ابْنُ عَرَسٍ)<sup>(٦)</sup> و(ابْنُ آوَى)<sup>(٧)</sup>: مُحَرَّمَاتٌ، وَشَعْبَانَاتٌ،  
و[رَمَضَانَات]<sup>(٨)</sup>، وذَوَاتِ القعدة، وَبَنَاتِ عَرَسٍ، وَبَنَاتِ آوَى<sup>(٩)</sup>.

(١) في أ: في جمع دواة، وفتاة .

(٢) في ب: قنيت .

(٣) السُرَادِق : ما أحاط بالبناء؛ والجمع : سُرَادِقَات .

وقيل : هو كلُّ ما أحاط بشيءٍ مِنْ حائط، أو خِباء .

يُنظر : اللسان ( سردق ) ١٥٧/١٠ .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٥) في أ: وإيوانات، وسُرَادِقَات .

الإيوان : الصُّفَّة العظيمة كالأَرْج، وهو أعجميٌّ مُعَرَّب، وجمعه : إِيوَانَاتٌ وَأَوَايُنُ .

يُنظر : الصَّحاح (أون) ٢٠٧٦/٥، والمعرَّب ١١٣، واللسان (أون) ٤٠/١٣ .

(٦) ابنُ عَرَسٍ : ذُووَيْتَةٌ معروفةٌ دون السَّنَوْر، أشتَر أَصْلَمُ أَصْلُكُ له ناب؛ والجمع : بَنَاتِ

عَرَسٍ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى، معرفةٌ ونَكِرَةٌ . اللسان ( عرس ) ١٣٧/٦ .

(٧) ابنُ آوَى : هو الصغير من الذَّنَاب . يُنظر: المنتخب من غريب كلام العرب ٣٧٠/١ .

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٩) يُنظر : شرح ألفية ابن معطٍ ٣٠٣/١، وشرح التسهيل ١١٤/١، والجمع ٧٠/١ .

## بَابُ جَمْعِ التَّكْسِيرِ

وَكُلُّ مَا كُسِرَ فِي الْجُمُوعِ      كَالْأُسْدِ وَالْأَيَّاتِ وَالرُّبُوعِ  
فَهُوَ نَظِيرُ الْفَرْدِ فِي الْإِعْرَابِ      فَاسْمَعْ مَقَالِي وَاتَّبِعْ صَوَابِي

جمع التّكسير هو : ما تغيّر<sup>(١)</sup> [فيه] نظم الواحد وبنأؤه<sup>(٢)</sup>؛ لأنّ  
واحدَهُ يُكسّر فيه كما يُكسر الإناء، ثمّ يُجمع على صيغة أخرى<sup>(٣)</sup> .  
والتّغيير الذي يقع فيه على ثلاثة أَضْرُبٍ<sup>(٤)</sup>:

(١) ( فيه ) ساقطة من أ .

(٢) تغيير نظم الواحد وبنأؤه يكون لفظاً أو تقديرًا؛ أمّا الأوّل فقد مثّل له الشّارح  
بعدة أمثلة، وأمّا الثّاني : فنحو : ( فُلُك ) فإنه يُطلق على الواحد وعلى الجمع،  
وفاؤها مضمومة .

لكنّ التّقدير مختلف؛ أمّا الواحد فكقوله تعالى : ﴿ فِي الْفَلَكَ الْمَشْحُونِ ﴾  
[ الشعراء : ١١٩ ]، وضمة الفاء حينئذ بمنزلة ضمّ الفاء في ( قُل )، وأمّا الجمع  
فكقوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفَلَكَ وَجَرَيْنَ ﴾ [ يونس : ٢٢ ]، والضّمة  
بمنزلة ضمة الجمع في ( حُمَر ) .

يُنظر : أسرار العربيّة ٦٤، وشرح ألفيّة ابن معطٍ ٢٩٢/١ .

(٣) في أ : صيغ .

(٤) وبعضهم فسّم التّغيير اللفظي إلى ستّة أقسام : لأنّه إمّا بزيادة، كـ ( صِنُو )  
و ( صِنْوَان )، أو بنقص، كـ ( تُخْمَة ) و ( تُخَم )، أو بتبديل شكل، كـ ( أُسَد )  
و ( أُسْد )، أو بزيادة وتبديل شكل، كـ ( رَجُل ) و ( رِجَال )، أو بنقص وتبديل  
شكل، كـ ( رَسُول ) و ( رُسُل )، أو هُنَّ، كـ ( غُلام ) و ( غِلْمان ) .

أَحَدُهَا: بزيادة؛ كقولك في جمع ( ثَوْبٌ ): أَثْوَابٌ .

الثّاني: بنقصان؛ كقولك في جمع ( كتاب ) و ( إزار ) : كُتُبٌ ، و أُزُرٌ .

الثّالث: أن يأتي / على عَدَدِ حُرُوفِهِ مع تغيير الحركة والسّكون؛

كقولك في جمع ( رَهْنٌ ) و ( سَقْفٌ ) : رُهُنٌ ، و سُقُفٌ .

وحكم إعراب هذا الجمع كإعراب واحده؛ في اعتقاب حركات

الإعراب عليه<sup>(١)</sup> .

والألفاظ<sup>(٢)</sup> الّتي بها الجمع تنقسم إلى قسمين :

قسمٌ وُضِعَ لأقلّ العدد .

وقسمٌ وُضِعَ للكثرة .

وحدّ القليل ما بين الثّلاثة إلى العشرة، والكثير ما جاوز ذلك .

وأُبنية جمع القلّة أربعة؛ وهي :

( أَفْعُلُ ) : كـ ( كَلْبٌ ) و ( أَكْلُبُ ) .

و ( أَفْعَالُ ) : كـ ( جَمَلٌ ) و ( أَجْمَالٌ ) .

و ( أَفْعِلَةُ ) : كـ ( رِذَاءٌ ) و ( أَرْدِيَةُ ) .

= يُنظر : أوضح المسالك ٢٥٤/٣ ، والتّصريح ٣٠٠/٢ ، والأشموقيّ ١١٩/٤ .

(١) «أتمّا أعرب بالحركات؛ لأنّ الغرض — وهو الفرق بين المعاني — يحصل بها، وإذا

حصل الغرض بالأخفّ، فلا يعدل عنه إلى غيره؛ ولأنّ بناءه لمّا كان مخترعاً كبناء

الواحد أعرب كإعرابه» .

شرح ألفيّة ابن معطٍ ٢٩٢/١ .

(٢) في أ : ولالألفاظ .

و (فَعْلَة): كـ (غُلَامٍ) و (غِلْمَةٍ) .  
وما سوى هذه الأربعة فهي جموع<sup>(١)</sup> كَثْرَة، وَيُسْتَعْمَلُ كُلُّ مِنْهَا  
في موضع الآخر مجازاً<sup>(٢)</sup>.

---

(١) في أ: فجموع كَثْرَة .

(٢) «أي : إن كان للمفرد الجمعان؛ أمّا إذا لم يكن له إلاّ جمع قلة أو جمع كثرة، فلا تَجَوّز؛ لأنّه حينئذٍ من قبيل المشترك» . الصّبّان ١٢٠/٤ .

## فصل

والمذكور ههنا من هذا الجمع مما يحتاج إلى معرفة تصريف ألفاظه،  
ومما يختص على سبيل الاختصار .

نبتدئ أولاً بالثلاثي على ترتيب أوزانه؛ والغالب أن يأتي جمع<sup>(١)</sup>  
جميعها على (أفعال)<sup>(٢)</sup>، وقد يأتي منها على غير ذلك .

الأول : فعلٌ سالم ساكن العين كـ (سَمِعَ) و (أَسْمَاعٍ)؛ و (أَفْعُل)  
كـ (اَكْعَبَ)، وفي الكثرة (فَعَال) كـ (كَعَابَ)<sup>(٣)</sup>؛ و (فُعُول)  
كـ (نُجُومٌ)؛ و (فُعْلَان) كـ (بُطْنَان)<sup>(٤)</sup>، و (فَعِيل) كـ (عَبِيد)؛ و (فَعَل)  
كـ (لَحْد)<sup>(٥)</sup>؛ و (فِعْلَان) كـ (عَبْدَان)؛ و (أَفْعَلَة) كـ (أَنْجِدَة) .

ومما عينه ألف، أو واو، أو ياء، فيأتي [على (أفعال) كـ (أَبْوَابِ)  
و (أَثْوَابِ) و (أَيَّاتِ)؛ و (أَيَّتِ) و (أَثُوبِ) شاذان]<sup>(٦)</sup>؛ ومن مضاعفه

[١/٢٦]

(١) في ب : جميع .

(٢) في ب : على أفعال كأبواب، وأثواب، وأيآت، وأيئت، وأثوب شاذان؛ وقد تأتي  
منها على غير ذلك . وهو انتقال نظرٍ من التاسخ، وخلطٌ بين الأسطر .

(٣) في ب : كلكعاب .

(٤) بُطْنَان : جمع بطن؛ والبطن : خلاف الظهر .

يُنظر : القاموس ( بطن ) ١٥٢٣ .

(٥) في ب : وفعل : كألحد .

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من ب في هذا الموضع؛ ولانتقال النظر كتبه التاسخ أول

الأمر عندما ذكر (أفعال) — كما بينا ذلك — .

وشدَّ (أَيَّتِ) و (أَثُوبِ)؛ لاعتلال العين؛ لأنَّ أَفْعَلَ جمع لكل اسم ثلاثي على فَعْلٍ =

(فُعُول) كـ (فُصُوص)؛ و (فُعُولَة) كـ (عُمُومَة) .

[و<sup>(١)</sup>] (فَعَلَ) المفتوح <sup>(٢)</sup> العين له من الجموع: (أَفْعَال) كـ (أَبْصَار)؛ و (أَفْعُل) كـ (أَزْمُن)؛ و (فُعُول) كـ (ذُكُور)؛ و (فُعْلَان) كـ (حُمْلَان) <sup>(٣)</sup>، و (فُعْل) كـ (أُسْد)؛ و (فَعَالَة) كـ (حِجَارَة)؛ و (فَعِيل) كـ (عِصِي)؛ و من مُعْتَلِّهِ (أَفْعُل) كـ (أَدُور) .

[و<sup>(٤)</sup>] (فَعِل) المكسور العين من أوزان جمعه: [(أَفْعَال) كـ (أَكْتَف)؛ و (فُعُول) كـ (كُبُود) و (وُعُود)؛ و (فُعْل) كـ (تُمُر) <sup>(٥)</sup>. و (فَعِل) المضموم العين من أوزان جمعه] <sup>(٦)</sup>: (أَفْعَال) كـ (أَعْضَاد)؛ و (فَعَال) كـ (رِجَال)؛ و (أَفْعُل) كأَضْبَع <sup>(٧)</sup> شاذ <sup>(٨)</sup>.

المكسور الفاء الساكن العين من أوزان جمعه: (أَفْعَال) كـ (أَحْمَال) <sup>(٩)</sup>،

= صحيح العين، نحو: (أكلب)، وخرج بصحيح العين المعتلّ العين، نحو: (ثوب) و(بيت).  
يُنظر : أوضح المسالك ٢٥٤/٣، وابن عقيل ٤١٦/٢ .

(١) (الواو) ساقطة من أ .

(٢) في ب : مفتوح .

(٣) الحُمْلَان : جمع حَمَل، وهو : الجَذَع من أولاد الضَّأْن . اللّسان (حمل) ١٨١/١١ .

(٤) (الواو) ساقطة من أ .

(٥) في ب : تمر .

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٧) في أ : لأضبع .

(٨) أضبع شاذ؛ لأنَّ أَفْعُل يطرّد في نوعين من المفردات ليس منها أضبع .

يُنظر : شرح الكافية الشافية ١٨١٦/٤، ١٨١٧، والأشموقي ١٢٢/٤، ١٢٣ .

(٩) الحِمْل : بالكسر : ما حُمِل على ظهر أو رأس؛ والجمع : أَحْمَال .

و(فُعُول) كـ(سُتُور)؛ و (فَعَلَة) كـ(قِرَدَة)؛ و (فُعْلَان) كـ(ذُؤْبَان)؛  
و(أَفْعُل) [كـ] <sup>(١)</sup> (أَذُوب)؛ وهو قليل؛ و (فُعْلَان) كـ(صُنُون) <sup>(٢)</sup>؛ و(أَفْعَال)  
لَمَّا اعتلَّ عينه كـ(آبَار) <sup>(٣)</sup> و (أَمِيَال) <sup>(٤)</sup>؛ و (فِعَال) كـ(رِيَّاح)؛ ومن  
مضاعفه (فِعَال) كـ(زِقَاق)، و (فُعُول) كـ(زُقُوق).

المكسور <sup>(٥)</sup> الأوّل المفتوح العين منها: (أَفْعَال) كـ(أَعْتَاب)  
/و(أَضْلَاع) و(أَضْلُع) <sup>(٦)</sup> شاذّ . [٢٦/ ب]

[و] <sup>(٧)</sup> المكسور الفاء والعين له: (أَفْعَال) كـ(إِبِل) و (آبَال).  
المضموم الأوّل الساكن العين من أوزان جمعه (أَفْعَال) كـ(أَقْفَال)؛  
وَشَذَّ (أَفْعُل) <sup>(٨)</sup> كـ(أَرْكُن)؛ و(فُعُول) كـ(بُرُود)، و (فِعْلَان) لمعتله

= اللسان (حمل) ١١٧/١١ .

(١) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) الصُنُون : جمع صنو، وهو : الأخ الشقيق، والعم، والابن، والشّيء يخرج مع آخر  
من أصل واحد . اللسان (صنا) ٤٧٠/١٤ .

(٣) مفرد آبار : بئر؛ وبئر ليست معتلة العين، لكنّها قد تصير إلى (بئر) بعد إبدال الهمزة  
ياء - وهو مطّرد إذا كانت ساكنة وقبلها كسرة -، فلعلّه نظر إلى حالتها الطّارئة .

يُنظر : الوجيز في علم التصريف ٤٨، وشرح الملوكي ٢٤٤، والمتع ٣٧٩/١ .  
(٤) في ب: أمثال.

(٥) في ب : المكسورة .

(٦) (أَضْلُع) شاذّ؛ لأنّ أَفْعُل يطّرد في نوعين من المفردات ليس منها (أَضْلُع) .

يُنظر : شرح الكافية الشّافية ٤/١٨١٦، ١٨١٧، والأشموقيّ ١٢٢/٤، ١٢٣ .

(٧) (الواو) ساقطة من أ .

(٨) يَبَيّن علّة الشّدوذ في مثل هذا الموضع فيما سبق .



كـ (كَيْزَانٌ) <sup>(١)</sup>؛ و (أَفْعَال) كـ (أَسْوَارٍ)؛ و (فَعَال) كـ (رِمَاح) <sup>(٢)</sup>.  
 المضموم الأول المفتوح العين من أوزان جمعه: (أَفْعَال)  
 كـ (أَرْطَابٍ)؛ و (فِعْلَان) كـ (صِرْدَانٍ) <sup>(٣)</sup>؛ و (فُعْلَان)  
 كـ (جُرْدَانٍ) <sup>(٤)</sup>.

المضموم العين والفاء من أوزان جمعه: (أَفْعَال) كـ (أَطْنَاب)  
 و (أَعْنَاقٍ) في القِلَّة والكثرة؛ ومن مضعفه (أَفْعَال) كـ (أَمْدَادٍ) <sup>(٥)</sup>؛ وَشَدَّ  
 منه (فُعُول) كـ (خُصُوصٍ) <sup>(٦)</sup>.

(١) الكُوزُ : من الأواني : معروف؛ وهو مشتق من ذلك؛ والجمع : أَكْوَاظٌ، وكِيزَانٌ،  
 وكِوزَةٌ.

اللسان (كوز) ٤٠٢/٥ .

(٢) في ب : كرياض، وهو تحريف .

(٣) الصِّرْدَان : جمع صِرْدٍ، وهو : طائر فوق العصفور . وقيل : هو طائر أبقع ضخيم  
 الرأس يكون في الشجر، نصفه أبيض، ونصفه أسود، ضخيم المنقار . اللسان (صرد)  
 ٢٥٠، ٢٤٩/٣ .

(٤) في كلتا النسختين: جعلان، وهو تحريف .

والجُرْدَان: الذكر من الفأر، وقيل: الذكر الكبير من الفأر.

وجمعه: جِرْدَان.

اللسان: (جرد) ٤٨٠/٣ .

(٥) الأمداد: جمع مُدٍّ، وهو: ضرب من المكايل، وهو ربع صاع، وهو قدر مُدٍّ.

النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . والصَّاع : خمسة أرتال؛ والجمع : أمدادٌ، ومِدَدٌ، ومِدَادٌ

- كثيرة -، ومِدَدَةٌ . اللسان (مدد) ٤٠٠/٣ .

(٦) الخُصَّ: بيتٌ من شجر أو قَصَبٍ؛ وقيل: الخُصَّ: البيت الذي يُسَقَّف عليه بخشبة =

## فصل

الرَّبَاعِي يَأْتِي جُمُع (فَعَال) عَلَى اخْتِلَاف فَائِهِ، عَلَى (أَفْعَلَةٍ) فِي الْقِلَّةِ<sup>(١)</sup> كـ (أَغْرِبَةٍ)، وَفِي الْكَثْرَةِ: (فِعْلَان) كـ (غَرَبَان)، وَ (أَفْعَلَةٍ) كـ (أَطْعَمَةٍ) وَ (أَحْمَرَةٍ) وَالْكَثِير (حُمُرٌ)، وَ (فُعْل) كـ (شُهْبٌ)؛ وَ (أَفْعَلَةٍ) لِلْمَعْتَلِّ اللَّامِ كـ (أَقْبِيَةٍ)، وَلِلْمُدُودِ كـ (أَرْدِيَةٍ)، وَمُضَاعَفًا لـ (زِمَامٍ)<sup>(٢)</sup> كـ (أَزِمَّةٍ)؛ وَمِنْ أَمْثَلَةِ جُمُعِ الْقِلَّةِ (فِعْلَةٍ) كـ (غَلَامٍ) وَ (غَلَمَةٍ). وَمِنْ الْكَثْرَةِ (فُعْل) كـ (أُتُن)؛ وَمِمَّا ثَالِثُهُ حَرْفُ عِلَّةٍ: (قُصْبُ) وَ (صُئْرُ)، وَ (فُعْل) لِلْمُؤَنَّثِ كـ (غُرْفٍ)، وَلِلْمُؤَنَّثِ بِالْأَلِفِ الْمَقْصُورَةِ كـ (الْكُبْرَى) وَ (كُبْرٍ)، وَ (فُعْل) كـ (قَصْعٍ)<sup>(٣)</sup>.

وَجَائِزٌ أَنْ يَجْمَعَ مَا كَانَ عَلَى (فُعْلَةٍ) / مِنْ مَفْتُوحِ الْعَيْنِ، وَمَكْسُورِهَا، أَوْ مَضْمُومِهَا بِالْأَلِفِ وَالتَّاءِ .  
فَإِنْ كَانَ صِفَةً جُمِعَ عَلَى (فَعْلَاتٍ) - بِسُكُونِ الْعَيْنِ - كـ (ضَخْمَةٍ) وَ (عَبْلَةٍ)<sup>(٤)</sup>؛ فَتَقُولُ : ضَخْمَاتٌ، وَ عَبَلَاتٌ .

[ ٢٧ / أ ]

= عَلَى هَيْئَةِ الْأَزْجِ . اللَّسَانُ (خَصَصَ) ٢٦/٧ .

(١) فِي أ: قِلَّةٌ .

(٢) أَي: جَمْعًا لَزِمَامٍ .

(٣) الْقَصْعَةُ : الصَّحْفَةُ . الْقَامُوسُ (قَصَع) ٩٧١ .

(٤) الْعَبْلُ : الضَّخَمُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ؛ وَامْرَأَةُ عَبْلَةٍ أَي : تَامَّةُ الْخَلْقِ؛ وَالْجَمْعُ : عَبَلَاتٌ، وَعِبَالٌ .

اللَّسَانُ (عَبَل) ٤٢٠/١١ .

وإن كان اسماً، كـ (جَفَنَةٍ)<sup>(١)</sup> جُمِعَ بفتح عينه وسكونها،  
 كـ (جَفَنَاتٍ) و (جَفَنَاتٍ) و (جَفَانٍ)، وكذلك (صَحْفَةٍ)<sup>(٢)</sup>.  
 فإن كان ثاني الاسم حرف علة سكنت في جَمْعِهِ، كـ (يَبْضَاتٍ)  
 و (رَوْضَاتٍ)<sup>(٣)</sup>؛ وتقول في المضَعَف: (مَرَّاتٍ) .  
 ويفرَّق<sup>(٤)</sup> في هذا بين المخلوق والمصنوع [ فتقول ]<sup>(٥)</sup>: (نَخَلَاتٍ)  
 و (نَخْلٍ)، و (جَوَزَاتٍ) و (جَوَزٍ)؛ ولا يُقال: [في]<sup>(٦)</sup> (جَفَنٍ)؛  
 ([جَفَنَاتٍ])<sup>(٧)</sup> لأنه مصنوع؛ وتقول في (ظُلْمَةٍ)<sup>(٨)</sup>: (ظُلُمَاتٍ) و (ظَلَمَ) -  
 بضم ثانيه وتسكينه وفتح - فتقول: (ظُلُمَاتٍ) و (ظُلُمَاتٍ) [و ظُلُمَاتٍ]<sup>(٩)</sup>.

(١) في أ: كحفنه.

(٢) يُنظر: الكتاب ٥٧٨/٣، والتبصرة ٦٤٨/٢.

(٣) الكتاب ٥٩٢/٣.

(٤) في أ: وتفرّق.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من أ.

(٦) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٧) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٨) فُعلة نحو: (ظُلْمَةٌ) جمعها المكسر على فُعَل نحو (ظَلَمَ)، وجمعها المُسَلَّم بالألف والتاء على ثلاثة أوجه:

أحدها: (ظُلُمَاتٍ) بإسكان الثاني على الأصل.

والثاني: (ظُلُمَاتٍ) بضم الثاني على الاتباع.

والثالث: (ظُلُمَاتٍ) بفتح الثاني تخفيفاً. التبصرة ٦٥٣/٢.

(٩) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

وكذلك المكسور الفاء بكسرها وفتحها؛ فتقول في (سِدْرَة):  
(سِدْرَاتٍ) و(سِدْرَاتٍ) <sup>(١)</sup>. [وسِدْرَاتٍ] <sup>(٢)</sup>.  
ومن جُمُوع <sup>(٣)</sup> الكثرة (فُعْلَة) وصفٌ لذكر عاقل، كـ(قُضَاة)  
و(رُمَاء)؛ و (فُعْلَة) كـ(كَمَلَة) <sup>(٤)</sup> و(فَجَرَة) <sup>(٥)</sup>.

ومنه: (فَعْلَى) مما جاء صفة كـ(فَعِيل) <sup>(٦)</sup> و(فَعْلَى)، أو لِمَا هو بمعنى  
فاعل كـ(مَرَضَى) <sup>(٧)</sup>، أو لفاعل كـ(هَلَكَى)، أو لفِعْل <sup>(٨)</sup> كـ(مَوْتَى)،  
أو لأفْعَل كـ(حَمَقَى)، أو لفَعْلان كـ(سَكْرَى).  
ومنها: (فُعْلَاء) وأكثر <sup>(٩)</sup> ما يدلّ على / مدح جمعاً لفِعِيل  
كـ(ظُرْفَاء) <sup>(١٠)</sup>، ومنه أفعال كـ(أَشْرَافٍ)؛ أو لفَاعِل كـ(صُلْحَاء)،  
ومنه (أَفْعِلَاء) لفِعِيل كـ(أَشِدَّاء) و(أُولِيَاء).

[ ٢٧ / ب ]

(١) السِّدْرُ : شجر التَّبَق، واحدها : سِدْرَة، وجمعها : سِدْرَات، وسِدْرَات، وسِدْرَات،  
وسِدْرٌ، وسُدُورٌ - الأخيرة نادرة - . اللسان ( سدر ) ٣٥٤/٤ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ب.

(٣) في ب : ومن جمع .

(٤) في أ : ككَلَة، وفي ب : ككَلَمَة، وكلتاها محرّفة، والصّواب ما هو مثبت .

(٥) في أ : فحوة .

(٦) جاء وصفاً على فِعِيل بمعنى ( مفعول ) دالاً على هلك أو توجّع، كـ(قتيل)  
و ( قَتْلَى ) و ( جريح ) و ( جَرَحَى ) . يُنظر : ابن النّاطم ٧٧٣، والأشْمُونِي ١٣٢/٤ .

(٧) «فَعِيل بمعنى فاعل، كـ( مريض ) و ( مَرَضَى )» . ابن النّاطم ٧٧٣ .

(٨) في أ : لفَعِيل، وفي ب : لفعل، وكلتاها محرّفة .

(٩) في كلتا النسختين: أو أكثر، والصّواب ما هو مثبت.

(١٠) في ب: كطرفا.

ومنها: أوزانٌ يُعْلَمُ بها على اختلافها نهاية ما يرتقي إليه الجمع، فمنها: (أَفَاعِل) جمع (أَفْعَل) كـ (أَذَاهِم) و (أَجَادِل)، و (فَوَاعِل) لـ (فَوَعِل) <sup>(١)</sup> - كـ (جَوَاهِر)، و لـ (فَاعِل) <sup>(٢)</sup> كـ (طَوَابِع)، ولمذكر لا يعقل كـ (صَوَاهِل)؛ وشذَّ منه للمذكر العاقل: (فَوَارِس) و (سَوَابِق)، ومنه صِفَةُ لَمْؤُت كـ (حَوَائِض) و (صَوَاحِب)، ولفاعلة مطلقاً كـ (فَوَاطِم). ومنه <sup>(٣)</sup> (فَعَائِل) كـ (سَحَائِب) و (رَسَائِل)؛ وللمجرد من الهاء كـ (عَجَائِز)؛ ومنه (فَعَالِي) كـ (مَوَامٍ) <sup>(٤)</sup>، و (سَعَالٍ) <sup>(٥)</sup>، و (فَعَالِي) كـ (عَذَارَى) و (حَبَالِي)، و (فَعَالِيٍّ) كـ (كَرَاسِيٍّ)، و (فَعَالِل) كـ (جَعَاغِر) و (بِرَآثِن)، وما قيل آخره حرف مدٍّ يُجْمَع على (فَعَالِيل) كـ (قَنَادِيل)؛ وهذان المثالان إليهما مُنتهى المجموع .

فإذا كان في الاسم من حروف الزيادة ما يخلّ بقاؤه بأحد المثالين حُذِفَ كـ (سَفَارِج) <sup>(٦)</sup>؛ فإن تَأْتَى بحذف بعض وإبقاء بعض؛ أُبْقِيَ <sup>(٧)</sup> ماله مَزِيَّةٌ، فإن

(١) في أ : كفوعِل .

(٢) في أ : كففاعل .

(٣) أي : من جموع الكثرة .

(٤) في ب : كمرامي، وهو تحريف . وَالْمَوَمَةُ : المفَاةُ الواسعة المَلْسَاءُ؛ وقيل : هي

الفلاة التي لا ماء بها ولا أنيس بها؛ وجمعها : مَوَامٍ . اللسان ( موم ) ٥٦٦/١٢ .

(٥) السَّعَالَةُ : الغول؛ وقيل : هي ساحرة الجن، وجمعها : سَعَالٍ . اللسان ( سعل ) ٣٣٦/١١ .

(٦) أمّا الخماسي : فإن كان مجرداً جُمِعَ في القياس على ( فَعَالِل ) بحذف آخره

نحو : ( سَفَرَجَلٍ ) و ( سَفَارِجٍ )؛ ويجوز حذف رابعه إن كان ثَمَّ يَزَادُ كُنُون ( خَدَرْتَق )

أو من مخرج ما يَزَادُ كدال ( فرزدق )، فلك أن تقول : ( فَرَارِق )، والأجود ( حدارن )

و ( فَرَارِد ) . ابن النّاطم ٧٨٣ .

(٧) في كلتا النسختين : ابقا، والتصويب من ابن الناطم ٧٨٤ .

ثبت التَّكافؤ؛ فالحذف<sup>(١)</sup> مُخَيَّر؛ فعلى هذا تقول<sup>(٢)</sup> في<sup>(٣)</sup> / جمع (مُسْتَدْع):  
(مَدَاع)<sup>(٤)</sup>، [ و<sup>(٥)</sup> ] حذفوا ما قبل الآخر إذا<sup>(٦)</sup> كان يشبه حروف الزيادة، فقالوا  
في (فَرَزْدَق): (فَرَاذِد) و(فَرَاذِق).

(١) في كلتا النسختين: فالحاذق والتصويب من ابن الناظم ٧٨٤.

(٢) في أ: يقول .

(٣) أي: فيما له مزية.

(٤) «تقول في (مُسْتَدْع) : (مَدَاع) بحذف السّين والتّاء معاً؛ لأنّ بقاءهما يخلّ ببنية الجمع؛ وأبقيت الميم لأنّ لها مزية في المعنى عليهما؛ لكون زيادتهما لمعنى مختصّ بالأسماء؛ بخلافهما فإنّهما يزدان في الأسماء والأفعال». الأشموني ١٤٩/٤ .

(٥) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٦) أي: إذا لم يكن له مزية.

## بَابُ حُرُوفِ الْجَرِّ

وَالْجَرُّ فِي الْإِسْمِ الصَّحِيحِ الْمُنْصَرِفِ بِأَحْرَفٍ هُنَّ إِذَا مَا قِيلَ صِفَ  
مِنْ وَإِلَى وَفِي وَحَتَّى وَعَلَى وَعَنْ وَمُنْذُ ثُمَّ حَاشَا وَخَلَا

قوله: (والجرُّ في الاسم) يُشير إلى اختصاصه به .

وقوله: (الصَّحِيح) احترازًا مِنَ الْمُغْتَلِّ؛ لِأَنَّ الْجَرَّ فِيهِ مُقَدَّرٌ .

وقوله: (المنصرف) احترازًا تَمَّا لَا يَنْصَرِفُ .

وقوله: (بأحرف) يُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّ الْإِسْمَ يُجَرُّ بِغَيْرِ الْحَرْفِ، وَهُوَ الْإِسْمُ؛  
فَإِنْ تَضَمَّنَ الْإِسْمَ الْأَوَّلَ مَعْنَى زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ فَهُوَ ظَرْفٌ<sup>(١)</sup>، وَالْإِسْمُ الثَّانِي  
مَخْفُوضٌ<sup>(٢)</sup> بِهِ؛ وَإِنْ لَمْ يَتَضَمَّنْ ذَلِكَ فَهُوَ مُضَافٌ<sup>(٣)</sup>، وَالثَّانِي مُضَافٌ إِلَيْهِ؛  
لَكِنَّهُ تَقَدَّمَ بِذِكْرِ الْحَرْفِ؛ لِأَنَّهُ أَوَّلَى بِالْعَمَلِ مِنَ الْإِسْمِ .

وابتدأ بذكر (مِنْ) لِأَنَّهَا أُمُّ / الْبَابِ؛ وَهُوَ حَرْفٌ جَرٌّ يَدْخُلُ عَلَى  
الظَّاهِرِ، وَعَلَى الْمَضْمَرِ؛ تَقُولُ: (أَخَذْتُ مِنْ زَيْدٍ) وَ(سَمِعْتُ مِنْهُ)؛ وَلَهُ مَعَانٍ:  
أَحَدُهَا: ابْتِدَاءُ الْغَايَةِ فِي الْمَكَانِ، كَقَوْلِهِ<sup>(٤)</sup>: (قُمْتُ مِنَ الدَّارِ) .  
وَلِلتَّبَعِيضِ، كَقَوْلِكَ: (أَنْفَقْتُ مِنَ الْمَالِ) .

وَلِتَمْيِيزِ الشَّيْءِ<sup>(٥)</sup> مِنْ غَيْرِهِ، كَقَوْلِكَ: (أَحَبُّ الْحَمَامِ مِنَ الطَّيْرِ) .

(١) فِي كِلْتَا النِّسْحَتَيْنِ: طَرَقَ وَالصُّوَابُ مَا هُوَ مُثَبَّتٌ .

(٢) فِي ب: مَخْفُوظٌ .

(٣) فِي أ: فَهُوَ مُضَافٌ إِلَيْهِ، وَهُوَ سَهُوٌ .

(٤) فِي ب: كَقَوْلِكَ لَهُ .

(٥) أَي: (مِنْ) الَّتِي لِيَبَيِّنَ الْجِنْسَ .

وتكون سبيبة، كقولك: (من أجل السلامة أطلت الصمت).

ومنه قول الفرزدق<sup>(١)</sup>:

يُعْضِي حَيَاءً وَيُعْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ فَلَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَتَسَمُّ<sup>(٢)</sup>

وتقع<sup>(٣)</sup> مكان باء القسم، كقولهم: (من ربي ما فعلت ذلك)

أي: بربي أقسمت .

(١) هو: همام بن غالب بن صعصعة المجاشعي، يُكنى أبا فراس: شاعرٌ من التّلاء، من أهل البصرة، عظيم الأثر في اللغة، كان بينه وبين جرير هجاء مستمرّ؛ توفي سنة (١١٠ هـ) وقيل: (١١٤ هـ).

يُنظر: طبقات فحول الشعراء ٢/٢٩٨، والشعر والشعراء ٣١٠، والأغاني ٢١/٢٧٨، والخزانة ١/٢١٧ .

(٢) هذا بيتٌ من البسيط، ينسب للحزين الكناي (عمرو بن عبد وهب) . في الأغاني ١٥/٢٦٣، واللّسان (حزن) ١٣/١١٤، والمؤتلف والمختلف ٨٨، ٨٩ .  
ويُنسب لفرزدق من كلمة قالها في مدح زين العابدين عليّ بن الحسين بن عليّ ابن أبي طالب - رضي الله عنه .

و(الإغضاء) في الأصل أن تُقارب بين جفنيّ عينيك حتى لتكاد تطبّقهما .

و(المهابة): التعظيم والإجلال. و(الابتسام): أوائل الضحك .

والشّاهد فيه: (من مهابته) حيث جاءت (من) للتعليل، بمعنى: من أجل مهابته .

يُنظر هذا البيت في: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٤/١٦٢٢، وأمالى المرتضى ١/٦٢، وشرح المفصل ٢/٥٣، وأوضح المسالك ٢/١٣١، والمغني ٢١/٤٢١، والأشعونيّ

٢/٢١٣، وديوان الفرزدق ٢/١٧٨ .

(٣) في أ: ويقع .



وتكون زائدة<sup>(١)</sup>، ويشترط لذلك<sup>(٢)</sup> أن تكون بعد حرف نفي،  
كقوله تعالى: ﴿مَالَكُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ﴾<sup>(٣)</sup>؛ أو بعد استفهام كقوله  
تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ﴾<sup>(٤)</sup>.  
وتكون [ زائدة ]<sup>(٥)</sup> في الموجب؛ وهو مذهب الأخفش<sup>(٦)</sup>؛

(١) إذا كانت زائدة لها ثلاثة شروط:

- ١- أن يسبقها نفي أو شبهه؛ وهو التّهي والاستفهام .
  - ٢- أن يكون مجرورها نكرة .
  - ٣- أن يكون إما فاعلاً، أو مفعولاً، أو مبتدأ.
- وذهب الكوفيون والأخفش إلى عدم اشتراط التّفي أو شبهه، وجعلوها زائدة في نحو قولهم:  
( قد كان من مطر ) . وذهب الأخفش أيضاً إلى عدم اشتراط أن يكون مجرورها نكرة .  
ينظر: معاني القرآن للأخفش ١/٢٧٢، وشرح التسهيل ٣/١٣٨، وأوضح المسالك  
١٣٠/٢، وشفاء العليل ٢/٦٥٧، والأشعري ٢/٢١٢، والصّبّان ٢/٢١١ .

(٢) في أ: ذلك.

(٣) من الآية: ٤ من سورة السّجدة .

(٤) من الآية: ٣ من سورة فاطر .

(٥) (زائدة) ساقطة من ب .

(٦) هو: سعيد بن مسعدة، أبو الحسن، الأخفش الأوسط: من أكابر التّحويين  
البصريين؛ كان من أعلم الناس بالكلام، وأحذقهم بالجدل، قرأ التّحو على سيبويه،  
وقرأ عليه الكتاب أبو عمر الجرمي والمازني، وروى عنه أبو حاتم السّجستاني؛ ومن  
مصنّفاته: معاني القرآن، و العروض، و القوافي؛ توفي سنة ( ٢١٥ هـ ) .

يُنظر: أخبار التّحويين البصريين ٦٦، وطبقات التّحويين واللّغويين ٧٢، ونزهة  
الألباء ١٠٧، وإنباه الرّواة ٣٦/٢ — ٤٣، وإشارة التّعيين ١٣١، والبلغة ١٠٤ .

وسيبيوه<sup>(١)</sup> لا يرى ذلك، ومنه قول إياس بن الأرت<sup>(٢)</sup>:

فَإِنْ يَكُ خَيْرٌ أَوْ يَكُنْ<sup>(٣)</sup> بَعْضُ رَاحَةٍ فَإِنَّكَ لَاقٍ<sup>(٤)</sup> مِنْ هُمُومٍ وَمِنْ كَرْبٍ<sup>(٥)</sup>  
وتقع مكان (على)، كقوله تعالى: ﴿وَصَرَّاهُ مِنَ الْقَوْمِ﴾<sup>(٦)</sup> أي: على القوم.

= ورأي الأخفش موجود في معاني القرآن ٢٧٢/١.

وقال ابن مالك في شرح التسهيل ١٣٨/٣: «وبقوله: أقول؛ لثبوت السماع بذلك نظماً ونثراً؛ فمن التثر قوله تعالى: {وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَأِ الْمُرْسَلِينَ} [الأنعام: ٣٤] ... ومن النظم المتضمن زيادة ( مِنْ ) في الإيجاب قول عمر بن أبي ربيعة:  
وَيَنْمِي لَهَا حُبُّهَا عِنْدَنَا فَمَا قَالَ مِنْ كَاشِحٍ لَمْ يَضُرَّ  
أراد: فما قال كاشح لم يضر».

وينظر: مقدّمة في النحو ٦٣، وشرح المفصل ١٠/٨، ١٣٧، وشرح الكافية الشافية ٧٩٨/٢، وشفاء العليل ٦٥٧/٢، والأشعري ٢١٢/٢.

(١) يُنظر: الكتاب ٣١٥/٢، ٣١٦، ٢٢٥/٤.

(٢) إياس بن الأرت الطائي: شاعر إسلامي مُقلِّ، وفارسٌ كريم مُفلقٍ.

يُنظر: شرح الحماسة للتبريزي ٤٢٣/١، وشعر طيء وأخبارها في الجاهلية والإسلام ٥٣٣/٢.

(٣) في أ: أو تكن.

(٤) في ب: لاقين.

(٥) هذا بيتٌ من الطّويل.

والمعنى: أن الدهر لا يصفوا كدره؛ فكما تلقى الرّاحة تلقى الغمّ في مقابلها.

والشّاهد فيه: (من هموم) على أن (من) زائدة في الموجب؛ وهو مذهب الأخفش.

يُنظر هذا البيت في: الحماسة ٣٦/٢، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٢٧٨/٣،

وشرح الحماسة للتبريزي ١٣٧/٣، والتذكرة السّعدية ٣٠٦، ٤٤٧، وشعر طيء ٥٣٤/٢.

(٦) من الآية: ٧٧ من سورة الأنبياء.

/ وتكون مكان ( الباء )، <sup>(١)</sup> كقوله تعالى: ﴿يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ <sup>(٢)</sup> [ ١ / ٢٩ ]  
أي: بأمر الله.

وقد يكون دالاً على ضَرْبٍ من التَّعْت، كقوله تعالى <sup>(٣)</sup>: ﴿فَاجْتَنِبُوا  
الرَّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ <sup>(٤)</sup> أي: الرَّجْسَ الْوَثْنِيَّ <sup>(٥)</sup>.  
وتكون بمعنى ( في )، كقوله تعالى: ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ  
الْأَرْضِ﴾ <sup>(٦)</sup>.

وتقع لابتداء الغاية في <sup>(٧)</sup> الزَّمان، كقول امرئ القيس <sup>(٨)</sup>:  
لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الْحِجْرِ؟ أَقْوَيْنَ <sup>(٩)</sup> مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ <sup>(١٠)</sup>

(١) في ب: التاء، وهو تصحيف .

(٢) من الآية ١١ من سورة الرعد .

(٣) ( تعالى ) ساقطة من ب .

(٤) من الآية ٣٠ من سورة الحج .

(٥) (من) في الآية الكرمة لبيان الجنس عند كثير من النحويين.

ينظر: شرح المفصل ٨/ ١٠، والمغني ٤٢٠/، وجواهر الأدب ٢٧١.

(٦) من الآية ٤ من سورة الأحقاف .

(٧) في أ: من .

(٨) هذا وهم من الشَّارح؛ والصَّواب: أن هذا البيت لزهير بن أبي سُلمى، كما أشارت  
بذلك جميع المصادر التي تعرَّضت للبيت .

(٩) في ب: أقوفن، وهو تحريف .

(١٠) هذا بيتٌ من الكامل، وهو لزهير بن أبي سُلمى .

و(القُنَّة) - بضم القاف، وتشديد التون-: أعلى الجبل. و(الحجر): مدائن صالح مدينة =

وَقَقُولِ الْآخِر :

مَنْ عَهْدَ عَادَ كَانَ مَعْرُوفًا لَنَا      أَسْرُ الْمُلُوكِ وَقَتْلُهَا وَقَتْلُهَا<sup>(١)</sup>

(إِلَى): حرف جرٌّ يدخل على الظَّاهر والمُضمر؛ وله معانٍ:

أَحَدُهَا: انتهاء الغاية، كقولك: (وصلتُ إلى المدينة).

أثرية تبعد عن العلا شمالاً ٣٥ كم وعن المدينة ٣٥٦ كم. ينظر: الآثار في شمال الحجاز ١/١٥١-١٥٢. و(أقوين): أي خَلَوْنَ من السُّكَّان. و (حجج): جمع حَجَّة وهي: السَّنة. و (الدَّهر): الأبد الممدود. والاستفهام في قوله: (لن الديار) للتعجب من شدة خرابها، حتى كأنها لا تُعرف ولا يُعرف سكَّانها وأصحابها . والشَّاهد فيه: ( من حجج ومن دهر ) حيث جاءت (مِنْ) لابتداء الغاية الزمانيَّة، والكوفيُّون يستشهدون بهذا البيت لورود (من) لهذا المعنى، والبصريُّون يُنكرون ذلك. فمنهم مَنْ ينكر نسبته إلى زهير، ومنهم مَنْ يُنكر هذه الرواية، ويذكر أنَّ الرواية الصحيحة (مذ حجج ومذ دهر)؛ فإذا سلَّم بصحَّة الرواية فللبصريِّين عليه تخريجات، تُنظر في: الإنصاف ١/٣٧٥ .

يُنظر هذا البيت في: الأزهية ٢٨٣، والإنصاف ٣٧١/١، وشرح المفصل ٩٣/٤، ١١/٨، وشرح الرضي ٣٢١/٢، ورصف المباني ٣٨٦، وجواهر الأدب ٢٧٠، والخزانة ٤٣٩/٩، والديوان ١١٤ - وفيه (شهر) بدل (دهر).

وقوله: (من حجج ومن شهر) يريد: من مرَّ حجج ومن مرَّ شهر؛ فاجتزأ بالواحد عن الجمع؛ لأنَّه اسم جنس يدلُّ على ما كثر منه .

(١) هذا بيتٌ من الكامل، وهو لبشامة بن الغدير .

والشاهد فيه: (من عهد عاد) على أن (من) تأتي لابتداء الغاية الزمانية؛ هذا عند الكوفيين، والبصريون ينكرون ذلك.

يُنظر هذا البيت في: الحماسة ١٠/٢٢٥، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/٣٩٦،  
والتذكرة السعدية ١/٨٨، والخزانة ٧/١٢٣.

وتكون بمعنى ( مع )، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾<sup>(١)</sup>، وتقول العرب: «الذَّوْدُ إِلَى الذَّوْدِ إِبِلٌ»<sup>(٢)</sup> أي: مع الذَّوْدِ .  
وقد تأتي بمعنى ( عند )، كقول [أبي<sup>(٣)</sup>] كَبِير<sup>(٤)</sup>:  
أَمْ لَا سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ وَذِكْرُهُ أَشْهَى إِلَيَّ مِنَ الرَّحِيقِ السَّلْسَلِ<sup>(٥)</sup>

(١) من الآية: ٢ من سورة النساء .

(٢) هذا مَثَلٌ يُضْرَبُ في اجتماع القليل إلى القليل حتى يؤدي إلى الكثير .  
والذَّوْدُ: لا يوجد، وقد يُجمع ( أذوادًا )؛ وهو اسم مؤنث يقع على قليل الإبل، ولا يقع على الكثير، وهو ما بين الثلاث إلى العشر إلى العشرين إلى الثلاثين ولا يجاوز ذلك .  
يُنظر هذا المَثَلُ في: كتاب الأمثال لأبي عبيد ١٩٠، وجمهرة الأمثال ٤٦٢/١، وجمع الأمثال ٦/٢ .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من ب .

(٤) في كلتا النسختين: كثير، وهو تصحيف .  
وأبو كَبِير هو: عامر بن الحُلَيْس أحد بني سَعْد بن هُذَيْل: شاعر، صحابي، اشتهر بكنيته؛ قيل: إنه أسلم ثم أتى النبي صَلَّى الله عليه وسلم فقال: ( أَلْجَلَّ لِي الزَّنا )، فقال: «أَتَحِبُّ أَنْ يُؤْتَى إِلَيْكَ مِثْلُ ذَلِكَ؟»، قال: ( لا )، قال: «فارض لأخيكَ ما ترضى لنفسك»، قال: ( فادعُ الله أن يُذهب ذلك عني ) .  
يُنظر: ديوان الهذليين ٨٩/٢، والشعر والشعراء ٤٤٦، وأسد الغابة ٢٦٢/٦، والإصابة ٢٨٤/٧، والحزانة ٢٠٩/٨ .  
(٥) هذا بيتٌ من الكامل .

و ( الرَّحِيق ) : الخمر . و ( السَّلْسَل ) : اللَّيْنَةُ الباردة .  
و الشَّاهِد فيه : ( أشهى إليَّ ) حيث جاءت ( إلى ) بمعنى ( عند ) .  
يُنظر هذا البيت في: ديوان الهذليين ٨٩/٢، وشرح أشعار الهذليين ١٠٦٩/٣، وشرح الكافية الشافية ٨٠١/٢، والجنى الداني ٣٨٩، والمغني ١٠٥، والهمع ١٥٥/٤، والأشعوني ٢١٤/٢ .

/وقد تأتي مكان (في)، كقول النّابغة<sup>(١)</sup>:

فَلَا تَتْرُكْنِي بِالْوَعِيدِ<sup>(٢)</sup> كَأَنَّنِي إِلَى النَّاسِ مَطْلِي بِهِ الْقَارُ أَجْرَبُ<sup>(٣)</sup>  
و كقول طرفة<sup>(٤)</sup>:

وإِنْ يَلْتَقِ<sup>(٥)</sup> الْحَيُّ الْجَمِيعُ تُلاقِي<sup>(٦)</sup> إِلَى ذِرْوَةِ الْبَيْتِ الْعَتِيقِ الْمُعَمَّدِ<sup>(٧)</sup>

(١) هو: زياد بن معاوية، ويكنى أبا أمانة: شاعر جاهليّ، من الطبقة الأولى، كانت تُضرب له قُبّة بسوق عكاظ؛ فتقصده الشعراء فتعرض عليه أشعارها؛ مات في الجاهليّة.

يُنظر: طبقات فحول الشعراء ٥١/١، والشعر والشعراء ٨٣، والخزانة ١٣٥/٢، والأعلام ٥٤/٣.

(٢) في ب: بالوعد، وهو تحريف .

(٣) هذا بيتٌ من الطويل .

و ( الوعيد ): التهديد . و ( القار ): القطران . و ( أجرب ): به داءُ الجرب .

وإنّما شَبّه نفسه بالبعير الأجرب المَطْلِيّ بالقطران؛ لأنّ الناس يطردونه إذا أراد الدّخول بين إبلهم لئلاّ يُعْديها بدائه .

والشّاهد فيه: ( إلى الناس ) حيث جاءت ( إلى ) بمعنى ( في ) .

يُنظر هذا البيت في: الأزهيّة ٢٧٣، وأمالى ابن الشّجري ٦٠٨/٢، ووصف المباني

١٦٩، والجنى الدّاني ٣٨٧، والمغني ١٠٥، والهمع ١٥٤/٤، والأشموقيّ ٢١٤/٢،

والخزانة ٤٦٥/٩، والدّرر ١٠١/٤، والدّيونان ٧٣ .

(٤) هو: طرفة بن العبد البكريّ: شاعرٌ جاهليّ، وأحد أصحاب المعلّقات؛ تغلّب

الحكمة على لسانه في أكثر شعره، قُتل وهو ابن عشرين سنة .

يُنظر: طبقات فحول الشعراء ١٣٧/١، والشعر والشعراء ١٠٣، والخزانة ٤١٩/٢ .

(٥) في كلتا النسختين يلتقي .

(٦) في ب: تلاقيني، وهو تحريف .

(٧) هذا بيتٌ من الطويل .

و(إلى ذروة البيت) أي: في ذروة البيت؛ وذروة كلّ شيء: أعلاه .

أي: في ذروة [ البيت ]<sup>(١)</sup>.

(في): حَرْفٌ جرٌّ يدخل على الظَّاهر والمُضمر؛ وله مَعَانٍ:

أَحَدُهَا: الوِعَاءُ والظَّرْفِيَّةُ، كقولك: (زيدٌ في المسجد) و(الخير فيه).

ومن ذلك قول سُويد بن أبي كاهل<sup>(٢)</sup>:

هُمُ صَلَبُوا الْعَبْدِيَّ فِي جِدْعِ نَحْلَةٍ فَلَا عَطَسَتْ<sup>(٣)</sup> شِيَانُ<sup>(٤)</sup> إِلَّا بِأَجْدَعَا<sup>(٥)</sup>

= والمعنى: إذا التقى الحيّ الجميع بعد افتراقهم، وجدّني في موضع الشرف منهم، وعلوّ المنزلة.

والشاهد فيه: ( إلى ذروة البيت ) حيث جاءت ( إلى ) بمعنى ( في ) .

يُنظر هذا البيت في: الأصول ٤١٥/١، والأزهية ٢٧٤، وأملّي ابن الشّجري ٦٠٨/٢، ورصف المباني ١٦٩، والخزانة ٤٦٩/٩، والديوان ٢٩ .

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٢) هو: غُطيف بن حارثة اليشكريّ، ويكنى أبا سعد، وهو شاعر مقدّم، مخضرم، أدرك الجاهليّة والإسلام، عدّه ابن سلام في الطبقة السادسة من فحول الجاهليّة .

يُنظر: طبقات فحول الشعراء ١٥٢/١، والشعر والشّعراء ٢٧٠، والأغاني ١١٤/١٣، والخزانة ١٢٥/٦ .

(٣) في كلتا النّسختين: عطشت، وهو تصحيف .

(٤) في ب: شبيان، وهو تصحيف .

(٥) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو لسويد بن أبي كاهل اليشكريّ؛ ونُسب إلى امرأة من العرب — كما ذكر ابن جنّي في الخصائص ٣١٣/٢ —، ونُسب — مع بيتين آخرين — إلى قراد بن حنش الصّارديّ — في الحماسة البصريّة ٢٦٣/١ — .

و(العبديّ): نسبة إلى عبد القيس . و ( الأجدع ): وصفٌ للأنف المقطوع .

والتقدير: فلا عطست شبيان إلا بأنفٍ أجدع؛ فحذف الموصوف، ودعا عليهم =

وقد تأتي بمعنى (مع)، كقول الشاعر:

إِذَا أُمُّ سِرْدَاخٍ غَدَتْ فِي ظَعَانٍ<sup>(١)</sup> جَوَالِسَ نَجْدًا فَاضَتْ الْعَيْنُ تَدْمَعُ<sup>(٢)</sup>  
وقد تكون مكان (بعد)، كقوله تعالى: ﴿وَفَصَالُهُ فِي عَامَيْنِ﴾<sup>(٣)</sup>  
[أي: بعد عامين]<sup>(٤)</sup>.

وقد تقع موقع (من)، كقول امرئ القيس:

وَهَلْ يَعْمَنُ<sup>(٥)</sup> مَنْ كَانَ أَقْرَبَ عَهْدِهِ ثَلَاثُونَ<sup>(٦)</sup> شَهْرًا فِي<sup>(٧)</sup> ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ<sup>(٨)</sup>

= يجده الأنوف لصلبهم العبدى .

والشاهد فيه: (في جذع نخلة) حيث جاءت (في) بمعنى (على) .

يُنظر هذا البيت في: مجاز القرآن ٢/٢٤، ٢٣٤، والمقتضب ٢/٣١٩، والصّاحي ٢٣٩، والأزهية ٢٦٨، وأمالي ابن الشجري ٢/٦٠٦، ووصف المباني ٤٥١، والمغني ١٨٣.

(١) في كلتا النسختين: ضعائن، والصواب ما هو مثبت.

(٢) هذا بيت من الطويل، وهو لدراج بن زُرْعَة الضَّبَّايّ، وقيل: لبعض أمراء مكة .

(أم سرداخ): امرأة . و (السرداخ): القويّ الشديد التّام من الرجال .  
(الظّعائن): جمع ظعينة وهي: المرأة في الهودج . و (جوالس نجدًا): يقال: جَلَسَ فلانٌ: إذا أتى نجدًا، ويُقال لنجد: الجَلَسُ .

والشاهد فيه: (في ظعائن) يريد: مع ظعائن، فجاءت (في) بمعنى (مع) .

يُنظر هذا البيت في: ديوان الهذليين ٣/٤٦، والوحشيات ٣١، والمقتضب ٢/١٧٨، والأزهية ٢٦٩، وأمالي ابن الشجري ٢/٦٠٧، واللّسان (شرح) ٢/٤٨٢.

(٣) من الآية: ١٤ من سورة لقمان .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(٥) في ب: ينعمن، وهو تصحيف .

(٦) في الديوان وجميع المصادر: (ثلاثين) على أنه خبرٌ لـ(كان)، وعند الشّارح على أنّها اسمٌ لـ(كان).

(٧) في أ: أو .

(٨) هذا بيت من الطويل .



[١/٣٠]

/ أي: من ثلاثة أحوال .

وتأتي بمعنى ( الباء )، كقول الشاعر :

وَتَرَكَبُ يَوْمَ الرُّوعِ مِنَّا فَوَارِسٌ بَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الْكُلَى<sup>(١)</sup> وَالْأَبَاهِرِ<sup>(٢)</sup>

(حَتَّى): تكون حرف جرٍّ، وغير حرف جرٍّ؛ فإذا كان جارًّا فهو

يدخل على الظاهر .

ومعناه: انتهاء الغاية كـ (إلى) .

= والمعنى: كيف ينعم من كان أقرب عهده بالرِّقاهية ثلاثين شهرًا من ثلاثة أحوال .

والشاهد فيه: ( في ثلاثة أحوال ) حيث جاءت ( في ) بمعنى ( مِنْ ) .

يُنظر هذا البيت في: الخصائص ٣١٣/٢ ، ورصف المباني ٤٥٣ ، والجنى الداني

٢٥٢ ، والمغني ٢٢٥ ، والهمع ١٩٣/٤ ، والخزانة ٦٢/١ ، والديوان ٢٧ .

(١) جميع المصادر التي تعرّضت للبيت أورده هكذا:

( في طَعْنِ الْأَبَاهِرِ وَالْكُلَى ) .

(٢) هذا بيتٌ من الطويل، وهو لزيد الخيل .

و(يوم الرُّوع): اليوم الذي يفزع الناس فيه، وأراد به: يوم الحرب . و(بصيرون):

عارفون . و (الأباهر): جمع أهر، وهو: عرق مستبطنٌ في الصِّلْب، والقلب متّصلٌ

به، فإذا انقطع لم تكن معه حياة . و ( الكُلَى ): جمع كُلية، وللإنسان والحيوان

كُلَيْتان؛ وهما: لحمتان مُنتَبِرَتان حَمْرَوان لازقتان بعظم الصِّلْب .

والمعنى: في اليوم الذي يفزع فيه الناس ويهربون — وهو يوم الحرب — تركب مِنَّا

فرسان شجعان مدرّبون على الحرب خبيرون بطعن المقاتل التي تقضي على الأعداء.

والشاهد فيه: (بصيرون في طعن) حيث جاءت ( في ) بمعنى ( الباء ) .

يُنظر هذا البيت في: نوادر أبي زيد ٨٠ ، والأزهية ٢٧١ ، وأمالى ابن الشَّجَرِيّ

٦٠٧/٢ ، والجنى الداني ٢٥١ ، والمغني ٢٢٤ ، والخزانة ٤٩٣/٩ ، والديوان ٦٧ .

وإذا ابتدئ بعدها الكلام؛ فلك في الاسم الواقع بعدها ثلاثة أوجه:  
الجرُّ بمعنى (إلى)؛ والنَّصب لكونها<sup>(١)</sup> حرف عطف .  
والرَّفع لكون<sup>(٢)</sup> الاسم الواقع بعدها مبتدأ؛ فمن ذلك: (أَكَلْتُ  
السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا) أي: إِلَى رَأْسِهَا؛ و (حَتَّى رَأْسِهَا) أي: ورَأْسِهَا؛  
(وَحَتَّى رَأْسِهَا) أي: حَتَّى رَأْسِهَا مَأْكُولٌ؛ [ وعلى ذلك ]<sup>(٣)</sup> أنشدوا<sup>(٤)</sup>:  
أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا<sup>(٥)</sup>

(١) في كلتا النسختين: كونها، وما أثبتته هو الأولى .

(٢) في كلتا النسختين كون وما أثبتته هو الأولى.

(٣) (وعلى ذلك) ساقطة من ب .

(٤) في ب: وأنشد .

(٥) هذا بيتٌ من الكامل، نسبه سيويه — في الكتاب ٩٧/١ — لابن مروان النَّحويّ،  
ويُنسب للمتلمّس في ملحق ديوانه ٣٢٧، ولمروان بن سعيد النَّحويّ في مُعْجَم  
الأدباء ١٩/١٤٦، وبُغْيَةِ الوُعاة ٢/٢٨٤ .

والشَّاهد فيه: (حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا) حيث يجوز في (حَتَّى) ثلاثة أوجه: الرَّفع على أنَّ  
(حَتَّى) ابتدائية، و (نَعْلَهُ) مبتدأ، وجملة (أَلْقَاهَا) في محلِّ رفع خبر المبتدأ؛ والنَّصب  
على أنَّ يكون (نَعْلَهُ) مفعولاً لفعل محذوف يفسِّره المذكور بعده، والتَّقدير: حَتَّى  
أَلْقَى نَعْلَهُ .

ويجوز أنَّ تكون (حَتَّى) عاطفة بمعنى الواو، ويكون (نَعْلَهُ) معطوف على (الزَّاد)  
عطف مفرد على مفرد .

والجرُّ على أنَّ (حتى) حرف جرٍّ وغاية، و (نَعْلَهُ) مجرور بها .

يُنظر هذا البيت في: الأصول ١/٤٢٥، وأسرار العربية ٢٦٩، وشرح المفصل ٨/١٩،  
ورصف المباني ٢٥٨، والجنى الدَّاني ٥٤٧، ٥٥٣، والخزانة ٣/٢١ .

يرفع (التعل)، وجرّها، ونصبها .

ومّا جاء بعده المبتدأ والخبر قول<sup>(١)</sup> جرير :

فَمَا زَالَتْ الْقَتْلَى تُمُجُّ دِمَاءَهَا بِدِجْلَةٍ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةٍ أَشْكَلُ<sup>(٢)</sup>

( عَلَى ) : حرف جرّ يدخل على الظاهر والمضمّر؛ وله معان :

أَحَدُهَا : / الاستعلاء، كقولك : ( رَكِبْتُ عَلَى الْفَرَسِ ) .

وقد تكون بمعنى ( عند )، كقولك : ( لَهُ عَلَى دَيْنٍ ) .

وتكون بمعنى ( في )، كقولهم : ( أَتَيْتُهُ عَلَى عَهْدِ فُلَانٍ ) أي :

في عهده، ومنه قولُ الشاعر :

وَصَلَّ عَلَى حِينِ الْعَشِيَّاتِ وَالضُّحَى وَلَا تَعْبُدُ<sup>(٣)</sup> الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا<sup>(٤)</sup>

(١) في ب : ومنه قول .

(٢) هذا بيتٌ من الطّويل .

و(القتلى): جمع قتيل . و ( تُمُجُّ ) : تقذف . و( دجلة ) : النهر الذي يمرّ ببغداد؛ لا ينصرف للعلميّة والتركيب . و ( أَشْكَلُ ) هو : حُمْرة مختلطة ببياض، والشّكلة كالحُمْرة وزنًا ومعنى، لكن يخالطها بياض، وهو مأخوذٌ من أَشْكَلُ الأمر أي: التبس .

والشّاهد فيه : ( حتى ماء دجلة ) حيث جاءت ( حَتَّى ) ابتدائيةً تليها الجملة الاسميّة .

ينظر هذا البيت في : الأزهية ٢١٦، وأسرار العربية ٢٦٧، وشرح المفصل ١٨/١٨، والجنى الداني ٥٥٢، والمغني ١٧٣، والخزانة ٤٧٩/٩، والديوان ١٤٣/١ .

(٣) في ب : ولا يعبد .

(٤) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو للأعشى الكبير .

والبيت في رواية الشّارح ملفّقٌ من بيتين ورَدَا في الديوان هكذا :

وتكون بمعنى (من)، كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ إِذَا أَكَالُوا عَلَى النَّاسِ﴾<sup>(١)</sup>  
أي: من الناس .

وتقع موقع (عن)، كقول العقيلي<sup>(٢)</sup>:  
إِذَا رَضِيتَ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ يُعْجِبُنِي رِضَاهَا<sup>(٣)</sup>

= وَذَا التُّصْبِ الْمَنْصُوبَ لَا تَنْسُكُنَهُ وَلَا تَعْبُدِ الْأَوْثَانَ وَاللَّهُ فَأَعْبُدَا  
وَصَلِّ عَلَى حِينِ الْعَشِيَّاتِ وَالصُّحَى وَلَا تَحْمَدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهُ فَاحْمَدَا  
الذيوان ١٣٧ .

والشاهد فيه: ( على حين العشيّات ) حيث جاءت ( على ) بمعنى ( في ) أي: في  
حين العشيّات .

يُنظر هذا البيت في: الأزهية ٢٧٥، وأمالي ابن الشجري ٦٠٩/٢، وشرح المفصل  
٣٩/٩، والمغني ٤٨٦ .

(١) من الآية: ٢ من سورة المطففين .

(٢) هو: القحيف بن خُمَيْر بن سُلَيْمِ الْعُقَيْلِيّ: شاعرٌ مُقلٌّ من شعراء الإسلام .

يُنظر: طبقات فحول الشعراء ٧٧٠/٢، والأغاني ٧٧/٢٤، والخزانة ١٣٩/١٠ .

(٣) هذا بيتٌ من الوافر .

و ( بنو قُشَيْر ) : قبيلة تُنسب إلى كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة . و ( لعمر الله ) :  
المراد الحلف بإقراره الله تعالى بالخلود والبقاء بعد فناء الخلق .

والشاهد فيه: ( رَضِيتُ عَلَيَّ ) حيث جاءت ( على ) بمعنى ( عن ) .

يُنظر هذا البيت في: نوادر أبي زيد ١٧٦، والمقتضب ٣٢٠/٢، والأزهية ٢٧٧،

وأمالي ابن الشجري ٦١٠/٢، ورفض المباني ٤٣٤، والخزانة ١٣٢/١٠، ١٣٣،

وشعراء بني عُقَيْل وشعرهم ٢٠٢/٢ .

وقد تلمح فيه الاسمية بدخول حرف الجرّ عليه، كقول الشاعر :

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمُّوْهَا<sup>(١)</sup> [تَصِلُ<sup>(٢)</sup>] وَعَنْ قَيْضٍ<sup>(٣)</sup> بَرِيزَاءَ مَجْهَلٍ<sup>(٤)</sup>

وتكون بمعنى ( الباء )، كقولك<sup>(٥)</sup>: ( سِرَّ على اسم الله ) .

( عَنْ ) : حرف جرّ يدخل على الظاهر والمضمّر؛ وله معانٍ :

أَحَدُهَا : المجاوزة، كقولك : ( بلغني عن زيدٍ حديث ) أي : جاوزه .

وقد تكون مكان ( من أجل )، قال لبيد :

لَوْرِدٍ تَقْلَصُ الْغِيْطَانُ<sup>(٦)</sup> عَنْهُ<sup>(٧)</sup> .....

(١) في ب: ضمّها، وهو تحريف .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطة من ب، وفي أ: تصدّ، وهو تحريف .

(٣) في كلتا النسختين فيض، والصواب ما هو مثبت .

(٤) هذا بيت من الطويل، وهو لِمُزَاحِمِ بْنِ الْحَارِثِ الْعُقَيْلِيِّ .

و ( الظَّمُّ ) : مدّة صَبَرِهَا عن الماء، وهو ما بين الشَّرْبِ إلى الشَّرْبِ . و ( تَصِلُ ) :

تُصَوِّت، أي: يُسْمَع لأحشائها صليل من ييس العظم . و ( الْقَيْضُ ) : قِشْرُ الْبَيْض .

و ( الزَّيْرَاءُ ) : البیداء . و ( مجهل ) : الصَّحْرَاءُ الَّتِي يُجْهَلُ فِيهَا؛ إِذْ لَا عِلَامَةَ فِيهَا .

والمعنى: إِنَّ هَذِهِ الْقَطَاةَ انصرفت من فوق فِرَاحِهَا بعدما نفد صبرها عن الماء، تصوّت

أحشاؤها لعطشها، بسبب بعد عهدها عن الماء .

والشَّاهد فيه: (من عليه) على أَنَّ (على) فيه اسم بمعنى (فوق)؛ بدليل دخول حرف الجرّ عليه .

يُنْظَرُ هَذَا الْبَيْتُ فِي: الْكِتَابُ ٢٣١/٤، وَنَوَادِرُ أَبِي زَيْدٍ ١٦٣، وَالْمَقْتَضَبُ ٥٣/٣،

وَالْأَزْهِيَّةُ ١٩٤، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ٣٨/٨، وَرِصْفُ الْمُبَانِي ٤٣٣، وَالْخَزَانَةُ ١٠/١٤٧،

١٥٠، وَشَعْرُهُ — ضَمْنُ مَجْلَةِ مَعْهَدِ الْمَخْطُوطَاتِ الْعَرَبِيَّةِ، المجلد ٢٢ — ١٢٠/١ .

(٥) في ب: كقولهم .

(٦) في كلتا النسختين: الغيلان، والصواب ما هو مثبت .

(٧) هذا صدر بيتٍ من الوافر، وعجزه:

أي: من أَجَلِهِ .

[١/٣١]

/ وتُسْتَعْمَل بمعنى (اللام)، نحو: (لَقِيْتَهُ كَفَّةً عَنْ كَفَّةٍ) أي: لِكَفَّةٍ .

وتكون بمعنى (على)، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلْ عَنْ

نَفْسِهِ﴾<sup>(١)</sup> أي: على نفسه، ومنه قولُ الشّاعر :

وَرَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنَّ رَأْيَتَهُ عَنِ السَّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ<sup>(٢)</sup>

= يَبْذُ مَقَازَةَ الْخُمْسِ الْكَمَالِ

وهو للبيد، من أبيات له يصفُ فيها الحمار والأتن .

و(الورد): بمعنى الورود . و (الغيطان): المواضع المظمتة من الأرض .

و(تقلص): تقصر . و (يَبْذُ): يقطع . و (الخمس): ورود الماء في اليوم الخامس .

و(الكمال): الكامل .

والشّاهد فيه: ( عنه ) حيث جاءت ( عن ) بمعنى ( من أجل ) أي: من أجله .

يُنظر هذا البيت في: أدب الكاتب ٤٠٦، وحروف المعاني للزّجاجي ٨٠، والاقتضاب

٤٤٥، وشرح أدب الكاتب للجواليقي ٢٦٧، والديوان ١٠٧ .

(١) من الآية: ٣٨ من سورة محمد .

(٢) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو للمعلّوط بن بدّل القرينيّ .

والمعنى: يريد أنّك إذا رأيت الفتى يزداد خيراً كلّما علّت به السّنّ، فترقّب منه الخير

الوافر، وأمّل فيه الأمل البعيد .

والشّاهد فيه: ( عن السّن ) حيث جاءت ( عن ) بمعنى ( على ) أي: على السّن .

يُنظر هذا البيت في: الكتاب ٢٢٢/٤، وحروف المعاني ٨١، والخصائص ١١٠/١،

والأزهية ٩٦، وشرح المفصل ١٣٠/٨، والمقرّب ٩٧/١، وأوضح المسالك ١٧٣/١،

والخزانة ٤٤٣/٨ .

أي : على السنّ .

وتكون<sup>(١)</sup> بمعنى ( من ) ، كقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ

عِبَادِهِ ﴾<sup>(٢)</sup> أي : من عباده .

وتكون بمعنى ( الباء ) ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ﴾<sup>(٣)</sup> أي : بالهوى .

ومنه قولهم : ( رميت عن القوس ) أي : بالقوس<sup>(٤)</sup> ، قال امرؤ القيس :

تَصُدُّ وَتُبْدِي عَنْ أَسِيلٍ وَتَتَّقِي<sup>(٥)</sup> .....

وتكون بمعنى ( بعد ) ، كقوله تعالى : ﴿ لَرَكِبَنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ ﴾<sup>(٦)</sup> ،

(١) في أ: ويكون .

(٢) من الآية: ٢٥ من سورة الشورى .

(٣) سورة النجم، الآية: ٣ .

(٤) قال الفراء: «العرب تقول: (رميت عن القوس) و (بالقوس) و(على

القوس)» . معاني القرآن ٢٦٧/٢ .

ويُنظر: تأويل مشكل القرآن ٥٦٩، وأدب الكاتب ٣٩٩، والأزهية ٢٧٩ .

(٥) هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه:

بِنَاطِرَةٍ مِنْ وَحْشٍ وَجَرَةٍ مُطْفِلٍ

و ( الصّدّ ) : الإعراض . و ( الأسيل ) : الخدّ اللين السهل .

والشّاهد فيه : ( عن أسيل ) حيث جاءت ( عن ) بمعنى ( الباء ) .

يُنظر هذا البيت في: الأزهية ٢٧٩، ووصف المباني ٤٣٢، واللسان (وجر) ٢٨٠/٥،

والجنى الداني ٢٤٩، والخزاة ١٢٥/١٠، والديوان ١٦ .

(٦) سورة الانشقاق، الآية: ١٩ .

ومنه قولُ الْعَجَّاجِ<sup>(١)</sup>:

وَمَنْهَلٍ وَرَدَّتْهُ عَنْ مَنْهَلٍ<sup>(٢)</sup>

أَيُّ : بَعْدَ مَنْهَلٍ .

ومنه قولُ<sup>(٣)</sup> الحارث بن عُبَادٍ<sup>(٤)</sup>:

قَرَّبًا مَرَبُطَ النَّعَامَةِ مِنِّي لَقِحتْ حَرْبٌ وَائِلٌ عَنْ حِيَالٍ<sup>(٥)</sup>

(١) هو: عبدالله بن رُوبة بن لبيد بن صخر التميمي، ويكنى أبا الشعثاء — وهي ابنته — راجزٌ مشهورٌ، وهو أوّل من رفع الرّجز وسأواه بالقصيد؛ لقي أبا هريرة — رضي الله عنه — وسمع منه أحاديث؛ مات أيام الوليد بن عبد الملك بعد إصابته بالفالج؛ وهو والد رُوبة الرّاجز المشهور أيضاً .

يُنظر: الشعراء ٣٩٢، والأعلام ٨٦/٤ .

(٢) هذا بيتٌ من الرّجز .

و ( المنهل ) : مورد الماء تَرُدُّه الإبل في المراعي .

والشّاهد فيه: ( عن منهل ) حيث جاءت ( عن ) بمعنى ( بعد ) .

يُنظر هذا البيت في: الأزهية ٢٨٠، وأمالي ابن الشّجري ٦١٢/٢، ورصف المباني

٤٣١، والمغني ١٩٧، وجواهر الأدب ٣٢٤، والديوان ١٨١ .

(٣) في ب: وكقول .

(٤) هو: الحارث بن عُبَاد بن قيس بن ثعلبة البكريّ: من حُكّام ربيعة وفرسانها المعدودين؛

اعتزل حرب البسوس في مبدئها، حتى قتل المهلهل ابنه بجراً، فغضب، وقال القصيدة التي منها هذا البيت .

يُنظر: الأعلام ١٥٦/٢ .

(٥) هذا بيتٌ من الخفيف .

و ( النّعام ) : اسمُ فرسه . ويُروى: ( مَرَبُط ) و ( مَرَبُط ) — بفتح الباء وكسرها —



وقيل فيه : إنه لدخول حرف الجرّ عليه اسم؛ لامتناع دخول الحرف على الحرف، وأنشدوا<sup>(١)</sup>:

[٣١/ ب] / فَلَقَدْ أُرَانِي لِلرَّمَا حِ دَرِيَّةً      مِنْ عَنْ يَمِينِي تَارَةً وَأَمَامِي<sup>(٢)</sup>  
(مُنْدُ) و (مُنْدُ): حرفان؛ معناهما: ابتداء الغاية في الزّمان كـ(مِنْ) في المكان<sup>(٣)</sup>.

فـ(مُنْدُ): مبنيّ على السّكون، و (مُنْدُ): على الضّمّ؛ فتقول: (لَمْ أَرَهُ

= فمن فتح أراد المصدر، ومن كسر أراد موضع الرّبط؛ والمربط - بكسر الميم، وفتح الباء -: الحَبْلُ . و (لَقَحْتُ) حملت . و (الخيال): من حالت النّاقة أي: لا تحمل .  
والشّاهد فيه: (عن خيال) حيث جاءت (عن) بمعنى (بعد)، أي: بعد خيال .  
يُنظر هذا البيت في: الأَصْمَعِيّات ٧١، والكَامِل ٧٧٦/٢، والأَزْهِيَّة ٢٨٠، وأَمَالِي ابن الشّجري ٦١٢/٢، ورصف المباني ٤٣٠، واللّسان (عن) ٢٩٥/١٣، والخزانة ٤٧٢/١ .  
(١) في ب: وأنشد .

(٢) في أ: وشمالي .

وهذا البيت من الكامل، وهو لِقَطَرِيّ بن الفُجَاعَةِ .  
والمعنى: يصف نفسه بالشّجاعة، والصّبر على الجّلال في مَعْمَعَةِ الحرب حين يفرّ الأبطال، فتتقاذف نحوه رماح الأعداء ونبالهم، وتأتيه من كلّ جانب، وهو ثابت .  
أو يريد: أنّ المحاربين معه يتّخذونه وقايةً يتّقون به رماح الأعداء؛ لشجاعته وصره .  
والشّاهد فيه: (مِنْ عن يميني) على أنّ (عن) اسمٌ بمعنى جانب؛ لدخول حرف الجرّ عليها .

يُنظر هذا البيت في: شرح الحماسة للمرزوقي ١٣٦/١، وأسرار العريّة ٢٥٥، وشرح المفصّل ٤٠/٨، والمغني ١٩٩، وابن عقيل ٣٠/٢، والأشْمُوئيّ ٢٢٦/٢، والخزانة ١٥٨/١٠، وديوان شعر الخوارج ١٢٦ .

(٣) (مُنْدُ) و (مُنْدُ) لا ابتداء الغاية في الزّمان، كما كانت (مِنْ) لا ابتداء الغاية في المكان .

مُنْذُ يَوْمِ الجمعة) و( لَمْ أَرَهُ مُذْ الْيَوْمِ )؛ فإذا جُرَّ الزَّمان بعدهما فهما حرفا جرٍّ بمعنى ( مِنْ ) مع الماضي، وبمعنى ( فِي ) مع الحاضر كما تقدّم.  
فإذا أتى بعدهما الفعل حُكِمَ باسميّتهما، [و] <sup>(١)</sup> كونهما ظرفين <sup>(٢)</sup>.  
قال سيبويه <sup>(٣)</sup>: «ومّا يُضاف إلى الفعل قولك : ما رأيته مُذْ كان عندي، و مُنْذُ جاءني»، ومنه قولُ الفرزدق :  
مَا زَالَ مُذْ عَقَدْتَ يَدَاهُ إِزَارَهُ فَسَمَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ  
يُدْنِي <sup>(٤)</sup> كَتَائِبَ مِنْ كَتَائِبَ تَلْتَقِي فِي ظِلِّ مُعْتَرِكِ الْعَجَاجِ مُثَارِ <sup>(٥)</sup>  
وقد يُضافان إلى جملة اسميّة، كقول الآخر :

(١) ما بين المعقوفين زيادةٌ منّي يقتضيها السّياق .

(٢) في ب: طرفين.

(٣) نَصُّ كلام سيبويه في الكتاب ١١٧/٣ ما يلي: «ومّا يُضاف إلى الفعل أيضاً قولك: ما رأيته مُنْذُ كان عندي، و مُذْ جاءني» .

(٤) في ب: يدي، وهو تحريف.

(٥) هذا بيتٌ من الكامل .

و(إزاره): مئزره . (فسما): ارتفع وشبّ، من السَّمَوّ وهو: العلوّ . و (أدرك): بلغ ووصل . و(يدني): يقرّب . و(كتائب) جمع كتيبة؛ وهي: الجيش . و(المعترك): موضع الاعتراك، وهو المحاربة . و (العجاج): العُبار .

والمعنى: يصف الشاعر يزيد بن المهلب بأنّ مخايل النّجابة بدّتْ عليه منذ طفولته؛ فهو رجل جدّ وحرب، يقرّب الكتائب، ويضرم نار الحرب في ظلّ غبارها النّائر .  
والشّاهد فيه: ( مذ عقدت ) حيث أضيف ( مذ ) إلى الجملة الفعلية .

يُنظر هذا البيت في: في المقتضب ١٧٦/٢، وشرح المفصل ١٢١/٢، وشرح الكافية الشّافية ٨١٥/٢، وابن النّاظم ٣٧٣، والجني الدّاني ٥٠٤، والمغني ٤٤٢، والخزانة ٢١٦/١، والدّيونان ٣٠٥/١ .

وَمَا زِلْتُ مَحْمُولًا عَلَيَّ ضَعِيفَةً وَمُضْطَلَعِ الْأَضْعَانِ<sup>(١)</sup> مُذْ أَنَا يَافِعٌ<sup>(٢)</sup>

[١/٣٢]

وقيل: الغالب على (مُذْ)<sup>(٣)</sup> الاسميّة؛ لوقوع الحذف فيها<sup>(٤)</sup> والتّصغير/ كقولهم: (مُنِيذٌ) .

والغالبُ على (مُنْذُ) الحرفيّة<sup>(٥)</sup>. والأجود أن يُجرَّ بـ(مُنْذُ) ماضي الزّمان وحاضره، وأن يُجرَّ بـ(مُذْ) حاضر الزّمان، ويرفع ماضيه؛ فتقول: (ما رأيته مُذْ اليوم) و (لم أره مُذْ يومان) أي: أَمْدُ<sup>(٦)</sup> انقطاع الرّؤية يومان؛

(١) في ب: الأضعان وهو تصحيف.

(٢) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو للكُمَيْتِ بن مَعْرُوفِ الأَسَدِيِّ .

ومعناه — كما ذكر الشّتتَمَرِيُّ —: «وصف ما جُبِلَ عليه من عزّة النفس، وبُعد الهمة؛ فيقول: لم أزل مُحَسَّدًا يُضْطَغن عليّ، ومُضْطَلَعًا للأضغان على العدو ومطالباً له؛ والمضطّلَعُ ها هنا: الحامل بين أضلاعه الضّعيفة والعداوة؛ واليافع: الذي ناهز الحُلُم» .

تحصيل عين الذهب ٢٥٦ .

والشّاهد فيه: (مذ أنا يافع) حيث أضيف (مُذْ) إلى الجملة الاسميّة .

يُنظر هذا البيت في: الكتاب ٤٥/٢، والنّكت ٤٦٢/١، وشرح الكافية الشّافية ٨١٥/٢، وابن النّاظم ٣٧٣، والجنّى الدّاني ٥٠٤، وشعره ضمن شعراء مقلّون ١٧٣ .

(٣) في ب: مُنْذُ، وهو تحريف .

(٤) «لأنّه محذوف من (مُنْذُ)، والحذف حقّه أن يكون من الأسماء؛ لتصرّفها وتمكّنها» .  
التّبصرة ٢٨٤/١ .

ويُنظر: أسرار العربيّة ٢٧٠ .

(٥) «لأنّه في الزّمان بمنزلة (مِنْ) في المكان» . التّبصرة ٢٨٤/١ .

(٦) في ب: ابتداء .

فتحلّ ( مُدّ ) محلّ المبتدأ، و ( يومان ) الخبر<sup>(١)</sup>.

والحاصل : أنّ ( مُدّ ) و ( مُنْذُ ) لا يخلوان من أنّ يكونا حرفي جرّ، بمعنى: [ ( من ) ]<sup>(٢)</sup> أو ( في )، أو اسمين بمعنى: ( أوّل<sup>(٣)</sup> المدّة )؛ [ أو ]<sup>(٤)</sup> جميعها.

( حاشا ) : حَرْفٌ؛ معناه: الاستثناء مع تنزيه المستثنى .

وهو يجرّ ما بعده<sup>(٥)</sup>، ويدخل على الظاهر والمضمّر<sup>(٦)</sup> .

ومن عمله قولُ الشّاعر<sup>(٧)</sup>:

حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنْ بِهِ ضَنْأٌ عَنِ الْمَلْحَاةِ<sup>(٨)</sup> وَالشَّتَمِ<sup>(٩)</sup>

(١) يُنظر: شرح عيون الإعراب ٢٠٤، ٢٠٥، وأسرار العربيّة ٢٧١ .

(٢) ( من ) ساقطة من ب .

(٣) في ب: أوّال .

(٤) ( أو ) ساقطة من ب .

(٥) قال ابن يعيش ٤٧/٨: «اعلم: أنّ ( حاشا ) عند سيبويه حرفٌ يجرّ ما بعده كما

يجرّ ( حتّى ) ما بعده؛ وفيه معنى الاستثناء؛ فهو من حروف الإضافة، يدخل في باب الاستثناء؛ لمضارعة ( إلّا ) بما فيه من معنى النفي؛ إذ كان معناه التنزيه والبراءة» .

ويُنظر: الكتاب ٣٠٩/٢، ٣٤٩ .

(٦) المضمّر نحو قولك: حاشاي، فحاشا هنا حرف جرّ؛ إذ لو كانت فعلاً لزم نون الوقاية قبل ياء المتكلم.

ينظر: حاشية يا سين على شرح الفاكهي لقطر الندى ١٥٩/٢ .

(٧) في ب: قول التّابغة، وهو خطأ .

(٨) في ب: الملحمات، وهو تحريف .

(٩) هذا بيتٌ من الكامل، وهو للجُمَيْح الأسديّ .

وقد لَفَّقَ النُّحاة هذا البيت من بيتين، وصواب الإنشاد هكذا:

وقد جعله بعضهم فعلاً<sup>(١)</sup> وصرفه، كقول التّابغة<sup>(٢)</sup>:

..... وَمَا أَحَاشِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ<sup>(٣)</sup>

وأنشد<sup>(٤)</sup> الأخفش :

رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا      فَإِنَّا نَحْنُ أَكْثَرُهُمْ فَعَالًا<sup>(٥)</sup>

حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ أَبَا      ثَوْبَانَ لَيْسَ بِبُكْمَةٍ فَدُمِ  
عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ إِنَّ بِهِ      ضَنْناً عَنِ الْمَلْحَاةِ وَالشُّنَمِ

والشّاهد فيه: (حاشا أبي ثوبان) فقد استدللّ به الشّارح على أنّ (حاشا) تجرّ ما بعدها.  
يُنظر هذا البيت في: المفضّلات ٣٦٧، والأصمعيّات ٢١٨، والإنصاف ٢٨٠/١،  
وشرح المفضّل ٤٧/٨، والجنّي الدّاني ٥٦٢، ٥٦٣، والمغني ١٦٦، والهمع ٢٨٤/٣.  
(١) (حاشا) هو حرف جرّ عند سيبويه، وفعل عند الكسائيّ والمازنيّ، وفعل لا فاعل  
له عند الفراء، وتارة فعلاً، وتارة حرف جرّ عند المبرّد.  
يُنظر: الإنصاف، المسألة السّابعة والثلاثون، ٢٧٨/١، وشرح المفضّل ٨٤/٢، ٨٥،  
٤٨/٨، ٤٩، وجواهر الأدب ٤٢٦، والجنّي الدّاني ٥٥٨.

(٢) في ب: كقول الشّاعر .

(٣) هذا عجز بيت من البسيط، وصدره:

وَلَا أَرَى فَاعِلاً فِي النَّاسِ يُشَبِّهُهُ

والشّاهد فيه: (وما أحاشي) حيث جاء (حاشا) فعلاً متصرفاً متعدّياً .  
يُنظر هذا البيت في: أسرار العربيّة ٢٠٨، والإنصاف ٢٧٨/١، وشرح المفضّل  
٤٩/١، والجنّي الدّاني ٥٥٨، ٥٥٩، والمغني ١٦٤، والهمع ٢٨٨/٣، والأشْمُونِيّ  
١٦٧/٢، والخزانة ٤٠٣/٣، والديوان ٢٠ .

(٤) في ب: قال .

(٥) هذا بيت من الوافر، وهو للأخطل .

بإلحاق أوّلها<sup>(١)</sup> بـ ( ما ) المصدرية .

[ ٣٢ / ب ]

(خلا): معناها<sup>(٢)</sup> الاستثناء، والغالب / عليها<sup>(٣)</sup> الجرّ، وقد نُصِبَ بها؛

فإن دخل عليها ( ما ) فليس إلاّ النصب<sup>(٤)</sup>، كقول<sup>(٥)</sup> ليبيد:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ      وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ<sup>(٦)</sup>

وَالْبَاءُ وَالْكَافُ إِذَا مَا زِيدَا      وَاللَّامُ فَاحْفَظْهَا تَكُنْ رَشِيدَا  
(الباء): حرف جرّ مبنيّ على الكسر، واختُصَّ بذلك لأنّه في كلّ مواضعه يجرّ؛

= والشّاهد فيه: ( ما حاشا قريشاً ) حيث دخلت ( ما ) المصدرية على ( حاشا )؛  
وهو دليل على فعليتها، وهو قليل.

يُنظر هذا البيت في: الجني الدّاني ٥٦٥، والمغني ١٦٤، وابن عقيل ٥٦٦/١،  
والمقاصد التّحوية ١٣٦/٣، والهمع ٢٨٧/٣، والأشعريّ ١٦٥/٢، والخزانة ٣٨٧/٣،  
والديوان ٥٦٨ .

(١) في ب: بإلحاقها بـ ( ما ) المصدرية .

(٢) في ب: معناه .

(٣) في كلتا النسختين عليه وما أثبتّه هو الأولى

(٤) «وإنّما تعيّن النّصب؛ لاختصاصها حينئذ بالفعل بدخول (ما) المصدرية؛ إذ تقديره:

(خلو بعضهم زيّداً)، بنصب (خلو) لوقوعه موقع الحال». جواهر الأدب ٣٨٢ .

(٥) في ب: قال.

(٦) تقدّم تخريج هذا البيت في ص ( ١٠٤ ) .

والشّاهد فيه هنا: ( ما خلا الله ) حيث ورد بنصب لفظ الجلالة بعد ( خلا )؛ فدلّ

ذلك على أنّ الاسم الواقع بعد ( ما خلا ) يكون منصوباً؛ وذلك لأنّ ( ما ) هذه

مصدرية، و ( ما ) المصدرية لا يكون بعدها إلاّ فعل؛ ولذلك يجب نصب ما بعدها

على أنّه مفعولٌ به .

فَجُعِلَتْ حَرَكَتُهُ مِنْ جِنْسِ عَمَلِهِ، وَهِيَ تَدْخُلُ عَلَى الظَّاهِرِ وَالْمُضْمَرِ؛ وَلَهَا مَعَانٍ:

أَحَدُهَا: الإِلصَاق، كَقَوْلِكَ: ( مَسَحْتَ يَدِي بِالْمَنْدِيلِ ) .

وَتَكُونُ بِمَعْنَى الْإِسْتِعَانَةِ، كَقَوْلِكَ: ( ضَرَبْتُ بِالسَّيْفِ ) .

وَتَكُونُ بِمَعْنَى ( عَلَى )، قَالَ عَمْرُو بْنُ قَمَيْثَةَ<sup>(١)</sup>:

بِوُدِّكَ مَا قَوْمِي عَلَى أَنْ تَرَكْتَهُمْ سُلَيْمَى إِذَا هَبَّتْ شَمَالٌ وَرِيحُهَا<sup>(٢)</sup>

أَيُّ: عَلَى وَدِّكَ، وَ ( مَا ) زَائِدَةٌ .

وَتَكُونُ بِمَعْنَى ( مِنْ أَجْلِ )، قَالَ لَيْلَى:

غُلِبْتُ تَشْدُرُ<sup>(٣)</sup> بِالذُّحُولِ<sup>(٤)</sup> .....

(١) هو: عَمْرُو بْنُ قَمَيْثَةَ بْنِ سَعْدِ بْنِ مَالِكِ بْنِ ضَبِيعَةَ بْنِ قَيْسِ بْنِ ثَعْلَبَةَ الْبَكْرِيِّ الْوَاهِلِيِّ، وَيَكْنَى أَبَا كَعْبٍ: شَاعِرٌ جَاهِلِيٌّ مُقَدَّمٌ؛ خَرَجَ مَعَ أَمْرِئِ الْقَيْسِ فِي تَوَجُّهِهِ إِلَى قَيْصَرَ، فَمَاتَ فِي سَفَرِهِ ذَلِكَ سَنَةَ ( ٨٥ ق هـ )، فَسَمَّيْتُهُ بِكَرٍّ ( عَمْرًا الضَّائِعَ ) .

يُنْظَرُ: الشَّعْرُ وَالشَّعْرَاءُ ٢٣٨، وَالْأَغَانِي ١٨/١٤٣، وَالْمَوْئِلَفُ وَالْمُخْتَلَفُ ٢٥٤، وَمَعْجَمُ الشَّعْرَاءِ ٣، وَالْخَزَانَةُ ٤/٤١١ .

(٢) هَذَا بَيْتٌ مِنَ الطَّوِيلِ .

وَ ( سَلِيمَى ) يُرِيدُ: يَا سَلِيمَى؛ وَكَانَتْ أَمْرَأَتَهُ .

وَالْمَعْنَى: بِوَدِّكَ مَجَاوِرَةٌ قَوْمِي وَقَدْ هَبَّ رِيحُ الشَّمَالِ — يُرِيدُ: الْكِنَايَةَ عَنْ شِدَّةِ الزَّمَانِ وَكَلْبِهِ — عَلَى أَنَّكَ قَدْ تَرَكْتَهُمْ وَفَارَقْتَهُمْ . وَتَكُونُ الْبَاءُ بِمَعْنَى الْقِسْمِ؛ أَيُّ: بِحَقِّ الْمَوَدَّةِ الَّتِي بَيْنِي وَبَيْنَكَ؛ أَيُّ: شَيْءٍ قَوْمِي فِي الْكَرَمِ. وَيُرْوَى (بَوَدِّكَ)، أَيُّ: بِحَقِّ صَنْمَكَ الَّذِي تَعْبُدِينَ.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: (بَوَدِّكَ مَا قَوْمِي) حَيْثُ جَاءَتْ (الْبَاءُ) بِمَعْنَى (عَلَى)، وَ (مَا) زَائِدَةٌ .

يُنْظَرُ هَذَا الْبَيْتُ فِي: أَدَبُ الْكَاتِبِ ٤١٤، وَحُرُوفُ الْمَعَانِي ٨٦، وَالْأَزْهِيَّةُ ٢٨٥، وَالْإِقْتَضَابُ ٤٥٥، وَالذِّيَّانُ ٢٣ .

(٣) فِي ب: تَشْدُو وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٤) فِي كِلْتَا النُّسخَتَيْنِ: الدَّخُولُ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَالصُّوَابُ مَا هُوَ مُثَبَّتٌ.

وقد تكون مكان اللام، كقوله تعالى: ﴿ مَا خَلَقْنَاهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾<sup>(١)</sup>.  
وتكون للتعدية، كقوله تعالى: / ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ  
وَأَبْصَارِهِمْ ﴾<sup>(٢)</sup>.

وتكون بمعنى ( من ) التي للتبعض، قال الشاعر:  
فَلَثَمْتُ فَاهَا آخِذًا بِقُرُونِهَا شَرِبَ النَّزِيفُ بَرْدَ<sup>(٣)</sup> مَاءِ الْحَشْرِجِ<sup>(٤)</sup>

= هذا جزء بيت من الكامل، وهو بتمامه:

غُلْبٌ تَشْدُرُ بِالذَّحُولِ كَأَنَّهَا جِنُّ الْبُدِيِّ رَوَاسِيًا أَقْدَامُهَا

وهو من معلقة لبيد .

(و ( غُلْبٌ ) : جمع أغلب؛ وهو: الغليظ العُنق . و ( التَّشْدُرُ ) : التَّوَعَّدُ، والتَّهْدُدُ .

و(الذَّحُولُ): الأحقاد . و ( البدِّي ) : واد تسكنه الجن . و( الرواسي ) : الثَّوَابِت .

قال الزوزني في شرح هذا البيت: «هم رجالٌ غلاظ الأعناق كالأسود، أي: خلقوا

خلقة الأسود، أي: يهدّد بعضهم بعضاً بسبب الأحقاد التي بينهم؛ ثم شبههم بجنّ

هذا الموضع في ثباتهم في الخصام والجدل . يمدح خصومه؛ وكلّما كان الخصم

قويّاً وشديداً فإنّ قاهره وغالبه أقوى وأشدّ». . شرح المعلقات السبع ٩٧ .

والشاهد فيه: (بالذَّحُول) حيث جاءت (الباء) بمعنى (من أجل)، أي: من أجل الذَّحُول.

يُنظر هذا البيت في: أدب الكاتب ٤١٥، وحروف المعاني ٨٦، والأزهية ٨٧،

والاقتضاب ٤٥٦، واللسان (شذر) ٤/٤٩٩، (با) ١٥/٤٤٣، والخزانة ٩/٥١٥،

والديوان ١٧٧ .

(١) من الآية: ٣٩ من سورة الدخان .

(٢) من الآية: ٢٠ من سورة البقرة .

(٣) في ب: يعود.

(٤) هذا بيتٌ من الكامل، وهو منسوبٌ إلى عدد من الشعراء؛ منهم: عمر بن أبي ربيعة، وقيل: =



وتكون للمصاحبة، كقولك: (بِعُتْكَ الدَّارَ بِأَثَاتِهَا)<sup>(١)</sup>.  
وتكون بمعنى ( في )، كقولك: (أَقَمْتُ بِالْمَدِينَةِ) .  
وتكون زائدة مع الفاعل، كقوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾<sup>(٢)</sup>،  
ومع المفعول، كقوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا رُؤُوسَكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>، ومع المبتدأ<sup>(٤)</sup>،  
كقولك: (بحسبك زيد)، ومع الخبر، كقولك: ( ما زيدٌ بقائم )<sup>(٥)</sup>.

= لجميل بن معمر، وقيل: لعبيد بن أوس الطائي .

و( بقروها ): بخصل شعرها . و ( التزيف ): المحموم الذي مُنِعَ من الماء .  
و( الحشرج ): الماء العذب من ماء الحسي .  
والشاهد فيه: ( يبرد ماء الحشرج ) حيث جاءت ( الباء ) للتبعية، أي: من ماء  
الحشرج .

يُنظر هذا البيت في: الحماسة البصريّة ١١٤/٢، وشرح التسهيل ١٥٢/٣، وابن  
الناظم ٣٦٦، واللّسان ( الحشرج ) ٢٣٧/٢، والجنّي الداني ٤٤، والمغني ١٤٣،  
والهمع ١٥٩/٤، وديوان عمر بن أبي ربيعة ٤٨٨، وملحق ديوان جميل ٢٣٥ .

(١) في ب: بأثاتها .

(٢) من الآية: ٧٩ من سورة النساء .

(٣) من الآية: ٦ من سورة المائدة .

(٤) في ب: ومع الابتداء .

(٥) الباء الزائدة تكون في ستة مواضع؛ ذكر منها الشّارح أربعة مواضع، وبقي اثنان؛  
وهما:

١- الحال المنقيّة؛ لأنّها شبيهة بالخبر، كقوله:

فَمَا رَجَعْتُ بِخَائِبَةٍ رِكَابُ حَكِيمُ بْنُ الْمَسَيِّبِ مُنْتَهَاهَا

٢- النّفس والعين في باب التّوكيد؛ يقال: ( جاء زيدٌ بنفسه ) و ( بعينه )؛ =

وتأتي بمعنى ( عَنْ )، كقول الشاعر :

فَإِنْ تَسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ فَإِنِّي عَلِيمٌ<sup>(١)</sup> بِأَحْوَالِ النِّسَاءِ طَيِّبٌ<sup>(٢)</sup>

وتأتي بمعنى ( مِنْ )، كقوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾<sup>(٣)</sup>،

قيل : تكون بمعنى ( يشرب منها )، وبمعنى ( يشربها )<sup>(٤)</sup>؛ قال الهذلي يذكر السحاب :

شَرِبْنِ بِمَاءِ<sup>(٥)</sup> الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعْتُ مَتَى لُجَجٍ خُضِرَ لَهُنَّ نَيْجٌ<sup>(٦)</sup>

= والأصل: ( جاء زيدٌ نفسه ) و ( عينه ) .

يُنظر: الجني الدّاني ٤٨، والمغني ١٤٤، وجواهر الأدب ٥٠ .

(١) في ب: خبير .

(٢) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو لَعَلَمَةٌ بنِ عَبْدِ الْفَحْلِ .

والشّاهد فيه: ( بالنّساء ) حيث جاءت ( الباء ) بمعنى ( عن )، أي: عن النّساء .

يُنظر هذا البيت في: المفضّليات ٣٩٢، والأزهية ٢٨٤، ووصف المباني ٢٢٢، والجني

الدّاني ٤١، والهمع ١٦١/٤، والديوان ٢٣ .

(٣) من الآية: ٦ من سورة الإنسان .

(٤) في ب: يشربهما .

(٥) في ب: شربن المزن .

(٦) في أ: بائح، وفي ب: نمأيج، وكلتاها محرّفة؛ والصّواب ما هو مثبّت .

وهذا البيت من الطّويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي يصف السّحاب .

و ( ترفّعت ): تصاعدت وتباعدت . و ( مَتَى ) حرف جرّ بمعنى ( من ) وهي لغة هذيل .

و ( لُجَج ): جمع لُحَّة؛ وهي: معظم الماء . و ( نَيْج ): صوتٌ عال .

والمعنى: إنّ السّحب شربت من ماء البحر، وأخذت ماءها من لُججه الخضر الغزيرة،

ولها في تلك الحالة صوتٌ عال، ثمّ تباعدت عنه .

[ و ] <sup>(١)</sup> قال عَنَتْرَةَ <sup>(٢)</sup>:

[ ٣٣/ب ] شَرِبْتُ بِمَاءِ الدَّرْحَضَيْنِ <sup>(٣)</sup> فَأَصْبَحْتُ زَوْرَاءَ تَنْفِرٍ عَنْ حِيَاضِ الدَّيْلَمِ <sup>(٤)</sup>

= والشَّاهد فيه: ( بماء البحر ) حيث جاءت ( الباء ) بمعنى ( من )، أي: شَرِبْتُ من ماء البحر .

يُنظر هذا البيت في: ديوان الهذليين ٥١/١، ورواية البيت كما في الديوان:  
تَرَوْتُ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَنَصَّبْتُ عَلَى حَبَشِيَّاتٍ لَهْنٍ نَسِجُ  
ومعاني القرآن للقرآء ٢١٥/٣، وتأويل مشكل القرآن ٥٧٥، والخصائص ٨٥/٢،  
والأزهية ٢٨٤، وأمالي ابن الشجري ٦١٣/٢، وعمدة شرح الحافظ ٢٦٨/١،  
ورصف المباني ٢٢٨، والجنى الداني ٤٣، والمغني ١٤٢، والممع ١٥٩/٤ .  
(١) ما بين العاطف ساقطٌ من ب .

(٢) هو: عَنَتْرَةُ بن شدَّاد العبسيّ: أحد أغربة العرب؛ شاعر شجاع جواد؛ شهد حرب داحس والغبراء، وحُمِدَتْ مشاهدته فيها؛ توفي بعد أن أسنَّ .  
يُنظر: طبقات فحول الشعراء ١٥٢/١، والشعر والشعراء ١٤٩، والأغاني ٢٤٤/٨،  
والخزانة ١٢٨/١ .

(٣) في أ: الدَّرْحَضَيْنِ، وفي ب: الدَّمْحَضَيْنِ، وكلتاها محرّفة؛ والصَّواب ما هو مثبت .

(٤) هذا بيتٌ من الكامل .

و ( الدَّرْحَضَان ) : مَاءَان يُقَال لأحدهما : ( دُرْحُض ) ولآخر ( وسيع )، فلمَّا  
جمعهما غلب أحد الاسمين . و ( زوراء ) : تمايل . و ( الدَّيْلَم ) قيل: الأعداء، وقيل:  
ماءٌ من مياه بني سعد . شرح القصائد السبع لابن الأنباري ٣٢٤، ٣٢٥ .  
والشَّاهد فيه: ( شربتُ بماء الدَّرْحَضَيْنِ ) حيث جاءت ( الباء ) بمعنى ( من )، أي:  
شربت من ماء الدَّرْحَضَيْنِ .

يُنظر هذا البيت في: أدب الكاتب ٥١٥، وتأويل مشكل القرآن ٥٧٥، وسرّ صناعة =

وهي أصل باب القسم .

(الكاف): حرفٌ جرٌّ، يدخل على الظّاهر غالباً .

ومعناه: التّشبيه، كقولك: (زيدٌ كالأسد إقداماً) .

وقد جاء في الشّعر دخولها على المضمر، كقول الشّاعر يَصِفُ حماراً وحشياً<sup>(١)</sup> وأُتِنّا:

وَلَا تَرَى بَعْلاً وَلَا حَلَاثَلًا<sup>(٢)</sup>

كَهُ<sup>(٣)</sup> وَلَا كَهْنٍ إِلَّا<sup>(٤)</sup> عَاضِلًا<sup>(٥)</sup>

= الإعراب ١/١٣٤، والأزهية ٢٨٣، وأمالى ابن الشّجري ٢/٦١٣، وشرح المفصل ٢/١١٥،  
ورصف المباني ٢٢٨، والديوان ٢٠١ .

(١) ومشياً وهو تحريف .

(٢) في كلتا التّسخيتين: ولا حلاحلا، والصّواب ما هو مثبت؛ لأنّ جميع المصادر التي تعرّضت للبيت — ومنها الديوان — ذكرته بهذه الرواية .

(٣) في كلتا التّسخيتين: كهو، والصّواب ما هو مثبت .

(٤) في كلتا التّسخيتين: إلّا عاطلا، وهو تحريف؛ والصّواب ما هو مثبت .

(٥) هذان بيتان من الرّجز، وهما لرؤبة بن العجاج، وقيل: للعجاج .

و ( البعل ): الرّوج . و ( الحليلة ): الرّوجة . و ( العاضل ): المانع من التزويج؛ لأنّ الحمار يمنع أنّه من حمار آخر يريدّه .

والشّاهد فيهما: ( كهُ ولا كَهْن ) حيث جرّت الكاف الضّمير في الموضعين؛ وهو شاذّ مختصّ بالضرورة .

يُنظر هذان البيتان في: الكتاب ٢/٣٨٤، وتحصيل عين الذهب ٣٨٣، وابن النّاطم ٣٥٨، ورصف المباني ٢٨٠، وابن عقيل ٢/١٧، والهمع ٤/١٩٦، والأشموقي ٢/٢٠٩، =

أي: غيورًا .

وتكون زائدة، كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾<sup>(١)</sup>، وكقول رؤبة:

لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقِّ<sup>(٢)</sup>

أي: فيها مَقِّ؛ وهو: الطُّول<sup>(٣)</sup>.

وتكون للتعليل، كقوله [تعالى]<sup>(٤)</sup>: ﴿وَأَذْكُرُهُ كَمَا هَذَاكُمْ﴾<sup>(٥)</sup>.

وتخرج إلى الاسمىة، فتكون فاعلة، كقول<sup>(٦)</sup> الشاعر:

أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْقَتْلُ<sup>(٧)</sup>

= والخزانة ١٠/١٩٦، وديوان رؤبة ١٢٨ .

(١) من الآية: ١١ من سورة الشورى .

(٢) هذا بيت من الرجز، وهو لرؤبة، يصف به خيلاً .

و(لواحق الأقرباب): الضَّوامر من الخيل، والأقرباب: جمع قُرْب — بضمة

فسكون، وبضمتين —: الخاصرة .

والمعنى: إن هذه الخيول ضوامر الخواصر، وفيها طول .

والشاهد فيه: (كالمق) حيث جاءت (الكاف) زائدة .

يُنظر هذا البيت في: المقتضب ٤/٤١٨، والإنصاف ١/٢٩٩، وأسرار العريية ٢٦٤،

وابن النائم ٣٦٩، واللسان (مق) ١٠/٣٤٦، وابن عقيل ٢/٢٧، والأشعري

٢/٢٢٥، والخزانة ١/٨٩، والديوان ١٠٦ .

(٣) المقق: الطُّول عامة، وقيل: هو الطُّول الفاحش في دقة . اللسان (مق) ١٠/٣٤٦ .

(٤) (تعالى) ساقطة من ب .

(٥) من الآية: ١٩٨ من سورة البقرة .

(٦) في ب: قال .

(٧) هذا بيت من البسيط، وهو للأعشى الكبير .

وتكون بمعنى (على)، كقوله تعالى: ﴿فَاسْتَقِمَّ كَمَا أُمِرْتَ﴾<sup>(١)</sup> أي: على ما أُمِرْتَ، و (ما) بمعنى (الذي) .

وتدخل على ضميري الرّفْع والتّصّب، كقول بعض العرب: (مَا أَنَا كَأَنْتَ وَلَا أَنَا كَأَيَّاكَ)<sup>(٢)</sup>، وأنشد<sup>(٣)</sup> الكسائي :

/ فَأَحْسِنُ<sup>(٤)</sup> وَأَجْمَلُ فِي أَسِيرِكَ إِنَّهُ ضَعِيفٌ وَلَمْ يَأْسِرْ كَأَيَّاكَ آسِرُ<sup>(٥)</sup>

[ ١/٣٤ ]

= (الشّطط): الجور والظلم . و( يذهب فيه ): يغيب فيه . و ( الفتل ) جمع فتيلة: يداوى بها الجرح .

والمعنى: لا ينهى الجائرين عن جورهم، ولا يردع الظالمين عن ظلمهم؛ مثل الطعن الشديد الذي تكون جراحه غائرة يغيب فيها الزيت، والفتل التي توضع في الجرح لتخفيفه ومداواته .

والشّاهد فيه: (كالطعن) حيث وقعت (الكاف) فاعلاً لـ(ينهى)؛ فهي اسم بمعنى مثل. يُنظر هذا البيت في: المقتضب ١٤١/٤، والخصائص ٣٦٨/٢، وأسرار العريّة ٢٥٨، وشرح المفصل ٤٣/٨، وابن النّاظم ٣٦٩، ورصف المباني ٢٧٢، والجنى الدّاني ٨٢، وابن عقيل ٢٨/٢، والهمع ١٩٨/٤، والديوان ٦٣ — والرواية فيه ( هَلْ تَنْتَهُونَ ؟ وَلَا يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ .... ) .

(١) من الآية: ١١٢ من سورة هود .

(٢) يُنظر: شرح عمدة الحفاظ ٢٧٠/١ .

(٣) في ب: قال .

(٤) في أ: فأجمل وأحسن .

(٥) في ب: أسير، وهو تحريف .

وهذا البيت من الطّويل، ولم أقف على قائله .

والشّاهد فيه: (كأَيَّاكَ آسِر) حيث دخلت (الكاف) على الضّمير المنصوب وهو

ضرورة عند الكوفيين وغير جائز عند البصريين .

وقد تكون مجرورة، كقول الراجز :

يَضْحَكْنَ عَنْ كَالْبَرْدِ<sup>(١)</sup> الْمُنْهَمَّ<sup>(٢)</sup>

(اللام): حَرْفُ جَرٍّ، يدخل على الظاهر والمضمر؛ وله معانٍ:

أَحَدُهَا: الملك، كقولك: (المال لزيد) .

والاختصاص، كقولك: (الباب للدار) .

والاستحقاق، كقولك: (الحمد لله) .

وتكون بمعنى (على)، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ﴾<sup>(٣)</sup>، قال الشاعر:

..... فَخَرَّ صَرِيحاً لِلْيَدَيْنِ وَلِلْفَمِ<sup>(٤)</sup>

= يُنظر هذا البيت في: مجالس ثعلب ١/١٣٣، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٢٣، وشرح التسهيل ٣/١٧٠ وشرح عمدة الحفاظ ١/٢٧٠، والهمع ٤/١٩٧، والخزانة ١٠/١٩٤، والذَرَر ٤/١٥٥.

(١) في كلتا النسختين: كالمبرد، وهو تصحيف؛ والصواب ما هو مثبت .

(٢) في أ: المنهم، وهو تصحيف، والصواب ما هو مثبت .

وهذا البيت من الرجز، وهو للعجاج، وقبله:

يَيْضُ ثَلَاثُ كَنْعَاجٍ جُمِّ

و(الْبَرْد): حب الغمام . و ( المنهم ): الذائب .

والشاهد فيه: ( عن كالبَرْد ) حيث جاءت ( الكاف ) اسماً بمعنى ( مثل )؛ بدليل دخول حرف الجر عليها .

يُنظر هذا البيت في: أسرار العربية ٢٥٨، وشرح المفصل ٨/٤٢، ٤٤، وابن الناطم ٣٧٠، وشرح الرضي ٢/٣٤٣، والمغني ٢٣٩، والهمع ٤/١٩٧، والأشموقي ٢/٢٢٥، والخزانة ١٠/١٦٦، والديوان ٢/٣٢٨.

(٣) من الآية: ٢ من سورة الحجرات .

(٤) هذا عجز بيت من الطويل، وصدره:

[وقد] <sup>(١)</sup> تكون بمعنى (عند <sup>(٢)</sup>)، كقوله تعالى: ﴿وَخَشَعَتِ الْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَنِ﴾ <sup>(٣)</sup>.

وتكون بمعنى (من أجل)، تقول <sup>(٤)</sup>: (فعلتُ ذلك لك)، أي: لأجلك،

= تَنَاوَلَهُ بِالرُّمُحِ ثُمَّ أَتْنَى لَهُ

يُنسب إلى جابر بن حنيّ التَّغْلَبِيّ، من قصيدة له في المفضّليات ٢١٢ .  
ويُنسب إلى المكعب الأسديّ، وقيل: إنّه للمكعب الضبّيّ، ويُقال: إنّه لشريح بن أوفى العبسيّ، وقيل: إنّه لعصام بن المقشعر العبسيّ؛ وذكر ابن شبة أنّه للأشعث بن قيس الكنديّ .

يُنظر: الاقتضاب ٤٣٩ .

وهو في الأزهية ٢٢٨ منسوبٌ إلى الأشعث بن قيس الكنديّ، وصدّره:

تَنَاوَلْتُ بِالرُّمُحِ الطُّوَيْلَ ثِيَابَهُ

وقال الجواليقيّ — في شرحه على أدب الكاتب ٢٦٢ —: «إنّه من شعرٍ لكعب بن جدير المنقريّ، وصدّره:

شَكَّكْتُ لَهُ بِالرُّمُحِ جَيْبَ قَمِيصِهِ

والشّاهد فيه: (للدين وللقم) حيث جاءت اللام بمعنى (على) .  
يُنظر هذا البيت في: أدب الكاتب ٤٠١، وأمالي ابن الشّجريّ ٦١٦/٢، ورصف الباني ٢٩٧، والجنيّ الدّاني ١٠٠، والمغني ٢٨٠، والأشموقيّ ٢١٧/٢ .

(١) (قد) ساقطة من ب .

(٢) الأولى حمل اللام على معنى التعليل أو السببية؛ أي: ذلت وخضعت لهيبته، وهول مطلع قدرته.

يُنظر: المحرر الوجيز ٦٤/٤، والمغني ٢٧٥ .

(٣) من الآية: ١٠٨ من سورة طه .

(٤) في ب: كقولك .



ومنه قول الشاعر :

وإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرِكَ هِزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَلُهُ الْقَطْرُ<sup>(١)</sup>

وتكون للعاقبة، كقول<sup>(٢)</sup> الشاعر :

أَمْوَالَنَا لِدَوِي الْمِيرَاثِ نَجْمَعُهَا وَدُورُنَا لِخَرَابِ الدَّهْرِ نَبْنِيهَا<sup>(٣)</sup>

أي: إنها تعود إلى ذلك، وهي ملتبسة بلام المفعول من أجله / وليست به؛ لأنك تقول: (أعددت هذه الخشبة لميل الحائط عمادًا)، وأنت لم تُرِدْ<sup>(٤)</sup> ميله لكن أعددتها خوفًا منه .

(١) هذا بيتٌ من الطويل، وهو لأبي صخرٍ الهذليّ .

و (تعروني): تُصَيِّبني. و(هزة) - بفتح الهاء وكسرها -: حركة واضطراب. و(انتفض): تحرك. و (القطر): المطر .

والشاهد فيه: ( لذكرك ) حيث جاءت ( اللام ) للتعليل .

يُنظر هذا البيت في: شرح أشعار الهذليين ٩٥٧/٢، والإنصاف ٢٥٣/١، وشرح المفصل ٦٧/٢، وأوضح المسالك ٤٥/٢، ١٣١، وابن عقيل ٢٢/٢، والهمع ١٣٢/٣، والأشعري ٢١٥/٢، والخزانة ٢٥٤/٣ .

(٢) في ب: قال .

(٣) هذا بيتٌ من البسيط، وهو لسابق البربري .

والشاهد فيه: ( لدوي ) و ( لخراب ) حيث جاءت ( اللام ) في الكلمتين للعاقبة . يُنظر هذا البيت في: اللّامات للزّجاجي ١٢٧، واللّامات للهروي ١٨٤، واللّسان (لوم) ٥٦٢/١٢ .

(٤) في أ: لا تريد .

وتكون بمعنى (إلى)، كقولك: (سیرتُ لِفُلانٍ جوابه)، وكقوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا﴾<sup>(١)</sup> أي: إلى هذا .

وقد تقع بمعنى (مع)، قال مُتَمِّمٌ<sup>(٢)</sup> بن نُؤَيْرَةَ يَرِثِي أَخَاهُ مَالِكاً<sup>(٣)</sup>:  
فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكاً لَطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ نَبْتَ لَيْلَةً مَعاً<sup>(٤)</sup>

(١) من الآية: ٤٣ من سورة الأعراف .

(٢) في كلتا النسختين: ميمون، وهو تحريف؛ والصواب ما هو مثبت .

وَمُتَمِّمٌ هُوَ: مُتَمِّمٌ بن نُؤَيْرَةَ بن جَمْرَةَ اليربوعي التميمي، يكنى أبا نَهْشَل: شاعرٌ فحل، اشتهر في الجاهلية والإسلام، أدرك الإسلام فأسلم وحسن إسلامه؛ جعله ابن سلام في المرتبة الأولى من أصحاب المراثي؛ كان أكثر شعره في مراثي أخيه مالك . يُنظر: طبقات فحول الشعراء ٢٠٢/١، والشعر والشعراء ٢٠٩، والأغاني ٢٨٩/١٥، والاستيعاب ١٨/٤، والإصابة ٥٦٦/٥، والخزانة ٢٤/٢ .

(٣) هو: مَالِك بن نُؤَيْرَةَ بن جَمْرَةَ اليربوعي التميمي، يكنى أبا حنظلة، ويلقب الجفول؛ وهو شاعرٌ شريف، أحدُ فرسان بن يربوع بن حنظلة ورجاله المعدادين في الجاهلية؛ وكان من أرداف الملوك؛ استعمله النبي - صلى الله عليه وسلم - على صدقات قومه، فلما بلغه وفاة الرسول - صلى الله عليه وسلم - أمسك الصدقة وفرّقها في قومه، فقتله ضرار بن الأزور بأمر خالد بن الوليد بالبطاح صبراً .

يُنظر: طبقات فحول الشعراء ٢٠٥/١، والشعر والشعراء ٢٠٩، والأغاني ٢٨٩/١٥، ومعجم الشعراء ٢٣٢، والاستيعاب ٤١٧/١٣، والإصابة ٥٦٠/٥، والخزانة ٢٤/٢ .

(٤) هذا بيتٌ من الطويل .

والشاهد فيه: (لطول) حيث جاءت (اللام) بمعنى (مع)، أي: مع طول اجتماع . يُنظر هذا البيت في: المفضليات ٢٦٧، والأزهية ٢٨٩، وأمالي ابن الشجري ٦١٦/٢ =

وقد تكون بمعنى (بعد)، كقولهم: (كُتِبَتْ لثَلَاثُ خَلَوْنَ) أي : بعد ثلاث، وتكون مكسورة مع الاسم الظاهر؛ إلا مع المستغاث به<sup>(١)</sup>، ومفتوحة مع المضمَر؛<sup>(٢)</sup> إلا مع ياء المتكلم .

---

= ورصف المباني ٢٩٨، والجنى الثاني ١٠٢، والمغني ٢٨١، والأشْمُونِي ٢/٢١٨، والخزانة ٢٧٢/٨، والديوان ١١٢ .

(١) تُفْتَح اللَّامُ مع المستغاث به، وكذلك المتعجب منه؛ لأنهما ظاهران في موضع مضمَرين؛ إذ المنادى في موضع مضمَرٍ مخاطب، ولو دخلت على المضمَر لم تكن إلا مفتوحة؛ فعومِل الظاهر الواقع موقعه معاملته .

وبعض العرب يخالف هذا الأصل فيفتح اللام مع الظاهر، فيقول: (المال لَزِيد) .

يُنظَر: سرّ صناعة الإعراب ١/٣٢٨، ٣٢٩، ورصف المباني ٣٢٥ .

(٢) يُنظَر: سرّ صناعة الإعراب ١/٣٢٦ .



[ بَابُ رُبَّ ]<sup>(١)</sup>

وَرُبُّ أَيْضًا ثُمَّ مُذٍ فِيمَا حَضَرَ مِنْ الزَّمَانِ دُونَ مَا مِنْهُ غَبَرَ  
تَقُولُ : مَا رَأَيْتُهُ<sup>(٢)</sup> مُذْ يَوْمَنَا وَرُبَّ عَبْدٍ كَيْسٍ مَرَّ بَنَا

( رُبَّ ) : حَرْفُ جَرٍّ<sup>(٣)</sup>؛ معناه : التَّخْفِيفُ<sup>(٤)</sup>، ويختصُّ بدخوله على الظاهر، وبالنكرات دون المعارف، وقد تخفف كقول الشاعر :  
أَزْهَيْرُ إِنْ يَشِبِ الْقَدَالُ فَإِنَّهُ رُبَّ هَيْضَلٍ لِحَبٍ لَفَّتْ<sup>(٥)</sup> بِهَيْضَلٍ<sup>(٦)</sup>

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٢) في شرح الملحة ١٢٢ : تَقُولُ : مَا لَقَيْتُهُ .

(٣) هذا قول البصريين، وذهب الكوفيون إلى أَنَّ ( رُبَّ ) اسم .

تُنظر هذه المسألة في : الإنصاف، المسألة الحادية والعشرون بعد المائة، ٨٣٢/٢،  
واثتلاف النصرة، فصل الحروف، المسألة الرابعة، ١٤٤، والجمع ١٧٣/٤ .

(٤) اختلف النحويون في معنى ( رُبَّ ) على أقوال :

١- القول الأول : أَنَّهَا للتخفيف دائماً؛ وهو مذهب الجمهور، وعليه الشارح .

٢- القول الثاني : أَنَّهَا للتكثير دائماً .

٣- القول الثالث : أَنَّهَا تكون للتخفيف والتكثير .

٤- القول الرابع : أَنَّهَا أكثر ما تكون للتخفيف، والتكثير بها نادر .

٥- القول الخامس : أَنَّهَا أكثر ما تكون للتكثير، والتخفيف بها نادر .

٦- القول السادس : أَنَّهَا حرفُ إِبْتَاتٍ، لم يوضع لتخفيف ولا تكثير، بل ذلك مستفادٌ من السياق .

٧- القول السابع : أَنَّهَا للتكثير في موضع المباهاة والافتخار .

٨- القول الثامن : أَنَّهَا لِمُبْهَمِ العدد؛ تكون قليلاً وتكثيراً .

يُنظر : الجني الداني ٤٣٩، والجمع ١٧٤/٤ .

(٥) في أ : كَفَّتْ، وهو تحريف .

(٦) هذا بيتٌ من الكامل، وهو لأبي كبير الهذلي .

/وَرُبَّ تَأْتِي أَبَدًا مُصَدَّرَةً وَلَا يَلِيهَا الْاسْمُ إِلَّا تَكْرَةً

و ( رُبَّ ) تختصّ عن الحروف بوجوه<sup>(١)</sup> منها:

أنّها لا تقع إلا في صدر الكلام .

وبدخولها على التكرات .

وأثّه لا يجوز الاختصار على التكرّة الذي دخلت عليه حتّى تُوصف<sup>(٢)</sup>،

كقولك: ( رُبَّ عبد ملكته )<sup>(٣)</sup>.

وَتَارَةً تُضْمَرُ بَعْدَ الْوَاوِ كَقَوْلِهِمْ : وَرَاكِبٌ<sup>(٤)</sup> بِجَاوِي<sup>(٥)</sup>

وتختصّ - أيضاً - بجرّها الاسم مُضمرة بعد الواو والفاء،

= ( أزهير ) : الهمزة للنداء؛ وزهير : مرخم زهيرة وهي ابنته .

و ( القَذال ) : ما بين الأذنين والقفاء؛ وهو أبطأ الرأس شيئاً .

و ( الهیضل ) : الجماعة من الناس . و ( لَجِب ) - بفتح اللّام، وكسر الجيم - :

كثير الجلبة، مرتفع الأصوات؛ ويروى في مكانه ( مَرَس ) - بفتح فكسر -،

ومعناه : شديد . و ( لففت ) : جمعت .

والشاهد فيه : ( رُبَّ هيضل ) حيث جاءت ( رُبَّ ) بالتخفيف .

يُنظر هذا البيت في : ديوان الهذليين ٢/٨٩، والأزهيّة ٢٦٥، وأمالى ابن الشّجريّ

١٧٩/٢، ٤٨/٣، والإنصاف ١/٢٨٥، وشرح المفصل ٨/٣١، والمقرّب ١/٢٠٠،

ورصف المباني ٢٧٠، والخزانة ٩/٥٣٥ .

(١) يُنظر في خصائص ( رُبَّ ) : الكتاب ١/٤٢٧، والأصول ١/٤١٦، وأسرار العربيّة

٢٦١، وشرح المفصل ٨/٢٧، وجواهر الأدب ٣٦٧ .

(٢) في كلتا النسختين: الذي دخلت حتّى يوصف، ومطابقة الكلام تقتضي ما أثبتّه.

(٣) في ب : ملكت .

(٤) في أ: ورالب .

(٥) بجاء: قبيلة. ينظر: الصحاح (نجى) ٦/٢٢٧٨.

كقول الشاعر :

وَفَارِسٍ فِي غِمَارِ الْمَوْتِ مُنْعَمِسٍ إِذَا تَأَلَّى عَلَى مَكْرُوهَةٍ صَدَقًا<sup>(١)</sup>

أي : وَرُبَّ فَارِسٍ .

وكقول<sup>(٢)</sup> امرئ القيس :

فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ<sup>(٣)</sup> .....

فهي مضمرة<sup>(٤)</sup> بعد الفاء<sup>(٥)</sup> .

وتقدّر بغير الواو والفاء، كقول<sup>(٦)</sup> الشاعر :

(١) هذا بيتٌ من البسيط، وهو لبِئَاء بن قيس الكِنَانِي .

والشَّاهد فيه : ( وفارس ) حيث جرَّ بـ ( رُبَّ ) المحذوفة بعد الواو .

يُنظر هذا البيتُ في : الحماسة ٦٧/١، والزَّهْرَة ٢١٣/٢، وديوان المعاني ١١٤/١،

وشرح الحماسة للمرزوقي ٥٩/١، واللَّسان ( غمر ) ٢٩/٥، ( كره ) ٥٣٦/١٣،

والتذكرة السَّعدِيَّة ٥٩/١ .

(٢) في ب : قال .

(٣) هذا صدرُ بيت من الطَّويل، وعجزُه :

فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُحْـوِلٍ

وقد تقدّم تخريجُه في ص ١٢١ .

والشَّاهد فيه هُنا : ( فمِثْلِكَ ) حيث جرَّ بـ ( رُبَّ ) المحذوفة بعد الفاء .

(٤) في ب : تضرر .

(٥) في قول الشاعر :

فَحُورٌ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عَيْنٍ نَوَاعِمَ فِي الْمُرُوطِ وَفِي الرِّيَاطِ .

يُنظر : شرح عمدة الحافظ ٢٧٣/١ .

(٦) في ب : قال .

رَسَمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَّةٍ كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهِ<sup>(١)</sup>  
وتضمّر بعد ( بل )، كقول الراجز :  
بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الْآكَامِ قَتْمُهُ لَا يُشْتَرَى<sup>(٢)</sup> كَتَانُهُ<sup>(٣)</sup> وَجَهْرُمُهُ<sup>(٤)</sup>

(١) هذا بيت من الخفيف، وهو لجميل بن معمر العذري .

و ( الرسم ) : ما بقي من آثار الديار لاصقاً بالأرض كالرماد . و ( الطلل ) : ما بقي منها شاخصاً مرتفعاً كالوتد والأثافي . و ( من جلله ) : من عظمه في عيني، وقيل : من أجله .

والشاهد فيه : ( رسم دار ) حيث جرّ ( رسم ) بـ ( رُبّ ) المضمرّة، ولم يتقدّمها واو ولا فاء؛ وهو قليل جداً .

يُنظر هذا البيت في : الخصائص ١/٢٨٥، ٣/١٥٠، وشرح المفصل ٣/٢٨، ٧٩، ٥٢/٨، وشرح عمدة الحفاظ ١/٢٧٤، وابن التائظ ٣٧٧، ورصف المباني ٢٣٣، والمغني ١٦٤، وابن عقيل ٣٧/٢، والأشموقي ٢/٢٣٣، والخزانة ١٠/٢٠، والديوان ١٠٥ .

(٢) في كلتا النسختين : لا يستوي، وهو تحريف، والصواب ما هو مثبت؛ لأن جميع المصادر التي تعرّضت للبيت — ومنها الديوان — أوردته هكذا .

(٣) في أ : كنانه، وفي ب : كعانه، وكلتاها محرفة، والصواب ما هو مثبت .

(٤) في أ : وجوهمه، وفي ب : وجرهمه، وكلتاها محرفة، والصواب ما هو مثبت؛ لأن جميع المصادر التي تعرّضت للبيت — ومنها الديوان — أوردته هكذا .

وهذا البيت من الرّجز، وهو لرؤبة بن العجاج .

و ( الآكام ) : جمع أَكَمَةٍ، والأَكَمَةُ : القُفُّ من حجارة واحدة، وقيل : هو دون الجبال، وقيل : هو الموضع الذي أشدّ ارتفاعاً ممّا حوله؛ وهو غليظ لا يبلغ أن يكون حَجَرًا . و ( قتمه ) : الغبار . و ( الجهرم ) : البساط .

والمعنى : رُبّ بلدٍ بعيدٍ موصوف بأنّ غباره يملأ الطرق الواسعة والآكام، وبأنّه =



[ ٣٥ / ب ]

/وقد تدخل عليها ( ما ) فتكفّها عن العمل، فتأتي بعدها المعرفة، كقولك: ( رَبِّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ ) .

ويأتي بعدها الفعل، كقولك: ( [رَبِّمَا] <sup>(١)</sup> يقوم زيد )، قال الله تعالى: ﴿رَبِّمَا <sup>(٢)</sup> يَوْمَ الَّذِينَ كَرُّوا <sup>(٣)</sup>﴾ .

وقد تدلّ على التّكثير <sup>(٤)</sup>، كقول أبي عطاء السّندي <sup>(٥)</sup>:

= لا يُشترى كتّانه ولا بسطه، قَطَعْتُهُ وتجاوزته .

والشّاهد فيه : ( بل بلد ) حيث جرّ ( بلد ) بـ ( رَبِّ ) المحذوفة بعد ( بل ) .  
يُنظر هذا البيت في : أمالي ابن الشّجري ٢١٨/١، ١٣٥/٢، والإنصاف ٥٢٩/٢،  
وشرح المفصّل ١٠٥/٨، وشرح عمدة الحفاظ ٢٧٣/١، وابن النّظام ٣٧٦،  
ورصف المباني ٢٣٢، والمغني ١٥٢، وابن عقيل ٣٦/٢، والأشْمُوني ٢٣٢/٢،  
والديوان ١٥٠ .

(١) ( رَبِّمَا ) ساقطة من ب .

(٢) قرأ أبو جعفر، ونافع، وعاصم : ﴿رَبِّمَا﴾ بالتّخفيف .

وقرأ الباقر : ﴿رَبِّمَا﴾ بالتّشديد .

يُنظر : السّبعة ٣٦٦، والمبسوط ٢٥٩، وحجّة القراءات ٣٨٠، والكشف ٢٩/٢ .

(٣) من الآية : ٢ من سورة الحجر .

(٤) في أ : التّكثير، وهو تحريف .

(٥) في أ : السّدي، وهو تحريف .

وأبو عطاء السّنديّ اسمه : أفلح بن يسار : نشأ في الكوفة، وهو من مخضرمي

الدّولتين الأمويّة والعباسيّة، شاعرٌ فحلّ من شعراء بني أميّة؛ مات أيام المنصور .

يُنظر : الشّعْر والشّعراء ٥١٨، والأغاني ٣٢٧/١٧، والخزانة ٥٤٥/٩ .

فَإِنْ تُمَسِّ مَهْجُورَ الْفِنَاءِ فَرُبَّمَا أَقَامَ بِهِ بَعْدَ الْوُفُودِ وَفُودٌ<sup>(١)</sup>  
وقد تقع زائدة<sup>(٢)</sup> فلا تمنعها عن العمل، كقول عديّ الغسّاني<sup>(٣)</sup>:  
رُبَّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ دُونَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلَاءِ<sup>(٤)</sup>  
وفيها لغات<sup>(٥)</sup>:

(رُبَّ) مضمومة الرّاء مشدّدة الباء، أو مخفّفة؛ و (رُبَّتْ) بإلحاق التّاء

(١) هذا بيتٌ من الطّويل .

و ( الفناء ) : ساحة الدّار . و ( الوُفود ) : الزّوّار وطلّاب الحاجات .  
والشّاهد فيه : ( فرُبّما ) حيث جاءت ( ربّما ) للتّكثير .

يُنظر هذا البيتُ في : الحماسة ٣٩١/١، والشّعر والشّعراء ٥١٩، وشرح اللّمع لابن  
برّهان ١٧٠/١، والمقتصد ٨٢٩/٢، واللّسان ( عهد ) ٣١٣/٣، وجواهر الأدب ٣٦٦،  
والأشباه والنظائر ١٨٦/٣، والخزانة ٥٣٩/٩، وشعره — ضمن مجلّة المورد، المجلّد  
التّاسع، العدد الثّاني — ٢٨٢ .

(٢) أي : ( ما ) .

(٣) هو : عديّ بن الرّعلاء الغسّانيّ : شاعرٌ جاهليّ؛ والرّعلاء : اسم أمّه، اشتهر بها .  
يُنظر : معجم الشّعراء ٧٧، والخزانة ٥٨٦/٩ .

(٤) هذا بيتٌ من الخفيف .

و ( صقيل ) : بمعنى مصقول، أي : مجلّو، صفة لسيف . و ( بُصرى ) : بلدٌ بالشّام .  
و ( الطّعنة النّجلاء ) : الواسعة البينة الاتّساع .

والشّاهد فيه : ( ربّما ضربة ) حيث جرّ ( ضربة ) بـ ( رُبّ ) مع دخول ( ما ) عليها .  
يُنظر هذا البيت في : الأصمعيّات ١٥٢، والأزهيّة ٨٢، ٩٤، وأمالى ابن الشّجريّ  
٥٦٦/٢، ورصف المباني ٢٧١، والجنى الدّاني ٤٥٦، والمغني ١٨٣، وأوضح  
المسالك ١٥٥/٢، والهمع ٢٣٠/٤، والأشموقيّ ٢٣١/٢، والخزانة ٥٨٢/٩ .

(٥) في ( رُبّ ) ستّ عشرة لغة أحصاها ابن هشام في المغني ١٨٤ .

مشددة أو مخففة، كقول<sup>(١)</sup> الشاعر :

وَرُبَّتْ سَائِلٌ عَنِّي<sup>(٢)</sup> حَفِيٍّ      أَغَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَنْ تَغَارَا<sup>(٣)</sup>  
وقد تدخل ( ما ) الكافة بعد التاء، فلا تمنعها عن العمل، كقول الشاعر:  
مَاوِيَّ يَا رَبُّتَمَا غَارَةَ      شَعَوَاءَ كَاللَّذَعَةِ<sup>(٤)</sup> بِالْمِيسَمِ<sup>(٥)</sup>  
ولا يتعلّق إلا بفعل متأخّر .

(١) في ب : قال .

(٢) في ب : عن .

(٣) هذا بيت من الوافر، وهو لابن أحرر الباهلي .

و ( الحفي ) : المبادر في السؤال المستقصي له . و ( غارت العين ) : دخلت في الرأس؛ ويروى ( عارت ) أي : سال دمعها .

والشاهد فيه : ( رَبَّتْ ) حيث جاءت ( رَبُّ ) ملحقة بالتاء مشددة .

يُنظر هذا البيت في : أدب الكاتب ٣٩٨، واشتقاق أسماء الله ٣٦، والأزهيّة ٢٦٢، وأما ابن الشجريّ ٤٨/٣، وشرح المفصل ٧٥/١٠، واللّسان ( عور ) ٦١٢/٤، ( غور ) ٣٤/٥، وتذكرة النّحاة ٣٨٢، وشرح شواهد الشّافية ٣٥٣، والديوان ٧٦.

(٤) في أ: كالذعة، وفي ب: كالذعة والصواب ما هو مثبت.

(٥) هذا بيت من السريع، وهو لِضَمْرَةِ بْنِ ضَمْرَةَ النَّهْشَلِيِّ .

(ماوي) - مرخم ماوية - : اسم امرأة . و ( الشعواء ) : الغارة الكثيرة المنتشرة . و (الميسم): ما يوسم به البعير؛ وذلك بوضعه في النار وكَيّ البعير به ليكون علامة مميزة له. والشاهد فيه: ( رَبُّتَمَا غَارَةَ ) حيث دخلت (ما) الزائدة على (رُبَّتْ) فلم تكفها عن العمل. يُنظر هذا البيت في : نوادر أبي زيد ٥٥، والأزهيّة ٢٦٢، والإنصاف ١٠٥/١، وشرح المفصل ٣١/٨، والأشباه والنظائر ١٨٦/٣، والخزانة ٣٨٤/٩ .



## بَابُ الْقَسَمِ

[ثُمَّ تَجْرُ الْإِسْمَ بَاءُ الْقَسَمِ وَوَاوُهُ وَالْتَاءُ أَيْضًا فَأَعْلَمَ]

[١/٣٦]

/لَكِنْ تُخَصُّ التَّاءُ بِاسْمِ اللَّهِ إِذَا تَعَجَّيْتُ بِلَا اشْتِبَاهِ

حروف القسم<sup>(٢)</sup>:

(الباء): وهي تدخل على الظاهر والمضمر، وتأتي بعد فعل

القسم، كقولك: (أقسمتُ بالله<sup>(٣)</sup> وبه)، ومن دخولها على المضمر

قول<sup>(٤)</sup> أبي زيد<sup>(٥)</sup>:

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٢) أدوات القسم خمس: (الباء) و (الواو) و (التاء) و (اللام) و (من) .

يُنظر: الأصول ٤٣٠/١، والتبصرة ٤٤٥/١، وشرح المفصل ٩٩/٩، وشرح ألفية

ابن معطٍ ٤٢١/١ .

(٣) في أ: المصحف .

(٤) في ب: كقول أبي زيد . وليس هذا من قول أبي زيد وإنما من إنشاده . وقد صرح

بإنشاده لهذا البيت ابن جنّي في الخصائص ١٩/٢، وسرّ صناعة الإعراب ١٠٤/١،

وابن يعيش في شرحه على المفصل ٩٩/٩ . ولم أعرّ عليه في التّوادر .

(٥) هو: سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاريّ الخزرجيّ: كان إماماً نحويّاً بصريّاً،

غلبت عليه اللّغة والتّوادر والغريب، روى له أبو داود والترمذيّ؛ وكلّما قال

سيبويه: «أخبرني الثّقّة» فالمراد أبو زيد؛ ومن مصنّفاته: لغات القرآن، وخلق

الإنسان، والتّوادر؛ توفيّ سنة (٢١٥هـ) .

يُنظر: مراتب النّحويّين ٧٣، وأخبار النّحويّين ٦٤، ٦٨، وطبقات النّحويّين =

أَلَا نَادَتْ أُمَامَةً بِاحْتِمَالٍ لَتَحْزُنَنِي فَلَا بَكَ لَا أَبَالِي<sup>(١)</sup>  
والواو بدلٌ منها، وهي تدخل على الظاهر دون المضمَر؛ فتقول :  
(والمصحف)<sup>(٢)</sup>، ولا تأتي بعد الفعل؛ وتوجيه الإبدال كون بعض معاني  
الباء للإلصاق، ومن معنى الواو العطف، وهو الجمع؛ فلما تقارَب معناهما  
وقع الإبدال فيهما<sup>(٣)</sup>.

= واللغويين ١٦٥، ونزهة الألباء ١٠١، وإنباه الرواة ٣٠/٢، وبغية الوعاة ٥٨٢/١.

(١) هذا بيتٌ من الوافر، وهو لغويّة بن سُلَمَى بن ربيعة .

و ( الاحتمال ) : الارتمال .

ومعنى البيت : حَبَّرَتْنِي أُمَامَةٌ بَارْتَحَالَهَا؛ لتجلب عليّ الحزن والغم، لكنني أدعو أن  
لا يقع ذلك .

والشاهد فيه : ( فلا بك ) حيث جرّ الباء الكاف؛ فهي تجرّ الاسم الظاهر والمضمَر؛  
وهي هنا للقسم .

يُنظر هذا البيت في : المسائل العسكرية ١٠٠، وسرّ صناعة الإعراب ١٠٤/١،  
والخصائص ١٠٩/٢، والتبصرة ٤٤٥/١، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٠٠١/٢، وشرح  
المفصل ٣٤/٨، ١٠١/٩، وشرح ألفيّة ابن معطٍ ٤٢١/١، ورصف المباني ٢٢٤/١ .

(٢) هذا على أنّ المصحف يتضمّن كلامَ الله، وكلامُ الله تعالى من صفاته؛ فإنّه يجوز  
الحلف بالمصحف، بأن يقول الإنسان : ( والمصحف )، ويقصد ما فيه من كلام الله  
عزّ وجلّ .

أمّا إذا قصد بالمصحف الصحف والأوراق، أو الجلدة، أو المداد فهذا لا يجوز .  
يُنظر : المغني والشرح الكبير على المقنع ١٧٣/١١، ومنار السبيل ٤٣٣/٢، وفتاوى  
الشيخ محمد الصالح العثيمين ٢٣١/١ .

(٣) ( فيهما ) زيادة من ب .

وقيل : أشبهت الواو لقُرب المخرَج<sup>(١)</sup>.

والتاء هي بدلٌ من الواو، كما أبدلت من<sup>(٢)</sup> الواو في قولهم :  
(ثُراث) و ( تخمة ) و ( همة )؛ إذ اشتقاق هذه الكلمات من : ( ورث )،  
ومن ( الوخامة )، ومن ( الوهم )<sup>(٣)</sup>، فعدلوا إلى الإبدال طلباً للخفة.  
ولم تدخل التاء إلا على اسم الله تعالى، كقوله سبحانه : ﴿ وَتَاللَّهِ  
لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ﴾<sup>(٤)</sup> لآئها بدلٌ من بدل، فلم تدخل إلا على اسمٍ واحدٍ/  
معظم .

[ ٣٦ / ب ]

ومنه<sup>(٥)</sup> قول الشاعر:  
تَاللَّهِ يَبْقَى عَلَى الْآيَامِ ذُو حَيْدٍ بِمُشْمَخِرٍ بِهِ الظَّيَانُ وَالْآسُ<sup>(٦)</sup>

(١) يُنظر : أسرار العربية ٢٧٦، وشرح المفصل ٩٩/٩ .

(٢) في ب : منها .

(٣) في ب : من اسم الوهم .

(٤) من الآية : ٥٧ من سورة الأنبياء .

(٥) (ومنه) ساقطة من ب .

(٦) هذا بيتٌ من البسيط، وقد اختلف في نسبته؛ فنسبه سيبويه في الكتاب ٤٩٧/٣ إلى  
أُمّية بن أبي عائذ، ونسبه الزّحشرّي في المفصل ٤٨٤ إلى عبد مناة الهذليّ، وابن  
يعيش في شرحه على المفصل ٩٩/٩ إلى أُمّية بن أبي عائذ، وقيل : لأبي ذؤيب  
الهذليّ، وقيل : للفضل بن العباس اللّيثيّ .  
ونُسب إلى مالك بن خالد الهذليّ - كما في ديوان الهذليّين ٢/٣ -؛ ورواية  
الصدر فيه :

وَالْخُنُسُ لَنْ يُعْجَزَ الْآيَامَ ذُو حَيْدٍ

وهاء التنبيه<sup>(١)</sup> فهي عَوْضٌ من الواو<sup>(٢)</sup>، تقول: (ها الله لأفعلن).  
فالمُقْسَمُ هُنا قد نبّه السّامع على تأكيد القسم؛ فهذا الحرف هُنا  
يقتضي تنبيهاً<sup>(٣)</sup> ومُنْبَهًا<sup>(٤)</sup> ومُنْبَهًا عليه.

= وصدره في ديوان الهذليين لساعدة بن جُوَيَّة الهذلي ١٩٣/١، وعجزه :

أَذْفَى صَلُودٌ مِنَ الْأَوْعَالِ ذُو خَدَمٍ

و(ذو خَيْدٍ) : يريد بذلك الوعل، والخَيْد — يروى بفتح الحاء والياء على أنّه  
مصدرٌ بمعنى العوج والأود — وهو : اعوجاجٌ يكون في قرن الوعل؛ ويُروى بكسر  
الحاء مع فتح الياء على أنّه جمع (خَيْدَة)؛ وهي : العُقْدَة في قرنِ الوعل .  
و(المشمخر) : الجبل الشامخ . و (الظَّيَّان) : ياسمين البر . و (الآس) : الرِّيحان،  
ومنابتهما: الجبال وحزون الأرض؛ وإنّما ذكرهما إشارةً إلى أنّ الوعل في خصبٍ،  
فلا يحتاج إلى السّهول فيُصاد .

والشّاهد فيه : (تالله يبقّى) على أنّ التاء لا تدخل إلّا على لفظ (الله) تعالى .  
يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٤٩٧/٣، والمقتضب ٣٢٤/٢ - وفيهما (لله) بدل  
(تالله) ولا شاهد فيه على هذه الرواية —، والجمل ٧١، والتبصرة ٤٤٦، ورفض  
المباني ١٩٨، ٢٤٧، واللسان (حيد) ١٥٨/١٥، والهمع ٢٣٦/٤، والأشعري ٢١٦/٢  
— وفيهما (لله) بدل (تالله) ولا شاهد فيه على هذه الرواية —.

(١) في أ: التثنية، وهو تحريف.

(٢) ويجوز في ألف (ها) وجهان :

أحدهما : أن تُحذَف ألفها، والهمزة من اسم الله تعالى؛ فتقول : (ها لله لأفعلن) .  
والثاني: أن تثبت ألفها، وتقطع الهمزة من اسم الله تعالى؛ فتقول : (ها الله لأفعلن).  
يُنظر : شرح ملح الإعراب ١٣٣، وشرح المفصل ١٠٦/٩ .

(٣) في أ: مُنْبَهًا، وهو تحريف .

(٤) (ومُنْبَهًا) ساقطة من ب .



وتعوّض<sup>(١)</sup> - أيضاً - همزة الاستفهام، وألف القطع،<sup>(٢)</sup> كقولك: (أَللهُ لتفعلنَّ؟)، ويجوز ألاّ يؤتى بحرف القسم ولا بالعوض منه فينتقل إلى النَّصَب، فتقول: (اللهُ)؛ فيكون من باب ما سقط فيه الجارّ وتعدّى الفعلُ فَنَصَبَ .

ويجوز القطع عن مراعاة الفعل، والحمل على الابتداء نحو: (أَللهُ لأفعلنَّ) فيكون مبتدأ وخبراً، كأنك قلتَ: (اللهُ قسمي) أو (قسمي الله)، ومنه قولهم: (لَعَمْرُكَ) - بالضّم -، ومنه قول الشاعر:

فَقَالَ فَرِيقُ الْقَوْمِ لَا، وَفَرِيقُهُمْ نَعَمْ وَفَرِيقُ أَيْمُنُ اللَّهِ مَا نَدْرِي<sup>(٣)</sup>

المعنى: أقسمُ بيمين الله .

وقال امرؤ القيس:

وَقَالَتْ يَمِينُ اللَّهِ مَالِكَ حِيلَةً<sup>(٤)</sup>

.....

(١) في ب: ويعوّض.

(٢) يُنظر: شرح ألفية ابن معط ٤٢٤/١ .

(٣) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو لُنُصَيْبِ بْنِ رَبَّاحٍ .

ومعنى البيت: وَصَفَ أَنَّهُ تَعَرَّضَ لزيارة من يُحِبُّ فجعل ينشد ذوداً من الإبل ضلّت له؛ مخافة أن ينكر عليه بحبيته وإمامه .

والشّاهد فيه: (أَيمنُ الله ما ندرى) على أن (أَيمن) تُستعمل للقسم، بمعنى: أقسم بيمين الله. يُنظر هذا البيت في: الكتاب ٥٠٣/٣، والمقتضب ٢٢٨/١، والأزهية ٢١، وتحصيل عين الذهب ٥١٥، والإنصاف ٤٠٧/١، وشرح المفصل ٣٥/٨، ٩٢/٩، وشرح ألفية ابن معط ٤٢٧/١، والجمع ٣٢٩/٤، والديوان ٩٤ .

(٤) هذا صدرُ بيتٍ من الطّويل، وعجزه:

وَمَا إِنْ أَرَى عَنْكَ الْعَمَايَةَ تَنْجَلِي

ويحذف أوّل (أَيْمَنْ) <sup>(١)</sup>، فيقال: / (مُنَ اللّهِ) و (مَنْ اللّهِ) <sup>(٢)</sup> و (مُ اللّهِ) و (مِ اللّهِ) و (مَ اللّهِ) <sup>(٣)</sup>.

ومّا يقسم به العمر؛ فيقال: (لَعَمْرُ اللّهِ)؛ فهو مرفوعٌ بالابتداء، وكقوله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ <sup>(٤)</sup>، ويكون مفتوحاً عاريّاً من اللّام: (لَعَمْرَكَ اللّهِ)، وتقديره: (عَمْرَكَ اللّهِ) قسمي به، أي: بيقائك <sup>(٥)</sup>.

= والشّاهد فيه: (يَمِينُ اللّهِ) حيث جاء بها للقسم.

يُنظر هذا البيتُ في: الدّيوان ١٤.

(١) اختلف البصريّون والكوفيّون في (أَيْمَنْ) في القسم: فذهب الكوفيّون إلى أنّها جمع (يَمِينُ)، وأنّ ألفها ألفُ قطع في الأصل، وحُذفت تخفيفاً لكثرة الاستعمال. وذهب البصريّون إلى أنّ (أَيْمَنْ) ليس جمع يَمِين، وإنّما هو اسمٌ مفردٌ مشتقٌّ من (أَيْمَنْ)، وأنّ همزته همزة وصلٍ.

وفيهما لغاتٌ كثيرة، وصلت إلى عشرين لغة.

يُنظر: الكتاب ٥٠٣/٣، والإنصاف، المسألة التاسعة والخمسون، ٤٠٤/١، وشرح المفصّل ٣٥/٨، ٩٢/٩، وشرح الكافية الشّافية ٨٧٨/٢، وشرح ألفيّة ابن معط ٤٢٧/١، والجنى الدّاني ٥٣٨، ٥٤١، والهمع ٢٣٨/٤.

(٢) (ومن اللّهِ) ساقطة من أ.

(٣) في ب: ويم اللّهِ، وهو تحريف.

(٤) سورة الحجر، الآية: ٧٢.

(٥) (العَمْرُ) يُستعمل على ضربين:

أحدهما: أن يقترن باللّام، وحينئذ يجب رفعه بالابتداء لتصدّره بلامه، والخبر محذوف لسنّة الجواب مسدّده.

والثّاني: أن يتجرّد من اللّام فيجب نصبه.

والحروف التي يجاب بها القسم أربعة<sup>(١)</sup>؛ حرفان للنفي؛ وهما: (ما) و (لا)؛ وحرفان للإيجاب؛ وهما: (إن) و (الأم)، كقولك: (والله لزيدٌ أفضلٌ من عمرو)، وكقوله تعالى: ﴿وَالْعَصْرُ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾<sup>(٢)</sup>.

وتأتي بعده<sup>(٣)</sup> (قد)، ويسوغ حذف ما هو للنفي دون الإيجاب، كقوله تعالى: ﴿ثَالِثُهُ تَقْوَىٰ تَذَكُّرُ يُوسُفَ﴾<sup>(٤)</sup> أي: لا تفتأ، ومنه قول امرئ القيس:

فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا      وَلَوْ قَطَّعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي<sup>(٥)</sup>

= يُنظر : شرح الكافية الشافية ٨٧٤/٢ .

(١) يُنظر : التبصرة ٤٥٢/١، وشرح ملحّة الإعراب ١٣٤، والمقرّب ٢٠٥/١، وشرح الجمل ٥٢٦/١، وشرح ألفية ابن معط ٤٣٠/١ .

(٢) سورة العصر، الآية: ١ - ٢. ومثال (ما) قوله تعالى: ﴿يَخْلُقُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا﴾ [التوبة: ٧٤]. ومثال (لا) قوله تعالى: ﴿لَنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾ [الحشر: ١٢].

(٣) في ب : بعد، وهو تصحيف .

(٤) من الآية : ٨٥ من سورة يوسف .

(٥) هذا بيتٌ من الطويل .

و (الأوصال) : جمع وصل؛ وهو كلّ عضوٍ ينفصل عن الآخر .

والشاهد فيه : (أبرح قاعدًا) على أنّه يسوغ حذف ما هو للنفي دون الإيجاب، والتقدير : لا أبرح .

يُنظر هذا البيت في: الكتاب ٥٠٤/٣، والمقتضب ٣٢٦/٢، والجمل ٧٣، والتبصرة ٤٥٤/١، وشرح المفصل ٣٧/٨، ١٠٤/٩، وشرح ألفية ابن معط ٤٢٦/١، والمغني ٨٣٤، والأشموقي ٢٢٨/١، والديوان ٣٢ .

أي: لا أبرح .

فإن أدخلت<sup>(١)</sup> هذه اللّام على الفعل المضارع ألحقت بالفعل التّون الثّقيلة أو الخفيفة، كقوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾<sup>(٢)</sup>.

وحرف ( قد ) يقرن باللّام الّتي يتلقّى بها الفعل، فيجوز/ أن يليها الماضي؛ وهي في هذا الحكم على أربعة أوجه :

أحدها : أن تأتي مقترنة بـ ( قد )، كقوله تعالى: ﴿وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ﴾<sup>(٣)</sup>.

الثّاني: بحذف ( اللّام ) و ( قد )، كقوله<sup>(٤)</sup> [ تعالى ]<sup>(٥)</sup>: ﴿وَشَاهِدِ وَمَشْهُودٍ قِيلَ أَصْحَابُ الْأَخْدُودِ﴾<sup>(٦)</sup>.

الثّالث : وقوع الجواب بـ ( قد ) عارياً من اللّام، كقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾<sup>(٧)</sup>.

الرّابع: أن يكون باللّام عارياً من ( قد )، كقول<sup>(٨)</sup> امرئ القيس: حَلَفْتُ لَهَا بِاللّهِ حَلْفَةً فَاجِرٍ لَنَأْمُوا فَمَا إِنَّ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ<sup>(٩)</sup>

(١) في كلتا النسختين: فإن دخلت، وما أثبتته هو الأولى.

(٢) سورة الحجر، الآية : ٩٢ .

(٣) سورة التّين، الآية : ٣ — ٤ .

(٤) في أ: لقوله.

(٥) ( تعالى ) ساقطة من ب .

(٦) سورة البروج، الآية : ٣-٤ .

(٧) سورة الشّمس، الآية : ٩ .

(٨) في ب : وأنشد . دون اسم الشّاعر .

(٩) هذا بيت من الطّويل .

و ( الصّالي ) : الّذي يصطلي بالنّار .

والفرق بين واو القسم والواو التي تضمم بعدها ( رُبَّ ) :  
 أنْ واو القسم يجوز أن يدخل عليها واو العطف وفاؤه، كقولك:  
 (وو الله)، وكما قال الله تعالى: ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> .  
 والواو القائمة مقام ( رُبَّ ) فلا يدخل <sup>(٢)</sup> عليها واو العطف، ولا  
 فاؤه؛ فلا يجوز أن تقول: و [ وصاحب في قول الشاعر ] <sup>(٣)</sup> :  
 وَصَاحِبٍ نَبَّهْتُ لِيْنَهَضَا إِذَا الْكَرَى فِي عَيْنِهِ تَمَضُّمَضَا <sup>(٤)</sup>  
 ولا (فو صاحب) .

= والمعني : لَمَّا خَوَّفْتَنِي مِنَ السَّمَارِ أَقْسَمْتُ لَهَا كَاذِبًا أَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ أَحَدٌ إِلَّا نَائِمًا .  
 والشاهد فيه : ( لنامو ) حيث أدخل اللام في الجواب وهو فعل ماض، بدون قد .  
 يُنظر هذا البيت في : الأصول ٢٤٢/١، وسر صناعة الإعراب ٣٧٤/١، والتبصرة  
 ٧٧/١، ٤٥٢، والأزهية ٥٢، ٤٥٢، وشرح المفصل ٩٧/٩، والمقرب ٢٠٥/١، وشرح  
 ألفية ابن معط ٤٣١/١، والمغني ٢٢٩، والخزانة ٧١/١٠، والذيان ٣٢ .

(١) من الآية : ٩٢ من سورة الحجر .

(٢) في د ب : فلا تدخل .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق .

(٤) هذا بيت من الرجز؛ وهو للرَّكَّاض الدُّيْرِي .

و( تمضمض التعاس في عينيه ) : دَبَّ .

والتَّمثِيل فيه ( و صاحب ) على أن الواو القائمة مقام ( رُبَّ ) لا يجوز أن يدخل عليها  
 واو العطف ولا فاؤه .

يُنظر هذا البيت في : نوادر أبي زيد ١٦٨، والكامل ١٩٢/١، والجمهرة (مضمض)  
 ٢١٢/١، ١٢٨٤/٣، والتّهذيب ( أرض ) ٦٣/١٢، ٦٤، والصّحاح (مضمض)  
 ١١٠٦/٦، والمخصّص ١٥٨/١٠، وشرح ملحّة الإعراب ١٣١، واللّسان (أرض)  
 ١١٢/٧، (مضمض) ٢٣٤/٧ .



## بَابُ الْإِضَافَةِ

[ ١ / ٣٨ ] وَقَدْ يُجَرُّ الاسْمُ بِالْإِضَافَةِ كَقَوْلِهِمْ : دَارُ أَبِي قَحَافَةَ  
 الإضافة هي : إمالة الشيء إلى الشيء ونسبته إليه<sup>(١)</sup>؛ فالأول :  
 مضاف ، والثاني : مضافٌ إليه ، وينزلان<sup>(٢)</sup> بالتركيب الإضافي<sup>(٣)</sup>  
 منزلة<sup>(٤)</sup> الاسم الواحد ؛ ولذلك سقط التنوين من الأول ؛ لأنه لا  
 يكون حشو الكلمة ؛ فالاسم<sup>(٥)</sup> الأول مُعَرَّبٌ بما يقتضيه العامل ، والثاني  
 مجرورٌ به<sup>(٦)</sup> دائماً .

(١) وفي الاصطلاح هي : إسناد اسمٍ إلى غيره ، على تنزيل الثاني من الأول منزلة

تنوينه ، أو ما يقوم مقام تنوينه . شرح الشذور ٣٠٦ .

وقيل : نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجرّ .

يُنظر : الهمع ٢٦٤/٤ ، والصّبّان ٢٣٧/٢ .

(٢) في أ : ويتصلان .

(٣) في أ : للإضافة .

(٤) في أ : بمنزلة .

(٥) في ب : والاسم .

(٦) حكم المضاف إليه الجرّ دائماً ؛ وقد اختلف في عامل الجرّ فيه :

فذهب سيبويه والجمهور إلى أنّه مجرورٌ بالمضاف ؛ وذهب الزجاج إلى أنّه مجرور  
 بحرف جرّ مقدّر .

وقيل : هو مجرورٌ بالإضافة ؛ وقيل : هو مجرورٌ بحرف مقدّر ناب عنه المضاف .

تُنظر هذه المسألة في : الكتاب ٤١٩/١ ، والبسيط ٨٨٦/٢ ، وشرح ألفية ابن معطٍ ٧٣١/٢ ، =

فَتَارَةً تَأْتِي بِمَعْنَى اللَّامِ نَحْوُ : أَتَى عَبْدُ أَبِي<sup>(١)</sup> تَمَامٍ  
وَتَارَةً تَأْتِي بِمَعْنَى مِنْ إِذَا قُلْتَ : مَنَا<sup>(٢)</sup> زَيْتٍ فَقَسْ ذَلِكَ وَذَا  
اعلم أن الإضافة تنقسم إلى قسمين : مَحْضَةٌ، وَغَيْرُ مَحْضَةٍ .

فالمَحْضَةُ : تقع تارة بمعنى (اللام)، وتسمّى إضافة الملك، كقولك:  
(غلام زيد)، أو الاختصاص<sup>(٣)</sup> كـ (باب الدار) .

وتارة بمعنى ( مِنْ )، وتسمّى إضافة الجنس، ويكون الأول بعض  
الثاني، كقولك: (خاتم فضّة)<sup>(٤)</sup>؛ وهذا<sup>(٥)</sup> يجوز في إعراب المضاف إليه/  
ثلاثة أوجه<sup>(٦)</sup>:

جرّه بالإضافة، ونصبه إمّا على الحال أو على التّمييز وهو الأولى<sup>(٧)</sup>،  
واتباعه للأول إمّا على الصّفة وإمّا على البدل<sup>(٨)</sup>؛ مثاله: (خاتم حديد)  
و(حديداً) و(حديدٌ) .

ومن شرطه<sup>(٩)</sup> أن يكون الأول نكرة، والثاني معرفة؛ فيتعرّفُ

[ ٣٨ / ب ]

= وأوضح المسالك ١٦٧/٢، والتّصريح ٢٤/٢، ٢٥، والهمع ٢٦٥/٤ .

(١) في أ : بني .

(٢) في أ : منّي زيت وإن شئت فذا .

(٣) في أ : أو لاختصاص .

(٤) في ب : ذهب .

(٥) لو قال : ( وهذا ) لكان أحسن .

(٦) يُنظر : الكتاب ١١٧/٢، ١١٨، والبسيط ٨٩٨/٢، ٨٩٩ .

(٧) في أ : وهو أولى .

(٨) في كلتا النسختين : من البدل، وما أثبتّه هو الأولى .

(٩) في ب : ومن شرطها .



بإضافته إليه<sup>(١)</sup>، وإن كانا نكرتين فالتنكير باقٍ، كقولك: (طالبٌ عليمٌ)<sup>(٢)</sup>.  
ومنها: إضافة بمعنى ( في )، كقولك: ( هؤلاء مسلمو المدينة )،  
وكقوله تعالى: ﴿يَا صَاحِبِي السَّجْنِ﴾<sup>(٣)</sup>، ومنه قول النبي — صلى الله عليه  
وسلم — «رِبَاطُ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ أَفْضَلُ مِنْ صِيَامِ شَهْرٍ وَقِيَامِهِ»<sup>(٤)</sup>، ومنه قول  
حسن<sup>(٥)</sup>:

تُسَائِلُ عَنْ قَوْمٍ هِجَانٍ سَمِيدٍ      لَدَى الْبَاسِ مِغْوَارِ الصَّبَاحِ جَسُورِ<sup>(٦)</sup>

(١) نحو: ( غلام زيد )؛ فـ ( غلام ) قبل الإضافة نكرة، فلما أضيف إلى المعرفة  
اكتسب التعريف منها .

يُنظر : التصريح ٢٦/٢ .

(٢) في هذا المثال اكتسب المضاف من المضاف إليه التخصيص؛ فـ ( طالب ) قبل  
الإضافة نكرة خالية عن التخصيص، فلما أضيف إلى النكرة تخصّص بها .  
يُنظر : التصريح ٢٦/٢ .

(٣) من الآية : ٣٩ من سورة يوسف .

(٤) يُنظر : صحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب فضل الرباط في سبيل الله عزّ وجلّ،  
١٥٢٠/٣، وسنن الترمذيّ، كتاب فضائل الجهاد، باب ما جاء في فضل المرباط،  
١٨٨/٤، وسنن النسائيّ، كتاب الجهاد، باب فضل الرباط، ٣٩/٦، ومسنّد  
أحمد ٤٤١/٥، ومشكل الآثار ١٠٢/٣ .

(٥) هو : حسن بن ثابت الخزرجي الأنصاريّ، يكنى أبا الوليد : شاعرُ النبي — صلى  
الله عليه وسلم —، وأحد المخضرمين، عاش ستين سنة في الجاهليّة ومثلها في  
الإسلام، كُفّ بصره في آخر عمره؛ ومات في زمن معاوية - رضي الله عنه - .  
يُنظر : طبقات فحول الشعراء ٢١٥/١، والشعر والشعراء ١٨٨، والأغاني ١٤١/٤،  
والاستيعاب ٤٠٠/١، والإصابة ٥٥/١ .

(٦) هذا بيتٌ من الطويل .

وغير المحضة هي<sup>(١)</sup>: ما يُقدَّرُ فيها التَّنوين، ولا<sup>(٢)</sup> يتعرَّف بها المضاف، كإضافة اسم الفاعل إذا أُريد به الحال أو الاستقبال، كقوله تعالى: ﴿هَدِيًّا بِأَلْعِ الْكُعْبَةِ﴾<sup>(٣)</sup>، والتقدير في هذه الإضافة [الانفصال]<sup>(٤)</sup> والتَّنوين؛ وأصل هذا الكلام: (هدياً بالغاً الكعبة)، وتقول: (مررت برجلٍ حَسَنٍ الوجه) / و (حَسَنٍ وجهاً) و (حَسَنٍ وَجْهَهُ)<sup>(٥)</sup>. [١/٣٩]

ويجوز في الإضافة التي هي غير محضة إدخال الألف واللام على المضافين<sup>(٦)</sup>، كقولك: (مررتُ بالرجل الحسنِ الوجه)، كقوله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾<sup>(٧)</sup>.

- = (و) (المحان) : الكريم الحَسَب . و (السَّمِيدَع) : الشَّجاع الموطأ الأكثاف .  
 (ولدى البأس) : عند الشَّدَّة في الحرب . و (مغوار) : من أغار على العدو يُغير إغارة، ورجلٌ مَغَوَّارٌ : مقاتلٌ . و (جسور) : مِقْدَامٌ .  
 والشَّاهد فيه : (مغوار الصَّبَّاح) أي : مغوَّارٌ في الصَّبَّاح فالإضافة فيه بمعنى (في) .  
 يُنظر هذا البيتُ في : شرح عمدة الحفاظ ٤٨٣/١، وشرح الكافية الشَّافية ٩٠٨/٢، وابن التَّائِم ٣٨١، والمقاصد النَّحْوِيَّة ٣٥٨/٣، والذِّيَّان ١٣٣/١ .  
 (١) في أ : هو، وهو تحريف .  
 (٢) في ب : فلا .  
 (٣) من الآية : ٩٥ من سورة المائدة .  
 (٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .  
 (٥) وكذلك الصِّفَّة المشبَّهة باسم الفاعل لا يتعرَّف بها المضاف كما مثَّل .  
 ينظر : شرح الملحة ١٣٧ .  
 (٦) يجوز دخول (أل) على المضاف في خمس مسائل .  
 ينظر : التصريح ٢٩/٢، والأشْمُونِي ٢٤٥/٢ .  
 (٧) من الآية : ٣٥ من سورة الحجَّ .

والإضافة المحضة يجوز أن تفصل بين المضاف والمضاف إليه اضطراراً<sup>(١)</sup>، كما ورد في التّظم، [ وذلك ]<sup>(٢)</sup> بنعت في<sup>(٣)</sup> قول الشاعر:

نَحَوْتُ<sup>(٤)</sup> وَقَدْ بَلَ الْمُرَادِيُّ سَيْفَهُ مِنْ ابْنِ أَبِي - شَيْخِ الْأَبَاطِحِ - طَالِبِ<sup>(٥)</sup>

(١) هذا مذهب كثير من التّحويين، وذهب ابن مالك إلى أنّه يجوز - في السّعة - الفصل بينهما في ثلاث صور :

الأولى : أن يكون المضاف مصدرًا، والمضاف إليه فاعله، والفاصل إمّا مفعوله كقراءة ابن عامر: ﴿ قُلْ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائُهُمْ ﴾ [ الأنعام : ١٣٧ ]، وإمّا ظرفه كقول بعضهم : ( ترك - يوما - نفسك وهواها سعي لها في رداها ) .

الثّانية : أن يكون المضاف وصفاً، والمضاف إليه مفعوله الأوّل، والفاصل إمّا مفعوله الثّاني كقراءة بعضهم : ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخَلِّفَ وَعْدِهِ رُسُلِهِ ﴾ [ إبراهيم : ٤٧ ]، أو ظرف : كقوله - صَلَّى الله عليه وسلّم - : «هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو - لي - صَاحِي» .

الثّالثة : أن يكون الفاصل القسم، نحو قولهم : ( هذا غلامٌ - والله - زيد ) . تُنظر هذه المسألة في : شرح التّسهيل ٢٧٦/٣ - ٢٧٧، وابن النّاطم ٤٠٥، والتّصريح ٥٧/٢، والأشعري ٢٧٥/٢، ٢٧٦ .

(٢) ( وذلك ) ساقطة من أ .

(٣) في أ : بنعتٍ من .

(٤) في أ : بقيت .

(٥) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو لمعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه .

و ( بَلَّ ) : لَطَخَ سيفه بالدم . و ( المرادي ) : عبد الرّحمن بن مُلجم - قَاتِلُ عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه - . و ( الأباطح ) : جمع أبطح، وهو : كلّ مكانٍ متّسع، أو هو مسيلٌ واسعٌ فيه دِقَاقُ الحصى، وأراد بالأباطح : مكّة المكرّمة . و ( شيخ الأباطح ) : هو أبو طالب - والد عليّ رضي الله عنه - .

والشّاهد فيه : ( من ابن أبي شيخ الأباطح طالب ) حيث فصل بين المضاف وهو ( أبي ) =

أو بجملة<sup>(١)</sup>، كقول الآخر<sup>(٢)</sup>:

لَهَا خَائِلٌ أَوْعَى - بِأَيَّةٍ كُلَّمَا تَنَاولَ كَفَاهُ الْبِسَارَ - الْجَوَانِحُ<sup>(٣)</sup>

= والمضاف إليه وهو (طالب) بالتعت للضرورة الشعرية .

يُنظر هذا البيت في : شرح الكافية الشافية ٩٩٠/٢، وشرح عمدة الحفاظ ٤٩٦/١، وابن الناظم ٤١١، وابن عقيل ٧٩/٢، والمساعد ٣٧٢/٢، والمقاصد النحوية ٤٧٨/٣، والتصريح ٥٩/٢، والهمع ٢٩٦/٤، والأشعري ٢٧٨/٢ .

(١) في ب : أو بجملة .

(٢) في أ : الرَّاجِز، وهو سهو من الناسخ .

(٣) في ب : الحوايج، وهو تصحيف .

وهذا البيت من الطويل، وهو لسويد بن الصّامت الأنصاري - رضي الله عنه - من قصيدة قالها؛ وقد أَدَان دَيْنًا وطُوب فاستغاث بقومه فقَصَرُوا عنه؛ ومنها :

وَأَصْبَحْتُ قَدْ أَنْكَرْتُ قَوْمِي كَأَنِّي حَنَيْتُ لَهُمُ بِالَّذِينَ إِحْدَى الْفَضَائِحِ  
أَدَيْنُ وَمَا دَيْنِي عَلَيْهِمْ بِمَعْرَمٍ وَلَكِنْ عَلَى الشَّمِّ الْجِلَادِ الْقَرَاوِحِ  
أَدِينُ عَلَى أَثْمَارِهَا وَأُصُولِهَا لِمَوْلَى قَرِيبٍ أَوْ لآخرَ نَارِحِ

الإصابة ١٨٧/٣، واللّسان (قرح) ٥٦٢/٢ .

و ( نخلة قرّواح ) : ملساء جَرْدَاءُ طويلة، والجمع قرّوايح ولكن حذفت الياء .  
(والشّم): الطّوَال من النّخل وغيرها . و ( الجلاّد ) : الصّوَابِر على الحرّ والعطش وعلى البرد، والضّمير في ( لها ) يرجع إلى النّخل الذي يصفه . و ( الخائل ) المتعهد للشّيء والمصلح له القائم به . و ( أوعى الجوانح ) : مجبورها بعد كسر، قال في اللّسان — ( وعى ) ٣٩٦/١٥ — : «وعى العظم إذا انجر بعد الكسر». و(البسار) : الحبل الذي يُرتقى به إلى النّخل .

أو بظرف، كقول الشاعر :

..... لِّلَّهِ دَرٌّ - الْيَوْمَ - مَنْ لَامَهَا<sup>(١)</sup>

= والشاهد فيه : ( أوعى ... الجوانح ) حيث فصل بين المضاف — وهو ( أوعى ) — والمضاف إليه — وهو ( الجوانح ) — بنعت هو جملة؛ للضرورة الشعرية .  
يُنظر هذا البيت في : التقفية في اللغة ٣٨٩، وشرح التسهيل ٢٧٦/٣، وشرح عمدة الحافظ ٤٩٧/١ .

(١) هذا عجز بيت من السريع، وصدره :

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدَمَا اسْتَعْبَرَتْ

وهو لعمر بن قميئة .

و ( سَاتِيْدَمَا ) : جبلٌ متّصلٌ من بحر الرّوم إلى بحر الهند، يقال : إنه سُمِّيَ بذلك لأنه ليس من يومٍ إلّا وَيُسْفَكُ عليه دمٌ، كأنهما اسمان جعلتا اسماً واحداً .  
يُنظر : معجم ما استعجم ٧١١/٢، ومعجم البلدان ١٦٨/٣ .

و ( استعبرت ) بكت من وحشة الثّربة، ولُبّعدها عن أراضي أهلها؛ والعرب تقول :  
(لله درُّ فلان) إذا دعوا له، أو تعجّبوا من بلوغه الغاية في شيءٍ ما .  
والمعنى: وصفَ الشاعر امرأةً نظرت إلى (سَاتِيْدَمَا) - وهو جبلٌ بعيد من ديارها - فتدكّرت به بلادها، فاستعبرت شوقاً إليهم .

والشاهد فيه : ( درّ اليوم من لا مها ) فإنّ ( درّ ) مضاف و ( من لا مها ) اسمٌ موصولٌ مضافٌ إليه، وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وهو ( اليوم ) للضرورة الشعرية .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ١٧٨/١، والمقتضب ٣٧٧/٤، ومجالس ثعلب ١٢٥، وتحصيل عين الذهب ١٤٧، والإنصاف ٤٣٢/٢، وشرح المفصل ١٠٣/١، ٢٠/٣، والأشباه والنظائر ٢٣٢/٢، والخزانة ٤٠٦/٤، والديوان ١٨٢.

[و] <sup>(١)</sup> كقول الآخر :

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفٍّ - يَوْمًا - يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ <sup>(٢)</sup>

أو بجارٍّ ومجروور، كقول الشاعر :

[هُمَا أَخَوَا <sup>(٣)</sup> - فِي الْحَرْبِ - مَنْ لَا أَخَا لَهُ

.....

(١) العاطف ساقط من ب .

(٢) هذا بيتٌ من الوافر، وهو لأبي حَيَّةَ التَّمِيمِيّ، يصف رسم دار .

و ( يقارب ) : يضم بعض ما يكتبه إلى بعض . ( أو يزِيل ) يفرِّق كتابته .

والمعنى : وصف رسوم الدَّار فشيَّهها بالكتاب في دَقَّتْها والاستدلال بها؛ وخصَّ اليهود لأنَّهم أهلُ كتاب، وجعل كتابته بعضها متقاربٌ وبعضها متفرِّق ومتباين؛ لاقتضاء آثار الدَّار تلك الصِّفَّة والحال .

والشَّاهد فيه : ( بِكَفٍّ - يَوْمًا - يَهُودِيٌّ ) حيث فصل بين المضاف - وهو ( كف ) - والمضاف إليه - وهو ( يهودي ) - بالظَّرْف - وهو ( يَوْمًا ) - للضرورة الشعرية .

يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ١/١٧٩، والمقتضب ٤/٣٧٧، والخصائص ٢/٤٠٥، والإنصاف ٢/٤٣٢، وشرح المفصل ١/١٠٣، وشرح التسهيل ٣/٢٧٣، وابن التَّائِب ١٠/٤١٠، وابن عقيل ٢/٧٨، والخزانة ٤/٤١٩، وشعره - ضمن مجلَّة المورد، المجلد الرابع، العدد الأوَّل - ١٤٢ .

(٣) في ب : إلي، وهو تحريف؛ والصَّواب ما هو مثبت .

(٤) هذا صدرُ بيتٍ من الطَّويل، وعجزه :

إِذَا خَافَ يَوْمًا نُبُوَّةً فَدَعَاهُمَا

نُسِبَ إلى عَمْرَةَ الخنعمية، وقيل : لدُرْنَا بنت عَبَّعَةَ، وقيل : لامرأة من بني سعد .

و ( النَّبُوَّة ) أصلُها : أن يضرب بالسِّيف فينبو عن الضَّرية ولا يعمضي فيها . =

أو بنداء ومنادى<sup>(١)</sup>، كقول الآخر: [٢]

كَأَنَّ بَرْدُونَ - أَبَا عَصَامٍ<sup>(٣)</sup> - زَيْدٌ حِمَارٌ دُقَّ بِاللَّجَامِ<sup>(٤)</sup>

= (فدعاهما) : استغاث بهما .

والمعنى : ترثي الشاعرة أخويها فتقول : كانا لمن لا أcha له في الحرب ولا ناصر، أخوين ينصرانه إذا غشيه العدو فخاف أن ينبو عن مقاومته .

والشاهد فيه : ( هما أخوا - في الحرب - من لا أcha له ) حيث فصل بين المضاف - وهو ( أخوا ) - والمضاف إليه - وهو ( من ) - بالجار والمجرور - وهو ( في الحرب ) - للضرورة الشعرية .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ١/١٨٠، ونوادر أبي زيد ١١٥، ١١٦، والخصائص ٢/٤٠٥، وتحصيل عين الذّهب ١٤٩، والإنصاف ٢/٤٣٤، وشرح المفصل ٣/٢١، وابن النّاظم ٤١٠، والمقاصد التّحوية ٣/٤٧٢، والهمع ٤/٢٩٥ .

(١) في ب : ومنادى إلى؛ ويستقيم الكلام بدون حرف الجرّ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٣) في أ: عاصم .

(٤) هذا بيت من الرّجز، ولم أقف على قائله .

و ( البردون ) من الخيل ما ليس بعربيّ .

والمعنى : يشبّه بردون زيد بحمار ملجّم .

والشاهد فيه : ( بردون أبا عصام زيد ) حيث فصل بين المضاف - وهو ( بردون ) - والمضاف إليه - وهو ( زيد ) - بالمنادى - ( أبا عصام ) - للضرورة الشعرية .

يُنظر هذا البيت في : الخصائص ٢/٤٠٤، وشرح التسهيل ٣/٢٧٥، وابن النّاظم

٤١٢، وابن عقيل ٢/٨١، والمقاصد التّحوية ٣/٤٨٠، والتّصريح ٢/٦٠، والهمع

٤/٢٩٦، والأشعويّ ٢/٢٧٨ .

وَفِي الْمُضَافِ مَا يُجَرُّ أَبَدًا      مِثْلُ : لَدُنْ زَيْدٍ وَإِنْ شِئْتَ لَدَى  
وَمِنْهُ سُبْحَانَ وَ ذُو وَ مِثْلُ      وَ مَعَ وَ عِنْدَ وَ أُوتُوا وَ كُلُّ  
ثُمَّ الْجِهَاتُ السَّتُّ فَوْقَ وَ وَرَا      وَ يَمْنَةً وَ عَكْسُهَا بِلاَ مِراً  
وَهَكَذَا غَيْرُ وَ بَعْضُ وَ سِوَى      فِي كَلِمِ شَيْ رَوَاهَا مَنْ رَوَى<sup>(١)</sup>

الأسماء المضافة إضافة معنوية؛ لازمة الإضافة، وغير لازمة .

فاللّازمة على ضربين : ظروف، وغير ظروف<sup>(٢)</sup> .

فمن الظروف: ( لَدُنْ )، وهو بمنزلة ( عند )<sup>(٣)</sup>، وهو مع الظاهر  
آخره ألفٌ، ومع المضمر ينقلب<sup>(٤)</sup> ياءً؛ تقول : ( لدى زيد ولدك )؛ فإذا  
استقبلها الألف<sup>(٥)</sup> واللام تسقط نُونها، كقولك : ( لدى الرجل )؛ ومن  
العرب مَنْ ينصب بها<sup>(٦)</sup> .

وتكون بمعنى ( مُنْذُ )؛ تقول: ( ما رأيته من لَدُنْ غُدْوَةٍ )، قال  
أبو سفيان<sup>(٧)</sup> بن حربٍ:

(١) في ب : قُدِّمَ هذا البيتُ على الذي قبله .

(٢) يُنظر : شرح المفصل ١٢٦/٢ .

(٣) إِلَّا أَنْ ( لَدُنْ ) تختصّ عن ( عند ) بستّة أمور .

يُنظر : التصريح ٤٥/٢، والأشموقيّ ٢٦٤/٢ .

(٤) في ب : تنقلب .

(٥) أي : دخل الألف واللام على المضاف إليه .

(٦) يُنظر : الكتاب ٥٨/١، ٢١٠، ١١٩/٣، والتصريح ٤٥/٢ .

(٧) في أ : أبو اسفين، وفي ب : أبو سفين، وكلتاها محرّفة، والصواب ما هو مثبت . =



وَمَا زَالَ مُهْرِي مَزَجَرَ الْكَلْبِ مِنْهُمْ لَدُنْ<sup>(١)</sup> غَدْوَةً حَتَّى دَنَتْ  
(سُبْحَانَ اللَّهِ) معناه: التَّنْزِيهِ .

[ و ]<sup>(٣)</sup> ( ذُو )<sup>(٤)</sup> : بمعنى صاحب لازم الإضافة، ومن إضافته إلى  
المضمر<sup>(٥)</sup>؛ ما أنشدته الأصمعي<sup>(٦)</sup> :

= وأبو سفيان هو : صخر بن حرب بن أمية القرشي الأمويّ، مشهور باسمه وكنيته :  
كان من ذُهاة العرب، ومن أهل الرأي والشرف فيهم، أسلم عام الفتح، وشهد  
حنيناً والطائف، وكان من المؤلفة قلوبهم؛ توفي بالمدينة سنة ( ٣٠ هـ ) .  
يُنظر : الاستيعاب ٢/ ٢٧٠، وسير أعلام النبلاء ١٠٥/ ٢، والعبر ١/ ٢٣،  
والإصابة ٣/ ٣٣٢.

(١) في أ: لذن، وهو تصحيف.

(٢) هذا بيتٌ من الطويل .

و ( مزجر الكلب ) : مكان زجر الكلب وإبعاده .

والمعنى : ما زال مهري بعيداً عن هؤلاء القوم من أوّل النهار إلى آخره .

والشاهد فيه : (لذن غدوة) حيث جاءت (لذن) بمعنى (مُنذ) أي : مُنذ غدوة .

وجميع النُحاة استشهدوا به على نصب غدوة بعد ( لذن ) ولم تجرّ بالإضافة؛  
وهذا نادر .

يُنظر هذا البيتُ في : حُرُوف المعاني ٢٦، وشرح اللّمع لابن برّهان ٢/ ٤٢٩،

واللّسان (لذن) ١٣/ ٣٨٤، وابن عقيل ٢/ ٦٥، والمقاصد التّحويّة ٣/ ٤٢٩،

والتّصريح ٢/ ٤٦، والهمع ٣/ ٢١٨، والأشْمُونيّ ٢/ ٢٦٣، والدّرر ٣/ ١٣٨ .

(٣) العاطف ساقطٌ من ب .

(٤) في أ: وذ، وهو تحريف.

(٥) في ب : إلى مضمر .

(٦) هو : عبد الملك بن قُريب، أبو سعيد الأصمعيّ، البصريّ، اللّغويّ : أحدُ أئمّة اللّغة، =

/إِثْمًا يَصْطَنِعُ الْمَعُ ——— رُوفَ فِي النَّاسِ ذُوهُ<sup>(١)</sup>

ومن إضافته إلى المضاف للمضمّر<sup>(٢)</sup> قولُ عِثْرٍ بنِ لَبِيدٍ<sup>(٣)</sup>:

يَبْكِي عَلَيْهِ غَرِيبٌ لَيْسَ يَعْرِفُهُ وَذُو قَرَابَتِهِ فِي الْحَيِّ مَسْرُورٌ<sup>(٤)</sup>

= والغريب، والأخبار، والملح، والنوادر؛ مولده ووفاته بالبصرة؛ ومن مصنفاته : الإبل، وخلق الإنسان، والحيل، والأضداد، وله قصائد اختارها، عُرفت بالأصمعيّات؛ توفي سنة ( ٢١٦هـ ) .

يُنظر : مراتب التّحويّين ٨٠ - ١٠٥ ، وأخبار التّحويّين البصريّين ٧٢ - ٨٠ ، وطبقات التّحويّين واللّغويّين ١٦٧ ، ونزهة الألباء ٩٠ ، وإنباه الرّواة ١٩٧/٢ .

(١) هذا بيتٌ من مجزوء الرّمل؛ أنشده الأصمعيّ ولم يعزه لقائل معيّن .

والشّاهد فيه : ( ذووه ) حيث أضاف ( ذوو ) - وهو جمع ( ذو ) - إلى المضمّر؛ والمختار : إضافة ( ذو ) إلى المضمّر .

يُنظر هذا البيت في : شرح المفصّل ٣/٣٨ ، وشرح الكافية الشّافية ٢/٩٢٨ ، وشرح التّسهيل ٣/٢٤٢ ، واللّسان ( ذو ) ١٥/٤٥٨ ، والمساعد ٢/٣٤٦ ، والهمع ٤/٢٨٤ ، والدّرر ٥/٢٧ .

(٢) في كلتا النّسختين : ومن إضافته إلى المضاف المضمّر، وهو تحريف، والصّواب ما هو مثبت .

(٣) في ب: كبير. ولم أقف على ترجمة له .

(٤) هذا بيتٌ من البسيط، وهو لعِثْر بنِ لبيد العذريّ، وقيل : لعثمان بن لبيد العذريّ، وقيل : لحُرَيْث بن جَبَلَة العذريّ .

والشّاهد فيه : ( وذو قرابته ) حيث أضاف ( ذو ) إلى المضاف للمضمّر .

يُنظر هذا البيت في : المعرّين ٦١ ، وعيون الأخبار ٢/٣٢٨ ، ومجالس ثعلب ١/٢٢١ ، ودرّة الغواصّ ٧٣ ، ٧٤ ، ونزهة الألباء ٣٣ ، واللّسان ( دهر ) ٤/٢٩٣ ، =

(مِثْلُ): تسوية<sup>(١)</sup>، وقد يَدْخُلُ<sup>(٢)</sup> عليه الكاف تأكيداً للتشبيه .  
 (مَعَ): كلمة تَضُمُّ الشَّيْءَ إلى الشَّيْءِ، والغالب عليها الظَّرْفِيَّةُ،  
 كقولك: (سِرْتُ مَعَ القوم) أي : في جَمْعِهِمْ .  
 (عِنْدَ): ظرف مكان، تقول: (كُنْتُ عِنْدَ زَيْدٍ)؛ و[قد]<sup>(٣)</sup> تكون  
 ظرف زمان، كقولك: (كان هذا عند انتصاف<sup>(٤)</sup> النهار) .  
 (أولُو)<sup>(٥)</sup>: اسم لجمع<sup>(٦)</sup> أسماء الإشارة .  
 (كُلٌّ) : معناه العموم والإحاطة .  
 (فَوْقُ) و(تَحْتُ): هما<sup>(٧)</sup> ظرفان، وقد<sup>(٨)</sup> يكونان اسمين<sup>(٩)</sup> في  
 قولك: (تَحْتُكَ رجلاك)؛ لأنَّ الرَّجُلَ هي التَّحْتُ نفسه<sup>(١٠)</sup>، وكذا:  
 (فوقك بناءً حَسَنَ)<sup>(١١)</sup> .

= وشرح شواهد المغني ٢٤٤/١، والدَّرر ١٠١/٣ .

(١) في كلتا النسختين : سويته؛ ولعلها محرّفة؛ والتصويب من الكتاب ٢٣١/٤ .

(٢) في ب : تدخل .

(٣) ( قد ) ساقطة من ب .

(٤) في أ : انتصاب .

(٥) في أ: ألو، وهو تحريف .

(٦) في كلتا النسختين : لجميع، وهو تحريف .

(٧) في أ : فهما .

(٨) في ب : وقيل .

(٩) يُنظر : الكتاب ٤١١/١، ٤١٦، ٤٢٠ .

(١٠) وكذا ( فوقك رأسك )؛ لأنَّ الفوق هو الرأس .

يُنظر : حروف المعاني ٢٧ .

(١١) ( فوق ) في هذا المثال ظرف، وكذا ( تحت ) في قولك : تحتك بساطٌ . =

والجهات الست<sup>(١)</sup> ظروف أمكنة؛ ومنها : (يمين) و (شمال) و (أعلى) و (أسفل) و (قبالة) و (حذاء) و (إزاء) و (تلقاء)<sup>(٢)</sup> و (تجاه) و (أمام) و (وراء) و (بين ذلك) .

ومنها : (وسط)<sup>(٣)</sup> - بسكون السين [وفتحها -؛ والفرق بينهما: أن المتحركة السين<sup>(٤)</sup> تقع فيما لا ينقسم، كقولك : (ضربت / وسط رأسه)، والسكون السين تحل محل (بين)، تقول: (جلس<sup>(٥)</sup> وسط القوم). (غَيْرُ) : كلمة بمعنى (سوى)، ويستثنى بها بعض اختصاص من (كُلِّ)، وبعض الشيء : طائفة منه . (سوى)<sup>(٦)</sup> - تُضَمُّ سِينُهُ وتُفْتَحُ - وهي تكون اسماً وظرفاً<sup>(٧)</sup>؛

[٤٠ / ب]

= يُنْظَرُ : حروف المعاني ٢٧ .

(١) في أ : الستة .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٣) وسط : يكون اسماً وظرفاً : فإذا أردت الظرف أسكنت السين، وإذا أردت الاسم فتحت، فتقول : (وسط رأسك دهن) إذا أخبرت أنه استقر في ذلك الموضع أسكنت السين ونصبت لأنه ظرف، وتقول : (وسط رأسك صلب) فتحت السين ورفعت لأنه اسم غير ظرف .

يُنْظَرُ : الكتاب ٤١١/١، والمقتضب ٣٤١/٤، ٣٤٢، وشرح المفصل ١٢٨/٢،

والبسيط ٨٨٠/٢، والهمع ١٥٧/٣ .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٥) في ب : جلست .

(٦) يُنْظَرُ : حروف المعاني ١٠، ٢٣ .

(٧) هذا مذهب الكوفيين، وأما البصريون فإنها لا يكون عندهم إلا ظرفاً .

فإذا كانت اسماً مُدَّتْ وقُصِرَتْ، ولا تُمَدُّ إِلَّا إذا كانت مفتوحة السّين.

فإذا كانت اسماً فهي بمعنى ( غير )<sup>(١)</sup>، كقول الأعشى<sup>(٢)</sup>:

وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِكَ<sup>(٣)</sup> .....

وإذا<sup>(٤)</sup> كانت ظرفاً فهي بمنزلة ( وَسَط )، وتكون ممدودة

للتحقيق، تقول : ( مررتُ برجلٍ سَوَاءٍ ) أي : مثلك .

= ينظر: الإنصاف، المسألة السادسة والثلاثون ٢١٤/١.

(١) في ب : عن، وهو تحريف .

(٢) هو : ميمون بن قيس، المعروف بأعشى قيس، ويكنى أبا بصير : شاعرٌ جاهليٌّ من

شعراء المعلّقات العشر، لقّب بـ ( صَنَاجَةِ الْعَرَب ) لجودة شعره، وقيل : لأنّه كان

يتغنّى بشعره؛ أدرك الإسلام في أواخر عمره ولم يُسلم .

يُنظر : طبقات فحول الشعراء ٦٥/١، والشعر والشعراء ١٥٤، والأغاني ١٢٧/٩،

والمؤتلف والمختلف ١٠، والخزانة ١٧٥/١ .

(٣) في ب : لسواكه، وهو تحريف .

وهذا عجز بيتٍ من الطّويل، وصدّره :

تَجَافَى عَنْ جَوْ اليمامةِ نَاقَتِي

و ( التّجانف ) : الميل والانحراف .

والشّاهد فيه: ( لسوائكا ) على أنّ ( سَوَى ) تكون اسماً بمعنى ( غير ) أي : لغيرك .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٣٢/١، ٤٠٨، والمقتضب ٣٤٩/٤، وتحصيل عين

الذهب ٦٨، وأما ابن الشّجريّ ٣٥٩/١، ٢٥٠/٢، والإنصاف ٢٩٥/١، وشرح

المفصل ٨٤/٢، والهمع ١٦٢/٣، والخزانة ٤٣٥/٣، والديوان ٨٩ .

(٤) في أ: وإن.



## بَابُ كَمِ الْخَبَرِيَّةِ

وَأَجْرُزُ بِكُمْ مَا كُنْتَ عَنْهُ مُخْبِرًا مُعْظَمًا لِقَدْرِهِ مُكْثَرًا<sup>(١)</sup>  
 تَقُولُ : كَمَ مَالٍ أَفَادَتْهُ يَدِي وَكَمَ إِمَاءٍ مَلَكَتْ وَأَعْبُدُ  
 (كَمَ) : اسم موضوع لعدد مُبْهَمٍ جِنْسًا وَمِقْدَارًا؛ ولها موضعان<sup>(٢)</sup> :  
 الخبر/، والاستفهام .

فالخبرُ يقترن بالتكثير<sup>(٣)</sup>؛ والعددُ مجرورٌ بها، ولزمت صدر الكلام  
 لأنها في الخبر بمنزلة (رُبَّ)؛ لأنَّ الشَّيْءَ يحمل على نقيضه<sup>(٤)</sup> فلم يتقدّم  
 عليها شيءٌ سوى حرف الجرِّ؛ لأنَّ الجارَّ والمجرور كالشَّيْء الواحد .  
 ويحكم على موضعها بالرفع تارةً، وبالتنصب أخرى، وبالجرّ تارةً  
 على ما يقتضيه العامل.

وهي تشبه الاستفهامية من وجوه، وتخالفها من وجوه<sup>(٥)</sup>؛ وتوجيه المشابهة:

(١) في متن الملحة ١٧ : مُكْبَرًا .

(٢) في أ : موضوعان، وهو تحريف .

(٣) في أ : بالتكثير، وهو تحريف .

(٤) قيل : لأنها إن كانت استفهامية فلاستفهام له صدرُ الكلام؛ وإن كانت خبرية فهي  
 نقيضة (رُبَّ)، و (رُبَّ) معناها : التقليل، والتقليل مضارعٌ للتفي، والتفي له  
 صدرُ الكلام كالاستفهام .

يُنظر : أسرار العريّة ٢١٤، وشرح الرّضيّ ٩٧/٢، والصّبّان ٨٣/٤ .

(٥) يُنظر : التصريح ٢٧٩/٢، والأشْمُوني ٨٣/٤ .

أنهما يشتركان في لفظ الكميّة<sup>(١)</sup>، ويلزمان صدر الكلام، وأنهما يشتركان في البناء لتضمّنهما معنى الحرف، وأنهما يشتركان في احتياجهما إلى مُفسّرٍ لأجل إبهامهما، ويشتركان في جواز الحمل على اللفظ، وتارةً على المعنى في الأفراد والجمع والتذكير والتأنيث<sup>(٢)</sup>.

### ووجوه المخالفة:

منها: أن الاستفهاميّة بمنزلة عَدَدٍ مُنَوَّنٍ، نحو: (عشرين درهماً)، والخبريّة بمنزلة عَدَدٍ مُضَافٍ؛ ويدلّ على ذلك: انتصاب مميّز الاستفهاميّة، [وانجرار مميّز الخبريّة.

ومنها: أن مميّز الاستفهاميّة [ <sup>(٣)</sup> فردٌ منصوبٌ<sup>(٤)</sup> ]، ومميّز الخبريّة

(١) لأنهما كنايةتان عن عدد مجهول الجنس والمقدار . التصريح ٢٧٩/٢ .

(٢) يُنظر : شرح المفصل ١٣٢/٤، وشرح ألفية ابن معطٍ ١١٢٣/٢ .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٤) أمّا الأفراد فلازمٌ عند البصريّين، وأجاز الكوفيّون كونه جمعاً مطلقاً، وفصل بعضهم فقال : إن كان السؤال عن الجماعات — نحو (كم غلاماناً لك) إذا أردت أصنافاً من الغلمان — جاز، وإلا فلا، وهو مذهب الأخفش .

وأما نصبه ففيه ثلاثة مذاهب :

أحدها : أنّه لازمٌ ولا يجوز جرّه مطلقاً؛ وهو مذهب بعض النحويّين .

والثاني : أنّه ليس بلامٍ بل يجوز جرّه مطلقاً حملاً على الخبريّة، وإليه ذهب الفراء، والرجّاح، والفارسيّ .

والثالث : أنّه يجوز جرّه بـ ( مِنْ ) مضمرةً جوازاً إن جرّت ( كم ) بحرف،

نحو: (بكم درهم اشتريت ثوبك ؟)؛ هذا هو المشهور، ولم يذكر سيبويه جرّه =



جمع مجرور<sup>(١)</sup>.

[٤١/ب]

ومنها: / أن الاستفهامية تقتضي جواباً؛ وجوابها: إعرابه يكون بحسب موضعها؛ فإذا قلت: (كم مالك؟) فجوابه: (عشرون)؛ والخبرية لا تقتضي جواباً؛ لأن المتكلم بما يُخبر عن نفسه .  
ويجوز أن يأتي الاسم بعد الخبرية مفرداً وجمعاً<sup>(٢)</sup>، كقولك: (كم عبد ملكت) و (كم عبيد) .  
فإن فصل بينها<sup>(٣)</sup> وبين ما عملت فيه فاصل انتصب على التمييز<sup>(٤)</sup>،

= إلا إذ دخل على (كم) حرف جرّ ليكون حرف الجرّ الداخِل على (كم) عوضاً من اللفظ بـ (من) المضمرة؛ وهو مذهب الخليل، وسيبويه، وجماعة؛ وذهب الزجاج إلى أن جرّ التمييز إنما هو بإضافة (كم) إليه .  
تنظر هذه المسألة في: الكتاب ١٥٩/٢، ١٦٠، والمقتضب ٥٦/٣، وشرح الرضيّ ٩٦/٢، والتصريح ٢٧٩/٢، والهمع ٧٨/٤، ٧٩، والأشئونيّ ٧٩/٤، ٨٠ .  
(١) تمييز (كم الخبرية) مجرور، ويكون مفرداً، وجمعاً، والجرُّ هنا بإضافة (كم) على الصحيح إذ لا مانع منها؛ وقال الفراء: «أنه بمن مقدرة»، وتُقل عن الكوفيين.  
ينظر: الهمع ٨٠/٤، ٨١، والأشئونيّ ٨١/٤ .

(٢) الأفراد أكثر من الجمع وليس الجمع بشاذ - كما زعم بعضهم - .  
تنظر هذه المسألة في شرح الرضيّ ٩٦/٢، ٩٧، والتصريح ٢٧٩/٢، ٢٨٠، والهمع ٨٠/٤، والأشئاوني ٨٠/٤، ٨١ .

(٣) في أ: ما بينها، بإقحام الميم .

(٤) يفصل - في السّعة - بين (كم) الاستفهامية، ومميّزها بالظرف، وشبهه، نحو (كم عندك غلاماً؟) و (كم لك جارية؟) .

كقول الشاعر:

كَمْ نَالْنِي مِنْهُمْ فَضْلاً عَلَى عَدَمٍ إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الْإِقْتَارِ أَحْتَمِلُ<sup>(١)</sup>  
فتقول من ذلك: (كم لي عبداً) .

= ولا يفصل بين ( كم ) الخبرية ومميزها إلا في الضرورة؛ فيجوز لأجلها الفصل بينهما بالظرف، وشبهه، وبالجملة .

ثم اختلف العلماء : فذهب الكوفيون إلى أنه إذا فصل بين ( كم ) في الخبر وبين الاسم بالظرف وحرف الجر كان مخفوضاً، نحو ( كم عندك رجل ) و ( كم في الدار غلام ) . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز فيه الجر، ويجب أن يكون منصوباً .

نُظِرَ هذه المسألة في : الكتاب ١٦٤/٢، والمقتضب ٦٠/٣، والأصول ٣١٩/١، والإنصاف، المسألة الحادية والأربعون، ٣٠٣/١، والتبيين، المسألة الرابعة والسبعون، ٤٢٩، وشرح المفصل ١٣١/٤، وشرح الرضي ٩٧/٢، وابن الناطم ٧٤٢، والهمع ٨٢/٤، والأشعوني ٨١/٤، ٨٢ .

(١) هذا بيت من البسيط، وهو للقطامي .

و(العدم) : فقدُ المال وقتلته . و ( الإقتار ) : الافتقار .

والمعنى : الشاعر يمدح هؤلاء القوم بأنهم أنعموا عليه وأفضلوا عند فقره وعدمه - لشدة الزمان وشمول الجذب -؛ وحين بلغ به الجهد وسوء الحال إلى أنه لا يستطيع الاحتمال - أي : الارتحال - لطلب الرزق ضعفاً وفقراً .

ويروى (أجتمل) - بالجيم - أي: أجمع العظام لأخرج ودكها وأتعلل به، و (الجميل): الودك . والشاهد فيه : ( فضلاً ) حيث نصب ( فضلاً ) على التمييز مع الفصل بينه وبين ( كم ) الخبرية بفواصل .

يُنظَرُ هذا البيت في الكتاب ١٦٥/٢، والمقتضب ٦٠/٣، وتحصيل عين الذهب ٣٠١، والإنصاف ٣٠٥/١، والتبيين ٤٣٠، وشرح المفصل ١٣١/٤، وشرح عمدة الحفاظ ٥٣٥، وابن الناطم ٧٤٤، والمقاصد التحوية ٢٩٨/٣، والخزانة ٤٧٧/٦، والذويان ٣٠ .

بَابُ الْمُبْتَدَأِ [ وَخَبَرِهِ ] <sup>(١)</sup>

وَأِنْ فَتَحْتَ التَّنْقِ بِاسْمٍ مُبْتَدَأَ فَأَرْفَعُهُ وَالْإِخْبَارَ عَنْهُ أَبْدَأَ <sup>(٢)</sup>

تَقُولُ مِنْ ذَلِكَ : زَيْدٌ عَاقِلٌ وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَالْأَمِيرُ عَادِلٌ

المبتدأ : كُلُّ اسمٍ ابتدأت به، وعريته من العوامل [ اللفظية <sup>(٣)</sup> ] لتسند إليه خبراً يكون به جملةً تحصل به الفائدة .

وهو وخبره - إذا لم يكن ظرفاً ولا جاراً ومجروراً - مرفوعان،  
كـ (الصُّلْحُ خَيْرٌ) فالمبتدأ مُعْتَمِدُ السَّوَالِ، والخبر - من ذي (خير) -  
مُعْتَمِدُ الْفَائِدَةِ <sup>(٤)</sup>.

وهو مرفوعٌ بالابتداء <sup>(٥)</sup>؛ والابتداءُ مَعْنَى لَا لَفْظَ، وهو وَصْفٌ؛

(١) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٢) ورد في شرح الملحة ١٤٣ بعد هذا البيت بيت آخر؛ وهو قوله :

وَلَا يَكُونُ الْمُبْتَدَأُ فِي الْغَالِبِ إِلَّا وَقَدْ عَرَفْتُهُ كَالْكَاتِبِ

(٣) أي: غير المزیدة؛ ليدخل نحو: (بحسبك زيد)، ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ [ المائدة: ٧٣ ]

مما جاء مبتدأً مجروراً بحرف جرٍّ زائد . ينظر : ابن الناطم ١٠٥ .

(٤) ينظر : شرح ألفية ابن معطٍ ٨١٨/٢ .

(٥) اختلف العلماء في رافع المبتدأ :

فذهب سيويه وجمهور البصريين إلى أنه مرفوعٌ بالابتداء .

وذهب الجرمي والسيرافي وكثير من البصريين إلى أن عامله التعرّي من العوامل اللفظية .

= وذهب الزّجاج إلى أنّ المبتدأ يرتفع بما في النَّفس من معنى الإخبار .

وذهب آخرون إلى أنّ المبتدأ يرتفع بإسناد الخبر إليه .

وذهب الكوفيّون إلى أنّ المبتدأ يرفع الخبر، واختاره ابن جنيّ، وأبو حيّان، والسيوطي .

وقيل : إنّهُ يرتفع بالعائد من الخبر؛ وهو مذهب آخرّ للكوفيّين .

وقال ابن عقيل بعد ذكر الخلاف : ((وهذا الخلاف ممّا لا طائل فيه)) .

واختلفوا في الابتداء :

ف قيل : هو التعرية من العوامل اللفظيّة .

وقيل : هو جعل الاسم أوّلاً ليُخبر عنه .

وقيل : هو عبارة عن مجموع وصفين هما التّجرّد والإسناد .

وقيل : هو علّة ذات أوصاف ثلاثة : التّجرّد من العوامل اللفظيّة لفظاً أو تقديرًا،

والتعرّض لدخولها، والإسناد .

واختلفوا في رافع الخبر :

فذهب سيبويه وأكثر البصريّين إلى أنّه مرفوعٌ بالمبتدأ؛ وهو أحدُ قولي المبرّد في

المقتضب ١٢/٤، ونُسب إلى أبي عليّ الفارسيّ وابن جنيّ؛ واختاره ابن مالك

في التسهيل ٤٤ .

وذهب الأخفش وابن السّراج، والزّحشريّ والسيوطي، إلى أنّه مرفوع بالابتداء .

وقيل : إنّ الخبر يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً؛ وهو أحدُ قولي المبرّد في المقتضب

٤٩/٢، ١٢٦/٤؛ وهو مذهب ابن السّراج الذي قرّره في كتابه الأصول ٥٨/١،

وكذلك ابن جنيّ الذي قرّره في كتابه الخصائص ٣٨٥/٢؛ وقال عنه ابن يعيش

٨٥/١: «وهذا القول عليه كثيرٌ من البصريّين» .

وذهب الكوفيّون إلى أنّ الخبر يرتفع بالمبتدأ؛ وهو اختيار ابن جنيّ، وأبي حيّان،

والسيوطي .

وذلك الوصفُ اهتمامك بالمبتدأ وجعلك إيَّاهُ أوَّلاً لثانٍ، يكون الثاني خيراً عنه.  
والخبر مرفوع بالمبتدأ فهو العامل فيه .

ومن شرط الخبر أن يكون نكرة<sup>(١)</sup> [٢]<sup>(٢)</sup>، [فإن كان معرفةً فانتَ محيّرٌ  
في جعلك أيَّهما شئتَ المبتدأ]<sup>(٣)</sup>، كقولك : (اللهُ ربُّنا)، / وكقول الراجز:  
أنا أبو التَّجَمِّ وشِعْري شِعْري<sup>(٤)</sup>

[١/٤٢]

= وقال ابن عقيل — بعد ذكر الخلاف — : «وهذا الخلاف ممَّا لا طائل فيه» .

نُظِرَ هذه المسائل في : الكتاب ١٢٧/٢، والمقتضب ١٢٦/٤، والتبصرة ٩٩/١،  
والمفصل ٢٤، وأسرار العربية ٦٧، ٧٦، والإنصاف، المسألة الخامسة، ٤٤/١،  
والتبيين، المسألة السابعة والعشرون، ٢٢٤، والمسألة الثامنة والعشرون، ٢٢٩،  
وشرح المفصل ٨٤/١، ٨٥، وابن الناظم ١٠٧، ١٠٨، وشرح ألفية ابن معطٍ  
٨١٤/٢، ٨١٦، والارتشاف ٢٨/٢، وابن عقيل ١٨٨/١، ١٨٩، والهمع ٨/٢، ٩،  
والأشعري ١٩٣/١، والصَّبَّان ١٩٣/١ .

(١) أصل المبتدأ : أن يكون معرفة، وأصل الخبر : أن يكون نكرة؛ وذلك «لأن الفائدة  
في الخبر، وإنما يذكر الاسم لتسند إليه الفائدة؛ ألا ترى أنك إذا قلت : ( زيدٌ قائمٌ)؛  
فالمخاطب لم يستفد بقولك: ( زيدٌ ) شيئاً لأنه كان يعرفه، وإنما فائدته في قولك:  
( قائمٌ ) لأنه قد كان يجوز أن يجهل قيامه؛ فإذا أخبره به فقد أوصلت إليه فائدة » .  
التبصرة ١٠١/١ .

ويُنظر : الكتاب ٣٢٨/١، والأصول ٥٩/١، وشرح عيون الإعراب ٩٤، وشرح  
المفصل ٨٥/١ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٤) هذا بيتٌ من الرجز، وهو لأبي التَّجَمِّ العجلي .

= والمعنى : شعري الآن هو شعري المشهور المعروف بنفسه لا شيء آخر .

والمبتدأ يُشَبِّهُ الفاعل مِنْ وَجْهِ، ويخالفه مِنْ وَجْهِ:

فالمشابهة: أَنَّهُمَا أَبَدًا مرفوعان لفظاً أو تقديرًا؛ و<sup>(١)</sup> أَنَّهُمَا مُحَدَّثَ عَنْهُمَا<sup>(٢)</sup>.

والمخالفة: أَنَّ حديث المبتدأ بعده، وحديث الفاعل قبله؛ وأنَّ عامل الفاعل لفظيٌّ، وعامل المبتدأ معنويٌّ.

ويشترط في المبتدأ أَنْ يكون اسمًا، أو مُنْزَلًا منزلة الاسم مُخْبَرًا عنه؛ والمنزّل منزلة الاسم قولهم: (تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ)<sup>(٣)</sup> تقديره: سَمَاعُكَ بِالْمُعِيدِي.

= والشاهد فيه : ( وشعري شعري ) حيث وقع المبتدأ و الخبر معرفتين؛ فأنت مخيرٌ في جعلك أيهما شئت المبتدأ .

يُنظر هذا البيتُ في : إيضاح الشعر ٣٥٣، والخصائص ٣٣٧/٣، والمقتصد ٣٠٧/١، وأمثال ابن الشَّجَرِيّ ٣٧٣/١، والمرتبّل ٣٧٧، وشرح المفصّل ٩٨/١، ٨٣/٩، والإرشاد إلى علم الإعراب ١٢٣، والمغني ٤٣٤، والخزانة ٤٣٩/١، والذّيوان ٩٩. (١) في ب : أو .

(٢) يُنظر : الأصول ٥٨/١، وكشف المُشْكِـل ٣١٣/١ .

(٣) هذا مثَلٌ يُضْرَب لمن يكون خبره والحديث عنه أفضل من مرآه؛ وأوّل مَنْ قاله هو: المنذر ابن ماء السّماء .

و( تسمع ) مبتدأ؛ وهو في تأويل سماعك . وقبـله ( أَنْ ) مقدّرة، ويروى : (لأنّ تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِي خَيْرٌ)، و ( أَنْ تَسْمَعُ ) .

يُنظر هذا المثل في : كتاب الأمثال لأبي عُبيد ٩٧، وجمهرة الأمثال ٢٦٦/١، وجمع الأمثال ٢٢٧/١، والمستقصى ٣٧٠/١ .

وأن يكون معرفةً إذ لا طريق إلى [معرفة] <sup>(١)</sup> الفائدة إلا به، فإذا لم يُعرَف في نفسه فأحرى <sup>(٢)</sup> ألا يعرف خبره؛ أو مقارناً للمعرفة بتخصيصٍ أو فائدة؛ وذلك في ستّة مواضع <sup>(٣)</sup>:

أولها : أن يكون نكرة موصوفة <sup>(٤)</sup>، كقوله تعالى : ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُّشْرِكٍ﴾ <sup>(٥)</sup>.

أو أن يتقدّم <sup>(٦)</sup> خبره عليه في الجارّ والمجرور أو الظرف <sup>(٧)</sup>، كقولك : (لك مال) و (عنده علم)؛ لأنّ تقدّمه هنا قدّ أبطل كونه صفةً .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من أ.

(٢) في أ: فأحرى.

(٣) لم يشترط سبويه والمتقدّمون لجواز الابتداء بالنكرة إلا حصول الفائدة، وقال جمع من المحقّقين كابن هشام والمراديّ : أن مرجع المسوّغات إلى التعميم والتخصيص . ورأى المتأخّرون أنّه ليس كلّ واحد يهتدي إلى مواطن الفائدة فتتبعوها فمن مُقلّ مخلٍّ ومن مُكثّر موردٍ ما لا يصلح، أو معدّد لأمر متداخلة . وقد أهدى بعض المتأخّرين ذلك إلى ثبوت ثلاثين مسوّغاً؛ والمرجع في كلّ هذه المسوّغات هو حصول الفائدة .

يُنظر : المقرّب ٨٢/١، وتوضيح المقاصد ٢٨١/١، والمغني ٦٠٨، وشرح شذور الذهب ١٧٥، وابن عقيل ٢٠٣/١، والأشئويّ ٢٠٤/١ .

(٤) في ب: موصوفاً.

(٥) من الآية : ٢٢١ من سورة البقرة .

(٦) في أ: يقدّم .

(٧) في أ: الظرف . ولا بدّ مع تقدّم الخبر وكونه ظرفاً أو جاراً ومجروراً من أن يكون مختصّاً؛ فلو قلت : ( عند رجل رجل ) و ( في دار رجل رجل ) لم يصح .

أو يقع<sup>(١)</sup> دُعَاء<sup>(٢)</sup>، كقوله تعالى: ﴿سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> و﴿وَيْلٌ  
لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾<sup>(٤)</sup> فأفاد لتضمينه معنى الفعل .

أو معتمداً<sup>(٥)</sup> على نفى، كقولك: (ما أحدٌ أفضل منك) .

أو على استفهام<sup>(٦)</sup>، كـ (هل فتى فأقصده؟) .

أو اختصاص بعملٍ، كقولك: «أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ»<sup>(٧)</sup> .

وإذا كانت التكررة في معنى الفعل وقد ارتفع بها الاسم، كقولك :  
(أقائم الزيدان) و(ما ذاهبُ العمران) أفادت<sup>(٨)</sup> لاعتماده على الاستفهام،

(١) في ب: أو تقع.

(٢) والدُّعَاءُ : إمّا بخير أو بشرّ .

(٣) من الآية : ٢٤ من سورة الرّعد .

(٤) سورة المطففين، الآية : ١ .

(٥) في أ : أو يعتمد.

(٦) في ب : الاستفهام .

(٧) هذا جزءٌ من حديث طويل رواه أبو ذرّ عن النّبيّ - صَلَّى الله عليه وسلّم -، قاله  
لقومٍ قالوا : يا رسول الله ذهب أهلُ الدُّثور بالأجور : يصلّون كما نصلي،  
ويصومون كما نصوم ... .

وقد أخرجه بهذا اللفظ : أحمد في مسنده ١٦٧/٥ .

وأخرجه مسلمٌ في صحيحه، كتاب الزّكاة، باب بيان أن اسم الصّدقة يقع على كلّ  
نوعٍ من المعروف، ٦٩٧/٢ بلفظ : «وَأَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ صَدَقَةٌ» .

(٨) في أ : يفيد، وفي ب : تفيد، وما أثبتّه هو الأولى .



أو<sup>(١)</sup> التّقي، وَمِنْهُ قَوْلُ الشّاعِر :

أَقَاطِنُ قَوْمٍ سَلَمَى أَمْ نَوَوْا ظَعْنَا؟      إِنَّ يَظْعُنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطْنَا<sup>(٢)</sup>

وكقول<sup>(٣)</sup> الآخر :

خَلِيلِي مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَنْتَمَا      إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أَقَاطِعُ<sup>(٤)</sup>

(١) في أ : والتّقي .

(٢) هذا بيتٌ من البسيط، لم أقف على قائله .

و ( قاطن ) : مقيم . و ( ظعناً ) : رحيلًا .

والمعنى : أمقيم قومٌ سلمى في مكاهم الذي أعهده ؟، أم عزموا على الرّحيل ؟؛ فإن كانوا قد عزموا على الرّحيل فعيش من يقيم ويتخلّف عنهم يكون عجيبيًا .

والشّاهد فيه : ( أقاطنٌ قوم سلمى ) حيث سوّغ الابتداء بهذه التّكرة — قاطن — كونها في معنى الفعل، مع اعتمادها على الاستفهام .

وجميع النّحاة استشهدوا بهذا البيت على اعتماد الوصف ( قاطن ) على الاستفهام بالهمزة، وهو اسم فاعل مبتدأ، فاستغنى بمرفوعه عن الخبر .

يُنظر هذا البيت في : شرح التّسهيل ٢٦٩/١، وابن النّاظم ١٠٦، وأوضح المسالك

١٣٤/١، وتخليص الشّواهد ١٨١، والمساعد ٢٠٤/١، والمقاصد التّحويّة ٥١٢/١،

والتّصريح ١٥٧/١، والأشْموني ١٩٠/١ .

(٣) في ب : وقول .

(٤) هذا بيتٌ من الطّويل، ولم أقف على قائله .

والمعنى : يقول لصديقِي : إنكما إذا لم تكونا لي على مَنْ أعاديه، وإذا لم تقاطعا مَنْ أقاطع من النّاس من أجلي، فإنكما لم تَفَيّا بما بيننا من الصّدّاقة والوداد .

والشّاهد فيه : ( ما وافٍ بعهدِي أنتما ) حيث سوّغ الابتداء بهذه التّكرة ( وافٍ )

كونها في معنى الفعل، مع اعتمادها على التّفي .

أو يكون جواباً<sup>(١)</sup>، كقول<sup>(٢)</sup> قائل : ( مَنْ جَاءَكَ ؟ )، فنقول :  
(رجل) أي : رَجُلٌ جَاءَنِي؛ لَأَنَّهُ دَاخِلٌ تَحْتَ ( مَنْ ) .  
فهذه جُمْلَةٌ مَا يُبْتَدَأُ فِيهَا بِالتَّكْرَةِ .

---

= وجميع النحاة استشهدوا بهذا البيت على اعتماد الوصف ( وافي ) على النقي (ما)،  
وهو اسم فاعل، فرفع فاعلاً سدّ مسدّ الخبر .

يُنظر هذا البيت في : شرح التسهيل ٢٦٩/١، وابن النّاطم ١٠٦، وأوضح المسالك  
١٣٣/١، وتخليص الشّواهد ١٨١، والمساعد ٢٠٤/١، والمقاصد التّحويّة ٥١٦/١،  
والتّصريح ١٥٧/١، والهمع ٦/٢، والأشْمُونِيّ ١٩١/١ .

(١) يُنظر : كشف المشكل ٣١٤/١ .

(٢) في ب: لقول.

[فصل<sup>(١)</sup>]

[وَلَا يَحُولُ حُكْمُهُ مَتَى دَخَلَ لَكِنْ عَلَى جُمْلَتِهِ وَهَلْ وَبَلْ]<sup>(٢)</sup>

الَّذِي يُغَيِّرُ الْمَبْتَدَأَ عَنْ حَالِهِ ثَلَاثَةً؛ وَهِيَ:

الْعَوَامِلُ اللفظية؛ فَمِنْهَا: مَا يَنْصَبُ الْمَبْتَدَأَ؛ وَهِيَ: (إِنَّ) وَأَخَوَاتُهَا؛  
وَمِنْهَا: مَا يَنْصَبُ الْخَبَرَ؛ وَهِيَ: (كَانَ) وَأَخَوَاتُهَا؛ وَمِنْهَا: مَا يَنْصَبُهُمَا مَعًا؛  
وَهِيَ: (ظَنَنْتَ) وَأَخَوَاتُهَا؛ وَيَأْتِي ذِكْرُ الْجَمِيعِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَمَّا يَدْخُلُ عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَلَا يَغَيِّرُهُ عَنْ حُكْمِ الْإِبْتِدَاءِ، وَلَا يُوَثِّرُ فِيهِ  
بَوَاجِهُ<sup>(٣)</sup>: (هَلْ) وَ (بَلْ) وَ (لَكِنْ) وَ (حَيْثُ) وَ (هَمْزَةُ الْاسْتِفْهَامِ) وَ (إِذْ) وَ (لَا)  
الْإِبْتِدَاءِ وَ (أَمَّا) وَ (أَلَا) الْمُخَفَّفَانِ اللَّذَانِ لَاسْتِفْتَا ح<sup>(٤)</sup> الْكَلَامِ، وَ (أَمَّا) - بَفَتْحِ  
الْهَمْزَةِ وَتَشْدِيدِ الْمِيمِ - الَّتِي لَتَفْصِيلِ الْجُمْلَةِ، وَ (لَوْلَا) الَّتِي مَعْنَاهَا امْتِنَاعُ  
الشَّيْءِ لَوْجُودِ غَيْرِهِ .

وَقَدْ مِ الْأَخْبَارِ إِذْ تَسْتَفْهَمُ كَقَوْلِهِمْ : أَيْنَ الْكَرِيمُ الْمُنْعَمُ ؟  
وَمِثْلُهُ : كَيْفَ الْمَرِيضُ الْمُدْتَفُّ وَأَيُّهَا الْعَادِي مَتَى الْمُنْصَرَفُ ؟

خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ إِذَا كَانَ غَيْرَ مُسْتَفْهَمٍ بِهِ، كَقَوْلِكَ: (عَالِمٌ زَيْدٌ بِالْأَمْرِ) .

(١) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ب .

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ أ .

(٣) يُنْظَرُ : الْكِتَابُ ١١٦/٣، وَالْأَصُولُ ٦١/١، وَالْجُمْلُ ٣٠٢ .

(٤) فِي أ : لَافْتِتَاح .

فإن كان اسم استفهام وَجَبَ تَقْدِيمُهُ، كقولك : ( أَيْنَ زَيْدٌ ؟ )  
و ( مَتَى الصَّيَامُ ؟ ) و ( كيف أَنْتَ ؟ )؛ لأنَّ أسماء الاستفهام لها صدرُ  
الكلام<sup>(١)</sup>.

وقد يقع اسمُ الاستفهام مبتدأ؛ وذلك إذا وقع بعده فعلٌ أو جارٌّ  
/ أو مجرورٌ، كقولك: ( أَيْنَ تَسْكُنُ ؟ ) و ( كم معك دِرْهَمًا ؟ ) .

[ ٤٣ / ب ]

وإنَّ يَكُنْ بَعْضُ الظُّرُوفِ الْخَبَرُ فَأَوَّلُهُ النَّصْبُ وَدَعَّ عَنْكَ الْمِرَا  
تَقُولُ : زَيْدٌ خَلْفَ عَمْرٍو قَعْدًا وَالصَّوْمُ يَوْمَ السَّبْتِ وَالسَّيْرُ  
خبر المبتدأ أنواع :

منها: الظَّرْفُ<sup>(٢)</sup>؛ وَهُوَ نَوْعَانِ :

ظَرْفُ زَمَانٍ وهو يختصُّ بالأحداث<sup>(٣)</sup>، كقولك: (الصَّيَامُ يَوْمَ  
الْخَمِيسِ) .

وظرف مَكَانٍ وهو يختصُّ بالأجسام، كقولك: (الإمام<sup>(٤)</sup> أَمَامَ الْقَوْمِ)؛

(١) يُنْظَرُ : الْمُقْتَصَد ٢٢٤/١، وشرح عيون الإعراب ٩٦، وكشف المشكل ٣١٦/١،  
والارتشاف ٤٣/٢ .

(٢) في أ: الطرف.

(٣) ظروف الزَّمان لا يجوز أن تقع أخباراً عن الأشخاص؛ لأنَّ الفائدة لا تتمُّ إلَّا بها،  
لو قلت : ( زيدٌ يوم الجمعة ) لم تكن مُخْبِرًا بشيء .

يُنْظَرُ : الْأَصُول ٦٣/١، وَالتَّبَصُّرَة ١٠٢/١، وكشف المشكل ٣٢٠/١، وشرح  
المفصل ٨٩/١ .

(٤) في ب : الأمير .

وقد يقع ظرف المكان خبراً عَنْ حَدَثٍ، كقولك: (الصَّلَاةُ وراءَ الإمام) <sup>(١)</sup>.

ويقع الخبر جاراً ومجروراً، كقولك: (زَيْدٌ فِي دَارِهِ) <sup>(٢)</sup>، ولا يجوز: (فِي دَارِهِ زَيْدٌ)؛ لَأَنَّهُ لَوْ قُدِّمَ عَادَ الضَّمِيرُ مِنْهُ <sup>(٣)</sup> إِلَى مُتَأَخَّرٍ فِي اللَّفْظِ وَالرُّتْبَةِ؛ وَالضَّابِطُ لِتَقْدِيرِ هَذَيْنِ الْخَبَرَيْنِ : مَا يَقْدَرُ <sup>(٤)</sup> لِهَما مِنْ مُفْرَدٍ <sup>(٥)</sup> أَوْ جُمْلَةٍ، نَحْوُ: (مُسْتَقَرٌّ) أَوْ (اسْتَقَرَّ) .

وَيَكُونُ الْخَبَرُ جُمْلَةً اسْمِيَّةً، كقولك: (زَيْدٌ أَبُوهُ عَالِمٌ)، وَفِعْلِيَّةً، كقولك <sup>(٦)</sup>: (زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ)، أَوْ أَنْ <sup>(٧)</sup> تَكُونُ الْجُمْلَةُ شَرْطِيَّةً، كقولك: (زَيْدٌ إِنْ تُكْرِمَهُ يُكْرِمَكَ)؛ وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ <sup>(٨)</sup> لِهَذِهِ الْجُمْلَةِ ضَمِيرٌ / يَعُودُ عَلَى الْمَبْتَدَأِ كَالِهَاءِ الرَّابِطَةِ فِي الثَّلَاثَةِ <sup>(٩)</sup>.

وَيَكُونُ الْخَبَرُ فِعْلاً مَاضِيًّا، كقولك: (زَيْدٌ قَامَ)؛ ففِي هَذَا الْفِعْلِ

(١) يُنْظَرُ : الْأَصُولُ ٦٣/١، وَالتَّبَصُّرَةُ ١٠٣/١، وَكُشِفَ الْمَشْكِالُ ٣٢٠/١، وَشَرَحَ الْمَفْصَّلُ ٨٩/١ .

(٢) فِي ب : الدَّارُ .

(٣) فِي كِلْتَا النُّسخَتَيْنِ : مَعَهُ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٤) فِي أ : مَا يَقْدَرُ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(٥) فِي ب : بِمُفْرَدٍ .

(٦) فِي ب : لِقَوْلِكَ .

(٧) فِي ب : أَوْ بِأَنْ تَكُونَ .

(٨) فِي أ : وَلَا بُدَّ لِهَذِهِ الْجُمْلَةِ أَنْ تَكُونَ ضَمِيرًا .

(٩) هُنَاكَ رَوَابِطٌ أُخْرَى غَيْرَ الضَّمِيرِ، أَوْصَلَهَا النَّحَاةُ إِلَى عَشْرَةٍ، لَكِنِ الشَّارِحُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - اقْتَصَرَ عَلَى الضَّمِيرِ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ، وَلِهَذَا يَرْتَبِطُ بِهِ مَذْكُورًا وَمَحذُوفًا .

يُنْظَرُ : الْمُقَرَّبُ ٨٢/١، وَالْإِرْتِشَافُ ٥٠/٢، وَالْمَغْنِي ٦٤٧، وَالْمَعْمُوعُ ١٨/٢ .

ضميرٌ [ يعود على المبتدأ مُستترٌ ]<sup>(١)</sup>.

وكذلك يكون مضارعاً على حكم ما تقدّم، كقولك: (خالدٌ يقومُ) فإن تُنّي المبتدأ أو جُمِعَ ظهر الضّميرُ، كقولك: (الزّيدان قاما) و (الرّجال قاموا) و (الزّيدون يقومون) .

وبالجملة: لا يخلو<sup>(٢)</sup> الخبر من أن يكون مُفرداً، أو جُملةً، أو ظرفاً<sup>(٣)</sup>.

ويلزم حذف الخبر إذا كان بعد قَسَمٍ مستغنى عنه بجواب القسم<sup>(٤)</sup>، كقولك: (لعمرك إن زيدا صادقٌ)، والتّقدير: قَسَمي .

وبعد (لولا)، كقولك: (لولا زيدٌ لزرْتُك)، والتّقدير: حاضرٌ .  
وفي المُثل: (أخطبُ ما يكون الأمير قائماً) أي: إذا كان قائماً<sup>(٥)</sup> .

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٢) في ب : فلا يخلو .

(٣) وكذلك يكون الخبر جاراً ومجروراً، ويُطلق على الظرف والجار والمجرور شبه الجملة.

(٤) وذلك بأن يكون المبتدأ صريحاً في القسم .

يُنظر : ابن النّاظم ١٢٣، وأوضح المسالك ١٥٨/١ .

(٥) أو يكون المبتدأ مصدرّاً، وبعده حال سدّت مسدّد الخبر، وهي لا تصلح أن تكون خبراً، فيُحذف الخبر وجوباً لسدّ الحال مسدّه، نحو (ضربي العبد مسيئاً).

أو أفعل تفضيل مضافاً إلى المصدر المذكور؛ وقد مثّل له الشّارح .

يُنظر : شرح عمدة الحفاظ ١٧٧/١، وابن النّاظم ١٢٣، وابن عقيل ٢٣٥/١ .

ويُحذف في غير هذه الثلاثة<sup>(١)</sup> توسعاً إذا دلّ عليه الكلام، وأكثر ما يقع في الاستخبار<sup>(٢)</sup>، كقولك: (أين زيد؟)، فيقال: (في المسجد)؛ فالمبتدأ محذوف، والتقدير: زيد؛ وإذا قيل لك: (من عندك؟) فقلت: (زيد)؛ فالخبر محذوف، والتقدير: زيد عندي.

وإنَّ تَقُلْ : أَيْنَ الْأَمِيرُ جَالِسٌ      وَفِي فَنَاءِ الدَّارِ بَشَرٌ مَائِسٌ  
/ فَجَالِسٌ وَمَائِسٌ قَدْ رُفِعَا      وَقَدْ أُجِيزَ الرَّفْعُ<sup>(٣)</sup> وَالنَّصَبُ مَعَا

هذه المسألة يُعلمُ منها : أنَّ الجملة الابتدائية إذا تقدّمَ خبرُها وجوباً، أو اختياراً لكونه<sup>(٤)</sup> اسم استفهام أو جاراً ومجروراً، وأتيت بعد تمام الكلام بنكرة متعلّقة بالجملة، كقولك: (أَيْنَ الْأَمِيرُ جَالِسٌ؟)؛ جاز رفع (جالس) ونصبه؛ فإن رفعت جعلته خبر المبتدأ بإلغاء الظرف أو الجار؛ وإن نصبت فعلى الحال؛ والعامل فيه معنى الاستفهام، ومع الجار ما يُقدَّرُ<sup>(٥)</sup> من الاستقرار.

(١) بقي موضع رابع لم يذكره الشارح؛ وهو : أن يكون المبتدأ معطوفاً عليه اسمٌ بواوٍ هي نصٌّ في المعية، نحو : (كلّ رجل وضيعة)، والتقدير : كلّ رجل وضيعة مقترنان .

يُنظر : شرح عمدة الحفاظ ١/١٧٦، وابن النّاظم ١٢٣، وأوضح المسالك ١/١٥٨، وابن عقيل ١/٢٣٥ .

(٢) في أ : الأخبار .

(٣) في شرح الملحة ١٥١ : وَقَدْ أُجِيزَ النَّصَبُ وَالرَّفْعُ مَعَا .

(٤) في كلتا النسختين: كونه وما أثبتته هو الأولى .

(٥) في ب : ما تقدّر .

وَهَكَذَا إِنْ قُلْتَ : زَيْدٌ لَمْ تُهْ وَخَالِدٌ ضَرَبْتُهُ وَضَمُّهُ<sup>(١)</sup>  
فَالرَّفْعُ فِيهِ جَائِزٌ وَالنَّصَبُ كِلَاهُمَا ذَلَّتْ عَلَيْهِ الْكُتُبُ

هذه المسألة تُعرف باشتغال العامل عن المفعول؛ فقولك<sup>(٢)</sup> : (زَيْدٌ لَمْ تُهْ) فـ (زَيْدٌ) مبتدأ - وما بعده فعلٌ، [ و ] ضميرٌ فاعلٍ، وضمير مفعول -، والجملة خبرٌ عنه .

فإن نصبت ( زيدا ) نصبته على أنه مفعولٌ، وليس العاملُ فيه الفعل<sup>(٤)</sup> الذي بعده لاشتغاله بالضمير المنصوب؛ بل بفعلٍ مُقدَّرٍ من جنس الفعل المتأخَّر عنه، كقولك : (أكرمتُ زيدا أكرمته)، والرفعُ أجودُ من التَّصْبِ؛ لاستغنائه عن التقدير<sup>(٥)</sup>؛ ومن ذلك قولُ الرِّبِّيعِ<sup>(٦)</sup> :

[ ٤٥ / أ ]

وَالذَّبُّ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ وَحَدِي وَأَخْشَى الرِّيحَ وَالْمَطْرَ<sup>(٧)</sup>

(١) ضَمُّهُ : ظلمته؛ والضَّيْمُ : الظلم . اللسان ( ضم ) ٣٥٨/١٢ .

(٢) في ب : فتقول .

(٣) العاطف ساقطٌ من ب .

(٤) في أ : الضمير .

(٥) ذكر الشَّارَحُ — رحمه الله — موضعاً واحداً من مواضع الاشتغال؛ وهو ترجيح

الرفع على النَّصْبِ، وبقيَ بعد ذلك أربعة مواضع . يُنظر : التَّبصرة ٣٢٦/١، والمقتصد

٢٣٥/١، وابن النَّاطِم ٢٣٧، وشرح الفَيِّة ابن معط ٨٤٩/٢، وابن عقيل ٤٧١/١ .

(٦) هو : الرِّبِّيعُ بن ضُبَيْع بن عديّ الفَزَارِيّ، شاعرٌ جاهليٌّ معمرٌ، من فُرسان العرب، وخطبائهم، وحُكَمَائِهِمْ . قيل : إنَّه عاش أربعين وثلاثمائة سنة .

يُنظر : المعمرين من العرب ١٥، والمؤتلف والمختلف ١٨٢، والإصابة ٤٢٤/٢،

والخزانة ٣٨٣/٧، والأعلام ١٥/٣ .

(٧) هذا بيتٌ من المنسرح، وقبله بيتٌ هو :



= أَصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ السَّلَاحَ وَلَا أَمْلِكُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ نَفَرَا

والمعنى : أنه وصف في البيتين انتهاء شيبته وذهاب قوته، فلا يُطيق حمل السلاح لحرب، ولا يملك رأس البعير إن نفر من شيء؛ وإذا خلا بالذئب خشيته على نفسه، وأنه لا يحتمل برد الرّيح، وأذى المطر؛ لِهُرْمِهِ وضعفه .

والشّاهد فيه : ( والذئبُ أخشاه ) على أنّ الرّفع أجود من النّصب؛ لاستغنائه عن التقدير .

وجميع النُّحاة استشهدوا بهذا البيت على أنّ النّصب أجود من الرّفع؛ حيث وقع الاسم المشغل عنه بعد عاطف تقدّمه جملة فعلية ( لا أملك )، ولم يفصل بين العاطف والاسم .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٨٩/١، ونوادر أبي زيد ١٥٩، وأمالي القالي ١٨٥/٢، والمقتصد ٢٣٧/١، والتبصرة ٣٣٠/١، وتحصيل عين الذهب ١٠٦، والمقاصد النحوية ٣٩٧/٣، والتصريح ٣٦/٢.



## بَابُ الْفَاعِلِ

وَكُلُّ مَا جَاءَ مِنَ الْأَسْمَاءِ عَقِيبَ<sup>(١)</sup> فِعْلِ سَالِمِ الْبِنَاءِ  
فَارْفَعَهُ إِذْ تُعْرَبُ فَهُوَ الْفَاعِلُ نَحْوُ: جَرَى الْمَاءُ وَجَارَ الْعَامِلُ<sup>(٢)</sup>

الْفَاعِلُ: كُلُّ اسْمٍ ذَكَرْتَهُ بَعْدَ فِعْلٍ، وَأَسْنَدْتَ ذَلِكَ الْفِعْلَ إِلَيْهِ إِسْنَادًا  
صَحِيحًا، وَجُعِلَ الْفِعْلُ حَدِيثًا عَنْهُ، وَكَانَ فِي الْإِيجَابِ وَالتَّنْفِي سَوَاءً .

فالفاعل مرفوع؛ وفي ذلك أقوالٌ:

قال الخليل: «الأصل فيما إعرابه الرفع<sup>(٣)</sup>؛ الفاعل، وباقي المرفوعات  
محمولات عليه، ومشبّهات به»<sup>(٤)</sup>.

وقال سيبويه<sup>(٥)</sup>: «الأصل هو المبتدأ،

(١) في أ: من بعد .

(٢) في متن الملحة ١٩، وشرح الملحة ١٥٥: وَجَارَ الْعَاذِلُ .

(٣) في أ: بالرفع .

(٤) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٧٣/١: «وعليه خُذَاقُ أَصْحَابِنَا»، وذكر الزَّمَخْشَرِيُّ  
في المفصل الفاعل أولاً، وحمل عليه المبتدأ والخبر؛ وذهب إليه — كذلك — ابن  
الحاجب، واختاره ابن هشام في شرح الشذور ١٥٢ .

يُنْظَرُ: المفصل ١٨، والكافية ٦٨، وشرحها ٢٣/١، ٧١، والبسيط ٢٥٩/١،  
والهمع ٣/٢

(٥) قال سيبويه في الكتاب ٢٣/١: «واعلم أَنَّ الاسمَ أَوَّلُ [ أحواله ] الابتداء» وفسره  
ابن يعيش في شرح المفصل ٧٣/١: «(يريد أَوَّلَهُ المبتدأ؛ لأنَّ المبتدأ هو الاسم =

والبواقي<sup>(١)</sup> مشبهة به» .

وقال الأخفش<sup>(٢)</sup> : «كُلُّ واحدٍ منهما أصل بنفسه» .

واحتج الخليل عن مذهبه، وقال : «الفاعل بالرفع أولى؛ لأنك إذا قلت : (ضرب زيد [ بكر ]<sup>(٣)</sup> - بإسكان الكلمتين - / لم يُعرف الضارب من المضروب، وإذا قلت : (زيد قائم) - بإسكانهما - عُلِمَ من نفس اللفظتين<sup>(٤)</sup> أيهما المبتدأ؛ فثبت أن افتقار الفاعل إلى الإعراب أشد؛ فوجب

[٤٥/ب]

= المرفوع، والابتداء هو العامل» .

وقال سيويه - أيضاً - ٢٤/١ : «فالمبتدأ أول جزء، كما كان الواحد أول العدد، والتكرة قبل المعرفة» وعزي إلى ابن السراج؛ لأنه قدّم المبتدأ على الفاعل، ونقل عنه الرضي غير هذا - كما سيأتي -، وابن مالك قدّم المبتدأ على الفاعل أيضاً .

وقال السيوطي - بعد أن ذكر هذا الخلاف - : «وقال أبو حيّان : وهذا الخلاف لا يجدي فائدة» . الممع ٤/٢ .

يُنظر : الأصول ٥٨/١ ، وشرح عمدة الحفاظ ١٥٦/١ ، وشرح الرضي ٢٣/١ ، وحاشية يس على شرح الفاكهي لقطر الندى ٢٣٣/١ ، وحاشية يس على التصريح ١/١٥٤ ، والصّبّان ١/١٨٨ .

(١) في أ : والباقي مشبهات به .

(٢) واختاره الرضي، ونقله عن الأخفش وابن السراج، ونقل ابن يعيش عن ابن السراج غير هذا . انظر ما سبق الإشارة إليه من أصول ابن السراج .

يُنظر : شرح المفصل ٧٣/١ ، وشرح الرضي ٢٣/١ ، ٧١ ، والممع ٤/٢ ، وحاشية يس على التصريح ١/١٥٤ .

(٣) ( بكر ) ساقط من ب .

(٤) في أ : اللفظين .

أن يكون هو الأصل»<sup>(١)</sup>.

واحتجَّ سيبويه أن قال : «قد ثبت أن الجملة الاسمية مُقَدِّمَةٌ على [الجملة]<sup>(٢)</sup> الفعلية؛ فأعراب الجملة الاسمية يجب أن يكون مُقَدِّمًا على إعراب الجملة الفعلية»<sup>(٣)</sup>.

وقوله: (سالم البناء)<sup>(٤)</sup> احترازًا من مفعول ما لم يُسمَّ فاعله. وقيل: أختير للفاعل الرَّفْع، وللمفعول النَّصْب؛ لثقل الضَّمة وخِفَّة الفتحة؛ والفعل لا يُرْفَعُ به إلاَّ فاعلٌ واحدٌ، ويُنصب به عِدَّةٌ من المفاعيل، كالمصدر، والمفعول به، والظرفين، والمفعول له، والمفعول معه، والحال؛ فجعل المُسْتَقْلِلُ إعرابًا لما قلَّ، والمُسْتَخَفُّ إعرابًا لما كَثُرَ<sup>(٥)</sup>.  
وَوَحَّدِ الْفِعْلُ مَعَ الْجَمَاعَةِ كَقَوْلِهِمْ : سَارَ الرَّجَالُ السَّاعَةَ  
فَعُلُ الْفَاعِلُ يُوَحَّدُ<sup>(٦)</sup> إِنْ كَانَ لِمَفْرَدٍ،<sup>(٧)</sup> أَوْ مَثْنٍ، أَوْ بِمَجْمُوعٍ؛ فَتَقُولُ:  
(جَاءَ زَيْدٌ) وَ (جَاءَ الزَّيْدَانِ) [ وَ (جَاءَ الزَّيْدُونَ) ]<sup>(٨)</sup> وَ (زَهَبَ الْقَوْمُ)

(١) يُنْظَرُ : شَرْحُ الْمَفْصَلِ ٧٣/١.

وهناك حُجَجٌ أُخْرَى غَيْرُ مَا ذَكَرَ الشَّارِحُ . يُنْظَرُ : شَرْحُ الشَّنُورِ ١٥٢ ، وَالْمَعْمُوعُ ٣/٢ ، وَحَاشِيَةُ يَسَ عَلَى شَرْحِ الْفَاكِهِيِّ لِقَطْرِ التَّنْدِيِّ ٢٣٣/١ .

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ أ .

(٣) هُنَاكَ حُجَجٌ أُخْرَى . يُنْظَرُ : الْمَعْمُوعُ ٣/٢ ، وَحَاشِيَةُ يَسَ عَلَى شَرْحِ الْفَاكِهِيِّ لِقَطْرِ التَّنْدِيِّ ٢٣٣/١ .

(٤) يَقْصِدُ بِالْفِعْلِ السَّالِمِ : الْفِعْلُ الْمُبْتَدِئُ لِلْمَعْلُومِ؛ لِأَنَّ الْمُبْتَدِئَ لِلْمَجْهُولِ لَمْ يَسْلَمْ مِنَ التَّغْيِيرِ .

(٥) يُنْظَرُ : شَرْحُ عِيُونِ الْإِعْرَابِ ٨٠ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ٧٥/١ .

(٦) يُنْظَرُ : أَوْضَحُ الْمَسَالِكِ ٣٤٥/١ ، وَالتَّصْرِيحُ ٢٧٥/١ .

(٧) فِي ب : لِمَفْرَدٍ .

(٨) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ أ .

ولا يقال : ( ذَهَبَا الزَّيْدَانِ ) <sup>(١)</sup> ولا ( ذهبوا القوم ) <sup>(٢)</sup> ؛ / لامتناع عَوْدِ الضَّمير على غير ذي ضمير، ولا يقع ذلك إلا إذا تأخَّرَ الفعل عن الاسم، كقولك : ( زَيْدٌ ذَهَبَ ) و ( الزَّيْدَانِ ذَهَبَا ) و ( الرَّجَالُ ذَهَبُوا ) ؛ فضمير الفاعل مُسْتَتِرٌ في هذه الأفعال ؛ لأنَّ الفعل لا يخلو من فاعلٍ إمَّا ظاهراً، و <sup>(٤)</sup> إمَّا مُضْمَرًا .

وَأِنْ تَشَأْ فَزِدْ عَلَيْهِ <sup>(٥)</sup> التَّاءَ      نَحْوُ : اشْتَكَّتْ عُرَاتُنَا الشَّتَاءَ  
وَتَلَحَّقْ التَّاءَ عَلَى التَّحْقِيقِ      بِكُلِّ مَا تَأْنِيثُهُ حَقِيقِي  
كَقَوْلِهِمْ : جَاءَتْ سَعَادٌ ضَا حَكَةً      وَأَنْطَلَقَتْ نَاقَةٌ هُنْدٌ رَاتِكَةً <sup>(٦)</sup>  
وَتُكْسَرُ التَّاءُ بِلاَ مَحَالَةٍ      فِي مِثْلِ : قَدْ أَقْبَلَتِ الْغَزَالَةُ  
هذه التَّاءُ تَلْتَحِقُ بِفَعْلٍ لِفَاعِلٍ <sup>(٧)</sup> جُمِعَ جَمْعَ تَكْسِيرٍ ؛ فيجوز أن

(١) في ب : الرَّجُلَانِ .

(٢) هذه اللَّغَةُ يسمِّيها النَّحاةُ لُغَةً ( أَكْلُونِي الْبِرَاغِيثَ ) وتُنسَبُ إلى طِيَّءٍ، وأزدُ شِنُوءَةٌ، وبلحارث بن كعب .

يُنظر : ابن التَّائِمِ ٢٢٠ ، وابن عَقِيلٍ ٤٢٥/١ — ٤٢٩ ، والأشْمُونِيُّ ٤٧/٢ .

(٣) في ب : الرَّجُلَانِ .

(٤) في أ : أَوْ، وهو تحريف .

(٥) في ب : عَلَى .

(٦) الرَّاتِكَةُ مِنَ التَّوْقِ : الَّتِي تَمْشِي وَكَأَنَّ بِرَجْلَيْهَا قَيْدًا وَتَضْرِبُ بِيَدَيْهَا .

وَرَتَّكَانُ الْبَعِيرِ : مَقَارِبَةُ خَطْوِهِ فِي رَمَلَانِهِ ؛ لَا يُقَالُ إِلَّا لِلْبَعِيرِ .

وَرَتَّكَتِ الْإِبِلُ تَرَّتَكَ رَتَّكَاً وَرَتَّكَاً وَرَتَّكَاناً : وَهِيَ مَشْيَةٌ فِيهَا اهْتِرَازٌ ؛ وَقَدْ

يُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ الْإِبِلِ، وَهِيَ فِي الْإِبِلِ أَكْثَرُ . اللَّسَانُ ( رَتَكَ ) ٤٣١/١٠ .

(٧) في ب : الْفَاعِلِ .

تقول: (قَالَ الرَّجَالُ) و (قَالَتِ الرَّجَالُ) بتأنيث الفعل وتذكيره .

وكذلك إذا كان جَمْعاً مُؤنَّثاً حَقِيقِيًّا<sup>(١)</sup> كان أو غير حَقِيقِيٍّ؛ كقولك: (قَالَ النِّسَاءُ) و (قَالَتِ النِّسَاءُ) / و (اتَّسَعَ الدُّورُ) و (اتَّسَعَتِ الدُّورُ)<sup>(٢)</sup>، فيُقَدَّرُ فيها في التَّذْكِيرِ حَذْفُ مُضَافٍ مُذَكَّرٍ، كقولك: (قَامَ جَمْعُ<sup>(٣)</sup> الرَّجَالِ)<sup>(٤)</sup>.

(١) المؤنَّث الحَقِيقِيّ هو : ما كان من الحيوان بإزائه ذكر، كـ (امرأة) و (نعجة) و (أتان)، و مجازيّ التّأنيث هو ما سوى الحَقِيقِيّ، كـ (دار) و (نار) و (شمس) .  
ابن النّاطم ٢٢٤ .

(٢) يجوز تأنيث الفعل للفاعل في أربع مسائل :

الأولى : أن يكون الفاعل اسماً ظاهراً حَقِيقِيًّا التّأنيث، مفصلاً عن الفعل بفاصل غير (إلا)، نحو : ( حضر القاضي اليوم امرأة ) . و ( حضرت القاضي اليوم امرأة ) .  
الثّانية : أن يكون الفاعل اسماً ظاهراً مجازيّ التّأنيث، نحو : ( طلع الشمس ) و ( طلعت الشمس ) .

الثّالثة : أن يكون الفاعل جمع تكسير لمذكّر أو مؤنث؛ وقد ذكر ذلك الشّارح — رحمه الله —، أو يكون جمع مؤنث سالم، نحو : ( جاء المسلمات ) و ( جاءت المسلمات ) .

الرّابعة : فاعل ( نعم ) و ( بئس ) و أخواتهما، إذا كان مؤنثاً جاز في فعله التّأنيث والتّذكير، نحو : ( نعم المرأة هند ) و ( نعمت المرأة هند ) .

يُنظر : شرح ملحّة الإعراب ١٦٠، ١٦١ ، وابن النّاطم ٢٢٤ ، وأوضح المسالك ٣٥٦/١ ، وابن عقيل ٤٣٧/١ ، والتّصريح ٢٧٩/١ .

(٣) في ب : جميع .

(٤) السّتذكير على تأويلهم بالجمع، والتّأنيث على تأويلهم بالجماعة؛ فإذا قلت: ( قام الرّجال ) =

ويجب إثباتها في فعل المؤنث الحقيقي<sup>(١)</sup>، كقولك: (قامت المرأة) و(بركت الناقة)؛ وفي الفعل المتأخر كما تقدم ذكره، كقولك: (الشجرة حملت) و (النساء قامت) و (الدور عمرت) .  
وهذه التاء إذا وليها ألفٌ ولَامٌ كُسِرَتْ؛ لالتقاء الساكنين<sup>(٢)</sup>.

= أردت: قام جميع الرجال، وإذا قلت: (قامت الرجال) أردت: قامت جماعة الرجال؛ وكذلك المؤنث .

يُنظر: التبصرة ٢/٦٢٣، وابن التاظم ٢٢٦، وابن عقيل ١/٤٣٨ .

(١) يجب تأنيث الفعل للفاعل في مسألتين:

الأولى: أن يكون الفاعل المؤنث ضميراً متصلاً؛ ولا فرق في ذلك بين المؤنث الحقيقي والمجازي، نحو: (هند قامت) و (الشمس طلعت) .

الثانية: أن يكون الفاعل اسماً ظاهراً، حقيقي التانيث، نحو: (قامت هند) .

يُنظر: ابن التاظم ٢٢٤، وشرح شذور الذهب ١٦٣، وابن عقيل ١/٤٣٢،

والتصريح ١/٢٧٧ .

(٢) نحو: قالت النساء .



## بَابُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ

وَأَقْضِ قَضَاءً لَا يُرَدُّ قَائِلُهُ      بِالرَّفْعِ فِيمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ  
 مِنْ بَعْدِ ضَمِّ أَوَّلِ<sup>(١)</sup> الْأَفْعَالِ      كَقَوْلِهِمْ : يُكْتُبُ عَهْدُ الْوَالِي  
 وَإِنْ يَكُنْ ثَانِي الثَّلَاثِيَّ أَلْفَ      فَكُسْرُهُ حِينَ تَبْتَدِي وَلَا تَقْفُ  
 تَقُولُ : بَيْعَ الثَّوْبِ<sup>(٢)</sup> وَالْغَلَامِ      وَكِيلَ زَيْتِ الشَّامِ وَالطَّعَامِ

المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله يقوم مقامَ الفاعل المحذوف؛ وذلك للعلم به، أو الجهل به، أو لتعظيمه، أو لتحقيقه<sup>(٣)</sup>؛ فينوب عنه فيما له من الرفع، ولزوم الفعل، ووجوب تأخيرهِ عنه<sup>(٤)</sup>.

وغيَّرت له صيغةُ الفعل المسند إليه؛ / ليعلم أنّه ليس بفعل الفاعل؛

[ ١ / ٤٧ ]

(١) في أ : آخر .

(٢) في ب : الزيت .

(٣) يحذف الفاعل، ويحلّ محله نائبه؛ لأسبابٍ وأغراضٍ كثيرة - غير ما ذكر الشارح - منها : الخوف منه أو عليه، أو الإهمام، أو إثارةً لغرض السامع، أو لإقامة الوزن، أو لتوافق القوافي، أو لتقارب الأسجاع، وغير ذلك .  
 يُنظر : شرح المفصل ٦٩/٧ ، والمقرب ٨٠/١ ، والارتشاف ١٨٤/٢ ، والتصريح ٢٨٦/١ ، والأشعوني ٦١/٢ .

(٤) وينوب عنه - كذلك - في وجوب ذكره، واستحقاقه الاتصال بالفاعل، وكونه كالجزء منه، وتأنيث الفعل لتأنيثه .

يُنظر : ابن التائمه ٢٣١ ، وأوضح المسالك ٣٧٣/١ ، والتصريح ٢٨٦/١ ، ٢٨٧ ، والأشعوني ٦١/٢ ، والصّبّان ٦١/٢ .

وذلك بضم أوله؛ [فإن] <sup>(١)</sup> كان ماضياً كُسرَ ما قبل آخره، فتقول :  
ضُربَ الرَّجُلُ؛ وإن كان مضارعاً فُتِحَ ما قبل آخره، فتقول:  
(يُضْرَبُ) .

فإن كان ثلاثياً مُعْتَلَّ العين، وبُنِيَ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعله، وَجَبَ تخفيفُهُ من استتقال الكسرة بعد الضمة، فأُلْقِيت حركة الفاء، ونقلت حركة العين إليها، فتقول في ( قال ) و ( باع ) : قِيلَ، و يَبِيعُ؛ وكان الأصل : ( يَبِيعُ ) <sup>(٢)</sup> و ( قُولَ )، فاستثقلت كسرةً على حرف علةً بعد ضمة، فَأُلْقِيت الضمة، وَنُقِلَت الكسرة إلى مكافئها، فَسَلِمَت الياءُ من ( يَبِيعُ )؛ لسكونها بعد حركة تُجَانِسُهَا، وانقلبت <sup>(٣)</sup> الواو ياءً من ( قِيلَ )؛ لسكونها بعد كسرة، فصَارَ اللَّفْظُ <sup>(٤)</sup> بما أصله الياء، كَاللَّفْظِ بِمَا أصله الواو <sup>(٥)</sup>.

وبعض العرب <sup>(٦)</sup> ينقل <sup>(٧)</sup>، ويشير <sup>(٨)</sup> إلى الضم مع التلّفظ بالكسر،

(١) ( فإن ) ساقطة من ب .

(٢) في كلتا النسختين : بوع، والتصويب من ابن النّاطم ٢٣٢ .

(٣) في ب : وانقلب .

(٤) في ب : بها، وهو تحريف .

(٥) وهذه أفصح اللّغات . المقاصد التّحويّة ٢٤/٢ .

(٦) إشتام الكسر الضم لغة كثير من قيس، وأكثر بني أسد .

يُنظر : التصريح ٢٩٤/١ .

(٧) في كلتا النسختين : تنقل، والتصويب من ابن النّاطم ٢٣٢ .

(٨) في أ : وتشير .

ولا يغيّر الياء، ويُسمّى<sup>(١)</sup> ذلك إشماماً<sup>(٢)</sup>.

ومن العرب<sup>(٣)</sup> من يخفف هذا التّوع بحذف حركة عَيْنِه، فإنْ كانت واواً سَلِمَتْ، كقول الرّاجز<sup>(٤)</sup>:

حُوَكْتُ عَلَى نَوَلَيْنِ إِذْ تُحَاكُ تَخْتَبِطُ الشَّوْكَ وَلَا تُشَاكُ<sup>(٥)</sup>

(١) في أ : وسُماً .

(٢) الإشمام هو : شوب الكسرة شيئاً من صوت الضمّة .

وكيفيّة اللفظ بهذا الإشمام :

أن يلفظ على فاء الكلمة بحركة تامّة مركّبة من حركتين إفراراً لا شيوعاً .

جزء الضمّة مقدّم؛ وهو الأقلّ، يليه جزء الكسرة، وهو الأكثر؛ ومن ثمّ تمحضت الياء؛ وهذه اللّغة تلي لغة الكسر في الفصاحة .

يُنظر : توضيح المقاصد ٢/٢٥، والتّصريح ١/٢٩٤، والأشمونيّ ٢/٦٣ .

(٣) إخلاص الضمّ لغة قليلة موجودة في كلام هذيل، وتعزى لفقعس ودُبَيْر — وهما من

فصحاء بني أسد —، وحُكِيت عن بني ضبّة، وعن بعض تميم .

يُنظر : أوضح المسالك ١/٣٨٧، والتّصريح ١/٢٩٥ .

(٤) في ب : الشّاعر .

(٥) هذا بيتٌ من الرّجز، ولم أقف على قائله .

و ( حوكت ) : نسجت، والضمير يرجع إلى بردة إما أن تكون تقدّم ذكرها، أو

عُلمت ذهنّاً . و ( نولين ) تننية ( نُول ) وهو الخشب الذي يلفّ عليه الحائك

الشّوب، ويروى ( نيرين ) وهو تننية نير، و ( النّير ) : علَمُ الثّوب ولُحْمَتِه، وثوبٌ

ذو نيرين : مُحْكَم نسج على لحمتين . و ( تختبِط الشّوك و لا تُشاك ) : أي لا تتأثّر

بضربه .

والمعنى : هذه البردة في غاية الإحكام والقوّة، فهي تضرب الشّوك فلا يعلّق بها، =

/فإن كانت ياءٌ قلبت واوًا؛ لسكونها وانضمام ما قبلها، كقول<sup>(١)</sup> الآخر:  
لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ<sup>(٢)</sup>  
وقد يعرض<sup>(٣)</sup> بالكسر أو بالضمّ التباس فعل المفعول به بفعل الفاعل؛  
فيجب - حينئذ - الإشمام وإخلاص الضمّة، في نحو قولك : ( خُفْتُ )  
مقصودًا به خَشِيتُ؛ والإشمام وإخلاص الكسرة<sup>(٤)</sup>، في نحو قولك:

= ولا يؤذيها .

والشّاهد فيه : ( حوكت ) فإنّ القياس فيه : ( حيك ) ، لكن من العرب من  
يخفف هذا النوع بحذف حركة عينه، فإن كانت واوًا سلّمت كما في ( حوكت ) .  
يُنظر هذا البيت في : ابن النّاطم ٢٣٣ ، وتخليص الشّواهد ٤٩٥ ، وأوضح المسالك  
٣٨٦/١ ، والمقاصد النّحويّة ٥٢٦/٢ ، والتّصريح ٢٩٥/١ ، والهمع ٣٧/٦ ،  
والأشموقيّ ٦٣/٢ ، والدّرر ٢٦١/٦ .

(١) في ب : وقال .

(٢) هذا بيت من الرّجز، وهو لرؤبة .

والمعنى : أتمنّى أن يُباع الشّباب فأشتريه، ولكنّ التّمني لا ينفع؛ فإنّ الشّباب إذا ولّى  
لا يرجع .

والشّاهد فيه : ( بوع ) فإنّ القياس فيه : ( بيع ) لكن من العرب من يخفف هذا  
النوع بحذف حركة عينه؛ فإن كانت ياءٌ قلبت واوًا؛ لسكونها وانضمام ما قبلها .  
يُنظر هذا البيت في : أسرار العربيّة ٩٢ ، وابن النّاطم ٢٣٣ ، وأوضح المسالك  
٣٨٥/١ ، وتخليص الشّواهد ٤٩٥ ، وابن عقيل ٤٥٧/١ ، والمقاصد النّحويّة  
٥٢٤/٢ ، والهمع ٣٧/٦ ، والأشموقيّ ٦٣/٢ ، وملحق الديوان ١٧١ وفيه ( بيع )  
بدل ( بوع ) ولا شاهد فيه على هذه الرّواية .

(٣) في أ : يعوّض، وهو تحريف .

(٤) في ب : الكسر .

(طَلْتُ) <sup>(١)</sup> مقصوداً به غُلِبْتُ في المطاوعة <sup>(٢)</sup>.

والثلاثي المضاعف يجوز في فائه من الضم، والإشمام، والكسر ما جاز في فاء الثلاثي المعتل العين، نحو: ( حُبَّ الشَّيْءِ ) و ( حِبِّ ) <sup>(٣)</sup>.

والأشياء التي يجوز [ أن تقوم ] <sup>(٤)</sup> مقام الفاعل أربعة؛ وهي:

المفعول به، سواء كان من جملة الأفعال المتعدية إلى واحد أو إلى اثنين أو إلى ثلاثة.

والمفعول بحرف الجر.

و <sup>(٥)</sup> الظرف من الزمان والمكان إذا كانا متمميين.

والمصدر إذا كان معرفاً أو منعوياً مختصاً <sup>(٦)</sup>؛ ومثال ذلك:

(١) في أ : ظلت، وفي ب : طللت.

(٢) في أ : المطاوعة.

(٣) يُنظر : ابن الناجم ٢٣٣، وابن عقيل ٤٥٩/١.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من أ.

(٥) في أ : أو.

(٦) إذا وجد بعد الفعل المبني للمجهول مفعول به، ومصدر، وظرف، وجرّ ومجرور،

فأيها ينوب؟ وهل يجوز نيابة غير المفعول به مع وجوده؟

مذهب البصريين أنه لا يجوز نيابة غير المفعول مع وجوده.

ومذهب الكوفيين أنه يجوز نيابة غيره وهو موجود؛ تقدّم أو تأخّر.

ومذهب الأخفش أنه إذا تقدّم غير المفعول به عليه جاز نيابة كلّ واحد منهما، وإذا تقدّم

المفعول به على غيره تعيّن نيابته.

تُنظر هذه المسألة في : التبيين، المسألة الثامنة والثلاثون، ٢٦٨، وشرح المفصل ٧/٧٤، =

(ضُرِبَ زَيْدٌ) و (أُعْطِيَ عَمْرٌو دِرْهَمًا) و (ظَنَّ زَيْدٌ قَائِمًا) و (أُعْلِمَ زَيْدٌ عَمْرًا مُنْطَلِقًا) و (مُرَّ بِزَيْدٍ) و (سِيرَ بِهِ يَوْمَانِ) و (مُشِيَ [عليه]<sup>(١)</sup> فَرَسَخَانِ) و (قِيلَ فِي خَالِدٍ قَوْلٌ حَسَنٌ) .

---

= وابن السناظم ٢٣٥، وابن عقيل ٤٦٢/١، وايتلاف النصرة، فصل الاسم، المسألة

الثامنة والسبعون، ٧٧، والتصريح ٢٩٠/١، والجمع ٢٦٥/٢ .

(١) ( عليه ) ساقطة من ب .

[١/٤٨]

## / بَابُ الْمَفْعُولِ بِهِ

وَالْتَنْصِبُ لِلْمَفْعُولِ حُكْمٌ أَوْجِبًا<sup>(١)</sup> كَقَوْلِهِمْ: صَادَ الْأَمِيرُ أَرْثَبًا  
وَرَبَّمَا أَخْرَعَ عَنْهُ الْفَاعِلُ نَحْوُ: قَدْ اسْتَوْفَى الْخَرَجَ<sup>(٢)</sup> الْعَامِلُ  
المفعول به : كل اسم اتصل به تعدّي الفعل فنَصَبَهُ؛ فهو ما انتصب  
بعد تمام الكلام إيجاباً أو نفيّاً، مثل (ضَرَبْتُ زَيْدًا) و (مَا ضَرَبْتُ  
عَمْرًا) و (هَلْ رَأَيْتَ خَالِدًا؟)، وكلّ ما جاء من باب المفاعلة، كقولك:  
(ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْرًا)، فالمنصوب مرفوعٌ في المعنى؛ لأنّك تقول : (تَضَارَبَ  
زَيْدٌ وَعَمْرُو)؛ فإن اختصَّ أحدهما بمعنى الفاعليّة، كان الآخر منصوباً  
بالمفعوليّة، كقولك : (عاقبت اللصّ) .

وشرط المفعول : أن يكون آخرًا؛ لأنّه فضلةٌ في الكلام، ومرتبة  
الفاعل أن تكون<sup>(٣)</sup> وسطاً<sup>(٤)</sup>، فإن توسّط المفعول، أو قدّم على الفعل؛  
فذلك للاهتمام<sup>(٥)</sup> [ به ]<sup>(٦)</sup>.

(١) في متن الملحة ٢٠ : حُكْمٌ وَجِبًا .

(٢) في أ : نحو جرى الماء وجار العامل، وهو تحريف لا يتفق مع التمثيل المطلوب .

(٣) في ب : أن يكون .

(٤) «الفاعل كالجُزء من الفعل؛ فلذلك كان حقّه أن يتّصل بالفعل، وحقّ المفعول  
الانفصال عنه، نحو : (ضربَ زيدٌ عمرًا)» . ابن النّاظم ٢٢٧ .

(٥) في أ : الإهتمام .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

قال سيبويه - عقيب ذكر المفعول - : «يقدّمون في كلامهم ما هم ببيانه أهمّ وأعنى»<sup>(١)</sup> على هذا الحكم تقدّمه<sup>(٢)</sup> على الفاعل، كقولك: (ركب الفرس الأمير) اهتماماً<sup>(٣)</sup> بذكره .

وكذلك تقدّمه، كقولك: (عمرًا ضرب زيد) و مرتبة مجيئه بعد الفاعل الأصل<sup>(٤)</sup>.

/وإنّ ثقل : كلّ موسى يعلى فقدّم الفاعل فهو أولى<sup>(٥)</sup> [ ٤٨ / ب ]

قد تقدّم ذكر جواز تقديم<sup>(٦)</sup> المفعول على وجه الاهتمام به، والتوسّع<sup>(٧)</sup> في الكلام، بشرط الأمن من اللبس؛ فمتى وقع اللبس لعدم<sup>(٨)</sup> الإعراب<sup>(٩)</sup>، كالمقصورين [ في قولك : ( أكرم موسى عيسى ) ]<sup>(١٠)</sup>؛

(١) يُنظر : الكتاب ٣٤/١ .

(٢) في ب : تقديمه .

(٣) في ب : أو اهتماماً .

(٤) في ب : الأصل .

(٥) في شرح الملحّة ١٦٨ : فهو الأولى .

(٦) في أ : تقدّم .

(٧) في ب : أو التوسّع .

(٨) في أ : بعدم . والمقصود : عدم الإعراب الظاهر .

(٩) قال الرّضيّ - في شرحه على الكافية ٧٢/١ - : «إذا انتفى الإعراب اللفظي في

الفاعل والمفعول معاً، مع انتفاء القرينة الدّالة على تمييز أحدهما عن الآخر، وجب تقديم

الفاعل؛ لأنّه إذا انتفت العلامة الموضوعية للتمييز بينهما - أي : الإعراب - لمانع، والقرائن

اللفظية والمعنوية التي قد توجد في بعض المواضع دالة على تعيين أحدهما من الآخر كما

يجيء فلينزم كلّ واحد مركزه ليعرفا بالمكان الأصليّ » . ويُنظر : البسيط ٢٨٠/١ .

(١٠) ما بين المعقوفين ساقط من أ .



فموسى واجب تقدّمه<sup>(١)</sup> إن كان فاعلاً، وتأخره إن كان مفعولاً .  
 فإن أَمِنَ اللّٰبِسَ جَازَ التَّقْدِمْ والتَّأخِيرُ، كقولك : ( أَكَلْتُ الْكُمُثْرَى  
 الْحَبْلَى ) و ( أَخَذْتُ لَيْلَى الْحُمَّى )<sup>(٢)</sup> وما أشبه ذلك .

---

(١) في ب : تقدّمه .

(٢) المميّز فيهما القرينة المعنويّة؛ فتقدّم المفعول فيهما . يُنظر : شرح الرّضيّ ٧٢/١ ،  
 وشرح الكافية الشّافية ٥٨٩/٢ ، وابن النّاظم ٢٢٨ .



[ بَابُ ] <sup>(١)</sup> أَقْسَامِ الْأَفْعَالِ فِي التَّعَدِّي

وَكُلُّ فِعْلٍ مُتَعَدٍّ يَنْصِبُ مَفْعُولَهُ مِثْلُ : سَقَى وَيَشْرَبُ  
الأفعال في التعدي أنواع <sup>(٢)</sup> :

فيقال : الفعل منه لازمٌ وهو : كُلُّ ما لا يقتضي معناه تعدياً إلى  
مفعولٍ؛ كأفعال الألوان، والخلق، والمطاوعة، كـ(اسْوَدَّ) و (حَوْلَ)  
و(تَدَحَّرَجَ) و (ظَرُفَ) .

والتعدي على ضربين :

ما يتعدى بحرف جر <sup>(٣)</sup> .

وما يتعدى بنفسه .

والذي يتعدى بحرف الجر على ضربين <sup>(٤)</sup> :

أحدهما: لا يجوز إسقاط حرف الجر منه إلا في الشعر؛ وذلك نحو:  
(مررت بـزيد)، فلا يجوز إسقاط هذه الباء؛ لأنها كاجزاء من الاسم

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيه صنيعه في الأبواب السابقة .

(٢) الأفعال تنقسم بحسب اللزوم والتعدي سبعة أقسام . يُنظر: شرح ألفية ابن معط ٤٧٥/١ .

(٣) لو قال الشارح - رحمه الله - : ( ما يتعدى بغيره ) لكان أفضل؛ ليشمل التعدي  
بحرف الجر، وبالهزمة، وبالتضعيف .

يُنظر : أسرار العربية ٨٦، وشرح ألفية ابن معط ٥٢٠/١ .

(٤) أي : ما يتعدى إلى المفعول مطلقاً بحرف الجر ونحوه، مما يصل به الفعل اللازم إلى  
المفعول ضربان .

يُنظر : شرح ألفية ابن معط ٤٨٦/١ .

لَا تُصَالِهَا بِهِ، وَكَالْجُزْءِ مِنَ الْفِعْلِ لِكُونِهَا/ مَعْدِيَّةٌ<sup>(١)</sup> لَهُ، وَمَوْصُلةٌ<sup>(٢)</sup> إِلَى  
الْإِسْمِ؛ فَكُلٌّ وَاحِدٌ مِنْ هَذَيْنِ - الْإِسْمِ وَالْفِعْلِ - مَفْتَقَرٌ إِلَى هَذَا الْحَرْفِ؛  
فَخُلُوهُمَا مِنْهُ إِجْحَافٌ بِهِمَا؛ وَقَدْ وَرَدَ حَذْفُهُ فِي الشَّعْرِ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :  
تَمْرُونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا      كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذْنٌ حَرَامٌ<sup>(٣)</sup>

الثَّانِي: الَّذِي يَتَعَدَّى بِحَرْفِ الْجَرِّ، وَالتَّكَلُّمُ مُخَيَّرٌ فِي إِثْبَاتِهِ وَحَذْفِهِ،  
كـ (شَكَرْتُ) وَ (أَمَرْتُ) وَ (نَصَحْتُ) وَ (وَزَنْتُ) وَ (كَلْتُ) وَ (اخْتَرْتُ)<sup>(٤)</sup>؛  
تَقُولُ: شَكَرْتُ زَيْدًا، وَ شَكَرْتُ لَهُ، وَ نَصَحْتُهُ، وَ نَصَحْتُ لَهُ، وَوَزَنْتُهُ،

---

(١) فِي أ : مَتَعَدِّيَةٌ لَهُ .

(٢) فِي أ : مَوْصُولَةٌ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٣) هَذَا بَيْتٌ مِنَ الْوَافِرِ، وَهُوَ لَجَرِيرٍ .

و (لَمْ تَعُوجُوا) : لَمْ تَقِيمُوا، مِنْ عَاجٍ بِالْمَكَانِ : أَقَامَ بِهِ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ : ( تَمْرُونَ الدِّيَارَ ) حَيْثُ إِنَّ الْفِعْلَ ( تَمْرُونَ ) قَدْ تَعَدَّى إِلَى الْمَفْعُولِ  
( الدِّيَارِ ) بِحَرْفِ الْجَرِّ الَّذِي حُذِفَ لِلضَّرُورَةِ؛ وَأَصْلُهُ : تَمْرُونَ بِالدِّيَارِ .

يُنْظَرُ هَذَا الْبَيْتُ فِي : شَرْحِ الْمَفْصَلِ ٨/٨ ، ١٠٣/٩ ، وَالْمَقْرَبِ ١١٥/١ ، وَشَرْحِ  
أَلْفِيَةِ ابْنِ مَعْطٍ ٤٨٦/١ ، وَتَخْلِيصِ الشَّوَاهِدِ ٥٠٣ ، وَابْنِ عَقِيلٍ ٤٨٨/١ ، وَالْمَقَاصِدِ  
النَّحْوِيَّةِ ٥٦٠/٢ ، وَالْمَعْمُوعِ ٢٠/٥ ، وَالْخَزَانَةِ ١١٨/٩ ، وَالدِّيَوَانِ ٢٧٨/١ - وَالرَّوَايَةُ  
فِيهِ ( أَتَمُضُّونَ الرُّسُومَ وَلَا تُحَيِّي ) - .

(٤) ( اخْتَرْتُ ) مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي تَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا بِنَفْسِهَا، وَالْآخَرُ بِحَرْفِ  
الْجَرِّ، نَحْوُ: ( اخْتَرْتُ الرِّجَالَ زَيْدًا ) أَيْ : مِنَ الرِّجَالِ، وَمِثْلُ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ الَّتِي  
اسْتَشْهَدَ بِهَا الشَّارِحُ .

يُنْظَرُ : شَرْحِ أَلْفِيَةِ ابْنِ مَعْطٍ ٥٠٠/١ .

ووزنت له؛ قال <sup>(١)</sup> الله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُهُمْ أَوْ وَزَوَّهُمْ يُحْسِرُونَ﴾ <sup>(٢)</sup>، وقال تعالى <sup>(٣)</sup>: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ <sup>(٤)</sup> أي: من قومه، و أمرته كذا، و أمرته به، ومنه <sup>(٥)</sup> قول الشاعر:

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَأَفْعَلُ مَا أَمَرْتُ بِهِ      فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبٍ <sup>(٦)</sup>

(١) في ب : وقال .

(٢) سورة المطففين، الآية : ٣ .

(٣) في ب : وقال سبحانه .

(٤) من الآية : ١٥٥ من سورة الأعراف .

(٥) في ب : وقال الشاعر .

(٦) في ب : وذا بشره .

وهذا البيت من البسيط، ويُنسب إلى عمرو بن معدي كرب، وإلى العباس بن مرداس، وإلى زُرعة بن السائب، وإلى خفاف بن ندبة، وإلى أعشى طرود — واسمه: إياس بن عامر — .

و ( النَّشَب ) : المال الثابت كالضِّياع ونَحْوِهَا، وهو من نشب الشيء إذا ثبت في موضع ولزمه . و ( المال ) : الإبل، أو هو عام .

والشَّاهد فيه : ( أمرتك الخير )، و ( أمرت به ) فإنَّ العبارة الأولى قد تعدى فيها الفعل الذي هو ( أمر ) إلى مفعولين بنفسه؛ وفي العبارة الثانية قد تعدى إلى الأوَّل منهما بنفسه، وهو التائب عن الفاعل، وإلى الثاني بحرف الجرّ .

والَّذي في كلام سيبويه والأعلم — رحمهما الله — يدلّ على أنَّهما يعتبران الأصل في هذا الفعل أنّه يتعدى إلى ثاني مفعوليه بحرف الجرّ؛ ثمَّ قد يحذف حرف الجرّ فيصل الفعل إلى المفعول الثاني بنفسه؛ ويدلّ ذلك على أنَّ النَّصب عندهما على نزع =

وقوله: (مِثْلُ: سَقَى وَيَشْرَبُ) يشير إلى الرابع؛ وهو <sup>(١)</sup> أقوى مما تقدّمه <sup>(٢)</sup> وهو (يشرب) <sup>(٣)</sup> فإنه متعدّد بنفسه إلى مفعول واحد؛ تقول: (شَرِبْتُ ماءً)؛ وإلى الخامس وهو (سَقَى)؛ لأنه متعدّد بنفسه إلى مفعولين ثانيهما غير الأوّل <sup>(٤)</sup>، تقول: (سَقَيْتُ زَيْدًا ماءً)، وهذا يجوز فيه ذكر المفعولين، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ <sup>(٥)</sup>، والاقتصار على أحدهما،

[ ٤٩ / ب ]

= الخافض، وأنه يقتصر فيهما على المسموع .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٣٧/١، والمقتضب ٣٦/٢، ٨٦، ٣٢١، والمؤتلف والمختلف ١٧، والمحتسب ٥١/١، ٢٧٢، وتحصيل عين الذهب ٧٢، ٧٣، وأمالى ابن الشجري ١٣٣/٢، ٥٥٨، وشرح المفصل ٥٠/٨، وشرح ألفية ابن معط ٥٠١/١، وشرح شذور الذهب ٣٤٦، والجمع ١٨/٥، والخزانة ٣٣٩/١، وديوان عمرو بن معدى كرب ٦٣، وديوان خفاف بن ندبة ١٢٦، وديوان العباس بن مرداس ٤٦، والصّبح المنير ٢٨٤ .

(١) في أ : وهذا .

(٢) في ب : أقوى مما تقدم .

(٣) في أ : شرب .

(٤) وهو ضربان :

أحدهما : ما يتعدّى بنفسه مطلقاً، نحو : (كسوت زَيْدًا حُلَّةً) .

والثاني : ما كان متعدّياً إلى مفعول، فعُدّي بالتّقل إلى آخر، نحو : (أعطيتُ زَيْدًا درهماً)؛ لأنّ أصله (عطوت الدرهم) أي : تناولته، ثمّ يُعدّي إلى الآخر بالهمزة .

يُنظر : شرح ألفية ابن معط ٥٠٢/١ .

(٥) سورة الكوثر، الآية : ١ .

كقولك: ( أعطيتُ زيدًا )، ولا تذكر ما أعطيت، [ و ]<sup>(١)</sup> كقوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾<sup>(٢)</sup>؛ و ( أعطيت درهمًا ) ولا تذكر مَنْ أعطيت؛ ولك أن تقول: ( أعطيت ) بحذفهما، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾<sup>(٣)</sup>؛ وهذا القسم أقوى من القسم الرابع .  
والسادس: هي<sup>(٤)</sup> أفعال القلوب - ويأتي ذكرها -، وهو أقوى من الخامس .

والسابع: لم يذكره الشيخ<sup>(٥)</sup>؛ وهو أقواها بتعديته إلى ثلاثة مفعولين<sup>(٦)</sup>؛ وذلك إمّا بحرف جرٍّ، وإمّا بتضعيف عين الفعل، وإمّا بهمزة النقل؛

(١) العاطف ساقطٌ من أ .

(٢) سورة الضحى، الآية: ٥ .

(٣) سورة الليل، الآية: ٥ .

(٤) في أ: من أفعال القلوب .

(٥) يريد: الشيخ أبا القاسم الحريري صاحب الملحة .

(٦) قوله: ( ثلاثة مفعولين ) قال ابن أبي الربيع في البسيط ٤٤٩/١: «رأيتُ بعض المتأخرين أبطل هذا اللفظ، وقال: إنَّ العدد لا يُضاف إلى الصِّفة، وإمّا يُضاف العدد إلى الأسماء، وإضافة العدد إلى الصِّفات شيءٌ لا يُقاس عليه؛ لأنَّه جاء على غير قياس، والمفعول صفة فقلوه: ( ثلاثة مفعولين ) خطأ، إمّا كان ينبغي أن يقال: ثلاثة أسماء مفعولين .

وهذا الَّذي أنكره قد ورد في كلام سيبويه - رحمه الله - ٤١/١: «هذا بابُ الفاعل الَّذي يتعدَّاه فعله إلى ثلاثة مفعولين»، والَّذي ينبغي أن يقال: إنَّ المفعول قد جرى مجرى الأسماء؛ فإذا كان كذلك فتصحَّ إضافة أسماء الأعداد إليه، كما يُضاف =

وأنشد الفراء :

تَعْدِيَةُ اللَّازِمِ يَا حَمَزَةَ بِالْحَرْفِ وَالتَّضْعِيفِ وَالْهَمْزَةِ<sup>(١)</sup>  
والأفعال<sup>(٢)</sup> هي : (أَعْلَمَ) و (أَرَى) و (أَبْأَ) و (بَبَأَ) و (خَبَرَ) و (أَخْبَرَ) و (حَدَّثَ)؛

كقولك<sup>(٣)</sup> : (أَعْلَمَ اللَّهُ النَّاسَ مُحَمَّدًا صَادِقًا) و (نَبَأْتُ عَمْرًا زَيْدًا كَرِيمًا) و (أَخْبَرْتُ عَنْ عَمْرٍو زَيْدًا خَبْرًا) والتقدير : أَعْلَمَ اللَّهُ النَّاسَ أَنَّ مُحَمَّدًا صَادِقٌ.

وذوات التَّعْدِيَةِ<sup>(٤)</sup> أتمها الحرف<sup>(٥)</sup>؛ لأنه يتعدى به جميع الأفعال

= إلى الأسماء؛ ألا ترى أنك تقول : (ثلاثة أصحاب)، وإن كان صاحب صفة في الأصل، لكنه استعمل استعمال الأسماء، فجرى مجراها في كل شيء» .

(١) هذا بيت من السريع، ولم أقف على قائله، ولم أجد من ذكره .

(٢) الأفعال المتعدية إلى ثلاثة؛ سبعة: أربعة معها همزة النقل، وثلاثة جاءت بتضعيف العين.

يُنظر : كشف المشكل ٤٠٦/١، والبسيط ٤٤٩/١، وشرح ألفية ابن معط ٥١٩/١ .

(٣) في أ : كقولهم .

(٤) ذوات التعدية تنقل الفعل اللازم من اللزوم إلى التعدى، وكذلك إذا دخلت على

الفعل المتعدى فإنما تزيده مفعولاً، وإن كان يتعدى إلى مفعول واحد، صار يتعدى

إلى مفعولين، كقولك في : (ضرب زيد عمرًا) أضربتُ زيدًا عمرًا، وما أشبه

ذلك، وإن كان متعديًا إلى مفعولين صار متعديًا إلى ثلاثة مفعولين .

يُنظر : أسرار العربية ٨٦، ٨٧، وكشف المشكل ٣٨٦/١، وشرح ألفية ابن

معط ٥٢٠/١ .

(٥) في أ : الحروف .



الثلاثية وما زاد عليها.

[١/٥٠]

وَأَمَّا الهمزة/ فلا يتعدى بها إِلَّا الثلاثي؛ وكذلك التضعيف، تقول

من ذلك: ( فَرَّحْتُ زَيْدًا ) و ( أخرجته من السَّجْنِ ) و ( ذهبْتُ به )<sup>(١)</sup>  
( وما اخفَيْتُ منه )<sup>(٢)</sup>.

(١) هذا مثالٌ للتعدية بالحرف، وكذلك ما بعده .

(٢) في ب : وما اخفيت منه .



## بَابُ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ

لَكِنَّ فِعْلَ الشُّكِّ وَالْيَقِينِ      يَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ فِي التَّلْقِينِ  
تَقُولُ : قَدْ خَلْتُ الْهَلَالَ لِأَنَحَا      وَقَدْ وَجَدْتُ الْمُسْتَشَارَ نَاصِحَا  
وَمَا أَظُنُّ عَامِرًا رَفِيقَا      وَلَا أَرَى لِي خَالِدًا صَدِيقَا  
وَهَكَذَا تَفْعَلُ<sup>(١)</sup> فِي عِلْمَتُ      وَفِي حَسِبْتُ ثُمَّ فِي زَعَمْتُ

هذه أفعال القلوب<sup>(٢)</sup>؛ وهي تدخل على المبتدأ والخبر فتَنْصِبُهُمَا جميعاً؛ وهي : ( ظَنَنْتُ ) و ( رَأَيْتُ ) و ( وَجَدْتُ ) و ( عِلِمْتُ ) و ( حَسِبْتُ ) و ( خَلْتُ ) و ( زَعَمْتُ ) .

( خال )<sup>(٣)</sup> لا بمعنى تكبر، كقولك : ( خَلْتُ زَيْدًا صَدِيقًا ) .

(١) في ب: تصنع .

(٢) أفعال القلوب تنقسم إلى أربعة أقسام :

أحدها: ما يُفِيدُ في الخبر يقيناً؛ وهو أربعة: وَجَدَ، وَأَلْفَى، وَتَعَلَّمَ - بمعنى أعلم - ودرى .  
والثاني: ما يُفِيدُ في الخبر رجحاناً؛ وهو خمسة : جَعَلَ، وَحَجَا، وَعَدَّ، وَهَبَ، وَزَعَمَ .  
والثالث : ما يرد بالوجهين، والغالب كونه لليقين؛ وهو اثنان : رأى، وعلم .  
والرابع : ما يرد بهما، والغالب كونه للرجحان؛ وهو ثلاثة : ظنَّ، وَحَسِبَ، وَخَالَ .  
يُنظر : أوضح المسالك ١/٢٩٤، ٢٩٧، ٣٠٤، وشرح التسهيل ٧٧/٢، وابن الناطم ١٩٥، والتصريح ١/٢٤٧، والأشموني ٢/٢٤ .

(٣) (خال) إن كانت بمعنى تكبر، أو ظَلَعَ في قولهم: خال الفرس؛ أي: ظلع، فهي لازمة.

يُنظر : شرح التسهيل ٨١/٢، وابن الناطم ١٩٧، والأشموني ٢٠/٢ .

و(ظنّ) لا بمعنى اتّهم<sup>(١)</sup>، نحو (ظننت عمراً صادقاً) .

و(حَسِبَ)<sup>(٢)</sup> لا من صار أَحْسَبَ، أي: ذا شُقْرَةٍ، أو حُمْرَةٍ وبياضٍ

كالبرص<sup>(٣)</sup>، بل كقول الشاعر:

وَكُنَّا حَسِبْنَا كُلَّ بَيِّضَاءَ شَحْمَةٍ عَشِيَّةً لَأَقِينَا جُذَامَ وَحِمِيرًا<sup>(٤)</sup>

[٥٠/ب]

(١) إن أريد بظنّ معنى اتّهم تعدّت إلى واحد، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ

بِضْنٍ﴾ [التكوير: ٢٤] .

يُنظر: شرح التسهيل ٨١/٢، وابن الناظم ١٩٧ .

(٢) في كلتا النسختين: حَسِبْتُ، والتصويب من ابن الناظم ١٩٧ .

(٣) (حَسِبْتُ) إن كانت بهذا المعنى الذي ذكره الشارح فهي لازمة، يقال: حَسِبَ الرجل إذا احمرّ لونه، وابيضّ كالبرص، وكذا إذا كان ذا شُقْرَةٍ.

يُنظر: شرح التسهيل ٨١/٢، وابن الناظم ١٩٧، والمساعد ٣٦٠/٢، والأشْمُونِيّ ٢١/٢ .

(٤) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو لزُفَرِ بن الحارث الكلابيّ .

و (كُنَّا حَسِبْنَا كُلَّ بَيِّضَاءَ شَحْمَةٍ) أي: كُنَّا نطمع في أمرٍ فوجدناه على خلاف ما كُنَّا نَظُنُّ.

والمعنى: إِنَّا كُنَّا نَظُنُّ أَنَّ النَّاسَ سَوَاءٌ فِي الْخَوَرِ وَالْجَبْنِ، وَأَنَّهُمْ مَتَى لَقُوا مِنْ لَا قَبْلَ لَهُمْ بِحَرْبِهِ مِثْلَ قَوْمِنَا فَرُّوا عَنْهُمْ؛ وَلَكِنَّ هَذَا الظَّنُّ لَمْ يَلِثْ أَنْ زَالَ حِينَ لَقِينَا هَاتَيْنِ الْقَبِيلَتَيْنِ؛ فَلَقِينَا بِلِقَائِهِمَا الْبَأْسَ وَالشَّدَّةَ .

والشّاهد فيه: (حَسِبْنَا كُلَّ بَيِّضَاءَ شَحْمَةٍ) حيث استعمل (حَسِبَ) بمعنى الرَّجْحَانِ، فنصب به مفعولين؛ أوّلُهما قوله: (كُلَّ بَيِّضَاءَ)، وثانيهما قوله: (شَحْمَةٍ) .

يُنظر هذا البيت في: شرح ديوان الحماسة للتبريزيّ ٤١/١، وابن الناظم ١٩٧، =

و(زعم) لا بمعنى كَفَلَ أو سَمِنَ أو هَزَلَ<sup>(١)</sup>، كقولك: (زَعَمْتُ بَكْرًا مَقِيمًا).

و (عَلِمْتُ) لا لإدراك المفرد وهو العِرْفَان<sup>(٢)</sup>، نحو: (علمت خالدًا مُحْسِنًا).

و (وَجَدْتُ) لا من وجدَان الضَّالَّة<sup>(٣)</sup>، كقولك: (وجدت محمدًا عالمًا).

و(رأيت) لا من قولهم: (رأيتَه) إذا رماه فأصاب رثته<sup>(٤)</sup>،

= وأوضح المسالك ٣٠٥/١، وتخليص الشواهد ٤٣٥، والمغني ٨٣٣، والمقاصد النحوية ٣٨٢/٢، والتصريح ٢٤٩/١.

(١) (زعم) إن كانت بمعنى كفل، أو بمعنى رأس؛ تعدت لواحد، تارة بنفسها، وتارة بالحرف؛ وإن كانت بمعنى سَمِنَ، أو هَزَلَ فهي لازمة، يقال: زعمت الشاة، بمعنى سمت، وبمعنى: هزلت.

يُنظر: شرح التسهيل ٧٨/٢، وابن النّاطم ١٩٨ والمساعد ٣٥٦/٢، والأشْموني ٢٢/٢.  
(٢) نحو قوله تعالى: ﴿وَاللّٰهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾ [التحل: ٧٨] أي: لا تعرفون، ويتعدى حينئذ إلى واحد.

يُنظر: شرح التسهيل ٧٨/٢، وابن النّاطم ١٩٦، والمساعد ٣٥٦/٢، والأشْموني ٣٣/٢.

(٣) (وجد) إن كانت بمعنى أصاب؛ تعدت إلى واحد، ومصدرها الوجدان، نحو: (وجد فلان ضالته)؛ وإن كانت بمعنى (استغنى)، أو (حزن)، أو (حقق)؛ فهي لازمة.

يُنظر: شرح التسهيل ٧٨/٢، وابن النّاطم ١٩٦، والمساعد ٣٥٧/٢، والأشْموني ٢١/١.  
(٤) (رأى) إن كانت بصريّة، أو من الرّأي، أو بمعنى أصاب رثته؛ تعدت إلى واحد.  
يُنظر: شرح التسهيل ٨١/٢، والمساعد ٣٦١/٢، والأشْموني ١٩/٢.

كـ (رأيت الأمير عادلاً) .

وقيل: (عدّ) و (ألْفَى) يجريان مجرى هذه الأفعال؛ فـ (عدّ) لا بمعنى (حَسَبَ) <sup>(١)</sup>، كقول الشاعر:

لَا أَعُدُّ الْإِقْتَارَ <sup>(٢)</sup> عُدْمًا وَلَكِنْ فَقْدُ مَنْ قَدْ فَقَدْتُهُ الْإِعْدَامُ <sup>(٣)</sup>

و (ألْفَى) بمعنى وَجَدَ <sup>(٤)</sup> .

ومنه (حَجَا) لا بمعنى (غَلَبَ) في المحاجة، أو قَصَدَ <sup>(٥)</sup>، كقوله:

(١) (عدّ) إن كانت بمعنى (حَسَبَ) تعدّت لواحد .

يُنظر: المساعد ٣٥٥/١، والأشموقي ٢٣/٢ .

(٢) هذا بيت من الخفيف، وهو لأبي ذؤاد الإيادي .

و (أعدّ): أظن . و (الإقتار): قِلَّةُ المال وضيق العيش . و (العدم) والإعدام: الفقر .

والشاهد فيه: (لا أعدُّ الإقتارَ عُدْمًا) حيث استعمل (عدّ) استعمال (ظنّ) فنصب بها مفعولين؛ هما (الإقتار) و (عدمًا) .

يُنظر هذا البيت في: الأصمعيّات ١٨٧، وشرح التسهيل ٧٧/٢، وابن التاظم ١٩٨، وتخليص الشواهد ٤٣١، والمقاصد التحوّية ٣٩١/٢، والهمع ٢١١/٢، والخزانة

١٢٥/٨، ٥٩٠/٩، والدرر ٢٣٨/٢، والديوان ٣٣٨ .

(٣) في أ: الافتقار .

(٤) يقصد الشّارح (ألْفَى) التي ترادف (وجد) المتعدّية إلى اثنين؛ أمّا التي بمعنى (أصاب)

فإنّها تعدّي لواحد، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَلْفَيْ سَيِّدَهَا لَدَا الْبَابِ﴾ [يوسف: ٢٥] .

يُنظر: شرح التسهيل ٧٩/٢، والمساعد ٣٥٨/١ .

(٥) فإن كانت بمعنى غلب في المحاجات، أو قصد، أو ردّ؛ تعدّت إلى واحد .

وَكُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ حَتَّى أَلَمْتُ بِنَا يَوْمًا مُلَمَّاتٍ<sup>(١)</sup>

ومنه ( هَبْ )، كقول الشاعر :

فَقُلْتُ أَجِرْنِي أَبَا خَالِدٍ وَإِلَّا فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكاً<sup>(٢)</sup>

= وإن كانت بمعنى أقام، أو بخل؛ فهي لازمة .

يُنظر : شرح التسهيل ٧٧/٢، والمساعد ٣٥٥/١، والأشعري ٢٣/٢ .

(١) هذا بيتٌ من البسيط، ويُنسب إلى تميم بن أبي مقبل، وإلى أبي شنبلة الأعرابي .

و ( أحجو ) : أظن . و ( أَلَمْتُ ) : نزلت . و ( المَلَمَّات ) : جمع ملمة؛ وهي :

التأزلة من نوازل الدهر .

والشاهد فيه : ( أحجو أبا عمرو أخا ) حيث ورد الفعل ( حجا ) بمعنى ( ظن )

فنصب مفعولين؛ هما ( أبا عمرو ) و ( أخا ثقة ) .

يُنظر هذا البيت في : شرح التسهيل ٧٧/٢، وابن الناطم ١٩٩، وأوضح المسالك

٢٩٨/١، وتخليص الشواهد ٤٤٠، وابن عقيل ٣٨٨/١، والمساعد ٣٥٥/١،

والمقاصد النحوية ٣٧٦/٢، والتصريح ٢٤٨/١، والهمع ٢١٠/٢، والأشعري ٢٣/٢ .

(٢) هذا بيتٌ من المتقارب، وهو لعبد الله بن همام السلولي .

و ( أجري ) : اتخذني جاراً لك، ثم أريد لازم المعنى؛ وهو الحماية والدِّفاع .

و ( هبني ) أي : اعددي واحسبي .

والشاهد فيه : ( فهبي امرأً ) فإن ( هَبْ ) فيه بمعنى الظَّن، وقد نصب به مفعولين؛

أحدهما : ياء المتكلم، وثانيهما قوله : ( امرأ ) .

يُنظر هذا البيت في : شرح التسهيل ٧٨/٢، وابن الناطم ١٩٩، وأوضح المسالك

٣٠٠/١، وتخليص الشواهد ٤٤٢، وابن عقيل ٣٨٩/١، والمساعد ٣٥٧/١،

والمقاصد النحوية ٣٧٨/٢، والتصريح ٢٤٨/١، والهمع ٢١٣/٢، والخزانة ٣٦/٩،

والديوان ٨٥ .

ومنه ( جَعَلَ )، كقولك : ( جَعَلَ زَيْدٌ عَمْرًا صَدِيقًا ) .

فهذه الأفعال معانيها قائمة بالقلب<sup>(١)</sup>؛ وكلُّ ما جاز أن يكون خبراً لمبتدأ يجوز أن يكون المفعول الثاني لهذه الأفعال .

[ ٥١ / أ ]

وتختصّ هذه الأفعال - سَوَى ( هَبْ ) و ( تَعَلَّمَ ) - بالإلغاء والتعليق<sup>(٢)</sup> .

فالإلغاء<sup>(٣)</sup> هو : ترك إعمال<sup>(٤)</sup> الفعل؛ لضعفه بالتأخير، أو التوسّط بين المفعولين، كقولك مع التأخير : ( زَيْدٌ عَالِمٌ ظَنَنْتَ )، ومع التوسّط : ( زَيْدٌ ظَنَنْتَ عَالِمٌ ) .

فالمثال الأوّل : يجوز فيهما<sup>(٥)</sup> الرّفْع والتّصَب<sup>(٦)</sup>، والرّفْع<sup>(٧)</sup> أجود؛ لتأخير الفعل عنهما، فعودُهما إلى الابتداء<sup>(٨)</sup> أوّل .

(١) ولذلك سَمَّيت ( أفعال القلوب ) .

(٢) إنّما لم يدخل التعليق والإلغاء ( هَبْ ) و ( تعلم ) وإن كانا قلبيين؛ لضعف شبههما بأفعال القلوب من حيث لزوم صيغة الأمر .

يُنظر : أوضح المسالك ٣١٨/١، والتّصريح ٢٥٦/١، والأشموقيّ ٢٧/٢ .

(٣) وقيل في تعريفه : إبطال العمل لفظاً ومحلاً؛ لضعف العامل بتوسّطه أو تأخّره .

يُنظر : أوضح المسالك ٣١٣/١، وابن عقيل ٣٩٥/١ .

(٤) في أ : الإعمال .

(٥) في ب : فيه .

(٦) الرّفْع على الإلغاء، والتّصَب على الإعمال .

(٧) في أ : والتّصَب .

(٨) في ب : المبتدأ .



والمثال الثاني : يجوز فيهما الرفعُ والتَّصَبُّ، والتَّصَبُّ أجود<sup>(١)</sup>؛ لعمل الفعل في بعض الجملة<sup>(٢)</sup>.

والتعليق<sup>(٣)</sup> هو: ترك [ إعمال ]<sup>(٤)</sup> الفعل؛ لفصل ماله صدر الكلام بينه وبين معموله، كقولك: (علمت لزيدٌ ذاهبٌ) و (علمتُ أزيدٌ أخوك أم عمرو ؟)، فقد تعلَّقَ (عمله)<sup>(٥)</sup> بلام الابتداء وهمزة الاستفهام، أو بـ(ما) النَّافِيَةِ، كقولك : (علمت [ ما ]<sup>(٦)</sup> زيدٌ ذاهبٌ)، أو بالقسم، كقولك: (علمت والله العِلمُ نافعٌ) .

(١) وقيل : الإعمال والإلغاء سيَّان .

يُنظر : أوضح المسالك ٣١٦/١، وابن عقيل ٣٩٦/١، والأشْمُويّ ٢٨/٢ .

(٢) بقي صورة؛ وهي : إذا تقدَّم الفعل، نحو : ( ظننت زيدا قائماً )، فعند البصريين يمتنع الإلغاء، فلا تقول : ( ظننت زيدا قائم ) بل يجب الإعمال .

فإن جاء من لسان العرب ما يوهم إلغائها مُتَقَدِّمَةً أَوَّلَ على إضممار ضمير الشأن؛ ليكون هو المفعول الأوَّل؛ والجزءان جملة في موضع المفعول الثاني، أو على تقدير لام الابتداء. وذهب الكوفيون إلى جواز إلغاء التَّقدُّم، فلا يحتاجون إلى تأويل .

تُنظر هذه المسألة في : أوضح المسالك ٣٢٠/١، وابن عقيل ٣٩٦/١، والتَّصريح ٢٥٨/١، والأشْمُويّ ٢٨/٢ .

(٣) وقيل في تعريفه هو : إبطال العمل لفظاً لا محلاً؛ ليجيء ماله صدر الكلام بعده،

وهو لام الابتداء، ولام القسم، و ما النَّافِيَةِ، والاستفهام .

يُنظر : أوضح المسالك ٣١٦/١، وابن عقيل ٣٩٤/١ .

(٤) ( إعمال ) ساقطة من ب .

(٥) في ب: علمت.

(٦) ( ما ) ساقطة من أ .



## بَابُ اسْمِ الْفَاعِلِ

وَإِنْ ذَكَرْتَ فَاعِلًا مُنَوَّنًا فَهُوَ كَمَا لَوْ كَانَ فِعْلًا بَيْنًا  
فَارْفَعْ بِهِ فِي لَازِمِ الْأَفْعَالِ وَأَنْصِبْ إِذَا عُذِّي بِكُلِّ حَالٍ  
/تَقُولُ: زَيْدٌ مُشْتَرٍ<sup>(١)</sup> أَبُوهُ بِالرَّفْعِ مِثْلُ: يَشْتَرِي<sup>(٢)</sup> أَخُوهُ  
وَقُلْ: سَعِيدٌ مُكْرَمٌ عُثْمَانًا بِالتَّصْبِ مِثْلُ: يُكْرِمُ الضَّيْفَانَا

يُشير إلى اسم الفاعل؛ وهو: ما يشتق<sup>(٣)</sup> من فعل الفاعل؛ فَإِنْ كَانَ  
اشتقاقه من لازم كان ما بعده مرفوعاً، كقولك: ( زَيْدٌ شَرِيفٌ<sup>(٤)</sup> )  
أَبُوهُ؛ وَإِنْ كَانَ مِنْ مَتَعَدٍّ عَمِلَ عَمَلُ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ؛ لَشَبْهِهِ بِهِ فِي  
عِدَّةِ<sup>(٥)</sup> الْحُرُوفِ، وَهِيَئَةُ الْحَرَكَةِ وَالسَّكُونِ، فَ( ضَارِبٌ ) يُضَاهِي  
( يَضْرِبُ ) فِي كَوْنِ كُلِّ مَنِهْمَا رُبَاعِيَّ الْحُرُوفِ، ثَانِيهِمَا سَاكِنٌ، وَمَا عَدَاهُ  
مُتَحَرِّكٌ؛ فَلَمَّا اشْتَبَهَا<sup>(٦)</sup> مِنْ هَذَا الْوَجْهِ أُعْرِبَ الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ مِنْ بَيْنِ  
الْأَفْعَالِ، وَعَمِلَ هَذَا الْاسْمُ عَمَلَهُ فِي الْحَالِ وَالْإِسْتِقْبَالِ؛ وَهُوَ لَا يَعْمَلُ

(١) فِي أ: مُجْتَرٍ .

(٢) فِي أ: يَحْتَرِي .

(٣) فِي ب: اشْتَقَّ .

(٤) إِذَا كَانَ الْفِعْلُ عَلَى وَزْنِ ( فَعْلٌ ) كَثُرَ مَجِيءُ اسْمِ الْفَاعِلِ مِنْهُ عَلَى وَزْنِ ( فَعِيلٌ )،

نَحْوُ: ( شَرُفَ ) فَهُوَ ( شَرِيفٌ ) . يَظُنُّ: ابْنُ عَقِيلٍ ١٢٧/٢ .

(٥) فِي ب: عَدَدٌ .

(٦) فِي أ: اشْتَبَهَ .

إلا إذا كان معتمداً على ما قبله من مبتدأ<sup>(١)</sup>، كقولك: (هذا ضارب زيداً).  
أو يكون على<sup>(٢)</sup> موصوف، كقولك: (مررت<sup>(٣)</sup> برجل ضارب زيداً)؛ [أو]<sup>(٤)</sup> [على صاحب الحال، كقولك: (هذا عمرٌ ضارباً زيداً)؛ أو<sup>(٥)</sup> على همزة الاستفهام، كقولك: (أضاربُ صاحبك زيداً؟)<sup>(٦)</sup>؛ أو على<sup>(٧)</sup> (ما) النافية، كقولك: (ما ضاربُ زيدٌ عمرًا) .  
ولا يعمل إذا كان بمعنى<sup>(٨)</sup> الماضي عمَل الفعل، بل يجرّ ما بعده، فتقول: ( هذا ضاربُ زيدٍ أمسٍ )؛ خلافاً للكسائي<sup>(٩)</sup>، والآية الكريمة

(١) هذه شروط إعمال اسم الفاعل إذا لم يكن صلة لـ (أل)؛ وبقي شرطان آخران؛ وهما: ألا يكون مصغراً، وألا يكون موصوفاً؛ وخالف الكسائي فيهما جميعاً .  
وإذا وقع اسم الفاعل صلة لـ (أل) عمل مطلقاً، سواء كان ماضياً، أو مستقبلاً، أو حالاً؛ لوقوعه حينئذ موقع الفعل؛ إذ حقُّ الصلة أن تكون جملة؛ فتقول: ( هذا الضَّارِبُ زيدًا الآن، أو غدًا، أو أمس ) .

يُنظر: ابن النّاطم ٤٢٣/١، ٤٢٦، ٤٣٠، وأوضح المسالك ٢/٢٤٨، وابن عقيل ١٠٠/١ - ١٠٤، والتّصريح ٦٥/٢، ٦٦، والأشْموني ٢/٢٩٣، ٢٩٤ .

(٢) في ب: أو يكون موصوفاً .

(٣) في ب: مرّت

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق .

(٥) في ب: وعلى .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٧) في أ: وعلى .

(٨) في أ: إلا إذا كان لما مضى .

(٩) يُنظر رأي الكسائي في: شرح عمدة الحفاظ ٢/٦٧٣، وأوضح المسالك ٢/٢٤٨، والتّصريح ٦٦/٢، والهمع ٨١/٥، والأشْموني ٢/٢٩٣ .

[ ١/٥٢ ]

الَّتِي احتجَّ بها من قوله تعالى : ﴿ وَكَلَّبُهُمْ بِسِطِّ ذِرَاعِيهِ ﴾ <sup>(١)</sup> فحكاية حَالٍ ماضية <sup>(٢)</sup> بمنزلة قوله تعالى : ﴿ / هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، وليس بحاضر بل هو على الحكاية <sup>(٤)</sup> .

وإن جرى على غير من هو له برز الضمير، كقولك : ( زيد هند ضاربها هو ) <sup>(٥)</sup> ، فإن نصبت هنداً ، [ فقلت : ( زَيْدٌ هَذَا ) <sup>(٦)</sup> ضاربها ] جاز <sup>(٧)</sup> ولم تحتج إلى إبراز الضمير .

ولا يتعرَّف بما يضاف إليه من المعارف إذا كان للحال والاستقبال؛

(١) من الآية : ١٨ من سورة الكهف .

(٢) لا حجة له؛ لأنَّ المعنى يسيط ذراعيه؛ فيصح وقوع المضارع موقعه بدليل أنَّ الواو في ﴿ وَكَلَّبُهُمْ ﴾ واو الحال؛ إذ يحسن أن يقال : ( جاء زيد وأبوه يضحك ) ، ولا يحسن ( وأبوه ضحك ) ؛ ولذا قال سبحانه وتعالى : ﴿ وَثَقَلَبُهُمْ ﴾ بالمضارع الدالَّ على الحال، ولم يقل : ( وثقلبناهم ) بالماضي .

يُنظر : شرح المفصل ٧٧/٦ ، وأوضح المسالك ٢٤٨/٢ ، وابن عقيل ١٠١/٢ ، والتصريح ٦٦/٢ .

(٣) من الآية : ١٥ من سورة القصص .

(٤) «الإشارة ( بهذا ) إنما يقع إلى حاضر، ولم يكن ذلك حاضراً وقت الخبر عنه» .  
شرح المفصل ٧٧/٦ .

(٥) «( زيد ) مبتدأ، و ( هند ) مبتدأ ثان، و ( ضاربها ) خبر هند، والفعل لزيد؛ فقد جرى على غير من هو له، فلذلك برز ضميره، وخلا اسم الفاعل من الضمير» .  
شرح المفصل ٨٠/٦ ، ويُنظر : التبصرة ٢٢٠/١ .

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٧) في ب: جا (بدون زاي) .

لأنه يعمل عمل الفعل، والفعل نكرة؛ فكذلك ما وَقَعَ موقعه، وكذلك<sup>(١)</sup> وَقَعَ صِفَةً لِلنَّكَرَةِ<sup>(٢)</sup>، وحالاً للمعرفة<sup>(٣)</sup>، كقولك<sup>(٤)</sup>: (مررتُ برجلٍ ضاربٍ عمرو غداً)؛ ولا يجوز ذلك وأنت تريد الماضي؛ لأنه لا يتعرّف بما أُضيف إليه، والمعارف لا تكون أحوالاً ولا صفات النكرات .

ومن شواهد إعماله [قوله]<sup>(٥)</sup>:

إِنِّي بِحَبْلِكَ وَاصِلٌ حَبْلِي وَبَرِيْشٍ نَبْلِكَ رَائِشٌ نَبْلِي<sup>(٦)</sup>

(١) في ب: ولذلك.

(٢) في ب: النكرة .

(٣) نحو: ( جاء زيدٌ طالباً أدباً ) .

(٤) في ب: كقولهم .

(٥) ( قوله ) ساقط من ب .

(٦) هذا بيتٌ من الكامل، وهو لامرئ القيس، ويروى للثمر بن ثؤلب .

و( راش السهم ) يريشه : ركب فيه الرّيش . و ( النبل ) : السّهام، لا واحد له من لفظه .

والمعنى : يخاطب محبوبته فيقول لها : أمري من أمرك ما لم تتشبّثي بغيري وتميلي بهواك إليه؛ وضرب وصل الحبل مثلاً للمودّة والتّواصل، وريش النبل مثلاً للمخالطة والتداخُل .

والشّاهد فيه : ( واصلٌ حبلي ) و ( رائشٌ نبلي ) حيث عمل اسم الفاعل - وهو ( واصل )، و ( رائش ) - النّصب في المفعول به .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ١/١٦٤، وشرح أبيات سيويه للنّحاس ١٣١، والجمل ٨٦، وتحصيل عين الذهب ١٣٥، ورصف المباني ٥٠٩، واللّسان (حبل) ١٣٥/١١، =

وكقول الآخر :

وَكَمْ مَالِي عَيْنِي مِنْ شَيْءٍ غَيْرِهِ إِذَا رَاحَ<sup>(١)</sup> نَحْوَ الْجَمْرَةِ الْبَيْضِ كَالدَّمَى<sup>(٢)</sup>

ومنه مجموع، كقوله:

[٥٢/ب] /مَمَّنْ حَمَلَنَ بِهِ وَهْنٌ عَوَاقِدُ حُبِّكَ النَّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلٍ<sup>(٣)</sup>

= والديوان ٢٣٩، وملحق ديوان النمر بن تَوَلَّب ١٣٥ .

(١) في ب : لاح .

(٢) هذا بيتٌ من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة .

و ( الجمرة ) : مجتمع الحصى . معنى . و ( البيض ) النساء . و ( الدَّمَى ) : صور الرُّحَام؛ شَبَّ بها النساء؛ لأنَّ الصَّانِع لها لا يبقى غاية في تحسينها، وتلطيف شكلها، وتخطيطها؛ ويُراد مع ذلك السَّكِينَة والوَقَار .

والمعنى : كثيرٌ من النَّاس يتطلَّعون إلى النساء الجميلات المشبهات للدَّمَى في بياضهنَّ وحسنهنَّ وقت ذهابنَّ إلى الجمرات . معنى، ولكنَّ النَّازِر إليهنَّ لا يستفيد شيئاً .

والشَّاهد فيه : ( مَالِي عَيْنِي ) حيث عمل اسم الفاعل — وهو ( مَالِي ) — التَّصَب في المفعول به؛ بسبب الاعتماد على موصوف محذوف تقديره : شخص مَالِي .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ١/١٦٥، وشرح أبيات سيبويه للنَّحَّاس ١٣٢، والجمل ٨٧، وتحصيل عين الذهب ١٣٥، وابن النَّاظِم ٤٢٥، وابن عقيل ١٠٢/٢، والمقاصد النَّحْوِيَّة ٥٣١/٣، والديوان ٤٥٩ .

(٣) هذا بيتٌ من الكامل، وهو لأبي كبير الهذلي، من قصيدة يمدح بها تَأَبَّطُ شَرًّا، وكان زوج أمه.

( مَمَّنْ حَمَلَنَ بِهِ ) أي : هو مَمَّنْ حملت به النساء . و ( حُبِّكَ النَّطَاقِ ) : أطرافه، جمع : حِبَاك . و ( المَهَبَّل ) من أهبله اللَّحْم وهَبَّلَه : إذا كَثُرَ عليه وَرَكَبَ بعضه بعضاً؛ ويقال هو : المعتوه الَّذي لا يتماسك .

= والمعنى : إنّ هذا الفتى من الفتيان الذين حملت أمّهاتهم بهم وهُنَّ غضاب غير متهيّات لأزواجهنّ فشَبَّ محمودًا؛ وهذا من مزاعم العرب الباطلة .  
والشّاهد فيه: (عواقد حبك النّطاق) حيث نصب (عواقدُ)، (حبك النّطاق)؛ وفيه دليلٌ على إعمال اسم الفاعل مجموعاً جمع تكسير .  
يُنظر هذا البيت في : الكتاب ١/١٠٩، وديوان الهذليّين ٢/٩٢، وشرح أشعار الهذليّين ٣/١٠٧٢، وتحصيل عين الذّهب ١١٠، والإنصاف ٢/٤٨٩، وشرح المفصّل ٦/٧٤، وابن النّاظم ٤٣٠، والمقاصد النّحويّة ٣/٥٥٨، والأشعونيّ ٢/٢٩٩، والخزانة ٨/١٩٢، ١٩٣.



## بَابُ الْمَصْدَرِ

وَالْمَصْدَرُ الْأَصْلُ وَأَيُّ أَصْلٍ وَمِنْهُ يَا صَاحِبَ اسْتِقَاقِ الْفِعْلِ  
وَأَوْجَبَتْ لَهُ النُّحَاةُ النَّصْبَا فِي قَوْلِهِمْ<sup>(١)</sup>: ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبًا

المصدر: اسمٌ يقع على الأحداث، كـ (الضرب) و (القتل) و (الإكرام)؛ وهو أصل الأفعال، وسمي مصدرًا؛ لصدورها عنه، وهو المفعول المطلق<sup>(٢)</sup>.

والمفاعيل خمسة؛ لأنَّ الفاعل لا بُدَّ له من فعلٍ به صار فاعلاً؛ وذلك أصله المصدر، كقولك: ( ضربت زيدا ضرباً ) ولا بُدَّ لذلك من الوقوع بغيره؛ وهو المفعول به، وهو مقيّد بالباء - كما تقدّم -، ولا بُدَّ لوقوع ذلك من وَقتٍ ومكانٍ؛ وهو المفعول فيه، ولا بُدَّ<sup>(٣)</sup> لذلك الفاعل من غرض فعل الفعل لأجله؛ وهو المفعول له، ويحتمل مصاحباً لما يقتضيه الحال؛ وهو المفعول معه؛ فكلُّ منها<sup>(٤)</sup> مُقيّد بشيء.

وقد جُمِعَتْ هذه المفاعيل على الترتيب في بيت / - وهو ممّا

[ ١/٥٣ ]

(١) في أ: كقولهم.

(٢) «والمصدر أعمّ مطلقاً من المفعول المطلق؛ لأنَّ المصدر يكون مفعولاً مطلقاً، وفاعلاً، ومفعولاً به، وغير ذلك؛ والمفعول المطلق لا يكون إلا مصدرًا؛ نظرًا إلى أنَّ ما يقوم مقامه ممّا يدلُّ عليه خلف عنه في ذلك، وآتاه الأصل». الأشموني ١٠٩/٢.

(٣) في أ: فلا بُدَّ.

(٤) في ب: منها.

نظم المؤلّف<sup>(١)</sup> - وهو الثّاني من قوله :

يَا جِرَّةً قَدْ أَوْحَشُوا لَمَّا نَأَوْا      بَصْرِي وَنَفْسِي دَائِمًا وَالْمِسْمَعَا  
كَرَرْتُ تَكَرَّرًا هَوَاكُمُ سَحَرَةً      وَسَطَ الدِّيَارِ مَحَبَّةً وَالْأَدْمَعَا<sup>(٢)</sup>

فالمصدر أصل الفعل<sup>(٣)</sup>؛ لأنّه يدلّ على العموم، والفعل يدلّ على الخصوص، والعموم قبل الخصوص؛ ومذهب الكوفيّين عكسُ هذا؛ وحجّتهم: أنّ الفعل عاملٌ في المصدر، والعامل قبل المفعول؛ وليس هذا بدليل؛ لأنّ الحرف يعمل في الاسم والفعل وليس بأصلٍ لهما<sup>(٤)</sup>.

والمصدر: اسمٌ مبهم يقع على القليل والكثير، ولا يثنّى، ولا يجمع؛ لأنّه بمنزلة اسم الجنس، والجنس لا يثنّى ولا يُجمع<sup>(٥)</sup>؛ فإنّ كان المصدر

(١) المؤلّف هو: أبو القاسم الحريريّ - رحمه الله - ناظم الملحّة .

(٢) هذان بيتان من الكامل، وهما للحريريّ .

والتمثيل فيهما: البيت الثّاني؛ حيث ذكر فيه المفاعيل بالتمثيل، فـ(تكراراً) مفعول مطلق، و (هواكم) مفعولٌ به، و (سحرة) مفعول فيه اسم زمان، و(وسط) مفعولٌ فيه اسم مكان، و (محبة) مفعول له، و (الأدما) مفعول معه .  
ولم أجد من ذكر هذين البيتين .

(٣) هذا مذهب البصريّين؛ وقد رجّحه الشّارح عندما تعرّض لهذا الخلاف في باب الفعل ص ١١٥ فقال: «والاعتماد على القول الأوّل؛ لدلالة الفرع على ما في أصله مع الزّيادة عليه» .

(٤) قد تعرّضنا لهذا الخلاف عند أوّل ذكره في باب الفعل، وذكرنا المذاهب في المسألة مفصّلة. فلتنظر هناك ص ١١٥ .

(٥) يُنظر: كتاب الجمل ٣٢، واللمع ١٠٢، والملخص ٣٥٦/١ .

لعدد المرات جاز تشيته وجمعه، كقولك : (ضربت ضربتين) و (ضربات) بدخول تاء التانيث في واحده فأشبه أسماء الأجناس المحدودة، كـ (القَمْحَة) و ( التَّمْرَة )<sup>(١)</sup>.

والمصدر يأتي لتأكيد الفعل، كـ (ضربت ضرباً)، ومنه قوله تعالى : ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾<sup>(٢)</sup>.

وليبيان التّوع، مثل : ( ضربته ضرب الأمير ) .

ولعدد المرات، كقولك : ( ضربته ضربتين ) .

وللحال، كقولك : ( أتيتُه رَكْضًا )<sup>(٣)</sup>.

وأنواع المصادر يجوز تعريفها بالألف واللام، وبالإضافة، إلاّ مصدر الحال غالباً، فإنّه لا يتعرّف كالحال .

وَقَدْ أَقِيمَ الْوَصْفُ وَالْآلَاتُ مَقَامَهُ وَالْعَدْدُ الْإِثْبَاتُ<sup>(٤)</sup>

نَحَرُ: ضَرَبْتُ الْعَبْدَ سَوْطًا<sup>(٥)</sup> فَهَرَبَ وَاضْرَبْ أَشَدَّ الضَّرْبِ مَنْ يَغْشَى<sup>(٦)</sup> الرَّيْبَ

وَأَجْلَدُهُ فِي الْخَمْرِ أَرْبَعِينَ جَلْدَةً وَأَحْبِسُهُ مِثْلَ حَبْسِ<sup>(٧)</sup> مَوْلَى<sup>(٨)</sup> عَبْدَهُ

(١) يُنظر : كتاب الجمل ٣٢، والملخص ٣٥٧/١ .

(٢) من الآية : ١٦٤ من سورة النساء .

(٣) هُناك خلافٌ بين العلماء في المصدر الواقع موقع الحال ؟ تعرّض له الشّارح في هذا

الباب . فليُنظر هُناك في ص ٣٥٤ .

(٤) في أ : المرات .

(٥) في ب : صوتاً، وهو تحريف .

(٦) في أ : يخشى .

(٧) في كلتا النسختين: واحبسه حبس؛ وعليها ينكسر البيت، والتصويب من متن الملحة ٢٣ .

(٨) في متن الملحة ٢٣: زيد بدلاً من (مولى) .

يجوز حَذْفُ المصدر إذا قَامَ مقامه صفته<sup>(١)</sup>، كقولك : ( قُلْتُ لك جميلاً ) و ( ضربته وجيعاً )<sup>(٢)</sup> أي : قُلْتُ لك قولاً جميلاً؛ فحذف المصدر الموصوف، وأُقيمت الصِّفة مقامه .

وقد تقع الصِّفة مُضافةً<sup>(٣)</sup>، كقولك : ( ضربته أشدَّ الضَّرب ) .  
وقد تقوم الآلة مقام المصدر، كقولك : ( ضَرَبْتُهُ مِرْعَةً<sup>(٤)</sup> وَسَوْطاً )، فتنصبهما<sup>(٥)</sup> نصب المصادر<sup>(٦)</sup>؛ وكذلك العدد، فتقول : ( ضربته عشرين ضربةً )، وقد يُقدَّر المصدر ويفسِّره ما يأتي بعده

---

(١) ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ستة عشر شيئاً؛ فينوب عن المصدر المبين للنوع ثلاثة عشر شيئاً؛ وعن المصدر المؤكِّد ثلاثة أشياء .  
يُنظر : ابن الناطم ٢٦٣، وأوضح المسالك ٣٣/٢، والتَّصريح ٣٢٥/١، والأشْمُونيَّ ١١٢/٢ - ١١٤ .

(٢) التَّقدير : ضربته ضرباً وجيعاً؛ فحذف المصدر الموصوف، وأُقيمت الصِّفة مقامه .

(٣) يُشير إلى أنَّها قد تقع غير مضافة، نحو : ( سرت طويلاً ) على إعراب الظَّرْفِيَّة، أي : زماناً طويلاً؛ والحالِيَّة، أي : سرته أي السَّير حال كونه طويلاً .  
يُنظر : الصَّبَّان ١١٣/٢ .

(٤) المِرْعَةُ : خشبة تُضْرَبُ بها البغالُ والحميرُ .  
وقيل : كُلُّ ما قُرِعَ به فهو مِرْعَةٌ .  
اللَّسان ( قرع ) ٢٦٤/٨ .

(٥) في ب : فنصبتهَا .

(٦) في ب : المصدر .

من التعت المضاف، كقوله تعالى : ﴿ وَرَى الْجِبَالِ تَحْسِبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ ﴾<sup>(١)</sup> أي : تَمُرُّ مُرُورًا مثل مرَّ السحاب .

وَرُبَّمَا أَضْمَرَ فِعْلُ الْمَصْدَرِ كَقَوْلِهِمْ : سَمِعًا وَطَوْعًا فَاخْبِرْ / وَمِثْلُهُ : سَقِيًّا لَهُ وَرَعِيًّا وَإِنْ تَشَأْ جَدْعًا لَهُ وَكِيًّا

[١/٥٤]

المصدر يُنْصَبُ بفعله المشتق منه<sup>(٢)</sup>؛ وقد جاء في كلام العرب ما يُنْصَبُ بفعل محذوف، كدعاء لإنسان، أو دعاء عليه<sup>(٣)</sup>، كقولهم : (سَقِيًّا لَهُ)<sup>(٤)</sup> (وَرَعِيًّا) أي: سقاه الله سَقِيًّا، وكذلك: جَدْعًا<sup>(٥)</sup>. ومَّا نُصِبَ عَلَى الْمَصْدَرِ ولم ينطق بفعله؛ قولهم: (سُبْحَانَ اللَّهِ)<sup>(٦)</sup>

(١) من الآية ٨٨ من سورة النمل .

(٢) المصدر المنصوب على المفعولية المطلقة، عامله إمَّا مصدرٌ مثله، لفظًا ومعنى، نحو : ﴿ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاءُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا ﴾ [الإسراء : ٦٣] . أو مَعْنَى لَا لَفْظًا، نحو: (يعجبني إيمانك تصديقًا)؛ أو ما اشتق منه من فعل، نحو: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [التساء : ١٦٤]، أو وصفٍ، نحو: ﴿وَالصَّافَاتِ صَفًا﴾ [الصَّافَاتِ : ١] .

يُنْظَرُ : أوضح المسالك ٣٣/٢، والتصريح ٣٢٥/١ .

(٣) هذه المصادر منصوبة بأفعال محذوفة وجوبًا؛ لكونهم جعلوا المصدر بدلًا من اللفظ بذلك الفعل؛ استغناءً بالمصدر عنها .

يُنْظَرُ : الكتاب ٣١١/١، ٣١٢، والتبصرة ٢٦١/١، وشرح المفصل ١١٤/١، وابن النازم ٢٦٧، والارتشاف ٢٠٦/٢، وأوضح المسالك ٣٧/٢، والتصريح ٣٣٠/١ .

(٤) ( له ) ساقطة من أ .

(٥) الجَدْعُ : القطع؛ وقيل : هو القطع البائن في الأنف والأذن والشفة واليد ونحوها .

اللسان ( جدع ) ٤٠/٨ .

(٦) يُنْظَرُ : الكتاب ٣٢٢/١ .

و(جاء زيد وَخَدَهُ)، وبعضهم<sup>(١)</sup> جعل انتصاب وحده على الحال، كقولك: ( جاء منفرداً )؛ ومن ذلك: ( سَمِعاً ) و ( طَاعَةً ) و(كرامةً) و(مَسْرَةً) التقدير: أَسْمَعُ لك ، و أَطِيعُ، و أَكْرِمُكَ، وأَسْرُكُ<sup>(٢)</sup>.

ومنه: ( ويلَ زيدٍ ) و ( ويحَ عمرو )، تنصبهما عند الإضافة على المصدر<sup>(٣)</sup>.

ومنه: قولك لمن تأهّب للحجّ: (حجاً مبروراً)، ولمن قَدِمَ من سَفَره<sup>(٤)</sup>: ( قدوماً مُبارَكًا )<sup>(٥)</sup>.

ومنه: ما يأتي بعد أمرٍ، أو نهي، كقولك: (قياماً لا قُعُوداً) .

(١) يُنظر: أوضح المسالك ٨١/٢، والتصريح ٣٧٣/١ .

(٢) وهذه المصادر منصوبة بأفعال محذوفة وجوباً؛ لكونهم جعلوا المصدر بدلاً من اللفظ بذلك الفعل؛ استغناءً بالمصدر عنها؛ وهذا الفعل واقع في الخبر، في مصادر مسموعة كثر استعمالها، ودلت القرائن على عاملها .

يُنظر: الكتاب ٤١٩/١، وابن النّاطم ٢٦٩، وشرح المفصل ١١٤/١، وأوضح المسالك ٤١/٢، والتصريح ٣٣١/١، ٣٣٢، والأشعوني ١١٨/٢ .

(٣) هذه المصادر منصوبة بأفعال محذوفة وجوباً ولا فعل لها؛ فيقدّر لها عامل من معناها؛ فيقدّر في ( ويلَ زيد ) : أحزن الله زيداً ويله، أو أهلكه، أو عذّبه، وفي (ويح عمرو) : أحزن الله عمرًا ويحه، أو رحمه .

يُنظر: الكتاب ٣١٨/١، وابن النّاطم ٢٧٠، وأوضح المسالك ٣٦/٢، والتصريح ٣٣٠/١ .

(٤) في ب : سفر .

(٥) جاز حذف عامل المصدر لقريظة معنوية .

يُنظر: ابن النّاطم ٢٦٧، والارتشاف ٢٠٦/٢، وأوضح المسالك ٣٦/٢، والتصريح ٣٢٩/١، والهمع ١٠٥/٣ .

ومنه : الاستفهام لقصد التوبيخ، كقولك للمتواني: ([أ<sup>(١)</sup>])  
 تَوَانِيًا وَقَدْ جَدَّ قَرْنَاؤُكَ<sup>(٢)</sup>؟<sup>(٣)</sup>، ومنه قولُ الشَّاعر:  
 أَعْبَدًا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيًّا      أَلُؤْمًا لَا أَبَا لَكَ وَاعْتَرَابًا؟<sup>(٤)</sup>  
 وأما قولهم عند تذكُرِ نعمة : (اللَّهُمَّ حَمْدًا وَشُكْرًا لَا كُفْرًا)،  
 وعند / تذكُرِ شِدَّةَ : (صَبْرًا لَا جَزَعًا) تقديره : أحمدہ حمدًا،  
 وأشكر [ه شُكْرًا]<sup>(٥)</sup>، ولا أكفر .

(١) الهمزة ساقطة من أ .

(٢) في ب : في بارك، وهو تحريف .

(٣) هذه المصادر منصوبة بأفعال محذوفة وجوباً؛ لكونهم جعلوا المصدر بدلاً من اللفظ بذلك الفعل؛ استغناءً بالمصدر عنها؛ وهذا الفعل واقع في الطلب .

يُنظر : الكتاب ٣٣٩/١، وابن النّاطم ٢٦٧، ٢٦٨، وأوضح المسالك ٣٧/٢،  
 والتّصريح ٣٣١/١، والأشموني ١١٦/٢، ١١٧ .

(٤) هذا بيتٌ من الوافر، وهو لجرير، من قصيدة قالها في هجاء خالد بن يزيد الكندي .  
 و ( شُعْبَى ) : اسم موضع؛ أو المراد : جبال متشعبة . و ( أَلُؤْمًا ) : اللؤم : الحِسة  
 والدّناءة . و ( اغترابًا ) : بُعْدًا عن الوطن .

والمعنى : يهجو جريرُ خالدَ بن يزيدَ الكنديّ قائلاً له : يا عبداً نزل شعبي بعيداً عن وطنه  
 أتفخر وقد جمعت - لا أباً لك - بين الدّناءة والحِسة، والاعتراب عن الأهل والأوطان؟  
 والشّاهد فيه: (أَلُؤْمًا، واعتراباً) حيث جاء المصدران بدلاً من اللفظ بالفعل، بمعنى: أَلُؤْم  
 لوماً، وتغترب اغتراباً؟؛ وهو من قبيل الطلب الذي هو استفهامٌ على قصد التوبيخ.

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٣٣٩/١، وتحصيل عين الذهب ٢١٦، وابن  
 النّاطم ٢٦٨، وأوضح المسالك ٤٠/٢، والمقاصد التّحوية ٤٩/٣، ٥٠٦/٤،  
 والتّصريح ٣٣١/١، والأشموني ١١٨/٢، والخزانة ١٨٣/٢، والديوان ٦٥٠/٢ .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

و[منه : قولهم] <sup>(١)</sup> عند ظهور ما يُعْجِبُ : (عَجَبًا)، وعند خطاب مغضوب عليه : ( لا أفعل ذلك و لا كَيْدًا و لا كَرَامَةً و لا هَمًّا ) <sup>(٢)</sup>.  
وَمِنْهُ <sup>(٣)</sup> : قَدْ جَاءَ الْأَمِيرُ رَكْضًا وَاشْتَمَلَ الصَّمَاءَ إِذْ تَوَضَّأَ  
وقد اُخْتَلَفَ في المصدر الواقع موقع الحال، كقولك : (أَقْبَلَ الْأَمِيرُ رَكْضًا) و(جَاءَ زَيْدٌ مَشِيًّا) .  
فمنهم <sup>(٤)</sup> مَنْ قَالَ : الوجه نصبهما ونظائرهما <sup>(٥)</sup> على الحال، والتقدير:  
أقبل الأمير راكضًا.

- 
- (١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .  
(٢) هذه المصادر منصوبة بأفعال محذوفة وجوباً؛ لكونهم جعلوا المصدر بدلاً من اللفظ بذلك الفعل، استغناءً بالمصدر عنها؛ وهذا الفعل واقعٌ في الخبر، في مصادر مسموعة كثر استعمالها ودلت القرائن على عاملها .  
يُنظر : الكتاب ٣١٨/١، ٣١٩، وابن التّائظم ٢٦٩، وشرح المفصل ١١٤/١، وأوضح المسالك ٤١/٢، والتّصريح ٣٣١/١، ٣٣٢ .  
(٣) في شرح الملحّة ١٨١ : وَمِثْلُهُ : قَدْ جَاءَ الْأَمِيرُ .  
(٤) هذا رأي سيوييه، حيث قال في الكتاب ما نصّه ٣٧٠/١، ٣٧١ : «هذا باب ما ينتصب من المصادر؛ لأنّه حالٌ وقع فيه الأمر، فانتصب؛ لأنّه موقوعٌ فيه الأمر، وذلك قولك : قَتَلْتَهُ صَبْرًا، و لَقِيتُهُ فَجَاءَ وَمُفَاجَأَةً، وكَفَاحًا ومُكَافَحَةً، وَلَقِيتُهُ عِيَانًا، وكَلَّمْتُهُ مَشَافَهَةً، وَأَتَيْتُهُ رَكْضًا وَعَدُوًّا ومَشِيًّا، وأخذت ذلك عنه سَمْعًا وَسَمَاعًا . وليس كلُّ مصدر وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يوضع هذا الموضع؛ لأنّ المصدر ههنا في موضع فاعل إذا كان حالاً . ألا ترى أنّه لا يحسن : أَتَانَا سُرْعَةً و لا أَتَانَا رُجْلَةً، كما أنّه ليس كلُّ مصدر يستعمل في باب سَقِيًّا وَحَمْدًا . واطّرد في هذا الباب الذي قبله؛ لأنّ المصادر هُناك ليس في موضع فاعلٍ» . وإليه ذهب الجمهور .  
(٥) في ب : نظائرها.



وقال بعضهم<sup>(١)</sup>: بل ينتصبان<sup>(٢)</sup> انتصاب المصدر المحذوف فعله، والتقدير: يركض ركضاً .

وقولهم لمن يجلل جسده بثوب : ( اشتمل الصَّمَاء )<sup>(٣)</sup>، وللقاعد المحتبي بيديه: ( قَعَدَ القُرْفُصَاء )<sup>(٤)</sup>، وللسائر مُسرِعاً: ( سارَ الجَمَزَى )<sup>(٥)</sup>،

(١) هذا رأي الأخفش والمبرد .

والعامل فيه محذوف، والتقدير في نحو : ( طلع زيد بغتة ) طلع زيدٌ ييغت بغتة؛ فـ ( ييغت ) عندهما هو الحال، لا ( بغتة ) .

وذهب الكوفيون إلى أنه منصوبٌ على المصدرية، كما ذهبوا إليه؛ ولكن الناصب له عندهم الفعل المذكور ( طَلَعَ ) لتأويله بفعل من لفظ المصدر، والتقدير في قولك: ( زيدٌ طلع بغتةً ) زيدٌ بغت بغتةً؛ فيؤولون (طلع) بـ(بغت)، وينصبون به (بغتة) .

وفي المسألة أقوالٌ أخرى؛ يُنظر : المقتضب ٢٣٦/٣، والتبصرة ٢٩٩/١، ٣٠٠، والمقتصد ٦٧٧/١، وشرح المفصل ٦٢/٢، وأوضح المسالك ٨١/٢، والمساعد ١٣/٢، وابن عقيل ٥٧٤/١، والتصريح ٣٧٤/١، والجمع ١٥/٤، والأشئوي ١٧٢/٢، ١٧٣ .

(٢) في ب : بنصبان .

(٣) هذا تفسيرٌ للاشتغال عامةً، وهو أن يدير ثوبه على جسده كله حتى لا تخرج منه يده . واشتغال الصَّمَاء : أن يجلل جسده بثوبه، نحو شِمْلَةِ الأعراب بأَكْسِيَتِهِمْ، وهو أن يُردَّ الكساء من قِبَلِ يمينه على يده اليسرى وعاتقه الأيسر، ثم يردُّه ثانيةً من خلفه على يده اليمنى وعاتقه الأيمن فيُعْطِيَهُمَا جميعاً . اللسان ( صَمَم ) ٣٤٦/١٢، (شمل) ٣٦٨/١١ .

(٤) القُرْفُصَاء : وهو أن يجلس على أَلْيَتَيْهِ ويُلْصِقَ فخذه ببطنه، ويَحْتَبِي بيديه، يضعهما على ساقيه . أو : يجلس على ركبتيه مُنْكِباً، ويُلْصِقَ بطنه بفخذه، ويتأبط كَفَّيْهِ . اللسان ( قرفص ) ٧١/٧، ٧٢ .

(٥) الجَمَزُ : ضَرْبٌ من السَّيْرِ أَشَدُّ من العَتَقِ .

وللرّاجع مُكْرَهًا : ( رجع القَهْقَرَى )<sup>(١)</sup>؛ فانتصاب هذا وما أشبهه على المصدر الذي تدلّ عليه هيئة الفاعل، وتقديره : اشتمل الاشتمال المعروف بالصّمَاء<sup>(٢)</sup>.

---

= وقد جَمَزَ الإنسانُ والبَعِيرُ والدَّابَّةُ يَجْمُزُ جَمَزًا .

يُنظر : الصّحاح ( جمز ) ٨٦٩/٣، واللّسان ( جمز ) ٣٢٣/٥ .

(١) القَهْقَرَى : ضَرْبٌ من الرُّجُوعِ إلى الخلف؛ وهو : المشي إلى خَلْفٍ من غير أن يعيد

وجهه إلى جهة مشيه . اللّسان ( قهر ) ١٢١/٥ .

(٢) كَأَنَّهُ يُشِيرُ إلى ما يراه المبرّد من كونها صفات وُصِفَتْ بها المصادر، ثم حذفت موصوفاتها .

يُنظر : الكتاب ٣٥/١، والأصول ١٦٠/١، وشرح المفصل ١١٢/١ .

## فصل

المصدر يعمل عمل فعله<sup>(١)</sup>؛ فيرفع الفاعل، وينصب المفعول، بشرط أن يُقصد به قصد فعله من الحدوث والنسبة<sup>(٢)</sup>.

[١/٥٥]

/ فَيَقْدَرُ بـ ( أن ) والفعل إن كان ماضياً أو مستقبلاً؛ وبـ(ما) والفعل إن كان حالاً<sup>(٣)</sup>.

وأكثر ما يعمل مضافاً<sup>(٤)</sup>، كقولك : ( أعجبنى ضربُ زيدٍ عمراً )؛

(١) لأنه أصلُ والفعل فرعه، فلم يتقيد عمله بزمان دون زمان بل يعمل عمل الماضي والحاضر والمستقبل؛ لأنه أصل لكل واحد منها . شرح التسهيل ١٠٦/٣ .

(٢) يُنظر : ابن النّاطم ٤١٦ .

(٣) يعمل المصدر عمل الفعل في موضعين؛ ذكر الشّارح — رحمه الله — أحدهما،

والآخر : أن يكون بدلاً من اللفظ بفعله، نحو : ( ضرباً زيداً )؛ فـ( زيداً )

نُصبَ بالمصدر لا بالفعل المحذوف على الأصحّ؛ والمصدر بدلٌ من الفعل .

وهذه شروطٌ وجوذية، وبقي من شروط إعمال المصدر شروطه العدمية؛ ومنها :

١- أن لا يكون مصغراً؛ فلا يجوز : ( أعجبنى ضريبك زيداً ) .

٢- ولا مضمرّاً؛ فلا يجوز : ( ضربي زيداً حسن وهو عمرو قبيح ) خلافاً للكوفيّين .

٣- ولا محدوداً؛ فلا يجوز : ( أعجبنى ضربتك زيداً ) .

٤- ولا موصوفاً قبل العمل؛ فلا يجوز : ( أعجبنى الشّدِيد زيداً ) .

٥- ولا مثني ولا مجموعاً؛ فلا يجوز : ( عجبت من ضربيك زيداً ) .

يُنظر : شرح التّسهيل ١٠٦/٣، ١٠٧، وابن النّاطم ٤١٦، وابن عقيل ٨٨/٢،

والتّصريح ٦٢/٢، والهمع ٦٧/٥، والأشّونيّ ٢٨٥/٢، ٢٨٦ .

(٤) إعماله مضافاً أكثر من إعماله منوئاً؛ لأنّ الإضافة تجعل المضاف إليه كجزء =

ومنوناً، كقولك : ( عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبٍ زَيْدٌ عَمْرًا ) تريد من أن ضَرْبَ زَيْدٌ عَمْرًا؛ ومنه قوله تعالى : ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا﴾<sup>(١)</sup>، ومنه قول الشاعر :

بِضَرْبٍ<sup>(٢)</sup> بِالسَّيْفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ أَزَلْنَا هَامَهُنَّ عَنِ الْمَقِيلِ<sup>(٣)</sup>  
وقد يعمل مع الألف واللام<sup>(٤)</sup>، كقول الشاعر:

= من المضاف، كما يجعل الإسنادُ الفاعلَ كجزء من الفعل، ويجعل المضاف كالفعل في عدم قبول التثنية والألف واللام؛ فقويت بها مناسبة المصدر للفعل . يُنظر : شرح التسهيل ١١٥/٣ .

(١) الآية : ١٤؛ ومن الآية : ١٥ من سورة البلد .

(٢) في أ : فضرِب، وهو تحريف .

(٣) هذا بيتٌ من الوافر، وهو للمرَّار بن مُتَقَدِّم التَّمِيمِيّ .

و ( الهام ) : جمع هامة، وهي الرأس كلها . و ( المقيِل ) : موضع القيلولة، وهي نوم نصف النهار — هذا في الأصل —، وهو مستعارٌ هنا للأعناق؛ لأنَّها مكان استقرار الرُّؤوس وسكونها .

والمعنى : أزلنا رؤوس أعدائنا عن مواضع استقرارها، فضرَبنا بالسَّيْفِ رؤوسهم . والشَّاهد فيه : ( بِضَرْبٍ .. رؤوس ) حيث أعمل المصدر المنون ( ضرب ) عمل فعله، فنصب به مفعولاً به — وهو ( رؤوس ) — .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ١١٦/١، ١٩٠، والمحتسب ٢١٩/١، وتحصيل عين الذهب ١٥٨، وشرح المفصل ٦١/٦، وشرح التسهيل ١٢٩/٣، وابن الناظم ٤١٧، وابن عقيل ٨٩/٢، والمقاصد التَّحْوِيَّةُ ٤٩٩/٣، والأشعْثِيّ ٢٨٤/٢ .

(٤) وهو أَقْلٌ من إعماله منوناً؛ لأن فيه شبهاً بالفعل المؤكَّد بالتَّوْنِ الخفيفة، وإعماله منوناً أقيس .

يُنظر : شرح التسهيل ١١٥/٣، وابن الناظم ٤١٧، وأوضح المسالك ٢٤١/٢ .

ضَعِيفُ النَّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ يَخَالُ الْفَرَارُ <sup>(١)</sup> يُرَاحِي <sup>(٢)</sup> الْأَجَلَ <sup>(٣)</sup>  
وَإِذَا كَانَ مُضَافًا <sup>(٤)</sup> جَازَ أَنْ يُضَافَ إِلَى الْفَاعِلِ، فَيَجْرَهُ، ثُمَّ يَنْصَبُ  
المفعول، نحو : ( بَلَّغْنِي تَطْلِيقَ زَيْدٍ هُنْدًا ) .

(١) في أ : بحال الفوار، وفي ب : بحال الفرار وكتناهما محرّفة، والصّواب ما هو مثبت.

(٢) في أ : تراخي، وهو تصحيف .

(٣) هذا بيتٌ من المتقارب، ولم أقف على قائله .

و ( النّكايّة ) : التأثير في العدو . و ( يخال ) : يظنّ . و ( يراخي ) : يؤجّل .

والمعنى : إنّ هذا الرّجل ضعيف الكيد، ولا يستطيع التأثير في عدوّه، وجبان عن الثّبات في مواطن القتال، ولكنّه يلجأ إلى الهروب، ويظنّه مؤخّراً لأجله .

والشّاهد فيه : ( ضعيف النّكايّة أعداءه ) حيث عمل المصدر المحلّى بـ ( أل ) - وهو ( النّكايّة ) - عمل الفعل، فنصب ( أعداءه ) مفعولاً به .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ١/١٩٢، والمنصف ٣/٧١، وشرح المفصّل ٦/٥٩،  
٦٤، والمقرّب ١/١٣١، وابن النّاظم ٤١٧، وأوضح المسالك ٢/٢٤١، وابن عقيل  
٢/٩٠، والتصريح ٢/٦٣، والخزانة ٨/١٢٧ .

(٤) للمصدر المضاف خمسة أحوال؛ ذكر الشّارح منها حالتين؛ والثّالثة : أن يُضَافَ إلى

الفاعل ثم لا يذكر المفعول، نحو : ﴿ وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ ﴾ [ التوبة : ١١٤ ]؛

والرّابعة : أن يُضَافَ إلى المفعول ثم لا يذكر الفاعل، نحو : ﴿ لَا يَسْأَلُ الْإِنْسَانُ مِنْ

دُعَاءِ الْخَيْرِ ﴾ [ فصلت : ٤٩ ]؛ والخامسة : أن يُضَافَ إلى الظّرف ثم يرفع الفاعل،

وينصب المفعول، نحو : ( عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ الْيَوْمِ زَيْدٌ عَمْرًا ) .

يُنظر : شرح التّسهيل ٣/١١٨، وابن النّاظم ٤١٩، وأوضح المسالك ٢/٢٤٤،

وابن عقيل ٢/٩٦، والتصريح ٢/٦٤، والأشْمُونيّ ٢/٢٨٩ .

ويجوز إضافة المصدر إلى المفعول<sup>(١)</sup>، كقول الشاعر :

تَنْفِي يَدَاها الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّرَاهِمِ تَنْقَادُ<sup>(٢)</sup> الصَّيَّارِيفِ<sup>(٣)</sup>

(١) في كلتا النسختين : ويجوز إضافة المفعول إلى المصدر، وهو سهو من النسخ، والصواب ما هو مثبت .

(٢) في أ : نقاد .

(٣) هذا بيت من البسيط، وهو للفرزدق، يصف ناقة بسرعة السير في الهواجر .

والهاجرة : نصف النهار عند اشتداد الحرّ .

والمعنى : إنّ هذه الناقة تدفع يداها الحصى عن الأرض في وقت الظّهيرة واشتداد الحرّ؛ كما يدفع الصّير في الناقد الدّراهم؛ وكنتى بذلك كلّ عن صلابتها، وسرعة سيرها .

والشّاهد فيه : ( نفي الدّراهم تنقاد ) حيث أضيف المصدر ( نفي ) إلى مفعوله ( الدّراهم ) فجرّه ثم رفع الفاعل ( تنقاد ) .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٢٨/١، والمقتضب ٢٥٨/٢، والخصائص ٣١٥/٢،

وتحصيل عين الذهب ٦٢، وشرح المفصل ١٠٦/٦، وتخليص الشّواهد ١٦٩، وابن

عقيل ٩٦/٢، والمقاصد النّحويّة ٥٢١/٣، والتّصريح ٣٧١/٢، والخزانة ٤٢٤/٤،

٤٢٦، والدّيوان ٥٧٠ - والرّواية في جميع هذه الكتب ( الدّراهم ) بدل ( الدّراهم ) - .

## بَابُ الْمَفْعُولِ لَهُ - وَيُقَالُ: الْمَفْعُولُ مِنْ أَجْلِهِ

وَأِنْ جَرَى تُطْقَكُ بَا<sup>(١)</sup> لِمَفْعُولٍ لَهُ فَأَنْصَبُهُ بِالْفِعْلِ الَّذِي [قَدْ]<sup>(٢)</sup> فَعَلَهُ  
وَهُوَ لَعَمْرِي مَصْدَرٌ فِي نَفْسِهِ لَكِنْ جِنْسُ الْفِعْلِ غَيْرُ جِنْسِهِ  
/وَعَالِبُ الْأَحْوَالِ أَنْ تَرَاهُ جَوَابَ : لَمْ فَعَلْتَ مَا تَهْوَاهُ  
تَقُولُ : قَدْ زُرْتُكَ خَوْفَ الشَّرِّ وَغُصْتُ فِي الْبَحْرِ ابْتِغَاءَ الدَّرِّ

[٥٥/ب]

المفعول له : يُنْصَبُ<sup>(٣)</sup>؛ وهو : المصدر المذكور علةً لحدوث شاركه

في الزمان، والفاعل .

وشرائطه: أن يكون مصدرًا<sup>(٤)</sup>، من غير جنس فعله، جواب

(١) في متن الملحة ٢٣ : فِي الْمَفْعُولِ لَهُ .

(٢) ( قد ) ساقطة من ب .

(٣) اختلف العلماء في ناصب المفعول له .

فذهب جمهور البصريين إلى أن ناصبه الفعل على تقدير لام العلة .

وخالفهم الزجاج والكوفيون فزعموا أنه مفعول مطلق؛ ثم اختلفوا، فقال الزجاج : «ناصبه فعل مقدّر من لفظه»، ففي نحو : ( جئتكم إكراماً )، تقدير الفعل : جئتكم إكرامك إكراماً .

وقال الكوفيون : ناصبه الفعل المتقدم عليه؛ لأنه ملاق له في المعنى، وإن خالفه في الاشتقاق، مثل : ( قعدت جلوساً ) .

نُظِرَ هذه المسألة في : الكتاب ٣٦٩/١، وأسرار العربية ١٨٦، وشرح المفصل ٥٢/٢، وشرح الرضي ١٩٢/١، وشرح ألفية ابن معط ٥٨٢/١، والارتشاف ٢٢١/٢، والتصريح ٣٣٧/١، والجمع ١٣٣/٣، والصبيان ١٢٢/٢ .

(٤) هذا رأي الجمهور؛ وأجاز يونس : ( أمّا العبيد فذو عبيد ) بالتصب، بمعنى : مهما =

(لَمْ<sup>(١)</sup> فَعَلْتَ)، كقولك: ( جِئْتُ رَغْبَةً فِيكَ )، فـ ( رَغْبَةً ) مفعولٌ له؛  
لأنَّه مصدر مُعَلَّلٌ به المجيء، وزماتهما، وفاعلهما واحد<sup>(٢)</sup>.  
فإن لم يستوف<sup>(٣)</sup> الشُّروط فلا بُدَّ من جرِّه<sup>(٤)</sup> بلام التعليل<sup>(٥)</sup>،

= يذكر شخص لأجل العبيد فالمدكور ذو عبيد؛ واقتضى كلامه : أن العبيد مفعول  
له، مع كونه غير مصدر .

وقد أنكره سيبويه وقبَّحه، وقال: «وزعم يونس أن قومًا من العرب يقولون: أمَّا  
العبيد فذو عبيد، و أمَّا العبد فذو عبد، يُجرونه مجرى المصدر سواء . وهو قليلٌ  
خبيث» . الكتاب ٣٨٩/١ .

وأوله الزَّجاج بتقدير : التَّمَلَّك؛ ليصير إلى معنى المصدر، كأنه قيل : أمَّا تَمَلَّك العبيد،  
أي : مهما تذكره من أجل تَمَلَّك العبيد .

يُنظر : الكتاب ٣٨٩/١، والارتشاف ٢٢١/٢، وأوضح المسالك ٤٤/٢، والتصريح  
٣٣٤/١، والجمع ١٣١/٣، والأشْموني ١٢٢/٢ .

(١) في أ : له .

(٢) هناك شروطٌ أخرى ذكرها العلماء؛ منها :

١- أن يكون فعله محذوفاً .

٢- أن يكون معه فعل قد حذف مصدره .

٣- أن يكون قليلاً؛ فلا يجوز ( جِئْتُكَ قراءةً للعلم )، ولا ( قَتَلْتُ للكافر ) .

٤- أن يكون مُقَدَّرًا بلام الغرض، أو تكون معه ظاهرة .

يُنظر : كشف المشكل ٤٤١/١، وشرح المفصل ٥٣/٢، وشرح ألفية ابن معطٍ  
٥٨٣/١، وشرح الكافية الشافية ٦٧١/٢، وأوضح المسالك ٤٣/٢، وابن عقيل  
٥٢٠/١، والجمع ١٣١/٣، والأشْموني ١٢٢/٢ .

(٣) في ب : تستوف، وهو تصحيف .

(٤) في أ : جَزَمَ، وهو تحريف .

(٥) يُنظر: شرح الكافية الشافية ٦٧١/٢، وابن النّاطم ٢٧١، وأوضح المسالك ٤٤/٢، =



أو<sup>(١)</sup> ما يقوم مقامها<sup>(٢)</sup>؛ وذلك ما كان غير مصدر، كقولك : ( جِئْتُ للعشب<sup>(٣)</sup> والماء )، أو مصدرًا مُخالفًا للمعلل<sup>(٤)</sup> في الزمان، نحو : ( تَأَهَّبْتُ<sup>(٥)</sup> أمس للسير اليوم )، أو في الفاعل، نحو : ( جِئْتُ لَأَمْرِكِ إِيَّاي ).  
ويأتي مُعَرِّفًا باللام، أو مضافًا، [ أو ]<sup>(٦)</sup> مجردًا من التعريف باللام والإضافة<sup>(٧)</sup>.

= وابن عقيل ٥٢١/١، والأشموني ١٢٤/٢ .

(١) في كلتا النسختين : وما يقوم، والتصويب من ابن النّاطم .

(٢) في ب : مقامهما . والذي يقوم مقام اللام هو : ( من ) و ( في ) و ( الباء ) و ( الكاف ) .

يُنظر : شرح الكافية الشافية ٦٧٢/٢، وشرح عمدة الحفاظ ٣٩٦/١، وابن النّاطم ٢٧١، وابن عقيل ٥٢١/١، والهمع ١٣٤/٣، والصّبّان ١٢٤/٢ .

(٣) في أ : للغيث .

(٤) في ب : للتعليل .

(٥) في أ : تأهّب .

(٦) ( أو ) ساقطة من أ .

(٧) في أ : وبالإضافة .

وهذا مذهب سيبويه والجمهور .

وزهب الجرمي، والرياشي، والمبرد إلى أنّ شرطه أن يكون نكرة، وأنّ ( أل ) فيه زائدة، وإضافته غير محضة .

يُنظر : الكتاب ٣٧٠/١، وشرح المفصل ٥٤/٢، والارتشاف ٢٢٤/٢، والأشموني ١٢٥/٢ .

فالمجرّد الأكثر فيه النّصب، [ نحو : ( ضربته تأديباً ) ]<sup>(١)</sup>؛ وقد يجرّ فيقال : ( ضربته لتأديب ) .

والمعرّف باللام الأكثر فيه الجرّ، كقولك : ( جئت للطّمع في برّك )<sup>(٢)</sup>؛ وقد يُنصب فيقال : ( جئتكَ الطّمع )، ومنه قولُ الشّاعر:

لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمُرُ الْأَعْدَاءِ<sup>(٣)</sup>

/ ويجوز تقدّم المفعول له على العامل<sup>(٤)</sup> فيه، كقولك: (مخافة الشرّ [جئتكَ]<sup>(٥)</sup>).

والمضاف جائز جرّه، كقولك: (فعلته لمخافة الشرّ)<sup>(٦)</sup>؛ والنّصب أشهر<sup>(٧)</sup>.

[١/٥٦]

(١) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٢) في ب : ترك، وهو تصحيف .

(٣) هذا بيت من الرّجز، ولم أقف على قائله .

و ( لا أقعد الجبن ) : لا أقعد لأجله، و ( الجبن ) : الخوف . و ( الهيجاء ) : الحرب .

(ولو توالّت) أي : تتابعت . و ( زمر الأعداء ) : جماعاتهم .

والشّاهد فيه: ( لا أقعد الجبن ) حيث جاء المفعول له (الجبن) مقترناً بـ (أل)

ونصب؛ وهذا قليل .

يُنظر هذا البيت في : شرح عمدة الحفاظ ٣٩٨/١، وشرح التّسهيل ١٩٨/٢،

وضمّنه ابن مالك في الخلاصة وفي الكافية الشّافية ٦٧٢/٢، وأوضح المسالك

٤٦/٢، وابن عقيل ٥٢٢/١، والمقاصد التّحويّة ٦٧/٣، والتّصريح ٣٣٦/١،

والهمع ١٣٤/٣، والأشموقي ١٢٥/٢، والدّرر ٧٩/٣ .

(٤) في ب : الفاعل، وهو تحريف .

(٥) ومنع ذلك قومٌ — منهم ثعلب —؛ والسّماع يردّ عليهم .

يُنظر : الارتشاف ٢ / ٢٢٤، والهمع ٣ / ١٣٥ .

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(٧) الذي عليه الجمهور أنّ المضاف يجوز فيه الأمران على السّواء .

وقد جمع العجاج بين المعرفين والمجرد في رجزه حيث قال<sup>(١)</sup>:

يَرْكَبُ كُلَّ عَاقِرٍ<sup>(٢)</sup> جُمُهورِ

مَخَافَةً وَزَعَلَ<sup>(٣)</sup> الْمَحْجُورِ

وَالْهَوْلَ مِنْ تَهَوُّلٍ<sup>(٤)</sup> الْهُبُورِ<sup>(٥)</sup>

= يُنظر : شرح عمدة الحفاظ ١/٣٩٩، وابن النّاطم ٢٧٢، والارتشاف ٢/٢٢٤، وابن عقيل ١/٥٢٤، والهمع ٣/١٣٥، والأشموقي ٢/١٢٥ .

(١) في ب : يقول .

(٢) في أ : عاقل، وهو تحريف .

(٣) في ب : وزغل، وهو تصحيف .

(٤) في أ : تَهَوُّر، وهو تحريف .

(٥) في أ : الهبور، وهو تصحيف .

وهذه الأبيات يصف الشاعر فيها ثوراً وحشياً، فيقول : يركب لنشاطه وقوته كُلَّ عاقِرٍ من الرّمل - وهو الذي لا يُنبت .

و (الجمهور) : المتراكب؛ لخوفه من صائد أو سَعٍ، أو لزَعْلِهِ وسُروره؛ و (الزَعْل) : النشاط. و (المحجور) : المسرور . و (التهوّل) : أن يعظم الشيء في نفسك حتى يهولك أمره . و (الهبور) : جمع هَبْر؛ وهو ما اطمأنّ من الأرض وما حوله مرتفع؛ فلاّتها مكنم للصّائد فهو يخافها فيعدل عنها إلى كلّ عاقر .

والشّاهد فيه : ( مخافةً، وزعل، والهلّ ) حيث جمع بين التّكرة - مخافة -، والمعرّف بالإضافة - زعل المحبور -، والمعرّف باللام - الهول - ونصبها على المفعول له .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ١/٣٦٩، وتحصيل عين الذّهب ٢٢٩، وأسرار العربيّة ١٧٨، وشرح المفضّل ٢/٥٤، وشرح الرّضيّ ١/١٩٣، وشرح ألفيّة ابن معطٍ ١/٥٨٥، والخزانة ٣/١١٤، ١١٦، والديوان ٢٣٣، ٢٣٤ .



## بَابُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ

وَأِنْ أَقَمْتَ الْوَاوَ فِي الْكَلَامِ      مُقَامَ مَعٍ فَأَنْصِبْ بِهَا مَلَامَ  
تَقُولُ: جَاءَ الْبَرْدُ وَالْجِبَابُ<sup>(١)</sup>      وَأَسْتَوَتِ الْمِيَاهُ وَالْأَخْشَابُ  
وَمَا فَعَلْتُ<sup>(٢)</sup> يَا فَتَى وَسَعْدًا<sup>(٣)</sup>      فَقَسَّ عَلَى هَذَا<sup>(٤)</sup> تُصَادِفُ رُشْدًا  
المفعول معه<sup>(٥)</sup>، قال الزمخشري<sup>(٦)</sup>: «هو المنصوب بعد الواو الكائنة  
بمعنى مع». وهو من جملة الفضلات .

(١) الْجِبَابُ : تَلْقِيحُ النَّخْلِ . وَجَبَّ النَّخْلُ : لَقَّحَهُ؛ وَزَمَنُ الْجِبَابِ : زَمْنُ التَّلْقِيحِ  
لِلنَّخْلِ .

وَالْجِبَابُ : الْقَحْطُ الشَّدِيدُ . اللَّسَانُ ( جِب ) ١/٢٤٩، ٢٥٢ .

(٢) فِي مِثْنِ الْمَلْحَةِ ٢٤، وَ شَرْحُ الْمَلْحَةِ ١٨٦ : وَمَا صَنَعْتُ .

(٣) فِي ب : وَتَسْعَدُ .

(٤) فِي أ : هَذِي .

(٥) فِي أ : قَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ الْمَفْعُولُ مَعَهُ . فَفِي الْكَلَامِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ .

(٦) الْمَفْصَلُ ٥٦ .

الزمخشري هو : محمود بن عمر، أبو القاسم، جاز الله : إماماً في اللغة، والنحو،  
والأدب؛ وكان واسع العلم، كثير الفضل، غاية في الذكاء، وجودة القريحة، متفناً في  
كل علم، معتزلياً؛ ومن مصنفاته : الكشاف، والفائق في غريب الحديث، والمفصل،  
والأنموذج؛ توفي سنة ( ٥٣٨هـ ) .

يُنْظَرُ : نَزْهَةُ الْأَلْبَاءِ ٢٩٠، وَإِنْبَاءُ الرِّوَاةِ ٣/٢٦٥، وَإِشَارَةُ التَّعْيِينِ ٣٤٥، وَالبُلْغَةُ  
٢٢٠، وَبُغْيَةُ الْوَعَاةِ ٢/٢٧٩ .

والعامل فيه النَّصْبُ؛ الفعلُ الَّذِي قبله بواسطة الواو<sup>(١)</sup>، وليس من المفاعيل ما يُنصَبُ بواسطة إِلَّا المفعول معه، ويجري مجراه الاستثناء .  
ولا يجوز حذف الواو من هذا كما جاز حذف اللام من المفعول له<sup>(٢)</sup>؛ ولا أن يتقدّم على النَّاصِب له، كما جاز تقدّم<sup>(٣)</sup> المفعول له على ناصبه<sup>(٤)</sup>.

والنَّاصِبُ لَهُ: ما يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ من فِعْلٍ ظَاهِرٍ أو مُقَدَّرٍ، أو مِنْ اسْمٍ يَشْبَهُ الْفِعْلَ؛ مِثَالُ الظَّاهِرِ: (اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشْبَةَ)، وَمِثَالُ الْمُقَدَّرِ<sup>(٥)</sup>: (كَيْفَ أَنْتَ وَقَصْعَةً مِنْ ثَرِيدٍ؟) تَقْدِيرُهُ: كَيْفَ تَكُونُ<sup>(٦)</sup>؛ وَمِثَالُ الْإِسْمِ

(١) وهذا مذهب الجمهور؛ وقال الأخفش : « (ينتصب انتصاب الظرف، كما ينتصب مع »، وذهب الزجاج إلى أنه منصوب بتقدير عامل؛ وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على الخلاف؛ وقيل : إنَّ عامل التَّصْب في المفعول معه الواو نفسها .  
تُنظر هذه المسألة في : الكتاب ٢٩٧/١، والإنصاف، المسألة الثلاثون، ٢٤٨/١، والتبيين، المسألة الحادية والستون، ٣٧٩، وشرح الرضوي ١٩٥/١، والجني الداني ١٥٥، والارتشاف ٢٨٦/٢، والتَّصريح ٣٤٣/١، والجمع ٢٣٧/٣ .  
(٢) لأنه يعمل فيه الفعل الذي لا يتعدى؛ فلا بدَّ من توسُّط حرف يُبيِّن تعلق الفعل بما بعده .  
يُنظر : التَّبصرة ٢٥٦/١ .

(٣) في ب : تقدّم .

(٤) قيل : لأنَّ الأصل في الواو العطفُ، وجُعِلَتْ هنا اتِّساعاً؛ لقُرب المعنى وتساويه، فلم يقدِّموا محافظة على الأصل .

يُنظر: الخصائص ٣٨٣/٢، والملخص ٣٨١، والتصريح ٣٤٤/١، والجمع ٢٤١/٣.

(٥) في أ: ومن المقدّر .

(٦) في كلتا النسختين : يكون، والتصويب من ابن الناظم .

المشبه للفعل: ( حسبك وزيداً درهم )، ومن ذلك قول الشاعر:  
 إِذَا كَانَتْ الْهَيْجَاءُ وَأَنْشَقَّتِ الْعَصَا فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدٌ<sup>(١)</sup>  
 أي: كافيك .

ومن أمثله: (جاء البرد والطَّيَالِسَة) و (ما زلت أسير والنَّيل) و (لو  
 تُرِكَت النَّاقَة وَفَصِيلُهَا لَرَضَعَهَا)؛ والتقدير: جاء البرد مصاحباً للطَّيَالِسَة<sup>(٢)</sup>،

(١) هذا بيتٌ من الطَّوِيل، وقد نسبته القالي في ذيل الأماي إلى جرير، ولم أجده  
 في ديوانه .

وهو بلا نسبة في جميع المصادر التي ذكرته غير الذيل .  
 و (الهيحاء): الحرب. و (العصا) هنا: الجماعة، كُنِيَ بانشقاق العصا عن التفرُّق.  
 والمعنى: كافيك سيفٌ مع صحبة الضحَّاك، وحضوره — أي: حضور هذا السيف  
 المُعْنَى عن سواه —؛ فالقصد الإخبار بأن الضحَّاك نفسه هو السيف الكافي،  
 لا الإخبار بأن المخاطب يكفيه ويكفي الضحَّاك سيف .  
 والشَّاهد فيه: ( والضحَّاك ) حيث نصب الضحَّاك؛ لامتناع حمله على الضمير  
 المخفوض، وكان معناه: يكفيك ويكفي الضحَّاك .

وذكر ابن هشام في المغني أن البيت يروى بالأوجه الثلاثة: فالتَّصَبُّ على أنه مفعولٌ  
 معه، أو مفعول به بإضمار ( يحسب )؛ والجرُّ بالعطف، وقيل: بإضمار (حسب)  
 أخرى؛ والرفع بتقدير ( حسب ) فحذفت وخلفها المضاف إليه .  
 يُنظر هذا البيت في: معاني القرآن للقرّاء ٤١٧/١، والأصول ٣٧/٢، والأماي  
 ٢٦٢/٢، وذيلها ١٤٠، والتبصرة ٢٦٣/١، وشرح المفصل ٥١/٢، وإيضاح  
 شواهد الإيضاح ٥٥٩/١، وشرح عمدة الحفاظ ٦٦٧/٢، والمغني ٧٣١،  
 والأشعري ١٣٦/٢ .

(٢) في أ: الطَّيَالِسَة.

وما زلت أسير مصاحباً التَّيْل، و لو خليت النَّاقَة لرضعها الفصيل .

والفرق بين هذه الواو وواو العطف: أن هذه الواو تؤذن بتمكُّن المصاحبة فقط، والواو الَّتِي<sup>(١)</sup> بمعنى العطف توجب الشَّرْكَة في المعنى؛ فإنَّ كان الأوَّل على معنى الفاعل فالثَّاني على معنى الفاعل؛ والواو الَّتِي بمعنى (مَع) ليست كذلك، إذ الأوَّل فاعل والثَّاني مفعول؛ فظهر بينهما الفرق .

وقد يأتي<sup>(٢)</sup> ما بعد الواو مرفوعاً، في قولهم : ( كيف أنت وقصعة [ من ]<sup>(٣)</sup> تريد ) / و ( ما أنت وزيد ) برفع<sup>(٤)</sup> ما بعد ( الواو ) على أنَّها عاطفة على ما قبلها .

ومن ذلك قولُ الشَّاعر :

يَا زَبْرَقَانُ أَخَا بَنِي خَلْفٍ مَا أَنْتَ وَيَبَ أَيْيَكَ وَالْفَخْرُ<sup>(٥)</sup>

[ ١ / ٥٧ ]

(١) في ب : الَّذِي .

(٢) في ب : تَأْتِي، وهو تصحيف .

(٣) ( من ) ساقطة من ب .

(٤) الرَّفْع ههنا هو الوجه؛ لأنَّه ليس معك فعل ينصب، ولا يمتنع عطفه على ما قبله؛ لأنَّ الَّذِي قبله ضمير مرفوع منفصل، والضمير المنفصل يجري مجرى الظَّاهر؛ فيجوز العطف عليه؛ فلذلك كان الوجه الرَّفْع .

وأجاز سيبويه النَّصب بفعل مقدَّر، تقديره : ( كيف تكون وقصعة من تريد ) و ( ما كنت وزيداً ) .

يُنظر : الكتاب ٣٠٣/١، والتَّبصرة ٢٥٩/١، وشرح المفصَّل ٥١/٢ .

(٥) هذا بيتٌ من الكامل، وهو للمُخَبَّل السَّعْدِيّ، يهجو ابن عمَّه الأعلى الزَّبْرَقَان ابن بدر - وهو غير الزَّبْرَقَان بن بدر الفزاريّ -، ويُنسب للمُتَخَلَّل السَّعْدِيّ . يقال : يا أخا العرب؛ يُراد : يا واحداً منهم .



والأشهر النَّصَب<sup>(١)</sup>؛ فتحل<sup>(٢)</sup> الواو بمعنى ( مع ) وما قبلها مرفوعاً  
بفعلٍ مضمَرٍ هو النَّاصِبِ لِمَا بعدها، تقديره : ( ما تُلَابِسُ وزيداً )، ومنه  
قولُ الشاعر :

وَمَا أَنَا وَالسَّيْرَ فِي مَتَلَفٍ يُبْرِحُ بِالذِّكْرِ الضَّابِطِ<sup>(٣)</sup>

= و ( بنو خلف ) : رهط الزُّبرقان بن بدر . ( ويب أيك ) : تحقير له وتصغير .  
والشَّاهد فيه : ( الفخرُ ) حيث رفعه عطفاً على ( أنت )، مع ما في الواو من  
معنى ( مع ) .

وَيَمْتَنِعُ النَّصَبُ إِذْ لَيْسَ قَبْلَهُ فِعْلٌ يَنْفِذُ إِلَيْهِ فَيَنْصِبُهُ .  
يُنْظَرُ هَذَا الْبَيْتُ فِي : الْكِتَابُ ٢٩٩/١، وَالْمُؤْتَلَفُ وَالْمُخْتَلَفُ ٢٧٢، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ  
الذَّهَبِ ١٩٩، وَالتَّبَصُّرَةُ ٢٥٩/١، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ٥١/٢، وَالْهَمْعُ ٢٨١/٥،  
وَالْخَزَانَةُ ٩١/٦، وَالذَّرَرُ ١٦٧/٦، وَالذِّيَّوَانُ ٢٩٣ .

(١) الَّذِي عَلَيْهِ الْجُمُهورُ وَسَيُويه أَنَّ الرَّفْعَ أَشْهرُ مِنَ النَّصَبِ؛ لِأَنَّهُ لَا إِضْمارَ فِيهِ،  
وَالنَّصَبُ قَلِيلٌ؛ لِتَقْدِيرِكَ وَجُودَ مَا لَيْسَ فِي اللَّفْظِ .

يُنْظَرُ : الْكِتَابُ ٣٠٣/١، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ٥٢/٢، وَالْهَمْعُ ٢٤٢/٣ .

(٢) فِي أ: فَتَحَلَّ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٣) هَذَا بَيْتٌ مِنَ الْمُتَقَارِبِ، وَهُوَ لِأُسَامَةَ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ حَبِيبٍ الْهَذَلِيِّ .

و ( الْمُتَلَفُ ) : الْقَفَرُ الَّذِي يَتَلَفُ فِيهِ مَنْ سَلَكَهُ . و ( يَبْرِحُ ) : يَجْهَدُ، مِنْ بَرَحَ بِهِ الْأَمْرُ

تَبْرِيحاً : أَجْهَدَهُ . و ( الذِّكْرُ ) : يَقْصِدُ الذِّكْرَ مِنَ الْإِبْلِ . و ( الضَّابِطُ ) : الْقَوِيُّ .

وَالْمَعْنَى - كَمَا قَالَ الْعَيْنِيُّ - : « يُنْكَرُ عَلَى نَفْسِهِ السَّفَرُ فِي مِثْلِ هَذَا الْمُتَلَفِ الَّذِي

تَهْلِكُ الْإِبِلُ فِيهِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ أَصْحَابَهُ كَانُوا سَأَلُوهُ أَنْ يَسَافِرَ مَعَهُمْ حِينَ سَافَرُوا إِلَى

الشَّامِ فَأَبَى وَقَالَ هَذَا الشَّعْرُ » . الْمَقَاصِدُ النَّحْوِيَّةُ ٩٨/٣ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ : ( وَالسَّيْرُ ) حَيْثُ انْتَصَبَ بِالْفِعْلِ الْمَحْذُوفِ، أَيْ : مَا تَصْنَعُ وَالسَّيْرُ ؛ =

ومن أبيات الكتاب :

فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَيْيَكُم مَكَانَ الْكُلَيْتَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ<sup>(١)</sup>  
وأما ما روي من<sup>(٢)</sup> الاستشهاد لجواز<sup>(٣)</sup> تقديم المفعول معه على  
مصحوبه<sup>(٤)</sup>؛ فهو خلاف ما عليه الجمهور من المنع، ومنه قول الشاعر:

= ويجوز الرفع على أن تكون الواو عاطفة .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٣٠٣/١، وديوان الهذليين ١٩٥/٢، وشرح أشعار الهذليين  
١٢٨٩/٣، وتحصيل عين الذهب ٢٠١، والتبصرة ٢٦٠/١، وشرح المفصل ٥٢/٢،  
وشرح عمدة الحفاظ ٤٠٤/١، وابن التاظم ٢٨٢، والمقاصد التحوية ٩٣/٣.

(١) هذا بيت من الوافر، ولم أقف على قائله .

و ( بني أَيْيَكُم ) : أراد بهم الاخوة .

والمعنى — كما قال العيني — : «كونوا أنتم مع إخوتكم متوافقين متصليين اتصال  
بعضكم ببعض كاتصال الكليتين وقرهما من الطحال؛ وأراد الشاعر بهذا الحث على  
الائتلاف والتقارب في المذهب، وضربَ لهم مثلاً بقرب الكليتين من الطحال». .  
المقاصد التحوية ١٠٢/٣ .

والشاهد فيه: (وبني أَيْيَكُم) حيث نصبه بالفعل الذي قبله - فكونوا - بواسطة الواو.  
يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٢٩٨/١، والأصول ٢١٠/١، ومجالس ثعلب ١٠٣/١،  
وسر صناعة الإعراب ١٢٦/١، ٦٤٠/٢، والتبصرة ٢٥٨/١، وشرح المفصل  
٤٨/٢، ٥٠، وأوضح المسالك ٥٤/٢، والمقاصد التحوية ١٠٣/٣، والتصريح  
٣٤٥/١، والهمع ٢٤٤/٣، والدرر ١٥٤/٣ .

(٢) في ب : في .

(٣) في أ: نحوان، وهو تحريف.

(٤) الذي أجاز تقديم المفعول معه على مصحوبه هو أبو الفتح ابن جني في الخصائص =

جَمَعَتْ وَفُحْشًا غِيَةً وَنَمِيمَةً خَصَالًا ثَلَاثًا لَسْتُ عَنْهَا بِمُرْعَوِي<sup>(١)</sup>  
وهذا لإمكان<sup>(٢)</sup> جعل الواو عاطفةً قُدِّمَتْ<sup>(٣)</sup> هي ومعطوفُها .

= ٣٨٣/٢، واستدلَّ بهذا البيت الذي أورده الشَّارح، وببيت آخر هو :  
أَكْنِيهِ حِينَ تُنَادِيهِ لِأَكْرَمِهِ وَلَا أَلْقُبُهُ وَالسَّوْءَةَ اللَّقْبَا

وردَّ عليه ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٦٩٨/٢ حيث قال : «(ولا حُجَّةَ لابن جنِّي في البيتَيْن؛ لإمكان جعل الواو فيهما عاطفةً قُدِّمَتْ هي ومعطوفُها؛ وذلك في الأوَّل ظاهر . وأمَّا الثاني فعلى أن يكون أصله : ( وَلَا أَلْقُبُهُ اللَّقْبَ وَأَسْوَأُ السَّوْءَةَ ) ثم حُذِفَ ناصبُ ( السَّوْءَةَ ) ثم قُدِّمَ العاطفُ، ومعمولُ الفعلِ المحذوفِ» .  
يُنظر : ابن النَّاظم ٢٨٠، والهمع ٢٣٩/٣، والأشْثوني ١٣٧/٢ .  
(١) هذا بيتٌ من الطَّويل، وهو ليزيد بن الحكم .

( مرعوي ) : منكفٍ، يقال : ارعوى عن القبيح، أي : كفَّ .  
والمعنى : جمعت القبح من أطرافه : الفحش، والغيبة، والنميمة؛ وهي خصال الشرِّ، ولستَ بمُتَّهٍ عنها .  
والشَّاهد فيه : ( وفحشاً ) حيث ذهب ابن جنِّي إلى أن الواو في ( وفحشاً ) هي واو المعية، وأن الشَّاعر قدَّم المفعول معه على المعمول لمصاحبة المصاحب؛ وذهب الجمهور إلى أن الواو هذه هي واو العطف، وأنَّ ( فُحْشاً ) معطوف على ( نَمِيمَةً )؛ لكنَّ الشَّاعر اضطرَّ إلى تقديم المعطوف على المعطوف عليه؛ والتقدير : جمعت غيبةً ونميمةً وفحشاً .

يُنظر هذا البيتُ في : الخصائص ٣٨٣/٢، وأما لي ابن الشَّجري ٢٧١/١، ٢٧٥، وشرح عمدة الحفاظ ٦٣٧/٢، وشرح الكافية الشافية ٦٩٦/٢، وابن النَّاظم ٢٨٠، والمقاصد التَّحويَّة ٨٦/٣، ٢٦٢، والتَّصريح ٣٤٤/١، ١٣٧/٢، والهمع ٢٤٠/٣، والأشْثوني ١٣٧/٢، والخزانة ١٣٠/٣ .

(٢) في ب : الإمكان .

(٣) في أ : قدو منتهى، وهو تحريف .



[٥٧/ب]

## / بَابُ الْحَالِ

وَالْحَالُ وَالْتَّمِيزُ مَنْصُوبَانِ عَلَى اخْتِلَافِ الْوَضْعِ وَالْمَبَانِي  
 ثُمَّ كِلَا التَّوَعُّينِ جَاءَ فَضْلُهُ مُنْكَرًا بَعْدَ تَمَامِ الْجُمْلَةِ  
 لَكِنْ إِذَا نَظَرْتَ فِي اسْمِ الْحَالِ وَجَدْتَهُ اشْتُقَّ مِنَ الْأَفْعَالِ  
 ثُمَّ يَرَى<sup>(١)</sup> عِنْدَ اعْتِبَارِ مَنْ عَقَلَ جَوَابَ كَيْفَ فِي سُؤَالٍ مَنْ سَأَلَ  
 مِثَالُهُ : جَاءَ الْأَمِيرُ رَاكِبًا وَقَامَ قُسٌّ فِي عُكَازٍ خَاطِبًا  
 وَمِثْنُهُ : مَنْ ذَا بِالْفِنَاءِ<sup>(٢)</sup> قَاعِدًا وَبِعْتُهُ بِدِرْهَمٍ فَصَاعِدًا  
 ومن المنصوبات الحال؛ وَهُوَ : وصفُ هيئةِ الفاعلِ، أو المفعول، أو  
 هيئتهما معاً<sup>(٣)</sup>.

وشروطه<sup>(٤)</sup> : أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً<sup>(٥)</sup>، مُشْتَقَّةً،

(١) في متن الملحة ٢٥ : ثُمَّ تَرَى .

(٢) في متن الملحة ٢٥ : مَنْ ذَا فِي الْفِنَاءِ .

(٣) (معاً) ساقطة من أ .

ونحو : (جئت راكباً) فـ (راكباً) حالٌ مبيّنة لهيئة الفاعل؛ ونحو : (ضربته  
 مشدوداً) فـ (مشدوداً) حالٌ مبيّنة لهيئة المفعول؛ ونحو (لقيته راكبين)  
 فـ (راكبين) حالٌ مبيّنة لهما .

(٤) يُنْظَرُ فِي شُرُوطِ الْحَالِ - أَيْضاً - : كشف المشكل ٤٧٢/١، والفصول في

العربية ٢٤، والمقرّب ١٥١/١ .

(٥) هذا مذهب الجمهور؛ وأجاز يونس والبغداديون تعريفه مطلقاً بلا تأويل؛ فأجازوا =

تأتي<sup>(١)</sup> بعد معرفة قد تم الكلام دونهما، مقدرةً بـ ( في ) منتقلة<sup>(٢)</sup>، صالحة أن تكون جواباً لـ (كيف)<sup>(٣)</sup>؛ كقولك: (جاء زيد راكباً) فقد اجتمع فيها ما ذكر<sup>(٤)</sup>، واستحقت أن تكون نكرة؛ لأنها فضلة جاءت بعد تمام الجملة / كالمفعول به . [١/٥٨]

وتشبه الظرف من حيث إنها مفعولٌ فيها، وتشبه التمييز في البيان<sup>(٥)</sup>.  
وقد تكون وصفاً ثابتاً<sup>(٦)</sup> إذا كانت [ مؤكدة، كقولك:

= (جاء زيد الراكب) .

وفصل الكوفيون فقالوا : إن تضمنت الحال معنى الشرط صح تعريفها لفظاً؛ نحو :  
(عبد الله المحسن أفضل منه المسيء) فـ (المحسن) و (المسيء) حالان؛ وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتأولهما بالشرط؛ إذ التقدير : (عبد الله إذا أحسن أفضل منه إذا أساء)؛ فإن لم تتضمن الحال معنى الشرط لم يصح مجيئها بلفظ المعرفة؛ فلا يجوز (جاء زيد الراكب) إذ لا يصح (جاء زيد إن ركب) .

ينظر : الهمع ١٨/٤، والأشعري ١٧٢/٢ .

(١) في ب : يأتي ، وهو تصحيف .

(٢) في أ : منتقلة مقدرة بفي .

(٣) في ب : جواب كيف .

(٤) في ب : ما ذكروا .

(٥) الحال يشبه التمييز من وجهين :

أحدهما : أنه نكرة؛ كما أن التمييز كذلك .

والوجه الثاني : أن فيه بياناً وكشفاً للإيهام، كما أن التمييز كذلك .

المقتصد ٦٧٥/١ .

(٦) في كلتا النسختين : ثانياً، وهو تصحيف .

(هذا أبوك عطوفاً)<sup>(١)</sup>، وقد تكون جامدة إذا كانت<sup>(٢)</sup> في تأويل المشتق<sup>(٣)</sup>،

(١) وتكون وصفاً ثابتاً إن كان عاملها دالاً على تجدد صاحبها، نحو : ( خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها )، وكذلك في أمثلة مسموعة لا ضابط لها، نحو قوله تعالى : ﴿ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ﴾ [آل عمران : ١٨] .

يُنظر: ابن النازم ٣١٢، وأوضح المسالك ٧٩/٢، والتصريح ٣٦٧/١، والأشتموني ١٧٠/٢ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٣) تأتي الحال جامدة مؤولة بالمشتق في أربعة مسائل :

١- أن تكون دالة على سعر؛ نحو ( بَعَهُ مُدًّا بِدَرْهَمٍ ) .

٢- أن تكون دالة على ترتيب؛ نحو : ( ادخلوا رجلاً رجلاً ) .

٣- أن تكون دالة على مفاعلة؛ نحو : ( بَعْتَهُ يَدًا بِيَدٍ ) .

٤- أن تكون دالة على تشبيه؛ نحو ( كَرَّرَ زَيْدٌ أَسَدًا ) .

وتأتي الحال جامدة غير مؤولة بالمشتق في تسع حالات :

١- أن تكون الحال مقدراً قبلها مضاف؛ كقول بعض العرب : ( وقع المصطرعان عدلي غير ) أي : مثل عدلي غير .

٢- أن تكون الحال موصوفة؛ نحو : ﴿ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾ [يوسف : ٢] .

٣- أن تكون الحال دالة على عدد؛ نحو : ﴿ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ [الأعراف : ١٤٢] .

٤- أن تكون الحال دالة على طور فيه تفصيل؛ نحو : ( هذا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا ) .

٥- أن تكون الحال نوعاً من صاحبها؛ نحو : ( هذا مالك ذهباً ) .

٦- أن تكون الحال فرعاً لصاحبها؛ نحو : ( هذا حديدك خاتماً ) .

٧- أن تكون الحال أصلاً لصاحبها؛ نحو : ( هذا خاتمك حديدًا ) .

٨- أن تكون الحال دالة على تقسيم؛ نحو ( أقسم المال عليهم أثلثاً أو أخماساً ) . =

كقولك: (هذا خاتمك حديدًا) .

وصاحب الحال لا يكون إلا معرفةً غالباً؛ [لأنها] <sup>(١)</sup> وصاحبها خبرٌ ومخبرٌ عنه؛ فحقها أن تدلّ على معروفٍ غير منكورٍ؛ كالخبر بالنسبة إلى المبتدأ .

والعامل فيها إما فعلٌ، أو شبهة من الصفات <sup>(٢)</sup>، أو معنى فعلٍ، كقولك: (هذا زيدٌ قائماً) <sup>(٣)</sup>؛ فالعامل [في الحال هو العامل] <sup>(٤)</sup> في صاحبها حقيقة أو حكماً؛ فلو قلت: (هذا واقفاً)، لم يكن حالاً لكونه <sup>(٥)</sup> لم يأت بعد تمام الكلام؛ وأمّا قولهم: (هذا زيدٌ أسداً)، فإنها وإن لم تكن مشتقةً فإنها واقعة موقع المشتق؛ فـ(أسدٌ) ناب مناب (شدة) <sup>(٦)</sup> .

= ٩- أن تكون الحال دالة على تفصيل على غيره؛ نحو (أحمدٌ طفلاً أجل من عليٍّ كهلاً) .

يُنظر: شرح التسهيل ٣٢٤/٢، وشرح الكافية الشافية ٧٣٠/٢، وابن النّاظم ٣١٣، ٣١٤، وأوضح المسالك ٧٩/٢، والتصريح ٣٦٩/١، والجمع ٩/٤ .

(١) (لأنها) ساقطة من أ .

(٢) نحو: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل، نحو قولك: (زيدٌ ضاربٌ عمراً قائماً) فـ(قائم) حال من عمرو، والعامل فيه: اسم الفاعل .  
يُنظر: شرح المفصل ٥٧/٢ .

(٣) فـ(قائماً) حال من (زيد)، والعامل فيها ما في (هذا) من معنى أشير، وليس بعاملٍ في زيد حقيقة بل حكماً . ابن النّاظم ٣٢٥ .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٥) في كلتا النسختين: كونه؛ والسياق يقتضي أن تكون لكونه .

(٦) في ب: الشدة .



ويجوز تقديم الحال على العامل، وتوسطها إذا كان العامل فعلاً متصرفاً، كقولك : ( جاء زيدٌ راكباً ) و ( جاء راكباً زيدٌ ) و ( راكباً جاء زيدٌ )، وليس كذلك المعنى<sup>(١)</sup>، بل ينقص عن رتبة الفعل، فتقول : ( هذا زيدٌ قائماً ) و ( هذا قائماً زيدٌ )، والعامل في الحال<sup>(٢)</sup> من (هذا) أحد شيئين :

إما ما في (ها) من معنى التنبيه<sup>(٣)</sup>.

أو ما في (ذا) من معنى الإشارة<sup>(٤)</sup>.

وفي هذه / المسألة قولان<sup>(٥)</sup>:

أحدهما: أن العامل أحد هذين .

والآخر: العامل مجموعهما .

فعلى القول الأول: يجوز (ها قائماً زيدٌ)، ولا يجوز على القول الآخر.

فإذا كان العامل ظرفاً قد وقع خبراً، كقولك: (زيدٌ في الدار قائماً)؛

(١) يقصد بالمعنى : إذا كان الفعل جامداً مضمناً معنى الفعل دون حروفه، مثل : اسم

الإشارة، وحرف التمني، أو التشبيه . يُنظر : ابن النّاطم ٣٢٨ .

(٢) في أ : في هذا الحال .

(٣) فإذا عملت التنبيه فالتقدير : انظر إليه منطلقاً، أو انتبه له منطلقاً .

يُنظر : اللّباب ٢٨٩/١، وشرح المفصل ٥٨/٢، والهمع ٣٠/٤ .

(٤) وإذا عملت الإشارة فالتقدير : أُشير إليه منطلقاً .

يُنظر : المصادر السابقة .

(٥) يُنظر : شرح المفصل ٥٨/٢، والهمع ٣٦/٤ .

ففي تقديمه<sup>(١)</sup> على الظّرف قولان<sup>(٢)</sup>:

أحدهما: أنّه لا يجوز ( زيدٌ قائماً في الدّار ) لتقدّمه<sup>(٣)</sup> على العامل المعنوي<sup>(٤)</sup>؛ وهذا هو المذهب<sup>(٥)</sup>. والأخفش<sup>(٦)</sup> يبيّز ذلك، ويقول: تقدّمه على جزءٍ واحدٍ كلا تقدّمٍ؛ لأنّه بعد المبتدأ، والمبتدأ يُطالب بخبره وكأنّه في نيّة التّقدّم.

وقد وُجدَ في كلام العرب مثل هذا، ولكن لا ينبغي أن يقاس عليه؛ لأنّ الظّروفَ المضمّنة<sup>(٧)</sup> استقراراً بمنزلة الحروف في عدم التّصرّف؛ فكما لا يجوز تقديم الحال على العامل [الحرفي، كذا لا يجوز تقديمها

(١) في أ: في تقدّمه.

(٢) هُناك أقوالٌ أخرى؛ وهي: الجواز إذا كانت من مضمّر مرفوع، نحو: ( أنت قائماً في الدّار )؛ والمنع إن كانت من ظاهر؛ وعليه الكوفيّون. واختار ابن مالك أنّه إن كانت الحال اسماً صريحاً ضعف التّوسط، أو ظرفاً أو مجروراً جاز التّوسط بقوة.

يُنظر: شرح التسهيل ٣٤٦/٢، والارتشاف ٣٥٥/٢، والهمع ٣٣/٤، والأشمونيّ ١٨١/٢.

(٣) في ب: لتقديمه.

(٤) لعلّه أراد بالمعنويّ المقدّر؛ وهو متعلّق الجارّ والمجرور والظّرف.

(٥) أي: مذهب البصريّين.

يُنظر: الارتشاف ٣٥٥/٢، والتّصريح ٣٨٥/١، والهمع ٣٣/٤، والأشمونيّ ١٨١/٢.

(٦) وكذلك الفرّاء.

يُنظر: اللّباب ٢٩٠/١، والارتشاف ٣٥٥/٢، والتّصريح ٣٨٥/١، والأشمونيّ ١٨١/٢.

(٧) في أ: المتضمّنة.

على العامل<sup>(١)</sup> الظرفي؛ فهذه المسألة على ثلاثة أمثلة : (زيد في الدار قائماً)؛ جائز بلا خلاف، و (قائماً في الدار زيد)؛ ممتنع بلا خلاف<sup>(٢)</sup>، و(زيد قائماً في الدار)؛ يجوز ولا يجوز على الخلاف .  
وأما الحال المؤكدة مضمون جملة<sup>(٣)</sup> : فما كان وصفاً ثابتاً، مذكوراً<sup>(٤)</sup> بعد جملة جامدة الجزأين، معرفتيهما<sup>(٥)</sup> لتوكيد بيان<sup>(٦)</sup> تعين،

(١) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٢) وقيل : يجوز؛ وعليه الأخفش، حيث أجاز في قولهم : (فداء لك أبي وأمي) أن يكون (فداء) منصوباً على الحال، والعامل فيه ( لك ) .

وأجاز ابن برهان إذا كانت الحال ظرفاً أو مجروراً، والعامل فيها ظرف أو مجرور المتقدم، قال في قوله تعالى : ﴿ هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقَّ ﴾ [الكهف : ٤٤] ﴿ هُنَالِكَ ﴾ ظرف في موضع الحال، و ﴿ الْوَلَايَةُ ﴾ مبتدأ، والخبر ﴿ لِلَّهِ ﴾ وهو عامل في ﴿ هُنَالِكَ ﴾ التي هي الحال. يُنظر : اللباب ٢٩٠/١، وشرح اللمع لابن برهان ١٣٦/١، وشرح الرضي ٢٥٠/٢، والارتشاف ٣٥٥/٢، والجمع ٣٢/٤، والأشعري ١٨٢/٢ .

(٣) الحال نوعان : مؤكدة، وغير مؤكدة . والمؤكدة على ضربين :

أحدهما : ما يؤكد عامله .

والثاني : ما يؤكد مضمون جملة .

أما ما يؤكد عامله فالغالب فيه أن يكون وصفاً موافقاً للعامل معنى لا لفظاً، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَعْمُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ [البقرة : ٦٠] .  
وقد يكون المؤكد عامله موافقاً له معنى ولفظاً، كقوله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ [التساء : ٧٩] . يُنظر : ابن الناطم ٣٣٣، ٣٣٤ .

(٤) في أ : مذكراً، وهو تحريف .

(٥) في أ : معرفتهما، وفي ب : معرفتهما؛ والتصويب من ابن الناطم .

(٦) في ب : فإن، وهو تحريف .

نحو: (هو زيد معلوماً)، قال الشاعر :

أَنَا ابْنُ دَارَةٍ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي وَهَلْ بِدَارَةٍ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارٍ؟<sup>(١)</sup>  
أو فخر، نحو : (أنا فلان بطلاً شجاعاً)؛ أو تعظيم، نحو : (هو  
فلانٌ جليلاً مهيباً)؛ أو تحقير، نحو : ( [ هو ]<sup>(٢)</sup> فلان مأخوذاً  
مقهوراً)؛ أو تصاغر، نحو : (أنا عبدك فقيراً إليك)؛ أو وعيد، نحو : (أنا  
فلان متمكناً منك)؛ أو غير ذلك كما هو في ( [ زيد ]<sup>(٣)</sup> أبوك  
عطوفاً).

والعامل في الحال<sup>(٤)</sup> من هذا النوع مضمّرٌ بعد الخبر، تقديره: (أحقّه

(١) هذا بيتٌ من البسيط، وهو لسالم بن دارٍ، من قصيدة يهجو بها بني فزارة .

و( داره ) : اسم أمّه؛ سُمّيَتْ بذلك لجمالها تشبيهاً بداره القمر .

والمعنى : أنا ابن هذه المرأة، ونسبي معروفٌ بها؛ وليس فيها من المعرفة ما يوجبُ  
القدح في النسب، أو الطعن في الشرف .

والشاهد فيه : ( معروفاً ) فإنّه حال مؤكّدة لمضمون الجملة قبله .

يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٧٩/٢، والخصائص ٢٦٨/٢، ٦٠/٣،  
وأُمالي ابن الشّجريّ ٢٢/٣، وشرح المفصّل ٦٤/٢، والمُلخّص ٣٩٢،  
وشرح التّسهيل ٣٥٧/٢، وابن النّاظم ٣٣٥، وشرح الشّدور ٢٣٤،  
وابن عقيل ٥٩٣/١، وشفاء العليل ٥٣٩/٢، والمقاصد التّحويّة ١٨٦/٣،  
والهَمع ٤٠/٤ .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق؛ ابن النّاظم ٣٣٦.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق؛ ابن النّاظم ٣٣٦.

(٤) ذكر الشّارح — رحمه الله — في العامل قولين؛ وبقي القولُ الثّالث : وهو أنّ العامل =

وأعرفه) إن كان المبتدأ غير ( أنا )؛ فإن كان ( أنا ) فالتقدير : (أحقُّ وأعرف)؛ وقال الزَّجَّاج<sup>(١)</sup>: «العامل هو الخبر بتأوله اسماً»<sup>(٢)</sup>.

ويمنع من تقديم الحال<sup>(٣)</sup> على صاحبها أسباب؛ منها : اقتران [الحال]<sup>(٤)</sup> بـ(إلا) لفظاً أو معنى، نحو : (ما قام زيدٌ إلاَّ مُسرِعاً) و(إنما<sup>(٥)</sup> قام زيدٌ مُسرِعاً) .

ومنها: أن يكون صاحبها مجروراً بالإضافة، نحو: (عرفت قيام زيدٍ

= هو المبتدأ لتضمُّنه معنى ( تنبّه )؛ وعليه ابن خروف .

يُنظر : شرح التسهيل ٣٥٨/٢، وابن النّاطم ٣٣٦، والارتشاف ٣٦٣/٢، والتّصريح ٣٨٨/١، والهمع ٤٠/٤ .

(١) يُنظر هذا القول في : شرح التسهيل ٣٥٨/٢، وابن النّاطم ٣٣٦، والارتشاف ٣٦٣/٢. والزَّجَّاج هو : أبو إسحاق إبراهيم بن السَّريّ بن سهل، التَّحَوِّي، البصريّ : لزم الميرد؛ ومن مصنفاته : معاني القرآن، وفعلت وأفعلت، وما ينصرف وما لا ينصرف؛ توفي سنة ( ٣١١هـ ) .

يُنظر : طبقات التَّحَوِّيِّين واللُّغَوِّيِّين ١١١، ونزهة الألباء ١٨٣، وإنباه الرّواة ١٩٤/١، وإشارة التَّعْيِين ١٢، وبُغْيَةُ الوُعَاة ٤١١/١ .

(٢) في ب : المسمّى .

(٣) ويجب تقديم الحال على صاحبها لأسباب :

منها : كون صاحبها مقروناً بـ(إلا) أو ما في معناها؛ نحو : ( ما قام مسرِعاً إلاَّ زيدٌ ) و ( إنَّما قام مسرِعاً زيدٌ ) .

ومنها : إضافة صاحبها إلى ضمير ما لا يس الحال؛ نحو : ( جاء زائراً هنذاً أخوها ) و(وانطلق منقاداً لعمره صاحبه ) . ابن النّاطم ٣٢٢ .

(٤) ( الحال ) ساقطة من أ .

(٥) في كلتا النسختين : ومنها، والتّصويب من ابن النّاطم ٣٢٢ .

مُسْرِعاً) و(هذا شاربُ السَّويق ملتوتاً)<sup>(١)</sup>. لا يجوز في هذا التَّقْدِمْ<sup>(٢)</sup>،  
لئلاً يلزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه، ولا قبله<sup>(٣)</sup>؛ لأنَّ نسبة  
المضاف إليه من المضاف كنسبة الصَّلَة من الموصول؛ فلذلك لا<sup>(٤)</sup> يتقدّم  
ما يتعلّق بالمضاف إليه على المضاف .

وحقّ الحال أن تدلَّ<sup>(٥)</sup> على نفس ما دلَّ عليه نفس صاحبها،  
كالخير<sup>(٦)</sup> بالنسبة إلى المبتدأ، ومقتضى هذا لا يكون المصدر حالاً<sup>(٧)</sup>؛ لئلاً  
يلزم الإخبار بمعنى عن عين؛ فإنَّ ورد شيء من ذلك حُفِظَ ولا يُقاس عليه  
إلاً فيما قلَّ؛ ومنه قولهم: (طلع زيدٌ علينا بَغْتَةً) و(قتلته صَبْرًا)<sup>(٨)</sup> و(لقيته  
فجأةً) و (كَلَّمْتُهُ شَفَاهًا) و(أَتَيْتُهُ رَكْضًا) .

(١) لَتَّ السَّوِيقُ وَالْأَقِطُ وَنَحْوُهُمَا يَلْتَهُ لَتًا : خَلَطَهُ بِالْمَاءِ وَنَحْوَهُ؛ وَلَتَّ السَّوِيقُ أَي: بَلَّه.

اللسان ( لت ) ٨٢/٢ .

(٢) في أ : التَّقْدِيرُ، وَهُوَ تَحْرِيفُ .

(٣) في كلتا النسختين : ولا بعده؛ والتَّصْوِيبُ من ابن النَّاظِمِ .

(٤) في أ : ما .

(٥) في ب : يدل .

(٦) في ب : والخير .

(٧) في وقوع المصدر حالاً خلافاً بين العلماء، تعرّضنا له في باب المصدر .

فليراجع هناك ص ٣٥٤ .

(٨) أصل الصَّبْرُ : الحبس؛ وكلُّ مَنْ حَبَسَ شَيْئاً فَقَدْ صَبَرَهُ؛ وَيُقَالُ : ( قُتِلَ فُلَانٌ

صَبْرًا ) : إِذَا حُبِسَ . اللسان ( صبر ) ٤٣٨/٤ .

وقد اطرَدَ ورودُ المصدرِ حالاً في أشياء<sup>(١)</sup>:

منها: قولهم: (أنت الرجلُ علماً وأدباً)<sup>(٢)</sup> و(زَيْدٌ)<sup>(٣)</sup> زُهَيْرٌ شعراً، وَحَاتِمٌ<sup>(٤)</sup> جُوداً، والأحنفُ حِلْماً ) أي: مثل زهيرٍ في حالِ شعْرٍ، وحاتمٍ في حالِ جُودٍ<sup>(٥)</sup>.

ومن ورود (كان) مقدراً بعد المصدر، عاملاً في الحال، قولهم<sup>(٦)</sup>: (ضربي زيداً قائماً) و(شربي السويق ملتوتاً) [تقديره: (إذا كان قائماً) و(إذا كان ملتوتاً)]<sup>(٧)</sup> فـ(كان) هي العاملة؛ وهي تامة لا ناقصة.

وعلى ذلك قياس ما أُضيف إلى المصدر من الأسماء التي بمعنى التفضيل، كقولك<sup>(٨)</sup>: (أجود ضربي زيداً قائماً) و (أحسن أفعالك مطيعاً)<sup>(٩)</sup>؛ لأنَّ أفعال بعض ما يضاف إليه .

ومجيئها لبيان هيئة الفاعل أو المفعول<sup>(١٠)</sup>، كقولك: (ضربت زيداً

(١) يُنظر: ابن التائظ ٣١٧ .

(٢) أي: الكامل في حال علم وأدب .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٤) في أ: خاتم، وهو تصحيف .

(٥) في أ: حود، وهو تصحيف .

(٦) في كلتا النسختين: كقولهم؛ والأنسب أن يقال: قولهم .

(٧) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٨) في أب: كقوله .

(٩) في أ: معطياً .

(١٠) في ب: والمفعول .

قائماً) فيُحتمل أن يكون حالاً من الفاعل، أو من المفعول، أو هيئتهما، كقولك: (جاءني زيّد وعمرّو مسرعين)، ومنه قولُ عنترة:

مَتَى مَا تَلْقَنِي <sup>(١)</sup> فَرْدَيْنِ تَرْجُفُ رَوَانِفُ <sup>(٢)</sup> أَلَيْتِكَ وَتُسْتَطَارَا <sup>(٣)</sup>  
ومنه قولُ الشّاعر:

تَعَلَّقْتُ لَيْلَى بَعْدَ عَشْرِ مَضَتْ وَلَمْ يَدُ لِلْأُتْرَابِ مِنْ نَهْدِهَا <sup>(٤)</sup> حَجْمُ  
صَغِيرَيْنِ نَرَعَى الْبَهْمَ يَا لَيْتَ أَنَا مَدَى الدَّهْرِ لَمْ نَكْبُرْ وَلَمْ نَكْبُرْ <sup>(٥)</sup> الْبَهْمُ <sup>(٦)</sup>

(١) في أ: تلقي، وهو تحريف .

(٢) في ب: رواكف .

(٣) هذا بيتٌ من الوافر .

و ( تَرْجُفُ ) : تضطرب وتتحرك . و ( الرّوانف ) : جمع رانفة؛ والرّانفة : أسفل الإلية، وطرفها ممّا يلي الأرض من الإنسان إذا كان قائماً . و ( تستطاراً ) من قولهم : استطير الشيء : إذا طير .

والمعنى : متى تلقني منفردين يتأبك الخوف وتضطرب روانف إيتيك وتكاد تطير . والشّاهد فيه ( فردين ) فإنّه واقعٌ حالاً من الفاعل والمفعول جميعاً .

يُنظر هذا البيت في : أسرار العربيّة ١٩١، وشرح المفضّل ٥٥/٢، وشرح عمدة الحافظ ٤٦٠/١، وابن النّاظم ٣٣٢، واللّسان ( طير ) ٥١٣/٤، ( رنف ) ١٢٧/٩، وشفاء العليل ٥٣٥/٢، والمقاصد النّحويّة ١٧٤/٣، والتّصريح ٢٩٤/٢، والخزانة ٢٩٧/٤، والذّيوان ٢٣٤ .

(٤) في ب : صدرها .

(٥) في ب: يكبر .

(٦) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو للمجنون؛ وكان هو وليلى يرعيان البهْمَ وهما صبيّان، فعلقها علاقة الصّبيّ، فقال هذه الأبيات .

و(الأتراب): جمع ترّب، وهو الرّقيق من سنٍّ واحد .



وكما<sup>(١)</sup> جاز تعدّد خبر المبتدأ وهو مفردٌ، كقولك: (زيدٌ عالم جَوادٌ) فـ[كذلك]<sup>(٢)</sup> تقول: (جاء زيدٌ راكباً ضاحكاً)<sup>(٣)</sup>.  
وكما<sup>(٤)</sup> جاز أن يبتدأ بالثّكرة<sup>(٥)</sup> بشرط وضوح المعنى وإزالة اللبس؛  
فكذلك<sup>(٦)</sup> صاحب الحال جائز تنكيره بما يسوّغ له ذلك؛ فمنها تقدّم  
الحال عليه، كقولك: (هذا قائماً رجُلٌ)؛ فبالّتقدّم<sup>(٧)</sup> امتنع أن يكون صفةً  
للثّكرة؛ لأنّ الصّفة لا تتقدّم على الموصوف؛ فتعيّن أن يكون<sup>(٨)</sup> حالاً،

= والشّاهد فيه : ( صغيرين ) حيث جاء الحال من الفاعل والمفعول بلفظ واحد،  
والحال هو قوله : ( صغيرين )؛ أما الفاعل فهو الضّمير في ( تعلّقت )؛ وأمّا المفعول  
فهو قوله : ( ليلي ) .

يُنظر هذا البيت في : الشعر والشّعراء ٣٧٤، ومجالس ثعلب ٥٣٢/٢، وأسرار  
العربيّة ١٩٠، وتذكرة النّحاة ٣٢٤، والخزانة ٢٣٠/٤، والديوان ٢٣٨ .

(١) في ب: وكلما.

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٣) الحال شبيهة بالخبر والتّعت؛ فيجوز أن تتعدّد وصاحبها مفردٌ، وأن تتعدّد وصاحبها  
متعدّد. فالأوّل مثلّ له الشّارح؛ ومنع ابن عصفور جواز تعدّد الحال في هذا النّحو قياساً  
على الظّرف. والثّاني؛ نحو (جاء زيدٌ وعمرو مُسرّعين) و(لقيته مصعداً منحدراً) .

يُنظر : المقرب ١٥٥/١، وشرح التّسهيل ٣٤٨/٢، وابن النّاظم ٣٣٢ .

(٤) في ب: وكلما.

(٥) «قد تقدّم أنّ الحال وصاحبها خبر ومخبر عنه في المعنى؛ فأصل صاحبها أن يكون  
معرفة، كما أن أصل المبتدأ أن يكون معرفة». ابن النّاظم ٣١٨ .

(٦) في أ: وكذلك.

(٧) في أ : فالّتقدير، وهو تحريف .

(٨) في أ: تكون.

ومنه ما أنشده سيبويه:

وَبِالْحِسْمِ مَنِّي بَيْنًا لَوْ عَلِمْتَهُ شُحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهِدِي<sup>(١)</sup> الْعَيْنَ تَشْهَدُ<sup>(٢)</sup>

/ وكقول الآخر:

[٦٠/ب]

لِمَيَّةَ مُوحِشًا<sup>(٣)</sup> طَلَلُ<sup>(٤)</sup>

(١) في ب : وإن تشهد .

(٢) هذا بيتٌ من الطويل، لم أقف على قائله .

و ( بَيْنًا ) : ظاهراً . و ( الشُّحُوب ) : تغير اللون .

والمعنى : في جسدي تغيرٌ ظاهرٌ لو عرفته لعطفتَ عليّ؛ وإذا أحببت أن تري الشاهد فانظري إلى عينيَّ فَإِنَّهُمَا تَحَدَّثَانِكَ حديثه .

والشاهد فيه : ( بَيْنًا ) حيث جاءت الحال من التكررة التي هي قوله : ( شحوب ) والمسوّغ تقدّمها على صاحبها؛ وهذا إنما يجيء على مذهب سيبويه من جواز مجيء الحال من المبتدأ؛ وأما على مذهب الجمهور من امتناعه فهو حال من الضمير المستكن في الخبر؛ وحينئذ لا شاهد فيه .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ١٢٣/٢، والتبصرة ٢٩٩/١، ٣٣٣/٢، وشرح الكافية الشافية ٧٣٨/٢، وشرح عمدة الحفاظ ٤٢٢/١، وابن النّاطم ٣١٩، وابن عقيل ٥٧٦/١، والمساعد ١٨/٢، وشفاء العليل ٥٢٦/٢، والمقاصد النّحويّة ١٤٧/٣، والأشموقيّ ١٧٥/٢ .

(٣) في أ: موحش.

(٤) هذا صدر بيتٍ من مجزوء الوافر، وعجزه :

يَلُوحُ كَأَنَّهُ حِلَلُ

وهو لكثير عزة؛ وقال البغداديّ في الخزائن ٢١١/٣ : «وهذا البيت من روى أوّلّه : (لِعَزَّةَ مُوحِشًا ... )، قال هو لكثير عزة؛ ومن رواه : ( لِمَيَّةَ مُوحِشًا ) قال :

أو أن يتخصّص؛ إمّا بوصف<sup>(١)</sup>، كقوله تعالى: ﴿فِيهَا يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا﴾<sup>(٢)</sup>، وكقول الشاعر:

نَجَّيْتَ يَا رَبَّ<sup>(٣)</sup> نُوحًا فَاسْتَجَبْتَ لَهُ      فِي فُلِكَ مَا حَرِّ فِي الْيَمِّ مَشْحُونًا<sup>(٤)</sup>

= إنه لذي الرُّمّة؛ فإنّ (عَرّة) اسم محبوبه كثير، و (مِيّة) اسم محبوبه ذي الرُّمّة. و (موحشاً) : اسم فاعل من أوحش المنزل إذا خلا من أهله، والمراد : القفر الذي لا أنيس فيه . و (طلل) : هو ما بقي شاخصاً من آثار الديار . و (يلوح) : يظهر، ويلمع . و (خلل) : جمع خلّة؛ وهي : بطانة منقوشة بالمعادن تغطّي بها أجفان السيوف .

والمعنى : أنّ دار مِيّة قد أفقرت من أهلها، ودَرسَتْ معالمها، ولم يبق منها إلا آثار ضئيلة، تظهر للرّائي كأنّها نقوش في البطائن التي تغطّي بها أجفان السيوف . والشاهد فيه : (مُوحشاً طلل) حيث وقعت (موحشاً) حال من (طلل) وهو نكرة؛ وسوّج ذلك تقدّم الحال عليها . وقيل : إنه حال من الضمير المستكنّ في الخير؛ وهذا الضمير معرفة وإن كان مرجعه - وهو المبتدأ - نكرة؛ وحينئذ لا شاهد فيه؛ وهو قول جمهور البصريين .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ١٢٣/٢، ومعاني القرآن للقرّاء ١٦٧/١، والمسائل العضديّات ٢٣٠، والخصائص ٤٩٢/٢، وأسرار العربية ١٤٧، ونتائج الفكر ٢٣٥، وأوضح المسالك ٨٢/٢، والمقاصد التّحويّة ١٦٣/٣، والتّصريح ٣٧٥/١، والخزانة ٢٠٩/٣، وديوان كثير ٥٠٦ .

(١) وإمّا بإضافة، كقوله تعالى ﴿وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَانَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلْسَّائِلِينَ﴾ [فصلت : ١٠] . يُنظر : ابن النّاظم ٣٢٠ .

(٢) الآية : ٤، وبعض الآية : ٥ من سورة الدّخان .

(٣) في ب : يرب .

(٤) هذا بيت من البسيط، ولم أقف على قائله .

و(الفلك) : السّفينة . و (ماخر) : مِنْ مَخَرَتِ السّفينة : إذا جَرَتْ تشقُّ الماء مع صوت . =

وإمّا أن يتقدّم صاحب الحال نفي، أو هي، أو استفهام، كقولك:  
(ما أتاني من أحدٍ إلّا راكباً) .  
والنهي منه قول الطّرمّاح<sup>(١)</sup>:  
لَا يَرَكُنْ أَحَدٌ إِلَيَّ إِلَّا حِمَامٌ يَوْمَ الْوَغَى مُتَخَوِّفًا لِحِمَامٍ<sup>(٢)</sup>

= و ( اليم ) : البحر، أو الماء . و ( مشحوناً ) : مملوءاً .  
والشاهد فيه : ( مشحوناً ) حيث وقع حالاً من التكرة — فُلْكَ —؛ وسوّغ ذلك  
الوصف بـ ( ما خر ) .  
يُنظر هذا البيت في : شرح التسهيل ٣٣١/٢، وابن الناظم ٣١٩، وأوضح المسالك  
٨٤/٢، وابن عقيل ٥٧٨/١، وشفاء العليل ٥٢٥/٢، والمقاصد التحوية ١٤٩/٣،  
والتصريح ٣٧٦/١، والأشئوي ١٧٥/٢ .  
(١) هو : الحَكَم بن حَكِيم بن الحَكَم بن نَفَر بن قَيْس بن جَحْدَر الطّائِي، يكنى أبا نَفَر؛  
والطّرمّاح في اللغة : الطويل؛ وهو شاعرٌ إسلاميٌّ، خارجيٌّ، وخطيب .  
يُنظر : الشعر والشعراء ٣٨٨، والمؤتلف والمختلف ٢١٩، والأغاني ٤٣/١٢،  
والخزانة ٧٤/٨ .

(٢) هذا بيتٌ من الكامل، وهو لِقَطَرِيّ بنِ الفُجَاءة؛ وقد نسبهُ الشّارح وابن الناظم إلى  
الطّرمّاح؛ وربّما كان هذا سهواً منهما أو من النّسخ .  
و ( الرُّكُون ) : الميل . و ( الإحجام ) : التّأخّر والتّكول عن لقاء العدو .  
و ( الوغى ) : الحرب . و ( الحِمَام ) : الموت .  
والشاهد فيه : ( مُتَخَوِّفًا ) حيث وقع حالاً من التكرة — أَحَدٌ —؛ وسوّغ ذلك  
وقوع التكرة بعد النّهي .

يُنظر هذا البيت في : شرح الحماسة للمرزوقي ١٣٦/١، وشرح الحماسة للتبريزي  
٣٥/١، وشرح الكافية الشّافية ٧٣٩/٢، وشرح التسهيل ٣٣٢/٢، وابن الناظم ٣٢٠، =

ومثال ما تقدّم الاستفهام، قولك<sup>(١)</sup>: (أَجَاءَكَ<sup>(٢)</sup> رَجُلٌ رَاكِبًا؟)،  
ومنه قول الشاعر:

يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرَى لِنَفْسِكَ الْعُذْرَ فِي<sup>(٣)</sup> إِبْعَادِهَا الْأَمَلَامَ<sup>(٤)</sup>؟  
وقد تقع الجملة حالاً<sup>(٥)</sup>؛ وهي إمّا اسميّة، وإمّا فعليّة؛ فإن كانت

= وأوضح المسالك ٨٥٠/٢، وابن عقيل ٥٨٠/١، والمقاصد التحوّية ١٥٠/٣، والتصريح ٣٧٧/١، والهمع ٢١/٤، والخزانة ١٦٣/١٠، وديوان شعر الخوارج ١٢٦.

(١) في أ: كقولك.

(٢) في أ: أحاك.

(٣) في ب: من.

(٤) هذا بيت من البسيط، لرجل من طيء، لم أقف على اسمه .

(صاح): أصله صاحي، فرخم بحذف آخره ترخيماً غير قياسي، إذ هو في غير علم، وقياس الترخيم أن يكون في الأعلام. و (هل حُمَّ عيش) أي: هل قُدِّرَ عيش . والمعنى: يا صاحبي هل قُدِّرَ للإنسان حياة دائمة في الدنيا؟، أو أن يعيش عيشة هنيئة لا يشوبها كَدْر؟، فيكون لك العذر في هذه الآمال البعيدة .

والشاهد فيه: ( باقياً ) حيث وقع حالاً من التكررة - عيش -؛ وسوغ ذلك وقوع التكررة بعد الاستفهام .

ينظر هذا البيت في: شرح التسهيل ٣٣٢/٢، وابن الناطم ٣٢١، وأوضح المسالك ٨٧/٢، وابن عقيل ٥٨٠/١، وشفاء العليل ٥٢٦/٢، والمقاصد التحوّية ١٥٣/٣، والتصريح ٣٧٧/١، والهمع ٢٢/٤، والأشموقي ١٧٦/٢، وشعر طيء ٧٩٢/٢ .

(٥) تقع الحال جملة بأربعة شروط :

الأوّل: كون الجملة خبريّة؛ وهي المحتملة للصدّق والكذب؛ وهذا الشرط مُجمَع عليه؛ لأنّ الحال بمثابة التعت، وهو لا يكون جملة إنشائيّة .

فعليّة فلا تخلو<sup>(١)</sup> من أن تكون مُصدّرةً بفعلٍ مُضارعٍ، أو ماضٍ؛ فإنّ كانت بمضارعٍ مثبتٍ خالٍ من<sup>(٢)</sup> (قد) لزم الضّمير وترك الواو، كقولك: (جاء زيدٌ يضحك) و(قدّم ثَقَادُ الجنائبُ بين<sup>(٣)</sup> يديه)؛ ولا يجوز: (ويضحك<sup>(٤)</sup>).

فإن<sup>(٥)</sup> كان / مقرونًا بـ (قد) لزمته الواو<sup>(٦)</sup>.

[١/٦١]

= والثّاني : أن تكون غير مُصدّرةً بدليل استقبال، كـ (السّين) و (سوف) و (لن).  
والثّالث : ألا تكون الجملة تعجّبيّة .

والرّابع : أن تكون الجملة مرتبطة؛ إمّا بالواو والضّمير معاً لتقوية الرّبط، نحو قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ [البقرة : ٢٤٣]؛ أو بالضّمير فقط دون الواو، نحو قوله تعالى : ﴿ اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾ [البقرة : ٣٦]؛ أو بالواو فقط دون الضّمير، نحو قوله تعالى : ﴿ لَنْ أَكَلَهُ الذّئْبُ وَحَنْ عَصْبَةُ ﴾ [يوسف : ١٤] .

يُنظر: أوضح المسالك ١٠٣/٢، والتّصريح ٣٨٩/١، والهمع ٤٢/٤، والأشموقيّ ١٨٦/٢.

(١) في أ: يخلو.

(٢) في أ: من حال قد.

(٣) في أ: من بين.

(٤) فإنّ جاء من لسان العرب ما ظاهره ذلك أوّل على إضمار مبتدأ بعد الواو، ويكون

المضارع خبراً عن ذلك المبتدأ، نحو قولهم : ( قُمْتُ وَأَصْلُكَ عَيْنُهُ )، وقوله :

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظْفِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرْهَنَهُمْ مَالَكَا

يُنظر : شرح التّسهيل ٣٦٧/٢، وابن النّاظم ٣٣٧، وابن عقيل ٥٩٥/١، والأشموقيّ ١٨٧/٢.

(٥) في ب : وإن .

(٦) كما في قوله تعالى : ﴿ وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ ﴾ [الصّفّ : ٥] .

وإن كانت غير مصدرة بمضارع مثبت؛ فالغالب مجيئها بالضمير<sup>(١)</sup>،  
أو بالواو، أو بهما جميعاً .

فإن كانت مُصدّرة بمضارع منفي؛ فالتائي<sup>(٢)</sup> إمّا (لا)، وإمّا (لم)؛  
فإن كان ( لا ) فالأكثر مجيئه بالضمير<sup>(٣)</sup> وترك الواو<sup>(٤)</sup>، كقول الشاعر :  
لَوْ أَنَّ قَوْمًا لَارْتَفَاعَ قَبِيلَةٍ دَخَلُوا السَّمَاءَ دَخَلْتُهَا لَا أُحْجَبُ<sup>(٥)</sup>  
وإن كان (لم) كثر أفراد الضمير، والاستغناء عنه بالواو، والجمع بينهما.

(١) في أ : بالضمّ، وهو تحريف .

(٢) في أ : فالتائي .

(٣) في أ : بالضمّ، وهو تحريف .

(٤) فإن ورد بالواو أوّل على إضمار مبتدأ على الأصح؛ كقراءة ابن ذكوان ﴿فَاسْقِمَا  
وَلَا تَيْعَانِ﴾ [يونس : ٨٩]، وكقول الشاعر :  
أَكْسَبَتْهُ الْوَرَقُ الْبَيْضُ أَبًا وَلَقَدْ كَانَ وَلَا يُدْعَى لِأَبٍ

وفي كلام ابن التّائمه خلاف ذلك .

يُنظر : شرح التّسهيل ٣٦٨/٢، وابن التّائمه ٣٣٩، وابن عقيل ٥٩٨/١، والأشْموني  
١٨٩/٢ .

(٥) هذا بيتٌ من الكامل، ولم أقف على قائله .

(أحجب) : أَمْنَع .

والمعنى : لو أنّ قومًا وصلوا إلى ذرّة المجد بارتفاع قبيلتهم دخلت السماء، لا أَمْنَع  
من دخولها .

والشّاهد فيه : ( لا أحجب ) حيث أتت الحال جملةً مُصدّرة بمضارع منفيّ بـ(لا)  
بدون الواو؛ وهو الأكثر .

يُنظر هذا البيتُ في : ابن التّائمه ٣٣٨، وشفاء العليل ٥٤٠/٢، والمقاصد النّحويّة  
١٩١/٣، والأشْموني ١٨٨/٢ .

فالأول<sup>(١)</sup>؛ كقوله تعالى: ﴿فَاتَّقِلُّوا بِنِعْمَةِ اللَّهِ وَفَضْلِهِ لَمْ يَمَسَّ لَهُمْ سُوءٌ﴾<sup>(٢)</sup>،  
وكقول زهير:

كَأَنَّ فُتَاتَ الْعَهْنِ فِي كُلِّ مَنْزِلٍ نَزَلْنَ بِهِ حَبُّ الْفَنَاءِ<sup>(٣)</sup> لَمْ يُحَطِّمْ<sup>(٤)</sup>  
والثاني؛ كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا  
أَنْفُسُهُمْ﴾<sup>(٥)</sup>، [و] <sup>(٦)</sup> كقول عنترة:  
وَلَقَدْ خَشِيتُ بَأْنَ أُمُوتَ وَلَمْ تَدُرْ لِلْحَرْبِ دَائِرَةً عَلَى ابْنِي ضَمَضَمٍ<sup>(٧)</sup>

(١) في أ: بالأول.

(٢) من الآية : ١٧٤ من سورة آل عمران .

(٣) في ب: السعيا، وهو تحريف.

(٤) هذا بيتٌ من الطويل .

و(فُتَاتُ الْعَهْنِ): قَطْعُهُ وَمَا تَنَاقَرَتْ مِنْهُ. و(الْعَهْنِ): الصَّوْفُ؛ وَأَرَادَ بِهِ هُنَا: الصَّوْفُ الْمَصْبُوغُ الْأَحْمَرُ الَّذِي تَزَيَّنَ بِهِ الْهُوَادِجُ. و(الْفَنَاءُ): مَقْصُورٌ، الْوَاحِدُ فَنَاءَةٌ: عَنَبُ الثَّعْلَبِ، وَيُقَالُ: نَبْتُ آخَرٍ؛ وَقِيلَ: هُوَ شَجَرٌ ذُو حَبٍّ أَحْمَرٍ. و(لَمْ يُحَطِّمْ): لَمْ يَكْسِرْ وَلَمْ يَتَفَتَّتْ .  
والمعنى : كَأَنَّ قَطْعَ الصَّوْفِ الْمَصْبُوغِ الَّذِي زَيَّنَتْ بِهِ الْهُوَادِجُ فِي كُلِّ مَنْزِلٍ نَزَلَتْهُ هَؤُلَاءِ النَّسَوَةُ حَبًّا عَنَبُ الثَّعْلَبِ فِي حَالِ كَوْنِهِ غَيْرَ مُحَطَّمٍ؛ لِأَنَّهُ إِذَا تَحَطَّمَ زَايِلُهُ لَوْثُهُ .  
وَالشَّاهِدُ فِيهِ: (لَمْ يُحَطِّمْ) حَيْثُ جَاءَتْ الْجُمْلَةُ الْحَالِيَّةُ الَّتِي فَعَلَهَا مُضَارِعٌ مُنْفِيٌّ مُجَرَّدَةٌ مِنْ الْوَائِي .

يُنْظَرُ هَذَا الْبَيْتُ فِي : شَرْحُ التَّسْهِيلِ ٣٦١/٢، ٣٦٨، وَابْنُ النَّازِمِ ٣٤٠، وَاللَّسَّانُ (فَتْ ٦٥/٢)، (فَنِ) ١٦٥/١٥، وَشِفَاءُ الْعَلِيلِ ٥٤٧/٢، وَالْمَقَاصِدُ التَّحْوِيَّةُ ٣/١٩٤، وَالْأَشْمُونِيُّ ١٩١/٢ .

(٥) من الآية : ٦ من سورة التور .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٧) هذا بيتٌ من الكامل .



والثالث؛ كقوله تعالى : ﴿ أَوْ قَالَ أُوْحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ ﴾<sup>(١)</sup> ،  
و كقول الشاعر :

سَقَطَ النَّصِيفُ<sup>(٢)</sup> وَلَمْ تُرِدْ إِسْقَاطُهُ      فَتَنَاوَلْتُهُ وَاتَّقَتْنَا بِالْيَدِ<sup>(٣)</sup>

[٦١/ب]

/ وإن كانت مُصَدَّرَةٌ بفعلٍ ماضٍ؛ فإن [كان]<sup>(٤)</sup> بعد (إلا) أو قبل  
(أو) لزم الضمير وترك الواو، كقوله تعالى : ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ  
يَسْتَهْزِئُونَ ﴾<sup>(٥)</sup> ، ومنه قول الشاعر :

كُنْ لِلْخَلِيلِ نَصِيرًا جَارًا أَوْ عَدَلًا      وَلَا تَشِحَّ عَلَيْهِ جَادٌ أَوْ بَخِلًا<sup>(٦)</sup>

= (و(ابني ضَمُضْم) هما: هرم وحصين؛ وكان عترة قد قتل أباهما ضَمُضْمًا، فكانا يتوعداً.  
والشاهد فيه: (وَلَمْ تَدُرْ) حيث وقع المضارع المنفي بـ(لم) حالاً مقروناً بالواو.  
يُنظر هذا البيت في: الشعر والشعراء ١٥٠، وحماسة البحرني ٤٣، وشرح التسهيل  
٣٦٩/٢، وابن النّاطم ٣٤٠، والمقاصد التّحويّة ١٩٨/٣، والأشموقي ١٩١/٢،  
والخزانة ١٢٩/١، والديوان ٢٢١ .

(١) من الآية : ٩٣ من سورة الأنعام .

(٢) هذا بيتٌ من الكامل، وهو للنابعة الديباني .

و (النّصيف) : الخمار الذي تتخمر به المرأة .

والشاهد فيه: (وَلَمْ تُرِدْ) حيث وقع المضارع المنفي بـ(لم) حالاً مقروناً بالواو والضمير.  
يُنظر هذا البيت في: الشعر والشعراء ٩٢، وشرح التسهيل ٣٧٠/٢، وابن النّاطم  
٣٤٠، والمقاصد التّحويّة ٢٠١/٣، والأشموقي ١٩١/٢، والديوان ٩٣ .

(٣) في ب: الضف وهو تحريف .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٥) من الآية : ٣٠ من سورة يس .

(٦) هذا بيتٌ من البسيط، ولم أقف على قائله .

فإن لم يكن<sup>(١)</sup> بعد (إلاّ) ولا قبل (أو)؛ فالأكثر اقترانه في الإثبات<sup>(٢)</sup> بـ(الواو) و(قد) مع الضمير، [ودونه]<sup>(٣)</sup>.

فالأوّل [كقوله تعالى]<sup>(٤)</sup>: ﴿أَفَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ﴾<sup>(٥)</sup>.

والثاني؛ كقولك<sup>(٦)</sup>: (جاء زيدٌ وقد طلعت الشمس).

ويقل<sup>(٧)</sup> تجريدُه من (الواو) و(قد)<sup>(٨)</sup>، كقول الشاعر:

وَأِنِّي لَتَعْرِوْنِي لِذِكْرَاكِ هَزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَلَهُ الْقَطَرُ<sup>(٩)</sup>

= والشاهد فيه: (جار) حيث وقع حالاً وهو ماضٍ، ولم يجيء معها (قد) و(الواو)؛ لكون

الماضي قد عطف عليه بـ(أو)؛ وكذا الكلام في قوله: (جاد)؛ وكذا إذا وقع بعد (إلاّ).

يُنظر هذا البيتُ في: شرح عمدة الحفاظ ١/٤٤٩، وابن النّاطم ٣٤١، وشفاء العليل

٢/٥٤١، والمقاصد التّحويّة ٣/٢٠٢، والجمع ٤/٤٥، والأشْمُونِيّ ٢/١٨٨، والذّرر ٤/١٤.

(١) في أ: لم تكن.

(٢) في أ: الايات.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السّياق، وهي من ابن النّاطم ٢٤١.

(٤) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها السّياق .

(٥) من الآية : ٧٥ من سورة البقرة .

(٦) في أ: كقوله.

(٧) في ب: ونقل.

(٨) وأقلّ منه تجريدُه من ( قد ) وحده، كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا﴾

[آل عمران : ١٦٨] . يُنظر: ابن النّاطم ٣٤١ .

(٩) هذا البيتُ تقدّم تخريجه في ص ٢٥١ .

وأولى منه تجريده من (الواو)، كقول الشاعر :

وَقَفْتُ بِرَبْعِ الدَّارِ قَدْ غَيَّرَ الْبَلَى مَعَارِفَهَا وَالسَّارِيَاتُ الْهَوَاطِلُ<sup>(١)</sup>

فإن كانت الجملة اسمية<sup>(٢)</sup> فلا بُدَّ فيها من رابط؛ إمَّا عائد<sup>(٣)</sup>،

وإمَّا واو الحال، كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَتَدَاذًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾<sup>(٤)</sup>؛

= والشاهد فيه هنا : ( بلله القطر ) فالجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب حال؛ والكثير في مثلها أن تكون مقترنة بـ ( قد )، أو بـ ( قد ) و ( الواو ) جميعاً، أو بـ ( الواو ) وحدها؛ ويقل تجريدها من ( الواو ) و ( قد ) كما هنا .  
(١) هذا بيت من الطويل، وهو للتأبغة الذبياني .

و ( الربع ) : المنزل . و ( البلى ) : من بلي الثوب إذا خَلَقَ . و ( معارفها ) : ما كان متعارفاً منها . و ( السَّارِيَات ) : جمع سارية؛ وهي : السَّحَابَةُ الَّتِي تَأْتِي لَيْلاً . و ( الهواطل ) : جمع هاطلة، من الهطل؛ وهو : تتابع المطر وسيلانه .

والشاهد فيه : ( قد غَيَّرَ الْبَلَى ) حيث وقع حالاً وهو ماضٍ مقرون بـ ( قد ) دون ( الواو )؛ وهو قليل بالنسبة إلى مجيئه بهما، وأقلُّ منهما تجريده منهما .

يُنظر هذا البيت في : شرح عمدة الحفاظ ١/٤٥٢، وشرح التسهيل ٢/٣٧٢، وابن النّاظم ٣٤٢، وشفاء العليل ٢/٥٤٩، والمقاصد التَّحْوِيَّةُ ٣/٢٠٣، والأشْمُوْنِي ٢/١٩٠، والديوان ٨٧ .

(٢) فإن لم تكن مؤكدة؛ فالأكثر مجيئها بالواو مع الضمير ودونه؛ فالأول كآية التي ذكرها الشارح، والثاني كقوله تعالى : ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارَهُونَ﴾ [ الأنفال : ٥ ] .  
يُنظر : ابن النّاظم ٣٤٢ .

(٣) العائد هو : الضمير الذي يعود على صاحب الحال .

(٤) من الآية : ٢٢ من سورة البقرة .

وقد يستغنى بالضمير عن/ الواو، كقوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾<sup>(١)</sup>، ومنه قول الشاعر:

وَلَوْ لَا جَنَانُ اللَّيْلِ مَا آبَ عَامِرٌ إِلَى قَوْمِهِ سِرْبَالُهُ لَمْ يُمَزَّقِ<sup>(٢)</sup>  
وكقول الآخر:

ثُمَّ رَاحُوا عَبَقُ الْمِسْكِ بِهِمْ يُلْحِفُونَ الْأَرْضَ هُدَّابَ الْأُزْرِ<sup>(٣)</sup>

(١) من الآية : ٣٦ من سورة البقرة .

(٢) هذا بيتٌ من الطويل، وهو لسلامة بن جندل .

و (جنان الليل): شدة ظلمته وادلهمامه . و(آب): رجع . و(سرباله): قميصه .  
والمعنى: لولا ظلام الليل ما رجع عامرٌ إلى قومه، حال كونه سليم السربال لم يمزق.  
والشاهد فيه: ( سرباله لم يمزق ) حيث جاءت هذه الجملة الاسمية حالاً، مستغنية بالضمير عن الواو .

يُنظر هذا البيتُ في : مجاز القرآن ١/١٩٩، والأصمعيّات ١٣٥، ودلائل الإعجاز ٢٠٤، وابن التّائظم ٣٤٣، واللّسان ( جنن ) ١٣/٩٢، والمقاصد النّحويّة ٣/٢١٠، والأشباه والنّظائر ٧/٢٢، والأشْمُونِيّ ٢/١٩٠، والديوان ١٧٦ .

(٣) هذا بيتٌ من الرّمل، وهو لطرفة بن العبد .

و ( عبق المسك بهم ) أي : رائحة الطّيب ملاصقة لهم . و ( الهدّاب ) : الطّرة .  
والمعنى : راح هؤلاء تصاحبهم رائحة المسك، يجرّون أزهرهم على الأرض خيلاء، ويغطونها بها .

والشّاهد فيه: ( عبق المسك بهم ) حيث جاءت هذه الجملة الاسمية حالاً، مستغنية بالضمير عن الواو .

يُنظر هذا البيت في : شرح عمدة الحفاظ ١/٤٥٦، وشرح التّسهيل ٢/٣٦٥، =

[وقد يُستغنى بالواو عن الضمير]<sup>(١)</sup>، ومنه: (أَتَيْتُكَ وَزَيْدٌ قَائِمٌ)،

قال الشاعر :

وَقَدْ أَغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وَكُنَاتِهَا<sup>(٢)</sup>  
.....

وإن كانت الجملة مؤكدة؛ لزم الضمير وترك الواو، نحو: (هو الحقّ

لا شبهة فيه)، [و﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾]<sup>(٣)</sup>].<sup>(٤)</sup>

= وابن النّاطم ٣٤٣، واللّسان (لحف) ٣١٤/٩، وشفاء العليل ٥٤٤/٢، والمقاصد  
التّحويّة ٢٠٨/٣، والأشعريّ ١٩٠/٢، والديوان ٦٥ .

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق . ويُنظر : شرح التّسهيل ٣٦٢/٢ .

(٢) هذا صَدْرُ بَيْتٍ مِنَ الطّوِيلِ، وعجزه :

بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوَابِدِ هَيْكَلٍ

وهو لامرئ القيس .

و (الوكنات) : المواضع الّتي تأوي إليها الطّير . و (المنجرد) : الماضي في السّير،  
أو قليل الشعر قصيره . و (الأوابد) : الوحوش . و (الهيكَل) : الفرس العظيم  
الجِرم .

والشّاهد فيه : (والطّير في وكناتها) حيث جاءت هذه الجملة الاسميّة حالاً،  
مستغنيّةً بالواو عن الضمير .

يُنظر هذا البيت في : شرح المفصّل ٦٩/٢، وشرح التّسهيل ٣٦٣/٢، ورصف المباني  
٤٥٦، والمغني ٦٠٧، وشفاء العليل ٥٤٥/٢، والأشباه والنّظائر ٤١/٣، والخزانة  
١٥٦/٣، والديوان ١٩ .

(٣) من الآية : ٢ من سورة البقرة .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

ويحذف عامل الحال جوازاً؛ لحضور معناه، كقولك للراحِل<sup>(١)</sup>:  
(راشداً مهدياً)، وللقادم من سَفَرٍ: (مسروراً مأجوراً) بإضمار  
(تذهبُ)، و ( رجعتَ )؛ أو لتقدُّم ذكره، نحو قولك: (راكباً) لمن قال:  
(كيف جئت؟) .

ويُحذف<sup>(٢)</sup> إذا بُيِّنَ بها ازدياد ثَمَنٍ شيئاً فشيئاً، كقولك: (بعه  
بدرهم فصاعداً) أي: فذهب الثمن صاعداً، و (تصدَّق بدينارٍ فسافلاً)<sup>(٣)</sup>  
و(بعته يداً بيد) و(بعته مناقداً)<sup>(٤)</sup>؛ ففي هذه الأسماء معنى المشتقة  
من الأفعال .

(١) في أ: للراجل، وهو تصحيف.

(٢) في أ: وتحذف. أي : وجوباً، ويُحذف في غير هذا، في المواضع التالية:

١- الحال المؤكدة لمضمون جملة؛ نحو: (زيدٌ أبوك عَطُوفاً) .

٢- الحال النائية مناب الخبر؛ نحو: (ضربي زيدا قائماً) .

٣- أن تدلَّ الحال على توبيخ؛ نحو : (أقائماً وقد قعد الناس ؟) أي: أأنوجد؟

و ( أتميماً مرةً وقيسياً أخرى ؟ ) أي : أأنحوّل ؟ .

٤- وسماعاً في غير ذلك؛ نحو: (هنيئاً لك) أي: ثبت لك الخير هنيئاً،  
أو أهنأك هنيئاً .

يُنظر: ابن التاظم ٣٤٤، وأوضح المسالك ١٠٧/٢، وابن عقيل ٥٩٩/١، والتصريح

٣٩٣/١، والهمع ٦٠/٤، ٦١ .

(٣) أي : فانحطَّ المتصدَّق به سافلاً .

(٤) في أ: مناقد.

[٦٢/ب]

## / بَابُ التَّمْيِيزِ

وَإِنْ تُرِدْ مَعْرِفَةَ التَّمْيِيزِ      لِكَيْ تُعَدَّ مِنْ ذَوِي التَّمْيِيزِ  
 فَهُوَ الَّذِي يُذَكِّرُ بَعْدَ الْعَدَدِ      وَالْوِزْنَ<sup>(١)</sup> وَالْكَيلَ وَمَذْرُوعَ الْيَدِ  
 وَمَنْ إِذَا فَكَّرْتَ فِيهِ مُضْمَرَةٌ      مِنْ قَبْلِ أَنْ تَذْكُرَهُ وَتُظْهِرَهُ  
 تَقُولُ : عِنْدِي مَنَوَانِ زُبْدًا      وَخَمْسَةَ وَأَرْبَعُونَ عَبْدًا  
 وَقَدْ تَصَدَّقْتُ بِصَاعٍ خَلًّا      وَمَا لَهُ غَيْرُ جَرِيبٍ نَخْلًا

التمييز - ويسمى مميّزًا، وتمييزًا، ومفسّرًا، وتفسيرًا<sup>(٢)</sup> - وهو يشبه الحال<sup>(٣)</sup>؛ كونه اسمًا نكرة يأتي بعد تمام الكلام .  
 والفرق بينهما<sup>(٤)</sup> : أنّ الحال يكون مشتقًا غالبًا .

(١) في أ : وَالْكَيلَ وَالْوِزْنَ .

(٢) سمي تمييزًا وتفسيرًا لأنّ «المراد به رفع الإهام وإزالة اللبس؛ وذلك نحو : أن تخبر بخبر، أو تذكر لفظًا يحتمل وجوهًا، فيتردد المخاطب فيها، فتنبهه على المراد بالتصّ على أحد احتمالاته تبينًا للغرض» . شرح المفصل ٧٠/٢ .

(٣) يتفق التمييز والحال في خمسة أمور، ذكر الشارح منها ثلاثة أمور؛ وبقي : أن يكونا منصوبين، رافعين للإهام . الأشموني ٢٠٢/٢ .

(٤) ويفترقان في سبعة أمور :

الأوّل : أنّ الحال تجيء جملة، وظرفًا، ومجرورًا؛ والتمييز لا يكون إلا اسمًا .

الثاني : أنّ الحال قد يتوقّف معنى الكلام عليها؛ والتمييز لا يكون كذلك .

الثالث : أنّ الحال مبيّنة للهيئات؛ والتمييز مبيّن للذوات .

الرابع : أنّ الحال تتعدّد؛ بخلاف التمييز .

والتمييز: اسم جنس؛ فهو نكرة مضمّن<sup>(١)</sup> معنى (من) لبيان ما قبله<sup>(٢)</sup>؛ وهو ما دلّ على مقدار أو<sup>(٣)</sup> شبهه<sup>(٤)</sup>.

وأكثر ما يأتي تمييزاً لمفرد فيما كان مقداراً، والمقادير أربعة؛ [وهي]<sup>(٥)</sup>: المعدود، والموزون، والمكيل<sup>(٦)</sup>، والممسوح؛ تقول<sup>(٧)</sup> من ذلك:

= الخامس : أن الحال تتقدّم على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً، أو وصفاً يشبهه؛ ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح .

السادس : أن الحال تأتي مؤكّدة لعاملها؛ بخلاف التمييز .

السابع : أن حقّ الحال الاشتقاق؛ وحقّ التمييز الجُمود .

يُنظر : شرح عيون الإعراب ١٥٤، والمقتصد ٦٧٥/١، والتكت الحسان ٩٩، والهمع ٧٢/٤، والأشئوني ٢٠٢/٢ .

(١) في ب : متضمّن .

(٢) «من إهام في اسم يحمل الحقيقة، أو إجمال في نسبة العامل إلى فاعله أو مفعوله» . ابن النّاطم ٣٤٦ .

(٣) في أ : وشبهه .

(٤) ما يشبه المقدار : هو ما يدلّ على قدر غير معيّن؛ لأنّه غير مقدّر بآلة خاصّة؛ فالشّبيه بالوزن نحو : ﴿مِثْقَالِ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ [الزلزلة : ٧]، والشّبيه بالكيل نحو : (نَحْيِي سَمْنًا)، والشّبيه بالمساحة نحو : ﴿وَلَوْ حِثْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ [الكهف : ١٠٩] .

يُنظر : ابن النّاطم ٣٤٧، وأوضح المسالك ١١٠/٢، والتّصريح ٣٩٦/١، والأشئوني ١٩٦/٢ .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب؛ وفي أ : وهو؛ وما أثبتّه هو الأنسب .

(٦) في ب : والمكيل .

(٧) في ب : فتقول .



(أعطيتُ زيدًا عشرين درهماً، ومنوين عسلاً، وقفيزين بُراً، وذراعين حريراً) و (ما في السماء قَدْرُ رَاحَةٍ سَحَاباً) .

/ ويأتي مميّزاً لجملة، كقولك: (طاب زيدٌ نفساً) .

[ ١/٦٣ ]

وتمييز<sup>(١)</sup> المفرد إن بَيَّنَّ العدد فهو واجب الجرّ بالإضافة كوجوب<sup>(٢)</sup> نصبه، وإن بَيَّنَّ غير العدد فحقّه النَّصب .

ويموز جرّه بإضافة<sup>(٣)</sup> المميّز إليه، إلّا أن يكون مُضافاً إلى غيره؛ فتقول: (ما له شَبْرٌ أَرْضٍ) و(له مَنَوا سَمَنٌ، وقفيزا بُراً، ورَاقُودٌ<sup>(٤)</sup> خَلٌّ، وخاتم حديد)؛ فإن<sup>(٥)</sup> كان المميّز مُضافاً<sup>(٦)</sup> تعيّن النَّصب، كقولك: (له جُمَامٌ<sup>(٧)</sup> الملوك دقيّقا) .

(١) في ب : مميّز .

(٢) في ب : لوجوب .

والمعنى : أنّه واجب الجرّ بالإضافة إذا كان من ثلاثة إلى عشرة؛ كوجوب نصبه إذا كان من أحد عشر إلى تسع وتسعين .

(٣) في ب : بالإضافة .

(٤) الرّاقود: دَنٌّ طويل الأسفل كهَيْئَةِ الإِرْدَبَةِ، يُسَيِّعُ بَاطِنُهُ بِالْقَارِ، وَجَمْعُهُ: الرّوَاقِيدُ؛ مَعْرَبٌ، وَقَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ: «لَا أَحْسِبُهُ عَرَبِيًّا». وَقِيلَ: الرّاقود: إِنَاءٌ خَزَفٌ مُسْتَطِيلٌ مُقَيَّرٌ .

يُنْظَرُ : المَعْرَبُ ٣٢٨، وَاللِّسَانُ ( رَقْد ) ١٨٣/٣ .

(٥) في ب : وإن .

(٦) بِمَعْنَى أَنَّهُ إِذَا أُضِيفَ الدَّالُّ عَلَى مَقْدَارٍ إِلَى غَيْرِ التَّمْيِيزِ وَجِبَ نَصْبُ التَّمْيِيزِ، نَحْوُ: (ما في السماء قَدْرُ رَاحَةٍ سَحَاباً) . ابْنُ عَقِيلٍ ٦٠٣/١ .

(٧) الْجُمَامُ وَالْجِمَامُ وَالْجَمَامُ وَالْجَمَمُ : الْكَيْلُ إِلَى رَأْسِ الْمَكْيَالِ؛ وَقِيلَ: جُمَامُهُ طَفَافُهُ، وَلَا يُقَالُ : جُمَامٌ - بِالضَّمِّ - إِلَّا فِي الدَّقِيقِ وَأَشْبَاهِهِ؛ وَهُوَ مَا عَلَا رَأْسَهُ بَعْدَ الْإِمْتِلَاءِ .

اللِّسَانُ (جَم) ١٠٦/١٢، ١٠٧ .



## بَابُ نِعَمٍ وَبِئْسَ

وَمِنْهُ أَيْضًا نِعَمَ زَيْدٌ رَجُلًا وَبِئْسَ عَبْدُ الدَّارِ مِنْهُ بَدَلًا  
اعلم أن (نِعَمَ) و(بِئْسَ) فِعْلَانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ<sup>(١)</sup>، وضعا للمدح  
[العام]<sup>(٢)</sup>، والذم العام.

وفيهما أربع لغات: (نِعَمَ) و(بِئْسَ) هذه الأصل<sup>(٣)</sup>، و (نِعِمَ)  
و(بِئَسَ) و(نِعْمَ) و(بِئسَ) و(نَعِمَ) و(بُئسَ).

والدليل على فعليتهما: جوازُ [دخول]<sup>(٤)</sup> تاء التانيث الساكنة  
عليهما<sup>(٥)</sup>، كقولك: (نعمت هند) و(بئست الجارية)<sup>(٦)</sup>، وإن شئت قلت:

(١) هذا مذهب البصريين، والكسائي من الكوفيين؛ ومذهب الكوفيين أنهما اسمان  
- كما سيوضحه الشارح رحمه الله - .

تُنظر هذه المسألة في: المقتضب ١٤١/٢، والأصول ١٣٠/١، وأمالى ابن الشجري  
٤٠٤/٢، والإنصاف، المسألة الرابعة عشرة، ٩٧/١، وأسرار العربية ٩٦، والتبيين،  
المسألة الأربعون، ٢٧٤، واللباب ١٨٠/١، وشرح المفصل ١٢٧/٧، وائتلاف  
التصرة، فصل الفعل، المسألة الرابعة، ١١٥ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٣) قال سيويه في الكتاب ١٧٩/٢: «(وَأَصْلُ نِعَمٍ وَبِئْسَ: نَعِمَ وَبِئَسَ؛ وهما الأصلان  
للذان وضعا في الرداءة والصلاح، ولا يكون منهما فِعْلٌ لغير هذا المعنى)» .  
وَيُنظر: المقتضب ١٤٠/٢ .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٥) في ب: عليها.

(٦) وهناك أدلة أخرى استدلل بها البصريون؛ منها :

(نعم المرأة)، ويجوز هذا مع المفرد المذكّر، والمؤنث، والمثنى، والمجموع؛ فتقول: (نعم الرجل زيد) و (نعم الرجلان أخواك) و(نعم الرجال إخوتك) و(نعم المرأتان هندٌ ودعدٌ) و(نعم النساء بنات عمك).

/ وقد جوزوا في هذه المسألة في المخصوص<sup>(١)</sup> بالمدح أو الذم أن يكون مبتدأ وخبره [ الجملة ]<sup>(٢)</sup> التي قبله<sup>(٣)</sup>.

وأن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، تقديره : ( نعم الرجل هو زيد )<sup>(٤)</sup>.

[ ٦٣ / ب ]

= ١- أن الضمير يتصل بهما على حدّ اتصاله بالأفعال؛ فإنّهم قالوا: (نعم رجلين) و(نعموا رجالاً) كما قالوا: ( قاما ) و ( قاموا ) .

٢- أنّهما مبنيان على الفتح كالأفعال الماضية؛ ولو كانا اسمين لما بنيا على الفتح من غير علّة.

يُنظر : أسرار العريّة ٩٦، والإنصاف، المسألة الرابعة عشرة، ١٠٤/١، ١١١، والتبيين، المسألة الأربعون، ٢٧٤، ٢٧٥، واللّباب ١٨٠/١، وشرح المفصل ١٢٧/٧، وشرح الكافية الشّافية ١١٠٢/٢ .

(١) في كلتا النسختين : المخصوص، والتصويب من ابن الناظم .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٣) في أ: إلى قبله.

(٤) هذان الوجهان ذكرهما معظم النّحاة .

يُنظر: الكتاب ١٧٦/٢، والمقتضب ١٤١/٢، والأصول ١١٢/١، والتبصرة ٢٧٥/١.

وقيل : هو مبتدأ خبره محذوف، والتّقدير : ( زيدٌ الممدوح )؛ وإليه ذهب ابن عصفور .

وقيل : هو بدلٌ من الفاعل، وإليه ذهب ابن كيسان .

يُنظر: المقرّب ٦٩/١، والارتشاف ٢٥/٣، وابن عقيل ١٥٦/٢، والتّصريح ٩٧/٢، والهمع ٤١/٥، والأشموقي ٣٧/٣ .

وإمّا<sup>(١)</sup> أن يكون مضمراً، مميّزًا بنكرة منصوب، وبعد ذلك اسم مرفوع هو المخصوص بالمدح أو الذم، كـ (نعم صاحباً زيدٌ) و (بئس غلاماً بشرٌ) .

ويكون الاسم المرفوع الذي فيه الألف واللام للجنس<sup>(٢)</sup> مضمراً

(١) هذه الكلمة قبلها كلام ساقط؛ يدلّ عليه عدم الارتباط بين هذا الكلام والذي قبله؛ حيث كان الحديث قبلها عن المخصوص بالمدح أو الذمّ، والحديث هنا عن حالة من حالات الفاعل .

والظاهر أن هذا السقط من التّسّاخ؛ ويُقال في استكمالهِ : إنّ الشّارح قد أورد هذا الكلام لبيان أنّ (نعم) و (بئس) يقتضيان فاعلاً؛ إمّا معرّفاً بالألف واللام، نحو: (نعم الرجل زيدٌ)؛ وإمّا مضافاً إلى المعرّف بها، نحو: (بئس صاحب العشيرة بشرٌ)؛ وإمّا مضافاً إلى مضاف إلى ما فيه الألف واللام، نحو: (نعم غلامٌ صاحب القوم) .

والتّوَع الأخير من أنواع فاعل (نعم) و (بئس) ذكره الشّارح عندما قال: «وإمّا أن يكون مضمراً...» .

يُنظر : شرح المفصّل ١٣٠/٧، وشرح الكافية الشّافية ١١٠٥/٢، وابن التّائِم ٤٦٩، والتّصريح ٩٥/٢، والأشْمونيّ ٢٨/٣، ٣١ .

(٢) اختلف العلماء في (أل) التي في فاعل (نعم) و (بئس) على قولين :

فذهب الجمهور إلى أنّها جنسيّة .

وذهب قومٌ إلى أنّها عهديّة .

والَّذين قالوا بالجنسيّة اختلفوا على قولين :

أحدهما : أنّها للجنس حقيقة؛ فالجنس كلّهُ ممدوح أو مذموم، والمخصوص مندرجٌ تحته

لأنّه فردٌ من أفرادهِ؛ ثمّ نصّ عليه كما ينصّ على الخاصّ بعد العامّ الشّامِل له ولغيرهِ .

وقد فسّرهُ الاسم النكرة المنصوب؛ وتقديره: (نعم الرجل رجلاً)، ومنه قول الشاعر:

لَنِعْمَ مَوْثِلًا الْمَوْلَى <sup>(١)</sup> إِذَا حُذِرَتْ      بِأَسَاءُ ذِي الْبُعْيِ وَاسْتِيْلَاءُ ذِي الْإِحْنِ <sup>(٢)</sup>

= والثاني: أنّها للجنس مجازاً؛ لأنك لم تقصد إلا مدح معيّن، ولكنك جعلته جميع الجنس مبالغة.

واختلف القائلون بالعهد على قولين - أيضاً :-

أحدهما: أنّها لمعهود ذهنيّ فهي مشار بها إلى ما في الأذهان من حقيقة رجل، كما تقول: (اشتر اللحم) ولا تريد الجنس ولا معهوداً تقدّم.

والثاني: أنّها للعهد في الشّخص الممدوح، كأنك قلت: (زيدٌ نعم هو).

يُنظر: الكتاب ١٧٧/٢، والمقتضب ١٤١/٢، ١٤٢، وشرح المفصل ١٣٠/٧، والارتشاف ١٦/٣، وابن عقيل ١٥١/٢، والتّصريح ٩٥/٢، والهمع ٣٠/٥، والأشْمونيّ ٢٩/٣.

(١) في أ: الموالي، وهو تحريف.

(٢) في ب: العن، وهو تحريف.

وهذا البيت من البسيط، ولم أقف على قائله.

و (موثلاً): ملجأً ومرجعاً. و (حُذِرَتْ): خيفت. و (البأساء): الشّدّة. و (الإحن): الأحقاد.

والشّاهد فيه: (لنعم موثلاً) حيث رفع (نعم) ضميراً مستتراً؛ وقد فسّر هذا الضّمير بالتّمييز (موثلاً).

يُنظر هذا البيت في: شرح التسهيل ٩/٣، وشرح الكافية الشّافية ١١٠٦/٢، وشرح عمدة الحافظ ٧٨٢/٢، وابن النّاظم ٤٦٩، وابن عقيل ١٥٢/٢، والمقاصد التّحويّة ٦/٤، والأشْمونيّ ٣٢/٣.

التقدير: ( لنعم الموثل موثلاً المولى ) فأضمر الفاعل وفسره بالتمييز بعده، ومنه قوله تعالى: ﴿ تَسْ لَظَالِمِينَ بَدَلًا ﴾<sup>(١)</sup>.

وقد يُستغنى عن التمييز للعلم بجنس الضمير، كقوله - صلى الله عليه وسلم - : «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَنِعِمَّتْ»<sup>(٢)</sup> أي : فبالسنة أخذ، ونعمت السنة .

وقد يتقدم<sup>(٣)</sup> على ( نِعَم ) ما يدل على المخصوص<sup>(٤)</sup> بالمدح؛ فيغني ذلك عن ذكره، كقولك : ( الْعِلْمُ نِعَمٌ مُقْتَنَى )، وكقوله تعالى عن أيوب - عليه السلام<sup>(٥)</sup> - : ﴿ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَاحِرًا نَعْمَ الْعَبْدُ ﴾<sup>(٦)</sup>، وكقول الشاعر:

(١) من الآية : ٥٠ من سورة الكهف .

(٢) هذا الحديث رواه سمره بن جندب عن النبي صلى الله عليه وسلم .

ونماؤه : «وَمَنْ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ» .

يُنظر: سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب في الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة،

٢٥١/١، وسنن الترمذي، كتاب الصلاة، باب ما جاء في الوضوء يوم الجمعة،

٣٦٩/٢، وسنن النسائي، كتاب الجمعة، باب فضل الغسل، ٥٢٢/١، وسنن

ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في الرخصة في ذلك،

٣٤٧/١، ومسند الإمام أحمد ١٦/٥ .

(٣) في ب : يقدم .

(٤) في ب : الخصوص، وهو تحريف .

(٥) في ب : صلى الله عليه وسلم .

(٦) من الآية : ٤٤ من سورة ص .

/ إِنِّي <sup>(١)</sup> اعْتَمَدْتُكَ يَا يَزِيدُ — — — — — دُ <sup>(٢)</sup> فَنَعَمْ <sup>(٣)</sup> مُعْتَمِدُ الْوَسَائِلِ <sup>(٤)</sup>

وَمَا جَاءَ بِمَعْنَى (بئس) فِي عَدَمِ التَّصَرُّفِ (سَاءَ) <sup>(٥)</sup>، كَقَوْلِكَ: (سَاءَ الرَّجُلُ زَيْدٌ) وَ(سَاءَ غُلَامُ الرَّجُلِ عَمْرُو) وَ(سَاءَ غُلَامًا عَبْدُ هِنْدَ) <sup>(٦)</sup>، كَقَوْلِهِ تَعَالَى <sup>(٧)</sup>: ﴿بئسَ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَقًى﴾ <sup>(٨)</sup>، وَقَوْلِهِ تَعَالَى <sup>(٩)</sup>: ﴿سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ <sup>(١٠)</sup>؛

(١) فِي أ : بَأْتِي .

(٢) فِي ب : زَيْد .

(٣) فِي كِلْتَا النُّسخَتَيْنِ : فَنَعَمْ أَنْتَ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ ابْنِ النَّازِمِ .

(٤) فِي أ : الرَّسَائِلِ .

وَهَذَا الْبَيْتُ مِنْ مَجْزُوءِ الْكَامِلِ، مِنْ قَصِيدَةِ قَالِهَا الطَّرْمَاحُ يَمْدَحُ بِهَا يَزِيدَ بْنَ الْمُهَلَّبِ ابْنَ أَبِي صُفْرَةَ .

وَالْمَعْنَى: إِنِّي اعْتَمَدْتُ عَلَيْكَ يَا يَزِيدُ فِي قَضَاءِ مَآرِبِي وَأَدَاءِ مَطَالِبِي، وَنَعَمْ مُعْتَمِدُ الْوَسَائِلِ أَنْتَ. وَالشَّاهِدُ فِيهِ : ( فَنَعَمْ مُعْتَمِدُ الْوَسَائِلِ ) حَيْثُ حُذِفَ الْمَخْصُوصُ بِالْمَدْحِ، وَالتَّقْدِيرُ : فَنَعَمْ مُعْتَمِدُ الْوَسَائِلِ أَنْتَ .

يُنْظَرُ هَذَا الْبَيْتُ فِي : شَرْحُ عَمْدَةِ الْخَافِظِ ٧٩٤/٢، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ ١٨/٣، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ١١١٠/٢، وَشَرْحُ التَّحْفَةِ الْوَرْدِيَّةِ ٢٧٢، وَالْمَقَاصِدُ التَّحْوِيَّةُ ١١/٤، وَالْفَرَائِدُ الْجَدِيدَةُ ٦٥٧/٢، وَالذِّيَّانُ ٢١٩ .

(٥) فِي أ : بَنَّا، وَفِي ب : بَيْسًا؛ وَكِلْتَاهُمَا مُحَرَّفَةٌ .

(٦) مَثَلُ الشَّارِحِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِهَذِهِ الْأَمْثَلَةِ، لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ (سَاءَ) يُسْتَعْمَلُ اسْتِعْمَالِ (بئس) فِي عَدَمِ التَّصَرُّفِ، وَالِاقْتِصَارِ عَلَى كَوْنِ الْفَاعِلِ مَعْرُوفًا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ، أَوْ مِضَافًا إِلَى الْمَعْرُوفِ بِهِمَا، أَوْ مُضْمَرًا مَفْسَّرًا بِتَمْيِيزِ بَعْدِهِ، وَالْمُجِئُ بِعَدَمِ الْفَاعِلِ بِالْمَخْصُوصِ بِالذَّمِّ .

(٧) ( تَعَالَى ) سَاقِطَةٌ مِنْ ب .

(٨) مِنَ الْآيَةِ : ٢٩ مِنْ سُورَةِ الْكَهْفِ .

(٩) فِي أ : سَبْحَانَهُ .

(١٠) مِنَ الْآيَةِ : ١٣٦ مِنْ سُورَةِ الْأَنْعَامِ .



فهذا على حَدِّ: ﴿تَسْمَا اشْرَوَاهِ أَنْفُسَهُمْ﴾<sup>(١)</sup>.  
 وذهب الفراءُ وأكثرُ الكوفيين<sup>(٢)</sup> إلى اسميّة (نعم) و (بئس)،  
 واحتجّوا بدخول حرف الجرّ عليهما، كقول بعض العرب وقد بُشِّرَ  
 بنت: «[وَاللّٰهُ] مَا هِيَ بِنِعْمِ الْمَوْلُودَةِ، نَصْرُهَا بُكَاءٌ، وَبِرُّهَا  
 سَرَقَةٌ»<sup>(٤)</sup>، وقول الآخر: «نِعْمَ السَّيْرُ عَلَى بئسَ الْعَيْرِ»<sup>(٥)</sup>؛ ولا حجة  
 في ذلك؛ لجواز أن يكون دخول حرف [الجرّ]<sup>(٦)</sup>، كدخوله<sup>(٧)</sup> على (نام)

(١) من الآية : ٩٠ من سورة البقرة .

(٢) يُنظر رأي الكوفيين في : معاني القرآن للفراء ٢٦٨/١، ١٤١/٢، والإنصاف،  
 المسألة الرابعة عشرة، ٩٧/١، والتبيين، المسألة الأربعون، ٢٧٤، وشرح ديوان  
 المتنبي - المنسوب إلى العكبري - ٢٩٩/٢ - ٣٠١، والمقرب ٦٥/١، وشرح الكافية  
 الشافية ١١٠٢/٢، وابن النّاطم ٤٦٧، والتصريح ١١٧/٢، والجمع ٢٦/٥.

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٤) قال ابن الشّجريّ في أماليه ٤٠٥/٢: «وقال أبو بكر محمد بن القاسم بن بشّار  
 الأنباريُّ : سمعتُ أحمد بن يحيى يحكي عن سلمة بن عاصم، عن الفراء : أن  
 أعرايياً بُشِّرَ بابنةٍ وُلدت له، فقيل له : نِعْمَ الولدُ هي ! فقال : واللّٰهِ ما هي بِنِعْمِ  
 الولد، نَصْرُهَا بُكَاءٌ، وَبِرُّهَا سَرَقَةٌ» .

ويُنظر : أسرار العربيّة ٩٧، والإنصاف ٩٨/١، ٩٩، وشرح المفصل ١٢٨/٧،  
 والمقرب ٦٥/١، وشرح الكافية الشافية ١١٠٢/٢، وابن النّاطم ٤٦٧ .

(٥) نسبه ابن الشّجريّ إلى بعض فصحاء العرب نقلاً عن الفراء أيضاً .

أمالي ابن الشّجريّ ٤٠٥/٢، ويُنظر : المصادر السابقة .

(٦) ( الجرّ ) ساقطٌ من ب .

(٧) في ب : لدخوله، وهو تحريف .

في قول القائل :

عَمْرُكَ مَا لَيْلِي بِنَامٌ <sup>(١)</sup> صَاحِبُهُ <sup>(٢)</sup>

تقديره : ما ليلي بليلٍ نام <sup>(٣)</sup> صاحبه؛ ثم حذف الموصوف، وأُقيمت <sup>(٤)</sup> الصّفة مقامه <sup>(٥)</sup>.

(١) في أ : ينام، وهو تحريف .

(٢) هذا بيتٌ من الرّجز المشطور، وبعده :

وَلَا مُخَالِطَ اللَّيَانِ جَانِبُهُ

ولم أقف على قائله .

و(عمرک) : قسم . و(الليان) - بفتح اللّام والياء جميعاً - : مصدر من اللّين، يقال : فلانٌ في ليان من العيش، أي : لين الجانب .

والشّاهد فيه : ( بنام ) حيث لا تدلّ الباء على اسميّة ( نام )؛ لأنّ تقديره : ما ليلي بليل نام صاحبه؛ وكذا دخول حرف الجرّ على ( نعم ) و ( بئس ) في قوله : ( بنعم الملوذة و ) ( على بئس العير ) لا يدلّ على اسميّتهما .

يُنظر هذا البيت في : الخصائص ٣٦٦/٢، وأما ابن الشّجريّ ٤٠٥/٢، والإنصاف ١١٢/١، وأسرار العربيّة ٩٩، ١٠٠، والتبيين ٢٧٩، وشرح المفصل ٦٢/٣، وشرح الكافية الشّافية ١١٠٣/٢، وابن النّاظم ٤٦٨، والمقاصد النّحويّة ٣/٤، والخزانة ٣٨٨/٩ .

(٣) في أ : ينام، وهو تحريف .

(٤) في أ : واقا، وهو تحريف .

(٥) وبعضُ النّحاة يؤوّل هذا الكلام على حذف الموصوف وصفته، وإقامة معمول الصّفة مقامها .

والتّقدير : ما هي بمولودةٍ مقولٍ فيها نعم الملوذة، ونعم السّير على غير مقولٍ فيه =

[وكذلك (ما هي بولّد) مقول فيه :<sup>(١)</sup> (نعم المولودة)؛ فحذف الموصوف، وأُقيمت الصّفة مقامه<sup>(٢)</sup>]<sup>(٣)</sup>.

= بئس العيرُ، وبليّلٍ مقول فيه نام صاحبه .

يُنظر : أمالي ابن الشّجريّ ٤٠٦/٢، والإنصاف، المسألة الرابعة عشرة، ١١٣/١، وشرح قطر الندى ٣٤، والتّصريح ٩٤/٢ .

(١) في ب : فقال فيه، وهو سهوٌ من التّاسخ، والصّواب ما هو مثبّت .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٣) وهناك أدلة أخرى استدلّ بها الكوفيّون؛ منها :

١- أنّ العرب تقول : ( يا نعم المولى، ونعم التّصير )؛ فنداؤهم ( نعم ) يدلّ على الاسميّة؛ لأنّ التّداء من خصائص الأسماء .

٢- أنّه لا يحسُن اقتران الزّمان بهما كسائر الأفعال؛ ألا ترى أنّه لا يحسُن أن تقول : (نعم الرجل أمس ) ولا ( بئس الرجل غداً )؛ فلمّا لم يحسُن اقتران الزّمان بهما دلّ على أنّهما ليسا بفعلين .

يُنظر : أمالي ابن الشّجريّ ٤٠٥/٢، ٤١٣، ٤١٤، والإنصاف، المسألة الرابعة عشرة، ٩٩/١، ١٠٣، ١٠٤، وأسرار العربيّة ٩٧، والتّبيين، المسألة الأربعون، ٢٧٦.



## بَابُ حَبَّذَا، وَأَفْعَلِ الَّذِي لِلتَّفْضِيلِ

وَحَبَّذَا أَرْضُ الْبَقِيعِ أَرْضًا وَصَالِحٌ أَطْهَرُ مِنْكَ عَرَضًا

(حَبَّذَا): كلمةٌ مؤنثَةٌ من كلمتين؛ إحداهما: (حَبَّ)، والأخرى: (ذا)؛  
إلاَّ أنَّهما جُعِلَا كالشَّيء الواحد<sup>(١)</sup>، بلفظٍ واحدٍ مع المفرد المذكور<sup>(٢)</sup>،  
والمؤنث، والمثنى، والجمع<sup>(٣)</sup>.

(١) لكن لا يفهم منه التركيب؛ وهو مذهب سيويه والجمهور؛ وذهب قومٌ إلى  
تركيبهما اسمًا، وقومٌ إلى تركيبهما فعلاً، وآخرون على زيادة ( ذا ) .  
يُنظر : الكتاب ١٨٠/٢، والمقتضب ١٤٥/٢، واللِّباب ١٨٨/١، وشرح  
المفصَّل ١٤٠/٧، ١٤١، وشرح التَّسهيل ٢٣/٣، ٢٦، والارتشاف ٢٩/٣،  
والهمع ٤٥/٥، ٤٦.

(٢) في ب : والمذكَّر .

(٣) اختلف النُّحاة في علَّة كون ( ذا ) لا يتغيَّر عن الإفراد والتَّذكير على ثلاثة أقوال :  
القول الأوَّل : أنَّه بمنزلة المثل؛ والأمثال لا تغيَّر؛ ونُسب إلى الخليل وسيويه، وبه  
قال ابن مالك .

القول الثَّاني : أنَّه على حذف؛ والتَّقدير في ( حَبَّذا هند ) - مثلاً - : ( حَبَّذا حُسْنُ  
هند ) و ( حَبَّذا زيد ) : ( حَبَّذا أمره وشأُّه )؛ فالمقدَّر المشار إليه مذكَّر مفرد  
حذف، وأُقيم المضاف إليه مقامه؛ وهو قولُ ابن كيسان .

القول الثَّالث : أنَّه على إرادة جنس شائع؛ فالتزم فيه الإفراد كفاعل (نعم) و(بس)  
المضمر؛ ولهذا لا يجامع التَّمييز فيقال : ( حَبَّذا زيدٌ رجلاً ) .

يُنظر : الكتاب ١٨٠/٢، والبغداديات ٢٠١، وشرح الكافية الشَّافية ١١١٧/٢، ١١١٨،  
وابن السَّائِم ٤٧٥، والارتشاف ٢٩/٣، والتَّصريح ١٠٠/٢، والهمع ٤٥/٥، ٤٦، =

/ ومعنى (حبّ): صار محبوباً جداً؛ وفيه لغتان: فتح الحاء، وضمّها.  
وأصله<sup>(١)</sup>: (حُبّ)، وجرى بإسناده إلى اسم الإشارة كالمثل في  
عدم التّغيير؛ فلم يضمّ أوّل الفعل<sup>(٢)</sup>؛ فيقال<sup>(٣)</sup> في المدح: (حَبَّذا زَيْدٌ)؛ فإذا  
أريد به اللّذم قيل<sup>(٤)</sup>: (لا حَبَّذا)، ومنه قول الشّاعر:

أَلَا حَبَّذا أَهْلُ الْمَلَأِ غَيْرَ أَنَّهُ إِذَا ذُكِرَتْ مَيُّ فَلَا حَبَّذا هِيَا<sup>(٥)</sup>  
وكقول<sup>(٦)</sup> الآخر:

أَلَا حَبَّذا عَاذِرِي فِي الْهَوَى وَلَا حَبَّذا الْعَاذِلُ الْجَاهِلُ<sup>(٧)</sup>

= والأشْمُونِيّ ٤١/٣ .

(١) في أ: وأصلها .

(٢) ولا وضع موضع ( ذا ) غيره من أسماء الإشارة، بل التزمت فيهما طريقة واحدة .  
شرح المفصل ١٣٨/٧ .

(٣) في ب: فقال .

(٤) في ب: قيل له .

(٥) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو لذي الرُّمّة في ملحق ديوانه؛ ويُنسب لِكَنْزَةِ أُمِّ شَمْلَةَ  
الْمَنْقَرِيّ، قالتها في مِية صاحبة ذي الرُّمّة .

والشّاهد فيه: ( حَبَّذا أهل الملا ) و( فلا حَبَّذا هيا ) فقد استعملت ( حَبَّذا ) للمدح  
كـ( نعم )، و ( لا حَبَّذا ) للذّم كـ( بئس ) .

يُنظر هذا البيت في: شرح ديوان الحماسة للمرزوقيّ ١٥٤٢/٣، وشرح الكافية الشّافية  
١١١٦/٢، وابن النّاظم ٤٧٤، وشفاء العليل ٥٩٥/٢، والمقاصد التّحويّة ١٢/٤،  
والتّصريح ٩٩/٢، والهمع ٥١/٥، والأشْمُونِيّ ٤٠/٣، والدّرر ٢٢٨/٥، وملحق  
ديوان ذي الرُّمّة ١٩٢٠/٣ .

(٦) في أ: وكقوله .

(٧) في ب: المجاهل، وهو تحريف. وهذا البيت من المتقارب، ولم أقف على قائله .

واختلف النحويون في الاسم الواقع بعدها:  
فمنهم<sup>(١)</sup> مَنْ جعل المخصوص بعدها خيراً، على أن (حبذا) مبتدأ.  
ومنهم<sup>(٢)</sup> مَنْ جعله فاعلاً، على أنها فعلٌ.

= والشاهد فيه : (حبذا عاذري) و (لا حبذا العاذل الجاهل) حيث استعمل (حبذا) في العبارة الأولى للدلالة على المدح، و (لا حبذا) في العبارة الثانية للدلالة على الذم .  
يُنظر هذا البيت في : شرح عمدة الحفاظ ٨٠٢/٢، وشرح التسهيل ٢٦/٣، وأوضح المسالك ٢٩٠/٢، والمساعد ١٤٢/٢، وشفاء العليل ٥٩٦/٢، والمقاصد التحوية ١٦/٤، والتصريح ٩٩/٢، والهمع ٥١/٥، والدرر ٢٢٧/٥ .

(١) هذا مذهب الخليل وسيبويه، قال في الكتاب ١٨٠/٢ : «وزعم الخليل - رحمه الله - أن حبذا بمنزلة حب الشيء، ولكن (ذا) و (حب) بمنزلة كلمة واحدة نحو (لولا) وهو اسم مرفوع، كما تقول : يا ابن عمّ فالعم مجرور؛ ألا ترى أنك تقول للمؤنث حبذا ولا تقول حبّذه؛ لأنه صار مع حب على ما ذكرت لك، وصار المذكّر هو اللازم؛ لأنه كالمثل» .

وإلى هذا ذهب المبرّد في المقتضب ١٤٥/٢، وابن السّراج في الأصول ١١٥/١، والزّجاجي في الجمل ١١٠، وابن عصفور في المقرّب ٧٠/١، وشرح الجمل ٦١٠/١، ٦١١ .

ويُنظر : شرح التسهيل ٢٣/٣، وابن النّاظم ٤٧٤، والملخص ٤٤٩/١، والارتشاف ٢٩/٣ .

(٢) وهذا مذهب الأخفش، وخطّاب المارديّ، وعزاه ابن عقيل في شرح الألفيّة ١٦٠/٢ إلى ابن درستويه، وعزاه السيوطي في الهمع ٤٦/٥ إلى المبرّد .

ويُنظر : توضيح المقاصد ١٠٨/٢، والارتشاف ٢٩/٣، والمساعد ١٤١/٢، ١٤٢، والتصريح ١٠٠/٢ .

وقيل: [ إن ] <sup>(١)</sup> هذا القول تكلف، وإخراج اللفظ <sup>(٢)</sup> عن أصله بلا دليل <sup>(٣)</sup>.

وقال ابن خَرُوف <sup>(٤)</sup> بَعْدَ أَنْ مَثَلَ بِـ (حَبْدًا زَيْدٌ): «(حَبٌّ): فِعْلٌ، وَ(ذَا): فاعله، وَ(زَيْدٌ): مبتدأ، وَخَبَرُهُ: (حَبْدًا)، وقال: هذا قولُ سيبويه» <sup>(٥)</sup>.

= وَرُدُّ بَعْدَ التَّظْهِيرِ؛ فلم يركب فعل من فعل واسم؛ وبأنّه دعوى بلا دليل .  
(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٢) في أ : باللفظ .

(٣) أمّا ابن مالك وابنه فإنّهما يريان أنّ كِلَا القولين تكلفٌ وإخراج اللفظ عن أصله بلا دليل؛ والرأي عندهما : أن ( حَبٌّ ) فعل، فاعله : ( ذا )، ولا يؤنث، ولا يُثنى، ولا يُجمع؛ لأنّه بمنزلة المثل، والأمثال لا تغيّر .

و ( زَيْد ) مبتدأ، وخبره ( حَبْدًا )؛ ويجوز أن يكون ( زيد ) خبر لمبتدأ محذوف، تقديره ( المحبوب زيد ) أو ( هو زيد ) .

يُنظر : شرح الكافية الشّافية ١١١٧/٢، وشرح التّسهيل ٢٢/٣، ٢٣، ٢٦، ٢٧، وابن النّاطم ٤٧٥ .

(٤) يُنظر : شرح الكافية الشّافية ١١١٧/٢، وشرح التّسهيل ٢٣/٣، وابن النّاطم ٤٧٥، وتوضيح المقاصد ١٠٨/٢، والمساعد ١٤١/٢ .

وابن خروف هو : عليّ بن محمّد بن عليّ الأندلسيّ التّحويّ : كان إماماً في النّحو واللّغة، أخذ التّحوي عن ابن طاهر؛ ومن مصنّفاته : شرح سيبويه، وشرح الجمل؛ توفي سنة (٦٠٩هـ).

يُنظر : إنباه الرّواة ١٩٢/٤، وإشارة التّعيين ٢٢٨، والبُلغة ١٥٧، وبُغية الوعاة ٢٠٣/٢ .

(٥) وهو مذهب أبي عليّ الفارسيّ في البغداديّات ٢٠١، ٢٠٤، وابن برّهان =



فالمعرفة بعد (حَبْدًا) مرفوع بالابتداء، أو خبر<sup>(١)</sup> لمبتدأ محذوف<sup>(٢)</sup>،  
[١/٦٥] والنكرة بعدها منصوب / على التمييز، ويُذكر<sup>(٣)</sup> قبله وبعده، كقولك:  
(حَبْدًا)<sup>(٤)</sup> رَجُلًا زَيْدٌ (و حَبْدًا هُنْدُ امْرَأَةٌ) .  
وقيل: إن كان الاسم النكرة جنسًا انتصب على التمييز، وإن  
كان مشتقًا انتصب على الحال، كقولك: (حَبْدًا زَيْدٌ ضاحكًا)<sup>(٥)</sup>.

= وابن كيسان؛ ونُسب إلى ابن درستويه، والخليل .

يُنظر : شرح التسهيل ٢٣/٣، والارتشاف ٢٩/٣، والمساعد ١٤٠/٢، ١٤١ .  
(١) في أ: وخبر .

(٢) وقيل : يجعل ( حَبْدًا ) مبتدأ، و ( زيد ) خبره .  
وقيل : يجعل ( ذا ) مرفوعاً بـ ( حبّ ) ارتفاع الفاعل بفعله، ويجعل ( زيد ) بدلاً منه .  
وقيل : يجعل ( ذا ) زائدة، فيرتفع ( زيد ) بـ ( بّ )؛ لآثفه فاعل  
- وهو أضعف الوجوه - . أسرار العربية ١١٠ .

(٣) في ب : وتذكر، وهو تصحيف .  
والمعنى: أنه قد يُذكر قبل المخصوص أو بعده تمييز - كما مثل الشّارح رحمه الله - .  
(٤) في أ: حبدًا، وهو تصحيف .

(٥) اختلف النُّحاة في هذا المنصوب بعد ( حَبْدًا ) :  
فذهب الأخفش وجماعة من البصريين إلى أنه منصوب على الحال لا غير؛ سواء  
أكان جامدًا أم مشتقًا .  
وذهب أبو عمرو بن العلاء إلى أنه منصوب على التمييز لا غير؛ سواء أكان جامدًا  
أم مشتقًا .

وقال ابن أبي الرّبيع في الملخص ٤٤٩/١ : «وإذا كان المنصوب جامدًا كان تمييزًا،  
وإذا كان مُشتقًا جاز أن يكون حالًا، وجاز أن يكون تمييزًا» .  
=

وقد يجيء فاعل (حَبّ) المراد بها المدح غير (ذا)؛ وذلك على ضربين:

أحدهما : مرفوع، كقولك : (حَبّ زيدٌ رجلاً) .

والآخر : مجرورٌ بالباء الزائدة، نحو: (حَبّ يزيد رجلاً) .

وأكثر<sup>(١)</sup> ما تجيء (حَبّ) مع غير (ذا) مضمومة<sup>(٢)</sup> الحاء بالنقل من

حركة عينها، كقول الشاعر :

فَقُلْتُ : اقْتُلُوهَا عَنْكُمْ بِمِزَاجِهَا وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ<sup>(٣)</sup>

= ويرى أبو حيّان أنّه إن كان جامداً كان تمييزاً، وإن كان مشتقاً فمقصد المتكلم إن أراد تقييد المبالغة في مدح المخصوص بوصف كان حالاً، وإن أراد عدم التقييد بل تبين جنس المبالغ في مدحه كان تمييزاً؛ مثال الأول (حَبّاً هندٌ مواصلةً) أي : في حال مواصلة لها؛ وهذا لا يصحّ دخول (من) عليه . والثاني : (حَبّاً زيدٌ راكباً)، وتدخل عليه (من) .

وقيل : أنّه منصوب بـ (أعني) مُضْمَرًا فهو مفعول به لا حال ولا تمييز . وقال عنه أبو حيّان: «وهو قولٌ غريب» .

تنظر هذه المسألة في : الأصول ١/١٢٠، وأسرار العربية ١١٠، وشرح الجمل ١/٦١١، والارتشاف ٢/٣٠، والجمع ٥/٤٩، ٥٠ .

(١) في أ : واكر، وهو تحريف .

(٢) في ب : مضموم .

(٣) هذا بيتٌ من الطويل، وهو للأخطل .

و (اقتلوها) : امزجوها بالماء - يعني : الخمر - . و (مقتولة) : ممزوجة .

والشاهد فيه : (وَحُبَّ بِهَا) حيث جاء الفاعل غير (ذا) فكانت الحاء مضمومة من (حُبّ) .

واستشهد به معظم النحاة على أنّ هذا البيت يروى بوجهين (حُبّ)، والفاعل غير =

وقد لا تضمّ حائرها، كقول بعض<sup>(١)</sup> الأنصار - رضي الله عنهم - :  
 بِاسْمِ الْإِلَهِ وَبِهِ بَدِينَا      وَلَوْ عَبَدْنَا<sup>(٢)</sup> غَيْرَهُ شَقِينَا  
 فَحَبَّذَا رَبًّا وَحَبَّ دِينَا<sup>(٣)</sup>  
 أي: حبّ عبادته ديناً<sup>(٤)</sup>.

= (ذا)؛ وكلا الوجهين جائز، فإن كان الفاعل ( ذا ) تعيّن فتح الحاء .  
 يُنظر هذا البيت في : إصلاح المنطق ٣٥، والأصول ١١٦/١، وسرّ صناعة الإعراب  
 ١٤٣/١، وأسرار العربية ١٠٨، وشرح المفصل ١٢٩/٧، ١٤١، وشرح الكافية  
 الشافية ١١١٨/٢، وابن التّائظم ٤٧٦، وابن عقيل ١٦١/٢، والمقاصد التّحويّة  
 ٢٦/٤، والخزانة ٤٢٧/٩، والديوان ٢٣ - والرواية فيه (وأطيب بها) بدل (وحبّ بها)  
 ولا شاهد فيه على هذه الرواية - .

(١) وهو: عبدالله بن رواحة بن ثعلبة بن امرئ القيس بن ثعلبة الأنصاريّ الخزرجي، الشّاعر  
 المشهور، يكنى أبا محمد، وأبا رواحة، وليس له عقب، وكان من كتّاب الأنصار، وأحد  
 التّقاء ليلة العقبة، وشهد بدرًا وما بعدها إلى أن استشهد بمؤتة رضي الله عنه.  
 يُنظر : الاستيعاب ٣٣/٣، وأسد الغابة ٢٣٤/٣، وسير أعلام النبلاء ٢٣٠/١،  
 والإصابة ٧٢/٤ .

(٢) في أ : عنينا، وهو تحريف .

(٣) هذا بيت من الرّجز المشطور، وهو لعبد الله بن رواحة - رضي الله عنه - .  
 و ( بدينا ) — بكسر الدّال — أي : ابتدأنا، وهي لغة الأنصار .  
 والشّاهد فيه : ( حَبَّ دِينًا ) حيث جاء ( حَبَّ ) للمدح مفتوح الحاء مع غير (ذا)؛  
 وكان الأصل ضمّ حائه .

يُنظر هذا البيت في : شرح الكافية الشافية ١١١٦/٢، وشرح عمدة الحافظ  
 ٨٠٢/٢، وابن التّائظم ٤٧٧، واللّسان ( بدا ) ٦٧/١٤، والمقاصد التّحويّة ٢٨/٤،  
 والهمع ٤٦/٥، ٤٨، والأشعريّ ٤٢/٣، والدّرر ٢٢١/٥، والديوان ١٤٢ .

(٤) وذكر ضمير العبادة؛ لتأولها بالدين والتّعظيم . ابن التّائظم ٤٧٧ .

وقوله: (وَصَالِحٌ أَطْهَرُ مِنْكَ عَرَضًا) .

من خواص<sup>(١)</sup> التّمييز : التّكررة الواقعة بعد أفعل الذي<sup>(٢)</sup> للتّفضيل؛ وذلك مقيس<sup>(٣)</sup> في كلّ ما يبنى منه فعل التّعجّب، تقول: (هذا أفضل من زيد) و(أعلم منه)<sup>(٤)</sup>، / كما تقول: (ما أفضله!)، و (أعلمه!) .

[٦٥/ب]

وما لا يجوز أن يُبنى منه [ فعل التّعجّب لا يبنى منه أفعل التّفضيل<sup>(٦)</sup><sup>(٧)</sup>؛ فلا<sup>(٨)</sup> يُبنى من ]<sup>(٩)</sup> وصف لا فعل له كـ (غير) و(سوى)، ولا من فعل زائد

(١) عبارة الحريريّ أوضح حيث قال : «من مواطن التّمييز: التّكررة الواقعة بعد أفعل الذي للتّفضيل، كقولنا في الملحّة : وصالح أطهر منك عرضاً» . شرح الملحّة ٢٠٠ .

(٢) في ب : الّتي .

(٣) في أ : وذلك مبنياً لكلّ ما يبنى .

(٤) لم يتحدّث النّاظم عن أفعل التّفضيل إلّا بهذا الشّطر ( وصالح أطهر منك عرضاً)؛ ولم يُفرد له باباً لا في نظمه ولا في شرحه للنّظم؛ لكن الصّايغ تعرّض لهذا الباب بالتّفصيل، وكأنّه يشرح الألفيّة، وتأثّره بآبن النّاظم في هذا الباب أشدّ وضوحاً .

(٥) في كلتا النّسختين : لا يبنى، وعليه لا يستقيم المعنى .

(٦) في كلتا النّسختين للتّفضيل، والتصويب من ابن النّاظم ٤٧٨ .

(٧) ويصاغ أفعل التّفضيل ممّا صيغ منه فعلاً التّعجّب؛ وهو كلّ فعلٍ ثلاثيّ، متصرّف، تامّ، مثبت، قابل للتّفاضل، مبيّ للفاعل، ليس الوصف منه على أفعل فعلاً، ومن غير ملازم للتّقي .

يُنظر: شرح التّسهيل ٥٠/٣، وشرح الكافية الشّافية ١١٢١/٢، وابن عقيل ١٤٥/٢، والتّصريح ١٠١/٢، والأشموقيّ ٢١/٣ .

(٨) في ب : ولا يُبنى .

(٩) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

على ثلاثة أحرف، نحو : ( استخرج )، ولا من معبر<sup>(١)</sup> عن فاعله بأفعل،  
 كـ ( عَوَرَ )، ولا مبني لمفعول<sup>(٢)</sup> ما لم يسم فاعله، كـ ( ضُرِبَ )، ولا من غير  
 متصرف، كـ ( عَسَى ) و ( نِعَمَ ) و ( بَيْسَ )، ولا من [غير]<sup>(٣)</sup> متفاوت<sup>(٤)</sup>  
 المعنى، كـ ( مَاتَ ) و ( فَنِيَ )<sup>(٥)</sup>. فَإِنْ سُمِعَ بِنَاءٌ مِنْ ذَلِكَ حُفِظَ وَلَا يُقَاسُ  
 عليه كما في التَّعَجُّبِ .

تقول : ( هُوَ أَقْمَنُ بِكَذَا )<sup>(٦)</sup> أي : أَحَقُّ بِهِ، وإن لم يكن له فعل، كما  
 قالوا : ( أَقْمَنُ بِهِ )، وقالوا : ( هُوَ أَلْصُّ مِنْ شِظَاطٍ )<sup>(٧)</sup>؛ فبنوه من ( لَصَّ )،  
 ولا فعل له<sup>(٨)</sup>.

(١) في كلتا النسختين : مغير، وهو تصحيف .

(٢) في أ : المفعول .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق؛ من ابن الناطم ٤٧٨ .

(٤) في ب : ولا متقارب، وهو تحريف .

(٥) ولا يبني مالم يس تاماً، كـ ( مَاتَ ) و ( صَارَ )؛ ولا من ملازم للتفي، نحو ( مَا عَجْتُ بِهِ ) .

(٦) في كلتا النسختين : هو فمن ذلك، وهو تحريف، والتصويب من ابن الناطم ٤٧٨ .

(٧) شظاط : اسم لص من بني ضبة؛ يضرب به المثل في اللصوئية .

يُنظر : كتاب الأمثال لأبي عبيد ٣٦٦، وجمهرة الأمثال ١٨٠/٢، وجمع الأمثال  
 ٢٣٠/٣، والمستقصى ٣٢٨/١ .

(٨) ونقل ابن القطاع له فعلاً فقال : «لَصَصَتِ الشَّيْءَ لَصاً فَعَلَتْهُ فِي سِتْرٍ، وَمِنْهُ :  
 اللَّصُّ» . فعلى هذا لا شذوذ .

و(هَذَا الْمَكَانُ أَقْفَرُ مِنْ غَيْرِهِ!)، وفي المثل: «أَقْلَسُ مِنْ ابْنِ الْمُذَلِّقِ»<sup>(١)</sup>، وفي الحديث: «فَهُوَ لِمَا سِوَاهَا أَضْيَعُ»<sup>(٢)</sup>.  
وهذا النوع عند سيويّه - [رحمه الله]<sup>(٣)</sup> - مقيس<sup>(٤)</sup>، وهو عنده

= يُنظر : كتاب الأفعال ١٤٤/٣، والتّصريح ١٠١/٢، والأشئويّ ٤٤/٣ .

(١) هذا مثل يُضرب في شدّة الإفلاس .

وابن المُذَلِّق - بالدّالّ والدّالّ، وفتح اللّام - : رجل من بني عبد شمس بن سعد بن زيد مناة؛ لم يكن يجد بيته قوتَ ليلة؛ وقد عُرف أبوه وأجداده بالإفلاس .

يُنظر : جهرة الأمثال ١٠٧/٢، ومجمع الأمثال ٤٦١/٢، والمستقصى ٢٧٥/١ .

(٢) هذا جزءٌ من كتاب كتبه عمر بن الخطّاب - رضي الله عنه - إلى عمّاله .

أخرجه مالك في الموطّأ، كتاب وقوت الصّلاة، ١٢ .

وهو بتمامه : عن نافع - مولى عبد الله بن عمر - : أنّ عمر بن الخطّاب كتب إلى عمّاله : «إِنَّ أَهَمَّ أَمْرِكُمْ عِنْدِي الصّلاة؛ فمن حَفِظَهَا وحافظ عليها حَفِظَ دينه، ومن ضَيّعَهَا فهو لِمَا سِوَاهِ أَضْيَعُ» .

(٣) ( رحمه الله ) ساقطة من ب .

(٤) في بناء أفعال التّفصيل من ( أَفْعَلَ ) ثلاثة مذاهب :

فقليل : يجوز مطلقاً؛ وهو مذهب سيويّه، واختاره ابن مالك في التّسهيل وشرحه .

يُنظر : الكتاب ٧٢/١، ٩٨/٤، والتّسهيل ١٣١، وشرح التّسهيل ٤٦/٣، ٤٧، ٥١ .

وقيل : يمتنع مطلقاً؛ وهو مذهب المازنيّ، والأخفش، والميرد، وابن السّراج، والفارسيّ .

يُنظر : المقتضب ١٧٨/٤، ١٨٠، والأصول ١٠٣/١، ١٠٥، والإيضاح ٩٢/١،

٩٣، وشرح المفصل ٩٢/٦، وشرح الرّضيّ ٢١٣/٢، ٢١٤، والارتشاف ٤٢/٣،

والتّصريح ٩١/٢، ١٠١، والأشئويّ ٤٤/٣ .

وقيل بالتّفصيل؛ فيجوز إن كانت الهمزة لغير التّقل، نحو: (أَتَقَنَ) و(أَصَوَّبَ)؛ ويمتنع

إن كانت للتّقل، نحو: (أَعْطَى) إلّا أن يشدّ من ذلك فيحفظ ولا يُقاس عليه، نحو:

(هو أعطاهم للدّراهم) و (أولاهم للمعروف) . وهذا قول ابن عصفور .

يُنظر: المقرّب ٧٣/١، وشرح الجمل ٥٧٩/١، ٥٨٠، والتّصريح ٩١/٢، ١٠١، =

كالثلاثي في جواز بناء التَّعَجُّب منه، وأفعل التَّفضيل .

وتقول : (هُوَ أَهْوَجُ<sup>(١)</sup> مِنْهُ)<sup>(٢)</sup>، وإن كان اسم فاعله على (أفعل)،  
كما يُقال: ([ مَا ]<sup>(٣)</sup> أَهْوَجُهُ !)<sup>(٤)</sup>، وفي المثل: «أَحْمَقُ مِنْ هَبْنَقَةٍ»<sup>(٥)</sup>،  
و«أَسْوَدُ مِنْ حَنَكِ الْغُرَابِ»<sup>(٦)</sup>.

و[ مَا ]<sup>(٧)</sup> لا يجوز التَّعَجُّب من لفظه لما منع فيه، يتوصّل<sup>(٨)</sup> إلى  
الدلالة على التَّفضيل فيه، بمثل ما توصّل إلى التَّعَجُّب منه .

= والجمع ٤٢/٦ .

(١) في أ : أحوج، وهو تحريف .

(٢) الهَوَجُ : الحُمَقُ، والأهْوَجُ : الأحْمَقُ؛ وقيل : هو الشَّجَاع الذي يرمي بنفسه في  
الحرب على التشبيه بذلك؛ وقيل : هو المُفْرِطُ الطَّوْل، ورجلُ أَهْوَجٍ بَيْنُ الهَوَجِ، أي:  
طويل، وبه تَسْرُغُ وَحُمَقٌ . اللسان ( هوج ) ٣٩٤/٢ .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، من ابن النّازم ٤٧٩ .

(٤) في أ : أهوجد، وهو تحريف .

(٥) في أ : هبنقة، وفي ب : هنقه، وكلتاها محرّفة؛ والصواب من هو مثبت .

وهبنقة هو: ذو الودّعات، واسمه : يزيد بن ثَرْوَانَ؛ أحد بني قيس بن ثعلبة؛ يُضْرَب  
به المثل في الحُمَقِ .

يُنظر : جمهرة الأمثال ٣٨٥/١، وجمع الأمثال ٣٨٦/١، والمستقصى ٨٥/١ .

(٦) حَنَكُ الْغُرَابِ : منقاره؛ وقيل : سواده؛ وقيل : نون حنك بدل من لام حَلَك .  
والْحَلَكُ : اللّون، وقيل : شدّة السّواد كلون الغراب . اللسان ( حنك ) ٤١٧/١٠،  
( حلك ) ٤١٥/١٠ .

(٧) ( ما ) ساقطة من أ .

(٨) في أ : متوصّل .

فبيني<sup>(١)</sup> ( أفعل ) التفضيل من (أشدّ) وما جرى مجراه؛ ويميز بمصدر  
[ما]<sup>(٢)</sup> فيه المانع / وذلك قولهم: (هو أكثر استخراجاً) و (أقبح عوراً)  
و(أفجع موتاً).

وأفعل التفضيل في الكلام على ثلاثة أوجه: مضاف، ومُعرّف  
باللّام<sup>(٣)</sup>، ومجرّد منهما<sup>(٤)</sup>.

فإن كان مجرّداً لزم اتّصاله بـ ( مِنْ ) التي لابتداء الغاية<sup>(٥)</sup>، جارة  
للمفضّل عليه، كقولك: ( زيدٌ أكرمُ من عمرو [ أباً ]<sup>(٦)</sup> ) وأحسنُ منه

(١) في ب: بني، وهو تحريف.

(٢) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها السّياق، من ابن النّازم .

(٣) يريد : بالألف واللّام .

(٤) في أ: منها.

(٥) اختلف العلماء في معنى ( من ) هذه :

فذهب سيبويه والمبرد إلى أنّها لابتداء الارتفاع في نحو : ( أفضل منه )، وابتداء  
الانحطاط في نحو ( شر منه )؛ وأشار سيبويه إلى أنّها تُفيد مع ذلك معنى التّبعيض،  
فقال : « هو أفضلُ من زيد، إنّما أراد أن يفصّله على بعض ولا يعمّ، وجعل زيداً  
الموضع الذي ارتفع منه، أو سفلَ منه في قولك : شرٌّ من زيد ». الكتاب ٤ / ٢٢٥ .  
ويُنظر : المقتضب ١ / ٤٤ .

وذهب ابن مالك في شرح التّسهيل ٣ / ١٣٤، ١٣٥ إلى أنّها بمعنى المجاوزة؛ فإنّ  
القائل : ( زيدٌ أفضل من عمرو ) كأنّه قال : جاوز زيدٌ عمراً في الفضل .

وتُنظر هذه المسألة في : المغني ٤٢٣، والتّصريح ٢ / ١٠٢، والأشمونيّ ٣ / ٤٥ .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطةٌ من أ .



خلقاً، وأظهرُ منه عِرضاً) فـ(عِرضاً) وما تقدّم مثله، منصوب على التّمييز؛ لاحتماله وجوهاً .

وقد يُستغنى بتقدير (من) عن ذكرها لدليل، ويكثر ذلك إذا كان أفعِل التّفصيل خبراً<sup>(١)</sup>، كقوله تعالى: ﴿وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾<sup>(٢)</sup>، ويجوز أن تحذف (من)، فتقول: (زيدٌ أحسنُ خلقاً، وأنظفُ ثوباً) . وإن كان (أفعِل) مضافاً، نحو: (زيدٌ أفضلُ القوم)؛ أو معرفاً باللام، نحو: (زيدٌ الأفضل) لم يجز اتّصاله بـ(من) .

وأما قولُ الشّاعر:

وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصِيً  
وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَاتِرِ<sup>(٣)</sup>

(١) ويقُلُ الحذفُ إذا كان حالاً، كقول الشّاعر :

دَنَوْتُ وَقَدْ خِلْنَاكَ كَالْبَدْرِ أَجْمَلًا      فَظَلَّ فُؤَادِي فِي هَوَاكَ مُظْلَلًا

أي : دَنَوْتُ أَجْمَلِ مِنَ الْبَدْرِ .

أو صفة، كقوله :

تَرَوِّحِي أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلِي      غَدًا بِحَنَبِي بَارِدٍ ظَلِيلِي

أي : تَرَوِّحِي مَكَاناً أَجْدَرَ مِنْ غَيْرِهِ بِأَنْ تَقِيلِي فِيهِ .

يُنظر : شرح التّسهيل ٥٧/٣، وشرح الكافية الشّافية ١١٢٩/٢، وابن النّاطم ٤٨٠، وأوضح المسالك ٢٩٥/٢، ٢٩٦، وابن عقيل ١٦٦/٢، والتّصريح ١٠٣/٢، والأشْمُونِي ٤٥/٣ .

(٢) أي : من الحياة الدّنيا . سورة الأعلى، الآية : ١٧ .

(٣) هذا بيتٌ من السّريع، وهو للأعشى الكبير، من قصيدة يهجو فيها علقمة بن علاثة =

ففيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن ( من ) فيه ليست لابتداء الغاية، بل لبيان الجنس<sup>(١)</sup>.

الثاني: أنها تعلقت بمحذوف دل عليه<sup>(٢)</sup> المذكور .

الثالث: أن الألف واللام زائدتان؛ فلم يمنعا من وجود (من) كما لم

يمنعا من / الإضافة في قوله<sup>(٣)</sup>:

[١/٦٦]

تُولِي الضَّجِيعَ إِذَا تَنَبَّهَ مَوْهِنًا كَالْأَقْحُوَانِ مِنَ الرَّشَاشِ الْمُسْتَقِي<sup>(٤)</sup>

= الصَّحَائِيَّ - رضي الله عنه -، ويمدح فيها ابن عمه عامر بن الطفيل في المنافرة التي وقعت بينهما .

و ( حَصَى ) المراد به ههنا : العدد من الأعوان والأنصار . و ( العزّة ) : القوّة والعَلَبَة . و ( الكائر ) : الغالب في الكثرة والكثير .

والشاهد فيه : ( بالأكثر منهم ) حيث جمع فيه بين الألف واللام و ( من )؛ وذلك ممتنع، وقد خرّجه الشّارح - رحمه الله - .

يُنظر هذا البيت في : نوادر أبي زيد ٢٥، والاشتقاق ٦٥، والخصائص ١/١٨٥، ٣/٢٣٤، وشرح المفصل ٦/٣، وشرح الكافية الشّافية ٢/١١٣٥، وابن النّاظم ٤٨١، وأوضح المسالك ٢/٣٠٠، والمقاصد النّحويّة ٤/٣٨، والتّصريح ٢/١٠٤، والخزانة ٨/٢٥٠، والديوان ١٤٣ .

(١) كما هي في نحو : ( أنت منهم الفارسُ الشّجاع ) أي : من بينهم .

(٢) في ب : على .

(٣) في أ : قولهم .

(٤) هذا بيت من الكامل؛ وهو للقطامي .

وهو في الديوان ١١٠، ١١١ مركّب من بيتين؛ وهما :

قال أبو علي<sup>(١)</sup>: «أراد : من رشاش المستقي» .  
 وإذا كان (أفعل) مجرداً لزمه [التذكير، والإفراد بكل حال، كقولك:  
 (هو أفضل) و (هي أفضل) و (هما أفضل) و (هم أفضل) و (هُنَّ أفضل)]<sup>(٢)</sup>

= تُعْطِي الضَّجِيعَ إِذَا تَنَبَّهَ مُوْهِناً مِنْهَا وَقَدْ أَمِنَتْ لَهُ مَنْ يَتَّقِي  
 عَذَبَ الْمَذَاقِ مُفْلِحاً أَطْرَافُهُ كَالْأُقْحُونِ مِنَ الرَّشَاشِ الْمُسْتَقِيِّ

و(تولي) : تُدْنِي . و ( الضَّجِيع ) : المضاجع . و ( موهِناً ) : نحو من نصف الليل، وقيل : حين يُدْبِرُ اللَّيْل . و ( الرَّشَاش ) : من قولهم : ( أصابنا رَشَاش المطر )، وأصله من الرَّش؛ وهو : ما تَرَشَّشَ من الدَّمع .  
 والشَّاهد فيه : ( من الرَّشَاشِ الْمُسْتَقِيِّ ) إذِ الْإِلْفُ وَاللَّامُ فِي ( الرَّشَاشِ ) زائدتان، والتقدير : من رشاش المستقي؛ واستدلَّ به على زيادة ( أل ) في المضاف .  
 يُنظر هذا البيت في : شواهد التوضيح ٥٩، وشرح التسهيل ٣٨٦/٢، وابن الناطم ٤٨١، والمقاصد النحوية ٤٠/٤، وحاشية يس ٢٤/٢ .

(١) يُنظر : شرح التسهيل ٣٨٦/٢، وشواهد التوضيح ٥٩، ٦٠، وابن الناطم ٤٨٢ .  
 وأبو عليّ هو : الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ النحويّ : واحدُ زمانه في علم العربيّة، أخذ عن الرّجّاج، وابن السّراج؛ وأخذ عنه ابن جنّي، وعليّ بن عيسى الرّبيعي؛ ومن مصنفاته : الحجّة، والتذكرة، والإيضاح؛ توفي ببغداد سنة (٣٧٧هـ) .  
 يُنظر: نزهة الألباء ٢٣٢، وإنباه الرواة ٣٠٨/١، وإشارة التعيين ٨٣، وبغية الوعاة ٤٩٦/١ .  
 (٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق؛ وهي من ابن الناطم ٤٨٢ .

وفي أ : ( مطابقة هو له في التذكير، والتأنيث، والإفراد، والتثنية، والجمع؛ تقول:  
 (هو الأفضل) و(هي الفضلى) و(هما الأفضلان) و(هم الأفضلون) و(هما الأفضلان)  
 و(هِنَّ الفضليات) و(أولو الفضل) .

وفي ب : ( مطابقة هو له في التذكير والتأنيث، والإفراد، والتثنية، والجمع، كقولك:  
 (هو الأفضل) و(هي الفضلى) و(هما الأفضلان) و(هِنَّ الفضليات) .

[وإذا كان معرّفًا بالألف واللام لزمه مطابقة ما هو له في التذكير، والتأنيث، والإفراد، والتثنية، والجمع؛ فتقول: (هو الأفضل) و(هي الفضلَى) و(هما الأفضلان) و(هم الأفضلون) و(هُنَّ الفضليات) أو (الفضل) <sup>(١)</sup> .

فإن أُضيف إلى نكرة لزمه التذكير، والإفراد، كالمجرد؛ فتقول <sup>(٢)</sup>: (هو أفضل رجلٍ) و(هي أفضل امرأةٍ) و(هما أفضل رجلين) و(هم أفضل رجالٍ) و(هُنَّ أفضل نساءٍ) .

فإن <sup>(٣)</sup> أُضيف إلى معرفة جاز أن يوافق المجرد في لزوم الإفراد، والتذكير؛ فيقال: (هي أفضل النساء) و (هما أفضل القوم)؛ وجاز أن يوافق المعرّف بالألف واللام في لزوم المطابقة لما هو له، فيقال: (هي فضلى النساء) و (هما أفضلا) <sup>(٤)</sup> القوم) .

وجواز الأمرين في المضاف مشروط <sup>(٥)</sup> بكون <sup>(٦)</sup> الإضافة فيه بمعنى (من)؛

= وكلاهما سهوٌ من الشّارح، أو انتقال نظرٍ من الناسخ؛ إذ حديث الشّارح عن أفعال إذا كان مجردًا، وهذا الكلام يختصّ بأفعال إذا كان معرّفًا بالألف واللام - كما هو واضح من تمثيله - .

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٢) في أ : تقول .

(٣) في كلتا النسختين: فإن، والتصويب من ابن الناظم ٤٨٢ .

(٤) في كلتا النسختين: أفضل القوم والتصويب من الناظم ٤٨٢ .

(٥) في أ : شروط، وهو تحريف .

(٦) في أ: يكون .

وذلك إذا كان أفعال مقصوداً به التفضيل؛ أما إذا لم يُقصد به التفضيل فلا بُدَّ فيه من المطابقة لما هو له، كقولهم: (النَّاقِصُ وَالْأَشْجُ أَعْدَلَا بَنِي مَرْوَانَ) <sup>(١)</sup> أي: عَادِلًا هُمْ.

[١/٦٧]

وكثيراً ما يُستعمل أفعال/ غير مقصود به التفضيل <sup>(٢)</sup>؛ وهو عند الْمُبَرِّد <sup>(٣)</sup> مقيس <sup>(٤)</sup>، ومنه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ <sup>(٥)</sup> أي: رَبُّكُمْ عَالِمٌ بِمَا فِي نُفُوسِكُمْ <sup>(٦)</sup>، وهو هَيِّنٌ عَلَيْهِ.

(١) النَّاقِص هو: يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان؛ لُقِّبَ بذلك لآفته نقص أرزاق الجند.

والأشج هو: عمر بن عبد العزيز؛ لُقِّبَ بذلك لأنَّ بحبيته أثر شجّة من دابة ضربه . يُنظر: شرح الكافية الشافية ١١٤٣/٢، وابن النّاطم ٤٨٣، والتّصريح ١٠٥/٢، والأشموي ٤٩/٣.

(٢) في ب: تفضيل.

(٣) المقتضب ٢٤٥/٣، ونقله ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١١٤٣/٢، وشرح التسهيل ٦٠/٣. ويُنظر: ابن النّاطم ٤٨٣، والمساعد ١٧٩/٢، والأشموي ٥١/٣.

والمبرّد هو: أبو العباس محمد بن يزيد الأزديّ البصريّ: إمامُ العربيّة في زمانه، كان فصيحاً بليغاً، ثقة علامة، صاحب نوادر؛ أخذ عن المازنيّ، وأبي حاتم؛ وعنه ابن السّراج؛ ومن مصنفاته: المقتضب، والكمال، والرّد على سيبويه؛ توفي سنة (٢٨٥هـ).

يُنظر: أخبار التّحويّين البصريّين ١٠٥ — ١١٣، وطبقات التّحويّين واللّغويّين ١٠١ — ١١٠، ونزهة الألباء ١٦٤ — ١٧٣، وبُغية الوعاة ٢٦٩/١ — ٢٧١.

(٤) وعند غيره من النّحاة غير مقيس، وقال ابن مالك في التسهيل ١٣٤: «والأصحّ قصره على السّماع».

وحكى ابن الأنباريّ الجوازَ عن أبي عبيد، والمنع عن التّحويّين.

يُنظر: المساعد ١٧٩/٢، والأشموي ٥١/٣.

(٥) من الآية: ٢٧ من سورة الرّوم.

(٦) تأويله يشير إلى وجود آية كريمة قد سقطت من النّسخ؛ وهي قوله تعالى: =

وقول الشاعر :

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا <sup>(١)</sup> بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ <sup>(٢)</sup> وَأَطْوَلُ <sup>(٣)</sup>

وإنما أراد بذلك : عزيزة طويلة .

وَقَدْ قَرَّرْتَ بِالْإِيَابِ عَيْنًا وَطَبْتَ نَفْسًا إِذْ قَضَيْتَ الدِّينَا

هذا التمييز مُزَالٌ عن أصله، وقد حُوِّلَ الإسناد عنه إلى غيره لقصد <sup>(٤)</sup>

المبالغة، فلا يغيّر عما كان يستحقّه <sup>(٥)</sup> من وجوب التأخير؛ لما فيه من الإخلال

بالأصل؛ وهو ما يبيّن إجمالاً في نسبة العامل إلى فاعله ومفعوله، نحو: (طَابَ

= ﴿رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِي نُفُوسِكُمْ﴾ [الإسراء : ٢٥] . وهي في ابن النّاطم ٤٨٣ .

(١) في ب : لها، وهو تحريف .

(٢) في أ : أعد، وهو تحريف .

(٣) هذا بيتٌ من الكامل، وهو للفرزدق .

و ( سَمَكَ ) : رفع . و ( البيت ) أراد به : المجد والشرف . و ( الدّعائم ) : جمع دِعامَة؛ وهي العمود، أو ما يُسند به الحائط إذا مال ليمنعه من السقوط .

والشاهد فيه : ( أعزّ وأطول ) حيث استعمل صيغتي التفضيل في غير التفضيل؛ لأنه لا يعترف بأنّ لجرير بيتاً دعائمه عزيزة طويلة حتى تكون دعائم بيته أكثر عِزّة وأشدّ طولاً؛ ولو بقي ( أعزّ وأطول ) على معنى التفضيل لتضمّن اعترافه بذلك .

يُنظر هذا البيت في : الصّاحي ٤٣٤، وشرح المفصّل ٩٧/٦، ٩٩، وشرح التسهيل ٦٠/٣، وابن النّاطم ٤٨٣، واللّسان ( كبير ) ١٢٧/٥، ( عزز ) ٣٧٤/٥، وابن عقيل ١٧٠/٢، والمقاصد النّحويّة ٤٢/٤، والأشباه والتّظائر ٥٠/٦، والأشعشوني ٥١/٣، والخزانة ٢٤٢/٨، والذّيوان ١٥٥/٢ .

(٤) في ب : للقصد .

(٥) في ب : تستحقّه، وهو تصحيف .

زَيْدٌ نَفْسًا، وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا الْأَرْضَ عَيْنًا﴾<sup>(١)</sup> فإن نسبة (طاب) إلى (زيد) جملةٌ تحتل وجوهاً، و(نَفْسًا)<sup>(٢)</sup> مُبَيَّنٌّ لإجمالها؛ ونسبة (فَجَرْنَا) [إلى]<sup>(٣)</sup> (الأرض) جملة - أيضاً -، و(عيوناً)<sup>(٤)</sup> مُبَيَّنٌّ لذلك الإجمال<sup>(٥)</sup>.  
ومثل<sup>(٦)</sup> ذلك: (تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا) و(تَفَقَّأَ شَحْمًا) و(ضِقْتُ بِالْأَمْرِ ذَرْعًا)<sup>(٧)</sup>، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَشْعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾<sup>(٨)</sup>.

[٦٧/ب]

/وسيوه<sup>(٩)</sup> يمنع تقديم<sup>(١٠)</sup> التمييز على عامله، وإن كان فعلاً متصرفاً، نحو: (طاب زيدٌ نفساً)<sup>(١١)</sup>؛ وأجاز ذلك

(١) من الآية : ١٢ من سورة القمر .

(٢) في كلتا النسختين : نفسٌ ، والتصويب من ابن الناظم .

(٣) ( إلى ) ساقطة من ب .

(٤) في كلتا النسختين : عيون ، والتصويب من ابن الناظم .

(٥) في أ : الاحتمال ، وهو تصحيف .

(٦) في ب : ومن ذلك .

(٧) الذَّرْعُ : الطاقة والوسع ، وضاق بالأمر ذَرْعُهُ وذراعُهُ أي : ضعفت طاقته ولم يجد من المكروه فيه مَخْلَصًا ، ولم يُطِقه ، ولم يَقْوَ عليه . اللسان ( ذرع ) ٩٥/٨ .

(٨) من الآية : ٤ من سورة مريم .

(٩) الكتاب ٢٠٤/١ ، ٢٠٥ .

(١٠) في أ : تقدُّم .

(١١) ولا خلاف في امتناع تقديمه على العامل إذا لم يكن فعلاً متصرفاً . ابن الناظم ٣٥١ .

وقد عقد ابن الأنباري في الإنصاف مسألة لهذا؛ وهي المسألة العشرون بعد المائة،

٢٨٢/٢، والعكبري في التبيين المسألة الخامسة والستون، ٣٩٤، والزبيدي في

ائتلاف النصرة، فصل الاسم، المسألة الخامسة عشرة، ٣٨ .

وينظر : الخصائص ٣٨٤/٢، وأسرار العربية ١٩٦، وشرح المفصل ٧٣/٢، وشرح

الكافية الشافية ٧٧٥/٢، ٧٧٦، وشرح التسهيل ٣٨٩/٢، والجمع ٧١/٤ =

الكسائي<sup>(١)</sup>، المازني<sup>(٢)</sup>، والمبرد<sup>(٣)</sup>، [وبه]<sup>(٤)</sup> يقول الشيخ جمال الدين بن مالك<sup>(٥)</sup> - رحمه الله - قياساً على غيره من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف<sup>(٦)</sup>.

ومما ورد من ذلك قول ربيعة بن مرقوم<sup>(٧)</sup>:  
وَوَارِدَةٌ كَأَنَّهَا عُصْبُ الْقَطَا تُثِيرُ عَجَاجًا بِالسَّنَابِكِ أَصْهَبًا

= والأشعري<sup>(٨)</sup> ٢٠٠/٢.

(١) يُنظر رأيّه في : شرح الكافية الشافية ٧٧٦/٢، وشرح التسهيل ٣٨٩/٢، وابن النّاطم ٣٥١، وأوضح المسالك ١١٦/٢، والهمع ٧١/٤.

(٢) يُنظر رأيّه في : المقتضب ٣٦/٣، والأصول ٢٢٣/١، والخصائص ٣٨٤/٢، وشرح المفصل ٧٤/٢، وشرح الكافية الشافية ٧٧٦/٢، وشرح التسهيل ٣٨٩/٢، وابن النّاطم ٣٥١، وأوضح المسالك ١١٦/٢، والهمع ٧١/٤.

(٣) المقتضب ٣٦/٣.

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ.

(٥) شرح التسهيل ٣٨٩/٢، وشرح الكافية الشافية ٧٧٧/٢، وشرح عمدة الحافظ ٤٧٦/١.

وابن مالك هو : جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجبائي النحوي : إمام النّحاة، وحافظ اللّغة؛ كان إماماً في القراءات وعلّلهَا، والغريب، والنحو، والتصريف، والشعر؛ ومن مصنفاته : الألفية في النّحو، والكافية الشافية، وشرحها، وتسهيل الفوائد، وشرحه؛ وُلِدَ سنة ( ٦٠٠ هـ )، وتوفي بدمشق سنة ( ٦٧٢ هـ ).

يُنظر : إشارة التّعيين ٣٢٠، ٣٢١، والبُلغة ٢٠١، وبُغية الوعاة ١٣٠/١ - ١٣٧.

(٦) في ب : مضمّر فيه .

(٧) هو : ربيعة بن مرقوم بن قيس بن جابر الضبيّ : شاعرٌ إسلاميٌّ مخضرمٌ، أدرك الجاهليّة والإسلام، وشهد القادسيّة وجلولاء؛ وهو من شعراء مُضَرّ المعدودين، وعاش مائة سنة .

يُنظر : الشعر والشّعراء ١٩٨، والأغاني ١٠٢/٢٢، والخزانة ٤٣٨/٨ .



رَدَدْتُ بِمِثْلِ<sup>(١)</sup> السَّيِّدِ نَهْدٍ<sup>(٢)</sup> مُقْلَصٍ كَمِيشٍ إِذَا عِطْفَاهُ مَاءً تَحْلَبًا<sup>(٣)</sup>  
و كقول الآخر:

أَنْفُسًا<sup>(٤)</sup> تَطِيبُ بِنَيْلِ الْمُنَى وَدَاعِي الْمُنُونِ يُنَادِي جِهَارًا<sup>(٥)</sup>

(١) في ب : كمثل .

(٢) في ب : زل، وهو تحريف .

(٣) في ب : ما سلحلبا، وهو تحريف .

وهذان البيتان من الطويل .

و ( واردة ) أراد بها القطيع من الخيل . و ( العصب ) جمع عصبه : الجماعة .

و ( العجاج ) : الغبار . و ( السَّنابك ) جمع سنبك : طرف مقدم الحافر .

و ( أصهبا ) : من الصَّهْبَةِ وهو لونُ الغبار . و ( السَّيِّد ) : الذَّئْب . و ( نهْد ) : ضخم .

و ( مَقْلَص ) : طويل القوائم . و ( كَمِيش ) : جادٌّ في عدوه . و ( منكمش ) :

مسرَّع . و ( عطفاه ) : جانباه . و ( تَحْلَبًا ) : سالا ماءً، يريد : عرقًا .

والمعنى : رُبَّ خيل واردة تشبه في سرعتها جماعة القطا تُثيرُ الغبار بسنابكها، ردَّت

بفرس سريع الجري يشبه الذئب في سرعة عدوه، ضخم الجسم، طويل القوائم، جادٌّ

في عدوه إذا سال عطفاه ماء - أي : عرقًا - .

والتَّشَاهُدُ فيهما : ( إذا عطفاه ماء تحلبًا ) حيث قدَّم التَّمييز - ماءً - على عامله

وهو الفعل المتصرف - تحلب - ؛ وهذا غيرُ جائز عند سيبويه، وجوزَه الكسائيُّ

والمازنيُّ والمبرد؛ وخرَّجه بعضهم بأنَّ ( عطفاه ) فاعل لفعل محذوف، و ( ماءً )

مفعولٌ به لهذا الفعل .

يُنظر هذا البيتُ في : المفضَّلَات ٣٧٦، والأصمعيَّات ٢٢٤، والشَّعر والشَّعراء ١٩٨،

وأُمالي ابنِ الشَّحريِّ ٤٨/١، وشرح التَّسهيل ٣٨٩/٢، وشرح الكافية الشَّافية

٧٧٨/٢، وابنُ النَّاظم ٣٥١، والمغني ٦٠٢، والأشْمُوئيُّ ٢٠٢/٢، وشعره - ضمن

شعراءِ إسلاميَّين - ٢٤٩، ٢٥٠ .

(٤) في ب : أنفوسًا .

(٥) هذا بيتٌ من المتقارب، ولم أقف على قائله .

و<sup>(١)</sup> قول الآخر :

وَلَسْتُ إِذَا ذَرَعًا أَضِيقُ بِضَارِعٍ<sup>(٢)</sup> وَلَا يَأْتِسُ عِنْدَ التَّعَسُّرِ<sup>(٣)</sup> مِنْ يُسْرِ<sup>(٤)</sup>

= والشاهد فيه : (أنفساً تطيب ) حيث قدّم التمييز — نفساً — على عامله وهو الفعل المتصرف — تطيب —؛ وهذا نادرٌ عند سيبويه والجمهور، وقياسيٌّ عند الكسائي والمازني والمبرد .

يُنظر هذا البيت في : شرح التسهيل ٣٨٩/٢، وشرح عمدة الحفاظ ٤٧٧/١، وأوضح المسالك ١١٥/٢، والمغني ٦٠٣، والمقاصد التحوّية ٢٤١/٣، والتصريح ٤٠٠/١ والبهجة المرضية ٩٦، وشرح شواهد المغني ٨٦٢/٢، والأشموني ٢٠١/٢ .

(١) في ب : وكقول .

(٢) في أ : بعارض، وهو تحريف .

(٣) في ب : التغير، وهو تحريف .

(٤) هذا بيتٌ من الطويل، ولم أقف على قائله .

و ( ذرعاً ) : الذرع بسطُ اليدين . و ( الضارِع ) : الذليل .

والشاهد فيه : ( ذرعاً ) حيث قدّم التمييز — ذرعاً — على عامله وهو الفعل المتصرف — أضيق —؛ وهذا نادرٌ عند سيبويه والجمهور؛ وقياسيٌّ عند الكسائي والمازني والمبرد .

يُنظر هذا البيت في : شرح الكافية الشافية ٧٧٧/٢، وشرح التسهيل ٣٨٩/٢، وابن النّاظم ٣٥٢، والمقاصد التحوّية ٢٣٣/٣ .

## بَابُ كَمِ الاسْتِفْهَامِيَّةِ

وَكَمْ إِذَا جِئْتَ بِهَا مُسْتَفْهِمًا فَأَنْصَبْ وَقُلْ: كَمْ كَوَكَبًا تَحْوِي<sup>(١)</sup> السَّمَاءُ

## فَصْلٌ

كم الاستفهامية: مميّزها فرد منصوب؛ لشبهه بالعدد المنصوب على التّمييز<sup>(٢)</sup>؛ لأنّه من أحد عشر إلى تسعة وتسعين لا يكون إلا/ واحداً. وهذه<sup>(٣)</sup> يجوز الفصل بينها وبين مميّزها، تقول: (كم عبداً لك؟) و(كم لك عبداً؟)؛ وهذه الإجازة كالعوض من منع إعرابها<sup>(٤)</sup>، ولا يجوز ذلك في الخبريّة.

(١) في متن الملحة ٢٦: نَحْوِ السَّمَاءِ.

(٢) وقد علّل الشّارح - رحمه الله - في باب كم الخبريّة ص ٢٩٠ بأنّ مميّز الاستفهاميّة مفرد منصوب؛ لأنّها بمنزلة عدد منوّن.

وعلّله ابن التّائمه ٧٣٩ بالحمل على مميّز العدد المركّب وما جرى مجراه؛ إذ كانت فرعاً على (كم) الخبريّة، كما أنّ العدد المركّب فرعٌ على المفرد.

(٣) في أ: وهذا.

(٤) قال سيّويه: «وزعم أنّ كم درهماً لك أقوى من كم لك درهماً وإنّ كانت عربيّة جيّدة؛ وذلك أنّ قولك: العشرون لك درهماً فيها قُبْح، ولكنها جازت في كم جوازاً حسناً، لأنّه كأنّه صار عوضاً من التّمكن في الكلام». الكتاب ١٥٨/٢.

وقال الميرد: «إلاّ أنّه يجوز لك في (كم) أن تفصل بينها وبين ما عملت فيه بالظّرف؛ فتقول: كم لك غلاماً؟ وكم عندك جارية؟، وإنّما جاز ذلك فيها؛ لأنّه جعلَ عوضاً لما مُنِعَتْهُ من التّمكن». المقتضب ٥٥/٣.

وقد تقع موقع المبتدأ، كقولك: ( كَمْ عَبْدًا لَكَ ؟ )؛ فـ ( كم ) مبتدأ، و( لك )<sup>(١)</sup> الخبر، ونصبت ( عَبْدًا ) على التمييز .

وتقع موقع المفعول به، في قولك : ( كم رجلاً رأيت ؟ ) .  
وموقع<sup>(٢)</sup> الجارّ والمجرور<sup>(٣)</sup>، كقولك : ( بكم درهماً بعت ؟ ) .  
وإن دخل عليها حرف جرّ جاز في مميّزها النصب والجر<sup>(٤)</sup>؛ فيقال: ( بكم درهماً اشتريت ثوبك ؟ ) و ( بكم درهم اشتريت ؟ ) فالتنصب لأنّها كما تقدّم<sup>(٥)</sup>، والجرّ بـ ( من ) مضمرّة<sup>(٦)</sup>، لا بإضافة<sup>(٧)</sup> ( كم ) إليه؛ خلافاً لبعضهم<sup>(٨)</sup>.

(١) في أ : وذلك، وهو تحريف .

(٢) في أ : وموضع .

(٣) تارةً بحرف الجرّ كما مثل، وتارةً بالإضافة، نحو قولك : ( ابن كم سنة أنت ؟ ) .

(٤) اختلف العلماء في جواز جرّ تمييز ( كم ) الاستفهاميّة حملاً على الخبريّة؛ على ثلاثة مذاهب:

الأوّل : أنّه لا يجوز .

والثاني : أنّه يجوز مطلقاً؛ وإليه ذهب الفراء، والزجاج، والسّيرافي .

والثالث : أنّه يجوز بشرط أن يدخل على ( كم ) حرف جرّ، نحو : ( على كم جذع بيتك مبيّ ؟ )؛ وهو مذهب سيبويه والخليل .

يُنظر : الكتاب ١٥٩/٢، ١٦٠، وشرح التسهيل ٤١٩/٢، وشرح الرّضيّ ٩٦/٢، والارتشاف ٣٧٨/١، والتصريح ٢٧٩/٢، والجمع ٧٩/٤، والأشْمونيّ ٨٠/٤ .

(٥) لأنّها شبيهة بالعدد المنصوب على التمييز .

(٦) وهو مذهب الخليل، وسيبويه، والفراء، والجمهور .

يُنظر : الكتاب ١٦٠/٢، والمقتضب ٥٦/٣، والمقرب ٣١٢/١، والتسهيل ١٢٤، وشرحه ٤١٩/٢، وشرح الرّضيّ ٩٦/٢، والارتشاف ٣٧٨/١، والمساعد ١٠٨/٢، والتصريح ٢٧٩/٢، والجمع ٧٩/٤، والأشْمونيّ ٨٠/٤ .

(٧) في أ : لإضافة .

(٨) أراد بيع بعضهم : الرّجّاج .

والدليل على ذلك من وجهين :

أحدهما<sup>(١)</sup>: أَنَّ ( كم ) الاستفهامية لا تصلح<sup>(٢)</sup> أن تعمل الجر؛ لأنها قائمة مقام عدد مركّب، والعدد المركّب لا يعمل الجر؛ فكذا ما قام مقامه<sup>(٣)</sup>.

الثاني : أَنَّ الجرّ بعد ( كم ) الاستفهامية لو كان بالإضافة لم يشترط دخول حرف الجرّ على ( كم )<sup>(٤)</sup>.

فاشترط ذلك دليل على الجرّ بـ ( مِنْ ) مقدّرة؛ لكون حرف الجرّ الدّاخِل عوضاً من اللفظ بها .

ويجوز حذف مميّزها<sup>(٥)</sup> وهو حسن، ولا يحسن ذلك في الخبريّة؛ /  
لأنّها مضافة، وحذف المضاف إليه وإبقاء المضاف قبيح؛ لأنّ فائدته في المضاف إليه<sup>(٦)</sup>.

= يُنظر : التسهيل ١٢٤، وشرحه ٤١٩/٢، والارتشاف ٣٧٨/١، والمساعد ١٠٩/٢،  
والتصريح ٢٧٩/٢، والجمع ٧٩/٤، والأشموقي ٨٠/٤ .  
(١) في ب : أحدها .

(٢) في أ : لا يصلح، وهو تصحيف .

(٣) ( كم ) الاستفهامية فرعٌ على الخبريّة، كما أنّ العدد المركّب فرعٌ على المفرد .  
يُنظر : شرح الكافية الشافية ١٧٠/٤، وابن النّاظم ٧٣٩ .

(٤) في كلتا النسختين : كم الخبريّة، وهو سهوٌ من الشّارح — رحمه الله —؛ لأنّ الحديث هُنا عن ( كم ) الاستفهامية .

(٥) نحو : ( كم مالك ؟ ) أي : كم درهماً أو ديناراً . وقوله تعالى : ﴿ كَمْ لَيْتُمْ ﴾ [الكهف : ١٩] أي : كم يوماً أو عاماً .

(٦) وقيل : يجوز حذف تمييز ( كم ) الخبريّة، وقيل : يقبح حذفه إلا أن يقدر =

وإذا قلتَ : ( كم المال ؟ ) كانت الاستفهامية .

ومن ههنا اختلف المعنى في قولك : ( كم درهماً معك ؟ ) [و( كم درهم معك ؟ )] <sup>(١)</sup> ؛ لأنك في النصب تسأل عن عِدَّة الدراهم ، وفي الرفع تسأل عن درهم واحد ، وفي الجرّ مُخْبِراً لا مستخيراً في أحد الوجهين ، كأنك قلت : ( كم حبة درهم معك ؟ ) و <sup>(٢)</sup> ( كم قرطاساً ؟ ) ؛ ومن ههنا قال النحويون في قول الفرزدق :

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ فِدْعَاءٌ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي <sup>(٣)</sup>

= منصوباً ؛ ومن الحذف قوله :

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ

في رواية من رفع عمّة .

وكلام ابن مالك في التسهيل يقتضي أنه لا فرق في ذلك بين مميّز الاستفهامية ومميّز الخبرية — كما ذكر ذلك ابن عقيل في المساعد — قال ابن مالك في التسهيل ١٢٤ « كم اسم لعدد مبهم ؛ فيفتقر إلى مميّز ، ولا يُحذف إلاّ لدليل » .

يُنظر : شرح المفصل ١٢٩/٤ ، وشرح ألفية ابن معط ١١٢٥/٢ ، وشرح التسهيل ٤١٩/٢ ، والمساعد ١٠٦/٢ ، ١٠٧ ، والهمع ٨٣/٤ ، والأشموقي ٨٣/٤ .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٢) في ب : أو .

(٣) هذا بيت من الكامل .

و ( الفدعاء ) هي المرأة التي اعوجّت أصابعها من كثرة الحلب ، وقيل : هي التي أصاب رجلها الفدع من كثرة مشيها وراء الإبل . و ( عشاري ) : جمع عشاء ؛ وهي : الناقة التي أتى عليها من وضعها عشرة أشهر .

والشاهد فيه : ( كَمْ عَمَّةٌ ) حيث يجوز في ( عَمَّة ) وفي ( خالة ) المعطوفة عليها =

إنَّه إذا رفع العمَّة قصد عمَّةً واحدةً، فحذف مميِّز ( كم ) وجعله ظرفاً، كإنَّه [ قال ] <sup>(١)</sup>: ( كَمْ مَرَّةً <sup>(٢)</sup> عمَّةً [ لك ] <sup>(٣)</sup> ) قد حَلَبْتُ عَلَيَّ عِشَارِي؛ وَمَنْ نصب أراد تكثير العمَّات، وصارت ( كم ) اسماً مبتدأ

= الحركات الثلاث .

أَمَّا الرَّفْعُ فعلى أَنَّ ( كم ) خبرية أو استفهامية في محلِّ نصب ظرف متعلِّق — (حلبت) — كما يرى الشَّارح —، أو مفعول مطلق عامله ( حلبت ) الآتي؛ وعلى هذين يكون قوله: ( عمَّة ) مبتدأ، وجمله ( حلبت ) في محلِّ رفع خبره، وتمييز ( كم ) على هذا الوجه محذوف، يقدر مجروراً إِنَّ قُدِّرَتْ ( كم ) خبرية، ويقدر منصوباً إِنَّ قُدِّرَتْ ( كم ) استفهامية؛ وعلى كلِّ حال يقدر من ألفاظ الزَّمان إِنَّ جعلت ( كم ) ظرف زمان — كما قدر الشَّارح —، ويقدر من ألفاظ المصادر إِنَّ جعلت ( كم ) مفعولاً مطلقاً .

وَأَمَّا النَّصْبُ فعلى أَنَّ ( كم ) استفهامية في محلِّ رفع مبتدأ، وخبره جملة (حلبت) أيضاً، و ( عمَّة ) تمييز لها؛ وقيل: إِنَّ تَمِيماً تُجيز نصب مميِّز الخبرية مفرداً .

وعلى هذا يجوز نصب ( عمَّة ) مع كون ( كم ) خبرية .

وَأَمَّا الجَرُّ فعلى أَنَّ ( كم ) استفهامية في محلِّ رفع مبتدأ، وخبره جملة (حلبت) أيضاً، و ( عمَّة ) تمييز لها .

يُنظر هذا البيت في: الكتاب ٧٢/٢، ١٦٢، ١٦٦، والمقتضب ٥٨/٣، والجمل ١٣٧، وسرَّ صناعة الإعراب ٣٣١/١، والتبصرة ٣٢٢/١، وشرح المفصل ١٣٣/٤، والمقرب ٣١٢/٢، وشرح عمدة الحافظ ٥٣٦/١، وابن التاظم ٧٤١، وأوضح المسالك ٢٢٧/٣، والخزانة ٣٨٥/٦، والذَّيوان ٣٦١/١ .

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٢) في ب: من .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطةٌ من ب .

لا ظرفاً، وخبره : ( حلبت عليّ )، وكذلك الحكم في الجر<sup>(١)</sup>.

وُثِرَاعَى أصولها إذا استعملت في باب ( ظنّ )<sup>(٢)</sup>؛ فتقول : ( كم تظنّ النَّاسَ رجلاً، والنَّاسُ ) [ وكم النَّاسَ تظنّ رجلاً والنَّاسُ ]<sup>(٣)</sup>؛ ولا يجوز [ النَّاسَ ]<sup>(٤)</sup> كم تظنّ<sup>(٥)</sup>.

وتختلف معانيها باختلاف الإعراب، كقولك : ( بكم ثوبك مصبوغٌ؟ ) و ( بكم ثوبك مصبوغاً ؟ ) فالسؤال مع الرفع عن أُجرة الصبغ، أو<sup>(٦)</sup> المقدار المصبوغ، ومع النصب عن جملة الثوب وثمنه .

(١) وكذلك من جرّ أراد تكثير العمّات .

(٢) في أ : الظنّ .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٥) لأنّ ( كم ) لها الصّدارة، ولا يعمل ما بعدها فيما قبلها .

(٦) في أ : و .



[ ١/٦٩ ]

/ بَابُ الْمَفْعُولِ <sup>(١)</sup> فِيهِ - وَهُوَ الظَّرْفُ -

وَالظَّرْفُ نَوْعَانِ فَظَرْفُ أَزْمَنَةٍ وَالظَّرْفُ مَعَ الدَّهْرِ وَظَرْفُ أَمْكَنَةٍ  
وَالْكُلُّ مَنْصُوبٌ عَلَى إِضْمَارٍ فِي فَأَعْتَبِرِ الظَّرْفَ بِهَذَا وَاكْتَفِي  
تَقُولُ : صَامَ خَالِدٌ أَيَّامًا وَغَابَ شَهْرًا وَأَقَامَ عَامًا  
وَبَاتَ زَيْدٌ فَوْقَ سَطْحِ الْمَسْجِدِ وَالْفَرَسُ الْأَبْلَقُ <sup>(٢)</sup> تَحْتَ مَعْبَدٍ  
وَالرَّيْحُ هَبَّتْ يَمْنَةً الْمُصَلِّي وَالزَّرْعُ تَلْقَاءَ الْحَيَا الْمُنْهَلِ  
وَقِيَمَةُ الْفِضَّةِ دُونَ الذَّهَبِ وَثُمَّ عَمَرُوا فَادُنْ مِنْهُ وَأَقْرَبِ  
وَدَارُهُ غَرْبِيَّ فَيْضِ <sup>(٣)</sup> الْبَصْرَةِ وَنَخْلُهُ شَرْقِيَّ نَهْرٍ مُرَّةٍ

## فَصْلٌ

الظَّرْفُ <sup>(٤)</sup> هو: المفعول فيه. وينقسم <sup>(٥)</sup> إلى: ظرف زمان، وظرف مكان؛

(١) في ب : باب الظُّروف . والظَّرْف مصطلحٌ بصريّ، والمفعول فيه مصطلحٌ كوفي؛  
ويسمّيه الكوفيون - أيضاً - المحلّ أو الصّفة .

يُنظر: معاني القرآن للقرّاء ١/١١٩، والإنصاف ١/٥١، والارتشاف ٢/٢٢٥، والتصريح ١/٣٣٧ .

(٢) الْبَلَقُ : سَوَادٌ وَبَيَاضٌ، وكذلك الْبَلْقَةُ وهي مصدر الْأَبْلَقِ؛ وهو : ارتفاع التّحجيل إلى  
الفخذين . اللّسان ( بلق ) ١٠/٢٥ .

(٣) الْفَيْضُ : النَّهْرُ، والجمع : أَفْيَاضٌ، وفَيْوُضٌ؛ وجمعهم له يدلّ على أنّه لم يسمّ بالمصدر.  
وفيض البصرة : نهرها، غلب ذلك عليه لعظمه. اللّسان (فيض) ٧/٢١١ .

(٤) الظَّرْف لغة : الوعاء، واصطلاحاً : هو ما نُصِبَ من اسم زمان، أو مكان مقارن لمعنى  
( في ) دون لفظها .

يُنظر : شرح الكافية الشّافية ٢/٦٧٥، واللّسان ( ظرف ) ٩/٢٢٩ .

(٥) في أ : وهو ينقسم .

وكلاهما ينقسم إلى: مبهم [ و ] <sup>(١)</sup> مختصّ .

و <sup>(٢)</sup> أسماء الزّمان كلّها صالحة للظرفيّة / لا فرق <sup>(٣)</sup> في ذلك بين المبهم <sup>(٤)</sup> منها والمختصّ <sup>(٥)</sup>؛ تقول <sup>(٦)</sup>: ( انتظرته حيناً ومُدّةً ) و( لقيته يوم الخميس ) .

و[ أمّا ] <sup>(٧)</sup> أسماء المكان فالصّالح منها للظرفيّة نوعان :

الأوّل: الاسم المبهم؛ كأسماء الجهات، نحو: (فوق) و (تحت) و(أمام) و(وراء) و(يمين) و(شمال)، وشبهها في الشّياع ممّا يفتقر إلى غيره

(١) العاطف ساقط من أ .

(٢) في ب : فأسماء .

(٣) في أ : ولا فرق .

(٤) ظرف الزّمان المبهم هو : ما يدلّ على زمنٍ غير محدود ولا مقدّر، ولا يقع جواباً لـ ( متى ) و ( كم )، نحو : ( حين ) و ( مدّة ) و ( وقت )؛ تقول : ( سرّْتُ حيناً، ومدّة ووقتاً ) .

يُنظر : التّصريح ٣٤١/١، والأشعونيّ ١٢٨/٢ .

(٥) ظرف الزّمان المختصّ هو : ما يدلّ على زمنٍ مقدّر، ويقع جواباً لـ ( متى )؛ نحو : ( يوم الخميس ) جواباً لمن قال : ( متى جئت ؟ )؛ وهو المعروف بالعلميّة كـ ( صمت رمضان )، أو بـ ( أل ) كـ ( سرّْتُ اليوم )، أو بالإضافة كـ ( جئتُ زمن الشتاء ) و ( يوم قدوم زيد )، أو غير معلوم - وهو التّكررة - نحو : ( سرّْتُ يوماً أو يومين أو أسبوعاً أو وقتاً طويلاً ) .

يُنظر : التّصريح ٣٤١/١، والأشعونيّ ١٢٨/٢ .

(٦) في أ : فتقول .

(٧) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السّياق؛ بدليل مجيء الفاء، وهو كذلك عند شيخه ابن النّاطم ٢٧٤ .

في بيان صورة مسمّاه، كـ ( جانب ) و ( ناحية )، وكأسماء المقادير<sup>(١)</sup>  
 كـ ( مِيل )<sup>(٢)</sup> و ( فَرَسَخ )<sup>(٣)</sup> و ( بَرِيد )<sup>(٤)</sup>.  
 [و]<sup>(٥)</sup> الثاني: ما اشتقّ من اسم الحدث<sup>(٦)</sup>، كـ ( مَذْهَب ) و ( مَرْمَى )<sup>(٧)</sup>.  
 والمختصّ منه: ( ذَهَبْتُ مَذْهَبَ زَيْدٍ ) و ( رَمَيْتُ مَرْمَى عَمْرٍو ).  
 والمختصّ: كلّ ما اشتملّ عليه<sup>(٨)</sup> ما يحوطه، كـ ( الشّام ) و ( العِراق )  
 و ( المسجد ) و ( الدّار ) .

- (١) ذهب الجمهور إلى أنّ المقادير من الظّروف المبهمة .  
 وذهب الشّلوّين إلى أنّها ليست من الظّروف المبهمة؛ لأنّها معلومة المقدار .  
 يُنظر : التّوطئة ٢١٠، وتوضيح المقاصد ٩٣/٢، والارتشاف ٢٥٠/٢، وابن عقيل  
 ٥٣١/١، والأشعونيّ ١٣٠/٢ .
- (٢) المِيل من الأرض : منتهى مدّ البصر؛ ومقداره : أربعة آلاف ذراع .  
 يُنظر : الصّحاح ( ميل ) ١٨٢٣/٥، والقاموس المحيط ( مال ) ١٣٦٩ .
- (٣) الفَرَسَخُ : ثلاثة أميال هاشميّة؛ وهي : اثنا عشر ألف ذراع .  
 يُنظر : الصّحاح ( ميل ) ١٨٢٣/٥، والقاموس المحيط ( فرسخ ) ٣٢٩ .
- (٤) البَرِيدُ : اثنا عشر ميلاً .
- يُنظر : تهذيب اللّغة ( برد ) ١٠٦/١٤، والصّحاح ( برد ) ٤٤٧/٢ .
- (٥) العاطف ساقط من أ .
- (٦) أي : الَّذي اشتقّ منه العامل واتّحدت مادّته ومادّة عامله - كما مثّل الشّارح  
 رحمه الله -؛ فلو اختلفت مادّته ومادّة عامله نحو : ( رميت مذهب زيد وذهبتُ  
 مرمي عمرو ) لم يجز في القياس أن يُجعل ظرفاً، بل يجب التّصريح معه بـ ( في ) .  
 يُنظر : شرح الكافية الشّافية ٦٧٧/٢، وابن النّاظم ٢٧٥، وأوضح المسالك ٥٢/٢،  
 والتّصريح ٣٤١/١ .
- (٧) في ب: مري .
- (٨) في أ: كلّ ما يشتمل على ما يحوط .

وهذا النوع يتصرف بوجوه الإعراب، ولا يسمى ظرف مكان<sup>(١)</sup>؛ فإن وجد منه شيء منصوباً كان انتصابه انتصاب المفعول به لا انتصاب الظرفية<sup>(٢)</sup>.

ومن أسماء ظروف الزمان ما يعبر به عن جميعه، كـ (الدَّهر) و (قَطّ) و (عَوْض) و (الأبد).

فـ (قَطّ) : اسم لما مضى من الزمان، و (الأبد) : لجميع الآتي منه؛ فتقول من ذلك : ( ما فعلته قطّ )<sup>(٣)</sup> و (لا أفعله أبداً )، و (إِذْ )<sup>(٤)</sup> : لِمَا مضى من الزمان، و ( إذا ) : ظرف لما يُستقبل من الزمان، يتضمّن معنى الشرط غالباً .

ويُضمَر عاملُ الظرف على / شريطة<sup>(٥)</sup> التفسير؛ تقول: (اليوم سرت فيه)

[٧٠/أ]

(١) قال ابن السراج في الأصول ١٩٧/١ : «وأما مكة، والمدينة، والمسجد، والدار، والبيت؛ فلا يجوز أن يكن ظرفاً؛ لأنّها أقطاراً محدودة معلومة؛ تقول : قُمْتُ أَمَامَكَ، وصليتُ ورائك؛ ولا يجوز أن تقول : قُمْتُ المسجد، ولا قعدتُ المدينة، ولا ما أشبه ذلك» .

(٢) نحو قولك : ( عمرت الدَّار ) و ( هدمت الحائط ) .

(٣) قال ابن هشام في المغني ٢٣٣ : « قط : تكون ظرف زمان لاستغراق ما مضى، وتختصّ بالتفني؛ يُقال : ما فعلته قط؛ والعامة يقولون : لا أفعله قط؛ وهو لحن . واشتقاقه من ( قَطَطْتُهُ ) أي : قطعته، فمعنى ما فعلته قط : ما فعلته فيما انقطع من عمري؛ لأنّ الماضي مستقطعٌ عن الحال والاستقبال» .

(٤) في أ : وإذا، وهو سهو .

(٥) في ب : شرطه، وهو تحريف .

وانتصاب الظرف بعاملٍ مضمَرٍ إمّا أن يكون بعاملٍ جائز الإظهار أو بممتمعه؛ =

تقديره : سرت اليوم<sup>(١)</sup>.

وجميع أسماء الزّمان تكون ظروفًا إذا وردت متضمّنة (في) ولم ينطق بـ ( في )، كقولك<sup>(٢)</sup>: (قدمت يوم الجمعة) و(صُمتُ يومَ الخميس)<sup>(٣)</sup>؛ فلو قوع الأفعال فيها سُميت ظروفًا<sup>(٤)</sup>.

ومنها: ما يقع الفعل في جميعه، كقولك : (صمت يوم الخميس)<sup>(٥)</sup>.  
ومنها: ما يقع في بعضه، كقولك: (لقيته يوم الجمعة)؛ لأنّ اللقاء قع في بعضه<sup>(٦)</sup>.

= وقد أفرد الشّارح - رحمه الله - فصلاً لنصيب الظّرف في ص ٤٥٣ من هذا الباب.

(١) أي : سرت اليوم سرتُ فيه .

(٢) في أ : تقول .

(٣) نصبت هذه الأسماء نصب الظّروف لتضمّنها معنى ( في )؛ إذ تقدير الكلام: (قدمت في يوم الجمعة) و ( صمت في يوم الخميس ) .

(٤) قال ابن يعيش ٤١/٢ : «وقيل للأزمنة والأمكنة ظروف؛ لأنّ الأفعال توجد فيها، فصارت كالأوعية لها» .

(٥) لأنّ الصّوم يستغرق اليوم . وقال السيوطي في الجمع ١٤٨/٣ : «وكون ما يكون العمل في جميعه هو ظرف وانتصب انتصاب الظّروف هو مذهب البصريين .  
وزعم الكوفيون : أنّه ليس بظرف، وأنّه ينتصب انتصاب المشبّه بالمفعول؛ لأنّ الظّرف عندهم ما انتصب على تقدير ( في )، وإذا عمّ الظّرف لم يتقدّر عندهم فيه ( في )؛ لأنّ ( في ) يقتضي عندهم التّبعيض، وإنّما جعلوه مشبّهًا بالمفعول لا مفعولاً به؛ لأنّهم رأوه ينتصب بعد الأفعال اللازمة» .

ويُنظر : الكتاب ٢١٦/١، والبسيط ٤٨٨/١ - ٤٩٠ .

(٦) قال ابن أبي الرّبيع في البسيط ٤٨٨/١ : «ألا ترى أنّ اللقاء لا يمكن في اليوم كلّهُ، =

وكلُّ اسم صلح أن يكون<sup>(١)</sup> جواب<sup>(٢)</sup> (أين) في الاستفهام فهو مكان، تقول من ذلك : ( جلست خلفك ) و(سرتُ أمامك) و(قعدتُ دونك) و ( داري غربي دارك ) و ( وجهي تلقاء وجهك ) و(سرتُ يَمَنَةً الأمير) و( لي قبلك حقّ ) و ( توجّهتُ نحو المدينة )<sup>(٣)</sup>؛ فإن لم تتضمّن<sup>(٤)</sup> هذه الأسماء معنى ( في ) لم تكن ظروفًا، وجاز أن تعتقب عليها العوامل بوجوه الإعراب؛ فإذا قلتَ : ( دخلتُ البيت ) فإنه منتصب نصب المفعول به لوقوع الفعل عليه، لا بوقوعه فيه<sup>(٥)</sup>؛

= وإنما يكون اللقاء في بعضه» .

(١) في أ : أن يقع في .

(٢) في كلتا النسختين : جوابه، والصواب ما هو مثبت .

(٣) ساق الشارح — رحمه الله — هذه الأمثلة ليبين أن هذه الأسماء إذا وردت متضمنة

معنى ( في ) ولم يُنطق بها نصبت نصب ظروف المكان .

(٤) في أ : يتضمّن، وهو تصحيف .

(٥) التّصّب فيه ليس على الظرفيّة، بل على التّوسّع بإسقاط الخافض، وإجراء القاصر

مجرى المتعدّي؛ فهو مشبّه بالمفعول لا ظرف؛ وهذا مذهب الفارسيّ — الإيضاح

١٦١ —، واختاره ابن مالك في التسهيل ٩٨، وشرحه ٢/٢٠٠، ٢٠١، ونسبه

لسيبويه؛ قال سيبويه ١/١٥٩ : «أجازوا قولهم : دخلتُ البيت، وإنما معناه :

دخلتُ في البيت، والعامل فيه الفعل، وليس المنتصب ههنا بمنزلة الظرف» .

وقيل : إنّه منصوبٌ على الظرفيّة تشبيهاً بالبهَم، ونسبه الشلّوبين إلى سيبويه، وإلى

الجمهور .

يُنظر : توضيح المقاصد ٢/٩٠، والأشئونيّ ٢/١٢٦ .

فليس متضمناً<sup>(١)</sup> معنى ( في ) .

وأما قولهم : ( هو منِّي مَقْعَدَ الْقَابِلَةِ )<sup>(٢)</sup> و( عمرو مَزَجَرَ الْكَلْبِ )  
و( عبد الله مَنَاطُ الثَّرِيَّا ) على الظَّرْفِيَّةِ، فشاذٌّ<sup>(٣)</sup>.

= وقال سيويه ٣٥/١ : «وقد قال بعضهم : ذهبُ الشَّامُ يشبَّهه بالمبهم، إذا كان مكاناً يقع عليه المكان والمذهبُ . وهذا شاذٌّ؛ لأنه ليس في ذهب دليل على الشَّام، وفيه دليل على المذهب والمكان، ومثل ذهب الشَّام : دخلتُ البيتَ» .  
وقيل : إنَّه مفعولٌ به، و ( دخل ) مثلاً تارةً يتعدَّى بنفسه، وتارةً بحرف؛ وهو مذهب الأَخْفَشِ.

يُنظر : توضيح المقاصد ٩١/٢، والارتشاف ٢٥٣/٢، والجمع ١٥٣/٣ .

(١) في ب : مضمناً .

(٢) في ب : المقابلة، وهو تحريف .

(٣) شذَّ نصبه لمخالفة مادَّته لمادَّة عامله؛ إذ التقدير : هو منِّي مستقرٌّ في مقعد القابلة،  
و في مزجر الكلب، و في مناط الثَّريَّا؛ فعامله الاستقرار المتعلِّق به ( منِّي )، الواقع  
خبراً عن ( هو )، ومادَّة الاستقرار مخالفة لمادَّة مقعد، ومزجر، ومناط .  
والمعنى : هو منِّي في القُرب مقعد القابلة من النَّفساء، وفي البُعد مناط الثَّريَّا من  
الدَّبران، وفي التَّوسُّط مزجر الكلب من الرَّاجِر؛ فـ( من ) الأولى متعلِّقة بالاستقرار  
- كما مرَّ -، و ( من ) الثَّانية الدَّاخلة على النَّفساء والدَّبران والرَّاجِر متعلِّقة باسم  
المكان نفسه؛ لأنَّه مشتقٌّ .

ولو أعمل في المقعد قعد، وفي المزجر زجر، وفي المناط ناط؛ لم يكن شاذّاً لاتِّحاد  
المادَّة، ويصير المعنى هو مستقرٌّ منِّي قعد مقعد القابلة، و زجر مزجر الكلب، و ناط  
مناط الثَّريَّا .

يُنظر : الكتاب ٤١٢/١ — ٤١٦، وشرح الكافية الشَّافية ٦٧٦/٢، ٦٧٧، =

/ فإن قيل : لِمَ استأثرت أسماء الزّمان بصلاحيّة المبهم منها،  
والمختصّ للظرفيّة عن أسماء المكان ؟

فالجواب : أن أصلَ العوامل الفعلُ، ودلالته على الزّمان أقوى من  
دلالته على المكان؛ لأنّه يدلّ على الزّمان بصيغته والالتزام<sup>(١)</sup>، ويدلّ على  
المكان بالالتزام فقط؛ فلمّا<sup>(٢)</sup> كانت دلالة الفعل على الزّمان قويّة تعدّى  
إلى المبهم منها والمختصّ، ولمّا كانت دلالته على المكان ضعيفة لم يتعدّ  
إلى كلّ أسمائه، بل يتعدّى إلى المبهم منها<sup>(٣)</sup>.

وقد تُقام صفة الظرف مقامه بعد حذفه، كقولك : (أقمتُ عنده  
قليلاً من النَّهار) و (سامرته كثيراً من اللَّيل) وتقديره : زماناً قليلاً،  
وزماناً كثيراً .

وقد نُصبَ بعضُ المصادر نصبَ<sup>(٤)</sup> الظروف في قولهم : ((أتيتُه  
غروب الشمس)) و (انتبهت طلوع الفجر)<sup>(٥)</sup> [٦].

= وابن النّاطم ٢٧٥، وأوضح المسالك ٥٢/٢، والتصريح ٣٤١/١، ٣٤٢ .

(١) أي : لأنّه يدلّ على الحدث بمادّة الموضوع له مطابقة، والحدث يستلزم الزّمان،  
فقد دلّ على الزّمان ثانياً بواسطة دلالته على الحدث بخلاف المكان؛ فإنّه يدلّ  
عليه التزاماً بواسطة دلالته على الحدث فقط . الصّبّان ١٣٠/٢ .

(٢) في أ : فكلمًا، وهو تحريف .

(٣) لأنّ في الفعل دلالة عليه بالجملة، وإلى المختصّ الذي اشتقّ من اسم ما اشتقّ منه  
العامل لقوّة الدّلالة عليه حينئذ . ينظر : ابن النّاطم ٢٧٥، والأشْمُوني ١٣٠/٢ .

(٤) في أ : ونصب .

(٥) في ب : الشمس .

(٦) ما بين المعقوفين لم يرد في النّسختين بهذا اللفظ؛ والذي ورد فيهما هو : (( أتيتُه  
وقت غروب الشمس، و انتبهت وقت طلوع الفجر)) . والتّمثيل يستقيم بدون =



وَقَدْ أَكَلْتُ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ وَإِثْرَهُ وَخَلْفَهُ وَعِنْدَهُ

الأسماء منها ما إذا أُضيف إلى شيء صار من جنسه وألحق بنوعه .

فمن ذلك : ( قبلُ ) و ( بعدُ ) فهما إن أُضيفا إلى ظرف زمان صارا من جنسه، وانتصبا انتصاب / ظرف الزمان؛ كقولك : ( قدمتُ البلد قبل زيدٍ، وسافرت بعده )، وإن أُضيفا إلى ظرف مكان صارا من جنسه، كقولك : ( نزلنا قبل المنزل، وقيلنا بعد المنهل ) .

وكذلك أسماء العدد<sup>(١)</sup>، و ( كُلٌّ ) و ( بعض ) و ( نصف ) و ( ثلث )، وما أشبهه، وكذلك ( بين )؛ تقول : غاب زيدٌ خمسة أيامٍ، وأقامتُ عنده كلَّ النهار وبعض الليل، و صليتُ بين الظهر والعصر<sup>(٢)</sup>؛ وتقول : قطعتُ خمسة فراسخٍ، وكلَّ المرحلة، و سار زيدٌ بعض فرسخٍ، وركب ثلث الطريق، وأقام بين البلدين<sup>(٣)</sup>.

وَعِنْدَ فِيهَا النَّصْبُ يَسْتَمِرُّ لَكِنَّهَا بِمَنْ فَقَطْ تُجَرُّ عِنْدَ : ظرف<sup>(٤)</sup> لازم الظرفية، ولا يدخله<sup>(٥)</sup> الرفع بحال، ولا يُجرُّ<sup>(٦)</sup>

= كلمة (وقت) حيث إن (غروب) و (طلوع) مصدران منصوبان نصب الظروف.

(١) في أ : العدم، وهو تحريف .

(٢) انتصب (خمسـة) و (كلّ) و (بعض) و (بين) انتصاب ظرف الزمان؛ لإضافتها إليه وجعلها كالجزء منه .

(٣) انتصب (خمسـة) و (كلّ) و (بعض) و (ثلث) و (بين) انتصاب ظرف المكان؛ لإضافتها إليه.

(٤) أكثرُ ما يقع (عند) ظرف مكان، وقد يقع ظرف زمان كما مثل الشّارح رحمه الله.

(٥) في أ : ولا يدخلها .

(٦) في أ : ولا تجرّ .

إلا — ( من ) دون سائر الظروف لعدم تصرّفه؛ لأنّ الظرف المتصرّف<sup>(١)</sup> يفارق الظرفيّة، ويُستعمل مخبراً<sup>(٢)</sup> عنه، ومضافاً إليه، ومفعولاً به<sup>(٣)</sup>.  
ثمّ الظرف المتصرّف: منه منصرف<sup>(٤)</sup>، نحو: (يوم) و(شهر) و(حول)، ومنه غير منصرف<sup>(٥)</sup> نحو: (غدوة) و (بكرة) مقصوداً بهما تعريف الجنس أو العهد.

(١) الظرف على ضربين: متصرّف، وغير متصرّف.

وقد عرّف الشارح - رحمه الله - الظرف المتصرّف؛ وبقي غير المتصرّف؛ «وهو: ما لازم الظرفيّة، أو شبهها.

فمنه ما لا ينفكّ عن الظرفيّة أصلاً، كـ (قطّ) و (عوض)؛ ومنه ما لا يخرج عن الظرفيّة إلّا بدخول حرف الجرّ عليه، نحو: (قبل) و (بعد) و (لذنّ) و(عند) حال دخول (من) عليهنّ؛ فيحكم عليه بأنّه غير متصرّف؛ لأنّه لم يخرج عن الظرفيّة إلّا إلى حال شبيهة بها؛ لأنّ الجارّ والمجرور والظرف سيّان في التعليق بالاستقرار، والوقوع خبراً، وحالاً، ونعتاً، وصلة». ابن الناظم ٢٧٥، ٢٧٦.

وينظر: أوضح المسالك ٥٣/٢، والتصريح ٣٤٢/١، والأشموقي ١٣١/٢، ١٣٢.

(٢) في أ: مجبراً، وهو تصحييف.

(٣) نحو قولك: (اليوم مبارك) و (سرت نصف اليوم) و (أحببت يوم قدومك).

(٤) في أ: متصرّف؛ وفي ب: متصرّفة، وكلتاها مصحّفة.

(٥) في كلتا النسختين: غير متصرّف، وهو تصحييف.

والظرف غير المتصرّف - أيضاً - منه منصرف نحو: (ضحّا) و(بكرة) و(سحر) و(ليل) و (نهار) و (عشاء) و (عُثمّة) و (مساء) غير مقصود بها التعريف.

ومنه غير منصرف نحو: (سحر) المعرفة. يُنظر: شرح الكافية الشافية ٦٧٩/٢، وابن الناظم ٢٧٦.

[٧١/ ب]

و(عند) / يكون<sup>(١)</sup> ظرف زمان<sup>(٢)</sup>، كقولك : (وصلت البلدَ عند غروب الشمس) .

[وَأَيْنَمَا صَادَقْتَ فِي لَا تُضْمَرُ فَارْفَعْ وَقُلْ: يَوْمَ الْخَمِيسِ نِيرٌ]<sup>(٣)</sup>

### فصل

واعلم<sup>(٤)</sup> أن النَّاصِبَ<sup>(٥)</sup> لِلظَّرْفِ هو الفعل الموجود معه؛

(١) في ب : تكون .

(٢) كونها ظرف زمان قليل جداً . يُنظر : الجمع ١٦٤/٣، والصَّبان ٢٦٤/٢ .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٤) في ب : اعلم .

(٥) ناصبُ الظرف هو اللفظ الدَّالُّ على المعنى الواقع فيه، سواء كان اللفظ الدَّالُّ فعلاً،

أم اسم فعل، أم وصفاً، أم مصدرًا؛ ولهذا اللفظ ثلاث حالات :

إحداها : أن يكون مذكورًا، نحو : ( جلستُ أمام زيد )؛ وهذا هو الأصل .

والثانية : أن يكون محذوفًا جوازًا؛ وذلك كقولك : ( فرسخين ) أو ( يوم الجمعة )

جوابًا لمن قال : ( كم سرت ؟ ) أو ( متى صُمت ؟ ) .

والثالثة : أن يكون محذوفًا وجوبًا؛ وذلك في ستِّ مسائل :

وهي أن يقع صفة كـ ( مررت بطائر فوق غصن )، أو صلة كـ ( رأيت الذي

عندك )، أو حالاً كـ ( رأيت الهلال بين السحاب )، أو خبرًا كـ ( زيدٌ عندك ) .

والناصبُ في الجميع محذوف وجوبًا، تقديره : ( استقر ) أو ( مستقر )؛ إلا في

الصِّلة فيتعين استقر .

أو مشتغلًا عنه كـ ( يوم الخميس صُمت فيه ) فـ ( يوم الخميس ) منصوب بفعل

محذوف وجوبًا يفسره ( صمت ) المذكور، والتقدير : صمت يوم صمت فيه . =

فإنَّ وُجِدَ منصوباً في كلامٍ لا فعل فيه، كقولك : ( الرّحيل غداً ) ففي الكلام محذوف؛ وهو الناصب للظرف وتقديره : ( استقرّ غداً )، وعند بعضهم : ( مستقرّ )<sup>(١)</sup>.

= وهذا ما قصده الشارح بقوله ص ٢٨٣ : «يُضمَر عامل الظرف على شريطة التفسير». أو مسموعاً بال حذف لا غير، كقولهم : ( حينئذ الآن ) أي : كان ذلك حينئذ واسمع الآن؛ فـ ( حين ) منصوبة لفظاً بفعل محذوف، وهي مضافة إلى ( إذ )، و(الآن) مبني على الفتح في محل نصب، وناصبه فعل محذوف - كما قدر الشارح-. يُنظر : شرح المفضل ٤٧/٢، وشرح الكافية الشافية ٦٨٤/٢، وابن النّاطم ٢٧٤، وشرح الرّضيّ ١٩١/١، وأوضح المسالك ٥٢/٢، والتّصريح ٣٤٠/١، والجمع ١٣٧/٣، والأشموقيّ ١٢٨/٢ .

(١) اختلف النّحاة في عامل التّصّب في الظرف الواقع خبراً :

فذهب الكوفيّون إلى أنّ الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبراً للمبتدأ، نحو : (زيدٌ أمامك ) وما أشبه ذلك .

وذهب ثعلب من الكوفيّين إلى أنّه ينتصب؛ لأنّ الأصل في قولك : ( أمامك زيد ) : حلّ أمامك؛ فحذف الفعل وهو غير مطلوب، واكتفى بالظرف منه، فبقي منصوباً على ما كان عليه مع الفعل .

وذهب البصريّون إلى أنّه ينتصب بفعل مقدّر؛ ثم اختلفوا في هذا المقدّر هل هو اسم أو فعل ؟

فذهب الفارسيّ، والزّحشريّ، وابن الحاجب إلى أنّه فعل، وأنّه من حيّز الجملة، وتقديره : زيدٌ استقرّ في الدّار، أو حلّ في الدّار؛ ويدلّ على ذلك أمران :

أحدهما : جواز وقوعه صلةً، نحو قولك : ( الذي في الدّار زيدٌ ) والصّلة لا تكون إلّا جملة .

فمَتَى خَلَّتْ أَسْمَاءُ الظَّرُوفِ مِمَّا تَقَدَّمَ <sup>(١)</sup> كَانَتْ مَبْتَدَأً، كَقَوْلِكَ:  
(يَوْمَ الْجُمُعَةِ مُبَارَكٌ) و(وَسَطُ الْمَسْجِدِ رَحْبٌ) و(الْفَرَسُخُ) <sup>(٢)</sup> أَرْبَعَةُ أُمِّيَالٍ).

= والثَّانِي : أَنَّ الظَّرْفَ وَالْجَارَ وَالْمَجْرُورَ لَا يَدَّ لُهُمَا مِنْ مَتَعَلِّقٍ بِهِ، وَالْأَصْلُ أَنَّ يَتَعَلَّقُ  
بِالْفِعْلِ، وَإِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِالْإِسْمِ إِذَا كَانَ فِي مَعْنَى الْفِعْلِ وَمِنْ لَفْظِهِ؛ وَلَا شَكَّ أَنَّ تَقْدِيرَ  
الْأَصْلِ الَّذِي هُوَ الْفِعْلُ أَوَّلَى .

وَذَهَبَ ابْنُ السَّرَّاجِ، وَابْنُ جَنِّي — وَاخْتَارَهُ ابْنُ مَالِكٍ — إِلَى أَنَّ الْمَحْذُوفَ الْمَقْدَّرَ  
إِسْمًا، وَأَنَّ الْإِخْبَارَ بِالظَّرْفِ مِنْ قَبِيلِ الْمَفْرَدَاتِ، إِذْ كَانَ يَتَعَلَّقُ بِمَفْرَدٍ؛ فَتَقْدِيرُهُ :  
مُسْتَقَرٌّ، أَوْ كَائِنٌ وَنَحْوُهُمَا .

وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ : أَنَّ أَصْلَ الْخَيْرِ أَنْ يَكُونَ مَفْرَدًا، وَالْجُمْلَةُ وَاقِعَةٌ مَوْقَعَهُ، وَلَا شَكَّ أَنَّ  
إِضْمَارَ الْأَصْلِ أَوَّلَى .

وَوَجْهٌ ثَانٍ : أَنَّكَ إِذَا قَدَّرْتَ فِعْلًا كَانَ جُمْلَةً، وَإِذَا قَدَّرْتَ اسْمًا كَانَ مَفْرَدًا؛  
وَكَلَّمَا قَلَّ الْإِضْمَارُ وَالتَّقْدِيرُ كَانَ أَوَّلَى .

نَنْظُرُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ فِي : الْأَصُولِ ٦٣/١، وَاللَّعَمِ ٧٥، وَالْمَقْتَصِدِ ٢٧٥/١،  
وَالْإِنْصَافِ، الْمَسْأَلَةُ التَّاسِعَةُ وَالْعِشْرُونَ، ٢٤٥/١، وَالتَّبْيِينِ، الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ وَالثَّلَاثُونَ،  
٢٤٩، وَشَرْحَ الْمَفْصَّلِ ٩٠/١، وَشَرْحَ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ٣٤٩/١، وَشَرْحَ الرِّضِيِّ  
٩٣/١، وَالتَّصْرِيحِ ١٦٦/١، وَالْمَعْمُوعِ ٢١/٢، ٢٢، وَالْأَشْمُوئِيِّ ٢٠٠/١ .

(١) فِي أ: مَا.

(٢) فِي ب: الْقَرَاخِ.



## بَابُ الِاسْتِثْنَاءِ

وَكُلُّ مَا اسْتِثْنَيْتُهُ مِنْ مُوجِبٍ      تَمَّ الْكَلَامُ عِنْدَهُ<sup>(١)</sup> فَلْيُنْصَبِ  
تَقُولُ : جَاءَ الْقَوْمُ إِلَّا سَعْدًا      وَقَامَتِ النِّسْوَةُ إِلَّا هِنْدًا<sup>(٢)</sup>

الاستثناء هو: إخراج شيء<sup>(٣)</sup> مما دخل فيه غيره، أو إدخال شيء  
فيما خرج منه غيره؛ والاسم المستثنى ضد<sup>(٤)</sup> المستثنى منه<sup>(٥)</sup>.

والاستثناء نوعان: متصل، ومنقطع .

فالمتصل: إخراج مذكور بـ (إِلَّا) أو ما في معناها من حكم  
شامل له، أو ملفوظ [به]<sup>(٦)</sup>، أو مقدر<sup>(٧)</sup>.

فـ (الإخراج) جنسٌ يشمل<sup>(٨)</sup> نوعي الاستثناء، ويخرج الوصف بـ (إِلَّا)

(١) في ب : دونه .

(٢) في متن الملحة ٢٨، وشرح الملحة ٢٠٩ : إِلَّا دَعْدًا .

(٣) في أ : الشيء .

(٤) في أ : عند، وهو تحريف .

(٥) هذا تعريف الحريري في شرحه على ملحته ٢٠٩ .

وعرفه ابن مالك في التسهيل ١٠١ بقوله : «وهو المخرج تحقيقاً أو تقديرًا، من  
مذكور أو متروك، بـ (إِلَّا) أو ما معناها بشرط الفائدة» .

وقيل : «هو المذكور بعد (إِلَّا) وأخواتها مخالفًا لما قبلها نفيًا وإثباتًا» .  
شرح الرضي ٢٢٤/١ .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطة من أ .

(٧) هذا تعريف ابن النّاظم في شرحه على الألفية ٢٨٧ .

(٨) في أ : يشتمل .

/ كقوله تعالى : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾<sup>(١)</sup>

فقوله : (إخراج مذكور) ولم يقل : (إخراج اسم) ليعم استثناء<sup>(٢)</sup> المفرد، نحو : (قام القوم إلا زيداً)، واستثناء الجملة لتأولها بالمشتق، نحو : (ما مررت بأحد إلا زيد خير منه) .  
وقوله : (بـ إلا) أو ما في معناها (ليخرج التخصيص<sup>(٣)</sup> ونحوه، ويدخل الاستثناء بـ (غير) و(سوى) و(حاشا) و(خلا) و(عدا) و(ليس) و(لا يكون).

وقوله : (من حكم شامل له) ليخرج الاستثناء المنقطع .  
وقوله : (ملفوظ به أو مقدر) ليتناول الحد الاستثناء التام والمفرغ .  
والاستثناء التام هو : أن يكون المخرج منه مذكوراً، نحو : (قام القوم إلا زيداً).

(١) من الآية : ٢٢ من سورة الأنبياء .

فـ (إلا) وما بعدها بمعنى (غير) صفة لآلهة؛ لأن المراد نفى الآلهة المتعددة وإثبات الإله الواحد الفرد؛ ولا يصح أن تكون استثنائية؛ لأن مفهوم الاستثناء فاسدٌ هنا، إذ حاصله أنه لو كان فيهما آلهة لم يستثن الله منهما لم تفسدا؛ وليس كذلك فإن مجرد تعدد الآلهة يوجب لزوم الفساد مطلقاً .

(٢) في أ : الاستثناء .

(٣) المراد بالتخصيص هنا : التخصيص بالصفة، نحو : (اعتق رقبة مؤمنة)، والمراد بنحوه التقييد بالشروط نحو : (اقتل الذمي إن حارب)، والتقييد بالغاية نحو : ﴿تَمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة : ١٨٧]؛ والتقييد بالبدل نحو : (أكلت الرغيف ثلثه) .

ينظر : المساعد ٥٤٨/١، والتصريح ٣٤٦/١، والصبيان ١٤١/٢ .



والمفْرَع هو: أن يكون المخرج منه مقدراً في قوّة المنطوق به، نحو: (ما قام إلا زيد) التقدير: ما<sup>(١)</sup> قام أحدٌ إلا زيدٌ .

والمَنْقَطع هو: الإخراج بـ (إلا) أو (غير) أو (يُبد) لِمَا دخل في حكم دلالة المفهوم .

فـ (الإخراج) جنس، وقولُه: (بالأ، أو غير، أو يُبد) مدخل لنحو: (ما فيها إنسان إلا وتدأ<sup>(٢)</sup>) و(ما عندي أحدٌ غير فرس)<sup>(٣)</sup>، وكنحو قوله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «أَنَا أَفْصَحُ مَنْ نَطَقَ بِالضَّادِ؛ بَيَدَ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ، وَاسْتَرْضَعْتُ فِي بَنِي سَعْدِ»<sup>(٤)</sup>.

ومخرج الاستدراك بـ (لكن)، نحو قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّنْ رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ﴾<sup>(٥)</sup>؛ فَإِنَّهُ إِخْرَاجٌ لِمَا دخل في حكم دلالة المفهوم، ولا يسمّى في اصطلاح النحويّين استثناءً، بل يختصّ<sup>(٦)</sup> باسم<sup>(٧)</sup> الاستدراك .

[٧٢/ب]

(١) في أ : أقام، وهو سهوٌ .

(٢) في أ : إلا زيدٌ، وهو تحريف .

(٣) في أ : قوس، وهو تحريف .

(٤) هذا الحديث لا أصل له في كتب السنّة المعتدّ بها، كما صرّح بذلك جمعٌ مِّنْ أَلْفُوا في الموضوعات .

ومعناه صحيح؛ وقد سُمع بالفاظٍ متقاربة .

يُنظر : المقاصد الحسنة ١٦٧، وكُشف الخفاء ٢٠٠/١، والمصنوع في معرفة الحديث

الموضوع ٦٠، ٦١، والفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ٢٨٩ .

(٥) من الآية : ٤٠ من سورة الأحزاب .

(٦) في ب : يخصّ، وهو تحريف .

(٧) في ب : بالاسم .

وقوله: (لما دخل) تعميمٌ لاستثناء المفرد والجملة - كما سيأتي - .  
 وقولُه : ( في حكم دلالة المفهوم ) مخرج للاستثناء<sup>(١)</sup> المتّصل؛ فإنّه  
 إخراجٌ لِمَا دخل في دلالة المنطوق .

من أمثلة المستثنى المنقطع الآتي مفرداً<sup>(٢)</sup>، قوله تعالى: ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ  
 عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ ﴾<sup>(٣)</sup> [ف— اتِّبَاعَ الظَّنِّ] <sup>(٤)</sup> مستثنى منقطع، مخرجٌ ممّا  
 أفهمه ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ ﴾ من نفي الأعمّ من العلم والظنّ؛ فإنّ الظنّ  
 يستحضر<sup>(٥)</sup> بذكر العلم لكثرة قيامه مقامه، وكأنّه قيل : (ما يأخذون<sup>(٦)</sup>)  
 بشيءٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ ) .

ومنها : قولهم : ( له عليّ ألفٌ إِلَّا ألفين ) و ( إنّ لفلان مالاً إِلَّا أنّه  
 شقيّ ) و ( ما زاد إِلَّا ما نقص ) و ( ما نفع إِلَّا ما ضرّ ) و ( ما في  
 الأرض أحبّ منه إِلَّا إيّاه ) و ( جاء الصّالحون إِلَّا الطّالحين<sup>(٧)</sup> )؛ فالاستثناء  
 في هذه الأمثلة كلّها على [ نحو ]<sup>(٨)</sup> ما تقدّم .

فالأوّل : على معنى ( له عليّ ألفٌ لا غير إِلَّا ألفين ) .

والثاني : على معنى ( عدم فلان البؤس إِلَّا أنّه شقيّ ) .

(١) في أ : الاستثناء .

(٢) «والاستثناء المنقطع أكثر ما يأتي مستثناه مفرداً، وقد يأتي جملة . ابن النّاظم ٢٨٨» .

(٣) من الآية : ١٥٧ من سورة النساء .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٥) في ب : لمستحضر .

(٦) في أ : يدحذون، وهو تحريف .

(٧) في كلتا النسختين : الصّالحين، وهو تحريف .

(٨) ( نحو ) ساقطةٌ من ب .

وعلى هذا فقس الباقي من الأمثلة<sup>(١)</sup>.

وللإستثناء<sup>(٢)</sup> عدة أدوات؛ إلا أن<sup>(٣)</sup> المستولي عليه<sup>(٤)</sup>: (إلا).

[ ١/٧٣ ]

/ وقال الشيخ بدر الدين بن مالك - رحمه الله [ تعالى ]<sup>(٥)</sup>:-  
«الاسم المستثنى بـ (إلا) في غير تفرغ يصحّ نصبه على الاستثناء، سواء كان متصلاً أو منقطعاً.

والنائب هو : (إلا) لا ما قبلها بتقويتها، ولا به مستقلاً، ولا باستثنى مضمراً، خلافاً لزاعمي ذلك<sup>(٦)</sup>.

(١) «والتالث : على معنى ( ما عرض له عارضٌ إلا النقص ) .

والرابع : على معنى ( ما أفاد شيئاً إلا الضرر ) .

والخامس : على معنى ( ما يليق خبثه بأحدٍ إلا إياه ) .

والسادس : على معنى ( جاء الصالحون وغيرهم إلا الطالحين ) .

كأن السامع توهم مجيء غير الصالحين، ولم يعبا بهم المتكلم فأتى بالاستثناء رفعاً لذلك التوهم» .

ومن أمثلة المستثنى المنقطع الآتي جملة قولهم : ( لأفعلنّ كذا وكذا إلا حل ذلك أن

أفعل كذا وكذا» . وابن النازم ٢٩٠ . ويُنظر : شرح التسهيل ٢/٢٦٦، ٢٩٧ .

(٢) في أ : والاستثناء .

(٣) في أ : لأنّ، وهو تحريف .

(٤) في ب : عليها .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٦) وهو مذهب سيويوه، والجرجاني، واختاره ابن مالك، ونسبه للمبرد .

ويدلّ على أنّ الناصب هو ( إلّا ) أنّها حرف مختصّ بالأسماء غير متنزّل<sup>(١)</sup> منها منزلة الجزء، وما كان كذلك فهو عامل؛ فيجب أن تكون عاملة ما لم تتوسّط<sup>(٢)</sup> بين عامل مفرّغ ومعمول، فتُلغى<sup>(٣)</sup> وجوباً إن كان التّفرّغ محققاً<sup>(٤)</sup>، [نحو : ( ما قام إلّا زيد )، وجوازاً إن كان مقدّراً]<sup>(٥)</sup>، [نحو : ( ما قام أحدٌ إلّا زيد )] فإنّه في تقدير : ما قام إلّا زيد<sup>(٦)</sup>؛ لأنّ ( أحدٌ ) مبدل منه، والمبدل منه<sup>(٧)</sup> في حكم المطروح<sup>(٨)</sup>.

= وكلامُ المبرّد في كتابيه المقتضب و الكامل يفيد أنّ الناصب هو الفعل المحذوف، و(إلّا) دليل وبدلٌ منه، وليس لـ( إلّا ) عملٌ في المستثنى .

يُنظر : الكتاب ٣٣١/٢، والمقتضب ٣٩٠/٤، ٣٩٦، والكامل ٦١٣/٢، والمقتصد ٦٩٩/٢، والإنصاف، المسألة الرابعة والثلاثون، ٢٦٠/١، والتبيين، المسألة السادسة والستون، ٣٩٩، وشرح التسهيل ٢٧١/٢، ٢٧٣، وائتلاف النّصرة، فصل الحرف، المسألة الحادية والخمسون، ١٧٤، والتّصريح ٣٤٩/١ .

(١) في أ : مشترك، وهو تحريف .

(٢) في أ : يتوسّط، وهو تصحيف .

(٣) في أ : فيُلغى، وهو تصحيف .

(٤) في أ : مخفّفاً، وهو تصحيف .

(٥) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، من ابن النّاظم ٢٩٢ .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٧) ( منه ) ساقطةٌ من كلتا النّسختين .

(٨) في كلتا النّسختين : المطرح، والتّصويب من ابن النّاظم .

فإن قيل : ( إلا ) تدخل على الفعل، كقولك : ( نشدتك الله إلا فعلت ) و ( ما تأتيني إلا قلت خيراً ) .

الجواب : أن دخولها على الفعل إذا كان في تأويل الاسم؛ فمعنى ( نشدتك الله إلا فعلت ) : [ ما <sup>(١)</sup> أسألك إلا فعلك ؛ ومعنى الثاني : ما تأتيني إلا قائلاً خيراً ] .

والسّيرافي <sup>(٢)</sup> يذهب إلى أن الناصب هو ما قبل ( إلا ) من فعل أو غيره بتعدية ( إلا ) .

وذهب ابن خروف <sup>(٣)</sup> إلى أن الناصب هو ما قبل ( إلا ) على سبيل الاستقلال .

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، من ابن النّازم .

(٢) يُنظر : شرح الكتاب ج ٢ / ق ١١١ / أ .

والسّيرافي هو : الحسن بن عبد الله بن المرزبان، أبو سعيد القاضي، السّيرافي، النّحوي : كان عالماً بالنحو، واللغة، والفقه، والشعر؛ قرأ القرآن على ابن مجاهد، وأخذ النّحو عن ابن السّراج وميرمان؛ ومن مصنفاته : شرح كتاب سيبويه، وأخبار النّحويين البصريين؛ توفي سنة ( ٣٦٨ هـ ) .

يُنظر : نزهة الألباء ٢٢٧، وإنباه الرّواة ٣٤٨/١، وإشارة التّعين ٩٣، والبُلغة ٨٦، وبُغية الوُعاة ٥٠٧/١ .

(٣) يُنظر رأيّه في : شرح التّسهيل ٢٧٧/٢، والجنى الدّاني ٥١٦، والمساعد ٥٥٦/١، والتّصريح ٣٤٩/١، والهمع ٢٥٢/٣ .

وذهب الزجاج<sup>(١)</sup> إلى أن الناصب<sup>(٢)</sup> (استثنى) مضمراً<sup>(٣)</sup>.

(١) يُنظر هذا الرأي في شرح الكتاب جـ ٢/ ١١١ ق ب، وشرح المفصل ٧٦/٢، والجنى الداني ٥١٦، والمساعد ٥٥٦/١.

وإلى هذا القول ذهب المبرد. يُنظر: المقتضب ٣٩٠/٤، ٣٩٦، والكامل ٦١٣/٢، وشرح الكتاب جـ ٢/ ١١١ ق ب.

والتحقيق: أن مذهب الزجاج هو أن المستثنى منصوب بـ (إلا) لكونها بمعنى (استثنى)، وليس منصوباً بفعل مقدّر تقديره (استثنى).

يُنظر: النحو القرآني بين الزجاج وأبي عليّ الفارسي ١٦٢٧/٣.

وقال الزجاج في معاني القرآن ١٤١/٢ - عند قوله تعالى: ﴿أَحَلَّتْ لَكُمْ بِهِمَةَ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُبْلَى عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ١] -: «(موضع ما) نصب بـ (إلا)، وتأويله ﴿أَحَلَّتْ لَكُمْ بِهِمَةَ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُبْلَى عَلَيْكُمْ﴾ من الميتة والدّم...».

وذكر صاحب النحو القرآني أن الزجاج حينما يذكر الفعل (استثنى) يذكره مصدرًا بكلمة: المعنى؛ وهذا يشعر أن ما يذكره من ذلك تأويل معنى لا بيان عامل.

يُنظر: النحو القرآني بين الزجاج وأبي عليّ الفارسي ١١٣٢/٢.

(٢) في أ: إلى أنه استثنى.

(٣) ينظر: شرح الألفية لابن النّاطم ٢٩١ - ٢٩٣.

وهذه أربعة أقوال أوردها الشّارح في خلافتهم في العامل في المستثنى.

وأوصلها السيوطي في الهمع ٢٥٢/٣، ٢٥٣ إلى سبعة أقوال؛ والمراد في الجنى الداني ٥١٦، ٥١٧ إلى ثمانية أقوال؛ منها:

أنه منصوب بـ (إن) مقدّرة بعد (إلا)؛ وعليه الكسائي، والتقدير في (قام القوم إلا زيداً) إلا أن زيداً لم يقم.

وقيل: بـ (إن) المخففة المركّبة مع (لا)؛ ونُسب للفرّاء.

وقيل: إنّه منتصب لمخالفته للأوّل؛ ألا ترى أنك إذا قلت: (قام القوم إلا زيداً) أن ما بعد (إلا) منفيّ عنه القيام، وما قبلها موجب له القيام؛ وهو مذهب الكسائي.

وقيل: إن ناصبه تمام الكلام كما انتصب (درهماً) بعد (عشرين).

[ ٧٣ / ب ]

/ وَإِنْ يَكُنْ فِيمَا<sup>(١)</sup> سِوَى الْإِيجَابِ فَأُولَئِهِ الْإِبْدَالُ فِي الْإِعْرَابِ  
تَقُولُ: مَا الْمَفْخَرُ<sup>(٢)</sup> إِلَّا الْكَرَمُ وَهَلْ مَحَلُّ الْأَمْنِ إِلَّا الْحَرَمُ<sup>(٣)</sup>

## فَصْلٌ

إذا كان قبل (إلا) كلام تام<sup>(٤)</sup>؛ فلا يخلو من قسمين :  
أحدهما : أن يكون موجباً<sup>(٥)</sup> - كما تقدّم -، كقولك: (قام القوم  
إلا زيداً)، أو<sup>(٦)</sup> غير موجب وهو: أن يكون الكلام نفيّاً، أو  
استفهاماً، أو نهيّاً؛ فالأجود أن يُعرب ما بعد (إلا) بإعراب ما قبلها

= يُنظر : الإنصاف، المسألة الرابعة والثلاثون، ٢٦٠/١، وشرح المفصل ٧٦/٢، ٧٧،  
وشرح الجمل ٢٥٣/٢، ٢٥٤، وشرح التسهيل ٢٧٩/٢، والتّصريح ٣٤٩/١،  
والهمع ٢٥٢/٣، ٢٥٣ .

(١) في متن الملحة ٢٨ : فِيهِ سِوَى الْإِيجَابِ .

(٢) في أ : الْفَخْرُ؛ وعليها ينكسر البيت.

(٣) تمثيل الحريري في النّظم فيه نظر؛ لأنّه مثل للاستثناء الذي يجوز فيه الإبدال  
بالاستثناء المفرّغ؛ وهذا سهو؛ لأنّ الاستثناء الذي يجوز فيه الإبدال هو غير الموجب؛  
لكنّ الشّارح قد أتى في الشّرح بعد ذلك بالأمثلة الصّحيحة .

وقد تنبّه محقق شرح ملحّة الإعراب لذلك، واعتذر بأنّه ربّما يكون البيت قد نقل في  
غير موضعه سهواً من النّاسخ . ٢١١ .

(٤) وهو الذي يذكر فيه المستثنى منه .

(٥) وهو الذي لم يتقدّم عليه نفي ولا شبهه .

(٦) في أ : وغير موجب .

على سبيل البدل<sup>(١)</sup>؛ فتقول: ( ما قام أحدٌ إلّا زيدٌ ) و( ما ضربتُ أحدًا إلّا زيدًا ) و( ما مررتُ بأحدٍ إلّا زيدٌ )<sup>(٢)</sup>، ولك أن تنصب الاسم المستثنى على الأصل<sup>(٣)</sup>، فتقول<sup>(٤)</sup>: ( ما قام [ أحدٌ ]<sup>(٥)</sup> إلّا زيدًا )<sup>(٦)</sup>.  
وإنَّ تَقُلْ: لَا رَبَّ إِلَّا اللَّهُ فَارْفَعُهُ وَارْفَعْ مَا جَرَى مَجْرَاهُ

(١) هذا مذهب البصريين .

وزهب الكوفيون إلى أن (إلّا) حرفٌ عطْفٌ بمعنى الواو، وما بعده معطوفٌ على ما قبله. وردّه البصريون بأنّ ( إلّا ) موضوعة لمخالفة ما بعدها لما قبلها، أمّا الواو فهي موضوعة لمشاركة ما بعدها لما قبلها .

واحتجّ الكوفيون بنحو قوله تعالى: ﴿لَلَّائِي كُنَّ لِلنَّاسِ عَدُوًّا حُبَّةً إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [البقرة: ١٥٠]، وتأولّه البصريون بمعنى ( لكن ) .

يُنظر : الكتاب ٣١١/٢، والمقتضب ٣٩٠/٤، ٣٩٤، والأصول ٣٠٣/١، والإنصاف، المسألة الخامسة والثلاثون، ٢٦٦/١، والتبيين، المسألة السابعة والستون، ٤٠٣، والتصريح ٣٤٩/١، والأشعري ١٤٥/٢ .

(٢) فيعرب ( زيدًا ) في المواطن الثلاثة إعراب ( أحد ) على البدلية .

(٣) قال سيوييه في الكتاب ٣١٩/٢ : «هذا بابُ التّصّب فيما يكون مستثنىً مبدلاً؛ حدثنا بذلك يونس وعيسى جميعاً أنّ بعضَ العرب الموثوق بعربيّته يقول : ما مررتُ بأحدٍ إلّا زيدًا، وما أتاني أحدٌ إلّا زيدًا؛ وعلى هذا : ما رأيتُ أحدًا إلّا زيدًا، فينصب ( زيدًا ) على غير ( رأيتُ )؛ وذلك أنّك لم تجعل الآخر بدلاً من الأوّل، ولكنك جعلته منقطعاً ممّا عمل في الأوّل» .

(٤) في ب : تقول .

(٥) ما بين المعطوفين ساقطٌ من أ .

(٦) وتقول - أيضاً - : ( ما مررتُ بأحدٍ إلّا زيدًا )؛ وعلى الوجهين قرئ قوله تعالى: ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ [النساء: ٦٦] برفع ﴿ قَلِيلٌ ﴾ ونصبه؛ وإن كان أكثرُ القراء على رفعه . شرح ملحّة الإعراب ٢١٢ .



[فصل<sup>(١)</sup>]

إذا جيء بالاسم المستثنى [بـ]<sup>(٢)</sup> (إلا) بعد عامل<sup>(٣)</sup> لم يشتغل<sup>(٤)</sup> بما قبلها، ولا بما بعدها، يليها عامل، فمطلوب العامل هو ما يليها؛ لتفريع<sup>(٥)</sup> الطلب له<sup>(٦)</sup>، فيرفع<sup>(٧)</sup> إن كان [يطلب]<sup>(٨)</sup> مرفوعاً - كما<sup>(٩)</sup> تقدّم -؛ ويُنصب إن كان يطلب منصوباً، نحو: (ما رأيتُ إلا زيداً)، ويُجرُ بالحرّف الذي يتعدّى به<sup>(١٠)</sup>، نحو: (ما مررتُ إلا بزيد).

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٢) الباء ساقط من أ .

(٣) في أ : بعد أحد .

(٤) في أ : تشتغل، وهو تصحيف .

(٥) في ب : التفريع .

(٦) يسمّى استثناء مفرّغاً؛ لأنّ ما قبل (إلا) تفرّغ لطلب ما بعدها، ولم يشتغل عنه بالعمل في غيره، وشرطه كون الكلام غير إيجاب؛ وهو التّفيي، نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران : ١٤٤]؛ والتّهي، نحو: ﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ﴾ [النساء : ١٧١]؛ والاستفهام الإنكاري، نحو: ﴿فَهَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ﴾ [الأحقاف : ٣٥] .

يُنظر : أوضح المسالك ٦٠/٢، والتّصريح ٣٤٨/١، والجمع ٢٥٠/٣، ٢٥١، والأشعوني ١٤٩/٢ .

(٧) في ب : ويرفع .

(٨) (يُطلب) ساقطة من أ .

(٩) نحو : (ما قام إلا زيد) .

(١٠) في أ : يتعد به، وفي ب : يتقد به؛ وكلتاها محرّفة، والتصويب من شرح عمدة =

وَأَنْصَبَ إِذَا<sup>(١)</sup> مَا قُدِّمَ الْمُسْتَثْنَى تَقُولُ: هَلْ إِلَّا الْعِرَاقَ مَعْنَى<sup>(٢)</sup>  
/ إِذَا قُدِّمَ الْمُسْتَثْنَى عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ نُصِبَ؛ مُوجِبًا كَانَ أَوْ نَفِيًّا،  
تَقُولُ: (مَا جَاءَ إِلَّا زَيْدًا أَحَدٌ)، كَقَوْلِ الْكَمِيتِ<sup>(٣)</sup>:  
وَمَا لِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةً وَمَا لِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبٌ<sup>(٤)</sup>  
امتنع جعلُ المستثنى بدلاً<sup>(٥)</sup>؛ لَأَنَّ التَّابِعَ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَتْبُوعِ وَكَانَ  
الْوَجْهُ نَصْبُهُ<sup>(٦)</sup>.

= الحافظ ٣٨٢/١.

- (١) في متن الملح ٢٨ : وَأَنْصَبَ مَا قُدِّمَ .  
(٢) الْمَعْنَى : الْمَنْزِلُ الَّذِي غَنِيَ بِهِ أَهْلُهُ، ثُمَّ طَعَنُوا عَنْهُ . اللَّسَانُ ( غنا ) ١٣٩/١٥ .  
(٣) هو : الْكَمِيتُ بْنُ زَيْدِ بْنِ الْأَخْنَسِ الْأَسَدِيِّ، وَيَكْنَى أَبُو الْمُسْتَهْلِ : كُوْنِي مَقْدَمٌ، عَالِمٌ  
بِلُغَاتِ الْعَرَبِ وَبِأَيَّامِهَا؛ وَهُوَ شَاعِرُ الْهَاشِمِيِّينَ، وَكَانَ حَظِييًّا، فَارِسًا، شُجَاعًا؛  
وَكَانَ شَدِيدَ التَّكَلُّفِ لِلشَّعْرِ، كَثِيرَ السَّرْقَةِ لَهُ .  
يُنْظَرُ : الشَّعْرُ وَالشَّعْرَاءُ ٣٨٥، وَالْأَغَانِي ٣/١٧ — ٤٤، وَالْمَوْتَلَفُ وَالْمَخْتَلَفُ ٢٥٧،  
وَمَعْجَمُ الشَّعْرَاءِ ٢٣٧، ٢٣٨، وَالْخَزَانَةُ ١٤٤/١ .  
(٤) هَذَا بَيْتٌ مِنَ الطَّوِيلِ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ : ( وَمَا لِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ ) حَيْثُ نَصَبَ ( آلَ ) وَهُوَ مُسْتَثْنَى لَتَقَدُّمِهِ عَلَى  
الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ؛ وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ : ( وَمَا لِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبٌ ) .  
يُنْظَرُ هَذَا الْبَيْتُ فِي : الْمَقْتَضَبِ ٣٩٨/٤، وَالْكَامِلِ ٦١٤/٢، وَالْجَمَلِ ٢٣٤، وَاللَّامِعِ  
١٢٤، وَالتَّبَصُّرَةِ ٣٧٧/١، وَالْإِنْصَافِ ٢٧٥/١، وَشَرْحِ الْمِفْصَلِ ٧٩/٢، وَابْنِ  
النَّائِمِ ٢٩٨، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكِ ٦٤/٢، وَالْمَقَاصِدَ التَّحْوِيَّةَ ١١١/٣، وَشَرْحِ  
هَاشِمِيَّاتِ الْكَمِيتِ ٥٠ .

(٥) لَزِمَ النَّصْبُ لِأَنَّهُ إِذَا تَأَخَّرَ الْمُسْتَثْنَى جَازَ إِبْدَالُهُ، وَجَازَ نَصْبُهُ؛ فَإِذَا تَقَدَّمَ امْتَنَعَ الْإِبْدَالُ،  
وَالْعِلَّةُ ذِكْرُهَا الشَّارِحُ رَحِمَهُ اللَّهُ .

(٦) وَيَجُوزُ الْإِتْبَاعُ فِي الْمُسَبَّوقِ بِالنَّفْيِ . قَالَ سَيَبَوِيهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : ( وَحَدَّثَنَا يُونُسُ أَنَّ =

وَإِنْ تَكُنْ مُسْتَثْنِيًّا بِمَا عَدَا وَمَا خَلَا<sup>(١)</sup> وَ<sup>(٢)</sup> لَيْسَ فَاَنْصِبْ أَبَدًا  
تَقُولُ : جَاؤُوا مَا عَدَا مُحَمَّدًا وَ<sup>(٣)</sup> مَا خَلَا زَيْدًا وَلَيْسَ أَحْمَدًا

[ فَصْلٌ <sup>(٤)</sup> ]

يُنْصَبُ الْمُسْتَثْنَى - مِنَ الْمَوْجِبِ - بِـ (إِلَّا) وَ (عَدَا) وَ (خَلَا)؛  
كَقَوْلِكَ : ( قَامَ الْقَوْمُ خَلَا زَيْدًا ) وَ (عَدَا عَمْرًا) بِالنَّصْبِ؛ وَإِنْ شِئْتَ  
جَرَرْتَ<sup>(٥)</sup> فَقُلْتَ : ( قَامَ الْقَوْمُ خَلَا زَيْدٍ ) وَ ( عَدَا عَمْرُو )؛ فَالْجُرُّ عَلَى  
أَنَّهُمَا حَرْفَانِ مَخْتَصَّانِ بِالْأَسْمَاءِ، وَالتَّنْصِبُ عَلَى أَنَّهُمَا فِعْلَانِ مَاضِيَانِ غَيْرِ  
مَتَصَرِّفَيْنِ؛ لَوْقُوعَهُمَا مَوْقِعَ الْحَرْفِ<sup>(٦)</sup>؛ فَإِذَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِمَا ( مَا ) بَعْدَ مِنْ

= بَعْضُ الْعَرَبِ الْمُوثِقُ بِهِمْ يَقُولُونَ : مَا لِي إِلَّا أَبُوكَ أَحَدٌ، فَيَجْعَلُونَ (أَحَدًا) بَدَلًا، كَمَا  
قَالُوا: مَا مَرَرْتُ بِمِثْلِهِ أَحَدٌ، فَجَعَلُوهُ بَدَلًا. الْكِتَابُ ٣٣٧/٢. وَهُوَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ.  
وَيُنْظَرُ : شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ ٧٠٤/٢، وَابْنُ النَّازِمِ ٢٩٨، وَالتَّصْرِيحُ ٣٥٥/١،  
وَالْأَشْمُوعِيُّ ١٤٨/٢.

(١) فِي مَتْنِ الْمُلْحَةِ ٢٩، وَشَرْحُ الْمُلْحَةِ ٢١٤ : أَوْ مَا خَلَا أَوْ لَيْسَ .

(٢) فِي ب : أَوْ .

(٣) فِي مَتْنِ الْمُلْحَةِ ٢٩، وَشَرْحُ الْمُلْحَةِ ٢١٤ : مَا خَلَا عَمْرًا .

(٤) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ب .

(٥) وَالْجُرُّ بِـ (عَدَا) قَلِيلٌ؛ وَلَمْ يَذْكُرْهُ سَبِيوِيهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَالْمَبْرَدُ، وَإِنَّمَا حَكَاهُ  
الْأَخْفَشُ .

يُنْظَرُ : الْكِتَابُ ٣٤٨/٢، وَالْمَقْتَضِبُ ٤٢٦/٤، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ٧٨/٢، ٤٩/٨،  
وَأَوْضَحُ الْمَسَالِكِ ٧٢/٢، وَالتَّصْرِيحُ ٣٦٣/١ .

(٦) وَالْمُسْتَثْنَى بَعْدَهُمَا مَفْعُولٌ بِهِ، وَضَمِيرٌ مَا سِوَاهُ مِنَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ هُوَ الْفَاعِلُ؛ فَإِذَا قُلْتَ :  
( قَامُوا خَلَا زَيْدًا ) فَالتَّقْدِيرُ : قَامُوا جَاوَزَ غَيْرَ زَيْدٍ مِنْهُمْ زَيْدًا، وَكَذَا إِذَا قُلْتَ : =

شبه الحرف؛ [لأن الحرف لا يدخل على الحرف<sup>(١)</sup>] <sup>(٢)</sup>؛ فتقول : (جاء الناسُ ما خلا زيداً) و (ما عدا عمراً)، كقول لبيد :  
أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ<sup>(٣)</sup>  
.....

فوجب النصب بهما؛ لتقدّم ( ما ) المصدرية<sup>(٤)</sup>.

ومن أدوات الاستثناء: (ليس) و (لا يكون)؛ فهما الرفعان  
للاسم<sup>(٥)</sup>، التاصبان/ للخبر<sup>(٦)</sup>؛ فلهذا يجب نصب المستثنى بهما؛ لأنه الخبر.

[٧٤/ ب]

= (قاموا عدا عمراً) .

ابن الناظم ٣٠٨ .

(١) «وقيل : لأن ( ما ) المصدرية لا يليها حرف جرّ، وإنما توصل بجملة فعلية، وقد توصل بجملة اسمية». ابن الناظم ٣٠٨ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٣) تقدّم تخريج هذا البيت في ص ١٠٤ .

والشاهد فيه هنا : ( ما خلا الله ) حيث ورد بنصب لفظ الجلالة بعد ( خلا )؛ فدلّ ذلك على أن الاسم الواقع بعد ( ما خلا ) يكون منصوباً؛ وذلك لأنّ ( ما ) هذه مصدرية، و ( ما ) المصدرية لا يكون بعدها إلّا فعل؛ ولذلك يجب نصب ما بعدها على أنّه مفعولٌ به، وإنّما يجوز جرّه إذا كانت (خلا) حرفاً، وهي لا تكون حرفاً متى سبقها الحرف المصدرى .

(٤) وحكى الجرمي الجرّ مع ( ما ) عن بعض العرب .

يُنظر : شرح الكافية الشافية ٧٢٢/٢، وابن الناظم ٣٠٨، والتّصريح ٣٦٥/١، والأشمونيّ ١٦٤/٢ .

(٥) في أ : للأسماء .

(٦) في أ : الخبر، وهو تصحيف .

وَأَمَّا الْاسْمُ <sup>(١)</sup> فَالْتَزَمَ إِضْمَارُهُ <sup>(٢)</sup>؛ لِأَنَّهُ لَوْ ظَهَرَ فَصَلَّاهُمَا مِنَ الْمُسْتَنَى، وَجُهِلَ قَصْدُ الْإِسْتِثْنَاءِ؛ تَقُولُ: (قَامُوا لَيْسَ زَيْدًا)، وَنَحْوُ: «يُطْبَعُ الْمُؤْمِنُ عَلَى كُلِّ خُلُقٍ لَيْسَ الْخِيَانَةُ وَالْكَذِبُ» <sup>(٣)</sup>، الْمَعْنَى: إِلَّا الْخِيَانَةَ وَالْكَذِبَ؛ وَالتَّقْدِيرُ: لَيْسَ بَعْضُ خُلُقِهِ الْخِيَانَةُ وَالْكَذِبُ.

وَتَقُولُ: (قَامُوا لَا يَكُونُ زَيْدًا)، وَتَقْدِيرُهُ: قَامُوا لَا يَكُونُ بَعْضُهُمْ زَيْدًا. وَأَمَّا (حَاشَا) فَيَجْرُ مَا بَعْدَهُ، وَيَنْصَبُ؛ فَالْجَرُّ عَلَى أَنَّهَا <sup>(٤)</sup> حَرْفٌ، وَالتَّنْصِبُ عَلَى أَنَّهَا <sup>(٥)</sup> [فَعْلٌ] <sup>(٦)</sup> غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ <sup>(٧)</sup>.

(١) أَيُ: اسْمُهُمَا.

(٢) لِلنُّحَاةِ فِي عَائِدِ الضَّمِيرِ الْمُسْتَرِّ فِي (لَيْسَ) مِنْ قَوْلِكَ: (قَامُوا لَيْسَ زَيْدًا)، وَفِي (لَا يَكُونُ) مِنْ قَوْلِكَ: (قَامُوا لَا يَكُونُ زَيْدًا) ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ:  
الْأَوَّلُ: أَنَّهُ عَائِدٌ عَلَى الْبَعْضِ الْمَدْلُولِ عَلَيْهِ بِكُلِّهِ السَّابِقِ؛ فَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ: قَامُوا لَيْسَ بَعْضُهُمْ زَيْدًا، وَ قَامُوا لَا يَكُونُ بَعْضُهُمْ زَيْدًا؛ وَهُوَ مَذْهَبُ سَيَبَوِيهِ وَالْجُمْهُورِ.  
الثَّانِي: أَنَّهُ عَائِدٌ عَلَى اسْمِ الْفَاعِلِ الْمَفْهُومِ مِنَ الْفِعْلِ السَّابِقِ؛ فَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ: قَامُوا لَيْسَ الْقَائِمُ زَيْدًا، وَ قَامُوا لَا يَكُونُ الْقَائِمُ زَيْدًا؛ وَنُسِبَ إِلَى سَيَبَوِيهِ.  
الثَّلَاثُ: أَنَّهُ عَائِدٌ عَلَى الْمَصْدَرِ الْمَدْلُولِ عَلَيْهِ بِالْفِعْلِ تَضْمُنًا؛ فَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ: قَامُوا لَيْسَ الْقِيَامُ قِيَامَ زَيْدٍ، وَ قَامُوا لَا يَكُونُ الْقِيَامُ قِيَامَ زَيْدٍ؛ فَحُذِفَ الْمُضَافُ وَأُقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ؛ وَهُوَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ.

يُنْظَرُ: الْكِتَابُ ٣٤٧/٢، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ ٣١١/٢، وَأَوْضَحُ الْمَسَالِكِ ٧٢/٢، وَابْنُ عَقِيلٍ ٥٦٠، وَالتَّصْرِيحُ ٣٦٢/١، وَالْأَشْمُوْنِيّ ١٦٢/٢.

(٣) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ ٢٥٢/٥.

(٤) فِي ب: أَنَّهُمَا، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٥) فِي ب: أَنَّهُمَا، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٦) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ أ.

(٧) وَالْمُسْتَنَى مَفْعُولُهُ، وَضَمِيرُ مَا سِوَا الْفَاعِلِ، كَمَا فِي التَّنْصِبِ بَعْدَ (خَلَامَ). ابْنُ النَّازِمِ ٣٠٩.

فمن الجرّ بها قولُ الشّاعر :

حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ بِهِ<sup>(١)</sup> ضَنْناً عَنِ الْمَلْحَةِ وَالشَّتْمِ<sup>(٢)</sup>

وأنشد الأخفش بإلحاق ( ما ) المصدرية :

رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّا نَحْنُ أَكْثَرُهُمْ فَعَالًا<sup>(٣)</sup>

ويقال في ( حَاشَا ) : ( حَاشَ ) كثيراً، و ( حَشَا ) قليلاً .

وأنشدوا في حرفية ( عَدَا ) والجرّ بها :

تَرَكْنَا فِي الْحَضِيضِ بَنَاتٍ عَوُجٍ عَوَاكِفَ قَدْ خَضَعْنَ إِلَى التُّسُورِ<sup>(٤)</sup>

أَبْحَنَّا حَيْهَهُمْ قَتْلًا وَأَسْرًا عَدَا الشَّمْطَاءِ وَالطُّفْلِ الصَّغِيرِ<sup>(٥)</sup>

(١) في أ : له، وهو تحريف .

(٢) تقدّم تخريج هذا البيت في ص ٢٣٨ .

والشّاهد فيه هنا : ( حاشا أبي ثوبان ) حيث جاءت ( حاشا ) حرف جرّ، فجرّت ما بعدها ( أبي )، ويجوز أن تأتي فعلاً ماضياً فتنصب ما بعدها .

(٣) تقدّم تخريج هذا البيت في ص ٢٣٩ .

والشّاهد فيه هنا : ( ما حاشا قريشاً ) حيث أدخل ( ما ) المصدرية على (حاشا) وهو قليل .

(٤) في أ : التُّسُور، وهو تصحيف .

(٥) هذان بيتان من الوافر، ولم أقف على قائلهما .

و(الحضيض): القرار من الأرض عند منقطع الجبل، والحضيض - أيضاً - : الأرض.

و(بنات عوج): يريد أفراساً كريمات الأصول غير مهجنات. و(عواكف): جمع

عاكفة، والعكوف: الإقامة على الشيء وبالمكان ولزومهما . و(خضعن): ذلن

وخشعن . و(أبحنا): أهلكنا واستأصلنا . و(الحيّ): القبيلة . و(الشّمطاء): =

[١/٧٥]

/ وَغَيْرُ إِن جِئَتْ بِهَا مُسْتَثْنِيَةٌ جَرَتْ عَلَى الْإِضَافَةِ الْمُسْتَوَلِيَةِ  
وَرَأَوْهَا تَحْكُمُ فِي إِعْرَابِهَا مِثْلَ اسْمٍ إِلَّا حِينَ يُسْتَثْنَى بِهَا  
غير: يستثنى بها بشرط صلاحية (إلا) مكافئاً؛ فيجر<sup>(١)</sup> المستثنى بها،  
وتعرب هي بما يستحقه المستثنى بـ (إلا)؛ من نصب لازم<sup>(٢)</sup>، أو نصب  
مرجح<sup>(٣)</sup> عليه الإتيان<sup>(٤)</sup>، [أو نصب مرجح على الإتيان<sup>(٥)</sup>] <sup>(٦)</sup>، أو  
تأثر<sup>(٧)</sup> بعاملٍ مُفْرَغٍ؛ تقول في اللازم: (جاءني القومُ غيرَ زيدٍ)، والمرجح  
عليه الإتيان<sup>(٨)</sup>: (ما جاءني أحدٌ غيرُ زيدٍ)، والمرجح على<sup>(٩)</sup> الإتيان:

= هي العجوز التي يخالط سواد شعرها بياض .

والشاهد فيه : (عدا الشَّمطاء) حيث استعمل (عدا) حرف جرٍّ وهو قليل،  
ولِقَلَّتْهُ لم يحفظه سيبويه .

يُنظر هذان البيتان في : شرح التسهيل ٣١٠/٢، وابن النّاظم ٣١٠، وأوضح  
المسالك ٧٢/٢، وابن عقيل ٥٦٣/١، والمقاصد النحويّة ١٣٢/٣، والتّصريح  
٣٦٣/١، والهمع ٢٨٥/٣، والأشْمونيّ ١٦٣/٢، والدّرر ١٧٨/٣ .

(١) في ب : فتجرّ، وهو تصحيف .

(٢) إذا كان بعد كلام تامّ موجب .

(٣) إذا كان بعد كلام تامّ غير موجب، وكان الاستثناء متّصلاً .

(٤) في أ : للأتباع .

(٥) إذا كان بعد كلام تامّ غير موجب، وكان الاستثناء منقطعاً .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٧) في أ : يَأْثُرُ، وهو تصحيف .

(٨) في أ : للأتباع .

(٩) في أ : والمرجح للأتباع .

(ما لزيد علم غير ظنّ)، وإيجابُ التّأثّر<sup>(١)</sup> بالعامِل المفرّغ: (ما جاءني غير<sup>(٢)</sup> زيد) فـ (غير) هنا<sup>(٣)</sup> كـ (إلاّ)<sup>(٤)</sup>؛ وقد جاءت (إلاّ) كـ (غير) في قول الشّاعر:

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ<sup>(٥)</sup>

(و) (سوى) (و) (سواء) لغتان في (سوى)<sup>(٦)</sup>؛ وهي مثل (غير)

(١) في أ: التّأثير .

(٢) في ب: ما جاءني أحد غير زيد، وهو سهو .

(٣) في ب: ها هنا .

(٤) وليس بينهما من الفرق إلاّ أنّ نصب ما بعد (إلاّ) في غير الإتياع، والتّفريغ نصب بـ (إلاّ) على الاستثناء، ونصب (غير) هناك بالعامِل الذي قبلها على أنّها حال، تؤدّي معنى الاستثناء . ابن النّاطم ٣٠٤ .

(٥) هذا بيت من الوافر، وهو لعمر بن معد يكرب، ويُنسب إلى حضرميّ بن عامر الأسديّ.

و (الفرقدان) : نجمان قريبان من القطب لا يفترقان .

والمعنى : كلّ أخوين غير الفرقدين لا بدّ أن يفترقا بسفر أو موت .

والشّاهد فيه : (إلاّ الفرقدان) حيث استعمل (إلاّ) بمعنى (غير) .

واستشهد به النّحاة على نعت (كلّ) بقوله : (إلاّ الفرقدان) على تقدير (غير) .

وفيه ردٌّ على المبرد الذي زعم أنّ الوصف بـ (إلاّ) لم يجيء إلا فيما يجوز فيه البدل؛

فـ (إلاّ الفرقدان) صفة ولا يمكن فيه البدل .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٣٣٤/٢، والمقتضب ٤٠٩/٤، والإنصاف ٢٦٨/١، وشرح

المفصّل ٨٩/٢، ووصف المباني ١٧٧، والجني الدّاني ٥١٩، وتذكرة النّحاة ٩٠، والمغني

١٠١، ٧٣٩، والجمع ٢٧٣/٣، والخزانة ٤٢١/٣، والدّيوان ١٧٨ .

(٦) في أ: سوا .



معنى واستعمالاً؟<sup>(١)</sup> فيستثنى<sup>(٢)</sup> بها<sup>(٣)</sup> [متصل]<sup>(٤)</sup>، نحو: (قاموا سوى زيد)،  
[منقطع]<sup>(٥)</sup>، كقول الشاعر :  
لَمْ أَلْفِ فِي الدَّارِ ذَا نَطَقِ سِوَى طَلَلٍ      قَدْ كَادَ<sup>(٦)</sup> يَغْفُو وَمَا بِالْعَهْدِ مِنْ  
[ وفي شرح الشيخ بدر الدين : «ويوصف بها»<sup>(٨)</sup> ]<sup>(٩)</sup>،

(١) ما ذكره الشارح هنا من أن (سوى) حكمها كحكم (غير) معنى واستعمالاً؛ هو ما ذهب إليه الزجاج وابن مالك .

وقد احتج ابن مالك لهذا في بعض كتبه؛ وذهب سيبويه والجمهور إلى أن (سوى) ظرف يلزم النصب غير متصرف؛ وقالوا : لا تخرج عن الظرفية إلا في الشعر .  
وذهب الرماني والعكبري وابن هشام إلى أنها تستعمل ظرفاً غالباً، وكـ (غير) قليلاً .  
يُنظر : الكتاب ١/٤٠٧، ٤٠٩، ٣٥٠/٢، والمقتضب ٤/٣٤٩، ٣٥١، والتبصرة ١/٣٨١،  
٣٨٢، والتبيين، المسألة الحادية والسبعون، ٤١٩، وشرح الكافية الشافية ٢/٧١٦، ٧١٨،  
وأوضح المسالك ٢/٧٠، ٧٢، والتصريح ١/٣٦٢، والأشعري ٢/١٥٩، ١٦٠ .

(٢) في أ : فيستغنى، وهو تحريف .

(٣) في أ : بها وسوى .

(٤) ما المعقوفين ساقط من أ .

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٦) في ب : كان، وهو تحريف .

(٧) هذا بيت من البسيط، ولم أقف على قائله .

و(ألف): أجد . و(الطلل): ما شَخَصَ من آثار الدار . و(يعفو): يدرُس ويتغير .

والشاهد فيه : (سوى طلل) فإنه دلَّ على أن (سوى) يستثنى بها في المنقطع .

يُنظر هذا البيت في : شرح التسهيل ٢/٣١٤، وابن الناطم ٤/٣٠٤، والارتشاف

٢/٣٠٤، والمقاصد التحوية ٣/١١٩، والهمع ٣/١٦٣، والدرر ٣/٩٥ .

(٨) شرح الألفية لابن الناطم ٣٠٤ .

(٩) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

[ومن الاستثناء بها<sup>(١)</sup>] كقول الآخر :

أَصَابَهُمْ بَلَاءٌ كَانَ فِيهِمْ سِوَى مَا قَدْ أَصَابَ بَنِي النَّضِيرِ<sup>(٢)</sup>

وتقبل أثر العوامل المفرغة، كقوله - صَلَّى الله عليه<sup>(٣)</sup> وسلم - : «مَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ مِنَ الْأُمَمِ إِلَّا كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي جِلْدِ الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ، أَوْ كَالشَّعْرَةِ السَّوْدَاءِ فِي جِلْدِ الثَّوْرِ الْأَبْيَضِ»<sup>(٤)</sup>، وتأتي فاعلة كقول بعضهم - حكاه الفراء - : «أَتَانِي<sup>(٥)</sup> سِوَاكَ<sup>(٦)</sup>»، وكقول الشاعر :

(١) كذا في النسختين؛ والظاهر أنها مقحمة، بدليل قوله بعد ذلك: (كقول الآخر)؛ وإلا

قال: قول الآخر؛ ويدل على ذلك: عدم ورودها في شرح ابن الناظم.

(٢) هذا بيت من الوافر، وهو لحسان بن ثابت رضي الله عنه .

و (أصابهم) : نزل بهم .

والشاهد فيه : خروج (سوى) عن الظرفية ووقوعها صفة .

يُنظر هذا البيت في : شرح التسهيل ٣١٤/٢، وابن الناظم ٣٠٤، والمقاصد التحوية

١٢٠/٣، والجمع ١٦٣/٣، والذَر ٩٥/٣، والديوان ٢٤٥ .

(٣) في ب: على .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الرقاق، باب كيف الحشر، ١٩٧/٨، ١٩٨

- والرواية فيه : «وَمَا أَنْتُمْ فِي أَهْلِ الشَّرْكِ إِلَّا كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي جِلْدِ الثَّوْرِ

الْأَسْوَدِ، أَوْ كَالشَّعْرَةِ السَّوْدَاءِ فِي جِلْدِ الثَّوْرِ الْأَحْمَرِ» -، ومسلم في صحيحه،

كتاب الإيمان، باب كون هذه الأمة نصف أهل الجنة، ٢٠٠/١، ٢٠١ - والرواية

فيه كالرواية في صحيح البخاري، وفيه روايات قريبة من ذلك -، وابن ماجه في

سننه، كتاب الزهد، باب صفة أمة محمد - صَلَّى الله عليه وسلم -، ١٤٣٢/٢ -

والرواية فيه كالرواية في صحيح البخاري -، وأحمد في مسنده ٤٤٥/١، ٤٤١/٦ .

(٥) في أ : أيأي، وهو تحريف .

(٦) هذه الحكاية تفرّد بها الفراء عن أبي ثروان - كما ذكر ذلك الأنباري =

وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدْوَا نِ دَنَاهُمْ كَمَا دَانُوا<sup>(١)</sup>  
 وأنشد ابن جني مجروراً :  
 أَلَا مِنْ مُنَادٍ أبا مَالِكٍ أَفِي أَمْرِنَا هُوَ أَمْ فِي سِوَاهِ<sup>(٢)</sup>  
 وتأني مبتدأة، كقول الآخر :  
 وَإِذَا تُبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرَى<sup>(٣)</sup>

= في الإنصاف ٢٩٨/١ - .

يُنظر : شرح التسهيل ٣١٥/٢، وابن الناطم ٣٠٥، وأوضح المسالك ٧٠/٢،  
 وتعليق الفرائد ١٣٨/٦، والتصريح ٣٦٢/١، والأشموني ١٥٩/٢ .  
 (١) هذا بيتٌ من الهزج، وهو للفنْدِ الزَّمَانِي، واسمُه شَهْلُ بن شَيْبَانَ، من قصيدةٍ قالها في  
 حرب البسوس .  
 و(العدوان): الظُّلم الصَّريح. و(دَنَاهُمْ): جازيناهم، من الدَّين، وهو: الجزاء  
 والمكافأة.

والشَّاهد فيه: (وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدْوَانِ) حيث وقعت (سوى) فاعلاً، وخرجت عن الظَّرْفِيَّةِ.  
 يُنظر هذا البيتُ في: أمالي القاضي ٢٦٠/١، وشرح الحماسة للتبريزي ٦/١، وشرح  
 التسهيل ٣١٥/٢، وشرح الكافية الشافية ٧١٩/٢، وابن الناطم ٣٠٥، وأوضح  
 المسالك ٧١/٢، وابن عقيل ٥٥٨/١، والمقاصد التَّحْوِيَّةُ ١٢٢/٣، والتصريح  
 ٣٦٢/١، والهمع ١٦١/٣، والأشموني ١٥٩/٢، والخزانة ٤٣١/٣ .  
 (٢) هذا بيتٌ من المتقارب، وهو للمتنخل الهذلي .

والشَّاهد فيه: (أَمْ فِي سِوَاهِ) حيث وقعت (سوى) مجرورة بحرف الجرِّ،  
 وخرجت عن الظَّرْفِيَّةِ .

يُنظر هذ البيتُ في: ديوان الهذليين ٣٠/٢، وأمالي المرتضى ٣٠٦/١، ٣٠٧ -  
 والخزانة ١٤٦/٤ - ١٤٧ .

(٣) هذا بيتٌ من الكامل، وهو لابن المولى - محمد بن عبد الله بن مسلم المدني - ، =

و(لا سِيَمًا)<sup>(١)</sup> يستثنى بها، ومعناها: التخصيص، ويجرّ ما بعدها<sup>(٢)</sup>،  
كقولك: (أكرمني الناس [ ولا ]<sup>(٣)</sup> سِيَمًا زيد) أي: لا مثل زيد؛

= يخاطب به يزيد بن حاتم بن قبيصة بن المهلب، ويمدحه به .

والشاهد فيه : ( فِسْوَاك ) حيث وقعت ( سوى ) مرفوعةً بالابتداء، وخرجت عن  
التّصب على الظّرفيّة .

يُنظر هذا البيت في : شرح الحماسة للتبريزي ٣٥٧/٢، وشرح التسهيل ٣١٥/٢،  
وشرح الكافية الشّافية ٧١٨/٢، وابن النّاطم ٣٠٥، وابن عقيل ٥٥٧/١،  
والمقاصد التّحويّة ١٢٥/٣، والجمع ١٦١/٣، والأشموقي ١٥٩/٢، والدّرر ٩٢/٣ .  
(١) قال ابن مالك في شرح الكافية الشّافية ٧٢٤/٢ : «وجرت عادة التّحويّن أن  
يذكّروا ( لا سِيَمًا ) مع أدوات الاستثناء مع أنّ الذي بعدها مُنبّه على أوّلويّته بما  
نُسبَ إلى ما قبلها» .

وقال في شرح التسهيل ٣١٨/٢ : «ومن التّحويّن مَن جعل ( لا سِيَمًا ) من أدوات  
الاستثناء؛ وذلك عندي غيرُ صحيح؛ لأنّ أصل أدوات الاستثناء هو ( إلّا )؛ فما  
وقع موقعه وأغنى عنه فهو من أدواته، وما لم يكن كذلك فليس منها؛ ومعلوم أنّ  
( إلّا ) تقع موقع ( حاشا ) و ( عدا ) و ( خلا ) و ( ليس ) و ( لا يكون ) و(غير)  
و(سوى) وغير ذلك ممّا لم يختلف في الاستثناء به؛ فوجب الاعتراف بأنّه من أدواته،  
و(لا سِيَمًا) بخلاف ذلك فلا يعدّ من أدواته، بل هو مضادّ لها؛ فإنّ الذي يلي  
(لا سِيَمًا) داخلٌ فيما قبله ومشهودٌ له بأنّه أحقّ بذلك من غيره» .

و ( لا سِيَمًا ) بتشديد الياء، ودخول ( لا ) عليها ودخول الواو على (لا) واجب؛  
ويجوز أن تخفّف، وأن يُحذف الواو .

(٢) الجرّ على جعل ( ما ) زائدة مؤكّدة، وجرّ ما بعدها بإضافة السّي إليه، كأنّه قال:  
(ولا سي زيد ) أي : ولا مثل زيد .

يُنظر : شرح المفصل ٨٥/٢، وشرح الكافية الشّافية ٧٢٤/٢، وشرح التسهيل  
٣١٨/٢، والمغني ١٨٧، والأشموقي ١٦٧/٢ .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

ويرفع<sup>(١)</sup> ما بعدها، كقول الشاعر:

[ ١/٧٦ ]

/ وَلَا سِيَّماً يَوْمَ بِدَارَةِ جُلْجُلٍ<sup>(٢)</sup>

أي : ولا مثل الذي هو يوم .

(و لا سِيَّماً زيداً<sup>(٣)</sup>) بمعنى : [ إلّا<sup>(٤)</sup> ] .

(١) الرفع على أنه خبرٌ لمبتدأ محذوف، و ( ما ) موصولة، أو نكرة موصوفة بالجملة،

والتقدير: ولا مثل الذي هو يوم، أو ولا مثل شيء هو يوم .

ويجوز النصب في الاسم الذي بعدها إذا كان نكرة .

يُنظر: المصادر السابقة .

(٢) هذا عجزٌ بيت من الطويل، وصدْرُهُ :

أَلَا رَبُّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَلَاحٌ

وهو لامرئ القيس .

و ( دَارَةُ جُلْجُلٍ ) : موضع .

والشاهد فيه : ( وَلَا سِيَّماً يَوْمَ ) حيث يجوز في ( يوم ) الرفع على أنه خبرٌ لمبتدأ محذوف، ويجوزُ فيه - أيضاً - : الجرُّ على الإضافة، والنصب على التمييز .

يُنظر هذا البيت في: شرح المفصل ٨٦/٢، وشرح التسهيل ٣١٨/٢، وشرح الكافية الشافية ٧٢٥/٢، واللّسان (سوا) ٤١١/١٤، والجنى الثاني ٣٣٤، والمغني ١٨٦، والمساعد

٥٩٧/١، والهمع ٢٩٣/٣، والخزانة ٤٤٤/٣، ٤٥١، والدرر ١٨٣/٣، والديوان ١٠ .

(٣) انتصاب المعرفة منعه الجمهور، وجوزّه بعضهم موجّهاً إياه بأنّ ( ما ) كافّة، وأنّ

( لا سِيَّماً ) نزلت منزلة ( إلّا ) في الاستثناء؛ فما بعدها منصوبٌ على الاستثناء المتّصل، لإخراجه عمّا قبل ( لا سِيَّماً ) من حيث عدمُ مساواة ما قبلها له . وضَعُفَ بأنّ ( إلّا ) لا تقتَرَنُ بالواو، ولا يُقال : ( جاء القوم وإلّا زيداً ) . ووجهه الدماميني

بأنّ ( ما ) تامّة بمعنى ( شيء )، والنصب بتقدير : ( أعني ) أي : ولا مثل شيء أعني زيداً . يُنظر : المغني ١٨٧، والأشموقي ١٦٨/٢، والصّبّان ١٦٨/٢ .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .



## بَابُ لَا فِي النَّفْيِ

وَأَنْصَبَ بِلَا فِي النَّفْيِ كُلَّ نَكْرَةٍ كَقَوْلِهِمْ : لَا شَكَّ فِيمَا ذَكَرَهُ  
( لا ) حرف له معان :

أحدها : أن تكون ناهية<sup>(١)</sup>؛ وتختص بالدخول على الفعل المضارع جازمة [ له ]<sup>(٢)</sup>، كقوله تعالى : ﴿ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ﴾<sup>(٣)</sup>.  
وقد تقع بمعنى الدعاء، كقولك : ( لا يفضض الله فاك ) .  
وتأتي زائدة لتأكيد النفي<sup>(٤)</sup>، كقولك : ( ما زيدٌ قائماً ولا عمرو قاعداً )<sup>(٥)</sup>.

وتارة<sup>(٦)</sup> للتوسُّع في الكلام، كقوله تعالى : ﴿ مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ﴾<sup>(٧)</sup>.

(١) في ب : نافية، وهو تحريف .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٣) من الآية : ٤٠ من سورة التوبة .

(٤) وهي المصاحبة لحرف العطف، وليست بعاطفة .

يُنظر : كشف المشكل ٣٦٥/١ .

(٥) في كلتا النسختين : ما زيدٌ لا قائم ولا عمرو، والصواب ما هو مثبت .

ويُنظر : شرح ملحّة الإعراب ٢١٨، والملخص ٢٦٩/١ .

(٦) في ب : وتأتي .

(٧) من الآية : ١٢ من سورة الأعراف .

وتارةً مع اليمين، كقوله تعالى : ﴿ لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾<sup>(١)</sup>.

وتأتي نافية معنى الفعل عن أحد الاسمين، كقولك: (جاء زيدٌ لا عمرو)؛ فإن قلت: (ما جاء زيدٌ)<sup>(٢)</sup> ولا عمرو ( فالواو ههنا<sup>(٣)</sup> هي العاطفة،

(١) سورة القيامة، الآية : ١ .

اختلف العلماء في ( لا ) في هذه الآية :

فقال البصريون و الكسائي وعامة المفسرين : زائدة، وأن معناه : أقسم .  
وأنكر الفراء هذا، وقال : لا تكون ( لا ) زائدة في أول الكلام، وقال : «إن ( لا ) هنا ردٌ لكلام من المشركين متقدم؛ كأنهم أنكروا البعث فقبل لهم : لا، ليس الأمر كما تقولون؛ ثم قال : ﴿ لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ » . معاني القرآن ٢٠٧/٣ .  
وقيل : إنها زيدت توطئة لنفي الجواب؛ والتقدير : لا، أقسم بيوم القيامة لا يُتركون سدىً .

ورُدَّ بقوله تعالى : ﴿ لَا أَقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ ﴾ [ البلد : ١ ] ؛ فإنَّ جوابه مثبت وهو : ﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي كَبَدٍ ﴾ [ البلد : ٤ ] ؛ ومثله : ﴿ فَلَا أَقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ﴾ [ الواقعة : ٧٥ ] .

وقيل : هي نافية، ومنفيها ( أقسم ) ؛ وذلك على أن يكون إخباراً لا إنشاء؛ واختاره الزمخشري، قال : «والمعنى في ذلك : أنه لا يقسم بالشيء إلا إعظاماً له بذلك، عليه قوله تعالى : ﴿ فَلَا أَقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ . وَأَنَّهُ لَقَسَمَ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ ؛ فكأنه بإدخال حرف النفي يقول : إن إعظامي له بإقسامي به كلا إعظام، يعني : أنه يستأهل فوق ذلك» . الكشاف ١٦٣/٤ .

نُظِرَ هذه المسألة في : مجاز القرآن ٢٧٧/٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٥١، والأزهية ١٥٣ - ١٥٧، وأمالى ابن السجري ١٤١/٢ - ١٤٤، والمغني

٣٢٨، ٣٢٩ .

(٢) في ب : لا زيدٌ، وهو سهو .

(٣) في ب : هُنا .



و(لا) زائدة لتأكيد النفي<sup>(١)</sup>.

وتعترض<sup>(٢)</sup> بين العامل والمعمول، وتكون بمعنى (غير)<sup>(٣)</sup>، كقولك:  
(ضربته بلا ذنب).

وبين المبتدأ والخبر، كقولك : (زيد لا صديق ولا عدوّ)، وبين  
الحال وصاحبها، كقولك / : (قدم الأمير لا ضاحكاً ولا عابساً).

[ ٧٦ / ب ]

وقد تدخل على الفعل [ الماضي ]<sup>(٤)</sup> فتحول معناه إلى الاستقبال،  
وتكون<sup>(٥)</sup> بمعنى (لم) كقوله تعالى : ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى﴾<sup>(٦)</sup>،  
وكقول الشاعر :

(١) لأنك إذا قلتَ : (ما جاء زيدٌ وعمرو) احتمل أن المراد : نفي مجيء كلّ منهما على  
كلّ حال، وأن يُراد نفي اجتماعهما في وقت المجيء؛ فإذا جيء بـ (لا) صار الكلام  
نصاً في المعنى الأوّل . المغني ٣٢٢ .

(٢) في أ : وتعرض .

(٣) والكوفيّون يقولون : إنها اسم، وأنّ الجارّ دخل عليها نفسها، وأنّ ما بعدها خفض  
بالإضافة .

والبصريّون يرون أنّها حرفٌ، ويسمونها زائدة، كما يسمّون (كان) في نحو : (زيدٌ  
كان فاضل) زائدة، وإنّ كانت مفيدة لمعنى المضيّ والانقطاع؛ فعلم بهذا أنّهم قد  
يريدون بالزائد المعارض بين شيئين متطابقين، وإن لم يصحّ أصل المعنى بإسقاطه .

يُنظر : أمالي ابن السّجريّ ٥٣٩/٢، ٥٤٠، والأزهية ١٦٠، ورصف المباني ٣٤١،  
والمغني ٣٢٢ .

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السيّاق .

(٥) في أ : يكون، وهو تصحيف .

(٦) سورة القيامة، الآية : ٣١ .

إِنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ فَاعْفِرْ جَمًّا وَأَيُّ<sup>(١)</sup> عَبْدٍ لَكَ لَا أَلَمًا<sup>(٢)</sup>  
أي: لم يُلَمَّ .

وتدخل على [ الفعل ]<sup>(٣)</sup> المضارع نافية؛ فلا يتأثر<sup>(٤)</sup>، كقوله تعالى:  
﴿لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾<sup>(٥)</sup>.

وتكون بمعنى ( ليس ) مختصة بالتكرات<sup>(٦)</sup>، ومنه قول الشاعر :

(١) في ب : وإني، وهو تحريف .

(٢) هذا بيت من الرجز، يُنسب لأبي خراش الهذلي، أو لأمية بن أبي الصلت .

و ( جما ) : بمعنى كثير . و ( أَلَمَّ ) : من اللّم وهو صغار الذنوب .

والشاهد فيه : ( لا أَلَمًا ) حيث جاءت ( لا ) بمعنى ( لم )، والماضي بمعنى المضارع،  
والمعنى : ( لم يُلَمَّ ) .

يُنظر هذا البيت في : طبقات فحول الشعراء ٢٦٧/١، وتأويل مشكل القرآن ٥٤٨،  
وشرح أشعار الهذليين ١٣٤٦/٣، والأزهية ١٥٨، وأمالى ابن الشجري ٢١٨/١،  
٥٣٦/٢، والإنصاف ٧٦/١، والجنى الداني ٢٩٨، والمغني ٣٢١، والمقاصد النحوية  
٢١٦/٤، والخزانة ٢/٢٩٥، ٤/٤، ١٩٠/٧، وديوان أمية ٢٦٤، ٢٦٥ .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٤) في أ : تتأثر، وهو تصحيف؛ وفي ب : يَأْثُر، وهو تحريف .

(٥) من الآية : ٢٥٥ من سورة البقرة .

(٦) ( لا ) النافية تعمل عمل ( ليس ) عند الحجازيين، ومذهب بني تميم إهمالها .

ويُشترط لعملها عمل ( ليس ) عند الحجازيين ثلاثة شروط :

١- أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، نحو : ( لا رجلٌ أفضل منك ) .

٢- أن لا يتقدّم خبرها على اسمها، فلا نقول : ( لا قائماً رجلاً ) .

تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا<sup>(١)</sup>  
وقول<sup>(٢)</sup> الآخر :

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحٍ<sup>(٣)</sup>

= ٣- ألا ينتقض النفي بـ (إلا )، فلا تقول : ( لا رجلٌ إلاَّ أفضلَ من زيد ) بنصب ( أفضل ) بل يجب رفعه .

تُنظر هذه المسألة في : شرح المفصل ١٠٩/٢، وشرح الكافية الشافية ٤٤٠/١، وابن النّاطم ١٥٠، وشرح الرّضيّ ٢٧٠/١، وشرح ألفية ابن معطّ ٨٩٤/٢، ٨٩٥، وأوضح المسالك ٢٠٣/١، وابن عقيل ٢٨٨/١ - ٢٩٢، والتّصريح ١٩٩/١، والهمع ١١٨/٢ - ١٢٠، والأشموقيّ ٢٥٢/١ - ٢٥٤ .

(١) هذا بيتٌ من الطّويل، ولم أقف على قائله .

و ( تعزّ ) : تصوّر وتسلّ . و ( وزر ) : ملجأ . و ( واقياً ) : حافظاً وراعياً .  
والشّاهد فيه : ( لا شيء باقياً ) و ( لا وزر واقياً ) حيث أعمل ( لا ) التّافية عمل ( ليس ) في الموضعين، واسمها وخبرها نكرتان .

يُنظر هذا البيت في : شرح عمدة الحافظ ٢١٦/١، وابن النّاطم ١٥٠، والجني الدّاني ٢٩٢، وأوضح المسالك ٢٠٤/١، وتخليص الشّواهد ٢٩٤، وابن عقيل ٢٨٩/١، والمقاصد التّحويّة ١٠٢/٢، والتّصريح ١٩٩/١، والهمع ١١٩/٢، والأشموقيّ ٢٥٣/١ .

(٢) في أ : وقال .

(٣) هذا بيتٌ من مجزوء الكامل، وهو لسعد بن مالك القيسيّ .

والشّاهد فيه : ( لا براح ) حيث أعمل ( لا ) عمل ( ليس )؛ فرفع اسمها - براح - وحذف خبرها .

يُنظر هذا البيت في: الكتاب ٥٨/١، والمقتضب ٣٦٠/٤، وأمالي ابن السّجريّ ٤٣١/١، =

أراد: لا براح لي .

وقد تُزاد التاء مع (لا) <sup>(١)</sup> لتأنيث اللفظ، والمبالغة في معناه <sup>(٢)</sup>؛ فتعمل العمل المذكور في أسماء الأحيان لا غير، نحو: (حين) و(ساعة) و(أوان) <sup>(٣)</sup>.

= والإنصاف ٣٦٧/١، وشرح المفصل ١٠٨/١، ١٠٩، وابن الناطم ١٥٠، ورصف المباني ٣٣٧، والمغني ٣١٥، والتصريح ١٩٩/١، والخزانة ٤٦٧/١ .  
(١) أي : التأنية .

(٢) الذي ذكره الشارح هو مذهب الأخفش والجمهور .  
وقيل : إنها مركبة من ( لا ) والتاء؛ فلو سميت بها حكيمة .  
وذهب أبو عبيد القاسم بن سلام وابن الطراوة إلى أنها كلمة وبعض أخرى، أصلها:  
( لا تحين ) التاء متصلة بـ ( حين ) .  
وذهب ابن أبي الربيع إلى أن الأصل في ( لات ) : ( ليس )، فقلبت ياؤها ألفاً،  
وأبدلت سينها تاء كراهة أن تلتبس بحرف التمني .  
الملخص ٢٧٢/١، ٢٧٣، والبسيط ٧٥٣/٢ .

وتُنظر هذه المسألة في : الإنصاف ١٠٨/١، وشرح الرضي ٢٧١/١، والجنى الداني ٤٨٥، ٤٨٦، والارتشاف ١١١/٢، والمغني ٣٣٤، والتصريح ١٩٩/١، ٢٠٠،  
والهمع ١٢١/٢ .

(٣) هذا مذهب ابن مالك، وابنه .  
يُنظر : شرح التسهيل ٣٧٧/١، وشرح الكافية الشافية ٤٤٣/١،  
وابن الناطم ١٥١ .

وذهب سيبويه والجمهور إلى أنها تعمل العمل المذكور، وهو عمل ( ليس ) في لفظ  
( الحين ) خاصة . الكتاب ٥٧/١ .

وقيل : إنها لا تعمل شيئاً؛ فإن وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره؛ أو منصوب =

والأعراف - حينئذٍ - في<sup>(١)</sup> ذلك حذف<sup>(٢)</sup> الاسم، كقوله تعالى:

﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾<sup>(٣)</sup>.

المعنى : ليس هذا الحين حين مَنَاصٍ، أي : فِرَارٍ<sup>(٤)</sup>.

= فمعمول لفعلٍ محذوف؛ وهذا أحدُ قولي الأخفش .

والقول الثاني : أنها تعمل عمل ( إن ) وهي للنفي العام .

وقيل : إنها حرف جرّ تخفض أسماء الزّمان . قاله الفراء . معاني القرآن ٣٩٧/٢، ٣٩٨ .

وُنظر هذه المسألة في : شرح الرّضي ٢٧١/١، والجني الدّاني ٤٨٨، والارتشاف

١١١/٢، والمغني ٣٣٥، والتّصريح ٢٠٠/١ .

(١) في أ : وذلك .

(٢) في كلتا النسختين: بحذف والتصويب من ابن الناظم ١٥١ .

(٣) من الآية : ٣ من سورة ص .

(٤) وقد قرئ شذوذاً : ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ برفع ( الحين ) على أنه اسم (لات)،

والخبر محذوف؛ والتّقدير : ولات حينٌ مَنَاصٍ كائنًا لهم .

وُقرئ - أيضاً - : ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ بخفض (حين)؛ فزعم الفراء أنّ

(لات) تستعمل حرفاً جاراً لاسم الزّمان خاصّة .

فتحصّل في ( حين ) ثلاثُ قراءات : الرّفع، والتّصب، والجرّ؛ وفي الرّفع ثلاثة أقوال

: إما على الابتداء، أو على الاسميّة لـ ( لات ) إنّ كانت عاملة عمل ليس، أو على

الخبريّة لها إنّ كانت عاملة عمل ( إنّ ) .

وفي التّصب ثلاثة أقوال - أيضاً - : إما على الاسميّة لـ ( لات ) إنّ كانت

عاملة عمل ( إنّ )، أو على الخبريّة لها إنّ كانت عاملة عمل ( ليس )، أو على أنّه

مفعولٌ بفعلٍ محذوف تقديره: لا أرى حين مَنَاصٍ .

قال الشاعر :

نَدِمَ الْبُعَاةُ وَلَاتَ سَاعَةٌ مَنَدَمٍ وَالْبَغْيُ مَرَّتَعٌ<sup>(١)</sup> مُبْتَغِيهِ وَخِيمٌ<sup>(٢)</sup>  
/ وقد تكون ناصبةً للاسم، رافعةً للخبر، حملاً على ( إِنَّ ) في  
العمل؛ لأنَّ ( إِنَّ ) لتوكيد الإيجاب، و ( لا ) لتوكيد النفي؛ فهي ضدّها،

[ ١ / ٧٧ ]

= وفي الخفض وجه واحد .

يُنظر : مختصر في شواذ القرآن ١٢٩، ومعاني القرآن للفراء ٣٩٧/٢، ٣٩٨،  
وشرح الكافية الشافية ٤٤٢/١، ٤٤٣، وأوضح المسالك ٢٠٥/١،  
وابن عقيل ٢٩٤/١.

(١) في ب : مصرع .

(٢) هذا بيت من الكامل، وهو لمحمد بن عيسى بن طلحة، أو للمهلهل بن مالك  
الكناني، أو لرجلٍ من طيء .

و ( الْبُعَاةُ ) : جمع باغ، والباغي : الذي يتجاوز قدره . ( ولات ساعة مندم ) : أي  
ولست الساعة ساعة ندامة . و ( مرتع ) : اسم مكان من رتع في المكان جعله ملهىً  
وملعباً . و ( وخيم ) : ثقیل .

والشاهد فيه : ( ولات ساعة مندم ) حيث حذف اسم ( لات ) وهو الأعراف .  
يُنظر هذا البيت في : شرح الكافية الشافية ٤٤٣/١، وشرح التسهيل ٣٧٧/١، وابن  
الناظم ١٥١، وتخليص الشواهد ٢٩٤، وابن عقيل ٢٩٥/١، والمقاصد التحوية  
١٤٦/٢، والهمع ١٢٢/٢، والأشئوني ٢٥٥/١، والخزانة ١٦٨/٤ .

وقد استشهد الشارح — رحمه الله — لـ ( حين ) و ( ساعة )؛ وبقي (أوان)،  
والشاهد عليها قول الشاعر :

طَلَبُوا ضُلْحَنًا وَلَاتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءُ

يُنظر : شرح التسهيل ٣٧٧/١، ٣٧٨، وابن الناظم ١٥١ .

والشيء يُحمل<sup>(١)</sup> على ضده، كما يُحمل<sup>(٢)</sup> على نظيره .  
وتكون النكرة بعدها مُضافةً، كقولك : ( لا طالبَ جهلٍ مشكورٌ )،  
أو شبيهةً بالمضافة<sup>(٣)</sup>، كقولك : ( لا جاهلاً قُربه مقصود ) .  
فإن كانت النكرة مُفردةً غير مُضافة، ولا شبيهة به، بنيت على  
الفتح لتركيبها<sup>(٤)</sup> مع ( لا ) تركيب<sup>(٥)</sup> خمسة عشر<sup>(٦)</sup>؛ ولتضمنها معنى  
( من ) الجنسية، بدليل ظهورها في قول الشاعر :  
فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بَسِيفَهُ وَقَالَ : أَلَا لَا مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدٍ<sup>(٧)</sup>  
فتقول من ذلك ناوياً استغراق<sup>(٨)</sup> الجنس : ( لا رجل في الدار ) .

- 
- (١) في ب : يعمل عمل ضده، وهو تحريف .  
(٢) في ب : كما يعمل عمل نظيره، وهو تحريف .  
(٣) في أ : بالمضاف .  
(٤) في أ : تركيبها .  
(٥) في كلتا النسختين: تركيب، وما أثبتته هو الأولى .  
(٦) في ب : عشرة، وهو سهو .  
(٧) هذا بيتٌ من الطويل، ولم أقف على قائله .  
و ( يذود ) : يدفع . و ( سبيل ) : طريق .  
والشاهد فيه : ( ألا لا من سبيل ) حيث ظهرت ( من ) بعد ( لا ) فدلَّ ذلك على  
أن اسم ( لا ) إذا لم تذكر معه ( من ) فهو متضمنٌ معناها .  
يُنظر هذا البيت في : شرح التسهيل ٥٤/٢، وابن التاظم ١٨٦، واللسان (ألا)  
٤٣٤/١٥، والجنى الداني ٢٩٢، وأوضح المسالك ٢٨١/١، وتخليص الشواهد ٣٩٦،  
والمقاصد التحوية ٣٣٢/٢، والتصريح ٢٣٩/١ .  
(٨) في ب : للاستغراق .

وَأِنْ بَدَأَ بَيْنَهُمَا مُعْتَرِضٌ فَارْفَعْ وَقُلْ : لَا لِأَبِيكَ مُبْغِضٌ

فَإِنْ فَصَلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ النَّكْرَةِ فَاصِلٌ عَادَ إِلَى أَصْلِهِ وَهُوَ الْإِعْرَابُ<sup>(١)</sup>،

وزال عنه ما عرض له من البناء، كقوله تعالى : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾<sup>(٢)</sup>.

وَأَرْفَعْ إِذَا كَرَّرْتَ نَفِيًّا وَأَنْصَبِ وَغَايِرِ<sup>(٣)</sup> الْإِعْرَابِ فِيهِ<sup>(٤)</sup> تُصَبِّ

/ تَقُولُ : لَا يَنْعُ وَلَا خِلَالُ فِيهِ وَلَا عَيْبٌ<sup>(٥)</sup> وَلَا إِخْلَالُ [٧٧/ب]

وَالرَّفْعُ فِي الثَّانِي وَفَتْحُ الْأَوَّلِ قَدْ جَازَ وَالْعَكْسُ كَذَاكَ فَافْعَلِ<sup>(٦)</sup>

وَأِنْ تَشَأْ فَأَنْصِبْهُمَا<sup>(٧)</sup> جَمِيعًا وَلَا تَخَفْ رَدًّا وَلَا تَقْرِعَا

(١) من شروط عمل ( لا ) عمل ( إن ) : ألا يفصل بينها وبين اسمها فاصل، ولا

خيرها؛ فَإِنْ فَصَلَ بَيْنَهُمَا أَهْمَلْتَ كَمَا فِي الْآيَةِ .

(٢) من الآية : ٤٧ من سورة الصافات .

(٣) في متن الملحة ٢٩، وشرح الملحة ٢٢٢ : أَوْ غَايِرِ الْإِعْرَابِ .

(٤) في ب : فِيهَا .

(٥) في كلتا النسختين : وَلَا يَنْعُ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ مَتْنِ الْمُلْحَةِ ٣٤، وَشَرْحُ الْمُلْحَةِ ٢٢٢ .

(٦) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ كُلِّتَا النَّسَخَتَيْنِ؛ وَإِكْمَالُهُ مِنْ مَتْنِ الْمُلْحَةِ ٣٠، وَشَرْحُ

الْمُلْحَةِ ٢٢٢ .

(٧) في متن الملحة ٣٠ : وَأِنْ تَشَأْ فَافْتَحْهُمَا .



## فصل

يجوز إذا عطفت النكرة على اسم ( لا ) في العمل خمسة أوجه<sup>(١)</sup>؛  
لأنّ العطف يصحّ معه<sup>(٢)</sup> إلغاء ( لا ) وإعمالها؛ فإنّ أعملت الأولى فتحت  
الاسم بعدها، وجاز لك في الثاني ثلاثة أوجه :

الأوّل : الفتح على إعمال (لا)<sup>(٣)</sup> الثانية؛ مثاله : ( لا حول ولا قوة  
إلا بالله )، وكقوله تعالى : ﴿ فَلَا رَفْتَ وَلَا فَسُوقَ وَلَا حِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾<sup>(٤)</sup>.  
الثاني : التّصّب على جعلها مؤكّدة، وعطف الاسم بعدها على محلّ  
الاسم قبلها؛ مثاله : ( لا حول ولا قوة )، ومنه قول الشاعر :

لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةً      اتَّسَعَ الْخَرَقُ عَلَى الرَّاقِعِ<sup>(٥)</sup>

(١) يقصد أنّك إذا عطفت النكرة المفردة على اسم (لا) وكرّرت (لا) جاز خمسة أوجه.

(٢) في ب : مع .

(٣) في أ : إلّا.

(٤) من الآية : ١٩٧ من سورة البقرة .

(٥) هذا بيت من السّريع، وهو لأنس بن العباس بن مرداس السّلمي، وقيل : لأبي عامر  
جّد العباس بن مرداس السّلمي .

والشّاهد فيه : ( ولا خلة ) حيث نصب على تقدير أن تكون ( لا ) زائدة للتأكيد،  
ويكون ( خلة ) معطوفاً بالواو على محلّ اسم ( لا ) وهو ( نَسَب ) .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٢/٢٥٨، والأصول ١/٤٠٣، واللمع ٩٨، وشرح  
المفصل ٢/١١٣، وشرح الجمل ٢/٢٧٥، والارتشاف ٢/١٧٢، وأوضح المسالك  
١/٢٨٧، والمقاصد التّحويّة ٢/٣٥١، والتّصريح ١/٢٤١ .

الثالث<sup>(١)</sup>: الرّفع على أحد وجهين<sup>(٢)</sup>؛ إلغاء ( لا )، أوزيادتها<sup>(٣)</sup>  
وعطف الاسم على محلّ ( لا ) الأولى مع اسمها؛ فإنّ موضعها رفع  
بالاتداء؛ مثاله: ( لا حول ولا قوّة إلّا بالله )، و[منه]<sup>(٤)</sup> قول الشاعر:  
هَذَا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بَعَيْنِهِ لَا أُمُّ لِي - إِنْ كَانَ ذَاكَ - وَلَا أَبُ<sup>(٥)</sup>  
/ فلم<sup>(٦)</sup> ينوّن لأجل القافية .

[ ١ / ٧٨ ]

- (١) في ب : والثالث .  
(٢) ويجوز وجه ثالثٌ : وهو أن تكون ( لا ) الثانية عاملة عمل ( ليس ) .  
ينظر : ابن النّازم ١٨٨، وابن عقيل ٣٦٧، والتّصريح ٢٤٢/١، والأشْمُونِيّ ١٠/٢ .  
(٣) في أ : وزيادتها .  
(٤) ما بين المعقوفين ساقط من ب .  
(٥) هذا بيتٌ من الكامل، واختلف في نسبته فقيل : لرجل من مذحج، وقيل : لهمام بن  
مرّة، وقيل : لرجلٍ من بني عبد مناة، وقيل : هُتَيْ بن أحمَر، وقيل : لضمرة بن  
ضمرة، وقيل : لزرافة الباهليّ .  
و ( العَمْر ) — بفتح فسكون — : الحياة . و ( الصَّغَار ) الذّلّ والهوان .  
والشّاهد فيه : ( ولا أبُ ) حيث جاء مرفوعاً، ورفعته على أحد الوجهين اللذين  
ذكرهما الشّارح؛ ويجوز فيه وجهٌ ثالثٌ، وهو أن تكون ( لا ) الثانية عاملة عمل  
( ليس )، و(أب) اسمها، وخبرها محذوف .  
يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٢/٢٩٢، ومعاني القرآن للقرّاء ١/١٢١، والمقتضب  
٣٧١/٤، والأصول ١/٣٨٦، والجمل ٢٣٩، واللّمع ٩٩، والمقتصد ٢/٨٠٤،  
وشرح المفصّل ٢/١١٠، وابن النّازم ١٨٩، وتخليص الشّواهد ٤٠٥، ٤٠٨ .  
(٦) في ب : ولم ينوّنّا .

وإن أُلغيت الأولى<sup>(١)</sup> رفعت الاسم بعدها، وجاز لك في الثاني وجهان:  
أحدهما : الفتح على إعمال ( لا ) الثانية؛ مثاله : ( لا حول ولا قوة  
إلا بالله)، ومنه قول الشاعر :

فَلَا لَعُوٌّ وَلَا تَأْتِيمٌ فِيهَا وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمٌ<sup>(٢)</sup>

الثاني : الرفع على إلغاء (لا)، أو زيادتها وعطف الاسم بعدها على  
ما قبلها؛ مثاله : ( لا حول ولا قوة إلا بالله )، ومنه قول الشاعر:  
وَمَا هَجَرْتُكَ حَتَّى قُلْتُ مُعْلَنَةً لَا نَاقَةَ لِي فِي<sup>(٣)</sup> هَذَا وَلَا جَمَلٌ<sup>(٤)</sup>

(١) في أ : وإن أُلغيت لا .

(٢) هذا بيت من الوافر، وهو لأمية بن أبي الصلت، وهو ملفق من بيتين، وصواب  
الإنشاد - كما في الديوان ٤٧٥، ٤٧٧ - هكذا :

وَلَا لَعُوٌّ وَلَا تَأْتِيمٌ فِيهَا وَلَا غَوْلٌ وَلَا فِيهَا مُلِيمٌ  
وَفِيهَا لَحْمٌ سَاهِرَةٌ وَبَحْرٌ وَمَا فَاهُوا بِهِ لَهُمْ مُقِيمٌ

و-(الساهرة): هي الأرض، وهي في مقابلة البحر. والأبيات في وصف نعيم أهل الجنة.  
والشاهد فيه: (فَلَا لَعُوٌّ وَلَا تَأْتِيمٌ) حيث رفع الاسم الواقع بعد (لا) الأولى؛ على أنها  
ملغاة؛ وفتح الاسم الواقع بعد (لا) الثانية على أنها نافية للجنس، عاملة عمل (إن).  
يُنظر هذا البيت في : معاني القرآن للفرّاء ١/١٢١، واللمع ٩٩، وشرح الكافية  
الشافية ١/٥٢٥، وابن النّاطم ١٨٩، وتخليص الشّواهد ٤٠٦، ٤١١، وابن عقيل  
١/٣٦٩، والمقاصد التّحوية ٢/٣٤٦، والتّصريح ١/٢٤١، والخزانة ٤/٤٩٤،  
والديوان ٤٧٥، ٤٧٧ .

(٣) في أ : فيها .

(٤) هذا بيت من البسيط، وهو للرّاعي التّميميّ .

ولا يجوز نصب الثاني ورفع الأول؛ لأنَّ (لا) الثانية إنْ أعملت<sup>(١)</sup> وجب في الاسم بعدها البناء على الفتح؛ لأنَّه مفرد، وإن لم تعملها وجب فيه الرَّفع؛ لعدم نصب المعطوف عليه لفظاً ومحلاً .

= والشَّاهد فيه : ( لا ناقةٌ لي في هذا ولا جملٌ ) حيث رفع الاسم الواقع بعد (لا) الأولى؛ على أنَّها ملغاة؛ ورفع الاسم الواقع بعد ( لا ) الثانية على أنَّها زائدة، والاسم بعدها معطوفٌ على الاسم الَّذي بعد ( لا ) الأولى؛ أو على أنَّها ملغاة، والاسم بعدها مرفوع بالابتداء وخبره محذوف .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٢/٢٩٥، ومجالس ثعلب ١/٢٨، واللَّمع ٩٨، وشرح المفصل ١١١/٢، ١١٣، وشرح التَّحفة الوردية ١٦٥، وتخليص الشَّواهد ٤٠٥، والمقاصد النَّحوية ٢/٣٣٦، والتَّصريح ١/٢٤١، والديوان ١٩٨ .

(١) في ب: إن عملت.

## فصل

وإذا وُصِفَ<sup>(١)</sup> اسم ( لا ) المبني معها على الفتح بصفة مفردة متصلة؛ جاز فيها ثلاثة أوجه :

البناء على الفتح، كقولك: ( لا رجلَ ظريفَ فيها ) .

والتَّصَبُّ، نحو : ( لا رجلَ ظريفاً فيها ) .

والرَّفْعُ، نحو : ( لا رجلَ ظريفٌ فيها ) .

[ ٧٨ / ب ]

فالبناء على أنه رُكِّبَ الموصوف / مع الصِّفَّةِ تركيب خمسة عشر، ثم دخلت ( لا ) عليها، والتَّصَبُّ على اتباع [ الصِّفَّةِ ]<sup>(٢)</sup> محلَّ اسم<sup>(٣)</sup> ( لا )، والرَّفْعُ على اتباعها محلَّ ( لا ) مع اسمها .

وإن فصل النَّعْتِ عن اسم ( لا ) تعذَّرَ بناؤها على الفتح؛ لزوال التَّركيبِ بالفصل، وجاز التَّصَبُّ، نحو : ( لا رجلَ فيها ظريفاً )، والرَّفْعُ أيضاً، نحو ( لا رجلَ فيها ظريفٌ )، وكذلك إذا كان النَّعْتُ غير مفرد؛ تقول : ( لا رجلَ قبيحاً فعله عندك )<sup>(٤)</sup>.

فإن عطفت على اسم ( لا ) بدون تكرارها امتنع إلغاء ( لا )، وجاز في المعطوف الرَّفْعُ بالعطف على موضع ( لا ) مع اسمها؛

(١) في ب : إذا وصفت .

(٢) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها السِّياق، وهي من ابن النَّاظم .

(٣) في أ : المحلَّ لاسم الا، وهو تحريف .

(٤) وكذلك : ( لا رجلَ قبيحٌ فعله عندك ) .

نحو: (لا رجل وامرأة في الدار)، والتَّصَبُّ بالعطف على [موضع]<sup>(١)</sup>  
اسم (لا)<sup>(٢)</sup>، ومنه قول الشاعر:  
فَلَا أَبَ وَأَبْنَاءُ مِثْلَ مَرَوَانَ وَابْنِهِ إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا<sup>(٣)</sup>

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهي من ابن النّاطم .

(٢) ولا يجوز بناء المعطوف على الفتح؛ لأجل فصل العاطف، وقد حكى الأخفش :  
(لا رجل وامرأة فيها ) بالبناء على الفتح، وهو شاذ؛ مخرّج على أنه ركّب المعطوف  
مع ( لا ) فبني، ثم حذف، وأبقى حكمها .  
يُنظر : شرح المفصل ١١٠/٢، وابن النّاطم ١٩١، وأوضح المسالك ٢٨٩/١،  
٢٩٠، وابن عقيل ٣٧٣/١، والتّصريح ٢٤٣/١ .

(٣) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو لرجل من بني عبد مناة بن كنانة، يمدح فيه مروان بن  
الحكم وابنه عبد الملك بن مروان؛ ويُنسب للفرزدق - وليس في ديوانه -، كما  
يُنسب لغيرهما .

و(المجد): العزّ والشرف . و ( ارتدى ) : لبس الرّداء، وهو ما يسترُ التّصف الأعلى.  
و(تأزّر) : لبسَ الإزار وهو الثّوب الذي يستر التّصف الأسفل؛ والارتداء والأتزار  
بالمجد كناية عن غاية الكرم ونهاية الجود، فكأنّهما متلبّسان به لا يفارقانه .

والشّاهد فيه : ( فلا أَبَ وابناً ) حيث عطف على اسم ( لا ) التّافية للجنس ولم  
يكرّرها؛ وجاء بالمعطوف منصوباً؛ لأنّه عطفه على محلّ اسم ( لا )؛ وهو مبنيّ  
على الفتح في محلّ نصب؛ ويجوز فيه الرّفع، ووجهه أن يكون معطوفاً على محلّ  
(لا) مع اسمها، فإنّهما معاً في محلّ رفع بالابتداء .

يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٢٨٥/٢، ومعاني القرآن للقرّاء ١٢٠/١، والمقتضب  
٣٧٢/٤، واللمع ٩٩، وشرح المفصل ١٠١/٢، ١١٠، وابن النّاطم ١٩١، وتخليص  
الشّواهد ٤١٣، والمقاصد التّحويّة ٣٥٥/٢، والتّصريح ٢٤٣/١، والخزانة ٦٧/٤ .

وتدخل همزة الاستفهام على (لا) النافية للجنس؛ فيبقى ما كان لها<sup>(١)</sup> من العمل، وجواز الإلغاء إذا كرّرت، والاتباع لاسمها على محله [من التصب، أو على محلّ (لا) معه]<sup>(٢)</sup> من الابتداء .

وأكثر ما يجيء ذلك إذا قصد بالاستفهام التوبيخ والإنكار، كقوله:  
أَلَا ارْعَوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَيْبَتُهُ      وَأَذَنْتَ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمٌ؟<sup>(٣)</sup>

[١/٧٩]

/ وقد يجيء ذلك؛ والمراد مجرد الاستفهام عن النفي، كقول الشاعر:  
أَلَا اصْطَبَارَ لِسَلَمَى أَمْ لَهَا جَلْدٌ؟      إِذَا أَلَا قِيَ الَّذِي لَأَقَاهُ أُمَثَالِي<sup>(٤)</sup>

(١) في أ: فيبقى مالا.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق وهي من ابن الناظم.

(٣) هذا بيت من البسيط، ولم أقف على قائله .

و ( ارعواء ) : انكفاف وانزجار . ( وَلَّتْ ) : أدبرت . ( وَأَذَنْتَ ) : أعلمت .  
والشاهد فيه : ( أَلَا ارعواء ) حيث قصد بالهمزة التوبيخ والإنكار مع إبقاء عمل  
( لا ) النافية للجنس كما لو كانت مجردة من الهمزة .

يُنظر هذا البيت في : شرح عمدة الحفاظ ٣١٩/١، وابن الناظم ١٩٢، وتخليص  
الشواهد ٤١٤، والمغني ٩٦، وابن عقيل ٣٧٥/١، والمقاصد النحوية ٣٦٠/٢،  
والتصريح ٢٤٥/١، والهمع ٢٠٥/٢، والأشموقي ١٤/٢ .

(٤) هذا بيت من البسيط، ويُنسب لمجنون بني عامر قيس بن الملوّح، والذين نسبوه إليه  
قَدْ رَوَوْا صدره على وجه آخر، وهو :

أَلَا اصْطَبَارَ لِلْيَلَى أَمْ لَهَا جَلْدٌ؟

و ( اصطبار ) : تصبّر وتجلّد . و ( لا قاه أمثالي ) : كناية عن الموت .

والشاهد فيه : ( أَلَا اصطبار ) حيث عامل ( لا ) بعد دخول همزة الاستفهام، بمثل =

وقد يُراد بالاستفهام<sup>(١)</sup> التَّمَنِّي<sup>(٢)</sup>، كقوله :

أَلَا عُمَرُ وَلِيٌّ مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ<sup>(٣)</sup> .....

= ما كان يعاملها قبل دخولها؛ والمراد بالهمزة : الاستفهام، ومن ( لا ) : التّفي؛

فيكون معنى الحرفين معاً الاستفهام عن التّفي .

يُنظر هذا البيت في : شرح عمدة الحفاظ ٣٢٠/١، وابن النّاظم ١٩٢، والجنّي الدّاني

٣٨٤، والمغني ٩٧، وابن عقيل ٣٧٥/١، والمقاصد التّحويّة ٣٥٨/٢، والتّصريح

٢٤٤/١، والهمع ٢٠٥/٢، والخزانة ٧٠/٤، والديوان ٢٢٨ .

(١) في كلتا النّسختين : بالاسم، وهو تحريف؛ والتّصويب من ابن النّاظم ١٩٢ .

(٢) مذهب سيبويه، والخليل، والجرميّ أنّ ( ألا ) هذه ملاحظ فيها معنى الفعل

والحرف؛ فهي بمنزلة ( أتمنى ) فلا خبر لها، وبمنزلة ( ليت ) فلا يجوز مراعاة

محّلها مع اسمها، ولا إلغاؤها إذا تكرّرت .

وخالفهم المازنيّ فجعلها كالمجرّدة من همزة الاستفهام .

تُنظر هذه المسألة في : الكتاب ٣٠٧/٢، والمقتضب ٣٨٣/٤، والأصول ٣٩٧/١،

وشرح المفصل ٤٨/٧، وشرح الكافية الشّافية ٥٣٤/١، وشرح الرّضيّ ٢٦١/١،

٢٦٢، وأوضح المسالك ٢٩٣/١، والتّصريح ٢٠٥/٢، ٢٠٦، والأشعريّ ١٥/٢ .

(٣) هذا صدرُ بيتٍ من الطّويل، وعجزه :

فَيَرَأْبَ مَا أَثْنَتْ يَدُ الْعَفَلَاتِ

ولم أقف على قائله .

( ولى ) : أدبر وذهب . ( فيرأب ) : يُجبر ويُصلح . ( أثأت ) : صدعت

وأفسدت .

والشّاهد فيه : ( ألا عمر ) حيث أريد بالاستفهام مع ( لا ) مجرّد التّمَنِّي؛ وهذا كثير .

يُنظر هذا البيت في : شرح عمدة الحفاظ ٣١٨/١، وابن النّاظم ١٩٣، والجنّي الدّاني =



ويجب ذكر خبر ( لا ) إذا لم يُعلم<sup>(١)</sup>، كقول الشاعر :  
وَرَدَّ جَازِرُهُمْ<sup>(٢)</sup> حَرْفًا مُصَرَّمَةً      وَلَا كَرِيمَ مِنَ الْوَلَدَانِ مَصْبُوحُ<sup>(٣)</sup>

= ٣٨٤، والارتشاف ١٧٧/٢، والمغني ٩٧، وابن عقيل ٣٧٦/١، والمقاصد النحوية ٣٦١/٢، والتصريح ٢٤٥/١، والخزانة ٧٠/٤ .

(١) وإن عُلم التزم حذفه بنو تميم والطائيون، وأجاز حذفه وإثباته الحجازيون .  
يُنظر : المفصل ٥٢، وشرح المفصل ١٠٧/١، وشرح الكافية الشافية ٥٣٥/١ -  
٥٣٧، والارتشاف ١٦٦/٢، ١٦٧، وأوضح المسالك ٢٩٤/١، وابن عقيل ٣٧٧/١، والتصريح ٢٤٦/١، والأشئوي ١٧/٢ .

(٢) في ب : جازوهم، وهو تحريف .

(٣) هذا بيتٌ من البسيط، وهو لحاتم بن عبد الله الطائي، أو لأبي ذؤيب الهذلي،  
أو لرجل جاهلي من بني التبت بن قاسط .

وقد ورد البيتُ هنا ملفقاً من بيتين؛ وهما :

وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً      فِي الرَّأْسِ مِنْهَا وَفِي الْأَصْلَاءِ تَمْلِيحُ

إِذَا اللَّقَاحُ غَدَتْ مُلْقَى أَصْرَتِهَا      وَلَا كَرِيمَ مِنَ الْوَلَدَانِ مَصْبُوحُ

(جازرهم) الجازر : الذي ينحر الإبل . و ( الحرف ) : الإبل النجبية التي أنضتها  
الأسفار، شُبَّهَتْ بحرف السيف في مضائها ونجائها ودقتها؛ وقيل : هي الضامرة  
الصلبة، شُبَّهَتْ بحرف الجبل في شدتها وصلابتها؛ ويُقال : الحرف الناقة المهزولة .  
اللسان ( حرف ) ٤٢/٩ . و ( المصرمة ) يُقال ناقة مصرمة : وذلك أن يُصرَّم  
طُبيُّها، فيُفْرَحَ عَمداً حتى يفسد الإحليل، فلا يخرُج اللبن، فيبيس، وذلك أقوى؛  
وقيل : ناقة مصرمة : هي التي صرَمها الصرار فوقدها، وربما صرمت عَمداً لتَسْمَنَ  
فَتُكْوَى . اللسان (صرم) ٣٣٨/١٢ . و(الأصلاء): جمع صلا، وهو: ما حول الذنب.  
و(التمليح): شيء من ملح أي: شحم .

والمعنى : أنهم في جذب، واللبن عندهم عزيز، ولا يُسْقَاهُ الوليد الكريم النسب، فضلاً  
عن غيره؛ فجازرهم يردّ عليهم من المرعى ما ينحرون للضييف، إذ لا لبن عندهم . =

وندر حذف الاسم وإثبات الخبر في قولهم: (لا عليك) أي: لا بأس عليك.  
وتكون (لا) نافية للمعرفة، وذلك بتقدير محذوف<sup>(١)</sup>، ومنه قول  
الراجز<sup>(٢)</sup>:

لَا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ<sup>(٣)</sup>

= والشاهد فيه : ( ولا كريم من الولدان مصبوح ) حيث ذكر خبر ( لا ) وهو:  
( مصبوح ) لأنه لم يكن مما يُعلم؛ فإذا لم يُعلم يجب ذكره .  
ويجوز أن يكون ( مصبوح ) نعتاً لاسمها محمولاً على الموضع، والخبر محذوف لعلم  
السامع، تقديره : موجود .

يُنظر هذان البيتان في : الشعر والشعراء ١٤٥، وفرحة الأديب ١٢٦، وإيضاح  
شواهد الإيضاح ٢٧١/١، وشرح المفصل ١٠٧/١، واللسان ( صرر ) ٤٥٢/٤،  
والمقاصد التحوية ٣٦٩/٢، وملحق ديوان حاتم ٢٩٣، ٢٩٤ .  
وورد الشاهد ملفقاً من صدر الأوّل وعجز الثاني في : الكتاب ٢٩٩/٢،  
والمقتضب ٣٧٠/٤، والأصول ٣٨٥/١، والإيضاح ٢٤٠، والتبصرة ٣٩٢/١،  
وأما ابن الشجريّ ٥١٢/٢، وابن الناظم ١٩٤، والارتشاف ١٦٦/٢، وتخليص  
الشواهد ٤٢٢، وملحق أشعار الهذليّين ١٣٠٧/٣ .

(١) قال الرضيّ في شرحه على الكافية ٢٦٠/١ : ((ولتأويله بالمنكر وجهان :  
إمّا أن يقدّر مضافٌ هو : ( مثل ) فلا يتعرّف بالإضافة لتوغّله في الإيهام، وإمّا  
يُجعل في صورة التكرة بنزع ( اللام )، وإن كان المنفيّ في الحقيقة هو المضاف  
المذكور الذي لا يتعرّف بالإضافة إلى أيّ معرفة كان .

وإمّا أن يُجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلّة كأنه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى».

(٢) في ب : الشاعر .

(٣) هذا بيتٌ من الرجز المشطور، ولم أقف على قائله .

و(هيثم) هو: هيثم بن الأشتر، وكان مشهوراً بين العرب بحُسن الصوت في حدائه  
وبمعرفة البيداء.

ومن ذلك قيل: (قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ لَهَا)<sup>(١)</sup>.

فإنَّما القصد فيه إلى عليّ بن أبي طالب - رضي الله عنه -<sup>(٢)</sup>،  
وتقدير الكلام: لا مثل عليّ، ولا مثل الهيثم؛ لأنّ ( لا ) لا تنصب إلا  
نكرة - كما تقدّم -، وجواز ذلك بتقدير: مثل .

= والشّاهد فيه: ( لا هيثم ) حيث نصب ( هيثم ) بـ ( لا ) وهو علم معرفة لتأوّله  
بالنكرة؛ لأنّه أراد: لا مثل هيثم .

أو أنّه لاشتغاره صار شائعاً كأنّه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى قبل  
دخول ( لا ) عليه .

يُنظر هذا البيت في: الكتاب ٢/٢٩٦، والمقتضب ٤/٣٦٢، والأصول ١/٣٨٢،  
وتحصيل عين الذهب ٣٥٠، والمفصل ١٠٦، وأمالى ابن الشّجري ١/٣٦٥، وأسرار  
العريّة ٢٥٠، وشرح المفصل ٢/١٠٣، وشرح الكافية الشّافية ١/٥٣٠، وشرح  
الرّضويّ ١/٢٦٠، والملخص ٥٠٧، والخزانة ٤/٥٧ .

(١) قال الرّضويّ في شرح الكافية ١/٢٦٠: «معنى قَضِيَّةٌ ولا أبَا حسن لها: لا فيصل  
لها؛ إذ هو - كرم الله وجهه - كان فيصلاً في الحُكومات على ما قال النّبيّ -  
صلّى الله عليه وسلّم - : «أَقْضَاكُمْ عَلَيَّ» فصار اسمُه - رضي الله تعالى عنه -  
كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع كلفظ ( الفيصل ) . وعلى هذا يمكن وصفه  
بالمُنكر؛ وهذا كما قالوا: (لكلّ فرعون موسى) أي: لكلّ جبار قهار؛ فيصرف  
(فرعون) و ( موسى ) لتكثيرهما بالمعنى المذكور» .

ويُنظر هذا القول في: الكتاب ٢/٢٩٧، والمقتضب ٤/٣٦٣، وأمالى ابن الشّجري  
١/٣٦٦، وشرح المفصل ٤/١٢٣، وشرح الكافية الشّافية ١/٥٣٠، وتخليص  
الشّواهد ٤٠١ .

وجاءت الرّواية في الكتاب و الأمالى بطرح ( لها ) .

(٢) في أ: عليه السّلام .



## بَابُ التَّعْجُبِ

وَتُنْصَبُ الْأَسْمَاءُ فِي التَّعْجُبِ نَصْبَ الْمَفَاعِيلِ فَلَا تَسْتَعْجِبُ<sup>(١)</sup>  
تَقُولُ : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا إِذَا خَطَا وَمَا أَحَدٌ سَيفَهُ حِينَ<sup>(٢)</sup> سَطَا

[ ٧٩ / ب ]

/ التَّعْجُبُ هُوَ : اسْتِعْظَامُ فِعْلِ فَاعِلٍ ظَاهِرِ الْمَزِيَّةِ فِيهِ .

وقيل : إِنَّ التَّعْجُبَ يَكُونُ مِمَّا يَظْهَرُ مَعْنَاهُ ، وَيَخْفَى سَبَبُهُ ، وَيُدَلُّ عَلَيْهِ  
بِصَيَغِ<sup>(٣)</sup> مُخْتَلَفَةٍ ، كَقَوْلِكَ : ( كَيْفَ تَعْصِي مَنْ أَنْتَ تَتَقَلَّبُ فِي نَعْمِهِ ! ) ،  
وَقَوْلِهِمْ : ( اللَّهُ أَنْتَ ! ) ، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ :  
وَاهَا لِلْيَلَى ثُمَّ وَاهَا وََاهَا<sup>(٤)</sup>

(١) فِي أ : وَلَا تَسْتَعْجِبُ .

(٢) فِي أ : إِذَا سَطَا .

(٣) فِي ب : عَلَى صَيَغِ .

(٤) هَذَا بَيْتٌ مِنَ الرَّجَزِ ، وَبَعْدَهُ :

هِيَ الْمُنَى لَوْ أَنَّ نَلْنَاهَا

يُنْسَبُ إِلَى رُؤْبَةِ بْنِ الْعَجَّاجِ ، كَمَا يُنْسَبُ إِلَى أَبِي النَّجْمِ الْعَجَلِيِّ ، وَرَوَى أَبُو زَيْدٍ  
الْأَنْصَارِيُّ فِي نَوَادِرِهِ ٥٨ ، ١٦٤ أَكْثَرَ الْأَيَّاتِ الَّتِي يَرُودُهَا مَعَ بَيْتِ الشَّاهِدِ ، وَنَسَبَهَا  
لَأَبِي الْغُولِ الطَّهَوِيِّ بَعْضُ أَهْلِ الْيَمَنِ .

( وَاهَا ) : كَلِمَةٌ يَقُولُهَا الْمُتَعَجِّبُ ؛ فَإِذَا تَعَجَّبْتَ مِنْ طَيِّبِ شَيْءٍ قُلْتَ : ( وَاهَا لَهُ  
مَا أَطْيَبَهُ ) ؛ وَكَلِمَةٌ ( وَاهَا ) هُنَا اسْمٌ مَعْنَى أَعْجَبَ .

يُنْظَرُ هَذَا الْبَيْتُ فِي : مَجَالِسِ ثَعْلَبِ ١/ ٢٢٨ ، وَشَرْحُ الْمَفَصَّلِ ٧٢/ ٤ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ  
الشَّافِيَةِ ١٠٧٦/ ٢ ، وَابْنُ النَّازِمِ ٤٥٥ ، وَأَوْضَحُ الْمَسَالِكِ ١٨١/ ٣ ، وَالْمَقَاصِدُ =

وقول الآخر :

..... يَا جَارَتَا<sup>(١)</sup> مَا أَنْتِ جَارَةٌ!<sup>(٢)</sup>

وقولك<sup>(٣)</sup> لمن أنكرتَ منه حالاً ما: (سبحان الله ما أعلمُ منك هذا!).

والأشهر في استعماله بصيغتين<sup>(٤)</sup>:

أحدهما: (مَا أَفْعَلُهُ!)، والأخرى: (أَفْعَلُ بِهِ!).

= النّحويّة ١/١٣٣، ٣/٦٣٦، والتّصريح ٢/١٩٧، والأشْمُونِيّ ٣/١٧، والخزانة ٧/٤٥٥، وملحق ديوان رؤية ١٦٨ .

(١) في ب : حارتنا، وهو تحريف .

(٢) هذا نصف بيتٍ من مجزوء الكامل؛ وهو للأعشى الكبير؛ ومن العلماء من جعل هذا عجز البيت، وجعل صدره :

بَـانَتْ لَتَحْزُنُنَا عَفْـارَةٌ

ومنهم من عكس؛ فجعل المذكور في الكتاب صدرًا، وجعل الذي ذكرناه عجزًا؛ وهو المثلث في الديوان .

و( بانَتْ ) : فارقتُ . ( وَعَفَّارَةٌ ) : اسمُ امرأة .

والشّاهد فيه: (ما أنتِ جاره) حيث يدلّ على التّعجب، إذ التقدير: عظمت من جارة . يُنظر هذا البيت في : الصّاحبيّ ٢٧٠، والمقرّب ١/١٦٥، وشرح عمدة الحافظ ١/٤٣٥، وابن النّظام ٤٥٥، ورصف المباني ٥١٣، وشرح شذور الذهب ٢٤٣، وابن عقيل ١/٦٠٥، والأشْمُونِيّ ٣/١٧، والخزانة ٣/٣٠٨ - ٣١٠، ٥/٤٨٦، ٤٨٨، والديوان ١٥٣.

(٣) في أ : وكقولك .

(٤) هُما صيغتا القياسيّتان؛ وما عداهما سماعيّ كالأمثلة الّتي ذكرها الشّارح؛ وهما اللّتان عقد النّحاة ( باب التّعجب ) لبيانهما؛ لاطرادهما في كلّ معنى يصحّ التّعجب منه؛ ولم يُؤبَّ لغيرهما من الصّيغ السّابقة؛ لأنّ تلك الصّيغ لم تدلّ على التّعجب بالوضع، بل بالقرينة .

وتقول من ذلك : ( مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ! ) و ( أَحْسَنَ بِهِ ! ) .  
 فـ(ما) عند سيبويه<sup>(١)</sup> نكرة غير موصوفة، في موضع رفع بالابتداء؛  
 وساغ الابتداء بها<sup>(٢)</sup>؛ لأنها في تقدير : التخصيص<sup>(٣)</sup> .  
 والمعنى : شيءٌ عظيمٌ أحسن<sup>(٤)</sup> زيداً، أي: جعله حسناً؛ وهذا  
 كقولهم: ( شيءٌ جاء بك ) و( شَرُّ أَهْرَ ذَا نَاب )<sup>(٥)</sup> .  
 و(أَحْسَنَ) : فعلٌ ماضٍ<sup>(٦)</sup>، لا يتصرف<sup>(٧)</sup>، مسندٌ إلى ضمير (ما)؛

(١) رأيه في الكتاب ٧٢/١ حيث قال : «هذا بابٌ ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكن تمكُّنه؛ وذلك قولك : ما أحسن عبد الله . زعم الخليل أنه بمنزلة قولك : شيءٌ أحسن عبد الله، ودخله معنى التعجب» . وهو مذهب جمهور البصريين .

وما بعد ( ما ) من الجملة الفعلية خبر؛ فموضعه رفع .  
 يُنظر : المقتضب ١٧٣/٤، والأصول ٩٩/١، والتبصرة ٢٦٥/١، وأسرار العربية ١١٢، وشرح المفصل ١٤٢/٧، ١٤٩، وشرح التسهيل ٣١/٣، وابن النازم ٤٥٦، والتصريح ٨٧/٢ .

(٢) في أ: الابتاءها .

(٣) مُرادُ الشارح بهذا : أن هذا التخصيص مقيدٌ بالتعجب؛ لأنه لا معنى لـ( ما ) هنا إلا التعجب؛ سيق لأجل هذا .

(٤) في ب : حسن .

(٥) هذا مثلٌ يُضربُ في ظُهور أمارات الشرِّ ومخاييله؛ كأنهم سمعوا هدير كلب في وقت لا يهرّ في مثله إلا لسوء، فقالوا ذلك؛ أي : إنَّ الكلب إنما حمّله على الهدير شرّاً .

يُنظر : مجمع الأمثال ١٧٢/٢، والمستقصى ١٣٠/٢ .

(٦) في ب: فعل مكرر .

(٧) هذا عند البصريين، والكسائيّ .

تُنظر هذه المسألة مفصلةً في : الكتاب ٧٢/١، ٧٣، والمقتضب ١٧٣/٤، والأصول =

والدليل على فعليته: لزومه متصلاً بباء المتكلم ثون الوقاية، نحو: (ما أعرفني بكذا!) و(ما أرغبني في عفو الله).

وقد قيل فيه / إنه اسم<sup>(١)</sup> لمجيئه مصغراً في قول الشاعر :  
يَا مَا أُمِيلِحْ غِزْلَانَا شَدَنَّا لَنَا<sup>(٢)</sup>  
.....

= ٩٨/١، ٩٩، والتبصرة ٢٦٥/١، وأما ابن السجري ٣٨١/٢، وأسرار العربية ١١٣، والإنصاف، المسألة الخامسة عشرة، ١٢٦/١، والتبيين، المسألة الثانية والأربعون، ٢٨٥، وشرح المفصل ١٤٢/٧، ١٤٣، وشرح التسهيل ٣١/٣، وأوضح المسالك ٢٧٢/٢، والتصريح ٨٧/٢، والأشئوني ١٨/٣ .  
(١) هذا عند بقية الكوفيين .

تُنظر هذه المسألة مفصلة في : المصادر السابقة .

(٢) هذا صدر بيت من البسيط، وعجزه :

مِنْ هَؤُلَاءِ كُنَّ الضَّالَّ وَالسَّمُرُ

وهو للعرجي، وقيل : لكثير عزة، وقيل : لمجنون ليلي، وقيل : لغيرهم .

و(شدن) أصله قولهم : شدن الضبي يشدن شدوناً : إذا قوي، وطلع قرناه واستغنى عن أمه . و (هؤلاء) : تصغير هؤلاء . (والضال) : شجر السدر البري . و(السمر) : شجر الطلح .

والشاهد فيه : (أميلح) فإنه تصغير (أملح)، والتصغير من خصائص الأسماء؛ ولهذا قال الكوفيون : إن صيغة (أفعل) في التعجب اسم؛ بدليل مجيئها مصغرة في هذا البيت .

ورده البصريون بما ذكره الشارح تبعاً لابن الناظم .

يُنظر هذا البيت في : التبصرة ٢٧٢/١، وأما ابن السجري ٣٨٣/٢، وأسرار العربية ١١٥، والإنصاف ١٢٧/١، والتبيين ٢٩٠، وشرح المفصل ١٤٣/٧، =



ولا حجة في هذا؛ لشذوذه، واحتمال<sup>(١)</sup> أن يكون التصغير دخله  
لشبهه بـ (أَفْعَل) التفضيل لفظاً ومعنى؛ والشَّيء قد يخرج عن بابه  
لمجرّد الشّبه بغيره<sup>(٢)</sup>.

وذهب الأخفش<sup>(٣)</sup> إلى أن (ما) في نحو: (ما أحسن زيداً) موصولة،

= وشرح الجمل ٥٨٣/١، وشرح التسهيل ٤٠/٣، وابن النّاطم ٤٥٧، وشرح الرّضيّ  
٣٠٨/٢، وديوان المجنون ١٦٨، وديوان العرجي ١٨٣.

(١) في ب : فاحتمال .

(٢) وهناك ردود أخرى على احتجاج الكوفيّين - بأنّ أفعل اسم لمجيئه مصغراً -؛  
منها:

أنّ التصغير ههنا لفظي؛ والمراد به تصغير المصدر لا تصغير الفعل؛ لأنّ هذا الفعل منع  
من التصرّف، والفعل متى منع من التصرّف لا يؤكّد بذكر المصدر؛ فلمّا أرادوا  
تصغير المصدر صغّروه بتصغير فعله؛ لأنّه يقوم مقامه، ويدلّ عليه؛ فالتصغير في  
الحقيقة للمصدر لا للفعل .

يُنظر : أمالي ابن الشّجريّ ٣٨٣/٢ - ٣٨٨، والإنصاف ١٣٨/١ - ١٤٢،  
وأسرار العريّة ١١٦، والتّبيين ٢٩٠، والتّصريح ٨٨/٢ .

(٣) وهناك قول آخر له على أنّها نكرة موصوفة بمعنى (شيء)؛ والجملة بعدها في محلّ  
رفع صفة لها، والخبر محذوف وجوباً تقديره : شيء عظيم .

وروي عنه قول ثالث موافق لقول سيبويه والجمهور .

ونقل عن الكوفيّين أنّها استفهاميّة .

تُنظر هذه المسألة في : المقتضب ١٧٧/٤، والمقتصد ٣٧٥/١، وأسرار العريّة ١١٢،

وشرح المفصل ١٤٩/٧، وشرح التسهيل ٣١/٣، ٣٢، وشرح الكافية الشّافية

= ١٠٨١/٢، وابن النّاطم ٤٥٧، والارتشاف ٣٣/٣، وأوضح المسالك ٢٧٢/٢،

وهي مبتدأ، و ( أحسن ) صلته، والخبر محذوف وجوباً تقديره : الذي أحسن [ زيداً ] <sup>(١)</sup> شيء عظيم .

واحتج هو ومن تابعه : أنهم لم يجدوا ( ما ) إذا كانت غير استفهام وغير شرطٍ إلا موصولة أو موصوفة؛ فجعلوها في التعجب موصولة .

وهذا الاستدلال ينتقض بقولهم : ( إني ممّا أن <sup>(٢)</sup> أفعل ) <sup>(٣)</sup> تقديره : إني من الأمر فعلي .

وقيل : إن <sup>(٤)</sup> ما ذهب إليه سيويه أولى؛ لأن ( ما ) لو كانت موصولة لما كان حذف الخبر واجباً؛ لأنه لا يجب حذف الخبر إلا إذا عُلِمَ وسدّ غيره مسدّه؛ وههنا لم يسدّ مسدّ الخبر شيء؛ لأنه ليس بعد المبتدأ الموصول <sup>(٥)</sup> إلا صلته؛ والصلة من تمام المبتدأ؛ فليست في محلّ خبره،

= وابن عقيل ١٤١/٢، ١٤٢، والتصريح ٨٧/٢، والأشئوي ١٧/٣، ١٨ .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٢) في أ : إني ممّا أفعل .

(٣) ينتقض استدلالهم في حصر ( ما ) في هذه الأقسام؛ أن هناك قسمًا آخر لـ ( ما ) ما ذكر؛ وعليه فحمل ( ما ) على أحد الأقسام المذكورة لا يتم الاستدلال به؛ لأنها تحتمل أن تكون القسم الذي لم يذكره، وهو أن تكون معرفة تامة - على ما ذكره السيرافي - .

يُنظر : الجني الداني ٣٤٠، ٣٤١ .

(٤) في أ : إنه .

(٥) في أ : الوصول الأصلية، وهو تحريف .

[٨٠/ب]

وإنما هي <sup>(١)</sup> في محلّ بقية حروف الاسم؛ فلا تصلح <sup>(٢)</sup> للسّد / مسدّ الخبر.

فالمُتَعَجَّبُ منه مَنْصُوبٌ على المفعوليّة، والفاعل لا خلاف <sup>(٣)</sup> في أنّه مُضْمَرٌ في ( أحسن )؛ ولا خلاف في أنّ هذا المُضْمَر لا يظهر قطّ في مُفْرَدٍ ولا تَنْنِيَةٍ ولا جَمْعٍ؛ وكلّمَا أُضْمِرَ الشّيء وسُتِرَ كان أفخم له، وأزِيد في معناه .

ولا خلاف [في] <sup>(٤)</sup> أنّه لا يجوز العطف على ذلك المضمر، ولا أن يبدل منه، ولا أن يُخَبَّر عنه .

وأما ( أَفْعَلُ ) [في] <sup>(٥)</sup> نحو : ( أَحْسَنُ بَرِيدٍ ) فَفِعْلٌ <sup>(٦)</sup> : لفظه لفظ الأمر، ومعناه الخبر، وعُدِلَ عن ذكر الخبر لاحتماله الصّدق والكذب؛ والأمر ليس كذلك؛ فكان وُروُدُه به أبلغ وأفخم؛ وهو مسند إلى المجرور بعده، و ( الباء ) زائدة <sup>(٧)</sup>، مثله

(١) في أ : إنّ، وهو تحريف .

(٢) في أ : فلا يصلح، وهو تصحيف .

(٣) في أ : فلا خلاف، وفي ب : لاختلاف؛ والصّواب ما هو مثبت .

(٤) ( في ) ساقطة من ب .

(٥) ( في ) ساقطة من ب .

(٦) أجمع النُّحاة على فعلية ( أَفْعَلُ ) لأنّه على صيغة لا تكون إلّا للفعل؛ فأما جعي

(إِصْبَغُ) عليها فنادر . التصريح ٨٨/٢ .

(٧) هذا عند جمهور البصريين .

وذهب الفراء، والزّحشريّ، والزّجاج، وابن كيسان، وابن خروف إلى أنّ لفظه

ومعناه الأمر .

[قولهم]<sup>(١)</sup>: ( كفى بزيد رجلاً )<sup>(٢)</sup>.<sup>(٣)</sup>، وهو في قوّة: (حَسَنَ زَيْدٌ) بمعنى: ما أحسنه<sup>(٤)</sup>، [و] <sup>(٥)</sup> تقول: ( ما أَحْسَنَ زَيْدًا ! ) فتنصب ما

= ثم اختلف هؤلاء في فاعله؛ فقال ابن كيسان : إنّه ضمير يعود إلى المصدر، وهو (الحسن)، وقال غيره : بل الفاعل ضمير المخاطب .

تُنظر هذه المسألة في : الأصول ٩٩/١، ١٠١، والمفصل ٣٦٧، وشرح المفصل ١٤٧/٧، ١٤٨، وشرح الجمل ٥٨٨/١، وشرح التسهيل ٣٣/٣، وشرح الرضيّ ٣١٠/٢، والارتشاف ٣٤/٣، ٣٥، وأوضح المسالك ٢٧٣/٢، ٢٧٤، والمساعد ١٤٩/٢، ١٥٠، والتّصريح ٨٨/٢، ٨٩، والجمع ٥٧/٥، ٥٨، والأشتمونيّ ١٨/٣، ١٩.

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٢) لكن زيادة الباء في هذا المثال ليست لازمة، بل يجوز تركها، نحو قولِ الشّاعر :

كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا

أما في ( أَحْسَنَ بزيد ) فلازمة؛ صوناً للفظ عن القبح .

إلاّ إذا كان المجرور بها - وهو الفاعل - مصدرًا مؤوّلًا من ( أن ) أو ( أنْ ) وصلتهما؛ لأطّراد حذف الجارّ في ذلك، كقول الشّاعر :

وَأَحْبَبُ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدِّمًا

أي : بأن تكون .

يُنظر : شرح المفصل ١٤٨/٧، وشرح الجمل ٥٨٨/١، وشرح التسهيل ٣٤/٣، ٣٥، والتّصريح ٨٨/٢، والأشتمونيّ ١٩/٣ .

(٣) بعد المثال (كفى بزيد رجلاً) وردت الجملة التالية في كلتا النسختين : «فينصب ما بعد أفعّل بالمفعوليّة»؛ وهو سهوٌ من النّسخ؛ لأنّها غير مناسبة للسياق؛ وسيأتي موضعها المناسب وهو ما أفعله.

(٤) في ب : ما أحسن .

(٥) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق .

بعد [أَفْعَل] <sup>(١)</sup> بالفعوليّة؛ [وهو في] <sup>(٢)</sup> الحقيقة فاعل الفعل المتعجب منه <sup>(٣)</sup>، لكن دخلت عليه همزة النّقل، فصار الفاعل مفعولاً بعد إسناد الفعل إلى غيره .

ولا يجوز حذف المتعجب منه لغير دليل؛ لأنّك لو <sup>(٤)</sup> قلت : (ما أحسن! وما أجمل!) لم يكن كلاماً <sup>(٥)</sup>.

وأما نحو : (أفعل [به] <sup>(٦)</sup>) فلا يُحذف منه المتعجب منه <sup>(٧)</sup> إلاّ إذا دلّ على المتعجب / منه دليل؛ وكان المعنى واضحاً عند الحذف <sup>(٨)</sup>؛ ومنه قول عليّ [بن أبي طالب] <sup>(٩)</sup> - رضي الله عنه - <sup>(١٠)</sup>:

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السّياق؛ وهي من ابن النّاظم ٤٥٩ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(٣) قال ابن النّاظم في شرحه على الألفيّة ٤٥٩ : «والمراد بالمتعجب منه : المفعول في (ما أفعله!) والمجرور في (أفعل به)؛ وفيه تَجَوّز؛ لأنّ المتعجب منه هو فعله لا نفسه، إلاّ أنه حذف منه المضاف، وأُقيم المضاف إليه مقامه للدّلالة عليه» .

(٤) في أ : إذا .

(٥) هذا في : (ما أفعله!) لعرائه إذ ذاك عن الفائدة؛ لأنّ معناه أنّ شيئاً صَبَرَ الحسن واقعاً على مجهول؛ وهذا ما لا ينكر وجوده، ولا يُفيد التّحدّث به .

يُنظر : ابن النّاظم ٤٥٩، والتّصريح ٩٠/٢ .

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٧) لأنّه الفاعل . يُنظر : ابن النّاظم ٤٥٩، والتّصريح ٩٠/٢ .

(٨) في ب : عند الحذف جاز حذفه .

(٩) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(١٠) في أ : كرّم الله وجهه .

جَزَى اللَّهُ عَنِّي وَالْجَزَاءُ بِلُطْفِهِ رِبْعَةً خَيْرًا : مَا أَعَفَّ ! وَأَكْرَمًا! <sup>(١)</sup>  
وتقول: (أَحْسِنْ بَرِيدٍ ! وَأَجْمَلْ ! ) بالحذف، كما قال تعالى:  
﴿اسْمِعْ يَهُودَ وَأَنْصِرْ﴾ <sup>(٢)</sup>.

[ و ] <sup>(٣)</sup> يسوغ ذلك في (أفعل به) إذا كان معطوفاً على آخر  
مذكور معه الفاعل <sup>(٤)</sup>.

وينبغي معرفة الفعل الذي يبنى منه فعلا التّعجب؛ ولذلك <sup>(٥)</sup> أحكامٌ :  
منها :أنّه <sup>(٦)</sup> لا يكون منقولاً إلاّ من فعلٍ غير متعدٍّ غالباً، ثمّ عُذِّي  
بالهمزة إلى مفعولٍ، نحو: (ما أظرفَ أباك ! وأكرمَ أخاك!)؛ لأنّ المتعجب

(١) هذا بيتٌ من الطويل، وهو لعليّ بن أبي طالب - رضي الله عنه -، من كلمة  
يعدح فيها ربيعة على ما أُبْلِتْ معه يوم صفين .

والشاهد فيه : (ما أَعَفَّ ! وأكرما ! ) حيث حذف المتعجب منه - وهو  
المنصوب بعد أَفْعَلَ -؛ لأنّه ضمير يدلّ عليه سياق الكلام؛ ولوضوح المعنى  
والتقدير: ما أعفّها وأكرمها .

يُنظر هذا البيتُ في : ابن النّاظم ٤٦٠، وتخليص الشّواهد ٢٩١، وأوضح المسالك  
٢٧٥/٢، والمقاصد النّحويّة ٦٤٩/٣، والتّصريح ٨٨/٢، والهمع ٥٩/٥، والأشْمونيّ  
٢٠/٣، والدّرر ٢٤٠/٥، والدّيوان ١٧١ .

(٢) من الآية : ٣٨ من سورة مريم .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٤) كما في الآية الكريمة السّابقة .

(٥) في أ : وكذلك، وهو تحريف .

(٦) في ب : أن .

منه فاعلٌ في الأصل؛ فَوَجَبَ أن يكون فعله غير متعد .

[ و ] <sup>(١)</sup> منها : أنه لا يكون منقولاً <sup>(٢)</sup> إلا من فعلٍ ثلاثيٍّ، نحو: (ظَرُفَ) و (شَرُفَ) و (عَلِمَ) و (سَمِعَ)؛ ولا يكون من [فعل] <sup>(٣)</sup> رباعيٍّ حروفه أصول، نحو: (دَحْرَجَ)؛ لأنَّ صيغة (أفعل) من هذا هدم لا بِناء <sup>(٤)</sup>؛ فإن <sup>(٥)</sup> كان الرباعيّ بزوائد <sup>(٦)</sup> فإنَّه مختلف <sup>(٧)</sup> فيه؛

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٢) في ب : مفعولاً، وهو تحريف .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٤) ولأنَّه يؤدِّي إلى حذف بعض الأصول، ولا خفاء في إخلاله بالدلالة .

التصريح ٩١/٢ .

(٥) في ب : وإن .

(٦) لأنَّه يؤدِّي إلى حذف الزيادة الدالة على معنى مقصود؛ ألا ترى أنَّك لو بنيت

(أفعل) من (ضارب) و (انطلق) و (استخرج)، فقلت : (ما أضربه،

وأطلقه، وأخرجه) لفات الدلالة على معنى المشاركة، والمطاوعة، والطلب .

التصريح ٩١/٢ .

(٧) اختلف النحاة في التعجب من الرباعيّ إذا كان بزوائد نحو : (أَكْرَمَ) :

فقليل : يجوز مطلقاً؛ وهو مذهب سيبويه، واختاره ابن مالك .

يُنظر : الكتاب ٩٩/٤، ٧٢/١، ٧٣، وشرح التسهيل ٤٦/٣ .

وقيل : يمتنع مطلقاً؛ وهو مذهب المازنيّ، والأخفش، والمبرد، وابن السّراج،

والفارسيّ .

يُنظر : الأصول ١٠٣/١ - ١٠٥، والإيضاح ١١٦، وشرح المفصل ١٤٤/٧، =

[من] <sup>(١)</sup> نحو: ( أَكْرَمَ ) و ( أَعْطَى ) و ( أَجْمَلَ ) ؛ فمنهم مَنْ يُجِيز التَّعَجُّبَ [به] <sup>(٢)</sup> بتعويضه همزة التعجُّب [ عن همزتها ] <sup>(٣)</sup> ، [ وَحُجَّتْهُ ] <sup>(٤)</sup> : ما سمع [من العرب] <sup>(٥)</sup> من قولهم : ( ما أيسر <sup>(٦)</sup> فلاناً ! وما أسنّه ! ) ؛ ومنهم مَنْ لا يُجِيز ذلك قياساً على الرّباعيّ الذي <sup>(٧)</sup> حروفه أصول ؛ ومنه حكاية الكتاب <sup>(٨)</sup> : « ما أبغضني / له ! » ، وهو من أبغض يُبغض ؛ ووجهه أن يُقَدَّرَ له فعل ثلاثي ، كقولك : ( بَغُضَ ) <sup>(٩)</sup> .

= وشرح الجمل ٥٧٩/١ ، ٥٨٠ ، وشرح الرّضيّ ٣٠٨/٢ ، والارتشاف ٤٢/٣ ، والتصريح ٩١/٢ ، والأشموقيّ ٢١/٣ .

وقيل : بالتفصيل ؛ فيمتنع إن كانت همزته للتّقل ، نحو : ( أذهب ) ؛ ويجوز إن كانت لغيره ، نحو : ( ما أظلم الليل ) و ( ما أقفر هذا المكان ) ؛ وما شذَّ مخالفاً يُحفظ ولا يقاسُ عليه ؛ وهذا قولُ ابن عصفور .  
يُنظر : المقرّب ٧٣/١ .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٦) في ب : ما أسرّ ، وهو تحريف .

(٧) في أ : في الذي .

(٨) أي : كتاب سيبويه ٩٩/٤ ، ١٠٠ .

(٩) قال السّيرافيّ في شرحه على الكتاب جـ ٢ / ق ٢٠٩ : « اعلم أن سيبويه قد ذكر :



وقال ابن بابشاذ<sup>(١)</sup>: «ها هنا نُكْتَةُ حَسَنَةٍ؛ وهي: ما أبغضني له، وما أبغضني إليه، و ما أمقتني له، وما أمقتني إليه، وما أحببني له، وما أحببني إليه؛ فكلّ ما كان باللام فهو للفاعل، وما كان<sup>(٢)</sup> بـ (إلى) فهو للمفعول؛ فإذا قلت: ما أبغضني له، فأنت المُبْغِضُ الكارهُ، وإذا قلت:

= التَّعَجُّبُ من المفعول في هذا الباب في أشياء تتكلّم بها العرب؛ والأصل: أن المفعول لا يتعجّب منه لعلّتين:

أحدهما: أن دخول الهمزة لنقل الفعل إنّما تدخل على الفاعل، كقولك: (لبس زيد) و (ألبسه عمرو) و (دخل زيد) و (أدخله غيره) و (قعد) و (أقعده غيره)؛ ولو قلت: (ضرب زيد) لم تدخل عليه الهمزة لنقل الفعل؛ وبابُ التعجّب باب نقل فيه الفعل عن فاعله إلى فاعلٍ آخر.

والوجه الآخر: أنه لو تعجّب من المفعول لوقع اللبس بينه وبين الفاعل؛ فقال سيبويه: ما تعجب منه من المفعول كأنه يقدر له فعل؛ فإذا قال: (ما أبغضه إليّ) فكأن فعله: (بغض) وإن لم يستعمل.

(١) في كلتا النسختين: ابن باب شاذ.

و (بابشاذ): كلمة أعجمية تتضمّن الفرح والسرور - كما في بُغْيَةِ الوُعاة ١٧/٢ - . وهو: طاهر بن أحمد بن بابشاذ، أبو الحسن التّحويّ المصريّ: أحدُ الأئمّة في هذا الشأن، والأعلام في فنون العربيّة وفصاحة اللّسان؛ وهو من حُذّاق نُحاة المصريّين، على مذهب البصريّين؛ ومن مصنّفاته: شرح جمل الزّجاجيّ، ومقدّمة سمّاها: المحتسب، وشرحها؛ توفيّ سنة (٤٥٤هـ).

يُنظر: نزّهة الألباء ٢٦٣، وإنباه الرّواة ٩٥/٢ - ٩٧، وإشارة التّعيين ١٥١، ١٥٢، وبُغْيَةِ الوُعاة ١٧/٢.

(٢) في ب: فكلّ ما كان.

[ما أبغضني] <sup>(١)</sup> إليه، فأنت المَبْعُوضُ المَكْرُوه <sup>(٢)</sup>.

ولا يبنى إلا من فعل، ثلاثي، متصرف، قابل للتفاوت، غير ناقص <sup>(٣)</sup>  
كـ (كان) وأخواتها، ولا ملازم للتني <sup>(٤)</sup>، نحو : ( ما عَاجَ زيدٌ بهذا  
الدَّوَاءِ ) أي : ما انتفع به؛ فإنَّ العرب لم تستعمله إلا في التني؛ فلا <sup>(٥)</sup> يبنى  
منه فعل التعجب؛ لأنَّ ذلك يؤدي إلى مخالفة الاستعمال بالخروج من  
التني إلى الإيجاب .

وإنَّ تَعَجَّبْتَ مِنَ الْأَلْوَانِ      أَوْ عَاهَةٍ تَخَذْتُ فِي الْأَبْدَانِ  
فَإِنَّ لَهُ فِعْلاً مِنَ الثَّلَاثِي      ثُمَّ أَنْتِ بِاللُّونِ وَبِالْأَحْدَاثِ <sup>(٦)</sup>  
تَقُولُ : مَا أَلْقَى بَيَاضَ الْعَاجِ      وَمَا أَشَدَّ ظُلْمَةَ الدِّيَاجِي

(١) ما بين المعقوفين ساقط من كلتا النسختين؛ وهو من شرح الجمل .

(٢) شرح الجمل جـ ١ / ق ٨٠ / أ .

(٣) أي : تام .

(٤) في ب : وملازم التني، وهو سهو .

أي : بأن يكون مثبتاً؛ فلا يبينان من منفي؛ سواء كان ملازماً للتني — كما  
مثّل —، أم غير ملازم كـ ( ما قام ) .

ينظر : شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٨٤، ١٠٨٥، وأوضح المسالك ٢/ ٢٨٢، والتصريح  
٢/ ٩٢، والأشموني ٣/ ٢٢ .

(٥) في ب : ولا .

(٦) في متن الملحة ٣٠ :

فَإِنَّ لَهَا فِعْلاً مِنَ الثَّلَاثِي      ثُمَّ أَنْتِ بِالْأَلْوَانِ وَالْأَحْدَاثِ

اعلم أنه لا يبنى فعل التعجب من فعل اسم فاعله على (أَفْعَل) <sup>(١)</sup>،  
 نحو : ( شَهْلَ ) <sup>(٢)</sup> فهو / أَشْهَلُ، وَ(عَوِرَ) فهو أَعْوَرُ، وَ(عَرَجَ) فهو أَعْرَجُ؛  
 لأنَّ ( أَفْعَل ) هو لاسم الفاعل ما كان لوناً أو خلقة <sup>(٣)</sup>.

(١) هُناك شرط آخر من شروط بناء فعل التعجب لم يذكره الشارح؛ وهو : أن  
 لا يكون مبنياً للمفعول، فلا يبنيان من نحو ( ضَرَبَ ) .

يُنظر : شرح الكافية الشافية ١٠٨٤/٢، ١٠٨٥، وأوضح المسالك ٢٨١/٢،  
 والتصريح ٩٢/٢، والأشعبي ٢٢/٣ .

(٢) الشَّهْلَةُ في العين : أن يشوب سوادها زُرقة؛ وقيل : الشَّهْلَةُ أَقْلُ من الزَّرَقِ في  
 الحدقة وأحسن منه؛ وقيل : أن يكون سواد العين بين الحمرة والسَّوَادِ . اللِّسَانُ  
 (شَهْلَ) ٣٧٣/١١ .

(٣) اختلف في المنع من ذلك :

ف قيل : لأنَّ حق صيغة التعجب أن تُبنى من الثلاثي المحض؛ وأكثر أفعال الألوان  
 والخلق إنما تجيء على ( أَفْعَل ) بزيادة مثل اللام نحو : ( احضَر )، فلم يبن فعلا  
 التعجب في الغالب مما كان منها ثلاثياً إجراءً للأقل مجرى الأكثر .

وقيل : لأنَّ الألوان والعُيوب الظاهرة جَرَتْ مجرى الخلق الثابتة التي لا تزيد  
 ولا تنقص، كـ ( اليد ) و ( الرَّجُل ) وسائر الأعضاء في عدم التعجب منها .

وقيل : لأنَّ بناء الوصف من هذا النوع على ( أَفْعَل ) لم يُبنَ منه أَفْعَل تفضيل لثلاث  
 يلتبس أحدهما بالآخر؛ ولما امتنع صوغ أَفْعَل التفضيل منه امتنع صوغ فعلي  
 التعجب منه؛ لجريانهما مجرى واحد في أمور كثيرة، وتساويهما في الوزن والمعنى .

يُنظر : شرح التسهيل ٤٥/٣، وابن الناطم ٤٦٢، والتصريح ٩٢/٢، ٩٣ .

أَمَّا الْأَلْوَانُ<sup>(١)</sup> فَنَقُولُ : ( مَا أَحْمَرُهُ ) تريد<sup>(٢)</sup> : البلادَة؛ وإن قصدتَ  
اللَّوْنَ لم يُجْزْ<sup>(٣)</sup>؛ وكذلك تقول : ( مَا أَسْوَدَ زَيْدًا ) من السُّودَدِ<sup>(٤)</sup> لا من  
السَّوَادِ، و ( مَا أَبْيَضَ<sup>(٥)</sup> الطَّيْرُ )، و ( مَا أَصْفَرَ العَبْدَ ) من الصَّفِيرِ، والمكان  
إذا خلا من قوْلهم : ( صَفَرَ الإِنَاءَ ) إذا خلا<sup>(٦)</sup>، و ( مَا أَسْمَرُهُ ) من السَّمَرِ؛  
فإن أردتَ بجمع ذلك اللَّوْن لم يجز<sup>(٧)</sup>.

(١) اختلف النَّحاة في العاهات والألوان :

فذهب جمهور البصريين إلى أَنَّهُ لا يتعجَّب من العاهات .

وأجاز ذلك الأخفش، والكسائي، وهشام، نحو : ( ما أعوره ! ) .

وذهب البصريون إلى أَنَّهُ لا يجوز من الألوان .

وأجاز ذلك الكسائي، وهشام مطلقاً، نحو : ( ما أحمره ! ) .

وأجاز بعض الكوفيّين ذلك في السَّوَاد والبياض خاصّة دون سائر الألوان .

تُنظر هذه المسألة في : الأصول ١٠٤/١، والإنصاف، المسألة السادسة عشرة،

١٤٨/١، وشرح المفصل ١٤٦/٧، ١٤٧، وشرح الجمل ٥٧٨/١، والارتشاف

٤٥/٣، والمساعد ١٦٢/٢.

(٢) في أ : وتريد به البلادَة .

(٣) ولأنَّ فعله يزيد على الثلاثة، نحو : ( احْمَرَّ ) و ( احْمَارَّ ) .

يُنظر : التَّبصرة ٢٦٧/١، وكشف المشكل ٥١٤/١، وشرح المفصل ١٤٥/٧ .

(٤) السُّودَدُ : الشَّرَفُ؛ وقد يُهمز . اللِّسَانُ ( سود ) ٢٢٨/٣ .

(٥) تريد أَنَّهُ كثيرُ البَيِّض، ولا تقصد اللَّوْنَ .

(٦) اللِّسَانُ ( صفر ) ٤٦١/٤ .

(٧) ولأنَّ أفعالها تزيد على الثلاثة، من نحو : ( اسْوَدَّ ) و ( أَبْيَضَ ) و ( اصْفَرَ )

و ( اسْمَرَّ ) و ( اسْوَدَّ ) و ( أَبْيَضَ ) و ( اصْفَارَ ) و ( اسْمَارَ ) .

وتقول : ( ما رأسَ زيداً ) من الرئاسة، و ( ما أيّده )<sup>(١)</sup> من اليد التي هي النعمة، و ( ما أرّجله ) من الرّجلة، كقولهم : ( رَجُلٌ بَيْنَ الرُّجْلَةِ ) و ( رَجِيلٌ ) إذا كان قوياً على المشي<sup>(٢)</sup>؛ و ( ما أوجهه ) بمعنى الوجهة، وكذلك : ( ما أجبهه ) من قولك : جَبَّهَ<sup>(٣)</sup>، يجبه<sup>(٤)</sup>؛ فإن أردت بشيء<sup>(٥)</sup> من ذلك الخلق الثابتة من<sup>(٦)</sup> الجوارح<sup>(٧)</sup> كـ ( الرأس )<sup>(٨)</sup> و ( اليد ) و ( الرّجل ) و ( الوجه ) و ( الجبهة ) لم يجز<sup>(٩)</sup>.

وتقول : ( ما أعرجَ زيداً ) إذا أردتَ عَرَجَ في السُّلَمِ<sup>(١٠)</sup>، وكذلك : ( ما أحولَه ) من حال يحول من التّغير، و ( ما أعمى قلبه )<sup>(١١)</sup> عن طاعة الله؛

= يُنظر : التّبصرة ٢٦٧/١، وكشف المشكل ٥١٤/١، وشرح المفصل ١٤٥/٧ .

(١) في أ : وما أيده .

(٢) اللسان ( رجل ) ٢٦٧/١١، ٢٧٠ .

(٣) في أ : حبه، وهو تصحيف .

(٤) في اللسان ( جبهه ) ٤٨٣/١٣، ٤٨٤ : «وَجَبَّهَ الرَّجُلُ يَجْبُهُ جَبْهًا : رَدَّه عن

حاجته واستقبله بما يكره؛ وَجَبَّهْتُ فُلَانًا : إِذَا اسْتَقْبَلْتَهُ بِكَلَامٍ فِيهِ غِلْظَةٌ؛ وَجَبَّهْتُهُ

بِالْمَكْرُوه : إِذَا اسْتَقْبَلْتَهُ بِهِ؛ وَالْجَبْهَةُ : الْمَذَلَّةُ» .

(٥) في أ : بذلك شيئاً من الخلق الثابتة .

(٦) في ب : في .

(٧) في أ : الحوارج، وهو تصحيف .

(٨) في أ : والرأس .

(٩) لأنّه لا يجوز التّعجب من الخلقة الثابتة . يُنظر : كشف المشكل ٥١٤/١ .

(١٠) وَعَرَجَ فِي الدَّرَجَةِ وَالسُّلَمِ يَعْرِجُ عُرُوجًا، أَي : ارْتَقَى . اللسان ( عرج ) ٣٢١/٢ .

(١١) جاز لأنّه لم يُرد به عمى العينين، وإنما أريد عمى القلب .

فإن أردت به العيوب لم يجز<sup>(١)</sup>.

فما زاد على الثلاثي نحو<sup>(٢)</sup>: ( انطلق ) والألوان، والعيوب، والخلق؛

[٨٢/ب] / يُتَعَجَّبُ مِنْ جَمِيعِ ذَلِكَ بِـ (أَشَدُّ) وَ (أَشَدُّ) وَمَا جَرَى بِجَرَاهَا<sup>(٣)</sup>؛

تقول: (ما أحسن استخراج زيد) و (اشدد بانطلاقه) و (ما أشد سواده)

و (ما أصبح وجهه) و (ما أخفى عرجه) و (ما أحسن حوله) .

= يُنْظَرُ : كَشَفَ الْمَشْكَلَ ٥١٥/١، وَشَرَحَ الْمَفْصَلَ ١٤٦/٧، وَاللِّسَانَ (عَمِي) ٩٥/١٥ .

(١) لَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّعَجُّبُ مِنَ الْعُيُوبِ، وَكَذَلِكَ لَأَنَّهُ لَا يَقْبَلُ التَّفَاوُتُ .

يُنْظَرُ : كَشَفَ الْمَشْكَلَ ٥١٤/١، وَاللِّسَانَ (عَمِي) ٩٦/١٥ .

(٢) فِي ب : كَانَتْ لِقَاءُ .

(٣) يَفْصَلُ التَّحَاةُ فِي التَّعَجُّبِ مَنْ فَاقَدَ أَحَدَ الشَّرُوطِ السَّابِقَةِ :

فَيَتَوَصَّلُ إِلَى التَّعَجُّبِ مِنَ الزَّائِدِ عَلَى ثَلَاثَةٍ، وَمِمَّا وَصَفَهُ عَلَى أَفْعَلِ فَعْلَاءِ

بـ ( مَا أَشَدُّ ) وَنَحْوَهُ، وَيُنْصَبُ مَصْدَرُهُمَا بَعْدَهُ؛ أَوْ بـ ( أَشَدُّ ) وَنَحْوَهُ، وَيُجَرُّ

مَصْدَرُهُمَا بَعْدَهُ بِالْبَاءِ؛ فَتَقُولُ : ( مَا أَشَدُّ انْطِلَاقَهُ أَوْ حُمُرَتَهُ ) وَ ( أَشَدُّ بَهِمَا ) .

وَكَذَا الْمُنْفِيّ وَالْمَبْنِيّ لِلْمَفْعُولِ؛ إِلَّا أَنَّ مَصْدَرَهُمَا يَكُونُ مُؤَوَّلًا لَا صَرِيحًا، نَحْوُ :

( مَا أَكْثَرَ أَنْ لَا يَقُومَ ) وَ ( مَا أَعْظَمَ مَا ضُرِبَ ) وَ ( أَشَدُّ بَهِمَا ) .

وَأَمَّا الْفِعْلُ النَّاقِصُ فَإِنْ قُلْنَا لَهُ مَصْدَرٌ فَمِنْ التَّوَعُّدِ الْأَوَّلِ، وَإِلَّا فَمِنْ الثَّانِي، كـ ( مَا

أَشَدُّ كَوْنُهُ جَمِيلًا ) أَوْ ( مَا أَكْثَرَ مَا كَانَ مُحْسِنًا ) وَ ( أَشَدُّ ) أَوْ ( أَكْثَرَ بِذَلِكَ ) .

وَأَمَّا الْجَامِدُ وَالَّذِي لَا يَتَفَاوَتُ مَعْنَاهُ فَلَا يَتَعَجَّبُ مِنْهُمَا الْبَتَّةُ .

يُنْظَرُ : أَوْضَحَ الْمَسَالِكَ ٢٨٢/٢، وَغَيْرَهُ مِنَ الْمَصَادِرِ .

وَصَرَّحَ ابْنُ النَّاطِمِ، وَالْمَرَادِيُّ، وَأَبُو حَيَّانَ بِأَنَّ مَا لَا يَتَفَاوَتُ مَعْنَاهُ دَاخِلٌ فِي التَّوَعُّدِ

الْأَوَّلِ، وَأَنَّهُ يُقَالُ : ( مَا أَفْجَعَ مَوْتَ زَيْدٍ ) وَ ( أَفْجَعَ مَوْتَ زَيْدٍ ) .

يُنْظَرُ : ابْنُ النَّاطِمِ ٤٦٢، وَتَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ ٧١/٣، وَالْإِرْتِشَافُ ٤٧/٣ .

ويجوز في فعل التّعجب أن يعمل في ظرفي الزّمان والمكان والحال؛ لأنّ هذه الأشياء مُبَيَّنَةٌ<sup>(١)</sup> ما قبلها وموضّحة؛ تقول: (ما أحسن زيدًا ضاحكًا!) و (ما أكرم أباك يوم الخميس!) و (ما أجمل خالدًا عندك!).  
[ولا يجوز]<sup>(٢)</sup> تقدّم<sup>(٣)</sup> الظّرفين على فعل التّعجب؛ وتقدّمه على المتعجب منه فيه خلاف، والأقيسُ جوازه، وكذلك الجارّ والمجرور<sup>(٤)</sup>؛

(١) في أ: مبينة؛ وفي ب: مبية؛ وكلتاها محرفة والصواب ما هو مثبت.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ب.

(٣) في ب : تقدّم.

(٤) لا خلاف في امتناع تقدّم معمول فعل التّعجب عليه؛ فلا تقول : (ما زيدًا

أحسن) ولا (يزيد أحسن) .

وكذلك لا يُفصل بينهما بغير الظّرف والجارّ والمجرور؛ فلا تقول : (ما أحسن يا عبد الله زيدًا) .

وأما الفصلُ بالظّرف والجارّ والمجرور ففيه خلافٌ مشهور؛ ذكره الشّارح - رحمه الله - .

نُظِرَ هذه المسألة في : المقتضب ١٧٨/٤، والتّبصرة ٢٦٨/١، وشرح المفصل ١٥٠/٧، وشرح الكافية الشّافية ١٠٩٦/٢، وشرح التّسهيل ٤٠/٣، وشرح الرّضيّ ٣٠٩/٢، وابن النّاطم ٤٦٤، والارتشاف ٣٧/٣، ٣٨، وتوضيح المقاصد ٧٢/٣، والمساعد ١٥٧/٢، وابن عقيل ١٤٧/٢، ١٤٨، والتّصريح ٩٠/٢، والهمع ٦٠/، ٦١، والأشموقيّ ٢٥/٣ .

وسيويوه<sup>(١)</sup> يمنع الفصل، وكذلك الأخفش<sup>(٢)</sup>، والمبرد<sup>(٣)</sup>.  
وكثير من البصريين يُجيز<sup>(٤)</sup> ذلك؛ منهم الجرمي<sup>(٥)</sup>.

(١) لم أجد هذا الرأي في كتابه.

وقال ابن يعيش ١٥٠/٧ : «فأما سيويوه فلم يصرح في الفصل بشيء، وإنما صرح بمنع التقدم، فقال : "ولا يجوز أن تقدم ( عبد الله ) وتؤخر ( ما )، ولا تزيل شيئاً عن موضعه"؛ فظاهر اللفظ أنه أراد تقدم ( ما ) في أول الكلام، وإيلاء الفعل، وتأخير المتعجب منه بعد الفعل، ولم يتعرض للفصل بالظرف» .  
وما نقله ابن يعيش عن سيويوه موجود بنصه في الكتاب ٧٣/١ .  
وقال ابن الناطم ٤٦٥ : «وليس لسيويوه فيه نص» .  
وكذلك قال الأزهرى في التصريح ٩٠/٢ .

(٢) يُنظر : شرح المفصل ٣٠٩/٢، وشرح الكافية الشافية ١٠٩٨/٢، وشرح الرضي ٣٠٩/٢، وابن الناطم ٤٦٤، والارتشاف ٣٨/٣ .

(٣) يُنظر : المقتضب ١٧٨/٤ . ونسب الصيمري هذا الرأي إلى سيويوه، يُنظر : التبصرة ٢٦٨/١ .  
(٤) كالمازني، والفارسي، وابن خروف، والشلوبين؛ وارتضاه ابن مالك .

يُنظر : البغداديات ٢٠٣، ٢٥٦، وشرح المقدمة الجزولية ٨٩٢/٢، والتسهيل ١٣١، وشرح التسهيل ٤٢/٣، وشرح الرضي ٣٠٩/٢، والارتشاف ٣٨/٣، والمساعد ١٥٧/٢ .

(٥) يُنظر : شرح المفصل ١٥٠/٧، وشرح الكافية الشافية ١٠٩٨/٢، وشرح الرضي ٣٠٩/٢، وابن الناطم ٤٦٤، والارتشاف ٣٨/٣ .

والجرمي هو : صالح بن إسحاق، أبو عمر الجرمي : نحوي، بصري، ممن اجتمع له صحة المذهب وصحة الاعتقاد؛ أخذ عن الأخفش، ويونس؛ ومن مصنفاته : كتاب الفرخ، وكتاب غريب سيويوه؛ توفي سنة ( ٢٢٥هـ ) .

يُنظر : أخبار التحويين البصريين ٨٤، ٨٥، وطبقات التحويين واللغويين ٧٤، ٧٥، =



والذي يدلّ على جوازه<sup>(١)</sup>: استعمال العرب له نظماً ونثراً؛ فالنظم كقول الشاعر:

وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا وَأَحْبَبْ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ<sup>(٢)</sup> الْمُقَدَّمَا<sup>(٣)</sup>

وأما النثر فقول عمرو بن معد يكرب<sup>(٤)</sup>: «مَا أَحْسَنَ فِي الْهَيْجَاءِ لِقَاءَهَا!، وَأَكْثَرَ فِي اللَّزَبَاتِ<sup>(٥)</sup> عَطَاءَهَا!»<sup>(٦)</sup>.

= ونزهة الألباء ١١٤، وإنباه الرواة ٨٠/٢ - ٨٢، وإشارة التعيين ١٤٥، وبُغية الوعاة ٨/٢، ٩.

(١) في ب : جواز .

(٢) في ب : يكون .

(٣) هذا بيتٌ من الطويل، وهو للعبّاس بن مرداس — رضي الله تعالى عنه — .  
والشاهدُ فيه : ( وأحبب إلينا أن تكون المقدّما ) حيث فصل بين فعل التعجب (أحبب) وفاعله الذي هو المصدر المؤوّل من ( أن ) وما بعدها بالجارّ والمجرور (إلينا) الذي هو معمولٌ لفعل التعجب؛ وهذا جائزٌ — في الأصحّ — على مذهب التحوّين .

يُنظر هذا البيتُ في : شرح التسهيل ٣٥/٣، ٤١، وشرح الكافية الشافية ١٠٩٦/٢، وابن النّاطم ٤٦٥، والارتشاف ٣٤/٣، والجنى الدّاني ٤٩، وتوضيح المقاصد ٧٤/٣، والمساعد ١٥٠/٢، والمقاصد التّحوية ٦٥٦/٣، والتّصريح ٨٩/٢، والدّيوان ١٤٢.

(٤) هو : عمرو بن معد يكرب الزبيديّ : شاعرٌ جاهليّ من الفرسان، يكنى أبا ثور؛ قدّم على رسول الله — صلّى الله عليه وسلّم — في وفد زبيد فأسلم — وذلك في سنة تسع —، وشهد القادسيّة واستشهد فيها .

يُنظر : الشعر والشّعراء ٢٣٥، والأغاني ٢٠٠/١٥، والاستيعاب ٢٧٩/٣، والإصابة ٥٦٨/٤ .

(٥) في أ : الزّناة، وفي ب : اللّردبات؛ وكلتاها مُحَرّفة؛ والصّواب ما هو مثبّت .

و ( اللّزبات ) : الشّدائد . اللّسان ( لزب ) ٧٣٨/١ .

(٦) يُنظرُ هذا القول في : شرح الجمل ٥٨٧/١، والمقرّب ٧٦/١، وشرح الكافية =

ويختصّ فعلُ التّعجّب بزيادة ( كان ) معه دون غيرها من الأفعال،  
نحو: ( ما كان أحسن زيدًا )؛ وزيدت [ لتدلّ ] <sup>(١)</sup> على أنّ المعنى المتعجّب  
منه / كان في ما مضى؛ واختصّت <sup>(٢)</sup> بعد ذلك بالعوض ممّا منع منه فعل  
التّعجّب من التصرّف؛ واختصّت <sup>(٣)</sup> ( كان ) بذلك؛ لأنّها أمّ الأفعال؛  
فلا ينفكّ <sup>(٤)</sup> [ فعل ] <sup>(٥)</sup> من معناها غالباً .

والتّعجّب الذي يأتي بلفظ <sup>(٦)</sup> الأمر وليس بأمر؛ لأنّ معنى <sup>(٧)</sup> قولك:  
( أحسن زيد ) [ صار زيد ] <sup>(٨)</sup> ذا حسن؛ فإذا كان فعلاً في اللفظ وجب  
أن يكون له فاعل؛ وفي الفاعل قولان؛ أصحّهما أنّ الجارّ والمجرور في  
موضع الفاعل بمنزلة ( كفى زيد ) <sup>(٩)</sup> .

= الشافية ١٠٩٧/٢، وشرح التسهيل ٤٠/٣، وابن النّاظم ٤٦٦، وتوضيح المقاصد  
٧٣/٣، والمساعد ١٥٧/٢، وابن عقيل ١٤٨/٢ .  
وله قصّة في الدرر اللّوامع ٢٤١/٥ .

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٢) في ب: واختصّت؛ وفي شرح الجمل: وصارت بذلك كالعوض .

(٣) في ب : أو خصّت .

(٤) في أ : فلا تنفكّ، وهو تصحيف .

(٥) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق؛ وهي من شرح الجمل .

(٦) في أ : بمعنى .

(٧) في ب : من، وهو تحريف .

(٨) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٩) وهو مذهب جمهور البصريّين .

والآخر<sup>(١)</sup>: ما تقدّم من [ أن ]<sup>(٢)</sup> الفاعل مضمّر لا يظهر قط<sup>(٣)</sup>، والمجرور في موضع نصب<sup>(٤)</sup>؛ وإثما لزم هذا حرف الجرّ ليكون فرقاً بين التعجب والأمر؛ فلهذا<sup>(٥)</sup> لم يحز أن يتقدّم عليه معموله، ولا أن يُجاب بالفاء .

وأما قولهم: ( مَا أَعْظَمَ اللَّهُ )<sup>(٦)</sup> فهذا على ظاهره فيه حذف مضاف،

= يُنظر : الأصول ١٠١/١، وشرح المفصل ١٤٨/٧، وشرح الجمل ٥٨٨/١، وشرح الكافية الشافية ١٠٧٨/٢ .

(١) حكاه ابن يعيش عن الزّجاج ١٤٨/٧ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٣) والقائلون بهذا القول اختلفوا :

فمنهم من جعل الضمير يعود على ( الحسن )، كآته قال : ( أَحْسِنُ يا حُسْنُ زيداً )؛ ولذلك كان مفرداً على كلّ حال؛ وهو مذهب ابن كيسان .

ومنهم من جعل الضمير عائداً على المخاطب، ولم يبرز في تثنية ولا جمع؛ لأنّه جرى مجرى المثل؛ فمعنى ( أحسن بزيد ) : اجعل يا مخاطباً زيداً حسناً، أي : صِفْهُ بالحسن كيف شئت .

يُنظر : شرح المفصل ١٤٧/٧، ١٤٨، وشرح الجمل ٥٨٨/١، وشرح التسهيل ٣٣/٣، وشرح الرضيّ ٣١٠/٢، وأوضح المسالك ٢٧٤/٢، والمساعد ١٤٩/٢، ١٥٠، والتّصريح ٨٨/٢، والأشْمُونِيّ ١٩/٣، والصّبّان ١٩/٣ .

(٤) على المفعوليّة .

(٥) في ب : ولهذا .

(٦) يظهر من كلام الشّارح - رحمه الله - أنّه مبنيّ على ما ذكره بعضُ العلماء من أنّه لا يتعجب من عظمة الله تعالى؛ بسبب أنّها عندهم لا تقبل الزيادة والتقصان . =

[كأنك قلت: (ما أعظم قدرة الله تعالى وعلمه) وهو في تقدير مضاف<sup>(١)</sup>]، كأنك قلت: (شيء<sup>(٢)</sup> نبهني على عظمته وذكرني<sup>(٣)</sup>).  
وقيل: تقديره: أن يكون المعنى أن عباده [سبحانه وتعالى]<sup>(٤)</sup> عظموه بما استطاعوه<sup>(٥)</sup> من الثناء عليه والتمجيد<sup>(٦)</sup>.

---

= فبناءً على ذلك إذا ورد شيء من كلام العرب وفيه هذا التعجب من عظمة الله يؤولونه بمثل ما فعل الشارح هنا؛ إما على حذف المضاف، وإما على أن عباده عظموه بما يستحقه من الثناء، ونحو ذلك مما يكونون به بعيدين عن التعجب من عظمته التي لا تقبل الزيادة والتقصان.  
والحق أن هذا التعجب ليس دونه ما نع، بل يتعجب من عظمة الله تعالى على ما يستحقه من العظمة.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ب.

(٢) في ب: ما شيء.

(٣) في ب: وذكرته.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من ب.

(٥) في ب: ما استطاعوه.

(٦) في ب: والتحميد.

بَابُ الْإِغْرَاءِ [وَالْتَحْذِيرِ] <sup>(١)</sup>

[٨٣/ب]

وَالنَّصَبُ فِي الْإِغْرَاءِ غَيْرُ مُلْتَبَسٍ وَهُوَ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ فَافْهَمْ وَقَسْ  
تَقُولُ لِطَالِبٍ خَلًّا بَرًّا دُونَكَ زَيْدًا <sup>(٢)</sup> وَعَلَيْكَ عَمْرًا

الإغراء هو: التحضيض على الفعل الذي يُخشى فوائده <sup>(٣)</sup>.  
والمُعْرَى به منصوبٌ بلزوم إضمار العامل <sup>(٤)</sup> فيه في ألفاظٍ يختص بها  
التحذير والإغراء.

فالإغراء ألفاظه: (عليك) - بمعنى: الزم -، و (دونك) و (عندك)  
و (شأنك) - بمعنى: خذ من حضرتك، وتناول من قريب <sup>(٥)</sup>؛ فتقول

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٢) في متن الملحة ٣١، وشرح الملحة ٢٣١: دُونَكَ بَشْرًا .

(٣) أي: لكونه محبوباً؛ وهذا التعريف هو ما نصَّ عليه الحريري في شرحه على ملحته ٢٣١.  
وقد عرّفه ابن مالك في شرحه على الكافية الشافية بقوله ١٣٧٩/٣: «إلزام  
المخاطب العكوفَ عَلَى ما يُحَمَّدُ العكوفُ عليه من مُوَاصَلَةِ ذَوِي القُرْبَى، والمُحَافَظَةُ  
على عُهْدِ المَعَاهِدِينَ، ونحو ذلك» .

وقال ابن هشام: «هو تنبيه المخاطب على أمرٍ محمودٍ ليفعله» . أوضح المسالك ١١٤/٣ .

(٤) يجب إضمار عامل الإغراء إذا كان معطوفاً، أو مكرراً، نحو: (الصَّلَاةُ والصِّيَامُ)  
و(التَّجَدُّدُ التَّجَدُّدُ)؛ وإن كان بغير تكرار أو عطف جاز إضمار عامله، نحو: (الصَّلَاةُ).  
يُنظر: شرح الكافية الشافية ١٣٧٩/٣، وابن النّاظم ٦٠٩، وشرح التحفة الوردية  
٣٢٩، وأوضح المسالك ١١٤/٣، وابن عقيل ٢٧٦/٢، والتّصريح ١٩٥/٢،  
والأشْمُونِي ١٩٢/٣ .

(٥) في تفسير معاني هذه الكلمات تقدّم وتأخّر، يتّضح ذلك من قول الحريري في =

من ذلك : (دونك زيداً) و( عليك نفْسك ) و( شَأْنُكَ والحجّ )<sup>(١)</sup> أي :  
 عليك شَأْنُكَ والحجّ؛ ومنه : ( أَهْلَكَ واللَّيْلَ )<sup>(٢)</sup> أي : بادرهم قبل اللَّيْلِ .  
 ولا يجوز تقديم المنصوب بالإغراء على ألفاظه<sup>(٣)</sup>؛ وهذه الألفاظ  
 تُستعمل في ضمير<sup>(٤)</sup> المخاطب<sup>(٥)</sup> .

= شرحه على الملحّة ٢٣١ : «إذا قلت : ( عليك زيداً ) نصبتّه على الإغراء، ومعناه:  
 خذ زيداً فقد علاك؛ وإذا قلت : ( عندك عمراً ) فالمعنى : خذه من حضرتك؛ وإذا  
 قلت : ( دونك بشراً ) فمعناه : خذه من قريبك» .  
 (١) تقديره : ( الزم شَأْنُكَ إذا صاحبت الحجّ )، وتفسيره : عليك شَأْنُكَ مع الحجّ .  
 و ( الواو ) بمعنى ( مع )؛ وليس المراد من الشَّانَ أمراً وراء الحجّ، بل المراد مقدّمات  
 الحجّ؛ ولذلك كانت الواو معيّنة لئلا يكون المأمور به شيئين؛ أحدهما : الشَّانَ،  
 والآخر : الحجّ . شرح ألفيّة ابن معطٍ ٤٩٥/١ .  
 ويُنظر : الكتاب ٢٧٦/١ .  
 (٢) هذا المثل له شقان؛ أوّله : إغراء وحثٌّ على المبادرة في الذهاب، والآخر : تحذيرٌ من  
 انتظار اللَّيْلِ .  
 يُنظر هذا المثل في : جمهرة الأمثال ١٩٦/١، ومجمع الأمثال ٨٦/١، والمستقصى ٤٤٣/١ .  
 (٣) في أ : لفظه .

قال سيّويه ( ٢٥٢/١ ، ٢٥٣ ) : «واعلم أنّه يقْبَحُ : ( زيداً عليك ) و ( زيداً  
 حذرک )؛ لأنّه ليس من أمثلة الفعل، فقبح أن يجري ما ليس من الأمثلة مجراها» .  
 ولا يمتنع عند الكسائي؛ إذ أجاز فيه ما يجوز في الفعل من التّقديم والتّأخير .  
 يُنظر : ابن النّاظم ٦١٤، والتّصريح ٢٠٠/٢، والأشْمُويّ ٢٠٦/٣ .  
 (٤) في أ : في ضمير؛ مكررة .

(٥) يُنظر : الكتاب ٢٥٠/١، والمقتضب ٢٨٠/٣ .  
 وقال ابن عصفور في المقرّب ١٣٦/١ : «ولا يُغري إلّا لمخاطب؛ فلا تقول : ( على  
 يدٍ عمراً )؛ فإن جاء من إغراء الغائب شيء حفظ ولم يُقس عليه» .

وتختصّ ( على ) بشيئين : إدخالها على ضمير الغائب<sup>(١)</sup>، وإلحاقُ الباء بمنصوبها<sup>(٢)</sup>، كقولك : ( عليك بتقوى الله ) .

**[والتحذير]** <sup>(٣)</sup> هو <sup>(٤)</sup> : تنبيه المخاطب على مكروهٍ ينبغي الاحترازُ منه بالفاظٍ؛ وهي : ( إِيَّاكَ ) - بمعنى : احذر -، و ( إِلَيْكَ ) - بمعنى : تَنَحَّ -؛ تقول من ذلك : ( إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ )؛ فهو مفعولٌ بفعلٍ لا يجوزُ إظهاره /؛ لآتِه قد كثر به التحذير، وجُعِلَ بدلاً من اللَّفْظِ بالفعل<sup>(٥)</sup>؛ سواءً كان معطوفاً عليه، نحو: ( إِيَّاكَ وَالشَّرَّ )، أو مكرراً، نحو: فَاِیَّاكَ<sup>(٦)</sup> إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ<sup>(٧)</sup> .....

(١) حكموا على دخولها على ضمير الغائب بالشّدود؛ وفي نحو : ( عليه رجلاً ليسني ) . قال سيبويه ٢٥٠/١ : «وهذا قليلٌ، شَبَّهوه بالفعل»؛ وقال المبرّد ٢٨٠/٣ : «لأنّ هذا مثل؛ والأمثال تجري في الكلام على الأصول كثيراً» . ويُنظر : المقرّب ١٣٦/١، والأشْمُوني ٢٠١/٣ .

(٢) في أ : على منصوبها .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٤) في أ : وهو .

(٥) فلذلك التزموا معه إضمارَ العامل .

يُنظر : شرح الكافية الشّافية ١٣٧٨/٣، وابن النّاظم ٦٠٧ .

(٦) في أ : إِيَّاكَ .

(٧) هذا صدرُ بيتٍ من الطّويل، وعجزه :

إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ

وهو للفضل بن عبد الرّحمن القرشيّ .

و ( الْمِرَاءَ ) : الجدال والمعارضة بالباطل .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ : ( فَاِیَّاكَ إِيَّاكَ ) فَإِنَّهُ تحذير؛ ومعناه : احترز؛ وقد التزم معه إضمار =

أو مفردًا، نحو : ( إِيَّاكَ الْأَسَدَ )<sup>(١)</sup>.

فإن كان التحذير بغير (إِيَّاكَ) ونحوه كان المحذّر<sup>(٢)</sup> منصوبًا بفعل جازئ الإضمار والإظهار إلّا مع العطف والتكرار؛ تقول : ( نَفْسَكَ الشَّرَّ ) أي: جنب نفسك الشرّ؛ وإن شئت أظهرت الفعل، فتقول [نفسك والأسد، أي] <sup>(٣)</sup> : ( قِ<sup>(٤)</sup> نَفْسَكَ واحذر الأسد )؛ ومثله : ( مَازِ رَأْسَكَ وَالسَّيْفَ )<sup>(٥)</sup> أي : يا مَازِنُ<sup>(٦)</sup> قِ<sup>(٧)</sup> رَأْسَكَ واحذر السَّيْفَ .

= العامل لتكراره .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٢٧٩/١، والمقتضب ٢١٣/٣، والأصول ٢٥١/٢، والخصائص ١٠٢/٣، وشرح المفصل ٢٥/٢، وابن الناظم ٦٠٧، وشرح الرضي ١٨٣/١، ورصف المباني ٢١٦، وأوضح المسالك ٢٤/٣، والمقاصد التحوية ١١٣/٤، ٣٠٨، والخزانة ٦٣/٣ .

(١) تقديره : أحذرك الأسد .

(٢) في أ : المحذوف، وفي ب : المحذور؛ وكلتاها محرّفة والتصويب من ابن الناظم ٦٠٧ .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهي من ابن الناظم ٦٠٧ .

(٤) في كلتا النسختين : وق، والصّواب ما هو مثبت .

(٥) هذا مثلٌ يضرب في الأمر بمجانبة الشرّ؛ وأصله : أن رجلاً يقال له : مازن أسر رجلاً، وكان رجل يطلب المأسور بثأر فقال له : مازن رأسك والسيف؛ فنحى رأسه فضرب الأسير .

ينظر هذا المثل في : مجمع الأمثال ٢٧١/٣، والمستقصى ٣٣٩/٢ .

(٦) في أ : مازن، بدون حرف النداء .

(٧) في كلتا النسختين : وق، والصّواب ما هو مثبت .



وَتَنْصِبُ الْاسْمَ الَّذِي تُكْرَرُهُ عَنْ عَوْضِ الْفِعْلِ<sup>(١)</sup> الَّذِي لَا تُظْهِرُهُ  
مِثْلُ مَقَالِ الْخَاطِبِ الْأَوَّاهِ اللَّهُ اللَّهُ عِبَادَ اللَّهِ  
الفعل قد يعمل محذوفاً إذا دلت الحال عليه؛ وذلك أن ترى إنساناً قد  
دخل أجمَةً<sup>(٢)</sup> فتقول : الأسد، أي : احذر الأسد؛ ويجوز إظهار الفعل  
التأصب .

فإن كررت الاسم قام تكريره مقام إظهار الفعل، ولم يجز  
إظهاره<sup>(٣)</sup>، كقولك : / ( الأسد الأسد )، وللمُجِدِّ في سير : ( السُرعة  
السُرعة، النَّجَاء النَّجَاء )، ومنه قول الخطيب : ( الله الله عِبَادَ الله )؛ وكان  
الأصل : ( اتَّقُوا الله ) فقام التكرير مقام الفعل المحذوف<sup>(٤)</sup>.

(١) في أ : الاسم، وهو سهو .

(٢) الأَجَمَةُ : منبت الشجر كالغيضة، وهي الآجام؛ وقيل : الشجر الكثير المتلف؛  
وتأجَم الأسد : دخل في أجمته . اللسان ( أجم ) ٨/١٢ .

(٣) هذا مذهب أكثر النحويين؛ وأجاز بعضهم إظهار العامل هنا مع التكرير،  
قال الرضوي ١٨١/١ : «وأجاز قوم ظهور الفعل مع هذا القسم، نحو : ( احذر الأسد  
الأسد ) و ( إياك إياك احذر ) نظراً إلى أن تكرير المعمول للتأكيد لا يوجب حذف  
العامل، كقوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾ [الفجر : ٢١] .

ومنه الآخرون؛ وهو الأولى لعدم سماع ذكر العامل مع تكرير المحذر منه» .  
ويُنظر : شرح المفصل ٢٩/٢، وابن الناطم ٦٠٨، والتصريح ١٩٥/٢، والأشْمُوني  
١٩٠/٣، ١٩١ .

(٤) أي : مقام إظهار الفعل المحذوف .

وقد جاء التحذير للغائب<sup>(١)</sup>؛ وهو شاذ<sup>(٢)</sup>، ومنه قول بعضهم<sup>(٣)</sup>:

= يُنظر : شرح الملحة ٢٣٤ .

(١) حقُّ التحذير أن يكون للمخاطب، وشذَّ مجيئه للمتكلِّم في قوله : ( إِيَّاي وأن يحذف أحدكم الأرنب )، وأشدُّ منه مجيئه للغائب، كما مثل الشارح .

يُنظر : شرح الكافية الشافية ١٣٧٨/٣، وابن الناطم ٦٠٨، وشرح الرضي ١٨١/١ ، وأوضح المسالك ١١٣/٣، وابن عقيل ٢٧٥/٢، والتصريح ١٩٣/٢، ١٩٤، والأشموقي ١٩١/٣، ١٩٢ .

(٢) قال السيوطي في المجمع ٢٦/٣ : «ولا يكون المحذور ظاهراً ولا ضميراً غائب إلا

وهو معطوف، نحو : ( إِيَّاكَ والشر ) و ( ماز رأسك والسيف )، وقوله :

فَلَا تُصَحِّبْ أَخَا الْجَهْلِ وَإِيَّاكَ وَإِيَّاهُ

أي : باعد منه وابعده منك» .

وعلى ذلك لا يكون التحذير بضميري الغائب والمتكلِّم شاذاً إلا إذا كان محذراً لا محذراً منه .

وذكر الرضي أن المحذّر منه المكرّر يكون ظاهراً، نحو : ( الأسد الأسد )، ومضمراً،

نحو : ( إِيَّاكَ إِيَّاكَ ) و ( إِيَّاهُ إِيَّاهُ ) و ( إِيَّايَ إِيَّايَ ) . شرح الكافية ١٨١/١ .

ويُنظر : الصّبّان ١٩٣/٣، والدّرر ١٠/٣ .

(٣) هذا قولٌ سُمِعَ عن العرب كما قال سيويه ٢٧٩/١ : «وحدثني مَنْ لا أَنَّهُمْ عن

الخليل أَنَّهُ سَمِعَ أَعْرَابِيًّا يَقُولُ : إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِينَ فَإِيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابَّ» .

و ( الشَّوَابَّ ) : جمع شَابَّةٌ؛ ويُروى : السَّوَات جمع سَوَاة .

ومعناه : إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ سِتِّينَ سَنَةً فَلَا يَتَوَلَّعُ بِشَابَّةٍ، أَوْ لَا يَفْعَلُ سَوَاة .

والتقدير : فليحذر تلافي نفسه وأنفس الشَّوَابَّ .

ويُنظر هذا القول في : الأصول ٢٥١/٢، وشرح الكافية الشافية ١٣٧٨/٣ .

(إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السَّتِينَ فَإِيَّاهُ [وَأَيَّاهُ] <sup>(١)</sup> الشَّوَابُ).

= وابن النّاطم ٦٠٨، وشرح الرّضيّ ١٨١/١، وأوضح المسالك ١١٣/٣، والتّصريح

١٩٤/٢، والأشموقيّ ١٩٢/٣، والصّبّان ١٩٢/٣ .

وهذا القول فيه ثلاثة شذوذات :

أحدها : مجيء التحذير فيه للغائب .

والثاني : اجتماع حذف الفعل وحذف حرف الأمر .

والثالث : إضافة ( إِيَّاهُ ) إلى ظاهر وهو ( الشَّوَابُ ) .

يُنظر : المصادر السّابقة .

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .



## بَابُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا

وَسَيِّئَةٌ تَنْتَصِبُ<sup>(١)</sup> الْأَسْمَاءُ      بِهَا كَمَا تَرْتَفِعُ<sup>(٢)</sup> الْأَنْبَاءُ  
وَهِيَ إِذَا رَوَيْتَ أَوْ أَمَلَيْتَا      إِنَّ وَأَنْ يَأْفَتِي وَلَيْتَا  
ثُمَّ كَأَنَّ ثُمَّ لَكِنَّ وَعَلَّ      وَاللُّغَةُ الْمَشْهُورَةُ الْفُصْحَى لَعَلَّ

هذه الحروف تجري في العمل مجرى (كان) في دخولها على المبتدأ والخبر؛ مع اختلاف العمل .

عملها<sup>(٣)</sup> في المبتدأ والخبر، عكس عمل (كان)؛ فالمعمولان معها<sup>(٤)</sup> كمفعول قَدَّمَ، وفاعل أُخِّرَ<sup>(٥)</sup>.

وهي: (إِنَّ) و(أَنَّ)<sup>(٦)</sup> وهما للتأكيد؛ وبينهما فرق نذكره<sup>(٧)</sup>.  
(وَكَأَنَّ) للتشبيه؛ وهذا الحرف مركَّب<sup>(٨)</sup>؛ لأنَّ الأصل في قولهم: (كَأَنَّ

(١) في متن الملحة ٣١ : تُنْصَبُ .

(٢) في متن الملحة ٣١ : تُرْفَعُ .

(٣) في ب : في عملها .

(٤) في ب : منها .

(٥) تنبيهاً على أنها فرعٌ عن ( كان ) .

يُنظر : ابن الناطم ١٦٢ ، والأشموني ٢٧٠/١ .

(٦) عدَّ سيويه هذه الحروف خمسة — لأنه أسقط ( أن ) المفتوحة، لأنَّ أصلها (إِنَّ) المكسورة — فقال ١٣١/٢ : «هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده؛ وهي : ( إِنَّ ) و ( لَكِنَّ ) و ( لَيْتَ ) و ( لَعَلَّ ) و ( كَأَنَّ )» .  
(٧) في أ : يذكر .

(٨) هذا مذهب الخليل، وسيويه، وجمهور البصريين، والفرّاء .

زيداً أسد<sup>(١)</sup> أن زيدا كالأسد، فأريد المبالغة في التشبيه؛ فقدّمت الكاف وجُعِلت مع (إنّ) كالشيء الواحد، فصارت غير متعلّقة بعامل<sup>(٢)</sup>، بعد أن كانت متعلّقة، وصارت حرفاً لا غير، بعد أن كانت صالحة للاسميّة. وتخفف (كأنّ) فيبطل<sup>(٣)</sup> عملها؛ قال الشاعر :

= وقال قومٌ منهم المالقيّ — صاحب رصف المباني —، وأبو حيّان : إنّها بسيطة .

يُنظر : الكتاب ١٥١/٣، والأصول ٢٣٠/١، وسرّ صناعة الإعراب ٣٠٣/١، وشرح الجمل ٤٤٩/١، والبسيط ٧٦٢/٢، ورصف المباني ٢٨٤، والارتشاف ١٢٨/٢، والجنى الداني ٥٦٨، ٥٦٩، والمغني ٢٥٢، والهمع ١٥١/٢، والأشعونيّ ٢٧١/١ .

(١) في أ : الأسد .

(٢) وإن كانت هي حرف جرّ ؛ لأنّها أزيلت عن الموضع الذي كان يمكن أن تتعلّق فيه بمحذوف، وقدّمت إلى أوّل الجملة فرال ما كان لها من التعلّق بخبر (أنّ) المحذوف، وليست الكاف هنا زائدة .

وذهب الزّجاج إلى أنّ الكاف الجارة في موضع رفع؛ فإذا قلتَ : ( كأنّي أخوك ) ففي الكلام حذف، تقديره : كأخوتي إيّاك موجود؛ لأنّ ( أنّ ) وما عملت فيه بتقدير مصدر .

يُنظر : سرّ صناعة الإعراب ٣٠٣/١، وشرح المفصل ٨١/٨، والارتشاف ١٢٩/٢، والجنى الداني ٥٦٨، ٥٦٩، والمغني ٢٥٢، ٢٥٣، والهمع ١٥٢/٢ .

(٣) وقد تعمل محفّفة؛ لكن يجوز ثبوت اسمها وإفراد خبرها، كقوله :

كَأَنَّ وَرَيْدِيهِ رِشَاءٌ خُلِبَ

والغالب أن يكون اسمها ضمير شأن محذوفاً، ويكون خبرها جملة؛ ثمّ إن كانت الجملة اسميّة لم تحتج إلى فاصلٍ بينها وبين ( كأنّ ) .

وَنَحْرِ مُشْرِقِ اللَّوْنِ كَأَنَّ تَدْيَاهُ حُقَّانٌ<sup>(١)</sup>  
وباقى هذه الحروف مفردة<sup>(٢)</sup> .

= وَأَمَّا إِنْ كَانَ الْخَبَرُ جُمْلَةً فَعَلِيَّةٌ فَيَفْصَلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ ( كَأَنَّ ) بِـ ( لَمْ ) قَبْلَ الْمُضَارَعِ الْمُنْفِيِّ، أَوْ ( قَدْ ) قَبْلَ الْمَاضِيِّ الْمَثْبُتِ .

يُنْظَرُ : ابْنُ النَّازِمِ ١٨٣، وَأَوْضَحُ الْمَسَالِكِ ٢٦٨/١، وَابْنُ عَقِيلٍ ٣٥٧/١، وَالتَّصْرِيحُ ٢٣٤/١ .

(١) هَذَا بَيْتٌ مِنَ الْهَزَجِ، احْتَجَّ بِهِ سَبْيُوهُ فِي كِتَابِهِ، وَلَمْ يَنْسِبْهُ لِأَحَدٍ؛ وَلَمْ أَقِفْ عَلَى قَائِلِهِ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ : ( كَأَنَّ تَدْيَاهُ حُقَّانٌ ) حَيْثُ خَفَّفَتْ ( كَأَنَّ ) وَبَطَلَ عَمَلُهَا، وَحُذِفَ اسْمُهَا، وَوَقَعَ خَبَرُهَا جُمْلَةً اسْمِيَّةٌ؛ وَأَصْلُهُ : كَأَنَّهُ تَدْيَاهُ حُقَّانٌ؛ وَيُرْوَى : ( كَأَنَّ تَدْيَاهُ حُقَّانٌ ) عَلَى الْإِعْمَالِ .

يُنْظَرُ هَذَا الْبَيْتُ فِي : الْكِتَابِ ١٣٥/٢، وَالْأَصُولِ ٢٤٦/١، وَالْمَنْصَفِ ١٢٨/٣، وَأُمَامِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٣٦٢/١، وَالْإِنْصَافِ ١٩٧/١، وَالتَّبَيِّنِ ٣٤٩، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ٨٢/٨، وَالْجَنَى الدَّانِي ٥٧٥، وَابْنُ النَّازِمِ ١٨٤، وَتَخْلِيسُ الشَّوَاهِدِ ٣٨٩، وَالْخَزَانَةُ ٣٩٨/١٠ .

(٢) هَذَا مَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ .

وَقَالَ الْفَرَّاءُ : إِنَّ ( لَكَنَّ ) مَرْكَبَةٌ مِنْ ( لَكَنَّ ) وَ ( أَنْ ) فَطَرَحَتْ هَمْزَةً ( أَنْ ) وَسَقَطَتْ نُونُ ( لَكَنَّ ) حَيْثُ اسْتَقْبَلَتْ سَاكِنًا .

وَلِلْكَوْفِيِّينَ رَأْيَانٌ غَيْرُ هَذَا :

الأول : أَنَّهَا مَرْكَبَةٌ مِنْ ( لَا ) وَ ( أَنْ )، وَالْكَافُ زَائِدَةٌ، وَالْهَمْزَةُ مُحذُوفَةٌ .

والثاني : أَنَّهَا مُؤَلَّفَةٌ مِنْ ( لَا ) وَ ( كَأَنَّ )، وَالْكَافُ لِلتَّشْبِيهِ، وَ ( أَنْ ) عَلَى أَصْلِهَا؛ وَلِذَلِكَ وَقَعَتْ بَيْنَ كَلَامَيْنِ لِمَا فِيهَا مِنْ نَفْيٍ لَشَيْءٍ وَإِثْبَاتٍ لْغَيْرِهِ؛ وَكُسِرَتْ الْكَافُ لِتَدَلٍّ عَلَى الْهَمْزَةِ الْمُحذُوفَةِ .

و(لَعَلَّ) مَخْتَلَفٌ<sup>(١)</sup> فِيهِ<sup>(٢)</sup>، وَالصَّحِيحُ إِفْرَادُهُ<sup>(٣)</sup>؛ وَفِيهِ لُغَاتٌ<sup>(٤)</sup>؛ وَهِيَ :  
(لَعَلَّ) وَ(عَلَّ) وَ(لَعَنَّ) وَ(عَنَّ) وَ(لَأَنَّ) وَ(أَنَّ) .  
وَمَعْنَاهُ: التَّوَقُّعُ لِمَرْجُوٍّ، أَوْ مَخَوْفٍ مِنَ الطَّمَعِ<sup>(٥)</sup> وَالْإِشْفَاقِ .

= يُنْظَرُ : مَعَانِي الْقُرْآنَ لِلْفَرَاءِ ٤٦٥/١، وَالْإِنْصَافِ ٢١٧/١، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ٨٠/٨،  
وَشَرْحُ الرَّضِيِّ ٣٦٠/٢، وَالْبَسِيطِ ٧٦٢/٢، وَالْإِشْفَاقِ ١٢٨/٢، وَالْأَشْمُونِيَّ ٢٧٠/١ .  
(١) فِي ب : مَخْتَلَفَةٌ .

(٢) فِي أ : فِيهَا .

(٣) ذَهَبَ الْبَصَرِيُّونَ إِلَى أَنَّ (لَعَلَّ) مَرْكَبَةٌ مِنْ (عَلَّ) وَاللَّامُ الزَّائِدَةُ؛ وَقِيلَ : مِنْ لَامِ  
الْإِبْتِدَاءِ .

وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ (لَعَلَّ) بَسِيطَةٌ، وَلَا مُهَا أَصْل .

وَقَالَ ابْنُ الْأَثَرِيِّ مَرَّحاً : «وَالصَّحِيحُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْكُوفِيُّونَ» .  
وَهُوَ مَا رَجَّحَهُ الشَّارِحُ .

تُنْظَرُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِي : الْمَقْتَضِبِ ٧٣/٣، وَالْإِنْصَافِ، الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ وَالْعَشْرُونَ،  
٢١٨/١، وَالتَّبْيِينِ، الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ وَالْخَمْسُونَ، ٣٥٩، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ٨٧/٨،  
وَشَرْحُ الرَّضِيِّ ٣٦١/٢، وَالْبَسِيطِ ٧٦٣/٢، وَالْجَنَى الدَّانِي ٥٧٩، وَجَوَاهِرُ الْأَدَبِ  
٤٠٢، وَالتَّصْرِيحِ ٢/٢، ٣، وَالْهَمْعُ ١٥٣/٢، وَالْأَشْمُونِيَّ ٢٧١/١ .

(٤) أَوْصَلَهَا السَّيُّوطِيُّ فِي الْهَمْعِ ١٥٣/٢ إِلَى ثَلَاثِ عَشْرَةِ لُغَةً .

وَتُنْظَرُ هَذِهِ اللَّغَاتُ فِي : مَعَانِي الْحُرُوفِ لِلرَّمَانِيِّ ١٢٤، وَالْإِنْصَافِ ٢٢٤/١، وَشَرْحُ  
الْمَفْصَلِ ٨٧/٨، وَشَرْحُ الرَّضِيِّ ٣٦١/٢، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ٤٧٠/١ — ٤٧٢،  
وَالْبَسِيطِ ٧٦٣/٢، وَالْجَنَى الدَّانِي ٥٨٢، وَجَوَاهِرُ الْأَدَبِ ٤٠٢ .

(٥) الطَّمَعُ الْمَرْغُوبُ فِيهِ نَحْوُ : (لَعَلَّ اللَّهَ يَرْحَمَنَا)؛ وَالْإِشْفَاقُ فِي الْمَكْرُوهِ نَحْوُ : (لَعَلَّ  
الْعَدُوَّ يَقْدُمُ) .



وقد جاءت شبيهة بـ ( عسى ) في الشعر<sup>(١)</sup> باقتران ( أن ) في<sup>(٢)</sup> خبرها، كقول مُتَمِّم بن نويرة:  
لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تُنَلِّمَ مُلِمَّةٌ عَلَيْكَ مِنَ اللَّائِي<sup>(٣)</sup> يَدْعُنكَ أَجْدَعًا<sup>(٤)</sup>  
وقد جرَّ بـ ( لعل ) في النظم؛ ومنه قول الشاعر :  
..... لَعَلَّ أَبِي الْمَغَوَّارِ مِنْكَ قَرِيبُ<sup>(٥)</sup>

(١) ( عسى ) بمعنى ( لعل ) في التَّرجِي والاشفاق؛ فأجريت مجراها في نصب الاسم ورفع الخبر، كما أجريت ( لعل ) مجرى ( عسى ) في اقتران خبرها بـ ( أن ) .  
يُنظر : شرح المفصل ٨/ ٨٥، ٨٦، والتصريح ١/ ٢١٣ .

(٢) في ب : بخبرها .

(٣) في أ: الآتي، وفي ب: الآتي؛ وكلتاها محرّفة؛ والصَّواب ما هو مثبت.

(٤) هذا بيت من الطَّوِيل، من كلمة رثى فيها الشاعر أخاه مالكا .

و ( الإلمام ) : التَّزُول؛ والمِلْمَةُ : البليَّة النَّازِلَة . و ( الأجدع ) : المقطوع الأنف والأذن؛ ويُستعمل في الذَّلِيل، وهو المراد هنا .

والمعنى : أيُّها الشَّامِتُ لا تكن فرحاً بموت أخي، عسى أن تنزل عليك بليَّة من البليَّات اللَّائِي يتركبك ذليلاً خاضعاً .

والشَّاهد فيه : ( لعلَّكَ يَوْمًا أَنْ تُنَلِّمَ ) حيث جاء خبر ( لعل ) مضارعاً مقروناً بـ ( أن ) حملاً لها على ( عسى ) .

يُنظر هذا البيت في : المفضَّلِيَّات ٢٧٠، والمقتضب ٣/ ٧٤، والكامل ١/ ٢٥٤، ٢/ ٥٥٣، وشرح المفصل ٨/ ٨٦، وشرح الجمل ٢/ ١٧٩، والارتشاف ٢/ ١٥٦، والمغني ٣٧٩، والأشباه والتَّظائِر ٢/ ١٩١، والخزانة ٥/ ٣٤٥، والذَّيَّوان ١١٩ .

(٥) هذا عجز بيت من الطَّوِيل، وصدره :

والمبرّد<sup>(١)</sup> يرى<sup>(٢)</sup> أنّ أصلها ( علّ )<sup>(٣)</sup> زيدت عليها لامّ الابتداء .  
 و(ليت) معناه : التّمنّي؛ وهو طلب ما لا طمع<sup>(٤)</sup> فيه؛ كقولك:  
 (ليت الشّباب يعودُ)؛ وقد ينصب<sup>(٥)</sup> بعدها الاسمان؛ وفي نصبهما<sup>(٦)</sup> ثلاثة أقوال:  
 فعند بعضهم<sup>(٧)</sup>: أنّه يحذف الخبر؛ كقول الرّاجز:

فَقُلْتُ : اذْغُ أُخْرَى وَارْفَعْ الصَّوْتَ جَهْرَةً =

وهو لكعب بن سعد الغنويّ، ويُنسب لسهم الغنويّ .  
 والشّاهدُ فيه : ( لعلّ أبي المغوار ) حيث جرّ بـ ( لعلّ ) لفظ ( أي ) على لغة عُقِيلٍ .  
 ويروى : ( لعلّ أبا المغوار ) ولا شاهد فيه على هذه الرّواية .  
 يُنظر هذا البيتُ في : نوادر أبي زيد ٣٧، والأصمعيّات ٩٦، وسرّ صناعة الإعراب  
 ٤٠٧/١، وجمهرة أشعار العرب ٧٠٥/٢، وأمالي ابن الشّجريّ ٣٦١/١، ورصف  
 المباني ٤٣٦، والجنّى الدّاني ٥٨٤، والمغني ٣٧٧، والمقاصد التّحويّة ٢٤٧/٣،  
 والخزانة ٤٢٦/١٠ .

(١) يُنظر : المقتضب ٧٣/٣ .

وقد تعرّضنا للخلاف في ( لعلّ ) في ص ٥٣٨؛ فليُنظر هناك .

(٢) في ب : يقول .

(٣) في كلتا النّسخين : على؛ والصّواب ما هو مثبت .

(٤) في ب : مطمع .

(٥) في ب : ينتصب .

(٦) في ب : نصبها .

(٧) جمهور البصريّين لا يرون أنّ ( ليت ) تنصب الجزأين؛ ويؤوّلون ما ورد من ذلك  
 - كالبيت الذي أورده الشّارح - على أنّه حال والخبر محذوف، والتّقدير : يا ليت  
 أيّام الصّبا رواجعاً لنا، أو أقبلت رواجعاً؛ فـ ( رواجعاً ) حالٌ من ضمير هذا  
 الخبر المحذوف .

[٨٥/ب]

/ يَآ لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعَا<sup>(١)</sup>

وقول الفراء<sup>(٢)</sup> إنَّ الاسمين<sup>(٣)</sup> منصوبان بـ(ليت)؛ لأنها بمنزلة تمنيت<sup>(٤)</sup>.  
 وقول الكسائي<sup>(٥)</sup> إنه على تقدير (كان)؛ لكثرة استعمالها معها،  
 كقوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنتُ ثَرَابًا﴾<sup>(٦)</sup>، [و] <sup>(٧)</sup> ﴿يَا لَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ﴾<sup>(٨)</sup>.

= يُنظر : شرح المفصل ٨/٨٤، وشرح الرضي ٢/٣٤٧، ووصف المباني ٣٦٦، والجنى  
 الداني ٣٩٣، ٣٩٤، والمغني ٣٧٦، والجمع ٢/١٥٧.

(١) هذا بيت من الرجز المشطور، وهو للعجاج — كما ذكر الجمحي في طبقات  
 فحول الشعراء ١/٧٨ —، وذكر ابن يعيش أنه لرؤبة بن العجاج ١/١٠٤.

والشاهد فيه نصبُ (ليت) للجزأين على لغة بعض العرب.  
 والبصريون يقدرون خير (ليت) محذوفاً و (رواجعاً) حال من ضميره،  
 والتقدير : يا ليت أيام الصبا لنا رواجعاً.

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٢/١٤٢، وشرح المفصل ١/١٠٣، ١٠٤، ٨/٨٤،  
 وشرح عمدة الحفاظ ١/٤٣٤، وشرح الرضي ٢/٣٤٧، ووصف المباني ٣٦٦،  
 والجنى الداني ٤٩٢، والمغني ٣٧٦، والجمع ٢/١٥٧، والخزانة ١٠/٢٣٤، وملحق  
 ديوان العجاج ٢/٣٠٦.

(٢) يُنظر : معاني القرآن ٢/٣٥٢.

(٣) في ب : الاسمان، وهو خطأ.

(٤) في أ : اتمنيت.

(٥) يُنظر : المفصل ٤٠٠، وشرح المفصل ٨/٤٨، وشرح التسهيل ٢/١٠، وشرح  
 الرضي ٢/٣٤٧، والارتشاف ٢/١٣١، والمغني ٣٧٦.

(٦) من الآية : ٤٠ من سورة النبأ.

(٧) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب.

(٨) سورة الحاقة، الآية : ٢٧.

و(لَكِنَّ) للاستدراك؛ وهو تعقيبُ الكلام برفع ما توهم<sup>(١)</sup> ثبوته،  
كقولك : ( ما زيدٌ شجاعاً ولكنه كرم ) أوهم ذلك نفي الكرم؛  
لأنهما كالمتضايفين<sup>(٢)</sup>، فارتفع<sup>(٣)</sup> ذلك بـ( لَكِنَّ ) .

و(إِنَّ) هي أصلُ الباب؛ ومعناها - كما تقدّم - : تأكيد الحكم،  
وقد تكون بمعنى ( نَعَمْ )<sup>(٤)</sup>، كقوله :

بَكَرَ الْعَوَازِلُ فِي الصَّبُّو ح<sup>(٥)</sup> يَلْمَنُنِي وَأَلُوْمُهُنَّ  
وَيَقْلُنَ شَيْبٌ<sup>(٦)</sup> قَدْ عَلَا كَ وَقَدْ كَبِرَتْ فَقُلْتُ: إِنَّهُ<sup>(٦)</sup>  
أي: نعم.

(١) في ب : يوهم .

(٢) يقصد أنهما متلازمان؛ لأن أحدهما لا يستغنى به عن الآخر في بنية التركيب .

(٣) في ب: هذا.

(٤) وقد أنكر أبو عبيد أن تكون ( إِنَّ ) بمعنى ( نعم ) .

يُنظر : غريب الحديث ١/٣٥٦، ٣٥٧، والجنى الداني ٣٩٨، والمغني ٥٦ .

(٥) في ب : الصَّبَّاح .

(٦) هذا بيتٌ من مجزوء الكامل، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيّات .

والشاهد فيه : ( إِنَّهُ ) حيث جاءتْ ( إِنَّ ) بمعنى ( نعم ) .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٣/١٥١، والأصول ٢/٣٨٣، وسرّ صناعة الإعراب

٢/٤٩٢، ٥١٦، والأزهية ٢٥٨، وأمالى ابن الشّجريّ ٢/٦٥، وشرح المفصل ٨/٦،

٧٨، ووصف المباني ٢٠٠، ٢٠٤، والجنى الداني ٣٩٩، والمغني ٥٧، ٨٥١، والخزانة

٢١٣/١١، ٢١٦، والديوان ٦٦.

(٧) في ب: شتب؛ وهو تحريف.

وقد تكون فعلاً إذا وردت ساكنة بمعنى الأمر، كقولك: (إن) من يئنّ.  
والمفتوحة تكون بمعنى (لعلّ)، ومنه قولهم: (إئت<sup>(١)</sup> السوق لأنك  
تشتري لنا شيئاً<sup>(٢)</sup>) أي: لعلّك .

وتبدل قيس وقيم<sup>(٣)</sup> همزتها عيناً، فتقول: (عني منطلق) فتقول<sup>(٤)</sup>  
فيها: (إن زيدا عالم) و(حققت أن خالداً صديق) و(لكن أخاه منطلق)  
/ و(كان أباه الأسد) و(ليت عبد الله مقيم) و(لعل أخاه راحل<sup>(٥)</sup>) .

فهذه<sup>(٦)</sup> الحروف [ عملت ]<sup>(٧)</sup> لَمَّا أشبهت الأفعال الماضية في البناء  
على الفتح؛ ولتضمّنها ما تضمّنت [من]<sup>(٨)</sup> معانيها؛ وباتّصالها بنون الوقاية  
التي تقي الفعل من الكسر<sup>(٩)</sup>؛ وهي في ذلك<sup>(١٠)</sup> على ثلاثة أضرب:

(١) في كلتا النسختين: أتيت، والصواب ما هو مثبت .

(٢) يُنظر: الكتاب ١٢٣/٣، والأصول ٢٧١/١، وشرح المفصل ٧٨/٨ .

(٣) يُنظر: المفصل ٣٩٨، وشرحه ٧٨/٨، ٧٩، والمزهر ٢٢١/١ .

(٤) في ب: فنقول .

(٥) في ب: راجل .

(٦) في ب: هذه .

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٨) (من) ساقطة من أ .

(٩) يُنظر: الكتاب ١٣١/٢، والمقتضب ١٠٨/٤ .

وقال الحريري في شرحه على الملحة ٢٣٦: «وهذه الأحرف الستة لَمَّا أشبهت  
الأفعال الماضية في البناء على الفتح، وفي اتّصال ضمير المتكلم بها بنون وبياء، كما  
يتّصل الفعل، أُجريت مجرى الفعل المتعدي الذي يرفع وينصب بفعليته، إلاّ أنّها  
تجري مجرى الفعل الذي تقدّم مفعوله وتأخر فاعله» .

(١٠) أي: في اتّصالها بنون الوقاية .

ضربٌ منها يستوي فيه إثبات النون وحذفها، وذلك مع (إنّ) و (أنّ) و (لكنّ) <sup>(١)</sup>، تقول : ( إني قائم ) و ( إني )، ومنه قوله تعالى : ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ﴾ <sup>(٢)</sup>، و ﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ﴾ <sup>(٣)</sup>؛ فحجّة من أثبت تمسكه بالأصل <sup>(٤)</sup>؛ وحجّة الحذف اجتماع الأمثال من النون، فاستُعني ببعضها عن البعض <sup>(٥)</sup>.

### واختلف في المحذوفة:

فقليل : هي الأولى؛ لأنها لما اعتلت بالسكون اعتلت بالحذف <sup>(٦)</sup>.

(١) وكذلك : ( كأنّ ) .

(٢) من الآية : ١٤ من سورة طه .

(٣) من الآية : ١٢ من سورة طه .

(٤) «ولأنّها حروف أشبهت الأفعال، وأجريت في العمل مجراها، فلزمها من علامة الضمير ما يلزم الفعل». . شرح المفصل ١٢٣/٣ .

ويُنظر: شرح الرّضيّ ٢٣/٢، والبسيط ٧٦٥/٢، والتّصريح ١١٢/١، والأشموقيّ ١٢٤/١ .

(٥) قال ابن يعيش : «وإنّما ساغ حذف النون منها لأنّه قد كثر استعمالها في كلامهم، واجتمعت في آخرها نونات؛ وهم يستثقلون التّضعيف؛ ولم تكن أصلاً في لحاق هذه النون لها، وإنّما ذلك بالحمل على الأفعال؛ فلاجتماع هذه الأسباب سوّغوا حذفها». . شرح المفصل ١٢٣/٣ .

ويُنظر: شرح الرّضيّ ٢٣/٢، والبسيط ٧٦٥/٢، والتّصريح ١١٢/١، والأشموقيّ ١٢٤/١ .

(٦) يُنظر: شرح الجمل لابن با بشاذ جـ ١/ ق ٥٦ ب، والارتشاف ٤٧٠/١، والهمع ٢٢٥/١، وحاشية يس على التّصريح ١١٢/١، والصّبّان ١٢٤/١ .

وقيل: إِنَّهَا الوُسْطَى؛ لَأَنَّهَا فِي مَحَلِّ اللَّامَاتِ الَّتِي يَلْحَقُهَا التَّغْيِيرُ غَالِباً<sup>(١)</sup>.

وقيل<sup>(٢)</sup>: هِيَ الْأَخِيرَةُ<sup>(٣)</sup>؛ لَأَنَّهَا الَّتِي تَنَاهَى بِهَا الثَّقَلُ<sup>(٤)</sup>.

/ الضَّرْبُ الثَّانِي: مَا<sup>(٥)</sup> الْأَقْيَسُ فِيهِ ثَبَاتُ التَّوْنِ، وَالْأَحْسَنُ حَذْفُهَا<sup>(٦)</sup>؛ وَهِيَ (لَعَلَّ)؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ الْعَظِيمَ جَاءَ بِحَذْفِهَا مِنْ نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾<sup>(٧)</sup>، وَقَدْ أُلْحَقْتُ<sup>(٨)</sup> التَّوْنَ<sup>(٩)</sup> فِي ضَرُورَةٍ<sup>(١٠)</sup>

(١) يُنْظَرُ : الْمَصَادِرُ السَّابِقَةُ .

(٢) وَهَذَا قَوْلُ الْأَكْثَرِينَ مِنَ الْبَصَرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ كَمَا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ أَبُو حَيَّانٍ فِي الْارْتِشَافِ ٤٧٠/١ . وَيُنْظَرُ : الْمَصَادِرُ السَّابِقَةُ .

(٣) فِي أ : الْآخِرَةُ .

(٤) فِي أ : الثَّقَلُ، وَفِي ب : الْفَعْلُ؛ وَكِلْتَاهُمَا مُحَرِّفَةٌ؛ وَالصَّوَابُ مَا هُوَ مَثْبُتٌ .

(٥) فِي أ : تَمَّا .

(٦) قَالَ الرَّضَيُّ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ ٢٣/٢ — مَعْلَلًا ذَلِكَ — : «لَا جَمَاعَ اللَّامَاتِ فِيهِ، وَهِيَ مُشَابِهَةٌ لِلتَّوْنِ، قَرِيبَةٌ مِنْهَا فِي الْمَخْرَجِ، وَلَيْسَ بَيْنَ الْأُولَى وَالْآخِرَتَيْنِ إِلَّا حَرْفٌ وَاحِدٌ — أَعْنِي الْعَيْنَ —، وَلِأَنَّ مِنْ لَغَاثِهَا : لَعَنَّ» .

وَفِي التَّصْرِيحِ ١١١/١ : «لَأَنَّهَا شَبِيهَةٌ بِحُرُوفِ الْجَرِّ فِي تَعْلِيقِ مَا بَعْدَهَا بِمَا قَبْلُهَا، كَمَا فِي قَوْلِكَ : تَبَّ لَعَلَّكَ تُفْلَحُ» .

وَيُنْظَرُ : شَرْحُ الْمَفْصَلِ ١٢٣/٣، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ ١٣٧/١، وَابْنُ التَّائِمِ ٦٩، وَالْمُلَخَّصُ ٢٣٦، وَالْأَشْمُؤِيُّ ١٢٤/١ .

(٧) مِنَ الْآيَةِ : ٣٦ مِنْ سُورَةِ غَافِرٍ .

(٨) فِي أ : التَّحَقَّتْ .

(٩) فِي كِلْتَا النَّسَخَتَيْنِ : بِالتَّوْنِ؛ وَالصَّوَابُ مَا هُوَ مَثْبُتٌ .

(١٠) وَالشَّارِحُ مُتَابِعٌ فِي هَذَا ابْنُ التَّائِمِ .

الشعر، كقول الشاعر :

فَقُلْتُ : أَعِيرَانِي الْقَدُومَ لَعَلِّي أَخْطُ بِهَا قَبْرًا لِأَبْيَضَ مَا جَدٍ<sup>(١)</sup>

الضرب الثالث<sup>(٢)</sup> : ما<sup>(٣)</sup> الأقيس فيه [حذف النون]<sup>(٤)</sup>، والأحسن

إثباتها؛ وهي (ليت)<sup>(٥)</sup>، كقوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾<sup>(٦)</sup>؛

= أما ابن مالك والأكثر فieron أن الأكثر (لعلّي) بلا نون، والأقل (لعلني) .

يُنظر : شرح التسهيل ١/١٣٧، وابن الناظم ٦٩، والارتشاف ١/٤٧١، وأوضح المسالك ١/٨١، والتصريح ١/١١١، والأشعوني ١/١٢٣، ١٢٤ .

(١) هذا بيت من الطويل، وهو لمُذْرِك بن حصن الأسدي .

و (الْقَدُوم) : الآلة التي ينجر بها الخشب . و (أَخْطُ) : أُنَحْتُ . و (قَبْرًا) المراد: جفن السيف وقُرابه . و (أَبْيَضَ مَا جَد) : سيف صقيل .

والشاهد فيه : (لعلني) حيث جاء بنون الوقاية مع (لَعَلُّ)؛ وهو ضرورة عند الشارح، وقليل عند أكثر النحاة .

يُنظر هذا البيت في : كنز الحقاظ ١/٢٩٢، وشرح التسهيل ١/١٣٧، وابن الناظم ٦٩، وتخليص الشواهد ١٠٥، وابن عقيل ١/١٠٨، والمقاصد النحوية ١/٣٥٠، والهمع ١/٢٢٤، والأشعوني ١/١٢٤، والدرر ٢/٢١٢ .

(٢) في أ : الثاني، وهو سهو .

(٣) في أ : مما .

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق .

(٥) قال ابن الناظم ٦٩ : «واستأثرت (ليت) بلزومها في الغالب إلحاق النون قبل ياء المتكلم تنبيهاً على مزيتها على أخواتها في الشبه بالفعل إذ كانت تغير معنى الابتداء، ولا يتعلّق ما بعدها بما قبلها» .

ويُنظر : شرح المفصل ٣/١٢٣، وشرح التسهيل ١/١٣٦، ١/١٣٧، وشرح الرضيّ ٢/٢٣، والبسيط ٢/٧٦٥، والتصريح ١/١١١، والأشعوني ١/١٢٣ .

(٦) من الآية : ٧٣ من سورة النساء .



لأنه لم يجتمع فيه الأمثال، ولا<sup>(١)</sup> المتقاربة؛ فلم يأت الحذف إلا في الشعر، ومنه قوله<sup>(٢)</sup>:

كُمْنِيَّةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَأَفْقَدُ بَعْضَ مَالِي<sup>(٣)</sup>  
وهذا نادر<sup>(٤)</sup>.

وإِنَّ بِالْكَسْرِ أُمُّ الْأَحْرِفِ تَأْتِي مَعَ الْقَوْلِ وَبَعْدَ الْحَلْفِ  
وَاللَّامُ تَخْتَصُّ بِمَعْمُولَاتِهَا لَيْسَتَيْنِ فَضْلَهَا فِي<sup>(٥)</sup> ذَاتِهَا

(١) في أ : ولا المقارنة .

(٢) في ب : قول .

(٣) هذا بيت من الوافر، وهو لزيد الخيل .

و (جابر) : رجل من غطفان تمى أن يلقي زيذا ليقتله كما تمى قبله مزيد أن يلقي زيذا، فتشابهت مناهما .

والشاهد فيه : ( ليتي ) حيث حذف نون الوقاية عن ( ليت ) على الندرة .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٣/٣٧٠، ونوادير أبي زيد ٦٨، والمقتضب ١/٢٥٠، ومجالس ثعلب ١/١٠٦، وسر صناعة الإعراب ٢/٥٥٠، وشرح المفصل ٣/١٢٣، والمقرب ١/١٠٨، وشرح التسهيل ١/١٣٦، وابن الناطم ٦٨، وشرح الرضي ٢/٢٣، والديوان ١٣٧ .

(٤) والشارح متابع في هذا ابن الناطم .

وعند سيبويه وغيره ضرورة، وعند الفراء يجوز ( ليتي ) و ( ليتني ) .

يُنظر : الكتاب ٢/٣٧٠، وشرح المفصل ٣/١٢٣، وابن الناطم ٦٨، وشرح الرضي ٢/٢٣، والارتشاف ١/٤٧١، وأوضح المسالك ١/٨١، والتصريح ١/١١١، والأشموقي ١/١٢٣ .

(٥) في ب : من .

مِثَالُهُ : إِنَّ الْأَمِيرَ عَادِلٌ وَقَدْ سَمِعْتُ : أَنَّ زَيْدًا رَاحِلٌ  
وَقِيلَ : إِنَّ خَالِدًا لَقَادِمٌ وَإِنْ هِنْدًا لَأَبُوهَا عَالِمٌ

قال شيخنا<sup>(١)</sup> - رحمه الله - : «المواضع التي يجب فيها كسر (إِنَّ) ستة<sup>(٢)</sup> :

الأوّل : أن يبتدأ بها الكلام مستقلاً، نحو : ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾<sup>(٣)</sup> ،

[أو]<sup>(٤)</sup> مبنياً<sup>(٥)</sup> على ما قبله، نحو : ( زيدٌ إِنَّه منطلق )، قال الشاعر :

مِنَّا الْأُنَاةُ وَبَعْضُ الْقَوْمِ يَحْسِبُنَا إِنَّا بَطَاءٌ وَفِي إِبْطَائِنَا سَرَعٌ<sup>(٦)</sup>

(١) هو ابن النّاطم - رحمه الله - .

وهذا الكلام منقول من شرحه على الألفية ١٦٣ وما بعدها؛ بتصرف .

(٢) وهناك مواضع أخرى يجب فيها كسر همزة ( إِنَّ )؛ منها :

أن تقع تالية لـ ( حيث )، نحو : ( جلستُ حيث إنَّ زيدًا جالس ) .

أو لـ ( إذ )، نحو : ( جئتكَ إذ إنَّ زيدًا أميرٌ ) .

أو تقع صفة لاسم عين، نحو : ( مررت برجلٍ إِنَّه فاضل ) .

أو خبرًا عن اسم ذات، نحو : ( زيدٌ إِنَّه فاضل ) .

يُنظر : أوضح المسالك ٢٤١/١، والتصريح ٢١٥/١، ٢١٦، والهمع ١٦٦/٢،

والأشعري ٢٧٤/١ .

(٣) سورة الكوثر، الآية : ١ .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٥) في أ: مبنياً .

(٦) هذا بيتٌ من البسيط، وهو لوضّاح بن إسماعيل الشكريّ .

و(الأناة) : التّأني والتّمهل في الأمور . و( بطاء ) : من البطء وهو عدمُ التّسرّع .

و(سرع) بمعنى : السّرعة .

والشّاهد فيه : ( إِنَّا بَطَاءٌ ) حيث كسر همزة ( إِنَّ )؛ لأنَّ ( إِنَّ ) وإن لم تقع في أوّل =

الثاني: أن تكون<sup>(١)</sup> [أول]<sup>(٢)</sup> صلة، كقولك: (جاءني الذي إنه شجاع)، ونحوه<sup>(٣)</sup> قوله تعالى: ﴿وَأَيُّهَا مِنَ الْكُفُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ﴾<sup>(٤)</sup>.

[واحترز بكونها أول الصلة من نحو: (جاء الذي عندك أنه فاضل)، ومن نحو]<sup>(٥)</sup> قولهم<sup>(٦)</sup>: (( لا [أفعله ما أن في السماء نجماً؛ لأن تقديره: ما ثبت أن<sup>(٨)</sup> في السماء نجماً .

الثالث<sup>(٩)</sup>: أن يتلقى بها القسم، كقوله: ﴿حَمَّ وَالْكَبَّ ابْنِ الْكَلْبِ . إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَارَكَةٍ﴾<sup>(١٠)</sup>.

= الكلام حقيقة لكن الكلام الذي به (إن) مبني على ما قبله .

يُنظر هذا البيت في : شرح الحماسة للمرزوقي ٦٤٧/٢، وشرح الحماسة للتبريزي ٢٦٢/١، وشرح عمدة الحفاظ ٢٢٦/١، وابن النّاطم ١٦٣، والجني الدّاني ٤٠٧، وتخليص الشّواهد ٣٤٤، والمقاصد التّحويّة ٢١٦/٢ .

(١) في ب : يكون .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٣) في أ : ونحوه .

(٤) من الآية : ٧٦ من سورة القصص .

(٥) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السّياق؛ وهي من ابن النّاطم ١٦٤ .

(٦) في كلتا النسختين : ومنه قولهم، والتصويب من ابن النّاطم ١٦٤ .

(٧) ( لا ) ساقطة من أ .

(٨) في أ : ما ثبت أن في السّماء نجماً، تقديره .

(٩) في أ : هذه الكلمة في غير موضعها؛ وهو انتقال نظر من التّاسخ؛ حيث وردت

هكذا : الثالث : ما ثبت أن في السّماء نجماً، تقديره : أن تلقّا بها القسم ...

(١٠) الآيتان : ١ ، ٢ ، وبعض الآية : ٣ من سورة الدّخان .

الرَّابِع: أن يحكى بها القول؛ وهو: مجرداً من معنى الظنّ، لقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾<sup>(١)</sup>؛ [واحتزرت بـ]<sup>(٢)</sup> تجريده من معنى الظنّ، من نحو: (أَتَقُولُ أَنَّكَ فَاضِلٌ).

الخامس: أن تقع موقع الحال، نحو: (زُرْتُكَ وَإِنِّي ذُو أَمَلٍ) كَأَنَّكَ قُلْتَ: زُرْتَهُ آمِلًا.

السَّادِس: أن تقع بعد فعل معلق<sup>(٣)</sup> باللام، نحو: (علمت إنّه لذو أملٍ) فلولاً اللام لكانت (إنّ) مفتوحة؛ لكونها وما عملت فيه تقدّر<sup>(٤)</sup> بمصدرٍ منصوب بـ (علمت)؛ فدخلت اللام فعَلّقت الفعل عن العمل، كما قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾<sup>(٥)</sup>.

وكسر (إنّ) في الخمسة الأولى<sup>(٦)</sup> واجب<sup>(٧)</sup>؛ لأنّها مواضع الجمل ولا يصحّ فيها وقوع المصدر.

وتدخل لام التأكيد على معمول (إنّ)<sup>(٨)</sup>؛ وذلك إنّها<sup>(٩)</sup> و(إنّ)

(١) من الآية: ٣٠ من سورة مريم.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق؛ وهي من ابن النّاطم ١٦٤.

(٣) في كلتا النسختين: متعلّق، والتّصويب من ابن النّاطم ١٦٥.

(٤) في أ: يقدر.

(٥) من الآية: ١ من سورة المنافقون.

(٦) في ب: الأوّل.

(٧) وكذلك الحالة السّادسة كسر (إنّ) فيها واجب؛ وقد نصّ على ذلك ابن النّاطم ١٦٥.

(٨) دون سائر أخواتها. الجمل ٥٣.

(٩) في أ: إنّ. والصّميم في إنّها: راجع إلى لام التّأكيد.

[ ٨٧ / ب ]

معناها التأكيد؛ فلزم الفصل بينهما كيلا يجمع<sup>(١)</sup> بين حرفين متفقي المعنى؛ فإذا [ ادخلوا ( إن ) على المبتدأ ]<sup>(٢)</sup> ادخلوا اللام على الخبر، كقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ ﴾<sup>(٣)</sup>؛ فإن أخر الاسم [ وحل في محل الخبر ]<sup>(٤)</sup>، وفصل بينه وبين ( إن ) بجارٍّ ومجرور أو ظرفٍ<sup>(٥)</sup> [ أدخلت اللام على الاسم، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً ﴾ ]<sup>(٦)</sup>.

وإن فصل بين اسم ( إن ) والخبر بجارٍّ ومجرور أو ظرف [ <sup>(٧)</sup> ]؛ جاز إدخال اللام على الفاصل<sup>(٨)</sup> وعلى الخبر<sup>(٩)</sup>، تقول: ( إنَّ زيدًا لَبِكَ )<sup>(١٠)</sup> واثق<sup>(١١)</sup>، ونحوه<sup>(١٢)</sup> قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾<sup>(١٣)</sup>.

(١) في كلتا النسختين: يتوالى؛ والصواب ما هو مثبت.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من أ.

(٣) من الآية: ٦ من سورة الرعد.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق. يُنظر: شرح الملحة ٢٣٨.

(٥) في أ: بظرف. ومثاله: ( إنَّ عندك لزيدًا )؛ وهما الخبران إذ لا يتقدّم الخبر إلا وهو أحدهما. يُنظر: المقتصد ٤٥٤/١، ٤٥٥.

(٦) من الآية: ٨ من سورة الشعراء.

(٧) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق. يُنظر: شرح الملحة ٢٣٨.

(٨) في أ: على الفاعل، وهو تحريف.

(٩) في أ: والخبر.

(١٠) في أ: إليك، وهو تحريف.

(١١) ويجوز: ( إنَّ زيدًا لبك لوائق )، ويجوز: ( إنَّ زيدًا بك لوائق ).

يُنظر: شرح الملحة ٢٣٨.

(١٢) في ب: ونحو.

(١٣) سورة القلم، الآية: ٤.

ولا يجوز: (لأنَّ زيداً منطلقاً) - بفتح اللام وكسر إن -، ولا:  
(إنَّ لزيداً منطلقاً) لئلاَّ يجمع بين حرفين مؤكّدين - كما تقدّم - .

و**تُكسر بعد (حتّى)** التي يبتدأ بها الكلام؛ فتقول<sup>(١)</sup>: (قد)<sup>(٢)</sup> قال  
القومُ ذلك حتّى إنَّ زيداً يقولُه ( وهي بعد العاطفة، والجارّة مفتوحة<sup>(٣)</sup> .  
وأما مواضع المفتوحة<sup>(٤)</sup> :

فهي تفتح إذا وقعت موقع الفاعل، كقولك : (أعجبني أنّك  
قائم)، أو موقع المفعول، كقولك: (كرهت أنّك ذاهب) أو مجرورة<sup>(٥)</sup>،

= وإيرادُ الشّارح لهذه الآية هنا سهو؛ وإنما يكون عند الحديث على أنّ الخبر تدخل  
عليه اللام بثلاثة شروط : كونه مؤخّراً، ومثبتاً، وغير ماضٍ؛ سواءً كان مفرداً، أو  
ظرفاً، أو شبهه، وهنا شبهة بالظرف .

(١) في أ : تقول .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٣) نحو : ( عرفتُ أمورك حتى أنّك فاضلٌ ) إنّ جعلت ( حتّى ) حرف جرٍّ بمعنى

(إلى)، فـ ( أنّ ) ومعمولها في موضع جرٍّ بها، أي : عرفتُ أمورك إلى فضلك .

وإنّ جعلت عاطفة كانت هي وما بعدها في موضع نصبٍ عطفاً على (أمورك)، أي:

عرفت أمورك وفضلك .

(٤) قال ابن مالك في شرح الكافية الشّافية ٤٨٢/١ : « ( إنّ ) - بالكسر - هي

الأصل؛ لأنّ الكلام معها جملة غير مؤوَّلة بمفرد . و( أنّ ) - بالفتح - فرعٌ؛ لأنّ

الكلام معها جملة في تأويل مفرد» .

(٥) سواءً كانت مجرورة بالحرف - كما مثّل -، أو مجرورة بالإضافة، نحو : ﴿ إِنَّهُ لَحَقٌّ

مِثْلُ مَا أَنْتُمْ تُنْطِقُونَ ﴾ [ الذّاريات : ٢٣ ] .

كقولك : ( عجبت من أنك قائم )؛ لأنها في هذه المواضع واقعة موقع المصدر، مختصة بالاسم؛ لتقدير: أعجبتني قيامك، وكرهت ذهابك، وعجبت من قيامك .

وكذلك <sup>(١)</sup> تُفتح بعد (لو) و(لولا)، نحو: (لو أنك عرفتني لساعدتك)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾ <sup>(٢)</sup> لاختصاصها بالفعل؛ و(لولا أنك خرجت لساعدتك) لاختصاصها بالاسم <sup>(٣)</sup>.

والموضع الذي يجوز [فيه] <sup>(٤)</sup> الكسر والفتح؛ فيكون <sup>(٥)</sup> / على تأويلين، [ ١ / ٨٨ ]

(١) في ب: ولذلك.

(٢) من الآية : ٢٧ من سورة لقمان .

(٣) وهناك مواضع أخرى يجب فيها الفتح؛ منها :

أن تقع نائبة عن فاعل، نحو : ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْمِعَ نَقْرٌ﴾ [ الجن : ١ ]؛ أو مبتدأ، نحو : ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ﴾ [ فصلت : ٣٩ ]، أو خبراً عن اسم معنى غير قول، ولا صادق عليه خبرها، نحو : ( اعتقادي أنه فاضل ) .

أو معطوفة على شيء من ذلك، نحو : ﴿اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَلِيَّ فَضْلُكُمْ﴾ [ البقرة : ١٢٢ ] .

أو مبدلة من شيء من ذلك، نحو : ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ [ الأنفال : ٧ ] .

يُنظر : شرح المفصل ٥٩/٨، وشرح التسهيل ٢١/٢، والارتشاف ١٤٠/٢، وأوضح المسالك ٢٤٢/١، والتصريح ٢١٦/١، والأشعوني ٢٧٣/١ .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(٥) في ب : فتكون .

مثال ذلك: ( سَأَلْتُ عَنْهُ فَإِذَا أَنَّهُ عَبْد ) و ( إِذَا إِنَّهُ عَبْد )<sup>(١)</sup>؛ فمن فَتَحَ أراد العبودية نفسها، ومن كَسَرَ أراد العبد نفسه؛ تقدير الفتح : مشاهدة [نفس]<sup>(٢)</sup> المعنى الذي هو الخدمة، وتقدير الكسر : مشاهدة الشخص نفسه على غير صفة العمل؛ ففتحت موضع المفرد<sup>(٣)</sup>، وكسرت موضع الجملة، تقديره<sup>(٤)</sup> : فإذا هو عبد .

ومن ذلك: ( أَوَّلُ مَا أَقُولُ : أَنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ ) و ( إِنِّي )<sup>(٥)</sup> - بالفتح والكسر -، فتقدير الفتح : أَوَّلُ قَوْلِي [حَمْدُ<sup>(٦)</sup> اللَّهَ<sup>(٧)</sup> فهو هو؛ وإذا كان كذلك فهو المبتدأ<sup>(٨)</sup> في المعنى، والمبتدأ يختص بالاسم؛ فلذلك فتحت .  
وتقدير الكسر مستنبط لا من اللفظ لأنه لا خير معنا حيث كانت مكسورة متصلة بالقول؛ فإذا لم يكن في اللفظ صَلَحَ أن يقدر بالثبات

(١) في ب : عنه، وهو تحريف .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٣) والتقدير : فإذا العبودية موجودة؛ يجعلها وما بعدها مبتدأ محذوف الخبر .  
ينظر ابن النّاطم ١٦٥ .

(٤) في أ : لتقديره .

(٥) ضابط ما يجوز فيه الوجهان من هذا النوع : أن تقع خبراً عن قول، وخبراً عنها بقول، والقائل واحد .

ينظر : شرح الكافية الشافية ٤٨٨/١، وابن النّاطم ١٦٧، وأوضح المسالك ٢٤٦/١ .

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٧) في أ : أحمد الله .

(٨) في أ : المتبدي .



والوجود حسب ما تدلّ عليه الحال؛ وتلخيصه : أوّل ذلك ثابت؛  
فالتأويلان مختلفان معنى وإعراباً<sup>(١)</sup>.

فإن عطف<sup>(٢)</sup> على اسم ( إن ) فحقّ المعطوف التّصّب، نحو : (إنّ  
زيداً وعمراً في الدّار) - بالتّصّب -، قال الرّاجز :

إِنَّ الرَّبِيعَ الْجَوْنَ وَالْخَرِيفَا      يَدَا أَبِي الْعَبَّاسِ وَالصُّيُوفَا<sup>(٣)</sup>

(١) وهنالك مواضع أخرى - غير هذين الموضعين - يجوز فيها الوجهان؛ منها :  
أن تقع بعد فاء الجزاء، نحو : ﴿مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ  
فَلَهُ غُفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام : ٥٤]؛ فالكسر على معنى فهو غفورٌ رحيم، والفتح  
على معنى فالفقران والرحمة حاصلان، أو : فالحاصل الغفران والرحمة .  
وأن تقع بعد واو مسبوقه بمفرد صالح للعطف عليه، نحو : ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا  
وَلَا تُعْرَى وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَى﴾ [طه : ١١٨] قرأ نافعٌ وأبو بكر بالكسر  
إمّا على الاستئناف، أو بالعطف على جملة ( إن ) الأولى؛ والباقون بالفتح بالعطف  
على ﴿أَلَّا تَجُوعَ﴾ .

يُنظر : شرح الكافية الشّافية ٤٨٥/١، وابن النّاظم ١٦٥، وأوضح المسالك  
٢٤٢/١، والتّصريح ٢١٨/١، والأشموني ٢٧٥/١ .

(٢) في ب : عطف .

(٣) هذا بيت من الرّجز، وهو لرؤبة بن العجاج .

وأراد بالربيع، والخريف، والصّيف - وهو جمع صيف - : أمطارهنّ . و(الجون) :  
الأسود، والرّاد : سواد سحابه، كناية عن كثرة مائه؛ لأنّ السّحابة إمّا توصف  
بالسّواد إذا كانت حافلة بالماء؛ ويروى في مكانه ( الجود ) : وهو المطر الغزير .

وأبو العبّاس هو : الخليفة العبّاسي، الملقّب بالسّفّاح .

والشّاهد فيه : ( والخريفا، والصّيوفا ) حيث عطفهما بالتّصّب على (الربيع) الذي  
هو اسم ( إن ) .

وقد يرفع على محلّ [ اسم ] <sup>(١)</sup> ( إن ) في الابتداء؛ وذلك إذا جاء بعد اسمها وخبرها، / ومنه قول الشاعر :

[ ٨٨ / ب ]

إِنَّ النُّبُوَّةَ وَالْخِلَافَةَ فِيهِمْ <sup>(٢)</sup> وَ الْمَكْرُمَاتُ وَسَادَةٌ أَطْهَارُ <sup>(٣)</sup>

ويجوز أن تخفف ( أن ) المفتوحة فلا <sup>(٤)</sup> تلغى، ولا يظهر اسمها إلا

لضرورة، كقوله :

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمُرْمُلُونَ إِذَا اغْبَرَّ أَفْقٌ وَهَبَّتْ شَمَالًا

بِأَنَّكَ رِيْعٌ وَعَيْثُ مَرِيْعٍ وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثَّمَالَا <sup>(٥)</sup>

= يُنظر هذا البيت في : الكتاب ١٤٥/٢، والمقتضب ١١١/٤، وشرح الكافية الشافية

٥١٠/١، وابن النّاطم ١٧٥، وأوضح المسالك ٢٥١/١، والمقاصد النّحوية ٢٦١/٢

، والتّصريح ٢٢٦/١، والهمع ٢٨٥/٥، وملحقات ديوان رؤية ١٧٩ .

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السّياق . يُنظر : ابن النّاطم ١٧٥ .

(٢) في ب : فالمكرّمات .

(٣) هذا بيت من الكامل، وهو لجرير، من قصيدة يمدح بها بني أميّة، ويصفهم بالفضائل

والخصائل الحمودة .

والشّاهد فيه : ( والمكرّمات ) حيث رفع ( المكرّمات ) حملاً على محلّ ( إن )

واسمها؛ وهو الرّفع على الابتداء .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ١٤٥/٢، وشرح المفصل ٦٦/٨ - وفيهما قدّم

( الخلافة ) على ( النّبوة ) -، وابن النّاطم ١٧٥، وتخليص الشّواهد ٣٦٩، والمقاصد

التّحوية ٢٦٣/٢؛ ولم أجده في ديوانه .

(٤) في ب : ولا .

(٥) هذان بيتان من المتقارب، يُنسبان لكعب بن زهير، وقيل : لجنوب بنت العجلان

- أخت عمرو ذي الكلب -، وقيل : لعمره بنت العجلان - أخت عمرو ذي الكلب - .

ولا يجيء خبرها إلا جملة؛ إمّا اسميّة، وإمّا مصدرية<sup>(١)</sup> بفعل مضمّن دعاء<sup>(٢)</sup>.

= و ( المرملون ) : الفقراء؛ من أرمل القوم : إذا نفد زادهم . و ( المريع ) : الواسع . و ( الثّمال ) : الغياث، يُقال : فلانٌ ثمال قوم، أي : غياثٌ لهم يقوم بأمرهم . والشّاهد فيهما : ( بِأَنَّكَ ربيع ) و ( وَأَنْتَ هُنَاكَ ) حيث صرّح باسم ( أن ) المخفّفة في الموضعين لأجل الضّرورة؛ فأخبر عن الأول بالمفرد، وعن الثاني بالجملة . يُنظر هذان البيتان في : معاني القرآن للقرّاء ٩٠/٢، وديوان الهذليين ١٢٢/٣، وشرح أشعار الهذليين ٥٨٥/٢، والأزهية ٦٢، وأمالى ابن الشّجري ١٥٣/٣، والإنصاف ٢٠٧/١، وشرح المفصل ٧٥/٨، وشرح الكافية الشّافية ٤٩٦/١، وابن النّاظم ١٨٠، وأوضح المسالك ٢٦٥/١، والمقاصد التّحويّة ٢٨٢/٢ . (١) في أ : مصدرية .

(٢) كقراءة نافع: ﴿وَالْحَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [التور: ٩]، وإمّا غير متصرّف، نحو : ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [التجم: ٣٩]، وإمّا متصرّف مفصول من ( أن ) بـ ( قد )، نحو : ( علمتُ أن قد قام زيد )، أو حرف نفى، نحو : ﴿أَيْحَسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ تَجْمَعَ عِظَامَهُ﴾ [القيامة: ٣]، أو حرف تنفيس، نحو : ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾ [المزمل: ٢٠]، أو ( لو )؛ وقلّ من ذكر كونها فاصلة من التّحويين، ومنه قوله تعالى : ﴿وَالْوِاسِقَاتُ الَّتِي هُنَّ حَامِلَاتُ الْوِجْدَانِ﴾ [الجن: ١٦] .

يُنظر : شرح المفصل ٧٤/٨، وشرح التسهيل ٤١/٢، ٤٢، وشرح الكافية الشّافية ٤٩٧/١، وابن النّاظم ١٨١، والارتشاف ١٥٢/٢، ١٥٣، وأوضح المسالك ٢٦٦/١ =

### فالاسمية كقوله:

فِي فِتْيَةٍ كَسِيفٍ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ<sup>(١)</sup>  
والمصدرة بالفعل كقولك : (وبعد أن أحسن الله إليك إن كنت مطيعه).

= والتصريح ٢٣٢/١ .

(١) هذا بيت من البسيط، وهو للأعشى الكبير .

والتحويون أوردوه على ما ذكر الشارح، والذي ثبت في ديوانه في عجز البيت :

أَنْ لَيْسَ يَذْفَعُ عَنْ ذِي الْحِيلَةِ الْحِيلُ

وأما العجز الذي أوردوه فليس فيه من كلام الأعشى إلا قوله : (يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ) فإنه

عجز بيت آخر من القصيدة؛ وهو :

إِمَّا تَرَيْنَا حُفَاةً لَا نَعَالَ لَنَا إِنْأَا كَذَلِكَ مَا نَحْفَى وَنَنْتَعِلُ

والمعنى : هم بين فتية كالسيوف الهندية في مضائهم وحذقهم، وأنهم موطنون

أنفسهم على الموت موقنون به؛ لأنهم قد علموا أن الإنسان هالك سواء كان غنياً

أو فقيراً .

والشاهد فيه : ( أن هالك ) حيث خففت ( أن ) وحذف اسمها، والتقدير : أنه

هالك؛ وجاء خبرها جملة اسمية ( كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ هَالِكٌ )، فـ(هالك) خبر

مقدم لـ( كُلُّ ) .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ١٣٧/٢، والمقتضب ٩/٣، والخصائص ٤٤١/٢،

وأما ابن السجري ١٧٨/٢، والإنصاف ١٩٩/١، وشرح المفصل ٧١/٨، وشرح

الكافية الشافية ٤٩٧/١، وابن الناطم ١٨١، وتخليص الشواهد ٣٨٢، والمقاصد

التحوية ٢٨٧/٢، والخزانة ٣٩٠/٨، والديوان ٥٩ .

وقد يأتي بعدها الماضي مفصلاً<sup>(١)</sup> بـ (قد)، كقولك : ( علمت أن قد [ قام ]<sup>(٢)</sup> ) .

والمضارع مفصلاً<sup>(٣)</sup> بحرف تنفيس، كقوله تعالى: ﴿ [ عَلِمَ ]<sup>(٤)</sup> أن سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى ﴾<sup>(٥)</sup>، ورُبَّما جاء الفعل غير مفصول<sup>(٦)</sup>، كقول الشاعر:

/ عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا      قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ  
وَلَا تُقَدِّمَ خَبَرَ الْحُرُوفِ      إِلَّا مَعَ الْمَجْرُورِ وَالظُّرُوفِ  
كَقَوْلِهِمْ : إِنَّ لِي زَيْدٍ مَالًا      وَإِنَّ عِنْدَ عَامِرٍ جَمَالًا

[ ٨٩ / أ ]

(١) في كلتا التسخيتين : موصولاً، والصواب ما هو مثبت .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٣) في كلتا التسخيتين : موصولاً، والصواب ما هو مثبت .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(٥) من الآية : ٢٠ من سورة المزمل .

(٦) في أ : موصول .

(٧) هذا بيت من الخفيف، ولم أقف على قائله .

والشاهد فيه : ( أَنْ يُؤْمَلُونَ ) حيث استعمل فيه أَنْ المخففة من الثقيلة وأعملها في الاسم الذي هو ضمير الشأن المحذوف، وفي الخبر الذي هو جملة (يؤملون)، ومع أَنَّ جملة الخبر فعلية فعلها متصرف غير دعاء، ولم يأت بفواصل بين (أَنَّ) وجملة الخبر .

يُنظر هذا البيت في : شرح الكافية الشافية ٥٠٠/١، وابن الناطم ١٨٢، والجنى الداني ٢١٩، وتخليص الشواهد ٣٨٣، وابن عقيل ٣٥٥/١، والمقاصد النحوية ٢٩٤/٢، والتصريح ٢٣٣/١، والهمع ١٨٧/٢، والأشموني ٢٩٢/١ .

هذه الحروف لا يجوز تقديم أخبارها، ولا أسمائها [ عليها ]<sup>(١)</sup>؛ لأنها لما لم تتصرف في أنفسها لم تتصرف في عملها؛ فلذلك لا يجوز : (زيداً إن قائم) [ ولا قائم ]<sup>(٢)</sup> (إن زيداً)؛ فإن أتيت بضميره جاز، كقولك : ( زيدٌ إنَّه قائم ) .

وأخبارها لم تقدم<sup>(٣)</sup> على أسمائها إلا أن تكون ظروفًا، أو جارًّا ومجرورًا<sup>(٤)</sup>؛ فإنه يجوز التقديم والتأخير ما لم يمنع مانع؛ وقيل : إن ذلك لا يخلو من ثلاث مسائل:

الأولى: لا يكون<sup>(٥)</sup> الظرف فيها إلا مقدّمًا<sup>(٦)</sup>؛ مثل: (إنَّ قدام زيد أباه)، ومنه قوله تعالى : ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَكْالًا﴾<sup>(٧)</sup>.

الثانية: لا يكون الظرف [ فيها ]<sup>(٨)</sup> إلا مؤخرًا<sup>(٩)</sup>؛ مثل: (إنَّ زيدًا لقدامك).

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٣) في أ : تتقدم .

(٤) في كلتا النسختين : أو مجرورًا، والصواب ما هو مثبت .

(٥) في أ : لا تكون الظروف .

(٦) حتى لا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة، لكون الاسم متصلًا بضمير يعود على شيءٍ في الخبر .

يُنظر : ابن الناطم ١٦٢، والتصريح ١٧٥/١، ٢١٤ .

(٧) من الآية : ١٢ من سورة المزمل .

(٨) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٩) لوجود لام الابتداء، وشرطها في الخبر : أن يتأخر عن الاسم .

الثالثة: يجوز فيها الأمران؛ نحو: (إِنَّ عِنْدَكَ زَيْدًا) و(إِنَّ زَيْدًا عِنْدَكَ)؛ وتقديم<sup>(١)</sup> الظرف أجود .

وكذلك الجارّ والمجرور، نحو: (إِنَّ زَيْدًا لَفِي الدَّارِ) و(إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا).  
وعلة جواز تقديم ذلك : أنّ العرب/ قد اتّسعت في الظروف وحروف الجرّ اتّساعًا لم تتّسع<sup>(٢)</sup> مثله في غيرها؛ بدليل أنّهم فصلوا بهما<sup>(٣)</sup> بين المضاف والمضاف إليه، كقول الشاعر :

..... لِلَّهِ - دَرُّ الْيَوْمِ - مَنْ لَامَهَا<sup>(٤)</sup>

ففصل بالظرف .

وقال الآخر :

كَأَنَّ أَصْوَاتَ - مِنْ إِيغَالِهِنَّ بِنَا - أَوَاخِرِ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيحِ<sup>(٥)</sup>

= يُنظر : التصريح ٢٢٢/١ .

(١) في أ : وتقدّم .

(٢) في أ : يتّسع .

(٣) في أ : بها .

(٤) هذا البيت تقدّم تخريجه في ص ٢٧٩ .

والشاهد فيه هُنا : ( دَرُّ الْيَوْمِ مِنْ لَامِهَا ) ، حيث فصل بين المضاف ( دَرُّ )

والمضاف إليه ( مِنْ لَامِهَا ) بالظرف ( الْيَوْمِ ) .

(٥) هذا بيتٌ من البسيط، وهو لذي الرّمة .

و ( مِنْ ) للتعليل . و ( الإيغال ) : الإبعاد؛ تقول : أوغل في الأرض : إذا أبعد

فيها؛ والضمير يعود إلى الإبل . و ( الأواخر ) : جمع آخره الرّحل؛ وهي : العود =

وإذا ثبت<sup>(١)</sup> هذا كان في باب ( إن ) وأخواتها المشبهات بالأفعال أخرى؛ فلذلك جاز: ( إنَّ عِنْدَكَ زَيْدًا ) و<sup>(٢)</sup> ( لَعَلَّ لَهُ عُذْرًا ) إِلَّا أَنَّ ههنا سرًّا وهو: أَنَّ الاستقرار العامل في الظرف مقدر<sup>(٣)</sup> في مثل هذا آخرًا لا أولًا؛ فهذا<sup>(٤)</sup> أوجه الاتساع المقدر في الظرف .

وإن تَرَدُّ ( مَا ) بَعْدَ هَذِي الْأَحْرَفِ فَالرَّفْعُ وَالتَّنْصِبُ أُجِيزَ فَأَعْرِفِ  
وَالْتَّنْصِبُ فِي لَيْتَ<sup>(٥)</sup> وَعَلَّ أَظْهَرُ وَفِي كَأَنَّ فَاسْتَمْعَ مَا يُؤَثِّرُ

= الَّذِي يَسْتَنْدُ إِلَيْهِ الرَّكَبُ . و ( الْمَيْسَ ) - بالفتح - شجر يتخذ منه الرَّحَال والأقتاب . و ( الفراريج ) : جمع فَرُوج، وهو : الصَّغِير من الدَّجَاج .  
والمعنى — كما قال البغدادي في الخزانة ٤/٤١٣ — : «يريد أنَّ رحالهم جديدة، وقد طال سيرُهم فبعض الرِّحْل يحكُّ بعضًا، فيحصل مثل أصوات الفراريج من اضطراب الرِّحَال لشِدَّة السَّير» .

والشَّاهد فيه : ( كَأَنَّ أصوات من إيغاهنَّ بنا أواخر ) حيث فصل بين المضاف (أصوات) والمضاف إليه ( أواخر ) بالجارِّ والمجرور ( من إيغاهنَّ بنا ) .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ١/١٧٩، والمقتضب ٤/٣٧٦، وسرَّ صناعة الإعراب ١/١٠، والإنصاف ٢/٤٣٣، وشرح المفصل ١/١٠٣، وشرح الكافية الشَّافية ٢/٩٨٠، وشرح الرِّضِيِّ ١/٢٩٣، ورصف المباني ١٥٣، والخزانة ٤/١٠٨، والديوان ٢/٩٩٦ .

(١) في أ : أثبت .

(٢) في ب : أو .

(٣) في أ : يقدر .

(٤) في أ : فهذه .

(٥) في متن الملحة ٣٣، وشرح الملحة ٢٣٩ : وَالتَّنْصِبُ فِي لَيْتَ لَعَلَّ .



(ما) تدخل على هذه الحروف فتكفها عن العمل؛ فهي إمّا الكافّة، وإمّا الزائدة<sup>(١)</sup>؛/ ومنه<sup>(٢)</sup> قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾<sup>(٣)</sup>.

[١/٩٠]

وهي إذا كانت مع (إن) و (أن) و (لكن) فالأحسن الأقيس إبطال عملها، وجعل (ما) كافّة<sup>(٤)</sup>؛ واختير الرفع في هذه الثلاثة؛ لأنّ معنى الابتداء لا يتغيّر فيها، ويتغيّر في الثلاثة الأخر<sup>(٥)</sup>.

فإن دخلت على (ليت) و (لعل) و (كأن) كان<sup>(٦)</sup> الأقيس إعمال هذه الحروف، وجعل (ما) زائدة<sup>(٧)</sup>؛ لأنّ هذه الحروف لمّا

(١) في ب : أو الزائدة .

(٢) في ب : كقوله .

(٣) من الآية : ١٧١ من سورة النساء .

(٤) وقد أجاز أبو القاسم الزجاجي، ووافقه الزّحشري وابن مالك أن تكون (ما) معهنّ زائدة؛ فأجاز أن تقول : (إنما زيدًا قائمٌ) و (لكنما عمرًا شاخصٌ) لأنهنّ كلّهنّ أخوات، فيجربن في اللفظ مجرى واحدًا .

يُنظر : الجمل ٣٠٤، والمفصل ٤٢٤، وشرح المفصل ١٣٣/٨، وشرح الجمل ٤٣٣/١، وشرح التسهيل ٣٨/٢، وشرح عمدة الحفاظ ٢٣٢/٢، والمُلخَص ٢٤٥، والارتشاف ١٥٧/٢، والتّصريح ٢٢٥/١، والهمع ١٩١/٢ .

(٥) لأنّه يستحيل الكلام في (كأنما) إلى تشبيهه، وفي (ليتما) إلى تمنّ، وفي (لعلّما) إلى ترجّ . شرح الملحة ٢٤٠ .

(٦) في ب : فإن .

(٧) هذا مذهب الزّجاج، وابن السّراج، وابن أبي الرّبيع؛ وهو : أنّه يجوز في هذه الثلاثة خاصّة .

يُنظر : الأصول ٢٣٢/١، وشرح الجمل ٤٣٣/١، وشرح التسهيل ٣٨/٢، =

كانت تغير اللفظ والمعنى قوي شبهها بالأفعال، وضعف إبطال عملها؛ وعلى هذا أنشدوا<sup>(١)</sup> بيت النابعة؛ وهو :

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا وَنِصْفُهُ فَقَدْ<sup>(٢)</sup>

وقد يجوز الرفع .

ولقوة شبهها بالأفعال عملت في الأحوال؛ وقيل : إن الإعمال يجوز

لـ (ليت) دون أخواتها<sup>(٣)</sup> .

= وشرح عمدة الحفاظ ٢٣٣/١، والملخص ٢٤٤، والارتشاف ١٥٧/٢، والتصريح ٢٢٥/١، والجمع ١٩١/٢، والأشعري ٢٨٤/١ .

(١) في ب : أنشد .

(٢) هذا بيت من البسيط؛ وهو للنابعة الديباني .

و(فقد) أي : حسني .

والشاهد فيه : (الحمام) يروى بالتصبي على الإعمال، وبالرفع على الإهمال .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ١٣٧/٢، والأصول ٢٣٣/١، ومعاني الحروف للرماني ٨٩، واللمع ٣٠٣، والأزهية ٨٩، والإنصاف ٤٧٩/٢، وشرح المفصل ٥٨/٨، والمقرب ١١٠/١، وشرح الكافية الشافية ٤٨٠/١، وابن الناظم ١٧٤، والديوان ٢٤ .

(٣) ونسب أبو حيّان هذا القول في الارتشاف إلى سيويوه والأخفش والقرّاء؛ وعقبه بقوله : «وصحّحه أكثر أصحابنا» . الارتشاف ١٥٧/٢ .

والعلة في ذلك : أن اتصال ( ما ) بها لم يزل اختصاصها بالأسماء، بخلاف أخواتها؛ فإن اتصال ( ما ) بها أزال اختصاصها بالأسماء، فاستحققت ( ليتما ) بقاء العمل دون (إتما) و(كأتما) و ( لكتما ) و ( لعلما ) .

يُنظر : الكتاب ١٣٧/٢، ١٢٩/٣، ٢٢١/٤، ومعاني القرآن للقرّاء ١٨٦/٢، وشرح الجمل ٤٣٤/١، وشرح التسهيل ٣٨/٢، وابن الناظم ١٧٣، وابن عقيل ٣٤٢/١ .

وروى ابنُ بَرَهَانَ<sup>(١)</sup>: «أَنَّ الْأَخْفَشَ رَوَى: إِنَّمَا زَيْدًا<sup>(٢)</sup> قَائِمٌ، وَعَزَاهُ إِلَى الْكَسَائِيِّ». وَهُوَ غَرِيبٌ<sup>(٣)</sup>.

والحروف تُذَكَّرُ وتُؤنَّثُ؛ بدليل قول الشاعر في التَّأْنِيثِ:

..... كَمَا بَيَّنَّتْ<sup>(٤)</sup> كَافٌ تَلُوخٌ وَمِيمُهَا<sup>(٥)</sup>

= والتصريح ٢٢٥/١، والمجمع ١٨٩/٢، والأشْمُونِي ٢٨٤/١.

(١) شرح اللُّمَع ٧٥/١.

وابنُ بَرَهَانَ هو: أبو القاسم عبد الواحد بن عليّ بن بَرَهَانَ الْعُكْبَرِيُّ النَّحْوِيُّ: كان من العلماء القائمين بعلوم كثيرة؛ منها: النَّحْوُ، واللُّغَةُ، ومعرفة النَّسَبِ، والحفظ لأَيَّامِ العرب وأخبار المتقدمين؛ وله أُنُسٌ شديد بعلم الحديث؛ توفي سنة (٤٥٠هـ).

يُنْظَرُ: نزهة الألباء ٢٥٩، وإنباهُ الرُّوَاةِ ٢١٣/٢، وإشارة التَّعْيِينِ ١٩٩، وبُغْيَةُ الوُعَاةِ ١٢٠/٢.

(٢) في أ: زَيْدٌ، وهو سهوٌ من النَّاسِخِ.

(٣) كان هذا النَّقْلُ غريباً عند الشَّارِحِ؛ لِأَنَّهُ يَرَى أَنَّ الْأَقْيَسَ إِبْطَالُ عَمَلِهَا، وَجَعَلَ (مَا) كَافَةً.

وهو متابعٌ - في غرابته لهذا النَّقْلِ - شيخه ابن النَّازِمِ - رحمه الله - .  
شرح الألفيَّة ١٧٤.

وقال ابن عقيل: «وَأَمَّا مَا حَكَاهُ الْأَخْفَشُ وَالْكَسَائِيُّ فَشَاذٌ». شرح الألفيَّة ٣٤٣/١.

(٤) في كلتا النسختين: بَنِيَتْ، وهو تحريف؛ والصَّوَابُ مَا هُوَ مَثْبُتٌ.

(٥) هذا عَجْزٌ بَيْتٌ مِنَ الطَّوِيلِ، وَصُدْرُهُ:

أَهَاجَ نَتِكَ آيَاتُ أَبَانٍ قَدِيمُهَا

وهو للرَّاعِي التَّمِيرِيِّ.

وفي التذكير كقول الرّاجز :

/كافاً وميمين وسيناً طاسماً<sup>(١)</sup>/

[٩٠/ب]

= شبه آثار الديار بحروف الكلمة على ما جرّت عليه عادتهم من تشبيه الرّسوم بحروف المعجم .

والشّاهد فيه : تأنيث ( كاف ) حملاً على معنى اللفظة والكلمة .  
يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٢٦٠/٣ ، والمذكّر والمؤنث لأبي حاتم السّجستانيّ ١٨٠ ، والمقتضب ٢٣٧/١ ، ٤٠/٤ ، والمذكّر والمؤنث للأبناريّ ٤٥٠ ، وسرّ صناعة الإعراب ٧٨٢/٢ ، والمخصّص ٤٩/١٧ ، وشرح المفصّل ٢٩/٦ ، واللّسان (كوف) ٣١١/٩ ، والديوان ٢٥٨ .

(١) هذا بيتٌ من الرّجز المشطور ، ولم أقف على قائله .

والقولُ في معناه كسابقه من تشبيه آثار الديار .

والشّاهد فيه : تذكير ( طاسم ) وهو نعت لـ ( السين ) لأنّه أراد الحرف ، ولو أمكنه التّأنيث على معنى الكلمة لجاز .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٢٦٠/٣ ، والمذكّر والمؤنث لأبي حاتم السّجستانيّ ١٨٠ ، والمقتضب ٤٠/٤ ، والمذكّر والمؤنث للأبناريّ ٤٥٠ ، وسرّ صناعة الإعراب ٧٨٢/٢ ، والمخصّص ٤٩/١٧ ، والتّكت ٨٤٦/٢ ، وشرح المفصّل ٢٩/٦ ، واللّسان (موم) ٥٦٦/١٢ .

## بَابُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا

وَعَكْسُ إِنَّ يَأْخِي فِي الْعَمَلِ      كَانَ وَمَا انْفَكَّ الْفَتَى وَلَمْ يَزَلْ  
 وَهَكَذَا أَصْبَحَ ثُمَّ أَمْسَى      وَظَلَّ ثُمَّ بَاتَ ثُمَّ أَضْحَى  
 ثُمَّ<sup>(١)</sup> صَارَ ثُمَّ لَيْسَ مَا بَرِحَ<sup>(٢)</sup>      وَمَا فَتَىءَ فَافْهَمَ<sup>(٣)</sup> بَيَانِي الْمُتَضَحِّ  
 وَأَخْتُهَا مَا دَامَ فَاحْفَظْنَهَا      وَاحْذَرْ هُدَيْتَ أَنْ تَزِيغَ عَنْهَا  
 تَقُولُ: قَدْ كَانَ الْأَمِيرُ رَاكِبًا      وَقَامَ قُسٌّ فِي عُكَاطٍ خَاطِبًا<sup>(٤)</sup>  
 وَأَصْبَحَ الْبَرْدُ شَدِيدًا فَاعْلَمْ      وَبَاتَ زَيْدٌ سَاهِرًا لَمْ يَنَمْ  
 اعلم أن ( كان ) وأخواتها ثلاثة عشر فعلاً .

قيل<sup>(٥)</sup>: إنَّ دخولها على المبتدأ والخبر على خلاف القياس؛ لأنها أفعال، وحق الأفعال أن تُنسب معانيها / إلى المفردات لا الجمل؛ فإنَّ ذلك للحروف<sup>(٦)</sup>، نحو : ( هل جاء زيدٌ ) و( ليته عندنا ) .

(١) في أ : ثَمَّت .

(٢) ورد صدرُ هذا البيت في متن الملحة ٣٣، وشرح الملحة ٢٤١ كالتالي :

وَصَارَ ثُمَّ لَيْسَ ثُمَّ مَا بَرِحَ .....

(٣) في متن الملحة ٣٣، وشرح الملحة ٢٤١ : فَافْقَهَ بَيَانِي .

(٤) ورد عجزُ هذا البيت في متن الملحة ٣٣، وشرح الملحة ٢٤١ كالتالي :

وَلَمْ يَزَلْ أَبُو عَلِيٍّ غَائِبًا .....

(٥) القائل بذلك هو : شيخُه ابن النّاطم .

يُنظر : شرح الألفيّة ١٢٨ .

(٦) أراد نحو : ( هل ) و ( ليت ) و ( ما ) .

لكنّهم توسّعوا في هذه لكوّنها لا تتمّ بالفاعل؛ فنسبوا معانيها إلى الجمل، فأدخلوها على المبتدأ والخبر على نسبة معانيها [إلى مضمونها] <sup>(١)</sup>؛ فرفعوا بها المبتدأ تشبيهاً بالفاعل، ونصبوا الخبر تشبيهاً بالمفعول، سواء تأخّر أو تقدّم، نحو: (كان زيد قائماً) و(كان جواداً حاتم).

ويسمّى المرفوع في هذا الباب اسمها، والمنصوب خبرها.

فمعنى (كان): وجد؛ وهي أصل الباب؛ لأنّ كلّ شيء داخل تحت الكون؛ فلا <sup>(٢)</sup>ينفكّ شيء من الأفعال عن <sup>(٣)</sup>معناه؛ ولأنّها تتصرّف تصرّفًا ليس لغيرها بانقسامها أربعة أقسام <sup>(٤)</sup>.

ومعنى (ظلّ): أقام نهاراً.

و(بات): أقام ليلاً.

و(أضحى) و[أصبح] <sup>(٥)</sup>و(أمسى): دخل في الضّحى، والصّباح، والمساء <sup>(٦)</sup>.

= يُنظر : ابن النّاطم ١٢٨ .

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهي من ابن الناطم ١٢٨.

(٢) في أ : ولا ينفكّ .

(٣) في ب : من.

(٤) الأقسام الأربعة يأتي الحديث عنها في ص ٥٧٧ .

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(٦) في ب : والمساء، والصّباح . وهذا التفسير إنّما يكون لها وهي تامّة؛ أمّا إذا كانت

ناقصة فتدلّ على اتّصاف الاسم بالخبر في الأوقات التي تدلّ عليها صيغها . يُنظر :

الارتشاف ٧٧/٢ .

و(صار): تجدد .

و(ليس): نفي الحال؛ فإن نفت غيره فبقريته<sup>(١)</sup>، كقول الشاعر:  
 وَ<sup>(٤)</sup> مَا مِثْلُهُ فِيهِمْ وَلَا كَانَ قَبْلَهُ      وَلَيْسَ يَكُونُ الدَّهْرُ<sup>(٢)</sup> مَا دَامَ يَذْبُلُ<sup>(٣)</sup>

ومعنى (زال): انفصل، وكذا (برح) و(فتى) و(انفك) .

ومعنى (دام): بقي .

وهي في العمل على ثلاثة أقسام:

قسمٌ يعمل بلا شرط؛ وهي: (كان) و(أصبح) و(أمسى) و(ظلّ)

[٩١/ب]

و(أضحى) و(بات) و(صار) و(ليس) .

وقسمٌ يعمل بشرط تقدّم نفي أو شبهه؛ وهو: (زال) و(برح)

و(فتى) و(انفك)؛ كقولك: (ما زال زيدٌ عالماً) و(ما فتى محمدٌ

صادقاً) و(لن يبرح خالدٌ كريماً) و(ما انفك عمرو جواداً) .

(١) في ب : بقريته .

(٢) في أ : الدّم، وهو تحريف .

(٣) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو لحسان بن ثابت، من قصيدة يمدح بها الزّبير بن العوّام.

و ( يذبل ) : اسم جبل .

والشّاهد فيه : ( وليس يكون ) على أنّ ( ليس ) قد نفت المستقبل لوجود قريته؛

فقد انتفى الماضي والحال، ولم يبق إلا المستقبل، فقد انتفى بـ ( ليس ) .

يُنظر هذا البيتُ في : الجنى الدّاني ٤٩٩، والمقاصد التّحوية ٢/٢، والهمع ٢٩/١،

والدّرر ٧٦/١، والدّيونان ٤٣٣/١ .

(٤) في ب : فما، وهي رواية .

وقد يغني معنى التّفي عن لفظه، كقوله تعالى : ﴿[ تَاللّٰهِ ]<sup>(١)</sup> تَقُوْا تَذَكَّرُ

يُوسُفَ﴾<sup>(٢)</sup>، وقال الشّاعر :

تَنَفَّكَ تَسْمَعُ مَا حَيٍّ — تَ بِهَالِكٍ حَتَّى تَكُوْنَهُ<sup>(٣)</sup>

والتهّي<sup>(٤)</sup> يشبه التّفي، كقول الشّاعر :

صَاحِ شَمْرٌ وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْتِ — تِ فَنَسِيَانُهُ ضَلَالٌ مُّبِينٌ<sup>(٥)</sup>

(١) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٢) من الآية : ٨٥ من سورة يوسف .

(٣) هذا بيت من مجزوء الكامل، وهو لخليفة بن براز، وبعده :

وَالْمَرْءُ قَدْ يَرْجُو الرَّجَا — مُؤَمَّلًا وَالْمَوْتُ دُونَهُ

وكان أبو بكر الصّدّيق — رضي الله عنه — كثيراً ما يتمثل بهما .

و ( هالك ) : ميّت .

والمعنى : لا تزال تسمع مات فلان وفلان، حتى تكون أنت الميت .

والشّاهد فيه : ( تنفك ) حيث حذف التّائي فيه؛ إذ أصله : لا تنفك .

يُنظر هذا البيت في : المفصل ٣٥٥، والإنصاف ٨٢٤/٢، وشرح المفصل ١٠٩/٧،

١١٠، وشرح عمدة الحفاظ ١٩٨/١، وشرح الرّضيّ ٢٩٥/٢، وابن النّاظم ١٣٠،

وتخليص الشّواهد ٢٣٣، والمقاصد النّحويّة ٧٥/٢، والهمع ٦٦/٢، والخزانة

٢٤٢/٩ .

(٤) في أ : والذي .

(٥) هذا بيت من الخفيف، ولم أقف على قائله .

والمعنى : يا صاحبي اجتهد، واستعدّ للموت، ولا تنس ذكره؛ فإنّ نسيانه

ضلالٌ ظاهر .

والشّاهد فيه : ( و لا تزال ذاكر الموت ) حيث عمل الفعل ( زال ) عمل ( كان )

لأنّه سبق بحرف التّهي، والتّهي شبيه بالتّفي .



ومتى خَلَّتْ هذه الأفعال الأربعة عن نهي، أو نفي ظاهر، أو مقدّر، فإنّها لا تعمل العمل المذكور .

وقسم يعمل بشرط تقدّم (ما) المصدرية النّاتبة عن الظّرف عليه؛ وهي (دام) كقول شيخنا<sup>(١)</sup> - رحمه الله [ تعالى ]<sup>(٢)</sup> - : «كأعط ما دمت مُصيّباً درهماً، أي : مدّة دوامك مصيباً .  
فعملت لكوها<sup>(٣)</sup> صلة لـ (ما) فإن كانت (ما) غير نائبة عن الظّرف لم يصحّ العمل» .

فـ (أصبح) و (أمسى) أختان؛ لأنّهما طرفا الزّمان .

و (ظلّ) و (أضحى) أختان؛ لأنّهما لصدر النّهار .

و (ظلّ) - أيضاً - أخت (بات)؛ لدالتهما/ على سائر مدّة النّهار والليل .

وقيل: (بات) و (صار) أختان؛ لاعتلال عينهما .

= يُنظر هذا البيت في : شرح عمدة الحفاظ ١/ ١٩٩، وابن النّاظم ١٣١، وتخليص الشّواهد ٢٣٠، وابن عقيل ١/ ٢٤٧، والمقاصد التّحوية ٢/ ١٤، والتّصريح ١/ ١٨٥، والجمع ٢/ ٦٥، والأشموقي ١/ ٢٢٨، والدّرر ٢/ ٤٤ .

(١) أي : ابن النّاظم في شرحه على الألفيّة ١٣١ .

علماً بأنّ قوله: «كأعط ما دمت مصيباً درهماً» مقتبس من كلام والده في الألفيّة .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(٣) في كلتا النسختين: كوها . والمعنى يتطلّب وجود اللّام .

وقيل: ذلك في (كان) و(صار)؛ لاستعمال (كان) في موضع (صار)، ومنه قول الشاعر :

ثُمَّ كَانُوا كَانَهُمْ وَرَقَّ جَافٌ .....<sup>(١)</sup>

و(ما زال) و(ما برح) و(ما فتى) و(ما انفك) و(ما دام) أخوات؛ لتقدم (ما) عليها .

و(ليس) منفردة<sup>(٢)</sup>؛ لكونها غير متصرفّة .

وما تصرف من هذه الأفعال فللمضارع منه وللأمر ما للماضي من العمل؛ تقول: (يكون زيدٌ فاضلاً) و(كن عالماً أو متعلماً)؛ قال الله تعالى: ﴿كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾<sup>(٣)</sup>.

(١) هذا صدر بيت من الخفيف، وتماؤه :

فَأَلَوْتُ بِهِ الصَّبَاَ وَالْدَّبُورَ

وهو لعدي بن زيد العبادي .

والشاهد فيه : ( ثم كانوا كأنهم ) حيث جاءت ( كان ) فعلاً ماضياً ناقصاً، بمعنى ( صار ) .

يُنظر هذا البيت في : أمالي ابن الشجري ١/١٣٧، والمفصل ٣٥٣، وشرح المفصل ١٠٤/٧، ١٠٥، وشرح عمدة الحفاظ ١/٢١١، والجمع ٧٦/٢، وشرح شواهد المغني ١/٤٧٠، والأشعري ١/٢٣٠، والدرر ٢/٥٧، والديوان ٩٠ - والرواية في هذه الكتب ( ثم أضحوا كأنهم ) بدل ( ثم كانوا كأنهم ) ولا شاهد فيه حينئذٍ على هذه الرواية - .

(٢) في ب : مفردة .

(٣) من الآية : ٥٠ من سورة الإسراء .

ويجري المصدر واسم الفاعل في ذلك مجرى الفعل؛ تقول : (أعجبنى  
كونُ زيد صديقك)، وقال الشاعر :

وَمَا كُلُّ مَنْ يُدِي الْبِشَاشَةَ كَانِنًا      أَخَاكَ إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدًا<sup>(١)</sup>

وإذا وقع بعد<sup>(٢)</sup> هذه الأفعال جارٌّ ومجرور أو ظرف كان ما بعد  
المخفوض مرفوعاً اسماً لها، وكان المجرور خبراً لها؛ كقولك : ( كان  
في الدار زيدٌ ) و ( كان عندك عمرو )، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ  
سَعَةُ رَهْطٍ ﴾<sup>(٣)</sup>.

[ ٩٢/ب ]      /وَمَنْ يُرْذُ أَنْ يَجْعَلَ الْأَخْبَارَ      مُقَدَّمَاتٍ فَلْيَقُلْ مَا اخْتَارَا  
مِثَالُهُ : قَدْ كَانَ سَمَحًا وَائِلٌ      وَوَاقِفًا بِالْبَابِ أَضْحَى السَّائِلُ

خبر هذه الأفعال على أربعة أقسام :

خبرٌ لا يكون إلاّ مقدّماً<sup>(٤)</sup>؛ وهو إذا كان اسم استفهام، كقولك:  
( مَنْ كان أخوك ؟ ) و ( كيف أصبح زيد ؟ ) و ( أين أمسى عمرو ؟ ) .

(١) هذا بيتٌ من الطويل، ولم أقف على قائله .

والشاهدُ فيه : ( كائنًا أخاك ) حيث عمل اسم الفاعل ( كائن ) عمل فعله في  
رفع المبتدأ ونصب الخبر .

يُنظر هذا البيت في : شرح الكافية الشافية ٣٨٧/١، وابن النّاطم ١٣٢، وتخليص  
الشّواهد ٢٣٤، وأوضح المسالك ١٦٨/١، وابن عقيل ٢٥٠/١، والمقاصد التّحويّة  
١٧/٢، والتّصريح ١٨٧/١، والهمع ٧٨/٢، والأشْمُونِيّ ٢٣١/١، والدّرر ٥٨/٢.

(٢) في أ : في .

(٣) من الآية : ٤٨ من سورة التّمل .

(٤) في أ : مقدّرًا، وهو تحريف . ولا يكون إلاّ مقدّماً لأحقّيته في الصّدارة .

وخبرٌ لا يكون إلا مؤخراً بعد الفعل؛ وهو ما كان من الأفعال  
التي تلتزم بتقديم<sup>(١)</sup> (ما) عليها غالباً؛ والخبر ههنا لا يجوز تقديمه على  
(ما)؛ لأن لها صدر الكلام<sup>(٢)</sup>.

وخبرٌ في تقديمه خلاف<sup>(٣)</sup>؛ وهو خبر (ليس)؛ لإجرائها مجرى  
أحواتها في العمل، ولم يختلفوا في تقديم خبرها على اسمها .

(١) في ب : بتقديم .

(٢) «فلا يجوز نحو ذلك في (دام)؛ لأنها لا تعمل إلا مع (ما) المصدرية و (ما) هذه  
ملتزمة صدر الكلام؛ وألاً يفصل بينها وبين صلتها بشيء؛ فلا يجوز معها تقديم الخبر  
على (دام) وحدها، ولا عليها مع (ما) .

ومثل (دام) في ذلك كل فعلٍ قارنه حرف مصدريّ، نحو: (أريد أن تكون فاضلاً)،  
وكذلك المقرون بـ (ما) التافية، نحو: (ما زال زيد صديقك) و (ما برح عمرو  
أخاك)؛ فالخبر في نحو هذا لا يجوز تقديمه على (ما)؛ لأن لها صدر الكلام، ويجوز  
توسطه بين (ما) والفعل، نحو: ما قائماً كان زيد». ابن التائظ ١٣٤ .

(٣) منع تقديم خبر (ليس) الكوفيون، والمبرد، وابن السراج، وأكثر المتأخرين - ومنهم  
ابن مالك - .

وجوّزه البصريّون، والفراء، والفارسيّ؛ واختاره ابن برّهان، والزّخشيّ،  
وابن عصفور .

نُظِر هذه المسألة في : الأصول ٩٠/١، والحليّات ٢٨٠، والمفصل ٣٥٥، ٣٥٦،  
والإنصاف، المسألة الثامنة عشرة، ١/١٦٠، والتبيين ، المسألة السابعة والأربعون،  
٣١٥، وشرح المفصل ١١٤/٧، وشرح الكافية الشافية ٣٩٧/١، وابن التائظ ١٣٥،  
وشرح الرّضيّ ٢٩٧/٢، وائتلاف النّصرة، فصل الفعل، المسألة التاسعة، ١٢٣،  
والتّصريح ٢٢٥/١، والهمع ٨٨/٢، والأشموقيّ ٢٣٤/١ .

وخبرٌ أنت المخير في تقديمه وتأخيرهِ وتوسطه؛ وهو (كان) وما كان عارياً من النفي؛ فتقول: (قائماً كان زيد)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(١)</sup> و(مسروراً ظلّ عمرو) و(أصبح صائماً خالد)؛ لأنّ هذه الأفعال لمّا تصرّفت في أنفسها تصرّفت في معمولها لعدم المانع.

وكلّ ما كان خيراً مبتدأ جاز<sup>(٢)</sup> أن يكون خيراً لهذه<sup>(٣)</sup> الأفعال.

[ ١/٩٣ ]

فإن وقع الخبر فعلاً ماضياً فهو مستكره؛ / لأنّه مثلها، ولا يحسن إلا أن يكون معه (قد) ملفوظاً بها أو مقدّرة؛ فتقول: (كان زيدٌ قد قام أمس وإن كان عملٌ خيراً فهو مُجزء به)؛ وحسّن التقدير كون الكلام شرطاً، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ قَبِيضُهُ قَدْ مِنْ ذُبْرِ﴾<sup>(٤)</sup>.

وأما (ليس) فلا يكون خبرها بالماضي؛ لأنّ حقيقتها نفي الحال. وهذه الأفعال سُمّيت ناقصة؛ لأنّها سُلِبَت الدلالة على الحدث<sup>(٥)</sup>.

(١) من الآية : ٤٧ من سورة الروم .

(٢) في أ : فجائز .

(٣) في أ : خير هذه .

(٤) من الآية : ٢٧ من سورة يوسف .

(٥) نسب ابن النّاطم هذا المذهب إلى سيبويه وأكثر البصريّين، ثمّ عقّبه بقوله : «وهو باطل؛ لأنّ هذه الأفعال مستوية في الدلالة على الزّمان، وبينها فرقٌ في المعنى؛ فلا بدّ فيها من معنى زائد على الزّمان؛ لأنّ الافتراق لا يكون بما به الاتفاق؛ وذلك المعنى هو الحدث؛ لأنّه لا مدلول للفعل غير الزّمان إلاّ الحدث .

ومن هذه أفعال يجوز أن تجري على القياس فتكتفي بالإسناد إلى الفاعل، وتُسمَّى حينئذٍ تامّة، بمعنى: أنّها لم تحتج<sup>(١)</sup> إلى خبر، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ دُوْ عُسْرَةٌ﴾<sup>(٢)</sup>، وقوله تعالى: ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾<sup>(٣)</sup>، ومنه قول الشاعر:

وَبَاتَ وَبَاتَ لَهُ لَيْلَةٌ<sup>(٤)</sup> .....

= والذي ينبغي أن يُحمل عليه قول من قال إنّ (كان) التاقصة مسلوقة الدلالة على الحدث إنّها مسلوقة أن تستعمل دالة على الحدث دلالة الأفعال التامة بنسبة معناها إلى مفرد، ولكن دلالة الحروف عليه، فسمّي ذلك سلباً لدلالته على الحدث بنفسه». شرح الألفية ١٣٧.

(١) في ب : تحتاج .

(٢) من الآية : ٢٨٠ من سورة البقرة .

(٣) سورة الروم، الآية : ١٧ .

(٤) هذا صدر بيت من المتقارب، وعجزه :

كَلَيْلَةَ ذِي الْعَائِرِ الْأَرْمَدِ

وهو لامرئ القيس بن عانس، وقيل : لامرئ القيس الكندي، وقيل : لعمر بن معدي كرب، وقيل : لغيرهم .

(و) العائِرُ : هو القذى تدمع له العين؛ ويُقال : هو نفس الرّمْد .

والشّاهد فيه: (وبات) فقد جاءت (بات) تامّة . أمّا (وبات له ليلة) فإنّ (بات) ناقصة، واسمها (ليلة) وخبرها (له) .

يُنظر هذا البيت في: ابن النّاطم ١٣٧، وتخليص الشّواهد ٢٤٣، وأوضح المسالك ١٧٨، والمقاصد النّحويّة ٣٠/٢، والتّصريح ١٩١/١، والأشعريّ ٢٣٦/١، =

وإنَّ ثَقُلَ : يَا قَوْمٍ قَدْ كَانَ الْمَطَرُ فَلَسْتَ تَحْتَاجُ لَهَا إِلَى خَبَرٍ  
وَهَكَذَا يَصْنَعُ كُلُّ مَنْ نَفَثَ بِهَا إِذَا جَاءَتْ وَمَعْنَاهَا حَدَثُ  
(كان) لها أربعة أقسام :

تكون ناقصة، وتكون زائدة، وتكون بمعنى (صار)، / و تكون تامة.

والناقصة<sup>(١)</sup> على ضربين :

الأوّل: كقولك : ( ما كان زيدٌ قائماً )؛ فهذه مسلوقة المصدر،  
ولا تدلّ على الحدث، ولا تعمل في الفضلات من الحال، ولا الظرفين -  
عند المحققين -، وأنّه لا يجوز حذف منصوبها، ولا يُبنى [ منها ]<sup>(٢)</sup> ما  
لم يسمّ فاعله، وأنها يجوز حذف نون مستقبلها في بعض الأحوال<sup>(٣)</sup>.

الثاني<sup>(٤)</sup>: كقولك : ( ما كان زيدٌ قائم ) - بالرفع - على إسناد الفعل

= وشرح شواهد المغني ٧٣٢/٢، وديوان امرئ القيس ١٨٥، وملحق ديوان عمرو بن  
معدي كَرَب ٢٠٠.

(١) في ب : فالناقصة .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٣) يجوز حذف نون المضارع بشرط أن يكون مجزوماً بالسكون، وألا يليه ساكن،  
ولا ضميرٌ متّصل، وألا يكون موقوفاً عليه، نحو : ﴿ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴾ [مریم: ٢٠].

يُنظر : أوضح المسالك ١٩١/١، والتّصريح ١٩٦/١، والأشتموني ٢٤٥/١ .

(٤) وبعضُ النّحاة يفردها بالذّكر، ويجعلها قسماً قائماً بنفسه؛ «لأنّ لها أحكاماً

تنفرد بها وتخالّف فيها الناقصة؛ وذلك أنّ اسم هذه لا يكون إلّا مضمراً، وتلك

يكون اسمها ظاهراً ومضمراً؛ والمضمّر هنا لا يعود إلى المذكور، ومن تلك يعود =

إلى ضمير الشّان والقصة<sup>(١)</sup>، والجملة بعده خير؛ كما إذا وقع المبتدأ والخبر بعده مرفوعين<sup>(٢)</sup>، ومنه قول الشّاعر :

إِذَا مُتُّ كَانَ النَّاسُ نِصْفَانِ شَامِتٌ      وَآخَرُ مَثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ<sup>(٣)</sup>

فهذه الجملة لا يجوز أن تتقدّم على (كان)، ويجوز في الأولى؛ وهذه

= إلى مذكور؛ ولا يُعطف على هذا الضّمير، ولا يؤكّد، ولا يبدل منه، بخلاف تلك؛ ولا يكون الخبر هنا إلا جملة على المذهب، وتلك يكون خبرها جملة ومفرداً؛ والجملة في خبر هذه لا تفتقر إلى عائد يعود منها إلى المخبر عنه، وفي تلك يجب أن يكون فيها عائد؛ فلما خالفناها في هذه الأحكام جعلت قسماً قائماً بنفسه .  
وقد كان ابن درستويه يذهب إلى أنّ هذا القسم من قبيل التّامة الّتي ليس لها خبر، ولا تفتقر إلى مرفوع». شرح المفصل ١٠١/٧ .

ويُنظر : أسرار العريّة ١٣٥، وابن النّاظم ١٣٩ .

(١) في أ : الصّفة، وهو تحريف .

(٢) في ب : فرعين، وهو تحريف .

(٣) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو للعجير السّلوليّ .

والشّاهد فيه : ( كان النّاس نصفان ) حيث جاء اسم ( كان ) ضمير الشّان، وخبرها الجملة الاسميّة ( النّاس نصفان ) .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٧١/١، ونوادر أبي زيد ١٥٦ - وفيه ( كان النّاسُ نصفين ) ولا شاهد فيه على هذه الرّواية -، والجمل ٥٠، واللمع ٨٩، وأمالى ابن الشّجريّ ١١٦/٣، وأسرار العريّة ١٣٦، وكشف المشكل ٣٢٤/١، وشرح المفصل ٧٧/١، ١١٦/٣، ١٠٠/٧، وابن النّاظم ١٣٩، وتخليص الشّواهد ٢٤٦، وشعره - ضمن مجلّة المورد، المجلّد الثّامن، العدد الأوّل - ٢٢٥ - وفيه ( نصفين ) بدل ( نصفان ) ولا شاهد فيه على هذه الرّواية - .



لا تحتاج فيها إلى عائد، وتحتاج في الأخرى .

والتامة تميز<sup>(١)</sup> عن الناقصة بأشياء :

منها : أنها تحتاج<sup>(٢)</sup> إلى اسم واحد يكون فاعلاً، وأنها فعل حقيقي يدل على الزمان والحدث، كالحديث<sup>(٣)</sup> والوقوع .

ومنها : أن يستعمل منها المصدر المنصوب؛ كقولك : ( كان، يكون، كوناً ) بمترلة حدث، حدوثاً، ومنه<sup>(٤)</sup> قول الشاعر :

/ إِذَا كَانَ الشَّتَاءُ فَأَذْفُونِي فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْدِمُهُ الشَّتَاءُ<sup>(٥)</sup>

وأما الزائدة فإنها لا تحتاج إلى اسمين، ولا إلى اسم واحد؛ فهي تقع [في]<sup>(٦)</sup> وسط الكلام وآخره لا أوله؛ ولا يتصرف فيها بمستقبل<sup>(٧)</sup> ولا أمر،

(١) في أ : قسمين، وهو تحريف .

(٢) في أ : يحتاج، وهو تصحيف .

(٣) في أ : كالحدث .

(٤) لعل الضمير في ( ومنه ) يقصد به مجيء ( كان ) تامة، وإن كان في ظاهره يجعل البيت غير موافق لما قبله في الاستشهاد .

(٥) هذا بيت من الوافر، وهو للربيع بن ضبُع الفزاري .

والشاهد فيه : ( إذا كان الشتاء ) حيث جاءت ( كان ) تامة بمعنى ( حدث ) .

يُنظر هذا البيت في : الجمل ٤٩، والأزهية ١٨٤، وأسرار العريفة ١٣٥، وشرح التسهيل ٣٤٢/١، والبسيط ٧٣٩/٢، واللسان (كون) ٣٦٥/١٣، وشرح شذور الذهب ٣٣٢، والهمع ٨٢/٢، والخزانة ٣٨١/٧، والدّرر ٦٠/٢ .

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(٧) في ب : لا بمستقبل .

ولا فهي، ولا اسم فاعل .

وتتعيّن زيادتها إذا وقعت بين ( ما ) وفعل التعجب، نحو : ( ما كان

أحسنَ زيداً )<sup>(١)</sup>، وبين الجارّ والمجرور، كقول الشاعر :

سَرَاةُ بَنِي [أَبِي] <sup>(٢)</sup>بَكْرٍ تَسَامِي عَلَى كَانِ الْمُسَوِّمَةِ الْعِرَابِ <sup>(٣)</sup>

و [نَدْر] <sup>(٤)</sup>زيادتها بلفظ المضارع، كقول أمّ عَقِيل <sup>(٥)</sup>:

(١) وتتعيّن زيادتها - أيضاً - إذا وقعت بين المسند والمسند إليه، كقوله : ( أو نبيّ

كان موسى ؟ ) . ابن التّائظم ١٣٩، ١٤٠ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٣) هذا بيت من الوافر، ولم أقف على قائله .

و (سراة) جمع سري : الماجد الشّريف . و (تسامي) : أصله تتسامى، والمسوّمة:

الخيّل التي جعلت لها علامة ثم تُركت في المرعى . و (العِراب) : هي خلاف

البرادين والبخاتي .

والمعنى : إنّ سادات بني أبي بكر ليركبون الخيول العربيّة التي جعلت لها علامة تتميّز

بها عمّا عداها من الخيول .

والشّاهد فيه : ( على كان المسوّمة ) حيث زاد ( كان ) بين الجارّ والمجرور .

يُنظر هذا البيت في : اللمع ٨٩، والأزهيّة ١٨٧، وأسرار العربيّة ١٣٦، وشرح المفصّل

٩٨/٧، وشرح الكافية الشّافية ٤١٢/١، وابن التّائظم ١٤٠، ورصف المباني ٢١٨،

واللسان (كون) ٣٧٠/١٣، وتخليص الشّواهد ٢٥٢، والخزانة ٢٠٧/٩ .

(٤) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها السّياق .

(٥) هي فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف، أم عليّ بن أبي طالب - رضي الله

عنه - : أسلمت، وهاجرت إلى المدينة، وتوفيت بها؛ كانت ذات صلاح ودين،

ورأوية من راويات الحديث؛ وهي أوّل هاشميّة ولدت هاشميّاً .

أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ جَلِيلٌ<sup>(١)</sup> .....

وشدَّ زيادةً (أصبح) و ([أَمْسَى] <sup>(٢)</sup>) في قولهم: (مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا، وَمَا أَمْسَى أَذْفَأَهَا!) <sup>(٣)</sup>.

وَالَّتِي بِمَعْنَى (صار)، كقول <sup>(٤)</sup> الشاعر :  
ثُمَّ كَانُوا<sup>(٥)</sup> كَانَتْهُمْ وَرَقٌ جَا — فَاَلَوْتُ بِهِ الصَّبَا وَالدَّبُورُ<sup>(٦)</sup>

= يُنظر: الاستيعاب ٤/٤٤٥، ٤٤٦، وسير أعلام النبلاء ٢/١١٨، وأعلام النساء ٤/٣٣.  
(١) في ب : خليل، وهو تصحيف .

وهذا البيت من الرّجز المشطور، وبعده :

إِذَا تَهَبُّ شَمَالٌ بَلِيلٌ

(وماجد) : كريم . و(شمال) : هي ريح تهبّ من ناحية القطب . و(بليل) رطبة نديّة .  
والشّاهد فيه : ( أنت تكون ماجد ) حيث زيد المضارع من (كان) بين المبتدأ وخبره، والمشهور الزيادة بلفظ الماضي؛ لأنّ الماضي شبيهٌ بالحرف لبنائه، والحرف يقع زائداً في المشهور .

يُنظر هذا البيت في : شرح التسهيل ١/٣٦٢، وابن النّاظم ١٤٠، وتخليص الشّواهد ٢٥٢، وابن عقيل ١/٢٧٠، والمقاصد النّحويّة ٢/٣٩، والتّصريح ١/١٩١، والهمع ٢/٩٩، والأشموقيّ ١/٢٤١، والخزانة ٩/٢٢٥، ٢٢٦، والدّرر ٢/٧٨ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٣) قال ابن مالك بعد أن ذكر هذا القول : ( يعنون الدّنيا؛ روى ذلك الكوفيّون ) .

شرح الكافية الشّافية ١/٤١٣، ٤١٤ .

ويُنظر هذا القول في : ابن النّاظم ١٤٠، وتخليص الشّواهد ٢٥٢، والهمع ٢/١٠٠، والأشموقيّ ١/٢٤١ .

(٤) في ب : كقول الشّاعر المتقدّم ذكره .

(٥) في أ : ثم صار، وهو تحريف .

(٦) تقدّم تخريج هذا البيت في ص ٥٧٢ .

وإذا اجتمع في باب ( كان ) التناقضة معرفة ونكرة؛ فالاسم المعرفة، والخبر النكرة، كالحكم<sup>(١)</sup> في المبتدأ .

وأنت مخيرٌ إذا كانا معرفتين في جعلك أيهما شئت الاسم والآخر الخبر؛ للتساوي في التعريف إلا أن يكون / أحدهما أعرف من الآخر، كالضمير<sup>(٢)</sup> مع العلم، والعلم مع المُبْهَم، والمُبْهَم مع المَعْرِف بالألف واللام، والألف واللام مع المضاف .

فقولك<sup>(٣)</sup>: ( كان زيدٌ صديقك ) أحسن من قولك: ( كان صديقك زيداً )، وعلى ذلك يُقاسُ الباقي .

ويكونان مختلفين؛ أحدهما معرفة، والآخر نكرة؛ فإن كان الكلام ثراً لم يكن الاسم إلا معرفة، وإن كان شعراً جاز أن يجعل<sup>(٤)</sup> الاسم [نكرة]<sup>(٥)</sup> والخبر معرفة للضرورة، كقول حسن بن ثابت [رضي الله عنه]<sup>(٦)</sup>:

كَأَنَّ سَيِّئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِرْزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ<sup>(٧)</sup>

= والشاهد فيه هنا : ( ثم كانوا كأَنهم ) حيث جاءت ( كان ) بمعنى ( صار ) .

(١) في أ : كالحلم، وهو تحريف .

(٢) في ب : كالمضمر .

(٣) في أ : كقولك .

(٤) في أ : تجعل .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٧) هذا بيتٌ من الوافر .

وفي هذا البيت ثلاث روايات:

رفعُ ( العسل ) و ( المزاج )؛ وهذا على ضمير الشَّان والقصة<sup>(١)</sup>.

= و ( السَّيِّئة ) : الخمر الَّتِي تُسَبَّأُ، أي : تُشْتَرَى؛ ورواه الأَعلم : ( كَأَنَّ سُلَافَةَ )  
والسُّلَافَة : الخمر، أو خُلَاصَة الخمر، أو ما سَال من العَنَب قبل العصر؛ وذلك  
أَخْلَصَهَا؛ وروي — أَيْضاً — : ( كَأَنَّ حَبِيئَةً ) والحَبِيئَةُ هِيَ : الخمر المَخْبُوءَةُ  
المَضْنُونُ بِهَا . و ( بَيْتُ رَأْس ) : موضع بالشَّام، وقيل رَأْس : اسمُ حَمَارٍ معروف .  
يُنْظَرُ هَذَا الْبَيْتُ فِي : الْكِتَاب ١/٤٩، وَالْمَقْتَضِب ٤/٩٢، وَالْأَصُول ١/٦٧، ٨٣،  
وَالْجَمَل ٤٦، وَالْمَحْتَسِب ١/٢٧٩، وَالْمَقْتَصِد ١/٤٠٤، وَشَرْحُ الْمَفْصَل ٧/٩٣، وَشَرْحُ  
التَّسْهِيل ١/٣٥٦، وَالْمَغْنِي ٥٩١، وَالْخَزَانَة ٩/٢٢٤، وَالذِّيَوَان ١/١٧ .

(١) وهو مذهب السَّيرَافِيِّ وغيره، على أَنَّ اسمَ ( يَكُون ) ضمير الأمر والشَّان، وما  
بعدها مبتدأ وخبر، والجملة في محلِّ نصب خبر ( يَكُون ) .

وأَجَاز ابن هشام اللَّحْمِيّ، والسَّيرَافِيُّ، وابن السَّيِّد أَيْضاً تَخْرِيجاً آخَرَ؛ على أَنَّ  
يَجْعَلُ اسمَ ( يَكُون ) ضمير ( سَبِيئَةً )، و ( مَزَاجُهَا عَسَل ) في موضع الخبر؛ أو أَنَّ  
الخبر مَقْدَمٌ عَلَيْهَا وهو : ( من بيت رأس )، وجملة : ( تَكُونُ من بيت رأس ) صفةٌ  
أُولَى ( لِسَبِيئَةٍ )، وجملة ( مَزَاجُهَا عَسَل ) صفة ثانية لها؛ وعلى هذين القولين يُقَالُ :  
( تَكُونُ ) بَالْتَأَاءٍ؛ لِأَنَّ اسْمَهَا سَيَكُونُ ضَمِيرًا مُسْتَتِرًا يَعُودُ إِلَى مُؤَنَّثٍ، فَيَجِبُ تَأْنِيثُ  
الْفِعْلِ لَهُ، وَلَا يَجُوزُ تَذْكِيرُهُ إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ .

وذهب أبو البقاء، وابن السَّيِّد — أَيْضاً — إِلَى أَنَّ ( يَكُون ) زائدة، مع كونها  
بلفظ المضارع، و ( مَزَاجُهَا عَسَل ) مبتدأ وخبر .

وخطأ ابن هشام هذا التَّوْجِيهَ؛ لِأَنَّ ( كَانَ ) لَا تَزَادُ بِلَفْظِ الْمَضَارِعِ بَقِيَاسٍ؛ وَلَا  
ضَرُورَةَ لِدَعْوَى ذَلِكَ هُنَا .

يُنْظَرُ : شَرْحُ أَيْيَاتِ سَيَبُوهٍ لِلْسَّيرَافِيِّ ١/٥١، وَالْإِفْصَاح ٦٢، ٦٣، ٦٤، وَالْمَغْنِي  
٩١٢، وَالْخَزَانَة ٩/٢٢٤، ٢٢٥ .

ويروى برفع (المزاج) ونصب (العسل)، و(الماء) مرفوع بتقدير فعل،  
والتقدير : خالطها ماء<sup>(١)</sup>.

الثالثة: ما عليه البيت<sup>(٢)</sup>؛ وفيه قولٌ لأبي عليّ الفارسيّ يخرج<sup>(٣)</sup> من  
حيز الضرورة، قال<sup>(٤)</sup>: «مزاجها ينتصب<sup>(٥)</sup> على الظرف<sup>(٦)</sup> تشبيهاً، وإذا  
كان ظرفاً لم ينتصب<sup>(٧)</sup> بـ(كان) وجرى مجرى: عندك<sup>(٨)</sup> رجل؛

(١) وهي رواية أبي عثمان المازنيّ، حيث جعل (مزاجها) الاسم، ونصب (عسلاً) على  
الخبر؛ فقال: «يكون مزاجها عسلاً، ورفع (ماء) بفعل مضمر دلّ عليه الكلام،  
كأنه قال: وخالطها ماء».

يُنظر: المقتضب ٩٢/٤، وشرح أبيات سيبويه للسّيرافيّ ٥١/١، والمقتصد ٤٠٤/١،  
والإفصاح ٦٤، والخزانة ٢٢٧/٩، والحلّ في شرح أبيات الجُمّل ٤٩.

(٢) أي: نصب (مزاجها) خبراً لـ(كان) مقدّماً، وهو معرفة، ورفع (عسل) وما  
عُطف عليه اسماً لـ(كان) مؤخّراً مع كونه نكرة.

يُنظر: الكتاب ٤٧/١، وتحصيل عين الذهب ٧٨، وشرح أبيات سيبويه للسّيرافيّ  
٥٠/١، ٥١، والإفصاح ٦٣، والخزانة ٢٢٦/٩، ٢٨١.

وهناك تحريج آخر على هذه الرواية على أنّ الشّاعر أراد (مزاجاً لها) فنوى  
بالإضافة الانفصال، فأخبر بنكرة عن نكرة.

يُنظر: الحلّ في شرح أبيات الجُمّل ٤٨، والخزانة ٢٨٣/٩.

(٣) في أ: تخريجه.

(٤) لم أجد هذا القول فيما وقفت عليه من كتب لأبي عليّ الفارسيّ.

ويُنظر: شرح الجمل لابن بابشاذ جـ ١/٥٠ ق، والحلّ في شرح أبيات الجُمّل  
٤٨، والمغني ٩١٢، والخزانة ٢٨٣/٩، ٢٨٤.

(٥) في ب: نصب.

(٦) في ب: الظرفيّة.

(٧) في ب: ينصب.

(٨) في أ: كان عندك.

فكأنّه يقول: يكون غسل وماء [في] <sup>(١)</sup> [مزاجها] .

[١/٩٥]

[أو هو] <sup>(٢)</sup> منصوبٌ بـ(كان)/ نفسها؛ وهو معرفة بمنزلة [قولك] <sup>(٣)</sup>: حالها أو جملتها؛ و(العسل) و(الماء) جنسان؛ فلم يُردّ عسلاً من الأعسال ولا ماءً من المياه؛ فصاراً <sup>(٤)</sup> في حكم المعرفة، ومنه قول الآخر: قَفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعَا <sup>(٥)</sup> فلما نعت (الموقف) بـ(منك) تقرّب من المعرفة، و(منك) متعلّق باستقرار محذوف .

وَالْبَاءُ تَخْتَصُّ بِلَيْسَ فِي الْخَبَرِ كَقَوْلِهِمْ : لَيْسَ الْفَتَى بِالْمُحْتَقَرِّ

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السّياق .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السّياق .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السّياق؛ وهي من شرح الجمل لابن بابشاذ .

(٤) في كلتا النّسختين : فصار؛ والأولى إثبات ألف الاثنين في الفعل؛ لأنّ الحديث عن العسل والماء.

(٥) هذا بيتٌ من الوافر، وهو للقنطاميّ .

و(ضباعا) : ترخيم ضُباعة : اسم امرأة؛ وهي : ضُباعة بنت زفر بن الحارث الكلبيّ .

والشّاهد فيه: ( ولا يكُ موقفٌ منك الوداعا ) حيث جعل اسم ( يكُ ) نكرة وهو (موقف) وخبرها معرفة وهو ( الوداعا )؛ وهذا يجوز في ضرورة الشّعْر فقط، وحسّن ذلك وصف ( الموقف ) بالجارّ والمجرور الذي هو ( منك )؛ والتقدير : موقفٌ كائنٌ منك؛ والنّكرة إذا وصفت قربت من المعرفة .

يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٢/٢٤٣، والمقتضب ٤/٩٤، والأصول ١/٨٣، والجمل ٤٦، واللمع ٨٧، وشرح المفصل ٧/٩١، وشرح التسهيل ١/٣٥٦؛ والمغني ٥٩١، والهمع ٢/٩٦، والخزانة ٩/٢٨٤، والذّيوان ٣٧ .

(ليس) لا نظير له في <sup>(١)</sup> الأفعال؛ لأنّه فعلٌ ثلاثيٌّ، يأوّه ساكنة؛ ويختص <sup>(٢)</sup> بدخول (الباء) في خبره، كقوله تعالى: ﴿الَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ <sup>(٣)</sup>؛ فالجارّ والمجرور في موضع نصب <sup>(٤)</sup>.

وقد تُراد هذه الباء في خبر (كان) إذا دخل عليها (ما)، كقولك: (ما كان زيدٌ بخارج) فإنّ عطفت على الخبر <sup>(٥)</sup> جاز في المعطوف الجرُّ على اللفظ، كقولك: (ليس زيد بكاتبٍ ولا فقيه)، والنصبُ على الموضع <sup>(٦)</sup>، كقول الشاعر:

مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجَحُ      فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا <sup>(٧)</sup>

(١) في أ: من .

(٢) أي: عن بقية الأفعال لا مطلقاً .

(٣) من الآية: ١٧٢ من سورة الأعراف .

(٤) وهو خبرٌ ليس .

(٥) أي: خبر ليس المجرور بـ (الباء) .

(٦) فتجرّ ( فقيه ) عطفاً على لفظ ( كاتب )، وتنصب ( فقيه ) عطفاً على موضع كاتب .

(٧) هذا بيتٌ من الوافر، وهو لعُقَيْبَةَ الأَسَدِيِّ .

(و) معاوي ( : ترخيم معاوية بن أبي سفيان . و) أسجح ( : أرفق وسهّل .

والشاهد فيه ( : ولا الحديد ) حيث عطف على خبر ليس المجرور بالنصب، وهذا العطف على الموضع .

يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٦٧/١، والمقتضب ٣٣٨/٢، ١١٢/٤، وسرّ صناعة

الإعراب ١٣١/١، وأمالِي القالي ٣٦/١، والإنصاف ٣٣٢/١، وشرح المفصل ٩/٤،

ورصف المباني ٢٠٢، واللّسان ( غمر ) ٣٨٩/٥، والمغني ٦٢١، والخزانة ٢٦٠/٢.



بَابُ مَا الَّتِي تَعْمَلُ عَمَلَ لَيْسَ<sup>(١)</sup>

[ ٩٥ / ب ]

/ وَمَا الَّتِي تَنْفِي كَلَيْسَ النَّاصِبَةِ فِي قَوْلِ سُكَّانِ الْحِجَازِ قَاطِبَةً  
فَقَوْلُهُمْ : مَا عَامِرٌ مُوَافِقًا كَقَوْلِهِمْ : لَيْسَ سَعِيدٌ صَادِقًا

(ما) في لغة أهل الحجاز ترفع الاسم وتنصب الخبر إذا كان الخبر مؤخرًا منفيًا؛ لأنهم شبهوها بـ (ليس)، نحو قوله تعالى : ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾<sup>(٢)</sup>، وقوله تعالى : ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ﴾<sup>(٣)</sup>.

وفي لغة بني تميم لا تعمل شيئًا، فيرفع ما بعدها بالابتداء والخبر؛ فهي عندهم كحروف الاستفهام الداخلة على الاسم والفعل<sup>(٤)</sup>؛ فليس عملها في أحدهما بأولى من الآخر .

وشبهها بـ ( ليس ) من ثلاثة أوجه؛ وهي:

دخولها على المبتدأ والخبر، وكونها<sup>(٥)</sup> للنفي، وكون النفي نفي حال .  
ومن شرط إعمالها : فقدان الزيادة<sup>(٦)</sup>، وبقاء النفي<sup>(٧)</sup>؛ فإن وجدت

(١) في أ : التي بمعنى ليس .

(٢) من الآية : ٣١ من سورة يوسف .

(٣) من الآية : ٢ من سورة المجادلة .

(٤) ولأن ( ما ) حرف غير مختص؛ لدخوله على الاسم، نحو : (ما زيد قائم)، وعلى الفعل، نحو : ( ما يقوم زيد ) وما لا يختص فحقه ألا يعمل . ابن عقيل ٢٧٩/١ .

(٥) في أ : كونهما .

(٦) في ب : الزائدة .

(٧) وتأخير الخبر . يُنظر : ابن النّاظم ١٤٥ .

قبل (إن)، كقول الشاعر :

بَنِي غَدَاةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ وَلَا صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمْ خَزَفٌ<sup>(١)</sup>

بطل العمل لضعف شبهها بـ ( ليس ) .

ومثى انتقض النفي بحرف الاستثناء<sup>(٢)</sup>، نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ

إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ ﴾<sup>(٣)</sup>؛ بطل عملها لبطلان معناها .

ولا يجوز<sup>(٤)</sup> تقديم [معمول]<sup>(٥)</sup> خبرها على اسمها إلا إذا كان ظرفاً

(١) هذا بيت من البسيط، ولم أقف على قائله .

و ( غداة ) : حيّ من يربوع . و ( صريف ) : الفضة . و ( خزف ) : فخار .

والشاهد فيه : ( ما إن أنتم ذهب ) حيث زيدت ( إن ) بعد ( ما ) فبطل عملها .

يُنظر هذا البيت في : شرح عمدة الحفاظ ٢١٤/١، وابن الناظم ١٤٥، واللسان

( صرف ) ١٩٠/٩، والجنى الداني ٣٢٨، وتخليص الشواهد ٢٧٧، والمقاصد

النحوية ٩١/٢، والتصريح ١٩٦/١، والجمع ١١٢/٢، والأشموني ٢٤٧/١،

والخزانة ١١٩/٤ .

(٢) الذي هو ( إلا ) .

(٣) من الآية : ١٤٤ من سورة آل عمران .

(٤) لا يجوز تقديم خبرها على اسمها؛ لأن ( ما ) عامل ضعيف لا قوة لها على شيء من

التصرف؛ فلذلك لم تعمل حال تقدم خبرها على اسمها إلا فيما ندر من قول

الفرزدق :

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ

ينظر: ابن الناظم ١٤٦ .

(٥) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق؛ وهي من ابن الناظم .

[ ١/٩٦ ]

/أو حرف جرّ؛ تقول : ( ما زيدٌ أَكَلًا طَعَامَكَ ) ولو قدّمت ( الطَّعام ) على ( زيد ) لم يجز [ إلّا أن ] <sup>(١)</sup> ترفع الخبر، [ نحو ] <sup>(٢)</sup> : ( ما طَعَامَكَ زيدٌ أَكَل )، ومنه قولُ الشّاعر :

وَقَالُوا تَعْرِفُهَا <sup>(٤)</sup> الْمَنَازِلَ مِنْ مِّنِّي وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِنِّي أَنَا عَارِفٌ <sup>(٣)</sup>  
وتقولُ : ( ما عندك زيد مقيمًا، و ما بي أنت معنيًا ) - بالتّقديم <sup>(٥)</sup> -؛

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٣) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو لمزاحم بن الحارث العقيليّ .

و ( تعرّفها ) : تطلب معرفتها، وأسأل النَّاسَ عنها . ( ومنى ) : مكانٌ معروف قريبٌ من مكّة .

والشّاهد فيه : ( ما كلٌّ مَنْ وافى منى أنا عارف ) على رواية نصب ( كلٌّ ) حيث أبطل الشّاعر عمل ( ما ) النّافية فرفع بعدها المبتدأ والخبر جميعاً؛ وهما : ( أنا عارف )؛ لأنّ معمول الخبر - وهو : ( كلٌّ مَنْ وافى منى ) قد تقدّم على المبتدأ؛ وهذا المعمول ليس ظرفاً ولا جارّاً ومجروراً .

ويجوز على رواية رفع ( كلٌّ ) أن تكون ( ما ) مهملة، وأن تكون عاملة؛ لأنّه لم يتقدّم فيها معمول الخبر .

يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٧٢/١، والخصائص ٣٥٤/٢، وابن النّاظم ١٤٧، واللّسان ( عرف ) ٢٣٧/٩، وأوضح المسالك ٢٠١/١، والمقاصد النّحويّة ٩٨/٢، والتّصريح ١٩٨/١، والأشباه والتّظائر ٢٣٣/٢، والأشمونيّ ٢٤٩/١ .

(٤) في أ: أتعرفها.

(٥) أي : تقدّم معمول خبر ( ما ) على اسمها؛ أجازوا ذلك في الظّرف والجارّ والمجرور .

ابن النّاظم : ١٤٧ .

لأنّ الظّرف والجارّ والمحرور [يتوسّع بهما في الكلام ما لا] <sup>(١)</sup> يتوسّع بغيرهما .  
ولا يجوز نصب المعطوف بـ ( لكن ) و لا بـ ( بل ) على خبر  
( ما ) ؛ لأنّ المعطوف بهما موجب ، و ( ما ) لا يَنْصِبُ الخبر [ إلّا ] <sup>(٢)</sup> إذا  
كان منفيّاً <sup>(٣)</sup> .

فإذا عطف بهما على خبر ( ما ) و جب رفع المعطوف ؛ لكونه خبر  
مبتدأ محذوف ، تقول : ( ما زيدٌ قائماً بل قاعد ) و ( ما عمرو شجاعاً  
لكن <sup>(٤)</sup> كريم ) .

المعنى : بل هو قاعد ، ولكن هو كريم .

وقد تُزاد ( الباء ) الجارّة في الخبر بعد ( ما ) ؛ توكيداً للنفي ، كقوله  
تعالى : ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِعَاقِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴾ <sup>(٥)</sup> .  
وقد تُزاد في الخبر بعد ( لا ) ، كقولك : ( لا خَيْرَ بِخَيْرٍ بَعْدَهُ <sup>(٦)</sup> التَّارُ ) <sup>(٧)</sup> .

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٣) في كلتا النسختين : نفيّاً ، والصّواب ما هو مثبت كما في ابن النّاطم ١٤٨ .

(٤) في كلتا النسختين : بل ، والصّواب ما هو مثبت ؛ كما يتّضح من تفسير الشّارح  
فيما بعده .

(٥) من الآية : ١٣٢ من سورة الأنعام .

(٦) في ب : بعد .

(٧) هذا الشّاهد من خطبة لأبي بكر الصّدّيق - رضي الله عنه - .

يُنظر : تاريخ الطّبريّ ٢٢٥/٣ .

وفي هذا الشّاهد قولان :

أحدهما : أنّ قوله ( بخير ) خير ( لا ) ، و ( بعده ) صفة الخير ، والباء بمعنى في .

وُزَادَ بَعْدَ ( لَمْ ) <sup>(١)</sup>، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ  
السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ [ وَلَمْ يَكُنْ يَخْلُقْ ] <sup>(٢)</sup> يَقَادِرُ <sup>(٣)</sup>، وَمِنْهُ <sup>(٤)</sup> قَوْلُ الشَّاعِرِ :  
/ دَعَانِي أَخِي وَالْخَيْلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بِقُعْدُدٍ <sup>(٥)</sup>

[ ٩٦ / ب ]

= والثَّانِي : أَنَّ ( بَعْدَهُ ) صِفَةُ اسْمٍ ( لَا )، وَ ( بَخِيرَ ) خَبَرَهُ مُقَدِّمٌ، وَالبَاءُ زَائِدَةٌ،  
وَالْتَقْدِيرُ : لَا خَيْرَ بَعْدَهُ النَّارُ خَيْرٌ .

يُنْظَرُ : اللَّبَابُ فِي عِلَلِ الْبِنَاءِ وَالْإِعْرَابِ ٢٤٦/١ .

(١) فِي أ : كَمْ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

وَقَدْ أورد ابن مالك هذه الآية فقال : «ومثال دخولها بعد ( أن ) المسبوقة بـ ( أو  
لَمْ يَرَوْا )، قوله تعالى ... وذكر الآية، ثم قال : وهذا من إجراء الشيء على ما هو  
في معناه؛ لأن معنى : ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ﴾ أو ليس الله . شرح التسهيل ٣٨٣/١ .  
(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٣) من الآية : ٣٣ من سورة الأحقاف .

(٤) هذا مثال دخولها بعد نفي فعل ناسخ للابتداء .

(٥) هذا بيتٌ من الطَّوِيلِ، وهو لدُرَيْدِ بْنِ الصَّمَّةِ .

و ( الْقُعْدُدُ ) : الْجَبَانُ اللَّئِيمُ، الْقَاعِدُ عَنِ الْمَكَارِمِ وَالْخَامِلُ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ : ( لَمْ يَجِدْنِي بِقُعْدُدٍ ) حَيْثُ دَخَلَتْ الْبَاءُ الزَّائِدَةُ عَلَى مَفْعُولٍ ( وَجَدَ )  
الثَّانِي؛ لِنَفْيِ النَّاسِخِ .

يُنْظَرُ هَذَا الْبَيْتُ فِي : شرح التسهيل ٣٨٣/١، وَابْنُ التَّائِمِ ١٤٩، وَاللَّسَانُ ( قَعْدَ )  
٣٦٢/٣، وَتَخْلِيصُ الشُّوَاهِدِ ٢٨٦، وَالْمَقَاصِدُ التَّحْوِيَّةُ ١٢١/٢، وَالتَّصْرِيحُ ٢٠٢/١،  
وَالْهَمْعُ ١٢٧/٢، وَالْأَشْمُوعِيُّ ٢٥١/١، وَالدِّيَوَانُ ٤٨ .

## فصل

[ (ما) كلمة <sup>(١)</sup> تُستعمل <sup>(٢)</sup> اسماً وحرفاً؛ وأقسامها عشرة:

خمس منها أسماء، وخمسة [ منها ] <sup>(٣)</sup> حروف .

فالأسماء هي: أن تكون استفهاماً، كقوله تعالى : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ

تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِيْدِي ﴾ <sup>(٤)</sup>، أو شرطاً، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ

يَعْلَمُهُ اللَّهُ ﴾ <sup>(٥)</sup>، أو تعجباً، كقوله تعالى ﴿ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ ﴾ <sup>(٦)</sup>، أو

بمعنى الذي، كقوله تعالى : ﴿ مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ ﴾ <sup>(٧)</sup>، أو نكرة

موصوفة، كقول ابن دُرَيْد <sup>(٨)</sup>:

(١) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٢) في أ : وتستعمل .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(٤) من الآية : ٧٥ من سورة ص .

(٥) من الآية : ١٩٧ من سورة البقرة .

(٦) من الآية : ١٧٥ من سورة البقرة .

(٧) من الآية : ٩٦ من سورة النحل .

(٨) هو : محمد بن الحسن بن دُرَيْد، أبو بكر الأزدي، اللغوي : وُلد بالبصرة سنة

(٢٢٣هـ) ، ونشأ بعمان، وتنقل في الجزائر البحرية ما بين البصرة وفارس؛ وطلب

الأدب، وعلم النحو واللغة؛ كان من أحفظ الناس، وأوسعهم علماً، وأقدرهم

على الشعر؛ ومن مصنفاته : الجمهرة، والاشتقاق، والملاحن، والمقصورة؛ توفي

سنة (٣٢١هـ) .

فَكُلُّ مَا لَاقِيَتْهُ مُغْتَفَرٌ فِي جَنْبِ مَا أَسْأَرَهُ شَحَطُ النَّوَى<sup>(١)</sup>

والحروف: إذا كانت نافية بمعنى (ليس)، كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾<sup>(٢)</sup>.

أو كAFFة؛ وهي التي تدخل على (رُبَّ)<sup>(٣)</sup>، [ كقوله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾<sup>(٤)</sup> ]<sup>(٥)</sup>، و (إِنَّ) وأحوالها<sup>(٦)</sup>.

أو زائدة؛ وتقع كثيراً بين الجارّ والمجرور، كقوله تعالى: ﴿فِيمَا رَحِمَةٍ مِنْ

= يُنظر : مراتب التحوين ١٣٥، وإنباه الرواة ٩٢/٣، وإشارة التعيين ٣٠٤، وبُغية الوعاة ٧٦/١.

(١) هذا بيت من الرجز .

و(مغتفر) أي : متجاوز عنه متروك .

و(أسأره) : أبقي له؛ والسؤر مهموز : البقية من الشيء . و (الشحط) : البعد .

و(النوى) : التفريق والبعد .

والتمثيل به في : ( فكل ما لاقيته ) على أن ( ما ) نكرة موصوفة، أي : فكل شيء لاقيته مغتفر .

يُنظر هذا البيت في : شرح مقصورة ابن دُرَيْد ٢٣، وديوان ابن دُرَيْد ١١٦ .

(٢) من الآية : ٧ من سورة آل عمران .

(٣) أي : التالية لـ (رُبَّ) فتكفها عن طلب الاسم، وتوقع بعدها الفعل .

(٤) من الآية : ٢ من سورة الحجر .

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٦) فتكفها عن نصب المبتدأ، كقوله تعالى : ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾

[ الأنبياء : ١٠٨ ]، وقوله تعالى : ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [ النساء : ١٧١ ] .

اللَّهِ لَئِنْ لَمْ يَكُنْ (١)؛ وقد زيدت بين (قَدْ) والفعل في رواية مَنْ رَوَى (٢) قَوْلَ  
الشَّاعِرِ :

وَقَدْ مَا هَاجَنِي فَازْدَدْتُ شَوْقًا بُكَاءُ حَمَامَتَيْنِ تَجَاوَبَانِ (٣)  
أي : وقد هاجني .

أو مهية لإعمال اسم (٤)، أو فعل، أو حرف، لِمَا [ لَمْ ] (٥) يكن له  
من العمل / والاتصال، كـ (إِذْ مَا) (٦)، و (حيثما) فلولها لم يكونا من  
أدوات الشرط، وقلما يفعل ذلك؛ فبدخولها جاز أن تلي الفعل،  
و﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (٧) فيها أتى الفعل بعد (رُبَّ) أيضاً .

[ ١ / ٩٧ ]

(١) من الآية : ١٥٩ من سورة آل عمران .

(٢) وهي رواية أبي الحسن الأخفش .

يُنظر : الكامل ١/١٩١، والعقد الفريد ٥/٤١٤ .

(٣) هذا بيت من الوافر، وهو لجحدَر بن معاوية المحرزي .

والشاهد فيه : ( وَقَدْ مَا هَاجَنِي ) حيث زيدت (ما) بين (قد) والفعل على هذه الرواية.

يُنظر هذا البيت في : الوحشيات ١٨٣، والكامل ١/١٩١، والعقد الفريد ٥/٤١٤،

وأمالى القالي ١/٢٨٢، والتذكرة الحمدونية ٨/١٥، والحماسة البصرية ٢/٩٨،

وشرح شواهد المغني ١/٤٠٨، وشعره — ضمن شعراء أمويون — ١/١٨٤ .

وهناك رواية أخرى في البيت : ( وَقَدْ مَا ) ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

(٤) في ب : الاسم .

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٦) في ب : كإذ .

(٧) من الآية : ٢ من سورة الحجر .



واختلف في [(ما)]<sup>(١)</sup> المصدرية [التي تقدّر هي وما عملت فيه بالمصدر]<sup>(٢)</sup>؛ لا تصالها بالفعل، كقولك: (أعجبي ما صنعت) تقديره: أعجبي صنعك .

فقل فيها<sup>(٣)</sup>: اسم .

وقيل: حرف<sup>(٤)</sup> .

والأوجه أنّها اسم .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٣) في أ : فيهما .

(٤) القول باسميتها مذهب الأخفش، وابن السّراج، وجماعة من الكوفيين؛ فتفتقر إلى ضمير .

وعند سيبويه، والمبرد، وجمهور البصريين، أنّها حرف؛ فلا يعود عليها ضمير من صلتها .

يُنظر : الكتاب ٣٢٦/٢، ١١/٣، ومعاني القرآن للأخفش ١٩٦/١، والمقتضب ٢٠٠/٣، والأصول ١٦١/١، وشرح الرّضيّ ٥٤/٢، ورصف المباني ٣٨١، والجنى الدّاني ٣٣٢، والمغني ٤٠٢، والهمع ٢٨١/١ .



## بَابُ النَّدَاءِ

وَنَادِ مَنْ تَدْعُو يَا أَوْ بَايَا أَوْ هَمْزَةً أَوْ أَيْ وَإِنْ شِئْتَ هَيَا

النِّدَاءُ: أحد معاني الكلام؛ وهو : ما يتألف من حرف واسم؛ وهو منفردٌ بهذا التأليف<sup>(١)</sup>؛ وجاز ذلك لكون<sup>(٢)</sup> حرف النداء نائباً عن الفعل، فتزَلَّ<sup>(٣)</sup> منزلة الكلام المؤتلف من اسم وفعل<sup>(٤)</sup>.

وقال أبو عليّ الفارسي<sup>(٥)</sup>: «النِّدَاءُ خَبَرٌ من وجه، وغير خيرٍ من وجه؛ لأنّه مع الصّفات بمنزلة الأخبار، ومع غير الصّفات بمنزلة [غير]<sup>(٦)</sup> الأخبار؛ فإذا قلت لإنسان : ( يا صادق ) أو ( يا كاذب ) صلح أن يُجاب هذا بصدق، أو كذب؛ فكان خبراً من هذا الوجه؛ وليس كذلك إذا قلت : ( يا زيد ) و ( يا عمرو )» .

وحروف النداء خمسة<sup>(٧)</sup>؛ وهي: (يا) و (أيا) و (أي) و (هيا) و (الهمزة). [ ٩٧ / ب ]

(١) قال ابن يعيش ٢٠/١ : «لم يُفد الحرف مع الاسم إلا في موطن واحد وهو النداء خاصّة؛ وذلك لنيابة الحرف فيه عن الفعل؛ ولذلك ساغت فيه الإمالة». ويُنظر : الفصول الخمسون ١٥٠، وحاشيته .

(٢) في كلتا النسختين : كون . والمعنى يتطلّب وجود اللام .

(٣) في ب : فتزَلَّت .

(٤) قال الأنباري في أسرار العربيّة ١٥ : «لأنّ التقدير في قولك : ( يا زيد ) أدعو زيدا، وأنادي زيدا؛ فحصلت الفائدة باعتبار الجملة المقدّرة». .

(٥) لم أجد هذا القول فيما وقفتُ عليه من كتب لأبي عليّ الفارسيّ . ويُنظر : شرح الجمل لابن بابشاذ ج ١/ق ١١٧ أ .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٧) نصّ عليها سيبويه ٢٢٩/٢ . ويُنظر : المقتضب ٢٣٣/٤، والأصول ٣٢٩/١ .

وزاد الكوفيون : ( آ ) و ( آي )<sup>(١)</sup>.

وفي ( يا ) خلاف بين التحويين :

فمنهم مَنْ يذهبُ إلى أنّها حرف - وهو الأكثر -<sup>(٢)</sup>.

ومنهم مَنْ يذهبُ إلى أنّها اسمٌ للفعل<sup>(٣)</sup>.

فحجّة الأولين : أنّها لا تدلّ على معنىٍ إلّا في غيرها .

وحجّة الآخرين : أنّهم رأوا أنّ المنصوب والمجرور يقعان<sup>(٤)</sup> بعدها،

كقولك : ( يا رجلاً ) و ( يا لزيد )، وأنّه قد سُمِعَ إمالةُ ( يا ) والحُرُوفِ

لا تُمال<sup>(٥)</sup>.

وكذلك اختلفوا في العامل من<sup>(٦)</sup> قولهم : يا عبد الله<sup>(٧)</sup>.

(١) يُنظر : شرح الكافية الشافية ١٢٨٩/٣، وابن النّاطم ٥٦٥ .

(٢) وهو مذهب جمهور البصريين .

يُنظر : الكتاب ٢٢٩/٢، والمقتضب ٢٣٣/٤، والأصول ٣٢٩/١، وشرح الكافية الشافية ١٢٨٨/٣، والجنى الدّاني ٣٥٤ .

(٣) وهو أبو عليّ الفارسيّ كما قال ابنُ يعيش ١٢٧/١ : «وكان أبو عليّ يذهبُ في

بعض كلامه إلى أنّ ( يا ) ليس بحرف، وإنّما هو اسمٌ من أسماء الفعل» .

وقال المراديّ في الجنى الدّاني ٣٥٥ : «ونُقل عن الكوفيّين» .

يُنظر : شرح المفصل ١٢١/٨، وشرح الرّضويّ ١٣٢/١، والارتشاف ١١٧/٣،

والهمع ٣٤/٣ .

(٤) في أ : يقعا .

(٥) يُنظر : شرح المفصل ١٢١/٨ .

(٦) في ب : في .

(٧) يُنظر هذا الخلافُ في : الكتاب ٢٩١/١، ١٨٢/٢، والمقتضب ٢٠٢/٤، =

فمنهم مَنْ يقول: (عبد الله) منصوبٌ بنفس (يا) <sup>(١)</sup>.  
ومنهم مَنْ يقول: هو منصوبٌ بفعلٍ مقدّرٍ لا يظهر؛ كأنه قال:  
(أدعو) أو (أحاطِبُ)؛ ولأجل هذا يجعلها بعضهم اسماً للفعل <sup>(٢)</sup>.  
فـ (الهمزة) تُستعمل للقريب، نحو: (أزَيْدٌ أَقْبِلْ)؛ لحفّتها <sup>(٣)</sup>.

= وأسرار العربية ٢٢٧، والتبيين، المسألة الثمانون، ٤٤٢، وشرح المفصل ١٢٧/١،  
١٢٠/٨، ١٢١، وشرح التسهيل ٣٨٥/٣، وشرح الرضي ١٣١/١، ١٣٢،  
والارتشاف ١١٧/٣، والهمع ٣٣/٣، والأشئوني ١٤١/٣.

(١) نسبة ابن يعيش ١٢٧/١ إلى المبرد؛ وقال الرضي ١٣١/١: «وأجاز المبرد  
نصب المنادى على حرف النداء لسدّه مسدّ الفعل».

والذي في المقتضب ٢٠٢/٤ يخالف ما قيل عنه، ويُوافق القول الثاني.  
وقال السيوطي في الهمع ٣٣/٣، ٣٤: «وذهب بعضهم إلى أن التائب له حرف  
النداء؛ ثم اختلفوا:

ف قيل: على سبيل الثيابة والعوض عن الفعل؛ فهو على هذا مشبه بالمفعول به  
لا مفعول به.

وقيل: على أن حروف النداء أسماء أفعال بمعنى (أدعو)؛ كـ (أف) بمعنى:  
(أتضجّر)، وليس ثمّ فعلٌ مقدّر.  
وقيل: على أنها أفعال».

(٢) وهذا مذهب سيبويه، والمبرد، والجمهور.

ينظر: الكتاب ٢٩١/١، ١٨٢/٢، والمقتضب ٢٠٢/٤، والهمع ٣٣/٣.

وذكر السيوطي أن بعضهم ذهب إلى أن التائب للمنادى معنوي. الهمع ٣٣/٣.

(٣) بعد هذا الكلام؛ ذكر الناسخ في (أ) بيت الملحّة سهواً منه؛ وهو:  
وَأَنْصِبْ وَتَوْنٌ إِذْ تُنَادِ التَّكِرَةَ كَقَوْلِهِمْ: يَا نَهْمًا دَعِ الشَّرَّةَ

ومكانه الحقيقي سيأتي - كما في (ب) -.

(و (وا) للنّدة<sup>(١)</sup>؛ وهي نداء المتفجّع<sup>(٢)</sup> عليه والمتوجّع<sup>(٣)</sup> منه، نحو:  
 (وا زيدا) و(واظهرأه) .  
 وذهب المبرّد<sup>(٤)</sup> إلى أنّ (هيا) و(أيا) للبعيد، و(أي) و(الهمزة)  
 للقريب<sup>(٥)</sup>، و(يا) لهما .  
 وذهب ابنُ برّهان<sup>(٦)</sup> إلى أنّ (هيا) و(أيا) للبعيد، و(الهمزة)  
 للقريب، و(أي) للمتوسّط، و(يا) للجميع .  
 وأجمعوا / على جواز نداء القريب بما<sup>(٧)</sup> [ للبعيد ]<sup>(٨)</sup> تأكيداً<sup>(٩)</sup>،  
 وعلى منع<sup>(١٠)</sup> العكس<sup>(١١)</sup> .

[ ١/٩٨ ]

- 
- (١) أي : ندبة القريب .  
 (٢) في ب : للمتفجّع .  
 (٣) في ب : للمتوجّع .  
 (٤) يُنظر : المقتضب ٢٣٣/٤ — ٢٣٥، وشرح الكافية الشافية ١٢٨٩/٣، وابن النّاطم  
 ٥٦٥، والتّصريح ١٦٤/٢، والأشموني ١٣٤/٣ .  
 (٥) في أ : القريب .  
 (٦) يُنظر : شرح الكافية الشافية ١٢٨٩/٣، وابن النّاطم ٥٦٥، والتّصريح ١٦٤/٢،  
 والأشموني ١٣٤/٣ .  
 (٧) في ب : بيا، وهو تحريف .  
 (٨) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .  
 (٩) في ب : للتوكيد . ويُنظر : الكتاب ٢٣٠/٢؛ حيث قال : «ويجوز لك أن تستعمل  
 هذه الخمسة غير (وا) إذا كان صاحبك قريباً منك، مقبلاً عليك، توكيداً» .  
 (١٠) في أ : على معنى، وفي ب : أو على منع، والتّصويب من ابن النّاطم ٥٦٥؛ لأنّ  
 العبارة مستفادةٌ منه .  
 (١١) قال الصّبّان في حاشيته على الأشموني ١٣٤/٣ : «أي : لعدم تأتّي التوكيد =

وقيل : إنَّ ( هَيَا ) و ( أَيَا ) و ( أَيَّ ) و ( آ ) تُستعملُ للبعيد،  
وللمستقل في نومه لا غير؛ للزيادة<sup>(١)</sup> في لفظها، و ( يَا ) للبعيد؛ لأنها  
أُمُّ حروف النداء<sup>(٢)</sup>.

وَأَنْصِبْ وَتَوْنٌ إِذْ تُنَادِ<sup>(٣)</sup> النَّكِرَةَ كَقَوْلِهِمْ : يَا نَهْمًا<sup>(٤)</sup> دَعِ الشَّرَّ  
وَإِنْ يَكُنْ<sup>(٥)</sup> مَعْرِفَةً مُشْتَهَرَةً فَلَا تُنَوِّنْهُ وَضُمَّ آخِرَةَ  
تَقُولُ : يَا سَعْدُ أَيَا<sup>(٦)</sup> سَعِيدُ وَمِثْلُهُ : يَا أَيُّهَا الْعَمِيدُ  
المنادى: لا يخلو من أن يكون مفردًا نكرة لم يقصد به معيّن؛

= في صورة العكس، ومحلّ منعه إذا لم ينزل البعيد منزلة القريب؛ وإلا جاز نداؤه  
بما للقريب؛ إذ لا مانع منه حينئذ).

(١) في أ: الزيادة.

(٢) وهذا مذهب سيبويه؛ وهو : أنَّ الهمزة للقريب، وما سواها للبعيد.  
قال في الكتاب ٢/٢٢٩، ٢٣٠ : «فأما الاسم غير المندوب فينبه بخمسة أشياء:  
بـ ( يا ) و ( أَيَا ) و ( هَيَا ) و ( أَيَّ ) وبالألف، نحو قولك : (أحار بن عمرو)؛ إلاّ  
أنّ الأربعة غير الألف قد يستعملونها إذا أرادوا أن يمدّوا أصواتهم للشّيء المتراخي  
عنهم، والإنسان المعرض عنهم الذي يرون أنّه لا يُقبلُ عليهم إلاّ بالاجتهاد، أو التّائم  
المستقلّ».

(٣) في متن الملحة ٣٥، وشرح الملحة ٢٥٠ : إنْ تُنَادِ .

(٤) في متن الملحة ٣٥ : يَا نَبِيهَا .

(٥) في ب : تكن، وهو تصحيف .

(٦) في شرح الملحة ٢٥١ : وَيَا سَعِيدُ .

فهذا<sup>(١)</sup> منصوبٌ، ومنه قوله :

يَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلَّغْ نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانٍ أَلَّا تَلَاَقِيَا<sup>(٢)</sup>  
وكلّ منادى فحقه النصب؛ لأنّه مفعولٌ لفعلٍ<sup>(٣)</sup> مضمرٌ، تقديره:  
(أدعو) أو (أنادي)؛ ولا<sup>(٤)</sup> يجوز إظهاره؛ لكون حرف النداء  
كالعوض منه<sup>(٥)</sup>.

ولا يفارقه النصب إلّا إذا كان مفردًا معرفة؛ فإنّه يبنى على ما كان  
يرفع به قبل النداء، لفظاً أو تقديرًا، كقولك: (يا محمد) و (يا موسى) .  
والوجه في بنائه<sup>(٦)</sup>: شبهه بالضمير من نحو : (يا أُنْتَ) في  
التعريف، والإفراد، وتضمنين معنى (أدعوك)؛ فإذا قلت : (يا زيد)

(١) في أ : فهو .

(٢) هذا بيتٌ من الطويل، وهو لعبد يغوث بن وقاص .

و (عرضت) : أتيت العروض وهو مكة والمدينة وما حولهما؛ وقيل : بلغت  
العروض؛ وهي جبال نجد . و (نداماي) : جمع ندمان؛ وهو : التلثم المشارب .  
والشاهد فيه : (يا راكباً) حيث نصب المنادى؛ لأنّه نكرة غير مقصودة .  
يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٢٠٠/٢، والمقتضب ٢٠٤/٤، والجمل ١٤٨، وشرح  
المفصل ١٢٨/١، وشرح التسهيل ٣٩١/٣، وابن الناظم ٥٦٨، وشرح شذور  
الذهب ١٠٩، وابن عقيل ٢٣٧/٢، والتصريح ١٦٧/٢، والخزانة ١٩٤/٢ .

(٣) في ب : بفعل .

(٤) في أ : فلا .

(٥) ولا يُجمع بين العوض والمعوّض منه .

(٦) ذكر الشارح وجهًا؛ وهناك وجهٌ آخر؛ وهو : أنّه أشبه الأصوات؛ لأنّه صار غاية  
ينقطع عندها الصّوت، والأصوات مبنية، فكذلك ما أشبهها . أسرار العربية ٢٢٤ .  
ويُنظر : شرح المفصل ١٢٩/١، وابن الناظم ٥٦٧ .



كَأَنَّكَ / قُلْتَ : ( يا أنت )، قال الرَّاجِز :

يَا أَبْجَرَ بْنَ أَبْجَرَ يَا أَتْنَا أَنتَ الَّذِي طَلَّقْتَ عَامَ جُعْتَا<sup>(١)</sup>

وَحُصَّ بِالضَّمَّة؛ لَأَنَّهَا حَرَكَةٌ لَا تَلْتَبِسُ<sup>(٢)</sup> بِحَرَكَةِ مُضَافٍ إِلَيْهِ .

فَإِنْ كَانَ نَكْرَةً مَقْصُودَةً فَيُنْبِئُ عَلَى الضَّمِّ كَالْعَلَمِ؛ فَتَقُولُ مِنْ ذَلِكَ:

( يا رجل )؛ لِتَخْصِيصِهِ بِالْقَصْدِ؛ قَالَ كَثِيرٌ:

لَيْتَ التَّحِيَّةَ كَأَنَّ لِي فَأَشْكُرُهَا مَكَانَ يَا جَمَلُ حَيِّتَ يَا رَجُلُ<sup>(٣)</sup>

(١) هَذَانِ بَيْتَانِ مِنَ الرَّجَزِ الْمَشْطُورِ، وَهُمَا لِسَالِمِ بْنِ دَارَةَ - كَمَا فِي التَّوَادِرِ ١٦٣، وَالْخَزَانَةِ ١٣٩/٢ - .

وَقَدْ حُرِّفَ الْبَيْتُ الْأَوَّلُ عَلَى أَوَجِّهِ، وَصَوَابُهُ :

يَا مُرَّ يَا ابْنَ وَاقِعٍ يَا أَتْنَا

وُنُسِبَ فِي الْعِيْنِ ٢٣٢/٤ إِلَى الْأَحْوَصِ، وَرَدَّ عَلَيْهِ الْبَغْدَادِيُّ فِي الْخَزَانَةِ قَائِلًا: «وَهُوَ وَهْمٌ».

و( مُرَّ ) هُوَ : مَرَّةً بِنِ وَاقِعِ الْفَزَارِيِّ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: ( يَا أَبْجَرَ بْنَ أَبْجَرَ ) وَ( يَا أَتْنَا ) فَإِنَّ النَّدَاءَ الثَّانِي وَهُوَ: ( يَا أَتْنَا ) يَدُلُّ عَلَى النَّدَاءِ الْأَوَّلِ وَهُوَ: ( يَا أَبْجَرَ بْنَ أَبْجَرَ ) فِي مَعْنَاهُ؛ فَيَكُونُ الْاسْمُ الْعِلْمُ الْمُنَادَى وَاقِعًا مَوْقِعَ الضَّمِيرِ وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ الضَّمِيرَ مَبْنِيٌّ، فَيَكُونُ الْوَاقِعُ مَوْقِعَهُ مَبْنِيًّا أَيْضًا .

وَاسْتَشْهَدَ بِهِ النُّحَاةُ عَلَى أَنَّهُ نَادَى الضَّمِيرَ الَّذِي يُسْتَعْمَلُ فِي مَوَاطِنِ الرَّفْعِ؛ وَهَذَا شَاذٌ. يُنْظَرُ هَذَانِ الْبَيْتَانِ فِي: نَوَادِرِ أَبِي زَيْدٍ ١٦٣، وَسَرِّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ٣٥٩/١، وَالْإِنْصَافِ ٣٢٥/١، وَشَرْحِ الْمَفْصَلِ ١٢٧/١، ١٣٠، وَالْمُقَرَّبِ ١٧٦/١، وَشَرْحِ عَمْدَةِ الْحَافِظِ ٣٠١/١، وَأَوْضَحِ الْمَسَالِكِ ٧٢/٣، وَالْمَقَاصِدِ النَّحْوِيَّةِ ٢٣٢/٤، وَالتَّصْرِيحِ ١٦٤/٢، وَالْخَزَانَةِ ١٣٩/٢ .

(٢) فِي كِلْتَا النِّسَخَتَيْنِ: لَا تَلْبَسُ، وَالصَّوَابُ مَا هُوَ مُثَبَّتٌ .

(٣) تَقَدَّمَ تَخْرِيجُ هَذَا الْبَيْتِ فِي ص ١٢٧ .

وإذا اضطرّ الشّاعر إلى تنوينه جاز له فيه [ وجهان:

أحدهما : الضّمّ ]<sup>(١)</sup>؛ تشبيهاً<sup>(٢)</sup> بمرفوع اضطرّ إلى تنوينه، وهو

مستحقّ لمنع الصّرف؛ ومنه ما أنشده سيبويه:

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ<sup>(٣)</sup>

والثّاني : النّصب؛ تشبيهاً بالمضاف [لطوله بالتّنين، وبقاء]<sup>(٤)</sup>

الضّمّ في العَلَمِ أولى من النّصب، والنّصب في غير العَلَمِ أولى من الضّمّ؛

= والشّاهد فيه هُنا : ( يا جملُ ) على أنّ المنادى إذا كان نكرة مقصودة يُبنى على الضّمّ .

(١) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها السّياق، من ابن النّاطم ٥٦٩، ٥٧٠؛ لأنّ هذا الكلام مستفادٌ منه .

(٢) في كلتا النّسختين : تشبيهه، وهو سهوٌ من النّساخ .

(٣) هذا بيتٌ من الوافر، وهو للأحوص، وكان يهوى امرأةً ويشبّب بها، ولا يُفصح

عنها؛ فتزوّجها رجلٌ اسمه مطر، فتزوّجه الأحوص بقصيدة منها هذا البيت .

والشّاهدُ فيه : ( يا مطر ) حيث نَوّن المنادى المفرد العَلَمَ للضرورة، وأبقى الضّمّ

اكْتفاءً بما تدعو الضرورة إليه .

يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٢/٢٠٢، والمقتضب ٤/٢١٤، ومجالس ثعلب

١/٧٤، والجمل ١٥٤، والمحتسب ٢/٩٣، والأزهية ١٦٤، وأمالي ابن الشّجريّ

٢/٩٦، وشرح الكافية الشّافية ٣/١٣٠٤، وابن النّاطم ٥٧٠، والحزانة ٢/١٥٠،

والديوان ٢٣٧ .

(٤) في كلتا النّسختين : بقاء التّنين والضّمّ، والتّصويب من ابن النّاطم ٥٧٠؛

لأنّ هذا الكلام مستفادٌ منه .

ومن شواهد النَّصب قولُ الشَّاعر :

ضَرَبْتُ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتَكَ الْأَوَاقِي<sup>(١)</sup>

/ فَإِنْ وصفت العلم بصفة مضافة<sup>(٢)</sup> نصبت الصِّفة، فتقول: (يا زيد ذا المال).

فإِنْ كَانَتِ الصِّفة مفرَّدة<sup>(٣)</sup>، أو عطفت عليه<sup>(٤)</sup> باسم معرّف بالألف واللام جاز في الصِّفة والمعطوف الرِّفع على اتباع اللفظ،

(١) هذا بيتٌ من الخفيف، وهو للمهلhel بن ربيعة .

(وَقَتُّكَ): مأخوذٌ من الوقاية؛ وهي : الحفظ . و (الأوَّاقِي) : جمع واقية بمعنى : حافظة ورعاية؛ وكان أصله (الوَّاقِي) فقلبت الواو الأولى همزة .

والشَّاهد فيه : (يا عديًّا) حيث اضطرَّ الشَّاعر إلى تنوين المنادى فنوَّنه، ولم يكثف بذلك بل نصبه مع كونه مفرَّدًا علَمًا؛ تشبيهًا بالمنادى المعرب المنوَّن .

يُنظر هذا البيتُ في : المقتضب ٢١٤/٤، والجُمَل ١٥٥، وسرَّ صناعة الإعراب ٨٠٠/٢، وأُمالي ابن السَّجَرِيّ ١٨٨/٢، وشرح المفصَّل ١٠/١٠، وشرح الكافية الشَّافية ١٣٠٤/٣، ورصف المباني ٢٥٤، وشرح شذور الذهب ١١٠، والمقاصد النَّحْوِيَّة ٢١١/٤، والتَّصريح ٣٧٠/٢ .

(٢) التَّابع المضاف الَّذي يجب نصبه هو ما كانت إضافته معنويَّة، أمَّا ما كانت إضافته لفظيَّة كاسم الفاعل المضاف إلى مفعوله، نحو: (يا رجل ضارب زيد) فقد اختلف فيه :

فقال الرُّضَيُّ : يجوز فيه الوجهان؛ الضَّمُّ، والنَّصب .

وقال السيوطيُّ : يجب نصبه .

يُنظر : شرح الرُّضَيِّ ١٤٠/١، والصَّبَّان ١٤٧/٣ .

(٣) في كلتا التَّسخِيتين : مفرَّدًا .

(٤) في ب : عليها .

والنَّصَب لاتباع الموضع<sup>(١)</sup>؛ فتقول لاتباع اللفظ : (يا زَيْدُ الظَّرِيفُ)،  
ولاتباع المحلّ: (يا زَيْدُ الظَّرِيفِ) و(يا رجال أطيعوا الله) و(النِّسَاءُ)  
و(النِّسَاءُ) - بهما - .

فإن وصفته بابن، متّصل، مضاف إلى علم؛ جاز فيه الضّم على  
الأصل، والفتح على الاتباع، والتخفيف فيما كثر دورُهُ في الاستعمال،  
كقولك: (يا زيدَ بن سعيد)، [ويجوز: (يا زيدُ بن سعيد)]<sup>(٢)</sup>؛ وهو عند  
المبرّد<sup>(٣)</sup> أولى من الفتح؛ وعليه أنشد قول الرّاجز :

يَا حَكَمَ<sup>(٤)</sup> بَنَ الْمُنْدَرِ بَنَ الْجَارُودِ  
سُرَادِقُ الْمَجْدِ عَلَيْكَ مَمْدُودُ<sup>(٥)</sup>

(١) إن قُرْن المعطوف بـ (أل) امتنع تقدير حرف التّداء قبله، فأشبهه التّعت، وجاز فيه  
الرّفْع والنّصب، كما يجوز في التّعت المفرد؛ واختلّف في المختار منهما :  
فقال الخليل، وسيبويه، والمازني : الرّفْع .

وقال أبو عمرو، وعيسى، ويونس، والجرميّ : النّصب .  
وقال المبرّد : إن كانت (أل) معرفة فالنّصب، وإن كانت غير معرفة فالرّفْع .  
وهذا التفصيل الذي قاله المبرّد نقله عنه ابن يعيش في شرح المفصل ٣/٢، وابن  
السّراج في الأصول ٣٣٦/١ - ولم أجده في كتبه - .

وتُنظر هذه المسألة في : الكتاب ١٨٦/٢، ١٧٨، والمقتضب ٢١٢/٤، وشرح  
الكافية الشّافية ٣/١٣١٤، وابن النّاظم ٥٧٥، وشرح الرّضيّ ١/١٣٨، ١٣٩،  
وأوضح المسالك ٨٧/٣، والتّصريح ١٧٦/٢، والأشْمُونِيّ ٣/١٤٩ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٣) يُنظر : المقتضب ٢٣١/٤، ٢٣٢ .

(٤) في ب : يا حكيم، وهو تحريف .

(٥) في أ : معقود .

قال: «ولو قال: يا حَكَمُ<sup>(١)</sup>؛ كَانَ أَجْوَدَ»<sup>(٢)</sup>.

فإن كان الابن مفصلاً عن موصوفه كما في نحو (يا زيد الظريف

= وهذان البيتان من الرجز، ويُنسبان إلى رؤية بن العجاج، وقيل: للكذاب الحرمازي .  
و (الحكم) : هو أحد بني المنذر بن الجارود العبدي، من عبد القيس بن أفضى بن  
دعمي . و ( السرداق ) أصله : الخباء الذي يمدّ فوق صحن الدار .  
والشاهد فيه : ( يا حَكَمَ بن المنذر ) فإن ( حكم ) منادى، علم، موصوف بابن،  
مضاف إلى علم؛ فيجوز فيه الضمّ على الأصل، والفتح على الاتباع، والتخفيف .  
والمبرد أنشد هذا على أن الضمّ أولى من الفتح الذي هو رواية البيت؛ وأنه لو قال : يا حكم  
ابن المنذر - بالضّم - كان أجود؛ وهذا مخالفٌ لقول جمهور البصريين، فعندهم أن الفتح  
أرجح؛ لأنه أخفّ .

يُنظر البيتُ الأوّل في : الكتاب ٢/٢٠٣، والمقتضب ٤/٢٣٢، والصّحاح (سردق)  
٤/١٤٩٦، وشرح المفصل ٥/٢، وشرح الكافية الشّافية ٣/١٢٩٧، وابن النّاطم  
٥٦٩، والمقاصد التّحويّة ٤/٢١٠، وملحقات ديوان رؤية ١٧٢ .  
وبعده :

أَنْتَ الْجَوَادُ بْنُ الْجَوَادِ الْمُحْمُودُ

والثاني في : الصّحاح ( سردق ) ٤/١٤٩٦، وشرح الكافية الشّافية ٣/١٢٩٧،  
وابن النّاطم ٥٦٩، والمقاصد التّحويّة ٤/٢١٠، والتّصريح ٢/١٦٩، وملحقات  
ديوان رؤية ١٧٢ .

وبعده :

إِنِّي وَبَعْضُ الْمُفْتِنِينَ دَاوُودُ

(١) في ب : يا حكيم، وهو تحريف .

(٢) المقتضب ٤/٢٣٢ .

ابن عمرو ( فليس في الموصوف إلا الضّم<sup>(١)</sup> .

وهكذا إذا كان الموصوف بابن غير علم، نحو : ( يا غلام ابن زيد ) ،  
[ أو لم يكن المضاف ]<sup>(٢)</sup> إليه علمًا ، نحو : ( يا زيد ابن أخي ) .

وأما المنادى المعروف بالألف واللام فلا يجوز الجمع / بينه وبين  
حرف النداء إلا في موضعين :

أحدهما : الاسم الأعظم ( الله ) ؛ وذلك على وجهين :  
على قطع الهمزة ، نحو : ( يا الله ) ؛ وعلى وصلها ، نحو : ( يا الله ) .  
والثاني : [ المنادى ]<sup>(٣)</sup> إذا كان جملة محكيّة ، نحو : ( يا المنطلق<sup>(٤)</sup> زيد )  
في رجل سمي بهذه الجملة .

ولا يُجمع بينهما في غير ذلك إلا في ضرورة ، كقول الرّاجز :  
فِيَا الْعُلَامَانَ اللَّذَانِ فَرًّا      إِيَّاكُمَا أَنْ تُكْسِبَانَا شَرًّا<sup>(٥)</sup>

(١) «لأنّ مثل ذلك لم يكثر في الكلام؛ فلم يستقل مجيئه على الأصل» . ابن النّاطم ٥٦٩ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السّياق ، من ابن النّاطم ٥٧١ ؛ لأنّ هذا الكلام  
مستفاد منه .

(٤) في أ : المطلق .

(٥) هذان بيتان من الرّجز المشطور ، ولم أقف على قائلهما .

والشّاهد فيهما : ( فيا الغلامان ) حيث جمع بين حرف النداء و ( أل ) في غير اسم  
الله تعالى ، وما سُمّي به من الجمل المحكيّة ؛ وذلك لا يجوز إلا في ضرورة الشّعر .

يُنظر هذان البيتان في : المقتضب ٢٤٣/٤ ، وأسرار العريّة ٢٣٠ ، وشرح

المفصل ٩/٢ ، وشرح الكافية الشّافية ١٣٠٨/٣ ، وابن النّاطم ٥٧١ ، وابن عقيل ٢٤١/٢ ، =

ولم يجوز [ مثل ] <sup>(١)</sup> هذا في السّعة؛ كراهة الجمع <sup>(٢)</sup> بين أداتي تعريف على شيء واحد <sup>(٣)</sup>.

وإذا قصدت غير ذلك ممّا فيه الألف واللام أتيت بـ (أَيّ) أو بـ (أَيّة) ملحقة بـ (هَاء) الّتي للتنبيه، وتأتي بعدها بالمنادى، فتقول: (يا أَيّها الرّجلُ)، أو <sup>(٤)</sup> ﴿يَا أَيُّهَا النَّفْسُ﴾ <sup>(٥)</sup>؛ فـ (أَيّ) و (الرّجلُ) كاسم واحد، و (أَيّ) مُنادى، و (الرّجلُ) تابع، مخصّص [له، ملازم] <sup>(٦)</sup>؛ لأنّ (أَيّا) مُبهم <sup>(٧)</sup> لا يُستعمل بدون المخصّص <sup>(٨)</sup>، فإنّ كان مشتقاً فهو نعت، نحو (يا أَيّها الفاضل).

= المقاصد التّحويّة ٢١٥/٤، والتّصريح ١٧٣/٢، والهمع ٤٧/٣، والخزانة ٢٩٤/٢.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ب.

(٢) في أ : للجمع.

(٣) والبغداديّون يقيسون على هذا فيجزّون (يا الرّجل)، ويقولون : لم نر موضِعاً يدخله التّنوين يمتنع من الألف واللام.

يُنظر : شرح الكافية الشّافية ١٣٠٨/٣، وابن النّاظم ٥٧٢، وأوضح المسالك

٨٦/٣، والتّصريح ١٧٣، والهمع ٤٧/٣.

(٤) في أ : و.

(٥) من الآية : ٢٧ من سورة الفجر.

(٦) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السيّاق من ابن النّاظم ٥٧٦؛ لأنّ هذا الكلام مستفاد منه.

(٧) في ب : المبهّم.

(٨) في أ : المختصّ.

وإن<sup>(١)</sup> كان جامداً فهو عطف بيان، نحو : ( يَا أَيُّهَا الْعَلَامُ ) ولزمته (هَاء) التنبيه تعويضاً عما فاتته من الإضافة<sup>(٢)</sup>.

ولا توصف<sup>(٣)</sup> (أي) في النداء إلا بما فيه الألف واللام، [ نحو :

( يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ )، أو بالموصول ]<sup>(٤)</sup>، كقوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ

عَلَيْهِ الذِّكْرُ ﴾<sup>(٥)</sup>.

وباسم الإشارة، نحو : ( يَا أَيُّهَا أَقْبَلُ )، قال الشاعر :

أَلَا أَيُّهَاذَ الْبَاخِعُ الْوَجْدُ نَفْسَهُ لَشَيْءٍ<sup>(٦)</sup> نَحْتَهُ عَنْ يَدَيْهِ الْمَقَادِرُ<sup>(٧)</sup>

(١) في ب : فإن .

(٢) في ب : المضاف .

(٣) في أ : ولا يوصف، وهو تصحيف .

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق؛ من ابن التاظم ٥٧٦؛ لأن هذا الكلام مستفاد منه .

(٥) من الآية : ٦ من سورة الحجر .

(٦) في كلتا النسختين: بشيء والصواب ما هو مثبت كما ورد في المصادر التي ذكرت البيت.

(٧) هذا بيت من الطويل، وهو لذي الرمة .

و(الباخع) : القتال . و (الوجد) : شدة الشوق . و (نحته) : صرفته .

و(المقادر) : المقادير .

والشاهد فيه : ( أَيُّهَاذَ الْبَاخِعُ ) حيث وصف المبهم الذي هو ( أي ) باسم الإشارة،

ووصف اسم الإشارة بما فيه ( أَل ) وهو ( الباخع ) .

يُنظر هذا البيت في : المقتضب ٢٥٩/٤، وشرح المفصل ٧/٢، وشرح الكافية

الشافعية ١٣١٩/٣، وابن التاظم ٥٧٦، واللسان (بج) ٥/٨، (نخا) ٣١٢/١٥،



وَتَنْصِبُ الْمُضَافَ فِي النَّدَاءِ      كَقَوْلِهِمْ<sup>(١)</sup>: يَا صَاحِبَ الرَّدَاءِ  
وَجَائِزٌ عِنْدَ ذَوِي الْأَفْهَامِ      قَوْلُكَ: يَا غُلَامُ يَا غُلَامِي<sup>(٢)</sup>  
وَجَوَّزُوا فَتَحَةً هَذِي<sup>(٣)</sup> الْيَاءِ      وَالْوَقْفَ بَعْدَ فَتْحِهَا بِالْهَاءِ  
وَالْهَاءُ فِي الْوَقْفِ عَلَى غَلَامِيَّةٍ      كَالْهَاءِ فِي الْوَقْفِ عَلَى سُلْطَانِيَّةٍ  
وَقَالَ قَوْمٌ فِيهِ يَا غُلَامًا      كَمَا تَلَوْا يَا حَسْرَتًا عَلَى مَا

المُضَافُ الْمُنَادَى مَنْصُوبٌ عَلَى أَصْلِهِ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

أَلَا يَا عِبَادَ اللَّهِ قَلْبِي مُتِمِّمٌ<sup>(٤)</sup>      بِأَحْسَنِ مَنْ صَلَّى وَأَقْبَحِهِمْ بَعْلًا<sup>(٥)</sup>

= والمقاصد التَّحْوِيَّةُ ٢١٧/٤، والأشْمُونِي ١٥٢/٣، والديوان ١٠٣٧/٢.

(١) فِي أ: كَقَوْلِكَ.

(٢) وَرَدَّ عَجَزُ هَذَا الْبَيْتِ فِي مَتْنِ الْمُلْحَةِ ٣٥ كَالْتَّالِي:

..... فِي يَا غُلَامُ قَوْلُ يَا غُلَامِي

(٣) فِي أ: هَذَا.

(٤) فِي أ: مَعْدَبٌ.

(٥) فِي كِلْتَا النَّسَخَتَيْنِ: فَعْلًا، وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا هُوَ مُثَبَّتٌ، كَمَا وَرَدَ فِي الْمَصَادِرِ الَّتِي ذَكَرْتُ الْبَيْتَ.

وَهَذَا الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِلْأَخْطَلِ، يَصِفُ جَارِيَةً وَبَعْلَهَا؛ وَبَعْدَهُ:

يَدِبُّ عَلَى أَحْشَائِهَا كُلِّ لَيْلَةٍ      دَيْبُ الْقَرْنَبِيِّ بَاتَ يَعْلُو نَقًّا سَهْلًا

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: (يَا عِبَادَ اللَّهِ) حَيْثُ وَرَدَ الْمُنَادَى مَنْصُوبًا لَفْظًا؛ لَكُونَهُ مُضَافًا

كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

والمشبه بالمُضاف يجري مجرى المضاف؛ وهو كلّ عامل ومعمول،  
وكلام/ فيه طول، نحو: (يا رفيقاً بالعباد) و(يا طالعاً جبلاً) و(يا خيراً  
من يد) و(يا ذاهباً عجلًا) .

فإن كان مضافاً إلى ياء المتكلم جاز فيه أربعة أوجه:

أكثرها استعمالاً حذف الياء، وإبقاء الكسرة تدلّ عليها، كما  
قُرئ<sup>(١)</sup>: ﴿يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾<sup>(٢)</sup>.

يُنظر هذا البيت في: الحيوان ٥٢٥/٣، وحياة الحيوان ٢٤٩/٢، والكمال ٩٩٥/٢،  
والجمل ١٤٩، ومجمع الأمثال ٢٧٣/١، وشرح قطر الندى ٢٢٠، والهمع ٣٦٧/٤،  
والدّرر ١١٥/٥، وذيل الديوان ٥٥٩ .

(١) قرأ رويس بخلف عنه بإثبات ياء ﴿يَا عِبَادِ﴾ وصلّاً ووقفاً؛ والباقون بحذفها،  
وهو القياس؛ فإنّه قاعدة الاسم المنادى؛ وهو الوجه الثاني لرويس .

وقد استشهد بها سيبويه على حذف ياء التّفس المضاف إليها في التّداء اجتزاءً  
بالكسرة، يبيّن أنّ سيبويه قال بعد ذلك: «وكان أبو عمرو يقول: يا عبادي  
فاتّقون»؛ وغير معروف عند القراء إثبات الياء في هذه الآية عن أبي عمرو .

يُنظر: الكتاب ٢١٠/٢، والنشر ٢٨٣/٣، والإتحاف ٤٢٨/٢، والبذور الزّاهرة  
٢٧٥، والمهذب ١٨٨/٢ .

(٢) من الآية: ١٦ من سورة الزّمر .

ثم ثبوته ساكنة، كما قرئ<sup>(١)</sup>: ﴿يَا عِبَادِي لَا خَوْفَ عَلَيْكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>.  
وإن ثبتت الياء مفتوحة، كما قرئ<sup>(٣)</sup>: ﴿يَا عِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي  
وَاسِعَةٌ﴾<sup>(٤)</sup>.

ثم قلب الياء ألفاً بعد قلب الكسرة [قبلها]<sup>(٥)</sup> فتحة، كما<sup>(٦)</sup> قرئ<sup>(٧)</sup>:  
﴿يَا حَسْرَتًا عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾<sup>(٨)</sup>، و﴿يَا أَسَفًا عَلَى يُوسُفَ﴾<sup>(٩)</sup>.

(١) قرئ: ﴿يَا عِبَادِي﴾ بالياء وهو الأصل، و﴿يَا عِبَادِي﴾ بخلفها وهو الأكثر، وكلاهما في السبعة.  
وإثبات الياء قراءة نافع، وابن عامر، وأبي عمرو، وأبي بكر عن عاصم، وكلهم  
أسكنها غير عاصم في رواية أبي بكر فإنه فتحها؛ وقرأ عاصم في رواية حفص، وابن  
كثير، وحمزة، والكسائي: ﴿يَا عِبَادِي﴾ بغير ياء في الوصل والوقف؛ وقد كتبت في  
المصحف بدون ياء.

يُنظر: السبعة ٥٨٨، والمبسوط ٤٠٠، وحجة القراءات ٦٥٣، ٦٥٤، والكشف  
٢/٢٦٣، والتيسير ١٦٠، والبحر المحيط ٣٨٧/٩.

(٢) من الآية: ٦٨ من سورة الزخرف.

(٣) قرأ بذلك نافع، وابن كثير، وابن عامر، وعاصم، وأبو جعفر.  
وقرأها الباقون بإسكان الياء.

يُنظر: السبعة ٥٠٣، والمبسوط ٣٤٧، وحجة القراءات ٥٥٣، والكشف ١٨١/٢،  
والتيسير ١٤١، والمهذب ١٢٥/٢.

(٤) من الآية: ٥٦ من سورة العنكبوت.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من أ.

(٦) في ب: کیا حسرتا.

(٧) أجمع القراء السبعة على هذه القراءة، وقرأها أبو جعفر ﴿يَا حَسْرَتَايَ﴾ بألفٍ بعد  
التاء، وياء بعدها مفتوحة، من رواية ابن جَمَاز.

يُنظر: المبسوط ٣٨٥، والتشريح ٢٨١/٣، والإتحاف ٤٣٠/٢، والبلور ٢٧٧، والمهذب ١٩٢/٢.

(٨) من الآية: ٥٦ من سورة الزمر.

(٩) من الآية: ٨٤ من سورة يوسف.

ثم حذف الألف، وإبقاء الفتحة دليلاً عليها<sup>(١)</sup>، نحو: (يا صاحب).  
وذكر وجه خامس من التخفيف - كما مضى -؛ وهو  
الاكتفاء<sup>(٢)</sup> من الإضافة بنيتها، وجعل الاسم مضموماً كالمنادى المفرد؛  
ومنه قراءة بعضهم<sup>(٣)</sup>: ﴿رَبُّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾<sup>(٤)</sup>.

إن كان آخره حرف علة فليس في الياء إلا وجه واحد؛ وهو:  
إثباتها مفتوحة لا غير، نحو: (يا مولاي)؛ وفيه لغة قليلة<sup>(٥)</sup> يدلون  
الألف ياءً، فيقولون: (يا مولي)، ومنه قول<sup>(٦)</sup> أبي ذؤيب:  
/ سَبَقُوا هَوًى وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمْ فَتَخَرَّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعٌ<sup>(٧)</sup>

[١/١٠١]

= وأجمع القراء السبعة على هذه القراءة؛ وقرأها الحسن: ﴿يَا أَسْنِي﴾ - بكسر  
الفاء، وياء ساكنة - . يُنظر: البحر المحيط ٣١٤/٦، والإتحاف ١٥٢/٢ .

(١) في أ: على .

(٢) في أ: للاكتفاء .

(٣) قرأ بها التمار عن رويس - كما في شواذ القراءة واختلاف المصاحف ق ١١٨/أ - .  
وقرأ الباقر بالكسر .

(٤) من الآية: ٣٣ من سورة يوسف .

(٥) وهي لغة هذيل، يقلبون الألف المقصورة ياءً، ثم يدغمونها في ياء المتكلم .

يُنظر: شرح المفصل ٣٣/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠٠٤/٢، وابن النازم ٤١٤،  
وأوضح المسالك ٢٣٩/٢ .

(٦) في أ: ومنه لأبي ذؤيب .

(٧) هذا بيت من الكامل، من قصيدة له يرثي فيها أبنائه، وقد كانوا ماتوا في سنة واحدة،

ولك<sup>(١)</sup> أن تريد عليها هاء [ساكنة]<sup>(٢)</sup>؛ لحفظ بيان الفتحة، فتقول:  
 (يا صاحبيه) وهي الهاء<sup>(٣)</sup> الدّاخلّة في قوله تعالى: ﴿مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيهِ.  
 هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيهِ﴾<sup>(٤)</sup>.

فإن نُودِيَ المضافُ إلى المضاف إلى ياء المتكلم لم تحذف الياء<sup>(٥)</sup> -  
 كما تحذف إذا نُودِيَ المضاف إليها<sup>(٦)</sup> - إلا في: (يا ابنَ أُمّ) و(يا ابنَ عَمّ)؛

= وقد كانوا خمسة هلكوا جميعاً في طاعون .

(هوئى) : هوأي، أي : ما قهواه النفس . و (أعنقوا) : أسرعوا . (فتخرّموا)  
 أي: استأصلتهم المنية واحداً واحداً .  
 والشاهدُ فيه : ( هوئى ) حيث قلب ألف المقصور ياء، ثم أدغمها في ياء المتكلم على  
 لغة هذيل .

يُنظر هذا البيتُ في : المفضَّلَات ٤٢١، وديوان الهذليين ٢/١، وشرح أشعار الهذليين  
 ٧/١، وسرّ صناعة الإعراب ٧٠٠/٢، وأمالى ابن الشجريّ ٤٢٩/١، وشرح  
 المفصل ٣٣/٣، والمقرّب ٢١٧/١، وشرح الكافية الشافية ١٠٠٤/٢، وابن النّاطم  
 ٤١٥، وأوضح المسالك ٢٣٩/٢ .

(١) في ب : وذلك، وهو تحريف .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٣) وتسمّى هذه الهاء : هاء البيان . شرح ملحّة الإعراب ٢٥٦ .

(٤) سورة الحاقة، الآية : ٢٨ ، ٢٩ .

(٥) «لعدم وقوعها موقع تنوين مُنادى؛ فيُقال : يا ابن أخي، و يا ابن خالي» .

شرح الكافية الشافية ١٣٢٥/٣ .

(٦) «لأنّها إذا نُودِيَ المضاف إليها أشبهت التّنوين؛ لوقوعها موقعه، فحُدفت =

وذلك قولك : (يا ابن أخي) ثبتت الياء؛ لبعدها عن موضع التغير<sup>(١)</sup>؛  
ولحلولهما في موضع يثبت فيه التنوين<sup>(٢)</sup>، ومنه<sup>(٣)</sup> : (يا صاحب صاحبي)؛  
لأنه بمنزلة : (يا صاحب زيد) .

ويجوز فيما حذف منه الياء لكثرة استعماله<sup>(٤)</sup> أن تُقَلَّب الياء ألفاً  
تخفيفاً<sup>(٥)</sup>؛ فتقول : (يا بن أُمّا) و (يا بنت عَمّا)؛ قال الرّاجز :  
يَا بِنْتَ عَمّا لَا تَلُومِي وَاهْجَعِي<sup>(٦)</sup>

= كما يُحذف .

شرح الكافية الشافية ١٣٢٤/٣ — ١٣٢٥ .

(١) في أ : التّعين، وهو تحريف؛ والمقصود بموضع التّغير هو طرف الاسم الذي دخل عليه حرف  
التّداء .

(٢) في أ : التّعين، وفي ب : التّغير؛ والصّواب ما هو مثبت .

(٣) في أ : فمنه .

(٤) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٣٢٥/٣ : «وكان أصلُ ( ابن الأُمِّ )  
و ( ابن العمِّ ) أن يُقال فيهما : ( يا ابن أُمِّي ) و ( يا ابن عَمِّي ) إلّا أنّهما كُثِّرَ  
استعمالهما في التّداء فَخُصَّ بحذف الياء، وبَقَاءِ الكسرة دليلاً عليها في قول مَنْ قال :  
( يا ابن أُمِّ ) و ( يا ابن عَمِّ ) .

وَيُنظر : ابن التّائظم ٥٨٠، والتّصريح ١٧٩/٢، والأشْمونيّ ١٥٧/٣ .

(٥) والعرب لا يكادون يُثبتون الألف إلّا في الضّرورة؛ كالشّاهد الذي أورده الشّارح .

يُنظر : شرح المفصّل ١٣/٢، وشرح الكافية الشافية ١٣٢٥/٣، وابن التّائظم ٥٨١،  
والتّصريح ١٧٩/٢، والأشْمونيّ ١٥٧/٣ .

(٦) هذا بيتٌ من الرّجز، وهو لأبي النّجم العجليّ .

(و) (المجوع) : النومُ ليلاً؛ كأنّها كانت تلوّمه بالليل .

ويجوز حذف الألف المنقلبة عن الياء، وبقاء<sup>(١)</sup> الفتحة<sup>(٢)</sup>؛ فتقول:  
 (يا ابن أم)، وقد قرئ بالأمرين<sup>(٣)</sup> جميعاً: ﴿يَا ابْنَ أُمِّ﴾ و ﴿يَا ابْنَ أُمِّ﴾<sup>(٤)</sup>.  
 والأصل في هذا كله: إثبات الياء، كقوله:  
 / يَا بَنَ أُمِّي<sup>(٥)</sup> وَلَوْ شَهِدْتُكَ إِذْ تَدْعُو تَمِيمًا وَأَنْتَ غَيْرُ مُجَابٍ<sup>(٦)</sup>

[١٠١/ب]

= والشاهد فيه: (عَمَّا) حيث أبدل الألف من الياء وأثبتها؛ والأصل: يا بنت عمي .  
 يُنظر هذا البيت في: الكتاب ٢/٢١٤، ونوادر أبي زيد ١٩، والمقتضب ٤/٢٥٢،  
 والأصول ١/٣٤٢، والجمل ١٦٠، والتبصرة ١/٣٥٢، وشرح المفصل ٢/١٣،  
 وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٢٦، وابن النّاظم ٥٨١، والديوان ١٣٤ .  
 (١) في ب: بقية .

(٢) للدلالة على الألف المحذوفة المنقلبة عن الياء .

(٣) الأمران هما: حذف الياء، وبقاء الكسرة دليلاً عليها؛ وحذف الألف المنقلبة عن الياء، وبقاء الفتحة دليلاً عليها .  
 (٤) من الآية: ٩٤ من سورة طه .

قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وحفص عن عاصم، وأبو جعفر، ويعقوب:  
 ﴿يَا ابْنَ أُمِّ﴾ بالفتح .

وقرأ ابن عامر، وحمزة، والكسائي، وخلف، وعاصم - في رواية أبي بكر - بالكسر .  
 وقال أبو حيّان في البحر ٥/١٨٣: «وأجود اللغات: الاجتزاء بالكسرة عن ياء الإضافة، ثم قلب الياء ألفاً والكسرة قبلها فتحة، ثم حذف التاء وفتح الميم، ثم إثبات التاء مفتوحة أو ساكنة» .

يُنظر: السبعة ٤٢٣، والمبسوط ٢١٥، وحجّة القراءات ٢٩٧، والكشف ١/٤٧٨،  
 والتيسير ٩٣، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/٣٧٥، ٢/١٥٣، والتبيان في إعراب القرآن ١/٥٩٥، ٢/٩٠٢ .

(٥) في ب: يا ابن أبي، وهو تحريف .

(٦) في كلتا النسختين: غير محارب، وهو تحريف؛ والتصويب من المصادر التي ذكرت البيت . =

وأما دخولُ تاءِ التّأنيثِ على (أب) <sup>(١)</sup> في قولهم: (يا أبت) فهو كقولهم: (رجل ربّعة) <sup>(٢)</sup> و(فروقة) <sup>(٣)</sup>؛ فوصفوا المذكّر بالمؤنث للمبالغة <sup>(٤)</sup>؛ وكذلك قالوا: (امرأة حائض) وصفاً بالمذكّر، وقيل: بالتاء، ومنه قولُ الرَّاجز:   
يَا أَبْتَا عَلِّكَ أَوْ عَسَاكَ <sup>(٥)</sup>

= وهذا البيتُ من الخفيف، وهو لغلفاء بن الحارث بن أكل المرار الكندي، من قصيدة يرثي بها أخاه شراحيل بن الحارث - قتيل يوم الكلاب الأوّل - .  
والشّاهد فيه : ( يا ابن أُمّي ) حيث أثبت ياء المتكلم في ( أُمّي )؛ والأصل هو : إثبات الياء في المضاف إلى ياء المتكلم إذا نودي المضاف، إلّا في ( يا ابن أم ) و ( يا ابن عم )؛ وذلك لكثرة الاستعمال فيهما خصوصاً بالتخفيف بحذف الياء وبقاء الفتحة؛ وقد أثبتها الشاعر ههنا لأجل الضرورة .

يُنظر هذا البيتُ في : النّفاث ١/٤٥٧، ٢/١٠٧٧، والوحشيّات ١٣٤، والمقتضب ٤/٢٥٠، وتفسير الطّبريّ ١٣/١٣٠، ومعاني القرآن للأخفش ٢/٥٣٣، والجمل ١٦٢، والأغاني ١٢/٢١٣، والحجّة لابن خالويه ١٦٥، وأمالى ابن الشّجري ٢/٢٩٤، ٤٨٠، ورصف المباني ١٦٠ .

(١) في ب : الأب .

(٢) رجل ربّعة أي : مربّوعُ الخلق، لا بالطّويل، ولا بالقصير؛ وصف المذكّر بهذا الاسم المؤنث، كما وصف المذكّر بخمسة ونحوها حين قالوا : (رجال خمسة)؛ والمؤنث : ربّعة، وربّعة كالمذكّر، وأصله له، وجمعهما جميعاً : ربّعات . اللسان (ربيع) ٨/١٠٧ .

(٣) رجلُ فروقة : فرغ، شديد الفرق؛ والهاء في ذلك ليست لتأنيث الموصوف بما هي فيه، إنّما إشعاراً بما أُريد من تأنيث الغاية والمبالغة . اللسان ( فرق ) ١٠/٣٠٤ .

(٤) التّاء في (يا أبت) تاءُ تأنيث عوّضت من ياء المتكلم؛ والذي يدلّ على أنّها للتأنيث أنّك تقولُ في الوقف : ( يا أبه ) و ( يا أمّه ) فتبدلها هاءً في الوقف، كـ(قاعده) و(قاعده). يُنظر : شرح المفصل ١١/٢، وشرح الكافية الشّافية ٣/١٣٢٧ .

(٥) هذا بيتٌ من الرّجز، وهو لرؤبة بن العجاج .



وَإِذَا نَوَدَىٰ مُنَادًى لِيَخْلَصَ<sup>(١)</sup> مِنْ شِدَّةٍ، أَوْ يُعَيِّنَ عَلَىٰ مَشَقَّةٍ؛  
فَنَدَاؤُهُ اسْتِغَاثَةٌ، وَهُوَ مُسْتَغَاثٌ .

وَتَدْخُلُ لَامُ الْجَرِّ لِقَوَّةِ التَّعَدِيَّةِ، وَتَفْتَحُ مَعَ الْمُسْتَغَاثِ مَا لَمْ يَكُنْ  
مَعْطُوفًا؛ فَرَقًا بَيْنَ الْمُسْتَغَاثِ وَالْمُسْتَغَاثِ لَهُ<sup>(٢)</sup>؛ فَالْأَوَّلُ : لَامُهُ مَفْتُوحَةٌ،  
وَالثَّانِي : لَامُهُ مَكْسُورَةٌ أَبَدًا، كَقَوْلِكَ : ( يَا لَزَيْدٍ لِعَمْرٍو )، وَمِنْهُ قَوْلُهُ  
فِي الْمُسْتَغَاثِ:

يَا لَبَكْرٍ أَنْشُرُوا لِي كُلِّيًّا يَا لَبَكْرٍ أَيْنَ أَيْنَ الْفِرَارُ!<sup>(٣)</sup>

= وَالشَّاهِدُ فِيهِ : ( يَا أَبَتَا ) حَيْثُ أَرَادَ الْبَاءُ، إِلَّا أَنَّهُ اسْتَنْقَلَهَا فَأَبْدَلَ مِنَ الْكُسْرَةِ فَتَحَةً  
ثُمَّ قَلَبَهَا أَلْفًا؛ لِأَنَّهَا مَتَحَرِّكَةٌ مَفْتُوحٌ مَا قَبْلَهَا .

يُنْظَرُ هَذَا الْبَيْتُ فِي : الْكِتَابِ ٣٧٥/٢، وَالْمَقْتَضِبِ ٧١/٣، وَسِرِّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ  
٤٠٦/١، وَشَرْحِ الْمَفْصَلِ ١٢/٢، وَاللِّسَانِ ( رَوَى ) ٣٤٩/١٤، وَالْمَقَاصِدَ النَّحْوِيَّةَ  
٢٥٢/٤، وَالْأَشْمُوْنِيَّ ١٥٨/٣، وَالْخَزَانَةَ ٣٦٢/٥، وَمُلْحَقَاتِ دِيوَانَ رُؤْبَةَ ١٨١ .

(١) فِي كِلْتَا النَّسَخَتَيْنِ : لَتَخْلَصَ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(٢) فِي كِلْتَا النَّسَخَتَيْنِ : إِلَيْهِ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٣) هَذَا بَيْتٌ مِنَ الْمَدِيدِ، وَهُوَ لِلْمَهْلَلِ بْنِ رَبِيعَةَ .

وَالْمَعْنَى - كَمَا قَالَ الْأَعْلَمُ فِي تَحْصِيلِ عَيْنِ الذَّهَبِ ٣١٩ - : «يَا لَبَكْرٍ أَدْعُوكُمْ  
لِأَنْفُسِكُمْ مُطَالِبًا لَكُمْ بِإِنْشَارِ كُلِّيبٍ وَإِحْيَائِهِ؛ وَهَذَا مِنْهُ اسْتِطَالَةٌ وَوَعِيدٌ؛ وَكَانُوا  
قَدْ قَتَلُوا كُلِّيًّا أَخَاهُ فِي أَمْرِ الْبَسُوسِ» .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ : إِدْخَالُ لَامِ الْاسْتِغَاثَةِ مَفْتُوحَةً عَلَى ( بَكَر )؛ لِلْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ لَامِ  
الْمُسْتَغَاثِ مِنْ أَجْلِهِ، وَكَانَتْ أَوَّلَى بِالْفَتْحِ؛ لَوْقُوعِ الْمُنَادَى مَوْقِعَ الضَّمِيرِ، وَلَامِ الْجَرِّ  
تُفْتَحُ مَعَ الضَّمَائِرِ .

وقال الآخر في الجمع<sup>(١)</sup>:

تَكْتَفِنِي الْوُشَاةُ فَأَزْعَجُونِي      فَيَا لِلنَّاسِ لِلْوَاشِيِ<sup>(٢)</sup> الْمُطَاعِ!<sup>(٣)</sup>

/ وكقوله فيهما بالعطف :

يَبْكِيكَ نَاءٍ بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ      يَا لِلْكُھُولِ وَلِلشَّبَانِ<sup>(٤)</sup> مِنْ عَجَبِ<sup>(٥)</sup>

[ ١/١٠٢ ]

= يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٢/٢١٥، واللامات ٨١، والخصائص ٣/٢٢٩،  
والتبصرة ١/٣٥٩، وتحصيل عين الذهب ٣١٨، وشرح الرضي ١/١٣٤، واللسان  
(لوم) ١٢/٥٦١، ٥٦٣، والخزانة ٢/١٦٢ .

(١) أي : الجمع بين لام المستغاث، والمستغاث له .

(٢) في ب : المواشي، وهو تحريف .

(٣) هذا بيتٌ من الوافر، وهو لقيس بن ذريح، ونُسب - أيضاً - إلى حسان  
بن ثابت - رضي الله عنه - .

و (تكتفني) : أحاطوا بي . و (الوشاة) : التمامون، وأصله من الوشي؛ لأنهم  
يزينون الكذب، ويحسنون الباطل .

والشاهد فيه : ( فيا للناس للواشي ) حيث جاءت اللام مفتوحة مع المستغاث،  
ومكسورة مع المستغاث له .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٢/٢١٦، واللامات ٨٢، والجمل ١٦٦، والأصول  
١/٣٥٢، والسنكت ١/٥٦١، وشرح المفصل ١/١٣١، والمقرب ١/١٨٣، وشرح  
الكافية الشافية ٣/١٣٣٦، وابن الناطم ٥٨٨، والديوان ٦٢ .

(٤) في ب : وللشباب، وهو تصحيف .

(٥) هذا بيتٌ من البسيط، ونسبه القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح ١/٢٦٨ إلى أبي  
الأسود الدؤلي، وإلى أبي زبيد الطائي؛ وبالرجوع إلى ديوانيهما لم أجده فيهما، ولم أقف  
على قائله .

وهاتان اللّامان لا بُدَّ أن يتعلّقا بشيءٍ ممّا يعمل؛ لكونهما<sup>(١)</sup> حرفي جرّ،  
والعامل<sup>(٢)</sup> في الأوّل<sup>(٣)</sup>: (يا) لنيابته<sup>(٤)</sup> عن الفعل<sup>(٥)</sup>، والعاملُ في الثّاني<sup>(٦)</sup>:

= والشّاهد فيه: (وللشّبان) حيث كسرت فيه اللّام، والقياس فتحها؛ حملاً على  
المعطوف عليه، ولكن لما كان معلوماً وزال اللبس ولم يكرّر حرف النداء كُسرت.  
يُنظر هذا البيت في: المقتضب ٢٥٦/٤، والأصول ٣٥٣/١، والجمل ١٦٧،  
والإيضاح ١٩١، والتبصرة ٣٥٩/١، والمقرب ١٨٤/١، وشرح الكافية الشّافية  
١٣٣٥/٣، وابن النّاظم ٥٨٨، والمقاصد التّحويّة ٢٥٧/٤، والخزانة ١٥٤/٢.

(١) في كلتا التّسخنتين: كونهما. والمعنى يتطلّب وجود اللّام.

(٢) في ب: فالعامل.

(٣) اختلف النّحاة في اللّام الدّاخلّة على المستغاث:

فقليل: هي زائدة، فلا تتعلّق بشيء؛ وهو اختيار ابن خروف.

وقيل: ليست بزائدة، فتعلّق؛ وفيما تتعلّق به قولان:

أحدهما: بالفعل المحذوف؛ وهو مذهب سيّويه، واختاره ابن عصفور.

والثّاني: تتعلّق بحرف النّداء؛ وهو مذهب ابن جنّي - وهو الذي نصّ عليه الشّارح -.

وذهب الكوفيّون إلى أنّ هذه اللّام بقيّة (آل)، والأصل في (يا لزيد): يا آل

زيد، و (زيد) مخفوضٌ بالإضافة.

تُنظر هذه المسألة في: الكتاب ٢١٧/٢، ٢١٨، وشرح المفصل ١٣١/١، وشرح

الجمل ١٠٩/٢، والارتشاف ١٤٠/٣، والجني الدّاني ١٠٤، والمغني ٢٨٨، ٢٨٩،

والهمع ٧٢/٣، والأشموقيّ ١٦٤/٣.

(٤) في كلتا التّسخنتين: بالنيابة، والصّواب ما هو مبيّن.

(٥) أي: بحرف النّداء الثّائب مناب الفعل؛ وهو مذهب ابن جنّي - كما ذكرنا ذلك

في الخلاف -.

(٦) في ب: الثّانية.

محذوف<sup>(١)</sup>؛ كأنّه قال: (أدعوكم لفلان) فترك ذكره؛ [لأنّه]<sup>(٢)</sup> لا يُستغاث بشيء إلا لمعنى .

فإن كرّرت حرف النّداء فلا بدّ من فتحه<sup>(٣)</sup>، كقول الشّاعر :

يَا لِقَوْمِي وَيَا لَأَمْثَالِ قَوْمِي      لِأَنَاسٍ عُتُّوهُمْ فِي ازْدِيَادٍ<sup>(٤)</sup>

(١) اختلف النّحاة فيما تتعلّق به لامُ المستغاث له؛ على عدّة أقوال :

أحدها : بفعلٍ محذوفٍ، تقديره : أدعوك لزيد .

وقال ابن عصفور : «قولاً واحداً» . وليس كذلك، بل الخلاف موجود .

والثاني : بحرف النّداء .

والثالث : بحالٍ محذوفة، تقديره : يا لزيد مدعوّاً لعمرو .

تُنظر هذه المسألة في : شرح الجمل ١/١٠٩، والارتشاف ٣/١٤٠، والجنى الدّاني ١٠٤، والمغني ٢٩٠، والهمع ٣/٧٣، والأشموني ٣/١٦٥ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٣) إن عطفت المستغاث فلا يخلو إمّا أن تکرّر حرف النّداء أولاً :

فإن كرّرت فلا بدّ من فتح اللّام؛ كالشّاهد الّذي ذكره الشّارح .

وإن لم تکرّر كسرت اللّام؛ لذهاب اللّبس حينئذ؛ قال الشّاعر :

يَيْكِيكَ نَاءٌ بَعِيدُ الدَّارِ مُعْتَرِبٌ      يَا لَلْكُهُولِ وَلِلشُّبَّانِ لَلْعَجَبِ

يُنظر : ابن النّاظم ٥٨٧، ٥٨٨ .

(٤) هذا بيتٌ من الخفيف، ولم أقف على قائله .

و (عتوهم) : تكبرهم .

والشّاهد فيه : (ويا لأمثال قومي) حيث فتحت اللّام؛ لتكرير حرف النّداء .

يُنظر هذا البيتُ في : ابن النّاظم ٥٨٧، وأوضح المسالك ٣/٩٥، والمقاصد التّحويّة ٤/٢٥٦، والتّصريح ٢/١٨١، والأشموني ٣/١٦٤ .

ومن المنادى؛ المندوب: وهو المذكور توجُّعاً منه، نحو: (وا رَأْسَاهُ)،  
أو <sup>(١)</sup> (تَفَجَّعًا عَلَيْهِ؛ لِفَقْدِهِ، [نحو] <sup>(٢)</sup>: (وا زَيْدَاهُ).

والقصد بالتَّدْبَةِ: الإعلام بعظمة المصاب؛ فلذلك لا يُنْدَب إِلَّا الْعَلَمُ <sup>(٣)</sup>.  
وهو يختصُّ بأحد حرفين <sup>(٤)</sup>؛ وهما: (ياء) أو (وا)، وبحرفين من آخره  
في الوقف؛ وهما: الألف والهاء؛ وهماؤه ساكنة؛ لأنَّها هاء السَّكْتِ،  
كقولك: (يا زَيْدَاهُ) و (يا عَمْرَاهُ) .

وإنَّ كَانَ مُضَافًا حَذَفَ التَّنْوِينُ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَأُلْحِقَتْ بِهِ  
الْعَلَامَةُ؛ فَتَقُولُ: (وا غَلَامَ زَيْدَاهُ) .

ولا / تُنْدَب <sup>(٥)</sup> التَّكْرَةُ، ولا (أي)، ولا اسم الإشارة، ولا الموصول [١٠٢/ب]  
المبهم <sup>(٦)</sup>، ولا اسم الجنس <sup>(٧)</sup> [المفرد] <sup>(٨)</sup>.

(١) في أ: و .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٣) ونحوه، كالمضاف إضافة توضَّح المندوب، كما يوضَّح الاسم العلم .  
يُنظر: شرح الكافية الشافية ١٣٤١/٣، وابن النَّاظِم ٥٩١ .

(٤) أي: بأحد حرفين من أوَّله .

(٥) في أ: ولا يُنْدَب .

(٦) في ب: ولا المبهم .

(٧) لأنَّ القصد من التدبَّة الإعلام بعظمة المصاب، وهو مفقودٌ هُنا؛ فلذلك لا يُنْدَب إِلَّا  
المعرفة السَّالمة من الإبهام .

يُنظر: التصريح ١٨٢/٢، والأشْمُونِي ١٦٨/٣ .

(٨) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

ويجوز أن يُندب الموصول إذا اشتهرت صلته، [كقوله]<sup>(١)</sup>: (وَإِنْ مَنُ  
حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَةَ)<sup>(٢)</sup>.

وَأَلِفُ [الندبة]<sup>(٣)</sup> لا تلزم<sup>(٤)</sup> المندوب؛ فيجوز بناؤه<sup>(٥)</sup> على الضمّ  
جاريًا مجرّى غيره من الأعلام المناداة؛ فتقول: (وَإِنْ مُحَمَّدٌ)<sup>(٦)</sup>؛ ويجوز<sup>(٧)</sup>  
تنوينه للضرورة<sup>(٨)</sup>، كقول الرّاجز :

وَإِنْ فَتَعَسَ وَأَيْنَ مَنِّي فَتَعَسُ!<sup>(٩)</sup>

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٢) يُنظر: شرح الكافية الشّافية ١٣٤١/٣، وابن النّاطم ٥٩١، وتوضيح المقاصد ٧/٤.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق؛ من شرح الحمل لابن بابشاذ ٢٩١.

(٤) في ب : لا يلزم .

(٥) المندوب له استعمالان :

أحدهما : ما ذكره الشّارح؛ وهو : أن المندوب إذا لم يلحقه الألف فإنه يبنى على  
الضمّ إن كان مفردًا، ويُنصب إن كان مُضافًا، كما يفعل بالمنادى؛ وإذا اضطرّ  
إلى تنوينه جاز نصبه وضمّه، كما يجوز ذلك في المنادى، وذكر الشّارح شاهدًا  
على ذلك .

والثاني : أن يلحق آخر ما تمّ به أَلِف .

يُنظر: شرح الكافية الشّافية ١٣٤٢/٣، ١٣٤٣، وابن النّاطم ٥٩١، ٥٩٢ .

(٦) في أ : يا مُحَمَّد .

(٧) في أ : ولا يجوز .

(٨) في ب : له للضرورة .

(٩) هذا بيتٌ من الرّجز المشطور، ويُنسب إلى رجلٍ من بني أسد؛ وبعده :

وَحَذَفُ ( يَا ) يَجُوزُ فِي النَّدَاءِ كَقَوْلِهِمْ : رَبِّ اسْتَجِبْ دُعَائِي  
وَإِنْ تَقُلْ: يَا هَذِهِ أَوْ يَاذَا فَحَذَفُ (يَا) مُمْتَعٌ يَا هَذَا

ويجوز حذف حرف النداء اكتفاءً بتضمين<sup>(١)</sup> المنادى معنى الخطاب  
إن لم [ يكن ]<sup>(٢)</sup> مندوباً، أو مُضمراً، أو مستغاثاً، أو اسم جنس،  
أو إشارة<sup>(٣)</sup>؛ لأن الندبة تقتضي مد الصوت .

أَإِبِلِي يَأْخُذْهَا كَرَوْسُ

(و فقفس) : اسم حي من أسد . و ( كروس ) : اسم رجل؛ وقد أغار على إبله؛  
وهو في الأصل : الغليظ .

والشاهد فيه : ( وافقفس ) فإن الراجز حينما اضطرّ نونه بالضّم، ويجوز تنوينه  
بالنصب؛ وهي الرواية المشهورة .

يُنظر هذا البيت في : مجالس ثعلب ٤٧٤، والمقرب ١/١٨٤، وشرح الكافية  
الشافية ٣/١٣٤٢، وابن النّاظم ٥٩٢، ورصف المباني ١١٩، والمقاصد النحوية  
٤/٢٧٢، والتّصريح ٢/١٨٢، والجمع ٣/٦٦، والأشعوني ٣/١٦٨، والدّرر  
٣/١٧، ٤١ .

والرواية في هذه الكتب بالنصب ( وافقفساً ) وتوجيه رواية الرّفع؛ لأنّه مندوب،  
والمندوب من قبيل المنادى، فبني على ما يُرفع به إن كان علماً مفرداً؛ وهو هنا  
كذلك، فبني على الضّم، ثمّ نون لاضطرار الشاعر إلى ذلك فهو تنوين ضرورة .

(١) في أ : بتضمين .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٣) ولا يُحذف الحرف أيضاً في المتعجب منه، نحو : ( يا للماء وللعشب ) إذا تعجبوا  
من كثرتهما، والمنادى البعيد، واسم الجنس غير المعين، كقول الأعمى : ( يا رجلاً  
خذ بيدي )؛ أما اسم الجنس المعين فقد نصّ عليه الشّارح، وفيه خلافٌ نتعرض له؛  
كما سيأتي .

وقد<sup>(١)</sup> أتى مفردًا، ومُضافًا؛ فمن المفرد قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ  
أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾<sup>(٢)</sup>؛ ومن المُضاف قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا﴾<sup>(٣)</sup>.  
والاستغاثة<sup>(٤)</sup> الباعث [عليها]<sup>(٥)</sup> هو: شدة الحاجة إلى الغوث  
والنصرة.

والمضمر لو حُذف [ منه ]<sup>(٦)</sup> حرف النداء فأتت الدلالة على النداء؛  
لأن الدالّ عليه<sup>(٧)</sup> حرفُ النداء، [ وتضمّن المنادى معنى الخطاب ]<sup>(٨)</sup>؛ فلو  
حذف<sup>(٩)</sup> من المنادى [ المضمر ]<sup>(١٠)</sup> بقي الخطاب؛ وهو فيه غير صالح  
/للدلالة على إرادة النداء<sup>(١١)</sup>.

[ ١٠٣ / أ ]

= يُنظر : أوضح المسالك ٧٢/٣، والتصريح ١٦٤/٢، ١٦٥، والأشتموني ١٣٧/٣ .

(١) أي : قد أتى حذف حرف النداء مفردًا، ومُضافًا .

(٢) من الآية : ٢٩ من سورة يوسف .

(٣) من الآية : ١٠ من سورة الحشر .

(٤) في أ : وللاستغاثة .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٦) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها السياق؛ من ابن النّاطم ٥٦٦ .

(٧) في كلتا النسختين : عليها، والصّواب ما هو مثبت .

(٨) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها السياق . يُنظر : ابن النّاطم ٥٦٦ .

(٩) أي : الحرف .

(١٠) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها السياق، من ابن النّاطم ٥٦٦ .

(١١) لأنّ دلّالته على الخطاب وضعيّة، لا تفارقُه بحال . يُنظر : ابن النّاطم ٥٦٦ .



و[أما] <sup>(١)</sup> اسم الجنس، واسم الإشارة فلا يُحذف منهما حرف النداء <sup>(٢)</sup> إلّا فيما ندر من [نحو] <sup>(٣)</sup> قولهم: (أَصْبَحْ لَيْلٌ) <sup>(٤)</sup>، وقوله

(١) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها السياق، من ابن النّاطم ٥٦٦ .

(٢) عند الكوفيّين أنّ حذف حرفِ النداء من اسم الجنس، والمشار إليه؛ قياسٌ مطّرد . ومذهب البصريّين المنع فيهما، وحملُ ما ورد على الشّدوذ، أو الضّرورة .

وصرّح ابن مالك في شرح الكافية الشّافية بموافقة الكوفيّين في اسم الجنس، فقال ١٢٩١/٣ : «وقولهم في هذا أصحّ» .

وقال المراديّ في توضيح المقاصد ٢٧٤/٣ : «والإنصاف القياس على اسم الجنس؛ لكثرة نظمها ونثرها، وقصر اسم الإشارة على السّماع؛ إذ لم يرد إلّا في الشّعْر» .

تُنظر هذه المسألة في : شرح المفصل ١٦/٢، وشرح الكافية الشّافية ١٢٩٠/٣، وابن النّاطم ٥٦٦، وتوضيح المقاصد ٢٦٩/٣، والتّصريح ١٦٥/٢، والهمع ٤٣/٣، والأشْمونيّ ١٣٦/٣، ١٣٧ .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٤) هذا مثَلٌ يُقال في اللَّيلة الشّديدة الّتي فيها الشّر؛ أو في استحكام الغرض من الشّيء؛ وهو يُنسب لامرأة تزوّجها امرؤ القيس فكرهته، وطال ليلها معه، فأخذت توقّظهُ فيرفع رأسه فإذا هو بليل فيعودُ للنّوم، فأخذت تقول: (أصبح ليل) .

والشّاهد فيه : حذف حرف النداء من اسم الجنس؛ والأصل : أصبح يا ليل . =

في الحديث: «ثَوْبِي حَجَرٌ»<sup>(١)</sup> فحرف<sup>(٢)</sup> التَّدَاء في اسم الجنس كالْعَوْض من أداة التعريف فحقه أن لا يُحذف، كما لم تُحذف<sup>(٣)</sup> الأداة؛ واسم الإشارة في معنى اسم الجنس فجرى مجراه .

[ و ]<sup>(٤)</sup> ثَمَّا لَا يُسْتَعْمَل<sup>(٥)</sup> فيه حرفُ التَّدَاء قولهم: (اللَّهُمَّ)؛ وفي هذه الميم [ قولان ]<sup>(٦)</sup>: مذهب البصريين<sup>(٧)</sup> أنَّها حرف زَيْدٌ عَوْضًا من (يا)،

= يُنظر هذا المثل في : جمهرة الأمثال ١٩١/١، ومجمع الأمثال ٢٣٢/٢، والمستقصى ٢٠٠/١ .

(١) هذا حديثٌ قاله الرسول - صَلَّى الله عليه وسلَّم - حكايةً عن موسى - عليه السَّلام -؛ حين فرَّ الحجر بثوبه، حين وضعه عليه وذهب ليغتسل .

وقد أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأنبياء - عليهم الصَّلَاة والسَّلام -، ٣٠٥/٤، ومسلم في صحيحه، كتاب الفضائل، باب من فضائل موسى - صَلَّى الله عليه وسلَّم -، ١٨٤١/٤، وأحمد في مسنده ١٣٥/٢، ٥١٥ .

والشَّاهد فيه : حذفُ حرفِ التَّدَاء من اسم الجنس؛ والأصل : ثوبي يا حجر . ولم يستشهد الشَّارحُ لحذف حرف التَّدَاء من اسم الإشارة؛ وله شواهدٌ كثيرة؛ منها: إِذَا هَمَلْتُ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي بِمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَةً وَغَرَامَ .

يُنظر : شرح الكافية الشَّافية ١٢٩١/٣، ١٢٩٢ .

(٢) في ب: فحذف، وهو تحريف.

(٣) في أ: كما لا يُحذف .

(٤) العاطف ساقطٌ من أ .

(٥) في ب: تستعمل.

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٧) يُنظر : الكتاب ١٩٦/٢، ومعاني القرآن للفراء ٢٠٣/١، والجمل ١٦٤ .

وليس مأخوذاً من فعلٍ. وقال الفراء<sup>(١)</sup>: «الميم مأخوذٌ من (فعل)؛ وأصله: يا الله أُمِّنَّا منك بخير، أي: اقصدنا؛ فحُذفت الهمزة تخفيفاً»<sup>(٢)</sup>.  
والقولُ الأوَّلُ أوجه .

(١) يُنظر : معاني القرآن ٢٠٣/١ .

(٢) تُنظر هذه المسألة في : اللآمات ٨٥، والإنصاف، المسألة السابعة والأربعون، ٣٤١/١، وأسرارُ العربية ٢٣٢، والتبيين، المسألة الثانية والثمانون، ٤٤٩، وشرح المفصل ١٦/٢، وشرح الكافية الشافية ١٣٠٧/٣، وابن النّاظم ٥٧٢، والتّصريح ١٧٢/٢، وائتلاف النّصرة، فصل الاسم، المسألة السادسة والعشرون، ٤٧، والجمع ٦٤/٣ .



## بَابُ التَّرْخِيمِ

وَأِنْ تَشَأْ التَّرْخِيمَ فِي حَالِ النَّدَا فَاخْصُصْ بِهِ الْمَعْرِفَةَ الْمُتَفَرِّدَا  
وَاحْذِفْ إِذَا رَخَّمتَ آخِرَ اسْمِهِ وَلَا تُغَيِّرْ مَا بَقِيَ مِنْ<sup>(١)</sup> رَسْمِهِ  
/تَقُولُ: يَا طَلْحَ وَيَا عَامِ اسْمَعَا كَمَا تَقُولُ فِي سَعَادَ: يَا سَعَا  
التَّرخيم في اللغة<sup>(٢)</sup>: تَرْقيقُ الصَّوْتِ، وتَلْيِينُهُ .

وهو عند التَّحْوِينَ: حَذْفُ بَعْضِ الْكَلِمَةِ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ<sup>(٣)</sup> .  
وكذلك<sup>(٤)</sup> قِيلَ<sup>(٥)</sup>: هُوَ تَخْفِيفُ اللَّفْظِ وَتَسْهِيلُهُ؛ وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:  
لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الْحَرِيرِ وَمَنْطِقٌ<sup>(٦)</sup> رَخِيمٌ الْحَوَاشِي لَا هُرَاءَ وَلَا نَزْرُ<sup>(٧)</sup>

(١) في متن الملحة ٣٦، وشرح الملحة ٢٦٠: عَنْ رَسْمِهِ .

(٢) اللسان (رخم) ٢٣٤/١٢ .

(٣) يُنْظَرُ: ابن النَّاظِم ٥٩٦ .

(٤) في ب: ولذلك .

(٥) أي: في تعريفه في اللغة .

(٦) في أ: منطلق، وهو تحريف .

(٧) هذا بيتٌ من الطَّوِيلِ، وهو لذي الرُّمَّةِ .

و(بشر): أراد به ظاهر جلدها . و(رخيم الحواشي): لَين نواحي الكلام .  
و(لا هراء): وهو الكلام الكثير الذي ليس له معنى . و(النزر): القليل؛ ويعني:  
أنَّ كلامها لا كثيرٌ بلا فائدة، ولا قليلٌ مُخَلٌّ؛ بل بين ذلك .

والشَّاهِدُ فِيهِ: (رخيم الحواشي) حيث جاء (الرَّخِيمُ) بمعنى الصَّوْتِ اللَّيِّنِ  
السَّهْلِ؛ والتَّرخيم: تخفيفُ اللَّفْظِ وتسهيلُهُ وتليينُهُ .

### وهو ثلاثة أنواع :

أحدها : حذف آخر الاسم في النداء لغير موجب؛ وشرطه : أن يكون مفرداً، علماً، زائداً على ثلاثة أحرف<sup>(١)</sup>؛ وإنما لم يرخم الثلاثي؛ لأنه يبقى بحذف آخره على أقل ما عليه الأصول، وأقل الأصول ثلاثة أحرف؛ فلا يجوز ذلك في نحو : ( زيد )؛ لبقائه على حرفين، والمؤث بالهاء ليس كذلك - ويأتي ذكره -<sup>(٢)</sup>.

وأكثر ما في شعر العرب مرخماً مما ليس فيه تاء التأنيث ثلاثة ألفاظ؛

= يُنظر هذا البيت في : جمهرة اللغة ( هنا ) ١١٠٦/٢، والخصائص ٢٩/١، والمحتسب ٣٣٤/١، وشرح شواهد الإيضاح ٣٣٣، وشرح المفصل ١٦/١، ١٩/٢، واللسان ( هراً ) ١٨١/١، ( نزر ) ٢٠٣/٥، وابن عقيل ٢٦٣/٢، والمقاصد التحوية ٢٨٥/٤، والأشموني ١٧١/٣، والديوان ٥٧٧/١.

(١) ومن شروط ترخيم المنادى أيضاً :

ألا يكون مضافاً؛ لأنه لو حذف من الأول لبقى الترخيم في وسط الكلمة من حيث المعنى، والثاني لا يمكن الحذف منه؛ لأنه ليس منادى؛ لأن الذي وقع عليه النداء لفظاً هو الأول .

ولا مستغاثاً مجروراً باللام؛ لعدم ظهور أثر النداء فيه، والترخيم من خصائص المنادى .

ولا مستغاثاً في آخره زيادة، ولا مندوباً؛ لأن المقصود بهما امتداد الصوت، والترخيم يضاد ذلك .

يُنظر : أمالي ابن الشجري ٣١٥/٢، والإيضاح في شرح المفصل ٢٩٨/١، وشرح المفصل ١٩/٢، وشرح الرضي ١٤٩/١، ١٥٠، والفوائد الضيائية ٣٤١/١، ٣٤٢، والتصريح ١٨٤/٢، والأشموني ١٧٥/٣، ١٧٦، والصبان ١٧٦/٣.

(٢) في ص ٦٤١.

وهي: ( حارث ) و ( عامر ) و ( منصور )؛ لكثرة تسميتهم بها.

وللعرب في الاسم المرخّم مذهبان<sup>(١)</sup>:

[١/١٠٤] أحدهما : أن يبقى في آخره بعد الحذف على ما كان عليه / من حركة أو سُكُون، وأن ينوى ثبوت المحذوف - وهذا الأكثر -<sup>(٢)</sup>؛ فتقول في ( حَارِث ) : يا حَارِ<sup>(٣)</sup> أَقْبِلْ، ومنه قولُ الشاعر :

يَا حَارِ [ لَا ]<sup>(٤)</sup> أُرْمَيْنِ مِنْكُمْ<sup>(٥)</sup> بِدَاهِيَةٍ<sup>(٦)</sup> .....

(١) في أ : وجهان .

(٢) وتسمّى هذه اللّغة : لغة من ينتظر . يُنظر: التصريح ١٨٨/٢، والأشثوني ١٧٩/٣ .

(٣) بكسر الرّاء كما كانت مكسورة قبل التّرخيم؛ وفي ترخيم جعفر : يا جعفَ بفتح الفاء، كما كانت مفتوحة قبل التّرخيم .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٥) في أ : عنكم، وهو تحريف .

(٦) هذا صدرُ بيت من البسيط، وعجزُه :

لَمْ يَلْقَهَا سُوقَةٌ قَبْلِي وَلَا مَلِكٌ

وهو لزهير بن أبي سلمى، من قصيدة يُخاطبُ بها الحارث الصّيدائي، وكان أغار على إبل زهير، وأخذ راعيه يَسَار، فطلب منه أن يردّ إليه راعيه، وتوعّده بالهجاء؛ فأطال عليه، فهجاه بهذه القصيدة، فردّ عليه راعيه وإبله .

(و) الدّاهية ( : النّازلة بالقوم، والخطب الشّديد .

والشّاهدُ فيه : ( يا حارِ ) حيث رخّم على لغة من يحذف آخر الاسم ويُقيى الباقي على ما كان عليه من كسر الرّاء؛ وهذه اللّغة هي الأكثر .

يُنظر هذا البيت في: جمهرة اللّغة (شظظ) ١٠٠٩/٢، والجمل ١٦٩، واللمع ١٧٧، =

[منه] <sup>(١)</sup> قول الآخر :

حَارِ <sup>(٢)</sup> بَنَ كَعْبٍ أَلَا <sup>(٣)</sup> أَحْلَامَ تَزْجُرُكُمْ <sup>(٤)</sup> .....

ومنه :

فَصَالِحُونَ جَمِيعاً إِنْ بَدَأَ لَكُمْ وَلَا تَقُولُوا لَنَا أَمْثَالَهَا عَامٌ <sup>(٥)</sup>

= والتبصرة ٣٦٧/١، وأمالى ابن الشجري ٣٠٢/٢، وشرح المفصل ٢٢/٢، وابن الناطم ٥٩٧، والمقاصد التحوية ٢٧٦/٤، والممع ٨٨/٣، والدرر ٥٦/٣، والديوان ٨٧.  
(١) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(٢) في كلتا النسختين : يا حَارِ، والصَّوَاب ما هو مثبت؛ كما في الديوان، والمصادر الأخرى.

(٣) في كلتا النسختين: لا، والصَّوَاب ما هو مثبت؛ كما في الديوان، والمصادر الأخرى.  
(٤) هذا صدرُ بيت من البسيط، وعجزه :

عَنِّي وَأَنْتُمْ مِنَ الْجَوَفِ الْجَمَاحِيرِ

وهو لحسان بن ثابت — رضي الله عنه —، وهو مطلع قصيدة يهجو بها الحارث بن كعب المجاشعي، من رَهط النَّجَاشِي، وكان هجا بني النَّجَّار .

و(الجوف) جمع أجوف؛ وهو : عظيم الجوف . و (الجماحير) جمع جُمُخُور؛ وهو : العظيم الجسم، القليل العقل والقوة، وقيل : الواسع الجوف .

والشَّاهد فيه : ( حَارِ بن كعب ) حيث رُحِمَ على لغة من يحذف آخر الاسم، ويُبقى الباقي على ما كان عليه من كسر الرَّاء؛ وهذه اللُّغة هي الأكثر .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٧٣/٢، والمقتضب ٢٣٣/٤، والجمل ١٦٩، وأمالى ابن الشجري ٣٠٢/٢، وشرح المفصل ١٠٢/٢، واللَّسان (جوف) ٣٥/٩، وشرح شواهد المغني ٢١٠/١، والخزانة ٧٢/٤، ٧٥، والديوان ٢١٩/١ .

(٥) هذا بيت من البسيط، وهو للتَّابِغَةِ الدِّيَّانِي، يخاطب بني عامر بن صعصعة، وكانوا =



أراد : عامراً؛ وكذلك تقول في (مالك) : يا مال .

وقد جاء في غير فاعل قليلاً، ومنه قول أوس<sup>(١)</sup> بن حجر<sup>(٢)</sup>:

تَنَكَّرْتُ مِنَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ لَمِي<sup>(٣)</sup> .....

= عرضوا عليه وعلى قومه مقاطعة بني أسد ومخالفتهم دونهم، فقال لهم :  
صالحونا وإياهم إِنْ شِئْتُمْ وَلَا تَعْرِضُوا عَلَيْنَا مصالحتكم دونهم، فإننا لا نرضى  
بديلاً لهم .

والشاهد فيه : (عام) يريد : يا عامر؛ حيث رخم على لغة من يحذف آخر  
الاسم، ويُبقي الباقي على ما كان عليه من كسر الميم؛ وهذه اللغة هي  
الأكثر .

يُنظر هذا البيت في : الجمل المنسوب للخليل ١٣٨، والكتاب ٢/٢٥٢،  
والبغداديات ٤٥٠، والتبصرة ١/٣٦٦، وتحصيل عين الذهب ٣٣٤، وأمالي ابن  
الشجري ٢/٣٠٣، والخزانة ٢/١٣٣، والديوان ٨٢ .

(١) في ب : أويس .

(٢) هو : أوس بن حجر بن مالك التميمي، أبو شريح : شاعر تميم في الجاهلية، كان  
كثير الأسفار، وأكثر إقامته عند عمرو بن هند في الحيرة؛ عُمر طويلاً، ولم يُدرك  
الإسلام .

يُنظر : طبقات فحول الشعراء ١/٩٧، والشعر والشعراء ١٧٤، والأغاني ١١/٧٣،  
والأعلام ٢/٣١ .

(٣) في ب : لي، وهو تحريف .

وهذا صدر بيت من الطويل؛ وعجزه :

وَبَعْدَ التَّصَايِي وَالشَّبَابِ الْمَكْرَمِ

والمعنى: إنك يا لميس قد أنكرتنا في الكبر والشيوخوخة بعد المعرفة التي كانت بيننا =

أراد : يا<sup>(١)</sup> لميس .

وتقول فيما كان رُباعياً كـ ( جعفر ) : يا جعف، وفي ( قمطر ) :  
يا قِمَطْ، وفي ( هرقل ) : يا هِرَقْ .  
فلا يحذف ممّا حروفه أصول سوى حرفٍ رباعياً كان  
أو خماسياً<sup>(٢)</sup> .

والفراء<sup>(٣)</sup> يرى فيما قبل حرف إعرابه ساكن، نحو ( هرقل ) و ( قمطر )  
أن يحذف في الترخيم حرفين<sup>(٤)</sup>؛ واستدلّ بأنّه إذا قال : ( يا قِمَطْ ) -  
بسكون الطاء - لزم عدم النّظير؛ إذ ليس في الأسماء المتمكّنة [ما]<sup>(٥)</sup> آخره  
حرف صحيح ساكن<sup>(٦)</sup> .

= زمن الشّباب .

والشّاهد فيه : ( لمي ) يريد : يا لميس؛ فرخّمه بحذف السّين .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٢/٢٥٤، والصّاحي ٣٨٣، وتحصيل عين الذهب ٣٣٥،  
وأما ابن السّجري ٢/٣٠٤، وشرح قطر النّدى ٢٣٦، والدّيوان ١١٧ .

(١) في ب : يريد يا نفس، وهو تحريف .

(٢) إذا كان الاسم مجرداً من التّاء جاز ترخيّمه بشروط؛ وهي :

١ - أن يكون علّماً . ٢ - زائداً على ثلاثة أحرف .

٣ - غير مضاف . ٤ - ولا مركّب تركيب إسناد .

يُنظر : أوضح المسالك ٣/١٠٣، وابن عقيل ٢/٢٦٥، والتّصريح ٢/١٨٥،  
والأشموني ٢/١٧٥ .

(٣) يُنظر : الأصول ١/٣٦٥، وشرح المفصل ٢/٢١، وشرح الكافية الشّافية ٣/١٣٥٧،  
وابن النّاظم ٦٠٠، والأشموني ٣/١٧٧ .

(٤) فتقول في ( هرقل ) و ( قمطر ) : يا هرّ، و يا قِمَ .

(٥) في أ : ممّا، وهو تحريف، وفي ب : ساقطة .

(٦) عند الجمهور يرخّم الاسم بحذف حرفين بشروط؛ وهي :

وقيل : ليس هذا / بشيء؛ لآته يلزمه ألا يُجيز : ( يا حارُ )؛ لئلاَّ يلتبس بـ ( قَبْلُ ) و ( بَعْدُ ) عند بنائهما على الضَّمّ<sup>(١)</sup>.

وَقَدْ أُجِيزَ الضَّمُّ فِي التَّرْخِيمِ فَقِيلَ : يَا عَامُ بِضَمِّ الْمِيمِ

المذهب الثاني : ألاَّ ينوي<sup>(٢)</sup> المحذوف؛ فيصير ما بقي كأنه اسم تام؛ فيبنى على الضَّمِّ لِمَا عَرَضَ لَهُ مِنَ النَّدَاءِ<sup>(٣)</sup>؛ فتقول : ( يا حارُ ) و ( يا عامُ ) و ( يا مالُ ) و ( يا هرقُ ) و ( يا قمطُ )؛ فإن رَحِمْتَ اسم رجل سَمَّيْ بِـ ( بُلْبُل ) فَإِنَّكَ تَضَمُّ الْبَاءَ عَلَى اتِّفَاقِ الْمَذْهَبَيْنِ<sup>(٤)</sup>؛ فتقول : ( يا بلبُ أَقْبِل ) .

وَأَلْقِ حَرْفَيْنِ<sup>(٥)</sup> بِلَا غُفُولٍ مِنْ وَزْنٍ فَعْلَانٍ وَمِنْ مَفْعُولٍ<sup>(٦)</sup>

= ١ - أن لا يكون الاسم محتوماً بالتاء .

٢ - أن يكون ما قبل الأخير حرف لين ساكناً، زائداً، مكملأ أربعة أحرف فأكثر؛ وذلك نحو : ( عثمان ) و ( منصور )، تقول في الترخيم : يا عثم، و يا منص، بحذف حرفين؛ الأخير وما قبله .

يُنظر : شرح الكافية الشافية ١٣٥٣/٣، وابن النّاظم ٥٩٩، وأوضح المسالك ١٠٣/٣، وابن عقيل ٢٦٦/٢، والتصريح ١٨٦/٢، والأشموقي ١٧٧/٣ .

(١) التعليلان مختلفان؛ فالفراء يرى المنع مُعْلَلًا بعدم التّظير، وذلك أعمّ من أن يكون للبس أولغيره؛ والشارحُ أورد عليه بما هو أخصّ من ذلك وهو الالتباس .

(٢) في كلتا النسختين : بنون، وهو تحريف .

(٣) وتسمّى هذه اللّغة لغة من لا ينتظر . يُنظر : التصريح ١٨٨/٢ .

(٤) فضمّ الباء على المذهب الأوّل إقراراً لها على الضّمة الأصليّة، وعلى المذهب الثاني ضمة بناء.

(٥) في أ : حرفان، وهو خطأ .

(٦) في أ : فِعُول، وهو تحريف .

تَقُولُ فِي مَرَوَانَ : يَا مَرَوَاجِلِسِ وَمِثْلُهُ : يَا مَنْصُ فَاْفَهُمْ وَقِسْ  
هذا الكلام يُشِيرُ إلى أَنَّهُ إِذَا كَانَ آخِرُ الْاسْمِ زَائِدَتَيْنِ زِيدَتَا مَعًا؛  
وَيَشْتَرِطُ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ مَعًا بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ فَمَا فَوْقَهَا؛ وَهِيَ : مِنْ  
(أَلِفٍ وَنُونٍ) كـ(مَرَوَانَ)، أَوْ (وَائِ وَنُونٍ) كَرَجُلٍ اسْمُهُ (مُسْلِمُونَ)، أَوْ  
(يَاءٍ وَنُونٍ) كـ(مُسْكِينٍ) <sup>(١)</sup>، أَوْ <sup>(٢)</sup> (أَلِفٍ وَهَمْزَةٍ) كـ(أَسْمَاءٍ)، أَوْ <sup>(٣)</sup>  
(أَلِفٍ وَتَاءٍ) كـ(بَرَكَاتٍ)، أَوْ (وَائِ وَرَاءٍ) <sup>(٤)</sup> كـ(مَنْصُورٍ)؛ فَتَقُولُ:  
يَا مَرُو، وَيَا مُسْلِمُ، وَيَا مُسْكُ، وَيَا أَسْمُ، وَيَا بَرَكَ، وَيَا مَنْصُ <sup>(٥)</sup>؛  
و[ مِنْهُ ] <sup>(٦)</sup> قَوْلُهُ :

/ يَا مَرُوَ إِنَّ مَطِئِي مَحْبُوسَةٌ تَرْجُوَ الْحَبَاءَ وَ <sup>(٧)</sup> رَبُّهَا لَمْ يَنَاسِ <sup>(٨)</sup> [أ/١٠٥]

(١) فِي كِلْتَا النِّسَخَتَيْنِ : مُسْلِمِينَ، وَالصَّوَابُ مَا هُوَ مَثْبُتٌ؛ وَيَتَضَحُّ ذَلِكَ مِنْ  
تَرْخِيمِهِ هُنَا .

(٢) فِي أ : وَأَلِف .

(٣) فِي كِلْتَا النِّسَخَتَيْنِ : وَأَلِف .

(٤) فِي شَرْحِ مِلْحَةِ الْإِعْرَابِ ٢٦٢ : «أَوْ وَائِ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ، نَحْوُ : مَنْصُورٌ ...؛ فَإِنَّكَ

تَحْذِفُ مِنْهُ الْحَرْفَ الْأَخِيرَ، وَحَرْفَ الْإِعْتِلَالِ الَّذِي قَبْلَهُ ...، فَتَقُولُ : يَا مَنْصُ» .

(٥) بِحَذْفِ الزَّائِدَتَيْنِ مَعًا .

(٦) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ أ .

(٧) الْعَاطِفُ سَاقِطٌ مِنْ ب .

(٨) هَذَا بَيْتٌ مِنَ الْكَامِلِ، وَهُوَ لِلْفَرَزْدَقِ .

و( يَا مَرُو ) أَرَادَ : يَا مَرَوَانَ . وَ ( الْحَبَاءُ ) : الْعَطَاءُ .

ومنه [ قوله ] <sup>(١)</sup>:

قَفِي فَأَنْظِرِي يَا أَسْمَ هَلْ تَعْرِفِينَهُ أَهَذَا الْمُغِيرِي <sup>(٢)</sup> الَّذِي كَانَ يُذَكِّرُ <sup>(٣)</sup>

= والشاهد فيه : ( يا مرو ) فإن أصله : يا مروان؛ فرخمه بحذف التّون وحذف الألف قبلها؛ لزيادتهما، وكون الاسم ثلاثياً بعد حذفهما .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٢/٢٥٧، والجمل ١٧٢، واللمع ١٧٧، والتبصرة ٣٦٩، وأما ابن الشّجري ٢/٣١٣، وشرح المفصل ٢/٢٢٢، وأوضح المسالك ٣/١٠٣، والمقاصد التّحوية ٤/٢٩٢، والتّصريح ٢/١٨٦، والأشموقي ٣/١٧٨، والديوان ١/٣٨٤ - وروايته :

مَرَوَانُ إِنَّ مَطِئَتِي مَعْكُوسَةٌ .....

ولا شاهد فيه على هذه الرّواية .

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٢) في ب : المُعِيدِيّ، وهو تحريف .

(٣) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة .

والآمرة هي نُعْمٌ محبوبة الشّاعر، و ( يا أَسْمَ ) أي : يا أسماء، وهي صاحبة نُعْم .  
(والمغيري): المنسوب إلى المغيرة وهو جدّ عمر بن أبي ربيعة؛ وقد عنى بالمغيري نفسه .

والشّاهد فيه : ( يا أَسْمَ ) حيث رخمه بحذف الهمزة، ثم حذف الألف الّتي قبلها؛ والأصل : يا أسماء .

يُنظر هذا البيت في : الجمل ١٧١، وأما ابن الشّجري ٢/٣١٤، وشرح المفصل ٢/٢٢٢، وشرح قطر النّدى ٢٣٥، والخزانة ١١/٣٦٩، والديوان ٩٣، وروايته :

قَفِي فَأَنْظِرِي أَسْمَاءُ هَلْ تَعْرِفِينَهُ .....

ولا شاهد فيه على هذه الرّواية

فإن كان في جميع هذا هاء [ تأنيث ]<sup>(١)</sup>، أو ياء نسب، لم يحذف من هذه الزوائد غيرها؛ فتقول في ترخيم ( مُرْجَانَةٌ ) على (فُعْلان): يا مُرْجَانُ أَقْبِلِي؛ وكذلك<sup>(٢)</sup> في رجل سُمِّيَ بـ(حَمْرَاوِي)<sup>(٣)</sup>: يا حَمْرَاوٍ<sup>(٤)</sup> أَقْبِل .

وأما الأسماء المركبة نحو: (مَعْدِي يَكْرَب) و(سَيَبُويَه) و(حَضْرَمُوت) إذا سُمِّيَ به رُحِمَ بحذف عجزه في الترخيم؛ لأنه بمنزلة هاء التأنيث من نحو: (طلحة)، إلا أنه خالف هاء التأنيث في أنه يُحذف معه ما قبله<sup>(٥)</sup>؛ قال سيبويه<sup>(٦)</sup>: «وَأَمَّا اثْنَا عَشَرَ إِذَا سُمِّيَ بِهِ وَرُحِمَ حَذَفَتْ<sup>(٧)</sup> [عَشَرَ] (٩) الألف؛ لأنَّ [عَشَرَ] (١٠) بِمَنْزِلَةِ نُونِ مُسْلِمِينَ».

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(٢) في ب : كذا .

(٣) في ب : بحمراء .

(٤) في أ : يا حمرا، وفي ب : يا ذي حمرا .

(٥) كقولك في اثنا عشر : ( يا اثن ) حذفت العجز مع الألف قبله؛ وهو خاص بالمركب العددي فقط . يُنظر : توضيح المقاصد ٥٠/٤ .

(٦) يُنظر : الكتاب ٢٦٩/٢ .

(٧) في أ : اثني .

(٨) في أ : حُذِفَ .

(٩) ما بين المعقوفين ساقط من كلتا النسختين، وإكماله من الكتاب ٢٦٩/٢؛ لأنَّ النَّصَّ مَنْقُولٌ مِنْهُ .

(١٠) في كلتا النسختين : لأنَّ الألف، وهو سهو من النَّسَاح .

فتقول: [يا سيب] <sup>(١)</sup> [ويا اثن] <sup>(٢)</sup> و(يا معدي) و(يا حضر)؛ هذا إذا كان مركباً <sup>(٣)</sup> تركيب مزج؛ ومنهم من يركبهما تركيب إضافة؛ فيقول <sup>(٤)</sup>: (هذا حضرموت)؛ فعلى هذا لم يجوز ترخيمه <sup>(٥)</sup> كما لم يجوز <sup>(٦)</sup> ترخيم (غلام زيد) <sup>(٧)</sup>.

وَلَا تُرَخِّمُ هِنْدَ فِي النَّدَاءِ وَلَا ثَلَاثِيًّا خَلَا مِنْ هَاءٍ <sup>(٨)</sup>  
/ وَإِنْ يَكُنْ آخِرُهُ هَاءٌ فَقُلْ فِي هِبَةٍ : يَا هِبَ مَنْ هَذَا الرَّجُلُ؟ [ب / ١٠٥]  
المؤث بالهاء يجوز <sup>(٩)</sup> ترخيمه مطلقاً؛ أي : سواء كان ثلاثياً، أو ما زاد، علماً أو غير <sup>(١٠)</sup> علم <sup>(١١)</sup>.

- 
- (١) في أ : ياس، وهو تحريف، وفي ب : ساقطة .  
(٢) ما بين المعقوفين ساقط من أ .  
(٣) في أ : تركبيهما .  
(٤) في أ : فتقول، وهو تصحيف .  
(٥) وسيأتي في ص ٦٥٠ أن الكوفيين يميزون ترخيم المركب الإضافي بحذف عجزه؛ أما البصريون فلا يميزون ترخيمه .  
(٦) في ب : لا يجوز .  
(٧) في ب : قبل هذا التظم : قال الناظم .  
(٨) في أ : ولا ثلاثي من الأسماء .  
(٩) في أ : نحو، وهو تحريف .  
(١٠) في أ : وغير علم .  
(١١) معرفة كان أو نكرة؛ وشرط المبرّد في ترخيم المؤث بالهاء العلميّة؛ فمنع ترخيم النكرة المقصودة؛ والصّحيح جوازّه .  
يُنظر : المساعد ٥٤٧/٢، والتصريح ١٨٩/٢، والأشعوني ١٧٢/٣ .

وتاء التّأنيث بمنزلة اسم ضمّ إلى اسم، كالاسم المركّب؛ وكما أنّ الاسم الأوّل من المركّب مفتوح، فكذلك<sup>(١)</sup> ما قبل تاء التّأنيث مفتوح دائماً؛ فتقول<sup>(٢)</sup> من ذلك في (ثُبة): يَا ثُبَّ أَقْبَلْ، وفي (جارية): يَا جَارِيَّ<sup>(٣)</sup> اسمع؛ قال الرّاجز<sup>(٤)</sup>:

جَارِي لَا تَسْتَكْرِي<sup>(٥)</sup> عَذِيرِي<sup>(٦)</sup> .....

وقالوا: (يا شا ارجني)<sup>(٧)</sup> أي: يا شاة أقيمي.

(١) في ب: فلذلك.

(٢) في ب: فنقول.

(٣) في أ: يا جار .

(٤) في أ: الشّاعر .

(٥) في ب: لا نستكري، وهو تحريف .

(٦) هذا بيتٌ من الرّجز المشطور، وبعده :

سَيْرِي وَإِشْفَاقِي عَلَى بَعِيرِي

وهو للعجاج .

(و جاري) : مرخّم جارية . و( العذير) : الأمر الذي يحاوله الإنسان ممّا يُعذر عليه إذا فعله.

والشّاهد فيه : ( جَارِي ) حيث رُخِّم بحذف تاء التّأنيث .

يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٢/٢٣١، ٢٤١، والمقتضب ٤/٢٦٠، والصّحاح (عذر)

٤٧١/٢، والتّبصرة ١/٣٦٨، وأمالى ابن الشّجري ٢/٣١٥، وشرح المفصّل ٢/١٦،

٢٠، وابن النّاظم ٥٩٧، وأوضح المسالك ٣/١٠٢، والخزانة ٢/١٢٥، والديوان ٢٢٧.

(٧) في أ: ارجني، وهو تصحيف .

يُقال : (شاة راجن) أي : مقيمةٌ في البيوت؛ و رَجَّتْ تَرَجُّنٌ رُجُوناً : حبسها

عن المرعى على غير علف .

وقد رُويت هذه اللفظة بالدّال ( ادجني ) من الدّجون؛ وهو إلفُ البيت والإقامة به .



وتقول في (هبة) : يا هب<sup>(١)</sup>، وفي (فاطمة) : يا فاطم، وفي  
 عائشة: يا عائش؛ قال الشَّماخ<sup>(٢)</sup>:  
 أَعَائِشَ مَا لِأَهْلِكَ لَا أَرَاهُمْ يُضِيعُونَ الْهَجَانَ مَعَ الْمُضِيعِ<sup>(٣)</sup>  
 وكذلك (حمزة) و(طلحة)؛ وهذا يجوز فيه أربعة أوجه إذا رُحِّمَ؛  
 تقول: [يا طلح، على: يا حار، و<sup>(٤)</sup>] يا طلح، على: يا حار، ويا طلحة  
 على الإقحام؛ ومعنى الإقحام: الزيادة، مثل :  
 يَا بُؤْسَ<sup>(٥)</sup> لِلْحَرْبِ<sup>(٦)</sup>.....

= ويُقال : دجن بالمكان، يدجن دجوناً : أقام به .

يُنظر : الصَّحاح ( دجن ) ٢١١١/٥ ، ( رجن ) ١٢١٢/٥ ، واللَّسان (دجن)  
 ١٤٨/١٣ ، ( رجن ) ١٧٦/١٣ .

(١) في ب : وتقول في ( فاطمة ) : يا فطم، وفي ( هبة ) : يا هب .

(٢) هو : الشَّماخ بن ضِرَار الغطفانيّ، وقيل : اسمه معقل؛ والشَّماخ لقبٌ له، ويُكنى أبا  
 سعيد، وأبا كثير : شاعرٌ مخضرمٌ، أدرك الجاهليّة والإسلام، وكان شديد متون  
 الشعر؛ وكان أوصف الشعراء للقسوس، وأرجز الناس على البديهة .  
 يُنظر : طبقات فحول الشعراء ١٣٢/١، والشَّعر والشَّعراء ١٩٥، والأغاني ١٨٤/٩،  
 والإصابة ٢٨٥/٣ .

(٣) هذا بيتٌ من الوافر .

و(عائش) : مرثمٌ عائشة . و (الهجان) : كرائم الإبل .

والشَّاهد فيه : ( أعائش ) حيث رُحِّمَ بحذف تاء التَّائِث .

يُنظر هذا البيت في : الجمل ١٧٠، والصَّاحِيّ ٢٦١، والأزهية ١٥٦، وأما لي ابن  
 الشَّجريّ ٣٠٩/٢، واللَّسان ( ثبج ) ٢٢٠/٢، والذَّيوان ٢١٩ .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٥) في ب : يا باؤس، وهو تحريف .

(٦) هذا جزء من بيت من مجزوء الكامل، وهو بتمامه :

يريد: با بُؤْس الحرب؛ فالتاء زيدت ساكنةً بين الحاء وحركة التاء<sup>(١)</sup>؛ لأنه يمكنك أن تقول: ( يَا طَلَحَتْ ) - بسكون التاء -؛ فلما قيل: (يا طلحة)/ صارت التاء بين الفتحة والحاء<sup>(٢)</sup>، ف وقعت بين شيئين.

[ ١/١٠٦ ]

الرَّابِع : أن تقول : يا طَلَحْ؛ فإذا وقفت قلت : يا<sup>(٣)</sup> طَلَحَه، بهاء السَّكْت؛ ومَنْ قال: يا طَلَحَه؛ أقحم الهاء توكيداً، وترك [ آخر ]<sup>(٤)</sup> الاسم مفتوحاً على حاله؛ قال النابغة:

كَلِينِي لَهُمْ يَا أُمَيْمَةَ<sup>(٥)</sup> نَاصِبٍ      وَلَيْلٍ أَقَاسِيهِ بَطِيءِ الْكَوَاكِبِ<sup>(٦)</sup>

= يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي      وَضَعْتَ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَاخُوا

وهو لسعد بن مالك بن ضُبَيْعَة .

والشَّاهِدُ فيه : ( للحرب ) حيث أقحم اللام بين المضاف والمضاف إليه .

يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٢/٢٠٧، والمقتضب ٤/٢٥٣، والجُمْل ١٧٣،

والخصائص ٣/١٠٦، والتبصرة ١/٣٤٣، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢/٥٠٠،

وأُمالي ابن الشَّجَرِيّ ١/٤٢١، ٢/٣٠٧، وشرح المفصَّل ٢/١٠، والمغني

١/٤٦٨، ٤٧٣ .

(١) في أ : وحركة السَّكُون، وهو تحريف .

(٢) في كلتا النسختين : التاء، وهو تحريف .

(٣) حرفُ التَّاء ساقطٌ من ب .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٥) في ب : با لميمة، وهو تحريف .

(٦) هذا بيتٌ من الطَّوِيل، وهو للنابغة الذبيانيّ .

و(كَلِينِي): دَعِينِي وَهَمِّي . و(أُمَيْمَة): تصغير ترخيم أُمَامَة، وهي بَنَّتُه . و(ناصر):

معنى منصب من النَّصَب؛ وهو التَّعب . و(بطيء الكواكب): من الطَّوِيل . أي: طويل . =

وأجاز الفراء<sup>(١)</sup> ترخيم الثلاثي المتحرك الأوسط، نحو : ( حكم )؛ لأنه إذا قيل فيه : ( يا ح ك )<sup>(٢)</sup> لم يلزم عدم النّظير؛ إذ في الأسماء<sup>(٣)</sup> ما هو على حرفين ثانيهما<sup>(٤)</sup> متحرك، كـ ( غ د ) و ( يد )؛ فإن كان الاسم<sup>(٥)</sup> ساكن

= والشّاهد فيه : ( أميمة ) حيث أقحم الهاء بعد حذفها ضرورة، فترك المنادى على حاله قبل الهاء .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٢/٢٠٧، ٣/٣٨٢، والجمل ١٧٢، والبغداديات ٥٠١، ٥٠٣، والأزهية ٢٣٧، وأما ابن الشّجريّ ٢/٣٠٦، وشرح المفصل ١٢/١٠٧، ورصف المباني ٢٣٧، والمقاصد النّحويّة ٤/٣٠٣، والجمع ٣/٩١، والخزانة ٢/٣٢١، والديوان ٤٠ .

(١) وترخيم الثلاثي المتحرك الأوسط هو مذهب الأخفش والكوفيّين إلا الكسائي .  
 وذهب البصريّون إلى أنّ ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف لا يجوز بحال؛ وذلك لأنّ التّرخيم إنّما دخل في الكلام لأجل التّخفيف، وما كان على ثلاثة أحرف فهو على غاية الحفّة، فلا يحتمل الحذف؛ لأنّ الحذف منه يؤدّي إلى الإجحاف به .  
 يُنظر : الكتاب ٢/٢٥٥، ٢٥٦، وأما ابن الشّجريّ ٢/٣٠٤، ٣٠٥، والإنصاف، المسألة التاسعة والأربعون، ١/٣٥٦، وأسرار العربيّة ٢٣٧، والتّبيين ، المسألة الرابعة والثّمانون، ٤٥٦، وشرح الجمل ٢/١١٤، وشرح الكافية الشّافية ٣/١٣٥٧، وابن السّناظم ٦٠٠، وشرح الرّضيّ ١/١٤٩، وتوضيح المقاصد ٤/٤٣، واتّلاف التّصرة، فصل الاسم، المسألة الثّامنة والعشرون، ٤٨ .

(٢) في أ : يا حكم، وهو تحريف .

(٣) أي : المتمكّنة .

(٤) في ب : قبل ثانيهما، وهو تحريف .

(٥) أي : الثلاثي، نحو : ( ب ك ر ) .

الأوسط لم يجز ترخيمه<sup>(١)</sup>.

وَقَوْلُهُمْ فِي صَاحِبٍ : يَا صَاحِ شَذَّ لِمَعْنَى فِيهِ بِاصْطِلَاحِ

ترخيم النكرة لا يجوز<sup>(٢)</sup>، نحو: (عالم) فلا يُقال فيه: يا عال، ولا يا راك  
في (راكب)، بل سُمع من العرب في (صاحب): يا صاح، ومنه  
قول الشاعر :

يَا صَاحِ مَا هَاجَ الدُّمُوعُ<sup>(٣)</sup> الدُّرُفَا<sup>(٤)</sup>

وهذا شاذ؛ والعلّة فيه كثرة استعماله .

فإن قلت: يا فار، في ترخيم (فارس)<sup>(٥)</sup>؛ فإن كان علماً جاز ترخيمه،

(١) نقل ابن عصفور الاتفاق على منع ترخيمه؛ وكذلك ابن مالك، وابنه؛ والصحيح  
ثبوت الخلاف فيه .

وحكي عن الأخفش وبعض الكوفيين إجازة ترخيمه .

يُنظر : أمالي ابن الشجري ٣٠٥/٢ ، وشرح الجمل ١١٤/٢ ، وشرح الكافية  
الشافية ١٣٥٨/٣ ، وابن النّاطم ٦٠٠ ، والمساعد ٥٥٢/٢ ، والتّصريح ١٨٥/٢ ،  
والأشموني ١٧٥/٣

(٢) أجاز بعض النّحاة ترخيم النّكرة المقصودة، نحو : يا غضنف، في ( غَضَنَفَر ) .

يُنظر : الارتشاف ١٥٤/٣ ، والأشموني ١٧٥/٣ .

(٣) في ب : العيون .

(٤) تقدّم تخريج هذا البيت في ص ١٥٨ .

والشّاهد فيه هنا : ( يا صاح ) حيث رخّم ( صاحب ) وهو نكرة فهذا شاذ؛  
وسوّغ ترخيمه كثرة استعماله لَمَّا كَثُرَ دعاء بعضهم بعضاً بـ ( الصّاحب ) أشبه  
العلم، فرُخّم بحذف يائه .

(٥) في ب : يا فارس .

وإن كان نكرة لم يجز .

والثاني<sup>(١)</sup> : هو حذف آخر الاسم في غير / النداء لغير موجب؛ [ ١٠٦ / ب ]  
ويختص بضرورة الشعر، لكن بشرط كونه صالحاً أن<sup>(٢)</sup> ينادى<sup>(٣)</sup>؛ ومنه  
قول امرئ القيس :

لَنِعْمَ الْفَتَى تَعَشَوْا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بْنُ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْخَصْرِ<sup>(٤)</sup>  
وأجاز سيبويه ذلك على نيّة المحذوف<sup>(٥)</sup>، وأنشد أيضاً من ذلك:

(١) أي : النوع الثاني من أنواع الترخيم، والأول سبق في ص ٦٣٢ .

(٢) في أ : بأن يُنادى .

(٣) وأن يكون إما زائداً على الثلاثة، أو بناء التأنيث . يُنظر : أوضح المسالك ١٠٨/٣ ،  
والتصريح ١٨٩/٢ ، والأشموني ١٨٣/٣ .

(٤) في أ : الخصرى .

وهذا البيت من الطويل .

و( تعشو ) : تقصد إليها . و ( الخصر ) : شدة البرد .

والشاهد فيه : ( مال ) حيث رخم الاسم غير المنادى؛ وأصله : مالك؛ وهذا خاص  
بالضرورة .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٢٥٤/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٣٧٠/٣ ، وابن  
الناظم ٦٠٢ ، وتذكرة الثحاة ٤٢٠ ، وأوضح المسالك ١٠٩/٣ ، وابن عقيل  
٢٧٠/٢ ، والمقاصد التحوية ٢٨٠/٤ ، والتصريح ١٩٠/٢ ، والهمع ٧٧/٣ ،  
والديوان ١٤٢ .

(٥) الترخيم في هذا النوع يكون على لغة من لا ينتظر بإجماع؛ أما على لغة من ينتظر  
فأجازه سيبويه، ومنعه المبرّد - كما سيأتي - . وقد استشهد سيبويه على ذلك  
بعدّة شواهد .

أَلَا أَضَحَّتْ حِبَالُكُمْ رِمَامًا<sup>(١)</sup> وَأَضَحَّتْ مِنْكَ شَاسِعَةً أُمَامًا<sup>(٢)</sup>  
و[قال] <sup>(٣)</sup>الآخر :

إِنَّ ابْنَ حَارِثٍ إِنْ أَشْتَقَ لِرُؤُوتِهِ أَوْ أَمْتَدَحَهُ فَكُلُّ النَّاسِ قَدْ عَلِمُوا<sup>(٤)</sup>

= يُنظر : الكتاب ٢/٢٦٩ وما بعدها .

(١) في أ : زماما .

(٢) في أ : أياما، وهو تحريف .

وهذا البيت من الوافر، وهو لجرير .

و ( الحبال ) هنا : حبال الوصل وأسبابه . و ( الرّمام ) : جمع رميم؛ وهو: الخلق  
البالي . و ( الشّاسعة ) : البعيدة .

والشّاهدُ فيه : ( أُمَامَا ) حيث رَحَّمَ ( أُمَامَة ) في غير التّداء للضرورة، وترك الميم  
على لفظها مفتوحة على لغة من ينتظر؛ وهي في موضع رفع .

يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٢/٢٧٠، ونوادر أبي زيد ٣١، والجمل ١٧٤، وأمالي  
ابن الشّجري ٢/٣١٧، وأسرارُ العربيّة ٢٤٠، والإنصاف ١/٣٥٣، وشرح عمدة  
الحافظ ١/٣١٣، وابن النّاظم ٦٠٣، وأوضح المسالك ٣/١١٠، والخزانة ٢/٣٦٣،  
والديوان ١/٢٢١، وروايته :

أَصْبَحَ وَصَلُ حَبْلِكُمْ رِمَامًا وَمَا عَهْدُكَ كَعَهْدِكَ يَا أُمَامًا

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٤) هذا بيتٌ من البسيط، وهو للمُغيرة بن حبناء التّميميّ .

والشّاهدُ فيه : ( حارِث ) حيث رَحَّمَ ( حارِثَة ) وتركه على لفظه مفتوحاً كما  
كان قبل التّرخيم، وذلك في غير التّداء ضرورة .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٢/٢٧٢، والأصول ٣/٤٥٨، والتّبصرة ١/٣٧٣ :

أراد : أمامة، و حارثة<sup>(١)</sup>.

ومنع المبرّد<sup>(٢)</sup> من ذلك، وأنشد الأول :

..... وَلَا عَهْدُ كَعَهْدِكَ يَا أَمَامَا<sup>(٣)</sup>

= وأما ابن الشّجريّ ٣٢٠/٢، وأسرار العربيّة ٢٤١، والإنصاف ٣٥٤/١، والمقرّب ١٨٨/١، وشرح الكافية الشّافية ١٣٧١/٣، وابن النّاطم ٦٠٣، والمقاصد النّحويّة ٢٨٣/٤، وشعره — ضمن شعراء أمويّون — ١٠٠/٣، وروايته:

إِنَّ الْمُهَلَّبَ إِنْ أَشْتَقَّ لِرُؤُوسِهِ  
أَوْ أَمْتَدَحَهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا

ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

(١) في أ : أراد : حارثة، وأمامة .

(٢) أي : إنّ المبرّد منع الترخيم على لغة من ينتظر في هذا النوع .

يُنظر : أمالي ابن الشّجريّ ٣١٧/٢، وشرح الكافية الشّافية ١٣٧١/٣، وابن النّاطم ٦٠٣، وأوضح المسالك ١١٠/٣، والأشموقيّ ١٨٤/٣ .

(٣) في ب : ولا عهدٌ كعهدكم بدل يا أماما، وهو تحريف .

وموقف المبرّد من رواية البيت والاستشهاد به : أنّه منع ما أجازته سيبويه؛ وكان يزعم أنّ الرواية فيه :

وَمَا عَهْدُ كَعَهْدِكَ يَا أَمَامَا

وأنّ عُمارة بن عَقِيل بن بِلَال بن جَرِير أنشده هكذا - كما قال الأَعْلَم السّنْتَمَرِيّ في كتابه : تحصيل عين الذهب ٣٤١ - .

ثم قال الأَعْلَم - مناصراً لسيبويه - : «وسيبويه أوثق من أن يُتَّهم فيما رواه» .

يُنظر : نَوَادِر أَبِي زَيْد ٣١، وأمالي ابن الشّجريّ ٣١٧/٢، وشرح الجمل ٥٧١/٢، وضرائر الشّعَر ١٣٨، وشرح الكافية الشّافية ١٣٧١/٣، وابن النّاطم ٦٠٣، والأشموقيّ ١٨٤/٣، والخزّانة ٣٦٤/٢ .

وقيل<sup>(١)</sup>: كلتا الروايتين لا تقدر<sup>(٢)</sup> إحداهما في الأخرى<sup>(٣)</sup>.

وذهب الكوفيون<sup>(٤)</sup> إلى ترخيم الثاني من المضاف؛ وأنشدوا:

خُذُوا حَظَّكُمْ يَا آلَ عِكْرَمَ وَاذْكُرُوا أَوَاصِرَكُمْ وَالرَّحْمُ بِالْغَيْبِ يُذَكِّرُ<sup>(٥)</sup>

(١) يُنظر: شرح الجمل ٥٧١/٢، وشرح الكافية الشافية ١٣٧١/٣، وابن الناطم ٦٠٣.

(٢) في أ: لا يقدر، وهو تصحيف.

(٣) وشرط ذلك - فيما أرى - : صحّة الروايتين؛ لأنّ كل رواية منهما تصلح شاهداً

لما استشهد عليها به؛ فتكون رواية سيويه شاهداً على الترخيم في هذا النوع - وهو الترخيم للضرورة - على لغة من ينتظر.

وتكون رواية المبرد شاهداً على ترخيم المنادى، لا على الترخيم للضرورة.

(٤) ذهب الكوفيون إلى أنّ ترخيم المضاف جائز؛ ويوقعون الترخيم في آخر الاسم المضاف إليه.

وذهب البصريون إلى أنّ ترخيم المضاف غير جائز؛ وذلك لأنّه لو حُذف من الأوّل لبقى الترخيم في وسط الكلمة من حيث المعنى، والثاني لا يمكن الحذف منه؛ لأنّه ليس منادى، لأنّ الذي وقع عليه النداء لفظاً هو الأوّل.

يُنظر: الجمل ١٦٨، وأما ابن الشجريّ ٣١٥/٢، والإنصاف، المسألة الثامنة والأربعون، ٣٤٧/١، والتبيين، المسألة الثالثة والثمانون، ٤٥٣، والإيضاح في شرح المفصل ٢٩٨/١، وشرح المفصل ٢/٢، والفوائد الضيائية ٣٤١/١، والتصريح ١٩٠/٢.

(٥) هذا بيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى، من قصيدة قالها لبني سليم وقد بلغه أنّهم أرادوا الإغارة على غطفان.

و(عكرمة): هو عكرمة بن حصّفة بن قيس بن غيلان. و(الأواصر) جمع أصرّة؛ وهي: القرابة.

والشاهد فيه: (يا آل عكرم) حيث رخّم المضاف إليه المنادى؛ واستدلّ به =



يُرِيد: يا آل عكرمة .

والثالث: ترقيم التّصغير، كقولك في (أَسَوْد) : سَوَيْد<sup>(١)</sup>، وما أشبه ذلك.

[١/١٠٧]

= الكوفيّون على جواز ترقيم المنادى المضاف بحذف آخر المضاف إليه .  
 وذهب البصريّون إلى منع ذلك؛ وعلّتهم في المنع : أنّ المضاف إليه ليس هو المنادى،  
 ولا ترخيم عندهم إلّا للمنادى؛ وأجابوا عن هذا وما هو مثله أنّه محمولٌ  
 على الضّرورة .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٢/٢٧١، والأصول ٣/٤٥٧، والتّبصرة ١/٣٧٢،  
 وأمالي ابن الشّجريّ ١/١٩١، ٢/٣١٥، والإنصاف ١/٣٤٧، والتّبيين ٤٥٤، وشرح  
 المفصّل ٢/٢٠، وشرح الحمل ٢/٥٧١، والخزانة ٢/٣٢٩، والديوان ١٥٩.

(١) في ب : سيويد، وهو خطأ .



## بَابُ التَّصْغِيرِ

وَإِنْ<sup>(١)</sup> تُرِدُ تَصْغِيرَ الْأِسْمِ الْمُحْتَقَرِّ إِمَّا لَاهْوَانَ<sup>(٢)</sup> وَإِمَّا لَصَغْرَ  
فَضْمٍ مَبْدَأَهُ لِهَازِي الْحَادِثَةِ وَزِدْهُ يَاءً تَبْتَدِي<sup>(٣)</sup> ثَالِثَهُ  
تَقُولُ فِي فَلَسٍ : فُلَيْسٌ يَا فَتَى وَهَكَذَا كُلُّ ثُلَاثِيَّ أَتَى

التصغير: يختص بالاسم الخالي من مانع لفظي<sup>(٤)</sup>، أو معنوي .

فاللفظي على ضربين<sup>(٥)</sup>:

ضربٌ متوغلٌّ في شبه الحرف، كالمضمرات، وأسماء الأفعال،  
والاستفهام<sup>(٦)</sup>، والشرط .

وضربٌ هو على صيغة تشبه صيغة المصغر<sup>(٧)</sup>، كـ (مسيطر)<sup>(٨)</sup>  
(مهيمن) .

والمعنوي: كون الاسم مستحقاً للتعظيم لزوماً، كاسم الله  
تعالى، وكتبه، ورُسله؛ فإذا خلا الاسم من ذلك جاز تصغيره<sup>(٩)</sup>.

(١) في ب : فإن .

(٢) في متن الملحة ٣٧ : إِمَّا لِهَوَانٍ، وفي شرح الملحة ٢٦٥ : إِمَّا لِهَوَانٍ .

(٣) في متن الملحة ٣٧، وشرح الملحة ٢٦٥ : تَبْتَدِيهَا .

(٤) في ب : من المانع اللفظي، أو المعنوي .

(٥) في أ : ضربين، وهو تحريف .

(٦) في أ : وللاستفهام .

(٧) في ب : التصغير .

(٨) في أ : مسطر .

(٩) ومن شروط التصغير أيضاً : أن يكون اسماً؛ فلا يصغر الفعل ولا الحرف؛ =

## والتصغير يأتي على خمسة معان:

أحدها : التحقير؛ كقولك في (رجل): رَجِيل.

والثاني : لتقليل العدد؛ كقولك في (دراهم) : دُرَيْهَمَات .

والثالث : لتقريب المسافة؛ كقولك : ([ نزلنا ]<sup>(١)</sup> دوين المنزلة) .

/ والرَّابِعُ : للتَّحْنُ والتَّطُّف<sup>(٢)</sup>؛ كقولك : ( يا بُنَيَّ ) و ( يا أُخِيَّ ) . [ ١٠٧ / ب ]

والخامس : تصغير التّفخيم والتّهويل<sup>(٣)</sup>؛ كقول الحُبَاب<sup>(٤)</sup> بن

المنذر<sup>(٥)</sup> : (أَنَا جُذَيْلُهَا الْمُحَكِّكُ، وَعُذَيْقُهَا الْمَرْجَبُ)<sup>(٦)</sup> .

---

= لأنّ التصغير وصف في المعنى، والوصف من خواصّ الأسماء .

يُنظر : التصريح ٣١٧/٢، والأشمونيّ ١٥٦/٤ .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٢) في أ : والتَّعَطُّف .

(٣) وهذا المعنى زاده الكوفيّون، وردّه البصريّون بالتأويل إلى تصغير التحقير ونحوه .

يُنظر : شرح المفصل ١١٤/٥، وشرح الجمل ٢٨٩/٢، والارتشاف ١٦٩/١،

والتّصريح ٣١٧/٢، والهمع ١٣٠/٦، والأشمونيّ ١٥٧/٤ .

(٤) في أ : حباب .

(٥) هو : الحُبَابُ بن المنذر بن الجموح الأنصاريّ الخزرجيّ ثمّ السُّلَميّ، يكنى أبا عمرو:

صحابيّ جليل، شهد بدرًا، وكان من الشُّجعان الشُّعراء؛ يقال له : ( ذو الرّأي )؛

مات في خلافة عمر - رضي الله عنه - وقد زاد على الخمسين .

يُنظر : الاستيعاب ٣٧٧/١، وأسد الغابة ٤٣٦/١، والإصابة ٩/٢

(٦) هذا مثلّ قاله الحُبَاب بن المنذر - رضي الله عنه - يوم السَّقِيفَة عند بيعة أبي بكر

- رضي الله عنه - يريد أنّه رجل يُسْتَنْفَى برأيه وعقله .

ومنه قول الشاعر :

وَكُلُّ أَنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُويهيَّةٌ تَصْفِرُ مِنْهَا الْأَنَامِلُ<sup>(١)</sup>

= و (الجُدَيْل): تصغير الجذل؛ وهو أصل الشجرة . و (الحكك): الذي تتحرك به الإبل الجربى . و (العَدَق): تصغير العَدَق؛ وهو: النخلة . و (المرجَب): الذي جعل له رُجبة؛ وهي دعامة من الحجر يُبنى حولها . يُنظر : صحيح البخاري، كتاب الحدود، باب رجم الحبلى من الزنا إذا أحصنت، ٣٠٤/٨، ومسند أحمد ٥٦/١، وغريب الحديث لأبي عبيد ٢٥٢/٢، وكتاب الأمثال لأبي عبيد ١٠٣، والسيرة النبوية ٢٣١/٤، وجمع الأمثال ٥٢/١، والمستقصى ٣٧٧/١، واللسان ( جذل، حكك، عذق، رجب ) .

(١) هذا بيت من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة .

و ( دويهيّة ) : تصغير داهية؛ وأصل الداهية : المصيبة من مصائب الدهر، وأراد بها ههنا الموت . و ( تصفرُّ منها الأنامل ) أراد بالأنامل ههنا : الأظافر؛ لأنها هي التي تصفرُّ بالموت .

والشاهد فيه : ( دويهيّة ) حيث إنّ التصغير يفيد التعظيم والتهويل؛ وهو مذهب الكوفيين .

ورُدَّ بأنَّ تصغيرها على حسب احتقار الناس لها وتهاونهم بها؛ إذ المراد بها الموت، أي : يجهنهم ما يحتقرونه مع أنه عظيم في نفسه تصفرُّ منه الأنامل .

يُنظر هذا البيت في : جمهرة اللغة ( خوخ ) ٢٣٢/١ — وفيه ( خُوَيْحِيَّة ) بدل (دويهيّة) ومعناها الداهية —، وديوان المعاني ١١٨/١، وأما ابن الشجري ٣٦/١، ٢٥٧/٢، ٣٨٤، والإنصاف ١٣٩/١، وشرح المفصل ١١٤/٥، والمغني ٧٠، والمقاصد النحوية ٨/١، ٥٣٥/٤، والهمع ١٣٠/٦، والأشتموني ١٥٧/٤، والخزانة ١٥٩/٦، والديوان ١٣٢ .

يُشير إلى الموت .

١

٢

٣

٤

٥

٦

٧

٨

٩

١٠

١١

١٢

١٣

١٤

١٥

١٦

١٧

١٨

١٩

٢٠

٢١

٢٢

٢٣

٢٤

٢٥

٢٦

٢٧

٢٨

٢٩

٣٠

٣١

٣٢

٣٣

٣٤

٣٥

٣٦

٣٧

٣٨

٣٩

٤٠

٤١

٤٢

٤٣

٤٤

٤٥

٤٦

٤٧

٤٨

٤٩

٥٠

٥١

٥٢

٥٣

٥٤

٥٥

٥٦

٥٧

٥٨

٥٩

٦٠

٦١

٦٢

٦٣

٦٤

٦٥

٦٦

٦٧

٦٨

٦٩

٧٠

٧١

٧٢

٧٣

٧٤

٧٥

٧٦

٧٧

٧٨

٧٩

٨٠

٨١

٨٢

٨٣

٨٤

٨٥

٨٦

٨٧

٨٨

٨٩

٩٠

٩١

٩٢

٩٣

٩٤

٩٥

٩٦

٩٧

٩٨

٩٩

١٠٠

١٠١

١٠٢

١٠٣

١٠٤

١٠٥

١٠٦

١٠٧

١٠٨

١٠٩

١١٠

١١١

١١٢

١١٣

١١٤

١١٥

١١٦

١١٧

١١٨

١١٩

١٢٠

١٢١

١٢٢

١٢٣

١٢٤

١٢٥

١٢٦

١٢٧

١٢٨

١٢٩

١٣٠

١٣١

١٣٢

١٣٣

١٣٤

١٣٥

١٣٦

١٣٧

١٣٨

١٣٩

١٤٠

١٤١

١٤٢

١٤٣

١٤٤

١٤٥

١٤٦

١٤٧

١٤٨

١٤٩

١٥٠

١٥١

١٥٢

١٥٣

١٥٤

١٥٥

١٥٦

١٥٧

١٥٨

١٥٩

١٦٠

١٦١

١٦٢

١٦٣

١٦٤

١٦٥

١٦٦

١٦٧

١٦٨

١٦٩

١٧٠

١٧١

١٧٢

١٧٣

١٧٤

١٧٥

١٧٦

١٧٧

١٧٨

١٧٩

١٨٠

١٨١

١٨٢

١٨٣

١٨٤

١٨٥

١٨٦

١٨٧

١٨٨

١٨٩

١٩٠

١٩١

١٩٢

١٩٣

١٩٤

١٩٥

١٩٦

١٩٧

١٩٨

١٩٩

٢٠٠

٢٠١

٢٠٢

٢٠٣

٢٠٤

٢٠٥

٢٠٦

٢٠٧

٢٠٨

٢٠٩

٢١٠

٢١١

٢١٢

٢١٣

٢١٤

٢١٥

٢١٦

٢١٧

٢١٨

٢١٩

٢٢٠

٢٢١

٢٢٢

٢٢٣

٢٢٤

٢٢٥

٢٢٦

٢٢٧

٢٢٨

٢٢٩

٢٣٠

٢٣١

٢٣٢

٢٣٣

٢٣٤

٢٣٥

٢٣٦

٢٣٧

٢٣٨

٢٣٩

٢٤٠

٢٤١

٢٤٢

٢٤٣

٢٤٤

٢٤٥

٢٤٦

٢٤٧

٢٤٨

٢٤٩

٢٥٠

٢٥١

٢٥٢

٢٥٣

٢٥٤

٢٥٥

٢٥٦

٢٥٧

٢٥٨

٢٥٩

٢٦٠

٢٦١

٢٦٢

٢٦٣

٢٦٤

٢٦٥

٢٦٦

٢٦٧

٢٦٨

٢٦٩

٢٧٠

٢٧١

٢٧٢

٢٧٣

وَأِنْ يَكُنْ مُؤَنَّثًا أَرَدَفْتَهُ هَاءً كَمَا تُلْحِقُ لَوْ وَصَفْتَهُ  
فَصَغَّرَ النَّارَ عَلَى<sup>(١)</sup> نُؤِيرَةٍ كَمَا تَقُولُ : نَارُهُ مُنِيرَةٌ

المصغر إن يكن<sup>(٢)</sup> مؤنثاً بالمعنى<sup>(٣)</sup> ألحقت به في التصغير هاء التانيث؛ لأنّ التصغير/ يردّ الأشياء إلى أصولها<sup>(٤)</sup>؛ فتقوم مقام الوصف؛ فتقول في (أرض): أريضة<sup>(٥)</sup>، كما تقول : ( أرض ضيقة ) فجرى إلحاق<sup>(٦)</sup> الهاء مجرى الصفة؛ وهذا الحكم يطرد في سبعة أسماء؛ فجائز<sup>(٧)</sup> إلحاق الهاء بها في حال التصغير، وحذفها - والحذف أفصح -؛ وهي: (الْحَرْبُ)<sup>(٨)</sup> و[الفرس]<sup>(٩)</sup> و(القَوْسُ) و(العِرسُ)<sup>(١٠)</sup>

(١) في أ : فقل .

(٢) في ب : يكون، وهو تصحيف .

(٣) المؤنث المعنوي : ما ليس علامته لفظية؛ وإلاّ فالتانيث مطلقاً راجع للفظ؛ لأنّ علامته الملفوظة أو المقدرة لفظية . الصّبّان ٢٥٣/٣ .

(٤) أي : إذا كان ثلاثياً . قال ابن يعيش ١٢٧/٥ : «وإنما لحقت التاء في تحقير المؤنث إذا كان على ثلاثة أحرف لأمرين :

أحدهما : أن أصل التانيث أن يكون بعلامة، والآخر : خفة الثلاثي .

فلما اجتمع هذان الأمران، وكان التصغير قد يردّ الأشياء إلى أصولها فأظهروا العلامة المقدرة لذلك» .

ويُنظر: شرح ملحّة الإعراب ٢٦٧، والفصول الخمسون ٢٥٠، والصّبّان ١٧١/٤ .

(٥) في ب : رضية، وهو تحريف .

(٦) في أ : بإلحاق .

(٧) في أ : فجاز .

(٨) في أ : الحرث، وهو تصحيف .

(٩) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(١٠) في ب : والعِرس، والقوس .

[والعَرَب] <sup>(١)</sup> و (درع الحديد) و (النَّابُ من الإبل) <sup>(٢)</sup>.  
 وَصَغَّرَ الْبَابَ فَقُلْ : بُوبُ وَالنَّابُ إِنْ صَغَّرْتَهُ نُيِّبُ  
 لِأَنَّ بَابًا جَمْعُهُ أَبْوَابُ وَالنَّابُ أَصْلُ جَمْعِهِ أَئْيَابُ  
 فَإِنْ كَانَ ثَانِي الثَّلَاثِيَّ حَرْفَ عِلَّةٍ نُظِرَ؛ فَإِنْ كَانَ وَاوًا لَمْ يَتَغَيَّرْ فِي  
 التَّصْغِيرِ؛ فَتَقُولُ فِي (ثوب) و (حوضٍ): ثُوبٌ، وَ حُويَضٌ .  
 وَإِنْ كَانَ يَاءً فَالْأَحْسَنُ ضَمُّ أَوَّلِهِ؛ [ وَقَدْ ] <sup>(٣)</sup> كَسَرُوهُ <sup>(٤)</sup>، فَقَالُوا فِي  
 تَصْغِيرِ (بَيْت)، و (عَيْن) : بَيْتٍ، وَ عَيْنَةٍ .  
 وَإِنْ كَانَ أَلِفًا فَتَرَدُّ إِلَى مَا انْقَلَبَتْ عَنْهُ؛ كَقَوْلِكَ فِي (اب): بُوَيْبُ،  
 وَفِي (نَاب) : نَيْبُ، وَكَذَلِكَ (مَالٌ) وَ (غَارٌ) <sup>(٥)</sup>.

وَمَعْرِفَةُ ذَلِكَ بِالْجَمْعِ <sup>(٦)</sup>، أَوْ بِتَصْرِيفِ الْكَلِمَةِ، كَقَوْلِكَ: (أَبْوَابُ)

= و (العِرْسُ) بالكسر : امْرَأَةُ الرَّجُلِ، وَرَجُلُهَا، وَلِبَوَّةُ الْأَسَدِ؛ وَبِالضَّمِّ وَبِضْمَتَيْنِ: طَعَامُ  
 الْوَلِيمَةِ، وَالتَّكَاحُ؛ وَالمُنَاسِبُ هُنَا : الْعِرْسُ - بالكسر - . الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ (عَرَس) ٧١٨ .

(١) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ سَاقِطٌ مِنْ أ .

(٢) النَّابُ مِنَ الْإِبِلِ : النَّاقَةُ الْمُسَنَّةُ . اللَّسَانُ ( نَيْب ) ٧٧٦/١ .

(٣) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ سَاقِطٌ مِنْ أ .

(٤) فِي أ : كَسَر .

(٥) تَقُولُ فِي تَصْغِيرِهَا : مُوَيْلٌ، وَ غُوَيْرٌ .

(٦) قَالَ سَيِّبُوه ٤١٧/٣ : «التَّصْغِيرُ وَالْجَمْعُ مِنْ وَادٍ وَاحِدٍ» . وَقَالَ - أَيْضًا -

٤٦١/٣ : «تَحْقِيرُ مَا كَانَتْ الْأَلْفُ بَدَلًا مِنْ عَيْنِهِ إِنْ كَانَتْ بَدَلًا مِنْ وَاوٍ ثُمَّ حَقَّرْتَهُ

رَدَدْتَ الْوَاوَ، وَإِنْ كَانَتْ بَدَلًا مِنْ يَاءٍ رَدَدْتَ الْيَاءَ؛ كَمَا أَنَّكَ لَوْ كَسَّرْتَهُ رَدَدْتَ الْوَاوَ

إِنْ كَانَتْ عَيْنُهُ وَوَاوًا، وَالْيَاءُ إِنْ كَانَتْ عَيْنُهُ يَاءً» .



و(أنياب) و(تَمَوَّلْتُ) <sup>(١)</sup> و(غَيَّرْتُ) <sup>(٢)</sup>.

وتقول في (ريح) و(دَيْمَةٍ) <sup>(٣)</sup>: رويحة، ودويمة؛/ كقولك في [١٠٨/ب] التصريف: رَوَّحْتُ، و دامت تدوم <sup>(٤)</sup>.

فإن كان مؤنثاً <sup>(٥)</sup> ألحقت به الهاء، كقولك في تصغير (رحى) و(عصا): رَحِيَّة، و عصيَّة <sup>(٦)</sup>.

وَفَاعِلٌ تَصْغِيرُهُ فُؤَيْعِلٌ كَقَوْلِهِمْ فِي رَاجِلٍ : رُؤَيْجِلٌ  
هذا المثال الثاني؛ وهو (فُعَيْعِل)؛ وهذه الصيغة تختص بالاسم  
الرُّبَاعِيّ؛ فتقولُ في تصغير (جعفر) و [درهم] <sup>(٧)</sup>: جعيفر، و دريهم؛ ولا  
تُلحق هاء التَّأْنِيثِ بِالرُّبَاعِيّ المؤنث، كقولك في [تصغير] <sup>(٨)</sup> (عقرب)

(١) في أ : مَوَّلْتُ، وفي ب : أَمُور؛ وكلتاها محرّفة .

(٢) في ب : غَيَّرَان .

(٣) الدَّيْمَةُ : المطر يطول زمائه في سُكُونٍ؛ وقيل : من المطر الَّذِي لَا رَعْدَ فِيهِ وَلَا بَرْقَ  
تدوم يومها . اللّسان (دوم) ٢١٣/١٢ .

(٤) في اللّسان (دوم) ٢١٣/١٢ : «دَامَتِ السَّمَاءُ تَدِيمَ دَيْمَاءٍ، وَدَوَّمَتْ،  
وَدَيَّمَتْ» .

(٥) في ب : مَنَوْنَاءُ، وهو تحريف .

(٦) هذا مستفادٌ من الحريريّ في شرحه على ملحّة الإعراب ٢٦٩؛ وهناك إضافةٌ بِحَسْنِ  
إِيرَادُهَا؛ وهي : «وإن كان آخر الاسم الثلاثي حرف اعتلال جعلته ياءً مشدّدة،  
سواء أكان ألفاً، أو واواً، أو ياءً؛ تقول في تصغير (قفا) و(قرو) و(جدّي): قَفِي،  
و قري، وجدّي» .

(٧) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٨) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

و( زينب ) : عُقِيب، و زينب؛ ويجوز كسر أوّله لأجل الياء، فتقول :  
زينب .

فإن كان ثانيه حرف علة نُظِر؛ فإن كانت واوًا أصلية ثبتت،  
كقولك في تصغير (جوهري) : جويهر .

فإن كانت منقلبة عن ياء فتردّها إلى الياء؛ فتقول في تصغير (موسر)  
و(موقن) : ميسر، و ميقن؛ لأنّهما من أيسر، و أيقن<sup>(١)</sup>.

فإن كان ثانيه ياءً مشدّدة خُفِّفَت في التّصغير؛ لأنّ لا يجتمع ثلاثُ  
ياءات؛ فتقول في تصغير (سيّد) و (لّين) : سيّد، و لين .

فإن كان<sup>(٢)</sup> ألفاً أبدلت<sup>(٣)</sup> منها واوًا مفتوحة؛ كقولك في (راجل)  
و[خاتم]<sup>(٤)</sup> : رُويجل، و خويتم .

فَأَقْلِبْهُ يَاءً أَبَدًا وَلَا تَقِفْ / وَإِنْ تَجِدْ مِنْ بَعْدِ ثَانِيهِ أَلْفٌ [١/١٠٩]  
تَقُولُ : كَمْ غَزِيلٍ ذَبَحْتُ وَكَمْ دُنَيْنِيرٍ بِهِ سَمَحْتُ

إن كان ثالث الرّباعي حرف علة قلبته ياءً مشدّدة؛ فتقول في  
تصغير (كتاب) و(غزال) : كُتَيْب، و غَزِيل؛ و(عجوز) و(سعيد):  
عُجِيز، و سُعِيد.

(١) وإن كان ثانيه ياءً بقيت؛ كقولك في ( زينب ) : زينب . شرح ملحّة  
الإعراب ٢٦٩ .

(٢) أي : فإن كان ثانيه ألفاً .

(٣) في أ : بدلت .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

فإن كانت الواو متحرّكة جاز أن تقلبها في التصغير ياءً مشدّدة؛  
وجاز أن تظهر الواو كما كانت متحرّكة؛ كقولك في تصغير (أَسْوَد)  
(جدول)<sup>(١)</sup>: أُسَيْد<sup>(٢)</sup>، و جُدَيْل<sup>(٣)</sup>، [وإن شئت قلت: أُسَيُود،  
و جُدَيُول]<sup>(٤)</sup>، والقلب أجود<sup>(٥)</sup>.

وإن كان آخره ألفاً مقصورة؛ فإن كانت للتأنيث<sup>(٦)</sup> أقررتها على  
حالتها، كقولك في تصغير (حُبْلَى) و (بُشْرَى) : حُبَيْلَى، و بُشَيْرَى .  
فإن كان آخره همزة صُغِّرَ كتصغير<sup>(٧)</sup> الثلاثي؛ فتقول في تصغير  
(كساء) و(رداء): كُسَيٌّ، و رُدَيٌّ .

(١) في كلتا النسختين : أجدل، والتصويب من الحريريّ ٢٧٠ .

(٢) في كلتا النسختين : أسبود، والتصويب من الحريريّ ٢٧٠ .

(٣) في كلتا النسختين : أجيدل، والتصويب من الحريريّ ٢٧٠ .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٥) القلب هو الجيّد؛ لأنّ الكلمة بعد التصغير أشبهت باب سيّد، والإعلال فيه واجب .

وإنما جاز التصحيح مع موجب الإعلال لقوّة الواو المتحرّكة، وعدم كونها في الآخر الذي هو محلّ التّغيير، وكون ياء التصغير عارضة غير لازمة .

وقال بعضهم : إنّما جاز ذلك حملاً على التّكسير، نحو : أساود، و جداول .

يُنظر : الكتاب ٤٦٩/٣، وشرح المفصل ١٢٤/٥، وشرح الشّافية ٢٣٠/١ .

(٦) «وإن كانت لغير التأنيث قلبتها تاء؛ كقولك في تصغير (ملهى) و (معزى): مُلْهية،

و مُعْيزة». شرح ملحّة الإعراب ٢٧١ .

(٧) في أ : تصغير .

فإن كان خُماسياً ورابعه<sup>(١)</sup> حرف علة ما كان، قلبته في التصغير ياء؛ فتقول في تصغير (دينار) و(سربال) : دُنِينِر، و سُرَيْيِل؛ وفي تصغير (منديل) و(عصفور) : مَنِيدِيل، و عَصِيفِير .

[ ١٠٩ / ب ] / وَلَا تُغَيِّرُ فِي عُثْمَانَ الْأَلْفُ وَلَا سُكَيْرَانَ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ<sup>(٢)</sup>

إذا كان آخر الاسم ألفاً ونوناً فلا يخلو من أن يكون ما قبل الألف والتون ثلاثة أحرف، أو أربعة :

فإن كان ثلاثة كـ (سرحان) و (سلطان) و (عثمان) و(سكران) فانظر إلى الاسم هل<sup>(٣)</sup> جُمِعَ جمع التّكسير أم لا ؟<sup>(٤)</sup> .

فإن جُمِعَ جمع التّكسير فإنّ ألفه تنقلبُ ياءً في الجمع؛ فكذلك تُقلبُ في التّصغير، فتقول في تصغير (سرحان) و(سلطان): سَرِيحِين، و سُلَيْطِين، كقولك في الجمع : سراحين، و سلاطين .

فإن لم يُجمع جمع التّكسير<sup>(٥)</sup> فصغر الصّدر<sup>(٦)</sup> منه، ثمّ ألحق به الألف

(١) في أ : آخره .

(٢) في متن الملحة ٣٩، و شرح الملحة ٢٧١ جاء التّظلم هكذا :

وَقُلْ: سُرَيْحِينُ لِسَرْحَانَ كَمَا	تقول في الجمع: سَرَّاحِينُ الْحِمَى
وَلَا تُغَيِّرُ فِي عُثْمَانَ الْأَلْفُ	وَلَا سُكَيْرَانَ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ
وَهَكَذَا زُعَيْفَرَانُ فَاعْتَبِرْ	بِهِ السُّدَاسِيَّاتُ وَأَفَقَهُ مَا ذُكِرَ

(٣) في ب : إن كان يُجمع .

(٤) في ب: تكسير.

(٥) في ب: تكسير.

(٦) في أ : المصدر .

والتَّوْنُ؛ فتقول في تصغير (عثمان) و(سكران): عثيمان، و سكيران؛  
لأنَّهما لم يُقَلَّ في جمعهما : عثامين، ولا سكارين<sup>(١)</sup> .

فإن كان ما قبل الألف والتَّوْن أربعة أحرف صغرت الأربعة، ثمَّ  
ألحقت بها الألف والتَّوْن؛ فتقول في تصغير<sup>(٢)</sup> (زعفران) و (ثعلبان)  
و(عقربان) : زُعيفران، و تُعيلبان، و عُقيربان؛ وهذا مطَّرد<sup>(٣)</sup>.

[ ١/١١٠ ]

/وَأَرَدُّ إِلَى الْمَحْنُوفِ مَا كَانَ حُذِفَ مِنْ أَصْلِهِ حَتَّى يَعُودَ مُتَنَصِّفًا<sup>(٤)</sup>  
كَقَوْلِهِمْ فِي شَفَةِ : شُفِيهَةٌ وَالشَّاةُ إِنِ صَغُرَتْهَا : شُوَيْهَةٌ  
اعلم أنَّ كل اسم يَرِدُ<sup>(٥)</sup> على حرفين فإنَّ التَّصْغِيرَ يردُّه إلى أصله،  
ويُعيد إليه ما كان نقص منه .

فمنه ما حُذِفَ فاؤُهُ<sup>(٦)</sup> كـ(عِدَّة)، فتقول في تصغيرها: وُعَيْدَة، وما  
حُذِفَ عينُهُ كـ(مُذٌ)، فتقول فيه: مُنَيْذ، وما حُذِفَ لامُهُ كـ(يد)

(١) لأنَّ الألف والتَّوْن فيهما شاهما ألفي التَّأْنِيث بدليل منع الصَّرف؛ فكما لم يتغيَّر ألفا  
التَّأْنِيث لا يتغيَّر ما أشبههما، ولمَّا لم تكن الألف والتَّوْن في ( سرحان ) و(سلطان)  
كذلك حصل التَّغْيِير . التصريح ٣٢٠/٢ .

(٢) في ب : فتقول في تصغير زعفران : زُعيفران، وفي ثعلبان، وعقربان: تُعيلبان،  
وعقير، وعُقيربان .

(٣) في أ : يطَّرد .

(٤) في ب : منصرف .

(٥) في ب : يزيد .

(٦) في أ : واؤُهُ .

و ( دم ) و ( سنة ) ، فتقول في تصغيرها: يُدَيَّة؛ لأنّ المحذوف منها الياء،  
كقولهم : يَدَيْتُهُ<sup>(١)</sup>، أي : أوليته يَدًا<sup>(٢)</sup>، ومنه قول الشاعر :  
يَدَيْتُ عَلَى ابْنِ حَسْحَاسِ بْنِ وَهْبٍ بِأَسْفَلِ ذِي الْجِدَادَةِ<sup>(٣)</sup> يَدَ الْكَرِيمِ<sup>(٤)</sup>  
وتقول في تصغير ( دم ) : دُمَيٌّ؛ لأنّ المحذوف منه الياء، بدليل  
قولهم [ في تشيته ]<sup>(٥)</sup>: دَمَيَّان، ومنه قول الشاعر:

(١) في ب : يديه .

(٢) قال الجوهري في الصحاح ( يدى ) ٢٥٤٠/٦ : «يَدَيْتُ الرَّجُلَ : أَصَبْتُ يَدَهُ،  
فهو مُيْدِيٌّ؛ فَإِنْ أَرَدْتَ أَنَّكَ اتَّخَذْتَ عِنْدَهُ يَدًا قُلْتَ : أَيْدَيْتُ عِنْدَهُ يَدًا، فَأَنَا مُودٍ  
وهو مُودِيٌّ إِلَيْهِ . وَيَدَيْتُ لُغَةً» . ثم استشهد بالشاهد الذي أورده الشارح .

(٣) هكذا بالذال المهملة، وفي أكثر المصادر بالذال المعجمة؛ وذكر ياقوت أنّها لغة في  
(الجدادة) بالذال المهملة، والجيم مفتوحة ومكسورة .

وهو موضع لم يعينه البكري؛ وقال ياقوت : «موضع في بلاد غطفان» .

ينظر : معجم ما استعجم ٢٧٨/١، ومعجم البلدان ١١٢/٢، ١١٦ .

(٤) هذا بيت من الوافر، وهو لمعل بن عامر الأسدي .

ومعنى البيت - كما قال المرزوقي في شرحه على الحماسة - : «اتَّخَذْتُ عِنْدَ هَذَا  
الرَّجُلِ بِهَذَا الْمَكَانِ يَدًا غَرَاءَ وَصْنِيْعَةً شَرِيفَةً، مِثْلَهَا يَفْعَلُهُ الْكَرَامُ» .

والشاهد فيه : ( يديت ) ففيه دليل على أنّ لام ( يد ) ياء .

ينظر هذا البيت في : الصحاح ( يدى ) ٢٥٤٠/٦، وشرح الحماسة للمرزوقي  
١٩٣/١، ومعجم ما استعجم ٢٨٧/١، وشرح الحماسة للتبريزي ٥٨/١، وأما  
ابن الشَّجَرِيّ ٢٣٠/٢، ومعجم البلدان ١١٢/٢، وشرح المفصل ٨٤/٥،  
واللسان ( جذا ) ١٣٩/١٤، ( يدي ) ٤٢١/١٥، والخزانة ٤٧٨/٧ حكاية عن  
ابن الشَّجَرِيّ .

(٥) ما بين المعوفين ساقط من ب .

وَلَوْ أَنَّا عَلَى حَجَرٍ ذُبَحْنَا جَرَى الدَّمِيَانِ بِالْخَبَرِ الْيَقِينِ<sup>(١)</sup>

وتقول في تصغير ( شَفَّة ) : شُفَيْهَةٌ<sup>(٢)</sup>؛ لأنَّ المحذوف منها الهاء،

كقولهم / : شَافَهْتُ؛ وتقول في تصغير ( شَاة ) : شُوَيْهَةٌ، كقولهم في [ ١١٠ / ب ]

(١) هذا بيت من الوافر، وهو لعلِّي بن بدَّال بن سليم، ونُسب - أيضاً - إلى المثقَّب العبدِيّ،

وإلى الفرزدق، وإلى الأخطل - وليس في ديوان أيٍّ منهم -، وإلى المرداس بن عمرو .

وقد رجَّح البغداديّ في الخزانة ٤٨٩/٧ نسبته إلى عليّ بن بدَّال قال : «وابن دُرَيْد

هو المرجع في هذا الأمر؛ فينبغي أن يؤخذ بقوله - والله أعلم -». وقد نسبه ابن

دُرَيْد إلى عليّ بن بدَّال .

والمعنى : أنّه لشدة العداوة والبغضاء بينه وبين ذكره لا تختلط دماؤهما؛ فلو ذبحا

على حجر لذهب دم هذا بمئة، ودم ذاك يسرة .

والشَّاهدُ فيه : ( الدَّمِيَان ) حيث أتى بمعنى الدَّم، وجعل لامه ياءً؛ ومن المقرر أن

التثنية والجمع يردّان الأشياء إلى أصولها؛ فمجيء ( الدَّمِيَان ) بالياء يدلّ على أن

اللام المحذوفة من ( الدَّم ) كانت ياءً .

وهي مسألة خلافيّة بين النُّحاة؛ لأنّ بعضهم يقول : أصلُ اللّام المحذوفة من ( الدَّم )

واو؛ بدليل أنّهم ثوّه فقالوا : ( دموان )؛ وبعض العرب يقولون في تثنيته : ( دمان )؛

فلم يردّوا اللّام .

يُنظر هذا البيت في : المقتضب ٢٣١/١، ٢٣٨/٢، وجمهرة اللّغة ( دمي ) ٦٨٦/٢،

١٣٠٧/٣، والمجتنى ٦٢، والمنصف ١٤٨/٢، والتبصرة ٥٩٩/٢، وأما ابن

الشَّحريّ ٢٢٨/٢، ١٢٧/٣، والإنصاف ٣٥٧/١، وشرح المفصل ١٥١/٤،

٨٤/٥، والمقرَّب ٤٤/٢، والمتع ٦٢٤/٢، والخزانة ٤٨٢/٧ .

(٢) ويُقال في تصغيرها - أيضاً - : ( شُفِيَّة )؛ لأنّ لامها ذات وجهين .

يُنظر : اللسان ( شفه ) ٥٠٦/١٣ .

جمعها: شِيَاهُ؛ وأمّا (سنة) فقد صُعِّرَتْ على: سُنِّيَّة، و على: سُنِّيَّة، كقولك في تصريف الفعل: سَأَيْتُ، و سَأَنْهَيْتُ<sup>(١)</sup>؛ وتقول في تصغير (فم): فُوَيْه؛ لأنّ المحذوف منه الواو لا غير<sup>(٢)</sup>.

<sup>(٣)</sup> وَأَلْقِ فِي التَّصْغِيرِ مَا يُسْتَقْلَلُ زَائِدُهُ وَمَا<sup>(٤)</sup> تَرَاهُ يَشْقَلُ  
وَالْأَحْرَفُ اللَّاتِي تَزَادُ فِي مَجْمُوعِهَا قَوْلُكَ<sup>(٥)</sup>: سَائِلِ وَأَنْتَهُمْ<sup>(٦)</sup>  
يُسْتَقْلَلُ تصغير الاسم الخماسي إذا لم يكن رابعه<sup>(٧)</sup> [حرف]<sup>(٨)</sup> علة،  
وكذلك السُّدَاسِيّ؛ وذلك<sup>(٩)</sup> لَوُقُوعِ ثلاثة أحرف بعد ياء التّصغير،  
وحرفين قبله؛ فيميل أحدُ جانبي الكلمة إلى [الجانب]<sup>(١٠)</sup> الآخر .

(١) الكتاب ٤٥٢/٣ .

(٢) لأنّ التّصغير يردّ الأشياء إلى أصولها؛ وكذلك لقولهم في جمعه : ( أفواه )، وكذا قولهم : ( تفوّهتُ بكذا ) و ( رجلٌ أفوّه ) .

يُنظر : الكتاب ٢٦٤/٣، والبغداديات ١٤٩، ودرّة الغواص ٩٠، ٩١، وشرح المفصل ٥٣/١ .

(٣) في متن الملحة ٣٩ صدرت هذه الأبيات بهذا العنوان : بابُ حروف الزوائد، وفي شرح الملحة ٢٧٤ : باب الحروف الزوائد في التّصغير .

(٤) في متن الملحة ٣٩ : أَوْ مَا تَرَاهُ .

(٥) في متن الملحة ٤٠ : مَجْمُوعِهَا سَائِلِ وَأَنْتَهُمْ .

(٦) في ب : يَا هَوْلُ اسْتَنْم .

(٧) في ب : آخره .

(٨) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٩) في أ : وكذلك، وهو تحريف .

(١٠) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .



وسيل [ ياء ] <sup>(١)</sup> التصغير أن تكون <sup>(٢)</sup> وسطاً، والذي قبلها أرجح من الذي بعدها .

فإذا أريد تصغير اسم خماسي أو سداسي سليم الحروف فيُنظر إن <sup>(٣)</sup> كان فيه حرف من حروف الزيادة حذف <sup>(٤)</sup>؛ طلباً للتخفيف .

وحروف الزيادة <sup>(٥)</sup> عشرة؛ وهي: ( الهمزة ) و( التاء ) و( السين ) و( الميم ) و( الهاء ) و( اللام ) و( التون ) وحروف العلة الثلاثة؛ وقد جمعها <sup>(٦)</sup> في قوله: ( سَائِلٌ وَانْتَهِمٌ )، وتُجمع في قولك <sup>(٧)</sup>: ( يَا هَوْلُ اسْتَنْمِ )، وفي ( سَأَلْتُمُونِيهَا )، وفي ( الوسمي هَتَان )، و[ في ] <sup>(٨)</sup> ( الموت ينسأه ) <sup>(٩)</sup>، وفي ( اليوم تنسأه ) <sup>(١٠)</sup> .

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٢) في أ : يكون، وهو تصحيف .

(٣) في أ : إن .

(٤) في أ : حذف .

(٥) قال ابن يعيش ١٤١/٩ : «ليس المراد من قولنا : ( حروف الزيادة ) أنها تكون زائدة لا محالة؛ لأنها قد توجد زائدة وغير زائدة؛ وإنما المراد أنه إذا احتيج إلى زيادة حرف لغرض لم يكن إلا من هذه العشرة» .

(٦) في ب : جُمعت .

(٧) في أ : ذلك، وهو تحريف .

(٨) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٩) في أ : تنسأه، وهو تصحيف .

(١٠) في أ : ينسأه، وهو تصحيف .

وحكى المبرد<sup>(١)</sup> قال : «سألت أبا عثمان المازني عنها، فأنشد:

هَوَيْتُ السَّمَانَ فَشَيَّبَنِي وَمَا كُنْتُ قَدَمًا<sup>(٢)</sup> هَوَيْتُ السَّمَانَا<sup>(٣)</sup>

فراجعته فقال : قد أجبتك مرتين» .

يعني: أن مجموعها: هَوَيْتُ السَّمَانَ .

تَقُولُ فِي مُنْطَلِقٍ مُطْلِقٍ فَافْهَمْ وَفِي مُرْتَزِقٍ مُرِزِقُ

وَقِيلَ فِي سَفَرَجَلٍ سُفِيرَجُ وَفِي فَتَى مُسْتَخْرِجٍ مُخِيرُ

الاسم الخماسي لا يخلو من أحد ثلاثة أقسام:

أحدها: أن لا يكون فيه حرف من حروف الزيادة؛ نحو: (فَرَزْدَقُ)،

فهذا وما يشابهه<sup>(٤)</sup> إذا صغرت حذف آخره؛ فتقول فيه: فُرِيزْدُ؛ وقد

حذف بعضهم<sup>(٥)</sup> الدال فقال: فُرِيزِقُ؛ لأنها أخت التاء .

(١) يُنظر : المنصف ٩٨/١، وشرح المفصل ١٤١/٩، وشرح الشافية ٣٣١/٢ .

(٢) في ب : قد هويت، و هو تحريف .

(٣) هذا بيت من المتقارب .

والتمثيل فيه : ( هويت السَّمان ) حيث جمع حروف الزيادة في هذه الكلمة .

يُنظر هذا البيت في : المنصف ٩٨/١، والوجيز في علم التصريف ٣١، وشرح الملحة

٢٧٥، والتتمة في التصريف ٤٣، وشرح الملوكي ١٠٠، وشرح المفصل ١٤١/٩،

وشرح الشافية ٣٣١/٢ .

(٤) في ب: شابهه .

(٥) قال سيبويه ٤٤٨/٣، ٤٤٩ : «وكذلك تقول في فَرَزْدَق : فُرِيزْدُ؛ وقد قال

بعضهم: فُرِيزِقُ؛ لأن الدال تشبه التاء، والتاء من حروف الزيادة، والدال من

موضعها؛ فلما كانت أقرب الحروف من الآخر كان حذف الدال أحب إليه، إذ =

الثاني: أن يكون في الاسم الخماسي حرفُ علة؛ فتخصّ الحذف به، فتقول في تصغير ( قَرَقَرَى )<sup>(١)</sup>: قُرَيْرٌ<sup>(٢)</sup>؛ فإنّ بقاء هذه الألف<sup>(٣)</sup> يخرج الاسم عن مثال ( فعيعل ) و ( فعيعل ) .

الثالث: أن يكون في الاسم حرفان من حروف الزيادة؛ فإن كان لأحدهما مزية أقرّ، وحُذف الآخر؛ فإن تساويا كنت محيرًا في حذف أيّهما شئت .

مثال الأول: قولك في تصغير ( منطلق ) و ( مرتزق ) : مطيلق<sup>(٤)</sup>، ومريزق، فتحذف التاء دون الميم؛ لأنّ للميم<sup>(٥)</sup> مزيةً بدليل صيغتها على الفاعل ونحوه، [ كـ ] قولك<sup>(٦)</sup> في تصغير ( مختار ) : مخير<sup>(٧)</sup> .

= أشبهت حرفَ الزيادة، وصارت عنده بمثالة الزيادة؛ وكذلك حَذَرْتُكَ...؛ ولا يجوز في ( جَحْمَرِشٍ ) حذف الميم وإن كانت تُزاد...؛ فهذان قولان، والأوّل أقيس . فالأرجح حذف الخامس .

وينظر : المقتضب ٢/٢٤٩، ٢٥٠، وشرح المفصل ٥/١١٧، وشرح الشافية ١/٢٠٥ .

(١) موضع مخصب باليمامة .

ينظر : معجم البلدان ٤/٣٢٦ .

(٢) في ب: قريقي .

(٣) في كلتا النسختين : الياء، وهو تحريف، والصواب ما هو مثبت .

(٤) في ب: مطليق .

(٥) الميم لها مزية؛ لأنّها دالة على معنى، ومتصدرة؛ فهي تدلّ على بناء صيغة اسم

الفاعل في نحو : ( مستفهم )، دون نون ( منطلق ) وتاء ( مرتزق ) .

(٦) الكاف ساقطة من ب .

(٧) فتُحذف التاء دون الميم .

الثّاني: قولك<sup>(١)</sup> في تصغير (حَبْنَطِي)<sup>(٢)</sup> - وهو العظيم البطن -<sup>(٣)</sup>:  
حَبْنَطٌ<sup>(٤)</sup>، و حَبِيطًا؛ لأنّ الألف والتّون زائدتان فيه؛ لأنّ أصله من حَبَطَ  
بطنه إذا عَظُمَ<sup>(٥)</sup>؛ وكذلك (قَلْنَسُوَة)<sup>(٦)</sup> إذا<sup>(٧)</sup> صَغُرَها لك أن تقول على  
حذف التّون : قُلَيْسِيَة<sup>(٨)</sup>، وعلى حذف الواو: قُلَيْنَسَة .

فأمّا السّداسيّ فيُحذف في تصغيره ما قبل ياء التّصغير من حروف  
الزّيادة؛ فتقول في تصغير ( مستخرج ) : مخِرج<sup>(٩)</sup> .

وَقَدْ تُزَادُ الْيَاءُ لِلتَّغْوِيضِ وَالْجَبْرُ لِلْمُصَغَّرِ الْمَهِيضِ  
كَقَوْلِهِمْ : إِنَّ الْمُطِيلِقَ<sup>(١٠)</sup> أَتَى وَآخِبًا السُّفِيرِجَ إِلَى فَصْلِ الشّتَا

/اعلم أنّ كل اسم حُذف منه حرف أو حرفان، في تصغيره جاز أن  
يعوّض ممّا حُذف<sup>(١١)</sup> منه الياء؛ فتقول في تصغير (سفرجل) و (منطلق)

[١/١١٢]

(١) في أ : في قولك .

(٢) في أ : حنبطي، وهو تحريف .

(٣) يُنظر : اللّسان ( حبط ) ٢٧١/٧ .

(٤) في أ : حنييط، وهو تحريف .

(٥) في أ : عظمت .

(٦) القَلْنَسُوَة : من ملابس الرُّؤوس؛ معروف . اللّسان ( قلّس ) ١٨١/٦ .

(٧) في ب : فإذا .

(٨) في أ : قُلَيْسَة .

(٩) بحذف السّين والتّاء؛ لأنّهما من حروف الزّيادة .

(١٠) في أ : المطيلق، وهو تحريف .

(١١) في ب : حذفت .

و(مستخرج) إذا عَوَّضْتَ [منه]<sup>(١)</sup>: سُفِيرِيج<sup>(٢)</sup>، و مُطِيلِيق<sup>(٣)</sup>،  
و مُخَيْرِيج<sup>(٤)</sup>.

وَشَدَّ مِمَّا أَصَلُوهُ ذِيًّا تَصْغِيرُ ذَا وَمِثْلُهُ اللَّذِيَّا  
التصغير لا يدخل غير الاسم المتمكن إلا ( ذا ) و(الذي)  
وفروعهما؛ فإنها أشبهت الأسماء المتمكنة بكونها توصف، ويوصف بها<sup>(٥)</sup>،  
فصغرت على وجه خولف به تصغير المتمكن<sup>(٦)</sup>؛ فترك<sup>(٧)</sup> أولهما على ما  
كانا عليه قبل التصغير، وعوّض من ضمّه ألف<sup>(٨)</sup> مزيّدة في الآخر؛ فقبل  
في (الذي) و(التي): اللذّيّا، واللّتيّا .

وفي (ذَا) و(تَا): ذِيًّا، و تِيًّا<sup>(٩)</sup>؛ والأصل: ذِيًّا، و تِيًّا؛ بثلاث ياءات:

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٢) في كلتا النسختين : سفيرج، والتصويب من الحريري ٢٧٨ .

(٣) في أ : مطيلق، وهو تحريف .

(٤) في كلتا النسختين : مخيرج، والتصويب من الحريري ٢٧٨ .

(٥) قال ابن يعيش ١٣٩/٥ : «القياسُ في الأسماء المبهمة أن لا تصغر من حيث كانت  
منبئة على حرفين كـ ( من ) و ( ما )؛ إلاّ أنّها لما كان لها شبه بالظاهر من حيث  
كانت تثني وتجمع، وتوصف، ويوصف بها، والتصغير وصف في المعنى فدخلها  
التصغير كما دخلها الوصف».

(٦) ليكون ذلك منبهة على أن تصغيرها خلاف الأصل .

(٧) في أ : فتردك، وهو تحريف .

(٨) في أ : ضمة الفاء، وهو تحريف، وفي ب : الفاء؛ ولعله من تحريف النساخ .

(٩) وقد حُكي ( اللذّيّا ) و( اللّتيّا ) بضمّ الأوّل جمعاً بين العوض والمعوّض منه . =

الأولى: عين الكلمة<sup>(١)</sup>؛ والثالثة<sup>(٢)</sup>: لامها؛ والوسطى: ياء التصغير؛ فاستثقل ثلاث ياءات، فقصد<sup>(٣)</sup> التخفيف بحذف واحدة .

فلم تُحذف ياء التصغير؛ لدالتها على معنى، ولا الثالثة<sup>(٤)</sup>؛ لحاجة الألف إلى فتح ما قبلها<sup>(٥)</sup>؛ فتعين حذف الأولى<sup>(٦)</sup>.

ويقال في ( ذاك ) : ذِيَاكَ، وفي ( ذلِكَ ) : ذِيَالِكَ، /ومنه قول  
الراجز<sup>(٧)</sup>:

لَتَقْعُدَنَّ مَقْعَدَ الْقَصِيٍّ      مَنِّي ذِي الْقَاذُورَةِ الْمَقْلِيٍّ<sup>(٨)</sup>  
أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكَ الْعَلِيِّ      أَنِّي أَبُو ذِيَالِكَ الصَّبِيِّ<sup>(٩)</sup>

= يُنظر : شرح الشافعية ٢٨٨/١، وشرح المفصل ١٤١/٥ .

(١) وهي التي كانت ألفاً في المكبر .

(٢) في كلتا النسختين : الثانية، والتصويب من ابن الناظم ٧٩٣ .

(٣) في أ : فقصدوا .

(٤) في كلتا النسختين : الثانية، والتصويب من ابن الناظم ٧٩٣ .

(٥) فلو حذفت لزم فتح ياء التصغير، وهي لا تحرك لشبهها بألف التفسير .

شرح الكافية الشافعية ١٩٢٥/٤ .

(٦) مع أنه يلزم على ذلك وقوع ياء التصغير ثانية؛ فاعتُبر لكونه عاضداً لما قصد

من مخالفة تصغير ما لا تمكُن له لتصغير ما هو متمكّن . شرح الكافية الشافعية

١٩٢٥/٤ .

(٧) في أ : الشاعر .

(٨) في أ : الهكي، وهو تحريف .

(٩) هذان بيتان من الرجز، وهما لرؤبة؛ وقال ابن برّي : هُما لأعرابي قدم من سفرٍ

فوجد امرأته قد وضعت ولداً، فأنكره .

وقال الآخر :

بذَيْالِكَ الْوَادِي أَهِيْمُ وَلَمْ أَقُلْ      بِذَيْالِكَ الْوَادِي وَذَيْالِكَ مِنْ زُهْدٍ  
وَلَكِنْ إِذَا مَا حُبَّ شَيْءٍ تَوَلَّعْتُ      بِهِ أَحْرَفُ التَّصْغِيرِ مِنْ شِدَّةِ الْوَجْدِ<sup>(١)</sup>  
وَقَوْلِهِمْ أَيْضًا : أُنْيَسَانُ<sup>(٢)</sup>      شَذَّ كَمَا شَذَّ مُعْرِبَانُ  
وَلَيْسَ هَذَا بِمِثَالٍ يُحْذَى<sup>(٣)</sup>      فَاتَّبِعِ الْأَصْلَ وَدَعْ مَا شَذَّ  
اعلم أنه يجيء التصغير والتكسير<sup>(٤)</sup> على غير بناء واحده<sup>(٥)</sup>؛ فيُحفظ  
ولا يُقاس عليه .

= (و) القصيَّ ) : البعيد . و ( ذو القاذورة ) : المكروه الذي لا يصاحبه الناس .  
(والمقلِّي ) : المبعوض .

والشَّاهدُ فيهما : ( ذَيْالِكَ ) فَإِنَّهُ مُصَغَّرٌ ( ذَلِكَ ) .

يُنظر هذان البيتان في : اللُّمع ٢٨٦، وشرح الكافية الشَّافية ١٩٢٥/٤، وابن التَّائِم  
٧٩٣، ٧٩٣، واللَّسان ( ذا ) ٤٥٠/١٥، والمقاصد التَّحْوِيَّةُ ٢٣٢/٢، ٥٣٥/٤،  
وملحق ديوان رؤية ١٨٨ .

(١) هذان بيتان من الطَّوِيل، ولم أقف على قائلهما .

والشَّاهدُ فيهما : ( بِذَيْالِكَ ) فَإِنَّهُ مُصَغَّرٌ ( ذَلِكَ )؛ و ( ذَيْالِكَ ) فَإِنَّهُ مُصَغَّرٌ ( ذاك ) .

يُنظر هذان البيتان في : شرح ملحّة الإعراب ٢٧٨ .

(٢) في متن الملحّة ٤٠، وشرح الملحّة ٢٧٩ : أُنْيَسَانُ .

(٣) في ب : وليس في هذا مثال يُحْذَى .

(٤) في أ : والتَّكْبِيرُ .

(٥) في أ : واحدٌ .

فمّمّا خولّف به القياس في التّصغير قولهم في (المغرب):  
مُعْغِرِبَان<sup>(١)</sup>، وفي (العشاء): عُشَيَّان، وفي (عَشِيَّة): عُشِيْشِيَّة<sup>(٢)</sup>،  
وفي (إنسان): أُتَيْسِيَّان<sup>(٣)</sup>، وفي (بُنُون): أُبَيْنُون<sup>(٤)</sup>، وفي (لَيْلَة): لَيْلِيَّة<sup>(٥)</sup>،

(١) والقياس : مُعْغِرِب، فزيادة الألف والتّون في طرفه شذوذ .

يُنظر : التّبصرة ٧٠٩/٢، وشرح الشّافية ٢٧٦/١، والتّصريح ٣١٩/٢،  
والصّبّان ١٥٩/٤ .

(٢) والعشيّ والعشيّة : آخرُ التّهار، وقيل : من زوال الشّمس إلى طلوع الفجر؛ وقيل:  
من صلاة الفجر إلى العتمة؛ والقياس : ( عَشِيّ ) و ( عَشِيَّة ) بحذف الياء الثّالثة  
من هذين .

يُنظر : الصّحاح ( عشا ) ٢٤٢٦/٦، ٢٤٢٧، والتّبصرة ٧٠٩/٢، وشرح الشّافية  
٢٧٥/١، واللّسان ( عشا ) ٦٠/١٥، ٦١ .

(٣) في كلتا التّسخيتين : أنيسان، والتّصويب من الحريريّ ٢٧٩ .

زادوا في المصعّر ياءً لم تكن في المكبر؛ وقياسه : أنيسين .

وقال الكوفيّون : ( أُتَيْسِيَّان ) تصغير إنسان؛ لأنّ أصله : إنسيان، على زنة  
(إِفْعِلَان)، وإذا صغر (إِفْعِلَان) قيل : أَفْئِعْلَان؛ وهو مبنيّ على قولهم : أن إنسان  
مأخوذ من التّسيان؛ وعلى هذا يكون وزن ( إنسان ) : إِفْعَان .

ويرى البصريّون أنّه مأخوذ من الأنس؛ وعلى هذا فوزنه : فِعْلَان .

يُنظر : الصّحاح ( أنس ) ٩٠٥/٣، والمخصّص ١٦/١، والإنصاف، المسألة  
السّابعة عشرة بعد المائة، ٨٠٩/٢، وشرح الشّافية ٢٧٤/١، واللّسان (أنس)  
١٠/٦، ١١، والتّصريح ٣١٩/٢ .

(٤) والقياس : بُنْيُون . يُنظر : شرح الشّافية ٢٧٧/١، والتّصريح ٣١٩/٢،  
والصّبّان ١٥٩/٤ .

(٥) والقياس: لَيْلَة. يُنظر : التّبصرة ٧٠٩/٢، وشرح الشّافية ٢٧٧/١، والتّصريح ٣١٩/٢ .



وفي (رجل): رُوِيَ جِل<sup>(١)</sup>، وفي (صبيّة) و(غِلْمَة): أُصِيبِيَّة، وأُغِيلْمَة<sup>(٢)</sup>.

ومن التصغير نوعٌ يسمّى [تصغير] <sup>(٣)</sup> الترخيم؛ وهو تصغير

الاسم بتجريده من / الزوائد؛ فإن كانت أصوله ثلاثة رُدَّ إلى (فُعِيل)، وإن كانت أربعة رُدَّ إلى (فُعَيْل).

فإن كانت <sup>(٤)</sup> ثلاثة، والمسمّى <sup>(٥)</sup> مؤنَّث ألحقت به التاء؛ فيقال <sup>(٦)</sup> في (المُعْطَف): عُطِيف، وفي (أَسُود) و(حَامِد) و(مَحْمُود): سُويِد، وحميد؛ وفي (قِرطاس) و(عُصْفُور): قُرَيْطِس، و(عُصْفَر)<sup>(٧)</sup>؛ وفي (سَوْدَاء) و(حُبْلَى): سُويْدَة، وحبيلة، وفي (إبراهيم) و(إسماعيل)<sup>(٨)</sup>: بُرَيْه، وسميع، نصّ على ذلك سيبويه<sup>(٩)</sup> في كتابه.

(١) والقياس: رُجِيل. يُنظر: شرح الشافعية ٢٧٨/١، والتصريح ٣١٩/٢، والصبان ١٥٩/٤.

(٢) والقياس: صبيّة، و غِلْمَة. يُنظر: شرح الشافعية ٢٧٨/١، والتصريح ٣١٩/٢، والصبان ١٥٩/٤.

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ.

(٤) في أ: فإن كانت، كرّرت مرتين سهواً من الناسخ.

(٥) في ب: والمسمّى به مؤنثاً.

(٦) في أ: فتقول.

(٧) في كلتا النسختين: قريطيس، وعصيفير، والتصويب من ابن النّازم ٧٩١.

(٨) في أ: وفي إسماعيل، وإبراهيم، حيث قدّم وأخّر.

(٩) يُنظر: الكتاب ٤٧٦/٣.

وهذا شاذّ باتّفاق؛ لأنّ فيه حذف حرف أصليّ وهو الميم في (إبراهيم) واللام في (إسماعيل).

= أمّا الهمزة فهي زائدة عند سيويّه؛ فالّتصغير القياسي عنده : ( بُرْيَهيم ) و ( سُمَيْعِيل ) وهو الصّحيح الذي سمعه أبو زيد وغيره من العرب، والترخيم : ( بُرْيَهيم ) و ( سُمَيْعِيل ) .  
و ادّعى المبرّد أصالة الهمزة؛ فالّتصغير القياسي عنده : ( أُبَيْرِه ) و ( أُسَيْمِع ) ،  
والترخيم : ( أُبَيْرِه ) و ( أُسَيْمِع ) .  
يُنظر : الكتاب ٤٤٦/٣ ، ٤٧٦ ، والانتصار لسيويّه على المبرّد ٢٢٣ ، ٢٢٤ ،  
والتعليقة ٢٩٧/٣ ، والنّكت ٩٢٨/٢ ، وشرح الشّافية ٢٦٣/١ ، ٢٦٤ ، ٢٨٣ ،  
والارتشاف ١٩١/١ ، والتّصريح ٣٢٣/٢ ، والجمع ١٥٣/٦ ، والأشْمُونيّ ١٧٠/٤ ،  
والتّعريف بفنّ التّصريف ٤٣ .

[بَابُ النَّسَبِ] <sup>(١)</sup>

وَكُلُّ مَنْسُوبٍ إِلَى اسْمٍ فِي الْعَرَبِ أَوْ بَلَدَةٍ تَلْحَقُهُ يَاءُ النَّسَبِ  
النَّسَبُ: يكون إذا قصد بإضافة الرجل إلى أب، أو قبيلة، أو بلد،  
أو صناعة، أو مذهب، أو نحلة <sup>(٢)</sup>؛ كُسِرَ آخر ذلك الاسم، وأولي ياء  
مشددة تكون حرف إعرابه، كقولك: (مصريّ) و (تميميّ) و (بصريّ)  
و (كسائيّ) و (حبليّ) .

وتشديد الياء للفرق بين ياء النسب، وياء المتكلم .  
ويصير الاسم المنسوب إليه صفةً بعد ما كان علماً <sup>(٣)</sup>، وإذا صار  
المنسوب إليه صفةً عَمِلَ عَمَلَ الفعل وارتفع / به الاسم الظاهر <sup>(٤)</sup>،  
كقولك: (مررتُ برجلٍ هاشميٍّ أبوه)، [ و ] <sup>(٥)</sup> [ كقولك ] <sup>(٦)</sup>: (مررت  
برجلٍ قائمٍ أخوه) .

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٢) في ب : محلة، وهو تحريف .

(٣) أو جنساً؛ وكلاهما مما لا يجوز أن يوصفَ به . يُنظر : شرح ملحّة الإعراب

. ٢٨٠ .

(٤) وكذلك المضمّر باطراد، نحو : (هذا شاميّ) أي : هو .

واقصر الشارحُ على الظاهر؛ لظهور العمل فيه .

يُنظر : شرح الشافية ١٣/٢ .

(٥) الواو: ساقطة من أ .

(٦) كقولك : ساقطة من ب .

وَتُحَذَفُ هَاءُ بِلَا تَوَقُّفٍ مِنْ كُلِّ مَنْسُوبٍ إِلَيْهِ فَأَعْرِفِ  
تَقُولُ : قَدْ جَاءَ الْفَتَى الْبَكْرِيُّ كَمَا تَقُولُ : الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ

اعلم أنّ الاسم المنسوب إليه إذا كان حرف إعرابه تاء تأنيث  
حُذِفَتْ مطلقاً؛ ثالثة كانت أو غير ثالثة، صائرة في الوقف هاء، أو غير  
صائرة، كقولك في (ثُبَّة) و (مَكَّة) و (أُخْت) : تُبَيِّ (١)، و مَكِّي،  
وَأَخَوِي؛ هذا (٢) مذهب سيبويه والخليل (٣)، - أعني قولك في (أخت):  
أَخَوِي -؛ و يونس (٤) يقول (٥): أُخْتِي .

(١) ويجوز : (تُبَوِي)؛ لأنه إذا كان المنسوب إليه محذوف اللام، ولم يعهد ردّ اللام في  
التثنية، ولا في الجمعين؛ فإنه يجوز في النسب إليه وجهان : الردّ، وعدمه بشرط ألاّ  
تكون عينه معتلة .

يُنظر : الكتاب ٣/٣٥٨، وابن النّاطم ٨٠٢، والتّصريح ٢/٣٣٤، والأشموقي  
١٩٣/٤ .

(٢) في ب : وهذا .

(٣) يُنظر : الكتاب ٣/٣٦٠، ٣٦١ .

(٤) يُنظر : الكتاب ٣/٣٦١، والمفصل ٢٦٣، وشرح المفصل ٦/٥، ٦، وشرح الكافية  
الشّافية ٤/١٩٥٥ .

ويونس هو : يونس بن حبيب البصريّ : كان إماماً في النّحو واللّغة، من  
أصحاب أبي عمرو بن العلاء، سمع من العرب، وروى عنه سيبويه، وسمع منه  
الكسائيّ والفراء؛ كانت له حلقة بالبصرة يتأبها أهل العلم؛ توفي سنة (١٨٣هـ) .  
يُنظر : أخبار النّحويّين البصريّين ٥١، ونزهة الألباء ٤٧، وإشارة التّعيين ٣٩٦،  
وبُغية الوُعاة ٢/٣٦٥ .

(٥) في كلتا النسختين : تقول، وهو تصحيف .

ووجه حذف التاء<sup>(١)</sup>: ما بينها وبين ياء النسب من الشبه؛ وهو أن  
 كلاً منهما<sup>(٢)</sup> لا تقع<sup>(٣)</sup> إلا متطرفة<sup>(٤)</sup>؛ ثم إنها تصير حرف الإعراب<sup>(٥)</sup>؛  
 فلهذا لم يُجمع بينهما، فحُذفت الهاء، وأُقرتْ ياء النسب الدالة على  
 المعنى؛ فتقول: ( درهم قلعي ) و ( رجل فزاري ) .  
 فإن كان الاسم المنسوب إليه مركباً غير مُضاف؛ حُذف عجزه،  
 ونُسب إلى صدره، كقولك في المنسوب إلى ( بعلبك ) و ( تَابَطَ شراً ) :  
 بَعْلِيٌّ، و تَابِطِيٌّ<sup>(٦)</sup> .

(١) في ب : هذه التاء .

(٢) في ب : منها، وهو تحريف .

(٣) في ب : لا يقع، وهو تصحيف .

(٤) في ب : متطرفاً .

(٥) «ويُجعل ما قبلها حشواً في الكلمة» . شرح ملحّة الإعراب ٢٨١ .

(٦) وأجاز الجرميّ النسب إلى العجز أو الصدر؛ فلك أن تقول في ( تَابَطَ شراً ) :  
 تَابِطِيٌّ، أو شَرِّيٌّ، وفي ( بعلبك ) : بَعْلِيٌّ، أو بَكِّيٌّ .

وهناك ثلاثة أوجه أخرى ذكرها النحاة في النسب إلى المركب المزجي :

الأوّل : أن يُنسب إلى الصدر والعجز كليهما؛ فيقال : ( بعلبيّ بكّي )، وقد أجازته  
 جماعة؛ منهم أبو حاتم السجستاني .

الثاني : أن يُنسب إلى جميع المركب من غير حذف إذا خفّ اللفظ؛ نحو:  
 ( بعلبيّكي ) .

الثالث : أن يبنى من المركب اسمٌ على وزن ( فَعَلَل ) ويُنسب إليه؛ نحو:  
 ( حضرمي ) .

فإن كان كـ ( ابن الزبير ) حُذِفَ المضاف، ونُسب إلى / المضاف إليه؛ فتقول : ( زُبَيْرِي )<sup>(١)</sup>.

وحكم ياء النسب أن ينكسر ما قبلها؛ كقولك في النسب إلى ( بكر ) : بكري .

فإن كان ثاني الاسم الثلاثي مكسوراً فُتِحَ [ في النسب ]<sup>(٢)</sup>؛ كقولك<sup>(٣)</sup> في النسب<sup>(٤)</sup> إلى النمر : نَمَرِي - بفتح الميم -؛ والموجب للفتح الاستثقال؛ لأنها لو كُسِرَتْ لَتَوَالَى كسرتان، بعدهما ياء مشددة تُعَدُّ بياءين.

= والوجهان الأخيران شاذان .

يُنظر : شرح الشافية ٧١/٢، ٧٢، وابن الناطم ٨٠١، والتصريح ٣٣٢/٢، والجمع ١٥٥/٦، والأشعري ١٨٩/٤ .

(١) النسب إلى المضاف فيه تفصيل :

فإن كان صدره معروفاً بعجزه، أو كان كنية؛ حُذِفَ صدره، ونُسب إلى عجزه؛ كقولك في ( ابن الزبير ) : زُبَيْرِي .

وإن كان المضاف غير معرّف بالعجز، ولا كنية؛ حُذِفَ عجزه، ونُسب إلى صدره؛ كقولك في ( امرئ القيس ) : امرئي، و مرئي .

فإن خيف لبسٌ من حذف العجز؛ نُسب إليه، وحُذِفَ الصدر؛ كقولهم في ( عبد الأشهل ) : أشهلي .

يُنظر : شرح الكافية الشافية ١٩٥٣/٤، وابن الناطم ٨٠١، وشرح الشافية ٧٣/٢، والتصريح ٣٣٢/٢، والجمع ١٥٧/٦، والأشعري ١٩١/٤ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٣) في ب : تقول .

(٤) في أ : المنسوب .

وَأِنْ يَكُنْ مِمَّا عَلَى وَزْنِ فَتَى<sup>(١)</sup> أَوْ وَزْنِ ذُنْيَا أَوْ عَلَى وَزْنِ مَتَى<sup>(٢)</sup>  
 فَأَبْدِلِ الْحَرْفَ الْأَخِيرَ وَاوًا وَعَاصِ مِنْ مَارَى<sup>(٣)</sup> وَدَغْ مِنْ نَاوَى<sup>(٤)</sup>  
 تَقُولُ : هَذَا عَلَوِيٌّ مُعْرِقٌ<sup>(٥)</sup> وَكُلُّ لَهْوٍ ذُنْيَوِيٌّ مُوَبِقٌ  
 يُنسب إلى المقصور الثلاثي بقلب ألفه واوًا؛ كقولك في المنسوب إلى  
 (ثرى) : ثروِيّ .

وسواء كانت الألف من ذوات الواو، أو<sup>(٦)</sup> من ذوات الياء؛ فتقول  
 في المنسوب إلى ( قَفَا ) و( قَنَا )<sup>(٧)</sup> - من ذوات الواو - : قَفَوِيٌّ،

(١) في أ : قنا .

(٢) في أ : منى .

(٣) يقال : مَارَى فلانٌ فلانًا؛ أي : قد استخرج ما عنده من الكلام والحجة؛  
 وَمَارَيْتُ الرَّجُلَ، أُمَارِيهِ، مِرَاءً : إذا جادلته . اللسان ( مرا ) ٢٧٧/١٥ .

(٤) نَاوَاهُ : أي : عاداه . الصّحاح ( نوى ) ٢٥١٧/٦ .

والمعنى : خالف مَنْ جادل، واترك مَنْ عادى .

(٥) الْمُعْرِقُ : الأصيل؛ وعِرْقٌ كُلُّ شَيْءٍ : أصله . اللسان ( عرق ) ٢٤١/١٠ .

(٦) في أ : و .

(٧) قَنَا - بكسر القاف، والقصر - : كلمة قِبْطِيَّة؛ مدينة بصعيد مصر .

وقَنَا - بالفتح، والقصر - جمع قناة : من الرّماح الهندية .

و القناة - أيضاً - : مصدر الأَقْنَى من الأنوف؛ وهو ارتفاعٌ في أعلاه بين القَصْبَةِ  
 والمارن من غير قُبْح؛ يُقال ذلك في الفرس والطّير والآدمي .

و قنا : موضع باليمن .

و قنا - أيضاً - : جبلٌ لبني مُرَّة من فزارة .

وَقَنَوِيٍّ، وإلى (رَحَى) / و(عَصَا) - من ذوات الياء -: رَحَوِيٍّ، وَعَصَوِيٍّ؛ فلم تُقلب هذه الألف ياءً؛ لثلاثاً تتوالى الياءات<sup>(١)</sup>.

وكذا المنقوص<sup>(٢)</sup> الثلاثي كـ(يَدٍ) و (شَجٍ)<sup>(٣)</sup>؛ تقول في المنسوب إليه : يَدَوِيٌّ، و شَجَوِيٌّ .

وكذلك الرباعي<sup>(٤)</sup> إِنْ كَانَتْ أَلْفُهُ لغير التَّائِيث كـ(مَرَمَى) و(موسى)؛ [ فتقول ]<sup>(٥)</sup> : مَرَمَوِيٌّ، و مُوسَوِيٌّ .

وقد تُقلب إِنْ كَانَتْ لِلتَّائِيث، وسكن<sup>(٦)</sup> ثاني ما هي فيه؛ فتقول في النسب<sup>(٧)</sup> إلى ( حُبْلَى ) و ( دُبْيَا ) : حُبْلَوِيٍّ، و دُبْيَوِيٍّ؛ وقد يُقال: حُبْلَاوِيٍّ، و دُبْيَاوِيٍّ؛ وهذا أضعفُ الوجوه<sup>(٨)</sup>.

= يُنظر : معجم البلدان ٣٩٩/٤ .

(١) فلم تُقلب ياءً كراهية لاجتماع ثلاث ياءات مع الكسر .

يُنظر : الكتاب ٣/٣٤٢، والجاربردي ١/١١٠ .

(٢) أي : تُقلب لامه المحذوفة واوًا .

(٣) الشَّجْوُ : الهمّ والحزن؛ ورجل شَجٍ، أي : حزينٌ . الصَّحاح (شجا) ٦/٢٣٨٩ .

(٤) أي : الرباعي إذا كان مقصورًا .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٦) أمّا إذا كان ثانيها متحرّك فيجب حذف الألف قولاً واحداً؛ نحو: (جَمَزَى): جَمَزَيٍّ .

يُنظر : الكتاب ٣/٣٥٤، والمقتضب ٣/١٤٨، والأصول ٣/٧٥ .

(٧) في أ : النسبة .

(٨) وهُناك وجهٌ - وهو أجودها - لم يذكره الشَّارح؛ وهو : حذف الألف؛ نحو: =



وتجري الألف التي لغير التأنيث هذا المجرى؛ فيقال: (عيساوي)<sup>(١)</sup>؛ وهذا<sup>(٢)</sup> قليل .

وكذلك الهمزة الممدودة المبدلة من ألف التأنيث كـ(صحراء) و(جُلُولَاء)<sup>(٣)</sup>؛ فتقول في النسبة إليهما<sup>(٤)</sup>: صَحْرَاوِيّ، و جُلُولَاوِيّ<sup>(٥)</sup>.  
فإن<sup>(٦)</sup> لم تكن الهمزة بدل ألف تأنيث [ جاز ]<sup>(٧)</sup> تصحيحها وإبدالها، كـ(قَرَائِيّ) و(كِسَائِيّ) و(عَلْبَائِيّ)<sup>(٨)</sup>؛ و(قَرَّاوِيّ) و(كِسَّاوِيّ) و(عَلْبَّاوِيّ) .

= ( حُبْلِيّ ) و ( دُنْيِيّ ) .

يُنظر : الكتاب ٣/٣٥٢، والمقتضب ٣/١٤٧، والأصول ٣/٧٤، وشرح الشافية ٣٩/٢، ٤٠، وشرح الكافية الشافية ٤/١٩٤١، وابن النّاطم ٧٩٦ .  
(١) ومثله : (موساويّ) و (مرماويّ) — وهو أضعفُ الوجوه —؛ و(وموسيّ) و(مرميّ) و(عيسيّ) . يُنظر : شرح الشافية ٤٠/٢ .

(٢) في ب : وهو .

(٣) جلولاء : قريةٌ بناحية فارس . معجم البلدان ٢/١٥٦ .

(٤) في ب : إليها .

(٥) في أ : جلولاوي، وهو تحريف .

(٦) في ب : وإن .

(٧) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٨) العلباءُ : عصب عنق البعير، ويُقال : الغليظ منه خاصّة؛ وقال اللّحيانيّ : العلباءُ مذكَرٌ لاغير؛ وهما علباوان يميناً وشمالاً، بينهما منبتُ العنق؛ والجمع : العلابيُّ .

يُنظر : اللسان (علب) ١/٦٢٧ .

وتصحیح همزة ( قَرَأَ ) أجودُ من إبدالها؛ لأنّها أصلية .

وَأَنْسَبُ أَخَا الْحَرْفَةِ كَالْبَقَالِ وَمَنْ يُضَاهِيهِ إِلَى فَعَالٍ

النَّسَبُ إِلَى الْمَصْحُوبَاتِ بِأَنْ يُسْتَعْنَى عَنْ يَاءِ النَّسَبِ فِي الْأَكْثَرِ، وَأَنْ يُصَاغَ مِنْ اسْمٍ/ مَا قُصِدَ بِهِ ذَلِكَ؛ (فَعَالٌ) فِي ذِي اللَّزُومِ<sup>(١)</sup>، و(فَاعِلٌ) فِي غَيْرِهِ.

[أ/١١٥]

فَذُو اللَّزُومِ: كَالْحَرْفَةِ وَالصَّنَاعَةِ؛ كـ(بَرَّاز) <sup>(٢)</sup> و(لَبَّان) و(زَيَّات)

و(تَمَّار)<sup>(٣)</sup> و(حَبَّاز) و(نَجَّار) .

وغير [ ذي ] <sup>(٤)</sup> اللَّزُومِ : كـ( تَامِر ) و ( لَابِن ) و ( رَامِح ) <sup>(٥)</sup> .

وَتَتَعَيَّنُ<sup>(٦)</sup> الْيَاءُ إِنْ خِيفَ اللَّبْسُ؛ كـ(كِتَانِي)<sup>(٧)</sup> و(خَاتِمِي) -

لصانع الخواتم - .

[وقد يغني (فَعَال) في غير ذي اللَّزُومِ عن (فاعل)؛ كـ(تَبَّال)

و(بَقَّال) و(سَيَّاف)] <sup>(٨)</sup> .

(١) في ب : الزُّوم، وهو تحريف .

(٢) في أ : كَبَّاز .

وَالْبَرَّاز : بَائِعُ الْبَزِّ؛ وَهِيَ الثَّيَابُ؛ وَقِيلَ : ضَرَبُ مِنَ الثَّيَابِ . اللَّسَانُ (بَزَز)

. ٣١١/٥، ٣١٢ .

(٣) في ب : تَمَات، وهو تحريف .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٥) أي : صاحب تمر، ولبن، ورمح .

(٦) في أ : وَتَتَعَيَّن .

(٧) في أ : كَكْسَائِي .

(٨) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

وقد يُعني (فعل)<sup>(١)</sup> عن ذي الياء؛ كقولهم: (نَهْرٌ) بمعنى: نَهَارِيٌّ، وعليه قولُ الشاعر:

مَنْ يَكُ لَيْلِيًّا<sup>(٢)</sup> فَإِنِّي نَهْرٌ لَا أُدْلِجُ اللَّيْلَ وَلَكِنْ أَتَبَكِّرُ<sup>(٣)</sup>  
وإذا نسبتَ إلى جماعة فالتَّسبُّبُ إلى واحدٍ؛ فتقول في التَّسبُّبِ إلى (الفرائض): فَرَضِيٌّ، وإلى (البَطَائِحِ): بَطَحِيٌّ؛ إلّا أن يكون ذلك الجمع قد سُمِّيَ به أحد بعينه، فينسب إلى لفظ الجمع؛ كرجل سُمِّيَ (كَلَابًا) فالتَّسبُّبُ إليه: كَلَابِيٌّ، وكالبلد المُسَمَّى بـ(المدائن) فالتَّسبُّبُ إليه: مدائِنِيٌّ.  
وفي ذلك شواذٌ لا يُقاس عليه<sup>(٤)</sup>؛ كقولهم في التَّسبُّبِ إلى (الرَّيِّ):

(١) (فعل) بمعنى: صاحب كذا .

(٢) في كلتا النسختين: ليليٌّ، والتَّصْوِيبُ من شرح عمدة الحفاظ ٩٠٠/٢ .

(٣) في ب: اتبكر، وهو تحريف .

وهذا البيت من الرَّجَز، ولم أقف على قائله .

و(لا أدلج) من أدلج القومُ: إذا ساروا من أوّل الليل . و(أتبكر) أي: أسير أوّل النهار .

والشَّاهد فيه: (نَهْرٌ) فإنَّه استغنى بهذا الوزن عن ياء التَّسبُّبِ، حيث لم يقل: فَإِنِّي نَهَارِيٌّ .

وقد كثر الاستشهاد بهذا الرَّجَز؛ وتختلف روايته من كتابٍ لآخر .

يُنظر هذا البيت في: الكتاب ٣/٣٨٤، ومعاني القرآن للفراء ٣/١١١، ونوادر أبي زيد ٢٤٩، والمختصّص ٩/٥١، والمقرَّب ٢/٥٥، وشرح الكافية الشَّافية ٤/١٩٦٣، وابن النَّاظم ٨٠٥، وأوضح المسالك ٣/٢٨٥، وابن عقيل ٢/٤٦٤، والمقاصد التَّحْوِيَّة ٤/٥٤١ .

(٤) يُنظر: شرح الكافية الشَّافية ٤/١٩٦٤، وابن النَّاظم ٨٠٦ .

رَازِيٍّ، وإلى (البَحْرَيْن) : بَحْرَانِيٍّ، وإلى (السَّهْل) : سُهْلِيٍّ - بضم السين-، وإلى (الرَّقْبة) و (اللَّحْية) : رَقَبَانِيٍّ<sup>(١)</sup>، وَلِحْيَانِيٍّ<sup>(٢)</sup>.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : (رجل دُهْرِيٍّ) فَإِنَّ عُنيَ به التَّعْطِيلُ<sup>(٣)</sup> كان النَّسَبُ

بفتح الدَّال على طَرْدُ القِيَّاس؛ وَإِنْ عُنيَ/ به المُسِنَّ كان النَّسَبُ بضمِّ الدَّال [ ١١٥ / ب ]

ليفصل بينهما؛ [ والله أعلم بالصَّواب ]<sup>(٤)</sup>.

(١) الرَّقَبَانِيُّ : الغليظُ الرَّقْبة . اللسان ( رقب ) ٤٢٨/١ .

(٢) اللَّحْيَانِيُّ : طويل اللَّحْية . اللسان ( لحا ) ٢٤٣/١٥ .

(٣) المراد بالتَّعْطِيل : نفي الصِّفَات الإلهية، وإنكارُ قيامها بذاته تعالى .

فالرجل الدهريُّ هو : الملحد الذي لا يؤمن بالآخرة؛ فهو معطلٌ لشريعة الله .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

## بَابُ التَّوَابِعِ

وَالْعَطْفُ وَالتَّأْكِيدُ<sup>(١)</sup> أَيْضًا وَالْبَدَلُ تَوَابِعُ يُغَرِّبْنَ إِغْرَابَ الْأَوَّلِ  
وَهَكَذَا الْوَصْفُ إِذَا ضَاهَى الصِّفَةَ مَوْصُوفُهَا مُنْكَرًا أَوْ مَعْرِفَةً  
تَقُولُ : خَلَى الْمَرْحَ وَالْمَجُونَا وَأَقْبَلَ الْحَجَّاجُ أَجْمَعُونَا  
وَأَمَرُ بِزَيْدٍ رَجُلٍ ظَرِيفٍ وَاعْطَفَ عَلَى سَائِلِكَ الضَّعِيفِ  
التَّوَابِعُ خَمْسَةٌ؛ وَهِيَ:

التَّأْكِيدُ، وَالْبَدَلُ، وَالْوَصْفُ، وَعَطْفُ الْبَيَانِ، وَعَطْفُ الْحَرْفِ .

وَالتَّابِعُ هُوَ : الْمَشَارِكُ مَا قَبْلَهُ فِي إِعْرَابِهِ الْحَاصِلُ وَالْمُتَجَدِّدُ<sup>(٢)</sup> .

فـ (المشارك ما قبله) : يشمل التابع وغيره .

[ و ]<sup>(٣)</sup> قوله : (الحاصل والمتجدّد<sup>(٤)</sup>) : يخرج خبر المبتدأ، والحال

من المنصوب .

(١) في متن الملحة ٤٢، وشرح الملحة ٢٨٦ : وَالتَّوَكِيدُ .

(٢) في أ : والمتحدّد، وهو تصحيف .

وهذا هو تعريف شيخه ابن التّائظم ٤٩٠ .

(٣) العاطف ساقطٌ من ب .

(٤) في أ : والمتحدّد، وهو تصحيف .



[ بَابُ ] <sup>(١)</sup> حُرُوفِ الْعَطْفِ

/ وَأَحْرَفُ الْعَطْفِ جَمِيعاً عَشْرَةٌ مَخْصُورَةٌ مَأْثُورَةٌ مُسَطَّرَةٌ [ ١/١١٦ ]  
 الْوَاوُ وَالْفَاءُ وَتَمَّ لِلْمَهْلُ وَلَا وَحَتَّى ثُمَّ أَوْ وَ أَمْ وَ بَلْ  
 وَبَعْدَهَا لَكِنْ وَ إِمَّا إِنْ كُسِرَ وَجَاءَ لِلتَّخْيِيرِ فَافْهَمْ <sup>(٢)</sup> مَا ذُكِرَ  
 العطف؛ عطف <sup>(٣)</sup> التَّنْقِيقِ [ و ] <sup>(٤)</sup> هو: الجمعُ بين الشيئين أو الأشياء  
 في الإعراب والمعنى، أو الإعراب دون المعنى <sup>(٥)</sup>.

وَيُعْرَفُ بِأَنَّهُ : التَّابِعُ الْمُتَوَسِّطُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُتَبَوِّعِهِ أَحَدُ حُرُوفِ  
 الْعَطْفِ؛ وَهِيَ عَشْرَةٌ <sup>(٦)</sup>:

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٢) في ب : فافقه، وفي متن الملحة ٤٣، و شرح الملحة ٢٩٧ : فَاحْفَظْ .

(٣) العطف من عبارات البصريين، والتَّنْقِيقُ من عبارات الكوفيين؛ ولكلٌ من  
 الاصطلاحين توجيه .

يُنْظَرُ : معاني القرآن للقرآء ٧٢/١، واللَّمع ١٤٩، وشرح الفريد ٣٧٤ .

(٤) العاطف ساقطٌ من أ .

(٥) حروف العطف على ضربين :

أحدهما : ما يُعْطَفُ مُطْلَقاً، أي : يُشْرِكُ فِي الْإِعْرَابِ وَالْمَعْنَى؛ وَهُوَ (الواو) وَ(ثُمَّ)

وَ(الفاء) وَ(حَتَّى) وَ(أَمْ) وَ(أَوْ) وَ(إِمَّا) .

والثَّانِي : مَا يُعْطَفُ لَفْظاً فَحَسَبَ، أي : يُشْرِكُ فِي الْإِعْرَابِ وَحْدَهُ؛ وَهُوَ (بَلْ)

وَ(لَا) وَ(لَكِنْ) .

يُنْظَرُ : شرح الكافية الشافية ١٢٠٢/٣، وابن النّاطم ٥١٩، والأشْمُونِي ٩٠/٣ .

(٦) هذا مذهب أكثر النُّحَاة .

(الواو) و (الفاء) و (ثُمَّ): وهذه الثلاثة أخوات؛ لأنها تجمع بين الشيئين<sup>(١)</sup> في الإعراب والمعنى .

و (أَوْ) و (إِمَّا) و (أَمْ)<sup>(٢)</sup>: وهذه أخوات؛ لأنهن<sup>(٣)</sup> لأحد الشيئين أو الأشياء .

و (بَلْ) و (لكن)<sup>(٤)</sup>: أختان؛ لأن الاستدراك والإضراب يتقاربان.

---

= وذهب قومٌ إلى أنها تسعة، وأسقطوا منها (إمّا)؛ وهو رأي أبي عليّ الفارسيّ .  
وذهب آخرون إلى أنها ثمانية، وأسقطوا منها (حتّى) و (إمّا) .  
وذهب ابن درستويه إلى أنّ حروف العطف ثلاثة لا غير : (الواو) و (الفاء) و (ثُمَّ) .  
يُنظر : الأصول ٥٥/٢، والإيضاح ٢٢١، وشرح المفصل ٨٩/٨، وابن النّاطم ٥١٩، والمُلخّص ٥٧٠، وشرح ألفيّة ابن معطٍ ٧٧٣/١، ٧٧٤ .

(١) في ب : شَيئين .  
(٢) ذهب أبو عُبَيْدة إلى أنّ (أَمْ) حرفُ استفهام كالمهزمة .  
يُنظر : الارتشاف ٦٣١/٢، والأشْمونيّ ٩١/٣ .  
(٣) في أ : لأنّها .

(٤) ذهب يونس إلى أنّ (لكنّ) حرف استدراك وليست بعاطفة، والواو قبلها عاطفة لما بعدها على ما قبلها عطف مفرد على مفرد .  
وَارْتَضَى ذلك ابن مالك في التّسهيل .

ثم القائلون بأنّها حرف عطف اختلفوا على ثلاثة أقوال :  
أحدها : أنّها لا تكون عاطفةً إلّا إذا لم تدخُل عليها الواو؛ وهو مذهب الفارسيّ، وأكثر النّحويّين .

الثّاني : أنّها عاطفة ولا تُستعمل إلّا بالواو الرّائدة قبلها لُزوماً؛ وصحّحه ابن عصفور .  
الثّالث : أنّها عاطفة تقدّمها الواو أو لم تقدّمها؛ وهو مذهب ابن كيسان .



و ( لا ) و ( حتّى ) <sup>(١)</sup> : منفردتان <sup>(٢)</sup> ؛ لاختلاف معانيهما .

وأما معانيها:

ف— ( الواو ) معناه <sup>(٣)</sup> : الجمع من غير ترتيب ؛ فإنّك إذا قلتَ : ( قامَ زيدٌ وعمرو ) احتمل ثلاثة <sup>(٤)</sup> معان :

أن يكون كلّ منهما قد تقدّم قبل صاحبه ، وأن يكونا <sup>(٥)</sup> فعلاه / معاً ، ومنه قوله تعالى : ﴿ يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾ <sup>(٦)</sup> .

و ( الواو ) في كلام العرب على ستّة أضرب <sup>(٧)</sup> :  
( واوٌ جامعة عاطفة ) ، و ( واوٌ جامعة غير عاطفة ) - وهي واوُ المفعول معه - ،

= يُنظر : شرح المفصل ١٠٩/٨ ، وشرح الجمل ٢٤١/١ ، والتسهيل ١٧٤ ، والارتشاف ٦٢٩/٢ ، وأوضح المسالك ٥٥/٣ ، والتصريح ١٣٥/٢ ، والأشموقي ٩١/٣ .

(١) العطف بـ ( حتّى ) قليل ؛ والكوفيون ينكرونه .

يُنظر : الارتشاف ٦٣١/٢ ، وأوضح المسالك ٤٤/٣ .

(٢) لأنّ ( لا ) تُخرج الثاني ممّا دخل فيه الأوّل .

و ( حتّى ) تدخّله فيما دخل فيه الأوّل ؛ إلّا أنّ فيها معنى التعظيم والتحقيق ، فلذلك خالفت

الواو وأختيها ، وصارت مفردة على حدّها . يُنظر : شرح عيون الإعراب ٢٤٧ .

(٣) في ب : ومعناه .

(٤) في ب : ثلاث .

(٥) في ب : وأن يكون .

(٦) سورة آل عمران ، الآية : ٤٣ .

(٧) يُنظر في الواو : الأزهية ٢٣١ ، وشرح عيون الإعراب ٢٤٧ ، ورفض المباني ٤٧٣ ،

والجنى الداني ١٥٣ .

و( واوُ قسم )، و( واوُ رُبٌّ )، و( واوُ حالٍ ) - وهي واوُ الابتداء، مثل: قام زيدٌ وهو ضاحكٌ -، و( واوُ تنصبُ الفعلَ المستقبلَ ) بإضمار (أن).  
و( الفاء ) معناها: التّرتيب من غير مُهله<sup>(١)</sup>، خلاف (الواو)؛ لمجيئها جواباً للشرط، مثل: ( إِنْ تَقُمْ فَأَنَا أَقُومُ<sup>(٢)</sup> معك )؛ فلا تقع<sup>(٣)</sup> إلّا بعد القيام الأوّل .

وتقع متبعة عاطفة؛ مثل : ( أكرمتُ زيداً فعمرّاً )؛ ومتبعة غير عاطفة في باب الشرط والجزاء .  
وتقع للسبب، كقولك: (سافرَ فغنم) .  
وتكونُ زائدة عند الأخفش<sup>(٤)</sup>؛ لأنّه يُجيز<sup>(٥)</sup>: (زيد فمنطلق) .

---

(١) في ب : مهمله، وهو تحريف .  
وُقل عن الفراء أنّها لا تُفيد التّرتيب مطلقاً، واحتجّ بقوله تعالى : ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فِجَاءَهَا بِأُسْنَى بَيَاتٍ أَوْ هُمْ قَاتِلُونَ﴾ [الأعراف : ٣]؛ وأُجيب : بأنّ المعنى أردنا إهلاكها .  
وقال الجرمي : إنّ الفاء لا تُفيد التّرتيب في البقاع والأمطار .  
يُنظر : معاني القرآن ٣٧١/١، والجنى الدّاني ٦٢، والمغني ٢١٤، والتّصريح ١٣٨/٢ .  
(٢) في ب : أقم .  
(٣) في أ : يقع .  
(٤) يُنظر : معاني القرآن للأخفش ٣٠٦/١، والأصول ١٦٨/٢، والبغداديات ٣٠٩، وسرّ صناعة الإعراب ٢٦٠/١، وشرح المفصل ٩٥/٨، والمغني ٢١٩ .  
(٥) في ب : لا يجيز، وهو تحريف .

[ و ]<sup>(١)</sup> ( ثُمَّ ) معناها<sup>(٢)</sup> كمعنى ( الفاء )؛ إلا أن فيها مهلة<sup>(٣)</sup>.

وقيل<sup>(٤)</sup>: خُصَّت بذلك لأنها أكثر من حرفٍ فتراخى معناها كتراخى لفظها .

وقد تقع<sup>(٥)</sup> موقع الفاء، كقول الشاعر :

كَهَزَ الرُّدَيْنِيَّ تَحْتَ الْعَجَاجِ جَرَى فِي الْأَنْبَابِ ثُمَّ اضْطَرَبَ<sup>(٦)</sup>

و ( أو )<sup>(٧)</sup> معناه: [ أَيْ ]<sup>(٨)</sup> يعطف به في الطلب والخبر؛

(١) العاطف ساقطٌ من أ .

(٢) في ب: معناه .

(٣) في ب : مهلة، وهو تحريف .

(٤) صاحب هذا القول هو ابن يعيش . يُنظر : شرح المفصل ٩٦/٨ .

(٥) في أ : يقع .

(٦) هذا بيتٌ من المتقارب، وهو لأبي دؤاد الإيادي .

و ( الرديني ) : صفةٌ للرَّمح؛ يقال : رمحٌ ردينيّ، وقناة ردينية؛ قال الجوهريّ (ردن) ٢١٢٢/٥ : «(زعموا أنه منسوبٌ إلى امرأة السّمهريّ، تسمى رُدَيْنَةً؛ وكانا يقومان القَنَا بَخَطِّ هَجَرٍ)» . و ( العجاج ) : الغبار . و ( الأنابيب ) : جمع أنبوبة؛ وهي ما بين كلّ عقدتين من القصة .

والشاهد فيه: ( ثُمَّ اضطرب ) حيث جاءت ( ثُمَّ ) بمعنى ( الفاء ) فأفادت الترتيب دون التراخي؛ لأنّ اضطراب الرَّمح يحدث عقيب اهتزاز أنابيبه من غير مهلة بين الفعلين .

يُنظر هذا البيتُ في : شرح عمدة الحافظ ٦١٢/٢، وابن النّاطم ٥٢٥، والجنّي الدّاني ٤٢٧، والمغني ١٦٠، وأوضح المسالك ٤٣/٣، والمقاصد النّحويّة ١٣١/٤، والتّصريح ١٤٠/٢، والمهمع ٢٣٧/٥، والدّرر ٩٦/٦، والديوان ٢٩٢ .

(٧) في ب : الواو، وهو تحريف .

(٨) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

فإذا عطف<sup>(١)</sup> بها [ في الطلب ]<sup>(٢)</sup> كانت إمّا للتّخيير في كلّ ما أصله الحظر<sup>(٣)</sup>؛ نحو : (خُذْ هَذَا أَوْ ذَاكَ)<sup>(٤)</sup>؛ وإمّا للإباحة فيما ليس أصله الحظر؛/ نحو: (جَالَسَ الْحَسَنَ أَوْ ابْنَ سِيرِينَ)<sup>(٥)</sup>.

[ ١١٧ / أ ]

والفرق بينهما : أن التّخيير ينافي الجمع، والإباحة لا تأباه<sup>(٦)</sup>.

وإذا عطف بها في الخبر فهي :

إمّا للتّقسيم<sup>(٧)</sup>، كقولك : (الكلمة اسم<sup>(٨)</sup>)، أو فعل، أو حرف). .

(١) في ب: عطفت.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من أ.

(٣) في أ: الحظر.

(٤) فإذا قلتَ : ( خُذْ ثوباً أَوْ ديناراً أَوْ عشرة دراهم ) فقد خيّرتَه أحدهما، وكان

الآخر غير مُباح له؛ لأنّه لم يكن للمخاطَب أن يتناول شيئاً منها قبل، بل كانا

محظورين عليه، ثم زال الحظر من أحدهما وبقي الآخر على حظره .

يُنظر : شرح المفصل ١٠٠/٨ .

(٥) كأنّه نَبّه المخاطَب على فضل شيء من المباحات، فقال : إن كنتَ مجالساً

فجالس هذا الضّرْب من الناس؛ فإن جالَسَ أحدهما فقد خرج عن العُهدَة؛ لأنَّ (أو)

تقتضي أحد الشّئَين.

وله مجالستهما معاً لا لأمرٍ راجعٍ إلى اللفظ، بل لأمرٍ خارجٍ وهو قرينة انضمت

إلى اللفظ؛ وذلك أنّه قد علم أنّه إنّما رَغِبَ في مجالسة الحسنِ لِمَا في ذلك من النّفع

والحظ؛ وهذا المعنى موجودٌ في ابن سيرين .

يُنظر : شرح المفصل ١٠٠/٨ .

(٦) في أ : لا لا تأبه، وهو تحريف .

(٧) في أ: القسم.

(٨) في أ : إمّا اسم .

وإِمَّا لِلإِهَام عَلَى السَّمْع، كقوله تعالى: ﴿وَأَنَا أَوْ يَاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾<sup>(١)</sup>، وكقولك: (قدم زيد راغباً أو راهباً) مع علم المتكلم كيف جاء .

وإِمَّا لَشَكٍّ [ المتكلم ]<sup>(٢)</sup> فِي ذِي النِّسْبَةِ<sup>(٣)</sup>، كقولك : (جاءني فلانٌ أو فلان) .

أَوْ لِلإِضْرَابِ<sup>(٤)</sup>، وَهُوَ كقوله تعالى: ﴿إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾<sup>(٥)</sup> .

أَوْ لِلجَمْعِ<sup>(٦)</sup>، كقول الشاعر :

جَاءَ الْخِلَافَةُ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا      كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ<sup>(٧)</sup>

(١) من الآية : ٢٤ من سورة سبأ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٣) في ب : النَّسَب .

(٤) أي: تكون بمعنى ( بل )؛ وإلى ذلك ذهب الكوفيون؛ وذهب البصريون إلى أنها لا تكون بمعنى ( بل ) .

يُنظر : الإنصاف، المسألة السابعة والستون، ٤٧٨/٢، وشرح الكافية الشافية ١٢٢١/٣، وابن النّائظ ٥٣٣، والارتشاف ٦٤٠/٢، والجنى الدّاني ٢٢٩، والتّصريح ١٤٥/٢، والأشْمُوني ١٠٦/٣ .

(٥) من الآية : ١٤٧ من سورة الصّافات .

(٦) في أ : الجمع .

أي: إنَّ ( أو ) تقع بمعنى ( الواو ) لكن بشرط الأمن من اللبس .

(٧) هذا بيتٌ من البسيط، وهو لجرير، من كلمة يمدح بها أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه .

[ و ] <sup>(١)</sup> (إِمْأ) معناها كمعنى (أَوْ) في الأقسام الأربعة <sup>(٢)</sup>؛ إلا أنها

أُقعد في المعنى من (أَوْ)؛ مِنْ قَبْل أَنْ الكلام من أَوَّل وَهَلَّة يَبْنَى عَلَى الشَّكِّ، أَوْ لِلإِبَاحَةِ، أَوْ لِلتَّخْيِيرِ <sup>(٣)</sup>، مع (إِمْأ) <sup>(٤)</sup>.

وَلَا يُعْطَف بِهَا إِلَّا وَهِيَ مُكَرَّرَةٌ، مِثْل: (قَامَ [إِمْأ] زَيْدٌ وَإِمْأَ عَمْرُو) <sup>(٥)</sup>.

وَقَدْ يُسْتَغْنَى عَنِ الثَّانِيَةِ بِـ (إِلَّا) كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

فَإِمْأَ أَنْ تَكُونَ أَحِي بِصِدْقٍ فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَثِّي مِنْ سَمِينِي

/ وَإِلَّا فَاطِرِ حَنِي وَأَتَّخِذْنِي عَدُوًّا أَتَّقِيكَ وَتَتَّقِينِي <sup>(٦)</sup> [ ١١٧ / ب ]

= وَالشَّاهِدُ فِيهِ : (أَوْ كَانَتْ) حَيْثُ اسْتَعْمَلَ فِيهِ (أَوْ) . مَعْنَى (الْوَاوُ)؛ لِلوُضُوحِ وَعَدَمِ اللَّبْسِ .

يُنْظَرُ هَذَا الْبَيْتُ فِي : الْأَرْهِيَّةِ ١١٤، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٧٤/٣، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ

الشَّافِيَةِ ١٢٢٢/٣، وَابْنُ النَّازِمِ ٥٣٤، وَالْجَنِّي الدَّانِي ٢٣٠، وَالْمَغْنِي ٨٩، وَالْمَقَاصِدُ

التَّحْوِيَّةُ ١٤٥/٤، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَغْنِي ١٩٦/١، وَالذِّيَّانُ ٤١٦/١ .

وَرَوَايَتُهُ (نَالَ الْخِلَافَةَ إِذْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا) وَلَا شَاهِدَ فِيهِ عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ .

(١) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ .

(٢) الْأَقْسَامُ الْأَرْبَعَةُ هِيَ : التَّخْيِيرُ، وَالْإِبَاحَةُ، وَالْإِهْمَامُ، وَالشَّكُّ .

(٣) فِي أ : التَّخْيِيرُ .

(٤) بِخِلَافِ (أَوْ) فَإِنَّ الْكَلَامَ مَعَهَا قَدْ يَفْتَتِحُ عَلَى الْجَزْمِ ثُمَّ يَطْرَأُ الشَّكُّ أَوْ غَيْرُهُ؛ وَلِهَذَا

وَجِبَ تَكَرُّارُ (إِمْأ) فِي غَيْرِ نُدُورٍ . الْجَنِّي الدَّانِي ٥٣١ .

(٥) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ سَاقِطٌ مِنْ أ .

(٦) وَهُنَاكَ فَرْقٌ ثَالِثٌ بَيْنَ (إِمْأ) وَ (أَوْ)؛ وَهُوَ : أَنَّ (أَوْ) قَدْ تَكُونُ بِمَعْنَى الْوَاوِ،

وَبِمَعْنَى (بَل) عِنْدَ بَعْضِ النَّحَاةِ، وَ (إِمْأ) لَا تَكُونُ كَذَلِكَ . الْجَنِّي الدَّانِي ٥٣١ .

(٧) هَذَا بَيْتَانِ مِنَ الْوَافِرِ، وَهُمَا لِلْمُثَقَّبِ الْعَبْدِيِّ .

[ و ]<sup>(١)</sup> ( أم ) معناه: الاستفهام؛ وهي متّصلة، ومنفصلة منقطعة .

فالمتّصلة يجتمع فيها ثلاث شرائط :

تكون مع الألف<sup>(٢)</sup> للاستفهام، وتكون مقدّرة بـ ( أي )، ويكون جوابها معيّناً؛ مثل: ( أقام زيدُ أمَّ<sup>(٣)</sup> عمرو؟ )، فالمعنى : أيهما قام؟ والجواب: التّعين<sup>(٤)</sup> .

ولو كان بدل ( أم ) ( أو ) في قولك ( أو عمرو ) لم يكن جوابها تعين<sup>(٥)</sup> شخص؛ وإنّما جوابها ( نعم ) أو ( لا )؛ لأنّها مقدّرة بمعنى الأحديّة؛ فكأنّه قال : أحدهما قام .

وإن<sup>(٦)</sup> كانت بغير ألف استفهام، أو بـ ( هل )<sup>(٧)</sup> فهي منقطعة

= والشّاهدُ فيهما : ( وإلّا فاطّرحني ) حيث استغنى عن تكرير ( إمّا ) بذكر ( إلّا ) المركّبة من ( إن ) الشرطيّة و ( لا ) النّافية .

يُنظر هذان البيتان في : المفصّلات ٢٩٢، والأزهيّة ١٤٠، وأمالى ابن السّحريّ ١٢٦/٣،  
١٢٧، والمقرّب ٢٣٢/١، وشرح الكافية الشّافية ١٢٢٨/٣، وابن النّاظم ٥٣٦، ٥٣٧،  
ورصف المباني ١٨٦، والجنى الدّاني ٥٣٢، والمغني ٨٦، ٨٧، والأشّونيّ ١١٠/٣،  
والديوان ٢١١، ٢١٢ .

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيهما السّياق .

(٢) يقصد بالألف : الهمزة .

(٣) في ب : أو، وهو تحريف .

(٤) في ب : التّعين .

(٥) في ب : التّعين .

(٦) في ب : فإنّ .

(٧) في ب : بمهل، وهو تحريف .

ولم تقتض تعييناً، كقوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ . أَمْ يَقُولُونَ اقْرَأْهُ ﴿<sup>(١)</sup>﴾ فهذه مقدرة <sup>(٢)</sup> بـ ( بل ) والهمزة؛ [و] <sup>(٣)</sup> المعنى : بل أيقولون <sup>(٤)</sup> .  
وقول بعض العرب : ( إِنَّهَا لِإِبْلِ أَمْ شَاءَ ) <sup>(٥)</sup> كأنه قال : بَلْ أَهِيَ شَاءَ ؛ وكأنّ الكلام الذي بعدها قد انقطع ممّا قبلها؛ فلذلك سُميت منقطعة .

وقد تُفيد <sup>(٦)</sup> الإضراب وحده، كقول الشاعر :  
عُوجُوا <sup>(٧)</sup> فَحَيُّوا أَيُّهَا السَّفَرُ أَمْ كَيْفَ يَنْطِقُ مَنْزِلٌ قَفَرٌ <sup>(٨)</sup>  
أراد: بل كيف .

(١) من الآية : ٣٧ ، ٣٨ من سورة يونس .

(٢) في أ : تقدّر .

(٣) العاطف ساقطٌ من أ .

(٤) في ب : أتقولون .

(٥) يُنظر : الكتاب ١٧٢/٣ ، والإيضاح ٢٢٦ ، والمحاسب ٩٩/١ ، والأزهية ١٢٨ ، وشرح

المفصل ٩٨/٨ ، وشرح الكافية الشافية ١٢١٩/٣ ، وابن النّاطم ٥٣٢ .

(٦) في أ : يفيد .

(٧) في ب : هوجوا، وهو تحريف .

(٨) هذا بيتٌ من الكامل، وهو لحسان بن ثابت رضي الله عنه .

(و) (عاج) : مال . و (السَّفر) : المسافرين .

والشّاهدُ فيه : ( أَمْ ) حيث جاءت مفيدة للإضراب وحده .

يُنظر هذا البيت في: الاشتقاق ١٦٦ ، وشرح عمدة الحفاظ ٦١٩ ، والدّيوان

١/٤٧٠ - وفيه ( بل ) بدل ( أَمْ ) ولا شاهد فيه على هذه الرّواية - .



[١/١١٨]

والمُتَّصِلَةُ لَيْسَتْ كَذَلِكَ، بَلْ مَا قَبْلُهَا وَمَا بَعْدُهَا لَا يَسْتَعْنِي / أَحَدُهُمَا  
عَنِ الْآخَرِ؛ لِأَنَّهُمَا مَفْرَدَانِ تَحْقِيقًا أَوْ<sup>(١)</sup> تَقْدِيرًا، وَ<sup>(٢)</sup> نِسْبَةُ الْحُكْمِ<sup>(٣)</sup> عِنْدَ  
الْمُتَكَلِّمِ إِلَيْهِمَا مَعًا، أَوْ<sup>(٤)</sup> إِلَى أَحَدِهِمَا مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ .

[ و ]<sup>(٥)</sup> ( بَلْ ) مَعْنَاهُ: الْإِضْرَابُ بَعْدَ إِيْجَابِ<sup>(٦)</sup> أَوْ نَفْيِ<sup>(٧)</sup>؛ كَقَوْلِكَ :  
( مَا جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو )<sup>(٨)</sup> وَ ( جَاءَنِي<sup>(٩)</sup> خَالِدٌ بَلْ سَعِيدٌ )<sup>(١٠)</sup>، وَتَقُولُ:  
( لَا تَضْرِبْ خَالِدًا بَلْ بَشْرًا ) فَتَقَرَّرُ فَهِيَ الْمُخَاطَبُ عَنْ ضَرْبِ ( خَالِدِ )،  
وَتَأْمُرُهُ<sup>(١١)</sup> بِضَرْبِ ( بَشْرٍ ) .

(١) فِي كِلْتَا التَّسَخُّيْنِ : وَتَقْدِيرًا، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ ابْنِ النَّازِمِ ٥٢٧ .

(٢) فِي أ : أَوْ نِسْبَةٍ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٣) فِي ب : وَالْحُكْمُ .

(٤) فِي أ : وَإِلَى أَحَدِهِمَا .

(٥) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ .

(٦) الْعُطْفُ بِـ ( بَلْ ) بَعْدَ الْإِيْجَابِ جَوِّزُهُ الْبَصْرِيُّونَ، وَمَنْعُهُ الْكُوفِيُّونَ .

يُنْظَرُ : الْإِنْصَافُ ٤٨٤/٢، وَالْإِرْتِشَافُ ٦٤٤/٢، وَالْمَغْنَى ١٥٣، وَالْأَشْمُونِيُّ ١١٣/٣ .

(٧) أَوْ فَهِيَ .

(٨) ( بَلْ ) إِنْ كَانَتْ بَعْدَ نَفْيٍ أَوْ فَهِيَ لِتَقْرِيرِ حُكْمٍ مَا قَبْلُهَا، وَجَعَلَ ضِدَّهُ لِمَا

بَعْدُهَا . يُنْظَرُ : ابْنُ النَّازِمِ ٥٤٠ .

(٩) فِي ب : مَا جَاءَنِي .

(١٠) ( بَلْ ) إِنْ لَمْ يَكُنْ قَبْلُهَا نَفْيًا أَوْ فَهِيَ لِإِزَالَةِ حُكْمٍ مَا قَبْلُهَا وَجَعَلَهُ لِمَا

بَعْدُهَا . يُنْظَرُ : شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ ١٢٣٣/٣ .

(١١) فِي أ : يَا مُرَّة .

[ و ] <sup>(١)</sup> ( لَكِنْ ) معناه : الاستدراك بعد النفي خاصة؛ كقولك :  
( ما جاءني زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرُو ) ، [ ولا يجوز : ( جاءني زيدٌ لكن عمرو ) ] <sup>(٢)</sup> ؛  
لأنَّ ( لَكِنْ ) مدخلة على حروف العطف ، و ( بل ) أقعد منها ؛ فلذلك  
جاز فيها الوجهان .

أو بعد النهي ، كقولك : ( لَا تَضْرِبْ زَيْدًا لَكِنْ عَمْرًا ) .  
وتدخل الواو على ( لَكِنْ ) ، كقوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ  
مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ ﴾ <sup>(٣)</sup> فتعرى عن العطف <sup>(٤)</sup> ؛ لامتناع دخول  
العاطف على العاطف .

[ و ] <sup>(٥)</sup> ( لَا ) معناه <sup>(٦)</sup> في العطف : إخراج الثاني مما دخل فيه الأول .  
ولا يُعطف <sup>(٧)</sup> بها إلا بعد إيجاب خلاف ( لكن ) ؛ تقول : ( قامَ زيدٌ  
لا عمرو ) ، ولا يجوز : ( ما قام زيدٌ لا عمرو ) <sup>(٨)</sup> .  
والمراد : قصر الحكم على ما قبلها <sup>(٩)</sup> ، كاعتقاد إنسان أن زيدًا

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق .

(٢) ما بين المعقوفين في ( أ ) جاء في السطر التالي ؛ وهو سهو من الناسخ .

(٣) من الآية : ٤٠ من سورة الأحزاب .

(٤) في ب : العاطف .

(٥) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق .

(٦) في ب : لأن معناها .

(٧) في ب : تعطف .

(٨) لأن الأول لم يدخل في شيء كي يخرج منه الثاني .

(٩) القصر : إمّا قصر أفراد - كما مثل - ، وإمّا قصر قلب لاعتقاد المخاطب إلى غيره ؛

كما إذا اعتقد إنسان أن زيدًا جاهل ، وأخطأ في اعتقاده ، وأردت أن تردّه =

كاتب وشاعر، وهو مخطئ في اعتقاد<sup>(١)</sup> كونه شاعراً، وأردت أن تردّه إلى الصّواب/ فقلت: (زيدٌ كاتبٌ لا شاعرٌ) .

[ ١١٨ / ب ]

وأما (حتّى) فمعناها : غاية في تعظيم شيء أو تحقيره؛ والمعطوف بها على شرطين<sup>(٢)</sup> :

أن يكون قليلاً بعد كثير<sup>(٣)</sup>، وجنساً له .

وهو إما لارتفاع<sup>(٤)</sup>، وإما لدناءة؛ فمعنى الارتفاع قولك<sup>(٥)</sup> : (مات النَّاسُ حتّى الأنبياء )، ومعنى الدّناءة قولك : ( قَدِمَ الحُجَّاجُ حتّى الضّعفاء ) و ( قام القومُ حتّى زيد ) .

ولا يجوز: ( قام زيدٌ حتّى عمرو )<sup>(٦)</sup>، ولا يُقال: ( خرج القوم حتّى الحمار )؛ لعدم الجنسيّة، ويجوز جميع<sup>(٧)</sup> ذلك في (الواو) .

= إلى الصّواب، فقلت : ( زيدٌ عالمٌ، لا جاهلٌ ) .

يُنظر : ابن النّاطم ٥٣٩ .

(١) في كلتا النسختين: اعتقاده وما أثبتّه هو الأنسب.

(٢) تُنظر هذه الشُّروط في : شرح المفصّل ٩٦/٨، والجنى الدّاني ٥٤٧ .

(٣) أي : أن يكون بعض ما قبلها، أو كبعضه؛ فمثالُ كونه بعضاً : ( قَدِمَ الحُجَّاجُ

حتّى المشاة )، ومثال كونه كبعض : ( قَدِمَ الصّيّادون حتّى كلابهم ) .

الجنى الدّاني ٥٤٧ .

(٤) في أ : إمّا الارتفاع، وإمّا الدّناءة .

(٥) في أ : كقولك .

(٦) لأنّ الثّاني وإن كان من جنس الأوّل فليس بعضاً منه .

(٧) في كلتا النسختين: جمع، والصّواب ما هو مثبت.

وقد عُطِفَ<sup>(١)</sup> بـ(حَتَّى) الأقوى والأضعف معاً في قول الشاعر:  
قَهَرْنَاكُمْ حَتَّى الكُمَاةَ فَكُلُّكُمْ يُحَاذِرُنَا حَتَّى بَنِينَا الْأَصَاغِرَا<sup>(٢)</sup>  
وحكم هذه الحروف: أن جميعها تدخل<sup>(٣)</sup> الثاني في إعراب<sup>(٤)</sup> الأول  
من رفع، ونصب، وجر، وجزم .

ومنها : أَنَّهَا يُعْطَفُ<sup>(٥)</sup> بها جميع الأسماء بعضها على بعض، على  
اختلاف أجناسها من مذكرٍ على مؤنث، ومؤنثٍ على مذكر، ومعرفةٍ  
على نكرة، ونكرةٍ على معرفة، وظاهرٍ على مُضْمَرٍ، ومُضْمَرٍ على ظاهر،  
ومنصرفٍ على غير منصرف، وغير منصرفٍ على منصرف .

وجميعُ حروف العطف إذا/ عطفت بها الاسم الظاهر على المضمَر المجرور  
احتيج إلى إعادة حرف الجرِّ مع الظاهر، كقولك: (مررتُ بك وبزيد)<sup>(٦)</sup>.

[١/١١٩]

(١) في ب : يعطف .

(٢) هذا بيتٌ من الطويل، ولم أقف على قائله .

و ( الكُمَاة ) : جمع كميٍّ؛ وهو الفارس الشجاع .

والشَّاهدُ فيه: (حَتَّى الكُمَاة ) و (حَتَّى بَنِينَا ) حيث عطف بـ(حَتَّى) القويِّ  
والضعيف .

يُنظر هذا البيت في : شرح عمدة الحفاظ ٦١٥/٢، والجنى الداني ٥٤٩، والمغني  
١٧٢، وشرح شواهد المغني ٣٧٣/١، والهمع ٢٥٨/٥، والأشموقي ٩٧/٣،  
والدَّرر ١٣٩/٦ .

(٣) في ب: يدخل .

(٤) في ب : في الإعراب للأوّل، وهو تحريف .

(٥) في ب : تعطف .

(٦) هذا مذهب البصريّين .

وكذلك عطف المضمَر المجرور على الظاهر، كقولك: (مررتُ بزيدٍ وبك)؛ فإنَّ عطفَ بها على المضمَر المرفوع المتّصل بالأفعال لم يجز ذلك العطف إلا بعد تأكيد المضمَر المرفوع؛ مثل: (قمتُ أنا وزيد) و (زيدٌ قام هو وعمرو)؛ لأنَّ المضمَر المرفوع لَمَّا اتّصل بالفعل اختلط به وصار كالجزء منه، فأتى بالتأكيد إشعاراً بأنَّ العطف على نفس الاسم المضمَر المرفوع .

وكذلك لو عطف على مضمَر متّصل منصوب<sup>(١)</sup> لم يحتاج إلى تأكيد؛ لأنّه لم يتنزّل مع ما قبله منزلة الجزء منه .

**وحُرُوف العطف** لا يجوز دخول بعضها على بعضٍ سوى (لا) و(لكن) و (إمّا)؛ فإنّه يجوز دخول (الواو) عليهنّ؛ ويكون الحكم لـ(الواو) في العطف<sup>(٢)</sup>، كقولك: (ما قام زيدٌ ولكن عمرو) فالعطف إنّما هو لـ(الواو)، وإنّما دخلت (لكن) لمعناها<sup>(٣)</sup>.

= وذهب الكوفيّون وابن مالكٍ إلى جواز العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجارّ. تُنظر هذه المسألة في: الإنصاف، المسألة الخامسة والستون، ٤٦٣/٢، وشرح عمدة الحافظ ٦٥٩/٢، وابن النّاظم ٥٤٤، وأوضح المسالك ٦١/٣، والتّصريح ١٥١/٢، والهمع ٢٦٨/٥، والأشموقيّ ١١٤/٣ .

(١) نحو قوله تعالى: ﴿جَمَعْنَاكُمْ وَالْأَوَّلِينَ﴾ [المرسلات: ٣٨] .

فـ ﴿الْأَوَّلِينَ﴾ معطوفٌ على الضمير المتّصل المنصوب؛ وهو (الكاف) .

(٢) في أ: للعطف .

(٣) وهو: الاستدراك بعد التّفي خاصّة، أو بعد التّهي . يُنظر: ص ٧٠٠ من هذا الكتاب.

وكذلك: ( قام إمّا زيدٌ وإمّا عمرو ) فـ ( الواو ) هي العاطفة، ودُخول ( إمّا ) لمعناها<sup>(١)</sup>، وليست ( إمّا ) الأولى ولا الثانية ههنا من حروف العطف<sup>(٢)</sup>.

[ ١١٩ / ب ] وكذلك: ( ما قام زيدٌ ولا عمرو ) فـ ( الواو ) / عاطفة، و ( لا ) مؤكّدة للتّفي .

وَالْعَظْفُ قَدْ يَدْخُلُ فِي الْأَفْعَالِ كَقَوْلِهِمْ: ثَبَّ وَاسْمُ فِي الْمَعَالِي<sup>(٣)</sup>  
إذا عطفتَ فعلاً على فعل وَجَبَ أن يكون من نوع المعطوف عليه؛  
كقولك: ( قَامَ وَقَعَدَ ) و ( قُمَ واقْعُدْ ) و ( زيدٌ يَصُومُ وَيُصَلِّي ) و ( لَمْ يَتَّكِلْ  
وَلَمْ يَعْقُلْ ) و ( لن ييخل ولن يجبن )؛ [ و ]<sup>(٤)</sup> هذا حكمه في المبني والمعرّب.

(١) وهو : التّخيير، أو الإباحة، أو التّقسيم، أو الإهام، أو الشكّ . يُنظر : ص ٦٩٦ من هذا الكتاب .

(٢) لا يجوز أن تكون الأولى عاطفة؛ لأنّ حرف العطف لا يُبتدأ به؛ ولا يجوز أن تكون الثانية عاطفة؛ لأنّ معها ( الواو )، وحرف العطف لا يدخل على مثله .  
(٣) في ب : لِلْمَعَالِي .

وقد ورد هذا البيت في آخر ( باب التّوابع ) في متن الملحّة ٤٢، وفي أوّل هذا الباب في شرح الملحّة ٢٩٦ .  
(٤) العاطف ساقطٌ من أ .

## فَصْلُ [التَّوَكُّيدِ] <sup>(١)</sup>

التَّوَكُّيدُ: ويقال فيه: تأكيد، كما يقال في فعله: أَكَّدْتُ، ووَكَّدْتُ.

والتَّأَكُّيد هو: تمكين معنى القول عند السَّامع .

وهو قسمان: لفظيٌّ ومعنويٌّ .

فـ (اللفظيُّ) : إعادة المؤكِّد بلفظه، كقولك: ( واللهِ إِنِّي ضعيفٌ

إِنِّي ضعيفٌ )؛ وهذا يكون في الأسماء، والأفعال، والحروف، والمفردات،  
والجُمْل .

و ( المعنويُّ ) : هو إعادة الشَّيء المؤكِّد بما يدلُّ على معناه .

وله تسعة أَلْفَاظٍ؛ وهي :

نفسه، [وعينه] <sup>(٢)</sup>، وكلَّه، وكلاهما، وكلتاها، وأجمع، وأجمعون،

وجَمَعَاء، [وجُمَعَ] <sup>(٣)</sup>.

فـ (النَّفْس) و (العَيْن) : مقدَّمان على (كُلِّ) <sup>(٤)</sup>؛ لأنَّهما اسمان،

(١) ما بين المعقوفين زيادةٌ مَنِّي يقتضيها السَّيَاق .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ، وفي ب : جميع .

وهُنَاكَ أَلْفَاظٌ أُخْرَى للتَّوَكُّيد؛ مثل : جميع، وعامَّة؛ وأَلْفَاظٌ أُخْرَى تابعة؛ مثل :  
أَكْتَع، وَأَبْصَع ... .

يُنْظَر : شرح المفصَّل ٤٠/٣، وشرح الكافية الشَّافِيَّة ١١٧١/٣، ١١٧٢، وابن

النَّاطِم ٥٠٣، ٥٠٤، والارتشاف ٦١٠/٢، والهمع ١٩٨/٥ .

(٤) في ب : الكُلِّ .

ولم يوضعا للتأكيد<sup>(١)</sup> في الأصل، في مثل: (طابت نفسه) / و(صحت عينه) فهما مضافان إلى ضمير المؤكّد، مطابقاً له في الإفراد، والتذكير، وفروعهما؛ تقول: (جاء زيدٌ نفسه) فترفع بذكر (النفس) احتمال كون الجائي رسول زيد أو خبره؛ وكذلك إذا قلت: (لقيتُ زيداً عينه) .  
ولفظهما في تأكيد المؤنث كلفظهما في تأكيد<sup>(٢)</sup> المذكر؛ تقول: (جاءت هندٌ نفسها) و (رأيتها عينها) .

وأما في تأكيد الجمع فيجمعان على (أفعل)؛ تقول: (جاء الزيدون<sup>(٣)</sup> أنفسهم) و (كلّمت الهندات أعينهن<sup>(٤)</sup>) .  
وكذا في تأكيد المثني على المختار، تقول: (جاء الزيدان أنفسهما) و (لقيتهما أعينهما)؛ ويجوز فيهما الإفراد والثنية<sup>(٥)</sup> .  
وكذا<sup>(٦)</sup> كلّ مثني<sup>(٧)</sup> في المعنى مضاف إلى متضمّنه، يُختار فيه لفظ الجمع على لفظ الإفراد<sup>(٨)</sup>، ولفظ الإفراد على لفظ الثنية، ومن ذلك<sup>(٩)</sup> قول الشاعر:

(١) في ب : للتوكيد .

(٢) في أ : توكيد .

(٣) في أ : الزيدان، وهو تحريف .

(٤) في ب : أنفسهن .

(٥) نحو : ( جاء الزيدان نفسيهما ) و ( عينهما ) و ( نفساهما ) و ( عيناها ) .

(٦) في أ : كذا وكلّ .

(٧) في كلتا النسختين : مضاف، والتصويب من ابن النّاطم ٥٠١ .

(٨) نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ تَوَبَّا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحریم : ٤] .

(٩) في ب : ومنه .



حَمَامَةَ بَطْنِ الْوَادِيَيْنِ تَرْتَمِي سَقَاكَ مِنَ الْغُرِّ الْغَوَادِي مَطِيرُهَا<sup>(١)</sup>  
 و (كُلُّ)<sup>(٢)</sup>: مَقْدَمٌ عَلَى (أَجْمَعَ)؛ لِأَنَّ (كَلًّا) يُسْتَعْمَلُ تَأْكِيدًا،  
 و<sup>(٣)</sup> يُسْتَعْمَلُ اسْمًا غَيْرَ تَأْكِيدٍ، وَيُؤَكِّدُ<sup>(٤)</sup> بِهِ غَيْرَ الْمُثْنَى مِمَّا لَهُ أَجْزَاءُ يَصَحُّ  
 وَقُوعُ بَعْضِهَا مَوْقِعَهُ، كَقَوْلِكَ: (جَاءَ الْجَيْشُ كُلَّهُ) و(الْقَبِيلَةُ كُلُّهَا)  
 و(الْقَوْمُ كُلُّهُمْ) و (النِّسَاءُ كُلُّهُنَّ) فَامْتَنَعَ كَوْنُ / الْجَائِي بَعْضُ الْمَذْكُورِ . [ ١٢٠ / ب ]  
 و (كَلًّا) و (كِلْتَا): يُوَكِّدُ بِهِمَا الْمُثْنَى؛ نَحْوُ: (جَاءَ الزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا)  
 (الْهَنْدَانِ<sup>(٥)</sup> كِلْتَاهُمَا) .

وَأَمَّا (أَكْتَعُونَ، أَبْصَعُونَ<sup>(٦)</sup>)، كُتِعَ، بُصِعَ، [ أَكُتِعَ، أَبْصِعَ ]<sup>(٧)</sup>،

(١) هَذَا بَيْتٌ مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِلشَّمَاخِ، وَيُنْسَبُ إِلَى تَوْبَةَ بْنِ الْحُمَيْرِ، وَإِلَى مَجْنُونٍ لَيْلَى .  
 و(تَرْتَمِي): رَجَعِي صَوْتِكَ . و (الْغُرِّ): جَمْعُ غَرَاءٍ؛ يَعْنِي: الْبَيْضَاءُ . و(الْغَوَادِي):  
 جَمْعُ غَادِيَةٍ؛ وَهِيَ السَّحَابَةُ الَّتِي تَنْشَأُ صَبَاحًا .  
 وَالشَّاهِدُ فِيهِ: (بَطْنِ الْوَادِيَيْنِ) حَيْثُ أَفْرَدَ الْبَطْنَ، وَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يُقَالَ: بِطَنِي  
 الْوَادِيَيْنِ، بَلِ الْأَحْسَنُ أَنْ يُقَالَ: نَبْطُونِ الْوَادِيَيْنِ .  
 يُنْظَرُ هَذَا الْبَيْتُ فِي: الشَّعْرِ وَالشَّعْرَاءِ ٢٨٩، وَأَمَالِي الْقَالِي ٨٨/١، وَالْمَقَرَّبِ ١٢٨/٢،  
 وَابْنِ النَّظَامِ ٥٠٢، وَالْمَقَاصِدَ النَّحْوِيَّةَ ٨٦/٤، وَالْمَعْمُوعَ ١٧٣/١، وَالْأَشْهُوِيَّ ٧٤/٣،  
 وَالْدَّرَرَ ١٥٤/١، وَمُلْحَقَ دِيْوَانِ الشَّمَاخِ ٤٣٨، ٤٤٠، وَدِيْوَانَ تَوْبَةَ بْنِ الْحُمَيْرِ ٣٧،  
 وَدِيْوَانَ مَجْنُونٍ لَيْلَى ١٤٨ .

(٢) فِي أ: الْكُلُّ .

(٣) فِي ب: أَوْ .

(٤) فِي أ: وَتَوَكَّدَ .

(٥) فِي كِلْتَا النِّسَخَتَيْنِ: الْهَنْدَاتُ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(٦) فِي أ: أَفْصَعُونَ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٧) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ب .

كَتَعَاءَ، بَصْعَاءَ ) فكلُّها اتباع لـ ( أجمع ) لا تُستعمل <sup>(١)</sup> إلّا معه؛ هذا كلّهُ تأكيد معنويّ .

والفرض به: تمكين <sup>(٢)</sup> المعنى في نفس <sup>(٣)</sup> المخاطب، وإزالة الشك؛ فعلى هذا تقول: قام القوم أنفسهم أعينهم [ كلهم ] <sup>(٤)</sup> أجمعون أكتعون أبصعون <sup>(٥)</sup>؛ وتقول: جاء الجيشُ كلّهُ أجمع أكتع أبصع، والقبيلة كلّها جمعاء كتعاء بصعاء، والهنداتُ كلّهنّ جمّع كتّع بّصع .

ولا يحسن: ( قام القوم [ كلهم ] أنفسهم أعينهم ) أو ( أجمعهم كلهم ) <sup>(٦)</sup> .  
وجميعُ هذه يؤكّد بها ما يتبعّض، إلّا النفس والعين فإنّه يؤكّد بهما ما يتبعّض وما لا يتبعّض؛ لأنّهما موضوعان لتحقيق الشّيء لا للإحاطة والعموم.

(١) في ب : لا يُستعمل .

(٢) في ب : تأكيد .

(٣) في ب : النفس .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٥) في أ : أفصعون، وهو تحريف .

(٦) ما بين المعقوفين زيادةٌ منّي يقتضيها السياق .

(٧) فالنفس والعين مقدّمان على ( كلّ )؛ لأنّهما أشدّ تمكّناً في الاسميّة من ( كلّ )؛ و ( كلّ ) مقدّمة على ( أجمع )؛ لأنّ ( كلّاً ) تكون تأكيداً وغير تأكيد، و ( أجمع ) لا تكون إلّا تأكيداً؛ تقول: ( إنّ القومَ كلّهم في الدّار )، فيجوز رفع ( كلّ ) ونصبها؛ فالنّصبُ على التأكيد، والجارّ والمجرور الخبر؛ وأمّا الرّفع فعلى الابتداء وخبره الجارّ والمجرور بعده، والجُملة من المبتدأ والخبر خير ( إنّ ) . ينظر : شرح المفصل ٤٦/٣ .

وجميع هذه الأسماء لا يجوز أن تُقطع عن<sup>(١)</sup> إعراب ما قبلها كما يفعل<sup>(٢)</sup> بالنعت؛ لأنه ليس فيها معنى مدح<sup>(٣)</sup> ولا ذم .

وشدّ قولُ بعضهم<sup>(٤)</sup> : «أَجْمَعُ أَبْصَعُ»<sup>(٥)</sup> ، وربما أُكِّدَ بـ (أَكْتَع)<sup>(٦)</sup> [و] (أَبْصَع) غير مسبوقين بـ (أَجْمَع) ، ومنه قولُ الرَّاجِزِ :

[١/١٢١]

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَيًّا مُرْضِعًا    تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ<sup>(٧)</sup> حَوْلًا أَكْتَعًا  
إِذَا بَكَيْتُ قَبْلَتْنِي أَرْبَعًا    وَلَا أَزَالُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعًا<sup>(٨)</sup>

(١) في ب : على .

(٢) في أ : تفعل .

(٣) في ب : لا مدح .

(٤) يُنظر هذا القولُ في: شرح الكافية الشافية ١١٧٣/٣ ، وابن النّاطم ٥٠٥ ، والأشْمُونِيّ ٧٦/٣ .

(٥) الشّدوذ من ناحية أنّه يلتزم التّرتيب بين هذه التّوابع عند الجمهور على النّحو التّالي :

( أجمع ، أكتع ، أبصع ) .

وأجاز الكوفيّون وابن كيسان أن تبدأ بأيّتهنّ شئت بعد ( أجمع ) .

يُنظر : شرح المفصل ٤٦/٣ ، والارتشاف ٦١١/٢ ، والأشْمُونِيّ ٧٦/٣ ،

والصّبّان ٧٦/٣ .

(٦) العاطف ساقطٌ من أ .

(٧) في كلتا النسختين: الذَّلْفَاءُ، وهو تصحيف.

(٨) هذان بيتان من الرّجز، ولم أقف على قائلهما .

و( الذَّلْفَاءُ ) : من الدَّلْف ؛ وهو : صغر الأنف، واستواء الأرنبة . و( أكتعا) :

تاماً كاملاً .

والشّاهدُ فيهما : ذكره الشّارح .

ففي هذا<sup>(١)</sup> الرّجز إفراد ( أكتع ) عن ( أجمع )، وتوكيد النّكرة المحدودة، والتّوكيد بـ ( أجمع ) غير مسبوق بـ ( كلّ ) .  
والكوفيّون<sup>(٢)</sup> يميزون توكيد النّكرة المحدودة كـ ( يوم ) و ( ليلة ) و ( شهر ) و ( حول ) ممّا<sup>(٣)</sup> يدلُّ على مدّة معلومة<sup>(٤)</sup> .  
فإنّ كانت غير محدودة فلا يميزون توكيدها كـ ( حين ) و ( وقت ) و ( زمان )؛ لأنّه لا فائدة في توكيدها .

ومنع البصريّون توكيدها محدودة<sup>(٥)</sup> .  
وقول الكوفيّين أوّلَى بالصّواب<sup>(٦)</sup>؛ فإنّ مَنْ قال: ( صُمْتُ شَهْرًا )

---

= يُنظر هذان البيتان في : شرح الكافية الشّافية ١١٧٣/٣، وشرح عمدة الحافظ ٥٦٢/١، وابن النّاطم ٥٠٥، واللّسان ( كنع ) ٣٠٥/٨، وابن عقيل ١٩٤/٢، والمقاصد النّحويّة ٩٣/٤، والأشموقيّ ٧٦/٣، والخزانة ١٦٨/٥، والدّرر ٣٦، ٣٥/٦ .

وورد عجزه الأوّل في : المقرّب ٢٤٠/١، والهمع ٢٠١/٥ .

(١) في أ : هذه .

(٢) تُنظر هذه المسألة في : الإنصاف، المسألة الثّالثة والسّتون، ٤٥١/٢، وشرح المفصّل ٤٤/٣، وشرح الكافية الشّافية ١١٧٧/٣، وابن النّاطم ٥٠٦، وابن عقيل ١٩٥/٢، وأوضح المسالك ٢٢/٣، وائتلاف النّصرة، فصل الاسم، المسألة الثّامنة والأربعون، ٦١، والتّصريح ١٢٤/٢ .

(٣) في ب : بما .

(٤) في ب : محدودة . أي : معلومة المقدار . يُنظر : ابن النّاطم ٥٠٦ .

(٥) وكذلك غير محدودة . يُنظر : ابن النّاطم ٥٠٦ .

(٦) لصحّة السّماع بذلك؛ ولأنّ في توكيد النّكرة المحدودة فائدة كالتّي في توكيد المعرفة . =

قد يُريد جميع الشهر، و [قد<sup>(١)</sup>] يريد أكثره<sup>(٢)</sup>.

فإذا قال: ( صمتُ شهراً كله ) ارتفع الاحتمال، فصار كلامه نصاً<sup>(٣)</sup>.

ولو لم يُسمع من العرب ذلك لكان جائزاً، لما فيه من الفائدة،  
ككيف واستعماله ثابتٌ - كما تقدّم -<sup>(٤)</sup>، وكقول الآخر :  
..... قد صرّت<sup>(٥)</sup> البكرة يوماً أجمعاً<sup>(٦)</sup>

= يُنظر : ابن النّاطم ٥٠٦، وشرح الكافية الشّافية ١١٧٧/٣ .

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٢) ففي قوله احتمال . يُنظر : ابن النّاطم ٥٠٦ .

(٣) على مقصوده . يُنظر : ابن النّاطم ٥٠٦ .

(٤) في قول الشّاعر :

تَحْمِلُنِي الذَّفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا

(٥) في أ : سرت، وهو تحريف .

(٦) هذا بيتٌ من الرّجز المشطور، ولم أقف على قائله، وقبله :

إِنَّا إِذَا خُطِّفْنَا تَقَعَّقَعَا

و ( صرّت ) : صوّتت . و ( البكرة ) : ما يستقى عليها الماء من البئر .

والشّاهدُ فيه : ( يوماً أجمعاً ) حيث أكّد التّكرار المحدودة ( يوماً ) بـ ( أجمعاً )  
على مذهب الكوفيّين .

يُنظر هذا البيتُ في : الإنصاف ٤٥٤/٢، وشرح المفصل ٤٥/٣، والمقرّب

٢٤٠/١، وشرح الكافية الشّافية ١١٧٧/٣، وابن النّاطم ٥٠٧، وابن

عقيل ١٩٥/٢، والمقاصد النّحويّة ٩٥/٤، والهمع ٢٠٤/٥، والأشْمُونِيّ ٧٨/٣، =

وكقول الآخر :

لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٍ يَا لَيْتَ عِدَّةَ شَهْرٍ<sup>(١)</sup> كُلَّهُ رَجَبٌ<sup>(٢)</sup>

والتوكيد اللفظي هو: تكرار معنى المؤكد بإعادة لفظه؛ خوفاً من

[ ١٢١ / ب ] النسيان، / أو عدم الإصغاء<sup>(٣)</sup>.

= والدّرر ٣٩/٦ .

(١) في أ : شهري .

وقال ابن هشام في أوضح المسالك ٢٣/٣ : «ومن أنشد ( شهر ) مكان ( حول ) فقد حرّفه» .

وبين الشيخ خالد في التصريح ١٢٥/٢ هذا التحريف حيث قال : «لأن المعنى يفسد عليه؛ لأن الشاعر تمّنى أن يكون عدّة الحول من أوّله إلى آخره رجباً، لما رأى فيه من الخيرات؛ ولا يصحّ أن يتمنى أن عدّة شهر كلّ رجب؛ لأنّ الشهر الواحد لا يكون بعضه رجباً وبعضه غير رجب، حتى يتمنى أن يكون كلّ رجباً» .

(٢) هذا بيت من البسيط، وهو لعبد الله بن مسلم الهذلي .

والشاهد فيه : (عدّة شهر) حيث أكّد التكرار المحدودة (شهر) بـ(كلّه) على مذهب الكوفيّين .

يُنظر هذا البيت في : شرح أشعار الهذليّين ٩١٠/٢، والإنصاف ٤٥١/٢، وشرح المفصل ٤٤/٣، وابن النّاطم ٥٠٧، وتذكرة النّحاة ٦٤٠، وأوضح المسالك ٢٢/٣، والمقاصد النّحويّة ٩٦/٦، والتصريح ١٢٥/٢، والأشعريّ ٧٧/٣، والخزانة ١٧٠/٥ .

والرواية في هذه الكتب ( عدّة حول ) بدل ( عدّة شهر ) .

(٣) هذا تعريف شيخه ابن النّاطم ٥٠٩؛ لكنّه أسقط منه بعض الكلمات، وهو بتمامه:

«هو : تكرار معنى المؤكد بإعادة لفظه، أو تقويته بمرادفه؛ لفصل التقرير، خوفاً من النسيان، أو عدم الإصغاء، أو الاعتناء» .

وأكثرُ ما يجيء مؤكِّداً لجملة<sup>(١)</sup>، كقول الشاعر:

أَيَا مَنْ لَسْتُ أَقْلَاهُ      وَلَا فِي الْبُعْدِ أَنْسَاهُ  
لَكَ اللَّهُ عَلَى ذَاكَ      لَكَ اللَّهُ لَكَ اللَّهُ<sup>(٢)</sup>

وكثيراً ما تقترن الجملة المؤكدة<sup>(٣)</sup> بعاطف، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَذْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ﴾ [ثُمَّ مَا أَذْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ]<sup>(٤)</sup>، وكقوله تعالى: ﴿أَوَّلَى لَكَ فَأَوَّلَى . ثُمَّ أَوَّلَى لَكَ فَأَوَّلَى﴾<sup>(٥)</sup>.

والمثنى يؤكِّد بـ(كِلَا) و(كِلْتَا)، كقولك: (لَقِيتُ<sup>(٦)</sup> الأميرين<sup>(٨)</sup>)

- 
- (١) في كلتا النسختين : بجملة، والتصويب من ابن النّاظم ٥٠٩ .
- (٢) هذان بيتان من الهزج، ولم أقف على قائلهما .
- (٣) (أقلاه) : أبغضه، من قلاه يقليه؛ ويقلاه لغة طيء، والشعر على لغتهم .  
والشاهدُ فيهما : (لَكَ اللَّهُ لَكَ اللَّهُ) حيث أكد الجملة بإعادة لفظها .
- يُنظر هذان البيتان في : شرح الكافية الشافية ١١٨٤/٣، وشرح عمدة الحفاظ ٥٧٣/١، وابن النّاظم ٥٠٩، والمقاصد التّحوية ٩٧/٤، والهمع ٢٠٨/٥، والبهجة المرضية ١٢٤، والأشعوني ٨٠/٣، والدرر ٤٨/٦ .
- (٤) في ب : المذكورة، وهو تحريف .
- (٥) ما بين المعوفين زيادةٌ يقتضيها السّياق، وبها يتّضح الشّاهد؛ وهي في ابن النّاظم كذلك .
- (٦) سورة الإنفطار، الآيتان : ١٧، ١٨ .
- (٧) سورة القيامة، الآيتان : ٣٤، ٣٥ .
- (٨) في ب : رأيت .
- (٩) في كلتا النسختين : الأمرين، وهو تحريف، والتصويب من شرح ملحّة الإعراب ٢٨٨ .

كليهما<sup>(١)</sup> و ( دخلتُ الجنتين كليهما )، وليس الألفان ألفي<sup>(٢)</sup> تثنية<sup>(٣)</sup>، بل صيغ لفظهما لتأكيد<sup>(٤)</sup> المثني؛ [وهما عند البصريين<sup>(٥)</sup> اسمان مفردان أُضيفا إلى مثني]<sup>(٦)</sup>، والدليل على إفرادهما قوله تعالى: ﴿كَلَّا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾<sup>(٧)</sup> ولم يقل: ( آتتا ) فإفراد الخبر عنهما دليلٌ على أنها مفردة .

ويؤكد بضمير الرفع المنفصل الضمير المستتر، كقوله تعالى: ﴿اسْكُنْ أَنتَ وَرَوْحُكَ الْجَنَّةَ﴾<sup>(٨)</sup>.

والضمير المتصل<sup>(٩)</sup>؛ مرفوعاً، أو منصوباً، أو مجروراً، نحو: (فَعَلْتَ أَنتَ) و (رَأَيْتَنِي أَنَا) و (مَرَرْتُ بِهِ هُوَ) .

(١) في ب : كليهما، وهو تحريف .

(٢) في أ : ألفا، وهو سهو .

(٣) في ب : التثنية .

(٤) في أ : التأكيد، وهو تحريف .

(٥) هذا مذهب البصريين؛ فهما عندهم مفردان لفظاً، مثنيان معنى .

أما الكوفيون فعندهم مثنيان لفظاً ومعنى .

تُنظر هذه المسألة في : الإنصاف، المسألة الثانية والستون، ٤٣٩/٢، والجمع ١٣٦/١، والأشعري ٧٧/١، ٧٨ .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٧) من الآية : ٣٣ من سورة الكهف .

(٨) من الآية : ٣٥ من سورة البقرة .

(٩) أي : يؤكد الضمير المتصل بضمير الرفع المنفصل، سواء كان المتصل مرفوعاً، أو منصوباً، أو مجروراً .



فَصْلُ [البَدَل] <sup>(١)</sup>

البَدَلُ <sup>(٢)</sup> هو <sup>(٣)</sup>: إِعْلَامُ السَّامِعِ بِمَجْمُوعِي الْأَسْمِينَ <sup>(٤)</sup> عَلَى جِهَةِ الْبَيَانِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْوِيَ بِالْأَوَّلِ مِنْهُمَا <sup>(٥)</sup> الطَّرْحَ <sup>(٦)</sup>.  
و <sup>(٧)</sup> أَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ :

- (١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السِّيَاق .
- (٢) البذل تسمية بصرية، والكوفيون يسمونه التَّرجمة، والتَّبيين، والتَّكرير .  
يُنْظَرُ : الكتاب ١/١٥٠، ٤٣١، ومعاني القرآن للفرّاء ١/٧، ٢/٧٣، والمقتضب ٤/٢٩٥، ٣٩٩، والارتشاف ٢/٦١٩، وتوضيح المقاصد ٣/٢٤٧، والتَّصريح ٢/١٥٥، والجمع ٣/٢١٢، والأشموقي ٣/١٢٣ .
- (٣) قال ابن عصفور : «البذل : إِعْلَامُ السَّامِعِ بِمَجْمُوعِي الْأَسْمِينَ أَوْ الْفَعْلِينَ عَلَى جِهَةِ الْبَيَانِ أَوْ التَّأَكِيدِ، عَلَى أَنْ يَنْوِيَ بِالْأَوَّلِ مِنْهُمَا الطَّرْحَ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى لَا مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ» .  
شرح الجُمْل ١/٢٧٩ .  
ويُنْظَرُ : المقرَّب ١/٢٤٢، وكشف المشكل ٢/١٦، وشرح المقدمة المحسبة ٢/٤٢٣، وشرح ألفية ابن معط ٢/٧٩٩ .
- (٤) في كلتا النسختين : الاسم، والصَّواب ما هو مَثْبُتٌ؛ بدليل ما بعده .
- (٥) في أ : منها، وهو تحريف .
- (٦) لأنَّه لو نَوَى بِالْأَوَّلِ الطَّرْحَ لَفْظاً، وَلَمْ يَعْتَدْ بِهِ أَصْلاً لَمَّا جَازَ مِثْلُ : (ضربتُ زيداً يده) إذ لو لم يعتدَّ بـ (زيد) لم يكن للضمير في (يده) ما يعود عليه .  
شرح الجُمْل ١/٢٨٠ .  
ويُنْظَرُ : شرح المقدمة المحسبة ٢/٤٢٣، والارتشاف ٢/٦١٩ .
- (٧) في أ : فأقسامه .

الأوّل: / بدل كلّ من كلّ؛ كقولك: (هذا زيدٌ أخوك)، وكقوله

تعالى: ﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّهُ﴾<sup>(١)</sup>.

والثاني: بدل بعض من كلّ؛ كقولك: (هذا زيدٌ وجهه)، وكقوله

تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾<sup>(٢)</sup>.

والثالث: بدل الاشتمال<sup>(٣)</sup>؛ كقولك<sup>(٤)</sup>: (أعجبني زيدٌ عقله)،

وكقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾<sup>(٥)</sup> [أي: عن قتالٍ في

الشَّهر الحرام]<sup>(٦)</sup>.

والرّابع: بدل الغلط والنّسيان<sup>(٧)</sup>؛ ولا يقع شيءٌ من ذلك في القرآن،

(١) من الآيتين ١، ٢ من سورة إبراهيم؛ في قراءة الجرّ على أنّ لفظ الجلالة بدلٌ من

الحميد؛ وهي قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، وعاصم، وحزمة، والكسائي.

وقرأ بالرفع نافع، وابن عامر.

يُنظر: السّبعة ٣٦٢، وإعرابُ القراءات السّبع وعللها ١/٣٣٤، والمبسوط ٢٥٦،

وحجّة القراءات ٣٧٦.

(٢) من الآية: ٢٥١ من سورة البقرة، ومن الآية ٤٠ من سورة الحجّ.

(٣) في ب: اشتمال.

(٤) في أ: كقوله.

(٥) من الآية: ٢١٧ من سورة البقرة.

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ.

(٧) من التّحاة من جعل هذا البدل قسمين؛ كابن النّاظم، وابن عقيل، وغيرهما:

بدل غلط ونسيان؛ وهذا القسم الأوّل، وقد مثّل له الشّارح.

ولا في الشعر، ولا في فصيح الكلام؛ كقولك: (هذا زيدٌ عمرو) [و]<sup>(١)</sup>  
سبق اللسان على وجه الغلط إلى ذكر زيد .

**وأحكام البذل:** أن جميعه يجري على ما قبله في إعرابه؛ لأنه في  
البيان كالتعت .

ومنها : أنه يجوزُ في بدل الكل ثمانية أشياء<sup>(٢)</sup>:

بدل معرفة من معرفة؛ كقوله تعالى: ﴿ اِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ .  
صِرَاطَ الَّذِينَ ﴾<sup>(٣)</sup>.

وبدل نكرة من نكرة؛ كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَارًا حَدَائِقَ  
وَأَعْنَابًا ﴾<sup>(٤)</sup>.

= وبدل إضراب، نحو قولك : ( أكلت ثمراً زيبياً ) .

ومنهم من جعله ثلاثة أقسام، كالرّضيّ، وابن هشام، وغيرهما :  
بدل إضراب، ويسمى أيضاً : ( بدل البداء )؛ وهو ما كان قصد كل واحدٍ  
منهما صحيحاً .

وبدل غلط : إن لم يكن مقصوداً ألبتة ولكن سبق إليه اللسان .

وبدل نسيان : وهو ما كان مقصوداً وتبين فساد قصده بعد ذكره .

يُنظر : ابن النّاطم ٥٦٦ ، وشرح الرّضيّ ٣٣٩/١ ، ٣٤٠ ، وتوضيح المقاصد  
٢٥٢/٣ ، وأوضح المسالك ٦٦/٣ ، وابن عقيل ٢٢٨/٢ ، والتّصريح ١٥٨/٢ ، ١٥٩ ،  
والجمع ٢١٤/٥ ، ٢١٥ ، والأشعريّ ١٢٥/٣ .

(١) العاطف ساقط من ب .

(٢) يُنظر : شرح المقدّمة المحسّبة ٤٢٤/٢ .

(٣) الآية : ٦ ، ومن الآية ٧ من سورة الفاتحة .

(٤) سورة النّبا، الآيتان : ٣١ ، ٣٢ .

وبدل نكرة من معرفة؛ فلا تبدل النكرة من المعرفة إلا إذا كانت موصوفة<sup>(١)</sup>؛ كقوله تعالى: ﴿لَتَسْفَعَا بِالنَّاصِيَةِ . نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾<sup>(٢)</sup>.  
وكقول الشاعر:

[ ١٢٢ / ب ] ..... وَقَفْتُ بِالْذَّارِ / دَارٍ أُنْسَهَا بَأَنَّا<sup>(٣)</sup>

(١) هذا مذهب البغداديين والكوفيين - كما ذكر ابن عصفور في شرح الجمل ٢٨٦/١ - .

ودليلهم : أن النكرة لا تُفيد في البدل إلا أن تكون موصوفة .  
وبرأيهم أخذ ابن الحاجب في الكافية ١٣٨ ، والرضي في شرحه على الكافية ٣٤٠/١ ، ويؤيد ذلك ليس على الإطلاق ، بل هو في بدل الكل من الكل ؛ كما ذهب إليه ابن أبي الربيع في الملخص ٥٦٤/١ ، والسُّهيلي . الجمع ٢١٨/٥ .  
واشترط البغداديون في بدل النكرة من غيرها : أن تكون من لفظ الأول .  
ورد ذلك كله ابن عصفور ، ووصفه بالفساد ، واستشهد ببعض الشواهد .  
يُنظر : شرح الجمل ٢٨٦/١ ، ٢٨٧ .

والصحيح : أنه لا يُشترط شيء من ذلك ؛ لورود السماع به .  
قال أبو حيان في الارتشاف ٦٢٠/٢ : «وسُمع بدل النكرة من المعرفة ، وليست من لفظ الأول ، ولا موصوفة ؛ وهذا مذهب البصريين» .

ويُنظر : الحجة لأبي عليّ الفارسي ٣٧٢/٦ ، وشرح المفصل ٦٨/٣ ، والمقرب ٢٤٤/١ ، ٢٤٥ ، وتوضيح المقاصد ٢٥٥/٣ ، ٢٥٦ ، والجمع ٢١٨/٥ .

(٢) من الآية : ١٥ ، والآية : ١٦ من سورة العلق .

(٣) هذا عجز بيت من البسيط ، ولم أقف على صدره ، ولم أعثر على قائله .

والشاهد فيه : ( دار ) حيث أبدلت من الذار ، وسوّغ إبدالها من المعرفة كونها موصوفة بالجملة التي بعدها .  
ولم أجد من ذكر هذا البيت .

وبدل معرفة من نكرة؛ كقوله [ تعالى ] <sup>(١)</sup>: ﴿وَأَنْتَ لَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ . صِرَاطِ اللَّهِ﴾ <sup>(٢)</sup>، ولا تلزم <sup>(٣)</sup> النكرة ههنا الصفة .

وبدل ظاهر من ظاهر — وهو كما تقدّم — .

وبدل مضمّر من مضمّر؛ كقولك: ( قصدْتُكَ إِيَّاكَ ) <sup>(٤)</sup>؛ لأنّهم لا يجيزون: ( ضربْتُني )، ويُجيزون: ( إِيَّاي ) بجران الضمير المنفصل <sup>(٥)</sup> مجرى الأجنبي <sup>(٦)</sup>.

وبدل ظاهر من مضمّر؛ مثل: ( مررت به المسكين ) ويجوز رفع (المسكين) ولا يكون بدلاً؛ [ و ] <sup>(٧)</sup> من ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا أَسْأَلُهِ إِلَّا

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٢) من الآيتين : ٥٢، ٥٣ من سورة الشورى .

(٣) في أ : ولا يلزم .

(٤) الكوفيّون يمنعون إبدال المضمّر من المضمّر؛ ويقولهم أخذ ابن مالك .

أمّا البصريّون فإنّه يجوز عندهم إبدال المضمّر من المضمّر .

يُنظر : الكتاب ٣٨٦/٢، والمقتضب ٢٩٦/٤، وشرح التسهيل ٣٠٥/٣، ٣٣٢،

وشرح الرضويّ ٣٤١/١، وتوضيح المقاصد ١٨٤/٣، ٢٦١، والارتشاف ٦١٨/٢،

٦٢٠، والتّصريح ١٥٩/٢، والهمع ٢١٩/٥ .

(٥) في ب : المتصل .

(٦) قال ابن با بشاذ في شرح المقدّمة المحسّبة ٤٢٦/٢ : «وإنّما حَسُنَ ذلك من قَبْل أنّ

المُضمّر المنفصل يجري مجرى الأجنبيّ؛ ألا تراهم يجيزون : ما ضربتُ إلّا إِيَّاي، كما

يُجيزون : ما ضربتُ إلّا نفسي، ولا يُجيزون : ضربْتُني» .

ويُنظر : شرح المفصل ٧٠/٣ .

(٧) العاطف ساقطٌ من ب .

الشَّيْطَانُ أَنْ أَدْكُرَهُ ﴿<sup>(١)</sup>﴾ فـ ﴿أَنْ أَدْكُرَهُ﴾ في موضع نصب بدلاً <sup>(٢)</sup> من الهاء .

وبدل مضمر من ظاهر <sup>(٣)</sup>؛ كقولك : ( أكرمتُ زيدًا إِيَّاهُ ) .

فهذا كله جائز في [ بدل ] <sup>(٤)</sup> الكل من الكل، وكذلك جائز في

بدل البعض، وبدل الاشتمال، إلا مضمرًا من ظاهر، ومضمرًا من مضمر <sup>(٥)</sup> .

وجميع المعارف يجوز [ أن يبدل ] <sup>(٦)</sup> منها إلا ضمير المتكلم

والمخاطب؛ لأنهما على غاية من الوضوح، فلا يحتاجان إلى بيان بدل <sup>(٧)</sup> .

(١) من الآية : ٦٣ من سورة الكهف .

(٢) في أ : بدل .

(٣) يرى ابن مالك أن نحو : ( رأيتُ زيدًا إِيَّاهُ ) لم يُستعمل في كلام العرب نثره

ونظمه، ولو استعمل لكان تأكيدًا لا بدلًا . شرح التسهيل ٣٣٢/٣ .

وقال السيوطي في الهمع ٢٢٠/٥ : «وأجازه الأصحاب» .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(٥) يُنظر : شرح المقدمة المحسبة ٤٢٦/٢، وشرح الجمل ٢٨٧/١ .

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٧) هذه المسألة فصلُ النُّحاة القول فيها؛ وهي: أن الضمير إن كان لغائب أبدل منه

الظاهر مطلقًا، نحو : ( ضربته زيدًا ) .

وإن كان لحاضر أبدل منه بدل البعض، نحو : ( أعجبتني وجهك )، وبدل

الاشتمال، نحو : ( أعجبتني كلامك ) .

وأما بدل الكل : فإما أن يُفید معنى الإحاطة كالتوكيد أو لا ؟

فإن أفاد معنى الإحاطة جاز، نحو : ( جئتم صغيركم وكبيركم )؛ وإلا فمذاهب:

أحدها : المنع؛ وهو قول جمهور البصريين .

وبين بدل البعض وبدل الاشتمال شبه ما؛ والفرق بينهما<sup>(١)</sup>:

أن غالب بدل الاشتمال أن يكون بالمصادر، كـ(العقل) و (التبل)

و (الجود) / وما أشبه ذلك؛ وبدل البعض بأسماء الأجناس الجوامد، كـ(اليد) و (الرجل) وما أشبهه<sup>(٢)</sup>.

وأما بدل الغلط فلا يُقاس عليه؛ لأنّه يقع على غير قصد، والأولى في مثل هذا إذا وقع في كلام الإنسان أن يأتي بـ(بل)؛ ليعلم أنّه غلط.

والأفعال يبدل بعضها من بعض<sup>(٣)</sup> إذا كان في الفعل<sup>(٤)</sup> الثاني معنى من

الأوّل؛ كقولك: (من يأتي يمشي)<sup>(٥)</sup> أكلّمه) و(ومن يتق الله يطلب رضاه أعظمه)؛

= والثاني: الجواز، وهو قول الأخفش، والكوفيّين.

والثالث: أنّه يجوز في الاستثناء، نحو: (ما ضربتكم إلّا زيداً)؛ وهو قول قطرب.

تنظر هذه المسألة في: شرح المفصل ٦٩/٣، ٧٠، وابن النّاطم ٥٥٨، وشرح ألفيّة

ابن معط ٨٠٦/٢، وتوضيح المقاصد ٢٥٧/٣ — ٢٦١، والارتشاف ٦٢٢/٢،

وأوضح المسالك ٦٧/٣ والتّصريح ١٦٠/٢، والهمع ٢١٧/٥، والأشموئيّ ١٢٨/٣

(١) وهناك فروق أخرى ذكرها ابن با بشاذ في شرح المقدّمة المحسّبة ٤٢٨/٢.

(٢) في أ: وما أشبه.

(٣) يجوز إبدال الفعل من الفعل بدل كلّ من كلّ، وبدل اشتمال على الصّحيح؛

ولا يبدل بدل بعض.

وأما بدل الغلط فجوزّه سيّويه، وجماعة من النّحويّين، والقياس يقتضيه.

ينظر: توضيح المقاصد ٢٦٢/٣، والارتشاف ٦٢٧/٢، والتّصريح ١٦١/٢، والهمع

٢٢٠/٥، والأشموئيّ ١٣١/٣.

(٤) في ب: إذا كان الفعل الثلاثيّ.

(٥) في أ: مسي.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾<sup>(١)</sup>  
فـ ﴿يُضَاعَفْ﴾ بدل<sup>(٢)</sup> من ﴿يَلْقَ﴾؛ ولذلك<sup>(٣)</sup> جُزِمَ .  
وقولُ الرَّاجزِ :

إِنَّ عَلَيَّ اللَّهَ<sup>(٤)</sup> أَنْ تُبَايَعَا<sup>(٥)</sup> تُؤْخَذَ<sup>(٦)</sup> كَرْهًا أَوْ تَجِيءَ<sup>(٧)</sup> طَائِعًا<sup>(٨)</sup>  
فأبدل (تؤخذ) من (تُبَايَعَا).

(١) من الآيتين : ٦٨ ، ٦٩ من سورة الفرقان .

(٢) أي : بدل اشتمال ، كما نصّ على ذلك المُرادِيّ، وأبو حَيَّان، والأشْمُونِيّ .

وبدل كلّ من كلّ، كما ذكر ذلك الأزْهَرِيّ في التّصريح، والسّيّوطي في الهمع .

يُنظر : توضيح المقاصد ٢٦٣/٣، والارتشاف ٦٢٧/٢، والتّصريح ١٦١/٢، والهمع ٢٢٠/٥، والأشْمُونِيّ ٣١/٣، والخزانة ٢٠٣/٥ .

(٣) في أ : وكذلك، وهو تحريف .

(٤) في ب : لله، وهو تحريف .

(٥) في أ : أَنْ أَبَاهَا، وهو تحريف .

(٦) في أ : يُؤْخَذَ، وهو تصحيف .

(٧) في أ : يَجِيءُ، وهو تصحيف .

(٨) هذا بيتٌ من الرَّجَزِ، ولم أقف على قائله .

والشّاهدُ فيه : ( تؤخذ ) حيث نصب؛ لأنّه بدل اشتمال من ( أَنْ تُبَايَعَا )؛ والبدل هنا من بدل الجملة من الجملة .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ١٥٦/١، والمقتضب ٦٣/٢، والأصول ٤٨/٢، والتّبصرة ١٦٢/١، وشرح عمدة الحافظ ٥٩١/٢، وابن النّاطم ٥٦٣، وابن عقيل ٢٣٢/٢، والمقاصد التّحويّة ١٩٩/٤، والتّصريح ١٦١/٢، والخزانة ٢٠٣/٥ .



ومن الأسماء ما يجوز حمله [ تارةً ] <sup>(١)</sup> على التأكيد، وتارةً على البدل، مثل : ( ضَرَبَ زيد اليد والرجل ) فجعله تأكيداً من جهة الحصر والعموم؛ وجعله بدلاً من جهة تفصيل البعض؛ تقول: ( مُطَرْنَا السَّهْلَ وَالْجَبَلَ )، [ وَالسَّهْلُ وَالْجَبَلُ ] <sup>(٢)</sup> فالرَّفْعُ على البدل تقديره : مُطَرَّتْ أَرْضُنَا سَهْلَهَا وَجَبَلَهَا، وَالتَّصْبُّ عند قومٍ على الظرف، أو على حذف حرف الجرِّ عند آخرين <sup>(٣)</sup>.

[ ١٢٣ / ب ]

ومَّا أنشد من / البدل [ قوله ] <sup>(٤)</sup>:

وَكُنْتُ كَذِي رَجُلَيْنِ رِجْلٍ صَحِيحَةٍ وَأُخْرَى رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتْ <sup>(٥)</sup>

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٣) يُنظر : الكتاب ١/١٥٨، ١٥٩، وشرح الرضوي ١/٣٤١ .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٥) هذا بيتٌ من الطويل، وهو لكثير عزة .

والشَّاهدُ فيه : ( رجلٌ صحيحة ) حيث أبدل التكررة وهي ( رجلٌ صحيحة ) من التكررة وهي ( رجلين ) .

ويجوز الرفع على القطع إمَّا مبتدأً حذف خبره؛ وتقديرُ الكلام : منهما رجلٌ صحيحة، ومنها رجلٌ رمى فيها الزمان .

وإمَّا خبرٌ مبتدأٌ محذوف تقديره : إحداهما رجلٌ صحيحة، والأخرى رجلٌ رمى فيها الزمان .

يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ١/٤٣٣، والمقتضب ٤/٢٩٠، والجمل ٢٤، وشرح عيون الإعراب ٢٤١، وشرح المفصل ٣/٦٨، والمغني ٦١٤، والمقاصد النحويَّة ٤/٢٠٤، والأشعري ٣/١٢٨، والخزانة ٥/٢١١، والديوان ٩٩ .

شاهدٌ على إبدال النّكرة من النّكرة؛ وقد يجوز الرّفْع على تقدير:  
(ومنهما رجل) أو (إحدهما<sup>(١)</sup> رجل)؛ وأمّا بيتُ الأعشى:  
لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاءٍ ثَوَيْتُهُ تَقْضِي لُبَانَاتٍ وَيَسَامُ سَائِمُ<sup>(٢)</sup>  
فشاهدٌ على بدل الاشتمال؛ لأنّ ( الثّواء ) : الإقامة في الحول<sup>(٣)</sup>،  
وهو مشتمل عليه؛ و( تَقْضِي لُبَانَاتٍ ) اسم كان، فتَنَصَّب<sup>(٤)</sup> (يسَامُ)  
بإضمار ( أن ) وترفعه<sup>(٥)</sup>؛ فاسم<sup>(٦)</sup> كان على هذه الرّواية ضمير شأن

(١) في أ : واحدهما، وهو تحريف .

(٢) هذا بيتٌ من الطّويل .

و ( اللّبانَات ) : الحاجات، واحدها : لُبانة .

والشّاهدُ فيه : ( في حَوْلِ ثَوَاءٍ ) حيث أبدل ( ثَوَاء ) من ( حَوْل ) بدل اشتمال، وحذف الضمير الذي يجب أن يتصل ببذل الاشتمال، وسهّل حذفه علم المخاطب به وإرشادُ الكلام إليه .

ويُروى البيتُ برواية أُخرى وهي ( تُقْضِي لُبَانَاتٍ ) على أنّها فعلٌ مبنيٌ للمجهول؛ وتتمّة هذه الرّواية ( ويسَامُ سَائِمُ ) .

يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٣/٣٨، ومعاني القرآن للأخفش ١/٢٢٩، والمقتضب ١/٢٧، ٢/٢٦، ٤/٢٩٧، والأصول ٢/٤٨، والجُمَل ٢٦، والتبصرة ١/١٥٩، وأُمالي ابن الشّجري ٢/١٣٠، ٣/٢٣٣، ونتائج الفكر ٣١٧، وشرح المفصّل ٣/٦٥، وشرح عمدة الحافظ ٢/٥٩٠، والذّيوان ٧٧ .

(٣) اللّسان ( ثوا ) ١٢٥/١٤ .

(٤) في أ : ينصب .

(٥) في أ : يرفعه .

(٦) في ب : باسم .

وقصة، مضمَر<sup>(١)</sup> في كان لا يظهر؛ و(تُقَضَّى لُبانات) جملة في موضع نصب خبراً لكان، و(يَسْأَمُ) فعل مرفوع معطوف على مثله، و(في) متعلقة بـ(تُقَضَّى).

---

(١) في ب : يضمّر .



[فَصْلُ] النَّعْتِ<sup>(١)</sup>

الغرض من النعت<sup>(٢)</sup> : تخصيص نكرة، أو إزالة اشتراك عارض في معرفة، أو ثناء، أو مدح، أو ذم وهجاء .

فالنَّعْتُ هُوَ : وصف المنعوت بمعنى فيه<sup>(٣)</sup>، أو في شيء من سببه<sup>(٤)</sup> بالمشتقات، أو ما ينزّل<sup>(٥)</sup> منزلة المشتقات .

فالمشتقات أسماء الفاعلين والمفعولين<sup>(٦)</sup>، / نحو : (هذا الرجل الضارب) و (الرجل المضروب)<sup>(٧)</sup> .

والمنزّل منزلة المشتقّ قولك : (هذا ثوب خمسون ذراعاً) يقع موقع (طويل)<sup>(٨)</sup> .

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق .

(٢) في ب : بالنعت .

(٣) وهو النعت الحقيقي، نحو : (مررت برجلٍ كريمٍ) .

(٤) وهو النعت السببي، نحو : (مررتُ برجلٍ كريمٍ أبوه) .

(٥) في أ : أو ما يتنزّل منزل .

(٦) وكذلك صيغ المبالغة، والصفة المشبهة، وأفعال التفضيل .

(٧) في أ : المحبوب .

(٨) ومن المنزّل منزلة المشتقّ : اسم الإشارة، نحو : (مررتُ بزيد هذا) أي : المشار

إليه؛ و (ذي) بمعنى (صاحب)، نحو : (مررتُ برجلٍ ذي مالٍ) أي : صاحب

مال؛ وأسماء النسب، نحو : (مررتُ برجلٍ دمشقيٍّ) أي : منسوب إلى دمشق.

يُنظر: أوضح المسالك ٦/٣، وابن عقيل ١٨١/٢، والتصريح ١١١/٢، والأشْمُونِيّ ٦٣/٣.

والنّعتُ تابعٌ للمنعوت<sup>(١)</sup> في عشرة<sup>(٢)</sup> أشياء :

في رفعه، ونصبه، وجرّه، وتعريفه، وتنكيره، وإفراده، وتثنيته، وجمعه، وتذكيره، وتأنّيته .

[ و ]<sup>(٣)</sup> لا يختلف شيءٌ من ذلك من قبل أن النّعت والمنعوت كالشيء الواحد .

والأسماء منها<sup>(٤)</sup> : ما لا يوصف ولا يوصف به؛ وهي المضمّرات<sup>(٥)</sup> كلّها<sup>(٦)</sup>؛ لأنّها قد أشبهت الحروف ولم تُضمّر إلّا وقد عُرِفَتْ؛

(١) في أ : المنعوت .

(٢) النّعت الحقيقيّ يتبع منعوته في كلّ شيء؛ أي : إنّهُ يتبعه في أربعة من عشرة؛ والنّعت السّببيّ يتبع منعوته في اثنين من خمسة .

(٣) العاطف ساقطٌ من ب .

(٤) في ب : منهما، وهو تحريف .

(٥) خالف في هذا الكسائيّ فجوّز نعت ضمير الغيبة إذا كان النّعت لمدح، أو ذمّ، أو ترحمٌ .

وقال ابن مالك : «ورأيه قويّ فيما يُقصد به مدحٌ، أو ذمٌّ، أو ترحمٌ، نحو : ( صلّى الله عليه الرّؤوف الرّحيم ) و ( عمرو غضب عليه الطّالم المحرم ) و ( غلامك الطّيفُ به البائس المسكين )؛ وغير الكسائيّ يجعل هذا النوع بدلاً وفيه تكلفٌ» .  
شرح التّسهيل ٣/٣٢١ .

ويُنظر : الارتشاف ٢/٢٩٥، والمساعد ٢/٤٢٠، والأشْمُونِيّ ٣/٧٣ .

(٦) وكاسم الشّروط، واسم الاستفهام، و ( كم ) الخيريّة، وكلّ اسم غير متمكّن .  
يُنظر : المقرّب ١/٢٢٣ .

فلا يجوز : (نزلتُ عليه الكريم ) ولم يوصَف بها؛ [لأنَّها]<sup>(١)</sup> ليست بمشتقة .

ومنها : ما يوصف ولا يوصَف به؛ وهي الأسماء الأعلام كلّها<sup>(٢)</sup>؛ [و]<sup>(٣)</sup> توصَف لإزالة الاشتراك العارض، ولا يوصَف بها؛ لأنَّها ليست بمشتقة، ولا واقعة موقع المشتق .

ومنها : ما يوصف بها ولا توصف؛ وهي الجُمْل؛ كقولك : (هذا رجل عقله وافر )، و ( هذه امرأة حسن صوتها )<sup>(٤)</sup> و (مررت برجل أبوه عالم ) يوصف بها؛ لأنَّها تخصيص، وفيها معنى الفعل، ولا توصف؛ لأنَّها بمنزلة الفعل والفاعل، والأفعال الصنّاعيّة<sup>(٥)</sup> لا توصف .

ومنها: / ما يوصف ويوصف به؛ وهي ثلاثة : أسماء الإشارة<sup>(٦)</sup>، تقول ( جاءني هذا الرجل ) و ( جاءني زيدُ هذا ) بمنزلة : جاءني زيدُ المشار إليه .

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٢) وكذلك الأسماء التي ليست مشتقة ولا في حكمها؛ كـ ( رجل ) و ( امرأة ) .

يُنظر : المقرَّب ٢٢٣/١ .

(٣) العاطف ساقطٌ من ب .

(٤) في أ : خبرها .

(٥) لعلّه يجتزئ بذلك عن المصادر؛ لأنّ المصادر تدلّ على الأفعال، لكنّها ليست أفعال صنّاعيّة، بل هي من قبيل الأسماء .

(٦) هذا مذهب البصريّين، وقال الكوفيّون لا ينعت به ولا يُنعت؛ ويُخرَج ما ظاهره ذلك على البدل أو عطف البيان . يُنظر : المساعد ٤١٩/٢ .

والأسماء المضافة توصّف ويوصّف بها، كقولك: ( جاءني غلام زيد العاقل ) و ( زيدٌ صاحبُ الدّار ) .

وما فيه الألف واللام، تقول: ( جاءني زيدٌ العاقل ) و ( الرّجل الكاتب ) .

وتوصّف النّكرة بما يجانسها من النّكرة، وبالمضاف الذي إضافته غير محضة؛ كقولك : ( جاءني رجلٌ قائلُ الحقِّ )، وجاز ذلك مع كونه مضافاً إلى معرفة؛ لأنّ الإضافة غير محضة، والتّنين فيها مقدّر، إذ أصلُ الكلام : ( قائلٌ <sup>(١)</sup> الحقُّ )، ومنه قوله تعالى : ﴿ هَدَيْنَا بَالِغَ الْكَعْبَةِ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وقد يقع الفعلان الماضي والمضارع موقع الصّفة النّكرة، كقولك : ( رأيتُ كوكباً طلع ) و ( أقبل رجلٌ يضحكُ ) .

ويوصّف - أيضاً - بالجُمْل، كقولك : ( جاءني رجلٌ كريم أبوه ) و <sup>(٣)</sup> لا بُدّ في الجملة الموصوف بها من ضمير ترتبط <sup>(٤)</sup> به <sup>(٥)</sup> .

(١) في كلتا النّسختين : قائلًا، وهو سهو .

(٢) من الآية : ٩٥ من سورة المائدة .

(٣) في أ : فلا بدّ .

(٤) في أ : يرتبط .

(٥) يُنعتُ بالجملة الفعلية والاسمية، ويُشترط في النّعت بالجملة ثلاثة شروط؛ شرط في المنعوت، وشرطان في الجملة نفسها :

١ - فيُشترط أن يكون المنعوت منكراً؛ لأنّ الجملة تؤوّل بنكرة، فلا يُنعت بها إلا النّكرة .



ويُوصف بالمصدر على تأويله بالمشتقّ، كقولهم: (رجلٌ عدلٌ) و(رِضاً) و(امرأةٌ رِضاً) و(رجلانِ رِضاً) و(رجال رِضاً)<sup>(١)</sup>؛ والأصل: [رجل] <sup>(٢)</sup> ذو رِضاً، و امرأةٌ ذات رِضاً، وجلان ذوا رِضاً، ورجالٌ ذوو رِضاً<sup>(٣)</sup>.

[١/١٢٥]

ومتى ترادفت/ الثّعوتُ لمدح أو ذمّ<sup>(٤)</sup> جاز أن يتبع بعضها الموصوف في إعرابه؛ وجاز أن يخالفه بقطع<sup>(٥)</sup> الأخير؛ إيداناً وتبييناً على المدح أو الذمّ<sup>(٦)</sup>.

= ٢- أن تكون الجملة مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف .

٣- أن تكون الجملة خبريّة .

يُنظر : ابن النّاظم ٤٩٣ ، وأوضح المسالك ٦/٣ ، ٧ ، وابن عقيل ١٨٢/٢ ، والتّصريح ١١١/٢ .

(١) ويلتزم فيه الأفراد والتذكير؛ تنبيهاً على أصله . يُنظر : ابن النّاظم ٤٩٥ .

(٢) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها السّياق، من ابن النّاظم ٤٩٥ .

(٣) فلمّا حذف المضاف ترك المضاف إليه على ما كان عليه . يُنظر : ابن النّاظم ٤٩٥ .

(٤) في أ : الذمّ، وهو تحريف .

(٥) إذا تعدّدت الثّعوت لمنعوت واحد؛ فإن كان المنعوت لا يتّضح إلّا بالثّعوت كلها وجب إبتاعها، وإن كان يتّضح بدونها جاز فيها الإبتاع والقطع، وإن كان يتعيّن ببعضها دون بعض جاز فيما لا يتعيّن به الإبتاع والقطع، ووجب فيما يتعيّن به الإبتاع؛ ولكن يجب تقدّم ما فيه إبتاعٌ وتأخير المقطوع عنه .

يُنظر : ابن النّاظم ٤٩٦ ، وأوضح المسالك ١٠/٣ ، والتّصريح ١١٦/٢ ، والجمع ١٨٢/٥ ، ١٨٣ .

(٦) في ب : والذمّ .

و<sup>(١)</sup> القطع بشيين؛ بالنصب، والرفع .

[فالنصب]<sup>(٢)</sup> بمقتضى ناصب لا يظهر .

والرفع بمقتضى<sup>(٣)</sup> تقدير رافع لا يظهر في اللفظ، وعلى ذلك أنشدوا

بَيْتِي الْخَرْنَقُ، وهما<sup>(٤)</sup>:

لَا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ      سُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزُرِ  
الْتَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ      وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأَزْرِ<sup>(٥)</sup>

(١) في ب : فالقطع .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٣) في أ : يقتضي .

(٤) الْخَرْنَقُ بنت بدر بن هفان بن مالك، من بني ضبيعة، البكرية، العدنانية : شاعرة من

الشَّهيرات في الجاهلية، وهي أخت طرفة بن العبد لأُمِّه؛ وأكثر شعرها في رثاء طرفة،

وفي رثاء زوجها بشر بن عمرو بن مرثد سيد بني أسد؛ لها ديوان شعر مطبوع .

يُنظر : سمط اللآلئ ٧٨٠، والخزانة ٥٥/٥، والأعلام ٣٠٣/٢ .

(٥) هذان بيتان من الكامل .

(لا يبعدن): لا يهلكن . و (الجزر) : جمع جزور؛ وهي : الناقة التي تُتخذ للنحر .

و(المعترك) : موضع الازدحام في الحرب . و(الطيون معاقِد الأزْرِ) : كناية عن

عفتهم، وتنزُّههم عن الفحشاء .

والشاهد فيهما : (التازلين) و (الطيون) على ما ذكر الشارح .

يُنظر هذان البيتان في : الكتاب ٢٠٢/١، ٥٧/٢، والأصول ٤٠/٢، والجمل ١٥،

والمختضب ١٩٨/٢، والإنصاف ٤٦٨/٢، وكشف المشكل ٦١٨/١، وأوضح

المسالك ١٠/٣، ١١، والمقاصد النحوية ٦٠٢/٣، ٧٢/٤، والتصريح ١١٦/٢،

والهمع (١٨٣/٥)، والخزانة ٤١/٥، والديوان ٤٣ - وفيه (التازلون) بدل =

فلَمَّا تقدّم نعتٌ قد طالَتْ<sup>(١)</sup> صلته وفيه مدح قطع، فنصب (التالزين) بإضمار (أعني)، ورفع (الطّيين) بإضمار (هم) .  
وفي إعراب هذا البيت أربعة أوجه : رفعهما<sup>(٢)</sup> جميعاً، ونصبهما<sup>(٣)</sup>، ورفع الأوّل ونصب الثاني<sup>(٤)</sup>، وعكسه<sup>(٥)</sup>؛ وعلى هذا<sup>(٦)</sup> قوله تعالى : ﴿لَكِنَّ الرّٰسِخُوْنَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُوْنَ يُؤْمِنُوْنَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِيْنَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُوْنَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُوْنَ بِاللّٰهِ﴾<sup>(٧)</sup>

= (التالزين)، و (الطّيين) بدل (والطّيون) - .

(١) في أ : قد طال بصلته .

(٢) أي: رفع (التالزين) و (الطّيين) على الإتياع لـ(قومي)، أو على القطع بإضمار (هم).

(٣) نصبهما بإضمار أمدح، أو أذكر .

(٤) أي : فيكون الأوّل - وهو التالزون - مرفوعاً على الإتياع لـ(قومي)،

أو على القطع بإضمار (هم) .

ويكون الثاني - وهو الطّيون - منصوباً على القطع بإضمار أمدح، أو أذكر .

(٥) العكس هو : نصب الأوّل، ورفع الثاني؛ على القطع فيهما، لا على الإتياع في

الثاني؛ لأنّه مسبوقٌ بنعت مقطوع، والإتياع بعد القطع لا يجوز؛ لِمَا فيه من الفصل

بين النعت والمنعوت بجملة أجنبيّة، أو لِمَا فيه من الرجوع إلى الشّيء بعد الإنصراف

عنه، أو لِمَا فيه من القصور بعد الكمال؛ لأنّ القطع أبلغ في المعنى المراد من الإتياع؛

اعتباراً بتكثير الجمل . يُنظر : التصريح ١١٦/٢ .

(٦) في كلتا النسختين : وهذا على، وما أثبتّه هو الذي يستقيم عليه الكلام .

(٧) من الآية : ١٦٢ من سورة النساء .

والشّاهد في الآية : ﴿وَالْمُقِيمِيْنَ الصَّلَاةَ﴾ على أنّه منصوبٌ على القطع المفيد

للمدح، كما في قطع التّعوت؛ وهذا القطع مفيدٌ لبيان فضل الصّلاة؛ فكثّر الكلام في

الوصف بأن جعل في جملة أخرى .

لأنه قد اجتمع الشرطان<sup>(١)</sup>.

## فصل

وقد يأتي التعت لزيادة البيان؛ ومنه قوله تعالى : ﴿ فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ  
النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ ﴾<sup>(٢)</sup>.

ولمجرد المدح؛ كقوله تعالى : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾<sup>(٣)</sup>؛ أو الذم  
[ ١٢٥ / ب ] كـ (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) .

= وهناك أوجه أخرى في إعراب الشاهد ذكرها العربون؛ وهي :

١- أنه معطوف على (ما)، أي: يؤمنون بما أنزل إليك وبالمقيمين؛ والمراد بهم  
الملائكة.

وقيل : التقدير : وبدين المقيمين؛ فيكون المراد بهم المسلمين .

٢- أنه معطوف على ( قبل )، تقديره : ومن قبل المقيمين، فحذف ( قبل )، وأقيم  
المضاف إليه مقامه .

٣- أنه معطوف على الكاف في ( قبلك ) .

٤- أنه معطوف على الكاف في ( إليك ) .

٥- أنه معطوف على الهاء والميم في ( منهم ) .

ينظر : التبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٠٧، ٤٠٨، والفريد في إعراب القرآن المجيد  
١/ ٨١٨، والدرر المصون ٤/ ١٥٣، ١٥٤ .

(١) وهما : أن التعت المتقدم قد طالعت صلته، وفيه مدح .

(٢) من الآية : ١٥٨ من سورة الأعراف .

(٣) سورة الفاتحة، الآية : ١ .

وقد يُحذف<sup>(١)</sup> للعلم به؛ فيُستغنى بمعناه عن لفظه<sup>(٢)</sup>، كقوله تعالى : ﴿[ قُلْ ]<sup>(٣)</sup> يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى تُتِمُّوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ﴾<sup>(٤)</sup> أي : على شيء نافع، ومنه قول الشاعر :  
وَرُبَّ أَسِيلَةٍ الْخَدَّيْنِ بِكَرٍ مُهْفَهَفَةٍ لَهَا فَرْعٌ وَجِيدٌ<sup>(٥)</sup>  
[ أي : فرعٌ وافرٌ، وجيدٌ طويلٌ ]<sup>(٦)</sup>.

(١) أي : النعت؛ وكذلك يُحذف المنعوت إن عُلِمَ، نحو قوله تعالى : ﴿أَنْ أَعْمَلَ

سَابِغَاتٍ﴾ [ سبأ : ١١ ] أي : دُرُوعاً سابغات . ابن عقيل ١٩٠/٢ .

(٢) في ب : عن اللفظ به .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٤) من الآية : ٦٨ من سورة المائدة .

(٥) هذا بيتٌ من الوافر، وهو للمرقش الأكبر .

والشاهدُ فيه : ( لها فرعٌ وجيدٌ ) على ما ذكر الشارح .

يُنظر هذا البيت في : المفضَّلِيَّات ٢٢٤، وشرح عمدة الحافظ ٥٥٢/١، وأوضح

المسالك ١٨/٣، والمقاصد النحويَّة ٧٢/٤، والتَّصْرِيح ١١٩/٢، والأشْمُونِيَّ ٧٢/٣ .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .



## فَصْلُ عَطْفِ الْبَيَانِ

العطف في اللغة<sup>(١)</sup>: الرجوع؛ فكأنهم في عطف الاسم الثاني على الأول رجعوا إلى الأول فأوضحوه بالثاني، غير محتاج إلى حرف كاحتياج عطف النسق، كقول الشاعر :

وَلَقَدْ أَعْطَفَهَا كَارِهَةً      حَيْثُ لِلنَّفْسِ مِنَ الْمَوْتِ هَرِيرٌ<sup>(٢)</sup>

أي : أرجعها .

هذا هو التابع الموضح المخصّص متبوعه غير مقصود بالنسبة، ولا مشتقاً، ولا مؤوَّلاً بمشتق<sup>(٣)</sup>؛ كقوله :

أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ<sup>(٤)</sup>

(١) اللسان (عطف) ٢٤٩/٩ .

(٢) هذا بيت من الرمل، ولم أقف على قائله .

والشاهد فيه : ( أعطفها ) حيث جاءت بمعنى الرجوع عن الشيء .

يُنظر هذا البيت في : شرح ألفية ابن معطٍ ٧٦٨/١ .

(٣) يُنظر : ابن النّاظم ٥١٤ .

(٤) هذا بيت من الرجز المشطور، وهو لعبد الله بن كيسبة، وقيل : لأعرابي، وقيل : لرؤبة وليس في ديوانه .

وبعده :

مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبْرٍ

فَاغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجَرٌ

فـ<sup>(١)</sup> ( الموضّح و المخصّص ) : يخرج التوكيد<sup>(٢)</sup>، وعطف التّسق.  
 و(غير مقصود بالنّسبة): يخرج<sup>(٣)</sup> البدل؛ لأنّه في نيّة تكرار<sup>(٤)</sup> العامل.  
 و ( لا مشتقّاً ولا مؤوّلاً به )<sup>(٥)</sup>: [ يخرج النّعت ]<sup>(٦)</sup>.  
 وعطف / البيان لا يكون إلّا جامداً، وإن كان كالصفة كاشفاً  
 حقيقة المقصود به .

[ ١٢٦ / أ ]

وشرط عطف البيان أن يُطابق ما قبله في التعريف والتّكثير<sup>(٧)</sup>،

= والمقصود بأبي حفص عمر : أمير المؤمنين عمر بن الخطّاب — رضي الله عنه — .  
 والشّاهد فيه : ( أبو حفص عمر ) حيث جاء قوله : ( عمر ) عطف بيان على  
 قوله : ( أبو حفص ) .

يُنظر هذا البيت في : شرح المفصل ٧١/٣، وشرح الكافية الشّافية ١١٩١/٣، وابن  
 النّاظم ٥١٤، وأوضح المسالك ٣٢/٣، وابن عقيل ٢٠١/٢، والمقاصد النّحويّة  
 ١١٥/٤، والتّصريح ١٢١/١، والخزانة ١٥٤/٥ .

(١) في ب : أما .

(٢) في ب : للتوكيد .

(٣) في ب : مخرج .

(٤) في ب : تكرير .

(٥) في كلتا النّسختين : أو مؤوّلاً به، والتّصويب من ابن النّاظم ٥١٤ .

(٦) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السّياق .

(٧) عطفُ البيان يطابق متبوعه في أربعة من عشرة كالتّعت الحقيقيّ؛ في أوّجه الإعراب  
 - الرّفْع والتّصب والجَرّ -، والإفراد والتّثنية والجمع، والتّذكير والتّأنيث، والتّعريف والتّكثير.  
 يُنظر : ابن النّاظم ٥١٥، وأوضح المسالك ٣٣/٣ .

وذهب أكثر النّحويّين إلى امتناع كون عطف البيان ومتبوعه نكرتين .

وذهب الكوفيّون وجماعة — منهم ابن مالك — إلى جواز ذلك؛ فيكونان منكرين،  
 كما يكونان معرفين .



ويختصّ بالأسماء الأعلام والكُنَى؛ وهما لا يوصف بهما؛ مثاله: (رأيتُ أخاك زيداً) و(لقيت أبا محمدٍ عمرًا) و(مررتُ بعليٍّ أبي الحسن) فـ(زيد) و(أبو الحسن) و(أبو محمد) عطف بيان .

وهو كالوصف، ووجه المشابهة<sup>(١)</sup> بينه وبين الصِّفة : أنَّ الصِّفة تدلُّ على الذات باعتبار المعنى الذي وضعت له .

وعطف البيان يدلُّ<sup>(٢)</sup> على الذات من غير اعتبار معنى زائد على مفهوم الذات<sup>(٣)</sup>.

والفائدة الحاصلة بعطف البيان : أنه إذا كان المسمّى اسمًا ولقبًا<sup>(٤)</sup>، أو اسمًا وكنية، ثم حصل اشتراك في أحدهما بينته بالآخر؛

= تُنظر هذه المسألة في : شرح الكافية الشَّافِية ١١٩٤/٣، وشرح التَّسهيل ٣٢٦/٣، وابن النَّاظم ٥١٥، والارتشاف ٦٠٥/٢، وتوضيح المقاصد ١٨٦/٣، وأوضح المسالك ٣٣/٣، وابن عقيل ٢٠٣/٢، والتَّصريح ١٣١/٢، والأشْموني ٨٦/٣ .

(١) في ب : الشَّبه .

(٢) في أ : فيدلّ .

(٣) وهناك وجوه شبه أخرى بين عطف البيان والصِّفة، ووجوه افتراق :

فمن وجوه الشَّبه : أنَّ فيه بيانًا للاسم المتبوع كما في الصِّفة، وأنَّه جارٍ عليه في تعريفه كالصِّفة .

ومن وجوه الافتراق : أنَّ التَّبع بالمشقَّق أو ما ينزِّل منزلة المشتقِّ، ولا يلزم ذلك في عطف البيان؛ لأنَّه يكون بالجوامد، وأنَّ عطف البيان لا يكون إلَّا في المعارف، والصِّفة تكون في المعرفة والتَّكرة .

يُنظر: شرح عيون الإعراب ٢٣٤، وشرح المفصَّل ٧١/٣، وشرح ألفية ابن معطٍ ٧٦٩/١.

(٤) في ب : أو لقبًا .

[فإذا قلت: (جاء محمد أبو عبد الله)]<sup>(١)</sup> فقد بينت<sup>(٢)</sup> الأوّل بالثاني<sup>(٣)</sup> كالصفة.

ومنهم من يجعل صفات أسماء الإشارة عطف بيان<sup>(٤)</sup>؛ لعدم اشتقاقها؛ وكونها من أسماء الأجناس .

ومن الفرق بين عطف البيان والبَدَل في اللفظ؛ وذلك في موضعين:  
أحدهما : التَّداء<sup>(٥)</sup>.

والثاني : اسم الفاعل المعرّف بالألف واللام إذا أُضيف إلى معرّف باللام، ثم عُطِف على المضاف إليه؛ / وقد جاء الوجهان في قول الرّاجز<sup>(٦)</sup>:

..... يَا نَصْرُ نَصْرُ نَصْرًا<sup>(٧)</sup>

(١) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٢) في أ : ثبت .

(٣) في ب : بالذات .

(٤) وذلك إن كان مصحوب (أل) جامداً مخضاً، كـ(مررتُ بذلك الرجل)، كما صرح بذلك ابن مالك في شرح التسهيل، ثم ساق بعض الأدلة في الردّ على من يجعله نعتاً .

يُنظر : شرح التسهيل ٣/٣٢٠، ٣٢١، والمساعد ٢/٤١٩، والأشموقي ٣/٧٢ .

(٥) وبيان ذلك : ((أن يكون التابع مفرداً، معرفة، معرباً، والمتبوع منادى؛ كقولك : (يا أحنانياً زيداً) فإنّ (زيداً) يجب أن يكون عطف بيان، ولا يجوز أن يكون بدلاً؛ لأنّه لو كان بدلاً لكان في نيّة تكرار حرف التَّداء معه، ولكان يلزم بناؤه على الضّم، كما يلزم في كلّ منادى مفرد معرفة)). ابن النّاطم ٥١٧ .

(٦) في ب : الشّاعر .

(٧) هذا جزء من بيتين من مشطور الرّجز، وهما للرؤبة، وهو بتمامهما :

وفي قول الشاعر :

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقُوعَا<sup>(١)</sup>  
أَمَّا ( نصر ) الأول فمنادى<sup>(٢)</sup> مضموم، والثاني عطف<sup>(٣)</sup> بيان؛

= إِنِّي وَأَسْطَارٌ سُوْطِرُنْ سَطْرًا لَقَائِلُ يَا نَصْرُ نَصْرُ نَصْرًا

و ( أَسْطَار ) : جمع سطر؛ وهو الخط والكتابة .

و ( يا نصر ) : أراد به نصر بن سيار أمير خراسان .

والشاهد فيه : ( يا نصرُ نصرُ نصرًا ) على ما ذكر الشارح .

وذكر العيني أن هذا البيت يروى : ( يَا نَصْرُ نَصْرًا نَصْرًا ) بالضاد المعجمة؛ وهو صاحب نصر بن سيار .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ١٨٥/٢، ١٨٦، والمقتضب ٢٠٩/٤، والخصائص ٣٤٠/١، وأسرار العربية ٢٩٧، وشرح شواهد الإيضاح ٢٤٣، وشرح المفصل ٣/٢، والمغني ٥٩٧، والمقاصد التحوية ١١٦/٤، والهمع ١٩٠/٥، والخزانة ٢١٩/٢، وملحقات ديوان روبة ١٧٤ .

(١) هذا البيت من الوافر، وهو للمرار بن سعيد الأسدي .

و ( بشر بن عمرو ) : زوج الخزني أخت طرفة بن العبد، قتله جده خالد الفقعسي يوم القلاب .

والشاهد فيه : ( التارك البكري بشر ) فإن ( بشر ) يتعين فيه أن يكون عطف بيان على ( البكري )، ولا يجوز أن يجعل بدلاً منه . وقد فصل الشارح ذلك .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ١٨٢/١، وشرح المفصل ٧٢/٣، ٧٣، والمقرب ٢٤٨/١، وشرح عمدة الحفاظ ٥٥٤/١، وابن النظم ٥١٨، وأوضح المسالك ٣٦/٣، وابن عقيل ٢٠٤/٢، والتصريح ١٣٣/٢، والهمع ١٩٤/٥، والخزانة ٢٨٤/٤، وشعره — ضمن شعراء أمويون — ٤٦٥/٢ .

(٢) في ب: منادى .

(٣) في ب : يعطف .

بدليل تنوينه، ولو كان بدلاً لوجب بناؤه على الضمّ؛ لأنّ العامل في البدل مراد؛ وأمّا (نصر) الثالث فمنصوب إمّا على المصدر، أي: (انصر نصرًا)، وإمّا على عطف بيان على الموضع<sup>(١)</sup>.

الثاني<sup>(٢)</sup> في قوله: (أنا ابن التّارك البكريّ بشر) بالجرّ<sup>(٣)</sup>؛ فإنّه إذا نصب جاز أن يكون بدلاً من (البكريّ)<sup>(٤)</sup>؛ لأنّ موضعه نصب؛ ولأنّ السّبدل في حكم تكرير العامل، وإذا كرّرت لم يكن له في (بشر) إلاّ نصبه<sup>(٥)</sup>، نحو: (التّارك بشرًا)؛ لأنّ اسم الفاعل المعرّف باللام لا يُضاف إلى غير المعرّف إلاّ عند الفراء - على ما قيل -<sup>(٦)</sup>.

ف—(بشر) بالجرّ لا يجوز أن يكون بدلاً<sup>(٧)</sup> من (البكريّ)<sup>(٨)</sup>؛ فإنّ نصبته جاز أن يكون بدلاً، وأنّ النّاصب له (التّارك) مقدّرًا<sup>(٩)</sup> قبله مكرّرًا، لا (التّارك) الأوّل.

(١) وقد روي في (نصر) الأوّل وجهان: ضمّه، ونصبه.

والثاني روي فيه أربعة أوجه: ضمّه، ورفعّه، ونصبه، وجرّه.

والثالث روي فيه وجه واحد؛ وهو: التّصّب.

يُنظر: شرح المفصل ٣/٢، والخزانة ٢/٢١٩ — ٢٢١.

(٢) في ب: والثاني.

(٣) ف—(بشر) بالجرّ عطف بيان على (البكريّ) لا بدل؛ لأنّ البدل في نيّة تكرار العامل.

(٤) في ب: التّكرة، وهو تحريف.

(٥) في أ: إلّا نصب.

(٦) يُنظر: شرح عمدة الحفاظ ٢/٦٠٥، وابن النّاطم ٥١٨، وأوضح المسالك ٣/٣٧،

وابن عقيل ٢/٢٠٥، والتّصريح ٢/١٣٣، والأشتموني ٣/٨٧.

(٧) في كلتا النسختين: عطف بيان، وهو سهوٌ من التّاسخ، والصّواب ما هو مثبت؛

والعلّة في عدم الجواز: لأنّ البدل في نيّة تكرار العامل.

(٨) في ب: التّكرة، وهو تحريف.

(٩) في ب: فتقدّر.

## بَابُ مَا لَا يَنْصَرِفُ

[١/١٢٧]

هَذَا وَفِي الْأَسْمَاءِ مَا لَا يَنْصَرِفُ فَجَرُّهُ كَنَصْبِهِ لَا يَخْتَلِفُ  
 / وَلَيْسَ لِلتَّنْوِينِ فِيهِ مَدْخَلٌ لَشِبْهِهِ<sup>(١)</sup> الْفِعْلَ الَّذِي يُسْتَقَلُّ  
 مِثَالُهُ أَفْعَلُ<sup>(٢)</sup> فِي الصِّفَاتِ كَقَوْلِهِمْ : أَحْمَرُ فِي الشَّيَاتِ  
 الاسم أصله الصَّرْفُ؛ وهو الجرّ والتنوين<sup>(٣)</sup> .

وقيل : صرفه عن شبه الفعل بوجه؛ لأنّ في الأسماء ما شابه الفعل  
 بعلتين فرعيتين من علل تسع، فامتنع لذلك<sup>(٤)</sup> ممّا<sup>(٥)</sup> يمتنع منه الفعل؛ وذلك

(١) في أ : لَشِبْهِهِ .

(٢) في ب : أَحْمَر .

(٣) هذا قول الرَّجَّاحِ، وابن السَّرَّاجِ، والرَّمَّانِيِّ، والسَّرَّافِيِّ .

وهو مبنيّ على أنّ الصَّرْفَ هو التَّصَرُّفُ في جميع المجاري .

يُنْظَرُ : ما ينصرف وما لا ينصرف ٣، ٤، والأصول ٧٩/٢، وشرح ألفية ابن معطٍ  
 ٤٣٨/١، والتصريح ٢١٠/٢، والمجموع ٧٦/١ .

ومذهب المحققين أنّه التَّنْوِين وحده .

وهذا مبنيّ على أنّ الصَّرْفَ هو ما في الاسم من الصَّوْتِ أَخْذًا من الصَّرِيفِ؛ وهو  
 الصَّوْتُ الضَّعِيفُ .يُنْظَرُ : أسرار العربية ٣٦، واللُّبَابُ في علل البناء والإعراب ٧٢/١، ومسائل خلاقيّة  
 في النحو، المسألة الحادية عشرة، ١٠٣، وتوضيح المقاصد ١١٩/٤، والتصريح  
 ٢١٠/٢، والأشْمُونِيُّ ٢٢٨/٣ .

(٤) في أ : كذلك .

(٥) في ب : كما .

لأنّ في الفعل فرعِيّة على الاسم في اللفظ؛ وهي اشتقاقه من المصدر<sup>(١)</sup>، وفرعِيّة في المعنى؛ وهي احتياجه إلى الفاعل، ونسبته إليه، والفاعل لا يكون إلاّ اسماء؛ فالاسم حينئذ أصل الفعل<sup>(٢)</sup>، فمتى وافق الاسم الفعل في لزوم علتين فرعيتين امتنع من التّنوين والجرّ؛ لأنّهما لا يدخلان الفعل . والصّرْفُ قيل : هو مأخوذٌ من صَرِيفِ الْبَكْرَةِ، أو من صريف ناب البعير<sup>(٣)</sup>؛ لأنّ التّنوين قريب من ذلك .  
وموانع الصّرْف هذه<sup>(٤)</sup>:

شَيْئَانِ مِنْ تِسْعَةٍ فِي اسْمٍ إِذَا اجْتَمَعَا      لَمْ يَصْرِفَاهُ وَبَعْضُ الْقَوْلِ تَهْدِيبُ  
عَدْلٌ وَوَصْفٌ وَتَأْنِيثٌ وَمَعْرِفَةٌ      وَعُجْمَةٌ ثُمَّ جَمْعٌ ثُمَّ تَرْكِيبُ  
/ وَالْتُونُ زَائِدَةٌ مِنْ قَبْلِهَا أَلْفٌ      وَوَزْنُ فِعْلٍ وَهَذَا الْقَوْلُ تَقْرِيبُ<sup>(٥)</sup>

[ ١٢٧ / ب ]

فالعدلُ فرعٌ على المعدول عنه، وهو تغيير اللفظ مع بقاء ما كان

(١) هذه مسألة من المسائل التي وقع الخلاف فيها بين النحاة؛ تعرّضنا لها في ص ١١٥  
فليراجع هناك .

(٢) في ب : للفعل .

(٣) الصّريف : صوت الأنياب والأبواب؛ وناقّة صروف : بيّنة الصّريف، وصريف  
الفحل : تهدّره؛ وما في فمه صارف، أي : ناب؛ وصريف القعو : صوته . اللسان  
(صرف) ١٩١/٩ .

(٤) في ب : هذه .

(٥) هذه الأبيات من البسيط، وتُنسب لأبي سعيد الأنباريّ التّحويّ .

يُنظر : أسرار العربيّة ٣٠٧، والكافية ٦٢، وشرح الرّضويّ ٣٥/١، وابن عقيل ٢٩٤/٢ .

عليه من المعنى؛ وهو على ضربين :

عدلٌ ملتزم بالصفة، نحو: ( مثنى ) و ( ثلاث ) و ( رباع )؛ ويقال في هذا المعدول عن العدد : مثلث، ومربع .

وأجاز الكوفيون، والزجاج<sup>(١)</sup> قياساً على ما سُمِعَ: (خُماس) و (مخمس) و (سداس) و (مسدس)، وكذلك إلى (عُشار)<sup>(٢)</sup>؛ ولم يرد ما سمع من ذلك إلا نكرة، كقوله تعالى: ﴿أُولَىٰ أُجُنْحَةٍ مِّنِّي وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ﴾<sup>(٣)</sup>.

= والفوائد الضيائية - مع الحاشية - ٢٠٨/١، ٢٠٩، والأشباه والتظائر ٦١/٣، والأشموئي ٢٣٠/٣ - وفي جميع هذه الكتب لم يرد البيت الأول -، وشرح شواهد ابن عقيل ٢٢٥ ورواية البيت الأول فيه هكذا :

مَوَانِعُ الصَّرْفِ تَسَعُّ كُلَّمَا اجْتَمَعَتْ      ثِنْتَانِ مِنْهَا فَمَا لِلصَّرْفِ تَصْوِيبُ

(١) يُنظر : ما ينصرف وما لا ينصرف ٥٩، والمخصّص ١٢٠/١٧، وابن النّاطم ٦٤٠، والارتشاف ٤٣٧/١، وتوضيح المقاصد ١٢٩/٤، والتّصريح ٢١٤/٢، والأشموئي ٢٤٠/٣ .

(٢) وذهب البصريّون إلى أنّه لا يُقاس، بل يقتصر على المسموع .

وقيل : يُقاس على (فُعّال)؛ لكثرة لا على (مَفْعَل) .

وقال أبو حيّان : والصّحيح أنّ البنّاعين مسموعان من واحد إلى عشرة؛ وحكى البنّاعين أبو عمرو الشّيبانيّ، وحكى أبو حاتم وابن السّكّيت : من (أُحاد) إلى (عشار)؛ ومن حَفِظَ حُجّةً على من لم يحفظ .

يُنظر : المخصّص ١٢٠/١٧، وشرح الجُمْل ٢٢٠/٢، والارتشاف ٤٣٧/١، وتوضيح المقاصد ١٢٩/٤، والتّصريح ٢١٤/٢، والأشموئي ٢٤٠/٣ .

(٣) من الآية : ١ من سورة فاطر .

وكقول الشّاعر :

وَلَكِنَّمَا أَهْلِي بِوَادٍ أُنَيْسُهُ ذَنَابٌ تَبَعَى النَّاسَ مَثْنَى وَمَوْحَدٌ<sup>(١)</sup>  
ومن العدل المقابل مثل (أُخْرَى) في مقابلة (آخَرِينَ)، وهو جمع (أُخْرَى)  
مؤنث (آخِر) لا جمع (أُخْرَى). بمعنى (آخِرَة)<sup>(٢)</sup>؛ لأنّ هذه غير معدولة .

(١) في كلتا النّسختين : موحدا، والصّواب ما هو مثبت؛ لأنّه صفة لـ(ذَنَاب) وهو مرفوع.

وهذا البيت من الطّويل، وهو لساعِدةَ بِنِ جُوَيَّةَ .

والشّاهدُ فيه : ( مثنى وموحد ) حيث منعهما من الصّرف؛ لأنّهما صفتان معدولتان عن ( اثنين اثنين ) و ( واحد واحد ) .

يُنظر هذا البيت في : ديوان الهذليين ٢٣٧/١، وشرح أشعار الهذليين ١١٦٦/٣، والكتاب ٢٢٦/٣، والمقتضب ٣٨١/٣، وما ينصرف وما لا ينصرف ٥٩، واللمع ٢١٨، والمخصّص ١٢١/١٧، وشرح المفصّل ٦٢/١، ٥٧/٨، وابن النّاظم ٦٤١ .

(٢) ( أُخْر ) جمع ( أُخْرَى ) . بمعنى ( آخِرَة ) يصرف لاتّفاء العدل؛ لأنّ مذكّرها ( آخِر ) بالكسر بدليل : ﴿ وَأَنَّ عَلَيْهِ النَّشَأَ الْأُخْرَى ﴾ [ التجم : ٤٧ ] ، ﴿ ثُمَّ اللَّهُ يَنْشِئُ النَّشْأَ الْآخِرَةَ ﴾ [ العنكبوت : ٢٠ ] ؛ فليست من باب أفعال التّفضيل .

والفرق بين ( أُخْرَى أَنتَى آخِر ) و ( أُخْرَى . بمعنى آخِرَة ) : أنّ تلك لا تدلّ على الانتهاء، ويُعطَفُ عليها مثلها من جنسها؛ نحو : ( جاءت امرأةٌ أُخْرَى وأُخْرَى ) . وأمّا ( أُخْرَى . بمعنى آخِرَة ) فتدلّ على الانتهاء، ولا يُعطَفُ عليها مثلها من جنس واحد؛ وهي المقابلة لـ ( أُولَى ) في قوله تعالى : ﴿ وَقَالَتْ أُولَاهُمْ لِأُخْرَاهُمْ ﴾ [ الأعراف : ٣٩ ] .

يُنظر : ابن النّاظم ٦٤٢، وتوضيح المقاصد ١٢٨/٤، والتّصريح ٢١٥/٢، والأشعري ٢٣٩/٣ .



الضَّرْبُ الثَّانِي : عَارٍ مِنَ الصِّفَةِ، وَمِنْهُ عَلِمَ لِلْمَذْكُرِ؛ نَحْوُ : (عُمَرُ) وَ(زُفَرٌ) عَدَلًا عَنْ عَامِرٍ، وَزَافِرٍ .

وَمِنْهُ : ( جُمَعَ ) <sup>(١)</sup> لِأَنَّهُ مَغْيَرٌ عَنْ صِيغَتِهِ <sup>(٢)</sup> الْأَصْلِيَّةِ وَهِيَ (جَمَعَاوَات)؛ لِأَنَّ (جَمَعَاءَ) مُؤَنَّثٌ (أَجْمَعُ) <sup>(٣)</sup>؛ تَقُولُ : (مَرَرْتُ بِالْهِنْدَاتِ كُلَّهِنَّ جُمَعَ) <sup>(٤)</sup> فَلَا يُصَرَفُ لِلتَّأْنِيثِ/ وَالْعَدَلِ .

[١/١٢٨]

(١) لَا يَنْصَرَفُ كَذَلِكَ لِلتَّعْرِيفِ وَالْعَدَلِ؛ أَمَّا الْعَدَلُ فَذَكَرَهُ الشَّارِحُ .

وَأَمَّا التَّعْرِيفُ فَلَأَنَّهُ مَضَافٌ فِي الْمَعْنَى إِلَى ضَمِيرِ الْمُؤَكَّدِ، وَقَدْ اسْتَغْنَى بَنِيَّةُ الْإِضَافَةِ عَنْ ظَهْوَرِهَا، وَصَارَ ( جُمَعَ ) كَالْعَلَمِ فِي كَوْنِهِ مَعْرِفَةٌ بِغَيْرِ قَرِينَةٍ لَفْظِيَّةٍ، وَأَثَرُ تَعْرِيفِهِ فِي مَنَعَ الصَّرْفِ كَمَا تَوَثَّرَ الْعَلَمِيَّةُ . ابْنُ النَّازِمِ ٦٥٥ .

(٢) فِي أ : صِيغُهُ .

(٣) فَكَمَا جُمَعَ الْمَذْكُورُ بِالْوَاوِ وَالتَّوْنِ كَذَلِكَ كَانَ حَقٌّ مُؤَنَّثُهُ أَنْ يُجْمَعَ بِالْأَلِفِ وَالتَّاءِ؛ فَلَمَّا جَاءُوا بِهِ عَلَى ( فُعَلٌ ) عَلِمَ أَنَّهُ مَعْدُولٌ عَمَّا هُوَ الْقِيَاسُ فِيهِ وَهُوَ (جَمَعَاوَات)؛ وَهُوَ اخْتِيَارُ ابْنِ مَالِكٍ وَابْنِهِ .

وَقِيلَ : مَعْدُولٌ عَنْ ( فُعَلٌ )؛ لِأَنَّ قِيَاسَ ( أَفْعَلُ فَعَلَاءُ ) أَنْ يُجْمَعَ مَذْكُورُهُ وَمُؤَنَّثُهُ عَلَى ( فُعَلٌ )، نَحْوُ : ( حُمُرٌ ) فِي أَحْمَرَ، وَحَمْرَاءُ؛ وَهُوَ قَوْلُ الْأَخْفَشِ، وَالسَّيرَافِيِّ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ عُصْفُورٍ .

وَقِيلَ : إِنَّهُ مَعْدُولٌ عَنْ ( فَعَالِيٍّ )؛ لِأَنَّ ( جَمَعَاءَ ) اسْمُ كـ ( صَحْرَاءُ ) . وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ ( فَعَلَاءَ ) لَا يُجْمَعُ عَلَى ( فُعَلٌ ) إِلَّا إِذَا كَانَ مُؤَنَّثًا لِأَفْعَلِ صِفَةٍ، كـ ( حَمْرَاءُ ) وَ ( صَفْرَاءُ )؛ وَلَا عَلَى ( فَعَالِيٍّ ) إِلَّا إِذَا كَانَ اسْمًا مَحْضًا لَا مَذْكُورَ لَهُ، كـ ( صَحْرَاءُ )؛ وَ ( جَمَعَاءُ ) لَيْسَ كَذَلِكَ .

يُنْظَرُ : شَرْحُ عَمْدَةِ الْحَافِظِ ٨٦٨/٢، وَابْنُ النَّازِمِ ٦٥٥، وَتَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ ١٥٤/٤، وَالتَّصْرِيحُ ٢٢٢/٢، وَالْهَمْعُ ٩٠/١، وَالْأَشْهُوِيُّ ٢٦٤/٣ .

(٤) فِي أ : فَلَا تُصَرَفُ .

والوصفُ فرُعٌ - على الموصوف والجُمود -؛ لأنَّه مشتقٌّ، والمؤنَّث فرُعٌ على المذكَّر؛ والتَّنكير أصل، والتَّعريف فرع عليه؛ والعُجمة فرُعٌ على العربيَّة؛ لاحتياجها إلى التَّبين بها، وبُعْد الاشتقاق من العربيَّة أو عدمه؛ والجمع فرع على ما جُمع منه الإفراد؛ والتَّركيبُ فرُعٌ على ما رُكِّب<sup>(١)</sup> منه؛ وما زيد في آخره ألفٌ ونون فرُعٌ على ما عُرِّي من الزَّيادة؛ ووزن الفعل كذلك .

وجميع ما لا ينصرف أحد عشر ضرباً؛ خمسةٌ منها لا تنوَّن<sup>(٢)</sup> معرفة ولا نكرة:

أولّها: وزن الفعل إذا كان صفة عارياً من لُحوق تاء التَّأنيث به - وإن صغر كـ(أحيمر) لم تلحقه أيضاً -، نحو: (أحمر) و(أبيض) و(أشهل) و(أحسن)؛ احترازاً بتاء التَّأنيث من (أرمل) وهو الفقير<sup>(٣)</sup>، فضعف<sup>(٤)</sup> الشَّبه، كقولهم: (امرأة أرملة) .  
و(أربع) فهو أحقّ بالصَّرف من (أرمل)؛ لاعتراض الوصفية<sup>(٥)</sup>.

(١) في ب : ما ترَكَّب .

(٢) في أ : لا ينوَّن .

(٣) في أ : الفقر .

(٤) إنّما اشترط أن لا تلحقه تاء التَّأنيث؛ لأنّ ما تلحقه من الصَّفات كـ(أرمل) ضعيف الشَّبه بلفظ المضارع؛ لأنّ تاء التَّأنيث لا تلحقه .

يُنظر : ابن التَّائِب ٦٣٨، والتَّصريح ٢/٢١٣ .

(٥) أربع : هو في الأصل اسم للعدد أربعة .

ولم يصرف (أَدْهَم) <sup>(١)</sup> - للقيد - نظراً إلى كونه صفةً في الأصل.  
و (أَجْدَل) للصدّ، و (أَخِيل) لطائر <sup>(٢)</sup> ذي خيلان <sup>(٣)</sup>، و (أَفْعَى) لضرب من الحيات .

فأكثرُ العرب <sup>(٤)</sup> يصرفونه للتجرّد عن الوصفية <sup>(٥)</sup>؛ ومنهم <sup>(٦)</sup> من لا يصرفه لملاحظة معنى الوصفية، وهو في (أَفْعَى) / أبعد منه <sup>(٧)</sup> في (أجدل) و (أخيل)؛ لأنهما مأخوذان من (الجدل) وهو الشدة <sup>(٨)</sup>، ومن (المحيول)

(١) لعدم الاعتداد بالعارض لم يؤثر عروض الاسمية فيما أصله الوصفية .

يُنظر : ابن النّاطم ٦٣٨، والتصريح ٢١٣/٢ .

(٢) في كلتا النسختين : للطائر، والتصويب من ابن النّاطم ٦٣٨ .

(٣) جمع خال : وهي النقط المخالفة لبقية البدن .

و الأخيل : طائرٌ أحضر وعلى جناحيه لُمةٌ تخالف لونه؛ سُمّي بذلك للخيلان؛

وقيل : الأخيل الشقراق، وهو مشوومٌ عند العرب؛ تقول العرب : «أشأَم من أخيل».

اللسان ( خيل ) ٢٢٩/١١ .

(٤) يُنظر : ابن النّاطم ٦٣٨، والارتشاف ٤٣٠/١، وأوضح المسالك ١٤٣/٣،

والتصريح ٢١٤/٢، والأشموني ٢٣٦/٣ .

(٥) في أصل الوضع، ولا أثر لما يلمح في (أجدل) من الجدل وهو الشدة، ولا في

(أخيل) من المحيول وهو كثرة الخيلان، ولا في (أفعى) من الإيذاء؛ لعروضه

عليهنّ .

يُنظر : ابن النّاطم ٦٣٨، والتصريح ٢١٤/٢، والأشموني ٢٣٦/٣ .

(٦) يُنظر : ابن النّاطم ٦٣٨، والارتشاف ٤٣٠/١، وأوضح المسالك ١٤٣/٣،

والتصريح ٢١٤/٢، والأشموني ٢٣٦/٣ .

(٧) في أ : أبعد من .

(٨) في كلتا النسختين : الشدة، والصواب ما هو مثبت .

وهو الكثير<sup>(١)</sup> الخيلان .

و [ أَمَا ]<sup>(٢)</sup> أفعى فلا مَادَّة [ له ]<sup>(٣)</sup> في الاشتقاق، بل بذكره<sup>(٤)</sup> .

ومَّا جاء فيه ( أجدل ) و ( أخيل ) غير مصروفين قولُ الشاعر :  
كَأَنَّ الْعُقَيْلَيْنِ يَوْمَ لَقِيَتْهُمُ فِرَاحُ الْقَطَا لَأَقَيْنَ أَجْدَلَ بَازِيَاً<sup>(٥)</sup>

وقول الآخر :

ذَرِينِي وَعِلْمِي بِالْأُمُورِ وَشِيمَتِي فَمَا طَائِرِي يَوْمًا عَلَيْكَ<sup>(٦)</sup> بِأَخِيَلَاً<sup>(٧)</sup>

(١) في ب : كثير .

(٢) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها السياق، من ابن النّاطم ٦٣٩ .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٤) أي : إن ( أفعى ) لا مَادَّة له في الاشتقاق، ولكن ذكره يقارن تصوّر إيذائها؛ فأشبهت المشتقّ، وجرت مجراه على هذه اللغة .

يُنظر : ابن النّاطم ٦٣٩، والتّصريح ٢/٢١٤، والأشْمُونيّ ٣/٢٣٦ .

(٥) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو للقطاميّ، وقيل : لجعفر بن عُلبه الحارثيّ .

و ( أجدل ) : الصّقر . و ( بازيَا ) : متطاولاً، من بزا عليه، ييزو : إذا تطاول عليه؛ ويجوز أن يكون بازيَاً : الطّير المشهور، ويكون معطوفاً على ( أجدل )، وقد حذف حرف العطف ضرورة، والأصل : لَأَقَيْنَ أَجْدَلَ وَبَازِيَاً .

والشّاهدُ فيه : ( أجدل ) حيث منعه من الصّرف لوزن الفعل ولمح الصّفة؛ وذلك لأنّه مأخوذ من ( الجدل ) وهو الشّدّة .

وأكثرُ العرب يصرفه؛ لخلوّه عن أصالة الوصفية .

يُنظر هذا البيتُ في : المؤتلف والمختلف ١٩، وشرح شواهد الإيضاح ٣٩٣، وابن النّاطم ٦٣٩، واللّسان ( جدل ) ١١/١٠٤، وأوضح المسالك ٣/١٤٣، والمقاصد التّحويّة ٤/٣٤٦، والتّصريح ٢/٢١٤، والأشْمُونيّ ٣/٢٣٧، والديوان ١٨٢ .

(٦) في كلتا النّسختين: عليكم، والصواب ما هو مثبّت؛ كما ورد في المصادر التي ذكرت البيت .

(٧) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو لحسان بن ثابت رضي الله عنه .

أَوْ جَاءَ فِي الْوَزْنِ مِثَالَ سَكْرَى<sup>(١)</sup> أَوْ وَزَنَ دُثْيَا<sup>(٢)</sup> أَوْ مِثَالَ ذِكْرَى

هذا ممّا فيه ألف التّأنيث مقصورة فهي تمنع صرف ما هي فيه؛ نكرة  
كان، أو معرفة، أو اسماء، أو صفة، أو مفرداً، أو جمعاً، كـ (ذكرى)<sup>(٣)</sup>  
و (سكرى)<sup>(٤)</sup> و (رضوى) و (مرضى) .

وإنّما كانت وحدها سبباً مانعاً من الصّرف؛ لأنّها زيادة لازمة  
لبناء ما هي فيه<sup>(٥)</sup> .

ففي<sup>(٦)</sup> المؤنّث بها فرعيّة في اللفظ؛ وهي لزوم الزيادة حتى كأنّها من  
أصول الاسم، فإنّه<sup>(٧)</sup> لا يصحّ انفكاكها عنه .

= والشّاهدُ فيه : (بأخيلا) حيث منعه من الصّرف لوزن الفعل ولمح الصّفة؛ لأنّه  
مأخوذ من (المخيول) وهو الكثير الخيلان .

يُنظر هذا البيتُ في : الاشتقاق ٣٠٠/٢، وشرح شواهد الإيضاح ٣٩٢، وابن  
النّاظم ٦٣٩، واللّسان ( خيل ) ٢٣٠/١١، وأوضح المسالك ١٤٤/٣، والمقاصد  
التّحويّة ٣٤٨/٤، والتّصريح ٢١٤/٢، والأشئويّ ٢٣٧/٣، والدّيوان ٤٤/١ .

(١) في ب : تنكرى، وهو تحريف .

(٢) في شرح الملحة ٣٠٥ : أَوْ وَزَنَ بُشْرَى .

(٣) في ب : لذكرى .

(٤) في ب : بلدى، وهو تحريف .

(٥) ولم تلحقه إلّا باعتبار تأنيث معناه تحقيقاً أو تقديرًا .

(٦) في ب : نفي، وهو تحريف .

(٧) في كلتا النسختين : فإنّها، والتّصويب من ابن النّاظم ٦٣٥ .

وفرعية في المعنى/ وهي الدلالة على التأنيث؛ ولا خلاف أنه فرعٌ على التذكير؛ لاندراج كل مؤنث تحت مذكر<sup>(١)</sup>، من غير عكس .  
 أَوْ وَزَنَ فَعْلَانِ الَّذِي مُؤَنَّثُهُ فَعَلَى كَسْكَرَانٍ فَخُذْ مَا أُنْفِثُهُ<sup>(٢)</sup>  
 هذا الاسم يمنع صرفه الألف والتون المريدتان في (فَعْلَانِ) صفة لا تلحقه تاء التأنيث، كـ(سَكْرَانِ) و (غَضْبَانِ) و (عَطْشَانِ)، ومؤنثه على (فَعَلَى) كـ(سَكْرَى) .

فمنع الصِّرف لتحقيق<sup>(٣)</sup> العلتين الفرعيتين به، أعني : فرعية المعنى؛ لأنّ فيه الوصفية، وهي فرعٌ على الجمود؛ لأنّ الصِّفة تحتاجُ إلى موصوف يُنسب<sup>(٤)</sup> معناها إليه، والجامد لا يحتاج إلى ذلك<sup>(٥)</sup> .

وأما فرعية اللفظ فإنّ فيه الزيادتين المضارعتين لألفي التأنيث، من نحو: ( حَمْرَاء ) في أنّهما في بناء يخص<sup>(٦)</sup> المذكر .

كما أنّ ألفي ( حَمْرَاء ) في بناء يخص<sup>(٧)</sup> المؤنث، وأنّهما لا يلحقهما التاء؛ فلا يُقال: ( سَكْرَانَة ) ولا ( حَمْرَاءَة ) .

(١) في ب : تحت كلّ مذكر.

(٢) في متن الملح ٤٤ : مَا أُنْفِثُهُ .

(٣) في كلتا النسختين: لتحقيق والتصويب من ابن الناظم ٦٣٥ .

(٤) في ب : ينتسب .

(٥) وما يحتاج فرعٌ عمّا لا يحتاج .

(٦) في ب : يختصّ .

(٧) في ب : يختصّ .

أَوْ وَزَنَ فَعْلَاءَ وَأَفْعَلَاءَ كَمِثْلِ حَسَنَاءَ<sup>(١)</sup> وَأَنْبِيَاءَ

حكم الألف الممدودة في امتناع [ صرف ]<sup>(٢)</sup> ما يتصل بها<sup>(٣)</sup>

كحكم الألف المقصورة / في كونه مفردًا، أو جمعًا، أو مذكرًا، أو مؤنثًا، أو نكرة، أو معرفة، أو صفة، أو اسمًا، كـ (يبدأ) و (أشياء) و (زكرياء) و (حمراء) .

فـ (فَعْلَاءَ) نحو<sup>(٤)</sup>: (طَرَفَاءَ)<sup>(٥)</sup> و (كَرَمَاءَ)، و (أَفْعَلَاءَ) كـ (أَنْبِيَاءَ) و (أَصْدِقَاءَ)؛ فهذه الألف - كما تقدّم - زيادة لازمة لبناء ما هي [مزيدة]<sup>(٦)</sup> عليه باعتبار التأنيث .

أَوْ وَزَنَ<sup>(٧)</sup> مَثْنَى وَثُلَاثَ فِي الْعَدَدِ إِذْ مَا رَأَى صَرَفَهُمَا قَطُّ أَحَدًا<sup>(٨)</sup>  
هذا قد تقدّم الكلام في الإشارة إليه بالعدد والمعدول؛ فقولهم: (جاء القومُ أَحَادًا)، (جاءوا واحدًا واحدًا)؛ وكذا (مَثْنَى)<sup>(٩)</sup>، (اثنين اثنين)؛

(١) في أ : حمراء .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(٣) في كلتا النسختين : به، والأليقُ بالنص المطابقة، كما هو مثبت .

(٤) في ب : كطرفاء .

(٥) في أ : ظرفاء، وهو تحريف .

و (طرفاء) : جماعة الطرفة؛ شَجَرٌ . اللسان ( طرف ) ٢٢٠/٩ .

(٦) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق .

(٧) في متن الملحة ٤٤ : أَوْ مِثْلَ مَثْنَى .

(٨) وَرَدَ عَجَزُ هَذَا الْبَيْتِ فِي شَرْحِ الْمُلْحَةِ ٣٠٨ كَالْتَالِي :

فَاصْغِ يَا صَاحِبَ إِلَى قَوْلِ السَّدَدِ

(٩) في أ : اثنيان، وفي ب : اثنا؛ والصواب ما هو مثبت .

وكذا<sup>(١)</sup> (ثَلَاث ) و (رُبَاع )؛ وهذا غير مصروف<sup>(٢)</sup> لِمَا فِيهِ مِنَ الْعَدْلِ وَالصِّفَةِ .

وَكُلُّ جَمْعٍ بَعْدَ ثَانِيهِ أَلْفٌ وَهُوَ<sup>(٣)</sup> خُمَاسِيٌّ فَلَيْسَ يَنْصَرِفُ<sup>(٤)</sup>

وَهَكَذَا إِنْ زَادَ فِي الْمِثَالِ نَحْوُ : دَنَانِيرٍ بِلَا إِشْكَالٍ

هذا الجمعُ أيضاً ممّا لا ينصرف إلّا إذا كان معرفة بدخول الألف

واللّام عليه أو أُضِيفَ؛ وهو كلُّ جمعٍ على وزن<sup>(٥)</sup> (مفاعل ) أو (مفاعيل)

مّمّا بعد ألفه حرفان، كـ (مساجد ) و (دراهم ) و (كواعب)<sup>(٦)</sup>

و (دوابّ) وأصله : دوابب<sup>(٧)</sup>؛ أو ثلاثة<sup>(٨)</sup> / غير منويّ به، وبما بعده

[ ١/١٣٠ ]

الانفصال، كـ (مصاييح ) و (دنائير ) فإنّ الجمع المذكور<sup>(٩)</sup> متى كان

بِهَذِهِ الصِّفَةِ كَانَ فِيهِ فِرْعِيَّةٌ اللَّفْظُ بِخُرُوجِهِ عَنْ صِيغِ الْآحَادِ الْعَرَبِيَّةِ، وَفِرْعِيَّةٌ

(١) في ب : كذلك .

(٢) في أ : متصرّف .

(٣) في ب : فهو .

(٤) في ب : منصرف .

(٥) الأولى أن يقول : كل جمع مشبه بـ (مفاعل ) و (مفاعيل ) في كون أوّلِهِ مَفْتُوحاً .

(٦) في ب : كواكب .

(٧) في ب : دوايب .

(٨) أوسطها ساكن .

(٩) في أ : المذكّر، وفي ب : الذّكر؛ وكلتاها محرّفة، والصّوابُ ما هو مَثْبُتٌ .



المعنى بالدلالة على الجمعية؛ فاستحقّ بذلك منع<sup>(١)</sup> الصّرف .  
والإشارة بخروجه عن الآحاد العربيّة؛ لأنّك لا تجد مفردًا ثالثه ألف  
بعدها حرفان، أو ثلاثة إلّا وأولها مضموم، كـ (عُذافِر) <sup>(٢)</sup> أو الألف  
عوض عن إحدى يائي النسب، كـ (يمان) <sup>(٣)</sup> و (شَام) <sup>(٤)</sup>، أو ما يلي  
الألف ساكن، كـ (عَبَال) <sup>(٥)</sup>، أو مفتوح، كـ (بَرَاكَاء) <sup>(٦)</sup>، أو  
مضموم، كـ (تَدَارُك) ، أو عارض الكسر لأجل اعتلال آخره،  
كـ (توان) <sup>(٧)</sup> و (تدان) <sup>(٨)</sup>، أو ثاني الثلاثة متحرّك، كـ (طواعية)

(١) في أ : معنى، وهو تحريف .

(٢) عُذافِر : جَمَلٌ صَلْبٌ عَظِيمٌ شَدِيدٌ، واسمٌ من أسماء الأسد .

اللّسان (عذر) ٥٥٥/٤ .

(٣) في ب : كميان، وهو تحريف .

(٤) فإنّ أصلهما : (يَمَيّ) و (شاميّ)؛ فحُذِفَت إحدى اليائين، وعوض عنها الألف،

ثم أُعِلّا إعلال قاضٍ، وفتحت همزة شامٍ؛ لتناسب الألف .

يُنظر : الصّبّان ٢٤٢/٣ .

(٥) عبال : جمع عبالة، والعبالة : الثقل؛ يُقال : ألقى عليه عبالته، أي : ثقله .

اللّسان (عبل) ٤٢١/١١ .

(٦) البراكاء : الثّبات في الحرب والجدّ . اللّسان (برك) ٣٩٨/١٠ .

(٧) في أ : نوان، وفي ب : فوان؛ والصّواب ما هو مثبّت .

(٨) في كلتا النسختين : يدان، وهو تصحيف؛ وأصلهما : (تدائي) و (توائي) بضمّ

التّون فيهما، ثم قلبت الضّمة كسرة؛ لتناسب الياء، وأُعِلّا إعلال قاضٍ .

يُنظر : الصّبّان ٢٤٢/٣ .

و(كراهية)؛ ومن ثمَّ صُرِفَ<sup>(١)</sup> نحو: ( ملائكة ) و( صياقلة )<sup>(٢)</sup>.

ولـ ( سراويل ) بهذا الجمع شبه؛ ومنهم<sup>(٣)</sup> مَنْ زعم أن (سراويل) اسم مفرد أعجمي [ جاء ]<sup>(٤)</sup> على مثال ( مفاعيل )؛ فشبهوه به ومنعوه من الصّرف.

ومنهم<sup>(٥)</sup> مَنْ زعم أن فيه وجهين: الصّرف، ومنعه .

ومنهم<sup>(٦)</sup> مَنْ زعم [ أن سراويل ]<sup>(٧)</sup> جمع ( سرّوالة ) سمي به المفرد،

وأنشد :

عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سرّوالة<sup>(٨)</sup>

(١) أي : من أجل وجود تحرّك ثاني الثلاثة في غير وزن منتهى الجموع .

(٢) الصّيقل : شحاذ السيوف وجلاؤها، والجمع : صياقل، و صياقلة، دخلت فيه الهاء لغير علّة، وإنّما على حدّ دخولها في الملائكة . اللسان ( صقل ) ٣٨٠/١١ .

(٣) كسيويه — رحمه الله — وأكثر الثّحاة كذلك .

يُنظر : الكتاب ٢٢٩/٣، والمقتضب ٣٢٦/٣، ٣٤٥، وشرح المفصل ٦٤/١، وشرح الجُمْل ٢١٦/٢، وابن النّاطم ٦٤٩، وشرح الرّضيّ ٥٧/١، والتّصريح ٢١٢/٢، والأشْمُونيّ ٢٤٦/٣ .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٥) هو ابن الحاجب حيث قال في الكافية ٦٤ : «وسراويل إذا لم يُصرف - وهو الأكثر - فقد قيل : إنّه أعجميّ حمل على موازنه، وقيل : عربيّ جمع (سرّوالة) تقديرًا؛ وإذا صُرِفَ فلا إشكال».

(٦) يُنظر : المقتضب ٣٤٥/٣، وشرح المفصل ٦٤/١، وابن النّاطم ٦٤٨، وشرح الرّضيّ ٥٧/١، والتّصريح ٢١٢/٢، والأشْمُونيّ ٢٤٧/٣ .

(٧) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٨) هذا صدرُ بيتٍ من المتقارب، وعجزه :

فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفٍ

وقائله مجهول .

وقيل: هذا مصنوع على العرب لا حُجّة فيه<sup>(١)</sup>.  
 وكلّ ما سمّي به من (مفاعل)<sup>(٢)</sup> / أو (مفاعيل)<sup>(٣)</sup> فحقّه منع الصّرف. [ ١٣٠ / ب ]  
 فإنّ كان في آخر هذا الجمع ياء قبلها كسرة، نحو (جوّاري)  
 و(ليالي) جرّى مجرى الاسم المنقوص الذي تحذف ياءؤه في الرّفع والجرّ  
 وينون<sup>(٤)</sup>؛ فتقول: (هؤلاء جوّارٍ) و(مررتُ بجوّارٍ)، وتثبت في حال  
 النّصب وتفتح، فتقول: (رأيتُ جوّاري).  
 فهذه الأنواع ليست تنصرف في موضعٍ يعرفُ هذا المعترفُ  
 أي: إنّ هذه الأنواع المتقدّم<sup>(٥)</sup> ذكرها لا تنصرف<sup>(٦)</sup> إلّا إذا أُضيفت،  
 أو دخل عليها الألف واللام.

= وقيل: سرّوالة لغة في السّراويل.

والأخفش ينقل أنّ من العرب من يجعل سراويل واحداً، ومنهم من يراها جمعاً  
 واحده سرّوالة.

والشّاهد فيه: (سرّوالة) حيث احتجّ به من قال: إنّ (سراويل) جمع (سرّوالة).  
 يُنظر هذا البيت في: المقتضب ٣/٣٤٦، وشرح المفصل ١/٦٤، وشرح الجمل  
 ٢/٢١٧، وشرح الكافية الشّافية ٣/١٥٠١، وابن النّاطم ٤٦٨، وشرح الشّافية  
 ١/٢٧٠، واللّسان (سرل) ١١/٣٣٤، والتّصريح ٢/٢١٢، والأشْمُوني ٣/٢٤٧،  
 والخزانة ١/٢٣٣.

(١) يُنظر: ابن النّاطم ٤٦٨، والتّصريح ٢/٢١٢، والأشْمُوني ٣/٢٤٧، والخزانة ١/٢٣٣.

(٢) في ب: مفاعيل، وهو تحريف.

(٣) في أ: ومفاعيل.

(٤) في أ: تنون.

(٥) في ب: المقدّم.

(٦) في أ: لا ينصرف.

وَكُلُّ مَا تَأْنِيثُهُ بِلَا أَلِفٍ فَهُوَ إِذَا عُرِفَ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ  
تَقُولُ : هَذَا طَلْحَةٌ الْجَوَادُ <sup>(١)</sup> وَهَلْ أَتَتْ زَيْنَبُ أَوْ <sup>(٢)</sup> سَعَادُ  
وَإِنْ يَكُنْ مُخَفَّفًا كَدَعْدٍ فَاصْرِفْهُ إِنْ شِئْتَ كَصَرَفِ سَعْدٍ

### فصل

[ ١/١٣١ ]

قَدْ أَشَارَ هَهُنَا إِلَى مَا يَنْصَرَفُ فِي حَالِ التَّنْكِيرِ؛ فَمِنْ ذَلِكَ/ مَا يَمْنَعُ  
الصَّرْفَ لاجتماع العلميّة والتأنيث بالتاء لفظاً أو تقديرًا؛ فاللفظي نحو :  
(حمزة) و (طلحة)؛ ولم يُصَرَفْ <sup>(٣)</sup> لوجود العلميّة في معناه، ولزوم علامة  
التأنيث في لفظه؛ فـ (التاء) فيه بمنزلة الألف في (حبلَى) و (صحراء)،  
بخلاف (التاء) في الصّفة .

وَأَمَّا التَّقْدِيرُ فـ (سُعاد) و (زَيْنَب) <sup>(٤)</sup>، أَوْ فِي الْأَصْلِ كـ (عَنَاق)  
اسم رجل، أَقَامُوا [تقدير] <sup>(٥)</sup> العلامة مقامَ ظُهورها .  
وَالْعِلْمُ الْمُؤَنَّثُ [المعنى] <sup>(٦)</sup> عَلَى ضَرِيَيْنِ :  
مَا يَتَحَتَّمُ فِيهِ مَنَعٌ <sup>(٧)</sup> الصَّرْفِ؛ وَهُوَ مَا كَانَ زَائِدًا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ،

(١) فِي أ : أَوْ هَل .

(٢) فِي ب : أُم .

(٣) فِي ب : يَنْصَرَفُ .

(٤) مُؤَنَّثٌ مَسْمًى فِي الْحَال .

(٥) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ سَاقِطٌ مِنْ أ .

(٦) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ سَاقِطٌ مِنْ أ .

(٧) فِي كِلْتَا النِّسَخَتَيْنِ : مَعْنَى، وَهُوَ تَحْرِيفٌ؛ وَالصَّوَابُ مَا هُوَ مَثْبَتٌ .

كـ (سُعاد)، نَزَلَ<sup>(١)</sup> الحرف الرابع منه منزلة هاء التَّأْنِيثِ، أو كان ثلاثياً متحرّك الأوسط، كـ (سَقَر)<sup>(٢)</sup>؛ لأنَّ حركة الوسط قامت مقام الحرف الرابع، أو مسكّن الوسط وهو أعجمي<sup>(٣)</sup>؛ كـ (مَاه) و (جُور)<sup>(٤)</sup> في اسمي بلدين<sup>(٥)</sup>.

**الضَّرْب الثَّانِي:** يجوز فيه الصَّرْف وتركه؛ وهو الثلاثي السَّاكن الأوسط غير الأعجمي<sup>(٦)</sup>، [ولا مذكّر الأصل]<sup>(٧)</sup>، كـ (هند) و (دَعْد)، والأعجمي الثلاثي العَلَم، كـ (نُوح) و (لُوط)<sup>(٨)</sup>؛ فمن صرفه نظر إلى خَفّة اللَّفْظ وأنها قد قاومت أحد السَّبَّين، [ومن لم يصرفه - وهو المختار<sup>(٩)</sup> - نظر إلى وُجُود

(١) في ب : نزلت .

(٢) سقر : عَلِمَ عَلَى النَّارِ — أَجَارَنَا اللَّهُ مِنْهَا — .

(٣) «أو مذكّر الأصل، كـ (زيد) اسم امرأة؛ لأنّه حصل له بنقله من التذكير إلى التأنيث ثقل، عاذل خَفّة اللَّفْظ». ابن النّاطم ٦٥٠ .

(٤) ماه، و جور : عَلِمَانِ عَلَى بِلْدَتَيْنِ بِأَرْضِ فَارَسٍ . معجم البلدان ١٨١/٢، ٤٩/٥ .

(٥) في أ : اسمي بلدين، وفي ب : اسم بلد تعين؛ والتصويب من ابن النّاطم ٦٥٠ .

(٦) في أ : أعجمي .

(٧) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها السّياق، من ابن النّاطم ٦٥١ .

(٨) يجوز فيه الوجهان بشرط أن يكون ساكن الوسط كالأمثلة .

يُنظر : ابن النّاطم ٦٥١، والتّصريح ٢١٩/٢، والأشعري ٢٥٧/٣ .

(٩) عند سيبويه، والخليل وجميع البصريين؛ قال سيبويه - رحمه الله - : «اعلم أنّ كل

مؤنث سمّيته بثلاثة أحرف متوالٍ منها حرفان بالتحرك لا ينصرف، فإن سمّيته بثلاثة =

السَّيِّبِينَ<sup>(١)</sup>؛ وهما : العَلَمِيَّة والتَّائِيث<sup>(٢)</sup>، وأنشدوا بيتاً يجمع  
[بين]<sup>(٣)</sup> صرفه ومنع صرفه [ وهو ]<sup>(٤)</sup>:

[ ١٣١ / ب ] / لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِزْرَهَا دَعْدُ وَلَمْ تُسَقِّ دَعْدُ فِي الْعَلْبِ<sup>(٥)</sup>

= أحرف فكان الأوسط منها ساكناً وكانت شيئاً مؤنثاً، أو اسماً الغالب عليه  
المؤنث، كـ (سُعاد) فأنت بالخيار : إن شئت صرفته، وإن شئت لم تصرفه، وترك  
الصَّرف أجود». الكتاب ٢٤٠/٣ .

ويُنظر : المقتضب ٣/٣٥٠، وما ينصرف وما لا ينصرف ٦٧، وشرح المفصل  
٧٠/١، وشرح الكافية الشافية ٣/١٤٩١، وابن النّاطم ٦٥١، والتصريح ٢/٢١٨ .  
(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٢) والزَّجَّاج — رحمه الله — يوجب منع صرفه .  
يُنظر : ما ينصرف وما لا ينصرف ٦٨، وشرح المفصل ٧٠/١، وشرح الكافية  
الشافية ٣/١٤٩٢، وابن النّاطم ٦٥١، والتصريح ٢/٢١٨ .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٥) هذا بيتٌ من المنسرح، ويُنسب لجرير، ولعُبِيد الله بن قيس الرقيّات .

و ( التلّفع ) : الالتحاق بالثوب . و ( الفضل ) : الزيادة .

و ( العَلْب ) : جمع علبة؛ وهو : إناءٌ من جلد يشرب به الأعراب .

فهو يصفها بأنها حضريّة رقيقة العيش، لا تلبس ما يلبسه الأعراب، ولا تشرب فيما  
يشربون .

والشّاهدُ فيه : صرفُ ( دَعْد ) وترك صرفها في بيت واحد؛ وكلاً الأمرين جائز،  
والمختار منع الصّرف عند سيبويه، والخليل، وجميع البصريّين، ويوجب الزّجّاج  
منع صرفه .

وَأَجْرَ مَا جَاءَ بِوِزَنِ الْفِعْلِ مُجْرَاهُ فِي الْحُكْمِ بِغَيْرِ فَصْلِ  
فَقَوْلُهُمْ : أَحْمَدُ مِثْلُ أَذْهَبُ وَقَوْلُهُمْ : تَغْلِبُ مِثْلُ تَضْرِبُ

ومتما يمنع الصرف اجتماع العلميّة ووزن الفعل الخاصّ به، أو الغالب فيه؛ بشرط كونه لازماً [ غير <sup>(١)</sup> ] مغيّر إلى مثال هو للاسم <sup>(٢)</sup>، وذلك نحو <sup>(٣)</sup> : ( أحمد ) و ( يزيد ) و ( يشكر ) و ( يعلى ) .

والمراد بالوزن الخاصّ بالفعل : [ ما <sup>(٤)</sup> ] لا يوجد دون تدور في غير فعل، أو علم، أو أعجميّ؛ فالتأدر نحو : ( دُل ) <sup>(٥)</sup> لدويّة <sup>(٦)</sup>، و ( يَنْجَلِبُ ) لخرزة <sup>(٧)</sup>، و ( تُبَشِّرُ ) <sup>(٨)</sup> لطائر .

= يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٢٤١/٣، وأدب الكاتب ٢٨٢، وما ينصرف وما لا ينصرف ٦٨، والخصائص ٦١/٣، ٣١٦، وشرح المفصل ٧٠/١، واللّسان (دعد) ١٦٦/٣، ( لفع ) ٣٢١/٨، والأشموقي ٢٥٤/٣، وملحق ديوان جرير ١٠٢١/٢، وملحق ديوان عبيد الله بن قيس الرقيّات ١٧٨ .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٢) في ب : الاسم .

(٣) في أ : مثل .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٥) في أ : ذيل، وهو تحريف .

وفي الصّحاح : «هي : شبيهة بابن عرس»، وفي اللّسان : «دويّة كالتغلب» .

يُنظر : الصّحاح ( دأل ) ١٦٩٤/٤، واللّسان ( دأل ) ٢٣٣/١١ .

(٦) في كلتا النسختين : الدويّة، والصّواب ما هو مثبت .

(٧) في أ : لخروره، وهو تحريف .

وَالْيَنْجَلِبُ : خَرَزَةٌ . وذكر الأزهريّ هذه الخرزة في الرّباعيّ قال : «ومن خرزات

الأعراب : الْيَنْجَلِبُ؛ وهو : الرّجوع بعد الفرار، والعطف بعد البُغْض» .

يُنظر : التّهذيب ( الينجلب ) ٢٥٩/١١، واللّسان ( جلب ) ٢٧٤/١ .

(٨) يُقال لهذا الطائر : الصّفاريّة، وضبطه في اللّسان بضمّ الباء وفتحها .

والعلم نحو : ( خَضَمَ )<sup>(١)</sup> لرجل، و ( شَمَّر )<sup>(٢)</sup> لفرس .  
والأعجمي كـ ( بَقَم )<sup>(٣)</sup> و ( اسْتَبْرَق )<sup>(٤)</sup> .

فلا يمنع وجدان هذه الأمثلة اختصاص أوزانها بالفعل؛ لأن النادر والأعجمي لا حكم لهما؛ ولأن العلم منقول من فعل؛ فالاختصاص فيه باق .  
والمُراد بالوزن الغالب : ما كان الفعل به أولى؛ إما<sup>(٥)</sup> لكثرة  
كـ ( إِمْد )<sup>(٦)</sup> و ( إَصْبَع )<sup>(٧)</sup> و ( أُبْلِم )<sup>(٨)</sup> فإن أوزانها تقل في الاسم وتكثر

= يُنظر : اللسان ( بشر ) ٦٣/٤ .

(١) هو العنبر بن عمرو بن تميم، وقد غلب على القبيلة .

يُنظر : الصّحاح ( خضم ) ١٩١٤/٥ .

(٢) في أ : شهر، وهو تحريف .

وشَمَّر : اسم فرس . يُنظر : اللسان ( شمر ) ٤٢٩/٤ .

(٣) البَقَم : صَبَغَ أَحْمَرَ، وهو فارسيّ معرّب . يُنظر : الصّحاح ( بقم ) ١٨٧٣/٥،  
والمعرّب ١٧٦ .

(٤) الاستبرق : الدِّيباجُ العَلِيظ، وهو فارسيّ معرّب . يُنظر : الصّحاح ( برق )  
١٤٥٠/٤، والمعرّب ١٠٨ .

(٥) في كلتا النسختين : وإما، والصّواب ما هو مثبت .

(٦) إِمْد - بكسر الهمزة والميم، وسكون المثناة، وبالذال المهملة - : حجرٌ يُتخذ منه  
الكُحل، وقيل : ضَرَبٌ من الكُحل، وقيل : هو نفس الكُحل . يُنظر : اللسان (مَد) ١٠٥/٣ .

(٧) إَصْبَع - بكسر الهمزة، وفتح الباء الموحدة - : واحدة الأصابع؛ وفيها عشر لغات  
حاصلة من ضرب ثلاثة أحوال الهمزة في ثلاثة أحوال الباء، والعاشر ( أصبوع ) .

يُنظر : اللسان ( صبع ) ١٩٢/٨ .

(٨) أبلَم - بضم الهمزة واللام، وسكون الباء - : سَعَف المقل .



في الأمر من الثلاثي<sup>(١)</sup>.

وإِذَا لَأَنَّ أَوَّلَهُ<sup>(٢)</sup> زيادة تدلّ على معنى في الفعل، و<sup>(٣)</sup> لا تدلّ على معنى في الاسم، كـ (أَفْكَلَ)<sup>(٤)</sup> / و (أَكْلَبَ) فَإِنَّ نظائرها<sup>(٥)</sup> تكثر في الأسماء والأفعال، لكن الهمزة في (أَفْعَلَ) و (أَفْعُلَ) تدلّ على معنى في الفعل<sup>(٦)</sup>، و<sup>(٧)</sup> لا تدلّ على معنى في الاسم، وما هي فيه دالة على معنى، أَصْلٌ لِمَا لم تدلّ فيه على [معنى]<sup>(٨)</sup>.

= يُنْظَرُ : اللّسان ( بلم ) ٥٣/١٢ ، ٥٤ .

(١) كالأمر من (ضرب) فَإِنَّه موازٍ (إِثْمَدَ)، والأمر من (ذهب) فَإِنَّه موازٍ (إِصْبَعَ)، والأمر من (كتب) فَإِنَّه موازٍ (أُبْلِمَ) . يُنْظَرُ : التصريح ٢٢٠/٢ .

(٢) في ب : أوزانه .

(٣) في ب : فلا .

(٤) في كلتا النسختين : كافك، والصواب ما هو مثبت .

و الأَفْكَلُ : رعدة تعلق الإنسان ولا فعل له . التهذيب ( فكل ) ٢٥٧/١٠ .  
و أكَلَبَ : جمع كلب .

(٥) فمن نظائر أفكل من الأسماء : ( أبيض ) و ( أسود ) و ( أفضل )؛ ومن الأفعال : ( أذهب ) و ( أعلم ) و ( أسمع ) .

ومن نظائر أكَلَبَ من الأسماء : ( أبحر ) و ( أوجه ) و ( أعين )؛ ومن الأفعال : ( أنصر ) و ( أدخل ) و ( أخرج ) .

يُنْظَرُ : الصّبّان ٢٥٩/٣ .

(٦) نحو : ( أذهب ) و ( أكتب )، ولا تدلّ على معنى في الاسم؛ فكان المفتّح بأحدهما من الأفعال أصلاً للمفتّح بأحدهما من الأسماء . يُنْظَرُ : الأشموني ٢٥٩/٣ .

(٧) في كلتا النسختين : فلا، والصواب ما هو مثبت .

(٨) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

واشترط في وزن الفعل كونه لازماً؛ لأنّ نحو : (امرئ) لو سُمّي به انصرف؛ لأنّ عينه تتبع<sup>(١)</sup> حركة لامه؛ فهو وإن لم يخرج<sup>(٢)</sup> بذلك عن وزن الفعل مخالف له في الاستعمال، إذ الفعل لا اتباع فيه، فلم يُعتبر في (امرئ)<sup>(٣)</sup> الموازنة، ولم يجوز فيه إلا الصّرف .

واشترط - أيضاً - : كون الوزن غير مغير إلى مثال هو للاسم<sup>(٤)</sup>؛ لأنّ نحو : (رُدّ) و (قيل) لو سُمّي بهما انصرفا؛ لأنّهما - وإن كان أصلهما : (رُدَدَ) و (قُولَ) - قد خرجا بالإعلال [والإدغام]<sup>(٥)</sup> إلى مشابهة (بُرَدَ) و(عَلِمَ) فلم يُعتبر فيهما الوزن الأصلي .

وإن عدلتَ فاعلاً إلى فعلٍ لم ينصرف مُعرّفاً<sup>(٦)</sup> مثلاً: رُحِلَ يمنع من الصّرف اجتماعُ التعريف والعدل؛ وهذا اسم عدل به<sup>(٧)</sup> عن صيغة (فاعل) إلى (فعل)، نحو : (مُضَر) المعدول به عن (مَاضِر) وهو ما زج<sup>(٨)</sup> اللَّبن بالماء<sup>(٩)</sup>، و(جَشَم)<sup>(١٠)</sup> المعدول به عن (جَاشِم)

(١) في ب : يتبع .

(٢) في ب : لم يخرج .

(٣) في أ : أمور، وهو تحريف، وفي ب : بياض لا يتضح معه رسم الكلمة .

(٤) في كلتا النسختين : الاسم، والصّواب ما هو مثبت .

(٥) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، من ابن النّاطم ٦٥٢ .

(٦) في ب : معرفة .

(٧) في أ : فيه .

(٨) في أ : ماجز، وهو تحريف .

(٩) مَضَر اللَّبن، يَمَضُرُ مَضُوراً : حَمَضَ وَابْيَضَ، وَمَضَرَ اللَّبن، أي : صار ماضراً، وهو الذي يحذي اللسان قبل أن يَرُوب؛ وَمَضَر : اسم رجل، سُمّي به؛ لأنّه كان مولعاً بشرب اللَّبن الماضر . يُنظر : اللسان (مضّر) ١٧٧/٥ .

(١٠) جَشِمَ الأمر، يَجْشِمُه جَشْماً وجشامة، وَتَجَشَّمه : تكلفه على مشقة؛ وقد =

[ ١٣٢ / ب ]

وهو الَّذِي يفعل الشَّيْءَ عَلَى اسْتِقَالٍ، و ( دُلْفَ ) المعدول به عن ( دَالِف ) وهو المتأخَّرُ الخَطُو<sup>(١)</sup>، و ( زُحَلْ )<sup>(٢)</sup> [ و ]<sup>(٣)</sup> هو النَّجْمُ المعروف بالطَّارِقِ، عُذِلَ به عن ( زَا حِل )؛ لَأَنَّهُ أَبْعَدُ الكَوَاكِبِ السَّيَّارَةِ؛ و ( عُمَر ) المعدول به عن ( عَامِر ) .

فهذه الأسماء لا تنصرف معرفة، وتنصرف نكرة؛ كقولهم: ( ما كلَّ عُمَرُ أبا حفصٍ ) .

ولا يحسُنُ أن تقول<sup>(٤)</sup> في: ( مضر )<sup>(٥)</sup> و ( زحل ) و ( دلف ) : المضر، والزَّحَلُ، و الدَّلْفُ<sup>(٦)</sup> .

ويجوز في ( فُعَل ) الَّذِي من غير هذا الباب، وذلك من أحد ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يكون اسم جنس، نحو: ( صُرْد )<sup>(٧)</sup> و ( رُطْب )

= تجشمت كذا وكذا، أي : فعلته على كره ومشقة؛ والجشْمُ: الاسم من هذا الفعل .  
يُنظر : اللسان ( جشم ) ١٠٠/١٢ .

(١) الدَّالِف : هو الَّذِي يَمْشِي بالحمل الثقيل ويقارب الخطو .  
و دَلْفٌ، يَدْلِفُ، دَلْفًا، ودلفانًا، ودليفًا، ودُلوفًا : إذا مشى وقارب الخطو .  
يُنظر : الصَّحاح ( دلف ) ١٣٦٠/٤، واللسان ( دلف ) ١٠٦/٩ .

(٢) زُحَل : اسم كوكب من الخُس، وقيل للكوكب زُحَل؛ لَأَنَّهُ زَحَلٌ، أي: بُعد، ويقال : إِنَّهُ في السَّمَاءِ السَّابِعَةِ . يُنظر : اللسان ( زحل ) ٣٠٣/١٢ .

(٣) العاطف ساقطٌ من أ .

(٤) في أ : يقول .

(٥) في أ : في زحل، ومضر .

(٦) لَأَنَّهُ يصرف ما لا ينصرف منها بدخول الألف واللام .

(٧) الصُّرْد : طائرٌ فوق العُصفور، وقيل : طائرٌ أبقع ضخَم الرأس يكون في الشَّجر، =

و(جُعَل) <sup>(١)</sup>؛ أو صفة نحو: (حُطِم) <sup>(٢)</sup> و(لُبِد) <sup>(٣)</sup>؛ أو جمعاً نحو: (زُبُر) و(عُمَر) جمع: زُبُرَة <sup>(٤)</sup>، و عُمَرَة <sup>(٥)</sup>؛ فهذه الأنواع تنصرفُ بكلِّ حالٍ .

وأما (جُمَعَ) في قولك: (مررت بالهندات جُمَعَ) فلا ينصرفُ للتعريف والعدل، وصار (جُمَعَ) كالعلم في كونه معرفة بغير قرينة لفظية؛ فأثر تعريفه في منع الصِّرف كما تؤثر <sup>(٦)</sup> في العلمية .

وَالْأَعْجَمِيُّ مِثْلُ <sup>(٧)</sup> : مِيكَائِيلَا كَذَاكَ فِي الْحُكْمِ وَإِسْمَاعِيلَا  
وَمَا لَا يَنْصَرِفُ: مَا فِيهِ فَرْعِيَّةُ الْمَعْنَى بِالْعِلْمِيَّةِ، وَفَرْعِيَّةُ اللَّفْظِ  
بِالْعَجَمِيَّةِ؛/ وَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ أَعْجَمِيَّ الْعِلْمِيَّةِ، كـ(إِبْرَاهِيمَ) وَ(إِسْمَاعِيلَ)

[١/١٣٣]

= نَصْفُهُ أَيْبُضٌ وَنَصْفُهُ أَسْوَدٌ، ضَخَمَ الْمَنْقَارَ، لَهُ بُرْثَنٌ عَظِيمٌ. يُنْظَرُ: اللِّسَانُ (صرد)  
٢٥٠، ٢٤٩/٣ .

(١) الْجُعَلُ : دَابَّةٌ سَوْدَاءُ مِنْ دَوَابِّ الْأَرْضِ؛ وَرَجُلٌ جُعَلٌ : أَسْوَدٌ دَمِيمٌ مُشَبَّهٌ بِالْجُعَلِ،  
وَقِيلَ : هُوَ اللَّحُوجُ؛ لِأَنَّ الْجُعَلَ يُوصَفُ بِاللَّحَاجَةِ، يُقَالُ : رَجُلٌ جُعَلٌ، وَجُعَلُ  
الْإِنْسَانِ : رَقِيْبُهُ . يُنْظَرُ : اللِّسَانُ (جعل) ١١٢/١١ .

(٢) رَجُلٌ حُطِمٌ وَحُطْمٌ : لَا يَشْتَبِعُ، لِأَنَّهُ يَحْطِمُ كُلَّ شَيْءٍ؛ وَقِيلَ : رَجُلٌ حُطِمٌ وَحُطْمَةٌ:  
إِذَا كَانَ قَلِيلَ الرَّحْمَةِ لِلْمَاشِيَةِ يَهْشِمُ بَعْضَهَا بَعْضًا . يُنْظَرُ : اللِّسَانُ (حطم)  
١٣٩، ١٣٨/١٢ .

(٣) اللَّبْدُ وَاللَّبْدُ مِنَ الرِّجَالِ : الَّذِي لَا يَسَافِرُ وَلَا يَرْحُ مَنْزِلَهُ، وَلَا يَطْلُبُ مَعَاشًا،  
وَهُوَ الْأَلَيْسُ . يُنْظَرُ : اللِّسَانُ (لبد) ٣٨٥/٣ .

(٤) الزُّبُرَةُ : الْقِطْعَةُ مِنَ الْحَدِيدِ، وَالْجَمْعُ : زُبُرٌ . يُنْظَرُ : اللِّسَانُ (زبر) ٣١٦/٤ .  
(٥) الْعُمَرَةُ : طَاعَةُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؛ وَالْعُمَرَةُ فِي الْحَجِّ : مَعْرُوفَةٌ؛ وَقَدْ اعْتَمَرَ؛ وَأَصْلُهُ مِنَ  
الزِّيَارَةِ، وَالْجَمْعُ : عُمَرٌ . يُنْظَرُ : اللِّسَانُ (عمر) ٦٠٤/٤ .

(٦) فِي أ : يُؤَثِّرُ .

(٧) فِي أ : نَحْوُ .

فإن كان عربيّ العَلَمِيَّة، كـ (لجام)<sup>(١)</sup> - اسم رجل - انصرف؛ لأنّه قد نقل عمّا وضعته<sup>(٢)</sup> العجم له فألحق بالأمثلة العربيّة<sup>(٣)</sup>.

وأن يكون زائداً على ثلاثة أحرف؛ فإن كان ثلاثياً ضعف فيه فرعيّة اللَّفْظ [بـ]<sup>(٤)</sup> - مجيئه على أصل ما تبني عليه الآحاد العربيّة<sup>(٥)</sup> وصُرف، نحو: (نوح) و (لوط)؛ ولا فرق في ذلك بين ساكن الوسط ومتحرّكه<sup>(٦)</sup>.

(١) اللّجام - وَضَعَهُ الْعَجَمُ - : اسم جنسٍ لِلآلَةِ الَّتِي تُجْعَلُ فِي فَمِ الْفَرَسِ .

يُنْظَرُ : الْمَرْبُ ٥٦٤ ، وَ اللّسان ( لجم ) ٥٣٤ / ١٢ .

(٢) في أ : وضعه .

(٣) وذهب قومٌ منهم الشّلوّيين، وابن عصفور إلى منع صرف ما نقلته العرب من ذلك إلى العَلَمِيَّة ابتداء كـ (بُنْدَار)؛ وهؤلاء لا يشترطون أن يكون الاسم علماً في لغة العجم .

وذهب قومٌ إلى أنّه منصرف؛ لأنّهم يشترطون أن يكون علماً في لغة العجم؛ وهو ظاهر مذهب سيّويه، وابن مالك .

يُنْظَرُ : توضيح المقاصد ١٤٥ / ٤ ، والتّصريح ٢ / ٢١٩ ، والأشْمُونيّ ٣ / ٢٥٦ .

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السّياق، من ابن النّاظم ٦٥١ .

(٥) وهو الثّلاثيّ .

(٦) فكُلّه مصروف لكونه ثلاثيّاً، والعُجْمَة ملغاة فيه؛ صرّح بذلك السّيرافيّ، وابن برّهان، وابن خروف .

يُنْظَرُ : شرح الكافية الشّافية ٣ / ١٤٧٠ ، والارتشاف ١ / ٤٣٩ ، وتوضيح المقاصد

١٤٥ / ٤ ، والتّصريح ٢ / ٢١٩ ، والأشْمُونيّ ٣ / ٢٥٧ .

ومنهم<sup>(١)</sup> مَنْ زعم أنَّ [ الثلاثيَّ ]<sup>(٢)</sup> الساكن<sup>(٣)</sup> الوسط ذو وجهين، والمتحرّك<sup>(٤)</sup> الوسط ممتنع الصّرف دائماً<sup>(٥)</sup>.

وهكذا الاسمان حين رُكِّبَا كَقَوْلِهِمْ : رَأَيْتُ مَعْدِي كَرِبًا  
ومّا لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة: العلم المركب تركيب  
المزج، نحو: ( بعلبك ) و ( حضرموت ) و ( معدي كرب )؛ لأنّه لا  
ينصرف لاجتماع فرعِيّة المعنى بالعلميّة، وفرعِيّة اللفظ بالتركيب .

والمُراد بتركيب المزج: أن يجعل<sup>(٦)</sup> الاسمين اسمًا واحدًا، لا  
بالإضافة ولا بالإسناد، بل يتنزّل عجزه من الصّدر بمنزلة تاء التّأنيث .

(١) وهو عيسى بن عمر، وابن قتيبة، والجرجاني، والزّحشريّ .

يُنظر : الكتاب ٢٣٤/٣، والمقتضب ٣٥٢/٣، والمقتصد ٩٩٤/٢، ٩٩٥، وشرح  
المفصّل ٧٠/١، ٧١، وشرح الجُمْل ٢٢٣/٢، وشرح الكافية الشّافية ١٤٦٩/٣،  
١٤٧٠، والارتشاف ٤٣٩/١، وتوضيح المقاصد ١٤٥/٤، ١٤٦، والتّصريح  
٢١٩/٢، والأشعوريّ ٢٥٦/٣، ٢٥٧ .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، من ابن النّاطم ٦٥١ .

(٣) في أ : ساكن .

(٤) في ب : متحرّك .

(٥) وهُناك قولٌ ثالثٌ في المسألة؛ وهو : أنَّ ما تحرّك وسطه لا ينصرف، وما سكن  
وسطه منصرف، وبه جزم ابن الحاحب . يُنظر : الكافية ٦٤، وتوضيح  
المقاصد ١٤٦/٤ .

(٦) في ب : أن يجعل الاسمان .

ولذلك<sup>(١)</sup> التزم فيه فتح آخر الصدر، إلا إذا كان معتلاً [فإنه]<sup>(٢)</sup> يسكن، نحو : ( معدي كرب ) /؛ لأن ثقل<sup>(٣)</sup> التركيب أشد من ثقل<sup>(٤)</sup> التأنيث؛ فناسب أن يختص بمزيد التخفيف؛ فسكنوا منه ما كان معتلاً .  
وقد يُضاف صدر المركب<sup>(٥)</sup> إلى عجزه فيعربان : يعرب<sup>(٦)</sup> صدره بما يقتضيه العامل، ويعرب عجزه بالجرّ للإضافة<sup>(٧)</sup>.

فإن كان فيه مع التركيب عجمة، كـ (رَامَ هُرْمَز) <sup>(٨)</sup> امتنع من الصّرف، وإلا كان مصروفًا، كقولك: (هذه حضر موت)<sup>(٩)</sup> و(رأيت حضر موت) و(نزلت بحضر موت)؛ ومن العرب<sup>(١٠)</sup> من يقول: (هذا)<sup>(١١)</sup> معد يكرب) و(رأيت معد يكرب) و(مررت بمعد يكرب) يمنع<sup>(١٢)</sup>

(١) في أ : وكذلك .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٣) في أ : نقل، وهو تصحيف .

(٤) في أ : نقل، وهو تصحيف .

(٥) في ب : التركيب .

(٦) في ب : فيعرب .

(٧) في ب : بالإضافة .

(٨) اسم بلد . يُنظر : معجم البلدان ٤٠٢/٥، واللّسان (هرمز) ٤٣٣/٥ .

(٩) لأنّ (موتاً) ليس فيه مع التعريف سببٌ ثانٍ . يُنظر : شرح الكافية الشّافية ١٤٥٧/٣ .

(١٠) يُنظر : شرح الكافية الشّافية ١٤٥٧/٣، وابن النّاظم ٦٤٩، وتوضيح المقاصد ١٣٨/٤،

والأشمويّ ٢٥٠/٣ .

(١١) في كلتا النسختين: هذي، والصواب ما هو مثبت.

(١٢) في ب : ويمنعه .

من الصَّرَف<sup>(١)</sup>؛ لَأَنَّهُ عِنْدَهُ مُؤَنَّثٌ<sup>(٢)</sup>.

وَمِنْهُ مَا سُمِّيَ<sup>(٣)</sup> عَلَى فَعْلَانَا عَلَى اخْتِلَافِ فَإِنَّهُ أَحْيَانًا  
تَقُولُ : مَرَوَانُ أَتَى كِرْمَانَا وَرَحْمَةُ اللَّهِ عَلَى عُثْمَانَا

اعلم أن كلَّ عَلمٍ في آخِرِهِ أَلِفٌ ونونٌ مزيديتان على أيِّ وزنٍ كان،  
فإنَّه لا ينصرف للتعريف والزيادتين المضارعيتين لألفي التَّأْنِيثِ، وذلك  
نحو: ( مروان ) و( غطفان ) و( إصفهان ) .

فإن نُكِّرَ انصرف؛ فإن دَلَّ دليلٌ على أنَّ [ التَّوْن ]<sup>(٤)</sup> من أصل/  
الكلمة كان الاسم منصرفاً، كـ ( حَسَّان ) من الحُسْنِ، و ( سَمَّان ) من  
السَّمَنِ، و ( تَبَّان )<sup>(٥)</sup> من التَّبَنِ<sup>(٦)</sup>، و ( علَّان ) من العَلَنِ<sup>(٧)</sup>، و ( شيطان )

[ ١/١٣٤ ]

(١) لكنَّ اللُّغة المشهورة في ( معدي كَرَب ) أَنَّهُ مصروف .

يُنظر : شرح الكافية الشافية ١٤٥٧/٣، وتوضيح المقاصد ١٣٨/٤، والأشموني ٢٥٠/٣ .

(٢) وذلك إِذَا قُلِّرَ (كرب) اسماً للكُرْبَةِ؛ وَمَنْ قَدَّرَهُ اسماً للحزن صرفه. يُنظر : الصَّبَّان ٢٥٠/٣ .  
وهُنَاك وَجْهٌ آخَرٌ فِي الْمَرْكَبِ : وَهُوَ أَنَّ يُنْبَى صَدْرُهُ وَعَجَزُهُ عَلَى الْفَتْحِ مَا لَمْ يَعْتَلِ  
الأوَّلُ فَيَسْكُنُ تَشْبِيهًا بِخَمْسَةِ عَشَرَ .

يُنظر : توضيح المقاصد ١٣٩/٤، والتصريح ٢١٦/٢، والأشموني ٢٥٠/٣ .

(٣) فِي مِثْنِ الْمُلْحَةِ ٤٥، وَشَرْحُ الْمُلْحَةِ ٣١٤ : وَمِنْهُ مَا جَاءَ .

(٤) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ سَاقِطٌ مِنْ أ .

(٥) فِي أ : تَيَّان .

رَجُلٌ تَبَّانٌ : يَبِيعُ التَّبْنَ؛ وَالتَّبْنُ : عَصِيفَةُ الزَّرْعِ مِنَ الْبُرِّ وَنَحْوُهُ مَعْرُوفٌ؛ وَاحِدَتُهُ :  
تَبْنَةٌ؛ وَالتَّبْنُ : لُغَةٌ فِيهِ؛ وَالتَّبْنُ — بِالْفَتْحِ — مُصْدَرٌ تَبَّنَ الدَّابَّةُ يَتَبَّنُهَا تَبْنًا : عَلَفَهَا  
التَّبْنَ . يُنظر : اللِّسَان ( تَبْن ) ٧١/١٣ .

(٦) فِي أ : مِنَ التَّبَنِ .

(٧) الْعِلَّانُ، وَالْمَعَالِنَةُ، وَالْإِعْلَانُ : الْمَجَاهِرَةُ؛ وَعَلَّنَ الْأَمْرَ يَعْلُنُ عَلُونًا وَيَعْلِنُ، وَعَلَّنَ يَعْلُنُ =



من الشَّطْنِ<sup>(١)</sup> - أي : بُعد - فوزَّعَها على (فَعَّال) .

وإن<sup>(٢)</sup> كان (حَسَّان) من الحسِّ، و(سَمَّان) من السَّمِّ، و(تَبَّان) من التَّبِّ - وهو الخُسران -، و (عَلَّان) من العَلِّ<sup>(٣)</sup> - إذا شرب ثانياً -، و(شيطان) من شَاطِأ إذا التهب؛ فالتَّون زائدة، ووزنه (فَعْلَان) فلا ينصرف<sup>(٤)</sup>.

فَهَذِهِ إِن عُرِّفَتْ لَا تَنْصَرِفُ وَمَا أَتَى مُنْكَرًا مِنْهَا صُرِفَ  
يعني : أن كلَّ ما كان مَنعُ صرفه موقوفاً<sup>(٥)</sup> على التعريف إذا نُكِّرَ  
انصرف لذهاب جزء السَّبب؛ وذلك فيما المانع من صرفه<sup>(٦)</sup> التعريف مع  
التَّأْنِيثُ بالهاء لفظاً أو تقديرًا، أو العُجْمَة، أو العدل في (فُعَل)، أو وزن  
الفعل في غير باب (أَحْمَر) أو التَّركيب، أو زيادة الألف والتَّون؛ تقول:  
رُبَّ طَلْحَةٍ وَسُعَادٍ وَإِبْرَاهِيمٍ وَعَمْرٍ وَيَزِيدٍ<sup>(٧)</sup> وَمَعْدِي كَرِبٍ وَعَمْرَانٍ  
لَقِيْتُهُمْ؛ فَتُصَرَّفُ لذهاب الموجب لمنع الصَّرْف .

= علناً وعلانية فيهما : إذا شاع وظَّهر . يُنظر : اللِّسان (علن) ٢٨٨/١٣ .

(١) الشَّطْنُ : البُعد، أي : بُعد عن الخير؛ أو من الحبل الطويل كأنه طال في الشرّ .

يُنظر : اللِّسان ( شطن ) ٢٣٩/١٣ .

(٢) في ب : فإنَّ كان .

(٣) العَلُّ والعَلَلُ : الشَّرْبَة الثَّانِيَة؛ وقيل : الشَّرْب بعد الشَّرْب تَباعاً .

يُنظر : اللِّسان ( علل ) ٤٦٧/١٢ .

(٤) في أ : ولا ينصرف .

(٥) في ب : موصوفاً، وهو تحريف .

(٦) في ب : الصَّرْف .

(٧) في ب : زيد، وهو تحريف .

وما سوى ما ذكر<sup>(١)</sup> مما لا ينصرف وهو معرفة؛ نحو : ما فيه العلمية / مع وزن الفعل في باب (أحمر)، أو مع<sup>(٢)</sup> صيغة منتهى الجموع، أو مع العدل في أسماء العدد .

و(أخر) فإنه إذا نُكِّر بقي على منع الصّرف؛ لأنه كان قبل التعريف ممنوعاً منه، فإذا طرأ عليه أشبه الحال التي كان عليها قبل التعريف؛ فلو سُمِّيت رجلاً بـ(أحمر) لم تصرفه للعلمية ووزن الفعل، فلو نُكِّرته<sup>(٣)</sup> لم تصرفه أيضاً لأصالة الوصفية ووزن الفعل .

وإن عَرَّاهَا أَلِفٌ وَلَامٌ فَمَا عَلَى صَارِفِهَا مَلَامٌ  
وَهَكَذَا تَصْرِفُ فِي<sup>(٤)</sup> الْإِضَافَةِ نَحْوُ : سَخَا بِأَطْيَبِ الضِّيَافَةِ  
قد تقدّم أن منع الصّرف لشبه الفعل؛ فإن دخل الاسم الذي

(١) في ب : ما ذكرنا .

(٢) في كلتا النسختين : ومع، والصواب ما هو مثبت .

(٣) هذا مذهب الخليل، وسيبويه .

وذهب الأخفش، وجماعة من البصريين والكوفيين إلى صرفه؛ وحجّتهم : أنه قد خرج بالتّكثير عن الصّفة فصار بمنزلة (أحمد) إذا سَمِينَا به؛ فتصرفه في النّكرة، وتنعّم صرفه إذا كان معرفة كما نصرف (أحمد) .

تُنظر هذه المسألة في : الكتاب ١٩٣/٣، ١٩٨، والمقتضب ٣٧٧/٣، وما ينصرف وما لا ينصرف ١١، والتعليق ١٥/٣ - ١٧، وشرح الكافية الشافية ١٤٩٩/٣، وابن النّاظم ٦٦٠، وتوضيح المقاصد ١٦٥/٤، والتّصريح ٢٢٧/٢، والأشعري ٢٧١/٣ .

(٤) في متن الملحة ٤٦، وشرح الملحة ٣١٥ : بِالْإِضَافَةِ .

لا ينصرف الألفُ واللامُ أو أُضيف، كـ(الأحمر) و (الحمرء) و(مساجد المدينة) و(عمركم) و(عثماننا) انصرف؛ لخُروجه بالإضافة والتعريف عن شبه الفعل .

وَلَيْسَ مَصْرُوفًا مِنَ الْبَقَاعِ إِلَّا نَوَاحٍ<sup>(١)</sup> جِئْنَا فِي السَّمَاعِ  
مِثْلُ : حُنَيْنٍ وَمِنَى وَبَدْرٍ وَوَاسِطٍ وَدَابِيقٍ وَحَجَرٍ

[ ١/١٣٥ ]

/ الغالبُ على أسماء البقاع التأنيث؛ فلا تنصرف<sup>(٢)</sup> في المعرفة؛ إلا أنه قد جاء في كلام العرب تذكير<sup>(٣)</sup> ثلاثة فصرفوها؛ وهي: (وَاسِطٌ) و(بَدْرٌ) و(فَلَجٌ)<sup>(٤)</sup>.

وجاء عنهم التذكير والتأنيث في خمسة؛ وهي: (مِنَى) و(دَابِقٌ)<sup>(٥)</sup> و(هَجَرٌ) و(حَنِينٌ) و(حَجَرٌ) - وهو قصبة اليمامة -؛ فيجوز صرفها وترك صرفها، وما عدا هذه المواضع الثمانية<sup>(٦)</sup> فالغالب ترك صرفه.

وَجَائِزٌ فِي صِنْعَةِ الشَّعْرِ الصَّلَفُ أَنْ يَصْرِفَ الشَّاعِرُ مَا لَا يَنْصَرِفُ

(١) في متن الملحة ٤٦، وشرح الملحة ٣١٦ : إِلَّا بَقَاعٌ .

(٢) في أ : فلا تُصرف .

(٣) في أ : تذكر .

(٤) فَلَجٌ : موضعٌ بين البصرة وضَرْيَة؛ مذكرٌ؛ وقيل : هو وادٍ بطريق البصرة إلى مكة، بيطنه

منازل للحاج؛ مصروف . يُنظر: معجم البلدان ٢٧٢/٤، واللّسان (فلج) ٣٤٩/٢.

(٥) دابق : قريةٌ قُرب حَلَب، من أعمال عزاز، بينها وبين حَلَب أربعة فراسخ؛ وهي في

الأصل : اسم نهر . يُنظر : معجم البلدان ٤١٦/٢، والصّحاح ( دبق ) ١٤٧٣/٤ .

(٦) في أ : المؤنثة، وهو تحريف .

## فصل

واعلم أنّ صرف الاسم المستحق<sup>(١)</sup> لمنع الصّرف جائز؛ لاضطرار الشاعر لإقامة الوزن بلا خلاف .

فمن<sup>(٢)</sup> ذلك قول الشاعر في وزن ( مفاعيل ) :

كَأَنَّ دَنَانِيرًا عَلَى قَسَمَاتِهِمْ وَإِنْ كَانَ قَدْ شَفَّ الْوُجُوهَ لِقَاءُ<sup>(٣)</sup>

فالوزن هو محل ضرورة .

فلنذكر ما<sup>(٤)</sup> جَوِّزَ للشاعر مما ورد من كلام العرب للضرورة؛ فمن

ذلك قطع ألف الوصل [ في ]<sup>(٥)</sup> قول حسان :

(١) في ب : المستحق للصّرف، وهو تحريف .

(٢) في ب : في ذلك .

(٣) هذا بيت من الطويل، وهو لحرز بن مكعب الضبي .

و(القسمات) : الوجوه، وقيل : مجاري الدُموع، ويقال : وجهٌ مُقسَّمٌ، أي : حسنٌ،

والقساممة : الحُسن . و ( الشَّفَّ ) : الرِّقَّة، والنُّحول، والخفّة .

والشاهدُ فيه : ( دنانيرًا ) حيث جاء مصروفًا للضرورة، وحقُّه المنع من الصّرف؛

لأنّه على صيغة منتهى الجموع .

يُنظر هذا البيتُ في : الكامل ١/١٠٨، والاشتقاق ٦٢، وشرح القصائد السبع

الطّوال ٣٠٨، والصّحاح (قسم) ٥/٢٠١١، ومعجم مقاييس اللغة (قسم) ٥/٨٦،

وشرح الحماسة للمرزوقي ٣/١٤٥٧، وشرح ملحّة الإعراب ٣١٧، وكشف

المشكّل ٢/٤٩، واللّسان (قسم) ١٢/٤٨٣ .

(٤) في أ : فليذكر ممّا .

(٥) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السّياق .

لَتَسْمَعَنَّ<sup>(١)</sup> وَشِيكًا فِي دِيَارِهِمْ      اللَّهُ أَكْبَرُ يَا ثَارَاتِ عُثْمَانَ<sup>(٢)</sup>

/ وصل<sup>(٣)</sup> أَلْفَ الْقَطْع :

أَلَا ابْلُغْ حَاتِمًا وَأَبَا عَلِيٍّ      بِأَنَّ عُرَابَةَ الضُّبْعِيِّ فَرًّا<sup>(٤)</sup>

تذكير المؤنث :

فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا      وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا<sup>(٥)</sup>

(١) في أ : ليسمعَنَّ، وفي ب : لتسمعون، والصواب ما هو مثبت كما في الديوان .

(٢) هذا بيت من البسيط .

(وشيكًا) : سريعًا . و ( الثَّار ) ( الطَّلَب بالدم، وقيل : الدم نفسه؛ ويُقال : يا

ثارات فلان، أي : يا قتلَةَ فلان، و يا ثارات عثمان، أي : أهل ثاراته ويا أيها

الطَّالِبون بدمه . و ( عثمان ) هو عثمان بن عفَّان — رضي الله تعالى عنه — .

والشَّاهدُ فيه : ( أَلْفُ ) حيث قطع همزة الوصل للضرورة الشعرية .

يُنظر هذا البيتُ في : شرح أبيات سيوييه للتحَّاس ٣٤٩، وما يحتمل الشعر من الضرورة

٧٦، والمسائل البصريَّات ٥٩٩/١، والمنصف ٦٨/١، وشرح ملحَة الإعراب ٣١٩،

وضرائر الشعر ٥٣، ورصف المباني ١٣٢، والخزانة ٢١٠/٧، والديوان ٢١٦ .

(٣) في ب : ووصل .

(٤) هذا بيت من الوافر، ولم أقف على قائله .

والشَّاهدُ فيه : ( ابْلُغْ ) حيث وصل همزة القطع للضرورة الشعرية .

يُنظر هذا البيتُ في : شرح ملحَة الإعراب ٣١٩ .

(٥) هذا بيت من المتقارب، وهو لعامر بن جُوَيْن الطَّائِي؛ يصف أرضاً مخصبة

لكثرة الغيث .

و ( المَزْنَةُ ) : السَّحابة . و ( الودَق ) : المطر . و ( أبْقَلْتُ ) أخرجت البقل؛ وهو

من الثَّبات ما ليس بشجر .

ومنه أيضاً:

قَامَتْ تُبَكِّيهِ عَلَى قَبْرِهِ      مَنْ لِي مِنْ بَعْدِكَ يَا عَامِرُ  
تَرَكْتَنِي فِي الدَّارِ ذَا وَحْشَةٍ      قَدْ ذَلَّ مَنْ لَيْسَ لَهُ نَاصِرٌ<sup>(١)</sup>  
تَأْنِيثُ الْمَذْكُورِ:

لَمَّا أَتَى خَيْرُ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ      سُورُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالُ الْخُشَعُ<sup>(٢)</sup>

= والشاهد فيه : ( ولا أرض أبقل إبقالها ) ، والقياس : أبقلت إبقالها ؛ لأنَّ الفعل مسند إلى ضمير عائد على الأرض وهي مؤنث مجازي ، فحذف التاء ضرورة .  
يُنْظَرُ هَذَا الْبَيْتُ فِي : الكتاب ٤٦/٢ ، والكامل ٨٤١/٢ ، ٩٩٤ ، وما يحتمل الشعر من الضرورة ٢٦٢ ، والخصائص ٤١١/٢ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٣٧٠ ، وشرح المفصل ٩٤/٥ ، وضرائر الشعر ٢٧٥ ، ورصف المباني ٢٤١ .

(١) هذان بيتان من السريع ، وهما لامرأة من العرب — كما ذكر أبو بكر الأنباري في المذكر والمؤنث ١٥١ — .

والشاهد فيهما : ( ذا وَحْشَةٍ ) مع أنه على لسان امرأة تخاطب رجلاً و ( ذا ) لفظ يُطْلَقُ عَلَى الْمَذْكُورِ ؛ وَالْأَصْلُ أَنْ يُقَالَ : ذات وحشة ، لكنّه ذَكَرَ الْمَعْنَى ؛ فَالْمَرْأَةُ إِنْسَانٌ وَالْإِنْسَانُ مَذْكُورٌ .

يُنْظَرُ هَذَانِ الْبَيْتَانِ فِي : مجاز القرآن ٧٦/٢ ، والأصول ٤٣٨/٣ ، وما يحتمل الشعر من الضرورة ٥٠ ، والإفصاح ٦٨ ، وأمالى ابن الشجري ٤٢٥/٢ ، والإنصاف ٥٠٧/٢ ، وشرح المفصل ١٠١/٥ ، وشرح الجمل ٥٦٩/٢ .

(٢) هذا بيت من الكامل ، وهو لجرير .

و(خير الزبير) : مقتله حين انصرف يوم الجمل ، وقُتل في طريقه غيلةً .

و(تواضعت) : تواضعت وخشعت . و (الخُشَعُ) : صفةٌ للجبال باعتبار ما آلت إليه .

يقول : لَمَّا وَافَى خَيْرُ مَقْتَلِ الزُّبَيْرِ بَنِ الْعَوَامِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - مَدِينَةَ الرَّسُولِ -

## تشديد المخفف :

ضَحَمَ يُحِبُّ الخُلُقَ الْأَضْحَمَ<sup>(١)</sup>

## تحفيف المشدد :

أَرْهَيْرُ إِنْ يَشِبِ الْقَدَالُ فَإِنَّهُ<sup>(٢)</sup> رَبَّ هَيَّضَلِ لَجِبِ لَفَفْتُ بِهِيَّضَلِ<sup>(٣)</sup>

= صَلَّى الله عليه وسلم — تواضعت هي وجبالها وخشعتُ حزناً عليه .  
والشَّاهدُ فيه : ( تواضعت سور المدينة ) حيث ألحق تاء التَّأْنِيثِ بالفعل ضرورة؛ لأنَّ  
الفاعل مذكَّرٌ؛ وهو ( سور المدينة ) .  
يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٥٢/١، ومعاني القرآن للفرَّاء ٣٧/٢، ومجاز  
القرآن ١٩٧/١، ١٦٣/٢، والمقتضب ١٩٧/٤، والجمهرة ( رسو ) ٧٢٣/٢،  
وشرح أبيات سيبويه للتحَّاس ٦٥، والخصائص ٤١٨/٢، والمذكر والمؤنَّث لابن  
الأَباري ٥٩٥، والدِّيوان ٩١٣/٢ .  
(١) هذا بيتٌ من الرِّجز، وهو لرؤبة .

والشَّاهدُ فيه : ( الْأَضْحَمَ ) حيث شدَّد الميم من ( الْأَضْحَمَ ) وهي مخفَّفة في الأصل؛  
لأنَّها على وزن أَفْعَلْ مثل الْأَحْسَنَ، ثُمَّ وصل الميم بالألف الَّتِي للإِطلاق؛ وهذه الميم  
لا تشدَّد إلَّا في الوقف إذا كانت منتهى الكلمة .  
يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٢٩/١، ١٧٠/٤، والأصول ٤٥٣/٣، وما يحتمل  
الشَّعر من الصُّرورة ٢٧٢، وشرح أبيات سيبويه للسَّيرافي ٤١٩/١، والتَّعليقة ٥٢/١،  
وسرَّ صناعة الإعراب ١٦٢/١، ٤١٦، ٥١٥/٢، وضرائر الشَّعر ٥١، ورصف  
المباني ٢٣٨، وملحقات ديوان رؤبة ١٨٣ .

(٢) في كلتا النسختين : فَإِنِّي، والصَّوابُ ما هو مثبتٌ كما في جميع المصادر .

(٣) تقدَّم تخريجُ هذا البيت في ص ٢٥٥ .

والشَّاهدُ فيه هُنا قوله : ( رَبَّ ) حيث خفَّفت، وهي في الأصل مشدَّدة ( رَبَّ )،  
وهذا التَّخفيف لغة .

وتخفيف (رُبَّ) لعة<sup>(١)</sup>.

إظهار المدغم :

مَهْلًا أَعَادِلَ قَدْ جَرَبَتْ مِنْ خُلُقِي أَنِّي أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنْتُوا<sup>(٢)</sup>

[١/١٣٦]

رَفَعُ الْمُنْقُوصِ:

تَرَاهُ وَقَدْ فَاتَ الرُّمَاءَ كَأَنَّهُ أَمَامَ الْكِلَابِ مُصْغِيُ الْخَدِّ أَصْلَمَ<sup>(٣)</sup>

(١) أفرد الشارح - رحمه الله - باباً لـ (رُبَّ)، يُنظر : ص ٢٥٥ من هذا الكتاب.

(٢) في كلتا النسختين : ظننوا، وهو خطأ .

وهذا بيتٌ من البسيط، وهو لِقَعْنَب بن أمّ صاحب .

و الشاهدُ فيه : ( وإن ضننوا ) يريد : ضننوا، فأظهر التضعيف ضرورة .

يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٢٩/١، ٥٣٥/٣، ونوادر أبي زيد ٤٤،

والمقتضب ١٤٢/١، ٢٥٣، ٣٥٤/٣، وما يحتمل الشعر من الضرورة ٦٣،

والخصائص ١٦٠/١، ٢٥٧، وشرح ملحّة الإعراب ٣٢١، وشرح المفصل ١٢/٣،

وضرائر الشعر ٢٠ .

(٣) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو لأبي خراش الهذلي .

والضمير في ( تراه ) يرجعُ إلى تيسُ الرّبل - وهو الظّي - المذكور في قوله قبل :

فَوَ اللَّهُ مَا رِيْدَاءُ أَوْ عَلِجُ عَائَةٍ أَقْبُ وَمَا إِنْ تَيْسُ رَبْلٍ مُصَمَّمُ

و( أصلم ) : مقطوع الأذنين .

والمعنى : إنَّ هذا الظّي في عدوه الشّديد يميلُ خدّه ويصغيه، ويُخفضُ أذنيه، فكأنّه

أصلمُ قُطعتُ أذناه .

والشّاهدُ فيه : ( مصغِيُ الخَدِّ ) حيث ضمّ الياء من الاسم المنقوص مجزياً حرف

العلّة مجزى الحرف الصّحيح للضرورة .

يُنظر هذا البيتُ في : ديوان الهذليين ١٤٦/٢، وشرح أشعار الهذليين ١٢١٩/٣ :



جَرَّةُ<sup>(١)</sup>:لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي الْعَوَانِي هَلْ يُصْنِبِحْنَ إِلَّا لَهُنَّ مُطْلَبٌ<sup>(٢)</sup>

آخر الفعل المعتل:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَخْبَارُ تَنُمِي بِمَا لَاقَتْ لُبُونُ بَنِي زِيَادٍ<sup>(٤)</sup>

تسكين الواو المفتوحة:

فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وَرَائِهِ أَبَى اللَّهُ أَنْ أَسْمُوَ بِأُمٍّ<sup>(٥)</sup> وَلَا أَبٍ<sup>(٦)</sup>

= - وروي ( مُصْغِي ) فيهما بالنصب؛ وقال السَّكْرِيُّ : نصب ( مُصْغِي ) على الحال؛ ولا شاهد فيه على هذه الرواية —، والمعاني الكبير ٧٣٠، والخصائص ٢٥٨/١، والمنصف ٨١/٢، والممتع ٥٥٦/٢ .

(١) أي : جرّ المنقوص .

(٢) تقدّم تخريجُ هذا البيت في ص ١٧٦ .

والشَّاهدُ فيه هُنا قوله : ( في العَوَانِي ) حيث حَرَّكَ الياء بالكسر مُجْرِيًا يَأْيَاهَا على الأصل؛ وذلك للضَّرورة الشَّعْرِيَّة .

(٣) سقطت الهمزة من ب .

(٤) هذا بيتٌ من الوافر، وهو لقيس بن زهير .

والشَّاهدُ فيه : ( أَلَمْ يَأْتِيكَ ) حيث أثبت الياء وهي حرفُ علةٍ في آخر الفعل - وهو يَأْتِيكَ - للضَّرورة الشَّعْرِيَّة .

وقيل : الياء في ( يَأْتِيكَ ) نشأت عن إشباع الكسرة، والياء الأصلية محذوفة للجزم .  
وقيل : الفعل مجزومٌ بحذف الحركة .

يُنظرُ هذا البيت في : الكتاب ٣١٦/٣، ونوادر أبي زيد ٢٠٣، والجمل ٤٠٧، وما يحتمل الشعر من الضَّرورة ٦٧، والخصائص ٣٣٣/١، وأمالى ابن السَّجَرِي ١٢٦/١، ٣٢٨، والإنصاف ٣٠/١، وشرح المفصل ٢٤/٨، والمقرب ٥٠/١، ٢٠٣ .

(٥) في ب : لَأَمْ، وهو تحريف .

(٦) هذا بيتٌ من الطَّويل، وهو لعامر بن الطَّفِيل .

## تسكين الياء :

تَرَكْنَ رَاعِيَهُنَّ مِثْلَ الشَّنِّ<sup>(١)</sup>

إشباع الحركات حتَّى يَصِرْنَ حُرُوفاً؛ كالألف :

قَالَتْ وَقَدْ خَرَّتْ عَلَى الْكَلْكَالِ<sup>(٢)</sup>

= والشَّاهدُ فيه : (أن أسمى) حيث سَكَنَ الشَّاعِرُ الواوَ من (أسمو) مع النَّاصِبِ؛ للضَّرُورة الشَّعْرِيَّة .

يُنظر هذا البيتُ في : الخصائص ٣٤٢/٢، وشرح ملح الإعراب ٣٢٢، وشرح المفصَّل ١٠١/١٠، وشرح الشَّافِيَّة ١٨٣/٣، واللَّسان (كلل) ٥٩٣/١١، والمغني ٨٨٧، والأشباه والتَّظائِر ١٨٥/٢، والخزانة ٣٤٣/٨، والديوان ١٣ .

(١) في أ : البئر، وهو تحريف .

وهذا البيتُ من الرَّجَز المشطور، وقبْلَه :

حَدَّبْنَا حَدَابِيرَ مِنَ الْوَحْشَنِ

ولم أقف على قائله .

و(الحدَابِيرُ) : جمعُ حَدَبَارٍ؛ وهي النَّاقَةُ الَّتِي بدا عَظْمُ ظَهْرِهَا وَنَشَزَتْ حَرَاقيْهَا من الهُزَال، فَشَبَّهَ بِهَا السَّنِينَ الَّتِي كَثُرَ فِيهَا الجَدْبُ والقَحْطُ . اللَّسان (حدر) ١٧٥/٤ .

و(الوَخْشَنُ) : يريد به الوخش، وزاد نوناً ثَقِيلَةً .

و(الوَخْشُ) : رذالة النَّاسِ وصغارُهم . اللَّسان (وخش) ٣٧١/٦ .

و(الشَّنُّ) : القربةُ الخَلْقُ الصَّغِيرَةُ؛ والجمع شنان . اللَّسان (شنن) ٢٤١/١٣ .

والشَّاهدُ فيه : (رَاعِيَهُنَّ) حيث سَكَنَ (الياء) للضَّرُورة الشَّعْرِيَّة، وكان حَقَّهَا الفَتْح؛ لأنَّ الفَتْحة تَظْهَرُ في الإعراب على الياء لِحَفَّتْهَا .

يُنظر هذا البيتُ في : المحتسب ١٢٦/١، ٢٩٠، وشرح ملح الإعراب ٣٢٣ .

(٢) هذا بيتٌ من الرَّجَز المشطور، ولم أقف على قائله .

[أراد] <sup>(١)</sup>: الكَلْكَالُ .

الياء <sup>(٢)</sup>:

/ تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ <sup>(٣)</sup>      تَنْفِي الدَّرَاهِمِ تَنْقَادُ <sup>(٤)</sup> الصَّيَارِفِ <sup>(٥)</sup> [ ١٣٦ / ب ]  
إشباع الواو :

وَأَنْتِي حَيْثُمَا يَنْتِي الْهَوَى بَصْرِي      مِنْ حَيْثُمَا سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُرُ <sup>(٦)</sup>

= و الكَلْكَالُ و الكَلْكَالُ : الصَّدْرُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَقِيلَ : هُوَ مَا بَيْنَ التَّرْقُوتَيْنِ، وَقِيلَ : هُوَ بَاطِنُ الزُّورِ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ : ( الكَلْكَالِ ) يُرِيدُ : الكَلْكَالُ، فَأَشْبَعُ فَتَحَةَ الْكَافِ الثَّانِيَةَ فَنَشَأُ عَنْ هَذَا الْإِشْبَاعِ أَلْفُ ضُرُورَةٍ .

يُنْظَرُ هَذَا الْبَيْتُ فِي : الْمُحْتَسَبِ ١/ ١٦٦، وَالْإِنْصَافِ ١/ ٢٥، ٢/ ٧٤٩، وَضُرَائِرِ الشَّعْرِ ٣٣، وَرَصْفِ الْمَبَانِي ١٠٦، وَاللِّسَانِ ( كَلَل ) ١١/ ٥٩٦، وَالْجَنَى الدَّانِي ١٧٨، وَالْأَشْمُونِي ٢/ ٤٨٥ .

(١) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ زِيَادَةٌ مَنِّي يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ .

(٢) أَيِ : إِشْبَاعِ الْيَاءِ .

(٣) وَرَدَ هَذَا الشَّطْرُ فِي كِلْتَا النَّسَخَتَيْنِ هَكَذَا :

تَنْفِي الْحَصَى يَدَهَا فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ

وَالصَّوَابُ مَا هُوَ مُثَبَّتٌ .

(٤) فِي أ : نَقَادُ .

(٥) تَقَدَّمَ تَخْرِيجُ هَذَا الْبَيْتِ فِي ص ٣٦٠ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ هُنَا قَوْلُهُ : ( الصَّيَارِفِ ) حَيْثُ أَشْبَعُ كَسْرَةَ الرَّاءِ، فَنَشَأُ عَنْ الْإِشْبَاعِ الْيَاءِ؛ وَذَلِكَ لِلضَّرُورَةِ الشَّعْرِيَّةِ .

(٦) هَذَا بَيْتٌ مِنَ الْبَسِيطِ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى قَائِلِهِ .

حذف التّون من ( من ) :

وَكَأَنَّ الْخَمْرَ الْمُدَامَةَ مِ الْأَسْ—<sup>(١)</sup> فَنَطِ مَمَزُوجَةً بِمَاءٍ زُلَالٍ<sup>(٢)</sup>

وحذفها من ( لكن ) :

وَلَسْتُ بِأَتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ وَلَاكَ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَأْوُكَ<sup>(٣)</sup> ذَا فَضْلٍ<sup>(٤)</sup>

= والشاهد فيه : ( فأنظور ) حيث أشيع ضمة الطاء، فنشأ عن الإشباع الواو؛ وذلك للضرورة الشعرية .

يُنظر هذا البيت في : الخصائص ٣١٦/٢، ١٢٤/٣، وسر صناعة الإعراب ٢٦/١، ٣٣٨، والإنصاف ٢٤/١، وشرح المفصل ١٠٦/١٠، والممتع ١٥٦/١، وضرائر الشعر ٣٥، ورصف المباني ١٠٧، والجني الداني ١٧٣، والمغني ٤٨٢، والهمع ٣٣٣/٥، والخزانة ١٢١/١ .

(١) في كلتا النسختين : ملا سفتط .

(٢) هذا بيت من الخفيف، وهو للأعشى .

و (الإِسْفَنَطُ): ضرب من الأشربة، فارسيّ معرّب؛ وقال الأصمعيّ : هو بالرومية .

والشاهد فيه : (م الإسفنتط) يريد : من الإسفنتط، فحذف التّون للضرورة الشعرية .

يُنظر هذا البيت في : المذكر والمؤنث للقراء ٧٤، وما يحتمل الشعر من الضرورة

١١٦، والصّحاح ( سفتط ) ١١٣١/٣، ١١٣٢، والمعرّب ١١١ — وفيه (من

الإسفنتط) بدل (م الأسفنتط) ولا شاهد فيه على هذه الرواية —، والمخصّص

١٩/١٧، وشرح ملحّة الإعراب ٣٢٤، وضرائر الشعر ١١٤، واللسان (سفتط)

٣١٥/٧، والديوان ٥ — وفيه (من الإسفنتط) بدل (م الأسفنتط) ولا شاهد فيه

على هذه الرواية — .

(٣) في أ : ماك، وهو تحريف .

(٤) هذا بيت من الطويل، وهو للتحاشي الحارثي .

والشاهد فيه : ( ولاك ) يريد : ولكن، فحذف التّون للضرورة الشعرية؛ لالتقاء

السّاكنين .

حذف الياء من (الذي):

كَالَّذِ<sup>(١)</sup> [تَرْبِي<sup>(٢)</sup> زُيَّة<sup>(٣)</sup> فَاصْطِيدَا<sup>(٤)</sup>

ومن تشية (الذي):

أَبْنِي كُليبَ إِنَّ عَمِّيَ اللِّذَا قَتَلَا<sup>(٥)</sup> الْمُلُوكَ وَفَكَكَا<sup>(٦)</sup> الْأَغْلَالَ<sup>(٧)</sup>

= يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٢٧/١، وما يحتمل الشعر من الضرورة ١١٥،  
والمصنف ٢٢٩/٢، والأزهية ٢٩٦، وأمالى ابن الشجري ١٦٧/٢، والإنصاف  
٦٨٤/٢، وشرح المفصل ١٤٢/٩، وضرائر الشعر ١١٥، والجنى الداني ٥٩٢،  
والخزانة ٤١٨/١، وشعره - ضمن مجلة المجمع العلمي العراقي - ١١١/١٣ .

(١) في أ : كاللذي، وفي ب : كالذي، والصواب ما هو مثبت .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من أ، وفي ب : ترى، وهو تحريف .

(٣) في أ : زينه، وفي ب : ريته؛ وكتاهما محرقة، والصواب ما هو مثبت .

(٤) هذا بيت من الرجز المشطور، وهو لرجل من هذيل لم يسم .

و (تربي) : اتخذ زئية، والزبية : حفرة بعيدة العور تُصنع لاصطياد السبع، إذا وقع  
فيها لم يستطع الخروج منها .

والشاهد فيه : (الذي) حيث حذف الياء من (الذي) وأسكن الذال للضرورة الشعرية .

يُنظر هذا البيت في : الكامل ٢٧/١، وشرح أشعار الهذليين ٦٥١/٢، وما ينصرف وما  
لا ينصرف ١١١، والمقصود والممدود لابن ولاد ٥١، والأزهية ٢٩٢، وأمالى ابن  
الشجري ٥٣/٣، والإنصاف ٦٧٢/٢، وشرح المفصل ١٤٠/٣، وشرح الجمل  
١٧١/١، وشرح الكافية الشافية ٢٥٥/١ .

(٥) في أ : قتل .

(٦) في أ : وفكك، وفي ب : وفكذا؛ والصواب ما هو مثبت .

(٧) في ب : الاغلال .

وهذا البيت من الكامل، وهو للأخطل .

وحذفها من (الذين):

فَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلَجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ<sup>(١)</sup>

حذف الواو [من (هو)]<sup>(٢)</sup>:

/ فَيَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ الْمَلَاطِ نَجِيبٌ<sup>(٣)</sup> [١/١٣٧]

= والشاهد فيه : (الذيان) حيث حذف النون من (الذيان) للضرورة الشعرية .  
يُنظرُ هذا البيت في : الكتاب ١/١٨٦، والمقتضب ٤/١٤٦، وما ينصرف وما لا ينصرف ١١٢، وما يحتمل الشعر من الضرورة ٢٤٨، والمنصف ١/٦٧، والأزهيّة ٢٩٦، وأما ابن الشجري ٣/٥٥، وشرح المفصل ٣/١٥٤، ١٥٥، وضرائر الشعر ١٠٩، والديوان ٨٦ .

(١) هذا بيت من الطويل، وهو للأشهب بن رُميلة .  
(و (فَلَج) : اسم بلد، ومنه قيل : الطريق يأخذ من طريق البصرة إلى اليمامة طريق فلج؛ وقيل: فلج وادٍ بين البصرة وحِمَى ضَرِيّة . و (حانت دِمَاؤُهُمْ) : لم يؤخذ لهم بدية ولا قصاص .

والشاهد فيه : (الذي) حيث حذف النون من (الذين) للضرورة الشعرية .  
يُنظرُ هذا البيت في : الكتاب ١/١٨٧، ومجاز القرآن ٢/١٩٠، والمقتضب ٤/١٤٦، والمنصف ١/٦٧، والأزهيّة ٢٩٩، وأما ابن الشجري ٣/٥٧، وشرح المفصل ٣/١٥٥، وضرائر الشعر ١٠٩، وشرح الكافية الشافية ١/٢٦١، وشعره - ضمن شعراء أمويون - ٤/٢٣١ .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة منّي يقتضيها السياق .

(٣) هذا بيت من الطويل، وهو للعجير السلوليّ، وقيل : للمُخَلَّب الهلاليّ .

(و (يشري) : يبيع . و (الملاط) : عضدا البعير . و (النَجِيبُ) : الجيد الأصيل .  
والشاهد فيه : (فَيْنَاهُ) يريد : فِينَاهُ، فحذف الواو من (هو) للضرورة الشعرية .

حذف الياء<sup>(١)</sup> من (هي) :

دَارٌ لِسَلَمَى إِذْ هِ مِنْ هَوَاكَ<sup>(٢)</sup>

حذف [ حركة هاء ]<sup>(٣)</sup> الضمير :

لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ<sup>(٤)</sup> .....

= يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٣٢/١ — الحاشية —، وشرح أبيات سيبويه للسريافي ٣٣٢/١، وما يحتمل الشعر من الضرورة ٥١، ١٣٠، والقوافي ٥١، ٥٢، والأصول ٤٣٩/٣، ٤٦٠، والتكملة ٣١، والمسائل العسكرية ١٩٩، والخصائص ٦٩/١، وأمالى ابن السجري ٥٠٦/٢، والإنصاف ٥١٢/٢، ٦٧٨/٢، وشرح المفصل ٦٨/١، ٩٦/٣، وضرائر الشعر ١٢٦ .

(١) في كلتا النسختين : الهاء، وهو تحريف، والصواب ما هو مثبت .

(٢) هذا بيتٌ من الرجز المشطور، ولم أقف على قائله .

والشاهدُ فيه : ( إِذْ هِ ) يريد : إِذْ هِيَ، فحذف الياء للضرورة الشعرية .

يُنظر هذا البيتُ في الكتاب ٢٧/١، والأصول ٤٦١/٣، وما يحتمل الشعر من الضرورة ١٣٠، والمسائل العسكرية ١٩٩، والخصائص ٨٩/١، وأمالى ابن السجري ٥٠٦/٢، والإنصاف ٦٨٠/٢، والفصول الخمسون ٢٧٤، وشرح المفصل ٩٧/٣، وضرائر الشعر ١٢٦ .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٤) هذا صدرُ بيتٍ من الوافر، وعجزُهُ :

إِذَا طَلَبَ الْوَسِيْقَةَ أَوْ زَمِيرُ

وهو للشَّماخ .

و( الزَّجَلُ ) : صوتٌ فيه حنينٌ وترثم . و ( الحادي ) : الذي يتغنَّى أمام الإبل ويُطربُها لكي يُعيِّنها على السيرِ وألاً تملَّ . و ( الزمير ) : صوتُ المزمار . و(الوسيقة) : أنثى حمار الوحش .

استعمال الترخيم في غير النداء :

لِنَعْمِ الْفَتَى تَعَشُو<sup>(١)</sup> إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بْنُ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْخَصَرِ<sup>(٢)</sup>  
نصب المضارع بالفاء [ في الإيجاب ]<sup>(٣)</sup> :  
سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَالْحَقُّ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرْحَا<sup>(٤)</sup>

= والمعنى : إذا طلب أثنائه صَوَّتَ بها في تطريب وترجيع، كالحادي يتغنّى بالإبل، أو كأنَّ صوته صوت مزمارة .

والشاهد فيه : ( كآته ) حيث اختلس الضمة للضرورة الشعرية، والأصل : كآهوه .  
يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٣٠/١، والمقتضب ٢٦٧/١، والخصائص ١٢٧/١،  
٣٧١، والإنصاف ٥١٦/٢، واللسان ( زجل ) ٣٠٢/١١، ( ها ) ٤٧٧/١٥،  
والهمع ٢٠٣/٦، والخزانة ٢٧٠/٥، والديوان ١٥٥ - وفيه ( تقول أصوات حادٍ )  
بدل ( كآته صوت حادٍ ) ولا شاهد فيه على هذه الرواية - .

(١) في أ : يعشوه .

(٢) تقدّم تخريجُ هذا البيت في ص ٦٤٧ .

والشاهد فيه هُنا قوله : ( مالٍ ) يريد : مالك، حيث رُخِمَ من غير أن يكون  
منادى؛ وذلك للضرورة الشعرية .

(٣) في كلتا النسختين : غير جواب، وهو تحريف؛ والصواب ما هو مثبت؛ ويُنظر :  
شرح ملح الإعراب ٣٢٧ .

(٤) هذا بيتٌ من الوافر، وهو للمغيرة بن حبناء التميمي .

والشاهد فيه : ( فأستريحا ) حيث نصب الفعل بـ ( أن ) مضمرّة بعد فاء السببية،  
دون أن تُسبق بنفي أو طلب؛ وهذا ضرورة .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٣٩/٣، ٩٢، والمقتضب ٢٤/٢، والأصول ٤٧١/٣،  
وما يحتمل الشعر من الضرورة ٢٤١، والمحتسب ١٩٧/١، وأما ابن الشجري  
٤٢٧/١، وشرح المفصل ٥٥/٧، وضرائر الشعر ٢٨٤، وشعره - ضمن شعراء  
أمويون - ٨٣/٣ .



حذف الفاء من جواب الجزاء:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ<sup>(١)</sup>

تنوين العلم المنادى:

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ<sup>(٢)</sup>

تقديم المعطوف على الأول<sup>(٣)</sup>:

أَلَا يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ<sup>(٤)</sup>

(١) هذا بيت من البسيط، وقد نسبته سيبويه إلى حسان بن ثابت — رضي الله عنه — ونسبه المبرد إلى عبد الرحمن بن حسان، وقيل: لكعب بن مالك.

والشاهد فيه: (من يفعل الحسنات الله يشكرها) حيث حذف الفاء الرابطة من جواب الجزاء؛ والتقدير: فالله يشكرها؛ وهذا الحذف للضرورة الشعرية.

يُنظر هذا البيت في: الكتاب ٦٥/٣، ونوادر أبي زيد ٣١، والمقتضب ٧٢/٢، والأصول ١٩٥/٢، وما يحتمل الشعر من الضرورة ١٣٥، والخصائص ٢٨١/٢، والتبصرة ٤١٠/١، وأمالى ابن الشجري ١٢٤/١، ٩/٢، ١٤٤، وشرح المفصل ٢، ٣/٩، وضرائر الشعر ١٦٠، وزیادات دیوان حسان ٥١٦/٢، وديوان عبد الرحمن بن حسان ٦١، وديوان كعب بن مالك ٢٨٨.

(٢) تقدم تخريج هذا البيت في ص ٦٠٤. والشاهد فيه هنا قوله: (يا مطر) حيث نون العلم المنادى للضرورة الشعرية، والقياس: يا مطر.

(٣) أي: تقدم المعطوف على المعطوف عليه.

(٤) هذا بيت من الوافر، وهو للأحوص.

والتخلة هنا: كناية عن المرأة. و(ذات عرق): موضع بالحجاز.

والشاهد فيه: (عليك ورحمة الله السلام) حيث قدم المعطوف وهو (رحمة الله) على المعطوف عليه وهو (السلام) للضرورة الشعرية.

/ إلحاق التّون بالفعل الموجب :

رُبَّمَا أُوفِيَتْ فِي عِلْمٍ يَرْفَعُنْ ثَوْبِي شَمَالَاتُ<sup>(١)</sup>

وله أن يجعل اسم ( كان ) نكرة والخبر معرفة :

قَفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا وَلَا يَكُ<sup>(٢)</sup> مَوْفٍ مِنْكَ الْوَدَاعَا<sup>(٣)</sup>

ويجوز له جمع ( فاعل ) على ( فواعل ) صفة<sup>(٤)</sup> لذكر، كقوله :

وَإِذَا الرَّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ<sup>(٥)</sup> خَضَعَ الرَّقَابِ نَوَاسِ الْأَبْصَارِ<sup>(٦)</sup>

= يُنْظَرُ هَذَا الْبَيْتُ فِي : مجالس ثعلب ١/١٩٨، والأصول ١/٣٢٦، ٣٤٤، ٢/٢٢٦،  
والجمل ١٤٨، والخصائص ٢/٣٨٦، وأما ابن الشّجري ١/٢٧٦، واللّسان  
(شيع) ٨/١٩١، والمغني ٤٦٧، والمقاصد النّحويّة ١/٥٢٧، والتّصريح ١/٣٤٤،  
والخزانة ٢/١٩٢، وحواشي ديوان الأحوص ٢٣٩ .

(١) هذا بيت من المديد، وهو لجذيمة الأبرش .

و (أوفيت) : أشرفت . و ( العلم ) : الجبل . و ( الشّمالات ) : جمع شَمال - بالفتح

- وهي : الرّيح الّتي تهبّ من هذه النّاحية .

والشّاهد فيه : (يرفعن) حيث أكّد الفعل بالتّون الخفيفة بعد (ما) المسبوقة بـ(رُبّ)  
للضّرورة الشّعريّة .

يُنْظَرُ هَذَا الْبَيْتُ فِي : الكتاب ٣/٥١٨، ونوادر أبي زيد ٢١٠، والمقتضب ٣/١٥،  
وما يحتمل الشّعْر من الضّرورة ٨٢، والأزهية ٩٤، وأما ابن الشّجري ٢/٥٦٥،  
وشرح شواهد الإيضاح ٢١٩، وشرح المفصل ٩/٤٠، وضرائر الشّعْر ٢٩ .

(٢) فِي أ : وَلَمْ يَكُ .

(٣) تَقَدَّمَ تَخْرِيجُ هَذَا الْبَيْتِ فِي ص ٥٨٥ .

وَالشّاهِدُ فِيهِ هُنَا قَوْلُهُ : ( وَلَا يَكُ مَوْفٍ مِنْكَ الْوَدَاعَا ) حَيْثُ جَعَلَ اسْمَ (كَانَ)

نكرة وهو ( موقف ) وخبرها معرفة وهو ( الوداعا ) للضّرورة الشّعريّة .

(٤) فِي ب : حَيْفَة، وَهُوَ تَحْرِيف .

(٥) فِي ب : رَائِهِمْ .

(٦) هَذَا بَيْتٌ مِنَ الْكَامِلِ، وَهُوَ لِلْفَرَزْدَقِ .

## وقصر الممدود:

كَسَتْهَا عَجَاجُ الْبُرْقَتَيْنِ<sup>(١)</sup> وَرَاوَحَتْ بِذَيْلٍ<sup>(٢)</sup> مِنَ الدَّهْنِ عَلَى الدَّارِ مُرْفَلٍ<sup>(٣)</sup>  
وهذا متفقٌ عليه برده<sup>(٤)</sup> إلى الأصل<sup>(٥)</sup>.

= والشاهدُ فيه : ( نواكس ) حيث جمع ( ناكس ) صفةً لمذكرٍ عاقلٍ على ( نواكس ) للضرورة الشعرية .

يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٦٣٣/٣، والمقتضب ١٢١/١، ٢١٩/٢، والكمال ٥٧٤/٢، والجمهرة ( خضع ) ٦٠٧/١، والجمل ٣٧٧، والمخصّص ١١٧/١٤، وشرح المفصل ٥٦/٥، واللّسان ( نكس ) ٢٤١/٦، ( خضع ) ٧٤/٨، والخزانة ٢٠٤/١، والديوان ٣٠٤/١

(١) في كلتا النسختين : الرّقتين، وهو تحريف .

(٢) في كلتا النسختين : بدل، وهو تحريف .

(٣) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو لذي الرّمة .

و ( العجّاج ) : الثّرابُ بريح . و ( البرقة ) رملٌ وحجارةٌ مختلطة . و ( راوحت بذَيْلٍ من الدّهْن ) أي : جاءتْ بهذا ثمّ جاءتْ بثرابٍ آخر، عاقبت . و ( مرفل ) : مُسْبِغٌ يَغْطِي كلَّ شيء، وهو نعتٌ لـ ( ذيل ) .

والشّاهدُ فيه ( الدّهْن ) فإنّ أصله: الدّهْناءُ ممدوداً، فلمّا اضطرّ لإقامة وزن البيت قصره.

يُنظر هذا البيت في : الديوان ١٤٥٤/٢، وأساس البلاغة ( رفل ) ١٧١ .

(٤) في ب : يرده .

(٥) ومنع الفراء قصر الممدود للضرورة فيما له قياسٌ يوجب مدّه، نحو : ( فعلاء )؛ لأنّ

( فعلاء ) تأنّث ( أفعل ) لا يكون إلّا ممدوداً؛ فلا يجوز عنده أن يقصر للضرورة .

ورّد بقول الأقيشر :

ومدّ المقصور مخْتَلَفٌ<sup>(١)</sup> فيه؛ ومنه:

سَيُعِينِي الَّذِي أَغْنَاكَ عَنِّي فَلَا فَقْرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاءٌ<sup>(٢)</sup>

ويجوزُ له أن ينقص من الكلمة نقصاناً لا يتغيّر معناها به .

= وَأَنْتَ لَوْ بَاكَرْتَ مَشْمُولَةٌ صَفْرًا كَلَوْنَ الْفَرَسِ الْأَشْقَرِ

فقصر ( صفرا ) للضرورة، وهي ( فعلاء ) أنثى ( أفعَل ) .

يُنظر : الإنصاف ٧٤٥/٢، ٧٤٦، والتصريح ٢/٢٩٣، والأشئوني ٤/١٠٩ .

(١) مدّ المقصور منه جمهور البصريين مطلقاً .

وأجازه جمهور الكوفيّين مطلقاً .

وَيَمْنُ وافق الكوفيّين على جواز ذلك : الأخفش، وابن ولّاد، وابن خروف؛ وفصل

الفراء : فأجاز مدّ ما لا يخرجُه المدّ إلى ما ليس في أبنتهم؛ فيجيز مدّ ( مَقْلِي ) -

بكسر الميم -، فيقولون : ( مقلاء ) لوجود مفتاح؛ ويمنع مدّ ( مولى ) لعدم ( مَفْعَال )

- بفتح الميم - .

تُنظر هذه المسألة في : المقصور والمدود لابن ولّاد ١٣١، والإنصاف، المسألة

التاسعة بعد المائة، ٧٤٥/٢، وضرائر الشعر ٣٨ - ٤١، وشرح الكافية الشافية

٤/١٧٦٨، والتصريح ٢/٢٩٣، والأشئوني ٤/١١٠ .

(٢) هذا بيتٌ من الوافر، ولم أقف على قائله .

والشاهدُ فيه : ( غناء ) فإنَّ أصله : الغنى مقصوراً، فلما اضطرَّ الشاعرُ لإقامة وزن

البيت مدّه.

يُنظر هذا البيتُ في : المنقوص والمدود للفراء ٢٨، والمقصور والمدود لابن ولّاد

١٣١، والإنصاف ٧٤٧/٢، وضرائر الشعر ٤٠، واللّسان (غنا) ١٥/١٣٦،

وتذكرة النُّحاة ٥٠٩، وأوضح المسالك ٣/٢٤٥، والمقاصد التَّحْوِيَّة ٤/٥١٣،

والتصريح ٢/٢٩٣ .

## فالزيادة:

إِلَى الْجُودِيِّ حَتَّى صَارَ حِجْرًا وَحَانَ لِنَالِكَ<sup>(١)</sup> الْعُمَرِ انْحِسَارُ<sup>(٢)</sup>  
 زاد ( أَلِفًا ) في ( تَلَك )<sup>(٣)</sup>.

## ومن النقص:

فِي لُجَّةٍ أَمْسِكَ فُلَانًا عَنْ فُلٍ<sup>(٤)</sup>

(١) في أ : لِيَالِكَ، وفي ب : لِنَالِكَ، وكتاتهما مصحفة؛ والصواب ما هو مثبت .  
 (٢) هذا بيت من الوافر، وهو للقطامي من قصيدة يصف فيها سفينة نوح — عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام —، ويذكر قصته مع قومه، ويذكر الطوفان .  
 و ( الجودي ) : اسمُ الجبل الذي استقرت عليه سفينة نوح — عليه السلام — . و  
 ( الحِجْر ) : الممنوع الذي له حاجز . و ( العُمَر ) : جمع غمرة، والغمرة : الشدة،  
 وغمرة كل شيء : مُتَهَمَكه وشِدَّتُه، كغمرة الهم والموت ونحوهما . و ( الانحسار ) :  
 الانكشاف .

والشاهد فيه : ( لِنَالِكَ ) حيث زاد ( أَلِفًا ) في ( تَلَك ) للضرورة الشعرية .  
 يُنظر هذا البيت في : الصحاح ( تا ) ٢٥٤٨/٦، والتبتيه والإيضاح عما وقع في الصحاح  
 ١٧٩/٢، واللسان ( غمر ) ٣٠/٥، ( تا ) ٤٤٧/١٥، وتاج العروس ( غمر ) ٢٦١/١٣،  
 والديوان ١٤٤ .

(٣) قال الجوهري : «تَالِكَ : لغة في تَلَك» . الصحاح ( تا ) ٢٥٤٨/٦ .

(٤) في ب : عن قتل، وهو تحريف .

وهذا البيت من الرجز المشطور، وهو لأبي التَّحَمِ العجلي .  
 و ( اللَّجَّة ) : الجلبة واختلاط الأصوات في الحرب .  
 والشاهد فيه : ( عن فل )، أصله : فلان، فرخمه بحذف التّون في غير التّداء للضرورة  
 الشعرية، ثم حذف الألف؛ لأنها زائدة .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٢٤٨/٢، والمقتضب ٢٣٨/٤، والأصول ٣٤٩/١ =

/ حَذَفَ الْأَلْفَ وَالنُّونَ .

وأجازوا<sup>(١)</sup> ما هو أقبح من ذلك، وهو:

قَوَاطِنًا<sup>(٢)</sup> مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحَمِي<sup>(٣)</sup>

قيل: إنّه حَذَفَ الميم، فبقي ( الْحَمَا ) فأبدل من الألف ياء<sup>(٤)</sup>.

وقال السّيرافي<sup>(٥)</sup>: «حَذَفَ الألف والميم جميعاً، ثمّ أطلق معوضاً

بالياء»<sup>(٦)</sup>.

= والجُمْل ١٦٤، وأما لي ابن الشّجريّ ٣٣٧/٢، وشرح المفصّل ٤٨/١، ١١٩/٥،

والمقرّب ١٨٢/١، وأوضح المسالك ٩٢/٣، والخزانة ٣٨٩/٢، والذّيوان ١٩٩ .

(١) في ب : وأجاز .

(٢) في كلتا النسختين : قواطن، والصّواب ما هو مثبت .

(٣) هذا بيت من الرّجز المشطور، وهو للعجاج .

والشّاهد فيه : ( الحمي ) على ما ذكر الشّارح .

يُنظرُ هذا البيت في : الكتاب ٢٦/١، وما ينصرف وما لا ينصرف ٦٩، وأما لي

القبالي ١٩٩/٢، وما يحتمل الشّعر من الضّرورة ١٠٦، والخصائص ١٣٥/٣،

٤٧٣/٢، والمختسب ٧٨/١، والإنصاف ٥١٩/٢، وشرح المفصّل ٧٥/٦، وضرائر

الشّعر ١٤٣، والمقاصد التّحويّة ٥٥٤/٣، ٢٨٥/٤، والذّيوان ٤٥٣/١ .

(٤) يُنظر: شرح الكتاب للسّيرافيّ جـ ١/١٧٠ق/أ، وما يحتمل الشّعر من

الضّرورة ١٠٧، وتحصيل عين الذهب ٥٨ .

(٥) يُنظر: شرح الكتاب للسّيرافيّ جـ ١/١٦٩ق/ب، وما يحتمل الشّعر من

الضّرورة ١٠٦ .

(٦) وهُنَا وجهٌ آخر؛ وهو: أن يكون حذف الألف فبقي ( الْحَمَم ) فأبدل من الميم

الثّانية ياءً استقلالاً للتّضعيف، كما قالوا في ( تظنّنت ) : تظنّيت، ثمّ كُسِر ما قبل

الياء لثلاثاً تقلب ألفاً، فصار ( الحمي ) .

مخاطبة الاثنين بلفظ الواحد:

منه:

لِيَالِي سَمْعُ الْغَانِيَاتِ وَطَرْفُهَا إِلَيَّ وَإِذْ رِيحِي لَهُنَّ هُبُوبٌ<sup>(١)</sup>

إثبات نون الجمع مع الضمير، كقوله:

هُمْ الْفَاعِلُونَ الْخَيْرَ وَالْأَمْرُونَ<sup>(٢)</sup> .....

إثبات نون مئتين ونصب ما بعدها، كقوله:

إِذَا عَاشَ الْفَتَى مَائَتَيْنِ عَامًا<sup>(٣)</sup> .....

= يُنظر : شرح الكتاب للسرياني ج ١ / ق ١٦٩ ب، وما يحتمل الشعر من الضرورة ١٠٦، ١٠٧، وتحصيل عين الذهب ٥٨ .

(١) هذا بيت من الطويل، وهو لحميد بن ثور الهلالي .

يُنظرُ هذا البيتُ في : الوحشيات ٢٩١، والزهرة ٢٧٢، والأشباه والتظائر للخالدين ٣٩/١، والحجة لأبي عليّ الفارسيّ ٢٥٥/٢، ومعجم البلدان ٤١٩/٢، والديوان ٥٢ .

(٢) هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه :

إِذَا مَا خَشَوْا مِنْ مُحَدَّثِ الْأَمْرِ مُعْظَمًا

ولم أقف على قائله .

والشاهدُ فيه : ( والامرونه ) حيث أثبت نون الجمع مع الضمير للضرورة الشعرية .  
يُنظرُ هذا البيتُ في : الكتاب ١٨٨/١، والكمال ٤٦٨/١، ومجالس ثعلب ١٢٣/١، وتحصيل عين الذهب ١٥٧، وشرح المفصل ١٢٥/٢، وضرائر الشعر ٢٧، واللسان (طلع) ٢٣٦/٨، والهمع ٣٤٢/٥، والخزانة ٢٦٩/٤ .

(٣) هذا صدر بيت من الوافر، وعجزه :

=

إِسْكَانُ لَامِ الْفِعْلِ مِنْ غَيْرِ جَازِمٍ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

فَالْيَوْمَ أَشْرَبُ غَيْرَ مُسْتَحَقِّ<sup>(١)</sup> إِيْثْمًا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ<sup>(٢)</sup>

فَقَدْ أَوْدَى الْمَسْرَّةُ وَالْفَتَاءُ

وهو للرّبيع بن ضبع الفزاري .

والشّاهد فيه : ( مائتين ) حيث أثبت التّون في ( مائتين ) ونصب ما بعدها للضرورة الشعرية؛ وكان الوجه حذف نون ( مائتين ) وخفض ما بعدها .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٢٠٨/١، ١٦٢/٢، والمنقوص والممدود للقرّاء ١٧، والمعمّرين ١٦، والمقصور والممدود لابن ولّاد ٨٣، وأدب الكاتب ٢٩٩، والمقتضب ١٦٩/٢، ومجالس ثعلب ٢٧٥/١، وأمثالي المرتضى ٢٥٤/١، وشرح المفصل ٢٣/٦، وشرح عمدة الحفاظ ٥٢٥/١ .

(١) في ب : غير محتقّب، وهو تحريف .

(٢) هذا بيتٌ من السّريع، وهو لامرئ القيس، قاله حينما أدرك ثأر أبيه فتحلّل من نذره ألا يشرب الخمر حتى يثأر به .

و ( المستحقّب ) : المكتسب المحتمل . و ( الواغل ) : الدّاخلُ على القوم يشربون ولم يُدْعَ .

والشّاهد فيه : ( أشرب ) حيث سكّن ( الباء ) وهي لام الفعل من غير جازم للضرورة الشعرية .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٢٠٤/٤، والأصمعيّات ١٣٠، والكامل ٣١٨/١ - وفيه ( فَالْيَوْمَ أُسْقَى ) ولا شاهد فيه على هذه الرواية -، وإصلاح المنطق ٢٤٥، ٣٢٢، والجمهرة ( غلو ) ٩٦٢/٢، والخصائص ٧٤/١، ٣١٧/٢، وشرح المفصل ٤٨/١، وضرائر الشعر ٩٤، ١١٠، والتّصريح ٨٨/١، والخزانة ٣٥٠/٨، والديوان ١٢٢ - وفيه ( فَالْيَوْمَ أُسْقَى ) ولا شاهد فيه على هذه الرواية - .



حذف لام الأمر للمخاطب، كقول الشاعر:

مُحَمَّدٌ تَقْدُ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ<sup>(١)</sup> .....

مخاطبة الواحد بلفظ الجمع، كقول الشاعر:

لَوْ كَانَ مِدْحَةٌ حَيٌّ مُنْشِرًا أَحَدًا      أَحْيَا أَبَاكُنَّ يَا لَيْلَى الْأَمَادِيحُ<sup>(٢)</sup>

(١) هذا صدر بيت من الوافر، وعجزه :

إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالَا

يُنسب إلى حسان بن ثابت - رضي الله عنه -، وإلى أبي طالب، وإلى الأعشى؛ وليس في ديوان واحد منهم على ما ذكر الشيخ عبد السلام هارون في حواشي الكتاب ٨/٣. والشاهد: أثبتته المستشرق رودلف جاير في ديوان الأعشى (الصبح المنير) ٢٥٢ بيتاً مفرداً في زيادات ديوان الأعشى.

والشاهد فيه: (تقد) يريد: لتقد، فحذف لام الأمر للمخاطب؛ وهذا من أقبح الضرورات؛ لأن الجازم أضعف من حرف الجر، وحرف الجر لا يضم.

يُنظرُ هذا البيت في: الكتاب ٨/٣، والمقتضب ١٣٢/٢، واللامات للزجاجي ٩٦، وسر صناعة الإعراب ٣٩١/١، وأمالى ابن السجري ١٥٠/٢، وأسرار العربية ٣١٩، ٣٢١، وشرح المفصل ٣٥/٧، وضرائر الشعر ١٤٩، والخزانة ١١/٩.

(٢) هذا بيت من البسيط، وهو لأبي ذؤيب الهذلي.

والشاهد فيه: (أباكُنَّ يا ليلى) حيث خاطب الواحد بلفظ الجمع للضرورة الشعرية.

يُنظرُ هذا البيت في: شرح أشعار الهذليين ١٢٧/١، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٥، وضرائر الشعر ٢٧٦، واللسان (مدح) ٥٨٩/٢، (نشر) ٢٠٦/٥، =

### مخاطبة الواحد بلفظ التثنية:

[ ١٣٨ / ب ] / فَإِنْ تَرْجُرَانِي <sup>(١)</sup> يَا بَنَ عَفَانَ أَنْزَجِرْ وَإِنْ تَتْرُكَانِي أَحْمَ عَرْضًا مُمْنَعًا <sup>(٢)</sup>

### صرف مفاعل:

فَاقْرِ الِهُمُومَ قَلَائِصًا عَبْدِيَّةً تَطْوِي الْفَيَافِي بِالْوَجِيفِ الْمُعْنِي <sup>(٣)</sup>

= والجمع ٣٤٥/٥، والدّر ٢٤٥/٦ .

(١) في أ : ترجواني، وهو تحريف .

(٢) هذا بيتٌ من الطويل، وهو لسويد بن كراع .

والشاهد فيه : ( فَإِنْ تَرْجُرَانِي )، ( وَإِنْ تَتْرُكَانِي ) حيث خاطب الواحد بلفظ التثنية للضرورة الشعرية .

يُنظرُ هذا البيتُ في : معاني القرآن للفراء ٧٨/٣، وتأويل مشكل القرآن ٢٩١، وتفسير الطبري ٣٥٤/٢٢، والصاحي ٣٦٣، والمخصّص ٥/٢، وضرائر الشعر ٢٥٤، واللّسان ( جز ٣٢٠/٥ )، وشرح شواهد الشافية ٤٨٣، ٤٨٤ .

(٣) هذا بيتٌ من الكامل، ولم أقف على قائله .

و( الْقُلُوصُ ) من الإبل : الشّابة، أو الباقية على السّير، أو أوّل ما يُرْكَبُ من إنائها إلى أن تُثْنِي ثم هي ناقة، والنّاقة الطويلة القوائم خاصّ بالإناث، والجمع: قلائص، وقُلُصٌ . و( الْوَجِيفُ ) : ضربٌ من سير الإبل والخيل؛ وقد وَجِفَ البعير يجف وجفاً ووجيفاً . و( الْعَنْقُ ) من السّير : المنبسط، والعنقُ كذلك، وسير عَنَقٌ وَعَنِيقٌ : معروف، وقد أَعْنَقَتِ الدّابةُ فهي مُعْنَقٌ ومِعْنَقٌ وَعَنِيقٌ .

والشّاهد فيه : ( قلائصاً ) حيث صرفه وهو غير مصروف؛ للضرورة الشعرية .

ولم أجد من ذكر هذا البيت .

منع صرف ما ينصرف<sup>(١)</sup>:

طَلَبَ [الأَزَارِقَ]<sup>(٢)</sup> بِالْكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ بِشَيْبٍ<sup>(٣)</sup> غَائِلَةُ النَّفُوسِ غَدُورٌ<sup>(٤)</sup>  
ويجوز أن يصرف ما لا يستحق<sup>(٥)</sup> الصَّرفَ للتَّنَاسُبِ، كقراءة<sup>(٦)</sup>

(١) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تركُ صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش، وأبو عليّ الفارسيّ، وابن برّهان من البصريّين؛ وإليه ذهب ابن مالك. وذهب البصريّون إلى أنه لا يجوز .

تُنظر هذه المسألة في: الإنصاف، المسألة السَّبْعون، ٤٩٣/٢، وشرح المفصل ٦٨/١، وضرائر الشعر ١٠١، وشرح الكافية الشّافية ١٥٠٩/٣، وابن النّاطم ٦٦١، وشرح الرّضيّ ٣٨/١، وتوضيح المقاصد ١٧٠/٤، ١٧١، وأوضح المسالك ١٥٨/٣، والتّصريح ٢٢٨/٢.

(٢) ما بين المعقوفين في ( ب ) بياض .

(٣) في كلتا النّسختين : تشييب، وهو تصحيف، والصّواب ما هو مثبّت .

(٤) هذا بيتٌ من الكامل، وهو للأخطل .

و( الأَزَارِقُ ) هم الأزارقة : فرقة من الخوارج . و ( شيب ) : هو شيب بن يزيد بن نعيم الشّيبانيّ : كان رأساً من رؤوس الخوارج في عهد عبد الملك بن مروان . و( الغائلة ) : الدّاهية، ويُقصد بغائلة النفوس : المنيّة .

والشّاهدُ فيه: (بشيب) حيث منعه من الصّرف وهو مصروف؛ للضرورة الشّعريّة. يُنظر هذا البيتُ في : الإنصاف ٤٩٣/٢، وضرائرُ الشعر ١٠٤، وشرح الكافية الشّافية ١٥٠٩/٣، وابن النّاطم ٦٦١، وأوضح المسالك ١٥٨/٣، والمقاصد النّحويّة ٣٦٢/٤، والتّصريح ٢٢٨/٢، والأشْمُويّ ٢٧٥/٣، والديوان ٢٨٢ .

(٥) في أ : ويجوز أن يصرف مستحقّ الصّرف، وفي ب : ويجوز أن يصرف ما يستحقّ الصّرف، والصّوابُ ما هو مثبّت . يُنظر : ابن النّاطم ٦٦٣ .

(٦) يُنظر : السّبعة ٦٦٣، والمبسوط ٤٥٤، وحجّة القراءات ٧٣٧، ٧٣٨، والكشف =

نافع<sup>(١)</sup> والكسائي: ﴿سَلَسِلًا﴾<sup>(٢)</sup> و ﴿قَوَارِيرًا﴾<sup>(٣)</sup>.

وكقراءة<sup>(٤)</sup> الأعمش<sup>(٥)</sup>: ﴿وَلَا يَهُونَا وَيُوقَا﴾<sup>(٦)</sup> صرفهما لِينَسِبَا: ﴿وَدَا﴾

و ﴿سَوَاعًا﴾ و ﴿سَرًا﴾<sup>(٧)</sup>.

الجمع بين أحرف النداء [ والميم ]<sup>(٨)</sup> المشددة :

أَقُولُ: يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ<sup>(٩)</sup>

= ٣٥٢/٢، ٣٥٤، والتيسير ١٧٦، ١٧٧ .

(١) هو : نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، الليثي ولأء : أحد القراء السبعة، وانتهت

إليه رئاسة القراءة بالمدينة؛ توفي سنة ( ١٦٩ هـ ) .

يُنظر : معرفة القراء ١/١٠٧، وغاية النهاية ٢/٣٣٠ .

(٢) من الآية : ٤ من سورة الإنسان .

(٣) من الآية : ١٥ من سورة الإنسان .

(٤) في أ : وقراءة .

وَنُظِرَ هذه القراءة في : مختصر في شواذ القرآن ١٦٢، ومشكل إعراب القرآن ٢/٧٦١،

والكشف ٤/١٤٣، والتبيان في إعراب القرآن ٢/١٢٤٢، والإتحاف ٢/٥٦٤ .

(٥) هو : سليمان بن مهران، أبو محمد، الكوفي، المقرئ : صاحب نوادر، أخذ القراءة

عن النخعي، وعاصم، ويحيى بن وثاب، وغيرهم؛ توفي سنة ( ١٤٨ هـ ) .

يُنظر : معرفة القراء ١/٩٤، وغاية النهاية ١/٣١٥ .

(٦) من الآية : ٢٣ من سورة نوح .

(٧) ( يغوث ) و ( يعوق ) و ( ودّ ) و ( سواع ) و ( نسر ) : كلها أصنام .

(٨) ما بين المعقوفين زيادة مني يقتضيها السياق .

(٩) هذا بيتٌ من الرّجز المشطور، وهو لأبي خراش الهذلي في شرح أشعار الهذليين،

وقيل: لأمية بن أبي الصلت، وليس في ديوانه؛ وقبله :

إِنِّي إِذَا مَا حَدَثُ أَلَمًا

والشَّاهدُ فيه : ( يا اللهم يا اللَّهُمَّ ) حيث جمع بين حرف النداء والميم المشددة التي يُؤْتَى بها للتعويض عن حرف النداء، وذلك ضرورة عند البصريين .  
أما الكوفيون فذهبوا إلى أنَّ الميم المشددة في ( اللهم ) ليست عوضاً من ( يا ) التي للتنبيه في النداء؛ إذ لو كانت كذلك لَمَا جاز أن يُجمع بينهما؛ لأنَّ العوض والمعوَّض لا يجتمعان .

يُنظرُ هذا البيتُ في : نوادر أبي زيد ١٦٥، والمقتضب ٢٤٢/٤، وشرح أشعار الهذليين ١٣٤٦/٣، والبغداديات ١٥٩، واللمع ١٧٥، والتبصرة ٣٥٦/١، وأمالى ابن الشَّجري ٣٤٠/٢، والإنصاف ٣٤١/١، وشرح المفصل ٢١٦/٢، وضرائر الشعر ٥٧ .



## بَابُ الْعَدَدِ

وَأِنْ نَطَقْتَ بِالْعُقُودِ فِي الْعَدَدِ فَأَنْظِرْ إِلَى الْمَعْدُودِ لَقِيَتْ الرَّشْدَ  
فَأَثَبْتَ الْهَاءَ مَعَ الْمَذَكَّرِ وَاحْذِفْ مَعَ الْمُؤَنَّثِ الْمُشْتَهَرِ  
تَقُولُ : لِي خَمْسَةُ أَثْوَابٍ جُدُّ وَازْمُمْ لَهُ تِسْعًا مِنَ التُّوقِ وَقَدْ

[ ١/١٣٩ ]

## / فصل

العدد له أربع مراتب؛ وهي: آحاد، وعشرات، ومئون<sup>(١)</sup>، وألوف.  
والأصل : الأحاد؛ فيجب أن يقدم الكلام عليها .  
فالواحد والاثنتان لا يُضافان، بل يُستعملان<sup>(٢)</sup> بانفرادهما<sup>(٣)</sup>؛ لقوة  
دالتهما على المعنى، إلا في الضرورة<sup>(٤)</sup> من الشعر، كقوله :  
ظَرْفُ جِرَابٍ فِيهِ ثَنَتَا حَنْظَلٍ<sup>(٥)</sup> .....

(١) في كلتا النسختين: مئين، والصواب ما هو مثبت.

(٢) في أ : يستعملنان، وهو خطأ .

(٣) في أ : لإنفرادهما .

(٤) في ب : في ضرورة .

(٥) هذا عجز بيت من الرجز، وصدّره

كَأَنَّ خُصْيَيْنِهِ مِنَ التَّدَلُّلِ

يُنسَبُ لِحَطَامِ الْمُجَاشَعِيِّ، أو لجنّدة بن المثنّى، أو لسلمي الهذليّة، أو لشمّاء الهذليّة .

و( ظرف جراب ) : وعاء من جلد .

والشاهد فيه: (ثنتا حنظل) حيث أضاف ثنتان إلى (حنظل) وذلك ضرورة شعرية. =

وإذا صرت<sup>(١)</sup> إلى الثلاثة لم يكن بُدّ من ذكر العدد والمعدود جميعاً.  
والعدّد هو<sup>(٢)</sup>: الاسم الأوّل، وينبغي أن يكون بتاء التّأنيث مع  
المذكّر، وبغير تاء التّأنيث مع المؤنّث، وكان كذلك؛ لأنّ الأعداد قبل  
تركيبها مؤنّثة، من نحو: ( ثلاثة ) و ( أربعة ) .  
والمعدود نوعان : مذكّر، ومؤنّث؛ فيسبق<sup>(٣)</sup> المذكّر بحكم الأصل،  
والتزم العلامة، ثم جاء المؤنّث فكان تركّ العلامة علامة له .  
وقيل<sup>(٤)</sup>: كان حقّ هذه الأعداد أن تُستعمل بالتّاء مطلقاً؛ لأنّ  
مسمّاها جُموع، والجُموع غالبٌ عليها التّأنيث؛ لكن أرادوا<sup>(٥)</sup> التّفريق  
بين عدد المذكّر والمؤنّث فجاءوا بعدد المذكّر لكونه أصلاً بالتّاء<sup>(٦)</sup> على  
القياس، وبعدهم المؤنّث بغير التّاء للتّفريق؛ فتقولُ من ذلك: (عندي ثلاثة  
أعبدٍ، وخمّسُ جَوَارٍ ) بإضافته إلى جمع يُعلَم به المعدود .

= يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٥٦٩/٣، ٦٢٤، وإصلاح المنطق ١٦٨، والمقتضب  
١٥٦/٢، وما يجوز للشّاعر في الضّرورة ٢٣٤، والمنصف ١٣١/٢، وفرحة الأديب  
١٥٨، وأمالى ابن الشّجري ٢٨/١، وشرح المفصل ١٤٤/٤، وشرح الجُمّل ١٤٠/١،  
٢٩/٢، وابن النّاظم ٧٢٨، والخزانة ٤٠٠/٧.

(١) في ب : صرن .

(٢) في أ : فهو .

(٣) في ب : فتسبق .

(٤) يُنظر : شرح المفصل ١٨/٦، وابن النّاظم ٧٢٦ .

(٥) في ب : أو ردوا، وهو تحريف .

(٦) في أ : بالياء، وهو تصحيف .



/ وجميعُ هذا العدد يجري على هذا الحُكم بوجوه الإعراب إلى العشرة، إلّا لفظ (ثمان) إذا أُضيف إلى مؤنث فإنه يجري مجرى قاضٍ لنقصانه<sup>(١)</sup>؛ فتقول: (هذه ثمانى نسوة) و (رأيتُ ثمانى نسوة) و (مررت بثمانى نسوة)<sup>(٢)</sup>.

وجميعُ هذا العدد لا يختلف ما قبل آخره إلّا عشرة، فإنَّ شينَه تكونُ<sup>(٣)</sup> مفتوحة مع المذكر، ومسكّنة<sup>(٤)</sup> مع المؤنث؛ تقول: [عندي]<sup>(٥)</sup> عشرة رجال، وعشر<sup>(٦)</sup> نساءٍ.

وإذا أردتَ تعريف هذا العدد: أدخلت الألف واللام على الاسم<sup>(٧)</sup> الثاني؛ تقول: (هذه ثلاثة الأثواب) و (عشرة الدراهم) تُعرّف<sup>(٨)</sup> الثاني

(١) وهُناك وجهٌ آخر؛ وهو: أن تجعله اسماً صحيحاً معرباً بالحركات في حال السّرفع والتّصّب والجرّ، ويكون الإعرابُ على التّون؛ فتقول: (هذه ثمانُ نسوة) و (رأيتُ ثمانَ نسوة) و (عجبتُ من ثمانِ نسوة).  
والوجهُ الأوّل أجود؛ لأنّه ورد في أشعار العرب أكثر استعمالاً.  
يُنظر: التّهذيب الوسيط في التّحو ٣٧٧.

(٢) في ب: ومرت بثمانى نسوة، ورأيت ثمانى نسوة.

(٣) في ب: يكون.

(٤) في أ: وتسكّنه.

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ.

(٦) في ب: عشرة، وهو خطأ.

(٧) في أ: اسم.

(٨) في ب: فعرفت.

بالأوّل على قياس<sup>(١)</sup> ( غلام الرجل )<sup>(٢)</sup>، وعليه قولُ ذي الرُّمّة<sup>(٣)</sup>:

وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ ثَلَاثُ الْأَثَانِي وَالْدِّيَارُ الْبَلَّاقِعُ<sup>(٤)</sup>  
وَالثَّلَاثَةُ الْأَثَوَابُ<sup>(٥)</sup> مَخْتَلَفٌ فِيهِ<sup>(٦)</sup>.

(١) في ب : هي قياس .

(٢) لأنّ الأوّل يكون معرفة بما أضفّته إليه؛ ألا ترى أنّك تقول: ( هذا غلام رجل ) فيكون نكرة؛ فإذا أردتّ تعريفه قلت : ( هذا غلام الرجل )، وكذلك ( ثلاثة الأثواب ) .

يُنظر : شرح المفصل ١٢١/٢، ٣٣/٦ .

(٣) هو : ذو الرُّمّة غيلان بن عُقبة التميمي، ويكنى أبا الحارث : شاعرٌ إسلامي، من أحسن شعراء صدر الإسلام تشبيهاً، عاصر جريراً والفرزدق؛ وله ديوان شعر مطبوع؛ توفي سنة ( ١١٧ هـ ) .

يُنظر : طبقات فحول الشعراء ٥٣٤/٢، والشعر والشعراء ٣٥٠، والأغاني ٥/١٨ والخزانة ١٠٦/١ .

(٤) هذا بيتٌ من الطويل .

و(الأثاني) : جمع أثنية؛ وهي : الحجارة التي توضع عليها القُدور . و (البلاقع) : الخالية .

والشاهدُ فيه : ( ثلاث الأثاني ) حيث أراد تعريف هذا العدد فأدخل الألف واللام على الاسم الثاني .

يُنظر هذا البيتُ في : إصلاح المنطق ٣٠٣، والمقتضب ١٧٦/٢، ١٤٤/٤، والجمل ١٢٩، والمختصص ١٧/١٠٠، ١٢٥، وشرح شواهد الإيضاح ٣٠٨، وشرح المفصل ١٢٢/٢، ٣٣/٦، واللّسان ( خمس ) ٦٧/٦، وتذكرة النُّحاة ٣٤٤، والجمع ٣١٤/٥، والدّرر ٢٠١/٦، والديوان ١٢٧٤/٢ .

(٥) في ب : أثواب .

(٦) في أ : فمختلف .

وممتنع بلا خلاف قولك : ( الثلاثة أثواب )؛ لامتناع الغلام رجل  
في الإضافة<sup>(١)</sup>.

وإنْ ذَكَرْتَ الْعَدَدَ الْمَرْكَبَ      وَهُوَ الَّذِي اسْتَوْجَبَ أَلَّا يُعْرَبَا  
فَأَلْحِقِ الْهَاءَ مَعَ الْمُؤَنَّثِ      بِآخِرِ الثَّانِي وَلَا تَكْثُرْ  
مِثْلُهُ : عِنْدِي ثَلَاثَ عَشْرَةَ      جُمَائَةً مَنُظُومَةً وَدُرَّةً

[ ١/١٤٠ ]

## / فصل

هذه المرتبة الثانية وهي العشرات، وهذا هو المركب من أحد عشر  
إلى تسعة عشر .

وهو يخالف ما قبله ويصير مبنياً بعد أن كان معرباً سوى  
( اثني عشر ) .

وبناؤه وتركيبه لضرب من الاختصار والإيجاز، وإزالة اللبس  
والإبهام؛ ألا ترى أن ( أحدَ عَشَرَ ) أخصر<sup>(٢)</sup> لفظاً من قولك: ( واحد

= فالبرييون يمنعون، والكوفيون يجيزونه .

يُنظر: المقتضب ١٧٥/٢، والمختص ١٢٥/١٧، وشرح المفصل ١٢١/٢، ٣٣/٦،  
وشرح الرضي ١٤٧/٢، والمختص ٤٢٧، والأشعري ١٨٧/١ .

(١) لأنه لا يُجمع بين الألف واللام والإضافة؛ لأن ما فيه الألف واللام لا يكون إلا  
معرفة، ولا يمكن اعتقاد التنكير مع وجودهما . يُنظر : شرح المفصل ١٢١/٢ .

(٢) قوله : ( أخصر ) فيه شذوذان : بناؤه من غير الثلاثي، وبناؤه من المبني للمجهول .  
ويتوصل إلى التفضيل من الزائد على الثلاثة بـ ( ما أشد ) ونحوه، ويُنبص  
مصدرها بعده؛ فيقال : أكثر اختصاراً . يُنظر : ابن الناطم ٤٦٢، ٤٦٣ .

وعشرة)، وربّما ألبس قولُ القائل: (اشتريت هذا الثوب بواحد وعشرة) أنّه ابتاعه بواحد في زمان وبعشرة<sup>(١)</sup> في زمان آخر؛ فلذلك<sup>(٢)</sup> صار مركّباً بعد أن كان معطوفاً .

ولمّا كان مركّباً تضمّن معنى حرف<sup>(٣)</sup> العطف، وبني على حركة لأصلته في التّمكّن، [ واختصّ بالفتحة طلباً للخفة ]<sup>(٤)</sup> .

ومخالفة<sup>(٥)</sup> أخرى وهي : أنّ ( العشرة ) بغير تاء مع المذكر وتاء مع المؤنث خلافاً للعشرة في حال إضافتها؛ لأنّ الشّيء يكون له حكم في التّركيب يخالف حكمه قبله؛ ألا ترى أنّ ( لو ) حرف معناه<sup>(٦)</sup> امتناع الشّيء لامتناع غيره؛ فإذا ركّبت<sup>(٧)</sup> معه ( لا ) صار معناه : امتناع الشّيء لوجود غيره .

وكذلك (أحد عشر) لمّا ركّبت<sup>(٨)</sup> تغيّرت كلمته؛ فـ(أحد) تغيّرت عن واحد، و(عشر)<sup>(٩)</sup> تغيّرت عن عشرة؛ وكذلك<sup>(١٠)</sup> المؤنث .

(١) في أ : وعشرة .

(٢) في كلتا النسختين : فكذلك، وهو تحريف .

(٣) في ب : الحرف .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٥) في ب : وتخالفه .

(٦) في أ : حرف يمتنع به الشّيء .

(٧) في أ : ركّب .

(٨) في أ : تركّبت .

(٩) في ب : عشرة، وهو خطأ .

(١٠) في أ : وكذا .

والهمزة في (أَحَد) منقلبة عن (واو)<sup>(١)</sup>، وكذلك في (أحد وعشرين)، وكذلك هي في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾<sup>(٢)</sup> لأن المعنى في/ هذا كله معنى واحد .

وأتى به التابغة على الأصل<sup>(٣)</sup> فقال :

..... عَلَى مُسْتَأْنَسٍ وَحَدٌ<sup>(٤)</sup>

ويُجمع على ( أفعال ) فيقال : ( آحاد ) .

فإذا استعملت في التثني من قولك : ( ما بالدار من أحد ) فهمزتها أصليّة غير مبدلة، ولا تُجمع<sup>(٥)</sup>، ولا يجوز استعمالها في العدد، ولا في الواجب .

(١) أي : منقلبة عن واو مفتوحة .

(٢) سورة الإخلاص، الآية : ١ .

(٣) في أ : أصله .

(٤) هذا جزء من عجز بيت من البسيط؛ ونمائه :

كَأَنَّ رَحْلِي وَقَدْ زَالَ النَّهَارُ بَنَّا      بِذِي الْجَلِيلِ عَلَى مُسْتَأْنَسٍ وَحَدٍ

و( المستأنس ) : هو الذي يخاف الناس، أو الذي يرفع رأسه هل يرى شبحاً أو شخصاً . و ( وَحَد ) : هو الوحيد المنفرد .

والشاهد فيه : ( وحد ) حيث أرجع ( أحد ) إلى أصلها وهو ( وَحَد ) بالواو .

يُنظرُ هذا البيتُ في : الخصائص ٢/٢٦٢، والأزهيّة ٢٨٥، وأمالى ابن الشجريّ ٦١٤/٢، وشرح المفصل ١٦/٦، والملخص ٤١٩، واللّسان ( وحد ) ٣/٤٥٠، (نهر) ٢٣٧/٥، والخزانة ١٨٧/٣، والديوان ١٧ .

(٥) ولا تثني؛ لأن معناها يدلّ على الكثرة، فاستغني به عن التثنية والجمع .  
يُنظر : شرح المفصل ١٧/٦ .

وقوله: (كلّ أحدٍ في الدّار) هي الّتي تُستعمل<sup>(١)</sup> في العدد دون<sup>(٢)</sup> التّفي؛ [وأما قولُ الشّاعر:]<sup>(٣)</sup>  
 حتّى ظهّرتَ فما تخفّي على أحدٍ إلاّ على أحدٍ لا يعرفُ القمراً<sup>(٤)</sup>  
 فالأوّل : همزته أصليّة .

والثّاني : همزته مبدلة، كأنّه قال : إلاّ على واحد .

والهمزة في (إحدى) منقلبة عن واو مكسورة، [و]<sup>(٥)</sup> وزنها (فعلّى)، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنهَا لِأَحَدَى الْكُبَرِ﴾<sup>(٦)</sup>.  
 وأما (اثنا عشر) فمعرب؛ لأنّ فيه حرف الإعراب، و (عشر) فيه

(١) في أ : يستعمل .

(٢) في ب : لا في التّفي .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٤) هذا بيتٌ من البسيط، وهو لذي الرّمة .

والشّاهد فيه قد صرّح به الشّارح .

يُنظر هذا البيتُ في : الأصول ٨٥، وشرح المفصل ١٢١/١، وشرح التّسهيل

٤٠٤/٢، واللّسان (هر) ٨١/٤، ٨٢، والمساعد ٨٤/٢، والهمع ٣١٣/٥،

والذّيوان ١١٦٣/٢ .

(٥) العاطف ساقطٌ من أ .

(٦) سورة المدثر، الآية : ٣٥ .

(٧) في أ : اثني .

و (اثنا عشر) : معربان صدرًا، مبنيان عجزًا؛ هذا مذهب الجمهور .

يُنظر : شرح الكافية الشّافية ١٦٧١/٣، وابن النّاظم ٧٣٢، ٧٣٣،

والارتشاف ٣٦٦/١ .

واقعة موقع التّون من ( اثنين )، ولم يقل أحدٌ أنّه مبنيٌّ إلّا ابن درستويّه<sup>(١)</sup> فإنّه كان يجعله هو وأخواته مبنيّاً إلى تسعة عشر<sup>(٢)</sup>.

وتقول في المؤنث : ( اثنتا عشرة جارية ) فتجمع<sup>(٣)</sup> بين علامتي تأنيثٍ بلفظٍ واحد؛ لأنّ إحدى الكلمتين مبنيّة، والأخرى معربة فتباينا .  
ومن ( ثلاثة عشر ) إلى ( تسعة عشر ) فالاسم جارٍ على قياس<sup>(٤)</sup> ما دون / العشرة من ثبات التّاء مع المذكّر، وحذفها مع المؤنث؛ وليس كذلك الاسم الثاني لحدوث التّركيب؛ فتقول: ( جاءني ثلاثة عشر رجلاً، وثلاث عشرة امرأة ) فـ ( الرّجل ) منصوبٌ على التّمييز، والأصلُ فيه : أحد عشر من الرّجال .

وكذلك : ( أحد وعشرون درهماً )؛ لأنّ ما قبله قد ثبت أنّه يفسّر بالجمع لا بالواحد، فكان هذا مثله .

(١) هو : أبو محمّد عبد الله بن جعفر بن درستويّه بن المرزبان، الفارسيّ، النّحويّ : أخذ عن المبرّد، والدارقطنيّ، وابن قُتيبة؛ وكان شديد الانتصار لمذهب البصريّين؛ من مصنّفاته: الإرشاد في النّحو، وشرح الفصيح، وغريب الحديث؛ توفيّ سنة (٣٤٧هـ) .  
يُنظر : طبقات النّحويّين ١١٦، وإنباه الرّواة ١١٣/٢، وإشارة التّعين ١٦٢، وبُغية الوُعاة ٣٦/٢ .

(٢) وذهب إليه ابن كيّسان أيضاً .

يُنظر : الارتشاف ٣٦٦/١، وتوضيح المقاصد ٣١٢/٤، والمساعد ٨٠/٢، والتّصريح ٢٧٣/٢، والهمع ٣١١/٥ .

(٣) في أ : فيجمع .

(٤) في ب : القياس .

ووجوب نصبه لكون<sup>(١)</sup> التنوين متضمناً لعدد؛ والعامل في نصبه ما تضمنه معنى العدد من الإبهام المقتضي له، ووجوب تنكيره لكونه<sup>(٢)</sup> فضلة كالحال.

وأما (العشرون) وما بعده من العقود فإنّ المذكّر والمؤنث فيه بلفظ واحد؛ وذلك لأنّ<sup>(٣)</sup> عشرين ليس يجمع لعشرة<sup>(٤)</sup>؛ ودليل ذلك: فتح العين من عشرة، وكسرها من عشرين، والاعتماد على التمييز في الفرق بين المذكّر والمؤنث، وكسر عين عشرين لخروجه عن الجمع السالم؛ أو لأنّ العين في مقابلة الهمزة من اثنين ثاني الواحد؛ فكسرت العين لذلك، واستمرّ الحكم إلى التسعين .

وإذا عرّفت هذا النوع أدخلت الألف واللام عليهما؛ فتقول: (رأيت الثلاثة والعشرين رجلاً، والتسع<sup>(٥)</sup> والتسعين امرأة)<sup>(٦)</sup>.

(١) في كلتا النسختين: كون، وما أثبتته هو الأولى.

(٢) في كلتا النسختين: كون، وما أثبتته هو الأولى.

(٣) في أ : لآته .

(٤) في أ : كعشرة .

(٥) في كلتا النسختين : والتسعة، وهو خطأ .

(٦) وفي تعريف المركّب ثلاثة مذاهب :

أحدها : أن تدخل الألف واللام على الاسم الأوّل منهما؛ فتقول : (عندي الأحد عشر درهماً، والثلاثة عشر غلاماً)؛ وهو مذهب أكثر البصريين .  
والثاني: أن تعرّف الاسمين الأوّلين، نحو : (عندي الأحد عشر درهماً)؛ وهو مذهب الكوفيّين، والأخفش من البصريين .

والثالث : أن تعرّف الاسمين معاً والمميّز، نحو: (الأحد عشر الدرهم)؛ وهو مذهب بعض الكوفيّين، واختيار جماعة من الكتاب .



/ وأما (مائة) فاسم مؤنث يُستعمل بلفظ واحد للمذكر والمؤنث [ ١٤١ / ب ] كما استعملت العشرون؛ لأنّ ( المائة ) أخذت شبهاً من الآحاد من حيث كانت عشرة عشرات، كما أنّ العشرة عشرة آحاد .  
 وشبهاً من العقود من<sup>(١)</sup> حيث<sup>(٢)</sup> كانت اسماً لهذا الجمع يشمل المذكر والمؤنث؛ فلذلك خالفت الآحاد والعقود .  
 فكلّ عدد مضاف إلى نفس المائة، والمائة مؤنثة؛ فتقول<sup>(٣)</sup>: (عندي ثلاثمائة ثوب، وخمسمائة ناقة) .

وإن أردت تعريف هذا النوع أدخلت الألف واللام على المضاف إليه؛ فتقول: ( ما فعَلْتُ مائة الدّراهم ) .

وعكس حكمها ( الألف ) مذكّرة؛ [و]<sup>(٤)</sup> لذلك كان كلّ عدد يُضاف<sup>(٥)</sup> إليه بإثبات الهاء؛ فتقول<sup>(٦)</sup>: (عندي ثلاثة آلاف امرأة، وثلاثة آلاف<sup>(٧)</sup> رجل)، وكذلك الحكم إلى تسعمائة، وفي الألف إلى عشرة آلاف،

= تُنظرُ هذه المسألة في : الإنصاف، المسألة الثالثة والأربعون، ٣١٢/١، والتبيين، المسألة السادسة والسبعون، ٤٣٤، وشرح المفصل ٣٣/٦، وشرح ألفية ابن معطٍ ١١٠٩/٢، والأشعوري ١٨٧/١ .

(١) ( من ) ساقطة من أ .

(٢) ( حيث ) ساقطة من ب .

(٣) في أ : فيقول .

(٤) العاطف ساقط من ب .

(٥) في ب : مضاف .

(٦) في ب : تقول .

(٧) في ب : ألف .

وهذا نهاية الأعداد، وما بعده يتكرر<sup>(١)</sup> على الأصول المتقدمة بالغاً ما بلغت، إلا أن (الألف) يكون مضافاً إلى ما بينته من أنواعه؛ فتقول: (عندي أحد عشر ألف رجل) فـ(ألف) منصوبٌ على التمييز، وهو مضافٌ للتبيين<sup>(٢)</sup>، وكذلك: (عشرون ألف رجل) و (ألف ألف رجل). ومن تعريف / العدد: أنه كل إضافة قصرت أو طالت فإنك تعرف الاسم الآخر فيسري تعريفه إلى الاسم الأول؛ تقول: (ما فعلت [مائة]<sup>(٣)</sup> ألف<sup>(٤)</sup> الدرهم<sup>(٥)</sup>) فعلى هذا فقس.

[ ١٤٢ / أ ]

وَقَدْ تَنَاهَى الْقَوْلُ فِي الْأَسْمَاءِ عَلَى اخْتِصَارٍ وَعَلَى اسْتِيفَاءٍ يُشير بهذا البيت إلى تناهي كلامه فيما قصده من تعريف ما يلزم المتكلم من مراعاة لفظه وإصلاحه بما أصله مشايخُ هذا العلم من تتبع أوضاع ما نطقت به العرب واستعملته في تفریع مفردات الكلم وجمل الكلام وأحكام ثراء الكلمات .

وأكتفى بذكر الأسماء؛ لاندراج الأفعال تحتها؛ لامتناع وجود فعلٍ إلا مع اسم ظاهرٍ أو مُضمَرٍ، أي : إنه قد شرح ذلك فقال بعده مُشيراً إلى الفعل:

(١) في ب : مكرّر .

(٢) في أ : التبيين .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٤) في أ : الألف .

(٥) في كلتا النسختين : درهم، والصواب ما هو مثبت .

وَحُقُّ أَنْ<sup>(١)</sup> تَشْرَحَ<sup>(٢)</sup> ... ..

وقال: ( على اختصار ) بمقتضى عدد أبياته<sup>(٣)</sup>؛ وذلك لما أودعها بأبوابها من المعاني .

و( على استيفائه ) لما ذكره، لا لما لم يذكره بهذا المختصر من التصريف، والحكاية، والوقف، والإمالة، والإدغام .

---

(١) في أ : يشرح .

(٢) تكملة هذا النظم كما سيذكره الشارح في أول باب نواصب الفعل:

(٣) في ب : اثباته، وهو تصحيف .



## بَابُ نَوَاصِبِ الْفِعْلِ

[ ١٤٢ / ب ]

/ وَحَقٌّ أَنْ نَشْرَحَ<sup>(١)</sup> شَرْحًا يُفْهَمُ مَا يَنْصَبُ الْفِعْلَ وَمَا قَدْ يَجْزُمُ  
 فَيَنْصَبُ الْفِعْلَ السَّلِيمَ : أَنْ وَلَنْ  
 وَاللَّامُ حِينَ تَبْتَدِي بِالْكَسْرِ وَهِيَ إِذَا فَكَّرْتَ لَامُ الْجَرِّ<sup>(٣)</sup>  
 وَالْفَاءُ إِنْ جَاءَتْ جَوَابَ النَّهْيِ وَالْأَمْرَ وَالْعَرْضَ مَعًا وَالنَّفْيَ  
 وَفِي جَوَابِ لَيْتَ لِي وَهَلْ فَتَى وَأَيْنَ مَعْذَاكَ وَأَلَى وَمَتَى  
 وَالْوَاوُ إِنْ جَاءَتْ بِمَعْنَى<sup>(٤)</sup> الْجَمْعِ فِي طَلَبِ الْمَأْمُورِ أَوْ فِي الْمَنْعِ  
 وَيُنْصَبُ الْفِعْلُ بِـ (أَوْ) وَ (حَتَّى)  
 تَقُولُ : أَبْغَى يَا فَتَى أَنْ تَذْهَبَا وَكُلُّ ذَا أَوْدَعَ كُتِبَا شَتَّى  
 وَقَوْلُ : أَبْغَى يَا فَتَى أَنْ تَذْهَبَا وَلَنْ أزالَ قَائِمًا أَوْ تَرْكَبَا  
 وَجِئْتُ كَيْ تُؤَلِّينِي الْكِرَامَةَ وَسَرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْيَمَامَةَ  
 وَاقْتَبَسَ الْعِلْمَ لَكَيْ مَا تُكْرِمَا وَعَاصِ أَسْبَابَ الْهُوَى لِتَسْلَمَا

(١) في أ : يشرح .

(٢) وَرَدَ عَجَزُ هَذَا الْبَيْتِ فِي مَتْنِ الْمُلْحَةِ ٤٨ ، وَ شَرَحَ الْمُلْحَةُ ٣٣٦ كَالتَّالِي :

وَكَيْ وَإِنْ شِئْتَ لِكَيْلًا وَإِذَنْ .....

(٣) وَرَدَ عَجَزُ هَذَا الْبَيْتِ فِي مَتْنِ الْمُلْحَةِ ٤٨ ، وَ شَرَحَ الْمُلْحَةُ ٣٣٦ كَالتَّالِي :

كَمِثْلِ مَا تُكْسِرُ لَامَ الْجَرِّ .....

(٤) في أ : جواب .

وَلَا تُمَارِ جَاهِلًا فَتَعَبًا      وَمَا عَلَيْكَ عَتَبُهُ فَتَعَبًا  
 / وَهَلْ صَدِيقٌ مُخْلِصٌ فَأَقْصَدُهُ      وَلَيْتَ لِي كَنْزُ الْغَنَى فَأَرْفَدُهُ  
 وَزُرْ لِتَلْتَدَ<sup>(١)</sup> بِأَصْنَافِ الْقَرَى      وَلَا تُحَاضِرْ<sup>(٢)</sup> فَتُسِيءَ<sup>(٣)</sup> الْمَحْضَرَا  
 وَمَنْ يَقُلْ : إِنِّي سَأَغْشَى حَرَمَكَ      فَقُلْ لَهُ : إِنِّي إِذَنْ أَحْتَرَمَكَ  
 وَقُلْ لَهُ فِي الْعَرَضِ : يَا هَذَا أَلَا      تَنْزِلُ عِنْدِي فَتُصِيبُ مَا كَلَا<sup>(٤)</sup>  
 فَهَذِهِ نَوَاصِبُ الْأَفْعَالِ      مَثَلُهَا فَاحْذُ عَلَى تَمَثَالِي<sup>(٥)</sup>  
 الفعل المضارع يرتفع لتجريده<sup>(٦)</sup> من<sup>(٧)</sup> النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ، وَحُلُولُهُ  
 محلَّ الاسم<sup>(٨)</sup>.

(١) في ب : فتلدّ، وفي متن الملح ٥٠ : فتلتدّ .

(٢) في شرح الملح ٣٣٩ : وَلَا تُحَاضِرْ .

(٣) في متن الملح ٥٠، وشرح الملح ٣٣٩ : وَتُسِيءَ .

(٤) في ب : المكلا .

(٥) في أ : مثالي .

(٦) في ب : بتجريده .

(٧) في أ : عن .

(٨) اختلف النُّحَاةُ فِي الرَّافِعِ لِلْمُضَارِعِ عَلَى عِدَّةِ أَقْوَالٍ، أَوْصَلَهَا أَبُو حَيَّانٍ إِلَى سَبْعَةِ أَقْوَالٍ؛ وَهِيَ :

١- أَنَّهُ ارْتَفَعَ بِالتَّعَرِّيِّ مِنَ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ مُطْلَقًا؛ وَهُوَ مَذْهَبُ جَمَاعَةٍ مِنَ الْبَصَرِيِّينَ .

٢- أَنَّهُ ارْتَفَعَ بِالتَّجَرُّدِ مِنَ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ؛ وَهُوَ مَذْهَبُ الْفَرَاءِ، وَالْكَوْفِيِّينَ .

فإن كان فعل الزّمان الحاضر وهو الحال كان مرفوعاً أبداً، ولم يدخل عليه عوامل التّصّب، ولا عوامل الجزم<sup>(١)</sup>؛ لأنّ عوامل<sup>(٢)</sup> التّصّب تدلّ على استقبال الزّمان، وفي عوامل الجزم<sup>(٣)</sup> ما ينقل معنى المضارع إلى الماضي؛ نحو: ( لم ) و( لمّا )، وفيه ما يدلّ على وقوعه في المستقبل،

= ٣- أنّه ارتفع بالإهمال؛ وهو قول الأعلم الشّتمريّ .

٤- أنّه ارتفع بوقوعه موقع الاسم؛ وهو مذهب جمهور البصريّين .

٥- أنّه ارتفع بنفس المضارعة؛ وهو مذهب ثعلب .

٦- أنّه ارتفع بالسّبب الذي أوجب له الإعراب؛ لأنّ الرّفْع نوعٌ من الإعراب .

٧- أنّه ارتفع بحروف المضارعة؛ وهو مذهب الكسائيّ .

ثم قال أبو حيّان بعد ذكر هذه المذاهب : «والكلّام على هذه المذاهب بالاحتجاج لها والإبطال يستدعي ضياع الزّمان فيما ليس فيه كبير جدوى؛ لأنّ الخلاف في ذلك لا ينشأ عنه حكم نطقيّ، والخلاف إذا لم ينشأ عنه حكم نطقيّ ينبغي ألاّ يتشاعل به» . التّذييل والتّكميل جـ ٨ / ق ١١٠ / أ .

والشّارح - رحمه الله - في هذه المسألة دمج بين مذهب الكوفيّين ومذهب جمهور البصريّين، كما هو واضح .

تُنظر هذه المسألة في : الكتاب ٩/٣، ومعاني القرآن للقرّاء ٥٣/١، والمقتضب ٥/٢، ٨٠/٤، والنّكت ٦٩٦/١، والإنصاف، المسألة الرابعة والسّبعون، ٥٥٠/٢، وأسرارُ العربيّة ٢٨، وشرح المفصل ١٢/٧، وشرح الرّضيّ ٢٣١/٢، وشرح الكافية الشّافية ١٥١٩/٣، وابن النّاظم ٦٦٤، والتّذييل والتّكميل جـ ٨ / ق ١٠٩ / ب، وتوضيح المقاصد ١٧٢/٤، والتّصريح ٢٢٩/٢، والهمع ٢٧٣/٢، والأشْمونيّ ٢٧٧/٣ .

(١) في أ : الجرّ، وهو تحريف .

(٢) في ب : العوامل .

(٣) في أ : الجرّ، وهو تحريف .

[ ١٤٣ / ب ] فنافت<sup>(١)</sup> معانيها معنى الموضوع للزمان / الحاضر<sup>(٢)</sup>.

وجُملة الحروف الّتي تُنصب تسعة<sup>(٣)</sup>؛ وهي الّتي تقدّم ذكرها .

فمنها: [ما]<sup>(٤)</sup> ينصب بنفسه؛ وهي: (أَنْ) و(لَنْ) و(كَيْ) و(إِذَنْ).

ومنّها: ما ينصب بإضمار حرف بعده مقدّر؛ وهي: (حتّى)

و(الفاء) و (الواو) و (لام تأكيد النّفي)<sup>(٥)</sup>.

ومنّها: ما ينصب بنفسه تارةً، وبإضمار حرفٍ تارةً؛ وهي: (لام

الإيجاب).

وأصلُ هذه الحروف: ( أَنْ )؛ لأنّها تنصب ظاهرةً ومقدّرةً، ويتّسع

فيها ما لا يتّسع في غيرها .

واختصّت بعمل النّصب دون غيره؛ لأنّها أشبهت (أَنْ) لفظاً

وتقديرًا<sup>(٦)</sup>؛ فاللفظ كونها على بعض حروفها، والمعنى وقوعها وما عملت

فيه موقع المصدر .

(١) في ب : فقامت، وهو تحريف .

(٢) فلهذا لم تدخل عليه عوامل النّصب، ولا عوامل الجزم .

(٣) بل عشرة؛ لكن هذا سهوٌ من الشّارح؛ لأنّ النّظم يحتوي على عشرة حروف،

وكذلك شرح الشّارح بعد ذلك يدلّ على ذلك؛ وقد أسقط من العدّ (أو) - كما

سيّضح بعد ذلك من تفصيله لهذه الحروف - .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من ب.

(٥) وتسمّى ( لام الجُهود )؛ وسيفصّل الحديث عنها بعد ذلك .

وقد أسقط الشّارح - سهواً منه - من هذا الموضوع (أو)، وعندما تعرّض لتفصيل هذا

الموضع فصّل القول فيها .

(٦) يُنظر : اللّمع ١٨٦ - حاشية عن الثّمانينيّ -، وشرح المفصّل ١٥/٧ .



والشَّبهُ بينها وبين أخواتها : أنَّ كلَّ واحد من أخواتها تنقل الفعل نقلين كما تنقله؛ فـ ( لن ) تنقل الفعل إلى الاستقبال بعد أن كان حالاً، وإلى التَّفي بعد أن كان موجباً .

و ( إذن ) تنقل الفعل إلى الجواب والجزاء بعد أن لم يكن كذلك، وإلى الاستقبال أيضاً .

و ( كي ) تنقله إلى العلة مع الاستقبال أيضاً؛ ولذلك<sup>(١)</sup> عملت .  
والفعل الواقع قبل ( أن ) لا يخلو [ من ]<sup>(٢)</sup> أن يكون فعلاً غير متيقن، كالخوف، والطَّمع، والرَّجاء، والأمل، والتَّمني؛ فتكون (أن) النَّاصِبة للفعل، كقولك : ( أريد أن تَحْفَظَ ) / و (أرجو أن تَعْلَمَ) و (أخشى أن تَنْدَمَ) و ( أرجو ألاَّ تَسْأَمَ )، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَاقِيَا حَدُودَ اللَّهِ ﴾<sup>(٣)</sup>.

وإن كان الفعل الذي قبلها فعلاً ثابتاً متيقناً<sup>(٤)</sup>، كالعلم، والرَّؤية، والإنباء، والوجدان، كانت المخففة من الثَّقلية، وكان الفعل المستقبل بعدها مرفوعاً؛ وذلك كقولك : [ قد ]<sup>(٥)</sup> علمت ألاَّ تخرُجُ، و (ما علمت ألاَّ يركبُ زيد)، و (ستعلم<sup>(٦)</sup> ألاَّ يتحدث بكر)، وكقوله

(١) في أ : فذلك .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٣) من الآية : ٢٢٩ من سورة البقرة .

(٤) في أ : منفيّاً، وهو تحريف .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٦) في ب : ستعلم، وهو تحريف .

تعالى: ﴿لَّا يَعلَمُ أَهلُ الكِتابِ إِلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِّنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾<sup>(١)</sup> فأثبت التّون، وكقوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَّرْضَى﴾<sup>(٢)</sup>.

[وإن]<sup>(٣)</sup> كان الفعل الذي قبلها فيه طرفٌ مِّن الشكِّ، وطَرَفٌ من العلم كنتَ محيّرًا إن شئتَ جعلتها النَّاصبة [للفعل]<sup>(٤)</sup>، وإن شئتَ جعلتها المخفّفة من الثّقيلة، ورفعت الفعل بعدها، كقولك: (ما أظنُّ ألا يخرج زيد) و (أحسبُ ألا تكون فتنة)، قال تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا يَكُونُ فِتْنَةً﴾<sup>(٥)</sup>، وهي قراءة أبي عمرو<sup>(٦)</sup>، وحمزة<sup>(٧)</sup>، والكسائي، ويعقوب<sup>(٨)</sup>

(١) من الآية : ٢٩ من سورة الحديد .

(٢) من الآية : ٢٠ من سورة المزمل .

(٣) في كلتا النسختين: فإن، وما أثبتته هو الأولى.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من ب.

(٥) من الآية : ٧١ من سورة المائدة .

(٦) هو : زبّان بن العلاء بن عمّار المازنيّ التّحويّ المقرئ : اختلف في اسمه واسم والده اختلافًا كثيرًا، وهو مشهورٌ بكُنيتِه؛ وهو إمامُ أهل البصرة في التّحو، واللّغة، وأحدُ القُرّاء السّبعة؛ أخذ القراءة عن أهل الحجاز، وأهل البصرة، وأخذ التّحو عن نصر بن عاصم الليثيّ؛ وأخذ عنه أبو عُبيدة، والأصمعيّ، وغيرهما؛ توفي سنة (١٥٤هـ). يُنظر : أخبار التّحويّين البصريّين ٤٦، وطبقات التّحويّين واللّغويّين ٣٥، وإنباه الرّواة ١٣١/٤، ومعرفة القُرّاء الكبار ١٠٠/١، وغاية النّهاية ٢٨٨/١ .

(٧) هو : أبو عمارة حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الكوفيّ، المعروف بالزّيّات : مولى بني تميم، أحدُ القُرّاء السّبعة؛ أخذ القراءة عَرَضًا عن سليمان الأعمش، وغيره؛ وأخذ عنه الكسائيّ؛ توفي سنة (١٥٦هـ) .

يُنظر : معرفة القُرّاء ١١١/١، وغاية النّهاية ٢٦١/١ .

(٨) هو : أبو محمّد يعقوب بن إسحاق الحضرميّ : أحدُ القُرّاء العشرة، وإمامُ اهل

بالرَّفْع<sup>(١)</sup>؛ وقراءة الباقي<sup>(٢)</sup> بالنَّصْب؛ لأنَّ المشدَّدة معناها التَّأْكِيد،  
والمخفَّفة منها. عَمَّرَ لَهَا فِي الْعَمَلِ فَجُعِلَتْ كَذَلِكَ مَعَ أَفْعَالِ الْعِلْمِ؛ وَلَيْسَ  
كَذَلِكَ النَّاصِبَةُ؛ لِأَنَّهَا تَنْقُلُ الْفِعْلَ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ<sup>(٣)</sup>  
مَعْمُولُهَا / عَلَيْهَا .

[ ١٤٤ / ب ]

وَأَمَّا (لَنْ) فَهِيَ عِنْدَ سَيَوِيهِ<sup>(٤)</sup> مَفْرَدَةٌ، وَعِنْدَ الْخَلِيلِ<sup>(٥)</sup> مَرْكَبَةٌ؛ وَأَصْلُهَا  
عِنْدَهُ: (لَا أَنْ)<sup>(٦)</sup> فَحُذِفَتِ الْهَمْزَةُ تَخْفِيفًا وَالتَّقَى سَاكِنَانِ؛ وَهُمَا: الْأَلِفُ وَالتَّوْنُ؛  
فَحُذِفَتِ الْأَلِفُ لِذَلِكَ، وَبَقِيَ (لَنْ)<sup>(٧)</sup>؛ وَالصَّحِيحُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سَيَوِيهِ.

= البصرة، ومُفَرِّهًا؛ رَوَى عَنْ حَمْزَةٍ، وَالْكَسَائِيُّ؛ وَأَخَذَ عَنْهُ أَبُو حَاتِمٍ السَّجِسْتَانِيُّ؛  
تَوَفَّى سَنَةَ (٢٠٥ هـ) .

يُنْظَرُ: طَبَقَاتُ التَّحْوِيلِ وَاللُّغَوِيَّينَ ٥٤، وَمَعْرِفَةُ الْقُرَّاءِ ١٥٧/١، وَغَايَةُ التَّهْلَاةِ ٣٨٦/٢ .  
(١) وَكَذَلِكَ قَرَأَ بِهَا خَلْفُ الْعَاشِرِ .

وَحُجَّةٌ مَنْ رَفَعَ أَنَّهُ جَعَلَ (حَسَبَ) . مَعْنَى الْعِلْمِ وَالْيَقِينِ .

وَحُجَّةٌ مَنْ نَصَبَ أَنَّهُ أَجْرَى (حَسَبَ) عَلَى بَابِهِ مِنَ الشَّكِّ .

قَالَ مَكِّي فِي الْكَشَفِ ٤١٦/١ .

وَنُظِرُ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ فِي : السَّبْعَةِ ٢٤٧، وَالْمَبْسُوطِ ١٨٧، وَحُجَّةُ الْقِرَاءَاتِ ٢٣٣،

وَالْكَشَفِ ٤١٦/١، وَالتَّيْسِيرِ ٨٣ .

(٢) الْبَاقُونَ هُمْ : ابْنُ كَثِيرٍ، وَنَافِعٌ، وَعَاصِمٌ، وَابْنُ عَامِرٍ، وَأَبُو جَعْفَرٍ .

يُنْظَرُ : الْمَصَادِرُ السَّابِقَةُ .

(٣) فِي ب : تَتَقَدَّمَ .

(٤) الْكِتَابُ ٥/٣ .

(٥) كِتَابُ الْعَيْنِ ٣٥٠/٨، وَالْكِتَابُ ٥/٣ .

(٦) فِي كِلْتَا النُّسخَتَيْنِ : لِأَنَّ، وَالصَّوَابُ مَا هُوَ مُثَبَّتٌ .

(٧) هُنَاكَ قَوْلٌ ثَالِثٌ فِي الْمَسْأَلَةِ ذَهَبَ إِلَيْهِ الْقُرَّاءُ؛ وَهُوَ: أَنَّهَا (لَا) التَّافِيَةَ أَبْدَلُ مِنْ أَلِفِهَا نُونٌ . =

وهي لفظة نفى وُضِعَتْ لجواب الفعل المقترن<sup>(١)</sup> بأحد حرفي التنفيس؛ وهما: السّين و سوف، فـ(لن يخرج زيد) جوابٌ مَنْ قال: سوف يخرج، أو سيخرج .

وتختصّ ( لن ) دون أخواتها بأن يتقدّم<sup>(٢)</sup> عليها مفعول الفعل الذي نصبته<sup>(٣)</sup>، كقولك: [ (زيدًا) <sup>(٤)</sup> لن أضرب ) وأجمعوا على ذلك، وعلى أنّ معناها نفى الفعل المستقبل.

وأما ( إِذَنْ ) فهي مفردة عند سيبويه<sup>(٥)</sup>، ومركبة عند الخليل<sup>(٦)</sup> من (إِذْ) و (أَنَّ)<sup>(٧)</sup>.

---

= يُنظر : المِفْصَل ٤٠٧، وشرح المِفْصَل ١٦/٧، ١١٢/٨، وشرح الرّضّيّ ٢٣٥/٢، والجني الدّاني ٢٧٢، وتوضيح المقاصد ١٧٤/٤، والمغني ٣٧٣ .

(١) في أ : والمقترن .

(٢) في ب : تقدّم .

(٣) في ب : تنصبه .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٥) وهو مذهب الجمهور .

يُنظر : الكتاب ١٢/٣، والارتشاف ٣٩٥/٢، والجني الدّاني ٣٦٣، وتوضيح المقاصد ١٩٠/٤، والمغني ٣٠، والتّصريح ٢٣٤/٢، والأشعريّ ٢٩٠/٣ .

(٦) يُنظر : المصادر السّابقة .

(٧) في أ : إذا أن .

وذهب قومٌ إلى أنّها ظرف؛ وأصلها ( إِذْ ) الظرفيّة لحقها التّوئين عَوْضاً من الجملة المضاف إليها، ونقلت إلى الجزائيّة .

ولها ثلاثة مواضع :

موضع **تعمل فيه لا غير**؛ وذلك إذا كانت مبتدأة<sup>(١)</sup> جواباً، ولم يعتمد ما بعدها على ما قبلها، ويكون الفعل مستقبلاً؛ مثاله : أن يقول لك قائل : (أنا أزورك<sup>(٢)</sup> اليوم) فتقول : إذن أكرمك؛ ووجب عملها بهذه الشرائط؛ لأن كونها أولاً يلحقها<sup>(٣)</sup> بالعوامل التي من شأنها التّقدّم على المعمول .  
وكون ما بعدها [ غير ]<sup>(٤)</sup> معتمد على ما قبلها، يخرجها من أن تكون حشواً، ويكون<sup>(٥)</sup> الفعل بعدها مرفوعاً، وتكون / ملغاة .

[ ١/١٤٥ ]

وهذا **الموضع الثاني**؛ وذلك أن يكون الفعل حالاً، كقول قائل : (أنا أحدثك بكذا وكذا)<sup>(٦)</sup> فتقول [ له ]<sup>(٧)</sup> : إذن أظنك صادقاً، وكذلك إذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها بكونه<sup>(٨)</sup> خبر مبتدأ<sup>(٩)</sup>، أو جواباً لشرط، أو جواباً لقسم لم تعمل، تقول : (أنا إذن أقوم) و(إن

= يُنظر : شرح الرّضيّ ٢/٢٣٥، والارتشاف ٢/٣٩٥، وتوضيح المقاصد ٤/١٩٠، والأشئويّ ٣/٢٩٠ .

(١) في ب : مبتدأ، أي : أن تكون في ابتداء الكلام .

(٢) في أ : أزرك، وهو خطأ .

(٣) في أ : تلحقها .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٥) في أ : أو كون .

(٦) في أ : وكذي .

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٨) في كلتا النسختين : بكونها، وما أثبتته هو الأولى .

(٩) في أ : بكونها خبر المبتدأ، وجواباً لشرط، وجواباً لقسم .

تقم إذن أقم، ( والله إذن أقم )<sup>(١)</sup>، وأما قول الشاعر :

ارْدُدْ حِمَارَكَ لَا يَرْتَعُ بِرَوْضَتِنَا إِذَنْ يُرَدُّ<sup>(٢)</sup> وَفَيْدُ الْعَيْرِ مَكْرُوبٌ<sup>(٣)</sup>

فالواجب رفعه، ولكنّه [ نزله ]<sup>(٤)</sup> مترلة مَنْ خالف الأمر، وقال:

لا أردّه، فقال : إذن يُرَدُّ<sup>(٥)</sup>.

وأما قول الآخر :

لَا تَتْرُكْنِي فِيهِمْ شَطِيرًا إِنِّي إِذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أُطِيرًا<sup>(٦)</sup>

(١) في ب : أقوم .

(٢) في ب : ترده قيد .

(٣) هذا البيت من البسيط، وهو لعبد الله بن عَنَمَةَ الضَّبِّي .

والشاهد فيه : ( إذن يُرَدُّ ) حيث نصب ما بعد ( إذن )؛ لأنها مصدرية في الجواب؛ كأنه

قال : لا أردّه، فقال في الجواب : إذن يرَدُّ .

وأجاز الأَعلَم رفع ( يرَدُّ ) على إلغائها، وتقدير الفعل واقعاً للحال، والشارح

ذكر كلا الوجهين في الإعراب .

يُنظر هذا البيت في : المفضَّلَات ٣٨٣، والكتاب ١٤/٣، والأصمعيّات ٢٢٨،

والمقتضب ١٠/٢، والأصول ١٤٨/٢، والصّاحي ١٩٨، وشرح المفضّل ١٦/٧،

وشرح الرّضيّ ٢٣٨/٢، ورصف المباني ١٥٢، والخزانة ٤٦٢/٨ .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(٥) في ب : ترده .

(٦) هذان بيتان من الرّجز المشطور، ولم أقف على قائلهما .

و ( الشّطير ) : الغريب .

والشّاهد فيهما : ( إذن أهلك أو أطيرًا ) حيث نصب الفعل المضارع الذي هو =

يجرون ( إذن ) مُجْرَى ( لن ) وهو الصّحيح؛ ويقدّرون محذوفاً<sup>(١)</sup>، كأنّه قال: إِنِّي أَهْلَكَ إِذْنَ أَهْلَكَ أَوْ أَطِيرًا .

والموضع الذي<sup>(٢)</sup> تعمل فيه وتلغى؛ هو<sup>(٣)</sup> إذا تقدّمتها (فاء) أو (واو) من حروف العطف، كمن يقول: زيد<sup>(٤)</sup> يقوم، فتقول: فإذا أخرجُ،

= ( أَهْلَكَ ) بعد إذن، مع أنّ إذن ليست مصدرّة، بل هي مسبوقة بقوله : ( إِنِّي )؛ وقد جرى جماعة على أنّ ذلك ضرورة من ضرورات الشعر، وذلك بناءً على أنّ إذن وما بعدها جملة في محلّ رفع خبر إنّ، وخرّجه جماعة على ما ذكره الشّارح؛ وهو : أنّ خبر إنّ محذوف، و إذن واقعة في صدر جملة مستأنفة، أو أجرى إذن مجرى لن فلم يلغها؛ لأنّهما جميعاً من نواصب الأفعال المستقبلية؛ وأنشد الفراء ذلك عن العرب، وقال : الرفع جائز، وذلك إذا تقدّمتها إنّ . معاني القرآن ٢٧٤/١، ٣٣٨/٢ .

يُنظر هذان البيتان في : معاني الحروف للرّمانيّ ١١٦، والإنصاف ١٧٧/١، وشرح المفصل ١٧/٧، والمقرّب ٢٦١/١، وشرح الكافية الشّافية ١٥٣٧/٣، وابن النّاطم ٦٧٠، ورصف المباني ١٥٤، والجنى الدّاني ٣٦٢، والمغني ٣١، والمقاصد النّحويّة ٣٨٣/٤، والخزانة ٤٥٦/٨ .

(١) أي : يقدّرون خبر إنّ محذوفاً، وابتدأ إذن بعد تمام الأوّل بخبره، وساغ حذف الخبر لدلالة ما بعده عليه؛ كأنّه قال : لا تتركني فيهم غريباً بعيداً، إِنِّي أَذِلُّ إِذْنَ أَهْلَكَ أَوْ أَطِير .

يُنظر : شرح المفصل ١٧/٧ .

(٢) في ب : الّتي .

(٣) في كلتا النّسختين : فهو . والكلام يستقيم بدون هذه الفاء .

(٤) في أ : أزيد .

[وإِذْنُ أَخْرَجَ] <sup>(١)</sup>؛ فمن رفع كان عاطفاً لها على الجملة الصغرى .

وَمَنْ نَصَبَ كان عاطفاً على الجملة الكبرى؛ وبه <sup>(١)</sup>قرأ القراء

[ ١٤٥ / ب ] السبعة في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا / لَا يَلْبِثُونَ خِلَافَكَ ﴾ <sup>(٣)</sup>.

وفي بعض المصاحف: ﴿ وَإِذَا لَا يَلْبِثُوا ﴾ <sup>(٤)</sup> والأكثر الرّنع <sup>(٥)</sup>، كقوله

تعالى: ﴿ فَإِذَا لَا يُؤْمِنُ النَّاسُ بَقِيْرًا ﴾ <sup>(٦)</sup>.

و ( إِذْنٌ ) عند سيبويه في عوامل الأفعال بمنزلة ( ظننت ) في عوامل

الأسماء؛ ولذلك <sup>(٧)</sup> تقع أولاً، ووسطاً، وآخرًا؛ إلا أنها إذا وقعت آخرًا بطل عملها لا غير <sup>(٨)</sup>.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(٢) أي : بإلغاء عملها .

(٣) من الآية : ٧٦ من سورة الإسراء .

(٤) ينظر: الكتاب ١٣/٣ . وهذه قراءة أبي بن كعب .

يُنظر : مختصر شواذّ القراءات ٧٧، والكشاف ٣٧١/٢، والبحر المحيط ٩٢/٧،

والدرّ المصون ٣٩٤/٧ .

(٥) أي : الإلغاء .

(٦) من الآية : ٥٣ من سورة النساء .

(٧) في أ : وكذلك.

(٨) أفعال الشكّ واليقين إذا تأخّرت أو توسّطت يجوز أن تعمل، و ( إِذْنٌ ) إذا

توسّطت بين كلامين أحدهما محتاجٌ إلى الآخر لم يَحْزُ أن تعمل؛ لأنها حرف،

والحروف أضعف في العمل من الأفعال .



وأما (كي) <sup>(١)</sup> فتكون في موضع ناصبة بنفسها، وفي موضع ناصبة بغيرها.  
 فإذا دخلت عليها لام الجر، كقوله <sup>(٢)</sup> تعالى: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾ <sup>(٣)</sup> كان النصب بها بنفسها <sup>(٤)</sup>، ولم تكن <sup>(٥)</sup> حرف جر؛ لأنَّ  
 حرف الجر لا يدخل على مثله غالباً؛ فإذا قلت: (جئتُ لكي  
 أكرمك) فالتقدير: لأنَّ أكرمك <sup>(٦)</sup>.

وإظهار اللام بعدها تنبيه على أنَّ النصب بـ (أن) مضمر؛ فالموضع  
 الذي تنصب فيه بإضمار (أن) هو الموضع الذي تكون فيه كاللام، كقولك:

= يُنظر: الكتاب ١٣/٣، وشرح المفصل ١٧/٧.

(١) في (كي) ثلاثة مذاهب:

- ١- أنها حرف جرٌّ دائماً؛ وهو مذهب الأخفش.
  - ٢- أنها ناصبة للفعل دائماً؛ وهو مذهب الكوفيين.
  - ٣- أنها حرف جرٌّ تارة، وناصبة للفعل تارة؛ وهو مذهب البصريين.
- يُنظر: معاني الحروف للرماني ١٠٠، والإنصاف، المسألة الثامنة والسبعون، ٥٧٠/٢،  
 وشرح الرضي ٢٣٩/٢، والجنى الثاني ٢٦٤، والمغني ٢٤٢، وشرح الفريد ٢٢١،  
 والأشموني ٢٨٠/٣.

(٢) في ب: نحو قوله.

(٣) من الآية: ٢٣ من سورة الحديد.

(٤) في ب: نفسها.

(٥) في أ: لم يكن.

(٦) في أ: حروف.

(٧) الأولى أن يُقال: فالتقدير: لإِكْرَامِك؛ لكنَّ الشارح أراد أن يبين أنَّ (كي) مصدرية  
 مثل (أن)؛ وهذا يُفهم منه أنَّها تؤوّل مع الفعل بالمصدر.

(جئتُ كَيُّ أَكَلَمَك) <sup>(١)</sup>؛ فهي هُنَا <sup>(٢)</sup> بمثالة لام الجرّ، كَأَنَّكَ قلتَ: (جئتُ لأَكَلَمَك)؛ فَإِنَّ جئتَ بِاللَّامِ كَانَ النَّصْبُ بِإِضْمَارِ (أَنْ) لَا بِاللَّامِ؛ لِأَنَّهَا حَرْفُ جَرٍّ.

فهي حرف وضع لمعنى <sup>(٣)</sup> العلة <sup>(٤)</sup> والغرض لوقوع ذلك الفعل؛ ففيها شبه من المفعول له.

ويجوز إدخال (ما) و (لا) عليها مع (اللام) وبغير اللام؛ تقول: زُرْتُكَ لِتُكْرِمَنِي، و [كيما] <sup>(٥)</sup>، و لكيما / تُكْرِمَنِي، و جئتُكَ كِيلاً تَغْضَبُ، و لكيلاً تَغْضَبُ؛ فهذه الأربعة أصولٌ ناصبة بأنفسها.

وأما الحروف الناصبة غيرها فيجوز فيما بعدها وجهان؛ الرّفْع والنّصْب على تقديرين مختلفين ما خلا اللام في النّفي؛ فَإِنَّ <sup>(٦)</sup> الفعل لا يكون بعدها إلا منصوباً بالفاء <sup>(٧)</sup>

[١٤٦/أ]

(١) يجوز الأمران في هذا المثال :

فإن جعلت جارة كانت (أَنْ) مقدّرة بعدها .

وإن جعلت ناصبة كانت اللام مقدّرة قبلها .

(٢) في ب : ها هنا .

(٣) في كلتا النسختين: بمعنى، وما أثبتته هو الأولى.

(٤) في أ : العلميّة، وهو تحريف .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٦) في أ : بأنّ .

(٧) مذهب البصريّين أنّ النّاصب (أَنْ) مضمرة .

ويرى الكسائيّ والجرميّ أنّ النّاصب هو الفاء نفسها .

إذا<sup>(١)</sup> وقعت جواباً لأحد ثمانية أشياء؛ الاستفهام، والأمر، والنهي، والجحد، والعرض، والتّمتّي، والتّحضيض، والدّعاء .

وإن كان أحدُ الفعلين سبباً للآخر كان ذلك الفعل<sup>(٢)</sup> منصوباً، مثل: (أتقوم فتحدّثنا) بمعنى أكون قيامك سبباً لحديثنا<sup>(٣)</sup>، وتلخيصه الجمع بين قيام وحديث؛ فالفعل<sup>(٤)</sup> الذي قبل الفاء بمترلة الشرط، والفعل الذي [دخلت]<sup>(٥)</sup> عليه الفاء بمترلة الجزاء؛ إذا قلت: (لا تقم فأغضب عليك) فالمعنى: إن تقم أغضب عليك .

فالنّصب بعد الفاء المسبوقه بنفي حقيقيّ، نحو: (ما استغثت فتُغات)، وبنفي مؤوّل، نحو: (هل تأتينا<sup>(٦)</sup> فتحدّثنا)؛ لأنّ المعنى: ما تأتينا، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يَقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فِيمَؤُوتَا﴾<sup>(٧)</sup>.

= ومذهب الكوفيين أنّ النّاصب الخلاف؛ ويسمّونه الصّرف - أيضاً - أي: إنّها تصرف معنى ما بعدها عن معنى ما قبلها، فينصب بمخالفة الأوّل . يُنظر: الكتاب ٢٨/٣، وسرّ صناعة الإعراب ٢٧٢/١، والإنصاف، المسألة السادسة والسّبعون، ٥٥٧/٢، وشرح المفصل ٢٦/٧، ٢٧، ورصف المباني ٤٤٣، والارتشاف ٤٠٧/٢، وتوضيح المقاصد ٢٠٨/٤ والجنّى الدّاني ٧٤، والأشئونيّ ٣٠٥/٣.

(١) في ب: وإذا .

(٢) أي: المسبّب .

(٣) في ب: لحديثنا، وهو تحريف .

(٤) في ب: والفعل .

(٥) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيهل السياق، من شرح الحريري.

(٦) في أ: قل ما تأتينا، وهو تحريف .

(٧) من الآية: ٣٦ من سورة فاطر .

والاستفهام<sup>(١)</sup>، كقوله تعالى: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾<sup>(٢)</sup>،

ومنه<sup>(٣)</sup> قول الشاعر :

هَلْ تَعْرِفُونَ لُبَانَاتِي فَأَرْجُو أَنْ تُقْضَى فَيَرْتَدَّ بَعْضُ الرُّوحِ فِي الْجَسَدِ<sup>(٤)</sup>

/ والأمر، نحو : ( زُرْنِي فَأَزُورَكَ<sup>(٥)</sup> )، ومنه قول الراجز<sup>(٦)</sup> :

يَأْنَاقُ سِيرِي عَنَقًا فَسِيحًا إِلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحًا<sup>(٧)</sup>

[ ١٤٦ / ب ]

(١) في ب : للاستفهام .

(٢) من الآية : ٥٣ من سورة الأعراف .

(٣) في ب : ومثله .

(٤) في ب : والجسد .

وهذا البيت من البسيط، ولم أقف على قائله .

(و) اللَّبَانَةُ : الحاجة .

والشَّاهِدُ فيه : ( فَأَرْجُو ) حيث نصب الفعل المضارع بـ ( أَنْ ) المضمرّة وجوباً

بعد فاء السببية الواقعة في جواب الاستفهام .

يُنظر هذا البيت في : شرح الكافية الشافية ١٥٤٥/٣، وابن التناظم ٦٧٨، وشرح

قطر التدى ٨٢، والمقاصد التحوية ٣٨٨/٤، والتصريح ٢٣٩/٢، والأشموني

٣٠٢/٣ .

(٥) في أ : فَأَزْرِك .

(٦) في ب : الآخر .

(٧) هذا بيت من الرجز، وهو لأبي التجم العجلي .

(و) العنق : ضرب من السير . و ( سليمان ) أراد به : سليمان بن عبد الملك

الخليفة الأموي .

والنهي، كقوله تعالى: ﴿لَا تَطْعَمُوا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾<sup>(١)</sup>، ومنه قول الآخر:

وَلَا تُحَالِفْ ثَقَةً فَتَنْدَمَا<sup>(٢)</sup>

والعرض، (أَلَا تَنْزِلُ عِنْدَنَا فَتُصِيبَ خَيْرًا)، ومنه قول الشاعر:

يَا ابْنَ [الْكَرَامِ]<sup>(٣)</sup> أَلَا تَذْهَبُ<sup>(٤)</sup> قُبْصِرَ مَا [قَدْ]<sup>(٥)</sup> حَدَّثُوكَ فَمَا<sup>(٦)</sup> رَأَيْ كَمْ سَمِعَا؟<sup>(٧)</sup>

= والشاهد فيه: (فنستريحا) حيث نصب الفعل المضارع بـ (أن) المضمرة وجوباً بعد فاء السببية الواقعة في جواب الأمر.

يُنظر هذا البيت في: الكتاب ٣/٣٥، ومعاني القرآن للفراء ٧٩/٢، والمقتضب ١٤/٢، والأصول ١٩١/٢، واللمع ١٨٨، وشرح المفصل ٢٦/٧، وشرح الكافية الشافية ١٥٤٤/٣، وابن الناطم ٦٧٧، والديوان ٨٢.

(١) من الآية: ٨١ من سورة طه.

(٢) هذا بيت من الرجز المشطور، ولم أقف على قائله.

والشاهد فيه: (فتندما) حيث نصب الفعل المضارع بـ (أن) المضمرة وجوباً بعد فاء السببية الواقعة في جواب التهي.

ولم أجد من ذكر هذا البيت.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من أ.

(٤) في أ: أَلَا تَنْزِلُ.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من ب.

(٦) في أ: وما، وفي ب: فيما؛ وكلتاها محرفة، والصواب ما هو مثبت.

(٧) هذا بيت من البسيط، ولم أقف على قائله.

والشاهد فيه: (فتبصر) حيث نصب الفعل المضارع بـ (أن) المضمرة وجوباً

بعد فاء السببية الواقعة في جواب العرض.

والتَّمَنِّي، كقوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾<sup>(١)</sup>.

ومنه قولُ الشاعر :

يَا لَيْتَ أُمِّ خُلَيْدٍ وَاعَدَتْ فَوْقَتْ      وَدَامَ لِي مَعَهَا عُمْرٌ فَنَصْطَلِحَا<sup>(٢)</sup>

والتَّحْضِيض، كقوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَقْتُ﴾<sup>(٣)</sup>.

وحرُوف التَّحْضِيض أربعة؛ وهي : ( هَلَا ) و<sup>(٤)</sup> ( أَلَا )  
و(لَوْلَا) و(لَوْمًا) .

والدَّعَاء، كقول الشاعر :

رَبِّ وَفَّقْنِي فَلَا أَعْدِلَ عَنْ      سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنٍ<sup>(٥)</sup>

= يُنظر هذا البيتُ في : شرح الكافية الشافية ١٥٤٥/٣، وابن التاظم ٦٧٨، وشرح  
شذور الذهب ٢٩٠، وابن عقيل ٣٢٣/٢، والمقاصد التَّحْوِيَّة ٣٨٩/٤، والتَّصْرِيح  
٢٣٩/٢، والهمع ١٢٣/٤ .

(١) من الآية : ٧٣ من سورة النَّسَاء .

(٢) هذا بيتٌ من البسيط، ولم أقف على قائله .

والشَّاهد فيه : ( فنصطلحنا ) حيث نصب الفعل المضارع بـ ( أن ) المضمرة  
وُجوباً بعد فاء السَّبَبِيَّة الواقعة في جواب التَّمَنِّي .

يُنظرُ هذا البيت في : شرح الكافية الشافية ١٥٤٦/٣، وابن التاظم ٦٧٩، والمقاصد  
التَّحْوِيَّة ٣٨٩/٤، والأشْمُونِي ٣٠٣/٣ .

(٣) من الآية : ١٠ من سورة المَنَافِقُونَ .

(٤) في أ : أو .

(٥) هذا بيتٌ من الرَّمَل، ولم أقف على قائله .

والشَّاهد فيه : ( فلا أعدل ) حيث نصب الفعل المضارع بـ ( أن ) المضمرة  
وُجوباً بعد فاء السَّبَبِيَّة الواقعة في جواب فعل الدَّعَاء .

[١/١٤٧]

/ ولا ينصب<sup>(١)</sup> الفعل بعد الفاء غير مسبوقة بنفي<sup>(٢)</sup> أو طلب إلا  
لضرورة الشعر؛ كقول الشاعر :

سَأَتْرُكُ مَنَزْلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرْجِحَا<sup>(٣)</sup>

ولا يجوز النصب بعد شيء من ذلك إلا بثلاثة شروط :

الأوّل : أن يكون النفي خالصاً من معنى الإثبات .

الثاني : أن [ لا ]<sup>(٤)</sup> يكون الطلب باسم فعل، ولا بلفظ الخبر؛

ولذلك<sup>(٥)</sup> وجب رفع ما بعد الفاء<sup>(٦)</sup> في نحو : (ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا)

و(ما تزال تأتينا<sup>(٧)</sup> فتحدثنا<sup>(٨)</sup>)، وكقول الشاعر :

وَمَا قَامَ مِنَّا قَائِمٌ فِي نَدِينَا فَيَنْطِقُ إِلَّا بِأَلْتِي هِيَ أَعْرَفُ<sup>(٩)</sup>

= يُنظر هذا البيت في : شرح الكافية الشافية ٣/١٥٤٥، وابن التائظ ٦٧٨، وشرح  
قطر الندى ٨١، وابن عقيل ٢/٣٢٣، والمقاصد التحوية ٤/٣٨٨، والهمع ٤/١٢٠،  
والأشموقي ٣/٣٠٢ .

(١) في أ : تنصب .

(٢) في كلتا النسختين : مسبوقه بغير نفي، وما أثبتته هو الأولى .

(٣) تقدّم تخريج هذا البيت في ص ٧٨٦ .

والشاهد فيه هنا : (فأستريحا) حيث نصب الفعل المضارع بـ (أن) المضمرة

وجوباً بعد فاء السببية غير مسبوقه بنفي أو طلب؛ وهذا ضرورة .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٥) في أ : وكذلك، وهو تحريف .

(٦) في أ : ما، وهو تحريف .

(٧) في أ : وما يزال يأتينا فيحدثنا .

(٨) الرفع واجب في المثالين السابقين؛ لانتقاض النفي .

(٩) هذا بيت من الطويل، وهو للفرزدق .

و(حسبك الحديث فينام<sup>(١)</sup> الناس).

الثالث : أن يقصد بالفاء الجزاء<sup>(٢)</sup> والسببية، ولا يكون الفعل بعدها مبنياً على مبتدأ محذوف .

فإن كان كذلك<sup>(٣)</sup> وجب الرفع، كقولك: (ما تأتينا فتحدثنا) بمعنى:

= و( ندينا ) : الندي والنادي : المجلس .

والشاهد فيه : ( فينطق ) حيث رفعه؛ لأن من شرط التصب بعد النفي أن يكون النفي خالصاً، وها هنا ليس كذلك حيث انتقض النفي بالاستثناء، فصار الكلام مثبتاً، فوجب الرفع عند الشارح، وابن مالك، وابن الناطم .

واستشهد به سيبويه — رحمه الله — على نصب ( ينطق ) على الجواب بـ ( أن ) مضمرة وجوباً بعد فاء السببية؛ ولا عبرة بدخول ( إلا ) بعده ناقضة للنفي .

وعند سيبويه أن مثل هذا يجوز فيه التصب والرفع، قال ٣٢/٣ : «وتقول : ما تأتينا فتكلم — الأصل : فتكلم — إلا بالجميل، فالمعنى : أنك لم تأتينا إلا تكلمت بجميل؛ ونصبه على إضمار ( أن ) كما كان نصب ما قبله على إضمار ( أن )، وتمثيله كتمثيل الأول؛ وإن شئت رفعت على الشركة، كأنه قال : وما تكلم إلا بالجميل».

يُنظرُ هذا البيتُ في : الكتاب ٣٢/٣، والتفائض ٥٦٤، والأصول ١٨٤/٢، وجمهرة أشعار العرب ٨٨٧/٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٥٣٥/٢، وشرح الكافية الشافية ١٥٤٧/٣، وابن الناطم ٦٨٠، وتذكرة النحاة ٧١، والمقاصد النحوية ٣٩٠/٤، والديوان ٢٩/٢ .

(١) في أ : فتنام، وهو تصحيف .

وأجاز الكسائي نصب ما بعد الفاء في هذا المثال؛ لأنه في معنى : اكتف بالحديث فينام الناس . يُنظر : ابن الناطم ٦٨٠ .

(٢) في أ : للجزاء .

(٣) أي : فلو قصد بالفاء مجرد العطف، أو بالفعل بعدها بناؤه على محذوف =



ما تأتينا فما تحدثنا، أو ما تأتينا فأنت تحدثنا، قال الله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْذِرُونَ﴾<sup>(١)</sup> أي : فهم يعتذرون .

وجميع المواضع التي ينصب<sup>(٢)</sup> فيها المضارع بإضمار ( أَنْ ) بعد الفاء / ينتصب<sup>(٣)</sup> فيها بذلك بعد ( الواو )<sup>(٤)</sup> إذا قصد بها المصاحبة؛ ومنه قول الشاعر :

فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُوا إِنَّ أُنْدَى لَصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ<sup>(٥)</sup>

= وجب الرفع كالأمثلة .

(١) سورة المرسلات، الآية : ٣٦ .

(٢) في ب : تنصب .

(٣) في ب : تنصب .

(٤) هذا مذهب البصريين .

وذهب الكوفيون إلى أن الناصب الصِّرف .

وذهب الكسائي إلى أن ( الواو ) هي الناصبة بنفسها .

يُنظر : الكتاب ٤١/٣ وما بعدها، والإنصاف، المسألة الخامسة والسبعون، ٥٥٥/١،

وشرح المفصل ٢١/٧، والارتشاف ٤٠٧/٢، وتوضيح المقاصد ٢٠٨/٤، ٢١٠،

والجنى الداني ١٥٧، والأشعري ٣٠٨/٣ .

(٥) هذا بيت من الوافر، وهو للأعشى، وقيل : للحطيئة، أو لربيعة بن جُشم، وقيل :

للفرزدي، أو لدثار بن شيبان التَّمري .

والشاهد فيه : ( وأدعوا ) حيث نصب الفعل المضارع بـ ( أَنْ ) المضمرّة وجوباً

بعد واو المعية الواقعة في جواب الأمر .

ورواية الفراء في معاني القرآن، وتعلب في مجالسه، وابن جني في سر صناعة الإعراب =

وإذا قلت: ( لا تأكل السمك وتشرب اللبن ) كان [ المعنى ]<sup>(١)</sup>:  
النهى عن الجمع بينهما<sup>(٢)</sup>، ولم يكن ناهياً<sup>(٣)</sup> عن استعمال أحدهما على  
انفراده<sup>(٤)</sup>؛ ومنه قول بعض<sup>(٥)</sup> العرب: ( لا يسعني شيءٌ ويعجز عنك )  
بالنصب، ولو رفع لاستحال<sup>(٦)</sup> المعنى؛ لأنّه لا يجوز أن كلّ الأشياء [لا]<sup>(٧)</sup>  
تسعه، وكلّ الأشياء لا تعجز<sup>(٨)</sup> عن صاحبه، وهذا مُحال .

= والأباريّ في الإنصاف بحذف الواو، ولا شاهد عليها؛ لأنّه مجزومٌ بلام الأمر .  
والتقدير: ( ولأدغُ ) فحذفت اللّام وأبقى عملها؛ وهو جائزٌ عند الكوفيين .  
يُنظرُ هذا البيتُ في : الكتاب ٤٥/٣، ومعاني القرآن للقرّاء ١٦٠/١، ٣١٤/٢،  
ومجالس ثعلب ٤٥٦/٢، وأمالى القالي ٩٠/٢، وسرّ صناعة الإعراب ٣٩٢/١،  
والتبصرة ٣٩٩/١، والإنصاف ٥٣١/٢، وشرح المفصل ٣٣/٧، ٣٥، وشرح  
الكافية الشافية ١٥٤٨/٣، وابن النّاطم ٦٨١، وزيادات الصّبح المنير في شعر  
الأعشى ٢٦٠ .

- (١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .
- (٢) في ب : نهيّاً للأكل عن الجمع بينهما .
- (٣) في ب : نهيّاً .
- (٤) في هذا المثال يجوز فيه ثلاثة أوجه :  
الجزم : على التشريك بين الفعلين في النهي .  
والتّصّب : على النهي عن الجمع .  
والرّفْع : على ذلك المعنى؛ ولكن على تقدير : لا تأكل السمك وأنت تشربُ اللبن .  
يُنظر : ابن النّاطم ٦٨٣ .
- (٥) يُنظر : الكتاب ٤٣/٣، والمقتضب ٢٥/٢، والأصول ١٥٤/٢ .
- (٦) في ب : استحال .
- (٧) ما بين المعقوفين زيادةٌ منّي يقتضيها السّياق .
- (٨) في أ : لا يعجز .

وانتصابُ الفعل بعدها بإضمار ( أَنْ )، وعلى هذا أنشدوا :  
 لَا تَنَّهُ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلُهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ<sup>(١)</sup>  
 أي : لا تجمع بين النهي عن القبيح وفعله<sup>(٢)</sup>؛ ولم يرد نهي عن  
 الفعلين، ومن ذلك :

لَلْبَسِ عِبَاءَةً وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّقُوفِ<sup>(٣)</sup>  
 فالفعل منصوبٌ بتقدير : ( أَنْ )؛ لآثمة معطوفٌ على اسم، فلو رفعه

(١) هذا بيتٌ من الكامل، وهو لأبي الأسود الدؤليّ، وقيل : للأخطل، وقيل للطّرمّاح،  
 وقيل : لغيرهم .

والشّاهدُ فيه : ( وتأتّي ) حيث نصب الفعل المضارع بـ ( أَنْ ) المضمرة وجوباً  
 بعد واو المعية الواقعة في جواب النهي .

يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٤٢/٣، ومعاني القرآن للقرّاء ٣٤/١، ١١٥،  
 والمقتضب ٢٦/٢، والأصول ١٥٤/٢، والجمل ١٨٧، والأزهية ٢٣٤، وشرح  
 المفصل ٢٤/٧، وشرح الكافية الشافية ١٥٤٧/٣، وابن النّاطم ٦٨٢، ومستدرک  
 ديوان أبي الأسود ١٦٥ .

(٢) في ب : تفعله .

(٣) هذا بيتٌ من الوافر، وهو لميسون بنت بحدل الكلبية .

والشّاهدُ فيه : ( وتَقَرَّ ) حيث نصب الفعل المضارع بـ ( أَنْ ) المضمرة جوازاً بعد  
 واو عاطفة على اسم خالص من التقدير بالفعل؛ وهو قوله : لبس .

يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٤٥/٣، والمقتضب ٢٧/٢، والأصول ١٥٠/٢،  
 والجمل ١٧٨، والإيضاح ٢٤٢، وسرّ صناعة الإعراب ٢٧٣/١، وأملّي ابن  
 الشّجريّ ٤٢٧/١، وشرح المفصل ٢٥/٧، وشرح الكافية الشافية ١٥٥٧/٣، وابن  
 النّاطم ٦٨٦ .

لم يحسن؛ لعطفه فعلاً صريحاً على اسم صريح .

[ ١/١٤٨ ]

وقوله تعالى: ﴿يَا لَيْسَنَا نَرَدُّ وَلَا نَكَدُّبَ / يَا أَيَاتِ رَبَّنَا وَتَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(١)</sup>

في قراءة<sup>(٢)</sup> حمزة<sup>(٣)</sup>، وحفص<sup>(٤)</sup>؛ وقراءة الباقي<sup>(٥)</sup> ( وَتَكُونُ ) على معنى: ونحن نكون .

وأما ( أو )<sup>(٦)</sup> فتَنصب الفعل المستقبل على ضربين

أحدهما: بمعنى ( إِلَّا أَنْ )، كقولك: (لَأُزَمِّنَكَ أَوْ تُعْطِيَنِي حَقِّي)،

(١) من الآية : ٢٧ من سورة الأنعام .

(٢) هذه قراءة حمزة، وحفص عن عاصم، ويعقوب بنصب ﴿نَكَدُّبَ﴾ و ﴿تَكُونُ﴾، ووافقهم الأعمش .

وقرأ ابن عامر يرفع ﴿نَكَدُّبَ﴾ ونصب ﴿تَكُونُ﴾؛ ويُقل عنه التَّصْبُ فيهما .  
يُنظر : السبعة : ٢٥٥، والمبسوط ١٩٢، وحجة القراءات ٢٤٥، والكشف ١/٤٢٧،  
والتيسير ٨٤، والبحر المحيط ٤/٤٧٤، والإتحاف ٨/٢ .

(٣) في ب : حمزة وحفص — رضي الله عنهما — .

(٤) هو : أبو عُمَر حفص بن سُلَيْمان الأَسَدِيّ، الكوفيّ : أخذ القراءة عن عاصم؛ نزل بغداد فأقرأ بها، وجاور بمكة فأقرأ بها؛ روى عنه كثيرٌ من التابعين؛ تُوفي سنة (١٨٠هـ) .

يُنظر : معرفة القراء ١/١٤٠، وغاية النهاية ١/٢٥٤ .

(٥) يُنظر : المصادر السابقة في الحاشية رقم (٢) في تخريج هذه القراءة .

(٦) الخلافُ في ناصب الفعل الواقع بعد ( أو ) يتبع الخلاف في ناصب

الفعل الواقع بعد ( الفاء ) و ( الواو )؛ وقد فصلنا القولَ هُناك، فليراجع

ومعناه : تقريرُ وجودِ فعلٍ إنْ لم يعرض له مانع فيرتفع به وجوده، وهو :  
ليكن مني<sup>(١)</sup> لك لزومٌ إلا أن يكون منك إعطاء<sup>(٢)</sup> .

[ ثانيهما ]<sup>(٣)</sup> بمعنى ( حتّى )<sup>(٤)</sup>، ومنه قولُ الشاعر :

لَأَسْتَسْهَلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمَنَى فَمَا انْقَادَتِ الْآمَالُ إِلَّا لِصَابِرٍ<sup>(٥)</sup>

وفي قول الذريح<sup>(٦)</sup> لابنه قيس<sup>(٧)</sup> وقد أمره بطلاق زوجته فلم يفعل

(١) في ب : لك مني .

(٢) في ب : اعظما، وهو تحريف .

(٣) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها السياق .

(٤) أي : ( حَتَّى ) الَّتِي بمعنى ( إلى أن )، لا الَّتِي بمعنى ( كَيْ ) . يُنظر : ابن التائظ

. ٦٧٣

(٥) هذا بيتٌ من الطويل، ولم أقف على قائله .

والشَّاهدُ فيه : ( أو أدرك ) حيث نصب الفعل المضارع بـ ( أن ) المضمرة

وُجوباً بعد ( أو ) الَّتِي بمعنى ( حتّى ) .

يُنظرُ هذا البيتُ في : شرح الكافية الشافية ٣/١٥٤٠، وابن التائظ ٦٧٣، وشرح

قطر التدى ٧٨، وابن عقيل ٢/٣١٩، والمقاصد التحوية ٤/٣٨٤، والهمع ٤/١١٧،

والأشموقي ٣/٢٩٥ .

(٦) هو : ذريح بن سُنَّة بن حُذافة الكِناني، أبو قيس الشاعر المشهور .

يُنظر : الأغاني ٩/٢١٠ .

(٧) هو : قيس بن ذريح بن سُنَّة بن حُذافة الكِناني : من شعراء العصر الأموي، ومن

سُكَّان المدينة؛ وهو أحدُ عشاق العرب المشهورين بذلك، وصاحبه : بُنَيّ؛ توفي

سنة ( ٦٨ هـ ) .

يُنظر : الشعر والشعراء ٤١٧، والأغاني ٩/٢١٠ — ٢٥٣، والأعلام ٥/٢٠٥ .

لحَبَّتْهُ إِيَّاهَا، فطرح نفسه على<sup>(١)</sup> الرّمضاء قائلاً: (وَاللّٰهُ لَا أَرِيْمُ هَذَا الْمَوْضِعَ  
أَوْ أَمُوتَ أَوْ تُخَلِّيهَا)<sup>(٢)</sup>.

فالأولى بمعنى: ( حَتَّى )، والثانية بمعنى: ( إِلَّا<sup>(٣)</sup> أَنْ )، وكقوله  
تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ [ عَلَيْهِمْ ]﴾<sup>(٤)</sup> ﴿٥﴾.

وهي بمعنى ( حَتَّى ) في قوله :  
فِرَاقُ أَخٍ لَّنْ<sup>(٦)</sup> يَبْرَحَ الدَّهْرَ ذِكْرُهُ يُهَيِّمُنِي مَا عِشْتُ أَوْ يَنْفَدَ الْعُمْرُ<sup>(٧)</sup>  
( أَوْ )<sup>(٨)</sup> بمعنى: ( كَيْ ) في قوله:  
وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ فَنَاءَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا<sup>(٩)</sup>

(١) في ب : إلى الرّمضاء .

(٢) قصّة قيس بن ذريح مع أبيه ذكرها صاحب الأغاني ٢١٤/٩ .

وينظر : شرح عمدة الحفاظ ٣٣٥/١ .

(٣) في ب : إلى أَنْ .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٥) من الآية : ١٢٨ من سورة آل عمران؛ وهي في الآية بمعنى: ( إِلَّا أَنْ ) .

(٦) في أ : لم .

(٧) هذا بيتٌ من الطويل، وهو لأبي صخر الهذليّ .

والشاهد فيه : ( أَوْ يَنْفَدَ ) حيث نصب الفعل المضارع بـ ( أَنْ ) المضمرّة وجوباً  
بعد ( أَوْ ) التي بمعنى ( حَتَّى ) .

ينظرُ هذا البيتُ في : شرح أشعار الهذليّين ٩٥٢/٢، وشرح عمدة الحفاظ ٣٣٦/١ .

(٨) في ب : وأَوْ .

(٩) هذا بيتٌ من الوافر، وهو لزياد الأعجم .

[ ١٤٨ / ب ]

/ وأَمَّا ( حَتَّى ) فقد تقدّم الكلام في عملها في أبوابها .  
وهي إذا نصبت <sup>(١)</sup> الفعل المستقبل فعلى أحد معنيين:

= و ( غمزتُ ) : لَيّنت . و ( القناة ) : الرّمح . و ( الكعب ) : هو التّاشز في أطراف الأنايب .

والشّاهد فيه : ( أو تستقيما ) حيث نصب الفعل المضارع بـ ( أن ) المضمره وجوباً بعد ( أو ) التي بمعنى ( كي ) .

والنّحاة يستشهدون بها على أنّ ( أو ) بمعنى ( إلّا أنّ )؛ وهو الصّحيح .  
يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٤٨/٣، والمقتضب ٢٩/٢، والإيضاح ٢٤٧، والأزهية ١٢٢، والتّبصرة ٣٩٨/١، وأمالى ابن الشّجريّ ٧٨/٣، وشرح المفصل ١٥/٥، والمقرّب ٢٦٣/١، وشرح الكافية الشّافية ١٥٤٠/٣، وابن التّائلم ٦٧٤، والديوان ١٠١ — وفيه ( أو تستقيم ) بدل ( أو تستقيما ) — .

(١) ذهب البصريّون إلى أنّها حرف جرّ، والفعل بعدها منصوبٌ بتقدير ( أنّ )، والاسم بعدها مجرورٌ بها .

واختلف الكوفيّون :

فذهب الفراء إلى أنّها ناصبة بنفسها وليست الجارّة، وعنده أنّ الجر بعدها إنّما هو لنيابتها مناب ( إلى ) .

وذهب الكسائيّ إلى أنّها ناصبة بنفسها أيضاً، وإذا جاء الجرّ في الاسم بعدها فبإضمار ( إلى )؛ ويجوز عنده إظهارها .

وذهب بعض الكوفيّين إلى أنّها ناصبة بنفسها كـ ( أن )، جارة بنفسها لشبهها بـ ( إلى )، وأجازوا إظهار ( أنّ ) بعدها توكيداً .

يُنظر : الإنصاف، المسألة الثالثة والثمانون، ٥٩٧/٢، وشرح المفصل ١٩/٧، ٢٠، والارتشاف ٤٠٣/٢، وتوضيح المقاصد ٢٠٢/٢، والجنى الداني ٥٥٤، والهمع ١١١/٤، ١١٢، والأشموقيّ ٢٩٨/٣ .

معنى ( كَيّ )، أو ( إلى أن )، كقولك: ( سِرْتُ حَتَّى أَدْخَلَ  
المدينة )، و ( صُمْتُ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ )، وتقديرُ الكلام: إلى أن تَغْرُبَ  
الشَّمْسُ، و ( أَطِيعَ اللَّهَ حَتَّى يَرْحَمَكَ ) أي: كَيّ يَرْحَمَكَ .

وكلُّ موضعٍ كان الفعل الثاني غايةً للأوّل<sup>(١)</sup> كانت بمعنى ( إلى أن ) .

وكلُّ موضعٍ كان الأوّل سبباً للثاني كانت بمعنى ( كَيّ ) .

وإن كان الفعلُ بعد ( حَتَّى ) حالاً فيه حرفُ ابتداء، والفعلُ بعدها  
لازمُ الرّفع؛ لخلوّه عن ناصبٍ أو جازم، كقولك: ( سِرْتُ البارحةَ حتى  
أَدْخَلُهَا الْآنَ ) أي: سِرْتُ حتى أنا الآن أدخلها؛ ومنه قولهم: ( مَرَضَ  
فُلَانٌ حَتَّى لَا يَرْجُوَنَهُ ) فما لـ ( كي ) ههنا معنى<sup>(٢)</sup>، و ( سَأَلْتُ عَنْهُ حَتَّى  
لَا أَحْتَاجُ إِلَى سَوَالٍ ) .

والحالُ المقدّرة أن يكون الفعلُ قد وقع فيقدّرُ المخبرُ به اتّصافُهُ  
بالدُّخُولِ فِيهِ فَيُرْفَعُ<sup>(٣)</sup>؛ لِأَنَّهُ حَالٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى تِلْكَ الْحَالِ؛ وَقَدْ  
يَقْدَرُ<sup>(٤)</sup> اتّصافُهُ بِالْعَزْمِ عَلَيْهِ فَيُنْصَبُ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَقْبَلٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى تِلْكَ الْحَالِ؛  
وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَرُزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾<sup>(٥)</sup> قَرَأَهُ نَافِعٌ بِالرَّفْعِ<sup>(٦)</sup>،

(١) في أ: الأوّل .

(٢) في كلتا النسختين: عمل، وما أثبتته هو الأولى .

(٣) في ب: فترفع .

(٤) في أ: نقدر .

(٥) من الآية: ٢١٤ من سورة البقرة .

(٦) يُنْظَرُ: السبعة ١٨١، والمبسوط ١٤٦، وحيّة القراءات ١٣١، والكشف ٢٨٩/١،

والتيسير ٦٨ .



والباقون بالتَّصَبُّ (١).

و(اللام) الَّتِي / بمعنى (كَي) (٢)، كقولك : (قصدْتُكَ لتقوم معي)؛ فهي لَامُ التَّعْلِيلِ، كقوله (٣) تعالى : ﴿وَأَرْزُقْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِيَسِينِ لِلنَّاسِ﴾ (٤).  
وقد تأتي بمعنى العاقبة؛ كقوله تعالى : ﴿فَالْقَطْعَةُ آلَ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ (٥).

أو زائدة؛ كقوله تعالى : ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبينَ لَكُمْ﴾ (٦).

(١) يُنظر : المصادر السابقة .

(٢) ذهب البصريون إلى أنَّ الناصب للفعل (أَنَّ) مقدَّرة بعدها، والتقدير : جئتُكَ لأنَّ تُكرِّمَنِي .

وذهب الكوفيون إلى أنَّ لام (كَي) هي الناصبة للفعل من غير تقدير (أَنَّ)، نحو : جئتُكَ لِتُكرِّمَنِي .

وذهب ثعلبٌ إلى أنَّ اللام ناصبة بنفسها لقيامها مقامَ (أَنَّ) .

يُنظر : الإنصاف، المسألة التاسعة والسبعون، ٥٧٥/٢، وشرح المفصل ١٩/٧، ٢٠، والارتشاف ٤٠١/٢، وتوضيح المقاصد ١٩٧/٤، والهمع ١٤٠/٤، والأشعري ٢٩٢/٣ .

(٣) في ب : ومنه قوله تعالى .

(٤) من الآية : ٤٤ من سورة النحل .

(٥) من الآية : ٨ من سورة القصص .

(٦) من الآية : ٢٦ من سورة النساء .

وهذه الآيات الثلاث إضمار (أَنَّ) فيها جائر لا واجب؛ لأنَّه يجب إظهارها مع الفعل المقرون بـ (لا)، ويجب إضمارها مع الفعل إذا كانت اللام قبله زائدة لتوكيد نفي كان .

وَأَمَّا الَّتِي لِتَأْكِيدِ التَّنْفِي؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾<sup>(١)</sup>،  
و﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغَيِّرْ لَهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>؛ فَهِيَ<sup>(٣)</sup> الدَّاخِلَةُ عَلَى الْخَبَرِ بَعْدَ (مَا كَانَ) أَوْ  
(لَمْ يَكُنْ)؛ وَتَسَمَّى (لَامِ الْجُحُودِ)؛ فَتُنْصَبُ بِإِضْمَارِ (أَنْ)<sup>(٤)</sup>؛ وَهَاتَانِ  
اللَّامَانِ مَكْسُورَتَانِ كَلَامِ الْجَرِّ.

وَإِنْ يَكُنْ<sup>(٥)</sup> خَاتِمَةُ الْفِعْلِ أَلِفٌ فَهِيَ عَلَى سُكُونِهَا لَا تَخْتَلِفُ  
تَقُولُ: لَنْ يَرْضَى أَبُو السُّعُودِ حَتَّى يَرَى نَتَائِجَ الْوُعُودِ

## فصل

[الكلام]<sup>(٦)</sup> ههنا على الفعل المعتل اللام :

فَإِنْ كَانَ آخِرُ الْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ وَأَوَّاءُ، كـ (يدعو)، [أَوْ (يغزو)]<sup>(٧)</sup>،

= ويجوز الأمران في غير ذلك؛ كهذه الآيات .

(١) من الآية : ٣٣ من سورة الأنفال .

(٢) من الآية : ١٣٧ من سورة النساء .

(٣) في ب : وهي .

(٤) هذا مذهبُ البصريين؛ وذهب الكوفيون إلى أَنَّ اللامَ ناصبةٌ بنفسها .

وذهب ثعلبٌ إلى أَنَّ اللامَ ناصبةٌ بنفسها لقيامها مقامَ (أَنْ) .

يُنظَرُ : الإِنْصَافُ، الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ وَالثَّمَانُونَ، ٥٩٣/١، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ١٩/٧، ٢٠،

وَالْإِرْتِشَافُ ٣٩٩/٢، وَتَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ ١٩٧/٤، وَالْهَمْعُ ١٠٨/٤، وَالْأَشْمُونِيَّ

٢٩٢/٣ .

(٥) في متن الملحة ٥٠ : وَإِنْ تَكُنْ .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٧) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

أو ياء، كـ (يرمي) <sup>(١)</sup> حَرَّكْتُهَا بِالْفَتْحِ فِي حَالِ التَّصْبِ، فَتَقُولُ : إِنَّ زَيْدًا  
لَنْ يَدْعُوَ، وَلَنْ يَرْمِيَ <sup>(٢)</sup> .

فَإِنْ <sup>(٣)</sup> كَانَ آخِرُهُ أَلِفًا أَبْقَيْتَهَا عَلَى سُكُونِهَا؛ لِأَنَّ الْأَلِفَ لَا يُمْكِنُ  
تَحْرِيكُهَا، [فَتَقُولُ :] <sup>(٤)</sup> لَنْ يَرْضَى زَيْدٌ، [وَلَنْ يَخْشَى] <sup>(٥)</sup>؛ فَأَخْرَجْنَا هَذَيْنِ  
الْفَعْلَيْنِ الْأَلِفَ، وَإِنْ كَتَبْنَا بِالْيَاءِ .

(١) فِي ب : كَرَحَى، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٢) فِي ب : إِنَّ زَيْدًا لَنْ يَرْمِيَ وَلَنْ يَدْعُوَ بَفَتْحِ الْيَاءِ .

(٣) فِي ب : وَإِنْ .

(٤) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ أ .

(٥) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ أ .



[ ١٤٩ / ب ]

بابُ الأفعالِ التي رَفَعَهَا بثَبَاتِ <sup>(١)</sup> التَّوْنِ

وَحَمْسَةً تُحَذِّفُ <sup>(٢)</sup> مِنْهُنَّ الطَّرْفَ      فِي نَصْبِهَا فَأَلْقِهْ وَلَا تَخَفْ  
وَهِيَ - لَقِيتَ الْخَيْرَ - تَفْعَلَانِ      وَيَفْعَلَانِ فَأَعْرِفِ الْمَبَانِي  
وَتَفْعَلُونَ ثُمَّ يَفْعَلُونَ      وَأَنْتِ يَا أَسْمَاءُ تَفْعَلِينَ  
فَهَذِهِ يُحَذِّفُ <sup>(٣)</sup> مِنْهَا التَّوْنُ      فِي نَصْبِهَا لِيُظْهَرَ الْمَكُونُ <sup>(٤)</sup>  
تَقُولُ لِلزَّيْدَيْنِ <sup>(٥)</sup>: لَنْ يَنْطَلِقَا <sup>(٦)</sup>      وَفَرَّقَا السَّمَاءَ لَنْ يَفْتَرِقَا  
وَجَاهِدُوا يَا قَوْمِ حَتَّى تَغْتَمُوا      وَقَاتِلُوا الْكُفَّارَ كَيْمَا يُسْلِمُوا <sup>(٧)</sup>  
وَلَنْ يَطِيبَ الْعَيْشُ حَتَّى تَسْعَدِيَ      يَا هِنْدُ بِالْوَصْلِ الَّذِي يُرْوِي الصَّدْيَ

## فصل

هذه الأفعال رفعها بثبات <sup>(٨)</sup> التَّوْنِ؛ وهي ثلاثة أفعال:

(١) في ب : بإثبات .

(٢) في أ : يحذف .

(٣) في متن الملحة ٥١ : فَهَذِهِ تُحَذِّفُ .

(٤) في متن الملحة ٥١، وشرح الملحة ٣٤٨ : لِيُظْهَرَ السُّكُونُ .

(٥) في أ : لِلزَّيْدَانِ، وهو خطأ .

(٦) في متن الملحة ٥١، وشرح الملحة ٣٤٩ : لَنْ تَنْطَلِقَا .

(٧) في أ : تسلموا .

(٨) في ب : بإثبات .

فعلٌ لجمع المذكر العاقل، وفعلٌ للمثنى<sup>(١)</sup>، وفعلٌ للمفرد المؤنث،  
لكن بالحضور والغيبة / اللذين يختصان بالجمع والمثنى، صارت خمسة؛  
فمضى دخل عليها ناصب حذف النون  
منها، تقولُ : أريد أن تطيعوا، و أن تعلموا، و لن يذهبوا،<sup>(٢)</sup> ولن  
يخرجوا<sup>(٣)</sup>، و لن تفعلوا<sup>(٤)</sup> يا هندُ .

[١/١٥٠]

---

(١) في أ : للتّمني، وهو تحريف؛ وفي ب : المثنى .

(٢) في ب : تذهبوا .

(٣) في ب : كي يخرجوا .

(٤) في أ : لن تفعلين يا هذه .

## بَابُ الْجَوَازِ

وَيَجْزُمُ<sup>(١)</sup> الْفِعْلُ بِـ (لَمْ) فِي النَّفْيِ وَاللَّامُ فِي الْأَمْرِ وَ (لَا) فِي النَّهْيِ  
وَمِنْ حُرُوفِ الْجَزْمِ أَيْضًا (لَمَّا) وَمَنْ يَزِدْ فِيهَا يَقُلْ: أَلَمَّا  
تَقُولُ: لَمْ تَسْمَعْ<sup>(٢)</sup> كَلَامَ مَنْ عَذَلَ<sup>(٣)</sup> وَلَا تُخَاصِمُ مَنْ إِذَا قَالَ فَعَلْ  
وَحَالِدٌ لَمَّا يَزِدْ مَعَ مَنْ وَرَدَ وَمَنْ يَوَدُّ فَلْيُؤَاصِلْ مَنْ يُوَدُّ

## فصل

يجزم الفعل المضارع<sup>(٤)</sup> بـ (لم)، و (لما) - وهما أختان -، و (لام الأمر)، و (لا) في النهي .

فَأَمَّا (لَمْ) فهو حرف وضع لنفي فعل ماضٍ، فإذا قال<sup>(٥)</sup> قائل: (فعل زيد) فنفيه: (لم يفعل)؛ وقد تحمل<sup>(٦)</sup> على (ما) فترفع<sup>(٧)</sup> الفعل

(١) في ب : وتجزم .

(٢) في متن الملحة ٥٢ : تَقُولُ : لَمْ يَسْمَعْ .

(٣) في شرح الملحة ٣٥٠ : مَنْ عَذَلَ .

(٤) حروف الجزم لأصلية خمسة؛ ذكر الشارح منها أربعة، والخامس: (إن) في المجازة.

يُنظر: اللّمع ١٩٢، وشرح المفصل ٤٠/٧، ولباب الإعراب ٤٤٩ .

(٥) في ب : فإذا قلت .

(٦) في ب : يحمل .

(٧) في ب : فيرتفع .

بعدها<sup>(١)</sup>؛ ومنه قولُ الشّاعر :

لَوْلَا فَوَارِسُ مِنْ نُعْمٍ وَأُسْرَتُهَا يَوْمَ الصَّلِيفَاءِ<sup>(٢)</sup> لَمْ يُوفُونَ بِالْجَارِ<sup>(٣)</sup>

(لَمَّا) حرفُ نفيٍ لفعلٍ معه ( قد )، كمن قال: (زيدٌ [ قد ]<sup>(٤)</sup> فعل)

(١) ذكر ابن مالك في التسهيل أنّها تُحمل على ( لا )، وذكر في شرح الكافية الشّافية أنّها تُحمل على ( ما )، وهو أحسن؛ لأنّ ( ما ) ينفي بها الماضي كثيراً، بخلاف ( لا ) .

يُنظر : التسهيل ٢٣٦، وشرح الكافية الشّافية ١٥٩١/٣، وشرح عمدة الحافظ ٣٧٦/١، وتوضيح المقاصد ٢٣٦/٤، والأشموقي ٥/٤ .

(٢) في كلتا النسختين : الصّليّفاء، وهو تحريف؛ والصواب ما هو مثبت .

(٣) هذا بيتٌ من البسيط، ولم أقف على قائله .

و نُعم : اسم امرأة؛ وقال البغداديّ في الخزانة ٤/٩، وشرح أبيات المغني ١٣٢/٥ : (إنّها محرقةٌ من ذُهل، وهي اسمُ قبيلة ) . الصّليّفاء تصغير صلفاء؛ وهي : الأرض الصّلبة؛ ويوم الصّليّفاء : يومٌ من أيام العرب كان لهوازن على فزارةٍ وعَبَسٍ وأشجع؛ ويروى : ( الصّلاء ) و ( الصّليعاء ) وهو : اسم موضع كانت به وقعة لهم . ذكره ياقوت في معجم البلدان ٤٢١/٣، ٤٢٢ .

والشّاهدُ فيه : ( لم يوفون ) حيث أُلغيت ( لم ) حملاً على ( ما ) فارتفع الفعلُ بعدها .

يُنظر هذا البيتُ في : سرّ صناعة الإعراب ٤٤٨/٢، وشرح المفصل ٨/٧، وشرح الكافية الشّافية ١٥٧٤/٣، ١٥٩٢، واللّسان ( صلف ) ١٩٨/٩، والمغني ٣٦٥، وتوضيح المقاصد ٢٣٧/٤، والمقاصد التّحويّة ٤٤٦/٤، والهمع ٣١٣/٤، والخزانة ٣/٩ .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من كلتا النسختين .



فنفية : لَمَّا يفعل.

وهي / مركبة<sup>(١)</sup> من ( لَمْ ) و ( مَا )<sup>(٢)</sup> فأدغمت ميم ( لَمْ ) في [ ١٥٠ / ب ] ميم<sup>(٣)</sup> ( ما ) .

ووجه الزيادة<sup>(٤)</sup> : أَنَّهُمْ لَمَّا زادوا حرفاً في الإثبات وهو ( قَدْ ) ، زادوا حرفاً في النفي وهو<sup>(٥)</sup> ( ما ) .

وكلاهما<sup>(٦)</sup> يجوزمان الفعل المستقبل ؛ فَإِنْ كَانَ معتلاً سقط منه حرفُ العلة ، كقولك : ( لَمْ يَغْزُ ) و ( لَمْ يَرَمْ ) و ( لَمْ يَخْشَ ) و ( لَمْ يَقَمْ ) و ( لَمَّا يَغْزُ ) و ( لَمَّا يَرَمْ ) و ( لَمَّا يَخْشَ ) و ( لَمَّا يَقَمْ ) ، قال الله تعالى : ﴿ كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ ﴾<sup>(٧)</sup> .  
فإِنْ كَانَ سالماً سكن آخره ، كقوله تعالى : ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾<sup>(٨)</sup> ،

(١) هذا مذهب الجمهور ؛ وقيل : بسيطة .

يُنظر : الجنى الداني ٥٩٣ ، وتوضيح المقاصد ٢٣٩/٤ ، والجمع ٣١٣/٤ ، والأشعوني ٨/٤ .

(٢) في أ : وَلَمَّا ، وهو تحريف .

(٣) في أ : ميمها .

(٤) في أ : وتوجيه الزيادة أَنَّهُ .

(٥) في أ : وهي .

(٦) أي : لَمْ ، وَلَمَّا .

(٧) سورة عبس ، الآية : ٢٣ .

(٨) سورة الإخلاص ، الآية : ٣ .

و(لَمَّا يذهب)، [ و ]<sup>(١)</sup> قال الشّاعر :

فَإِنْ كُنْتُ مَأْكُولًا فَكُنْ خَيْرَ<sup>(٢)</sup> أَكِلٍ وَإِلَّا فَأَذْرِكُنِي وَلَمَّا أُمِرْتُ<sup>(٣)</sup>

والفرق بين ( لَمْ ) و ( لَمَّا ) من وجهين :

أحدهما : أَنَّ ( لَمَّا ) تُفيد امتداد انتفاء الفعل إلى وقت حديثك،

تقول: ( ندم زيد ولم ينفعه النّدم ) أي: عقيب ندمه؛ فَإِنْ قلتَ: (ولمّا

ينفعه) كان معناه أنّه لم ينفعه إلى وقته هذا، قال الله تعالى: ﴿ وَلَمَّا يَدْخُلِ

الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾<sup>(٤)</sup> المعنى : إنَّهم إلى وقت الإخبار عنهم كانوا غير مؤمنين .

الثّاني: أنّه يوقف على ( لَمَّا ) دون الفعل، كقولك: (خرج زيد

ولمّا) أي : [ و ]<sup>(٥)</sup> لمّا يخرج .

(١) العاطفُ ساقطٌ من أ .

(٢) في أ : أنت أَكِلِي .

(٣) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو للممّرّق العبديّ .

والشّاهدُ فيه : ( ولمّا أُمِرْتُ ) حيث عملت ( لَمَّا ) الجزم في الفعل المضارع السّالم بتسكين آخره؛ وحُرِّكْ هُنَا لأجل القافية .

يُنظر هذا البيتُ في : الأصمعيّات ١٦٦، والكامل ٢٦/١، والجمهرة (زقم) ٨٢٣/٢، وأمالِي ابن الشّجريّ ٢٠٤/١، ورفض المباني ٣٥٢، واللّسان (مزق) ٣٤٣/١٠، والمغني ٣٦٧، والأشْمُوئيّ ٥/٤ .

(٤) من الآية ١٤ من سورة الحجرات .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

[١/١٥١]

وقد حملت ( لَمْ ) على ( لَمَّا ) في الشعر [ فَوُقِفَ عليها ]<sup>(١)</sup>، / كقول<sup>(٢)</sup> الشاعر :

أُرْدُدْ وَدِيعَتَكَ<sup>(٣)</sup> الَّتِي اسْتَوْدَعْتَهَا<sup>(٤)</sup>      يَوْمَ الْأَحَارِبِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمْ<sup>(٥)</sup>  
أي : وإن لم تصل .

وَأَمَّا ( أَلَمْ ) فهي ( لَمْ ) زيدت عليها همزة الاستفهام؛ فلَمَّا رُكِبَ  
التنفي مع الاستفهام [ أفاد ]<sup>(٦)</sup> تقريراً؛ كقوله [ تعالى ]<sup>(٧)</sup> : ﴿ أَلَمْ تَشْرَحْ لَكَ  
صَدْرَكَ ﴾<sup>(٨)</sup>، ويصير الفعل الذي يدخلان عليه في معنى الماضي<sup>(٩)</sup>؛ لَأَنَّهُ

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٢) في ب : كقولك .

(٣) في ب : ودائعك .

(٤) في أ : اودعتها .

(٥) هذا بيتٌ من الكامل، وهو لإبراهيم بن هرمة القرشي .

والشاهدُ فيه : ( وإن لم ) حيث حذف الفعل الذي دخلت عليه ( لم ) حملاً على  
( لَمَّا )؛ والتقدير : وإن لم تصل .

يُنظر هذا البيتُ في : جواهر الأدب ٢٥٦، ٤٢٤، والجنى الداني ٢٦٩، وتوضيح  
المقاصد ٢٣٤/٤، والمغني ٣٦٩، والمساعد ١٣١/٣، والمقاصد النحوية ٤٤٣/٤،  
والتصريح ٢٤٧/٢، والهمع ٣١٣/٤، والخزانة ٨/٩، والديوان ١٩١ .

وفي جميع هذه المصادر ( احفظ ) بدل ( اردد )، و ( يوم الأعازب ) بدل  
( يوم الأحارب ) . ويوم الأعازب : يوم معهود من أيام العرب .

(٦) ما بين المعقوفين زيادةٌ منِّي يقتضيها السياق .

(٧) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٨) سورة الشرح، الآية : ١ .

(٩) وهل تدخلان على الماضي فتتقلانِه إلى المضارع، أو على لفظ المضارع فينقلانِ =

يَحْسُنُ أَنْ نَقُولَ: ( لَمْ يَخْرُجْ زَيْدٌ أَمْسَ ) وَ ( لَمَّا يَذْهَبُ أَمْسَ )<sup>(١)</sup>.

وَقَدْ يَدْخُلُ بَيْنَ الْجَازِمِ وَالْهَمْزَةِ الْوَائِ وَالْفَاءُ<sup>(٢)</sup>، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوَلَمْ

تَعْمُرُكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>، وَ ﴿أَفَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ﴾<sup>(٤)</sup>.

وَقَدْ تَكُونُ<sup>(٥)</sup> ( لَمَّا ) اسْمًا ظَرْفِيًّا بِمَعْنَى ( حِينَ )<sup>(٦)</sup>؛ وَذَلِكَ

= معناه إلى الماضي ؟، مذهبان :

الثاني منهما الأظهر .

يُنْظَرُ : شرح المفصل ١١٠/٨، وشرح الرضي ٢٣٢/٢ .

(١) لَفْظُ ( أَمْسَ ) لَا يَتَّصِلُ إِلَّا بِالْفِعْلِ الْمَاضِي، وَلَوْ لَا دُخُولُ ( لَمْ ) وَ ( لَمَّا ) عَلَى

الْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ لَمَّا سَاغَ هَذَا الْكَلَامُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْسُنُ أَنْ تَقُولَ : ( يَخْرُجُ زَيْدٌ أَمْسَ ) .

يُنْظَرُ : شرح ملح الإعراب ٣٥١ .

(٢) الْوَائِ وَالْفَاءُ اللَّاحِقَانِ لَهَا بَعْدَ الْهَمْزَةِ لِلْعَطْفِ، وَتَأَخَّرَا عَنِ الْهَمْزَةِ لَوَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ لَهَا صَدْرَ الْكَلَامِ دَوْنَهُمَا؛ لِأَنَّ الْاعْتِمَادَ عَلَيْهَا .

وَالثَّانِي : أَنَّ الْوَائِ وَالْفَاءَ مَعَ ( لَمْ ) كَلْفَظٍ وَاحِدٍ لَشِدَّةِ اتِّصَالِهِمَا بِهَا؛ وَكَأَنَّ الْهَمْزَةَ

أَحْدَثَتْ التَّقْرِيرَ وَالتَّوْبِيخَ بَعْدَ حُصُولِ الْعَطْفِ فِي الْكَلَامِ . يُنْظَرُ : رِصْفُ الْمُبَانِي

٣٥٠، ٣٥١، وَ الْارْتِشَافُ ٥٤٦/٢ .

(٣) مِنَ الْآيَةِ : ٣٧ مِنْ سُورَةِ فَاطِرٍ .

(٤) مِنَ الْآيَةِ : ٦ مِنْ سُورَةِ قٍ .

(٥) فِي أ : يَكُونُ .

(٦) الْقَوْلُ بِاسْمِيَّتِهَا ظَرْفًا لِابْنِ السَّرَّاجِ، وَالْفَارِسِيِّ، وَابْنِ جَنِّيٍّ، وَجَمَاعَةٍ؛ وَالْجَوَابُ

عَامِلٌ فِيهَا، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهَا فِي مَوْضِعٍ جَرَّ بِهَا .

وَالْمَشْهُورُ كَوْنُهَا حَرْفٌ وَجُودٌ لَوْجُودٍ .

يُنْظَرُ: الْكِتَابُ ٩٨/١، ٢٣٤/٤، وَالْأَصُولُ ٢٣٤/٢، ١٧٩/٣، وَإِضَاحُ الشَّعْرِ ٨٣،

وَالْأَرْهِيَّةُ ١٩٩، وَالتَّسْهِيلُ ٢٤١، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ١٦٤٣/٣، ١٦٤٤،

إذا وَلِيَهَا الفعل الماضي، كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا بَجَيْنًا هُوْدًا﴾<sup>(١)</sup>.  
وتكون بمعنى (إِلَّا) للتخصيص<sup>(٢)</sup>، نحو: (عَزَمْتُ عَلَيْكَ لَمَّا  
فَعَلْتَ) أي: إِلَّا فعلت .  
و(لام) الأمر، و ( لا ) في التهي يفهمان<sup>(٣)</sup> الطَّلَب<sup>(٤)</sup> وأصل اللّام  
السَّكُون، وحركت لامتناع الابتداء بها ساكنة، وكُسرت<sup>(٥)</sup> للفرق بينها  
وبين لام التوكيد<sup>(٦)</sup>.

= ورصف المباني ٣٥٤، والجني الداني ٥٩٤، والمغني ٣٦٩ .

(١) من الآية : ٥٨ من سورة هود .

(٢) ( لَمَّا ) التي بمعنى ( إِلَّا ) لها موضعان :

أحدهما : بعد القسم، نحو ( نشدتك بالله لَمَّا فعلت )، و( عزمتُ عليك لَمَّا ضربت  
كاتبك سوطاً ) .

والثاني : بعد النفي، ومنه قراءة عاصم، وحمة : ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا  
مُحْضَرُونَ﴾ [يس : ٣٢] أي : ما كل ذلك إِلَّا جميع .

والشّارح - رحمه الله - أتى بمعنى جديد لـ ( لَمَّا ) التي بمعنى ( إِلَّا )؛ وهو  
التخصيص، والملاحظ من مثاله أنه قَسَمَ وليس تخصّيص .

يُنظر : الأزهية ١٩٨، وشرح الكافية الشافية ١٦٤٥/٣، والجني الداني ٥٩٣ .

(٣) في ب : يعمّهما .

(٤) فـ ( لَامُ ) الأمر لطلب الفعل، و ( لا ) التاهية لطلب الكفّ .

(٥) في أ : وحكرت، وهو تحريف .

وحركتها الكسر، وسليم تفتحها .

يُنظر: معاني القرآن للقرّاء ٢٨٥/١، وشرح المفصل ٢٤/٩، والمغني ٢٩٤، والجني الداني ١١١ .

(٦) وهو رأي أبي إسحاق الزجاج .

يُنظر : اللسان ( لوم ) ٥٥٩/١٢، وشرح العوامل المائة ٢٥٣ .

وقيل: أشبهت لام الجرّ المختصّة بالاسم في اختصاصها بالفعل<sup>(١)</sup>.

وهي تستعمل في أمر، أو دعاء<sup>(٢)</sup>، كقوله تعالى: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّنْ

سَعَتِهِ﴾<sup>(٣)</sup>، / و ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾<sup>(٤)</sup>. [ ١٥١ / ب ]

وتكون<sup>(٥)</sup> للغائب، كقول الشّاعر:

[ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي كَفِّهِ غَيْرُ نَفْسِهِ لَجَادَ بِهَا ]<sup>(٦)</sup> فَلْيَتَّقِ اللَّهَ سَائِلُهُ<sup>(٧)</sup>

(١) وكسر ( لام ) الأمر حملاً على اللّام الجارّة هو رأي الرّمانيّ .

يُنظر : معاني الحروف ٥٧ ، ٥٨ .

وذكر ابن يعيش أنّها كُسرت حملاً على حروف الجرّ . يُنظر : شرح المفصّل ٢٤/٩ .

(٢) أو التماس، كقولك لمن يساويك : ( لَتَفْعَلْ ) من غير استعلاء؛ وذلك لأنّ الطّلب

إذا ورد من الأعلى فهو أمر، وإذا ورد من الأدنى فهو دعاء، وإذا ورد من المساوي فهو التماس .

يُنظر : الجني الدّاني ١١٠ ، والتّصريح ٢٤٦/٢ .

(٣) من الآية : ٧ من سورة الطّلاق .

(٤) من الآية : ٧٧ من سورة الزّحرف .

(٥) في أ : ويكون .

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٧) هذا بيتٌ من الطّويل، ويُنسب لعبد الله بن الزّبير، ولزّهير بن أبي سُلمى، ولأبي تمام، وغيرهم .

والشّاهدُ فيه : ( فَلْيَتَّقِ اللَّهَ ) حيث تكون ( لام ) الأمر للغائب .

يُنظر هذا البيتُ في : رصف المباي ٣٥٩ ، والوحشيّات ٢٤٧ ، والحماسة البصريّة ١٣٦/١ ،

وديوان زّهير بن أبي سُلمى - في الحاشية - ٥٧ ، ٥٨ ، وديوان عبد الله بن الزّبير ١٢٢ ،

وَيُخْتَارُ<sup>(١)</sup> تَسْكِينُهَا بَعْدَ الْوَائِ وَالْفَاءِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلْيَقُولُوا لِلَّهِ﴾<sup>(٢)</sup>.

وإنْ دَخَلَتْ ثَمَّ [عَلَيْهَا]<sup>(٣)</sup> فَالْكَسْرُ الْمُخْتَارُ؛ لِأَنَّهَا كَلِمَةٌ مُفَصَّلَةٌ عَنِ اللَّامِ<sup>(٤)</sup>.  
وَعَلَى هَذَا قَرَأَ أَبُو عَمْرٍو<sup>(٥)</sup> ﴿ثُمَّ لَيَقَطَّعَ﴾<sup>(٦)</sup> [بِكَسْرِ اللَّامِ]<sup>(٧)</sup>؛

= وديوان أبي تمام ٢٩/٣ .

(١) وتَسْكِينُ اللَّامِ بَعْدَ (الْوَائِ) وَ (الْفَاءِ)، وَكُسْرُهَا بَعْدَ (ثُمَّ) هُوَ الْاِخْتِيَارُ .  
يُنْظَرُ : الْكِتَابُ ١٥١/٤، وَالْمَقْتَضِبُ ١٣٣/٢، ١٣٤، وَسِرُّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ٣٨٤/١،  
وشرح المفصل ٤٠/٩، وشرح الكافية الشافية ١٥٦٤/٣، والجنى الداني ١١١ .

(٢) مِنَ الْآيَةِ : ٩ مِنْ سُورَةِ النَّسَاءِ .

(٣) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ سَاقِطٌ مِنْ أ .

(٤) قَالَ ابْنُ جَنِّي فِي سِرِّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ٣٨٤/١ : «وَذَلِكَ أَنَّ (ثُمَّ) حَرْفٌ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ يُمْكِنُ الْوُقُوفُ عَلَيْهِ، وَإِذَا أُمِكنَ الْوُقُوفُ لَزِمَ الْاِبْتِدَاءُ بِالسَّكَنِ، وَهَذَا غَيْرُ جَائِزٍ بِإِجْمَاعٍ» .

وَقِيلَ : إِسْكَانُ اللَّامِ مَعَ (ثُمَّ) يَكُونُ ضَرْورَةً .

وَقِيلَ : يَجُوزُ سَعَةً؛ وَقَدْ قُرِئَ بِهِ فِي السَّبْعَةِ، وَإِنْ رَدَّهَ الْبَصَرِيُّونَ وَوَصَفُوهُ بِالضَّعْفِ وَالْقَلَّةِ .  
يُنْظَرُ : مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ ٢٨٥/١، وَالْمَقْتَضِبُ ١٣٣/٢، ١٣٤، وَالْاِرْتِشَافُ ٥٤١/٢،  
وَالْجَنَى الدَّانِي ١١١، ١١٢، وَالْهَمْعُ ٣٠٨/٤ .

(٥) وَهِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ، وَوَرِّشٍ عَنْ نَافِعٍ؛ وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِإِسْكَانِ اللَّامِ .  
يُنْظَرُ : السَّبْعَةُ ٤٣٤، وَالْمَبْسُوطُ ٣٠٦، وَحِجَّةُ الْقِرَاءَاتِ ٤٧٣، وَالْكَشَفُ ١١٦/٢،  
وَالْتَّيْسِيرُ ١٢٧ .

(٦) مِنَ الْآيَةِ : ١٥ مِنْ سُورَةِ الْحَجِّ .

(٧) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ سَاقِطٌ مِنْ أ .

فالواو والفاء يمتزجان [ باللام كما يمتزجان ] <sup>(١)</sup> بالهاء في دخولهما <sup>(٢)</sup> على المضمر، وتسكين الهاء منه، كقولك <sup>(٣)</sup>: (قال محمد وهو صادق) و (سارت الناقة وهي مثقلة)، وقوله [ تعالى ] <sup>(٤)</sup>: ﴿فَنَهَى خَاوِيَةً عَلَى عُرُوشِهَا﴾ <sup>(٥)</sup> <sup>(٦)</sup>.

ويجوز في الشعر أن تحذف اللام، ويبقى جزمها، كقوله :  
مُحَمَّدٌ تَقْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفَتْ مِنْ شَيْءٍ تَبَالًا <sup>(٧)</sup>  
( لا ) الناهية: استعمالها في التهي أو الدعاء <sup>(٨)</sup>؛ كقوله تعالى:  
﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ﴾ <sup>(٩)</sup>، و ﴿لَا تَوَاخِذْنَا﴾ <sup>(١٠)</sup>.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٢) في أ : دخولها .

(٣) في أ : من قولك .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(٦) من الآية : ٤٥ من سورة الحج .

(٧) في أ : من أمر خبالا .

وهذا البيت تقدم تحريجه في ص ٧٩٥ .

والشاهد فيه هنا : (تقد) حيث حذف لام الأمر وبقي الفعل مجزوم، والأصل : لتقد .

(٨) أو للاتماس، كقولك لمساويك : ( لا تفعل يا فلان ) من غير استعلاء .

ينظر : التصريح ٢/٢٤٥ .

(٩) من الآية : ٤٠ من سورة التوبة .

(١٠) من الآية : ٢٨٦ من سورة البقرة .



وتصحّب فعل المخاطب، والغائب كثيراً، وقد تصحب<sup>(١)</sup> فعل المتكلم،  
كقول الشاعر :

إِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقَ فَلَا نَعُدُّ لَهَا<sup>(٢)</sup> أَبَدًا مَا دَامَ فِيهَا الْجُرَاضِمُ<sup>(٣)</sup>

وعملت هذه الحروف الجزم؛ لأنّ ( لَمْ ) تقلبُ معنى المستقبل إلى الماضي، / والفعل ثقيل، وقد ازداد ثقلًا بقلب<sup>(٤)</sup> معناه؛ فناسب أن يُحذف منه شيء ليخفّ<sup>(٥)</sup>؛ وكذلك القول في (لَمَّا) .

وأما ( لام الأمر ) فإنّما جَزَمَتْ؛ لأنّ الأمر الصّريح موقوف الآخر،

(١) في ب : يصحب .

(٢) في كلتا النسختين : لها، وهو تحريف .

(٣) في ب : الجراظم، وهو تحريف .

وهذا البيت من الطويل، ويُنسب للفرزدق، وليس في ديوانه؛ وقيل : للوليد بن عُقبة.

و ( الجراضم ) : الواسع البطن، الكثير الأكل .

والشاهدُ فيه : ( فلا نعد ) حيث جزم فعل المتكلم المبني للمعلوم بـ(لا) الناهية أو الدّعائية؛ وهذا قليل .

وذكر ابن هشام أن (لا) في قوله: (فلا نعد) تحتل النهي والدعاء.

يُنظر: المغني ٣٢٦.

يُنظر هذا البيت في : الأزهية ١٥٠، وأمالى ابن الشجري ٥٣٣/٢، وابن النّاطم ٦٩٢، والمغني ٣٢٦، وأوضح المسالك ١٨٦/٣، والمقاصد التّحوية ٤٢٠/٤، والتّصريح ٢٤٦/٢، وشرح شواهد المغني ٦٣٣/٢، والأشتموني ٣/٤ .

(٤) في ب : فقلب، وهو تحريف .

(٥) في أ : لتخفّ .

كقولك: (اضْرِبْ)؛ فجعل لفظَ المعرب كلفظَ المبني؛ لاشتراكهما في المعنى.  
وأما التّهي فهو مثل الأمر؛ لأنّه طلب التّرك؛ كما أنّ الأمر طلب الفعل، فكانا كذلك<sup>(١)</sup> في العمل متساويين<sup>(٢)</sup>.

وإنّ تَلَاهُ أَلِفٌ وَلَامٌ فَلَيْسَ غَيْرُ الْكَسْرِ وَالسَّلَامِ  
تَقُولُ : لَا تَنْهَرِ<sup>(٣)</sup> الْمِسْكِينَ وَمِثْلُهُ : لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ  
المُراد بهذا الكلام : أنّه لا يُجمع بين ساكنين؛ ومتى التقى  
ساكنان<sup>(٤)</sup> في المجزوم أو في غيره كُسِرَ الأوّل منهما .

أما الفعل فهو<sup>(٥)</sup> إذا أتى بعده<sup>(٦)</sup> الألفُ واللامُ، كقوله<sup>(٧)</sup> تعالى:  
﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾<sup>(٨)</sup>، وكان الأصل [ فيه ]<sup>(٩)</sup> تسكين التّون<sup>(١٠)</sup> كما  
سكنت في قوله: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾<sup>(١١)</sup>، ولكن لما التقت (التّون)

(١) في ب : لذلك.

(٢) يُنظر : أسرار العربيّة ٣٣٣، ٣٣٤ .

(٣) في متن الملحّة ٥٣، وشرح الملحّة ٣٥٤ : لَا تَنْهَرِ الْمِسْكِينَ .

(٤) في أ : ساكنين، وهو خطأ .

(٥) في ب : فهذا .

(٦) في ب : بعد .

(٧) في ب : لقوله .

(٨) من الآية : ١ من سورة البينة .

(٩) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(١٠) الأصل : تسكين التّون بالجزم .

(١١) سورة الإخلاص، الآية : ٤ .

- وهي ساكنة - بلام (الذين) <sup>(١)</sup> كُسرت؛ فراراً من اجتماع ساكنين، ولا اعتبار بالألف <sup>(٢)</sup>؛ لسقوطها عند اندراج الكلام .

وكذلك <sup>(٣)</sup> فعل الأمر، كقوله تعالى: ﴿قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ <sup>(٤)</sup>.

/ وكذلك حكم الأسماء المبنية على السكون، كقولك: (كَمْ المال) [١٥٢/ب] و (سِرْتُ عن المدينة) .

وَشَذَّ مَنْ ذَلِكَ فَتَحَ نون (من) من قولك <sup>(٥)</sup>: (سمعتُ مِنَ الشَّيْخِ حديثاً)؛ وذلك لكسرة الميم؛ فكرهوا أن يتوالى كسرتان على حرفين <sup>(٦)</sup>.

وَإِنْ تَرَّ الْمُعْتَلُّ فِيهَا رِذْفًا      أَوْ آخَرَ الْفِعْلِ فَسِمُهُ الْحَذْفًا  
تَقُولُ: لَا تَأْسُ <sup>(٧)</sup> وَلَا تُؤْذِ وَلَا      تَقُلْ بِلَا عِلْمٍ وَلَا تَحْسُ <sup>(٨)</sup> الطَّلَا <sup>(٩)</sup>

(١) ولام (الذين) أيضاً ساكنة؛ فالتقى ساكنان، ولا بُدَّ من التخلص من التقاء الساكنين.  
(٢) لأنها أَلِفٌ وصلٍ تسقط عند إدراج الكلام؛ وإنما اجتلبت وأدخلت على اللام لئتم افتتاح التطق به؛ لأن اللام ساكنة، ولا يمكن افتتاح التطق بالساكن .

يُنظر : شرح ملحّة الإعراب ٣٥٤ .

(٣) أي : كذلك إذا التقى ساكنان، والفعلُ فعلُ أمر .

(٤) سورة المزمل، الآية : ٢ .

(٥) في ب : كقولك .

(٦) في كلمة واحدة .

(٧) في أ : لا بأس .

(٨) في كلتا النسختين : ولا تحس، وهو تصحيف .

(٩) الطَّلَا : الخمر المطبوخة؛ فهو : ما طُبِخَ من عصير العنب حتى ذهب ثلثاه؛ والعرب =

وَأَنْتَ يَا زَيْدُ فَلَا تَهْوِ<sup>(١)</sup> الْمُنَى<sup>(٢)</sup> وَلَا تَبِعْ إِلَّا بِنَقْدٍ فِي مَنَى  
وَالْجَزْمُ فِي الْخَمْسَةِ مِثْلُ<sup>(٣)</sup> النَّصْبِ فَاقْنَعْ بِإِجْازِي وَقُلْ لِي: حَسْبِي

### [ فصل ]<sup>(٤)</sup>

إذا كان آخر الفعل حرفاً من حروف العلة، أو ما قبل آخره وهو  
الرَّدْفُ<sup>(٥)</sup> ودخل عليه عاملُ جَزْمٍ يُحذف حرف الاعتلال؛ لأنَّ من شرط الجزم

= تسمي الخمر الطلاء، وتريد بذلك : تحسين اسمها . و ( حَسُوها ) : شربها  
جَرَعاً؛ وفي اللسان ((الحسوة - بالضم - : الجرعة بقدر ما يُحسى مرة واحدة،  
وبالفتح : المرة الواحدة)).

يُنظر : اللسان ( حسا ) ١٧٦/١٤ ، ١٧٧ ، ( طلى ) ١١/١٥ .

(١) في أ : فلا تحشى .

(٢) في متن الملح ٥٣ : وَأَنْتَ يَا زَيْدُ فَلَا تَزْدَدْ عَنَّا .

(٣) في أ : قبل .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(٥) الرَّدْفُ : أَلِفٌ أو ياءٌ أو واوٌ سواكن قبل حروف الرويِّ معه، والواو والياء يجتمعان  
في قصيدة واحدة، والألف لا يكون معها غيرها .

وإنما سُمِّي رِدْفاً؛ لأنه ملحق في التزامه وتحمل مراعاته بالرويِّ، فجرى مجرى  
الرَّدْف للركاب؛ لأنه يليه وملحق به . الكافي في العروض والقوافي ١٥٣ .

ويُنظر : القوافي للتوحي ١١٤ ، والوافي في العروض والقوافي ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، والكافي  
في علم القوافي ١٠٤ .

ومثل الرَّدْف : ( يخاف ) و ( يقول ) و ( يبيع )؛ فإذا أدخل الجازم عليه حذفه،  
وإنما وجب حذفه لأنَّ حرف الاعتلال ساكن، والجزم يوجب سكون ما بعده؛  
فلما التقى الساكنان وجب حذف حرف الاعتلال فراراً من اجتماع الساكنين؛ =

أن يسكن المتحرّك؛ فإذا صادف حرفاً ساكناً حذفه ليؤثّر دُخُولُهُ على الفعل، ويظهر عمله؛ فتقول<sup>(١)</sup> فيما لامه حرفُ علة كـ (يخشى): (لَمْ يَخْشَ) بِرَوْمٍ حركةٍ تدلّ على الحرف المحذوف .

وكذا المعتلّ العين [ مثل : يقول ]<sup>(٢)</sup>، فتقول : ( لم يقل ) بسقوط الحرف المعتلّ كيلاً يجتمع ساكنان .

[ ١/١٥٣ ] وتسقط النون من الأفعال الخمسة لدخول الجازم عليها /، كقولك: (لَمْ يَقُومُوا) و(لَمَّا يَقُومُوا) و(لَمْ يَقُومِي) فتسقط النون منها بعامل الجزم كما تسقط بعامل النصب .

والمنصوب من هذه الأفعال محمولٌ على المجزوم، كما حُمِلَ المنصوب في التثنية والجمع على المجرور؛ حملاً في باب الاسم على خاصّة، وفي باب الفعل<sup>(٣)</sup> على خاصّة<sup>(٤)</sup>.

---

= فعلى هذا تقول : ( لم يخف ) و ( لم يقل ) و ( لم يبع ) . يُنظر : شرح ملحّة الإعراب ٣٥٦ .

(١) في ب : تقول .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٣) في ب : افعِل، وهو تحريف .

(٤) لأنّ الجزم في الأفعال نظير الجرّ في الأسماء . الكتاب ١٩/١ .



## بَابُ إِنْ فِي الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ

هَذَا وَ (إِنْ) فِي الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ      تَجَزِمُ فَعَلَيْنِ بِلَا امْتِرَاءٍ  
وَتَلُوْهَا<sup>(١)</sup> (أَيُّ) وَ (مَنْ) وَ (مَهْمَا)      وَ (حَيْثُمَا) أَيْضًا وَ (مَا) وَ (إِذَا)<sup>(٢)</sup>  
وَ (أَيْنَ) مِنْهُنَّ وَ (أَلَى) وَ (مَتَى)      فَاحْفَظْ جَمِيعَ الْأَدَوَاتِ يَا قَتِي  
[ وَزَادَ قَوْمٌ ( مَا ) فَقَالُوا : إِمَّا      وَأَيْنَمَا كَمَا تَلَوْا أَيَّامًا ]<sup>(٣)</sup>  
تَقُولُ : إِنْ تَخْرُجْ تُصَادِفْ رُشْدًا      وَأَيْنَمَا تَذْهَبْ تُثَلِّقْ سَعْدًا  
وَمَنْ يَزُرْ أَزْرُهُ بِاتِّفَاقٍ      وَهَكَذَا تَصْنَعُ فِي الْبَوَاقِي  
فَهَذِهِ جَوَازِمُ الْأَفْعَالِ      جَلَوْثُهَا مَنُظُومَةُ اللَّالِي  
/ فَاحْفَظْ - وَقِيَّتَ السَّهْوِ - مَا أَمَلَيْتُ      وَقَسْ عَلَى الْمَذْكُورِ مَا أَلْعَيْتُ

[ ١٥٣ / ب ]

## فصل

اعلم أنَّ الشرطَ وجوابه جُمْلَتَانِ يَعْتَمِدُ عَلَى اسْتِعْمَالِهِمَا لِمَا  
تَقْتَضِيهِ الْحَالُ .

وَتَعَلَّقَ الْجَوَابُ بِالشَّرْطِ كَتَعَلَّقَ الْخَبْرُ بِالْمُبْتَدَأِ، وَالْعَامِلُ<sup>(٤)</sup> فِيهِ (إِنْ)؛

(١) فِي أ : لَمَّا، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٢) فِي ب : أَخْتَهَا .

(٣) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ أ .

(٤) اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الشَّرْطَ مَجْزُومٌ بِأَدَوَاتِ الشَّرْطِ، وَاخْتَلَفُوا فِي جَازِمِ الْجَوَابِ عَلَى

لأنها تعلق في الاستقبال جملة بجملة، تسمى الأولى شرطاً، والثانية جزاء.  
ومن حقها : [ أن يكونا ]<sup>(١)</sup> فعليّتين؛ فإن كانا مضارعين  
جزمتهما؛ لاقتضائهما العمل فيهما .

وأشبهها في ذلك تسع<sup>(٢)</sup> أخوات؛ وهي: ( مَنْ ) و ( مَا ) و ( أَيْ )

= القول الأول : أن أدوات الشرط هي الجازمة له؛ وهو مذهب المحققين من البصريين،  
وعزاه السيرافي إلى سيبويه .

القول الثاني : أنه مجزوم بفعل الشرط؛ وهو مذهب الأخفش، واختاره ابن مالك في  
التسهيل .

القول الثالث : أنه مجزوم بالأداة وفعل الشرط معاً؛ ونُسب إلى سيبويه،  
والخليل، والأخفش، والمبرد .

القول الرابع : أنه مجزوم على الجوار؛ وهو مذهب الكوفيين .

القول الخامس : أن الشرط والجزاء مبنيان لعدم وقوعهما موقع الاسم، ولعدم  
وقوعهما مشتركين ثم مختصين، ولعدم دخول لام الابتداء عليهما؛ وهو مذهب  
المازني .

نُظر هذه المسألة في : الكتاب ٦٣/٣، والمقتضب ٤٩/٢، والإيضاح للزجاجي  
١٤٠، وشرح الكتاب للسيرافي ج ٢/ ق ٢٥٥ ب، والإنصاف، المسألة الرابعة  
والثمانون، ٦٠٢/٢، وشرح المفصل ٤١/٧، ٤٢، وشرح الرضي ٢٥٤/٢،  
والتسهيل ٢٣٧، والارتشاف ٥٥٧/٢، وتوضيح المقاصد ٢٤٥/٤، واتلاف  
التصرة، فصل الفعل، المسألة الرابعة عشرة، ١٢٨، والتصريح ٢٤٨/٢ .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٢) بقي من الأدوات التي تجزم فعلين (أيان)؛ ولعلّ عذرَه أن سيبويه لم يذكرها في  
الجوازِم، وتبعه في ذلك كثيرون؛ وقد ذكرها في الصّفحة التالية عندما قام بتقسيم الظروف . =



و(مَهْمَا)<sup>(١)</sup>؛ وهذه أسماء صريحة؛ و (مَتَى) و (أَيْنَ) و (أَنَّى)<sup>(٢)</sup> و(حَيْثُمَا)؛ وهذه ظروف؛ و (إِذْمَا) وهو حرف<sup>(٣)</sup>.  
فهذه تعمل عملها لتضمَّن معناها<sup>(٤)</sup>.

وإذا كان الشرط وجوابه فعلين جاز أن يكونا مضارعين؛ وهو الأصل<sup>(٥)</sup>، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَبْذُوبُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْشَوْهُ يَخَاسِبَكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾<sup>(٦)</sup>.

= يُنظر : الكتاب ٥٦/٣، والمقتضب ٤٦/٢، واللمع ١٩٣.

(١) هذا قول الجمهور؛ وذهب ابن يسعون، والسهيلي إلى أنها حرف.

يُنظر : الارتشاف ٥٤٧/٢، ٥٤٨، وتوضيح المقاصد ٢٤٠/٤، والجني الداني ٦١١، والمغني ٤٣٥، والتصريح ٢٤٨/٢، والهمع ٣١٩/٤، والأشعري ١٢/٤.

(٢) في أ: واي، وهو تحريف.

(٣) القول بحرفيتها مذهب سيبويه، والمبرد في أحد قوله.

وذهب المبرد، وابن السراج، والفارسي إلى أنها اسم ظرف زمان؛ وأصلها : إذ التي هي ظرف لما مضى، فزيد عليها ( ما ) وجوباً في الشرط، فحُزِمَ بها.

يُنظر : الكتاب ٥٦/٣، ٥٧، والمقتضب ٤٦/٢، ٤٧، والكمال ٣٧٩/١، والأصول ١٥٩/٢، والإيضاح ٢٥٢، وشرح المفصل ٤٦/٧، ٤٧، وشرح الرضي ٢٥٣/٢، ٢٥٤، وشرح الكافية الشافية ١٦٢٠/٣ - ١٦٢٢، والارتشاف ٥٤٧/٢، وتوضيح المقاصد ٢٣٩/٤، والجني الداني ١٩١، والتصريح ٢٤٨/٢، والهمع ٣٢١/٤.

(٤) وإن خَرَجَتْ عن معنى ( إن ) إلى الاستفهام، أو معنى ( الذي ) لم تُحْزَمَ، نحو قولك في الاستفهام: ( مَنْ يقوم ؟ ) و ( أعجبتني مَنْ تُكرمه ) إذا أردت معنى الذي تكرمه. يُنظر : شرح المفصل ٤٢/٧.

(٥) وأن يكونا ماضيين، وأن يكون الشرط ماضياً، والجواب مضارعاً، وأن يكون الشرط مضارعاً، والجواب ماضياً.

وستعرض الشارح لها بالشرح والتمثيل فيما بعد ينظر: ص ٨٧٣، ٨٧٤.

(٦) من الآية : ٢٨٤ من سورة البقرة.

والشَّرْطُ في اللِّغَةِ<sup>(١)</sup> هو : العلامة؛ فكان وُجود الفعل الأوَّل في هذا الباب علامة لَوُجود الفعل الثَّاني .

والظُّرُوفُ<sup>(٢)</sup> على ضربين : زمانية، ومكانية .

فالزَّمَانِيَّةُ : ( مَتَى ) و ( أَيَّان )<sup>(٣)</sup> و ( إِذْمَا )<sup>(٤)</sup> .

والمكانية : ( أَيْنَ ) و ( أَيْنَى ) / و ( حَيْثُمَا )<sup>(٥)</sup> .

[ ١ / ١٥٤ ]

وتوجيهُ الجزم :

قيل : ( إِنْ ) [وإن]<sup>(٦)</sup> جزمت الشرط، والشرط جزم الجواب؛ لأنَّه يقتضيه فوجب أن يكون عاملاً [ فيه ]<sup>(٧)</sup> .

وأُجيب عن ذلك بأنَّ كلَّ واحدٍ منهما يعمل في الآخر؛ فليس أحدهما بأولى من الآخر في العمل<sup>(٨)</sup> .

(١) اللِّسَان ( شرط ) ٣٢٩/٧ .

(٢) في أ : الظُّرْف .

(٣) ( متى ) و ( أيَّان ) : هما لتعميم الأزمنة؛ وكسر همزة ( أيَّان ) لغة سليم .

يُنظر : التَّسهيل ٢٣٦، وتوضيح المقاصد ٢٤١/٤، والجمع ٣١٦/٤، والأشْمُونِي ١٢/٤ .

(٤) هذا على مذهب المبرِّد، وابن السَّراج، والفارسيّ - كما بيَّنا ذلك سابقاً - .

(٥) ( أين ) و ( أينَى ) و ( حيثُما ) : هي لتعميم الأمكنة .

يُنظر : التَّسهيل ٢٣٦، وتوضيح المقاصد ٢٤١/٤، والجمع ٣١٧/٤، والأشْمُونِي ١٢/٤ .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

والقائل بهذا الأخفش؛ وهو اختيارُ ابنِ مالكٍ في التَّسهيل - كما بيَّنا ذلك سابقاً - .

(٧) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٨) وقال السيوطي في الجمع ٣٣١/٤ : «وَرَدَّ بأنَّ النوع لا يعمل؛ إذ ليس أحدهما بأولى

وقيل : حصل للشرط مزية بالتقدم .

وقيل<sup>(١)</sup> : إن حرف الشرط اقتضاهما فعل فيهما معاً .

وفائدة الأسماء : الاختصار لما فيها من العموم لما وضعت له .

فـ ( مَنْ ) يعم ذوي العلم، كقولك : ( مَنْ يقيم أقم معه ) .

و ( مَا ) تعم<sup>(٢)</sup> غير ذوي العلم .

و ( أَيَّ ) تعم<sup>(٣)</sup> الأبعاض من ذوي العلم وغيرهم؛ فجعلت شرطاً

في تلك الأبعاض، نحو : ( أَيَّ الرجال يقيم أقم معه ) و ( أَيَّ الدوابّ تركب<sup>(٤)</sup> اركب ) .

و ( مَهْمَا )<sup>(٥)</sup> بمعنى ( مَا )؛ فإذا قلت : ( مَهْمَا تفعل أفعل ) فمعناه :

= من الآخر، وإثما يعمل بمزية؛ وهو أن يضمن العامل من غير النوع أو شبهه كعمل الأسماء في الأسماء ) .

(١) هذا مذهب المحققين من البصريين، وعزاه السيرافي إلى سيبويه - كما بينا ذلك سابقاً - .

(٢) في ب : يعم .

(٣) أي : اسم مبهم منكور، وهي بعض ما تُضاف إليه، إن أضفتها إلى الزمان فهي زمان، وإن أضفتها إلى المكان فهي مكان؛ إلى أي شيء أضفتها كانت منه . يُنظر : شرح المفصل ٤٤/٧ .

(٤) في ب : يركب .

(٥) قيل : إنها بسيطة، وزها ( فعلى )، وألفها إمّا للتأنيث، أو الإلحاق .

وقيل : إنها مركبة؛ - وسيتعرض الشارح لها في حال تركيبها - .

يُنظر : كتاب حروف المعاني ٢٠، وشرح المفصل ٤٢/٧، وشرح الرضيّ ٢٥٣/٢ ، =

لا أصغر [ عن ] <sup>(١)</sup> كبير فعلك، و <sup>(٢)</sup> لا أكبر عن صغيره .

وقال الخليل <sup>(٣)</sup>: «هي ( ما ) زيدت عليها ( ما ) أخرى <sup>(٤)</sup>، فكرهوا أن يوالوا بينهما في قولهم : ما ما تفعل أفعل، فأبدلوا الألف الأولى ها» .  
وقيل <sup>(٥)</sup>: أصلها ( مه ) التي للكف، ضم إليها ( ما ) من <sup>(٦)</sup> التركيب؛ وهي الشرط <sup>(٧)</sup>.

والدليل على اسميتها : عود الضمير إليها في قوله تعالى : ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾ <sup>(٨)</sup>، وكقول زهير:  
/ وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمُ <sup>(٩)</sup>

[ ١٥٤ / ب ]

= والارتشاف ٥٤٧/٢، وتوضيح المقاصد ٢٤١/٤، والمغني ٤٣٦، والهمع ٣١٦/٤، والأشموني ١٢/٤.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٢) في ب : أو .

(٣) يُنظر : كتاب العين ٣٥٨/٣، والكتاب ٥٩/٣ .

(٤) ( ما ) الأولى : شرطية، والثانية : زائدة للتوكيد .

يُنظر : أمالي ابن الشجري ٥٧١/٢، وشرح المفصل ٤٢/٧ .

(٥) وهو مذهب الأخفش، والزجاج، والبغداديين .

يُنظر : معاني القرآن للزجاج ٣٦٩/٢، وشرح المفصل ٤٣/٧، وشرح الرضي

٢٥٣/٢، والارتشاف ٥٤٧/٢، وتوضيح المقاصد ٢٤١/٤، والجنى الداني ٦١٢،

والهمع ٣١٦/٤، والأشموني ١٢/٤ .

(٦) في ب : ما يحدث من التركيب .

(٧) في ب : ومتى للشرط، وهو تحريف .

(٨) من الآية : ١٣٢ من سورة الأعراف .

(٩) هذا بيت من الطويل .

وَمِنْ الْعَرَبِ<sup>(١)</sup> مَنْ يَقُولُ : ( مَهْمَنْ ) فَيَزِيدُ عَلَيْهِمَا ( مَنْ ) الَّتِي لِمَنْ يَعْقِلُ، قَالَ الشَّاعِرُ:

أَمَاوِيَّ<sup>(٢)</sup> مَهْمَنْ يَسْتَمِعْ<sup>(٣)</sup> فِي صَدِيقِهِ أَقَاوِيلَ<sup>(٤)</sup> هَذَا النَّاسِ مَاوِيَّ يَنْدَمُ<sup>(٥)</sup>

= وَالشَّاهِدُ فِيهِ : ( وَمَهْمَا تَكُن ) فِي ( تَكُن ) ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ تَقْدِيرُهُ ( هِيَ )؛ وَهُوَ اسْمُهَا يَعُودُ إِلَى ( مَهْمَا )، وَالضَّمِيرُ لَا يَعُودُ إِلَّا عَلَى الْأَسْمَاءِ .

يُنْظَرُ هَذَا الْبَيْتُ فِي : الْكَامِلُ ٨٧٨/٢، وَالْجُمْلُ ٢١٥، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٥٧١/٢، وَالْمَغْنِي ٤٢٦، وَالْجَنَى الدَّانِي ٦١٢، وَالْمَع ٣١٩/٤، وَالْأَشْمُونِي ١٠/٤، وَالْدِّيَوَانُ ٢٨ .

(١) حكاها الكوفيون .

يُنْظَرُ : شَرْحُ الْمَفْصَلِ ٤٣/٧، وَشَرْحُ الرِّضِيِّ ٢٥٣/٢ .

(٢) فِي ب : أَمَادِي، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٣) فِي كِلْتَا النَّسَخَتَيْنِ: تَسْمَعِي مِنْ صَدِيقِنَا، وَالصَّوَابُ مَا هُوَ مُثَبَّتٌ؛ كَمَا فِي الْمَصَادِرِ الَّتِي ذَكَرْتُ الْبَيْتَ .

(٤) فِي كِلْتَا النَّسَخَتَيْنِ : أَمَاوِي، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٥) فِي أ : تَقْدَمِي، وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَفِي ب : تَنْدَمِي، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

وَهَذَا الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى قَائِلِهِ .

و ( مَاوِيَّ ) : مُنَادَى مُرَحِّمٍ، وَأَصْلُهُ : مَاوِيَّةٌ؛ وَهُوَ : اسْمُ امْرَأَةٍ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ : ( مَهْمَنْ ) فَإِنَّهُ أَدْخَلَ ( مَهْ ) عَلَى ( مَنْ ) الشَّرْطِيَّةَ .

يُنْظَرُ هَذَا الْبَيْتُ فِي : شَرْحُ الْقَصَائِدِ السَّيِّعِ الطَّوَالِ ٤٥، وَالتَّهْذِيبِ (مِه) ٣٨٥/٥،

وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ٨/٤، وَشَرْحُ الْجُمْلِ ١٩٦/٢، وَشَرْحُ الرِّضِيِّ ٢٥٣/٢، وَاللِّسَانِ

(مِهه) ٥٤٢/١٣، وَالْخَزَانَةُ ١٦/٩ .

وَأَمَّا قَوْلُ الرَّاجِزِ<sup>(١)</sup>:

مَهْمَا لِيَ اللَّيْلَةُ<sup>(٢)</sup> مَهْمَا لِيَهْ أَوْ دَى بِنَعْلِيَّ وَسِرْبَالِيَهْ<sup>(٣)</sup>  
فَإِنَّ (مَا)<sup>(٤)</sup> الْأُولَى اسْتِفْهَامِيَّةٌ؛ فَقَلْبَتْ أَلْفُهَا هَاءٌ؛ لَزِيَادَةِ (مَا)  
الثَّانِيَةِ عَلَيْهَا .

وَأَمَّا (إِذْ) فَلَا يَجَازِي بِهَا إِلَّا مَقْرُونَةٌ بِـ (مَا)، كـ (حَيْث)؛  
لِتُعْزِزَ<sup>(٥)</sup> زَمَانَهَا وَهُوَ الْمَاضِي إِلَى الْمُسْتَقْبَلِ؛ تَقُولُ: (إِذْ مَا تَفْعَلْ أَفْعَلْ) .  
وَهِيَ حَرْفٌ عِنْدَ سِيَوِيهِ<sup>(٦)</sup> إِذَا جُوزِيَ بِهَا؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ تَدَلُّ عَلَى  
خِلَافِ مَا وُضِعَتْ لَهُ؛ لِأَنَّهَا وُضِعَتْ لِلْمَاضِي، وَالشَّرْطُ يَدُلُّ عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ.

(١) هذا سهوٌ من الشَّارح - رحمه الله -؛ لِأَنَّ هَذَا الْبَيْتَ مِنَ السَّرِيعِ، وَلَيْسَ مِنَ الرَّجَزِ.

(٢) فِي أ: الْبَلْبَلَةُ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٣) هَذَا بَيْتٌ مِنَ السَّرِيعِ، وَهُوَ لِعَمْرُو بْنِ مَلْقَطٍ الطَّائِي .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: بِجِيءَ (مَهْمَا) لِلْإِسْتِفْهَامِ .

وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى هَذِهِ جَمَاعَةٌ مِنَ النُّحَاةِ - وَمِنْهُمْ ابْنُ مَالِكٍ -؛ وَاسْتَدَلُّوا بِهَذَا الْبَيْتِ؛  
وَلَا حُجَّةَ فِيهِ؛ لِاحْتِمَالِ أَنَّ التَّقْدِيرَ (مَهْ) اسْمُ فِعْلٍ بِمَعْنَى (أَكْفَفَ)، ثُمَّ اسْتَأْنَفَ  
اسْتِفْهَامًا بِـ (مَا) وَحْدَهَا .

يُنْظَرُ هَذَا الْبَيْتُ فِي: نَوَادِر أَبِي زَيْدٍ ٦٢، وَالْأَزْهِيَّةُ ٢٥٦، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ  
٤٤/٧، وَأَمَالِي ابْنِ الْحَاجِبِ ١٣٥/٣، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ ٦٩/٤، وَالْجَنَى  
الدَّائِي ٥١، ٦١١، وَالْمَغْنِي ١٤٦، ٤٣٧، وَالْهَمْعُ ٣١٩/٤، وَالْخَزَانَةُ ١٨/٩،  
وَشِعْرُ طِيَّءٍ ٤٥٤/٢ .

(٤) أَي: فِي كِلْتَا الْكَلِمَتَيْنِ .

(٥) فِي ب: لَتَعْذِرُ .

(٦) يُنْظَرُ: الْكِتَابُ ٥٦/٣، ٥٧ .

والشرطُ يكون مضارعاً، والجواب<sup>(١)</sup> ماضياً، [ومنه]<sup>(٢)</sup>:

إِنْ تَصْرِمُونَا وَصَلْنَاكُمْ وَإِنْ تَصِلُوا مَلَأْتُكُمْ أَنْفُسَ الْأَعْدَاءِ إِرْهَاباً<sup>(٣)</sup>

وأكثرُ التَّحْوِينِ<sup>(٤)</sup> يَخْصُّونَ هَذَا النَّوعَ بِالضَّرُورَةِ، وليس بصحيح<sup>(٥)</sup>؛

بدليل ما رواه<sup>(٦)</sup> البخاري<sup>(٧)(٨)</sup> / من قول النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

«مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ»<sup>(٩)</sup>.

(١) في أ: والجزاء .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ.

(٣) هذا بيتٌ من البسيط، ولم أقف على قائله .

والشَّاهدُ فيه : ( إِنْ تَصْرِمُونَا وَصَلْنَاكُمْ ) حيث جاء فعلُ الشرطِ مضارعاً

وجوابه ماضياً؛ وهذا جائزٌ عند الفراء، وابن مالك، وابنه، والشارح .

يُنظر هذا البيتُ في : شرح الكافية الشافية ١٥٨٦/٣، وابن النّاطم ٦٩٨، والمقاصد

التَّحْوِيَّة ٤٢٨/٤، والهمع ٣٢٢/٤، والأشْمُويّ ١٧/٤، والدّرر ٧٣/٥ .

(٤) يُنظر: الارتشاف ٥٦٣/٢، والتَّصْرِيح ٢٤٩/٢، والهمع ٣٢٢/٤، والأشْمُويّ ١٦/٤ .

(٥) الشَّارِحُ متابعٌ في هذا للفراء، وابن مالك، وابنه بدر الدّين .

يُنظر: معاني القرآن ٢٧٦/٢، وشرح الكافية الشافية ١٥٨٦/٣، وابن النّاطم ٦٩٨ .

(٦) في ب: روى .

(٧) هو: أبو عبد الله، محمّد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفيّ - بالولاء -،

البخاريّ: جبل الحفظ، وإمامُ الدّنيا في الحديث؛ له: الجامع الصّحيح، والتَّأْرِيخُ

الكبير؛ توفّي سنة (٢٥٦هـ) .

يُنظر: وفيات الأعيان ١٨٨/٤، وتقريب التّهذيب ٨٢٥، وشذرات الذهب ١٣٤/٢ .

(٨) في ب: البخاريّ رضي الله عنه .

(٩) في ب: على .

(١٠) تكملةُ الحديث : «... غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» .

يُنظر : صحيح البخاريّ، كتاب الإيمان، باب قيام ليلة القدر من الإيمان، ٢٧/١ .

وأن<sup>(١)</sup> يكونا ماضيين، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عُدْتُمْ عَدَاً﴾<sup>(٢)</sup>.

وأن<sup>(٣)</sup> يكون الشرط ماضياً والجواب مضارعاً؛ فيقدر<sup>(٤)</sup> جزم الأول<sup>(٥)</sup>؛ وجزم الثاني<sup>(٦)</sup> مختار، والرفع [ كثير ]<sup>(٧)</sup> حسن .  
قال زهير:

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي<sup>(٨)</sup> وَلَا حَرَمٌ<sup>(٩)</sup>

(١) في أ : فإن .

(٢) من الآية : ٨ من سورة الإسراء .

(٣) في أ : فإن .

(٤) في ب : فنقدر .

(٥) ما كان ماضياً من شرط أو جواب فهو مجزوم تقديرًا؛ لأن الفعل الماضي مبني .

وأما المضارع فإن كان شرطاً وجب جزمه لفظاً، وكذا إن كان جواباً والشرط مضارع .

ينظر : شرح الكافية الشافية ١٥٨٨/٣، وابن الناطم ٦٩٨، ٦٩٩ .

(٦) أي : لفظاً .

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٨) في أ : مني، وفي ب : لي؛ وكلتاها محرفة، والصواب ما هو مثبت .

(٩) هذا بيت من البسيط .

و(الخليل): الفقير المحتاج .

والشاهد فيه : ( يقول ) حيث جاء الجواب مرفوعاً ( يقول )؛ لأن فعل الشرط

ماضٍ وهو ( أتاه ) .

فأما سيبويه فيرى أن هذا المضارع ليس هو جواب الشرط، بل الجواب محذوف، =



فرفع ( يقول )<sup>(١)</sup>؛ لأنَّ الشرط غير معرب؛ وعلَّلوا هذه بعدم ظهور تأثير<sup>(٢)</sup> العامل في الشرط، لم يظهر له أثرٌ في الجزاء لتقع<sup>(٣)</sup> المناسبة. وقد جاء الجواب مرفوعاً والشرط مضارعاً<sup>(٤)</sup>، كقول الرّاجز :  
يَا أَقْرَعُ بَنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ<sup>(٥)</sup>

= والمذكور دليلٌ عليه؛ وهو على نية التقديم وإن كان متأخراً في اللفظ، فكأنه قال :  
( يقول : لا غائبٌ مالي ولا حرم إن أتاه خليل ) .

وأما عند الكوفيين والميرد فالمضارع هو نفس الجواب؛ وهو على تقدير الفاء، وكأنَّ الشاعر قد قال : ( إن أتاه خليلٌ يوم مسألة فيقول : لا غائبٌ مالي ... ) .  
وأما عند الشّارح فإنه ليس على التقديم والتأخير، ولا على حذف الفاء، بل لما لم يظهر لأداة الشرط تأثيرٌ في فعل الشرط؛ لكونه ماضياً ضعفت عن العمل في الجواب .

فمجموع الأقوال ثلاثة .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٦٦/٣، والمقتضب ٧٠/٢، والمختضب ٦٥/٢،  
والإنصاف ٦٢٥/٢، وشرح المفصل ١٥٧/٨، وشرح الكافية الشافية ١٥٨٩/٣،  
وابن النّاظم ٦٩٩، ورصف المباني ١٨٧، والمغني ٥٥٢، والديوان ١٠٥ .

(١) في أ : تقول .

(٢) في أ : ظهور ما بين العامل .

(٣) في أ : ليقع .

(٤) في أ : مضارع .

(٥) هذان بيتان من مشطور الرّجز، نُسبَا إلى جرير بن عبد الله البجليّ الصّحابيّ

- رضي الله عنه -، أو لعمر بن خُثَرم البجليّ؛ من رجز أنشدته في المنافرة التي

وقعت بين جرير ابن عبد الله البجليّ - رضي الله عنه - وخالد بن أُرطاة الكلبيّ؛

وكانا قد تنافرا إلى الأقرع بن حابس ليحكم بينهما .

وقول<sup>(١)</sup> الآخر :

فَقُلْتُ تَحْمَلُ فَوْقَ طَوْقِكَ إِنَّهَا مُطَبَّعَةٌ<sup>(٢)</sup> مَنْ يَأْتِيهَا لَا يَضِيرُهَا<sup>(٣)</sup>  
وأما المجزوم [ بعد متى ]<sup>(٤)</sup> فهو كقول الحطيئة<sup>(٥)</sup>:

= ولهذا الرجز قصّة طويلة ذُكرت في كتب الأدب .

والشاهد فيه : ( تصرع ) حيث رفع جواب الشرط .

يُنظر هذان البيتان في : الكتاب ٦٧/٣، والمقتضب ٧٢/٢، وما يحتمل الشعر من الضّرورة ١٣٤، وفرحة الأديب ١٠٧، وأمالى ابن الشّجري ١٢٥/١، والتّبصرة ٤١٣/١، والإنصاف ٦٢٣/٢، وشرح المفصل ١٥٨/٨، والمقرّب ٢٧٥/١، وشرح الكافية الشّافية ١٥٩٠/٣، وابن النّاظم ٧٠٠، والتصريح ٢٤٩/٢ .

(١) في ب : كقول .

(٢) في أ : مصته، وفي ب : مطيه؛ وكلتاها محرّفة، والصّواب ما هو مثبت .

(٣) في أ : من يلها لا يغيرها .

وهذا البيت من الطّويل، وهو لأبي ذؤيب الهذليّ .

و ( الطّوق ) : الطّاقة . و ( مطبّعة ) : مملوءة بالطّعام؛ ويقصد القرية . و ( يضرها ) : يضرّها؛ يصف قرية بكثرة طعامها .

والشّاهد فيه : ( لا يضرها ) حيث جاء مرفوعاً؛ وهو جواب الشرط .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٧٠/٣، والمقتضب ٧٢/٢، وشرح أشعار الهذليّين ٢٠٨/١، والأصول ١٩٣/٢، والتّبصرة ٤١٤/١، وشرح المفصل ١٥٨/٨، وشرح الكافية الشّافية ١٥٩١/٣، وابن النّاظم ٧٠٠، وأوضح المسالك ١٩٢/٣، والمقاصد التّحويّة ٤٣١/٤، والخزانة ٥٧/٩، وديوان الهذليّين ١٥٤/١ .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(٥) الحطيئة : لقب؛ واسمه : جرّول بن أوّس العبسيّ، يكنى أبا مليكة : شاعرٌ مخضرم، =

مَتَى تَأْتِي تَأْتِيهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرٌ مُوقِدٌ<sup>(١)</sup>  
/ وبعد (أَتَى)<sup>(٢)</sup> :

فَأَصْبَحْتَ أَتَى<sup>(٣)</sup> تَأْتِيهَا<sup>(٤)</sup> تَلْتَبِسُ بِهَا كَلَا مَرَكَبِيهَا تَحْتَ رِجْلِكَ شَاجِرٌ<sup>(٥)</sup>

= من فحول الشعراء ومتقدميهم، راوية زهير بن أبي سلمى؛ أدرك النبي - صلى الله عليه وسلم - فأسلم ولم يفد؛ وكان هجاءً، هجا أمه وأباه ونفسه؛ ومات في خلافة معاوية - رضي الله عنه - .

يُنظر : طبقات فحول الشعراء ١٠٤/١، والشعر والشعراء ١٩٩، والأغاني ١٤٩/٢، والإصابة ١٥٠/٢ .

(١) هذا بيت من الطويل .

(و) عشا إلى النار، يعشو ) : رآها ليلاً من بُعد فقصدتها .

والشاهد فيه : ( مَتَى تَأْتِيهِ ... تَجِدُ ) حيث جزم بـ ( متى ) فعلين؛ أولهما : (تَأْتِيهِ) وهو فعل الشرط، وثانيهما : ( تجد ) وهو جواب الشرط .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٨٦/٣، وإصلاح المنطق ١٩٨، والمقتضب ٦٥/٢، ومجالس ثعلب ٣٩٩/٢، وما ينصرف وما لا ينصرف ١١٦، وجمهرة اللغة (شعو) ٨٧١/٢، والجُمْل ٢١٤، وأما لي ابن السَّجَرِيّ ١٢/٣، وشرح المفصل ٤٥/٧، وشرح الكافية الشافية ١٦٠٨/٣، والديوان ٨١ .

(٢) في كلتا النسختين : أي، وهو تحريف، والصواب ما هو مثبت .

(٣) في كلتا النسختين : أي، وهو تحريف، والصواب ما هو مثبت .

(٤) في ب : تأتأ أي .

(٥) هذا بيت من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة - رضي الله عنه - .

(و) (شجر رجليه): إذا فرَّق بينهما إذا ركب . و (كلا مركبيها): كلتا ناحيتيها اللتين تُرام منهما .

والشاهد فيه : ( أَتَى تَأْتَا تَلْتَبَسُ ) حيث جزم بـ ( أَتَى ) فعلين؛ أولهما : (تَأْتَا) =

وبعد (حيثما)، [ كما قال: ]<sup>(١)</sup>

حيثما تستقيم يُقدَّر لك اللـ هـ نجاحاً في غابر الأزمان<sup>(٢)</sup>

وبعد (أياماً)، كقوله تعالى : ﴿إِنَّمَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾<sup>(٣)</sup>،

ومنه قول الشاعر :

إِذَا النَّعْجَةُ الْعَيْنَاءُ كَانَتْ بِقَفْرَةٍ فَأَيَّامًا<sup>(٤)</sup> تَعْدِلُ بِهَا الرِّيحُ تَنْزِلُ<sup>(٥)</sup>

= وهو فعل الشرط، وثانيهما : ( تلتبس ) وهو جواب الشرط .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٥٨/٣، والمقتضب ٤٨/٢، والجمل ٢١٦، وشرح المفصل ٤٥/٧، وشرح الكافية الشافية ١٥٨٢/٣، واللسان ( فجر ) ٤٧/٥، والخزانة ٩١/٧، والديوان ٦٥ .

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٢) هذا بيتٌ من الخفيف، ولم أقف على قائله .

والشاهد فيه : ( حيثما تستقيم يُقدَّر ) حيث جزم بـ ( حيثما ) فعلين؛ أولهما: ( تستقيم ) وهو فعل الشرط، وثانيهما : ( يُقدَّر ) وهو جواب الشرط .

يُنظر هذا البيت في : شرح عمدة الحفاظ ٣٦٥/١، وابن الناظم ٦٩٥، وتذكرة النُّحاة ٧٣٦، وشرح شذور الذهب ٣١٧، والمغني ١٧٨، وابن عقيل ٣٣٨/٢، والمقاصد التَّحْوِيَّة ٤٢٦/٤، وشرح شواهد المغني ٣٩١/١، والأشْمُونِي ١١/٤ .

(٣) من الآية : ١١٠ من سورة الإسراء .

(٤) في أ : فَأَيَّامًا .

(٥) هذا بيتٌ من الطَّوِيل، وهو لأُمَيَّة بن أَبِي عَائِد .

والشاهد فيه : ( فَأَيَّامًا تعدل بها الرِّيحُ تنزل ) حيث جزم بـ ( أَيَّامًا ) فعلين؛ أولهما:

( تعدل ) وهو فعل الشرط، وثانيهما : ( تنزل ) وهو جواب الشرط .

يُنظر هذا البيت في : شرح أشعار الهذليين ٥٢٦/٢، وشرح عمدة الحفاظ ٣٦٣/١، =

وبعد ( أَيْنَمَا ) :

صَعْدَةُ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ<sup>(٢)</sup> أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمِيلُهَا تَمَلُّ<sup>(١)</sup>

وبعد ( إِذْ مَا ) ، كقول الشاعر<sup>(٣)</sup> :

وَإِنَّكَ إِذْ مَا تَأْتِ<sup>(٤)</sup> مَا أَنتَ أَمْرٌ بِهِ تُلْفِ<sup>(٥)</sup> مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا<sup>(٦)</sup>

= وشرح قطر الندى ٩٧، والهمع ٣٤١/٤، والأشْمُونِي ١٠/٤، والدرر ٩٥/٥ .

والرواية في جميع هذه المصادر ( فَأَيَّانَ مَا تَعْدَلُ ) بدل ( فَأَيَّامًا تَعْدَلُ ) .

(١) هذا بيت من الرمل، وهو لكعب بن جُعَيْل، أو الحسام بن ضِرَار الكَلْبِيِّ .  
(والصَّعْدَةُ) : القناة الَّتِي تَنْبُتُ مُسْتَوِيَةً . و ( الحَائِرُ ) : المكان الَّذِي يَكُونُ وَسْطُهُ  
مَنْخَفُضًا وَخُرُوفُهُ مُرْتَفَعَةٌ عَالِيَةً ؛ وَإِنَّمَا جَعَلَ الصَّعْدَةُ فِي هَذَا الْمَكَانِ ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ  
أَنْعَمُ لَهَا وَأَسَدُّ لِنَبْتِهَا .

والشَّاهِدُ فِيهِ : ( أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمِيلُهَا تَمَلُّ ) حَيْثُ جَزَمَ بِـ ( أَيْنَمَا ) فَعَلَيْنِ ؛ أَوَّلَهُمَا :  
( تَمِيلُهَا ) وَهُوَ فَعْلُ الشَّرْطِ ، وَثَانِيَهُمَا : ( تَمَلُّ ) وَهُوَ جَوَابُ الشَّرْطِ .

يُنْظَرُ هَذَا الْبَيْتُ فِي : الْكِتَابُ ١١٣/٣ ، وَالْمَقْتَضِبُ ٧٥/٢ ، وَالْأُصُولُ ٢٣٣/٢ ،  
وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٨٢/٢ ، ١٣٠/٣ ، وَالْإِنْصَافُ ٦١٨/٢ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ  
١٠/٩ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ١٥٩٩/٣ ، وَابْنُ النَّازِمِ ٦٩٥ ، وَالْمَقَاصِدُ التَّحْوِيَّةُ  
٤٢٤/٤ ، وَالْأَشْمُونِي ١٠/٤ .

(٢) فِي أ : جَابِرٌ ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٣) فِي ب : قَوْلٌ .

(٤) فِي أ : تَأْبٌ ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(٥) فِي ب : تَلَقٌ ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(٦) فِي كِلْتَا النَّسَخَتَيْنِ : آتِيَا ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ ؛ وَالصَّوَابُ مَا هُوَ مُثَبَّتٌ .

وَهَذَا الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى قَائِلِهِ .

و ( تَلْفٌ ) : تَجَدُّ . و ( آتِيَا ) : فَاعِلًا .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ : ( إِذْ مَا تَأْتِ تَلْفٌ ) حَيْثُ جَزَمَ بِـ ( إِذْ مَا ) فَعَلَيْنِ ؛ أَوَّلَهُمَا : ( تَأْتِ ) =

وبعد ( آيَان ) بمعنى ( متى ) ، [ كقوله <sup>(١)</sup> ] :

آيَان نُوْمِنُكَ <sup>(٢)</sup> تَأْمَنُ <sup>(٣)</sup> غَيْرَنَا وَإِذَا لَمْ تُدْرِكِ الْأَمْنَ <sup>(٤)</sup> مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرًا <sup>(٥)</sup>

ومن الجزم بـ ( إذا ) <sup>(٦)</sup> [ كقول الشاعر <sup>(٧)</sup> ] :

/ اسْتَعْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى وَإِذَا تُصِيبَكَ خَصَاصَةٌ فَتَحَمَّلِ <sup>(٨)</sup>

[ ١ / ١٥٦ ]

= وهو فعل الشرط، وثانيهما : ( تلف ) وهو جواب الشرط .

يُنظر هذا البيت في : شرح عمدة الحفاظ ٣٦٥/١، وابن النّاطم ٦٩٥، وشرح قطر الندى ٩٩، وابن عقيل ٣٣٨/٢، والمقاصد التّحويّة ٤٢٥/٤، والأشموقيّ ١١/٤ .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(٢) في أ : توْمِنُكَ، وهو تحريف .

(٣) في ب : يَأْمَنُ، وهو تصحيف .

(٤) في أ : الأمر، وهو تحريف .

(٥) هذا بيت من البسيط، ولم أقف على قائله .

والشّاهد فيه : ( آيَان نُوْمِنُكَ تَأْمَنُ ) حيث جزم بـ ( آيَان ) فعلين؛ أوْلَهُما :

( نُوْمِنُكَ ) وهو فعل الشرط، وثانيهما : ( تَأْمَنُ ) وهو جواب الشرط .

يُنظر هذا البيت في : ابن النّاطم ٦٩٤، وشرح شذور الذهب ٣١٦، وابن عقيل ٣٣٧/٢، والمقاصد التّحويّة ٤٢٣/٤، والأشموقيّ ١٠/٤ .

(٦) المشهور أنّه لا يجزم بـ ( إذا ) إلّا في الشّعر .

يُنظر : شرح الكافية الشّافية ١٥٨٣/٣، والجنى الدّاني ٣٦٧، والمغني ١٢٧، والهمع

١٨٠/٣، والأشموقيّ ١٣/٤ .

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٨) في أ : فَتَحَمَّلِ، وهو تصحيف .

وهذا البيت من الكامل، وهو لعبد القيس بن خفاف البرحميّ، وقيل : لحارثة

ابن بدر الغدّانيّ .

والجزم بـ ( مَنْ ) كقوله تعالى: ﴿ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ ﴾<sup>(١)</sup>،  
 و﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا ﴾<sup>(٢)</sup>.  
 [وبـ ( ما )]<sup>(٣)</sup>: ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ ﴾<sup>(٤)</sup>.  
 [بـ ( أينما )]<sup>(٥)</sup>: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ ﴾<sup>(٦)</sup>.

= والشَّاهدُ فيه : ( وإذا تصبك ) حيث جزم بـ ( إذا )؛ وهذا خاصٌّ بالشَّعر .  
 يُنظر هذا البيتُ في : المفضَّلَات ٣٨٥، ومعاي القرآن للقرَّاء ١٥٨/٣، والأصمعيَّات  
 ٢٣٠، وأمالي المرتضى ٣٨٣/١، وشرح عمدة الحافظ ٣٧٤، والمغني ١٢٨، والهمع  
 ١٨٠/١، والأشْمُوئيُّ ١٣/٤ .

- (١) من الآية : ١٢٣ من سورة النَّساء .
- (٢) من الآية : ١٥ من سورة هود .
- (٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .
- (٤) من الآية : ١٩٧ من سورة البقرة .
- (٥) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السِّياق .
- (٦) من الآية : ٧٨ من سورة النَّساء .

## فصل

وأما جواب الشرط فثلاثة أشياء : الفعل، و الفاء، و إذا .

أما الفعل فقد تقدّم .

وأما الفاء فإذا كانت الجملة اسميّة فلا بُدّ من الفاء، نحو : ( إِنْ يُمْرِ زَيْدٌ فَهُوَ مُكْرَمٌ )؛ لأنّ الجملة الاسميّة كلامٌ مستقلٌّ بنفسه فاحتاجت إلى رابط؛ بخلاف الجملة الفعليّة؛ لأنّ حرف الشرط يربط بين الجملتين الفعليتين، ولا يربط بين [ الجملة ] <sup>(١)</sup> الفعلية والاسميّة <sup>(٢)</sup>؛ لأنّه لا يصحّ دُخُولُهُ عَلَى الاسميّة، وكانت الفاء أولى من الواو؛ لكونها للتّعقيب بغير مهلة، وجواب الشرط كذلك؛ لأنّه يقع عقيب الشرط بلا مهلة؛ قال الله تعالى : ﴿ فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَحَافُ بَحْسًا ﴾ <sup>(٣)</sup> أي : فهو لا يخاف؛ فحذف المبتدأ للعلم به .

واعلم أنّه إذا صحّ أن يُجعل الجواب شرطاً، وذلك إذا كان ماضياً، متصرفاً، مجرداً عن <sup>(٤)</sup> (قد)، أو مضارعاً، مجرداً، أو منفيّاً <sup>(٥)</sup>، فالأكثرُ خُلُوهُ / من الفاء <sup>(٦)</sup> .

[ ١٥٦ / ب ]

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٢) في ب : الاسميّة، والفعلية .

(٣) من الآية : ١٣ من سورة الجن .

(٤) في ب : من .

(٥) منفيّاً بـ ( لا ) أو ( لم ) .

(٦) ويجوز اقترانه بها .



ومتى لم يصح أن يجعل الجواب شرطاً وذلك إذا كان جملة اسمية،  
أو طلبية، أو فعلاً غير متصرف، أو مقروناً بـ (السين) <sup>(١)</sup> أو (قد)،  
أو منفيّاً [بـ (ما)] <sup>(٢)</sup>، أو (لن) <sup>(٣)</sup>؛ فإنه يجب اقترانه بـ (الفاء) <sup>(٤)</sup>،  
نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ﴾ <sup>(٥)</sup>، و ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾ <sup>(٦)</sup>، و ﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِن قَبْلُ﴾ <sup>(٧)</sup>،

= فإن كان مضارعاً رفع، وذلك كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يُؤْمِن بِرَبِّهِ فَلَا يَحَافُ بَحْسًا﴾ [الجن: ١٣].

يُنظر: ابن النّاظم ٧٠٠.

(١) مقروناً بـ (السين) أو (سوف)؛ ولو قال: (بالتنفيس) لشمليهما.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ب.

(٣) في ب: (لا)؛ وهو تحريف.

(٤) جملة ما ذكره الشّارح من المواضع التي تجب فيها (الفاء) سبعة؛ نظمها بعضهم في قوله:

طَلْبِيَّةٌ وَأَسْمِيَّةٌ وَبِحَامِدٍ      وَبِمَا وَقَدْ وَبِلَنْ وَبِالتَّنْفِيسِ

يُنظر: الصّبّان ٢٠/٤.

(٥) من الآية: ٥ من سورة الحجّ.

وسبب الاقتران بالفاء؛ لأن الجملة اسمية.

(٦) من الآية: ٣١ من سورة آل عمران.

وسبب الاقتران بالفاء؛ لأن الجملة فعلية طلبية.

(٧) من الآية: ٧٧ من سورة يوسف.

وسبب الاقتران بالفاء؛ لأنه مقرون بـ (قد).

﴿إِنْ تَرَنَّ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا فَعَسَىٰ رَبِّي أَن يُوْتِيَنِي خَيْرًا مِّنْ جَنَّتِكَ﴾<sup>(١)</sup>.  
 (فـ الفاء ) في هذه الأجوبة ونحوها<sup>(٢)</sup> - ممّا لا يصلح<sup>(٣)</sup> أن يُجعل  
 شرطاً - واجبة الذكر، ولا يجوز تركها إلّا في ضرورة، أو نُدُور .

فحذفها في الضرورة كقول الشاعر :

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ<sup>(٤)</sup>

وحذفها في النُدُور كما أخرجه البخاري من قوله - صَلَّى اللهُ عليه

(١) من الآيتين : ٣٩ ، ٤٠ من سورة الكهف .

وسبب الاقتران بالفاء؛ لأنه فعلٌ غير متصرف .

(٢) ترك الشارح - رحمه الله - الاستشهاد لبعض المواضع؛ وهي :

إذا كان الجواب مقروناً بحرف التنفيس، نحو قوله تعالى : ﴿مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ

دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ ﴿ [ المائدة : ٥٤ ] ، وقوله تعالى : ﴿وَإِنْ تَعَاَسَرْتَمْ فَاسِرْضِعْ

لَهُ أُخْرَى ﴾ [ الطلاق : ٦ ] .

أو مقروناً بـ ( ما ) أو ( لن ) نحو : ( إِنْ قَامَ زَيْدٌ فَمَا يَقُومُ عَمْرُو ) أو ( فلن

يقوم ) .

(٣) في أ : لا تصلح .

(٤) تقدّم تخريجُ هذا البيت في ص ٥٥٨ .

والشاهدُ فيه هنا : ( الله يشكرها ) حيث حذف الفاء ضرورة؛ وكان عليه أن يقول :

فَاللَّهُ يَشْكُرُهَا .

والمرّد يمنع ذلك، ويزعم أن الرواية : فالرحمن يشكره .

ينظر : المغني ٢١٨ .

وسلم - لأبي ابن كعب<sup>(١)</sup>: «فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا<sup>(٢)</sup> اسْتَمْتَعَ بِهَا»<sup>(٣)</sup>.  
وتقوم<sup>(٤)</sup> مقام الفاء في الجملة الاسمية (إذا) المفاجأة، كقوله تعالى:  
﴿وَلَنْ نُصِيبَهُمْ سَيِّئَةً مَّا قَدَّمْتُ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَنْتَبِهُونَ﴾<sup>(٥)</sup>، وذلك لأن [إذا]<sup>(٦)</sup>  
المفاجأة لا يُتدأ بها، ولا تقع إلا بعد ما هو معقب بما بعدها، فأشبهت  
الفاء؛ فجاز أن تقوم مقامها .

(١) هو : أبي بن كعب بن قيس الأنصاري : سيّد القراء؛ قرأ على النبيّ — صلى الله عليه وسلم —، وقرأ عليه النبيّ — صلى الله عليه وسلم — القرآن، وقرأ عليه ابن عباس، وأبو هريرة، وغيرهما؛ توفي في خلافة عثمان - رضي الله عنه - سنة ( ٣٠هـ ).  
يُنظر : معرفة القراء ٢٨/١، وغاية النهاية ٣١/١، والإصابة ١٨١/١ .  
(٢) في أ : فالاً .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب اللقطة، باب إذا أخبره ربُّ اللقطة بالعلامة دفع إليه، ٢٤٩/٣، ومسلم في صحيحه، كتاب اللقطة، ١٣٥٠/٣، وأبو داود في سننه، كتاب اللقطة، باب التعريف باللقطة، ٣٢٨/٢، ٣٣٠، وأحمد في مسنده ١١٥/٤، ١٢٦/٥ .

وكلّها بإثبات الفاء؛ وهو في كتب التحو بحذف الفاء .

(٤) في ب : ويقوم .

(٥) من الآية : ٣٦ من سورة الروم .

(٦) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، من ابن النّاطم ٧٠٢ .

## فصل

[١/١٥٧]

إذا دخلت الفاء / في جواب الشرط فإن كان مرفوعاً مثل: (مَنْ يَمُوتُ فَأَقُومَ مَعَهُ)، تقديره: فَأَنَا أَقُومُ مَعَهُ؛ فهو يكونُ أبداً على [تقدير]<sup>(١)</sup> مبتدأ، ولا يجوزُ نصبه، ولا جزمه؛ إلا أن يأتي بعد جواب الشرط المجزوم مضارعٌ مقرون بالفاء أو الواو<sup>(٢)</sup>، فيجوزُ جزمه عطفاً على الجواب، ورفعُه على الاستئناف، ونصبه على إضمار (أَنْ)، مثل: (إِنْ تُكْرِمْنِي أَكْرَمَكَ وَأَكَاثَبُكَ)<sup>(٣)</sup>.

وإذا تقدّم على الشرط ما هو الجواب في المعنى أغنى ذلك عن ذكره، نحو: ([تصدّق]<sup>(٤)</sup> إِنْ اسْتَطَعْتَ [أَنْ] تَتَصَدَّقَ)<sup>(٥)</sup> تريد<sup>(٦)</sup>: فتصدّق.

وإذا لم يتقدّم على الشرط ما هو الجواب في المعنى فلا بُدَّ من ذكره إلا إذا دلّ عليه دليلٌ فإنّه - حينئذ - يسوغُ حذفه؛ كما في قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ رَزَقْنَاهُ سَوْءَ عَمَلٍ فَرَأَاهُ حَسَنًا﴾<sup>(٨)</sup> تتمّه: ذهب<sup>(٩)</sup> نفسك عليهم<sup>(١٠)</sup>

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ.

(٢) في أ: بالواو والفاء.

(٣) في أ: وأكاتبك.

(٤) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها السياق.

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ.

(٦) في ب: تصدّق.

(٧) في أ: تريد: تتصدّق.

(٨) من الآية: ٨ من سورة فاطر.

(٩) في أ: تذهب.

(١٠) في أ: عليه.

حسرة<sup>(١)</sup>، فحذف لدلالة ﴿فَلَا تَذْهَبُ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَاتٍ﴾<sup>(٢)</sup>.  
وإذا دلّ على فعل الشرط دليل فحذفه بدون (إن) قليل، وحذفه معها كثير.

فمن حذفه بدون (إن) قوله :

فَطَلَّقَهَا فَلَسْتُ لَهَا بِكَفٍّ وَإِلَّا يَعْلُ مَفْرَقَكَ الْحُسَامُ<sup>(٣)</sup>  
/ يريد : وَإِلَّا تَطَلَّقَهَا يَعْلُ.

[ ١٥٧ / ب ]

ومن حذف الشرط مع (إن) قوله تعالى : ﴿فَلَمْ يَسْلُوْهُمْ﴾<sup>(٤)</sup>،  
تقديره : إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم أنتم ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ قَلَّهْمُ﴾<sup>(٥)</sup>.

(١) في ب : حسرات .

(٢) من الآية : ٨ من سورة فاطر .

(٣) هذا بيت من الوافر، وهو للأحوص .

و(المفرق) : وسط الرأس .

والشاهد فيه : (وإلا يعل) حيث حذف فعل الشرط لدلالة ما قبله عليه؛ والتقدير:  
وإلا تطلقها يعل مفرك الحسام .

يُنظر هذا البيت في : أمالي الرّجّاجي ٨٢، وأمالي ابن الشّجري ٩٦/٢، والإنصاف  
٧٢/١، والمقرب ٢٧٦/١، وشرح الكافية الشّافية ١٦٠٩/٣، وابن النّاطم ٧٠٥،  
ورصف المباني ١٨٨، والمغني ٨٤٨، وابن عقيل ٣٤٩/٢، والمقاصد التّحوية  
٤٣٥/٤، والديوان ٢٣٨ .

(٤) من الآية : ١٧ من سورة الأنفال .

(٥) من الآية : ١٧ من سورة الأنفال .

وقد يُحذف الشرط والجزاء ويكتفى بـ (إن)؛ كقوله:

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلَمَى وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدَمًا قَالَتْ: وَإِنْ<sup>(١)</sup>

فالشرط في احتياجه إلى جواب، وجواب القسم يؤكد بـ (إن)

و(اللام) أو حرف نفي<sup>(٢)</sup>؛ فإذا اجتمع الشرط والقسم اكتفي بجواب أحدهما عن جواب الآخر .

فإن لم يتقدمهما ما يحتاج إلى خبر اكتفي بجواب السابق منهما؛

فيقال في تقدم الشرط: (إِنْ تَقُمْ وَاللَّهُ أَقْمُ)، وفي تقدم القسم: (وَاللَّهُ إِنْ تَقُمْ لَأَقُومَنَّ) .

وإن تقدم عليهما<sup>(٣)</sup> ما يحتاج إلى خبر فاعتبار الشرط<sup>(٤)</sup> مرجح على

(١) هذان بيتان من مشطور الرجز، وهما لرؤبة .

والشاهد فيهما : ( قالت : وإن ) حيث حذف الشرط والجزاء جميعاً بعد (إن)؛ والتقدير : قالت : وإن كان فقيراً معدماً رضيته .

يُنظر هذان البيتان في : المقرب ٢٧٧/١، وشرح الكافية الشافية ١٦١٠/٣، وابن النّاطم ٧٠٧، ورصف المباني ١٨٩، والمغني ٨٥٢، والمقاصد التّحويّة ٤٣٦/٤، والتّصريح ١٩٥/١، والهمع ٣٣٦/٤، والأشعونيّ ٢٦/٤، والخزانة ١٤/٩، وملحقات ديوان رؤبة ١٨٦ .

(٢) هذه عبارة مستفادة من ابن النّاطم بتصرف يسير؛ ونصّها : «القسم مثل الشرط في احتياجه إلى جواب؛ إلّا أنّ جواب القسم مؤكّد بـ (إن) أو (اللام) أو منفيّ؛ وجواب الشرط مقرون بالفاء أو مجزوم» .

يُنظر : ابن النّاطم ٧٠٧ .

(٣) في أ : عليها .

(٤) في أ : المشروط .

القسَم؛ تقدّم عليها أو تأخّر، فيقال<sup>(١)</sup>: (زَيْدٌ وَاللّٰهُ إِن تُكْرِمَهُ<sup>(٢)</sup> يُكْرِمَكَ) بالجزم<sup>(٣)</sup> لا غير .

وفعلُ الأمر يكون جوابه<sup>(٤)</sup> مجزوماً؛ لأنّه مضمّنٌ<sup>(٥)</sup> معنى الشرط؛ وذلك إذا جازيته على فعل الأمر، كقولك: (اطع الله يرحمك، واشكره يزدك)، تقديره: إن تشكره يزدك .

ولا يجوز أن يُجعل التّهي جواب مجزوم، إلّا إذا كان الشرط المقدّر موافقاً للمطلوب فيصحّ / أن يدلّ<sup>(٦)</sup> عليه؛ وعلامة ذلك : أن يصحّ<sup>(٧)</sup> المعنى بتقدير دُخول (إن) على : ( لا تدن من الأسد تسلم )، والتّهي - هنا - جواب مجزوم؛ لأنّ المعنى يصحّ بقولك : ( إن لا تدن من الأسد تسلم )، بخلاف قولك: ( لا تدن من الأسد يأكلك ) فإنّ الجزم ممتنع فيه؛ لعدم صحّة المعنى، تقول : ( إن لا تدن من الأسد يأكلك ) فتجعل تباعده من الأسد سبباً لأكله .

وأجاز الكسائيّ [ جزم ]<sup>(٨)</sup> جواب التّهي مطلقاً<sup>(٩)</sup>؛

(١) في أ : فتقول .

(٢) في أ : أن يكرمك يكرمه .

(٣) في ب : بجزم .

(٤) في أ : جزاؤه .

(٥) في أ : متضمناً .

(٦) في ب : تدلّ .

(٧) في ب : أيصحّ .

(٨) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق؛ وهي من ابن النّاظم ٦٨٤ .

(٩) وهو مذهب الكوفيّين أيضاً .

[و] <sup>(١)</sup> مِمَّا يُحْتَجُّ لَهُ بِهِ مِنْ نَحْوِ قَوْلِ الصَّحَابِيِّ <sup>(٢)</sup> : ( يَا رَسُولَ اللَّهِ لَا تُشْرِفْ يُصْبِكَ سَهْمٌ ) <sup>(٣)</sup> فَهُوَ مُخَرَّجٌ عَلَى الْإِبْدَالِ مِنْ فِعْلِ النَّهْيِ، لَا عَلَى الْجَوَابِ .

وَإِذَا لَمْ يَجْزِ جَوَابُ النَّهْيِ فَأُخْرَى وَأَوَّلَى أَنْ لَا يَجُوزُ جَوَابُ النَّهْيِ .  
وَأَلْحَقَ الْفَرَاءَ الرَّجَاءَ بِالْتَّمْنِي، فَجَعَلَ لَهُ <sup>(٤)</sup> جَوَابًا مَنْصُوبًا <sup>(٥)</sup> .

= يُنْظَرُ : شرح الكافية الشافية ١٥٥٢/٣، وابن النّاطم ٦٨٤، وتوضيح المقاصد ٢١٣/٤، ٢١٤، والتّصريح ٢٤٣/٢، والأشعري ٣١١/٣ .  
(١) العاطف ساقطٌ من أ .

(٢) وهو -: أبو طَلْحَةَ، زيد بن سهل بن الأسود بن حرام الأنصاريّ، النّجاريّ - رضي الله عنه -؛ مشهورٌ بكنيته، شهد بدراً؛ وتوفيّ سنة (٥٠هـ)، وقيل: (٥١هـ) .

يُنْظَرُ : الاستيعاب ١٢٣/٢، والإصابة ٥٠٢/٢ .

(٣) يُنْظَرُ : صحيح البخاريّ، كتاب المناقب، باب مناقب أبي طلحة - رضي الله عنه - ١١٩/٥ .

وَرُوي بِالرَّفْعِ : ( يَصِيبُكَ )، يُنْظَرُ : صحيح البخاريّ، كتاب المغازي، باب ما جاء في قول الله تعالى : ﴿ إِذْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا ﴾، ٢٢٠/٥ .  
ورواه مسلم في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب غزوة النّساء مع الرّجال، ١٤٤٣/٣ هكذا : ( لَا تُشْرِفْ لَا يُصْبِكَ ) .

(٤) في ب : لها .

(٥) يُنْظَرُ : معاني القرآن ٩/٣ .

وَتَابَعَ الْفَرَاءُ فِي هَذَا الْحُكْمِ الْكُوفِيُّونَ، وَابْنُ مَالِكٍ، وَابْنُهُ، وَتَبَعَهُمَا الشّارِحُ .

وَمَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ أَنَّ الرَّجَاءَ لَيْسَ لَهُ جَوَابٌ مَنْصُوبٌ؛ وَتَأَوَّلُوا قِرَاءَةَ النَّصْبِ بِأَنَّ (لَعَلَّ) أَشْرَبَتْ مَعْنَى (لَيْتَ)؛ لِكثْرَةِ اسْتِعْمَالِهَا فِي تَوْقُعِ الْمَرْجُوِّ، وَتَوْقُعِ الْمَرْجُوِّ مَلَازِمٌ لِلتَّمْنِي .



ويجب قبوله لثبوته سماعاً، لقراءة<sup>(١)</sup> حفص عن<sup>(٢)</sup> عاصم<sup>(٣)</sup>: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى﴾<sup>(٤)</sup>.  
وقد يُنصب<sup>(٥)</sup> بـ (أَنْ) المضمرة، وهو قليل ضعيف؛ ومما روي من ذلك قول بعض العرب<sup>(٦)</sup>: «خُذِ اللَّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ»<sup>(٧)</sup>، تقديره: قَبْلَ أَنْ يَأْخُذَكَ.

= قال أبو حيان في الارتشاف ٤١١/٢: «والصحيح مذهب الكوفيين؛ لوجوده نظماً ونثراً».

يُنظر: شرح الكافية الشافية ١٥٥٤/٣، وابن الناطم ٦٨٤، ٦٨٥، وتوضيح المقاصد ٢١٧/٤، والمغني ٢٠٦، ٧١٤، ٧١٥، والتصريح ٢٤٣/٢، والهمع ١٢٣/٤، والأشعري ٣١٢/٣، ٣١٣.

(١) قرأ العشرة إلا عاصماً في رواية حفص برفع ﴿فَأَطَّلِعُ﴾ عطفاً على ﴿أَبْلُغُ﴾. وقرأ حفص بالتصبي على أنه جواب للتمني تشبيهاً لـ (لعل) بـ (ليت)؛ لأنَّ (ليت) في التمني أخت (لعل) في الترجي.

يُنظر: السبعة ٥٧٠، والمبسوط ٣٩٠، وحجة القراءات ٦٣١، والكشف ٢٤٤/٢، والتيسير ١٥٥، والإتحاف ٤٣٧/٢.

(٢) في كلتا النسختين: وعاصم، والتصويب من ابن الناطم.

(٣) هو: عاصم بن بهدلة بن أبي النجود، الأسدي - ولأ - : شيخ الإقراء بالكوفة، وأحد القراء السبعة؛ أخذ القراءة عن أبي عبد الرحمن السلمي؛ توفي سنة (١٢٩هـ).  
يُنظر: معرفة القراء ٨٨/١، وغاية النهاية ٣٤٦/١.

(٤) من الآيتين: ٣٦، ٣٧ من سورة غافر.

(٥) في أ: تُنصب.

(٦) في أ: قولهم.

(٧) يُنظر: مجمع الأمثال ٤٦٢/١، بإظهار (أَنْ).



## بَابُ الْمَبْنِيِّ

ثُمَّ تَعَلَّمْ أَنَّ فِي بَعْضِ الْكَلِمِ مَا هُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى وَضْعِ رُسْمٍ<sup>(١)</sup>

[ ١٥٨ / ب ]

## / فصل

الكلمات قسمان : معرب، ومبني .

فالمعرب: ما تغيَّرَ آخرُهُ لتغيُّرِ العواملِ<sup>(٢)</sup> الدَّاخلَةِ عليه، لفظاً أو تقديرًا.  
والبناء: يقع في بعض الأسماء؛ لشبه<sup>(٣)</sup> الحروف، ويقع في الأفعال،  
وجميع الحروف .

فَسَكَّنُوا مَنْ إِذْ بَنَوْهَا وَأَجَلْ وَمَذْ وَلَكِنْ وَنَعَمْ وَكَمْ وَهَلْ  
أصلُ البناء : هو سكون<sup>(٤)</sup> آخر المَبْنِيِّ؛ فَإِنْ وُجِدَ متحرِّكاً فالسُّؤال  
لِمَ حُرِّكَ؟ ثُمَّ اخْتُصَّ بتلك الحركة دون غيرها .

فـ ( مَنْ ) و ( كَمْ ) اسمان، ووجهُ بنائهما وَقوعهما موقع همزة  
الاستفهام؛ لأنَّ ( مَنْ ) يُستفهم به عَمَّنْ يعقل، كقولك: ( مَنْ أَخوك؟ )،  
وُتُسْتَعْمَلُ في الشَّرْطِ، نحو: ( مَنْ يَكْرُمْنِي أَكْرَمُهُ )؛ ومعنى الَّذِي مبتدأة،

(١) في شرح الملحة ٣٦٠ : عَلَى وَضْعِ رُسْمٍ .

(٢) في أ : العامل الدَّاخل .

(٣) في ب : المشبهة بالحرف .

(٤) إِنَّمَا كَانَ الْأَصْلُ فِي الْبِنَاءِ السُّكُونُ لِحَفَّتِهِ، وَاسْتَصْحَاباً لِلأَصْلِ؛ وَهُوَ عَدَمُ الْحَرَكَةِ.

يُنْظَرُ : شرح المفصل ٨٢/٣، و التَّصْرِيحُ ٥٨/١، والأشْمُونِي ٦٢/١ .

كقولك: (مَنْ قَصْدِي زَيْدٌ)، ونكرة موصوفة، كقول الشاعر:

يَا رَبَّ مَنْ يُبْغِضُ أَذْوَادَنَا رُحْنَ عَلَى بَعْضَائِهِ وَاعْتَدَيْنَ<sup>(١)</sup>

وكقول الآخر :

يَقُولُونَ لَا تَبْعُدْ وَهُمْ يَدْفُنُونَهُ بَلَى<sup>(٢)</sup> كُلُّ مَنْ تَحْتَ التُّرَابِ بَعِيدُ<sup>(٣)</sup>

(كَمْ) اسم يُسْتَفْهَم<sup>(٤)</sup> به عن عدد مجهول، وتكون خبرية تَجُرُّ<sup>(٥)</sup>

(١) هذا بيت من السَّريع، وهو لعمر بن قميئة، أو لعمر بن لأي التيمي .

(و) الأذواد: جمع ذَوْد؛ وهو: القطيع من الإبل ما بين الثلاث إلى الثلاثين .

والمعنى : نحن محسِّدون لشرفنا وكثرة مالنا، والحاسد لا ينال منا أكثر من إظهار البغضاء لنا لعزنا وامتناعنا .

والشَّاهدُ فيه: ( يا رَبَّ مَنْ يَبْغِضُ ) حيث جاءت ( مَنْ ) نكرة موصوفة بالجملة بعدها .

يُنظَرُ هذا البيتُ في : الكتاب ١٠٨/٢، والوحشيات ٩، والمقتضب ٤١/١، والأصول ٣٢٥/٢، والبغداديات ٥٦٦، والتبصرة ٢٨٩/١، والأزهية ١٠١، وأمالي ابن الشَّجري ٦٤/٣، وشرح المفصل ١١/٤، والحماسة البصرية ٢٨٠/١، وديوان عمرو بن قميئة ١٩٦ .

(٢) في أ : ألا .

(٣) هذا بيت من الطويل، وهو لأبي عطاء السَّندي .

والشَّاهدُ فيه : ( كُلُّ مَنْ تَحْتَ التُّرَابِ بَعِيدُ ) حيث جاءت ( مَنْ ) نكرة موصوفة .

يُنظَرُ هذا البيتُ في : الحماسة ٣٩١/١، واللسان (عهد) ٣١٣/٣، وشعره - ضمن مجلَّة المورد، المجلد التاسع، العدد الثاني - ٢٨٢ .

(٤) في أ : استفهم .

(٥) في ب : عن .

التكرات بالإضافة، / وتكون ( كَائِن ) بمعناها، نحو: ﴿ وَكَائِنٌ مِّن قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا ﴾<sup>(١)</sup> أي : وكم من قرية .

وفيهما لغتان<sup>(٢)</sup> : التشديد<sup>(٣)</sup>، والتخفيف؛ كقول الشاعر :

وَكَائِنٌ بِالْأَبَاطِحِ<sup>(٤)</sup> مِنْ صَدِيقٍ<sup>(٥)</sup> .....

فهذه لم يبق عنها سؤال؛ لبنائها على السكون .

(١) من الآية : ٨ من سورة الطلاق .

(٢) فيها خمس لغات :

(كَائِنٌ)، و (كَاءٍ) على وزن كَاعٍ، و (كَيْءٍ) على وزن كَيْعٍ، و (كَأْيٍ) على وزن كَعْيٍ، و (كِأٍ) على وزن كِعٍ .

يُنظر : المفصل ١٨٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢٦٣/١، وتوضيح المقاصد ٣٣٨/٤، والأشموني ٨٧/٤ .

(٣) في أ : بالتشديد .

(٤) في أ : بالأبطح .

(٥) هذا صدر بيت من الوافر، وعجزه :

يَرَانِي لَوْ أَصْبْتُ هُوَ الْمَصَابَا

وهو لجرير .

والشاهد فيه : ( وكائن بالأباطح ) حيث جاءت ( كَائِنٌ ) على لغة التخفيف .

يُنظر هذا البيت في : الإيضاح ١٨٧، وأمالى ابن الشجري ١٦٠/١، وشرح شواهد الإيضاح ٢٠٠، وشرح المفصل ١١٠/٣، ١٣٥/٤، والمقرب ١١٩/١، وورصف المباني ٢٠٩، ٢٨١، والمغني ٦٤٣، وشرح شواهد المغني ٨٧٥/٢، والأشموني ٨٧/٤، والخزانة ٣٩٧/٥، والديوان ٢٤٤/١ .

ومن ذلك في فعل الأمر<sup>(١)</sup>، نحو: (اكتب) و(قم).

وفي الحروف نحو: (هل) و(بل) للإضراب.

و(هل) تكون استفهاماً، [و] <sup>(٢)</sup> بمعنى (قد) <sup>(٣)</sup> كقوله تعالى:

﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ﴾ <sup>(٤)</sup>؛ ويدخلها من معنى التقرير <sup>(٥)</sup> والتوبيخ

ما يدخل الألف التي يُستفهم بها، كقوله تعالى: ﴿هَلْ مِن شُرَكَائِكُمْ مِّنْ يَدُّوا

الْحَقَّ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ <sup>(٦)</sup>؛ فهذه <sup>(٧)</sup> استفهام فيه تقرير وتوبيخ.

(١) في ب: الفعل.

(٢) العاطف ساقط من ب.

(٣) اختلف النحاة في (هَلْ) هل تأتي بمعنى (قَدْ) أو لا؟ على عدة أقوال:

القول الأول: أن (هَلْ) أبداً بمعنى (قَدْ)، وأن الاستفهام إنما هو مستفاد من

همزة مقدرة؛ وهو مذهب الزمخشري، ونقله في المفصل عن سيويه.

القول الثاني: أن (هَلْ) بمعنى (قَدْ) دون استفهام مقدّر؛ وهو مذهب الفراء،

والمبرد، والكسائي.

القول الثالث: أنها تتعين لمعنى (قَدْ) إن دخلت عليها همزة الاستفهام، وإن لم

تدخل فقد تكون بمعنى (قد)، وقد تكون للاستفهام؛ وهو مذهب ابن مالك.

القول الرابع: أنها لا تأتي بمعنى (قد) وإنما هي للاستفهام؛ وهو مذهب ابن هشام.

تنظر هذه المسألة في: الكتاب ١٨٩/٣، ومعاني القرآن للفراء ٢١٣/٣، والمقتضب

٤٣/١، ٢٨٩/٣، وحروف المعاني ٢، والمفصل ٣١٩، وشرح المفصل ١٥٢/٨،

والتسهيل ٢٤٣، والجنى الثاني ٣٤٤، والمغني ٤٦٠، والخزانة ٢٦١/١١ - ٢٦٨.

(٤) من الآية: ١ من سورة الإنسان.

(٥) في كلتا النسختين: التقدير، وهو تحريف، والصواب ما هو مثبت.

(٦) من الآية: ٣٤ من سورة يونس.

(٧) في أ: هذه.

وتكون بمعنى ( مَا )، كقوله تعالى: ﴿ فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلَّا الْبَلَاغُ ﴾<sup>(١)</sup>.  
 و<sup>(٢)</sup> ( مُذ ) اسمٌ يرفع ما بعده، وذهب [ بعضهم ]<sup>(٣)</sup> إلى حرفيته  
 بِجَرِّه<sup>(٤)</sup> ما أتت فيه من الزَّمان<sup>(٥)</sup>.  
 و( لَكِنْ ) للاستدراك<sup>(٦)</sup> بعد جَحْد .  
 و( أَجَلَ ) بمعنى ( نعم )، وهو حرفٌ تصديق في الخبر خاصة<sup>(٧)</sup>، ولا  
 يُستعمل<sup>(٨)</sup> في جواب الاستفهام<sup>(٩)</sup>.  
 و( نَعَمْ ) عِدَّةٌ [و] <sup>(١٠)</sup> تَصْدِيقٌ<sup>(١١)</sup>؛ وهي تقع<sup>(١٢)</sup> جواباً للسؤال

(١) من الآية : ٣٥ من سورة النحل .

(٢) في ب : أو .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٤) في أ : جرّ .

(٥) إذا انجرَّ ما بعد ( مُذ ) ففيها مذهبان :

الجمهور على أنها حرف جرّ، وبعضُ البصريين على أنها اسم .

وإذا لم يَنجرَّ ما بعدها فلا خلافٌ في كونها اسم . يُنظر : حروف المعاني ١٤ ،

وشرح الرضي ١١٨/٢ ، ورصف المباني ٣٨٥ ، والجنى الداني ٣٠٤ ، والمغني ٤٤١ .

(٦) في ب : لاستدراك .

(٧) ( أَجَلَ ) تكون لتصديق الخبر، ولتحقيق الطلب؛ تقول لمن قال: (قام زيدٌ؟) : أَجَلَ،

ولمن قال : ( اضربْ زيداً ) : أَجَلَ . الجنى الداني ٣٥٩ .

(٨) في أ : ولا يُستعمل .

(٩) يرى الأخفش أنها تكون في الخير، والاستفهام، إلا أنها في الخير أحسن من نَعَمْ،

ونَعَمْ في الاستفهام أحسنُ منها . يُنظر : الجنى الداني ٣٦١ .

(١٠) العاطف ساقطٌ من ب .

(١١) هذه عبارة سيويه حيث قال : (وَأَمَّا ( نَعَمْ ) فَعِدَّةٌ وتصديقٌ) . الكتاب ٢٣٤/٤ .

قال بعضُ التحويين : «يعني : أنها إن كان قبلها طلبٌ فهي عِدَّةٌ لا غير؛ وإن كان

قبلها خبرٌ فهي تصديق لا غير» . يُنظر : رصف المباني ٤٢٦ ، والجنى الداني ٥٠٦ .

(١٢) في ب : وهو يقع .

الموجود، كقولك: (أَخْرَجَ زَيْدٌ؟)، فيقال: نعم .  
ولا تقع<sup>(١)</sup> جواباً للنفي<sup>(٢)</sup>، كما أن (بَلَى) لا تقع<sup>(٣)</sup> جواباً  
للواجب<sup>(٤)</sup>.

[ و ]<sup>(٥)</sup> مَّا بُنِيَ عَلَى الضَّم :

[ ١٥٩ / ب ]

/ وَضُمَّ فِي الْغَايَةِ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَأَمَّا بَعْدُ فَافْقَهُ وَاسْتَبِنْ<sup>(٦)</sup>  
وَحَيْثُ ثُمَّ مُنْذُ ثُمَّ نَحْنُ وَقَطُّ فَاحْفَظْهَا عَدَاكَ اللَّحْنُ  
وُجُوبَ بِنَاءِ ( قَبْلُ ) وَ ( بَعْدُ ) مِنْ اقْتِطَاعِهَا عَنِ الْإِضَافَةِ،  
وَجَعَلَهَا<sup>(٧)</sup> غَايَةً بِمَعْنَى آخِرِ الْكَلَامِ، صَارَتْ كَأَنَّهَا بَعْضُ الْكَلِمَةِ<sup>(٨)</sup>.  
وَلَأَنَّ الْفَتْحَ وَالْكَسْرَ<sup>(٩)</sup> قَدْ يَدْخُلَانِ فِيهِمَا عِنْدَ الْإِضَافَةِ، كَقَوْلِكَ:  
قَصْدْتُكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، مِنْ قَبْلِ سَفَرِ زَيْدٍ، وَمِنْ بَعْدِ تَجْهِيزِهِ .

(١) فِي ب : لَا يَقَع .

(٢) فِي ب : لِنْفِي .

(٣) فِي ب : لَا يَقَع .

(٤) يُنْظَرُ : حُرُوفُ الْمَعَانِي ٦ .

(٥) الْعَاطِفُ سَاقِطٌ مِنْ أ .

(٦) فِي مَتْنِ الْمُلْحَةِ ٥٦ : فَافْهَمْ وَاسْتَبِنْ .

(٧) فِي أ : وَجَعَلَهَا آخِرَ الْكَلَامِ غَايَةً .

(٨) وَبَعْضُ الْكَلِمَةِ لَا يَكُونُ مَبْنِيًّا . يُنْظَرُ : شَرْحُ الْمُلْحَةِ ٣٦٢ .

(٩) هَذَا مَضمونُ كَلَامِ الْحَرِيرِيِّ فِي شَرْحِهِ عَلَى الْمُلْحَةِ ٣٦٢ وَقَدْ صَدَّرَهُ بِسْؤَالٍ؛ وَهُوَ:

«فَلِإِنْ قِيلَ : لَمْ يُبْنَيْتَ ( قَبْلُ ) وَ ( بَعْدُ ) عَلَى الضَّمِّ دُونَ الْفَتْحِ وَالْكَسْرِ ؟ فَالْجَوَابُ

عَنْهُ : ...» .



فلَمَّا كانت الفتحة والكسرة [ حركتي ] <sup>(١)</sup> إعراب لـ (قبل) و (بعد) وَجَبَ بناؤُهُما؛ لانقطاعهما <sup>(٢)</sup> وبنيا <sup>(٣)</sup> على الحركة الّتي لم تكن <sup>(٤)</sup> لهما قطّ - وهي الضّمة - .

وقيل <sup>(٥)</sup>: الضّمّ عَوْضٌ بنقلهما عن المضاف إليهما <sup>(٦)</sup>.

وكذلك قولهم: ( مِنْ قُدَّامُ )، قال الشاعر:

لَعَنَ الْإِلَهَ تَعِلَّةَ بَنٍ مُسَافِرٍ      لَعْنَا يُصَبُّ عَلَيْهِ مِنْ قُدَّامٍ <sup>(٧)</sup>

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٢) في ب : لاقتطاعهما .

(٣) في كلتا النّسختين : بناء؛ والصّواب ما هو مثبت .

(٤) في أ : يمكن، وهو تحريف .

(٥) أي : إنَّهما حُرِّكا بأقوى الحركات وهي الضّمة؛ لتكون كالْعَوْضِ من حذف ما أُضيفا إليه .

يُنظر : شرح المفصّل ٨٦/٤ .

(٦) وقيل : بُنِيَ على الضّمّ لشبهها بالمنادى المفرد . يُنظر : المرجع السّابق ٨٦/٤ .

(٧) هذا بيتٌ من الكامل، وهو لرجلٍ من بني تميم .

والشّاهدُ فيه : ( مَنْ قُدَّامُ ) حيث بنى الظّرف ( قُدَّامُ ) على الضّمّ؛ لأنّه حذف المضاف إليه ولم ينو لفظه، بل نوى معناه .

يُنظر هذا البيتُ في : أمالي ابن الشّجري ٧٦/٢، وتذكرة النّحاة ٢٧٩، وأوضح المسالك ٢١٦/٢، والمقاصد النّحويّة ٤٣٧/٣، والتّصريح ٥١/٢، والهمع ١٩٦/٣، والأشْمُونيّ ٢٨٦/٢، والدّرر ١١٤/٣ .

وقيل<sup>(١)</sup>: يُعرب<sup>(٢)</sup> إذا لم ينو المضاف إليه، كقوله :

فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا<sup>(٣)</sup> أَكَادُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الزُّلَالِ<sup>(٤)</sup>

(١) يجب إعراب ( قبل ) و( بعد ) في ثلاث صور :

إحداها : أن يُصرَّحَ بالمضاف إليه، كـ ( جئتُك بعد الظُّهر )، و ( قبل العصر )،  
( من قبله ) و ( من بعده ) .

الثّانية : أن يُحذف المضاف إليه وينوى ثبوت لفظه، فيبقى الإعراب وترك التنوين  
كما لو ذكر المضاف إليه، كقوله : ( وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلَى قَرَابَةً ) أي : ومن  
قبل ذلك .

الثّالثة : أن يُحذف ولا ينوى شيء، فيبقى الإعراب، ولكن يرجع التنوين؛ لزوال  
ما يُعارضه في اللفظ والتّقدير .

والبيتُ الَّذِي ذكره الشّارحُ شاهدٌ على هذه الصّورة . يُنظر : أوضح  
المسالك ٢/٢١١ .

(٢) في ب : تعرب .

(٣) في كلتا النّسختين : قدماً، وهو تحريف، والصّواب ما هو مثبّت .

(٤) هذا بيتٌ من الوافر، وهو ليزيد بن الصّعق .

والشّاهدُ فيه : ( قبلاً ) حيث قطعه عن الإضافة فلم ينو لفظ المضاف إليه ولا معناه؛  
ولذلك أعرب منوناً .

يُنظرُ هذا البيتُ في : معاني القرآن للفراء ٢/٣٢٠، ٣٢١، والمقتصد ١/١٥١،  
وشرح المفصل ٨٨/٤، وشرح الكافية الشّافية ٢/٩٦٥، وتذكرة النّحاة ٥٢٧،  
وشرح الشّذور ١٠٣، وابن عقيل ٢/٦٩، والمقاصد النّحويّة ٣/٤٣٥، والتّصريح  
٢/٥٠، والخزانة ١/٤٢٦، وشعره — ضمن أشعار العامريّين الجاهليّين — ٦١ .

وورد البيتُ في بعض المصادر (الفرات) بدل (الزُّلال)، وفي بعضها (الحميم) بدل (الزُّلال)؛ =

[وَأَمَّا<sup>(١)</sup>] بعد: فمعناه: (أَمَّا بَعْدَ حَمْدِ اللَّهِ، وَالصَّلَاةِ عَلَى نَبِيِّهِ؛ فَقَدْ كَانَ كَذَا) على ما / يقتضي الكلام؛ فلَمَّا قُطِعَ<sup>(٢)</sup> المضاف إليه جُعل غاية.

[١/١٦٠]

(حَيْثُ) تُستعمل ظرفاً من نحو: (أَكُونُ حَيْثُ تَكُونُ)، وتُستعمل اسماً، كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَاتِهِ﴾<sup>(٣)</sup>؛ فليست (حَيْثُ) هُنَا ظرفاً؛ لِأَنَّ الْقَدِيمَ<sup>(٤)</sup> - سبحانه - لَا يَكُونُ أَعْلَمُ فِي مَكَانٍ وَلَا جِهَةٍ مِنَ الْجِهَاتِ دُونَ جِهَةٍ وَلَا دُونَ مَكَانٍ؛ لِخُرُوجِهِ عَنْ حِيزِ الْمَحْدُودَاتِ وَالْمَجَسَّمَاتِ؛ فَثَبِتَ أَنَّهَا اسْمٌ.

وكقولك: (أَنَا<sup>(٥)</sup> أُرْمِي حَيْثُ تَرْمِي)<sup>(٦)</sup> أي: إِنَّكَ تَرْمِي نَفْسَ الْمَكَانِ

= والصحيح رواية (الحميم)؛ لَأَنَّهُ مِنْ قَصِيدَةِ مِمْيَّةٍ مَطْلُوعُهَا :

أَلَا أَبْلُغُ لَدَيْكَ أَبَا حُرَيْثٍ وَعَاقِبَةُ الْمَلَامَةِ لِلْمُلِيمِ

يُنْظَرُ : أشعار العامريين الجاهليين ٦٠ .

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٢) في أ : اقتطع .

(٣) من الآية : ١٢٤ من سورة الأنعام .

وقوله : ﴿رِسَالَاتِهِ﴾ - بالجمع - قراءة القُرَاءِ السَّبْعَةِ ما عدا ابن كثير وحفصاً؛

فإنهما قرآها : ﴿رِسَالَتُهُ﴾ - بالافراد - .

يُنْظَرُ : حجة القراءات ٢٧٠، والكشف عن وجوه القراءات ٤٤٩/١، والتيسير ٨٨ .

(٤) في ب : التّقديم، وهو تحريف .

(٥) في أ : ما، وهو تحريف .

(٦) في ب : أرى حيث ترى .

الذي يرمي فيه غيرك، لا أن ترمي فيه<sup>(١)</sup>؛ فيكون مفعولاً؛ وتقول: (أقمتُ حيثُ أمرتني).

وأما إضافتها إلى المفرد فكقول الشاعر :

وَنَطْعُهُمْ حَيْثُ الْحُبَا بَعْدَ ضَرْبِهِمْ<sup>(٣)</sup> بِيِضِ الْمَوَاضِي حَيْثُ لِيَّ الْعَمَائِمِ<sup>(٢)</sup>

ذكر ذلك ابن بابشاذ<sup>(٤)</sup>.

وأما استعمالها ظرفَ زمان فكقول<sup>(٥)</sup> الشاعر :

لِلْفَتَى عَقْلٌ يَعِيشُ بِهِ حَيْثُ تَهْدِي<sup>(٦)</sup> سَاقَهُ قَدَمُهُ<sup>(٧)</sup>

(١) في ب : أي : إنك ترى نفس المكان الذي يرى فيه غيرك، لا أن ترى فيه .

(٢) هذا بيتٌ من الطويل، وهو للفرزدق .

و ( الحُبَا ) : جمع حُبوة؛ وهو : أن يجمع الرجلُ ظهره وساقيه بعمامته؛ وقد يحتج بيديه .

والشاهدُ فيه : إضافة ( حيث ) إلى المفرد؛ وهذا نادرٌ عند جمهور النحاة، وأجازه الكسائي .

يُنظر هذا البيتُ في : شرح المفصل ٩٢/٤، والمغني ١٧٧، والمقاصد النحوية ٣٨٧/٣، والتصريح ٣٩/٢، واللمع ٢٠٦/٣، وشرح شواهد المغني ٣٨٩/١، والأشتموني ٢٥٤/٢، والخزانة ٥٥٣/٦ .

(٣) في كلتا النسختين : ضربنا، وهو تحريف، والصواب ما هو مثبت .

(٤) يُنظر : شرح الجمل لابن بابشاذ ج ٢ / ق ١٥١ / أ .

(٥) في أ : كقول .

(٦) في ب : يهدي .

(٧) هذا بيتٌ من المديد، وهو لطرفة بن العبد .

وهي مبنية على الضم من أنها أشبهت الغايات من حيث ملازمتها  
الإضافة<sup>(١)</sup>.

ويقال : (حيث) و (حيث) معاً، والكسائي حكى كسرهما، وقيل فيها:  
(حوث)<sup>(٢)</sup> معاً؛ وأشهر لغاتها الضم<sup>(٣)</sup>.

ولا تُضاف إلى غير الجملة إلا ما روي :

/ أما<sup>(٤)</sup> ترى حيث سهيل طالعا<sup>(٥)</sup> ..... [ ١٦٠ / ب ]  
أي : مكان سهيل .

= والشاهد فيه : مجيء ( حيث ) للزمان، والأكثر مجيئها للمكان .

يُنظر هذا البيت في : مجالس ثعلب ١/١٩٧، وإيضاح الشعر ٢٠٩، وأمالى ابن  
الشجري ٢/٥٩٩، وشرح المفصل ٤/٩٢، وشرح التسهيل ٢/٢٣٣، واللسان  
(سوق) ١٠/١٦٨، والهمع ٣/٢٠٧، والخزانة ٧/١٩، والديوان ٨٠ .

(١) في أ : للإضافة .

(٢) في كلتا النسختين : حاث، وهو تحريف، والصواب ما هو مثبت .

(وحيث) استعملوها في الأحوال الثلاثة بالواو؛ فقالوا: (حوث) و(حوث) و(حوث).

(٣) يُنظر لغات حيث، وحكاية الكسائي في : المفصل ١٦٩، وأمالى ابن الشجري  
٢/٥٩٩، وشرح المفصل ٤/٩١، والمغني ١٧٦ .

(٤) في أ : ألا ترى .

(٥) هذا صدر بيت من الرجز، وعجزه :

نُجْمًا يُضِيءُ كَالشَّهَابِ سَاطِعًا

ولم أقف على قائله .

والشاهد فيه : إضافة (حيث) إلى المفرد؛ وهذا نادرٌ عند جمهور النحاة، وأجازه الكسائي.

يُنظرُ هذا البيت في : إيضاح الشعر ٢٠٧، وشرح المفصل ٤/٩٠، وشرح الكافية  
الشافية ٢/٩٣٧، والمغني ١٧٨، وابن عقيل ٢/٥٤، والمقاصد التحوية ٣/٣٨٤،  
والهمع ٣/٢٠٦، وشرح شواهد المغني ١/٣٩٠، والأشعوري ٢/٢٥٤، والخزانة ٧/٣ .

(نَحْنُ) بُنِيَتْ<sup>(١)</sup> لكونها كناية عن جمع كالواو الَّتِي<sup>(٢)</sup> تدلّ على الجمع من قولك: (فَعَلُوا)؛ وَبُنِيَتْ على حركة؛ لالتقاء<sup>(٣)</sup> الساكنين. واختصّت بالضمّ؛ لقربها من الواو<sup>(٤)</sup>. (مُنْذُ) ذُهِبَ إلى حرفيّته<sup>(٥)</sup>، ولم يُبَيَّن من الحروف على الضمّ سواه<sup>(٦)</sup>؛ وَبُنِيَتْ لوقوعها لابتداء الغاية في معنى الحرف<sup>(٧)</sup>.

(١) في أ: ثبت كونها .

(٢) في أ: وَالَّتِي .

(٣) في أ: لالتقاء .

(٤) اختلف في علّة بنائه على الضمّ :

فقال الفراء وثعلب : لَمَّا تَضَمَّنَ معنى التثنية والجمع قُوِّيَ بأقوى الحركات .

وقال الزجاج : (نحن) لجماعة، ومن علامة الجماعة الواو؛ والضمة من جنس الواو.

وقال الأخفش الصغير : (نحن) للمرفوع، فحرّك بما يشبه الرفع .

وقال المبرد: تشبيهها بـ(قبل) و(بعد)؛ لأنها متعلّقة بشيء، وهو الإخبار عن اثنين فأكثر.

وقال هشام : الأصل : ( نَحْنُ ) — بضمّ الحاء، وسكون التّون —، فنقلت حركة

الحاء على التّون، وأُسكنت الحاء .

يُنظر : شرح المفصل ٩٤/٣، واللّسان (نحن) ٤٢٧/١٣، والهمع ٢٠٨/١ .

(٥) (منذ) لفظٌ مشترك؛ يكون حرفَ جرٍّ، ويكون اسمًا، والمشهور أنّه حرف إذا

انجرّ ما بعده، واسم إذا ارتفع ما بعده؛ وقيل : هو اسمٌ مطلقاً .

يُنظر : شرح الرّضيّ ١١٨/٢، ورفض المباني ٣٩٣، والجنى الدّاني ٥٠٠ .

(٦) في ب : ولم يبين على الضمّ من الحروف سواه .

(٧) علّة البناء؛ أمّا في حال رفع ما بعده فلما يجيء من كون المضاف إليه جملة .

و ( مُنْذُ ) هو أصل ( مُذٌ )<sup>(١)</sup>؛ وإذا كانا اسمين فالكلام جملتين، وإذا كانا حرفين فهو جملة .

و ( قَطٌّ ) و ( عَوْضٌ ) معاً : هما لزمانيّ الماضي والاستقبال على سبيل الاستغراق<sup>(٢)</sup>؛ تقول : ( ما رأيته قَطٌّ )، و ( لا أفعله عَوْضٌ )؛ ولا يُستعملان إلاّ في التّفي .

وحُكي ( قُطٌّ ) بضمّ القاف، و ( قَطٌّ ) بتخفيف الطّاء<sup>(٣)</sup> .

= كما في ( حيث ) .

وأما في حال جرّه فلتضمّنه معنى الحرف؛ لأنّ معنى ( مُذٌ يوم الجمعة ) : من حدّ يوم الجمعة، ومن تأريخه؛ فهما بمعنى الحدّ المضاف إلى الزّمان متضمّناً معنى ( من ) . يُنظر : شرح الرّضيّ ١١٨/٢ .

(١) هذا مذهب الجمهور .

وقال بعضُ النّحاة : أنّ ( مذ ) حرفٌ قائمٌ بنفسه غير مقتطع من ( منذ ) . وقال صاحبُ الرّصف : «والصّحيح أنّه إذا كان اسماً فهو مقتطع من ( منذ )؛ بدليل التّصغير؛ وهو يردُّ الأشياء إلى أصولها، وأما إذا كان حرفاً فهو لفظٌ قائمٌ بنفسه لا يُطلب له اشتقاق ولا وزن ولا أصل؛ فهو لفظٌ مشتركٌ بين الاسم والحرف» .

يُنظر : شرح الرّضيّ ١١٧/٢، ورصف المباني ٣٨٧، والجنى الدّاني ٣٠٤، والمغني ٤٤٢، والتّصريح ٢١/٢، والجمع ٢٢١/٣، ٢٢٢ .

(٢) قَطٌّ : ظرف لاستغراق الماضي من الزّمان .

و عَوْضٌ : ظرف لاستغراق المستقبل من الزّمان . يُنظر : المغني ٢٠٠، ٢٣٣ .

(٣) أفصح لغات هذه الكلمة : فتح القاف وتشديد الطّاء مع الضّمّ .

وقد تُكسر على أصل التّقاء السّاكنين .

وقد تتبع قافه طاءه في الضّمّ .

ويقال: (عَوَّضَ الْعَائِضِينَ لَا أَفْعَلُ) <sup>(١)</sup>، كقولك: دَهَرَ الدَّاهِرِينَ .  
وَالْفَتْحُ فِي أَيْنَ وَأَيَّانَ وَفِي كَيْفَ وَشَتَّانَ وَرُبَّ فَاعْرِفِ  
وَقَدْ بَنَوْا مَا رَكَّبُوا مِنَ الْعَدَدِ بِفَتْحِ كُلِّ مِنْهُمَا حِينَ يُعَدُّ

المبنيّ على الفتح من الأسماء، والأفعال، والحروف :

فالأسماء نحو: ( أَيْنَ ) و ( أَيَّانَ ) / و ( كَيْفَ ) و ( شَتَّانَ ) .

بُنِيَتْ لِتَضْمُنْهَا مَعْنَى [ هَمْزَة ] <sup>(٢)</sup> الاستفهام .

[ فَـ ( أَيْنَ ) ] <sup>(٣)</sup> يُسْتَفْهَم <sup>(٤)</sup> بِهِ عَنْ مَكَانٍ مَجْهُولٍ .

و ( أَيَّانَ ) بِمَعْنَى ( مَتَى ) <sup>(٥)</sup>، عَنْ زَمَانٍ مَجْهُولٍ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَسْأَلُ أَيَّانَ

يَوْمُ الْقِيَامَةِ﴾ <sup>(٦)</sup> .

[ ١ / ١٦١ ]

= وَقَدْ تُخَفَّفُ طَاوُذُهُ، مَعَ ضَمِّهَا أَوْ إِسْكَانِهَا . الْمُغْنِي ٢٣٣ .

وَيُنْظَرُ : الصَّحَاح ( قَطَط ) ١١٥٣/٣ ، وَدَرَّةُ الْغَوَاصِ ١٦ ، ١٧ ، وَالْمَفْصَلُ ١٧٤ ،

وشرح المفصل ١٠٨/٤ .

(١) يُنْظَرُ : الْجُمْل ٧٥ ، وَالصَّحَاح ( عَوْض ) ١٠٩٣/٣ ، وَاللِّسَان ( عَوْض ) ١٩٣/٧ .

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ سَاقِطٌ مِنْ أ .

(٣) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ سَاقِطٌ مِنْ أ .

(٤) فِي أ : فَيُسْتَفْهَم .

(٥) وَالْفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ ( مَتَى ) : أَنَّ ( مَتَى ) لِكثْرَةِ اسْتِعْمَالِهَا صَارَتْ أَظْهَرَ مِنْ ( أَيَّانَ ) فِي الزَّمَانِ .

وَوَجْهٌ آخَرُ مِنَ الْفَرْقِ ؛ وَهُوَ : أَنَّ ( مَتَى ) يُسْتَعْمَلُ فِي كُلِّ زَمَانٍ ، وَ ( أَيَّانَ ) لَا يُسْتَعْمَلُ

إِلَّا فِيمَا يُرَادُ تَفْخِيمُ أَمْرِهِ وَتَعْظِيمُهُ .

يُنْظَرُ : شرح المفصل ١٠٦/٤ .

(٦) سُورَةُ الْقِيَامَةِ ، آيَةُ : ٦ .



و ( كَيْف ) يُسْتَفْهَم بِهِ عَنْ حَالٍ مَجْهُولٍ، وَتَقَعُ بِمَعْنَى التَّعَجُّبِ،  
كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup>.

وَحُرِّكَتْ <sup>(٢)</sup> الْفَاءُ فَرَارًا مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَاخْتِيرَ لَهَا أَخْفَ  
الْحَرَكَاتِ وَهِيَ الْفَتْحَةُ <sup>(٣)</sup>.

و ( شَتَان ) بُنِيَ لَوُقُوعِهِ مَوْقِعَ الْفِعْلِ الْمَاضِي بِمَعْنَى ( بَعْدَ )؛ وَهُوَ  
مِنَ التَّفْرِيقِ .

و ( الْآن ) <sup>(٤)</sup> وَهُوَ الزَّمَانُ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ كَلَامُ الْمُتَكَلِّمِ، وَزَمَانُ فِعْلِ  
الْفَاعِلِ، وَعِلَّةُ الْبِنَاءِ لُزُومُهَا الْأَلْفُ <sup>(٥)</sup> وَاللَّامُ <sup>(٦)</sup>.

(١) مِنَ الْآيَةِ : ٢٨ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ .

(٢) فِي أ : وَتَحَرَّكَتِ الْيَاءُ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٣) كَيْفَ : بُنِيَتْ عَلَى السُّكُونِ فَالْتَقَى فِي آخِرِهَا سَاكِنَانِ؛ وَهُمَا الْيَاءُ وَالْفَاءُ، فَحَرَّكُوا  
الْفَاءَ بِالْفَتْحِ اسْتِقْلَالًا لِلْكَسْرِ بَعْدَ الْيَاءِ؛ وَالْعَرَبُ يُجِيزُونَ الْخِفَّةَ فِيمَا يَكْثُرُ اسْتِعْمَالُهُ .  
يُنْظَرُ : شَرْحُ الْمَفْصَلِ ١٠٩/٤ .

(٤) فِي أ : لِلْآن .

(٥) فِي أ : لِلْأَلْفِ .

(٦) عِلَّةُ بِنَاءِ ( الْآن ) مِنْ مَوَاضِعِ الْخِلَافِ بَيْنَ الْبَصَرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ؛ وَقَدْ عَقَدَ لَهَا  
أَبُو الْبَرَكَاتِ الْأَنْبَارِيُّ الْمَسْأَلَةَ الْحَادِيَةَ وَالسَّبْعُونَ فِي الْإِنْصَافِ ٥٢٠/٢ .

وَمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ هُوَ مَذْهَبُ الْمَبْرَدِ، وَبِهِ قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ .

وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ ( الْآن ) مَبْنِيٌّ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ دَخَلْنَا عَلَى فِعْلِ مَاضٍ مِنْ  
قَوْلِهِمْ : ( أَنْ يَتَيْنِ ) أَيِ : حَانَ، وَبَقِيَ الْفِعْلُ عَلَى فَتْحَتِهِ .

وَذَهَبَ الْبَصَرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ مَبْنِيٌّ؛ لِأَنَّهُ شَابِهٌ اسْمَ الْإِشَارَةِ .

وَهُنَاكَ آرَاءُ أُخْرَى .

والعدد المركّب هو: من أحد<sup>(١)</sup> عشر إلى تسعة عشر<sup>(٢)</sup>؛ الأصل: أن يُعطَف الآخر على الأوّل، فيُقال: (عندي أحد وعشر)، فلمّا حُذف حرف العطف، وجُعِل الاسمان بمنزلة اسم واحد بُنِيَ للتركيب، واختير لهما الفتح طلباً للخفّة .

ومن ذلك ( بَيْنَ بَيْنَ )<sup>(٣)</sup> أي: بين الجيّد والرّدي؛ و(لقيته صباح مساء) إذا أردت أنّك لقيته صباحاً ومساءً؛ فحصل التركيبُ بحذف الواو، وبُنِيَ على الفتح كـ (خمسة عشر) .

[ ١٦١ / ب ] والبناء في الأفعال على الفتح يختصّ بالماضي، وحُرِّك لوقوعه / موقع المتحرّك؛ وهو المضارع من قولك: ( زيدٌ قام )<sup>(٤)</sup> و(زيد يقوم)؛ فوقع<sup>(٥)</sup> خيراً كالفعل المضارع، [و]<sup>(٦)</sup> كقولك: ( إنَّ زيداً يفعل ) و(إنَّ عمراً فعل) فُبْنِيَ على أخفّ الحركات؛ وهي الفتحة إذا كان خالياً من الضّمائر،

= يُنظر : معاني القرآن للزّجاج ١/١٥٣، وأمالى ابن الشّجريّ ٢/٥٩٦، ٥٩٧، والمفصّل ١٧٣، وشرح المفصّل ٤/١٠٣، ١٠٤، واللّسان (أين) ١٣/٤١، والهمع ٣/١٨٥ .

(١) في أ : إحدى .

(٢) في ب : إلى تسعة وتسعين .

(٣) الأصل : ( بين هذا وبين هذا ) فلمّا سقطت الواو تخفيفاً والنّية نيّة العطف بُنِيَ لتضمّنه معنى الحرف . يُنظر : شرح المفصّل ٤/١١٧ .

(٤) في أ : زيد يقوم، وزيد قائم .

(٥) في ب : فرفع .

(٦) العاطف ساقطٌ من ب .

قَلَّتْ حُرُوفُهُ أَوْ كَثُرَتْ، نحو: (ضرب) و(انطلق) و(استخرج)، وبنأؤه لازم.  
والفعل المضارع يبنى على الفتح إذا دخلت عليه نون التوكيد؛  
مَشَدَّةٌ كَانَتْ أَوْ مَخَفَّةٌ، كقولك: ( لَا يَسْتَحْفَنُكَ بَاطِلٌ، وَلَا تُسْرِعَنَّ  
إِلَيْهِ)، وكقوله [ تعالى ] <sup>(١)</sup>: ﴿وَأَمَّا حَافَنٌ مِّنْ قَوْمٍ خِيَانَةٌ﴾ <sup>(٢)</sup>.

والمبني من الحُرُوفِ على الفتح: ( رُبَّ ) و( ثُمَّ ) و( إِنَّ ) <sup>(٣)</sup>  
وأخواتها؛ وقد تقدّم فيهنّ الكلام .

وَأَمْسٍ مَبْنِيٌّ عَلَى الْكَسْرِ فَإِنَّ <sup>(٤)</sup> صُعْرٌ صَارَ مُعْرَبًا عِنْدَ الْفَطَنِ  
وَجَيْرٍ أَيُّ : حَقًّا وَهَؤُلَاءِ كَأَمْسٍ فِي الْكَسْرِ وَفِي الْبِنَاءِ

## فصل

البناء على الكسر يقع في الأسماء، والحروف، ولا يدخل الأفعال إلا  
فيما يحتمل الجمع بين ساكنين .

فـ ( أَمْس ) <sup>(٥)</sup> مبني على الكسر لتضمُّنِهِ لَامَ التَّعْرِيفِ، فَلَمَّا  
تَضَمَّنَ مَعْنَى الْمَبْنِيِّ بُنِيَ؛ هَذَا عِنْدَ الْحَجَازِيِّينَ <sup>(٦)</sup>، وَبَنُو تَمِيمٍ

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(٢) من الآية : ٥٨ من سورة الأنفال .

(٣) في أ : وأين .

(٤) في أ : وإن .

(٥) في ب : كأمس .

(٦) ( أَمْس ) لها استعمالان؛ أَنْ تُسْتَعْمَلَ ظَرْفًا، وَأَنْ تُسْتَعْمَلَ غَيْرَ ظَرْفٍ .

يمنعونها<sup>(١)</sup> الصّرف، فيقولون: (ذهب أمس بما فيه) و(ما رأيته منذ أمس)، قال الرّاجز :

[١/١٦٢] / إِنِّي رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسَا عَجَائِزًا مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسًا  
يَأْكُلْنَ مَا فِي رَحْلِهِنَّ هَمْسًا لَا تَرَكَ اللَّهُ لَهُنَّ ضَرْسًا<sup>(٢)</sup>

= فإذا استعملت ظرفاً فهي مبنية عند الجميع؛ لتضمّنها معنى لام التعريف .

وإذا استعملت غير ظرف ففيها الخلاف الذي ذكره الشارح .

ومن بني تميم من يوافق الحجازيين في حالة النصب والجرّ في البناء على الكسر؛ وفي حالة الرفع في إعرابها إعراب ما لا ينصرف .

ومنهم من يعربها إعراب ما لا ينصرف في حالتي النصب والجرّ أيضاً .

ومنهم من يعربها إعراب المنصرف فينوّنها في الأحوال الثلاثة؛ حكاه الكسائي .

وحكى الزّجاج أنّ بعض العرب ينوّنها وهي مبنية على الكسر؛ تشبيهاً بالأصوات.

يُنظر : الكتاب ٢٨٣/٣، وشرح المفصل ١٠٦/٤، وشرح التسهيل ٢٢٣/٢،

وشرح الرضويّ ١٢٥/٢، وأوضح المسالك ١٥٣/٣، والتّصريح ٢٢٦/٢،

والهمع ١٨٧/٣.

(١) في ب: منعوا.

(٢) هذا أربعة أبيات من مشطور الرّجز، وهي للعجاج .

و(السّعالِي) جمع سعالاة : أنثى الغول، أو ساحرة الجن . و (الْهَمْس) : الخفاء وعدم الظهور، أو الصّوت الخفيّ .

والشّاهدُ فيها : إعراب ( أمس ) إعراب ما لا ينصرف؛ فهو مجرورٌ بـ(مُذْ)، وعلامة جرّه الفتحة .

تُنظر هذه الأبيات في: نوادر أبي زيد ٥٧، وشرح الملحّة ٣٦٦، وأسرار العريّة =

و(أمس) إذا نُكِّرَ، أو أُضِيفَ، أو دخل عليه الألف واللام أعرب<sup>(١)</sup>.  
 (جَيْر) حرف<sup>(٢)</sup> بمعنى (حقاً)، وقيل: بمعنى (نعم)<sup>(٣)</sup>؛  
 وحُرِّكَ لالتقاء الساكنين<sup>(٤)</sup>، وكسر ككسر بعض الحروف؛ وهي: (الباء)  
 و(اللام)، نحو: (بزيد) و(لزيد)؛ إذ هما مبنيان على الكسر.

= ٣٢، وشرح المفصل ١٠٧/٤، وشرح الشذور ٩٧، والمساعد ٥٢٠/١.  
 ويُنظر البيتان الأولان في: الكتاب ٢٨٥/٣، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٢٤، والجمل  
 ٢٩٩، وأمالى ابن الشجري ٥٩٦/٢، والتصريح ٢٢٦/٢، وملحقات الديوان ٢٩٦/٢.  
 (١) وإنما استحق الإعراب في هذه الأحوال الثلاث لزوال تضمُّنه معنى لام التعريف.  
 يُنظر: أمالي ابن الشجري ٥٩٦/٢.

(٢) (جير) فيها خلاف:

منهم من قال: إنها حرف جواب بمعنى (نعم).  
 ومنهم من قال: إنها اسم بمعنى (حقاً).  
 والشراح جعلها حرفاً بمعنى (حقاً) وهذا سهو منه؛ لأنَّ ما حلَّ من الألفاظ  
 المشكلة في الحرفية والاسمية محلَّ الاسم حُكِمَ عليه بالاسمية، إلاَّ إنَّ قام دليلٌ على  
 حرفيته، ككاف التشبيه التي معناها (مثل) — كما قال صاحب الرِّصَف —.  
 يُنظر: معاني الحروف للرَّمَّاني ١٠٦، وشرح الملحة ٣٦٦، وشرح المفصل ١٢٤/٨،  
 وشرح الكافية الشافية ٨٨٣/٢، ورفض المباني ٢٥٢، ٢٥٣، والجنى الداني ٤٣٣،  
 والمغني ١٦٢، والهمع ٣٧٤/٤.

(٣) قال ابن يعيش ١٢٤/٨: «وأما جير فحرف، معناه: (أجل) و (نعم)؛ ...  
 وأكثر ما يُستعمل مع القسم»:

(٤) الساكنان هما: الرّاء والياء؛ وكانت الحركة كسرة على أصل التقاء الساكنين.  
 يُنظر: شرح المفصل ١٢٤/٨، ورفض المباني ٢٥٣.

ومجيئه بمعنى (نعم) قول الشاعر:

إِذَا تَقُولُ (لَا) ابْنَةُ<sup>(١)</sup> الْعَجِيرِ<sup>(٢)</sup> تَصْدُقُ (لَا) إِذَا تَقُولُ<sup>(٣)</sup> جَيْرِ<sup>(٤)</sup>

أي: لا [ إذا ]<sup>(٥)</sup> تقول نعم .

---

(١) في أ : لابنة، وهو تحريف .

(٢) في ب: الغوير.

(٣) في أ : يقول .

(٤) هذان بيتان من مشطور الرجز، ولم أقف على قائلهما .

والشاهد فيهما : ( جير ) حيث جاءت بمعنى ( نعم ) .

والنُّحاة استشهدوا به على مقابلة ( لا ) النافية بـ ( جير ) مما يدل على انتفاء الاسميتها منها .

يُنظر هذان البيتان في : شرح الكافية الشافية ٨٨٤/٢، والجنى الثاني ٤٣٤، والمغني ١٦٣، وشرح شواهد ٣٦٢/١، والجمع ٢٥٨/٤، ٣٧٤، والدرر ٢٤٩/٤ .

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

وَقِيلَ فِي الْحَرْبِ: نَزَالَ مِثْلَ مَا قَالُوا: حَدَّامٍ وَقَطَّامٍ فِي الدُّمَى

### [ فصل <sup>(١)</sup> ]

المعدول إلى ( فَعَالٍ ) <sup>(٢)</sup> مبني على الكسر؛ وهو يأتي على أضرب <sup>(٣)</sup> :  
أحدها <sup>(٤)</sup> : بمعنى الأمر <sup>(٥)</sup> ، كقولك <sup>(٦)</sup> : ( نَزَالَ ) . بمعنى : انزل ،  
و( تَرَكَ ) . بمعنى : اترك ؛ قال الشاعر :  
وَلَنِعَمَ حَشَوُ الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيتَ : نَزَالَ وَلُجَّ فِي <sup>(٧)</sup> الذُّعْرِ <sup>(٨)</sup>

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(٢) صيغة ( فَعَالٍ ) مما اختصَّ به المؤنث ، ولا يكون إلا معرفة معدولاً عن جهته .  
يُنظر : شرح المفصل ٥٠/٨ .

(٣) تُنظر هذه الأضرب في : الجُمْل ٢٢٨ ، وشرح الملحة ٣٦٧ ، والمفصل ١٥٥ ، وأمالي  
ابن الشَّجَرِيّ ٣٥٢/٢ ، وشرح المفصل ٤٩/٤ .

(٤) في ب : أحدهم .

(٥) أي : اسمٌ لفعل الأمر .

(٦) في ب : تقول .

(٧) في كلتا التسخنتين : ومجّ ذو ، وهو تحريف ، والصَّواب ما هو مثبت كما في المصادر  
التي ذكرت البيت .

(٨) هذا البيت من الكامل ، وهو لزُهَيْر بن أَبِي سُلمى .

والشَّاهِدُ فيه : ( نَزَالَ ) حيث بني ( نَزَالَ ) على الكسر ؛ لأنَّها بمعنى انزل .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٢٧١/٣ ، والمقتضب ٣٧٠/٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرف  
١٠١ ، والأصول ١٣٢/٢ ، والجُمْل ٢٢٨ ، والتبصرة ٢٥٢/١ ، وشرح الملحة ٣٦٧ ،  
وأمالي ابن الشَّجَرِيّ ٣٥٤/٢ ، والإنصاف ٥٣٥/٢ ، وشرح المفصل ٢٦/٤ ، ٥٠ ، ٥٢ ، =

الثاني: أسماء لا تُستعمل إلا في النداء؛ كقولك: (يَا لَكَاع) و(يَا فَجَار) و(يَا خَبَاث)؛ يقولون ذلك للمرأة اللكعة<sup>(١)</sup> - أي: الوسخة -، [١٦٢/ب]

وكذلك الفاجرة، والخبيثة، عدلاً عن هذه الألفاظ للمبالغة؛ وقد [جاء]<sup>(٢)</sup> (لَكَاع) مبنياً على الكسر في غير النداء في قول الشاعر:

أَطَوَّفُ مَا أَطَوَّفُ ثُمَّ آوِي إِلَى بَيْتٍ قَعِيدُهُ لَكَاع<sup>(٣)</sup>

الثالث: اسم المصدر، نحو: (فَجَار) و(يَسَار)؛ قال الشاعر:

فَقُلْتُ امْكُنِّي حَتَّى يَسَارَ لَعَلَّنَا نَحْجُ مَعًا قَالَتْ أَعَامًا وَقَابِلَهُ<sup>(٤)</sup>

= والدِّيوان ١١٦ .

(١) في أ: المتلكعة .

واللكعة : الأمة اللئيمة، وَلَكَعَ الرَّجُلُ يَلْكَعُ لَكَعًا وَلَكَاعَةً : لَوَمَ وَحَمَقَ .

يُنظر : اللسان ( لكع ) ٣٢٢/٨ ، ٣٢٣ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(٣) هذا بيت من الوافر، وهو للخطيئة .

والشاهد فيه : مجيء ( لَكَاع ) مبنياً على الكسر في غير النداء للضرورة .

يُنظر هذا البيت في : المقتضب ٢٣٨/٤ ، والجمهرة ( قعد ) ٦٦٢/٢ ، والجمل ١٦٤ ،

وأما ابن الشجري ٣٤٧/٢ ، وشرح المفصل ٥٧/٤ ، واللسان ( لكع ) ٣٢٣/٨ ،

وشرح الشذور ٩٢ ، والمقاصد التحوية ٤٧٣/١ ، ٢٢٩/٤ ، والتصريح ١٨٠/٢ ،

والهمع ٢٨٢/١ ، وملحق ديوان الخطيئة ٣٣٠ .

(٤) هذا بيت من الطويل، وهو لحميد بن ثور الهلالي، وقيل : لحميد الأرقط .

والشاهد فيه: ( يَسَار ) حيث وقع ( فَعَالٍ ) علم جنس معدولاً عن المصدر، مبنياً

على الكسر .



الرَّابِع: منه ما عُذِلَ عن (فَاعِلَةٍ)، كـ (حَذَامِ) و (قَطَامِ) و (رَقَاشِ) <sup>(١)</sup> و (غَلَابِ)؛ وهذا الضَّرْبُ فيه خلاف <sup>(٢)</sup>؛ أمّا أهل الحجاز فيستعملونه مبنياً على الكسر، وعليه قوله :

إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ <sup>(٣)</sup>

وبنو تميم يجرون هذا بوجه الإعراب، ولا يرون صرفه؛ تقول: جَاءَتْ حَذَامٌ، و قَطَامٌ، و رَقَاشٌ؛ بالضَّمِّ في الرَّفْعِ، وبالفَتْحِ في الجَرِّ

= يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٢٧٤/٣، والجُمْل ٢٢٩، والمخصّص ٦٤/١٧، وشرح الملحّة ٣٦٨، وأُمالي ابن الشَّجْريّ ٣٥٦/٢، ونتائج الفكر ١٨٨، وشرح المفصّل ٥٥/٤، والتّصريح ١٢٥/١، والخزانة ٣٢٧/٦، وديوان حميد بن ثور ١١٧.

(١) في ب : رواش، وهو تحريف .

(٢) حكى هذا الخلاف سيبويه، والمبرد، وابن سيده، والزّنجشريّ، وابن الشَّجْريّ، وغيرهم .

يُنظر : الكتاب ٢٧٧/٣، ٢٧٨، والمقتضب ٣٧٣/٣، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٠١، والمخصّص ٦٦/١٧، والمفصّل ١٥٩، وأُمالي ابن الشَّجْريّ ٣٦٠/٢، وشرح المفصّل ٦٤/٤، والتّصريح ٢٢٥/٢ .

(٣) هذا بيتٌ من الوافر، وهو لِلجِّيمِ بن صَعْبٍ، أو دَيْسَمِ بن طارق .  
والشّاهدُ فيه : ( حَذَامِ ) حيث جاء هذا الاسم مبنياً على الكسر على لغة الحجازيين .

يُنظر هذا البيتُ في : الكامل ٥٩١/٢، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٠١، والخصائص ١٧٨/٢، وأُمالي ابن الشَّجْريّ ٣٦٠/٢، وشرح المفصّل ٦٤/٤، وإيضاح شواهد الإيضاح ٦٩٢/٢، واللّسان (رقش) ٣٠٦/٦، وأوضح المسالك ١٥٣/٣، والمقاصد التّحويّة ٣٧٠/٤، والتّصريح ٢٢٥/٢ .

والنصب؛ للعدل والعلمية<sup>(١)</sup>.

فإن كان هذا النوع آخره راء، فإن الكل<sup>(٢)</sup> قد أجمعوا على بنائه؛ وذلك قولهم: ( حَضَارِ )<sup>(٣)</sup> في اسم كوكب، و ( سَفَارِ )<sup>(٤)</sup> في اسم ماء. وإثما وافق بنو تميم أهل الحجاز على بناء / مثل هذا؛ لأن من مذهب بني تميم الإمالة، والراء المضمومة والمفتوحة تمنع الإمالة<sup>(٥)</sup>؛ فلو

[١/١٦٣]

(١) اختلف في علة ذلك؛ فقال سيبويه والأكثرون : للعلمية والعدل .

وقال الميرد : للعلمية والتأنيث المعنوي فهو كزنب .

يُنظر: الكتاب ٣/٢٧٧، ٢٧٨، والمقتضب ٣/٣٦٨، ٣٧٣، والأصول ٢/٨٩، والتبصرة ٢/٥٦٥، وشرح المفصل ٤/٦٤، وأوضح المسالك ٣/١٥١، والتصريح ٢/٢٢٥ .

(٢) دُحُول ( أَل ) على ( بعض ) و ( كَلَّ ) لا يرضيه كثير من اللغويين والثحاة؛ ففي الجمل ٢٤ : « (وإثما قلنا ( البعض ) و ( الكل ) مجازاً على استعمال الجماعة له مساححة، وهو في الحقيقة غير جائز» .

ويُنظر : شرح القطر ٣٣٥ .

(٣) يُنظر : الكتاب ٣/٢٧٩، والصّحاح ( حضر ) ٢/٦٣٣، والمخصّص ١٧/٦٧، واللسان ( حضر ) ٤/٢٠٠ .

(٤) سَفَارِ : مُثَلَّلٌ قَبْلَ ذِي قَار، بين البصرة والمدينة، وهي لبني مازن بن مالك بن عمرو بن تميم . معجم البلدان ٣/٢٢٣ .

ويُنظر : الكتاب ٣/٢٧٩، والصّحاح ( سفر ) ٢/٦٨٧، والمخصّص ١٧/٦٨، واللسان ( سفر ) ٤/٣٧١ .

(٥) في أ : للإمالة .

وإثما امتنعت الإمالة مما آخره راءً مضمومة أو مفتوحة؛ لأنّ الرّاء فيها تكرير، فالحركة فيها تقوم مقام حركتين؛ لهذا عدلوا إلى كسر أواخر

أُعرب ولم يُصرف لم يكن طريقٌ إلى إمالته، فجنحوا<sup>(١)</sup> إلى لغة غيرهم، فكسروا الرّاء لتصحّ الإمالة؛ فهذه العلة التي لأجلها وقع الإجماع<sup>(٢)</sup>.

وَقَدْ بُنِيَ يَفْعَلْنَ فِي الْأَفْعَالِ      فَمَالَهُ مُغَيَّرٌ بِحَالِ  
تَقُولُ مِنْهُ : التُّوقُ يَسْرَحْنَ وَلَمْ      يَسْرَحْنَ<sup>(٣)</sup> إِلَّا لِلْحَاقِ بِالنَّعَمِ

اعلم أنّه إذا كان الفعل لجمع [ مؤنث ]<sup>(٤)</sup> يلتحق بآخره نونٌ خفيفة، كقولك: ( الهندات يقمن ) و ( لن<sup>(٥)</sup> يقمن ) ( و لم يقمن )<sup>(٦)</sup>، فيستوي لفظُ المرفوع والمنصوب والمجزوم .

فالتّون ههنا دالة على جمع التّأنيث، وليست هذه التّون كالتّون التي بعد الياء في ( تذهيب )<sup>(٧)</sup>، ولا هي بعلامة شيء من الإعراب؛ ولا يجوز سقوطها في النّصب والجزم .

فإذا لحقت الفعل الماضي سَكُنَّ آخره، كقولك: ( النّساء خرجن ).

= هذه الأسماء لتصحّ الإمالة .

يُنظر : الكتاب ٢٧٨/٣، ١٣٦/٤، وأمالى ابن السّجريّ ٣٦١/٢ .

(١) في أ : فنحوا .

(٢) في ب : الاجتماع .

(٣) في متن الملحة ٥٧ : وَلَمْ يَرُحْنَ .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٥) في أ : كي .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٧) لأنّ النون هُنا حرف، والتّون في ( يقمن ) اسم .

وإن لحقت الفعل المضارع أوجبت بناءه<sup>(١)</sup> بعد أن<sup>(٢)</sup> كان معرباً،  
[ ١٦٣ / ب ] والبناء فيه عارض؛ لأنه يزول بزوال نون ضمير جمع / التانيث، وتعود لام

الفعل منه على حدٍّ واحدٍ ساكناً<sup>(٣)</sup> في الرفع والتصب والجزم .

وكذلك إذا كان آخر الفعل معتلاً فيبقى على حالته، كقولك:

(الهندات يعفون)<sup>(٤)</sup> و(يرمين)<sup>(٥)</sup> و(لن يعفون)<sup>(٦)</sup> و(لم يرمين) .

وكذلك حكم نوني<sup>(٧)</sup> التأكيد الخفيفة<sup>(٨)</sup> والثقيلة إذا اتصلت بالفعل

المضارع فإنه يبنى<sup>(٩)</sup> بناءً عارضاً؛ فمتى انفصل من التّون عاد إلى إعرابه.

فَهَذِهِ أَمْثَلَةٌ مِمَّا بُنِيَ<sup>(١٠)</sup> جَائِلَةٌ دَائِرَةٌ فِي الْأَلْسُنِ  
وَكُلُّ مَبْنِيٍّ يَكُونُ آخِرُهُ عَلَى سَوَاءٍ فَاسْتَمِعْ مَا أذْكُرُهُ

(١) في أ : بناؤه .

(٢) في ب : ما .

(٣) في ب : كما .

(٤) الأصل : ( يعفو ) و ( يرمي )؛ والتّون فيهما للتسوة، وليست نون الرفع؛ والواو

والياء من بنية الكلمة، ووزنهما : يفعلن .

(٥) في ب : يرمون .

(٦) في ب : ولن يرمين .

(٧) في أ : نون .

(٨) في أ : والخفيفة .

(٩) في ب : يبنّي؛ والبناء يكون على الفتح .

(١٠) في متن الملحة ٦٨، وشرح الملحة ٣٧٠ : لِمَا بُنِيَ .

## فصل

البناء : هو لزوم آخر الكلمة إمّا بحركة، وإمّا<sup>(١)</sup> بسكون، فلا يتغيّر<sup>(٢)</sup> بحالٍ مع وقوعه موقع رفع، أو نصب، أو جرّ، أو جزم، أو عطفه على ما قبله .

وكذلك<sup>(٣)</sup> الأعداد فإنك تبنيها مع التركيب، فإذا زال عنها بالعطف أعربت، وتقول: ( واحد، و اثنان، و ثلاثة )، تعطف بعضها على بعض . وكذا إذا وصفتها<sup>(٤)</sup>، كقولك : ( تسعة أكثر من ثمانية ) . فإن ذكرتها مرسلة بغير حرف [ عطف ]<sup>(٥)</sup> بنيتها، فتقول: ( واحد، اثنان، ثلاثة ) .

وهكذا حروف<sup>(٦)</sup> الهجاء، إن أجريتها مجرى الاسم [ أعربت، تقول : ( كتبتُ عيناً مخفّفة، وألفاً مستوية ) . وإن سردتها بنيتها على السكون، فتقول: ( ألف، بَاء، جيم ) ]<sup>(٧)</sup> .

(١) في ب : أو بسكون .

(٢) في ب : فلا تتغيّر .

(٣) في أ : وذلك للإفراد .

(٤) في ب : وضعها .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٦) في أ : حرف .

(٧) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

/ وَقَدْ تَقَضَّتْ مُلْحَةً الْإِعْرَابِ مُودَعَةً بَدَائِعَ الْإِعْرَابِ<sup>(١)</sup>  
 الْمُلْحَةُ<sup>(٢)</sup> : هي الشَّيْءُ اليسير، يقال<sup>(٣)</sup> : أَصَبْنَا مُلْحَةً مِنَ الرَّبِيعِ، أي :  
 شيئاً يسيراً .

وهذا البيت من أنواع البديع، تجنيس التصحيف<sup>(٤)</sup>؛ وهو من  
 الإعراب<sup>(٥)</sup> والإعراب .

ومعناه: أن الشَّيْخَ أبا القاسم<sup>(٦)</sup> - رحمه الله [ تعالى ]<sup>(٧)</sup> - قصد  
 بصدر البيت تقليل ما يشتمل عليه نظمها، لكثرة<sup>(٨)</sup> أمرها إذ جعلها  
 حاوية من الإعراب<sup>(٩)</sup> بدائعها .

ويقال: هذا أبدع في فعله، عمّن يأتي بشيء لم يتبع في وضعه إياه غيره.

(١) في أ، وفي متن الملح ٥٨ : بَدَائِعَ الْإِعْرَابِ ؛ وفي شرح الملح ٣٧١ : بَدَائِعِ الْآدَابِ

(٢) الْمُلْحَةُ : الكلمة المليحة، وتُطلق على البركة أيضاً .

يُنظر : اللسان ( ملح ) ٦٠٢/٢ ، ٦٠٤ .

(٣) في أ : فقال .

(٤) جناس التصحيف : — ويسمى المصحف، أو الجناس الخطي — هو أن يتفقا

اللفظان في صورة الوضع، ويختلفا في النقط .

يُنظر : جنان الجناس ١٨٠، وجنى الجناس ٦٧ .

(٥) في أ : الإعراب .

(٦) أي : أبو القاسم الحريري، صاحب ملح الإعراب .

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٨) في أ : كثر .

(٩) في أ : الإعراب .

ويقال: (أعرب<sup>(١)</sup> في الأمر) إذا<sup>(٢)</sup> جاء بغريب<sup>(٣)</sup>.

فَانْظُرْ إِلَيْهَا نَظَرَ الْمُسْتَحْسِنِ وَحَسَّنَ الظَّنَّ بِهَا وَأَحْسَنَ<sup>(٤)</sup>

يقول: انظر إليها بعين رضا، لا بعين عناد، كما قيل:

وَعَيْنُ الرِّضَا عَنْ كُلِّ عَيْبٍ<sup>(٦)</sup> كَلِيلَةٌ<sup>(٧)</sup> وَلَكِنَّ عَيْنَ السُّخْطِ تُبْذِي الْمَسَاوِيَا<sup>(٥)</sup>

وأحسن الظنَّ بما قد جمعته من الفوائد، وحسن ظنَّ غيرك

[كذلك]<sup>(٨)</sup> بها<sup>(٩)</sup>.

وإن تجد عيباً فسُدَّ الخَلَلَا فجَلَّ مَنْ لَا عَيْبَ فِيهِ<sup>(١٠)</sup> وَعَلَا

يقول - مشيراً إلى [أَنَّ]<sup>(١١)</sup> كلَّ ما في الوجود -: لم يوصف

(١) في كلتا النسختين: أعرب، وهو تصحيف، والصواب ما هو مثبت.

(٢) في أ: أي.

(٣) اللسان (غرب) ٦٤٠/١.

(٤) في متن الملحة ٥٨: وَأَحْسَنَ الظَّنَّ بِهَا وَحَسَّنَ.

(٥) هذا بيت من الطويل، وهو لعبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب.

يُنظر هذا البيت في: الحيوان ٤٨٨/٣، وعيون الأخبار ٨٧/٣، والكامل ٢٧٧/١، والأغاني

٢٧٢/١٢، وبهجة المجالس ٧١١/٢، وشرح شواهد المغني ٥٥٥/٢، والديوان ٩٠.

(٦) في كلتا النسختين: عين، وهو تحريف، والصواب ما هو مثبت.

(٧) في أ: عمية.

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من ب.

(٩) في ب بعد هذه الكلمة: قال الناظم — رحمه الله تعالى —، ثم ذكر هذا البيت.

(١٠) في متن الملحة ٥٨: فَجَلَّ مَنْ لَا فِيهِ عَيْبٌ.

(١١) ما بين المعقوفين ساقط من أ.

شيء منه<sup>(١)</sup> بالكمال إلا على سبيل / الجواز، لما يعتريه من النقص والتغيير والزوال؛ فما هذا الكمال<sup>(٢)</sup> حتى لا يؤخذ قائله بما هو متحمل<sup>(٣)</sup> من الخلل، فقال لذلك<sup>(٤)</sup>: ( فَإِنْ وَجَدْتَ عَيْبًا فَسُدَّ خَلْلَهُ )، بتوجيه عذر؛ إما لاختصار وإيضاح لمناسبة مَنْ وُضعت<sup>(٥)</sup> له كما قيل، أو لإهمال ما أهمله من أجل أنه لو وسّع في العبارة لم تكن<sup>(٦)</sup> موافقة لمن<sup>(٧)</sup> وُضعت له؛ لأن الثوب لا يفصل إلا على مقدار يُنتفع<sup>(٨)</sup> به؛ ففي زيادته أو نقصه عدم النفع به؛ [ أو ]<sup>(٩)</sup> لضيق نطاقها بما<sup>(١٠)</sup> وسمها به من الملح عن استيفاء ما يلتزم به أبوابها من لوازم الصناعة؛ فاعترف بذلك، فقال<sup>(١١)</sup>: ( فَجَلَّ<sup>(١٢)</sup> مَنْ لَا عَيْبَ فِيهِ وَعَلَا ) فهو<sup>(١٣)</sup> سبحانه وتعالى .

(١) في أ : لم يوصف منه شيء بجمال .

(٢) في أ : الكلام .

(٣) في ب : محتمل .

(٤) في ب : كذلك .

(٥) في أ : لمن وضع .

(٦) في أ : لم يكن .

(٧) في أ : مَنْ .

(٨) في ب : من ينتفع .

(٩) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق .

(١٠) في ب : عمّا .

(١١) في أ : وقال .

(١٢) في أ : جَلَّ .

(١٣) في ب : فهو سبحانه الواحد الحقّ تعالى علوّاً كبيراً .



وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا أَوْلَى فَنِعْمَ مَا أَوْلَى وَنِعْمَ الْمَوْلَى

قد ختم كلامه بحمد الله [ تعالى ] <sup>(١)</sup>، [ فهو سبحانه ] <sup>(٢)</sup> الموجب  
حمده على كل ناطق بما أفاض من كل خير لا يتناهى، خصوصاً العقل  
الذي به الوصول إلى إدراك كل شيء أبداه سبحانه في أحسن <sup>(٣)</sup> تقويم .  
[ يقول ] <sup>(٤)</sup>: فنعم ما أولانا بكرمه <sup>(٥)</sup>، ونعم المولى هو تبارك وتعالى  
[ وتقلّس اسمه ] <sup>(٦)</sup>.

ثُمَّ الصَّلَاةُ بَعْدَ حَمْدِ الصَّمَدِ عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى مُحَمَّدٍ  
وآلِهِ وَصَحْبِهِ الْأَبْرَارِ <sup>(٧)</sup> مَا أَسْلَخَ اللَّيْلُ مِنَ النَّهَارِ <sup>(٨)</sup>

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٣) في ب : في الحسن .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٥) في أ : بكرامة .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٧) في متن الملحة ٥٨ : وآله الأفاضل الأخيار .

(٨) ورد هذا البيتُ في شرح الملحة ٣٧٢ كالتالي:

وآله الأئمة الأطهار القائمين في دجى الأسحار

وقد ورد في متن الملحة ٥٨، وشرح الملحة ٣٧٢ بعد هذا البيت بيت آخر؛ وهو قوله :

ثُمَّ عَلَى أَصْحَابِهِ وَعِثْرَتِهِ وَتَّابِعِي مَقَالِهِ وَسُتْنَتِهِ

تم<sup>(١)</sup> بحمد الله وعونه .

وافق الفراغ في ثامن عشر شهر رمضان المعظم، سنة (٨٦٤هـ) .  
 كاتبه العبد الفقير إلى الله تعالى<sup>(٢)</sup>: إبراهيم بن عبد العالي محمود .

(١) وجاء في خاتمة ( ب ) ما نصّه : «نَجَرَ ما ألفه الشيخ الإمام شمس الدين محمد بن

حسن بن سباع الصّائغ رحمه الله تعالى .

علّقه لنفسه العبد الفقير إلى الله تعالى عليّ بن صدقة غفر الله له، ولجميع المسلمين، آمين .  
 وتيسّر الفراغ من نسخه في ليلة الاثنين المباركة، تاسع عشر لشهر ربيع الأوّل  
 المشرف بمولد سيّدنا رسول الله صلّى الله عليه وسلّم من شهور سنة تسعين وثمانمائة .  
 أحسن الله عاقبتها إلى خيرٍ لحمدٍ وآله . آمين» .

(٢) وردت في المخطوط بعد لفظ الجلالة كلمة غير واضحة؛ ولعلّ ما أثبتّه هو الأقرب

إلى الصّواب .

## الفهارس الفنية

أولاً: فهرس الآيات القرآنية.

ثانياً: فهرس الأحاديث والآثار.

ثالثاً: فهرس الأمثال والأقوال.

رابعاً: فهرس الأشعار والأرجاز.

خامساً: فهرس الأعلام.

سادساً: فهرس القبائل والطوائف.

سابعاً: فهرس البلدان والأماكن.

ثامناً: فهرس المصادر والمراجع.

١ - المخطوطة.

٢ - المطبوعة.

تاسعاً: فهرس موضوعات الدراسة والتحقيق.

١ - فهرس موضوعات الدراسة.

٢ - فهرس موضوعات التحقيق.

٣ - فهرس الفهارس.



أولاً: فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الفاتحة		
﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾	١	٧٣٤
﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ﴾	٦-٧	٧١٧
سورة البقرة		
﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾	٢	٣٩٩
﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ﴾	٢٠	٢٤٢
﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَاداً وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾	٢٢	٣٩٧
﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتاً فَأَحْيَاكُمْ﴾	٢٨	٩٠٧
﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾	٣٥	٧١٤
﴿وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾	٣٦	٣٩٨
﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ﴾	٧٥	٣٩٦
﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾	٩٠	٤١١
﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾	١٧٥	٥٩٢
﴿فَلَا رَفَتْ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾	١٩٧	٤٩١
﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾	١٩٧	٨٨١، ٥٩٢

الصفحة	رقمها	الآية
٢٤٧	١٩٨	﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾
١٣٦	٢٠٤	﴿وَمِنَ النَّاسِ﴾
٨٤٢	٢١٤	﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾
٧١٦	٢١٧	﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾
٢٩٧	٢٢١	﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُّشْرِكٍ﴾
٨١٩	٢٢٩	﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حَدُودَ اللَّهِ﴾
٧١٦	٢٥١	﴿وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾
٨٨٤	٢٥٥	﴿لَا تَأْخُذْهُ سَنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾
٥٧٦	٢٨٠	﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾
٨٦٧	٢٨٤	﴿وَإِنْ تُبْذَرُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾
٨٥٨	٢٨٦	﴿لَا تُؤَاخِذْنَا﴾
سورة آل عمران		
٥٩٣	٧	﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾
٨٨٣	٣١	﴿إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾
٦٩١	٤٣	﴿يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾
٨٤٠	١٢٨	﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾
١٩٨	١٣٩	﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾	١٤٤	٥٨٨
﴿فِيمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ﴾	١٥٩	٥٩٣
﴿فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَمْ يَمَسْسَهُمْ سُوءُ﴾	١٧٤	٣٩٤
سورة النساء		
﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾	٢	٢٢٣
﴿فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾	٩	٨٥٧
﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبينَ لَكُمْ﴾	٢٦	٨٤٣
﴿فَإِذَا لَا يُوَثِّقُونَ النَّاسَ نَقِيرًا﴾	٥٣	٨٢٦
﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾	٧٣	٨٣٢، ٥٤٦
﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمْ الْمَوْتُ﴾	٧٨	٨٨١
﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾	٧٩	٢٤٣
﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾	١٢٣	٨٨١
﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرْ لَهُمْ﴾	١٣٧	٨٤٤
﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾	١٥٧	٤٦٠
﴿لَكِنَّ الرَّاْسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾	١٦٢	٧٣٣
﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾	١٦٤	٣٤٩

الصفحة	رقمها	الآية
٥٦٣	١٧١	﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾
		سورة المائدة
٢٤٣	٦	﴿وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ﴾
١٤١	٢٧	﴿وَأَثْلُ عَلَيْهِمْ﴾
٧٣٥	٦٨	﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى تُقِيمُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ﴾
٨٢٠	٧١	﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾
٧٣٠، ٢٧٦	٩٥	﴿هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾
		سورة الأنعام
		﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾
٨٣٨	٢٧	﴿فَبِهْدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾
١٤١	٩٠	﴿أَوْ قَالَ أُوْحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾
٣٩٥	٩٣	﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾
٩٠١	١٢٤	﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾
٥٩٠	١٣٢	﴿سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾
٤١٠	١٣٦	
		سورة الأعراف
٤٨١	١٢	﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾
٢٥٢	٤٣	﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا﴾



الصفحة	رقمها	الآية
٨٣٠	٥٣	﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾
٨٧٠	١٣٢	﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾
٣٢٧	١٥٥	﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾
٧٣٤	١٥٨	﴿فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ﴾
٥٨٦	١٧٢	﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾
سورة الأنفال		
٨٨٧	١٧	﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾
٨٤٤	٣٣	﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾
٩٠٩	٥٨	﴿وَأِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً﴾
سورة التوبة		
٨٥٨	٤٠	﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ﴾
٤٨١	٤٠	﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾
سورة يونس		
٨٩٦	٣٤	﴿هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾
٦٩٨	٣٨-٣٧	﴿لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾
سورة هود		
٨٨١	١٥	﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا﴾

الصفحة	رقمها	الآية
٨٥٥	٥٨	﴿وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا﴾
٢٤٨	١١٢	﴿فَاسْتَقِمْ كَمَا أَمَرْتُ﴾
		سورة يوسف
		﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ
١٩٧	٤	وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾
٥٧٥	٢٧	﴿وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ﴾
٦٢٦	٢٩	﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾
٥٨٧	٣١	﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾
٦١٤	٣٣	﴿رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾
٢٧٥	٣٩	﴿يَا صَاحِبِي السَّجْنِ﴾
٨٨٣	٧٧	﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ﴾
٦١٣	٨٤	﴿يَا أَسْفَى عَلَى يُوسُفَ﴾
٥٧٠، ٢٦٩	٨٥	﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾
		سورة الرعد
٥٥١	٦	﴿وَإِنْ رَبُّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ﴾
٢٢١، ٦٣	١١	﴿يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾
٢٩٨	٢٤	﴿سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾
		سورة إبراهيم
٧١٦	٢-١	﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّهِ﴾

الآية	رقمها	الصفحة
<b>سورة الحجر</b>		
﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾	٢	٥٩٣، ٢٥٩
		٥٩٤
﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾	٦	٦١٠
﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾	٧٢	٢٦٨
﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسَأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾	٩٢	٢٧١، ٢٧٠
<b>سورة النحل</b>		
﴿فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلَّا الْبَلَاغُ﴾	٣٥	٨٩٧
﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾	٤٤	٨٤٣
﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٌ﴾	٩٦	٥٩٢
<b>سورة الإسراء</b>		
﴿وَإِنْ عُدَّتُمْ عِدَّتَنَا﴾	٨	٨٤٤
﴿كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾	٥٠	٥٧٢
﴿وَإِذَا لَا يَلْبُسُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾	٧٦	٨٢٦
﴿أَيَّأَ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾	١١٠	٨٧٨
<b>سورة الكهف</b>		
﴿وَكَلْبُهُمْ بِأَسِطِّ ذِرَاعِيهِ﴾	١٨	٣٤٣
﴿بَشْسَ الشَّرَابِ وَسَاءَتْ مُرْتَقَقًا﴾	٢٩	٤١٠، ٤٠٩
﴿كَلْنَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهُمَا﴾	٣٣	٧١٤

الصفحة	رقمها	الآية
٨٨٤	٤٠-٣٩	﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا فَعَسَى رَبِّي أَن يُوْتِيَنِي خَيْرًا مِنْ جَنَّتِكَ﴾
٤٠٩	٥٠	﴿بئسَ للظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾
٧١٩	٦٣	﴿وَمَا أَنْسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَن أَذْكُرُهُ﴾
سورة مريم		
٤٣٣	٤	﴿وَاشْتَغَلَ الرَّأْسُ شَيْئًا﴾
٥٥٠	٣٠	﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾
٥١٢	٣٨	﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾
سورة طه		
٥٤٤	١٢	﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ﴾
٥٤٤	١٤	﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ﴾
١٩٤	٦٣	﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾
١٤١	٧٢	﴿فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ﴾
٨٣١	٨١	﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾
٦١٧	٩٤	﴿يَا ابْنَ أُمِّ﴾
٢٥٠	١٠٨	﴿وَخَشَعَتِ الْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَنِ﴾
سورة الأنبياء		
٤٥٨ ، ٦٦	٢٢	﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾
٢٦٥	٥٧	﴿وَتَاللَّهِ لَا كِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
٢٢٠ ، ٦٣	٧٧	﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ﴾
		سورة الحج
٨٨٣	٥	﴿إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِنَ الْبُعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ﴾
٨٥٧	١٥	﴿ثُمَّ لَيَقَطَّعَ﴾
٢٢١ ، ٦٤	٣٠	﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾
٢٧٦	٣٥	﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾
٧١٦	٤٠	﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾
٨٥٨	٤٥	﴿فَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾
		سورة النور
		﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ
٣٩٤	٦	شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾
		سورة الفرقان
		﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ
٧٢٢	٦٨-٦٩	الْعَذَابُ﴾
		سورة الشعراء
٥٥١	٨	﴿إِنْ فِي ذَلِكَ لَآيَةٌ﴾
		سورة النمل
١٩٧	١٨	﴿ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ
		وَجُنُودُهُ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
٥٧٣	٤٨	﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾
٣٥١	٨٨	﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ﴾
سورة القصص		
٨٤٣	٨	﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾
٣٤٣	١٥	﴿هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾
٥٤٩	٧٦	﴿وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ﴾
١٣٨	٧٧	﴿وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾
سورة العنكبوت		
٦١٣	٥٦	﴿يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ﴾
سورة الروم		
٥٧٦	١٧	﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾
٤٣١	٢٧	﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾
٨٨٥	٣٦	﴿وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾
٥٧٥	٤٧	﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾
سورة لقمان		
٢٢٦	١٤	﴿وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
٥٥٣	٢٧	﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾ سورة السجدة
٢١٩ ، ٦٣	٤	﴿مَا لَكُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ﴾ سورة الأحزاب
٧٠٠ ، ٤٥٩	٤٠	﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ﴾ سورة سبأ
٦٩٥	٢٤	﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ سورة فاطر
٧٤٥	١	﴿أُولِي الْأُجُنْحَةِ مُتَشَنِّئِينَ وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ﴾
٢١٩ ، ٦٣	٣	﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ﴾
٨٨٦	٨	﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا﴾
٨٨٧	٨	﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَاتٍ﴾
٨٢٩	٣٦	﴿لَا يَقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فِيمَوتُوا﴾
٨٥٤	٣٧	﴿أَوَلَمْ نَعْمَرْكُمْ﴾ سورة يس
٣٩٥	٣٠	﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ سورة الصافات
٤٩٠	٤٧	﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾

الآية	رقمها	الصفحة
﴿إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾	١٤٧	٦٩٥
﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ﴾	١٧٤	١٤٠
سورة ص		
﴿وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ﴾	٣	٤٨٧
﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا﴾	٤٤	٤٠٩
﴿وَأَنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ﴾	٤٧	١٩٨
﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ﴾	٧٥	٥٩٢
سورة الزمر		
﴿يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾	١٦	٦١٢
﴿يَا حَسْرَتِي عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾	٥٦	٦١٣
سورة غافر		
﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾	٣٦	٨٩١، ٥٤٥
﴿أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعُ إِلَى إِلَهِ مُوسَى﴾	٣٧	٨٩١
سورة فصلت		
﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾	١١	١٩٦
سورة الشورى		
﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾	١١	٢٤٧
﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾	٢٥	٢٣٣
﴿وَأِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ﴾	٥٢-٥٣	٧١٩



الآية	رقمها	الصفحة
سورة الزخرف		
﴿يَا عِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ﴾	٦٨	٦١٣
﴿لَيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾	٧٧	٨٥٦
سورة الدخان		
﴿حَمِّ وَالْكِتَابِ الْمُمِينِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ﴾	٣-٢-١	٥٤٩
﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا﴾	٥-٤	٣٨٩
﴿مَا خَلَقْنَاهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ﴾	٣٩	٢٤٢
﴿يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلَى عَنْ مَوْلَى شَيْئًا﴾	٤١	١٧٩
سورة الأحقاف		
﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾	٤	٢٢١ ، ٦٤
﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ		
وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَغْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ﴾	٣٣	٥٩١
سورة محمد		
﴿وَمَنْ يَخْلُ فَإِنَّمَا يَخْلُ عَنْ نَفْسِهِ﴾	٣٨	٢٣٢
سورة الحجرات		
﴿وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ﴾	٢	٢٤٩
﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾	١٤	٨٥٢
سورة ق		
﴿أَفَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ﴾	٦	٨٥٤

الصفحة	رقمها	الآية
		سورة الذاريات
١٣٩	٥٠	﴿فَفِرُّوا إِلَى اللَّهِ﴾
		سورة النجم
٢٣٣	٣	﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾
		سورة القمر
٤٣٣	١٢	﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾
		سورة الواقعة
١٤٧	٣٧	﴿عُرْبًا أَثَرَابًا﴾
		سورة الحديد
٨٢٧	٢٣	﴿لَكَيْلًا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾
٨٢٠	٢٩	﴿لَسَلَّا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ إِلَّا يَاقِدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾
		سورة المجادلة
٥٨٧	٢	﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾
		سورة الحشر
٦٢٦	١٠	﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا﴾
		سورة المنافقون
٥٥٠	١	﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾
٨٣٢	١٠	﴿لَوْ لَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
		سورة الطلاق
٨٥٦	٧	﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ﴾
٨٩٥	٨	﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا﴾
		سورة التحريم
١٨٧	٤	﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾
		سورة القلم
٥٥١	٤	﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾
		سورة الحاقة
٥٤١	٢٧	﴿يَا لَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ﴾
٦١٥	٢٩-٢٨	﴿مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيَهَ هَلْكَ عَنِّي سُلْطَانِيَةً﴾
		سورة نوح
٧٩٨	٢٣	﴿وَلَا يَعْثَوْنَ وَيَعُوقُونَ﴾
		سورة الجن
٨٨٢	١٣	﴿فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا﴾
		سورة المزمل
٨٦١	٢	﴿قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا﴾
٥٦٠	١٢	﴿إِنْ لَدَيْنَا أَنْكَالًا﴾
١٢٥	١٦-١٥	﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَى فِرْعَوْنَ الرَّسُولَ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
٥٥٩، ٨٢٠	٢٠	﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾ سورة المدثر
٨٠٨	٣٥	﴿إِنَّهَا لَإِحْدَى الْكُبَرِ﴾ سورة القيامة
٤٨٢	١	﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾
٩٠٦	٦	﴿يَسْأَلُ آيَانَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾
٤٨٣	٣١	﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى﴾
٧١٣	٣٥-٣٤	﴿أُولَى لَكَ فَأُولَى ثُمَّ أُولَى لَكَ فَأُولَى﴾ سورة الإنسان
٨٩٦	١	﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ﴾
	٤	﴿سَلَسِلَا﴾
٢٤٤	٦	﴿عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عَبْدُ اللَّهِ﴾
٧٩٨	١٥	﴿قَوَارِيرَا﴾
		سورة المرسلات
٨٣٥	٣٦	﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾
		سورة النبأ
٧١٧	٣٢-٣١	﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا﴾
٥٤١	٤٠	﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابًا﴾
		سورة عبس
٨٥١	٢٣	﴿كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرُهُ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
		سورة الإنفطار
٧١٣	١٨-١٧	﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾
		سورة المطففين
٢٣٠، ٢٩٨	١	﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾
	٢	﴿الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ﴾
٣٢٧	٣	﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾
		سورة الانشقاق
٢٣٣	١٩	﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾
		سورة البروج
٢٧٠	٤-٣	﴿وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ﴾
		سورة الأعلى
٤٢٧	١٧	﴿وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾
		سورة الفجر
٦٠٩	٢٧	﴿يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ﴾
		سورة البلد
٣٥٨	١٥-١٤	﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾
		سورة الشمس
٢٧٠	٩	﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾

الصفحة	رقمها	الآية
٣٢٩	٥	سورة الليل ﴿فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى﴾
٣٢٩، ١١٤	٥	سورة الضحى ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾
٨٥٣	١	سورة الشرح ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾
٢٧٠	٤-٣	سورة التين ﴿وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ﴾
٧١٨	١٦-١٥	سورة العلق ﴿كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾
٨٦٠	١	سورة البينة ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾
٢٦٩	٢-١	سورة العصر ﴿وَالْعَصْرِ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾
٥٤٨، ٣٢٨	١	سورة الكوثر ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾
٨٠٧	١	سورة الإخلاص ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾
٨٥١	٣	﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾
٨٦٠	٤	﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾

ثانياً: فهرس الأحاديث والآثار

الصفحة	الحديث أو الأثر
١٠٤	«أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد...» .
١٦٧	«أعضّوه بمن أبيه» .
٢٩٨	«أمرٌ بمعروف صدقة» .
	«أنا أفصح من نطق بالضاد؛ بيد أنني من قريش،
٤٥٩	واسترضعت في بني سعد» .
٦٥٤	«أنا جذيلها المحكك وعذيقها المرجب» .
٦٢٨	«ثوبي حجر» .
٢٧٥	«رباطُ يوم وليلة أفضلُ من صيام شهرٍ وقيامه» .
٨٨٥	«فإن جاء صاحبها وإلاّ استمتع بها» .
٤٢٤	«فهو لما سواها أضيع» .
٥٩٠	«لا خير بخير بعده النار» .
	«ما أنتم في سواكم من الأمم إلاّ كالشّعة البيضاء
٤٧٦	في جلد الثور الأسود...» .
٤٠٩	«من توضع يوم الجمعة فيها ونعمت» .
٨٧٣	«من يقيم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غُفر له» .
٨٩٠	«يا رسول الله لا تُشرف يصبك سهم» .
٤٧١	«يُطبع المؤمن على كلّ خلق ليس الخيانة الكذب» .

### ثالثا: فهرس الأمثال والأقوال

الصفحة	المثل أو القول
٥٤٣	أئت السوق لأنك تشتري لنا شيئا .
٤٧٦	أتاني سواك .
٤٢٥	أحمق من هبنقة .
٣٠٤	أخطب ما يكون الأمير قائما .
٥٣٣	إذا بلغ الرجل الستين فيآياه وإيا الشّواب .
٣٦٨	استوى الماء والخشبة .
٤٢٥	أسود من حنك الغراب .
٣٥٥	اشتمل الصّماء .
٦٢٧	أصبح ليل .
٤٢٤	أفلس من ابن المذلق .
٤٢٣	أقمن به .
٥٣١	الله الله عباد الله
٦٩٨	إنّها لإبل أم شاء .
٥٠٨	إني ممّا أن أفعل .
٥٢٧	أهلك والليل .
٢٩٦	تسمع بالمعيدي خير من أن تراه .
٣٦٩	جاء البرد والطّيالسة .



الصفحة	المثل أو القول
٨٣٤	حسبك الحديث فينام الناس .
٨٩١	خذ اللصّ قبل يأخذك .
٢٢٣	الذود إلى الذود إبل .
٣٥٦	رجع القهقري .
١٢٥	الرجل خير من المرأة.
١٣٦ -	رميت عن القوس .
٢٣٣	
٣٥٥	سار الجمزى .
٥٠٥	شرُّ أهرّ ذا ناب .
٣٨٥	شربي السّويق ملتوتاً .
١٤٧	عربت معدة الفصيل .
٥٠١	قضيّة ولا أبا حسن لها .
٣٥٥	قعد القرفصاء .
٣٧٠	كيف أنت وقصعة من تريد .
٥٤٩	لا أفعله ما أنّ في السّماء نجماً .
٨٣٦	لا تأكل السمك وتشرب اللبن .
٨٣٦	لا يسعني شيء ويعجز عنك .
٣٦٩	لو تركت النّاقة وفصيلها لرضعها .
٥٢٣	ما أحسن في الهيجاء لقاءها!، وأكثر في اللّزبات عطاءها!.

الصفحة	المثل أو القول
٥٨١	ما أصبح أبردها، وما أمسى أدفأها .
٢٤٨	ما أنا كأنت، ولا أنا كإيّاك .
٥١٤	ما أيسر فلاناً ! وما أسنّه ! .
٥٣٠	ماز رأسك والسيف
٤٣١	التّاقص والأشجّ أعدلا بني مروان .
٤١١	نعم السّير على بئس العيرُ .
٤٢٣	هو أَلصُّ من شظاظ .
٤٢٥	هو أهوج منه .
٤٤٩	هو منّي مقعد القابلة، وعمرو مزجر الكلب، وعبد الله مناط الثّريّا .
٨٤٠	والله لا أرى هذا الموضع أو أموتَ أو تخلّيها .
٤١١	والله ما هي بنعم المولودة؛ نصرها بكاء، وبرّها سرقة .
٦٢٤	وا من حفر بئر زمزماه .
٦٤٢	يا شا ارْجُني .

رابعاً: فهرس الأشعار والأرجاز

أول البيت	آخره	بحره	الصفحة
الهمزة المضمومة			
كأنّ دنانيراً	لقاء	الطّويل	٧٧٤
إذا كان	الشتاء	الوافر	٥٧٩
كأنّ سيئة	وماء	الوافر	٥٨٢
سيغنييني	غناء	الوافر	٧٩٠
إذا عاش	والفتاء	الوافر	٧٩٣
الهمزة المكسورة			
لا أقعد	الهيحاء	الرّجز	٣٦٤
ولو توالى	الأعداء	الرّجز	٣٦٤
ربّما	نجلاء	الخفيف	٢٦٠
الباء الساكنة			
كهزّ	اضطرب	المتقارب	٦٩٣
الباء المفتوحة			
وواردة	أصهبا	الطّويل	٤٣٤
رددت	تحلباً	الطّويل	٤٣٥
إن تصرمونا	إرهاباً	البسيط	٨٧٣
فغضّ	كلاباً	الوافر	١٣٩

الصفحة	بحره	آخره	أول البيت
٣٥٣	الوافر	واغترابا	أعبداً
٨٩٥	الوافر	المصابا	وكائن
			الباء المضمومة
١٩٠	الطّويل	وتغيب	على أحوذيين
٢٢٤	الطّويل	أجرب	فلا تتركنيّ
٢٤٤	الطّويل	طبيب	فإن تسألوني
٤٦٨	الطّويل	مذهب	ومالي
٥٢٩	الطّويل	جالب	فإياك
٥٣٩	الطّويل	قريب	فقلت
٧٨٤	الطّويل	نجيب	فبيناه
٧٩٣	الطّويل	هبوب	ليالي
٧١٢	البسيط	رجب	لكنّه
٧٤٤	البسيط	تهذيب	شيئان
٧٤٤	البسيط	تركيب	عدل
٧٤٤	البسيط	تقريب	والنّون
٨٢٤	البسيط	مكروب	اردد
٣٩٣	الكامل	أحجب	ولو أنّ
٤٩٢	الكامل	ولا أب	هذا لعمركم
٤١٢	الرّجز	صاحبه	عمرک

أول البيت	آخره	بحره	الصفحة
لا بارك الله	مطلب	المنسرح	١٧٦، ٧٧٩
الباء المكسورة			
قتلت	قارب	الطويل	١٦٣
فإن يك	كرب	الطويل	٦٣، ٢٢٠
نجوت	طالب	الطويل	٢٧٧
وما زال	لغروب	الطويل	٢٨٣
كليبي	الكواكب	الطويل	٦٤٤
فما سودّني	ولا أب	الطويل	٧٧٩
سراة	العراب	الوافر	٥٨٠
أمرتك	نشب	البسيط	٣٢٧
ييكيك	عجب	البسيط	٦٢٠
لم تتلفّع	العلب	المنسرح	٧٦٠
يا بن أمّي	مجاب	الخفيف	٦١٧
التاء المفتوحة			
يا أبجر	أتنا	الرّجز	٦٠٣
أنت	جعنا	الرّجز	٦٠٣
التاء المضمومة			
ربّما	شمالات	المديد	٧٨٨
وكنّت	ملمّات	البسيط	٣٣٧

أول البيت	آخره	بحره	الصفحة
فإن الماء	طويت	الوافر	١٧١
ليت	ليت	الرجز	٣١٨
ليت	فاشترت	الرجز	٣١٨
الناء المكسورة			
ألا عمر	الغفلات	الطويل	٤٩٨
و كنت	فشلت	الطويل	٧٢٣
الجيم المضمومة			
شربن	نئيج	الطويل	٢٤٤
الجيم المكسورة			
كأن أصوات	الفراريح	البسيط	٥٦١
فلثمت	الحشرج	الكامل	٢٤٢
الحاء المفتوحة			
يا ليت	فنصطلحا	البسيط	٨٣٢
سأترك	فأستريحا	الوافر	٨٣٣ ، ٧٨٦
يا ناق	فسيحا	الرجز	٨٣٠
إلى	فنستريحا	الرجز	٨٣٠
الحاء المضمومة			
بودك	وريجها	الطويل	٢٤١
ورد	مصبوح	البسيط	٤٩٩

أول البيت	آخره	بحره	الصفحة
لو كان	الأماديح	البسيط	٧٩٥
فهيئك	صحيح	الوافر	١٥٦
من صدّ	براح	مجزوء الكامل	٤٨٥
يا بؤس	فاستراحوا	مجزوء الكامل	٦٤٣
الحاء المكسورة			
لها خائل	الجوانح	الطّويل	٢٧٨
الدّال الساكنة			
يا حكم	الجارود	الرّجز	٦٠٦
سرادق	ممدود	الرّجز	٦٠٦
الدّال المفتوحة			
وصلّ	فاعبدا	الطّويل	٢٢٩
وما كلّ	منجدا	الطّويل	٥٧٣
معاوي	الحديدا	الوافر	٥٨٦
كاللذّ	فاصطيّدا	الرّجز	٧٨٣
الدّال المضمومة			
ورجّ	يزيد	الطّويل	٢٣٢
فإن تمسّ	وفود	الطّويل	٢٦٠
إذا كانت	مهنّد	الطّويل	٣٦٩
ولكنّما	وموحد	الطّويل	٧٤٦

أول البيت	آخره	بحره	الصفحة
يقولون	بعيد	الطّويل	٨٩٤
لا تعبدنّ	حدد	البسيط	١٠٠
وربّ	وجيد	الوافر	٧٣٥
الدّالّ المكسورة			
وإن يلتق	المعمّد	الطّويل	٢٢٤
وبالجسم	تشهد	الطّويل	٣٨٨
فقام	هند	الطّويل	٤٨٩
فقلت	ماجد	الطّويل	٥٤٦
دعاني	بقعدد	الطّويل	٥٩١
بذيالك	زهّد	الطّويل	٦٧٣
ولكن	الوجد	الطّويل	٦٧٣
فإنّ الذي	خالد	الطّويل	٧٨٤
متى تأته	موقد	الطّويل	٨٧٧
ولا أرى	أحد	البسيط	٢٣٩
قالت	فقد	البسيط	٥٦٤
يا لقومي	ازدياد	الخفيف	٦٢٢
كأنّ رحلي	وحد	البسيط	٨٠٧
هل تعرفون	الجسد	البسيط	٨٣٠
ألم يأتيك	زياد	الوافر	٧٧٩



أول البيت	آخره	بحره	الصفحة
سقط	باليد	الكامل	٣٩٥
وبات	الأرمد	المتقارب	٥٧٦
الراء الساكنة			
لنعم	الخصر	الطويل	٧٨٦ ، ٦٤٧
من يك	فهر	الرجز	٦٨٥
لا أدج	أبتكر	الرجز	٦٨٥
أقسم	عمر	الرجز	٧٣٧
ثم راحوا	الأزر	الرمل	٣٩٨
الراء المفتوحة			
وكتنا	حميرا	الطويل	٣٣٤
فلا أب	تأزرا	الطويل	٤٩٦
قهرناكم	الأصاغرا	الطويل	٧٠٢
حتى ظهرت	القمر	البسيط	٨٠٨
آيان نؤمنك	حذرا	البسيط	٧٨٠
وربت	تغارا	الوافر	٢٦١
متى ما	تستطارا	الوافر	٣٨٦
ألا أبلغ	فرا	الوافر	٧٧٥
بانث	جاره	مجزوء الكامل	٥٠٤
فيا الغلامان	فرا	الرجز	٦٠٨

أول البيت	آخره	بحره	الصفحة
إياكما	شرّا	الرّجز	٦٠٨
إني وأسطار	سطرا	الرّجز	٧٤٠
لقائل	نصرا	الرّجز	٧٤٠
لا تتركني	شطيرا	الرّجز	٨٢٤
إني إذن	أطيرا	الرّجز	٨٢٤
والذئب	والمطرا	المنسرح	٣٠٦
أنفساً	جهاراً	المتقارب	٤٣٥
الراء المضمومة			
فأحسن	آسر	الطّويل	٢٤٨
وإني لتعروني	القطر	الطّويل	٣٩٦، ٢٥١
ألا آيّهذا	المقادر	الطّويل	٦١٠
لها بشر	ولا نزر	الطّويل	٦٣١
قفي	يذكر	الطّويل	٦٣٩
خذوا	يُذكر	الطّويل	٦٥٠
حمامة	مطيرها	الطّويل	٧٠٧
فراق	العمر	الطّويل	٨٤٠
فقلت	لا يضيرها	الطّويل	٨٧٦
فأصبحت	شاجر	الطّويل	٨٧٧
يا لبكر	الفرار	المديد	٦١٩

أول البيت	آخره	بحره	الصفحة
يبكي	مسرور	البسيط	٢٨٤
وَأَتْنِي حَيْثَمَا	فَأَنْظُرُ	البسيط	٧٨١
له زجل	زمير	الوافر	٧٨٥
إلى الجوديّ	انحسار	الوافر	٧٩١
يا زبرقان	والفخر	الكامل	٣٧٠
إِنَّ النَّبْوَ	أَطْهَار	الكامل	٥٥٦
عوجوا	قفر	الكامل	٦٩٨
طلب	غدور	الكامل	٧٩٧
ولقد	هرير	الرّمل	٧٣٧ ، ٥٧
قامت	عامر	السّريع	٧٧٦
تركّني	ناصر	السّريع	٧٧٦
ثمّ كانوا	والدّبور	الخفيف	٥٨١ ، ٥٧٢
الرّاء المكسورة			
وتركب	الأباهر	الطّويل	٢٢٧
فقال	ما ندرى	الطّويل	٢٦٧
تسائل	جسور	الطّويل	٢٧٥
ولست	يسر	الطّويل	٤٣٦
لاستسهلنّ	لصابر	الطّويل	٨٣٩
أنا ابن دارة	عار	البسيط	٣٨٢

أول البيت	آخره	بحره	الصفحة
يا ما أميلح	والسّم	البسيط	٥٠٦
حار بن كعب	الجماحير	البسيط	٦٣٤
جاء	قدر	البسيط	٦٩٥
لولا فوارس	بالجار	البسيط	٨٥٠
تركنا	النّسور	الوافر	٤٧٢
أبحنا	الصّغير	الوافر	٤٧٢
أصاهم	التّضير	الوافر	٤٧٦
لمن الدّيار	دهر	الكامل	٢٢١، ٧٤، ٦٤
ما زال	الأشبار	الكامل	٢٣٦
يدي	مثار	الكامل	٢٣٦
كم عمّة	عشاري	الكامل	٤٤٠
وإذا تباع	المشتري	الكامل	٤٧٧
لا يبعدن	الجزر	الكامل	٧٣٢
التّازلين	الأزر	الكامل	٧٣٢
وإذا الرّجال	الأبصار	الكامل	٧٨٨
ولنعم	الدّع	الكامل	٩١٣
أنا	شعري	الرّجز	٢٢٥
يركب	جمهور	الرّجز	٣٦٥
مخافة	المحبور	الرّجز	٣٦٥

أول البيت	آخره	بحره	الصفحة
والهول	المهور	الرّجز	٣٦٥
جاري	عذيري	الرّجز	٦٤٢
إذا تقول	العجير	الرّجز	٩١٢
تصدق	جير	الرّجز	٩١٢
ولست	للكاثر	السّريع	٤٢٧
الزّاي			
تعديّة	والهمزه	السّريع	٣٣٠
السّين المفتوحة			
إنيّ	أمسا	الرّجز	٩١٠
عجائزاً	خمسا	الرّجز	٩١٠
يأكلن	همسا	الرّجز	٩١٠
لا ترك	ضرسا	الرّجز	٩١٠
السّين المضمومة			
تالله	والآس	البسيط	٢٦٥
وافقعسّ	فقعس	الرّجز	٦٢٤
السّين المكسورة			
يقول	باس	الطّويل	١٠١
يا مرو	يئأس	الكامل	٦٣٨

أول البيت	آخره	بحره	الصفحة
الضّاد			
ووصاحب	لينهضا	الرّجز	٢٧١
إذا	تضمضا	الرّجز	٢٧١
الطاء			
وما أنا	الضّابط	المتقارب	٣٧١
العين المفتوحة			
هم صلبوا	بأجدعا	الطّويل	٢٢٥
فلما تفرّقا	معا	الطّويل	٢٥٢
لعلّك	أجدعا	الطّويل	٥٣٩
فإن تزجراني	ممنّعا	الطّويل	٧٩٦
يا ابن	سمعا	البسيط	٨٣١
قفي	الوداعا	الوافر	٧٨٨ ، ٥٨٥
أنا ابن	وقوعا	الوافر	٧٤١
يا ليت	رواجعا	الرّجز	٥٤١
يا ليتني	مرضعا	الرّجز	٧٠٩
تحملني	أكتعا	الرّجز	٧٠٩
إذا بكيت	أربعا	الرّجز	٧٠٩
ولا أزال	أجمعا	الرّجز	٧٠٩
قد صرّت	أجمعا	الرّجز	٧١١

الصفحة	بحره	آخره	أول البيت
٧٢٢	الرّجز	تبايعا	إِنَّ عَلِيَّ
٧٢٢	الرّجز	طائعا	تؤخذ
٩٠٣	الرّجز	طالعا	أما ترى
٩٠٣	الرّجز	ساطعا	نجماً
			العين المضمومة
٢٢٦	الطّويل	تدمع	إذا أمّ
٢٣٧	الطّويل	يافع	وما زلت
٢٩٩	الطّويل	أقاطع	خليليّ
٥٧٨	الطّويل	أصنع	إذا متّ
٨٠٤	الطّويل	البلاقع	وهل يرجعـ
٥٤٨	البسيط	سرع	منا الأناة
٦١٤	الكامل	مصرع	سبقوا
٧٧٦	الكامل	الحشع	لما أتى
٨٧٥	الرّجز	أقرع	يا أقرع
	بحره	آخره	أول البيت
٨٧٥	الرّجز	تصرع	إتّك
			العين المكسورة
٦٢٠	الوافر	المطاع	تكتفني
٦٤٣	الوافر	المضيع	أعائش

أول البيت	آخره	بحره	الصفحة
أطوف	لكاع	الوافر	٩١٤
يا بنت	واهجعي	الرّجز	٦١٦
لا نسب	الرّاقع	السّريع	٤٩١
الفاء المفتوحة			
إنّ الرّبيع	والخريفا	الرّجز	٥٥٥
يدا	والصّيوفا	الرّجز	٥٥٥
الفاء المضمومة			
وقالوا	عارف	الطّويل	٥٨٩
وما قام	أعرف	الطّويل	٨٣٣
بني غدانة	خزف	البسيط	٥٨٨
الفاء المكسورة			
تنفي	الصّياريف	البسيط	٧٨١ ، ٣٦٠
للّبس	الشّفوف	الوافر	٨٣٧
عليه	لمستعطف	المتقارب	٧٥٦
القاف السّاكنة			
لواحق	كالملق	الرّجز	٢٤٧
القاف المفتوحة			
وفارس	صدقا	البسيط	٢٥٧



أول البيت	آخره	بحره	الصفحة
القاف المكسورة			
ولولا جنان	يمزّق	الطّويل	٣٩٨
فإن كنت	أمزّق	الطّويل	٨٥٢
يا ربّ	بطلاق	الكامل	١٢١
فاقر الهموم	المعنى	الكامل	٧٩٦، ٥٧
تولي	المستقي	الكامل	٤٢٨
ضربت	الأواقى	الخفيف	٦٠٥
الكاف المفتوحة			
تجانف	لسوائكا	الطّويل	٢٨٧
يا أبنا	عساكا	الرّجز	٦١٨
دار	هواكا	الرّجز	٧٨٥
فقلت	هالكا	المتقارب	٣٣٧
الكاف المضمومة			
يا حار	ولا ملك	البسيط	٦٣٣
حوكت	تحاك	الرّجز	٣١٧
تختبط	تشاك	الرّجز	٣١٧
الكاف المكسورة			
كأنّ	والفكّ	الرّجز	١٨٥
ليث	ضنك	الرّجز	١٨٥

أول البيت	آخره	بحره	الصفحة
اللام الساكنة			
إني	الوسائل	مجزوء الكامل	٤١٠
صعدة	تمل	الرمل	٨٧٩
ضعيف	الأجل	المقارب	٣٨٩
اللام المفتوحة			
ألا يا	بعلا	الطويل	٦١١
ذريني	بأخيلا	الطويل	٧٥٠
فقلت	وقابله	الطويل	٩١٤
يا صاح	الأملا	البسيط	٣٩١
كن للخليل	أو بخلا	البسيط	٣٩٥
رأيت	فعالا	الوافر	٤٧٢ ، ٢٣٩
محمد	تبالا	الوافر	٣٥٨ ، ٧٩٥
أبني كليب	الأغلا	الكامل	٧٨٣
ولا ترى	حلائلا	الرجز	٢٤٦
كه	عاضلا	الرجز	٢٤٦
فلا مزنة	إبقاها	المقارب	٧٧٥
لقد علم	شمالا	المقارب	٥٥٦
بأنك ربيع	الشمالا	المقارب	٥٥٦

أول البيت	آخره	بحره	الصفحة
اللام المضمومة			
ألا كلّ	زائل	الطّويل	٤٧٠، ٢٤٠، ١٠٤
فما زالت	أشكل	الطّويل	٢٢٩
وقفت	الهواطل	الطّويل	٣٩٧
فقلت	تُقتل	الطّويل	٤٢٠
وما مثله	يذبل	الطّويل	٥٦٩
وكلّ أناس	الأنامل	الطّويل	٦٥٥
ولو لم يكن	سائله	الطّويل	٨٥٦
حيّتك	يا جمل	البسيط	١٢٧
ما ضرّها	يا رجل	البسيط	١٢٧
أتنتهون	والقتل	البسيط	٢٤٧
كم نالي	أحتمل	البسيط	٢٩٢
وما هجرتك	ولا جمل	البسيط	٤٩٣
في فتية	ويتنعل	البسيط	٥٥٧
ليت	يا رجل	البسيط	٦٠٣
كما خطّ	أو يزيل	الوافر	٢٨٠
لمية	خلل	مجزوء الوافر	٣٨٨
من عهد	وقتاها	الكامل	٢٢٢
إنّ الذي	وأطول	الكامل	٤٣٢

أول البيت	آخره	بحره	الصفحة
أنت	جليل	الرّجز	٥٨١
إذا	بليل	الرّجز	٥٨١
ألا حبّذا	الجاهل	المتقارب	٤١٦
اللام المكسورة			
فمثلك	محول	الطّويل	٢٥٧، ١٢١
وهل يعمن	أحوال	الطّويل	٢٢٦
غدت	مجهل	الطّويل	٢٣١
تصدّ	مطفل	الطّويل	٢٣٣
وقالت	تنجلي	الطّويل	٢٢٧
فقلت	أوصالي	الطّويل	٢٦٩
حلفت	صال	الطّويل	٢٧٠
وقد أعتدي	هيكل	الطّويل	٣٩٩
ألا ربّ	جلجل	الطّويل	٤٧٩
ولست	فضل	الطّويل	٧٨٢
كستها	مرفل	الطّويل	٧٨٩
إذا التّعجّة	تترل	الطّويل	٨٧٨
ألا اضطبار	أمثالي	البسيط	٤٩٧
لورد	الكمال	الوافر	٢٣١
ألا نادت	لا أبالي	الوافر	٢٦٤

أول البيت	آخره	بحره	الصفحة
بضرب	المقيل	الوافر	٣٥٨
فكونوا	الطّحال	الوافر	٣٧٢
كمنية	مالي	الوافر	٥٤٧
فساغ	الزّلال	الوافر	٩٠٠
أم لا سبيل	السّلسل	الكامل	٢٢٣
أزهير	بهيضل	الكامل	٧٧٧ ، ٢٥٥
إني بمجلك	نبلي	الكامل	٣٤٤
تمن حملن	مهبل	الكامل	٣٤٥
استغن	فتجمل	الكامل	٨٨٠
ومنهل	منهل	الرّجز	٢٣٤
قالت	الكلكال	الرّجز	٧٨٠
في لجة	فل	الرّجز	٧٩١
كأنّ خصيه	التّدلّ	الرّجز	٨٠١
ظرف	حنظل	الرّجز	٨٠١
فاليوم	واغل	السّريع	٧٩٤
قرّبا	حيال	الخفيف	٢٣٤
رسم	جلله	الخفيف	٢٥٨
علموا	سؤل	الخفيف	٥٥٩
وكأنّ	زلال	الخفيف	٧٨٢

أول البيت	آخره	بحره	الصفحة
الميم الساكنة			
بأبه اقتدى	الكرم	الرّجز	١٦٩
ومن	ظلم	الرّجز	١٦٩
الميم المفتوحة			
فأطرق	لصمّا	الطّويل	١٩٤
هما أخوا	فدعاها	الطّويل	٢٨٠
جزى	وأكرما	الطّويل	٥١٢
وقال	المقدّمَا	الطّويل	٥٢٣
هم الفاعلون	معظما	الطّويل	٧٩٣
ألا أضحت	أماما	الوافر	٦٤٨
و كنت	وتستقيما	الوافر	٨٤٠ ، ٣٤٨
يا جيرة	والمسمعا	الكامل	٣٤٨
كرّرت	والأدمعا	الكامل	٣٤٨
إن تغفر	جمّا	الرّجز	٤٨٤
وأيّ	لا ألّا	الرّجز	٤٨٤
كافاً	وطاسما	الرّجز	٥٦٦
ضخم	الأضحماً	الرّجز	٧٧٧
أقول	اللّهمّا	الرّجز	٧٩٨
ولا تخالف	فتندما	الرّجز	٨٣١ ، ٥٧

أول البيت	آخره	بحره	الصفحة
لما رأت	لامها	السريع	٥٦١، ٢٧٩
الميم المضمومة			
تعلّقت	حجم	الطّويل	٣٨٦
صغيرين	البهم	الطّويل	٣٨٦
أهاجتك	وميمها	الطّويل	٥٦٥
لقد كان	سائم	الطّويل	٧٢٤
إذا ما	الجراضم	الطّويل	٨٥٩
للفقى	قدمه	المديد	٩٠٢
يغضى	يتسم	البسيط	٢١٨، ٦٣
ألا ارعواء	هرم	البسيط	٤٩٧
إنّ ابن حارثة	علموا	البسيط	٦٤٨
وإنّ أتاه	ولا حرم	البسيط	٨٧٤
تمرون	حرام	الوافر	٣٢٦
فلا لغو	مقيم	الوافر	٤٩٣
سلام الله	السّلام	الوافر	٧٨٧، ٦٠٤
ألا يا نخلة	السّلام	الوافر	٧٨٧
فطلّقها	الحسام	الوافر	٨٨٧
غلب	أقدامها	الكامل	٢٤٢
ندم	وخيم	الكامل	٤٨٨

الصفحة	بحره	آخره	أول البيت
٨٣٧	الكامل	عظيم	لا تنه
٨٩٩	الكامل	قدّام	لعن
٢٥٨	الرّجز	قتمه	بل
٢٥٨	الرّجز	جهرمه	لا يشتري
٣٣٦	الخفيف	الإعدام	لا أعدّ
			الميم المكسورة
١٣٢	الطّويل	عم	وأعلم
٢٤٩	الطّويل	وللفم	تناوله
٣٩٤	الطّويل	لم يحطّم	كأنّ فئات
٦٣٥	الطّويل	المكرّم	تنكرّت
٧٧٨	الطّويل	أصلم	تراه
٧٨٠	الطّويل	تعلم	ومهما
٨٧١	الطّويل	يندم	أماويّ
٩٠٢	الطّويل	العمائم	ونطعنهم
٤٧٥	البسيط	قدم	لم ألف
٦٣٤	البسيط	عام	فصالحونا
٦٦٤	الوافر	الكريم	يديت
٩١٥	الوافر	حذام	إذا قالت
٢٣٥	الكامل	أمامي	فلقد أراي



أول البيت	آخره	بحره	الصفحة
حاشا	والشتم	الكامل	٤٧٢ - ٢٣٨
شربت	الدّيلم	الكامل	٢٤٥
لا ير كنن	لحمام	الكامل	٣٩٠ - ٧٤
ولقد خشيت	ضمضم	الكامل	٣٩٤
اردد	وإن لم	الكامل	٨٥٣
يضحكن	المنهم	الرّجز	٢٤٩
كأنّ	عصام	الرّجز	٢٨١
زيد	باللّجام	الرّجز	٢٨١
قواطناً	الحمي	الرّجز	٧٩٢
ماويّ	بالميسم	السّريع	٢٦١
التّون السّاكنة			
متى كان	الخيامن	الوافر	١٥٩
أيّهات	الأيّامن	الكامل	١٦٠
يا صاح	الذرّفن	الرّجز	١٥٨
من طلل	أنهجن	الرّجز	١٥٨
وقاتم	المخترقن	الرّجز	١٦١
ومشتبه	الخفّقن	الرّجز	١٦١
قالت	وإن	الرّجز	٨٨٨
كان	وإن	الرّجز	٨٨٨

أول البيت	آخره	بحره	الصفحة
ربّ	سنن	الرّمّل	٨٣٢
يا ربّ	واغتدين	السّريع	٨٩٤
التّون المفتوحة			
أقاطن	قطنا	البسيط	٢٩٩
نجّيت	مشحونا	البسيط	٣٨٩
وقفت	بانا	البسيط	٧١٨
لتسمعنّ	عثمانا	البسيط	٧٧٥
بكر	ألومهنّه	مجزوء الكامل	٥٤٢
ويقلن	فقلت إنّّه	مجزوء الكامل	٥٤٢
تنفكّ	تكونه	مجزوء الكامل	٥٧٠
باسم	دينا	الرّجز	٤٢١
ولو	شقينّا	الرّجز	٤٢١
فحبّدا	دينا	الرّجز	٦٦٨
هويت	السّمانا	المتقارب	٦٦٨
التّون المضمومة			
مهلاً	ضننوا	البسيط	٧٧٨
ولم يبق	دانوا	الهمز	٤٧٧
صاح	مبين	الخفيف	٥٧٠
التّون المكسورة			
لنعم	الإحن	البسيط	٤٠٨

أول البيت	آخره	بحره	الصفحة
من يفعل	مثلان	البسيط	٨٨٤ ، ٧٨٧
أكلّ	يقيني	الوافر	١٩٩
وماذا	الأربعين	الوافر	١٩٩
وكلّ أخ	الفرقدان	الوافر	٤٧٤
وقدما	تجاوبان	الوافر	٥٩٤
ولو أنا	اليقين	الوافر	٦٦٥
فإمّا	سميني	الوافر	٦٩٦
وإلاّ	تتّقيني	الوافر	٦٩٦
فقلت	داعيان	الوافر	٨٣٥
ونحر	حقّان	الهزج	٥٣٧
تركن	الشنّ	الرّجز	٧٨٠
حيثما	الأزمان	الخفيف	٨٧٨
الهاء المفتوحة			
إذا رضيت	رضاها	الوافر	٢٣٠
ألقي الصّحيفة	ألقاها	الكامل	٢٢٨
إنّ أباه	أباه	الرّجز	١٦٩
قد بلغا	غايتهما	الرّجز	١٦٩
واهّا	واها	الرّجز	٥٠٣
جعلتني	شقاها	الخفيف	١٠٦

أول البيت	آخره	بحره	الصفحة
وأنا الهاء المضمومة	يتناهى	الخفيف	١٠٦
أيا من	أنساه	الهمز	٧١٣
لك الله	الله	الهمز	٧١٣
ألا من	سواه	المتقارب	٤٧٧
الواو			
إنما	ذووه	مجزوء الكامل	٢٨٤
جمعت	بمرعوي	الطويل	٣٧٣
الياء			
وإما	كفانيا	الطويل	١٧٠
ألا حبذا	هيا	الطويل	٤١٦
تعزّ	واقيا	الطويل	٤٨٥
يا راكباً	تلاقيا	الطويل	٦٠٢
كأنّ العقيلين	بازيا	الطويل	٧٥٠
وإنك	آتيا	الطويل	٨٧٩
وعين	المساويا	الطويل	٩٢١
أموالنا	نبنها	البسيط	٢٥١
مهما	سرباليه	السريع	٨٧٢
لا هيثم	للمطيّ	الرّجز	٥٠٠

الصفحة	بحره	آخره	أول البيت
٦٧٢	الرّجز	القصيّ	لتقعدنّ
٦٧٢	الرّجز	المقلّي	منّي
٦٧٢	الرّجز	العليّ	أو تحلفي
٦٧٢	الرّجز	الصّبّيّ	أنيّ
			الألف اللّينة
٣٤٥	الطّويل	كالدميّ	وكم ماليّ
٥٩٣	الرّجز	التّوى	فكلّ ما



خامساً: فهرس الأعلام

العلم	الصفحة
الهمزة	
أبيّ بن كعب رضي الله عنه	٨٨٥
الأخفش ( الأوسط )	٥٢ ، ٦٣ ، ٢٣٩ ، ٣١٠ ، ٣٨٠ ، ٤٧٢ ، ٥٠٧ ، ٥٢٢ ، ٥٦٥ ، ٦٩٢
الأصمعيّ	٢٨٣
الأعشى	٧٢٤ ، ٢٨٧
الأعمش	٧٩٨
امروء القيس	١٢١ ، ٦٤ ، ٢٢١ ، ٢٢٦ ، ٢٣٣ ، ٢٥٧ ، ٢٦٧ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٦٤٧ ، ٧٤
أوس بن حجر	٦٣٥
إياس بن الأرتّ	٦٣ ، ٢٢٠
أيوب عليه السلام	٤٠٩
البياء	
ابن بابشاذ	٥٣ ، ٥١ ، ٥١٥ ، ٩٠٢
البحاريّ	٨٧٣ ، ٨٨٤
بدر الدّين بن مالك	٥١ ، ٧٥ ، ٤٦١ ، ٤٧٥ ، ٥٤٨ ، ٥٧١
ابن برهان	٥٣ ، ٥٦٥ ، ٦٠٠

الصفحة	العلم
	الجيم
٥٢٢	الجرميّ
١٥٩، ٢٢٩	جرير
٤٣٤	جمال الدين بن مالك
٤٧٧، ١٧٠، ٥١	ابن جنّي
	الحاء
٢٣٤	الحارث بن عبّاد
٦٥٤	الحباب بن المنذر رضي الله عنه
٩٢٠، ٣٤٨، ٣٢٩، ٦٤، ١٩	الحريّ
٧٧٤، ٥٨٢، ٢٧٥	حسنّ بن ثابت رضي الله عنه
٨٧٦	الخطيئة
٨٩١، ٨٣٨	حفص
٨٣٨، ٨٢٠	حمزة
	الخاء
٧٣٢	الخرنق بنت هفّان
٤٦٣، ٤١٨، ٦٧	ابن خروف
٦٧٨، ٣٠٩، ١٢٨، ٧٠، ٥٢، ٥١	الخليل
٨٧٠، ٨٢١	



العلم	الصفحة
الذال	
ابن درستويه	٨٠٩
ابن دريد	٥٩٢
الذال	
أبو ذؤيب الهذليّ	٦١٤، ١٥٦
الذريح (أبو قيس)	٨٣٩
ذو الرّمة	٨٠٤
الرّاء	
الرّبيع بن ضبع الفزاريّ	٣٠٦
ربيعة بن مقروم	٤٣٤
رؤبة بن العجاج	٢٤٧، ١٦١
الرّاي	
الرّجاج	٧٤٥، ٤٦٤، ٣٨٣، ٦٧
الرّمحشريّ	٣٦٧، ٥٣
زهير بن أبي سُلمي	٨٧٤، ٨٧٠، ٣٩٤، ١٣٢، ٧٤
أبو زيد الأنصاريّ	٢٦٣
السّين	
ابن السّراج	١٢٤، ٥١

العلم	الصفحة
أبو سفيان بن حرب	٢٨٢
سويد بن أبي كاهل اليشكريّ	٢٢٥
سيبويه	٥١، ٥٢، ٥٣، ٧٠، ١٥٥، ١٨٠، ٢٣٦،
	٣٠٩، ٣١١، ٣٢٢، ٣٨٨، ٤١٨، ٤٢٤،
	٤٣٣، ٥٠٥، ٥٠٨، ٥٢٢، ٦٠٤، ٦٤٠،
	٦٤٧، ٦٧٨، ٨٧٢
السّيرافيّ	٥١، ٦٧، ٤٦٣، ٧٩٢
الشّين	
الشّمّاخ	٦٤٣
الطاء	
الطرّماح	٧٤، ٣٩٠
طرّفة بن العبّد	٢٢٤
العين	
عاصم	٨٩١
عثير بن لبيد	٢٨٤
العجّاج	٢٣٤، ٣٦٥
عديّ بن الرّعاء الغسّانيّ	٢٦٠
أبو عطاء السّنديّ	٢٥٩
أم عقيل	٥٨٠

العلم	الصفحة
العُقَيْلِيُّ (القحيف بن خُمَيْر)	٢٣٠
عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه	٥١١ ، ٥٠١
أبو عليّ الفارسيّ	٥٩٧ ، ٥٨٤ ، ٤٢٩
أبو عمرو بن العلاء	٨٥٧ ، ٨٢٠
عمرو بن قميّة	٢٤١
عمرو بن معدي كرب	٥٢٣
عنتره	٣٩٥ ، ٣٩٤ ، ٣٨٦ ، ٢٤٥
الفاء	
الفراء	٥١ ، ٣٣٠ ، ٤١١ ، ٥٤١ ، ٦٢٩ ، ٦٣٦
	٨٩٠ ، ٧٤٢ ، ٦٤٥
الفرزدق	٤٤٠ ، ٢٣٦ ، ٢١٨ ، ٦٣
القاف	
قيس بن الذّريح	٨٣٩
ابن قيس الرُّقَيّات	١٧٦
الكاف	
أبو كبير الهذليّ	٢٢٣
كُثَيّر	٦٠٣ ، ١٢٧
الكسائيّ	١٨٢ ، ٢٤٨ ، ٣٤٢ ، ٤٣٤ ، ٥٤١
	٩٠٣ ، ٨٨٩ ، ٨٢٠ ، ٧٩٨ ، ٥٦٥

الصفحة	العلم
٤٦٨	الكميت بن زيد الأسديّ
١٠٤ ، ٢٣١ ، ٢٣٩ ، ٢٤١ ، ٤٧٠	اللامّ
	ليد بن ربيعة رضي الله عنه
	الميم
٥١ ، ١٨١ ، ٤٢٤	المازنيّ
٥٢	مالك بن نويرة
٥١ ، ٤٣١ ، ٤٣٤ ، ٥٢٢ ، ٥٤٠ ، ٦٠٠	الميرّد
٦٠٦ ، ٦٤٩ ، ٦٦٨ ، ٦٧٥	
١٩٤	المتلمّس
٥٣٩ ، ٢٥٢	متمّم بن نويرة
	النّون
٨٠٧ ، ٦٤٤ ، ٥٦٤ ، ٢٣٩ ، ٢٢٤	النّابغة الذّبيانيّ
٨٤٢ ، ٧٩٨	نافع
	الياء
٨٢٠	يعقوب
٦٧٨ ، ٥٢ ، ٥١	يونس

## سادساً: فهرس القبائل والطوائف

الصفحة	القبائل أو الطوائف
٤٢١	الأنصار
٩١٦، ٩١٥، ٩٠٩، ٥٨٧	أهل الحجاز (الحجازيون)
٧١٤، ٧١٠، ٦٢٨، ٥٢٢، ١١٥، ١١١	البصريون
٩١٦، ٩١٥، ٩٠٩، ٥٨٧، ٥٤٣	بنو تميم
٣٧٢	الجمهور
	العجم
١٩٥، ١٩٤، ١٩٠، ٩٩، ٦٩، ٥٨، ٥٢	العرب
٥٢٣، ٣٨٠، ٣٥١، ٣١٧، ٣١٦، ٢٨٢	
٧٤٩، ٧١١، ٦٥٨، ٦٣٢	
٨٢٦	القرءاء السبعة
٥٤٣	قيس
٦٥٠، ٥٩٨، ٤١١، ٣٤٨، ١١٥، ١١١	الكوفيون
٧٤٥، ٧١٠	
١٠٤	اللغويون
٥٧٧	المحققون
٤٥٩، ٤٤٠، ٤١٧، ١٠٤، ٦٩، ٦٦	التحويون
٨٧٣، ٦٣١، ٥٩٨	

## سابعاً: فهرس البلدان والأماكن

الصفحة	البلدان أو الأماكن
٦٧٦	البحرين
٧٧٣	بدر
٧٦٨	بعلبك
٦٨٣	جلولاء
٧٥٩	جور
٧٧٣	حَجَر
٧٦٩، ٦٤١، ٦٤٠	حضر موت
٧٧٣	حنين
٧٧٣	دابق
٧٦٩	رام هرمز
٦٨٥	الرّيّ
٩١٦	سَفَار
٧٧٣	فلج
٦٦٩	قرقرى
٦٨١	قنا
٧٥٩	ماه

الصفحة	البلدان أو الأماكن
٦٨٥	الدائن
٦٤، ٥٢	مكة
٧٧٣	منى
٧٧٣	هجر
٧٧٣	واسط





## ثامنا: فهرس المصادر والمراجع

## أ- المخطوطات

- ١- التذيل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، مصوَّرة الدكتور حسّان الغنيمان، والأصل في دار الكتب المصرية، تحت رقم ٦٠١٦/هـ.
- ٢- شرح جمل الزّجاجي، لابن بابشاذ، مصوَّرة فليلمية بمركز البحث وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أمّ القرى، تحت رقم ١٧٦ف، والأصل في دار الكتب الظّاهريّة، تحت رقم ١٦٨٧.
- ٣- شرح كتاب سيويوه، لأبي سعيد السّيرافي، مصوَّرة فليلمية بالجامعة الإسلامية، تحت رقم ٦٣٣٠ف، ورقم ٨٢٠٤ف، والأصل في مكتبة عارف حكمت، تحت رقم ٤١٥/١٣٣، ورقم ٢٦١٦.
- ٤- شواذ القراءة واختلاف المصاحف، لأبي نصر الكرمانى، مصوَّرة فليلمية بالجامعة الإسلامية، تحت رقم ١٨٩ف، والأصل في المكتبة الأزهرية، تحت رقم ٢٢٢٥١/٢٤٤.
- ٥- عقود الجمان وتذيل وفيات الأعيان، لبدر الدّين الزّركشي، مصوَّرة فليلمية بالجامعة الإسلامية، تحت رقم ٨٣٢٩ف، والأصل في مكتبة عارف حكمت، تحت رقم ٩٠٠/١٥٤.
- ٦- المنهل الصّافي والمستوفي بعد الوافي، لابن تغري بردي، مصوَّرة فليلمية بالجامعة الإسلامية، تحت رقم ٦٢٧٤ف، والأصل في مكتبة

عارف حكمت، تحت رقم ٩٠٠/٢٣٩.

٧- النّحو القرآني بين الزّجاج وأبي عليّ الفارسي، رسالة دكتوراه،  
إعداد عبد العظيم فتحي خليل، جامعة الأزهر، كليّة اللّغة العربيّة،  
١٤٠٢هـ.

ب — المطبوعة

- ١- القرآن الكريم.
- ٢- ائتلاف النصرة في اختلاف نُحاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي، تحقيق الدكتور طارق الحناي، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط (١) ١٤٠٧هـ.
- ٣- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، للبناء، تحقيق الدكتور شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت ط (١) ١٤٠٧هـ.
- ٤- الإتيقان في علوم القرآن، للسيوطي، دار المعرفة، بيروت، (د.ت).
- ٥- أخبار النحويين البصريين، لأبي سعيد السّيرافي، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البناء، دار الاعتصام، القاهرة، ط (١) ١٤٠٥هـ.
- ٦- أدب الكاتب، لابن قتيبة، تحقيق محمد الدّالي، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط (١) ١٤٠٢هـ.
- ٧- الأدب المفرد، للبخاري، ترتيب وتقديم كمال الحوت، عالم الكتب، بيروت ط (١) ١٤٠٤هـ.
- ٨- ارتشاف الضّرب من لسان العرب، لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق وتعليق الدكتور مصطفى أحمد النّماس، مطبعة المدني، القاهرة، ط (١) ١٤٠٤هـ.

- ٩- الإرشاد إلى علم الإعراب، لشمس الدّين الكيشيّ، تحقيق الدّكتور عبد الله الحسينيّ والدّكتور محسن العميريّ، مؤسسة مكة للطباعة والإعلام، مكة المكرمة، ط (١) ١٤١٠هـ (من مطبوعات معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أمّ القرى).
- ١٠- الأزهيّة في علم الحروف، لعليّ بن محمّد النّحوي الهرويّ، تحقيق عبد المعين الملوحيّ، مجمع اللغة العربيّة، دمشق، ١٤١٣هـ.
- ١١- أساس البلاغة، للزّحشرّيّ، تحقيق عبد الرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت، (د.ت).
- ١٢- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، تحقيق الشّيخ عليّ محمّد معوّض والشّيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط (١) ١٤١٥هـ.
- ١٣- أسد الغابة في معرفة الصحابة، لعزّ الدّين بن الأثير، تحقيق الدّكتور محمّد إبراهيم البنا وآخرين، دار الشّعب، القاهرة، ١٩٧٠م.
- ١٤- أسرار العربيّة، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمّد بهجة البيطار، مجمع اللغة العربيّة، دمشق، (د.ت).
- ١٥- إشارة التّعيين في تراجم النحاة واللّغويين، لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، تحقيق الدّكتور عبد المجيد دياب، شركة الطباعة العربيّة السّعوديّة، الرياض، ط (١) ١٤٠٦هـ.

١٦- الأشباه والنظائر، للخالدين، حققه وعلّق عليه الدكتور السيّد

محمد يوسف، لجنة التّأليف والترجمة والنّشر، القاهرة، ١٩٥٨ م.

١٧- الأشباه والنّظائر، للسيوطي، تحقيق الدكتور عبد العال سالم

مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت ط (١) ١٤٠٦ هـ.

١٨- الاشتقاق، لابن دُرَيْد، تحقيق عبد السّلام هارون، مكتبة الخانجي،

القاهرة، ط (٣) د.ت.

١٩- اشتقاق أسماء الله، لأبي القاسم الرّجّاجي، تحقيق الدكتور عبد

الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (٢) ١٤٠٦ هـ.

٢٠- الإصابة في تمييز الصّحابة، لابن حجر، تحقيق عادل عبد

الموجود، وعليّ معوّض، دار الكتب العلميّة بيروت، ط (١)

١٤١٥ هـ.

٢١- إصلاح المنطق، لابن السّكّيت، تحقيق أحمد شاكر وعبد السّلام

هارون، دار المعارف، القاهرة، ط (٤) ١٩٨٧ م.

٢٢- الأصمعيّات، للأصمعيّ تحقيق أحمد شاكر وعبد السّلام هارون،

دار المعارف، القاهرة، ط (٥) ١٩٧٩ م.

٢٣- الأصول في النّحو، لابن السّراج، تحقيق الدكتور عبد الحسين

الفتلي، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط (٣) ١٤٠٨ هـ.

٢٤- إعراب القراءات السّبع وعللها، لابن خالويه، تحقيق الدكتور

عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (١) ١٤١٣ هـ.

٢٥- إعراب القراءات الشواذ، لأبي البقاء العكبري، تحقيق محمد السيّد عزّوز، عالم الكتب، بيروت، ط (١) ١٤١٧هـ.

٢٦- الأعلام، للزّركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط (١١) ١٩٩٥م.

٢٧- أعلام النساء، لعمر رضا كحّالة، مؤسسة الرّسالة، بيروت ط (٣) ١٣٩٧هـ.

٢٨- الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني، شرحه وكتب هوامشه عبد مهنا وسمير جابر، دار الكتب العلميّة، بيروت ط (١) ١٤٠٧هـ.

٢٩- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، لأبي نصر الفارقي، تحقيق سعيد الأفغاني، ١٣٩٤هـ.

٣٠- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لابن السيد البطليوسي، دار الجليل، بيروت، ١٩٧٣م.

٣١- الإقناع في القراءات السّبع، لابن الباذش، تحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش، دار الفكر، دمشق، ط (١) ١٤٠٣هـ (من مطبوعات مركز البحث العلميّ وإحياء التراث الإسلاميّ بجامعة أمّ القرى).

٣٢- أمالي ابن الشّجري، تحقيق الدكتور محمود الطّناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (١) ١٤١٣هـ.

٣٣- الأمالي، لأبي عليّ القالي، بتحقيق عبد الجوّاد الأصمعي، دار الحديث، بيروت، ط (٢) ١٤٠٤هـ.

٣٤- أمالي الزّجاجي، تحقيق عبد السّلام هارون، دار الجليل، بيروت، ط (٢) ١٤٠٧هـ.

٣٥- أمالي المرتضى، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربيّة، القاهرة، ط (١) ١٣٧٣هـ.

٣٦- الأمالي النّحويّة (أمالي القرآن الكريم)، لابن الحاجب، تحقيق هادي حسن حمّودي، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربيّة، بيروت، ط (١) ١٤٠٥هـ.

٣٧- إنباه الرواة على أنباء النّحاة، للقفطيّ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط (١) ١٤٠٦هـ.

٣٨- الانتصار لسيّويه على المبرّد، لابن ولّاد، تحقيق الدّكتور زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط (١) ١٤١٦هـ.

٣٩- الإنصاف في مسائل الخلاف بين التّحويين والبصريين والكوفيّين، لأبي البركات الأنباري، بعناية محمّد محي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا وبيروت، ١٤٠٧هـ.

٤٠- أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، لابن هشام، بعناية محمّد محي الدّين عبد الحميد، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، ط (٦) ١٩٨٠م.

٤١- إيضاح الشّعر، (شرح الأبيات المشكّلة الإعراب)، لأبي عليّ

الفارسي، تحقيق الدكتور حسن هندراوي، دار القلم، دمشق،  
ودارة العلوم الثقافية، بيروت، ط (١) ١٤٠٧ هـ.

٤٢- إيضاح شواهد الإيضاح، لأبي عليّ الحسن بن عبد الله القيسيّ،  
دراسة وتحقيق الدكتور محمد بن حمود الدّعجانيّ، دار الغرب  
الإسلامي، بيروت، ط (١) ١٤٠٨ هـ.

٤٣- الإيضاح العضديّ، لأبي عليّ الفارسي، تحقيق الدكتور كاظم  
بجر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط (٢) ١٤١٦ هـ.

٤٤- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق الدكتور موسى  
بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٢ م.

٤٥- الإيضاح في علل التحو، لأبي القاسم الرّجّاجيّ، تحقيق الدكتور  
مازن المبارك، دار التفائس، بيروت، ط (٥) ١٤٠٦ هـ.

٤٦- إيضاح المكنون في الذّيل على كشف الظّنون، لإسماعيل باشا  
البغداديّ، مكتبة المثنى، بغداد، (د.ت).

٤٧- البحر المحيظ، لأبي حيّان الأندلسيّ، بعناية الشيخ عرفات العشا  
حسّونه، دار الفكر، بيروت، ١٤١٢ هـ.

٤٨- البداية والنهاية، لابن كثير، تحقيق الدكتور أحمد أبو ملح  
وآخريّن، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط (٤) ١٤٠٨ هـ.

٤٩- البذور الزّاهرة في القراءات العشر المتواترة، لعبد الفتاح  
القاضي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط (١) ١٤٠١ هـ.



٥٠- البرهان في علوم القرآن، للزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، (د.ت).

٥١- البسيط في شرح الجمل، لابن أبي الربيع الإشبيلي، تحقيق الدكتور عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط (١) ١٤٠٧هـ.

٥٢- البغداديات، لأبي عليّ الفارسي، تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٣م.

٥٣- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا وبيروت (د.ت).

٥٤- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، للفيروزآبادي، تحقيق محمد المصري، مركز المخطوطات والتراث، الكويت، ط (١) ١٤٠٧هـ.

٥٥- بهجة المجالس وأنس المجالس وشحد الذّاهن والهاجس، لابن عبد البر، تحقيق محمد مرسي الخولي، دار الكتب العلميّة، بيروت، (د.ت).

٥٦- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الأنباري، تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ.

٥٧- تاج التراجم، لابن قطلوبغا، تحقيق محمد خير رمضان يوسف، دار القلم، دمشق وبيروت/ ط (١) ١٤١٣هـ.

٥٨- تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي، بتحقيق جماعة من

المحققين في تواريخ مختلفة، مطبعة حكومة الكويت.

٥٩- تاريخ ابن الوردي، منشورات المطبعة الحيدرية، النجف، ١٣٨٩هـ.

٦٠- تاريخ آداب اللغة العربية، لجرجي زيدان، منشورات دار مكتبة

الحياة، بيروت ط (٢) ١٩٧٨م.

٦١- تاريخ الأدب العربي، لبروكلمان، ترجمة الدكتور عبد الحليم

التجّار، دار المعارف، القاهرة، ط (٥) ١٩٨٣م.

٦٢- تاريخ الأدب العربي، لعمر فروخ، دار العلم للملايين، بيروت،

ط (٥) ١٩٨٤م.

٦٣- تاريخ الرسل والملوك، للطبري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم،

دار المعارف، القاهرة، ط (٢) ١٩٧١م.

٦٤- تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، شرحه ونشره السيد أحمد

صقر، دار التراث، القاهرة، ط (٢) ١٣٩٣هـ.

٦٥- التبصرة والتذكرة، للصّيمري، تحقيق الدكتور فتحي أحمد

مصطفى عليّ الدين، دار الفكر، دمشق، ط (١) ١٤٠٢هـ. (من

مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة

أمّ القرى).

٦٦- التبيان في إعراب القرآن، للعكبري، تحقيق عليّ محمد البجاوي،

دار الجليل، بيروت، ط (٢) ١٤٠٧هـ.

٦٧- التبيان في شرح الديوان، المنسوب - خطأ - للعكبري ضبطه

وصحّحه ووضع فهارسه مصطفى السقا وزميلاه، دار المعرفة، بيروت، (د.ت).

٦٨- التبيين عن مذاهب التحوين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، تحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط (١) ١٤٠٦هـ.

٦٩- التّمّة في التصريف، لأبي عبد الله محمد بن القبيصي، تحقيق الدكتور محسن العميريّ النادي الأدبي، مكة المكرمة، ط (١) ١٤١٤هـ.

٧٠- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، للأعلم الشّتمريّ، حقّقه وعلّق عليه الدكتور زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرّسالة بيروت، ط (٢) ١٤١٥هـ.

٧١- تحفة الأحباب وطرفة الأصحاب، لبحرق الحضرميّ، دار الفكر، بيروت، (د.ت).

٧٢- تخلص الشّواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور عبّاس مصطفى الصّالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط (١) ١٤٠٦هـ.

٧٣- التذكرة الحمدونيّة، لابن حمدون، تحقيق الدكتور إحسان عبّاس وبكر عبّاس، دار صادر، بيروت، ط (١) ١٩٩٦م.

٧٤- التذكرة السّعدية في الأشعار العربية، للعبيدي، تحقيق الدكتور

- عبد الله الجبوري، مطابع التّعمان، النّجف، ١٩٧٢ م.
- ٧٥- تذكرة النّحاة، لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق الدكتور عفيف عبد الرّحمن، مؤسسة الرّسالة، بيروت ط (١) ١٤٠٦ هـ.
- ٧٦- التّذيل والتّكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط (١) ١٤١٨ هـ.
- ٧٧- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق الدكتور محمّد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٧ هـ.
- ٧٨- التّصريح بمضمون التّوضيح، للشيخ خالد الأزهرى، دار الفكر، بيروت، (د.ت).
- ٧٩- التّعريفات، للشّريف الجرجاني، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط (٢) ١٤١٣ هـ.
- ٨٠- التّعريف بفنّ التّصريف، بقلم الدكتور عبد العظيم الشّناوي.
- ٨١- التعليقة على كتاب سيويّه، لأبي عليّ الفارسي، تحقيق الدكتور عوض القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط (١) من ١٤١٠ هـ إلى ١٤١٧ هـ.
- ٨٢- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدّماميني، تحقيق الدكتور محمّد عبد الرحمن المفدي، ط (١) ١٤٠٣ هـ.

- ٨٣- تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، تحقيق أبي الأشبال صغير أحمد الباكستاني، دار العاصمة، الرياض، ط (١) ١٤١٦هـ.
- ٨٤- التّقفية في اللّغة، لأبي بشر البندنجي، تحقيق الدكتور خليل العطية مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٦هـ.
- ٨٥- التّكملة، لأبي عليّ الفارسي، تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود، شركة الطباعة العربية السعودية، الرياض، ط (١) ١٤٠١هـ.  
(من مطبوعات جامعة الرياض).
- ٨٦- التّبيه والإيضاح عمّا وقع في الصّحاح، لابن برّي، تحقيق مصطفى حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط (١) ١٩٨٠م.
- ٨٧- تهذيب اللغة، للأزهري، بتحقيق عبد السّلام هارون وآخرين، القاهرة، من ١٩٦٤م إلى ١٩٧٥م.
- ٨٨- التّهذيب الوسيط في النّحو، لسابق الدّين محمّد بن عليّ الصنعاني، تحقيق الدكتور فخر صالح قداره، دار الجليل، بيروت، ط (١) ١٤١١هـ.
- ٨٩- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، تحقيق الدكتور عبد الرحمن عليّ سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط (١) ١٩٧٥م.
- ٩٠- التّوطئة، لأبي عليّ الشّلويني، تحقيق الدكتور يوسف أحمد المطوّع،

دار التراث العربي، القاهرة، ط (٢) ١٤٠١ هـ.

٩١- التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، عُني بتصحيحه أو

تويرتزل، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط (١) ١٤١٦ هـ.

٩٢- ثمرات الأوراق، لابن حجة الحموي، صحّحه وعلّق عليه محمد

أبو الفضل إبراهيم، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (١) ١٩٧١ م.

٩٣- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، للطبري، تحقيق محمود

شاكر، دار المعارف، القاهرة، ط (٢) ١٩٦٩ م.

٩٤- الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، دار الكتب العلميّة، بيروت،

١٤١٣ هـ.

٩٥- الجمل في النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق الدكتور عليّ

توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل، الأردن، ط (٢)

١٤٠٥ هـ.

٩٦- الجمل في النحو، المنسوب - خطأ - للخليل بن أحمد

الفراهيدي، تحقيق الدكتور فخر الدّين قباوة، مؤسسة الرسالة،

بيروت، ط (٢) ١٤٠٧ هـ.

٩٧- جوهرة أشعار العرب، لأبي زيد القرشي، تحقيق الدكتور محمد

الهاشمي، دار القلم، دمشق، ط (٢) ١٤٠٦ هـ.

٩٨- جوهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري، تحقيق أبو الفضل إبراهيم،

وعبد المجيد قطامش، دار الجيل، بيروت، ودار الفكر، دمشق

وبيروت، ط (٢) ١٤٠٨هـ.

٩٩- **جمهرة أنساب العرب**، لابن حزم، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط (٥) ١٩٨٢م.

١٠٠- **جمهرة اللغة**، لابن دُرَيْد، تحقيق الدكتور رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط (١) ١٩٨٧م.

١٠١- **جنان الجناس**، للصفيدي، تحقيق سمير حسين حلي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط (١) ١٤٠٧هـ.

١٠٢- **جنى الجناس**، للسيوطي، تحقيق الدكتور محمد عليّ رزق الخفاجي، الدار الفتيّة للطباعة والنشر، ١٩٨٦م.

١٠٣- **الجنى الداني في حروف المعاني**، للمرادي، تحقيق الدكتور فخر الدّين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط (١) ١٤١٣هـ.

١٠٤- **جواهر الأدب في معرفة كلام العرب**، لعلاء الدّين عليّ الإربلي، صنعة الدكتور إميل بديع يعقوب، دار النَّفائس، بيروت، ط (١) ١٤١٢هـ.

١٠٥- **حاشية ابن حمدون على شرح المكوذي للألفية**، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ.

١٠٦- **حاشية الصّبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، دار إحياء الكتب العربيّة، القاهرة، (د.ت).

- ١٠٧- حاشية ياسين على التّصريح، دار الفكر، بيروت، (د.ت).
- ١٠٨- حاشية ياسين على شرح الفاكهي لقطر الندي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط (٢) ١٣٩٠هـ.
- ١٠٩- حجّة القراءات، لابن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط (٤) ١٤٠٤هـ.
- ١١٠- الحجّة في القراءات السّبع، لابن خالويه، تحقيق وشرح الدّكتور عبد العال سالم مكرّم، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط (٦) ١٤١٧هـ.
- ١١١- الحجّة للقراء السبعة، لأبي عليّ الفارسي، تحقيق بدر الدّين قهوجي وبشير جويجاني، دار المأمون، دمشق، ط (١) ١٤٠٤هـ.
- ١١٢- حروف المعاني، للزّجاجي، تحقيق الدّكتور عليّ توفيق الحمد، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ودار الأمل، الأردن، ط (٢) ١٤٠٦هـ.
- ١١٣- الحلال في شرح أبيات الجمل، لابن السيد البطليوسي، تحقيق الدّكتور مصطفى إمام، مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط (١) ١٩٧٩م.
- ١١٤- الحماسة، لأبي تَمّام، تحقيق الدّكتور عبد الله عبد الرحيم عسيلان، طبع مطابع دار الهلال للأوفست، الرياض، ١٤٠١هـ.
- (من منشورات جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية).
- ١١٥- حماسة البحري، بضبط كمال مصطفى، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٩٢٩م.



- ١١٦- الحماسة البصرية، لصدر الدين البصري، تحقيق الدكتور مختار الدين أحمد، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بجيدر آباد الدكن، الهند، ط (١) ١٣٨٣هـ.
- ١١٧- حياة الحيوان الكبرى، للدميري، دار الفكر، بيروت، (د.ت).
- ١١٨- الحيوان، للجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط (٣) ١٣٨٨هـ.
- ١١٩- خريدة القصر وجريدة العصر، لعماد الدين الأصبهاني، تحقيق محمد بهجة الأثري، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٣٩٣هـ.
- ١٢٠- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادى، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، من ١٤٠٣هـ إلى ١٤٠٩هـ.
- ١٢١- الخصائص، لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب بيروت، ط (٣) ١٤٠٣هـ.
- ١٢٢- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، لمحمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، (د.ت).
- ١٢٣- درة الحجال في أسماء الرجال، لابن القاضي، تحقيق محمد الأحمدى، دار التراث، القاهرة، والمكتبة العتيقة، تونس، ط (١) ١٣٩٠هـ.
- ١٢٤- درة الغواص في أوهام الخواص، للحريري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، ١٩٧٥م.

١٢٥- الدّرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلاني، تحقيق محمّد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ط (٢) ١٣٨٥هـ.

١٢٦- الدّرر اللوامع على همع الهوامع، لأحمد بن الأمين الشنقيطي، تحقيق الدّكتور عبد العال سالم مكرّم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (٢) ١٤١٤هـ.

١٢٧- الدّرر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسّمين الحلبي، تحقيق الدّكتور أحمد الحرّاط، دار القلم، دمشق، ط (١) ١٤٠٦هـ.

١٢٨- دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلّق عليه محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٤م.

١٢٩- الدّليل الشافي على المنهل الصّافي، لابن تغري بردي، تحقيق فهم شلتوت، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٣م. (من مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أمّ القرى).

١٣٠- ديوان ابن دُرّيد، تحقيق عمر بن سالم، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٧٣م.

١٣١- ديوان أبي الأسود الدّؤلي، صنعة السّكري، تحقيق محمّد حسن آل ياسين، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط (١) ١٩٧٤م.

١٣٢- ديوان أبي تَمّام بشرح التبريزي، تحقيق محمّد عبده عزّام، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٤م.

١٣٣- ديوان أبي دؤاد الإيادي، ضمن كتاب «دراسات في الأدب العربي» لغوستاف فون قربناوم، زاد في تخريجه وتحقيقه الدكتور إحسان عباس، بيروت، ١٩٥٩م.

١٣٤- ديوان أبي محجن الثقفي، صنعة أبي هلال العسكري، تحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت ط (١) ١٣٨٩هـ.

١٣٥- ديوان أبي النجم العجلي، صنعة علاء الدين أغا، النادي الأدبي، الرياض، ١٤٠١هـ.

١٣٦- ديوان الأعشى الكبير، (ميمون بن قيس)، شرح وتعليق الدكتور محمد محمد حسين، مكتبة الآداب بالجاميز، القاهرة، (د.ت).

١٣٧- ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط (٥) ١٩٩٠م.

١٣٨- ديوان أمية بن أبي الصلت، تحقيق الدكتور عبد الحفيظ السطلي، المطبعة التعاونية، دمشق، ط (٢) ١٩٧٧م.

١٣٩- ديوان أوس بن حجر، تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، ط (٣) ١٣٩٩هـ.

١٤٠- ديوان توبة بن الحمير، تحقيق الدكتور خليل إبراهيم العطية، دار صادر، بيروت، ط (١) ١٩٩٨م.

١٤١- ديوان جرير بشرح ابن حبيب، تحقيق الدكتور نعمان طه،

دار المعارف، القاهرة، ط (٣) ١٩٨٦م.

١٤٢- ديوان جميل، دار صادر، بيروت، (د.ت).

١٤٣- ديوان حسان، تحقيق الدكتور وليد عرفات، دار صادر، بيروت،

١٩٧٤م، وطبعة أخرى بتحقيق الدكتور سيد حنفي حسين، دار

المعارف، القاهرة، ١٩٨٣م.

١٤٤- ديوان الخطيئة برواية وشرح ابن السكيت، تحقيق الدكتور

نعمان طه، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (١) ١٤٠٧هـ.

١٤٥- ديوان حميد بن ثور الهلالي، صنعة عبد العزيز الميمني، الدار

القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٤هـ. (نسخة مصورة عن

طبعة دار الكتب سنة ١٣٧١هـ).

١٤٦- ديوان الخرنق، رواية أبي عمرو بن العلاء، تحقيق يسري عبد

الغني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١) ١٤١٠هـ.

١٤٧- ديوان الخوارج، جمع وتحقيق الدكتور إحسان عباس، دار

الشروق، بيروت، ط (٤) ١٤٠٢هـ.

١٤٨- ديوان دُرَيْد بن الصَّمّة، جمع وتحقيق محمد خير البقاعي، دار

قتيبة، دمشق، ١٤٠١هـ.

١٤٩- ديوان ذي الرمة، تحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة

الإيمان، بيروت، ط (١) ١٩٨٢م.

١٥٠- ديوان رؤية «مجموع أشعار العرب»، بعناية وليم بن الورد،

دار ابن قتيبة، الكويت، (د.ت).

١٥١- ديوان سلامة بن جندل، صنعة محمد بن الحسن الأحول، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط (٢) ١٤٠٧هـ.

١٥٢- ديوان شعر حاتم بن عبد الله الطائي وأخباره، صنعة يحيى بن مدرك الطائي، تحقيق الدكتور عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (٢) ١٤١١هـ.

١٥٣- ديوان الشّماخ، تحقيق صلاح الدين الهادي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٧م.

١٥٤- ديوان طرفة بشرح الأعلام، تحقيق دُرّية الخطيب ولطفي الصّقال، مجمع اللغة العربيّة، دمشق، ١٣٩٥هـ.

١٥٥- ديوان الطّرمّاح، تحقيق الدكتور عزّة حسن، دار الشرق العربي، بيروت وحلب، ط (٢) ١٤١٤هـ.

١٥٦- ديوان عامر بن الطّفيّل، دار صادر، ودار بيروت، بيروت، ١٣٨٣هـ.

١٥٧- ديوان العباس بن مرداس، جمعه وحققه الدكتور يحيى الجبّوري، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط (١) ١٤١٢هـ.

١٥٨- ديوان عبد الله بن رواحة، جمع الدكتور وليد قصّاب، دار الضّيّاء، الأردن، ط (٢) ١٤٠٨هـ.

١٥٩- ديوان عُبيد الله بن قيس الرقيّات، تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، (د.ت).

١٦٠- ديوان العجاج بشرح الأصمعي، تحقيق الدكتور عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت وحلب، ١٤١٦هـ.

١٦١- ديوان عديّ بن زيد العبادي، تحقيق محمد جبار المعيد، دار الجمهورية للنشر والطبع، بغداد، ١٩٦٥م.

١٦٢- ديوان العرجي، رواية ابن جني، تحقيق خضر الطائي ورشيد العبيدي، الشركة الإسلامية للطباعة، بغداد، ط (١) ١٣٧٥هـ.

١٦٣- ديوان علقمة الفحل بشرح الأعلام، تحقيق لطفي الصّقال ودريّة الخطيب، دار الكتاب العربي، حلب، ط (١) ١٣٨٩هـ.

١٦٤- ديوان عليّ بن أبي طالب - رضي الله عنه -، جمعه وشرحه الأستاذ نعيم زرزور، دار الكتب العلميّة، بيروت، (د.ت).

١٦٥- ديوان عمر بن أبي ربيعة، بشرح محمد محي الدين عبد الحميد، دار الأندلس، بيروت، (د.ت).

١٦٦- ديوان عمرو بن قميّة، تحقيق الدكتور خليل العطية، دار صادر بيروت، ط (٢) ١٩٩٤م.

١٦٧- ديوان عنتر، تحقيق محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، بيروت ودمشق، ط (٢) ١٤٠٣هـ.

١٦٨- ديوان الفرزدق شرح، شرح وتصحيح عبد الله بن إسماعيل

الصّاوي، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٣٥٤هـ، وطبعة أخرى بشرح مجيد طراد، دار الكتاب العربي بيروت، ط (١) ١٤١٢هـ.

١٦٩- ديوان القطاميّ، تحقيق إبراهيم السّامرائي وأحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٠م.

١٧٠- ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق الدكتور ناصر الدّين الأسد، دار صادر، بيروت، ط (٢) ١٣٨٧هـ.

١٧١- ديوان قيس بن ذريح، جمعه وحققه الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط (١) ١٤١٤هـ.

١٧٢- ديوان كثير، جمعه وشرحه الدكتور إحسان عبّاس، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧١م.

١٧٣- ديوان كعب بن مالك الأنصاري، دراسة وتحقيق الدكتور سامي مكّي العاني، عالم الكتب، بيروت، ط (٢) ١٤١٧هـ.

١٧٤- ديوان لبّيد بن ربيعة العامري، دار صادر، بيروت، (د.ت.).

١٧٥- ديوان المتلمّس، تحقيق حسن كامل الصّيرفي، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ١٣٩٠هـ.

١٧٦- ديوان المثقّب العبدّي، تحقيق حسن كامل الصّيرفي، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ١٣٩١هـ.

١٧٧- ديوان المنجون (قيس بن الملوّح) تحقيق عبد الستار أحمد فرّاج،

مكتبة مصر، القاهرة، ١٩٧٩ م.

١٧٨- ديوان المعاني، لأبي هلال العسكري، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).

١٧٩- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط (٣) ١٩٩٠ م.

١٨٠- ديوان الهذليين، ترتيب وتعليق محمد محمود الشنقيطي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٥ هـ. (نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب في السنوات ٦٤-٦٧-٦٩ هـ).

١٨١- رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي، تحقيق الدكتور أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط (٢) ١٤٠٥ هـ.

١٨٢- الزهرة، لأبي بكر محمد بن داود الأصبهاني، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، والدكتور نوري القيسي، مكتبة المنار، الأردن، ط (٢) ١٤٠٦ هـ.

١٨٣- السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط (٣) ١٩٨٨ م.

١٨٤- سرح العيون شرح رسالة ابن زيدون، لابن نباتة المصري، مكتبة مصطفى الباي الحلبي، القاهرة، ط (١) ١٣٧٧ هـ.

١٨٥- سر صناعة الإعراب، لابن حني، تحقيق الدكتور حسن هنداي، دار القلم، دمشق، ط (١) ١٤٠٥ هـ.



- ١٨٦- سلسلة الأحاديث الصحيحة، للألباني المكتب الإسلامي، بيروت ودمشق، ط (١) ١٤٠٥هـ.
- ١٨٧- السلوك لمعرفة دول الملوك، للمقريزي، نشره محمد مصطفى زياد، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٧١م.
- ١٨٨- سبط اللاي، لأبي عبيد البكري، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلميّة، بيروت، (د.ت).
- ١٨٩- سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة إحياء الكتب العربية، القاهرة، (د.ت).
- ١٩٠- سنن أبي داود (ومعه معالم السنن للخطابي)، إعداد وتعليق عزّت عبّيد الدّعّاس وعادل السيّد، دار الحديث، حمص وبيروت، ط (١) ١٣٨٨هـ.
- ١٩١- سنن الترمذي، تحقيق وشرح أحمد شاكر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط (٢) ١٣٩٨هـ.
- ١٩٢- سنن النسائي (بشرح السيوطي وحاشية السندي)، دار الريّان للتراث، القاهرة، (د.ت).
- ١٩٣- سير أعلام النبلاء، للذهبي، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط (٨) ١٤١٢هـ.
- ١٩٤- السيرة النبوية، لابن هشام، تحقيق مصطفى السّقا وآخرين، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط (٢) ١٣٧٥هـ.

١٩٥- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، (د.ت).

١٩٦- شرح أبيات سيويه، للسيرافي، تحقيق الدكتور محمد علي سلطاني، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٩٧٩م.

١٩٧- شرح أبيات سيويه، للنحاس، تحقيق الدكتور وهبة متولي، مكتبة الشباب، القاهرة، ط (١) ١٤٠٥هـ.

١٩٨- شرح أبيات مغني اللبيب، للبغدادلي، تحقيق عبد العزيز رباح ويوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط (١) ١٣٩٣هـ.

١٩٩- شرح أدب الكاتب، للجواليقي، دار الكتاب العربي، بيروت، (د.ت).

٢٠٠- شرح أشعار الهدلين، للسكّري، تحقيق عبد الستار فراج، دار العروبة، القاهرة، ط (١) ١٣٨٤هـ.

٢٠١- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (د.ت).

٢٠٢- شرح الألفية، لابن عقيل، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا وبيروت، ١٤١١هـ.

٢٠٣- شرح الألفية، لابن الناظم، تحقيق الدكتور عبد الحميد السيّد، دار الجليل، بيروت، (د.ت).

٢٠٤- شرح ألفية ابن معطي، لابن القوّاس، تحقيق الدكتور عليّ موسى

- الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، ط (١) ١٤٠٥هـ.
- ٢٠٥- شرح التحفة الوردية، لابن الوردي، تحقيق الدكتور عبد الله عليّ الشلال، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٠٩هـ.
- ٢٠٦- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيّد والدكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط (١) ١٤١٠هـ.
- ٢٠٧- شرح جمل الزّجاجي، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، طبع بمطابع مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، ١٤٠٠هـ.
- ٢٠٨- شرح الحدود النحوية، للفاكهي، تحقيق الدكتور محمد الطيّب الإبراهيم، دار النفائس، بيروت، ط (١) ١٤١٧هـ.
- ٢٠٩- شرح ديوان الحماسة، للتبريزي، دار القلم، بيروت، (د.ت).
- ٢١٠- شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي، تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ط (٢) ١٣٨٧هـ.
- ٢١١- شرح ديوان زهير، لثعلب، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٤هـ. (مصورة عن طباعة دار الكتب ١٣٦٣هـ).
- ٢١٢- شرح السنّة، للبغوي، تحقيق شعيب الأرنؤوط ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت ودمشق، ط (٢) ١٤٠٣هـ.
- ٢١٣- شرح السيوطي على الفية ابن مالك، (المسمى بالبهجة المرضية)،

دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (د.ت).

٢١٤- شرح شافية ابن الحاجب، للرضى الاستراباذي، تحقيق محمد نور

الحسن وزملائه، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ.

٢١٥- شرح الشافية، للجاربردي، عالم الكتب، بيروت، ط (٣)

١٤٠٤هـ.

٢١٦- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام

الأنصاري، بعناية محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية

صيدا وبيروت، ١٤٠٩هـ.

٢١٧- شرح شواهد ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لعبد المنعم

الجرجاوي، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (د.ت).

٢١٨- شرح شواهد الإيضاح، لأبي عليّ الفارسي، لابن برّي، تحقيق

الدكتور عيد مصطفى درويش، الهيئة العامة لشئون المطابع

الأميرية، القاهرة، ١٤٠٥هـ.

٢١٩- شرح شواهد الشافية، للغدادي، تحقيق محمد نور الحسن

وزملائه، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٠٢هـ.

٢٢٠- شرح شواهد المغني، للسيوطي، تصحيح وتعليق الشيخ محمد

محمود الشنقيطي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، (د.ت).

٢٢١- شرح عمدة الحفاظ وعدة اللاّفظ، لابن مالك، تحقيق عدنان

الدّوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ.

٢٢٢- شرح عيون الإعراب، للمجاشعي، تحقيق الدكتور حنا حداد، مكتبة المنار، الأردن، ط (١) ١٤٠٦هـ.

٢٢٣- شرح الفريد، لعصام الدين، الإسفراييني، تحقيق نوري ياسين حسين، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط (١) ١٤٠٥هـ.

٢٢٤- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لأبي بكر الأنباري، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط (٢) ١٩٦٩م.

٢٢٥- شرح قطر الندى وبلّ الصدى، لابن هشام، بعناية محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا وبيروت، ١٤٠٩هـ.

٢٢٦- شرح الكافية، للرّضي الاستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ.

٢٢٧- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط (١) ١٤٠٢هـ.  
(من مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أمّ القرى).

٢٢٨- شرح اللمحة البدرية في علم اللّغة العربية، لابن هشام، تحقيق الدكتور هادي فخر، مطبعة الجامعة، بغداد، ١٣٩٧هـ.

٢٢٩- شرح اللمع، لابن برهان العكبري، تحقيق الدكتور فائز فارس، مطابع كويت تايمز، الكويت، ط (١) ١٤٠٤هـ.

٢٣٠- شرح مختصر التصريف الغزي في فنّ الصّرف، للتفتازاني، تحقيق

الدكتور عبد العال سالم مكرم، ذات السلاسل، الكويت، ط (١)  
١٩٨٣م.

٢٣١- شرح المعلقات السّيع، للزّوزني، دار الكتب العلمية، بيروت،  
(د.ت).

٢٣٢- شرح المفصل، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).

٢٣٣- شرح المفصل في صناعة الإعراب الموسوم بالتخمير، للخوارزمي،  
تحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي،  
بيروت، ط (١) ١٩٩٠م.

٢٣٤- شرح المقدمة الجزولية الكبير، لأبي عليّ الشلوبيني، تحقيق  
الدكتور تركي ابن سهو العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، ط (١)  
١٤١٣هـ.

٢٣٥- شرح المقدمة المحسّبة، لابن بابشاذ، تحقيق خالد عبد الكريم،  
المطبعة العصرية، الكويت، ط (١) ١٩٧٦م.

٢٣٦- شرح مقصورة ابن ذرّيد، لعبد الوصيف محمد، مكتبة مصطفى  
البابي الحلبي، القاهرة، ط (١) ١٣٥٨هـ.

٢٣٧- شرح ملحّة الإعراب، للحريري، تحقيق الدكتور أحمد قاسم،  
مكتبة دار التراث، المدينة المنورة، ط (٢) ١٤١٢هـ.

٢٣٨- شرح الملوكيّ في التصريف، لابن يعيش، تحقيق الدكتور فخر  
الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ط (١) ١٣٩٣هـ.

- ٢٣٩- شرح هاشميات الكميت، بتفسير أبي رياش القيسي، تحقيق الدكتور داود سلّوم والدكتور نوري حمّودي القيسي، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط (٢) ١٤٠٦هـ.
- ٢٤٠- شعراء بني عُقيل وشعرهم في الجاهلية والإسلام حتى أواخر العصر الأموي، جمع وتحقيق ودراسة الدكتور عبد العزيز الفيصل، الرياض، ط (١) ١٤٠٨هـ.
- ٢٤١- شعر إبراهيم بن هرمة القرشي، تحقيق محمد نفاع وحسين عطوان، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٨٩هـ.
- ٢٤٢- شعر أبي حيّة التّميري، جمع وتحقيق رحيم صخي التويلي، مجلة المورد، م ١٤/٤.
- ٢٤٣- شعر أبي عطاء السّندي، جمع وتحقيق قاسم مهديّ، مجلة المورد م ٢٤/٩.
- ٢٤٤- شعر الأحوص الأنصاري، تحقيق عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (٢) ١٤١١هـ.
- ٢٤٥- شعر الأخطل، صنعة السّكري، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار الفكر، دمشق وبيروت، ط (٣) ١٤١٦هـ.
- ٢٤٦- شعر الأشهب بن رميلة، ضمن كتاب «شعراء أمويون - القسم الرابع»، جمع وتحقيق الدكتور نوري حمّودي القيسي، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط (١) ١٤٠٥هـ.

٢٤٧- شعر جحدر بن معاوية الحرزي، ضمن كتاب «شعراء الأمويون - القسم الأول» جمع وتحقيق الدكتور نوري حمودي القيسي، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٣٩٦هـ.

٢٤٨- شعر خفاف بن ندبة السلمي، ضمن كتاب «شعراء إسلاميون» جمع وتحقيق الدكتور نوري حمودي القيسي، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط (٢) ١٤٠٥هـ.

٢٤٩- شعر الراعي النميري وأخباره، جمعه ناصر الحاني، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٨٣هـ.

٢٥٠- شعر ربيعة بن مقروم الضبي، ضمن كتاب «شعراء إسلاميون» جمع وتحقيق الدكتور نوري حمودي القيسي، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط (٢) ١٤٠٥هـ.

٢٥١- شعر زهير بن أبي سلمى، صنعة الأعلام الشنتمري، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت ط (١) ١٤١٣هـ.

٢٥٢- شعر زياد الأعجم، جمع يوسف حسين بكّار، دار المسيرة، بيروت، ط (١) ١٤٠٣هـ.

٢٥٣- شعر زيد الخيل الطائي، جمع ودراسة وتحقيق الدكتور أحمد مختار البزرة، دار المأمون للتراث، دمشق، ط (١) ١٤٠٨هـ.

٢٥٤- شعر شعر طيء وأخبارها في الجاهلية والإسلام، جمع وتحقيق الدكتور وفاء فهمي السنديوني، دار العلوم، الرياض، ط (١) ١٤٠٣هـ.



٢٥٥- شعر عبد الله بن الزبير الأسد، جمع وتحقيق الدكتور يحيى الجبوري، دار الحرية، بغداد، ١٣٩٤هـ.

٢٥٦- شعر عبد الله بن معاوية، جمعه عبد الحميد الراضي مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (٢) ١٤٠٢هـ.

٢٥٧- شعر عبد الله بن همام السلولي، جمع وتحقيق ودراسة وليد محمد السراقبي، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، ط (١) ١٤١٧هـ.

٢٥٨- شعر عبد الرحمن بن حسان، تحقيق الدكتور سامي مكّي العاني، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧١م.

٢٥٩- شعر العجير السلولي، جمع وتحقيق محمد نايف الدليمي، مجلة المورد، م ٨/ع ١.

٢٦٠- شعر عمرو بن أحمد الباهلي، تحقيق الدكتور حسين عطوان، مجمع اللغة العربية، دمشق، (د.ت).

٢٦١- شعر عمرو بن معد يكرب الزبيدي، جمعه ونسقه مطاع الطرايشي، مكتبة دار البيان، دمشق، ومكتبة المؤيد، الرياض، ط (٣) ١٤١٤هـ.

٢٦٢- شعر الكميّ بن معروف الأسدي، ضمن كتاب «شعراء مقلّون» جمع وتحقيق الدكتور حاتم الضّامن، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط (١) ١٤٠٧هـ.

٢٦٣- شعر المخبل السعدي، ضمن كتاب «شعراء مقلون» جمع وتحقيق الدكتور حاتم الضامن، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط (١) ١٤٠٧ هـ.

٢٦٤- شعر المزار الفقعي، ضمن كتاب «شعراء أمويون - القسم الثاني» جمع وتحقيق الدكتور نوري حمودي القيسي، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٣٩٦ هـ.

٢٦٥- شعر مزاحم العقيلي، جمع وتحقيق الدكتور نوري حمودي القيسي والدكتور حاتم الضامن، مجلة معهد المخطوطات العربية، م ٢٢/ج ١.

٢٦٦- شعر المغيرة بن حناء التميمي، ضمن كتاب «شعراء أمويون - القسم الثالث» جمع وتحقيق الدكتور نوري حمودي القيسي، المجمع العلمي العراقي، بغداد، ط (١) ١٤٠٢ هـ.

٢٦٧- شعر النجاشي الحارثي، جمع وتحقيق الدكتور سليم النعيمي، مجلة المجمع العلمي العراقي، م ١٣.

٢٦٨- شعر نصيب بن رباح، جمع وتقديم الدكتور داود سلوم، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٧ م.

٢٦٩- شعر النمر بن تولب، صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد، (د.ت).

٢٧٠- شعر يزيد بن الصعق، ضمن كتاب «أشعار العامريين الجاهليين» جمع وتحقيق الدكتور عبد الكريم يعقوب، دار الحوار، اللاذقية، ط (١) ١٩٨٢ م.

٢٧١- الشعراء والشعراء، لابن قتيبة، تحقيق الدكتور مفيد قميحة، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط (٢) ١٤٠٥هـ.

٢٧٢- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، لأبي عبد الله محمد بن عيسى السّليليّ، تحقيق الدكتور الشّريف عبد الله عليّ الحسيني، مكتبة الفيصلية مكة المكرمة ط (١) ١٤٠٦هـ.

٢٧٣- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصّحيح، لابن مالك، تحقيق محمّد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب، بيروت، ط (٣) ١٤٠٣هـ.

٢٧٤- الصّاحبيّ، لابن فارس، تحقيق السيّد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٧٧م.

٢٧٥- الصّبح المنير في شعر أبي بصير (الأعشى ميمون) والأعشى الآخريّن، تحقيق رودلف جاير، مكتبة ابن قتيبة، الكويت، ط (٢) ١٩٩٣م (بالأوفست عن طبعة قيّنا ١٩٢٧م).

٢٧٦- الصّحاح، للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط (٣) ١٤٠٤هـ.

٢٧٧- صحيح البخاري، عالم الكتب، بيروت ط (٥) ١٤٠٦هـ.

٢٧٨- صحيح الجامع الصّغير وزيادته، للألباني، المكتب الإسلامي، بيروت ودمشق، ط (٢) ١٤٠٦هـ.

٢٧٩- صحيح مسلم، تحقيق محمّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث

العربي، بيروت، (د.ت).

٢٨٠- ضرائر الشعر، لابن عصفور، تحقيق السيّد إبراهيم محمد، دار

الأندلس للطباعة والنشر، بيروت ط (١) ١٩٨٠م.

٢٨١- طبقات الشافعية، للأسنوي، تحقيق عبد الله الجبوري، مطبعة

الإرشاد، بغداد، ط (١) ١٣٩٠هـ.

٢٨٢- طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، تحقيق محمود الطناحيّ وعبد

الفتاح الحلو، دار إحياء الكتب العربيّة، القاهرة، ١٩٧٦م.

٢٨٣- طبقات فحول الشعراء، لابن سلام، قرأه وشرحه محمود شاكر،

مطبعة المدني، القاهرة، ١٣٩٤هـ.

٢٨٤- طبقات النحاة واللغويين، لابن قاضي شُهبة، تحقيق الدكتور

محسن غيّض، مطبعة التّعمان، النّجف، ١٩٧٤م.

٢٨٥- طبقات النحويين واللغويين، للزبيدي الأندلسي، تحقيق محمّد أبو

الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط (٢) ١٩٨٤م.

٢٨٦- العبر في خبر من غبر، للذهبي، تحقيق أبي هاجر محمّد السّعيد

زغلول، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط (١) ١٤٠٥هـ.

٢٨٧- العقد الفريد، لابن عبد ربّه، تحقيق الدكتور عبد المجيد التّرحيني،

دار الكتب العلميّة بيروت، ط (١) ١٤٠٧هـ.

٢٨٨- العوامل المائة النحويّة في أصول علم العربيّة، للجرجاني، شرح

الشيخ خالد الأزهرري، تحقيق وتقديم وتعليق الدكتور البدرائيّ

- زهران، دار المعارف، القاهرة، ط (١) ١٩٨٣ م.
- ٢٨٩- العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط (١) ١٤٠٨ هـ.
- ٢٩٠- عيون الأخبار، لابن قتيبة، تحقيق الدكتور يوسف علي الطويل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١) ١٤٠٦ هـ.
- ٢٩١- غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري، تحقيق براجستراسر، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٥٢ هـ.
- ٢٩٢- غريب الحديث، لأبي عبيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١) ١٤٠٦ هـ.
- ٢٩٣- الفرائد الجديدة، للشيخ عبد الرحمن الأسيوطي، تحقيق الشيخ عبد الكريم المدرس، مطبعة الإرشاد، بغداد ١٣٩٧ هـ.
- ٢٩٤- فرحة الأديب، للأسود الغندجاني، تحقيق الدكتور محمد علي سلطاني، دار قتيبة، دمشق، ط (١) ١٤٠١ هـ.
- ٢٩٥- الفريد في إعراب القرآن المجيد، للمنتجب الهمداني، تحقيق الدكتور فهمي حسن التمر، والدكتور فؤاد علي مخيمر، دار الثقافة، الدوحة، ط (١) ١٤١١ هـ.
- ٢٩٦- الفصول الخمسون، لابن معطي، تحقيق الدكتور محمد الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٧٧ م.

- ٢٩٧- فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (الشعر)، وضعه الدكتور عزّة حسن، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٨٤هـ.
- ٢٩٨- فهرس النحو، (المصوّرات الميكروفيلمية الموجودة بمكتبة الميكروفيلم بمركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أمّ القرى) إعداد: قسم الفهرسة بالمركز، (د.ت).
- ٢٩٩- الفوائد الضيائية في شرح كافية ابن الحاجب، لنور الدين عبد الرحمن الجامي، تحقيق الدكتور أسامة طه الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، ١٤٠٣هـ.
- ٣٠٠- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، للشوكاني، تحقيق عبد الرحمن المعلمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط (٣) ١٤٠٧هـ.
- ٣٠١- فوات الفيات، لابن شاعر الكتي، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار صادر بيروت، ١٩٧٤م.
- ٣٠٢- القاموس المحيط، للفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (١) ١٤٠٦هـ.
- ٣٠٣- القوافي، للأخفش، تحقيق الدكتور عزّة حسن، وزارة الثقافة، مديرية إحياء التراث القديم، دمشق، ١٣٩٠هـ.
- ٣٠٤- القوافي، للتّنوخي، تحقيق الدكتور عوني عبد الرّؤوف، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (٢) ١٩٧٨م.
- ٣٠٥- الكافي في العروض والقوافي، للخطيب التبريزي، تحقيق الحسّاني

- حسن عبد الله، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (٣) ١٤١٥هـ.
- ٣٠٦- الكافي في علم القوافي، لأبي بكر الشَّتْرِينِي، تحقيق الدكتور محمد رضوان الدَّايَّة، المكتب الإسلامي، بيروت ودمشق، ط (٢) ١٣٩١هـ.
- ٣٠٧- الكافية في النُّحو، لابن الحاجب، تحقيق الدكتور طارق نجم عبد الله، مكتبة دار الوفاء للنشر والتوزيع، جدَّة، ط (١) ١٤٠٧هـ.
- ٣٠٨- الكامل، للمبرِّد، تحقيق الدكتور محمد الدَّالِّي، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، ط (٢) ١٤١٣هـ.
- ٣٠٩- الكامل في التَّاريخ، لابن الأثير، دار الكتاب العربي، بيروت، ط (٣) ١٤٠٣هـ.
- ٣١٠- الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبد السَّلام هارون مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (٣) ١٤٠٨هـ.
- ٣١١- كتاب الأمثال، لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق الدكتور عبد المجيد قطَّامش، دار المأمون، دمشق، ط (١) ١٤٠٠هـ. (من مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أمّ القرى).
- ٣١٢- كتاب الفصول في العربية، لابن الدَّهَّان، تحقيق الدكتور فائز فارس، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، ودار الأمل، الأردن، ط (١) ١٤٠٩هـ.
- ٣١٣- كتاب الأفعال، لابن القُطَّاع، عالم الكتب، بيروت، ط (١) ١٤٠٣هـ.

٣١٤- كتاب المعمّرين من العرب، لأبي حاتم السّجستاني، تحقيق محمّد إبراهيم سليم، دار الطّلائع، القاهرة، (د.ت).

٣١٥- الكشف، للزّحشريّ، دار المعرفة، بيروت، (د.ت).

٣١٦- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على السّنة الناس، للعجلوني، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط (٣) ١٤٠٨هـ.

٣١٧- كشف الظّنون، لحاجّي خليفة، مكتبة المشّي، بغداد، (د.ت).

٣١٨- الكشف عن وجوه القراءات السّبع وعللها وحججها، لمكيّ بن أبي طالب، تحقيق الدّكتور محي الدين رمضان، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط (٤) ١٤٠٧هـ.

٣١٩- كشف المشكل في النّحو، لعليّ بن سليمان الحيدرة اليمني، تحقيق الدّكتور هادي عطية مطر، مطبعة الإرشاد، بغداد، ط (١) ١٤٠٤هـ.

٣٢٠- الكليات، لأبي البقاء الكفوي، تحقيق الدّكتور عدنان درويش ومحمّد المصري، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط (٢) ١٤١٣هـ.

٣٢١- كثر الحفاظ في كتاب تهذيب الألفاظ لابن السّكيت، لأبي زكريا التّبريزي، بعناية لويس شيخو، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، (د.ت) ..

٣٢٢- اللّامات، للزّجاجيّ، تحقيق الدّكتور مازن المبارك، مجمع اللّغة



العربية، دمشق، ١٣٨٩هـ.

٣٢٣- اللّامات، للهروي، تحقيق الدكتور أحمد عبد المنعم الرّصد، مطبعة حسّان، القاهرة، ١٤٠٤هـ.

٣٢٤- لبّاب الإعراب، لتاج الدّين الإسفراييني، تحقيق بهاء الدّين عبد الوهاب عبد الرحمن، دار الرفاعي، الرياض، ط (١) ١٤٠٥هـ.

٣٢٥- اللّباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، تحقيق غازي مختار طلّيمات والدّكتور عبد الإله نبهان، دار الفكر، دمشق، ط (١) ١٤١٦هـ.

٣٢٦- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، ط (١) ١٤١٠هـ.

٣٢٧- اللّمع في العربيّة، لابن جنّي، تحقيق حامد المؤمن، عالم الكتب، ومكتبة التّهضة العربية، بيروت، ط (٢) ١٤٠٥هـ.

٣٢٨- المؤتلف والمختلف، للآمدي، تحقيق عبد السّتار فراج دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٣٨١هـ.

٣٢٩- مالك ومتمّم ابنا نويرة اليربوعي، لإبتسام مرهون الصّفار، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٨م.

٣٣٠- ما يجوز للشاعر في الضّرورة، للقزاز القيرواني، تحقيق الدّكتور محمد زغلول سلام والدّكتور محمّد مصطفى هدارة، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٤م.

٣٣١- ما يحتمل الشعر من الضّرورة، للسّيرافي، تحقيق الدّكتور عوض

- القوزي، طبع بمطابع دار المعارف، القاهرة، ط (٢) ١٤١٢هـ.
- ٣٣٢- ما ينصرف وما لا ينصرف، للزجاج، تحقيق الدكتور هدى قرعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (٢) ١٤١٤هـ.
- ٣٣٣- المسوط في القراءات العشر، لأبي بكر أحمد بن الحسين الأصبهاني، تحقيق سبيع حمزة حاكمي، مجمع اللغة العربية، دمشق، (د.ت).
- ٣٣٤- مجاز القرآن، لأبي عبيد، تحقيق الدكتور محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨م.
- ٣٣٥- مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط (٥) ١٩٨٧م.
- ٣٣٦- المجتني، لابن دُرَيْد، بعناية الدكتور محمد عبد المعيد خان، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بجيدر آباد الدكن، الهند، ط (٣) ١٣٨٢هـ.
- ٣٣٧- مجمع الأمثال، للميداني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٧٨م.
- ٣٣٨- مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين، جمع وترتيب فهد بن ناصر السليمان، دار الوطن للنشر، الرياض، ط (الأخيرة) ١٤١٣هـ.
- ٣٣٩- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي،

تحقيق عبد السلام عيد الشافي محمد، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط (١) ١٤١٣هـ.

٣٤٠- المحتسب في تبين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، لابن جنّي تحقيق عليّ النّجديّ ناصف، والدكتور عبد الحليم النّجار والدكتور عبد الفتّاح شلي، دار سزكين للطباعة والنشر، إستانبول، ط (٢) ١٤٠٦هـ.

٣٤١- مختصر في شواذّ القراءات، لابن خالويه، نشره براجستراسر، دار الهجرة، (د.ت).

٣٤٢- المخصّص، لابن سيده، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (مصوّرة عن طبعة بولاق ١٣١٨هـ).

٣٤٣- المذّكر والمؤثّث، لأبي بكر الأنباري، تحقيق الدّكتور طارق الجنابي، مطبعة العاني، بغداد، ط (١) ١٩٧٨م.

٣٤٤- المذّكر والمؤثّث، لأبي حاتم السّجستاني، تحقيق الدّكتور عزّة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، وحلب، (د.ت).

٣٤٥- المذّكر والمؤثّث، للفراء، تحقيق الدّكتور رمضان عبد التّواب، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط (٢) ١٩٨٩م.

٣٤٦- مراتب النّحويّين، لأبي الطيّب اللّغوي، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط (٢) ١٣٩٤هـ.

٣٤٧- المرتجل في شرح الجمل، لابن الخشاب، تحقيق ودراسة عليّ حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ.

- ٣٤٨- المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، للسيوطي، تحقيق محمّد أحمد جاد المولى وزملائه، دار التراث، القاهرة، ط (٣) د.ت.
- ٣٤٩- المسائل البصريّات، لأبي عليّ الفارسي، تحقيق الدّكتور محمّد الشّاظر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، ط (١) ١٤٠٥هـ.
- ٣٥٠- المسائل الحليّات، لأبي عليّ الفارسي، تحقيق الدّكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ودار المنارة، بيروت ط (١) ١٤٠٧هـ.
- ٣٥١- مسائل خلافة في النّحو، لأبي البقاء العكبري، تحقيق محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت وحلب، ط (١) ١٤١٢هـ.
- ٣٥٢- المسائل العسكريّة، لأبي عليّ الفارسي، تحقيق الدّكتور محمّد الشّاظر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، ط (١) ١٤٠٣هـ.
- ٣٥٣- المسائل العضديّات، لأبي عليّ الفارسي، تحقيق الدّكتور عليّ جابر المنصوريّ، عالم الكتب، ومكتبة التّهضة العربيّة، بيروت، ط (١) ١٤٠٦هـ.
- ٣٥٤- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق الدّكتور محمّد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ. (من مطبوعات مركز البحث العلميّ وإحياء التراث الإسلاميّ بجامعة أمّ القرى).
- ٣٥٥- المستقصى في أمثال العرب، للزمخشري، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط (٢) ١٤٠٨هـ.
- ٣٥٦- مسند الإمام أحمد، المكتب الإسلامي، بيروت، ط (١) ١٣٨٩هـ.

- ٣٥٧- مشكل الآثار، للطحاوي، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية  
بجيدر آباد الدكن، الهند، ١٣٣٣هـ.
- ٣٥٨- مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب، تحقيق الدكتور حاتم  
الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت ط (٣) ١٤٠٧هـ.
- ٣٥٩- المصنوع في معرفة الحديث الموضوع، لعليّ القاري الهروي،  
تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، بيروت  
ط (٤) ١٤٠٤هـ.
- ٣٦٠- معاني الحروف، للرّماني، تحقيق الدكتور عبد الفتاح شليبي، مكتبة  
الطالب الجامعي، مكة المكرمة، ط (٢) ١٤٠٧هـ.
- ٣٦١- معاني القرآن، للأخفش، تحقيق الدكتور عبد الأمير محمد أمين،  
عالم الكتب بيروت، ط (١) ١٤٠٥هـ.
- ٣٦٢- معاني القرآن، للفراء، تحقيق محمد عليّ النجار وأحمد نجاتي، الدار  
المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، (د.ت).
- ٣٦٣- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق الدكتور عبد الجليل شليبي،  
عالم الكتب، بيروت، ط (١) ١٤٠٨هـ.
- ٣٦٤- المعاني الكبير، لابن قتيبة، تحقيق كرنكو وعبد الرحمن اليماني، دار  
الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٠٥هـ.
- ٣٦٥- معجم الأدباء، ليقوت الحموي، دار إحياء التراث العربي،  
بيروت، (د.ت).

٣٦٦- معجم البلدان، ليقوت الحمويّ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٩٩هـ.

٣٦٧- معجم الشعراء، للمرزباني، تصحيح كرنكو، دار الجيل، بيروت، ط (١) ١٤١١هـ.

٣٦٨- معجم المؤلفين، لعمر رضا كحّالة، مكتبة المثنى، ودار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت.).

٣٦٩- معجم ما استعجم، لأبي عبّيد البكري، تحقيق مصطفى السّقا، عالم الكتب، بيروت، ط (٣) ١٤٠٣هـ. (بالأوفست عن طبعة لجنة التّأليف والترجمة والنشر).

٣٧٠- معجم المطبوعات العربية والمعرّبة، جمع وترتيب يوسف إليان سرّكيس، مكتبة الثقافة الدّينية، مصر، (د.ت.).

٣٧١- معجم المعاجم، لأحمد الشّرقاوي إقبال، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط (٢) ١٩٩٣م.

٣٧٢- معجم مقاييس اللّغة، لابن فارس عبد السّلام هارون دار الجيل، بيروت، ط (١) ١٤١١هـ.

٣٧٣- المعرّب، للجواليقي، تحقيق الدّكتور ف. عبد الرّحيم، دار القلم، دمشق وبيروت، ط (١) ١٤١٠هـ.

٣٧٤- معرفة القراء الكبار على الطّبقات والأعصار، للدّهبي، تحقيق بشّار عوّاد معروف وزملائه، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط (٢)

٣٧٥- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد عليّ حمد الله، دار الفكر، بيروت ط (٥) ١٩٧٩م.

٣٧٦- المغني والشرح الكبير على متن المقنع، للإمامين موفق الدين وشمس الدين ابني قدامة، دار الفكر، بيروت، ط (١) ١٤٠٤هـ.

٣٧٧- مفتاح العلوم، للسكاكي، تحقيق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت ط (٢) ١٤٠٧هـ.

٣٧٨- المفصل في علم العربية، للزّخشري، دار الجيل، بيروت، (د.ت).

٣٧٩- المفصّليات، للمفضّل الضبي، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط (٦) ١٩٧٩م.

٣٨٠- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، للسّخاوي، تحقيق محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت ط (١) ١٤٠٥هـ.

٣٨١- المقاصد النّحويّة في شرح شواهد الألفية، للعيّني، طبع بهامش (خزانة الأدب) طبعة بولاق ١٢٩٩هـ.

٣٨٢- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرّشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٢م.

٣٨٣- المقتضب، للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب بيروت، (د.ت).

٣٨٤- مقدمة في النحو، للشيخ محمد بن أبي الفرج الصقلي، تحقيق الدكتور محسن العميري، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٤٠٥هـ.  
٣٨٥- المقرّب، لابن عصفور، تحقيق أحمد الجوّاري، وعبد الله الجبّوري، مطبعة العاني، بغداد ط (١) ١٣٩١هـ.

٣٨٦- المقصور والمدود، لابن ولّاد، عُني بتصحيحه بدر الدّين النّعساني، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (٢) ١٤١٣هـ.  
٣٨٧- الملاحن، لابن دُرّيد، تصحيح إبراهيم الجزائري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١) ١٤٠٧هـ.

٣٨٨- ملحّة الإعراب، للحريري، مكتبة دار العليّان، بريدة، ط (١) ١٤٠٧هـ.

٣٨٩- الملخص في ضبط قوانين العربية، لابن أبي الرّبيع الإشبيلي، تحقيق أ.د عليّ بن سلطان الحكمي، ط (١) ١٤٠٥هـ.

٣٩٠- المنتخب من غريب كلام العرب، لأبي الحسن الهنائي «المعروف بكُراع النّمل» تحقيق الدكتور محمد بن أحمد العمري، ط (١) ١٤٠٩هـ (من مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلاميّ بجامعة أمّ القرى).

٣٩١- الممتع في التصريف، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق الدكتور فخر الدّين قباوة، دار المعرفة، بيروت، ط (١) ١٤٠٧هـ.

٣٩٢- منار السّيل، لابن ضويّان، تحقيق زهير الشّاويش، المكتب



- الإسلامي، بيروت ودمشق، ط (٦) ١٤٠٤هـ.
- ٣٩٣- المنظم، لابن الجوزي، تحقيق محمد عطا ومصطفى عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١) ١٤١٢هـ.
- ٣٩٤- المنصف في شرح التصريف، لابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين مكتبة مصطفى الباي الحلبي القاهرة، ط (١) ١٣٧٣هـ.
- ٣٩٥- المنقوص والممدود، لفراء، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار المعارف، القاهرة، ط (٣) ١٩٨٦م.
- ٣٩٦- المهدب في القراءات العشر، للدكتور محمد سالم محيسن، مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، ط (٢) ١٣٨٩هـ.
- ٣٩٧- الموطأ، لمالك بن أنس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١) ١٤٠٥هـ.
- ٣٩٨- نتائج الفكر في النحو، للسّهيلي، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع، الرياض، ط (٢) ١٤٠٤هـ.
- ٣٩٩- النجوم الزاهرة، لابن تغري بردي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة. (مصورة عن طبعة دار الكتب ١٩٦٢م).
- ٤٠٠- نُزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباري، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط (٣) ١٤٠٥هـ.

- ٤٠١- النَّشْر في القراءات العشر، لابن الجزري، تحقيق الدكتور محمد سالم محيسن، مكتبة القاهرة، (د.ت).
- ٤٠٢- النَّقَائِض (نقائض جرير والفرزدق) لأبي عُبيدة، بعناية المستشرق بيفان، مطبعة بريل، ليدن، ١٩٠٥م.
- ٤٠٣- النَّكْت الحسان في شرح غاية الإحسان، لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتليّ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (٢) ١٤٠٨هـ.
- ٤٠٤- النَّكْت في تفسير كتاب سيويه، للأعلم الشّتمريّ، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، ط (١) ١٤٠٧هـ.
- ٤٠٥- نَهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، للقلشندي، دار الكتب العلميّة، بيروت، (د.ت).
- ٤٠٦- النَّوادر في اللّغة، لأبي زيد الأنصاري، بتحقيق سعيد الشّرتوني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط (٢) ١٣٨٧هـ.
- ٤٠٧- نَوادر المخطوطات العربيّة في مكتبات تركيا، جمعها الدكتور رمضان ششن، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط (١) ١٩٧٥م.
- ٤٠٨- هديّة العارفين، لإسماعيل باشا البغدادي، مكتبة المثنيّ، بغداد. (بالأوفست عن طبعة إستانبول ١٩٥١م).
- ٤٠٩- هَمْع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق الدكتور

- عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (٢) ١٤٠٧هـ.
- ٤١٠- الوافي بالوفيات، للصّفي، بعناية س. ديدر ينغ، فرانز شتاينر، قيسبادن، ١٣٩٤هـ.
- ٤١١- الوافي في العروض والقوافي، للخطيب التبريزي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار الفكر، دمشق، ط (٤) ١٤٠٧هـ.
- ٤١٢- الوجيز في علم التصريف، لأبي البركات الأنباري، تحقيق الدكتور عليّ حسين البوّاب، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، ط (١) ١٤٠٢هـ.
- ٤١٣- الوحشيّات (الحماسة الصّغرى) لأبي تمام، تحقيق عبد العزيز الميمني، وزاد في حواشيه محمود شاكر، دار المعارف، القاهرة، ط (٣) ١٩٨٧م.
- ٤١٤- وفيات الأعيان، لابن خلكّان، تحقيق الدكتور إحسان عبّاس، دار صادر، بيروت، (د.ت.).



## تاسعاً: فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٥٢٧	باب الإغراء والتّحذير .....
٥٣٥	باب إنَّ وأخواتها .....
٥٦٧	باب كان وأخواتها .....
٥٨٧	باب ما ألّتي تعمل عمل ليس .....
٥٩٧	باب التّداء .....
٦٣١	باب التّرخيم .....
٦٥٣	باب التّصغير .....
٦٧٧	باب التّسبب .....
٦٨٧	باب التّوابع .....
٦٨٩	باب حروف العطف .....
٧٠٥	فصل التّوكيد .....
٧١٥	فصل البدل .....
٧٢٧	فصل النّعت .....
٧٣٧	فصل عطف البيان .....
٧٤٣	باب ما لا ينصرف .....

كتاب الملحّة في شرح الملحّة لابن الصائغ - تحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي ١٠٤٠

الصفحة	الموضوع
٨٠١	باب العدد .....
٨١٥	باب نواصب الفعل .....
٨٤٧	باب الأفعال التي رفعها بثباب التّون .....
٨٤٩	باب الجوازم .....
٨٦٥	باب إنّ في الشرط والجزاء .....
٨٩٣	باب المبنيّ .....

ب - فهرس الفهارس

الصفحة	الموضوع
٩٢٥	الفهارس الفنيّة .....
٩٢٧	فهرس الآيات القرآنيّة .....
٩٤٥	فهرس الأحاديث والآثار .....
٩٤٦	فهرس الأمثال والأقوال .....
٩٤٩	فهرس الأشعار والأرجاز .....
٩٧٧	فهرس الأعلام .....
٩٨٣	فهرس القبائل والطوائف .....
٩٨٤	فهرس البلدان والأماكن .....
٩٨٧	فهرس المصادر والمراجع .....
٩٨٧	أ - المخطوطة .....
٩٨٩	ب - المطبوعة .....
١٠٣٩	فهرس الموضوعات .....
١٠٤١	فهرس الفهارس

# فهارس الجزء الأول





فهرس الموضوعات  
أ- فهرس موضوعات الدراسة

الصفحة	الموضوع
١٢ - ٧	المقدّمة .....
٧٥ - ١٦	القسم الأوّل : قسم الدّراسة .....
٢٣ - ١٩	التمهيد : تعريف موجز بالحريّ .....
٣٩ - ٢٥	الفصل الأوّل : الصّايغ .....
٢٧	المبحث الأوّل : اسمه، ونسبه، وكنيته، ولقبه .....
٣١	المبحث الثّاني : مولده، ونشأته، ووفاته .....
٣٣	المبحث الثّالث : شيوخه، وتلاميذه .....
٣٧	المبحث الرّابع : مصنّفات .....
٤١	الفصل الثّاني : اللّمة في شرح الملحّة .....
٤٣	المبحث الأوّل : توثيق اسم الكتاب، ونسبته إلى مؤلّفه ....
٤٥	المبحث الثّاني : منهج المؤلّف في الكتاب .....
٥١	المبحث الثّالث : مصادره .....
٥٥	المبحث الرّابع : شواهد .....
	المبحث الخامس: موازنة بين اللّمة وشرح الحريّ
٥٩	على الملحّة .....
٧٣	المبحث السّادس : تقويم الكتاب .....

كتاب الملح في شرح الملح للصايغ - تحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي

الصفحة	الموضوع
٧٧	القسم الثاني : قسم التحقيق .....
٨١	١ - وصف النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق .....
٨٣	٢ - منهجي في التحقيق .....
٨٧	٣ - نماذج من المخطوطتين .....
٩٥ - ٩٢٤	النص المحقق .....

ب — فهرس موضوعات التحقيق

الصفحة	الموضوع
٩٩	المقدّمة .....
١٠٣	باب الكلام .....
١٠٩	باب الاسم .....
١١٣	باب الفعل .....
١١٧	باب الحرف .....
١١٩	باب التّكررة والمعرفة .....
١٣١	باب قسمة الأفعال .....
١٣٥	باب الأمر .....
١٤٣	باب الفعل المضارع .....
١٤٧	باب الإعراب .....
١٥٥	باب التّنوين .....
١٦٥	باب الأسماء المعتلّة المضافة .....
١٧٣	باب حروف العلّة .....
١٧٥	باب الاسم المنقوص .....
١٧٩	باب الاسم المقصور .....
١٨٥	باب التّثنية .....
١٩٣	باب جمع المذكّر السّالم .....

كتاب الملح في شرح الملح للصايغ - تحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي

الصفحة	الموضوع
٢٠١	باب جمع التأنيث .....
٢٠٥	باب جمع التّكسير .....
٢١٧	باب حروف الجرّ .....
٢٥٥	باب رُبّ .....
٢٦٣	باب القسم .....
٢٧٣	باب الإضافة .....
٢٨٩	باب كم الخبريّة .....
٢٩٣	باب المبتدأ وخبره .....
٣٠٩	باب الفاعل .....
٣١٥	باب ما لم يسمّ فاعله .....
٣٢١	باب المفعول به .....
٣٢٥	باب أقسام الأفعال في التّعدي .....
٣٣٣	باب أفعال القلوب .....
٣٤١	باب اسم الفاعل .....
٣٤٧	باب المصدر .....
٣٦١	باب المفعول له .....
٣٦٧	باب المفعول معه .....
٣٧٥	باب الحال .....
٤٠١	باب التّمييز .....

الفهارس

الصفحة	الموضوع
٤٠٥	باب نعم وبئس .....
٤١٥	باب حبّذا، وأفعل الذي للتّفضيل .....
٤٣٧	باب كم الاستفهاميّة .....
٤٤٣	باب المفعول فيه .....
٤٥٧	باب الاستثناء .....
٤٨١	باب لا في التّفي .....
٥٠٣	باب التّعجب .....